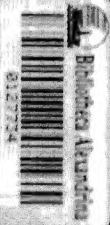


تقى الدين الفتحى المحلى المصرى
الشيرازى النجاشى



دار الكتب

تصحيحه
عبد الغنى عبد الخالق



مِنْهُمْ الْأَرَادَاتُ

فِي جَمْعِ الْمَفْنَعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتٍ

لِقَيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَوَّازِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمُرِّي
الشَّيْبَانِيِّ النَّجَّارِ

الجزء الثاني

تحقيق

عبد الغني عبد الخالق

عالم الكتب

كتاب

الوقف: تحييس مالكٍ مطلقٍ التصرفِ ، ماله المتفع به ، مع بقاء عينه — بقطع تصرفه وغيره في رقبته ، يُصرف رقبته إلى^(١) جهة برّ ، تقرُّباً إلى الله تعالى .

ويحصل بفعلٍ مع دالٍّ عليه عرفاً : كأن يبنى بنياناً على هيئة مسجد ، ويأذن إذناً عاماً في الصلاة فيه — حتى لو كان سفلَ يته أو علوه أو وسطه ، ويستطرق^(٢) . أو يتكلف قضاء حاجة أو تطهير ويشعره ، أو يجعل أرضه مقبرة ويأذن إذناً عاماً في الدفن^(٣) فيها .

وبقول^(٤) : « وصريحه » : « وقفت » و « حبست » و « سبلت » .

وكلماته : « تصدقت » و « حرمت » و « أبدت »^(٥) . ولا يصح

بها إلا نية ، أو قرنها بأحد الألفاظ الخمسة — : كـ « تصدقت »

صدقة ، وقوفة ، أو محبسة ، أو مسيلة ، أو محرمة^(٦) ، أو مؤبدة — .

أو بحكم الوقف . كـ « لاتباع » أو « لاتوهب » أو « لاتورث »

أو « على قبيلة »^(٧) أو طائفة كذا .

(١) كذا في الأصول والفايه ٢ / ٢٩٩ . ثم أصل في كـ : « د » .

(٢) بها شـ ع زياده مع التصحيح ، ذكرت في الفرج ، هي « إليه » .

(٣) كذا في زـ ع . وفي شـ والناية : « بالعين » .

(٤) في شـ : « وقول » ، وأدرجت الماء في الشرح .

(٥) في ع : « أو بدت » ، وهو تصحيف وسبب قلم .

(٦) ورد في ع علامة تأخيرها عما بعدها .

(٧) ورد بهامس ع ، مع إثبات علامة النفس ، راده واردة في الشرح :

فلو قال: «تصدقتُ بداري على زيد»، ثم قال: «أردتُ الوقف»
وأنكر زيد — لم تكن وقفاً.

فصل

وشروطه أربعة :

١ - مصادفته عيناً يصح بيعها ويُنتفعُ بها عرفاً - كإجارة -
مع بقائها، أو ^(٢) مُشاعاً منها، منقولةً - كحيوان، وأثاث، وسلاح،
وحلٍّ على لبسٍ وعارية - أولاً : كعقار.

لازمة : كدار وعبد. أو مُبهماً ^(٣) : كأحد هذين. أو ما لا يصح
بيعه : كأمٍّ ولده، وكلب، ومرهون ^(٤). أولاً يُنتفعُ به مع بقاءه : كطعوم
ومشموم، وأمان : كتعديل من نقدٍ على مسجد، ونحوه. إلا تبعاً :
كفرسٍ بلجامٍ وسرجٍ مفضّضين.

٢ - أثنائي : كونه على برٍّ، كالمساكينِ والمساجدِ والقناطرِ
والأقارب.

ويصح من ذىٍّ على مسلمٍ معيّن، وعكسه ولو أجنبيّاً . ويستمرُّ
له : إذا أسلم، ويلغو شرطه مادام كذلك.

لا على كنائسٍ، أو بيوتٍ نارٍ، أو يبيع ونحوها ولو من ذىٍّ

(١) في زيادة مدرجة من الفرح : « جزء ١ » . وراجع الفاية ٣٠٠ .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « وبهما » . وانظر الفاية .

(٣) ورد بهامش ز : « لا يصح وقف المرهون » .

— بل على المارِّ بها : من مسلم وذمى^(١) . — ولا على كُتُبِ التوراة والإنجيل ، أو حربى ، أو مرتدٍّ .

ولا — عند الأكثر — على نفسه ، وينصرف إلى مَنْ بعده في الحال . وعنه : يصح^(٢) . أَلْتَقَّحُ : «أخْتَارَهُ جَمَاعَةً ، وَعَلِيهِ الْعَمَلُ» . وهو أَظْهَرُ .

وإن وَقَفَ على غيره ، وَأَسْتَنْتَى عَلَيَّاهُ^(٣) أو بَعْضَهَا لَهُ أو لَوْلَاهُ ، أو الْأَكْلَ ، أو الِاتِّفَاعَ لِأَهْلِهِ^(٤) ، أو يُطِئِمُ صَدِيقَهُ — مَدَّةَ حَيَاتِهِ أو مَدَّةَ مَعِينَةٍ — : صَح .

فلو مات في أَثْنَائِهَا : فَلَوَرِثَتْهُ . وَتَصَحَّ إِجَارَتُهَا .

ومن وَقَفَ على الْفُقَرَاءِ ، فَافْتَقَرَ — : تَنَاوَلَ مِنْهُ .

ولو وَقَفَ مَسْجِدًا ، أو مَقْبَرَةً ، أو بَيْتًا ، أو مَدْرَسَةً لِلْفُقَهَاءِ

أو بَعْضَهُمْ^(٥) ، أو رِبَاطًا لِلصُّوفِيَّةِ تَمَّا يَمُومُ — : فَهُوَ كَغَيْرِهِ .

٣ — أَلْتَالَتْ : كَوْنُهُ عَلَى مَعْيْنِ يَمْلِكُ ثَابِتًا .

فلا يصح على مجهول : كرجل ومسجد . أو مُبْتَهَمٍ : كأحد هَذَيْنِ .

أَوْ لَا يَمْلِكُ : كَقَيْنَ ، وَأُمٍّ وَلَدًا^(٦) ، وَمَلَكٍ ، وَبَهِيمَةٍ ، وَ[حَمَلٍ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْمَاةِ ٣٠١ . وَفِي ش : « أَوْ ذَى » . وَلَعَلَّ الزَّيَادَةَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) وَرَدَ بِهَامِزٍ ر : « الْوَقْفُ عَلَى النَّفْسِ » ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي ز ، أَيْ عَمَلُ الْيَمِينِ الْمَوْفُوقَةِ . وَفِي ع ش وَالْمَاةِ ٣٠٢ : « غَلَتْ » أَيْ

لِلْوُفُوفِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْمَاةِ . وَفِي ش : « أَوْ غَلَتْ » ، وَالزَّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زِ وَالْمَاةِ وَأَمْلَع . ثُمَّ أَضِيفَ إِلَيْهَا فِيهَا لَامٌ ، وَهُوَ انْفِطَاشٌ ، وَهِيَ مِنْ

الشَّرْحِ .

(٦) وَرَدَ بِهَامِزٍ ز : « الْوَقْفُ عَلَى أَمْعَانِ الْأَوْلَادِ لَا يَصَحُّ » .

أصالة^(١)] «ك» على من سيؤلدى أولفان . بل تبعاً : «ك» على أولادى أو^(٢) أولادفان ، وفيهم حملٌ . فيستحق بوضع ، وكلُّ حملٍ من أهل وقف - : من ثمر وزرع . - ما يستحقه مشتر . وكذا من قدم إلى موقوف عليه فيه ، أو خرج منه إلى مثله . إلا أن يشترط لكل زن قدر معين ، فيكون له بقسطه .

أو يملك لا نائباً : ككاتب .

٤ - الرابع : أن يقف ناجزاً .

فلا يصح تعليقه ، إلا بموته . ويلزم من حينه ، ويكون من ثلثه .
وشرط بيعه أو هبته متى شاء ، أو خيار فيه ، أو توقيته^(٣) ،
أو تحويله^(٤) - مبطلٌ .

فصل

ولا يشترط لازومه إخراجُه عن يده ، ولا - فيما على معين -
قبوله . ولا يبطل برده .

(١) هذه الزيادة وردت في زع والناية ٣٠٣ ، وسقطت من ش . ولم ينقب لسفوسها ناشرها مع أن كلام الفارح يتعلق بها .

(٢) قوله : «أو أولاد فلان» ، سقط أيضاً من ش . وانظر الناية .

(٣) كذا في زع والناية ٣٠٣ . وصنف في ش بالناء .

(٤) ورد بهامش ز : «أو تنير شرطه ، كافي الإقناع هنا (ح ٤ من ٢١٢) .

ونصا عليه كلامهما بما سيأتى .

وَيَتَمَيَّنُ مَصْرُفُ الْوَقْفِ إِلَى الْجِهَةِ الْمَعْنَى فَلَوْ سُبِّلَ مَاءٌ لِلشَّرْبِ :
لَمْ يَحْزُ الْوَضْعُ بِهِ ^(١) .

وَمِنْطَلِيقُ الْإِبْتِدَاءِ يُصْرَفُ فِي الْحَالِ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ .
وَمِنْطَلِيقُ الْوَسْطِ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ ، وَالْآخِرُ ^(٢) بَعْدَ مَنْ يَحْزُ الْوَقْفُ
عَلَيْهِ ، وَمَا وَقَفَهُ وَسَكَتَ - إِلَى وَرَثَتِهِ نَسَبًا ، عَلَى قَدْرِ إِرْثِهِمْ وَقَفًا .
وَيَقَعُ الْحُجْبُ بَيْنَهُمْ كِلَايَرِثِ فَإِنْ عُدِمُوا : فَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ . وَنَصُّهُ :
« . . . فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ » .

وَمَتَى أَنْتَقَطَعَتِ الْجَهَةُ ، وَالْوَقْفُ حَيٌّ - : رَجَعَ إِلَيْهِ وَقَفًا .
وَيُثْمَلُ فِي صَحِيحِ وَسْطٍ فَقَطْ ، بِالْإِعْتِبَارَيْنِ .
وَيَمْلِكُهُ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ ، فَيَنْظُرُ فِيهِ هُوَ أَوْ وَلِيُّهُ .
وَيُثْمَلُ زَرْعٌ ^(٣) غَاصِبٌ . وَيَلْزَمُهُ أَرْضُ خَطَايَاهُ ^(٤) وَفِطْرَتُهُ
وَزَكَاتُهُ . وَيُقْطَعُ سَارِقُهُ .

وَلَا يَتَزَوَّجُ مَوْقُوفَةً عَلَيْهِ ، وَلَا يَطْوُهَا . وَلَهُ تَرْوِيجُهَا : إِنْ لَمْ
يُشْرَطْ ^(٥) لِنَيْرِهِ ؛ وَأَخَذُ مَهْرَهَا وَلَوْ لَوْطٍ شَبِيهِ . وَلِلْهَذَا مِنْ شَبَهَةِ
حَرٍّ - وَعَلَى وَاطِئٍ قِيَمَتُهُ : تُصْرَفُ فِي مِثْلِهِ . - وَمِنْ زَوْجِ أَوْزَانِ
وَقَفٌ .

(١) كَذَا فِي زَيْشٍ وَالْقَائِدِ ٣٠٤ وَأَسْلَغَ . ثُمَّ صَرَّبَ عَلَيْهِمْ وَأَذَكَرَ بَعْدَهُ : « مَهْ » .

(٢) كَذَا فِي زَيْعٍ وَالْقَائِدِ ٣٠٥ . وَفِي شِ : « وَآخِرُ » ، وَهُوَ نُحْرِبُ .

(٣) ضَبَطَ بِالضَّمِّ وَزَ . وَاخْتَارَ الشَّارِحُ التَّنَجُّ . وَكَلَامُهُ صَحِيحٌ .

(٤) كَذَا فِي زَيْعٍ . وَفِي شِ وَالْقَائِدِ ٣٠٦ : « خَطَايَاهُ » . وَتَقَدَّمَ ثَلَاثُ أَلْفِ كَلَامٍ عَلَيْهِ .

(٥) كَذَا فِي زَيْعٍ وَالْقَائِدِ . وَفِي عَشْرٍ : « يَنْتَرِظُ » . وَكَلَامُهُ صَحِيحٌ .

ولاحدٌ ولا مهربَ بوطئه . ولولاهُ حرٌّ ، وعليه قيمته : تُصرف
في مثله . وتَمَيَّقَ بموته ، وتجب قيمتها في تركته : يُشترى بها وبقيمة
وجبتْ بتلفها أو بعضها — مثلها ، أو شَقَصُ يصير وقفاً بالشراء .
ولا يصح عتقُ موقوفٍ^(١) . وإن قُطِع : فله القَوْدُ ؛ وإن عفا :
فأَرَشُهُ في مثله .

وإن قُتِلَ ولو عمداً . فقيمته . ولا يصح عفوُ عنها . وقَوْدًا : بطل
الوقف لا^(٢) إن قُطِعَ .

ويتلقاه كلُّ بطنٍ عن واقفه ، فإذا أمتنع البطنُ الأولُ من^(٣) اليمين
مع شاهدي ، لثبوتِ^(٤) الوقف — : فَمَنْ بَدَّاهُ الحلفُ .
وأَرَشُ جناية وقفٍ على غير معين خطأً ، في كسبه .

* * *

فصل

ويُرجع إلى شرطِ واقف . ومثله أَسْتَنَابُ ، ومخصصٌ من صفة ،
وعطفٌ بيان ، وتوكيدٌ ، وبدلٌ ، ونحوه . وجارٌ ، ونحوٌ : « على أنه »
و « بشرطِ أنه » ، ونحوه .

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

(٢) كذا في زع والناية ٣٠٧ . وفي ش : ٦ ولا ، ، والزيادة من المرح .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « عن » . وكلاهما صواب .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ع : « بثبوت » . وسنألفها واحد .

فلو تمقَّبْ جُلًّا : عاد إلى السَّكَل .

وفي عدم إيجاره ، أو قدر مدته .

وفي قسمته ، وتقديم بعض أهله : كـ « على زيد وعمرو وبكر » .
 — ويبدأ بالدفع إلى زيد — أو : « على طائفة كذا » ، ويبدأ
 الأصح ونحوه . وتأخير ، عكسه . وترتيب : كجمل استحقاق
 بطن مرتباً على آخر . فـ « التقديم » : بقاء الاستحقاق للمؤخر ،
 على صفة : أن له ما فضل ، وإلا سقط . و « الترتيب » : عدمه مع
 وجود المقدم .

وفي إخراج من شاء : من أهل الوقف ، أو بصفة . وإدخال من
 شاء منهم ، أو بصفة . لا إدخال من شاء من غيرهم ، كشرطه^(١) تغيير
 شرطه .

وفي ناظره ، وإنفاق عليه ، وسائر أحواله : كـ « أن لا ينزل فيه
 فاسق » ، ولا شرير ، ولا متجوزة^(٢) ، ونحوه » .

وإن خصص مقبرة أو رباطاً أو مدرسة أو إمامتها ، بأهل مذهب
 أو بلد ، أو قبيلة^(٣) : — تخصصت . لا المصالحين بها^(٤) ولا الإمامة .
 بهذا مذهب مخالف لظاهر السنة .

(١) إمامي . ج . وفي رواية : « شرطه » . والله أعلم .

(٢) أي الممنوع أو لا . طه الحارثي . ج . « لا » . والله أعلم .

(٣) قس : « أو بصلته » . والله أعلم .

(٤) ج . « أو بصلته » . والله أعلم .

ولو جهل شرطه : عمل بمادة جارية ، ثم عرف^(١) ، ثم التساوى .
 فإن لم يشرط ناظرًا : فلهو قوف^(٢) عليه المحصور ، كل على حصته .
 وغيره — : كل على مسجد ونحوه — لحاكم .
 ومن أطلق النظر للحاكم : شمل أى حاكم كان ، سواء كان^(٣)
 مذهبه مذهب حاكم البلد زمن الواف ، أم لا .
 ولو فوّضه^(٤) حاكم : لم يحز لآخر تقضه .
 ولو ولى كل منهما^(٥) شخصًا : قدّم ولى الأمر أحقهما .

فصل

وشرط فى ناظر ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ — : إسلام ، وتكليف ،
 وكفاية لتصرف ، وخبرة به ، وقوة عليه ، ويضم لضعيف
 قوى أمين .

وفى أجنبي — ولايته من حاكم أو ناظر — : عدالة . فإن فسق :
 عزل^(٦) . ومن واقف — وهو فاسق ، أو فسق — يضم إليه أمين .

(١) كذا فى زع والنهاية ٣١١ . وفى ش : « برف فالتساوى » ، فأدرج الفرح لى الماين وبالمكس .

(٢) كذا فى ز وأصل ع . ثم أضافت فيها بالقط ش : « فلهو قوف » ، والزيادة من شرح . وانظر النهاية ٣١٢ .

(٣) كذا فى زع ، وهو الأقيد . وفى ش : « كان » . وانظر النهاية .

(٤) كذا فى زع والنهاية . وفى ش : « فرضه » ، وهو تصحيف .

(٥) فى ش زيادة : « النضر » ، وهى من النحر وإن وردت بهاءش ع مع التصحيح .

(٦) وود فى زهد ذلك مقروباً عليه : « فإن عاد : عاد حقه كصرح به ، وكالموصوف » .

وورد باختصار واختلاف فى النهاية ٣١٣ .

وإن كان لموقوفٍ عليه — : بجعله له، أو لكونه أحقَّ بـ^(١) بغيره — : فهو أحقُّ مطلقاً .

ولو شرطه واقف لغيره : لم يصحَّ عزله بلا شرط .
وإن شرطه لنفسه ، ثم جعله لغيره ، أو أسنده أو فوّضه إليه — :
فله عزله .

ولناظر بأصالة ، كوقوفٍ عليه وحاكم ، نصبٌ وعزلٌ لا ناظرٍ بشرط . ولا يوصى به بلا شرط .

ولو أسند لائتين : لم يصحَّ تصرف أحدهما بلا شرط^(٢)
وإن شرط لكل منهما ، أو التصرف لواحدٍ واليد الآخر ، أو
عمارته لواحدٍ وتحصيل ريعه لآخر — : صح .

ولناظر لحاكم مع ناظر خاص . لكن : له النظر العام . فيمترض
عليه إن فعل مالا يسوغ ، وله ضم أمين مع تفریطه أو تهمة : ليحصل
المقصود .

ولا أدعتراض لأهل الوقف على أمين ؛ وإلهم المطالبة بآلة^(٣) .
الوقف .

وللناظر الاستدانة عليه — بلا إذن حاكم — امتساحه . كشرائه

(١) استند ، صلح ، أي : به ذلك . ثم أصلح فيها باللام . وهو له . . .
وورد مخصوصاً لـ .

(٢) وشر زياده : « واحد » ، وهو من شرح وثق و . . .

للووقف ، نسيئة ، أو بنقد^(١) لم يُعيَّنه . وعليه نصب مستوفٍ للمال
المتفرقين : إن أحتج إليه ، أو لم تيم مصلحة إلا به .

* * *

فصل

ووظيفته : حفظ وقف ، وعمارته ، وإيجاره ، وزرعه ، وبخاصة
فيه ، وتحصيل ريعه : من أجرة أوزرع أو عمر . والاجتهاد في
تنميته ، وصرفه في جهاته : من عمارية وإصلاح وإعطاء مستحق ،
ونحوه .

وله وضع يده عليه ، والتقرير في وظائفه . ومن قرّر على وفق^(٢)
الشرع : حرّم صرفه بلا موجب شرعي .

ولو أجره^(٣) بأقص : صح^(٤) وضمن النقص .
المنقح : « أو غرس أو بنى فيما هو وقف عليه وحده : فهو له
محترم . وإن كان شريكاً ، أو له النظر فقط — : فغير محترم .
ويتوجه : إن أشهد ، وإلا فلو وقف . »

« ولو غرسه للوقف ، أو من مال الوقف — : فوقف . ويتوجه
في غرس أجنبي : أنه للوقف بنيتي . »

(١) كذا في ن و الناية ٣١٤ . و ن ع : « أو قد » ، وهو تحريف .

(٢) ضبط في المختار بفتح الواو ، وهو المشهور . و ن ع بالكسر .

(٣) في ش زيادة : « ناظر » ، — وهي من المرح وإن وردت في الناية ٣١٨ .

(٤) أسقط هنا من ش ، وأدرج في المرح . وورد بهامش ز : « مثله ما أجر
الناظر بأقل من أجرة المثل » .

ويشفق على ذى روح بما عين واقف ؛ فإن لم يعين : فن غلته . فإن لم يكن ^(٢٣) : فعلى موقوف عليه معين ،
فإن تمذّر . بيع ، وصرف ثمنه في ^(٢٤) مثله يسكون ^(٢٥) وقفاً لمحل
الضرورة .

إن أمكن إيجاره -- : كعبيد ، أو فرس -- : أوجب بقدر
نفقته .

ونفقة ما على غير معين -- : كالفقراء ونحوهم ^(٢٦) . -- من بيت
المال . فإن تمذّر : بيع ، كما تقدم .

وإن كان عقاراً : لم تحب عمارته بلا شرط ^(٢٧) فإن شرطها : فحمل
به . طناً . ومع إطلاقها ، تقدمت على أبواب الوظائف . المنقح : « الم
ينفخ إلى تعطيل مصالحه ، فيجمع بينهما حسب الإمكان » .

ولو أحتاج خان مسبل ، أو دار موقوفة أسكنى حاج أو غزاف
ونحوهم -- إلى مرقد -- : أوجب منه بقدر ذلك .

(٢٣) الذي روح : حيوانه . وروح : الكون . والاعيان : الميراث . وأهل بيته :
(٢٤) في رده : في عده . وهي من المخرج . ولغ : في
(٢٥) يسكون : يبيع . وهو من حيث البيع .
(٢٦) كالفقراء ونحوهم . وروح : الكون . وهو من حيث الكون .
(٢٧) كذا في ريش . ولغ : أو نحوهم .
(٢٨) في ريش راده مسجدة : كالمسجد . وهي من المخرج . وفي ريش : هو من
في طاعة الله : كالمسجد .

وتسجيلُ كتاب الوقف ، من الوقف .

* * *

فصل

وإن وقف على عدد معين ثم المساكين ، فأت (١) بعضهم — ردّ نصيبه على من بقى . فلو مات الكل : فلمساكين .

وإن لم يذكر له مالٌ ، فن مات (٢) منهم : صرف نصيبه إلى الباقي . ثم إن ماتوا جميعاً : صرف مصرف المنقطع .

وعلى ولده أو ولد غيره ، ثم المساكين — دخل الموجودون (٣) فقط ، الذكور والإناث بالسوية . وولد البنين : وجعلوا حالة الوقف أولاً ، كوصية . ويستحقونه مرتباً : كـ « بطن (٤) بعد بطن » . ولا يدخل ولد البنات .

وعلى عقبه ، أو نسله ، أو (٥) ولد ولده ، أو ذريته — لم يدخل ولد بنات إلا بقرينة : كـ « من مات فنصيبه لولده » ، ونحوه .

وعلى أولاده ، ثم أولادهم — فترتيب جملة على مثلها : لا يستحق البطن الثاني شيئاً قبل أنقراض الأول .

(١) ورد في زهد ذلك ، وبعد مماثلة الآتي ، مضروباً عليه : « أورد » .

(٢) ورد في زهد ذلك ، مضروباً عليه : « لحكم نصيبه حكم القطع » ، كالماتوا

جميعاً ، عند الحارثي . وفي القواعد : يصرف إلى الباقي . للفتح : وهو قوى .

(٣) بهامش زحاشية : « أى ولو كان فيهم حل » . وذكر نحو في الفرج والنهاية

٣١٩ .

(٤) كذا في زهد . وفي عرش : « كبطن » ، وهو موافق لفظ الناية . وكل صحيح .

(٥) في زهد زيادة مدروجة من الفرج ، هي : « وقف على » .

(٦) كذا في زهد والنهاية ٣٢٠ . وفي ع : « بناته » .

فلو قال : « من ^(١) مات عن ولد فنصيبه لولده » ، أستحق كل ولد بمد أبيه نصيبه الأصلي والعائد .

وبالروا : للاشتراك . و « على أن نصيب من مات عن غير ولد ، لمن في درجته » — والوقف مرتب — فهو لأهل البطن الذي هو منهم : من أهل الوقف . وكذا إن كان ^(٢) مشتركاً بين البطن . فان لم يوجد في درجته أحد ، فكما لو لم يذكر الشرط : فبشرك الجميع في مسألة الاشتراك ^(٣) ، ويختص الأعلى به في مسألة الترتيب ^(٤)

وإن كان على البطن الأول على أن نصيب من مات منهم ^(٥) عن غير ولد ، لمن في درجته — فكذا .

فيستوى في ذلك كله إخوته ، وبنو عمه ، وبنو بني عم أبيه ، ونحوهم — إلا أن يقول : « يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى » ونحوه ، فيختص بالأقرب .

وليس من الدرجة من هو أعلى أو أنزل ^(٦)

(١) كما ذكر وأصله ج ، مع نصيبه فيها سوى : لأنه واو ، وهو لفظ ، ورواهما من الشرح وإن ورد في النسخة .

(٢) ورواهما ج ، مع نصيبه ، ورواهما في الشرح : « أقرب » .

(٣) من أصله حاته : وهو إذا أتى بالواو .

(٤) من أصله حاته : وهو إذا أتى بالواو .

(٥) من أصله حاته ، وهو الظاهر أو الأول . ورواه : « منهم » ، وهو صحيح أيضاً .

(٦) ورواه معجمة من الشرح : هي : « به » .

والحادثُ من أهل الدرجة — بعدَ موتِ الآيلِ نصيبُهُ إليهم —
كالموجودين حينه : فيشاركهم . وعلى هذا ، لو حدث من
هو أعلى من الموجودين ، وشُرطُ استحقاقِ الأعلى فالأعلى — : أخذَه
منهم .

و : « على وليّ فلانٍ وفلانٍ ، وعلى وليّ ولديّ » — وله ثلاثة
بنين — : كان على المسمّين ^(١) وأولادِهما وأولادِ الثالث ، دونه .
و : « على زيدٍ ، وإذا أقرص أولادُه فعلى المساكين » ، كان
بعدَ موتِ زيدٍ لأولاده ، ثم ^(٢) بعدَهم على المساكين .

و : « على أولادِي ، ثم أولادِهم الذكورِ والإناثِ ، ثم أولادِهم
الذكورِ : من وليّ الظَّهرِ فقط ؛ ثم نسلِهم وعقبِهم ، ثم الفقراء ؛ على
أن من مات منهم وترك ولدًا — وإن سَقَل — فنصيبُه له » — فات
أحدُ الطبقةِ الأولى ^(٣) ، وترك بنتًا ، ثم ماتت عن وليٍّ — : فله
ما استحقَّته قبل موتِها .

ولو قال : « ومن مات عن غير وليٍّ — وإن سَقَل — فنصيبُه

(١) كذا في زش . وفي ع : « ثلاث . . . للسبين » . والفاية ٣٢١ : « ثلاثة . . .
السبين » . وفيها تحريف .

(٢) في ش زيادة : « من » ، وهي مدرجة من الفرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش والفاية : « الأولى » ، وهو الأنصح الأول . قال في
المصباح (ماده : أول) : . . . اجترأ بعضهم على تأنيثه (يعني : تأنيث أول) فقال : أولة .
وليس التأنيث بالمرضى .

و «ثَيْبٌ» و «عَائِسٌ» و «أُخُوَّةٌ»^(١) و «عُمُومَةٌ» — :
لذكر وأثني .

وإن وقف أو وصَّى^(٢) لأهل قريته ، أو قرابته ، أو إخوانه ،
ونحوهم — : لم يدخل من يخالف دينه ، إلا بقرينة .
وعلى مَوَالِيه — وله مَوَالٍ من فوق ، ومن^(٣) أسفل — : تناول
جميعهم . ومتى عُدَّ مَوَالِيه : فلمصبتهم . ومن لم يكن له مَوَالِي :
فلمَوَالِي^(٥) عصبته .

وعلى جماعة يمكن حصرهم : وجب تميمهم والتسوية بينهم ،
كما لو أقر لهم . ولو أمكن ابتداء ، ثم تعذر — : كوقف على
رضى الله تعالى^(٦) عنه — : عُمٌّ^(٧) من أمكن منهم ، وسُوَّى بينهم .
وإلا : جاز التفضيل والاقتصار على واحد ، إن كان ابتداءه
كذلك .

وعلى الفقراء أو المساكين : يتناول^(٨) الآخر .

(١) كذا في ع ش ، وصرح الشارح بشبطه ، وهو الأول والأشبه . وفي ز والناية
٣٢٣ : « وإخوة » ، وهو صحيح أيضا . فتنه .
(٢) كذا في ز ع . وفي ش : « أو أوصى » .
(٣) في ع : « وموال من » ، ووضعت علامة التحفة على الزيادة المذكورة في
الشرح .

(٤) كذا في ز والناية . وفي ع : « موال » ، وش : « موال » . والسكل صحيح .
(٥) في ع : « فوال » ، ولعله تحريف .
(٦) ورد هنا في ز ش ، دون ع والناية .
(٧) بهامش ز حاشية : « قوله : عُمٌّ ، جواب لو » .
(٨) كذا في ز ع والناية ٣٢٤ . وفي ش : « تناول » .

ولا يُدفعُ إلى واحد أكثر مما يُدفعُ إليه : من زكاةٍ ، وإن كان
على صنفٍ من أصنافها ، ومن وُجد فيه صفاتٌ : أُستحقَّ بها .
وما يأخذ الفقهاء منه : كرزقٍ من بيت المال . لا كجُعَلٍ ،
ولا كأجرة .

وعلى القراء : فللحفاظ . وعلى أهل الحديث : فلين عرفه . وعلى
العلماء : فلحَمَلَةِ الشَّرْعِ .

وعلى سبيل الخير : فلين أخذ من ^(١) زكاةٍ لحاجةٍ .
ويشمل جمعُ مذكريٍّ سالمٍ وضميره الأُنثى ، لا عكسه
ولجماعةٍ أو لجمعٍ من الأقرب إليه : فتلاثة ^(٢) . ويتمُّ بما بعدَ
الدرجة الأولى . ويشمل ^(٣) أهل الدرجة وإن كثروا .
ووصيةٌ كوقفٍ ، لكنها أعمُّ .

* * *

فصلٌ

والوقفُ عَقْدٌ لازمٌ : لا يُفسخُ بإقالةٍ ولا غيرها ^(٤) ، ولا يُباعُ إلا أن
تتعلَّطَ منافعُه المقصودةُ بخرابٍ ، ولم يوجد ما يُعمرُ به ، أو غيره ^(٥) .

(١) ورد هذا في زش والثابة ، وسقط من ع .

(٢) كذا في زع والثابة ٣٢٣ . وفي ش : « فتلاثة » ، والزائد من الصرح .

(٣) في ش « وشمل » ، ولله تحريف .

(٤) ورد بهامش ز — مضروباً عليه ، مع التصحيح — زيادة : « ولا يمتنع » .

وراجع الثابة ٣٢٥ .

(٥) في ش : « أو يضره ولو كان . . » ، والزيادة من الصرح .

— ولو مسجداً بضيق^(١) على أهله أو خراب^(٢) محلته، أو حيسه لا يصلح لنزول — : فيُباع ولو شرط عدم بيعه، وشرطه فاسد، ويُصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله .

ويصح بيع بعضه — لإصلاح باقيه — : إن أُخذ الواقف والجهة، إن كان عيّن أو عيناً ولم تنقص القيمة . وإلا : بيع الكل .

ولا يُعبر وقف من آخر^(٣) ؛ وأفتى عبادة : بجواز غمارة وقف من ربيع آخر، على جهته . أُلنّقح : « وعليه العمل » .

ويجوز تقض منارة مسجد وجعلها في حائطه، لتحسينه واختصار آنية، وإتفاق الفضل على الإصلاح .

وبيعه حاكم : إن كان على سبيل^(٤) الخيرات . وإلا فذاخر خاص . والأحوط إذن حاكم له .

وبعبرد شراء البدل يصير وقفاً ، كبديل أضحية ورهن أئلف . والاحتياط وقفه .

وفضل غلّة موقوف على معين — استحقاقه مقدّر — يتعين إرضاءه .

(١) كذا في ز . وفي ع ش : « بضيقه » ولعل الزيادة من المرح وإن وردت في الناية .

(٢) في ش : « أو خراب » ، وزيادة الباء من المرح .

(٣) كذا في ز ش والناية ، أي وقف آخر . وفي ع : « أخرى » أي عين .

(٤) كذا في زع والناية : وفي ش : « سبيل » ، وهو تحريف مع صحته .

ومن وقف على ثَمَرٍ ، فاختَلَّ — : صُرف في ثَمَرٍ مثله . وعلى قِياسِه
مسجدٌ ورِباطٌ ونحوهما . ونَصَّ فِيمَنْ وَقَفَ على فَنطَرَةٍ فَانْحَرَفَ الماءُ :
« يَرْصَدُ^(١) » ، لعله يرجع .

وما فَضَّلَ عن حاجته — : من حُصِرَ وزيتٌ ومُئَلَّ وأَنْقَاضُ وآلَةٍ
وغيرها . — يجوز صرفُه في مثله ، وإلى فقير .

ويحرمُ حفرُ بئرٍ ، وغرسُ شجرةٍ بمسجدٍ . فإن فُعلَ : طُمِتَ
وقُلِمَت . فإن لم تُقْلَعْ : فثمرُها^(٢) لمسا كينه .

وإن غُرِسَتْ قبلُ بنائه ، ووُقِفَتْ معه — : فإن عُيِّنَ مَصْرِفُها عملٌ
به ، وإلا فكمقَطِعٍ .

ويجوز رفعُ مسجدٍ أرادَ أكثرُ أهله ذلك ، وجعلَ سِفْلَه سِقَايَةً
وحوائِثَ . لا تَقْلَعُ مع إمكانِ عمارته دُونَ الأولى ، [ولا تَحْلِيثُه
بِنَسَبٍ أَوْ فُضَّةٍ]^(٣) .

* * *

(١) كذا في زع والناية ٣٢٦ ، أى قال ذلك وماجده . فهو ذكر فقط أحد رضى
الله عنه . وفي ش : « يرصد » ، وهو تصحيف أو تحريف .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « ثمرتها » ومؤطأها واحد .

(٣) وردت هذه الزيادة في ز ، ولم ترد في ع ش ولا في الناية . وذكرت في المرح
بلفظ : « ولا يجوز تحلية المسجد ولا عرايه . . . »

بَابُ

«الْهَبَةُ»: تَمْلِكُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ مَالًا مَعْلُومًا أَوْ مَجْهُولًا تَمْدُرُ عَلَيْهِ ، مَوْجُودًا مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ ، غَيْرَ وَاجِبٍ - فِي الْحَيَاةِ - .
بِلا عَوْضٍ ، بِمَا يُعْدُّ هَبَةً عُرْفًا^(١) .

فَمَنْ قَصَدَ بِإِعْطَاءِ ثَوَابِ الْآخِرَةِ قَطْعَ : فَصَدَقَهُ ؛ وَإِلَّا كَرَامًا وَتَوَدُّدًا وَنَحْوَهُ : فَهَدِيَّةٌ^(٢) . وَإِلَّا : فَهَبَةٌ وَعَطِيَّةٌ وَنَحْلَةٌ^(٣) . وَيَعْمُ جَمِيعَهُمَا لَفْظُ «الْمَطِيَّةِ» . وَقَدْ يَرَادُ بِمَطِيَّةٍ : الْهَبَةُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ .
وَمَنْ أَهْدَى لِيَهْدِيَ لَهُ أَكْثَرُ : فَلَا بَأْسَ بِهِ لِغَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَوَاعِدَةٌ كَسَى ، مَعَ عُرْفٍ وَكَرِهَ رَدُّ هَبَةٍ وَإِنْ قَلَّتْ ، وَيُكَافَى .
أَوْ يَدْعُو^(٤) . إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ أَهْدَى حَيًّا : فَيَجِبُ الرَّدُّ .
وَإِنْ شَرَطَ فِيهَا عَوْضٌ مَعْلُومٌ : صَارَتْ يَمًّا . وَإِنْ شَرَطَ ثَوَابٌ مَجْهُولٌ : لَمْ يَصَحَّ^(٥) .

وَإِنْ اُخْتَلَفَا فِي شَرَطِ عَوْضٍ : فَقَوْلٌ مُنْكَرٌ .
وَفِي «وَهَبْتَنِي مَا يَدِي» ، قَالُوا : «بَلْ^(٦) بِمُتَكَه» ، وَلَا يَنْتَهَى

(١) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : «وهو صدقة ومعدية ونحلة ، وحكمها كعطية . وهي : تملك ماله في الحياة بلا عوض . وقد يراد بالعطية : الهبة في مرض الموت» .
(٢) كذا في زع والناية ٣٢٨/٧ . وفي ش: «الهدنة معدية» ، والرائد من الشرح .
(٣) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : «وحكمها كهبة» .
(٤) في ح زيادة وردت في الشرح : «م : له» .
(٥) كذا في ز ، أي عقبتما . وفي عش : «تصح» ، وموظاهر .
(٦) ورد هنا في زش والناية ٣٣٠ ، وسقط من ح .

- يحلف كل^(١) على ما أنكر، ولاهبة ولا بيع .
وتصح وتلك بقدر - فيصح تصرف قبل قبض - وعماطاة
بفعل ، فتجبر بنته بجهاز إلى بيت زوج^(٢) عليك .
وهي - في تراخي قبول ، وتقديره ، وغيرهما - كبيع . وقبول
هنا وفي وصية ، بقول وفعل^(٣) دال على الرضا .
وقبضها كبيع ، ولا يصح إلا بإذن واهب ، وله الرجوع قبله -
ويبطل^(٤) بموت أحدهما . وإن مات واهب : فوارثه مقامه في إذن
ورجوع .

وتلزم^(٥) قبض ، كبقدر فيما يدمتبه . ولا يحتاج لمضي زمن
يتأتى قبضه فيه .
وتبطل بموت متب قبل قبض . فلو ألقها واهب مع رسوله
ثم مات أو موهوب^(٦) له قبل وصولها - بطلت . لا إن كانت
مع رسول موهوب له .

(١) في ش : « كل منها . . . أنكره » ، والزيادة من المرح .
(٢) كذا في ز . وفي ش : « زوجها » ، وزيادة الهاء من المرح وإن ذكرت في
الناية .

(٣) في ش : « أو فعل » ، ولعل الزيادة من المرح وإن وردت في الناية .
(٤) كذا في ع ش والناية ، أي إن كان صرح به في الناية والمرح . ولز : « تبطل »
ولله - مع إمكان تصحيحه - تصحيح .

(٥) قوله : « وتلزم » أسقط من ش ، وأدرج في المرح .
(٦) كذا في ز ، وإن كان بها شبه أثر ضرب على « أو » . وزيادتها صحيحة ، والتقدير :
مات واهب أو موهوب له . ويؤكد صحتها قول الفارح : « وكذا الوما واهب » . ولم
ترد في كل من ع ش .

ولا تصح الحِل . وَيَقْبَلُ وَيَقْبِضُ^(١) لَصْنِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَلِيٍّ ؛ فَإِنْ
وَهَبَ هُوَ ؛ وَكُلٌّ مِنْ يَقْبَلُ ، وَيَقْبِضُ هُوَ . وَلَا يَحْتَاجُ أَبٌ ، وَهَبَ
مَوْلَاهُ لَصْنِيرٍ ، إِلَى تَوْكِيلٍ .

وَمِنْ أَبْرَأَ مِنْ دَيْنِهِ ، أَوْ وَهَبَهُ لِمَدِينَةٍ ، أَوْ أَخْلَاهُ مِنْهُ ، أَوْ أَسْقَطَهُ
عَنْهُ ، أَوْ تَرَكَهُ أَوْ مَلَكَهُ لَهُ ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَفَا عَنْهُ — صَحَّ
وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِهِ ، أَوْ أَعْتَقَدَ عَدَمَهُ . لَا إِنْ عَلَّقَهُ .

و : « إِنْ مِتُّ فَأَنْتَ فِي حِلٍّ » ، وَصِيَّةٌ^(٢) .

وَيَبْرَأُ وَلَوْ رَدَّ أَوْ جَهَلَ^(٣) ، لَا إِنْ عَلِمَهُ مَدِينٌ فَقَطَّ وَكْتَمَهُ : خَوْفًا
مِنْ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَهُ لَمْ يُبْرِئْهُ .

وَلَا يَصِحُّ مَعَ إِهَامِ الْمَحَلِّ : كـ « أَبْرَأْتُ أَحَدَ غَرَيْيٍّ ... » أَوْ :
« ... مِنْ أَحَدٍ دَيْنِي » .

وَمَا صَحَّ يَبْعُهُ صَحَّتْ هَبَّتُهُ وَأَسْتَنْأَى نَفْعُهُ فِيهَا زَمَنًا مَعِينًا .

وَيَعْتَبَرُ لِقَبْضِ مُشَاعٍ^(٤) : إِذْنُ شَرِيكَ ، وَتَكُونُ حَصَّتُهُ وَدِيمَةً .

وَإِنْ أَذْنُ لَهُ فِي التَّنَصُّفِ عَجَانًا : فَكِمَارِيَّةٌ^(٥) ؛ وَبِأَجْرَةِ فَكْمَوْجَرٍ .

لَا مَجْهُولٌ لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِ ، وَلَا هَبَةٌ مَا فِي ذِمَّةِ مَدِينٍ لِغَيْرِهِ ، وَلَا

(١) خِطْبَةٌ فِي ذِي فَتْحِ الْبَاءِ ، وَهُوَ سَبْقُ ظَمٍّ . فَيُقْبَلُ .

(٢) كَلْفَايَ زَعٍ وَالْعَايَةِ ٣٣٢ ، وَرَاجِعُ كَلَامِهَا . وَفِي ش : « نَوْصِيَّةٌ » ، وَالزَّائِدُ

مِنْ الْمَفْرَحِ .

(٣) وَرَدَ بِهَامِشِ ز : « الْبَرَاءَةُ مِنَ الْمَجْهُولِ » .

(٤) ذَكَرَ بِهَامِشِ ز : « حَكْمُ قَبْضِ الْمُشَاعِ » .

(٥) فِي ش : « كِمَارِيَّةٌ » ، وَأُدْرِجَتْ الْفَاءُ فِي الْمَفْرَحِ .

ما [لا]^(١) يُقَدَّرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، وَلَا تَطْلُقُهَا ، وَلَا أَشْطَرَا مَا يُنَافِيهَا :
 كَأَنْ لَا يَبِيحُهَا أَوْ يَهَبُهَا ، وَنَحْوِهَا . وَتَصَحُّ هِيَ .
 وَلَا مُؤَقَّتَةٌ ، إِلَّا فِي الثَّمَرِيِّ : كـ « أَعْمَرْتُكَ »^(٢) أَوْ أَرَقَبْتُكَ هَذِهِ
 الدَّارَ ، أَوِ الْفَرَسَ ، أَوِ الْأَمَةَ . وَنَصُّهُ : « لَا يَطَأُ »^(٣) . وَحُمِلَ عَلَى الْوَرَعِ
 أَوْ : « جَعَلْتُهَا لَكَ عَمْرًا أَوْ حَيَاتًا ، أَوْ عَمْرِي ، أَوْ رُقْبِي ، أَوْ مَا بَقِيَتْ »
 أَوْ : « أَعْطَيْتُكَهَا ... » . فَتَصَحُّ ، وَتَكُونُ لِعَمْرٍ^(٤) وَلِوَرَثِهِ بَعْدَهُ : إِنْ
 كَانُوا ، كَتَصَرُّيْهِ . وَإِلَّا : فَلْيَبْتَ الْمَالُ .
 وَإِنْ شَرَطَ رَجُوعَهَا ، بِلَفْظِ « إِرْقَاب » أَوْ غَيْرِهِ ، لِعَمْرٍ^(٥) عِنْدَ
 مَوْتِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ : إِنْ مَاتَ قَبْلَهُ ؛ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ ، وَهِيَ : « أَرَقْبِي » ؛
 أَوْ شَرَطَ رَجُوعَهَا مُطْلَقًا إِلَيْهِ ، أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِ ، أَوْ آخِرِهَا مَوْتًا — لِنَا
 الشَّرْطِ ، وَصَحَّتْ لِعَمْرٍ وَوَرَثَتِهِ^(٦) كَالْأَوَّلِ .
 وَ : « مَنَحْتُكَ ... » وَ « مَكَّنَاهُ وَغَلَّتْهُ »^(٧) وَخِدْمَتُهُ لَكَ ... ،
 حَارِيَةٌ .

* * *

-
- (١) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٣٣ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .
 (٢) قَوْلُهُ : « كَأَعْمَرْتُكَ » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأَخْرَجَ فِي الْفَرَسِ .
 (٣) كُنَّا فِي زَعِ . وَفِي ش : « يَطْلُوهَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَسِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي النَّايَةِ
 قَلَّ عَنَّهُ .
 (٤) كُنَّا فِي زَعِ . وَفِي شِ وَالنَّايَةِ : « لِحُلِيِّ » . وَاللَّحْنُ وَاحِدٌ .
 (٥) كُنَّا فِي زَعِ . وَفِي ش : « لِرُقْبٍ » . وَاللَّحْنُ لِلْمَرَادِ : الرَّاهِبِ . وَرَاجِعُ النَّايَةِ
 (٦) فِي ش : « وَلِوَرَثَتِهِ » ، وَزِيَادَةُ اللَّحْنِ مِنَ الْفَرَسِ .
 (٧) كُنَّا فِي زَعِ . وَفِي شِ وَالنَّايَةِ : « أَوْ غَلَّتْهُ أَوْ خَدَمَتْهُ »

فصل

ويجب تعديل بين من يرث بقراءة — من ولد وغيره — في هبة غير تافه ، بكونها^(١) بقدر إرثهم . إلا في ثقة : فتجب الكفاية . وله التخصيص إذاذن الباقي . فإن خص أو فضل بلا^(٢) إذن : رجع أو أعطى حتى يستووا^(٣) .

فإن مات قبله ، وليست بعرض^(٤) موته — ثبتت لأخذ . وتحرم الشهادة على تخصيص أو تفضيل ، تحملاً وأداء ، إن علم . وكذا كل عقد فاسد عنده .

وتباح قسمة ماله بين ورثته^(٥) ، ويُعطى حادث حصته وجوباً . وسن أن لايزاد [ولو]^(٦) ذكر على أنثى ، في وقف . ويصح وقف ثلثه في مرضه^(٧) على بعضهم ، لا وقف مريض — ولو^(٨) على أجنبي — بزائد على الثلث . المنقح : « ولو حيلة كملى نفسه ثم عليه » .

(١) كذا في زع والناية ٣٣٤ ، وهو تصوير للتعديل . وفي ش : « لكونها » ، وهو تصحيح .

(٢) كذا في زش . وفي ع : « بغير » .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « يسوا » ، وإياه تصحيح .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « مرض » . وكلاهما صحيح .

(٥) كذا في زع . وفي الناية ٣٣٥ : « ورثته » . وفي ش : « وارثه » ، وإياه مصحف .

(٦) وردت الزيادة في ز ، ولم ترد في ع ش . وراجع الناية .

(٧) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ووصية بوقفه » .

(٨) أسقطت « لو » من ش ، وأدرجت في الشرح .

ولا رجوعٌ واهبٌ بعد قبضٍ . ويحرمُ إلا من وهبتُ زوجها
بمسألتِهِ ثم ضرَّها بطلاق أو غيره؛ والأبُّ ولو تملَّقَ بما وهبَ^(١) حتى =
كفلس ، أو رغبة^(٢) : كنز وبيع . إلا إذا وهبه سُرِّيَّةً للإعفافِ
- ولو استغنى - أو إذا أسقطَ حقَّه منه .

ولا ينعنه نقصٌ ، أو زيادةٌ منفصلة - وهي للولد - إلا إذا
حلتِ الأمُّ وولدت : فيمنعُ في الأم .
وتنمُّه^(٣) المتصلَّة - ويصدقُ أبٌ في عدمها - ورهنه إلا أن
ينفك^(٤) ، وهبةُ الولد^(٥) لولده إلا أن يرجعَ هو ، ويُعْمَ إلا أن يرجعَ
إليه بفسخ أو فلسٍ مشتركٍ .

لا إن دبره أو كاتبه ، وعلَّكهُ مكاتبًا .

ولا يصح رجوعٌ إلا بقولٍ .

فصلٌ

ولأبٍ حرٌّ تملكُ ما شاء : من مال ولده ، ما لم يضرَّه . إلا سُريَّته

(١) كذا في زوال الغاية ٣٣٦ . وفي ع ش : « وهبه » ، ولعل الزيادة من الترح .

(٢) أى أو تملَّق به رغبة ، كما قدر الشارح . وضبط في زبالنكر ، على أنه صلف
على ما قبله .

(٣) كذا في زش والغاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بإلياء .

(٤) ورد بهامش ع زيادة مذكورة في الشرح ، هي : « الرهن » .

(٥) كذا في زع ، أى هبته ما وهبه له أبوه ، كما ذكره الشارح وبينه . وهو الصواب .

وفي ش : « الوالد » ، والغاية : « والد » . وكلاما تصحيف نشأ عن الجهل بالمراد .

— ولولم تكن أم ولد — أو يُعطيه لولد آخر ، أو بمرض موت أحدهما .

ويحصل بقبض مع قول أو نية . فلا يصح تصرفه قبله ولو عتقا :

ولا يملك إبراء نفسه ، ولا غريم ولده ، ولا قبضه منه . لأن الولد لا يملكه إلا بقبضه . ولو أقر الأب بقبضه ، وأنكر الولد — رجع على غريمه ، والغريم^(١) على الأب .

وان أولد جارية ولده : صارت له أم ولد ، وولده حر لا تلزمه قيمته . ولا مهر ، ولا حد . ويُعزّر وعليه قيمتها . ولا ينتقل الملك فيها : ان كان الابن قد وطئها ، ولولم يستولدها . فلا تصير أم ولد للأب .

ومن استولد أمة أحد أبويه : لم تصر أم ولد له ، وولده قن . وإن علم التحريم : حد .

وليس لولد ولا ورمته^(٢) مطالبة أب بدين ، أو قيمة متلف ، أو أراض جنائية . ولا غير ذلك : مما للابن عليه ، إلا بنفقته الواجبة ، وبين مال له بيده .

(١) كذا في ش ز والناية ٣٣٥ . وق ع : « ورجع الغريم » ، والزيادة مذكورة في الشرح .

(٢) أي ولا لورثته ، كما قدر الشارح . وضبط في ز بضم التاء ، وهو سبق ظم .

وَبُيِّنَتْ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ الدَّيْنُ وَنَحْوُهُ . وَإِنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ الَّذِي
أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ وَنَحْوَهُ ، بَعْدَ مَوْتِهِ ، فَلَهُ أَخْذُهُ : إِنْ لَمْ يَكُنْ
أَتَقَدُّعُهُ .

وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُهُ — الَّذِي عَلَيْهِ — بِمَوْتِهِ ، بَلْ جَنَائَتُهُ .
وَمَا قِضَاهُ فِي مَرَضِهِ ، أَوْ وَصَّيْ بِقِضَائِهِ — : فَمِنْ رَأْسِ مَالِهِ .

* * *

فصل

وَعُطِيَةُ مَرِيضٍ غَيْرِ مَرِيضِ الْمَوْتِ — وَلَوْ خَوْفًا ، أَوْ غَيْرِ خَوْفٍ :
كَصَدَاقٍ وَوَجَعِ ضَرْسٍ وَنَحْوِهِمَا ، وَلَوْ صَارَ خَوْفًا وَمَاتَ بِهِ —
كَصَحِيحٍ .

وَفِي مَرَضِ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ — : كَالْبِرْسَامِ ، رِذَاتِ الْجَنْبِ ، وَالرُّعَافِ
الدَّائِمِ ، وَالْقِيَامِ الْمَتَدَارِكِ ، وَالْقَالِجِ فِي أَبْتَدَاءِ ^(١) ، وَالسَّلِّ فِي أَنْتَهَائِهِ ^(٢)
وَمَا قَالَ ^(٣) عَدْلَانِ مِنْ أَهْلِ الطَّبِّ : إِنَّهُ خَوْفٌ . — كَوْصِيَّةٍ ، وَلَوْ
عَتَقًا ^(٤) أَوْ مَحَابَاةً . لَا كِتَابَةً أَوْ وَصِيَّةً بِهَا بِمَحَابَاةٍ ^(٥) . وَإِطْلَاقُهَا
بِقِيمَتِهِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٣٩ . وَفِي ش : « ابْتَدَائِهِ . . . انْتِهَائِهِ » ، وَالزَّائِدُ مِنْ
الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زِشِّ وَالنَّايَةِ وَأَصْلُ ح . ثُمَّ أُضِيفَ إِلَيْهَا فِيهَا هَاءٌ .

(٣) وَرَدَّ فِي زَيْدٍ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ وَقْتُهَا » . وَرَاجِعُ النَّايَةِ .

(٤) ذَكَرَ فِي زَيْدٍ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَيَكْتَابُ » ، أ .

والمُتَدَّةُ - : كَالسَّلِّ ، وَالْجَذَامِ ، وَالْقَالِحِ فِي دَوَامِهِ . - إِنْ صَارَ صَاحِبُهَا صَاحِبَ فَرَاشٍ : فَخَوْفُهُ ، وَإِلَّا : فَلَا .

وَكَمَرِيضٍ مَرَضَ الْمَوْتِ الْمَخُوفَ : مَنْ بَيْنَ الصَّفِينِ وَقَتِّ حَرْبٍ ، وَكُلُّ مَنْ الطَّاقَتَيْنِ مَكَافٍ ، أَوْ مِنَ الْمُقَهْوَرَةِ . وَمَنْ بِاللُّجَّةِ غِنْدَ الْهَيْجَانِ أَوْ لَمَوْعِ الطَّاعُونَ يُبْلِيهِ ، أَوْ قُدَّمَ لِقَتْلٍ ، أَوْ جُسِ لَهُ . وَأَسِيرٌ عِنْدَ مَنْ عَادَتْهُ الْقَتْلُ ، وَجَرِيحٌ مُوَحِّيًا مَعَ ثَبَاتِ عَقْلِهِ ، وَحَامِلٌ عِنْدَ تَخَاضٍ مَعَ أَلْمٍ حَتَّى تَنْجُو . وَكَمَيْتٌ : مَنْ ذَبَحَ ، أَوْ أُيْنِتَ حُسْنُوتهُ .

وَلَوْ عَلِقَ صَحِيحٌ عُنُقَ قَيْنِهِ ، فَوُجِدَ فِي مَرَضِهِ - : فَمِنْ ثَلَاثِهِ .

وَتَقْدَمُ عَطِيَّةٌ أَجْتَمَعَتْ مَعَ وَصِيَّةٍ ، وَصَاقَ الثَّلَاثُ عَنْهُمَا مَعَ عَدَمِ الْإِجَازَةِ .

وَلِنْ عَجَزَ عَنِ التَّبَرُّعَاتِ الْمُنْجَرَّةِ : بُدِيَ^(١) بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ . فَإِنْ رَقَعَتْ دَفْعَةً : قُسمَ بَيْنَ الْجَمِيعِ بِالْحَصَصِ ، وَلَا يَقْدَمُ عُنُقُ .

وَأَنَا مَعَاوِضَتُهُ بِشَمَنِ الْمِثْلِ : فَتَصَحُّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَلَوْ مَعَ وَارِثٍ .

وَلِنْ حَاجِيَ وَارِثِهِ : بَطَلَتْ فِي قَدَرِهَا ، وَصَحَّتْ فِي غَيْرِهِ بِقِسْطِهِ .
وَلَهُ الْفَسْحُ لِتَبْمِضِ الصَّفَقَةِ فِي حَقِّهِ لَا^(٢) إِنْ كَانَ لَهُ شَفِيعٌ وَأَخَذَهُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٤٠ ، وَمَوْ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « بَدَأ » ، وَلَوْلَهُ تَصْغِيفُ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٤١ . وَفِي ش : « إِلَّا » ، وَلَوْلَهُ تَحْرِيفُ .

ولو حَاتِي أَجْنِبِيًّا ، وَشَفِيعَهُ وَارِثٌ — أَخَذَهَا : إِنْ لَمْ تَكُنْ ^(١)
حِيلَةً ، لِأَنَّ الْمَحَابَةَ ^(٢) لَنِيرِهِ .

وَإِنْ أَجَرَ نَفْسَهُ ، وَحَاتِي الْمُسْتَأْجَرَ — : صَحَّ مَجَانًا .
وَيُتَبَرُّ ثَلَاثُهُ عِنْدَ مَوْتٍ . فَلَوْ أَعْتَقَ ^(٣) مَا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ ، ثُمَّ مَلَكَ
مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثِهِ — تَبَيَّنَّا عَقْدَهُ كُلَّهُ .
وَإِنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ يُسْتَعْرَقُهُ : لَمْ يَمْتَقِ مِنْهُ شَيْءٌ .



فصل

تَفَارِقُ الْمَطِيَّةِ الْوَصِيَّةِ فِي أَرْبَعَةٍ :

١ — أَنْ يُبْدَأَ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ مِنْهَا ، وَالْوَصِيَّةُ يُسَوَّى بَيْنَ مُتَقَدِّمِهَا
وَمُتَأَخَّرِهَا .

٢ — أَلْتَانِي : أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ فِي الْمَطِيَّةِ ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ .

٣ — أَلْتَالِثُ : أَنَّهُ يُتَبَرُّ قَبُولُ عَطِيَّةٍ عِنْدَهَا ، وَالْوَصِيَّةُ بِخِلَافِهِ ^(٤) .

٤ — أَلْأَرْبَعُ : أَنَّ الْمَلِكَ يَثْبُتُ فِي عَطِيَّةٍ مِنْ حِينَهَا مِرَاعِي ، فَإِذَا
خَرَجَتْ مِنْ ثَلَاثِهِ عِنْدَ مَوْتٍ : تَبَيَّنَّا أَنَّهُ كَانَ ثَابِتًا .

(١) كَذَا فِي زُ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي عِش : « يَكُنْ » . وَكَلَامًا صَحِيحٌ .

(٢) فِي عِش : « الْمَحَابَةُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ .

(٣) كَذَا فِي عِش وَالنَّائِيَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي يُؤَيِّدُهُ تَقْدِيرُ الشَّارِحِ بِسَدِّهِ كَلِمَةً :

« مَرِيضٌ » . وَفِي ز : « عَتَقَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . لِأَنَّهُ لَا يَرِدُ مُتَعَدِّيًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الصَّبَاحِ .

(٤) كَذَا فِي زُ وَالنَّائِيَةِ ٣٤٢ . وَفِي عِش : « بِخِلَافِهَا » . وَكُلٌّ صَحِيحٌ .

فلو أعتق أو وهب قنأ في مرضه ، فكسب ، ثم مات سيده ،
فخرج من الثلث - : فكسب متق له ، وموهوب^(١)
لموهوب له .

وإن خرج بمضه : فلهما من كسبه بقدره .
فلو أعتق^(٢) قنأ لا مال له سواء ، فكسب مثل قيمته قبل موت
سيده - : فقد عتق منه شيء ، وله من كسبه شيء ، وللورثة شيان .
فصار^(٣) وكسبه نصفين : يعتق^(٤) منه نصفه ، وله نصف كسبه ،
وللورثة نصفهما .

وإن كسب مثلي قيمته صار له شيان ، وعتق منه شيء ، وللورثة
شيان . فيعتق^(٥) ثلاثة أخماسه ، وله ثلاثة أخماس كسبه ، والباقي
للورثة .

وإن كسب نصف قيمته : فقد عتق منه شيء ، وله نصف شيء
من كسبه ، وللورثة شيان . فيعتق ثلاثة أسباعه ، وله ثلاثة
أسباع^(٦) كسبه ، والباقي للورثة .

(١) في ز : « وكوهوب » ، إلا أن الكاف لم تكمل كتابة . وهو سبق فلم .

(٢) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي بـ « المريح » .

(٣) ورد في ع زيادة : « القن » . وقد ذكرت في الفرح باللفظ : « المكسب » .

(٤) كذا في ز ش والناية ٣٤٣ . وفي ع : « ويقت » ، ولعل الزائد من الناسخ .

(٥) كذا في ز ع والناية . وفي ش : « يقت منه ثلاثة » . فأخرج المتن في الفرح
وبالعكس .

(٦) ضبط في ز بالنم ، وهو سبق فلم .

وفي هبة: لموهوب له بقدر ما عتق، وبقدره من كسبه .
وإن أعتق أمةً ، ثم وطئها — ومهرُ مثلها نصف قيمتها — فكما
لو كسبته : يعتق ثلاثة أسباعا .

ولو وهبها لمريض آخر لا مال له ، فوهبها الثاني للأول — :
صحت هبة الأول في شيء ، وعاد إليه بالثانية ثلثه . بقي لورثة الآخر
ثلثا شيء ، وللأول شيطان . فلهم ثلاثة أرباعها ، ولورثة الثاني ربعها .
وإن باع قفيزاً لا يملك غيره يساوي ثلاثين ، بقفيز يساوي
عشرة — ولم تجز الورثة — : فأسقط قيمة الرديء من قيمة الجيد ،
ثم أنسب الثلث إلى الباقي — وهو عشرة من عشرين — : تجزئه
نصفها . فيصح في نصف الجيد بنصف ^(١) الرديء ، ويبطل فيما بقي :
لثلاثي يفضى إلى ربا الفضل .

فلو لم يفض — : كمبدٍ يساوي ثلاثين ، بمبدٍ يساوي عشرة —
صح بيع ثلثه بالعشرة ، والثلاثان كالهبة : للمبتاع نصفهما ^(٢) ، لا إن
كان وارثاً .

وإن أقال من سلفه ^(٣) عشرة ، في كُرٍّ حنطة — وقيمته عند

(١) كذا في زع والناية ٣٤٤ . وفي ش : « ونصف » ، وهو تحريف .
(٢) ورد في ز علامة قس ، ثم كلام بالهامش مطبوس لم يظهر . فوجب التنبيه . وراجع
الناية ، والإقناع ٤ / ٢٧٩ . ففيها ما قد يغيد .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « أسلفه » . وكل صحيح على ما في اللصاح . أي أسلفه
كما قال الفارح ، وهو لفظ الناية ٣٤٥ .

الإقالة ثلاثون — : صحت في نصفه بخمسة .

وإن أصدق امرأة عشرة ، لأمال له غيرها ، وصدق مثلها خمسة — فمات ، ثم مات — : فلها بالصدق خمسة ، وشيء بالمحاباة .
رجع إليه نصفه بموتها ، صار له سبعة ونصف إلا نصف شيء ، يعدل شيئين . أجبرها بنصف شيء ، وقابل : يخرج^(١) الشيء ثلاثة . فلورثته ستة ، ولورثتها أربعة .

وإن مات قبلها : ورثته ، وسقطت المحاباة .

ومن وهب زوجته كل ماله في مرضه ، فمات قبله — : فلورثته أربعة أخماسه ، ولورثتها خمسة .

* * *

فصل

ولو أقر في مرضه : أنه أعتق ابن عمه أو نحوه في صحته ، أو ملك من يعتق عليه بهية أو وصية — : عتق من رأس ماله ، وورث .
فلو اشترى ابنه ونحوه^(٢) بمائة ، وبساوى ألفاً — : فقدر المحاباة من رأس ماله ، والثمن — وعن كل من يعتق عليه — من ثلثه ، ويرث .

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « يخرج » ، والطاهر أنه مصحف عن « يخرج » كما يفيد كلام القارح .
(٢) ورد في بين الأسطر : « كآخيه وابنه » : وذكر في الشرح بلفظ : « ... وعمه » .

فلو اشترى أباه بكل ماله ، وترك أبناً — : عَتَقَ ثُلُثُ الْأَبِ عَلَى
الْمِيتِ ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ . وَوَرِثَ بَثْلُهُ الْحُرُّ ، مِنْ نَفْسِهِ ، ثُلُثَ سَلَمِسٍ
بَاقِيهَا الْمَرْقُوقُ^(١) . وَلَا وَلَاءُ عَلَى هَذَا الْجِزْمِ . وَبَقِيَّةُ^(٢) الثَّلَاثِينَ يَمْتَقُ^(٣)
عَلَى الْإِبْنِ ، وَلَهُ وَلَاؤُهَا .

ولو كان الثمنُ تسعةَ دنانيرَ ، وقيمتُهُ ستةٌ — : تحاملاً . فَكَانَ
ثُلُثُ الثَّلَاثِ لِلْبَائِعِ مَخَابَةً^(٤) ، وَثُلَاثُهُ لِلْأَبِ عَتَقًا : يَمْتَقُ بِهِ ثُلُثُ
رَقَبَتِهِ ، وَيُرَدُّ الْبَائِعُ دِينَارَيْنِ ، وَيَكُونُ ثُلَاثُ الْأَبِ مَعَ الدِينَارَيْنِ
مِيرَانًا .

وإن عَتَقَ عَلَى وَارَثِهِ : صَحَّ ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ .
وإن دَبَّرَ ابْنَ عَمِّهِ وَمَحَوَهُ . عَتَقَ ، وَلَمْ يَمِثْ .
و : « أَنْتَ حُرٌّ آخِرَ حَيَاتِي » ، عَتَقَ ، وَوَرِثَ — بِخِلَافٍ مِنْ
عَلَّقَ عَتَقَهُ بَعَثَ قَرِيْبَهُ — وَلَيْسَ عَتَقَهُ وَصِيَّةً لَهُ .
ولو أُعْتِقَ أُمَةٌ^(٥) وَتَزَوَّجَهَا فِي رَضَاهُ : وَرِثَتْهُ ، وَتَمْتَقُ : إِنْ

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ ، أَيْ الَّذِي لَمْ يَتَحَقَّقْ الْحُرَّةُ لَهُ . قَالَ فِي الصَّاحِ : « . . . وَفَقَدْ
أُرْقِيَ ، مِنْ بَابِ قَتْلٍ ، وَأُرْقِيَتْهُ : فَهُوَ مَرْقُوقٌ » . وَلَفْظُ : « الْمَرْقُوقُ » ، وَالنَّايَةُ ٣٤٦ :
« وَبَاقِيهَا الْمَرْقُوقُ » وَفِيهَا تَصْغِيرٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي النَّايَةِ وَالْأَسْوَلِ . وَأَصْلُهُ فِي عِصْيَانٍ بَلْفُظٍ : « وَبَقِيَّةُ » .

(٣) كَذَا فِي زَيْدٍ . وَفِي النَّايَةِ : « يَمْتَقُ » ، وَهُوَ أَوَّلُ .

(٤) وَرَدَ هَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَ مِنْ عِ .

(٥) كَذَا فِي زَيْدٍ . وَفِي عِصْيَانٍ وَالنَّايَةِ ٣٤٧ : « أُمَةٌ » .

خرجت من الثلث ، ويصح النكاح . وإلا : عتق قدره^(١) .
وبطل النكاح .

ولو أعتقها وقيمتها مائة ، ثم تزوجها وأصدقها مائتين لا مال له
سواهما ، وهما مهرٌ مثلها ، ثم مات - : صح العتق ، ولم تستحق
الصداق : ثلثا يفضى إلى بطلان عتقها . ثم يبطل صداقها .

ولو تبرع بثلثه ، ثم اشترى أباه ونحوه من الثلثين - : صح
الشراء ، ولا عتق . فإذا مات : عتق على وارث ، إن كان ممن يعتق
عليه . ولا إرث : لأنه لم يعتق في حياته .

* * *

(١) كذا في ز والناية وأصله . ثم أصلحت فيها هكذا : « بقدره » ، هو لفظ ش .
وزيادة الباء من الشرح .

كتاب

« أَوْصِيَّةُ » : الأمرُ بالتصرُّف بعد الموت . وبإلٍ . التبرُّعُ به بعد الموت . ولا يُعتبر فيها القُرْبَةُ .

وتصح مطلقَةً ومقيَّدةً . من مكلف لم يماين الموت ولو كافراً أو غاسقاً أو أخرس . لا معتقلاً لسانه بإشارة ، أو سفيهاً بمال لا على ولده ، ولا مسكران أو مُبرِّماً^(١) . ومن مميّز ، لا طفل .

بلفظٍ ، وبخطٍّ ثابتٍ بإقرارٍ ورثة أو بينة . لا إن ختمها وأشهد عليها ، ولم يتحقق أنها بخطه .

وتُسن لمن ترك خيراً — وهو : المال الكثير عُرْفاً . — بخمسه القريب فقير . وإلا : ففلسكين وعالم ودَيْنٍ ، ونحوهم .

وتُكره لفقير له ورثة ، المُنتَقِحُ : « إلا مع غنى الورثة » .

وتصح من لا وارث له^(٢) ، بجميع ماله .

فلو ورثه زوج أو زوجة ، وردّها بالكل — : بطلت في قدر فرضه من ثلثيه ؛ فيأخذُ وصى^٣ الثلث ، ثم ذو الفرض فرضه من ثلثيه ، ثم تُتَمَّمُ منها .

(١) كذا في زش . وفي ع : « ومبرماً » . وانظر الناية ٧ / ٣٤٨ .

(٢) ورد في زيد ذلك مضروباً عليه : « ولوذا رحم » . وذكر في الناية ٤٣٤٩

بلفظ : « بنحو رحم » .

ولو وصَّى أحدهما للآخر ، فله كلُّه : إرثاً ووصيةً .
ويجب على من عليه حقُّ بلا يئنة ، ذكره .
وتحرَّم^(١) ممن يرثه غيرُ زوج أو زوجة^(٢) برائدٍ على الثلث لأجنبيٍّ ،
ولو ارثَ بشيء . وتصح ، وتَقِفُ على إجازة الورثة .
ولو وصَّى لكل^(٣) وارثٍ بمعيَّن بقدرِ إرثه^(٤) ، أو بوقفٍ ثلثه
على بعضهم — : صح مطلقاً . وكذا وقفُ زائدٍ أُجيزَ ، ولو كان
الوارث واحداً .
ومن لم يَفِ ثلثه بوصاياه : أُدخِلَ النقصُ على كلِّ بقدر وصيته
وإن عتقاً .
وإن أجازها ، ورثته بلفظِ إجازةٍ أو إمضاء أو تنفيذٍ : لزمَتْ .
وهي تنفيذٌ : لا يثبتُ لها أحكامُ هبة . فلا يرجعُ أبٌ أجازَ ،
ولا يحنثُ بها من حلف : لا يهبُ ، ولا يملكُ عتقَ مُجَازٍ ، لموصٍ :
تَحْتَصُ^(٥) به عَصَبَتُهُ .
وتلزم بغير قبول وقبصٍ — ولو من سفیه ومُفلسٍ — ومع كونه

(١) يَنْقُضُ في زمن فوق ومن تحت : إشارة إلى صحته بالثناء وبالياء .
(٢) أى أَوْفَرِ زوجة ، كما قدر الفارح . وضبط في ز بالفتح ، وهو سبق قلم .
تدأمل .

(٣) في الناية : « كل » ، وهو خطأ وتصريف .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « وارثه » ، وهو تصحيف لطريف .

(٥) كذا في زش والناية ٣٥٠ . وفي ع : « يحنس » . وكلاهما صحيح .

وفقاً على تحيزه ، ومع جهالة المجاز .

ويزاحم بمجاوز ثلثه ، الذي لم يجاوزَه — لقصدِه تفضيله ،
كجمله الزائد لثالث .

لكن : لو أجاز مريض فمن ثلثه ، كحُبابَة صحيح في بيع خيار
له ثم مَرَضَ زمنه ، وإذن في قبض هبة . لا خدمته . والاعتبارُ بكون
من وصى أو وُهب له وارثاً أولاً — عند الموت ، وإجازةٍ أو ردٍّ
بعده .

ومن أجاز مُشاعاً ، ثم قال : « إِنَّمَا أَجَزْتُ لِأَنِّي ^(١) ظَنَنْتُهُ قَلِيلاً » —
قِيلَ يمينه : فَرَجَعَ ^(٢) بما زاد على ظنه ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَالُ ظَاهِراً
لَا يَخْفَى ، أَوْ تَقَوْمَ يَنْتَهَ بَعْلُهُ قَدْرَهُ ^(٣) .

وإن كان عيناً أو مبلغاً معلوماً ، وقال ^(٤) : « ظَنَنْتُ الْبَاقِيَ كَثِيراً »
— لم يُقْبَل .

(١) كذا في زع . وفي ش والنافية : « لَأَنِّي » .

(٢) كذا في ع والنافية ٣٥١ . وفي ش : « وَلَهُ الرُّجُوعُ » . وكان هذا في أصل
ز ، ثم ضرب عليه وذكر بعده ما أثبتناه . وتأخر النافية أدخل بتسويق النص .

(٣) كذا في زع ، وهو مفعول للمصدر . وفي ش : « بِقَدْرِهِ » ، وزيادة الباء من
الشرح وإن وردت في النافية .

(٤) كذا في زع والنافية . وفي ش : « أَوْ قَالَ » ، والزيادة من التامع أو الناصر .

فصل

وما وُصِيَ به لغير محصور ، أو مسجدٍ ونحوه — : لم يُشترط قبوله . وإلا : اشترط .

ومحله : بعد الموت . وشُيِّت ملكُ موسى له من حينه . فلا يصح تصرُّفه قبله ؛ وما حدث — : من غائرٍ منفصل . — فللورثة . ويُتبع متصلٌ .

وإن كانت بأمةٍ ، فأُحْبِلها وارث قبله — : صارت أمٌ ولده ^(١) ، وولده حر ، لا يلزمه سوى قيمتها للموصي ^(٢) له ، كما لو ألتفها .

وإن وصَّى له بزوجه ، فأُحْبِلها ، ووُلدت قبله — : لم تصر أمٌ ولد ^(٣) ، وولده رقيق .

وبأبيه ، فمات قبل قبوله ، فقبل أبُّه — : عتق موصي ^(٤) به حينئذٍ ، ولم يرث .

وعلى وارث ضمانٍ عينٍ حاضرةٍ : يتمكن من قبضها بمجرد موت مورثه . لاسقٍ ثمرة موصي بها .

(١) كذا في زع والناية . وسقطت الهاء من يش .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « لاوصى » ، وهو تحريف . وفي أصول الناية : « بالموصى » ، وهو تصحيف تنبه له ناشرها .

(٣) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « له » .

(٤) كذا في زع والناية ٣٥٢ . وفي ش : « الموصى » .

وإن مات موسى له قبل موصل : بطلت ، لا إن كانت بقضاء دينه .

وإن ردّها بعد موته : فإن كان بعد قبوله لم يصح الردّ مطلقاً ، وإلا بطلت .

وإن امتنع من قبول ردّ : حكم عليه بالردّ ، وسقط حقه .
وإن مات بعده ، وقبل ردّ وقبول — قام وارثه مقامه .

* * *

فصل

وإن قال موصل : « رجعت في وصيتي » ، أو « أبطلتها » ، ونحوه — : بطلت .

وإن قال في وصي به : « هذا لورثتي » ، أو « ما وصيت^(١) به لزيد فلم ير » — فرجوع .

وإن وصي به لآخر ، ولم يقل ذلك — : فينهما ؛ ومن مات منهما قبل موصل ، أو ردّ بعد موته — كان الكلّ للآخر : لأنه اشتراك تراحم .

وإن باع أو وهب أو رهنه ، أو أوجبه في بيع أو هبة — ولم يقبل فيهما — أو عرضه لهما ، أو وصي بليمه أو عتقه [أو هبته]^(٢) ،

(١) كنّا في ز ش والناية ٣٥٣ . وفي ع : « أوصيت » .

(٢) وردت الزيادة في ع ش والناية ٣٤٤ ، ولم ترد في ز .

أو حرّمه عليه، أو كاتبه، أو دبره، أو خلطه بما لا يميز ولو صبرةً بغيرها، أو أزال أئمة — فطحن الخنطة، أو خبز الدقيق، أو جعل الخبز فتيتاً، أو نسج النزل، أو عمل الثوب قيصاً، أو ضرب النقرة دراهم، أو ذبح الشاة، أو بنى، أو غرس، أو نجّر الخشبة باباً، أو أعاد داراً أنهدمت، أو جعلها حماماً أو نحوّه — : فرجوع.

لا إن جعلها^(١)، أو آجر، أو زوج، أو زرع، أو وطي ولم تحمل، أو ليس أو مسكن موصى به، أو أوصى^(٢) بثلاث ماله فتلف، أو باعه ثم ملك مالا، أو بقّير من صبرة غلطها ولو بخير منها.

وزيادة موصى في دار للورثة، لا المنهدم.

وإن وصى لزيد، ثم قال: «إن قديم عمرو فله»، فتدّم بعد موت موصى — : فلزيد^(٣).

ويخرج وصى فوارثاً لحاكم أو واجب — ومنه: وصية بمتقٍ في كفارة تخيير — من رأس المال، ولو لم يوص به. فإن وصى معه بشيء: أعتبر الثلث من الباقي.

وإن قال: «أخرجوا الواجب من ثلثي»، بُدئ به: فافضل منه فله صاحب التبرع، ولا بطلت.

(١) كذا في ز ش. وسقطت «ها» من ع، وذكر بدلها في الناية: «الوصية».

(٢) كذا في ز. وفي ع ش والناية: «أو وصى».

(٣) أسقطت كلمة: «لزيد» من ش، وأدرجت في المرح.

باب الوصى له

تصح الوصية لكل من يصح تليسه : من مسلم ، وكافر معين ولو مرتدًا أو حربيًا .

ولسكاته ، ومكاتب وارثه ، كأجنبي^(١) .

ولأم ولده ، كوصيته : أن ثلث ثريته وقف عليها ما دامت على ولدها . وإن شرط عدم تزويجها ، ففعلت ، وأخذت الوصية ، ثم تزوجت - : ردت ما أخذت .

ولمذبحه . فإن ضاق ثلثه عنه وعن وصيته : بُدئ بهتفه .

ولقته بمشاع : كثلته^(٢) . وبفسه ورقبته . وينتق^(٣) بقوله :

إن خرج من ثلثه . وإلا : فبقدره . وإن كانت به ، وفصل شيء - : أخذه .

لا بمعين ، ولا لقن غيره^(٤) .

ولا لحمل ، إلا إذا علم وجوده حينها : بأن تضمنه حيًا لأقل من

أربع سنين - . إن لم تكن^(٥) فراشا أو من ستة أشهر من حينها . وكذا لو وصى به .

(١) كما في ر . ج . ١٩٠ ، ن : « كالأجنبي » . والمزاد من المخرج . وانظر لسانه ٣٠٦ .

(٢) كما في ر . ج . ن : « أثاث » . وفي الباب : « وقوله وصيته » .

(٣) ن : « بعض » . وأدركت المرداة المخرج .

(٤) ورد في بعض النسخ : « وأدركت المرداة » . وفي المخرج : « وأدركت المرداة » .

(٥) ن : « وإن لم تكن » . وفي المخرج : « وإن لم تكن » .

و : « إن كان في بطنك ذكرك فله كذا ، وإن كان أنثى فكذا » ؛
فكانا — : فلهما ما شرط .

ولو كان قال : « إن كان ما في بطنك . . . » ، فلا .
و « طفل » : من لم يُمَيِّز . و « صبي » و « غلام » و « يافع »
و « يتيم » : من لم يبلغ . ولا يشمل اليتيم ولد زنا . و « مُرَاهِق » :
من قاربته . و « شاب » و « فتى » : منه إلى ثلاثين ^(١) . و « كهل » :
منها إلى خمسين ^(٢) . و « شيخ » : منها إلى سبعين ^(٣) . ثم « هرم » .
وإن قتل وصي موصياً : بطلت . لا إن جرحه ، ثم أوصى له ،
فمات من الجرح . وكذا فعل مدبرٍ بسيدِهِ .

وتصح لصنفٍ من أصناف الزكاة ، ولجميعها . ويُعطى كل واحد
قدر ما يُعطى من زكاة .

ولكُتِبَ قرآن وعلم ، ولمسجد ^(٤) . ويُصرف ^(٥) في مصلحته .

ولفرسٍ حَيْسٍ يُنْفَقُ عليه . فإن مات : ردَّ موصى به أو باقيهِ
للورثة ؛ كوصية بعتق عبدٍ زيد فتعذر ، أو بشراء ^(٦) عبدٍ بألف

(١) في ح : « الثلاثين » ، وهو موفق لما في الناية ٣٥٧ .

(٢) في ح : « الخمسين » ، والناية : « ثمانين » . وفي ش زيادة مدرجة من كلام
الشارح ، هي : « سنة » ، قال في القاموس .

(٣) في ح : « السبعين » . والناية : « لسبعين » .

(٤) كذا في زع والناية ٣٥٨ . وفي ش : « ومسجد » ، وأدرج اللام في الفرح .

(٥) كذا في ح والناية . وفي ش : « وتصرف » . وأهمل في ز . وكل صحيح .

(٦) في ش : « أو شراء عبدٍ بألف ليعتق عنه أو عبد زيد بها » . وإليه مدرجة في

الفرح ، والتقديم من الناسج .

أو عبدٍ زيدٍ بها — لِيَعْتِقَ عنه — فاشْتَرَوْه ، أو عَبْدًا يَسَاوِيهَا ، بِدُونِهَا ..
وإن وصَّى في أبواب البر : صُرف في التَّوْبِ ، ومُبدَأ بالْفَزْوِ :
ولو قال : « صَنَعْتُ لِي حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ »^(١) ، فله صَرْفُهُ في أَيْدِ
جَهَةِ من جِهَاتِ التَّوْبِ . والأَفْضَلُ : صَرْفُهُ إلى فقراءِ أَقَارِبِهِ ، فَمَحَارِمِهِ
من الرِّضَاعِ ، لِحَيْرَانِهِ .

وإن وصَّى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِأَلْفٍ ، صُرف من التَّلْثِ — : إِنْ كَانَ
تَطَوُّعًا . — في حَاجَةٍ بِمَدَى أُخْرَى ، رَاكِبًا أو رَاجِلًا ، يُبْذَعُ إلى كُلِّ
قَدَرٍ مَا يُحِجُّ بِهِ ، حَتَّى يَنْفَدَ^(٢) .

قلو لم يكفِ الألفُ أو البقيةُ : حُجُّ بِهِ من حيثٍ يَبْلُغُ .

ولا يصح حجٌ وصَّى بِإِخْرَاجِهَا ، ولا وارثٍ .

وإن قال : « ... حَاجَةً بِأَلْفٍ » ، دُفِعَ السَّكْلُ إلى من يَصِحُّ .

فإن عَيَّنَهُ ، فَأَبَى الْحِجَّ — : بَطَلَتْ في حَقِّهِ ، وَيُحِجُّ عَنْهُ بِأَقْلَى
مَا يُمْكِنُ : من نَفَقَةٍ أو أَجْرَةٍ . والبِاقِيَةُ للورثة في فرضٍ ونَقْلٍ .

وإن^(٣) لم يَمْتَنِعْ : أُعْطِيَ الألفُ ، وَحُسِبَ الْفَاضِلُ عن نَفَقَةٍ
مِثْلٌ في فرضٍ ، والألفُ في نَقْلِ — من التَّلْثِ .

(١) في شِ زِيَادَةٍ : « تَمَالَى » ، وَالْمُتَأَنَّى مِنْهَا من كلامِ الشَّارِحِ .

(٢) كَلَّمَافِي ز ش ، وَدَو الصَّوَابِ . وَفِي عِ الْغَايَةِ ٣٥٩ : « يَنْفَدُ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ..

(٣) كَلَّمَافِي ز عِ الْغَايَةِ . وَفِي شِ : « فَإِنْ » ، وَلَمْ يَكُنْ تَصْحِيفٌ .

ولو وصّى بعتق نسمةً بألفٍ ، فأعتقوا نسمةً بخمسمائةٍ — :
لزمهم عتقُ أخرى بخمسمائةٍ .

وإن قال : «... أربعةً بكذا» ، جاز الفضلُ بينهم : ما لم
يُسَمَّ ثَمناً معلوماً .

ولو وصّى بعتق عبدٍ زيدٍ ووصيةً ^(١) ، فأعتقه سيده — : أخذ
العبدُ الوصيةً .

ولو وصّى بعتق عبدٍ بألفٍ ، أشتريَ بثلثه : إن لم يخرج .

ولو وصّى بشراءِ فرسٍ للزوجهِ بعتنٍ ، وبمائةٍ نفقةً له — فاشتريَ
بأقلِّ منه — : فبأقيه نفقةً ، لا إرثاً .

وإن وصّى لأهلٍ سيكته ، فلاهلٍ زُفاهه : حال الوصية .

ولجيرانه : تناول أربعين داراً من كل جانب .

ولأقربِ قرابته ، أو لأقربِ الناسِ إليه ، أو أقربهم ^(٢) رَحماً —

وله أبٌ وابنٌ ، أو جدٌ وأخٌ — : فهما سواها .

وأخٌ من أبٍ ، وأخٌ من أم — إن دخل في القرابة — سواها .

وولدُ الأبوين أحقُّ منهما . والإناثُ كالدكور فيها .

(١) كذا في زع والناية ٣٦٠. وفي ش : « وصية » ، وهو تحريف . وفي ز زيادة
مذكورة في المرح والناية ، هي : « له » .

(٢) في ش زيادة : « مثل » ، ولعله من النسخ أو الناشر لا من الشارح . وفي الناية
نقص وتصحيح ، فتنه له .

(٣) في ش : « أو لأقربهم » ، وزيادة اللام من المرح .

فصل

ولا تصح لكنيسة أوييت نار ، أو كتب التواراة أو الإنجيل ،
أو ملك ، أومييت .

وإن وصى ^(١) لمن يعلم موته أولاً ، وحى — : فله نصف .
ولا يصح عليك بهيمة .

وتصح ^(٢) لفرس زيد ولو لم يقبله ؛ ويصرفه في علفه . فإن
مات ^(٣) : فالباقي للورثة .

وإن وصى بثلثه لوارث وأجنبي فرداً للورثة — : فللأجنبي ^(٤)
السدس .

وبثلثيه ، فرداً للورثة نصفها — وهو : ما جاوز الثلث ^(٥) — :
فالثلث ^(٦) بينهما .

ولو ردوا نصيب وارث ، أو أجازوا للأجنبي — : فله الثلث ،
كإجازتهم للوارث .

وله ولملك أو حائط ^(٧) بالثلث : فله الجميع .

(١) كذا في زش . وفي ع والناية ٣٦١ : « أوصى » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وصيته لحبس و . . . » .

(٣) في ش زيادة أدرجت من الفرح ، هي : « الفرس » .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « للأجنبي » ، وهو تحريف .

(٥) ذكر في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فكذلك » .

(٦) في ع فقط زيادة : « الباقي » . ولم ترد في الفرح أيضاً .

(٧) في ش : « أو حائط » ، والواو من كلام النارج .

وله والله أو الرسول^(١) : فنصفان ؛ وما لله أو للرسول^(٢) في المصالح العامة .

وبما له لا بئنه وأجنبي^٣ ، فرداها — : فله التسع^٤ .

وبئنه لزيد وللفقراء والمساكين : فله تسع^(٥) ، ولا يستحق معهم بالفقر والمنكنة .

ولو وصى بشيء لزيد ، وبشيء للفقراء أو جيرانه^(٦) — وزيده منهم — : لم يُشاركهم .

ولو وصى ببئنه لأحد هذين ، أو قال : « لجاري أو قريبي فلان » — باسم مشترك — : لم يصح^٧ .

فلو قال : « غانم حر بعد موتي ، وله مائتا درهم » — وله عبدان بهذا الاسم — : عتق أحدهما بقرعة ، ولا شيء له من الدرهم .
وبصح : « أعطوا ثلثي أحدهما » ، وللورثة الخيرة^٨ .

ولو وصى ببيع عبده لزيد أو لعمرو أو لأحدهما : صح ، لا مطلقاً .
ولو وصى له بخدمة عبده سنة ثم هو حر^٩ ، فوهبه الخدمة أو رد^{١٠} — : عتق منجزاً .

ومن وصى بعتق عبد بعينه ، أو وقفه — : لم يقع حتى يتجزأ^(١١) وارثه . فإن أبى : فحكم^{١٢} . وكسبه يـ بين موت وتنجيز — إرث^{١٣} .

(١) كذا في ز والناية . وفي ع ش : « أو الرسول » .

(٢) كذا في ز ع . وفي الناية : « أو الرسول » . وفي ش : « والرسول » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ع والناية ٣٦٢ . وفي ش : « التسع » ، ولعل الزائدة من الفرج .

(٤) في ش : « أو لجيرانه » ، واللام من كلام الشارع .

(٥) كذا في ز ع والناية . وفي ش : « ينجز وارث » .

بابُ الموصى به

يُعتبر إمكانه . فلا تصح بحدّث .

وأختصاصه : فلا تصح بحالٍ غيره ، ولو ملكه بعد .

وتصح بإناءٍ ذهبٍ أو فضةٍ ^(١) ، وبما يميز عن تسليمه : كإبنٍ ،
وشاردٍ ، وطيرٍ بهواءٍ ، وحملٍ بيطنٍ ، ولبنٍ بضرعٍ .
وبعدومٍ : كما تحمل به أمته أو شجرته أبداً أو مدةً معينة ،
وبائةٍ ^(٢) لا يملكها .

فإن حصل شيءٌ ، أو قدر على المائة أو شيءٍ منها ، عند موت — :
فله ، إلا حمل الأمانة : فقيته . وإلا : بطلت .

وبغير مالٍ : ككلبٍ مباحٍ النفع ، وهو : كلبٌ صيدٍ وماشيةٍ
وزرعٍ وجروٍ ^(٣) لما يباح اقتناؤه له ، غير أسودٍ بهيمٍ . فإن لم يكن له
كلبٌ : لم تصح . وزيتٍ متنجسٍ لغير مسجدٍ . وله ثلثهما — ولو
كثّر المال — : إن لم يُجز الورثه .
لا بما لا نفع فيه : كخسر وميته ، ونحوهما .

(١) كذا في زع والناية ٣٦٣ . وفي ش : « أوفضة » ، والزيادة من الشرح .

(٢) كذا في زع ، وهو لفظ الناية إلا أنه سقط منها الجلة بعده . وفي ش :

« بائة » ، وهو تصحيف .

(٣) ضبط بالكسر في ز ، وهو متعين إن كان المراد منه الصغير من القنار وهو الظاهر .

أما إن كان المراد منه ولد الكلب — وجب به ضم وتكرس — فيجوز كسر آخره وضحه .
وإن كان الضم أولى . انظر المختار : (جري) .

(٢٤٤ — منتهى الإرادات)

وتصحُّ بُنْتَمَ : كُثُوب . ويُعطى ما يقع عليه الاسم .
فإن اختلف بالعرف والحقيقة : غُلِبَتْ . ف « شاة » و « بَيْر »
و « ثور » : لذكر وأُنثى مطلقاً . و « حصان » و « جمل » و « حمار »
و « بغل » و « عبد » : لذكر . « وحِجْر » و « أُنْثَى » و « ناقة »
و « بقرة » : لأنثى . و « فرس » و « رقيق » : لهما . و « الدابة » :
أسم للذكر وأُنثى : من خيل و بغال و حمير .

وبغير معيَّن : كعبد من عبيده . ويُعطيه ^(١) الورثة ما شاؤوا منهم .
فإن ماتوا إلا واحداً : تميَّنت فيه . وإن قُتلوا : فله قيمة أحدهم
على قاتل .

وإن لم يكن له عبد ، ولم يملكه قبل موته — : لم تصحَّ .
وإن ملك واحداً ، أو كان له — : تميَّن .
وإن قال . « أعطوه عبداً من مالي ، أو مائة من أحد كَيْسَيَّ »
— ولا عبد له ، أو لم يوجد فيهما شيء — : اشترى له ذلك ،
ويقوس — وله أقواس لرمي و بُنْدُقٍ وَنَدَفٍ — : فله قوس
النشاب ، لأنها أظهرها ، إلا مع صرف قرينة إلى غيرها . ولا يدخل
وترها .

وبكلب أو طبل — وتم مباح — : أنصرف إليه . وإلا : لم تصحَّ .

(١) كذا في ز . وفي ع ش والغاية ٣٦٤ : « وتعليه » . وكلاهما صحيح .

ولو^(١) وصَّى بدينِ كتب العلم : لم تُدفن . ولا يدخل فيها — :
إن وصَّى بها لشخص . — كتبُ الكلام .

ومن وصَّى بإحراقِ ثلث ماله : صح ، وصُرف في تحييرِ الكعبة ،
وتنويرِ المساجد . وفي^(٢) التراب : يُصرف في تكفينِ الموتى . وفي
الماء : يُصرف^(٣) في عملِ سُنَنِ الجهاد .

وتصح بمصحف يُقرأ فيه . ويوضعُ بمسجد أو موضعٍ حَرِيز .
وتنفذ وصيته^(٤) فيما عِلِمَ من ماله وماله يعلم .

فإن وصَّى بثلثه ، فاستحدث مالا ولو بنصيبٍ أُحبَّولة قبل موته ،
فيَقَعُ فيها صيدُ بعده — : دخل تحت ثلثه في الوصية ، ويُقضى
منه دينه .

وإن قُتل ، فأخذت دِيْنُهُ — فإراثٌ : يدخل^(٥) في وصية ،
ويُقضى منها دينه . ونَحْسَبُ على الورثة — : إن كان وصَّى بعميّن . —
بقدرِ نصفها .

* * *

(١) من أول الكلام إلى « تدفن » ، أسقط من ش ، وأخرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والناية ٣٦٥ . وفي ش : « ويدفنه في » ، والزايد من المصحح .

(٣) كذا في ز ش والناية ، وهو المناسب . وفي ع : « صرف »

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « وصية » .

(٥) كذا في ز ، أي ميراثه . وفي ع ش والناية : « تدخل » أي دينه . وفي الثلاثة :

فصل

وتصح بمنفعة مفردة : كمنافع^(١) أمته أبداً أو مدة معينة .
ويُعتبر خروجُ جميعها من الثلث .

وللورثة — ولو أن الوصية أبداً — عتقها لا عن كفارة ، وبيعها ،
وكتابتها — ويبقى أتفاغ وصي بحاله — وولاية تزويجها بإذن مالك
النفع . والمهر له ، ولولدها من شبهة حر^٢ . وللورثة قيمته عند وضع
على واطي^٣ ، وقيمتها : إن قُتلت ، وتبطل الوصية^٤ .
وإن جنت : سلمها وارث^٥ ، أو فداها مسلوقة^(٢) . وعليه — : إن
قتلها . — قيمة المنفعة للموصي^(٣) .

والموصي أستخدمها حضراً وسفراً ، وإجارتها ، وإعارتها .
وكذا ورثته بعده .

وليس له — ولا لوازي^٦ — وطؤها . ولا حد به على واحد منهما .
وما تلده حر^٧ . وتصير — : إن كان الواطي مالك الرقة . — أم^٨
ولد . ولولدها من زوج أو زنا له . ونفقها على مالك قيمها .
وإن وصى لإنسان برقبته ، ولآخر بمنفعتها — : صح . وصاحب
الرقة كالوارث فيما ذكرنا .

(١) كذا في زع . وفي ش : « كفاف » ، وأخرج الباء في الفرح ، ولم ترد في
الناية ٣٦٦ .

(٢) ورد بهما شري ، مع التصحیح ، كلمة مذكورة في الفرح : « المنفعة » .

(٣) كذا في زش والناية ، أي الموصي له كافي الفرح وبسن نسخ الناية . وفي ح :
« للموصي » ، وهو تصحيف أو تحريف .

ومن ^(١) وصّى له بمكاتَب : صحح ، وكان كما لو اشتراه .

وتصحُّ بمالِ الكتابة ، وينجم منها .

فلو وصّى بأوسطها ، أو قال : « ضَعُوهُ » — والنجومُ شَفَعٌ —

صُرِفَ للشفعِ المتوسطِ : كالثاني والثالثِ من أربعة ، والثالث والرابع من ستة .

وإن قال : « ضَعُوا نَجْمًا » ، فما شاء وارثٌ .

وإن قال : « ... أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ ، وَمِثْلَ نَصْفِهِ » — وَضِعَ فَوْقُ

نصفه ، وفوقُ رُبْعِهِ .

و : « ... مَا شَاءَ » ، فَالْكُلُّ . و : « ... مَا شَاءَ مِنْ مَالِهَا » ،

فَمَا شَاءَ مِنْهُ ، لَا كُلُّهُ .

وتصحُّ برقبته لشخصٍ ، ولآخرَ بما عليه . فَإِنْ أَدَّى : عَتَقَ ؛ وَإِنْ

عَجَزَ : بَطَلَتْ فِيمَا عَلَيْهِ .

وإن وصّى بكفارةِ أَيْمَانٍ : فَأَقْلَهُ ثَلَاثَةَ .

(١) كُنَّا فِي نِزْعٍ وَالنَّايَةِ ٣٦٧ . وَفِي شِذَائِ الْإِتْقَانِ ٣١٦/٤ : « وَإِنْ » .

فصل

وتبطل وصية بعين ، بتلفه .

وإن تلف^(١) المال كله غيره^(٢) — بعد موت موصي -- :

فلموصى له .

وإن لم يأخذه حتى غلا أو نكأ : قوّم حين موت ، لا أخذ^(٣) .

وإن لم يكن لموصي سواء إلا دين أو غائب : فلموصى له ثلث موصى به . وكلما اقتضى أو حضر شيء : بملك من موصى به قدر ثلثه ، حتى يتم . وكذا حكم مدبر .

ومن وصى له بثلث عبد ، فاستحق ثلثاه — : فله الباقي .

وبثلث ثلاثة أعبد ، فاستحق^(٤) أثنان أو مائة — : فله ثلث الباقي .

وبعبد قيمته مائة ، ولآخر بثلث ماله — ومنكّه^(٥) غيره .

مائتان — فأجاز الورثة : فلموصى له بالثلث ثلث المائتين وربع العبد ،

ولموصى له به ثلاثة أرباعه . وإن ردّوا : فلموصى له بالثلث سدس

المائتين وسدس العبد ، ولموصى له به نصفه .

(١) كذا في زع والناية ٣٦٨ . وفي ش : « تلف » ، وهو محرف باسحق جاهل .

(٢) ورد في ح بين الأسطر : « أي غير عين » ، وهو مذكور في الشرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « أخذه » ، والزائد من الفرح . وفي الناية : « قبول » وهو المراد من الأخذ كما ذكر الفارح .

(٤) كذا في زع والناية والإقناع ٣٠٩ / ٤ . وفي ش : « واستحق » ، ولعله

تصحيف .

(٥) كذا في زع والإقناع والناية . وفي ش : « وماله » ، وهو — مما كان تصحيحه .

— تصحيف على ما يظهر .

وبالنصف — مكان الثلث — وأجازوا : فله مائة وثلاثُ العبد ،
ولو وصَّى له به ثلثاه ، وإن رَدُّوا . فلصاحبِ النصفِ مُخمسُ المائتين
ومُخمسُ العبد ، ولصاحبهِ مُخسَاه .

والطريقُ فيهما أَنَّ تَنَسِيبَ الثلثِ ، وهو مائة ، إلى وصيَّتيهما^(١)
— وهما في الأولى : مائتان ، وفي الثانية : مائتان وخمسون . —
وَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ ، من وصيته ، مثلُ تلكِ النسبةِ .

ولو وصَّى لشخصٍ بثلثِ ماله ، ولآخرَ بمائةٍ ، وثلثِ تمامِ الثلثِ
على المائة — فلم يَزِدْ عنها — : بطلتْ وصيةُ صاحبِ التَّمامِ ، والثلثُ
— مع الرَّدِّ — بين الآخرَينِ : على قدرِ وصيَّتيهما^(٢) .
وإن زاد عنها ، فأجاز الورثةُ — : نُفِذَتْ على ما قال . وإن رَدُّوا :
فلكلُّ نصفٌ وصيته .

ولو وصَّى لشخصٍ بعبد ، ولآخرَ بتمامِ الثلثِ عليه — فأت العبد
قبل الموصي — : قُومَتْ التَّرَكُّهُ بدونه ، ثم أُلْقِيَتْ قِيَمَتُهُ من ثلثها ،
فما بقى فهو لوصيةِ التَّمامِ .

* * *

(١) كذا في ز . وفي ع ش والنفاة : « وصيتها » ، ولله — مع صحة مناه —
عرف عما أبجناه .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والنفاة : « وصيتها » ، وهو كسافه .

بابُ الوصيةِ بالأنصبا والجزاءِ

من وصى له بمثل نصيبِ وارثٍ معيّنٍ : فَلَهُ مثلهُ مضمومًا
إلى المسئلة .

فيمثل^(١) نصيبَ أبنه — وله أبان — : فثلثُ . وثلاثةُ : فربعُ .
فإن كان معهم بنتٌ : فتُسمانِ .

وبنصيبِ أبنه : فَلَهُ مثلهُ نصيبه .

وبمثلِ نصيبِ ولده — وله أبٌ وبنتٌ — : فَلَهُ مثلهُ
نصيبِ البنتِ .

وبضعفِ نصيبِ أبنه : فمثلا^(٢) . وبضعفَيْه : فثلاثةُ أمثاله .
وبثلاثةِ أضعافه : فأربعةُ أمثاله . وهلمَّ جرًّا .

وبمثلِ نصيبِ أحدِ ورثته — ولم يُسَّه — : فَلَهُ مثلهُ ما لأقلِّهم .
فمَعَ أبْنٍ وأربعِ زوجاتٍ ، تصحُّ من أثنين وثلاثين : لكلُّ زوجةٍ
سهمٌ ، وللوصي^(٣) سهمٌ يزاد^(٤) . فتصيرُ من ثلاثة وثلاثين .

وبمثلِ نصيبِ وارثٍ لو كان : فله مثلهُ ماله لو كانت الوصيةُ

(١) كذا في زع والفاية ٣٧٠ . وفي ش : « فن وصى بمثل » ، والراشد من المرح .

(٢) وفي ش : « فله مثله » ، والزيادة من كلام الفارح .

(٣) كذا في ز ، وهو موافق لما في الفاية . وفي ع ش : « وللوصي » ، وهو تصحيف .
إن لم يكن الكلام جارياً على تقدير « له » التي ذكرها الفارح .

(٤) كذا في زع ، وهو الصحيح الموافق لما في الفاية . وفي ش : « زاد » ، وهو
تحريف .

وهو موجود . فلو كانوا أربعة بنين : فلوصى^(٦) سدس^١ .
ولو كانوا ثلاثة : فخمس^٢ .

ولو كانوا أربعة ، فأوصى بثل نصيب [أحدهم ، إلا مثل
نصيب ابن خامس لو كان]^(٣) — : فقد أوصى^(٤) له بالثلث إلا
السدس بعد الوصية^(٥) . فيكون له سهم^٦ يزداد على ثلاثين . وتصح
من اثنين وستين : له منها سهمان ، ولكل^٧ ابن خمسة عشر .

ولو كانوا خمسة ، ووصى بثل نصيب أحدهم ، إلا مثل نصيب
ابن سادس لو كان — : [فقد أوصى له بالسدس إلا السبع]^(٨) .
فلوصى له^(٩) سهم^{١٠} يزداد على اثنين وأربعين^(١١) . [فتصح^{١٢} من مائتين
 وخمسة عشر : للموصى له خمسة^{١٣} ، ولكل^(١٤) ابن اثنان
 وأربعون]^(١٥) .

(١) كذا في زع . وفي ش والفاية ٣٧١ : « للموصى له » ، واللى واحد .

(٢) ماين المربعين نص ع ش والفاية والإقناع ٣٧٣ / ٤ . وهو الصحيح الخالي عن
الاضطراب . ونس ز : « خامس لو كان إلا مثل نصيب ابن سادس لو كان » ، وهو قلم سبق
من المصنف بما سيأتي بعده : مما تنبه له بعد الفراغ من كتابته ومصححه ، على ما نكاد
نحزم به .

(٣) كذا في زع والفاية والإقناع . وفي ش : « وصى » .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وتصح من أحد وعشرين » .

(٥) ماين المربعين ورد في ع ش والإقناع والفاية ، كما ورد في أصل ز ثم ضرب عليه .
ونرجح أن الضرب من أحد القراء : تأثراً بما ورد بعد ذلك فيها ، بأول صفحة ، خطأ ناشئاً
عن سبق قلم وعدم المراجعة : مما سنذكره .

(٦) كذا في ز . وفي ع ش والفاية : « فيكون له » أى للموصى له . وانظر الإقناع .

(٧) كذا في ع ش والفاية ، وهو الصحيح المطابق لما في الإقناع ولقاعدة المذكورة .

في ز : « . . . على ثلاثين » وهو سبق قلم بما ذكر في المسئلة السابقة .

(٨) كذا في ع والفاية . وذكر في ش مسبوقاً بواو أخرى زائدة .

(٩) ماين المربعين زيادة وودت في ع ش والفاية ، وسقطت من ز بسبب الاضطراب

السابق وعدم المراجعة . وانظر الإقناع .

فصل في الوصية بالأجزاء

من وصى له بجزء أو حظ أو نصيب أو قسط أو شيء :
فلورثة^(١) أن يعطوه ما شاءوا : من مُمَوَّل .

وبسهم من ماله ، فله سلسٌ بمنزلة سلس مفروض : إن لم
تَكُنْ فروضُ المسئلة ، أو كان^(٢) الورثة عَصَبَةً وإن كُنْتُ^(٣) :
أُعِيلَتْ به . وإن عَالَتْ : أُعِيلَ منها .

وبجزءٍ معلوم — كثلثٍ أو ربع — : تأخذه من خَرَجِهِ ، فتدفعه
إليه ، وتقسم الباقي على مسئلة الورثة . إلا أن يزيدَ على الثلث ، ولم
يُجْزَأْ^(٤) — : فتفرض له الثلث ، وتقسم الثلثين عليها .

وبجزأين أو أكثر^(٥) : تأخذها من خَرَجِهَا ، وتقسم الباقي
على المسئلة . فإن زادت على الثلث ، وردَّ الورثة — جعلت السهام
الحاصلة للأوصياء ثلث المال ، ودفعت الثلثين إلى الورثة .

فلو وصَّى لرجلٍ بثلثه^(٦) ، ولآخر^(٧) بربعه — وخالف أبين — :

(١) في الناية ٣٧٧ : « فلورثة » ، وهو تحريف . وهذا إلى « يطوه » أسطرن .
ش ، وأخرج في الفرح .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « كانت » ، وكلاما صحيح .

(٣) في ش زيادة مدروجة من الشرح ، هي : « فروض المسئلة » .

(٤) كذا في ز ش ، أي الزائد . وفي ع والناية : « تجز » أي الورثة كالفراخ .

وأخرج في ش .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « أوبأكثر » ، والباء من الفرح .

(٦) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « بثلث ماله » .

(٧) كذا في زع والناية . وفي ش : « وللآخر » ، واللام من كلام الشارح .

أخذتَ الثلثَ والرَّبعَ من غَرَجَيْهِمَا ، سبعةً من أثني عشرَ ، وبقيَ خمسةٌ للابنين : إن أجازا . وإن رَدَّا : جماعتُ السبعةِ ثلثَ المالِ ، فتكونُ من أحد^(١) وعشرين .

وإن أجازا لأحدهما ، أو أجاز أحدهما لهما ، أو كلُّ واحدٍ لواحد — : فاضربْ وَفْقَ مسئلةِ الإجازةِ ، وهو : ثمانية ، في مسئلةِ الردِّ : تكن^(٢) مائةٌ وثمانية وستين . للذي أُجيزَ له ، سهمٌ من مسئلةِ الإجازةِ مضروبٌ في وَفْقِ مسئلةِ الردِّ . وللذي رُدُّ عليه ، سهمٌ من مسئلةِ الردِّ في وَفْقِ مسئلةِ الإجازةِ . والباقي للورثةِ وللذي^(٣) أجاز لهما نصيبُهُ من مسئلةِ الإجازةِ في وَفْقِ مسئلةِ الردِّ ، وللآخرِ سهمُهُ من مسئلةِ الردِّ في وَفْقِ مسئلةِ الإجازةِ ، والباقي بين الوَصِيَّينِ على سبعة . وإن زادت على المالِ : عملتَ فيها عملَكَ في مسائلِ العَوَلِ .

فبنصفِ وثلثِ وربعِ وسدسٍ : أخذتها من أثني عشرَ ، وعالتْ إلى خمسةِ عشرَ . فيقسمُ المالُ كذلك : إن أُجيزَ لهم ، أو الثلثُ : إن رُدُّ عليهم .

ولزيدٍ بجميعِ ماله ، ولآخرَ بنصفه — فالمالُ بينهما على ثلاثة : إن أُجيزَ لهما ، والثلثُ على ثلاثة : مع الردِّ .

(١) كذا في زع والناية ٣٧٣ . وفي ش : « إحدى » ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في زع والناية ، أي تبلغ . وفي ش : « يكن » أي الخارج .

(٣) كذا في ش « والقي » ، وأدرجت اللام في كلام الخارج .

وإن أُجِزَ لصاحب المال وحده : فلصاحب النصف التسعُ ،
والباقي لصاحب المال .

وإن أُجِزَ لصاحب النصف وحده : فله النصفُ ، ولصاحب
المال تسعان .

وإن أجاز أحدهما لهما : فسيهما بينهما على ثلاثة .

وإن أجاز لصاحب المال وحده : دَفَعَ إليه كلَّ مافي يده ^(١) .

وإن أجاز لصاحب النصف وحده : دَفَعَ إليه نصف مافي يده ،
ونصف مدسه .

فصل في أُلْجَع بين الوصية بالأجزاء والأنصِبام

إذا خَلَّفَ أبْنين ، ووَصَّى ^(٢) لرجلٍ بثُلث ماله ، ولآخرٍ بمثل
نصيب أبْن — فلصاحبِ النصيبِ ثلثُ المال : عندَ الإجازة ؛ وعندَ
الرَدِّ : يُقسَمُ الثُلثُ بينهما نصيبين .

وإن وصَّى لرجلٍ بمثل نصيب أحدهما ، ولآخرٍ بثُلث باقى
المال — : فلصاحبِ النصيبِ ثلثُ المال ^(٣) ، وللآخرِ ثلثُ الباقي :
تسعان مع الإجازة ؛ ومعَ الرَدِّ : أثُلثُ على خمسة ؛ والباقى للورثة .

(١) كُنَّا في زع والثابة ٣٧٤ وش : « يده » . وكلاما صحيح .

(٢) كُنَّا في زع والثابة . وش : « وأوصى » .

(٣) في ش زيادة « بل » ، وهى من الناسخ .

وإن^(١) كانت وصية الثاني بثلث ما يبق^(٢) من النصف: فلصاحب النصيب ثلث المال، وللآخر ثلث ما يبق من النصف — وهو: ثلثه السدس . — والباقي للورثة . وتصع من مئة وثلاثين : لصاحب النصيب اثنا عشر^(٣)، وللآخر سهمان، ولكل^(٤) أن أحد عشر : إن أجازا لهما . ومع الرد : أثلث على سبعة .

وإن خلف أربعة بنين ، ووصى يزيد بثلث ماله إلا مثل نصيب أحدهم — فأعط زيداً وبنات الثلث ، وللثلاثة^(٥) الثلثين . لكل ابن . تسعمان ، ولزيد تسع .

وإن وصى يزيد بثلث نصيب أحدهم إلا سدس جميع المال، ولعمرو بثلث باقي الثلث بعد النصيب — صحت من أربعة وعشرين : لكل ابن تسعة عشر ، ولزيد خمسة ، ولعمرو ثلاثة .

وإن خلف أمّاً وبتاً وأختاً ، وأوصى بثلث نصيب الأم وسبع ما بقی ، وللآخر بثلث نصيب الأخت وربع ما بقی ، وللآخر بثلث نصيب البنت وثلث ما بقی — فمسئلة الورثة من مئة : للموصى له بثلث نصيب البنت ثلاثة وثلث ما بقی من الستة سهم ؛ وللموصى

(١) كذا في ز ش والفاية ٣٨٥ . وفي ح : « فإن » .

(٢) كذا في ز ح ، وهو الظاهر للملأ . وفي ش والفاية : « بقى » .

(٣) في ح : « اثني » ، وهو خطأ وتصحيح . فتأمل .

(٤) في ش : « لكل » ، وأخرجت الواو في المصحح .

(٥) كذا في ز ، وهو صحيح . وفي ح ش والفاية : « والثلاثة » وهو أولى .

له بمثل نصيب الأخت سهمان وربع ما بقى : سهم^(١) ؛ وللموصى له بمثل نصيب الأم سهم^(٢) وسبع ما بقى : خمسة أسباع سهم .

فيكون مجموع الموصى به ثمانية أسهم وخمسة أسباع ؛ يُضاف^(٣) إلى مسألة الورثة ، تكون^(٤) أربعة عشر سهمًا وخمسة أسباع ، تضرب^(٥) في سبعة — : ليخرج الكسر صحيحًا . — تكون^(٦) مائة وثلاثة .

فمن له ثلث من أربعة عشر وخمسة أسباع ، مضروب^(٧) في سبعة : فليبت أحد وعشرون ، وللأخت أربعة عشر ، وللأم سبعة ، وللموصى له بمثل نصيب البنت وثلث ما بقى ثمانية وعشرون ، وللموصى له بمثل نصيب الأخت وربع ما بقى أحد وعشرون ، وللموصى له بمثل نصيب الأم وسبع ما بقى اثنا عشر^(٨) .

وهكذا كل ما ورد عليك : من هذا الباب .

وإن خالف ثلاثة بنين ، ووصى بمثل نصيب أحدهم لإربع المال — : فخذ المخرج : أربعة ، وزد رُبْعَه : تكن^(٩) خمسة ، فهو

-
- (١) كذا في زع والناية ٣٧٦ ، أى الأسهم . وفى ش « يضاف » أى ذلك .
 (٢) كذا في زع والناية ، أى الأسهم . وفى ش : « يكون » أى المجموع .
 (٣) كذا في زع والناية ، وفى ش : « بالياء » . وهو كسابقه .
 (٤) كذا في ز ، أى تبلغ . وهو لفظ الناية . وفى ش ع : « يكون » أى خارج الضرب .
 (٥) أى فهو مضروب ، كما قدر الشارح . وفى ش زيادة ، مدرجة من المخرج ، هى : « له » . ولعلها مصححة عن « كله » .
 (٦) فى ز : « اثني » ، وهو على غرار سابقه إن لم يكن ربما قديما .
 (٧) كذا في ز ، أى تبلغ . وفى ش « يكون » ، وهو عرّف عن لفظع والناية : « يكن » أى المجموع .

نصيب كلِّ ابن . وزدَّ على عدد البنين واحداً ، واضرب به في المخرج :
تكن^(١) ستة عشر ؛ أعطِ الموصى له^(٢) نصيباً — وهو : خمسة —
وأستثن منه ربعَ المال : أربعة ، يبقى له سهم . ولكلِّ^(٣) ابن خمسة .
و... إلأ^(٤) ربع الباقي بعد النصيب : فزدَّ على عدد البنين سهماً
وربعاً واضرب به في المخرج : يكن^(٥) سبعة عشر ؛ له سهمان ، ولكلِّ ابن
خمس .

و... إلأ ربع الباقي بعد الوصية : فأجعل المخرج ثلاثة ، وزدَّ
واحداً : تكن أربعة ، فهو النصيب . وزدَّ على سهام البنين سهماً
وثلاثاً ، واضرب به في^(٦) ثلاثة : يكن^(٧) ثلاثة عشر ؛ له سهم ، ولكلِّ
ابن أربعة .

* * *

(١) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « يكن » أي الحاصل .

(٢) قوله : « الموصى له » أسقط من ش ، وأدرج في الصرح .

(٣) كذا في ز والناية . وفي ع : « وكل » . وفي ش : « لكل » ، وأدرجت الواو
في كلام الشارح .

(٤) كذا في ز ع ، أي وإن قال إلا . وهو لفظ الناية . وفي ش : « إلا » ، وأدرجت
الواو في الصرح .

(٥) كذا في ع ش والناية . وأعمل من النقط في ز .

(٦) قوله : « في ثلاثة » أسقط من ش ، وأدرج في الصرح .

(٧) كذا في ع ش والناية ، ولم ينقط في ز . وقوله : « ثلاثة عشر » أسقط من ش ،

وأدرج في الصرح مثبته بدلاً منه كلمة : « الضرب » .

باب الموصى إليه

تصح إلى مسلم مكلف رشيد عدل - ولو مستورا ، أو عاجزا ،
ويُضم^(١) أمين ، أو أم ولد أو قنأ ، ولو لموصي . وَيَقْبَلُ بِإِذْنِ سَيِّدِ^(٢) -
من مسلم ، وكافر ليست تركته خمرأ أو خنزيرأ ونحوهما^(٣) . ومن
كافر إلى عدل في دينه .

وَيُتَمَبَّرُ الصَّفَاتُ : حِينَ مَوْتٍ وَوَصِيَّةٍ . وَإِنْ حَدَثَ عَجْزٌ
- لضعف^(٤) أو علة ، أو كثرة عمل ، ونحوه - : وجب ضم أمين .
ويصح^(٥) لمتنظر : كـ « إِذَا بَلَغَ أَوْ حَضَرَ » ونحوه ، أو : « إِذَا
مَاتَ الْوَصِيُّ فَيُزِيدُ وَصِيٌّ » ، أو : « زَيْدٌ وَصِيٌّ سَنَةَ ثَمَمَ مَمْرُوءٍ » .

وإن قال الإمام^(٦) : « أَلْخَلِيقَةُ بِمَدَى فَلَانٌ » ، فإن مات في حياته
أو تميَّز حاله : ففلان^(٧) - صح . وكذا في ثالث ورابع .

(١) في زيادة : « إليه » ، وفي الناية ٣٧٨ زيادة : « قوى » . وكل منهما ورد
إ. المرح .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « حميد » ، والوالد من المرح .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « أو نحوهما » . وانظر الناية .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « ضعف » . وكلاما صحيح . وقوله الآتي :
« ونحوه » ، ظاهر كلام الفارح أنه عطف على ما قبله . ولا يبعد أن يكون على « مجز » ،
أي ونحو العجز : كالتهمة . فيكون مرفوعا . وقد يؤيد ذلك قول صاحب الإرشاد - على
ما في الإقتناء ٣٣٧/٤ - : « وَالصَّاحِبُ أَنْ يَهْمَلَ مِمَّا مَيَّنَا يَخْطَأُ عَلَى الْمَالِ : إِذَا كَانَ مِنْهَا أَوْ
خَاجِرًا . وَلَا يَخْرُجُ عَنْ الْوَصِيَّةِ » .

(٥) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « وتصح » . وكل صحيح .

(٦) في ش زيادة مخرجة من الشرح ، هي : « الأعظم » .

(٧) في ش : « الخليفة فلان » ، فأخرج اللحن في الشرح وبالعكس .

لا^(١) للثاني إن قال : « فلانٌ وليُّ عهدي ، فإن وليَّ ثم مات :
ففلانٌ بعده » .

وإن علقَ وليُّ الأمرِ ولايةَ حكمٍ أو وظيفةً ، بشرطِ شُؤْزِها^(٢)
أو غيرِه — فلم يوجد حتى قام غيرُه مقامَه — : صار الاختيارُ له .
ومن وصَّى زيدا ، ثم هرا — : أشركا ، إلا أن يخرجَ زيدا .
ولا ينفردُ غيرُ مفرِّدٍ . ولا يوصي وصيًّا إلا أن يحملَ إليه .
وإن مات أحدُ اثنين ، أو تغيَّر حالُه ، أو هما — : أُقيمَ مقامُه
أو مقامُهما . وإن جعلَ لكلٍّ أن ينفردَ : أكثرتي بواحد .
ومن عاد إلى حاله — : من عدالةٍ ، أو غيرِها — : عاد إلى عمله .
وصح قبولُ وصيٍّ ، وعزلهُ نفسه^(٣) — : حياةُ موصٍ ، وبعد^(٤)
موته . ولموصٍ عزلهُ متى شاء .

فصل

ولا تصح^(٥) إلا في^(٦) معلومٍ يملكُ فعلَه : كإمامٍ بخلافه ،

(١) أسقط هنا من ش ، وأخرج في الشرح .

(٢) ورد في ع بعد ذلك مع علامة التحشية : « أي تطلها » ، وهو مذكور في الشرح .

(٣) في ش زيادة : « في » ، وهي من الشرح وإن وردت في الناية ٣٧٩ .

(٤) كذا في زع والناية . وسقطت الواو من ش .

(٥) ورد بهامش ع ، مع التصحيح ، كلمة : « الوصية » . وهي في الشرح .

(٦) في ش : « في تصرف . . . يملك للموصي . . . » ، والزائد من الشرح .

(م — ٥ — ق ٢ — منتهى الارادات)

وكقضاء^(١) دين ، وتفريق وصية ، ورد أمانة وغصب ، ونظر في أمر غير مكلف ، وحد قذفه^(٢) يستوفيه لنفسه ، لا لموصى^(٣) له . لا باستيفاء دين مع رشد وارثه .

ومن وصى في^(٤) شيء : لم يصّر وصياً في غيره .

ومن وصى بفرقة ثلثه^(٥) أو قضاء دين ، فأبى الورثة أو جحدوا ، وتمذّر ثبوته — : فصى الدين باطنًا ، وأخرج بقية الثلث مما في يده .

وإن فرقة ثم ظهر دين يستغفره ، أو جُهل موصى له ، فتصدق هو أو حاكم به ، ثم ثبت — : لم يضمن^(٦) .

ويبرأ مدين باطنًا ، بقضاء دين يعلمه على الميت .

ولمدين دفع دين — موصى به لمعين — إليه ، وإلى الوصى .

(١) كذا في زع . ولم ترد الكفا في ع ش والفاية ، ووردت في كلام الفارح . وورد في ش — بدلالة : « دين » — زيادة منه ، هي : « عليه » .

(٢) كذا في ز . ولم ترد الهاء في ع ش والفاية .

(٣) كذا في زع والفاية ، وهما الصواب . وفي ش : « الموصى » ، وهو — مع إمكان تصحيحه — تحريف : وفي ز — بدلالة : « له » — تحولت سطر مطبوس ومضروب عليه .

(٤) في ش زيادة أدرجت من الشرح ، هي : « فعل »

(٥) كذا في ع ش . وفي الفاية ٣٨٠ : « بتفريق ثلث » . ولم يظهر الهاء تمامًا في ز .

(٦) ورد في ز فوفه — بخط آخر — : « الحاكم أو الوصى » . وورد نحوه في

وإن لم يوص به ، ولا بقبضه ، عيناً^(١) - : فإلى وارث
ووصى^(٢) .

وإن صرف أجنبي الموصى به لمعين ، في جهته - : لم يضمته .
وإن وصى بإعطاء مدع - عينه - ديناً يمينه : تقدّه من
رأس ماله ،

ومن أوصى إليه بحفر بئر بطريق مكة ، أو في السبيل ، فقال :
« لا أقدر » ، فقال الموصى^(٣) : « أفل ماترى » - لم تحفر^(٤) بدار
قوم لا بئر لهم .

وإن^(٥) وصى ببناء مسجد ، فلم يجد عرصة - لم يجز شراء
عرصة يزيد بها في مسجد .

و : « صنع ثلثي حيث شئت ، أو أعطيه أو تصدق به على من
شئت » - لم يجز له أخذه ، ولا دفعه إلى أقاربه الوارثين - ولو كانوا
فقراء - ولا إلى ورثه الموصى .

وإن دعت حاجة لبيع بعض عقار - : لقضاء دين ، أو حاجة
صغار . - وفي بيع بمضه ضرر : باع على كبار أبوا

(١) أسقط هذا من ش ، وأدرج في المرح .

(٢) ورد بهاش ع كلمة : « ما » ، وهي مذكورة في المرح .

(٣) من هنا إلى « لهم » أسقط من ش ، وأدرج في المرح .

(٤) كذا في زع والفاية ٣٨١ . وفي ش : « يحفر » . والأول أول .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « ومن » .

(٦) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « وعلى » .

أَوْ غَابُوا^(١)، بَلَوْ أَخْتَصُّوا بِمِيرَاثٍ .

وَمِنْ مَاتَ بَرَّيَّهِ وَنَحْوَهَا^(٢) — وَلَا حَاكِمَ، وَلَا وَصِيَّ — : فَمُسْلِمٌ
أَخَذَ تَرْكِتَهُ، وَبِيعَ مَا يَرَاهُ . وَيُجْهَزُهُ^(٣) مِنْهَا : إِنْ كَانَتْ . وَإِلَّا :
فَمِنْ عِنْدِهِ ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا ، أَوْ عَلَى مَنْ تَلَزَمَ نَفَقَتُهُ — : إِنْ نَوَاهُ
أَوْ أَسْتَأْذَنَ حَاكِمًا .

* * *

(١) كَذَا فِي زَيْشٍ وَالنَّايَةِ . وَقَدْ عَ : « وَغَابُوا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَيْشٍ . وَقَدْ عَ : « وَنَحْوُهُ » . وَكُلُّهُ صَحِيحٌ .

(٣) كَذَا فِي زَيْشٍ وَأَمْلَحَ . ثُمَّ أَمْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِ زَيْشٍ وَالنَّايَةِ : « وَيُجْهَزُهُ » .

كتاب

« أَلْفَرَّاضُ » : العلمُ بِقِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ . و « الْفَرِيضَةُ »
نصيبٌ مُقدَّرٌ شرعاً لمُسْتَحِقِّهِ .

وَأَسْبَابُ إِثْرٍ ١، ٢، ٣- : رَحِمٌ ، وَنِكَاحٌ ، وَوَلَاءٌ عَقْدِي^(١)
وَكَانَتْ تَرْكَةُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَدَقَةٌ : لَمْ تُورَثْ .
وَالْمُجْتَمِعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ - مِنَ الذَّكَوَرِ - عَشْرَةٌ : الْأَبُ وَأَبْنُهُ
وَإِنْ تَزَلَّ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ، وَأَبْنُ
الْأَخِ إِلَّا^(٢) مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ وَأَبْنُهُ كَنْتَلِكُ ، وَالزَّوْجُ ، وَمَوْتَى الثَّمَةِ .
و - مِنَ الْإِنَاثِ - سَبْعٌ : أَلْبِنْتُ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ ، وَالْأُمُّ ،
وَالْجَدَّةُ ، وَالْأَخْتُ ، وَالزَّوْجَةُ ، وَمَوَلَاءُ الثَّمَةِ .
وَالْوَرَاثُ^(٣) ثَلَاثَةٌ : ذَوِ فَرْضٍ ، وَعَصَبَةٌ ، وَذَوِ رَحِمٍ^(٤) .



بَابُ ذَوِي الْفُرُوشِ

وَهُمْ عَشْرَةٌ : الزَّوْجَانِ ، وَالْأَبَوَانِ ، وَالْجَدُّ وَالْجَدَّةُ ، وَبِنْتُ
وَبِنْتُ الْإِنِّ ، وَالْأَخْتُ ، وَوَلَدُ الْأُمِّ .
فَلزَوْجٍ : رُبْعٌ مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ ، وَنِصْفٌ مَعَ عَدَمِهَا .

(١) ورد بهامش ز حاشية : « قال الموضح رحمه الله تعالى : وموانه : كل ، ورق ،
واختلاف (دين) . انتهى » . وذكر نحوه في الناية ٣٨٣/٢ ، والإقناع ٣٤٠/٤ .
(٢) كذا في ز وأصل ح . ثم أسلعت فيها كقطا بلفظ ش والناية : « لا » .
(٣) كذا في ز ع ، وهو الأول . وفي ش والناية : « والوراث » .
(٤) في ش : « ورهم » ، وأدرج الناقص في الصرح .

ولزوجة فأكثر : يُمنُّ مع ولدٍ ^(١) أو ولدِ ابنٍ ، ورِع
مع علميهما .
وَبَرْتُ أَبَ وجَدْتُ — مع ذكوريةٍ ولدٍ أو ولدِ ابنٍ — بالفرض :
سدساً ؛ وبفرضٍ وتمصيبٍ مع أنوثتيهما . ويكونان عَصْبَةً
مع علميهما .

* * *

فصل

والجَدُّ — مع الإخوة والأخواتِ من الأبوينِ أو الأبِ —
كأنَّهم بينهم ، ما لم يكن الثلثُ أَحَظُّ : فيأخذُه .
وله — مع ذى فرضٍ بعده — الْأَحَظُّ : من مُقاسَمَةِ كَأَنَّهم ،
أو ثلثِ الباقي ، أو سدسٍ جميعِ المالِ .
فزوجَةٌ وجَدُّ وأختٌ : من أربعة ، وتسمى : «مَرْبَعَةٌ
الجماعة» .

فإن لم يبقَ غيرُ السلسِ : أَخْنَدُ ، وسقط ولدُ الأبوينِ
أو الأبِ ^(٢) .

إلا في «الأَكْدَرِيَّةِ» ، وهى : زوجٌ وأمٌ وأختٌ وجدٌ . للزوجِ
نصفٌ ، وللأمِ ثلثٌ ، وللجدِ سدسٌ ، وللأختِ نصفٌ . ثم يُقسمُ
نصيبُ الأختِ والجدِّ — أربعةً من تسعة — بينهما ، على ثلاثة .

(١) كذا في زع . وفي ش : «الولد» . وانظر الناية ٣٨٤ .

(٢) كذا في الأصول ، ثم أسلحت في ح بقط : «أولأب» . وانظر الناية ٣٩١ .

فتصح من سبعة وعشرين : للزوج تسعة ، وللأم ستة ، وللجد ثمانية ، وللأخت أربعة .

ولا عول في مسائل الجد ^(١) ، ولا فرض لأخت معه أبنتاء — في غيرها .

وإن لم يكن زوج : فلا م ^(٢) ثلث ، وما بقي فبين جد وأخت على ثلاثة . وتصح من تسعة . وتسمى : « الخرفاء » — لكثرة أقوال الصحابة فيها — و « التسبعة » و « المسدسة » و « الخمسة » و « المربعة » و « الثلاثة » و « الثمانية » و « الشعية » و « الحجاجية » .

وولد الأب كولد الأبوين في مقاسمة الجد : إذا أقردها . فإذا اجتمعوا . عاد ولد الأبوين الجد ^(٣) بولد الأب ، ثم أخذ قسمة . وتأخذ أنثى لأبوين تمام فرضها والبقية لولد الأب . ولا يتفق هذا في مسألة فيها فرض غير السدين .

فجد وأخت لأبوين وأخت لأب : من أربعة ، له سهمان ، ولكل أخت سهم . ثم تأخذ التي لأبوين ما مسمى التي لأب . وإن كان معهم أخ لأب : فللجد ثلث ، وللأخت لأبوين نصف . يبقى لهما سدس على ثلاثة . فتصح من ثمانية عشر .

و . . . معهم أم : لها سدس ، وللجد ثلث الباقي ، ولتي لأبوين

(١) كذا في ز والناية ٣٩٢ وأصل ع . ثم أصلح في هامشها بلفظ من : « سائلها » .

(٢) كذا في زش والناية . وفي ع : « فلا م » .

(٣) سقط هذا من ش . ولفظ الناية ٣٩٣ : « عده الشقيق على الجد » .

نصف^١، والباقي لهما . وتصح^(١) من أربعة وخمسين . وتسمى :
« مختصرة زيد » .

و... معهم أخ آخر : من تسمين . وتسمى : « تسعين زيد » .
وجدت وأخت لأبوين وأخ لأب ، تسمى^(٢) : « عشرين زيد » .

فصل

وللام أربعة أحوال :

٢٠١ - . فع ولد أو ولد ابن ، أو اثنين من الإخوة والأخوات
كاملي الحرية . لها سدس^٣ . ومع عديمهم : ثلث^٤ .
٣ - : وفي أبوين وزوج أو زوجة : لها ثلث الباقي بعد
فرضها^(٣) .

٤ - : والرابع : إذا لم يكن لولها أب - : لكونه ولد زنا ،
أو أدعته وألحق بها ، أو منفياً بلعان - : فإنه ينقطع تعصيبه من
قائه ونحوه . فلا يرثه ولا أحد من عصبته ، ولو بأخوة من أب :
إذا ولدت توأمين .

وترث أمه وذو فرض منه فرضه . وعصبته بعد ذكور ولده
- : وإن نزل - : عصبه أمه في إرث .

(١) كذا في زع . وفي ش : « تصح » . وانظر الناية .

(٢) وفي ش : « وتسمى » ، وزيادة الواو من الفرح . وراجع الناية .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « فرضها » . وكلاما صحيح . ولم يرد هو واللفظ قبله في

فَأُمُّ وَخَالَةٍ: له الباقي. ومَعَهَا أَخٌ لَأُمِّ: له السلسُ فُرْصًا^(١) والباقي
تصصياً، دون الخال.

وِيرِثُ أَخُوهُ لَأُمِّهِ مع بنته، لا أخته لَأُمِّهِ^(٢).
وإن مات أبْنُ أبْنٍ مُلَاعِنَةٍ، وخُفَّ أُمُّهُ وجدَّتُهُ أُمُّ أَيْهِ -:
فَالْكُلُّ لَأُمِّهِ فُرْصًا وَرَدًّا.

* * *

فصل

ولجدة أو أكثر مع تحاذٍ: سلسٌ. وتَصْجُبُ الْقُرْبَى الْبُعْدَى
مطلقاً، لا أبٌ أو أبوه أُمُّهُ^(٣).

ولا يَرِثُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ^(٤): أُمُّ الْأُمِّ، وأُمُّ الْأَبِّ، وأُمُّ أَبِي
الْأَبِّ؛ وَإِنْ عَلَوْنَ أُمُومَةٌ.

فلا ميراث لَأُمِّ أَبِي أُمِّ، ولا لَأُمِّ أَبِي جَدٍّ — بأنفسهما.
وَالْمُتَحَاذِيَّاتُ: أُمُّ أُمِّ أُمِّ، وأُمُّ أُمِّ أَبِي، وأُمُّ أَبِي أَبِي.
ولذات قرابتين مع ذات قرابة: ثلثا السلس، وللأخرى:
ثَلَاثَةٌ.

فلو تزوج بنت عمته، فجدتُهُ: أُمُّ أُمِّ أُمِّ وَلَدِهَا، وأُمُّ أَبِي

(١) أسقط هنا من ش، وأدج في الشرح. وراجع الناية ٣٨٥.

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه، مثل ما ذكر بيده إلى « وجده »، بزيادة:
« تصصياً »، فيكرر — مع الضرب عليه — قوله: « ويرث أخوه » إلى آخر السطر.

(٣) كفنا في ز. وفي ع ش: « لا أب أمه أو أم أبيه ». وانظر الناية ٣٨٦.

(٤) في ش زيادة ملحقة من الشرح، هي: « جينات ».

أبيه . وبنت خالته ، فجدته : أم أم أم^(١) ، وأم أم أب .
ولا يمكن أن ترث جدة لجهة^(٢) ، مع ذات ثلاث .

* * *

فصل

ولبت^(٣) صلب : أنصف ؛ ثم هو لبنت ابن وإن نزل ، ثم
وأخت^(٤) لأبوين ثم لأب ، منفرّات لم يعصبن .

ولبتين^(٥) من الجميع فأكثر — لم يعصبن — : اثنتان .

ولبت ابن فأكثر مع بنت صلب^(٦) : السدس ، مع عدم
معصّب . وتقول المسئلة به . وكذا بنت ابن مع بنت ابن .
وعلى هذا . وكذا أخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين .

فإن أخذ الثلثين بنات صلب ، أو بنات ابن ، أو هما — سقط
من دونهن : إن لم يعصبن ذكر^(٧) بإزائهن ، أو أنزل من بنى الابن .
وله مثلاً ما لأنى^(٨) . ولا يعصّب ذات فرض أعلى^(٩) ، ولا
من هي أنزل^(١٠) .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « تملى بجهة مع جدة ذات . . . » ، والزيادة
مدرجة من الصرح .

(٢) قوله : « ولبت صلب » أسقط من ش ، وأدرج في الصرح .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش : « لأخت » . وانظر الناية ٣٨٤ .

(٤) سقطت الواو من ش . وراجع الناية .

(٥) كذا في زع والناية ٣٨٥ . وفي ش : « الصلب » .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « للابن » ، ولعل الزائد من الصرح .

(٧) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي : « منه » .

وكذا أخوات الأب مع أخوات لأبوين؛ إلا أنه لا يعصبن إلا
أخوهن . وله مثلاً ما لأنتى .

وأخت فأكثر مع بنت أو بنت ابن فأكثر ، عصبه : يرثن
ما فضل ، كالإخوة .

ولو احدى — ولو أنثى — من ولد الأم : سدس^(١) .
ولاثنين فأكثر : ثلث بالسوية^(٢) .

* * *

فصل في الحجب

يسقط كل جدّ باب ، وجدّ^(٣) وابن أبعد بأقرب . وكل
جدّة بأم .

وولد الأبوين بثلاثة : ألابن ، وابنة ، والأب .

وولد الأب بالثلاثة^(٤) وبالأخ من الأبوين . وأبنتها بجد .

وولد الأم بأربعة : بالولد ، وولد الابن وإن نزل ، والأب ،
والجد وإن علأ .

ومن لا يرث : لا يحجب .

* * *

(١) كذا في زع . وفي ش : « السدس » . وانظر الناية ٣٨٥ .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « بالسوية » . وراجع الناية ٣٨٤ .

(٣) في ش زيادة من المصحح : « بأقرب منه » وانظر الناية ٣٨٩ .

(٤) كذا في زع ، أى الثقلين في الذكر . وفي ش : « بثلاثة » ، وهو تحريف
وراجع الناية .

بَابُ الْمَصْبَةِ

وهو : من يَرِثُ بلا تقديرٍ . ولا يرثُ أبعدُ بمصيبٍ مع أقرب .

وأقربُ المصبةِ ^(١) : أبينُ قابلهُ وإن نزل ، فأبُ فأبوه وإن علاً — وتقدمَ حكمه مع إخوةٍ ^(٢) — فأخُ لأبوين ، فلاأبُ ، فابنُ أخٍ — لأبوين فلاأبُ وإن نَزَلَ — [ويسقطُ البعيدُ بالفريب] ^(٣) — فأعمامُ فابنائهم كذلك ، فأعمامُ أب فابنائهم كذلك ، [فأعمامُ جدٍّ فابنائهم كذلك] ^(٤) : لا يرثُ بنو أب أعلى مع بنى ^(٥) أب أقربَ منه .
فمن نكحَ امرأةً ، وأبوهُ أبتها ^(٦) — فابنُ الأب عمٌ ، وابنُ الابن خالٌ : فيرثُهُ مع عمٍّ له خاله ، دونَ عمِّه .
ولو خلفَ الأبُ فيها أخاً وابنَ ابنة — وهو أخو زوجته — : ورثته دونه أخيه ^(٧) .

وأولى ولدٍ كلِّ أب : أقربهم إليه ، حتى في أختٍ لأب وابنِ أخٍ مع بنتٍ . فإن أستوا : فمَن لأبوين .

-
- (١) كذا في زع والناية . وفي ش : « المصبات » .
(٢) في ش . « الإخوة » ، ولعل الرائد من المرح .
(٣) وردت الزيادة في ع ش ، كما وردت في ز مع علامة التحشية .
(٤) وردت الزيادة في زع والناية ، وسقطت من ش .
(٥) كذا في ز ش والناية - وفي ع : « أبي » ، وهو تحريف .
(٦) كذا في ز ش والناية ٣٨٨ . وفي ع : « بنتها » .
(٧) كذا في ع ش والناية والإتصاف ٣٥٩/٤ ، وهو الصواب . وفي ز : « أخته » مع الضبط ، وهو سبق قلم .-

فإن عُدِمَ ^(١) العَصْبَةُ من النَّسَبِ : وَرِثَ المَوْلَى المَعْتَقُ ولو أَنَّى ،
ثمَّ عَصْبَتُهُ : الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ ، كَنَسَبٍ . ثمَّ مولاة كذلك ،
ثمَّ الرَّدُّ ، ثمَّ الرَّحْمُ .

ومَتَّى كانت العَصْبَةُ عَمًّا ، أو أَبَنَةً ، أو أَبْنَ أَخْر ^(٢) — : أنْفَرَدَ
دُونَ أَخَوَاتِهِ بالميراث .

ومَتَّى كان أَحَدُ بَنِي عَمٍّ زَوْجًا ، أو أَخًا لَأُمٍّ — : أَخَذَ فِرْصَتَهُ
وشاركه ^(٣) الباقيين .

وتَسْقُطُ أُخُوَّةُ لَأُمٍّ بما يُسْقِطُهَا . فَبِنْتُ وَأَبْنَا عَمٍّ — أَحَدُهُمَا
أَخٌ لَأُمٍّ — : لِلْبِنْتِ النِّصْفُ ، وما بَقِيَ بينهما نِصْفَيْنِ .

وتَسْقُطُ ^(٤) عَصْبَةُ أَنْفَرَدَ ، بالمال . وَيُبدَأُ بَنَى فَرَضٍ أَجْتَمَعَ
مَعَهُ ، فإن لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ : سَقَطَ . كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وإِخْوَةِ لَأُمٍّ ، وإِخْوَةِ
لَأَبٍ أو لَأَبَوَيْنِ ، أو أَخَوَاتٍ لِأَبٍ أو لَأَبَوَيْنِ مَعَهُنَّ أَخُوهُنَّ : لِلزَّوْجِ
نِصْفٌ ، وللأُمِّ سُدُسٌ ، وللإِخْوَةِ مِنَ الأُمِّ ثُلُثٌ ^(٥) . وسَقَطَ سائرُهُمْ .
وَتُسَمَّى مع وَلَدِ الأَبَوَيْنِ : « الْمَشْرُوكَةُ » و « الْجَارِيَّةُ » .

ولو كان مَكَانَهُمْ أَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ أو لِأَبٍ : عَالَتْ إلى عَشْرَةٍ ،
وَتُسَمَّى : « ذَاتُ الْفُرُوحِ » و « الشَّرِيحِيَّةُ » .

(١) كَذَا في زَع . وفي شِ والتأية ٣٨٧ : « عَمَتْ » . وكلُّ صحيح .

(٢) كَذَا في زَع والتأية . وفي شِ : « أو كان ابنُ الأخ » ، والزَّيَادَةُ مِنَ الفَرَحِ .

(٣) قَوْلُهُ : « وَشَارَكَ الْبَاقِينَ » وَرَدَّ في زَع والتأية ٣٨٨ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ وَأُدْرَجَ

في الفَرَحِ . كَذَا في زَع ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وفي ع شِ : « وَسَقَطَ » ، وَهُوَ أَوْلَى . وانظُرْ

(٤) كَذَا في زَع ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وفي ع شِ : « وَسَقَطَ » ، وَهُوَ أَوْلَى . وانظُرْ
التأية ٣٨٧ .

(٥) كَذَا في زَع والتأية . وفي شِ : « ثُلُثٌ » .

بابُ أصولِ المسائل

وهي سبعةٌ أربعةٌ لا تَمُولُ، وهي : ما فيها فرضٌ أو فرضانٍ من نوع .

١ - : فنصفانٍ : كزوجٍ وأختٍ لأبوين أو لأبٍ وتُسيان :
« اليَتَمَتَيْنِ »^(١) : أو نصفٌ والبقيةُ - : كزوجٍ وأبٍ - :
من اثنين .

٢ - : وثلثانٍ أو ثلثٌ والبقيةُ ، أو هما - : من ثلاثة .

٣ - : وربيعٌ والبقيةُ ، أو مع نصفٍ - : من أربعة .

٤ - : وثمانٍ والبقيةُ ، أو مع نصفٍ - : من ثمانية .

وثلثةٌ تَمُولُ ، وهي : ما فرضها نوعان فأكثرُ .

٥ - : فنصفٌ مع ثلثينٍ ، أو ثلثٍ ، أو سدسٍ - :

من ستة .

وتصح بلا عولٍ : كزوجٍ وأمٌّ ، وأخوين لأمٍ . وتُسمى : «مسئلةُ الإلزامِ» و «... المناقضةِ» .

وتَمُولُ إلى سبعةٍ : كزوجٍ ، وأختٍ لأبوين أو لأبٍ ، وجدةٍ .
وإلى ثمانيةٍ : كزوجٍ ، وأمٌّ ، وأختٍ لأبوين أو لأبٍ . وتُسمى :
« المباهلة » .

(١) كذا في زش والفاية ٣٩٤ . وفي ع : « باليتيمتين » . وكلاما صحيح .

وإلى تسعة: كزوج، وولدي أم، وأختين. وتُسمى: «الغراء»
و«المروائية».

وإلى عشرة، وهى: «ذاتُ الفُروخ». ولا تقول إلى أكثر.
٦ - : أربع مع ثلاثين، أو ثلاث^(١)، أو سدس^(١) - :
من أختي عشر.

وتصح بلاغول: كزوجة، وأم، وأخ لأم، وعم.
وتقول على الأفراد إلى ثلاثة عشر: كزوج، وبنتين، وأم.
وإلى خمسة عشر: كزوج، وبنتين، وأبوين.
وإلى سبعة عشر: كثلاث زوجات، وجدتين وأربع أخوات
لأم، وثمان أخوات لأبوين. وتُسمى: «أم الأرايل».
ولا تقول إلى أكثر.

٧ - : وثمان مع سدس، أو ثلاثين، أو معها - : من
أربعة وعشرين.

وتصح بلاغول: كزوجة، وبنتين، وأم، واثني عشر أخاً،
وأخت. وتُسمى: «الدُّنارية» و«الرُّكائية».
وتقول إلى سبعة وعشرين: كزوجة، وبنتين، وأبوين.
ولا تقول إلى أكثر. وتُسمى: «البخيلة»: لقلة عولها.

(١) كذا في زع والغاية ٣٩٠. وفي ش: «أربع مع ثلث أو ربع مع سدس»؛
والإلاد من المرح.

و « الْمُنْبَرِيَّة » : لِأَن عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى (١) عَنْهُ ! - سُئِلَ عَنْهَا عَلَى الْمُنْبَرِ ، فَقَالَ : « صَارَتْ مُنْتَهَى تُسْعًا » .

فصلٌ في الردِّ

إِن لَمْ يَسْتَفْرِقْ الْفَرَضُ (٢) الْمَالَ - وَلَا عَصَبَةً - : رُدَّ فَاضِلُهُ عَلَى كُلِّ ذِي فَرَضٍ بِقَدَرِهِ ، إِلَّا زَوْجًا وَزَوْجَةً (٣) . فَإِنْ رُدَّ عَلَى وَاحِدٍ : أَخَذَ الْكُلَّ .

وَيَأْخُذُ جَمَاعَةٌ مِنْ جِنْسٍ - : كَبَنَاتٍ - . بِالسَّوِيَّةِ .

وَإِنْ اخْتَلَفَ جِنْسُهُمْ : فَخُذْ عِنْدَ سَهَامِهِمْ مِنْ أَصْلِ سِتَةٍ ، فَإِنْ أَنْكَرَ شَيْءٌ : صَحَّ (٤) ، وَضُرِبَتْ فِي مَسْئَلَتِهِمْ ، لَا فِي السِتَّةِ .

فَجَدَّةٌ وَأَخٌ لِّأُمٍّ : مِنْ أُنْتَيْنِ . وَأُمٌّ وَأَخٌ لِّأُمٍّ : مِنْ ثَلَاثَةٍ . وَأُمٌّ وَبِنْتُ : مِنْ أَرْبَعَةٍ . وَأُمٌّ وَبَنَاتٍ : مِنْ خَمْسَةٍ .

وَلَا تَزِيدُ عَلَيْهَا . لِأَنَّهَا لَوْ زَادَتْ سَهْمًا آخَرَ لَكُمُلَ .

وَمَعَ زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ : يُقَسَّمُ مَا بَعْدَ فَرَضِهِ عَلَى مَسْئَلَةِ الرَّدِّ ، كَوَصِيَّةٍ مَعَ إِرْثٍ .

(١) وَرَدَ هَذَا فِي ز ، دُونِ ش . وَلَمْ تَرِدْ جِلَّةُ الدَّمَاءِ كُلِّهَا فِي ح وَلَا فِي النَّايَةِ ٤٩٦ .

(٢) كَبَنَاتٍ فِي ز . وَفِي ح : « الْفُرُوضُ » . وَفِي ش وَالنَّايَةِ ٤٠٧ : « تَسْتَفْرِقُ الْفُرُوضُ » .

(٣) فِي ش : « أَوْ زَوْجَةٍ » ، وَلَعَلَّ الزَّوَادَ مِنَ الْفَرَحِ . وَانْظُرِ النَّايَةَ .

(٤) حَكَمْنَا فِي ز ع ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَوَافِقُ لَلْفَتْحِ النَّايَةِ : « ضَرَبَتْ » . وَفِي ش :

« صَحَّتْ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

فإن أنقسم : كزوجة وأم وأخوين لأم ؛ وإلا : ضربتَ مسئلة الرد في مسئلة الزوج ، فما بلغ أثقلتَ إليه .
 فزوجٌ وجدةٌ وأخٌ لأم : تضربُ^(١) مسئلة الرد - وهي : اثنان -
 في مسئلة الزوج ، وهي : اثنان ، فتصح من أربعة .
 ومكانَ زوج زوجة^(٢) : تضربُ مسئلة الرد في مسئلتها ،
 تكونُ^(٣) ثمانية .

ومكانَ الجدة أختُ لأبوين : تكونُ ستة عشر .
 ومع الزوجة بنتٌ وبنتُ ابن : تكونُ^(٤) اثنتين وثلاثين .
 ومعهن جدة : تصح من أربعين ، وتصح مع كسرٍ كما يأتي^(٥) .
 وإن^(٦) شئت : صححْ مسئلة الرد ، ثم زد عليها لفرض الزوجية
 - : للنصف مثلاً ، وللربع ثلثاً ، وللثمن سبعمائة - . وإنسَطَ^(٧) من
 مخرج كسرٍ : لينزل .

* * *

-
- (١) كذا في زع والناية ٤٠٨ هنا وفي الآتي . وفي ش فيها : « تضرب » ،
 والقاء من الضرب .
 (٢) ضبط في ز بالكسر ، وهو سبق فلم .
 (٣) كذا في ح والناية . وفي ش : « تكن » ، وهو صحيح أيضاً على تقدير شرط جازم .
 وسيأتي نحوه .
 (٤) كذا في زع ، أي تبلغ للسألة . وفي ش : « يكون » أي الحاصل ، كما ذكر الفارح .
 (٥) كذا في ز . وفي ح ش : يأتي .
 (٦) في ش : « لأن » . . . فصح . . . الزوجة » ، ففيه سقط وتصحيف ، وزيادة
 من الفرح .
 (٧) كذا في زع ، وفي ش : « فإبسط » ، ولعله تصحيف .
 (م ٦ ق ٢ - متبني الإيرادات)

بابُ تصحيحِ المبائلِ

إذا أنكسر سهمٌ فريقٍ عليه ضربتَ عددهُ : إن باينَ سهامه ،
أو وقفه لها . : إن وافقها بنصفٍ ، أو ثلثٍ ^(١) ، أو نحوهما . - في
المسئلة ، وعولها : إن عالت . - ويصيرُ لواحدٍ ما كان لجماعتهم ،
أو وقفه ^(٢) .

وعلى فريقينِ فأكثرَ : ضربتَ أحدَ المتباينينِ ، أو أكثرَ
المتساينينِ . بأن كان الأقلُ جزءاً للأكثرِ : كنصفه ونحوه . -
أو وقفهما ، أو بعضَ المتباينينِ ^(٣) في بعضه إلى آخره ، أو وقفَ
النواقيينِ . : كأربعةٍ وستةٍ وعشرةٍ ، فتقف ^(٤) أيها شئت . ويُسمى
« الموقوفَ المطلق » . - في كلِّ الآخر ، ثم وقفهما فيما بقي .

وإن كان أحدهما ^(٥) يوافق الآخرَينِ ، وهما متباينانِ . : كستةٍ
وأربعةٍ وتسعةٍ . : فتقفُ الستةُ فقط ، ويُسمى : « الموقوفَ المقيد » .
وأجزأك ضربُ أحدِ المتباينينِ في كلِّ الآخر ، فما بلغَ . يُسمى :

(١) في ش : « أو ثلث » ، والزائد من العرح . وراجع النهاية ٣٩٧ .

(٢) أي أو يصير لواحدٍم وقفه بكامله الخارج . وضبط في وفتح . القاف . ولله
سبق فلم ، فتأمل .

(٣) كذا في ر ش . وفي غ : « المتباينين في بعض » . وانظر النهاية .

(٤) كذا في ز ح . وفي ش : « فتقف » ، والزائد من العرح .

(٥) كذا في ز ح ، أي الأعداد الثلاثة كذا قال الخارج . وفي ش : « أحدهما » ، وهو مخريف .

« جزء السهم » ، يُضْرَبُ^(١) في المسئلة ، وَعَوَّلُهَا : إن عالت . فما بَلَغَ : فنه تصحُّ .

فإذا قَسَمْتَ ، فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ : مضروبٌ في عدد جزءِ السهم ؛ فما بَلَغَ : ففلو واحد ، أو على الجماعة .

ومتى تَبَايَنَ أَعْدَادُ الرُّوَسِ وَالسَّهَامِ : كَأَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ ، وَثَلَاثِ جَدَّاتٍ ، وَخَمْسِ أَخَوَاتٍ لَأُمٍّ . - مُجِيبٌ : « صَمَاءٌ » .

وَلَا تَنْتَشِى^(٢) عَلَى قَوَاعِدِنَا « مَسْئَلَةُ : الْإِمْتِحَانِ » - وَهِيَ : أَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ ، وَخَمْسِ جَدَّاتٍ ، وَسَبْعِ بَنَاتٍ ، وَتِسْعِ أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ - : لِأَنَّا لَا نُورِّثُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ .

(١) في ش : « يضرب جزء السهم في . . . » ، وفيه تصحيف وزيادة من الشرح .
(٢) كذلك في غ والناية ٣٩٨ . وفي ش « جمعي » . وأهمل في ز . وقد حدث في الناية تحريف وإخلال بتسنيق النص .

باب

«الْمُنَاسَخَاتُ» : أَنْ يَمُوتَ وَرَثَةُ مَيِّتٍ أَوْ بَعْضُهُمْ قَبْلَ قِسْمِ تَرِكَتِهِ . وَلَهَا ثَلَاثُ صُورٍ :

١ - : أَنْ تَكُونَ ^(١) وَرَثَةُ الْثَانِي يَرِثُونَهُ كَالْأَوَّلِ ، كَمَصَبَةِ لَهَا ^(٢) . فَيُقَسَّمُ ^(٣) بَيْنَ مَا بَقِيَ ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْأَوَّلِ
٢ - الْثَانِيَةُ : أَنْ لَا تَرِثَ وَرَثَةُ كُلِّ مَيِّتٍ غَيْرَهُ ، كَالْخَوَةِ خَلْفَ كُلِّ ^(٤) بَنِيهِ . فَاجْعَلْ مَسَائِلَهُمْ كَمَدَدِ أَنْكَسَرَتْ عَلَيْهِ سَهَائِهِ ، وَصَحَّحْ كَذَا كَر .

٣ - الْثَالِثَةُ : مَا عَدَاهَا . فَصَحَّحْ الْأُولَى ، وَاقْسِمْ سَهْمَ الْمَيِّتِ الثَّانِي عَلَى مَسَائِلِهِ . فَإِنْ أُنْقَسِمَ : صَحَّحْنَا مِنَ الْأُولَى . كَرَجُلٍ خَلْفَ زَوْجَتِهِ ^(٥) وَبَنَاتٍ وَأَخًا ، ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ عَنْ زَوْجٍ وَبَنَتٍ وَعَمَّا . فَلَهَا أَرْبَعَةٌ ، وَمَسَائِلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ . فَصَحَّحْنَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ .

وإِلَّا : فَإِنْ وَاظَمَتْ سَهَائِهِ مَسَائِلَهُ ، [ضَرَبْتَ وَفَّقِ مَسَائِلَهُ] ^(٦) فِي الْأُولَى . ثُمَّ مِنْ لَهْ شَيْءٍ مِنَ الْأُولَى : مُضْرُوبٌ فِي وَفَّقِ الثَّانِيَةِ ،

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٩٩ . وَفِي شِ وَالْإِنْفَاعِ ٣٧٣/٤ : «يَكُونُ» . وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٢) كَذَا فِي شِ وَالْإِنْفَاعِ ، أَيْ لَبِثَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي كَمَا قَدَّرَ الْفَارَحُ . وَفِي ز . : «لَهَا» ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ غَائِيٌّ عَنْ سَبْقِ قَلَمٍ .

(٣) كَذَا فِي زِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ : «قَسَمَ» ، وَهُوَ أَوَّلَى .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : «مِنْهُمْ» . وَقَدْ وَفَّقِيَ النَّايَةُ أَوَّلَ الْكَلَامِ بِلَفْظٍ : «أَنْ يَرِثَ» ، وَفِيهِ تَمَلُّسٌ .

(٥) كَذَا فِي زِ . وَفِي شِ وَالنَّايَةِ ٤٠٠ : «زَوْجَةٍ» ، وَهُوَ أَلْسَبُ .

(٦) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زِ شِ ، وَتَحَرَّجَ فِي النَّايَةِ . وَسَقَطَتْ مِنْ عِ .

[ومن له شيء من الثانية] ^(١). مضروب في وفق سهام الثاني . مثل
أن تكون الزوجة أمًا للبنات الميتة . فتصير مسئلتها من اثني عشر ،
توافق سهامها بالربع ، تضرب ^(٢) ربعا ثلاثة في الأولى : تكن ^(٣)
أربعة وعشرين

ولا : ضربت الثانية في الأولى ، ثم من له — من الأولى —
شيء ^(٤) : أخذه مضروباً في الثانية . ومن له ^(٥) من الثانية ، مضروباً
في سهام الميت الثاني . كأن تخلف البنات بنتين . فإن مسئلتها
تؤول إلى ثلاثة عشر ، تضربها في الأولى : تكن ^(٦)
مائة وأربعة .

وإن مات ثالث فأكثر : جمعت سهامه من الأولتين ^(٧) فأكثر ،
وعملت ^(٨) كثن مع أول .

وأختصاراً للناسخات : أن توافق سهام الورثة ، بعد التصحيح

- (١) وردت الزيادة في زع والفاية ، وسقطت من ش .
- (٢) كذا في زع . وفي ش : «تضرب» ، ولعل الفاء من الفرح وإن وردت في الفاية .
- (٣) كذا في الأصول والفاية ، وهو صحيح على تقدير شرط جازم .
- (٤) كذا في ز . وقسم في ع ش والفاية عقب قوله : « له » .
- (٥) في ش زيادة : « شيء » ، وهي من الفرح وإن ذكرت في الفاية .
- (٦) كذا في الأصول والفاية : وهو جائز على ما ذكرناه قبل .
- (٧) كذا في زع والفاية ، وهو مثل « أول » ، وهي لغة ضيقة في «أول» كذا كرناه
من قبل . وفي ش : « الأولين » . وهو الأنصح .
- (٨) ورد بهامش ع زيادة مذكورة في الفرح ، هي : « فيها » .

يُجزء : كنصف وخمس ، وجزء من عدد أصم : كأحد عشر . —
 فَرَدَّ المسائلَ إلى ذلك الجزء ، وسهام^(١) كل وارث إليه .
 وإدامات بنت من بنتين وأبوين — قبل القسمة — : مُثْل
 عن الميت الأول ، فإن كان رجلاً : فالأبُ جدُّ في الثانية ، ويصحان
 من أربعة وخمسين . وإلا : فأبو أم^(٢) ، ويصحان من اثني عشر
 وتُسمى : « المأمورية » .



باب قسَمِ التَّرَكَاتِ^(٣)

- ١ — إذا أمكن نسبةُ سهمٍ كلِّ وارثٍ من المسئلة ، يَجْزِي — :
 فله من التركة ، بنسبته .
- ٢ — وإن قسَمَتِ التَّرِكَةَ على المسئلة ، أو وَقَفَهَا على وفقِ
 المسئلة ، وضربتَ الخارجَ في سهمِ كلِّ وارثٍ — : خرج حَقُّه .
- ٣ — وإن عكستَ — فقسَمَتِ المسألةَ على التَّرِكَةِ ، وقسَمَتَ على
 ماخرج^(٤) نصيبَ كلِّ وارثٍ ، بعد بسطه من جنسِ الخارج — :
 خرج حَقُّه .

(١) كذا في زع . وفي ش : « وترد سهام » ، والرائد من الفرح وإن ورد في
 الناية ٤٠١ .

(٢) في ش زيادة مبرجة من الفرح ، هي : « فلا يرث شيئاً » .
 (٣) كذا في ز ش . وفي ع والناية ٤٠٢ والإقناع ٣٧٧/٤ : « قسمة » .
 (٤) كذا في ز ش . وفي ع : « خارج » ، والناية : « عليه » .

- ٤ — وإن قسّمت المسألة على نصيب كل وارث ، ثم التّركة على خارج القسمة — : خرج حقه .
- ٥ — وإن صرّبت سهامه في التّركة ، وقسّمها على المسئلة — : خرج نصيبه .

وإن شئت : قسّمت التّركة في المناسبات على المسئلة الأولى ، ثم نصيب الثاني على مسئلته ، وكذا^(١) الثالث .

وإن قسّمت على قراريط^(٢) : فاجعل عددها كتركة مملومة ، واعمل على ما ذكر .

وتُجْعَل تركة هي جزء من عَقَسَار — : كثلث^(٣) وربيع ونحوهما . — من قراريط الديّار ، وتُقسَم^(٤) كما ذكر . أو تُؤخَذ^(٥) من مخوّجها ، وتُقسَم على المسئلة .

فإن لم تنقسم : وافقت بينها وبين المسئلة ، وصرّبت المسئلة أو وقفها في مخّرج سهام القمار . ثم من له شيء من المسئلة : مضروب في السهام الموروثة من القمار ، أو وقفها . فإكان : فأنسبه من المبلغ ، فما خرج : فنصيبه^(٦) .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « وكذلك » .
 (٢) في ع ش والناية زيادة : « الديّار » . ووردت في الإقناع ٣٧٩ أيضا .
 (٣) كذا في زع . وفي ش : « وكثلث » ، والزيادة من الناسخ .
 (٤) قوله : « وتقسّم » أسقط من ش ، وأخرج في الفرج .
 (٥) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « أو تأخذ » ، ولعله تصحيح .
 (٦) في ش : « فهو نصيبه » ، والزائد من الفرج . وانظر الناية ٤٠٣ .

وإن قال بعض الورثة : « لا حاجة لى بالميراث » ، أقسمه بقية الورثة ، ويوقف سهمه .

* * *

باب ذوى الأرحام

وم : كل قرابة ليس بنى فرض ، ولا بمصبة .
وأصنافهم أحد عشر :
١ ، ٢ - : ولد البنات لصلب أولابن ، وولد الأخوات .
٣ ، ٤ - : وبنات الإخوة ، وبنات الأصحاب .
٥ ، ٦ - : وولد ولد الأم ، والمم لأم .
٧ ، ٨ ، ٩ - : والممات ، والأخوال والخالات ، وأبو الأم .
١٠ - : وكل جلد أدلت باب^(١) بين أمين ، أو^(٢) أعلى من الجد .

١١ - : ومن أدنى بهم .
ويورثون بتنزيلهم منزلة من أدلوا به .
فولد بنت لصلب أولابن ، وأخت^(٣) - كأم كل .

(١) كذا فى الأصول والناية ٤٠٩ . وورد بهامش ح حاشية : « بنسخة : بذكر بين أمين » .
(٢) ورد فى ح ، فوق السطر ، زيادة : « باب » . ومى مذكورة فى الفرح والناية .
(٣) كذا فى ز . وفى ح ش : « وولد أخت » ، والزيادة من الفرح وإن وردت فى الناية .

وبنتُ آخر وعمُّ ، وولدُ ولدِ أم — كأبائهم .
وأخوالٌ وخالاتٌ ، وأبو أم — كأُم .
وعماتٌ ، وعمُّ من أم — كأب .
وأبو أم أب^(١) ، وأبو أم أم^(٢) ، وأخوَاهما^(٣) ، وأختاهما ،
وأُم أبي جدٍّ — بمنزلتهم .
ثمَّ يجعلُ^(٤) نصيبَ كلِّ وارثٍ لمن أَدَّى به . فإنَّ أدَّى جماعةً
بوارث ، وأستوت منزلتهم منه — فنصيبُهُ لهم : ذكرُ كَأَنِّي .
فبنتُ أختٍ ، وابنٌ وبنتٌ لأخرى — للأولى النصفُ ،
وللأخرى وأخيها النصفُ بالسوية .
وإن اختلفتْ : جعلته كاليت ، وقسمتَ نصيبه بينهم
على ذلك .

كثلاثِ خالاتٍ مُفترقاتٍ^(٥) ، وثلاثِ عماتٍ كذلك : فالثالثُ
بين الخالاتِ على خمسة ، والثلاثانِ بين العماتِ كذلك . فاجتزى^(٦)
ياحداهما ، واضربها في ثلاثة : تكن خمسة عشر . للخالة من
قَبْلِ الأبِ والأمِّ ثلاثة ، ومن قَبْلِ الأبِ سهمٌ ، ومن قَبْلِ الأمِّ

(١) كذا في ر ، و في ش : « أم » . وسقط في الناية هو والكلتان قبله .

(٢) كذا في زع والناية . و في ش : « أب » .

(٣) في ش : « وأخواتها » ، وهو تصحيف .

(٤) كذا في ع ، وهو اللام لتبنيه الآتي . و في ش والناية : « يجعل » بضم أوله ،

وهو صحيح أيضاً . وأهل في ز .

(٥) كذا في زع والناية . و في ش : « مفرقات » . وكلاهما صحيح على ما في
المختار .

(٦) هكذا في ز ش ، أي « فاكثف » وهو لفظ الناية . و في ع : « ماثر » على

حذف الياء . وللاهما صحيح كما في المختار : « جزاً » و « جزى » .

سهم^١ . وللمعة من قِبَلِ الأبِ والْأُمِّ مئة^٢ ، ومن (١) قِبَلِ الأبِ سهمان^٣ ،
ومن قِبَلِ الأُمِّ سهمان .

وإن خَلَفَ ثلاثةَ أَخْوَالٍ مُفْتَرِقِينَ : فِلَذَى الأُمِّ السدس^٤ ، والباقي
لِذِي (٢) الأَبَوَيْنِ . ويُسَقَطُهم أَبُو الأُمِّ (٣) .
وإن خَلَفَ ثلاثَ بناتٍ مُعْومَةٍ مُفْتَرِقِينَ : فالكلُّ لِبنتِ ذِي
الأَبَوَيْنِ .

وإن أَذَى جماعةٌ بِجماعِهِ : جُمِلَ كَأَنَّ المَدْلَى بِهِم أَحياءُ ، وأُعْطِيَ
نصيبُ كُلِّ وارثٍ لِمَنْ أَذَى بِهِ .
وإن أَسْقَطَ بعضهمَ بعضًا : نُحِلَّ بِهِ .

وَيُسْقَطُ بَعِيدٌ : من وارث . - بأقرب ، إلا إن اختلفتِ الجِبَةُ :
فَيُنْزَلُ بَعِيدٌ حَتَّى يَلْحَقَ بِوارثٍ سَقَطَ بِهِ أَقْرَبُ أَوْ لا . كَبنتِ بنتِ
بنتٍ ، وبنتِ أَخٍ لَأُمِّ . الكلُّ لِبنتِ بنتِ البنتِ وخالَةٍ (٤) أَبٍ ، وأُمِّ
أَبِي أُمِّ . الكلُّ لِلثانيةِ .

والجِهاَتُ ثلاثُ (٥) : أُمِّيَّةٌ ، وَأُموميةٌ ، وَبُنُوَّةٌ .
فَتَسْقُطُ بنتُ بنتِ أَخٍ ، يَبْنَتِ عَمَّةٌ (٦) .

(١) قِي ش : « وللمعة من » ، والزايد من الشرح .

(٢) كَذَا فِي زَع ، وهو اللام . وفي ش : « قَوِي » ، وهو لفظ الغاية وإن تأخرت .
فِيهَا الواو من الطابع .

(٣) كَذَا فِي زَع وَالنَّائِيَة ، وهو الصواب . وفي ش : « الأب » ، وهو تصحيف .

(٤) - كَذَا فِي زَع ، وهو للوافق لِلْمَاقِي النَّائِيَة - وفي ش : « وخاله » ، وهو تصحيف .

(٥) كَذَا فِي ز ، وهو الصحيح أَوِ الأَوَّلَى . وفي ع ش وَالنَّائِيَة ٤١١ : « ثلاثة » .

(٦) كَذَا فِي زَع وَالنَّائِيَة . وفي ش : « عَمَّة » ، وهو تصحيف .

وَيَرِثُ مُدْلٍ ^(١) بَقَرَاتَيْنِ ، بَهِمَا .
وَلِزَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ مَعَ ذِي رَحِمٍ ، فَرَضُهُ بِلَا حَاجِبٍ وَلَا عَوَلٍ . وَبِالْبَاقِي
لَهُمْ . كَأَنفَرَادِهِمْ .
فَلِبْنَتِ بِنْتٍ ، وَبْنَتِ أَخْتٍ أَوْ أُخٍ لِلْأُمِّ - بِمَدِّ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ -
الْبَاقِي بِالسَّوِيَّةِ .

وَلَا يَعُولُ هُنَا إِلَّا أَصْلُ ^(٢) سِتَّةٍ إِلَى سَبْعَةٍ . كَخَالَةٍ ، وَبَنَاتٍ :
سِتَّةٌ ^(٣) أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ ^(٤) . وَكَأَبَى أُمِّ ، وَبْنَتِ أَخٍ لَأُمِّ ، وَثَلَاثِ
بَنَاتٍ : ثَلَاثِ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ ^(٥) .
وَمَالٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ : لِبَيْتِ الْمَالِ . وَلَيْسَ وَارِثًا ^(٦) ، وَإِنَّمَا يَحْفَظُ
الْمَالُ الضَّائِعَ وَغَيْرَهُ . فَهُوَ جِهَةٌ وَمَصْلَحَةٌ .

* * *

بَابُ مِيرَاثِ الْحَمَلِ

مِنْ مَاتَ عَنْ حَمَلٍ يَرِثُهُ ، فَيُطْلَبُ بَقِيَّةُ وَرَثَتِهِ الْقِسْمَةَ - : وَتُقَفُّ لَهُ
الْأَكْثَرُ مِنْ إِرْثِ ذَكَرَيْنِ أَوْ أَثْنَيْنِ ، وَدُفِعَ لِمَنْ لَا يَحِبُّهُ إِرْثُهُ ،

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي ع : « مُدْلٍ » . وَهُوَ تَطْلِيلٌ : « عَامِسٌ » وَ« عَامِي » .
فَالْمُدْلُ لِلتَّخْفِيفِ .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي زُحِّ وَالنَّايَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .
(٣) كَذَا فِي زُ ، وَهُوَ يَأْنِي لَا قَبْلَهُ . وَفِي شِ وَالنَّايَةِ : « وَبَنَاتٍ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاشِئٌ
عَنِ الْجَهْلِ بِالْمَعْنَى لِلزَّوَادِ . وَكَذَا فِي أَصْلِ ع ، غَيْرَ أَنَّ فِي الرِّوَاوِ أَمْرَ كَقَطْ .

(٤) كَذَا فِي زُحِّ . وَفِي شِ وَالنَّايَةِ : « مُفْتَرَقَاتٍ » . وَتَقْدِمُ نَحْوَهُ .

(٥) كَذَا فِي زُحِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ « مُفْتَرَقَاتٍ » .

(٦) كَذَا فِي زُحِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ : « وَارِثَهُ » ، وَلَهُ مِنْ تَحْرِيفِ الشَّرْحِ .

ولمن يَحْبِبُهُ^(١) حَبَّبَ قَصَانِ أَقْلُهُ مِيرَانَهُ . وَلَا يُدْفَعُ لِمَنْ يُسْقِطُهُ شَيْءٌ .

فَإِذَا وَلَدَ أَخَذَ نَصِيْبَهُ ، وَرُدَّ مَا بَقِيَ لِمُسْتَحِقِّهِ .

وَيَرِثُ وَيُوَرِّثُ : إِنْ^(٢) اسْتَهْلَ صَارِخًا ، أَوْ عَطَسَ ، أَوْ تَنَفَّسَ ،
أَوْ ارْتَضَعَ ، أَوْ وَجِدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى حَيَاةٍ : كَحَرَكَةِ طَوِيلَةٍ وَنَحْوِهَا .
وَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُهُ فَاسْتَهْلَ ، ثُمَّ انْقَصَلَ مَيِّتًا — : فَكَمَا لَوْ
لَمْ يَسْتَهْلَ .

وَإِنْ اخْتَلَفَ مِيرَاثُ تَوَاضَعَيْنِ ، وَاسْتَهْلَ أَحَدُهُمَا ، وَأَشْكَلَ — :
أُخْرِجَ بِقُرْعَةٍ .

وَلَوْ مَاتَ كَافِرٌ^(٣) عَنْ حَلٍّ مِنْهُ : لَمْ يَرِثْهُ . وَكَذَلِكَ مِنْ كَافِرٍ غَيْرِهِ .
كَأَنَّهُ يُخْلَفُ أُمُّهُ حَامِلًا مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ ، فَتُسَلِّمُ قَبْلَ وَضْعِهِ .
وَيَرِثُ صَغِيرَ حُكْمٍ بِإِسْلَامِهِ ، بِمَوْتِ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ، مِنْهُ .
وَمَنْ خَلَفَ أُمًّا مَزُوجَةً . وَوَرِثَةٌ لَا تَحْبُبُ وَلَدَهَا — : لَمْ تُوْطَأْ
حَتَّى تُسْتَبْرَأَ ، لِيُعْلَمَ : أَحَامِلٌ أَوْ لَا ؟ .

فَإِنْ وَطِئَتْ وَلَمْ تُسْتَبْرَأَ ، فَأُتِيَ بِهِ بَعْدَ نِصْفِ سَنَةٍ مِنْ وَطْئِ^(٤)
— : لَمْ يَرِثْهُ .

وَالْقَائِلَةُ : « إِنْ أُلِدَ ذَكَرًا لَمْ يَرِثْ وَلَمْ أَرِثْ ، وَإِلَّا وَرِثْنَا » —

(١) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « الحمل » .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « إذا » .

(٣) في ش زيادة : « بمرانا » ، وهي مدرجة من المرح وإن وردت في الناية ٤١٤ .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « وطئه » ، والزائد من المرح .

هي : أمةٌ حاملٌ من زوج^(١) حرٌّ ، قال^(٢) سيدها : « إن لم يكن حَمَلٌ ذَكَرًا ، فَأَنْتِ وَهُوَ حُرَّانِ » .
ومن خلقتُ زوجًا ، وأمًّا ، وإخوةَ لأم ، وامرأةَ أبٍ حاملًا —
فعى القائلة^(٣) : « إن أَلِدِ أُنْثَى وَرِثْتُ ، لَا ذَكَرًا » .

* * *

باب ميراثِ المفقودِ

من أقطع خبره لثنيةٍ ظاهرهما السلامة — : كَأَسْرٍ ، وَتِجَارَةٍ ،
وسياحةٍ — أُنْتَظِرَ بِهِ تَمَّةَ تَسْعِينَ سَنَةً مِنْذُ وُلِدَ .
فإن فُقِدَ ابْنُ تَسْعِينَ^(١) : احتشد الحاكمُ .
وإن كان الظاهرُ من فقده الهلاك — : كَمَنْ بَيْنَ أَهْلِهِ ، أَوْ
فِي مَهْلِكَةٍ : كَذَرْبِ الْحِجَازِ ، أَوْ بَيْنَ الصَّفِّينِ حَالَ الْحَرْبِ ، أَوْ غَرِقَتْ
سَفِينَتُهُ وَنَجَا^(٢) قومٌ وَغَرِقَ قومٌ — : أُنْتَظِرَ بِهِ تَمَّةَ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْذُ
فُقِدَ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَالُهُ . وَزَكَّيْ قَبْلَهُ ، لَمَّا مَضَى .
وإن قَدِمَ بعد قَسَمٍ : أَخَذَ مَا وَجَدَهُ بَيْنَهُ ، وَرَجَعَ عَلَى مَنْ
أَخَذَ الْبَاقِي .

فإن مات مورثه زمن التريثِ : أَخَذَ كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينَ ، وَوُفَّفَ
الْبَاقِي . فَاعْتَلْ مَسْأَلَةَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مَوْتِهِ ، ثُمَّ أَضْرِبْ إِحْدَاهُمَا أَوْ وَفَّقْهُمَا

(١) ورد هنا في ز ش والناية ، وسقط من ع .

(٢) في ش زيادة مخرجة من المرح ، هي : « لَهَا » .

(٣) كَذَا فِي ز ع وَالْنايَةِ . وَفِي ش : « الْقَائِلَةُ » ، وَهُوَ تَعْلِيلٌ طَرِيقٌ .

(٤) ورد بهامش ع زيادة مذكورة في المرح ، هي : « سَنَةٌ » .

(٥) هنا لفظ ز والناية ٤١٥ وكناح ، إلا أن فيها علامة التثنية والتأخير ، وهو ما في ش .

في الأخرى ، وأَجْتَرَىٰ بإحداهما : إن تَمَاتَتَا ، وبأكثرهما :
 إن تَنَاسَبَتَا . ويأخذُ وارثُ منهما — لاساقط^(١) في إحداهما —
 اليقينَ

فإن قَدِمَ : أخذ نصيبه . وإلا فحُكِمَ كبقيةِ ماله : فيُقْضَىٰ منه
 دينه في مدقِ تربصه ، ولباقى الورثة الصلحُ على ما زاد عن^(٢) نصيبه ،
 فيقسمونه — : كأنخ مفقود في « الأَكْثَرِيَّة » ، مسألة الحياة
 والموت^(٣) من أربعة وخمسين : لزوج ثمانية عشر ، وللأم تسعة .
 وللجد من مسألة الحياة تسعة ، وللأخت منها ثلاثة ، وللفقود ستة .
 يبقى تسعة . — وعلى كلِّ الموقوف : إن حَبَّ أحداً ولم يرث ،
 أو كان أخاً لأب — عَصَبَ أخته — مع زوج وأختٍ لأبوين .
 وإن بَانَ ميتاً — ولم يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ^(٤) قبل موت مورثه — :
 فالموقوفُ لورثة الميت الأول .

ومفقودان فأكثر — كخَتَائِي : في تنزيل .

ومن أشكل نسبُه^(٥) : فكفَقود .

ومن قال عن^(٦) أبْنَى أُمَّتَيْهِ : « أحدهما أبني » ، ثبت نسبُ
 أحدهما : فيُعيَّنُه . فإن مات : فوارثه . فإن تعذر : أَرَى القافة . فإن

(١) كذا في زع . وفي الناية : « ... بإحداهما » وفي ش : « لإسقاط إحداهما » ،

وهو من عبث الناشر .

(٢) كذا في الأصول والناية . وورد بهامش ع : « نسخة : على » .

(٣) قوله : « والموت » وورد في ز ش ، وسقط من ع . وانظر الناية ٤١٦ .

(٤) قوله : « ولم يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ » أسقط من ش ، وأخرج في المرح .

تَعَذَّرَ : عَتَقَ أَحَدُهُمَا — : إِنْ كَانَ رَقِيقَتَيْهِ . — بَقْرَعَهُ ، وَلَا يُقْرَعُ^(١) فِي نَسَبٍ ، وَلَا يَرِثُ ، وَلَا يَوْقَفُ . وَيُصْرَفُ نَصِيبُ ابْنِ لَيْتِ الْمَالِ .

بابُ مِيرَاثِ الْخُنْثَى

وهو : مَنْ لَهُ شَكْلُ ذَكَرٍ رَجُلٍ وَفَرْجُ امْرَأَةٍ .
وَيُتَبَرَّ^(٢) يُولُهُ فَسَبَقَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا . وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا مَعًا : أُعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا . فَإِنْ أَسْتَوَيَا : فَشَكِلُ^(٣) .

فَإِنْ^(٤) رُجِّيَ كَشَفُهُ لَصْغَرٍ : أُعْطِيَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ ، وَوُقِفَ الْبَاقِي : لِتَظْهَرَ ذِكُورِيَّتُهُ بِنَبَاتِ لَحْيَتِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ ذَكَرِهِ ، أَوْ أَنْثِيَّتُهُ بِحَيْضٍ أَوْ تَقَلُّكِ مَدْيٍ أَوْ سَقُوطِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ فَرْجٍ .

فَإِنْ مَاتَ أَوْ بَلَغَ بِلَا أَمَارَةٍ : أَخَذَ نِصْفَ إِرْثِهِ بِكَوْنِهِ ذَكَرًا فَقَطْ — : كَوَلَدَ أَخِي الْمَيْتَ ، أَوْ عَمَّهُ . — أَوْ أَنَّثَى فَقَطْ : كَوَلَدَ أَبَ مَعَ زَوْجٍ وَأَخْتٍ لِأَبَوَيْنِ .

وَإِنْ وَرِثَ بَهِمَا مُتَسَاوِيَا^(٥) — : كَوَلَدَ أُمَّ — : فَلَهُ السُّدُسُ مُطْلَقًا .
أَوْ مَعْتَقٌ : فَمَصِيبَةٌ مُطْلَقًا .

وَإِنْ وَرِثَ بَهِمَا مُتَفَاضِلًا : حَمَلَتِ الْمَسْئَلَةُ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ ، ثُمَّ عَلَى أَنَّهُ أَنْثَى . ثُمَّ تَصْرُبُ أَحَدَاهُمَا أَوْ وَقَفَتَا فِي الْأُخْرَى^(٥) ، وَتَجْتَرِي

(١) فِي ش : « بَرَعَ » ، وَهُوَ مَصْحَفٌ طَاهِرٌ .

(٢) فِي ش زِيَادَةٌ : « أَمَرَهُ » ، وَهُوَ مِنَ الشَّرْحِ وَلاَ ، وَرَدَتْ فِي النَّايَةِ ٤١٨ .

(٣) فِي ش : « فَارِجِي » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَائِيَةِ ، أَيْ حَالُ كَوْنِهِ كَذَلِكَ . وَهُوَ الْمَلَأَمُ لَا سَائِي . وَفِي ش : « مُتَسَاوِيَا » أَيْ عَلَى جِهَتِهِ . وَلَهُ مَصْحَفٌ مَعَ مِصْنَعِهِ .

(٥) فِي ش زِيَادَةٌ مُدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لَنْ تَوَاقَفْتَا » .

بإحداهما : إن تأملتَا ، أو بأكثرهما : إن تناسبتَا . وتضربُها في اثنتين .
ثم من له شيءٌ — من إحدى المسئلتين — مضروبٌ في الأخرى :
إن تباينتَا ، أو فقيها : إن توافقتَا . أو تجمعُ مالهَ منهما : إن تأملتَا ؛
أو من ^(١) له شيءٌ من أقلِّ العددين : مضروبٌ في نسبةِ أقلِّ
المسئلتين إلى الأخرى ؛ ثم يضافُ إلى مالهَ من أكثرهما :
إن تناسبتَا .

وإن نسبتَ نصفَ ميراثيه ^(٢) إلى جملةِ التركة ، ثم بسطتَ
الكسورَ التي تجتمعُ ملكٌ من خراجِ يجمعُهما — : صحت
منه المسألةُ .

وإن كانا خشيئين أو ^(٣) أكثرَ : تركَّهم بعدد أحوالهم ، فما بلغَ
من ضربِ المسائلِ : تضربُه في عددِ أحوالهم ، وتجمعُ
ما حصلَ لهم في الأحوال كلها : مما صحت منه قبل الضرب في
عدد الأحوال .

هذا : إن كانوا من جهة ^(٤) .

وإن كانوا من جهاتٍ : جمعتَ ما لكلٍّ واحدٍ في الأحوال ،
وقسمته على عددها . فما خرجَ : فنصيبه .

(١) كذا في زع والناية ٤١٩ ولى ش : « أو فن » ، والهاء من المرح :

(٢) كذا في زع . ولى ش : « ميراثه » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في ز ش . ولى ع والناية : « فأكثر » .

(٤) ل ش زيادة : « واحدة » ، ومى من المرح وإن ورد في الناية ٤٢٠

وإن صالح مُشْكِلٌ من معه على ما وُفِّ له ، صَحَّ : إن صَحَّ
تَبَرُّعُهُ (١) .
وَكَمْشِكِلٌ : من لا ذَكَرَ له ولا فَرَجَ ، ولا فيه علامةٌ ذَكَرٍ
أو أنثى .

* * *

بابُ مِيرَاثِ الْفَرَقَى وَمَنْ عَمِيَ مَوْتُهُمْ

إذا عُلِمَ مَوْتُ متَوَارِثَيْنِ معاً : فلا إرث .
وإن جُهِلَ أَسْبَقُ ، أو عُلِمَ ثم نُسِيَ أو جَهِلُوا عَيْنَهُ — فإن لم يَدْعُرْ
وَرِثَتُهُ كُلُّ (٢) سَبَقِ الْآخَرِ : وَرَثَ كُلُّ مَيِّتٍ صَاحِبَهُ مِنْ تِلَادِ مَالِهِ ،
دُونَ ما وَرِثَهُ مِنَ المَيِّتِ معه . فَيَقْدَرُ أَحَدُهُمَا مَاتَ أَوَّلًا ، وَيُورَثُ (٣)
الْآخَرُ منه ، ثم يُقَسَّمُ ما وَرِثَهُ عَلَى الْأَحْيَاءِ : من وَرِثَتِهِ . ثم يُصْنَعُ
بِالثَّانِي كَذَلِكَ .

ففي أَخَوَيْنِ — : أَحَدُهُمَا مَوْتَى زَيْدٍ ، وَالْآخَرُ مَوْتَى عَمْرِو —
يَصِيرُ (٤) مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ لِمَوْتَى الْآخَرِ

(١) لى ش بعد ذلك : « وإن لم يكن بالنار شيئا فلا يصح صلحته ، لأنه غير جائز التصرف .
وتكنى مشكل » . والزيادة كلها من الشرح .
(٢) ضبط لى ز بالضم ، وهو سبق لى .
(٣) كذا فى زع والغاية ٤٢١ . وسقطت الواو من ش .
(٤) لى ش : « يصير » ، وزيادة اللام من الشرح .

وفى ^(١) زوج وزوجة وإيهما ^(٢) - خلف ^(٣) امرأة أخرى وأما ،
وخلفت أبناً من غيره وأباً . - مسألة ^(٤) الزوج من ثمانية وأربعين :
لزوجته ^(٥) الميته ثلاثة - : للأب ^(٦) سدس ، ولابنها الحى ما بقى .
ترد مسألتها إلى وفق سهامها بالثلث : اثنين . - ولابنه أربعة
وثلاثون : لأم أبيه سدس ، ولأخيه لأمه سدس ، وما بقى لمصيبة .
[ففى] ^(٧) من ستة توافق سهامه بالنصف . فاضرب ثلاثة فى وفق
مسألة الأم : اثنين ، ثم فى المسألة الأولى - ثمانية وأربعون - :
تكن مائتين وثمانية ^(٨) وثمانين . ومنها تصح .

ومسألة الزوجة من أربعة وعشرين . فمسألة الزوج منها
من أئني عشر ، ومسألة الابن منها من ستة . دخل ^(٩) وفق الزوج - :
أثنان ^(١٠) . - فى مسألته . فاضرب ستة فى أربعة وعشرين : تكن
مائة وأربعة وأربعين .

(١) كذا فى زع والناية . وفى ش : « ففى » ، وهو تصحيف .

(٢) هذا عطف على ما قبله ، وضبط فى ز بالضم ، وهو سبق لم .

(٣) كذا فى زع والناية ، أى الزوج . وفى س : « وخلف » ، والزيادة من المرح .

(٤) كذا فى زع . وفى الناية : « مسألة » . وفى ش : « مسألة » ، وزيادة الواو

من المرح .

(٥) كذا فى زع . وفى ش : « للزوجة » . وحرف فى الناية بافظ : « لزوجة إلى »

(٦) كذا فى زع ، وفى الناية : « لأبها » . وهو تفصيل لتصيب هذه الزوجة .

وفى ش : « وللأب » ، وزيادة الواو من جهل الناسخ أو الناسخ .

(٧) وردت الزيادة فى زع والناية ، وسقطت من ش .

(٨) كذا فى زع ش والناية ٤٢٢ . وسقطت الواو من زعفوا .

(٩) كذا فى زع والناية . وفى ش : « فدخل » ، والزيادة من المرح .

(١٠) ورد هذا فى ز ش والناية ، وسقط من ع .

ومسألة الابن من ثلاثة. فمسألة أمه من ستة، ولا موافقة، ومسألة
أبيه من اثنتي عشر. فاجتزى^(١) بضرب وفق سهامه — ستة —
في ثلاثة: تكن^(٢) ثمانية عشر.

وإن ادَّعَوْهُ — ولا يئنه، أو تعارصتا —: تحالفا، ولم يتوارثا.
ففي امرأة وابنها ماتا — فقال زوجها: «ماتت فورثتها»، ثم
مات^(٣) أبني فورثته. وقال أخوها: «مات أبني فورثته»، ثم
ماتت فورثتها. —: حلف كلٌّ على إبطال دعوى صاحبه
وكان خلف الابن لأبيه، وخلف المرأة لأخوها وزوجها نصقين.
ولو عين ورثة^(٤) كل موت أحدهما، وشكوا. هل
مات الآخر قبله أو بعده؟ —: ورث من شك في موته،
من الآخر.

ولو مات متوارثان عند الزوال أو نحوه —: أحدهما بالمشرق،
والآخر بالمغرب. —: ورث من به من النى بالمشرق: لموته قبله،
بناءً على اختلاف الزوال.

* * *

(١) كذا في زش والفاية. وفي «ع» «اجتزى». وقدم نحوه.
(٢) كذا في زع والفاية، أي ببلغ سهامه. وفي «ش»: «تكن» أي المفضل.
(٣) ورد هذا في ز، وسقط من ع والفاية، واسقط من ش وأدرج في العرح.
(٤) كذا في زش والفاية. وفي «ع»: «ورثته»، وهو تحريف.

باب ميراث أهل الملل

لَا يَرِثُ مَبَايِنُ^(١) فِي دِينٍ إِلَّا بِالْوَلَاءِ ، وَإِذَا^(٢) أَسْلَمَ كَافِرٌ قَبْلَ مِيرَاثِ مَوْرَثِهِ الْمُسْلِمِ — وَلَوْ مُرْتَدًّا — بِتَوْبَةٍ ، أَوْ زَوْجَةٍ فِي عِدَّةٍ . لِزَوْجَا ، وَلَا مِنْ عَتَقَ^(٣) بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ أَوْ نَحْوِهِ قَبْلَ الْقَسَمِ .

وَيَرِثُ الْكُفَّارُ بَعْضُهُمْ بِمِصْنًا — وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا ذِمِّيٌّ وَالْآخَرُ حَرَبِيٌّ ، أَوْ مُسْتَأْمِنًا^(٤) وَالْآخَرُ ذِمِّيٌّ أَوْ حَرَبِيٌّ — : إِنْ اتَّفَقَتْ أَدْيَانُهُمْ .

وَهُوَ^(٥) مِلَلُ شَيْءٍ : لَا يَتَوَارَثُونَ مَعَ اخْتِلَافِهَا . وَلَا بِنِكَاحٍ : لَا يُقَرَّثُونَ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمُوا .

وُخْلِفَ مُكْفَرٌ بِيَدَعَةٍ — : كَجَبْهِيٍّ وَنَحْوِهِ إِذَا لَمْ يُتَّبَعْ . —

(١) ورد بهامش ز مضروباً عليه : « قال في التوضيح : لا يرث كافر مسلماً ، ولا مسلم كافراً — إلا بالولاء فيها » . وذكر نحوه في الإقناع ٤٠١/٤ .

(٢) كذا في زع والناية ٤٢٤ . وقش : « وإلا إذا » ، والزائد من الشرح . وفي ع : « ... الكافر » .

(٣) ضبط في ع : بضم أوله وكسر ثانيه ، وهو خطأ : لأنه لازم كلفي المصباح وغيره . وراجع الناية .

(٤) كذا في ز ، على تقدير « كان » : لدفع توهم السلب على « حربي » ، على ما يظهر . وإلا كان مصححاً عن « مستأمن » على أنه مطوف على « ذي » . وهو لفظ شائع والناية .

(٥) كذا في ز ، أي الكفر . وفي ع ش والناية والإقناع ٤٠٢ : « وهم » أي الكفار . أي أصحاب دال . فكلهما صحيح .

مورثه ، وزنديق — وهو : المنافق . — في نو . ولا يرثون
أحدًا .

وَرِثُ مَجُوسٍ وَنَحْوُهُ — : أَسْلَمَ ، أَوْ حَاكَمَ إِلَيْنَا . —
بجميع قراياته .

فلو خَلَفَ أُمُّهُ — وهى : أخته من أبيه . — وَعَمَّا : وَرِثَتْ
الثَلَاثَ بِكُونِهَا أُمًّا ، والنصفَ بِكُونِهَا أُخْتًا . والباقي للعم .

فإن كان معها أختٌ أخرى ، لم ترث بِكُونِهَا أُمًّا إِلَّا السُّدُسَ :
لأنَّهَا أَنْصَبَتْ بِنَفْسِهَا وَبِالْأُخْرَى .

ولو أَوْلَدَ بِنْتَهُ بَنَاتًا بِتَزْوِيجٍ ، فَخَلَفَهَا وَعَمَّا — : فلهما الثلثان ،
والبقيةُ لعمِّه .

فإن ماتت الكبرى بعده ، فاللُّهُ للصغرى : لأنها بنتُ
وأختُ^(١) .

فإن ماتت قبل الكبرى : فلهما ثلثٌ ونصفٌ ، والبقيةُ للعم .
ثم لو تزوج الصغرى ، فولدتُ^(٢) بَنَاتًا ، وَخَلَفَ مَعَهَا عَمَّا — :
فلبَنَاتِهَا الثلثان ، وما بقىَ له .

ولو مات^(٣) بعده بِنْتُهُ الكُبْرَى : فلولُوطَى النصفُ ، وما بقىَ
لها وللصغرى . فتصحُّ من أربعة .

(١) في ش زيادة مبرجة من الفرح ، هى : « لَاب » .

(٢) في ع . « فلولوت » ، وهو تحريف تاسخ .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « مات » . وكل صحيح . وفي النهاية ٤٢٥ : « مات بعده » ،
وفيه تحريف .

ولو مات^(١) بمدّه الوسطى ، فالكبرى : أمٌ وأختٌ لأب ،
والصغرى : بنتٌ وأختٌ لأب . فلامٌ السدس ، وللبنتِ النصفُ .
وما بقى : لهما بالتصيب .

فلو ماتت الصغرى بعدها ، فأُمُّ أمّها : أختٌ لأب . فلها الثلثان ،
وما بقى للمم .

ولو مات^(٢) بمدّه بنته الصغرى : فللوسطى — : بأنها أمٌ . —
سدسٌ ، ولهما ثلثان : بأنهما أختانِ لأب^(٣) . وما بقى للمم ولا ترثُ
الكبرى : لأنها جلةٌ مع أم .

وكذا لو أولد^(٤) مسلمٌ ذاتَ محرمٍ أو غيرها ، بشبهةٍ . ويثبت^(٥)
النسبُ .

• • •

بابُ ميراثِ المُطلّقةِ

ويثبت لهما في عدّةٍ رجعيةٍ ، ولها فقط مع مُهمته بقصدِ حرمانها :
بأن أبانها في مرض موتِه المخوف^(٦) ابتداءً ، أو سألته أقلّ من

(١) كذا في ز وأصل ع . ثم أسلمت بلفظش والناية : « مات » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « مات » .

(٣) كذا في ز ع والناية . وفي ش : « لأب » .

(٤) كذا في ز ع ، وهو الصواب . وفي ش : « وكذا لو » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في ز ش . وفي ع : « ويثبت » .

(٦) في ش زيادة أدرجت من المرح ، هي : « ونحوه » .

ثَلَاثٍ ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى مَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ شَرْعًا : كَصَلَاةٍ ^(١) ،
وَنَحْوِهَا ، أَوْ ^(٢) عَقْلًا : كَأَكْلِ وَنَحْوِهِ ؛ أَوْ عَلَى مَرَضِهِ ، أَوْ فَعْلٍ لَهُ :
فَفَعَلَهُ فِيهِ ، أَوْ عَلَى تَرْكِهِ : فَاتَّ قَبْلَ فَعْلِهِ .

أَوْ إِبَانَةً ذِمِّيَّةٍ أَوْ أُمِّيَّةٍ ، عَلَى إِسْلَامِ أَوْ عَقْدٍ .
أَوْ عَلِمَ أَنَّ سَيِّدَهَا عَلَّقَ عَقْدَهَا بِفَدٍّ ^(٣) ، فَأَبَانَهَا الْيَوْمَ .
أَوْ أَمْرٌ ^(٤) أَنَّهُ أَبَانَهَا فِي صِحَّتِهِ ، أَوْ وَكَّلَ فِيهَا مِنْ يُبَيِّنُهَا مَتَى شَاءَ :
فَأَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ .

أَوْ قَذَفَهَا فِي صِحَّتِهِ ، وَلَا عَنَّا فِي مَرَضِهِ .
أَوْ وَطِئَ عَاقِلًا حَمَاتَهُ بِهِ ^(٥) وَلَوْ لَمْ يَمُتْ أَوْ ^(٦) بَصَحَّ مِنْهُ ، بَلْ
لُسِيعَ أَوْ أَكَلَ ، وَلَوْ قَبْلَ الْخَوَلِ ، أَوْ أَتَقَضَّتْ عِدَّتُهَا : مَا لَمْ
تَتَزَوَّجْ ، أَوْ تَرْتَدَّ وَلَوْ أَسْلَمَتْ بَعْدُ .
وَلَهُ فَقَطْ : إِنْ فَعَلَتْ بِمَرَضٍ مَوْتَهَا الْمَخُوفَ مَا يَفْسُخُ نِكَاحَهَا

(١) ورد هذا في زع والباية ٤٢٦ . وأسقط من ش ، وأدرج في الفرح بلفظ :
« كالصلاة » .

(٢) في ش زيادة من الفرح : « هل ما لا بد لها منه »
(٣) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش والباية : « بعد » . وهو تصحيح خطير .
(٤) في ش زيادة : « في مرض موته » ، وهي معروجة من الفرح .
(٥) أي بمرض موته المخوف ، كما قال الشارح . وقد ورد هنا في زع والباية ،
وسقط من ش . ومن الغريب أن ناسرها لم يتنبه لسقوطه ، مع تعلل الفرح به .
(٦) في ش : « يموت به أو لم يصح » ، والوارد من كلام الشارح .

مادامت معتدة : إن أُنْهت . وإلا : سقط ^(١) ، كفسخ معتقة تحت عبد فمَّتَق ثم ماتت ^(٢) .

ويقطع بينهما ^(٣) إياها في غير مرض الموت المخوف ، أو فيه بلائمة : بأن سألته الخلع أو الثلاث أو الطلاق : فثَلَّته ، أو علَّقها على فعل لها منه بُدْء : ففعلته ^(٤) عالمة به ، أو في صحته على غير فعله : فوَجِدَ في مرضه .

أو كانت لا تَرِثُ : كأمِّه وذمِّية ^(٥) ، ولو عتقت وأسلمت .

ومن أكره - وهو عاقل وارث ، ولو نقص إرثه أو انقطع - امرأة أبيه أو جدِّه ، في مرضه ، على ما يفسخ نكاحها - : لم يقطع إرثها . إلا أن يكون له امرأة ترثه سواها ، أو لم يُتِّهم فيه حال الإكراه .

وترث من تزوجها مريض مُضَارَّة : لنقص ^(٦) إرث غيرها .

(١) في ش زيادة مدرجة من المرح ، هي : « ميراثه » . وذكرت بهامش ع مع الصحيح . كما ورد به حاشية : « منها [كذا] ولعل الصواب : مثلها] ما لومات قبله » . وذكر نحوها في المرح .

(٢) كذا في ع ش والناية ، وهو المراد . وفي ز : « مات » ، وهو تحريف . فتأمل .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأخرج في المرح .

(٤) كذا في ز ع والناية ٤٧٧ . وفي ش : « فعلت » ، والنظام أنه تحريف .

(٥) في ش : « وزمية » ، وهو تصحيف بين .

(٦) كذا في ز والناية وأصل ع . ثم أُلحِق فيها بلفظ ش : « لينقص » .

وَمَنْ جَسَدَ إِبَانَةَ أَمْرَأَةٍ أَدْعَاهَا^(١)، لَمْ تَرْتَهُ إِنْ دَامَتْ عَلَى قَوْلِهَا إِلَى مَوْتِهَا .

وَمَنْ قَتَلَهَا فِي مَرَضِهِ ، ثُمَّ مَاتَ — : لَمْ تَرْتَهُ .
وَمَنْ خَلَّفَ زَوْجَاتٍ : نِكَاحُ بَعْضِهِنَّ فَاسِدٌ ، أَوْ مُنْقَطِعٌ قَطْعًا يَنْعَى الْإِرْثَ ؛ وَجُهِلَ مَنْ يَرِثُ — : أُخْرِجَ بِقُرْعَةٍ .
وَأَنْ طَلَّقَ مَتَّهُمْ^(٢) أَرْبَعًا ، وَاتَّقَضَتْ عَدَّتُهُنَّ ، وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهُنَّ — وَرِثَ الثَّمَانُ : مَا لَمْ تَتَزَوَّجِ الْمُطْلَقَاتُ .
فَلَوْ كُنَّ وَاحِدَةً ، وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا سِوَاهَا — : وَرِثَ الْخَمْسُ عَلَى السَّوَاءِ .

بَابُ الْإِفْرَارِ بِمُشَارِكِ فِي الْإِرْثِ
إِذَا أَقْرَأَ كُلُّ الْوَرِثَةِ وَمِ مَكْلَفُونَ — وَلَوْ أَنَّهُمْ بَنَتْ^(٣) ، أَوْ لَبَسُوا أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ — بِمُشَارِكِ ، أَوْ مَسْقِطٍ — : كَأَخٍ أَقْرَأَ بَابِنَ لِلْمَيْتِ وَلَوْ مِنْ أُمِّهِ . — فَصَدَّقَ ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا — ثَبِتَ نَسَبُهُ : إِنْ كَانَ مَجْهُولًا ، وَلَوْ مَعَ مُنْكَرٍ لَا يَرِثُ لِمَانِعٍ ، وَإِرْثُهُ : إِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ مَانِعٌ .

(١) ورد في زيتها ، بخط آخر ، كلمة : « امرأته » .
(٢) كذا في زع والناية ، وهو الصحيح . وفي ش : « منهم » ، وهو تصحيف .
(٣) ورد بهامش ز حاشية مضروب عليها : « ولأنه واحد . توضيح » . وهو لغة الإقناع ٤٠٨/٤ .

وَيُتَبَرُّ إِفْرَارُ زَوْجٍ وَمَوْلَى: إِنْ وَرِثَا.
 وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ^(١) إِلَّا زَوْجَةً أَوْ زَوْجًا، فَأَقَرَّ بَوْلِدَ الْمَيْتِ مِنْ
 غَيْرِهِ، فَصَدَّقَهُ ^(٢) نَائِبُ إِمَامٍ —: ثَبِتَ نَسَبُهُ.
 وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ بَعْضُ الْوَرِثَةِ، فَشَهِدَ عَدْلَانِ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ: أَنَّهُ
 وَلَدُ الْمَيْتِ، أَوْ أَقَرَّ بِهِ، أَوْ وَلَدَ عَلَى فَرَاشِهِ —: ثَبِتَ نَسَبُهُ
 وَإِرْمُهُ ^(٣).
 وَإِلَّا: ثَبِتَ نَسَبُهُ مِنْ مُقَرَّرٍ وَارِثٍ فَقَطْ.
 فَلَوْ كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِ أَخًا لِلْمُقَرَّرِ، وَمَاتَ عَنْهُ، أَوْ عَنْهُ وَعَنْ بَنِي عَمِّ —:
 وَرِثَةُ الْمُقَرَّرِ بِهِ.
 وَعَنْهُ وَعَنْ آخَرٍ مَنَكِرٍ: فَلَا رِمَّةَ بَيْنَهُمَا.
 وَيُثَبَّتُ ^(٤) نَسَبُهُ — تَبَعًا — مِنْ وَلَدٍ مُقَرَّرٍ، مَنَكِرٍ لَهُ. فَتُثَبَّتُ
 الْمَوْمَةُ.
 وَإِنْ صَدَّقَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ: [إِذَا بَلَغَ وَعَقَلَ] ^(٥)، ثَبِتَ نَسَبُهُ.

(١) كُنَّا فِي ز. وَفِي شِ وَالنَّائِبَةُ ٤٢٨: «يَكُنْ». وَكَلَامًا صَحِيحًا.

(٢) فِي شِ زِيَادَةُ مَدْرَجَةٍ مِنَ الْمَرْحِ، هِيَ: «لَيْسَ أَوْ».

(٣) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّائِبَةُ. وَفِي شِ: «وَوَرِثَةُ» بِكسر الواو الَّتِي هِيَ أَصْلُ الْهَمْزِ،
 كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي الْمَخْطُوطِ: (أَرِثْ) — فَكَلَامًا صَحِيحًا مَشْهُورًا.

(٤) كُنَّا فِي زِ شِ وَالنَّائِبَةُ. وَفِي عِ: «وَجِثْ»، وَلَهُ تَحْرِيفٌ.

(٥) وَرَدَّتْ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالنَّائِبَةُ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ.

فلو مات — وله وارث غير المقر — أُعْتَبِرَ تصديقُه ،
وإلا : فلا .

ومتى لم يثبت نسبه ، أخذ الفاضل بيد المقر : إن فضل شيء ،
أو كله : إن سقط به .

فإذا أقر أحد أبنيه بأخ : فله ثلث ما بيده ؛ وبأخت :
فخمس^(١) .

وابن أبين باين . فكل ما في يده .
ومن خلف أخا من أب وأخا^(٢) من أم ، فأقرا بأخ لأبوين^(٣) :
ثبت نسبه ، وأخذ ما بيد ذي الأب .

وإن أقر به الأخ للأب^(٤) وحده : أخذ^(٥) ما بيده ، ولم
يثبت نسبه .

وإن أقر به الأخ من الأم وحده : أو بأخ سواه — فلا
شيء له .

والعمل : بضرب مسألة الإقرار في مسألة الإنكار . وتراعى

(١) كذا في زع والفاية ٤٢٩ . وفي ش : « فخصة » ، وهو تصحيح .

(٢) كذا في زش والفاية . وفي ع : « أوأخا » ، إلا أنه يد وأن الزائد مضروب

عليه .

(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « من أبوين » . وكلاهما جائز .

(٤) كذا في ز والفاية . وفي ش : « لأب » ، وع : « من الأب » .

(٥) في ش : « أخذنا المقربه . . . نسبه من الليث » ، والزائد من المرح .

الموافقة^(١)، ويُرفع^(٢) لمُقَرِّ سَهْمُهُ من مسألة الإقرار في^(٣) الإنكار،
ولنكير سَهْمُهُ من مسألة الإنكار في^(٤) الإقرار، ولمُقَرِّ به
ما فضل

فلو أقرَّ أحدُ ابْنَيْنِ بأخوين، فصدَّقَهُ أخوه في أحدهما - ثبت
نسبه : فصاروا ثلاثة . تُضْرَبُ^(٥) مسألة الإقرار في الإنكار،
تكون^(٦) : أمثي عشر : للنكير سَهْمٌ من الإنكار في الإقرار :
أربعة ، وللمُقَرِّ سَهْمٌ من الإقرار في الإنكار : ثلاثة ، وللمتفق
عليه - : إن صدَّقَ المُقَرِّ - مثل سَهْمِهِ ، و - : أنكره - .
مثل^(٧) سَهْمِ النكير ، ولتختلف^(٨) فيه ما فضل ، وهو^(٩) : سَهْمَانِ
حال التصديق ، وسَهْمٌ^(١٠) حال الإنكار .

ومن خَلَفَ أبنا ، فأقرَّ بأخوين بكلام متصل - : ثبت نسبهما
ولو اختلفا .

(١) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « وتنفخ » بفتح التاء ، ولم يله تصحيح .

(٢) في ش زيادة من الفرح : « مسألة » . وردت في ع ، في الموضع الثاني ، مع علامة التحشية .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « فتضرب » ، والزائد من الشرح .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو الأولى . وفي ش : « تكن » ، وكثيرا ما يبرأ الفقهاء
به في مثل هذا المقام ، وبيننا صحة فيها تقدم .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « فتل . . . » ولتختلف ، والزائد من تهدير
الشارح .

(٦) كذا في زع والناية ، أي الفاضل . وفي ش : « وما » ، وهو تصحيح .

(٧) كذا في زع والناية . وسقطت الواو من ش .

وبأحدهما بعد الآخر، ثبت نسبهما : إن كانا توأمين وإلا :
 لم يثبت نسب الثاني حتى يُصدق الأول . وله نصف ما يبد
 الثمير ، والثاني ثلث ما بقي .
 وإن أقرَّ بعضُ ورثة زوجة الميت : فلها ما فضلَ بيده عن
 حصته .

فلو مات المنكرُ ، فأقرَّ أبْنُه بها — : كُملَ إرثُها .
 وإن مات قبل إنكاره : ثبت إرثُها .
 وإن قال مكلف : « مات أبي ، وأنت أخي » ، أو : « مات أبونا ،
 ونحن أبنائُه » ، فقال : « هو أبي ، ولست أخي » — ^(١) لم
 يُقبل إنكارُه .
 و : « مات أبوك ، وأنا أخوك » ، قال ^(٢) : « ... لست أخي » —
 فالكلُّ للمقرِّ .
 و : « ماتت زوجتي . وأنت أخوها » ، قال : لستَ بزوجةا . —
 مُقبل إنكارُه .

(١) كذا في زعم والغاية ٤٣٠ . وفي ع : « بأخي » ، وكلاهما صحيح .
 (٢) كذا في زعم والغاية هنا وفيما سيأتي . وفي ش : « فقال » ، ولعل الزائدة من الفرج . .

فصل

إذا أقرَّ في مسألة عَوَلِ بْنِ يُزَيْلَهُ — كزوج وأختين
أقرَّتْ إحداها بأخٍ — فاضرب مسألة الإقرار في الإنكار^(١)
ستة وخمسين ، واعمل على ما ذكر : للزوج أربعة وعشرون ،
وللمنكرة ستة عشر ، وللمقررة سبعة ، وللأخ تسعة .

فإن صدقها الزوج : فهو يدعى أربعة ، والأخ يدعى أربعة
عشر . فاقسم التسعة على مدعاها : للزوج سهران ، وللأخ سبعة .
فإن كان معهم أختان لأم^(٢) : ضربت وفق مسألة الإقرار ،
في مسألة الإنكار — اثنتين وسبعين . للزوج ثلاثة من الإنكار
في وفق الإقرار : أربعة وعشرين ، ولولدى الأم ستة عشر ،
وللمنكرة مثله ، وللمقررة ثلاثة . يبقى^(٣) معها ثلاثة عشر :
للأخ منها ستة . يبقى سبعة لا يدعيها أحد . ففي هذه المسئلة
وشبهها ، تقر يد من أقر .

فإن صدق الزوج : فهو يدعى^(٤) اثني عشر ، والأخ يدعى
ستة . يكونان ثمانية عشر فاضربها في^(٥) المسئلة : لأن الثلاثة

(١) في ش زيادة مقدره وبدرجة من الفرج ، هي : « تبلغ » . وانظر الناية ٤٣١ .
(٢) كذا في زع والناية . وصيغ في ش بلفظ : « لأن » .
(٣) في ش : « فيبقى » ، وزيادة الفاء من الفرج .
(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « يدعى » ، وهو تصحيف .
(٥) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه ، لفظ : « أصل » . وهو مذكور في الناية .

عشرَ لا تنقسمُ عليها ، ولا توافقُها . ثم من له شيء من أثنين
وسبعين : مضروبٌ في ثمانية عشرَ ، ومن له شيء من ثمانية
عشرَ : مضروبٌ في ثلاثة عشرَ .
وعلى هذا ، يُعملُ كلُّ ما وُردَ .

بابُ ميراثِ القتالِ

لا يرثُ مكلفٌ أو غيره — أنقرَد أو شارك في قتل مورثه ،
ولو بسببٍ — : إن لزمه قودٌ ، أو ديةٌ ، أو كفارةٌ .
فلا ترثُ من شربت دواءً فأَسَقَطَتْ من الغُرَّةِ شيئاً .
ولا من سقى ولده ونحوه دواءً ، أو أدبه ، أو فصده ، أو بَطَّ
سِلْمَتَهُ ^(١) لحاجته — : فمات .
وما لا يُضْمَنُ بشيء من هذا — : كالقتلِ قصاصاً أو حداً
أو دفعاً عن نفسه ، والعدلُ ^(٢) الباغى ، وعكسه ^(٣) — : فلا
يمنعُ الإرثُ .

(١) المراد بها هنا : زيادة تحدث في البدن كالقعدة ، تتحرك إذا حركت . انظر المختار .
(٢) ضبط في ز — هو والكلتان بعده — بالضبط للذكور ، أى وكان يقتل المادل
إلخ . وقدر الفارح قبل كلمة : « كقتل » ، وهو موافق للفظ الناية ٤٣٢ : « وكقتل باغ » .
فيتعين عليه الكسر .

(٣) ورد بهامش ز حاشية : « قوله : وعكسه ، صرح للصنف — في باب قتال أهل
البي — : أنهم يضمنون ما أتلوه لأهل العدل : من مال ونفس ومقتضى ذلك منع الإرث
هنا . وأرجح أن المادل يرث الباغي ، وأن الباغي لا يرثه . خلافاً لما صححه الصنف هنا »
اه . ومما في الناية والإقناع ١١٥/٤ موافق لما ذكره الصنف وأقره الشارح .

بابُ ميراثِ أُلْمَقِ بِمَضِهِ

لَا يَرِثُ رَقِيقٌ — وَلَوْ مُدَبَّرًا ، أَوْ مَكَاتِبًا ، أَوْ أُمَّ وَلَدٍ — وَلَا يُورَثُ^(١) .

وِيرِثُ مُبْعَضٌ وَيُورَثُ ، وَيَحْجُبُ بِقَدْرِ جِزْئِهِ الْعُرْ . وَكُسْبُهُ وَإِرْثُهُ بِهِ ، لَوْرَثَتِهِ .

فَابْنُ نِصْفِهِ حُرٌّ ، وَأُمُّ وَعَمُّ حُرَّانِ — : فَلَهُ نِصْفُ مَالِهِ
لَوْ كَانَ حُرًّا ، وَهُوَ : رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، وَلِلْأُمِّ رُبْعٌ ، وَالباقى لِلْعَمِّ .
وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْقُصْ ذُو فَرْضٍ بَعْضِيَةً — : كَجَدِّهِ وَعَمِّهِ ، مَعَ
أَبْنِ نِصْفِهِ حُرٌّ — : فَلَهُ نِصْفُ الْبَاقِي بَعْدَ إِرْثِ الْجَدَّةِ .

وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مِنْ يُسْقِطُهُ بِحُرِّيَّتِهِ التَّامَةِ — : كَأَخْتِ
وَعَمِّ حُرَّانِ^(٢) — : فَلَهُ نِصْفٌ ، وَلِلْأَخْتِ نِصْفُ مَا بَقِيَ مَرُصًا ،
وَالْعَمُّ مَا بَقِيَ .

وَبِنْتُ وَأُمُّ نِصْفُهُمَا حُرٌّ ، وَأَبٌ حُرٌّ — : لِلْبِنْتِ نِصْفُ
مَا كَلَّهَا لَوْ كَانَتْ حُرَّةً ، وَهُوَ : رُبْعٌ ، وَلِلْأُمِّ — مَعَ حُرِّيَّتِهَا وَرَقٌّ
الْبِنْتِ — ثُلُثٌ ، وَالسُّدُسُ مَعَ حُرِّيَّةِ الْبِنْتِ — . فَقَدْ حُجِبَتْهُمَا

(١) وَرَدَ لِي زَيْدٌ ذَلِكَ مَشْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَإِنْ هَآئِلًا مَبْعُوضٌ ... » إِلَى أَنَّ مَسَامِيحِي
فِي الْآخِرِ قَبْلَ الْفَصْلِ الْآخَرِ .

(٢) كُنَّا فِي زَعِّ وَالنَّايَةِ ٤٣٣ ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْ دِلْعَنْزُوفٍ تَقْدِيرُهُ : هُمَا .
وَفِي شِ : « حَرَمِينَ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ . وَمَعَ ظُهُورِهِ لَا نَسْتَعِدُّ تَصْغِيْفَهُ : وَانْظُرْ
الْإِتِّعَاقَ ٤١٧/٢ .

حريتها^(١) عن السدس ، فبنصفها تحببها^(٢) عن نصفه . يبقى لها
الرابع لو كانت حرة ؛ فلها بنصف حريتها نصفه — وهو : ثمن . —
والباقي للأب^(٣) .

وإن شئت نزلتهم أحوالاً ، كنزِيلِ الْخَنَازِي .

وإذا كان عصبتان نصف كل حرٍّ — حجب أحدهما الآخر :
كأبْنِ وابْنِ أبْنٍ ، أوْ لَا : كأخوين وابْنين — : لم تُكْمَلِ
الحرية فيهما .

ولهما مع عم ونحوه^(٤) : ثلاثة أرباع المال ، الخطاب
والأحوال .

ولابن^(٥) وبنت نصفهما حرٌّ ، مع^(٦) عم — : خمسة أثمان المال ،
على ثلاثة .

ومع أم^(٧) : فلها السدس ، وللأبن خمسة وعشرون من أصل
أثنين ومبشرين ، وللبنت أربعة عشر .

(١) كذا في زع والناية . في ش : « بحريتها » ، ولعل الزائد من الفرح .

(٢) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « حببتها » .

(٣) في ش زيادة أدريت من الفرح ، هي : « فرضا وتصيا » .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « أو نحوه » ، ولعل الزيادة من الفرح وإن وردت

في الناية ٤٣٤ .

(٥) كذا في زع والناية . وسقطت الواو من ش .

(٦) أسقط هذ من ش ، وأخرج في الفرح .

(٧) كذا في ز والناية . وفي ع : « وسها أم » . وفي ش : « وسها أم وعم » ،

والزائد من الفرح .

(م أ ق ٧ — منتهى الإرادات)

وللأم مع ابنتين^(١) سلس^٢، ولزوجة ثمن^٣.
 وأبناؤا نصفُ أحدهما حر^(٤)؛ المالُ بينهما أرباعاً، تنزيلاً لهما،
 وخطاباً^(٥) بأحوالهما.
 وإن هاتياً مبعوضُ سيده، أو قاسمه في حياته — فكلُّ تركته
 لورثته.

* * *

فصل

وَرُدُّ عَلَى ذِي فَرْضٍ وَعَصَبَةٍ : إِنْ لَمْ يُصْنَفْ بِقَدْرِ حَرِيَّتِهِ مِنْ
 نَفْسِهِ .
 لكنْ : أَيُّهُمَا اسْتَكْمَلَ بَرْدٌ ، أَزِيدَ مِنْ قَدْرِ حَرِيَّتِهِ مِنْ نَفْسِهِ
 — مُنْعٌ مِنَ الزَّيَادَةِ ، وَرُدٌُّ عَلَى غَيْرِهِ : إِنْ أَمَكْنَ . وَإِلَّا : فَلْيَبِتِ الْمَالُ .
 فَلْيَبِتِ — نَصْفُهَا حَرٌّ — : نَصْفٌ بِفَرْضٍ وَرَدُّ .
 وَلَا يَنْ مَكَانَهَا : النِّصْفُ بِمُصَوَّبَةٍ ، وَالْبَاقَى لِبَيْتِ الْمَالِ .
 وَلَا بَنَيْنَ^(٦) نَصْفُهُمَا [حَرٌّ]^(٧) — إِنْ لَمْ نَوْرُثْهُمَا الْمَالُ — : أَلْبَقِيَةُ
 مَعَ عَدَمِ عَصَبَةٍ .

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ح ش وَالنَّايَةِ : « الْاِبْنَيْنِ » .

(٢) كَذَا فِي ز . وَفِي ح ش وَالنَّايَةِ : « قَنْ » . وَالْمَوْدَى وَاحِدٌ .

(٣) فِي ش « وَخَطَا » ، وَهُوَ تَخْرِيفٌ .

(٤) قَوْلُهُ : « وَلَا بَنَيْنَ » إِلَى « الْمَالِ » اسْقَطَ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الْعَرَجِ .

(٥) وَرَدَّتِ الزَّيَادَةُ فِي ح وَالنَّايَةِ ٣٥ ، أَيْضاً ، وَسَقَطَتْ مِنْ ز .

ولبنتٍ وجدةٍ نصفُهما حرٌّ: المَالُ نصفانِ بفرضٍ وردٍّ . ولا يُردُّ
هنا على قدرِ فرضيهما: لثلاثٍ يأخذُ مَنْ نصفُهُ حرٌّ فوقَ نصفِ التَّرِكَه .
وجمعَ حريةِ ثلاثةٍ أربعهما: المَالُ بينهما أرباعًا بقدرِ فرضيهما ، لفقدِ
الزيادةِ الممتعة . ومعَ حريةِ ثابتهما : الثلثانِ بالسوئية ، والباقي
لبيتِ المال .

باب

« أَوْلَاءَ » : ثبوتُ حكمٍ شرعيٍّ بعتقٍ أو تماطلي سببه .
فمن أعتقَ رقيقًا ، أو بعضَهُ فسرَى إلى الباقي ^(١) ، أو عتقَ عليه
بِرَّحِمٍ أو عوضٍ أو كتابةٍ ^(٢) أو تديرٍ أو إيلادٍ أو وصيةٍ — :
مفله عليه أَوْلَاءُ ، وعلى أولاده : من زوجةٍ عتيقة ، أو سُرِّيَّةٍ . وعلى من
له أو لهم — وإن سفلوا — ولأولاه . حتى لو أعتقه سائبةً :
« كذا أعتقتُك سائبةً » ، أو : « ... لا ^(٣) ولأى عليك » . أو في زكاته
أو نفريه أو كفارته .
إلا إذا أعتقَ مكاتبٌ رقيقًا أو كاتبه ، فأدَّى — : ففلسيدٌ ^(٤) .

(١) كذا في زش وأصلح . وفي الغاية ٤٣٦ : « لباقي » . وأصلح في هامش ع
يلفظ : « بآيه » .

(٢) في ش : « أو بكتابة أو تدير أو إيلاد » ، وزيادة الباء من الترح .

(٣) في ش : « أو ولا » ، والواو مخرجة من كلام الناح .

(٤) ورد في ز: بعد ذلك مضروباً عليه : « المكاتب ومن أذن لرقيقه في عتق فنم
بجاءه ، فولاؤه لمولاه الأول » .

ولا يصح بدون إذنه . ولا يَتَقَل : إن باع المأذون ، فعتق عند
مشتريه .

وَيَرِثُ ذُوْ وَلَاءٍ به عند عدم نسيب وارث ، ثم عصَبته بملء ذ
الأقرب فالأقرب .

ومن لم يَمْسَهُ رقاً — وأحدُ أبويهِ عَتِيقُ ، والآخرُ حرُّ الأصل .
أو مجهولُ النسب — : فلا ولاء عليه .

ومن أعتق رقيقه عن حىٍّ بأمرٍه : فولَّاه لمعتق عنه .

وبنونه^(١) ، أو عن ميت — : فلمعتق^(٢) . إلا من أعتقه وارثٌ
عن ميت — له تركة — في واجب عليه : فلميت . وإن لم يتعين المعتقُ
أُطْلِمَ أو كَسَا ، ويصح عتقه .

وإن تبرع بعتقه عنه — ولا تركة — : أجزأ ، كما طام وكسوة .
وإن تبرع بهما أو بعتق أجنبيًّا : أجزأ . ولتبرع الأولاد .

و^(٣) : « أعتق عبدك عنى » ، أو : « ... عنى مجاناً » ، أو :
« وثمنه على » — فلا يجب عليه أن يُجِيبَه . وإن فُعل — ولو بعد فراقه — :
عتق ، والولاء لمعتق عنه . ويلزمه ثمنه بالتزامه . ويُجزئُ ثمن واجب^(٣) :

(١) في ش : « بدونه ... فولَّاه لمعتق » ، فأخرج المتن في الشرح وبالعكس .

(٢) كذا في زح والناية ٤٣٧ . وفي ش : « ومن قال ... » ، والزائدة من الشرح .

(٣) في ح بعد ذلك — مع علامة التحشية — : « أى ككفارة ونذر » ، وذكرهما

في الشرح . وللمراد : إذا نواه ، كما قال البهوتي في شرح الإقناع ٤/٣٢٧ .

حالم تكن قرينة^(١).

و: « أعتقه وعلى ثمنه » ، أو زاد: « ... عنك ... » ، ففعل - :
عتق، ولزم^(٢) فائلا ثمنه . وولاؤه لمعتق . وميزته عن واجب .
ولو قال: « أقتله على^(٣) كذا » ، فلتو .

وإن قال كافر: « أعتق عبدك المسلم عتي ، وعلى ثمنه » - ففعل -
صح . وولاؤه للكافر ، ويرث به .
وكذا كل من باين دين معتقه .

* * *

فصل

ولا يرث نساء به إلا من أعتق أو^(٤) أعتق من أعتق ، أو كاتب
أو كاتب من كاتبين ، وأولادهم ومن^(٥) جرؤا ولأه .
ومن نكحت عتيقا ، فهي الفائلة: « إن ألد أنثى على النصف ،
وذكر آفالمين . وإن لم ألد فجميع » .
ولا يرث به ذو فرض ، غير أب أو جد مع ابن : سنداً ،

(١) كذا في ز ، أي صارفة ومافاة . أي مالم يكن المتق من يمتق عليه ، كما في
الإقناع وشرحه . وهو «وافق للقطع ش والتاية : « مالم يكن (أي المبد) قربه » . سالا
نصبه — مع ذلك — تصحيه عما أبتناه .

(٢) كذا في ز ش والتاية . وفي ع : « ويلزم » . وفي التاية لإخلال بتسويق السلام .

(٣) في ش : « وعلى » بتشديد الياء . ولعل الزيادة من التاسخ لا من الشرح .

(٤) قوله : « أو أعتق من أعتق » أسقط من ش ، وأضجع بالشرح .

(٥) كذا في ز ع والتاية ٤٣٨ . وفي ش : « أو من » ، والرائد من المرح .

وجدت مع إخوة : ثلثا إن كان أحظاً له .

ويرث ^(١) عصبته ملائمة عتيق أبيها .

ولا يباع ولا ^(٢) ، ولا يوهب ، ولا يوقف ، ولا يوصى به ،
ولا يورث . وإنما يرث به أقرب عصبته السيد إليه يوم موت عتيقه ،
وهو المراد به « الكبير » .

فلو مات سيد عن ابنتين ، ثم أحدهما عن ابن ، ثم مات عتيقه —
فإرثته لابن سيده .

وإن ماتا قبل العتيق ، وخلف أحدهما ابناً والآخر أختاً ، ثم
مات العتيق — : فإنرثه على عديمهم كالنسب .

ولو اشترى أخ وأخت أباهما ، فملك قنأ ^(٣) فأعتقه ، ثم مات ، ثم
العتيق — : ورثته الابن بالنسب ، دون أخته بالولاء .

ولو مات الابن ثم العتيق : ورثت منه بقدر عتيقها من الأب ، والباقي
ينها وبين ممتق أمها : إن كانت عتيقة .

ومن خلفت ابناً وعصبته ^(٤) ، ولها عتيق — : فولأؤه وإرثته لابنها =
إن لم يحجبته نسب . وعقله عليه وعلى عصبته .

(١) كفا في ز . وفي ج ش والناية : « ورث » ، وهو أول .

(٢) أسقط هنا من ش ، وأدرج في المرح .

(٣) في ش : « قائم مات العتيق » وأدخل الناقص في المرح .

(٤) بهامش ع : « أي من إخوة وأعمام » ، وهو مذكور في المرح .

فَإِنْ بَادَ بَنُوها : فَلَمَصَبَتْها^(١) دُونَ عَصِيَّتِهِمْ .

* * *

فصلٌ في جَرِّ الوَلَاءِ ودَوْرِهِ

من بَاشَرَ عَتَقًا^(٢) ، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ — : لَمْ يَزَلْ وَلَاؤُهُ بِحَالٍ .

فَأَمَّا إِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ مَمْتَقَةً : فَوَلَاءُ مَا^(٣) تَلَدَّ لِمَوْلَى أُمِّهِ .

فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبَ سَيِّدُهُ : جَرٌّ^(٤) وَلَاءٌ وَلَدِهِ ، وَلَا يَمُودُ لِمَوْلَاهُ
الْأُمُّ بِحَالٍ .

وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُ سَيِّدِ مَكَاتِبٍ مَيِّتٍ : « أَنَّهُ^(٥) أَذَى وَعَتَقَ » ،
لِيَجْرَّ الْوَلَاءُ .

وإِنْ عَتَقَ جَدُّ — وَلَوْ قَبْلَ أَبٍ — : لَمْ يَجْرِهِ .

وَلَوْ مَلَكَ وَلَدُهَا أَبَاهُ : عَتَقَ^(٦) ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ وَلَوَلَاءُ إِخْوَتِهِ . وَيَبْقَى
وَلَاءُ نَفْسِهِ لِمَوْلَى أُمِّهِ ، كَمَا لَا يَرِثُ نَفْسَهُ .

فَلَوْ أَعْتَقَ هَذَا الْإِبْنَ عَبْدًا ، ثُمَّ أَعْتَقَ الْعَتِيقُ أَبَا مَمْتَقَةٍ — : ثَبَتَ
لَهُ وَلَاؤُهُ ، وَجَرَّ وَلَاءُ مَمْتَقَةٍ : فَصَارَ كُلُّ مَوْلَى الْآخِرِ .

(١) في ش : « لَمَصَبَتْها » ، وأُدرجت الفاء في كلام الفارح .

(٢) ورد هذا في زع والثانية ٤٣٩ ، وأسقط من ش مدرجا في الفرح

(٣) كفا في ز . وفي ح ش والثانية : « من » وهو أولى .

(٤) في ش : « وجر » ، والواو من كلام الفارح .

(٥) ورد بالهمزة التوقائية في ز ش والثانية ، على تضمين القول معنى الزعم والادعاء .
ويصح بالاحتوائية المكسورة ، على الأصل . وجرينا عليه في مواضع سابقة . قنبه .

(٦) في ش زيادة ، أُدرجت من الفرح ، هي : « عليه » .

ومثله : لو أعتق حرٌّ عبدًا كافرًا ، فسَيَّ (١) سيده فأعتقه .
فلو سَيَّ المسلمون العتيق الأول ، فرُقَّ ثم أعتق (٢) — : فولأوه
لمعتقه ثانياً . ولا يَنْجَرُ إلى الأخير (٣) ما للأول قبل رقه ثانياً : من
ولاه ولد وعتيق (٤) .
وإذا اشترى ابنٌ وبنتٌ ممتعةً أباهما نصفين : عتق ، وولأوه
لها . وجَرَّ كلُّ نصفٍ ولأه صاحبه ، ويبقى نصفه لمولى أمه .
فإن مات الأب : ورثاه أئلاً بالنسب . وإن ماتت البنت بعده :
ورثها أخوها به . فإذا (٥) مات : فلو تولى أمه نصفٌ ، ولموالى (٦) أخته
نصفٌ ، وم (٧) : الأخ ومولى الأم . فيأخذ مولى أمه نصفه ، ثم يأخذ
الربع الباقي . وهو : « الجزء الثالث » ، لأنه خرج من الأخ وعاد
إليه (٨) .

* * *

-
- (١) كذا في زع والناية ٤٤٠ . وفي ش : « وسبي » ، فأدرج المتن في الفرح وبالعكس .
(٢) كذا في زع والناية ، وهو الصحيح . وفي ش : « عتق » ، وهو تحريف .
(٣) في ش : « إلاخير » ، وهو تصحيف وعبث ناشر .
(٤) في ش : « ومن عتيق » ، وإزائده من كلام الفارح .
(٥) كذا في زع والناية ٤٤١ . وفي ش : « فإن » .
(٦) كذا في ز ، وهو الصحيح أو الملائم . وفي ع ش : « ولولى » ، ولعله تحريف .
وفي الناية — هنا وفيما سبق — : « فلولى . . . ولوالى » .
(٧) كذا في ز ش والناية ، وهو صحيح . وفي ع : « وهما » ، ولعله تصحيف .
(٨) ورد في زيد ذلك مضروباً عليه : « ولاترت بنت من عتيق أبيها مع أخيها » .

كتاب العتق

وهو : تحرير الرقبة ، وتخليصها من الرق . ومن أعظم القرب^(١) .

وأفضلها : أنفسها عند أهلها ، وأغلاها مئتا . وذَكَرُ وتمدُّدُ أفضل .

وسُنَّ عتقُ وكتابةُ من له كسبٌ . وكُرِّها : إن كان لا قوة له ولا كسبٌ ، أو يُخافُ منه زنا أو فسادٌ . وإن علم أو ظن ذلك منه : حرَّم ، وصح^(٢) .

ويحصل بقول . وصرَّحه : لفظُ «عتق» و «خُرْيَة» كيف صُرِّفا ، غيرَ أمرٍ ومضارعٍ وأسمٍ فاعلٍ .

ويَقَعُ من هازلٍ ، لا^(٣) نائمٍ ونحوه . ولا إن نَوَى بالحرية عفته وكرم^(٤) خلقه .

(١) ورد بهامش زحاشيه : « قوله : من أعظم القرب ؛ قال الزركشي : إضلال الأصحاب بأنت المتى قرينة مشكل ؛ لأن القرينة من شرطها التية (والمتى صيغته لا تنفتح إلى تية) ؟ وقد صرح الأصحاب بصحة عتق الكافر مع أن نجه غير صحيحة . فينفي أن يقال : المتى على ضريين : قرينة ، وهو : ما اقترنت به التية المتبره . وغير قرينة ، وهو : ما لم تحصل فيه التية » انتهى . ولا ينبغي أن هذا غير وارد : لأن كون القرينة من شرطها التية هو الأصل أو الغالب . فلا يمنع أن يكون هناك بعض الأفراد لم يشترط فيها ذلك لمة خاصة ، كالمتى الذي أمر الشارع أكثر الاهتمام به ، وتشفو أعظم التشوف إليه . وما بين الفوسين بطرس كبير ، فلفلتنا وقتنا إلى حقيقته .

(٢) في من زيادة ، «مدرجة من الشرح ، هي : « المتى » .

(٣) كذا في زع والغاية ٤٤٢ . وفي س : « لامن نائم » ، والرائد من الشرح .

(٤) كذا في زس والغاية . وفي ع : « أو كرم » . وفي س بعد ما يليه زيادة من

لشرح : « ونحوه » .

و : « أنت حرٌّ في هذا الزمن » ، أو : « ... البلد » — يَعْتَقُ
مطلقاً .

و كَيْانُهُ مع نَيْتِهِ : « خَلَيْتُكَ » و ^(١) « أَطْلَقْتُكَ » و « أَلْحَقُ
بَاهْلِكَ » و « أَذْهَبُ حَيْثُ شِئْتَ » و « لَا مَسِيلَ » ^(٢) أو سلطان
أو مَلِكٍ أو رِقٍّ أو خِدْمَةٍ لِي عَلَيْكَ » و « فَكُكْتُ رِقْبَتَكَ »
و « وَهَبْتُكَ لِلَّهِ » و « رَفَعْتُ يَدِي عَنْكَ إِلَى اللَّهِ » و « أَنْتَ لِلَّهِ »
أو مَوْلَايَ ، أو سَائِبَةٌ و « مَلَكْتُكَ نَفْسَكَ » .
و لِلْأَمَةِ ^(٣) : « أَنْتِ طَالِقٌ أو حَرَامٌ » .

و لَمَنْ يُمْكِنُ كَوْنُهُ أَبَاهُ : « أَنْتَ أَبِي » ، أو ^(٤) أَبْنُهُ : « أَنْتَ أَبِي »
ولو كان له نسب معروف .

لَا إِنْ لَمْ يُمْكِنَ ^(٥) — : لِكَبِيرٍ ، أو صَغِيرٍ ، و نَحْوَهُ ^(٦) — و لَمْ يَنْوَ
بِهِ عِتْقَهُ ، كـ « أَعْتَقْتُكَ — أو أَنْتَ ^(٧) حَرٌّ — مِنْ أَلْفِ سَنَةٍ » .
و كـ « أَنْتِ ^(٨) بَتِّي » لِعَبِيدِهِ ، و « أَنْتَ أَبِي » لِأَمَتِهِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ٤٤٣ . وَفِي ش : « أَوْ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش : « ... سَبِيلٌ لِي ، أَوْ لَا سُلْطَانَ لِي ، أَوْ لَا مَلِكَ لِي ، أَوْ لَا رِقَّ لِي ... » ،
وَالزَّيَادَةُ كُلُّهَا مِنَ الشَّرْحِ ، وَلَمْ يَرِدْ مِنْهَا شَيْءٌ فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي ش : « لَأَمَةٍ » . وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي .

(٤) فِي ش : « أَوْ أَنْتَ » ، وَأَدْرَجَ النَّاقِصُ فِي الشَّرْحِ .

(٥) وَرَدَ فِي زَعِ وَفَوْقَ السُّطْرِ : « كَوْنُهُ أَبَاهُ » ، وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ بِمُرَادِهِ : « أَوْ أَبْنُهُ » .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي ش : « أَوْ نَحْوَهُ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزَّائِدَ مِنَ الشَّرْحِ .

(٧) قَوْلُهُ : « أَنْتَ حَرٌّ مِنْ أَلْفِ سَنَةٍ » أَسْقَطَ مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٨) فِي ش : « وَكَقَوْلِهِ أَنْتَ » ، وَالزَّائِدُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

وَمِلْكٍ لِّى رَحِمَ عَرَمٍ بِنَسَبٍ ، وَلَوْ حَمَلًا .

وَأَبٌ وَأَبْنٌ مِّنْ زَنَاءٍ ، كَأَجْنَبِيَّيْنِ .

وَيَعْتِقُ حَمْلٌ — لَمْ يُسْتَنْ — بِمَتَقٍ أُمِّهِ ، وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ ، إِنْ كَانَ مُوسِرًا . وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهُ لِمَالِكِهِ . وَيَصِحُّ عَتَقُهُ دُونَهَا .

وَمِنْ مَلَكٍ بَغِيرِ إِرْثٍ جِزَاءٌ مِّنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ — وَهُوَ مُوسِرٌ بِقِيَمَةِ بَاقِيهِ ، فَاضْلَةٌ كَفِطْرَةٍ ، يَوْمَ مِلْكِهِ — : عَتَقَ كُلَّهُ ، وَعَلَيْهِ مَا يُقَابِلُ جِزَاءَ شَرِيكِهِ مِنْ قِيَمَةِ ^(١) كُلِّهِ . وَإِلَّا : عَتَقَ مَا يُقَابِلُ مَا هُوَ مُوسِرٌ بِهِ .

و... يَارِثُ : لَمْ يَمْتَقِ إِلَّا مَا مَلَكَ ^(٢) وَلَوْ مُوسِرًا .

وَمِنْ مَثَلٍ ، وَلَوْ بِلَا قَصْدٍ ، بِرَفِيقِهِ — فَجَدَعَ ^(٣) أَنْفَهُ أَوْ أُذُنَهُ وَنَحْوَهُمَا ^(٤) ، أَوْ خَرَقَ أَوْ حَرَقَ عَضْوًا مِنْهُ — : عَتَقَ ، وَلَهُ وَلَاؤُهُ . وَكَذَا لَوْ اسْتَكْرَهَهُ عَلَى الْفَاحِشَةِ ، أَوْ وَطِئَ مَبَاحَةً — لَا يُوْطَأُ مِثْلُهَا لَصَغِيرٍ — فَأَفْضَاهَا .

وَلَا عَتَقَ بِجَدَشٍ ، وَضَرْبٍ ، وَلَمَنْ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَقِيَمَةُ : « قِيَمَتُهُ » ، وَلِلْإِزَادَةِ مِنَ النَّاسِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَقِيَمَةُ : « مِلْكُهُ » ، وَلِلْإِهَاءِ مِنَ الصَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، أَيْ قَطَعَ كَمَا فِي الْخِتَارِ وَالْمَبَاحِ . وَقِيَمَةُ : « جَذَعٌ » .

وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ . وَقِيَمَةُ : « أَوْ نَحْوَهُمَا » ، وَلِلْإِزَادَةِ مِنَ الصَّرْحِ .

ومالٌ مَعْتَقٌ بغيرِ أداءٍ ، عندَ عَتَقٍ ، لسيِّدٍ .

* * *

فصلٌ

ومن أَعْتَقَ جزءاً مُشاعاً : كَنَصَفٍ ونحوه ؛ أو مَعِينًا غيرَ مُعَرِّ
وُظْفَرٍ وَسِينٍ ونحوه ^(١) — من رقيقٍ — : عَتَقَ كُلَّهُ .

ومن أَعْتَقَ كُلَّ ^(٢) مُشْتَرَكٍ — ولو أُمَّ وَلَدٍ ، أو مَدْبَرًا ، أو مَكَاتِبًا
أو مُسْلِمًا : والمُعْتَقُ ^(٣) كَافِرٌ ^(٤) . — أو نَصِيبَهُ ، وهو يَوْمَ عَتَقِهِ
مُوسِرٌ ، كما تَقَدَّمَ ، بَقِيَّةُ باقِيهِ ^(٥) — : عَتَقَ كُلَّهُ ^(٦) ولو مع رَهْنٍ
شَقِصَ الشَّرِيكَ ، وعليه قِيَمَتُهُ مَكَانَهُ .

وَيُضَنُّ شَقِصٌ من مَكَاتِبٍ ، من قِيَمَتِهِ مَكَاتِبًا .

وإِلَّا : فما قَابِلَ ما هو مُوسِرٌ به .

والمُعْسِرُ يَعْتِقُ حَقَّهُ فَقَطْ ، وَيَبْقَى حَقُّ شَرِيكِهِ ^(٧) .

ومن له نَصَفٌ قَرْنٌ ، وَلآخرُ ثَلَاثُهُ ، وَلثالثٌ سُدُسُهُ — فَأَعْتَقَ

(١) كَذَا في زع ، أى السن أو للذكور . وفي ش : « ونحوها » أى السن أيضاً أو
الذكورات . وانظر الفاية ٤٤٤ .

(٢) في ش زيادة ، أدرجت من الفرح ، هي : « رقيق » .

(٣) كَذَا في زع والفاية . وفي ش : « وألعتق له » ، وفيه تحريف وزيادة من الفرح .

(٤) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه ، كلمة : « كافر » .

(٥) ورد في ز بعد ذلك — مع علامة الريادة — : « في فطرة » . وهو مذكور
في الفرح عقب قوله : « تقدم » .

(٦) في ش زيادة : « على معنى » ، وهي مدرجة من كلام التارح .

(٧) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « ولو أعتق موسر مملهاً لغيره : عتق ، ضمن
قيمتها لملكه » .

مُؤْمِرَانِ مِنْهُمَا حَقَّهُمَا^(١) مَّا — : تَسَاوِيًا فِي ضَمَانِ الْبَاقِي ، وَوَلَايَةِ .
و : « أَعْتَقْتُ نَصِيبَ شَرِيكِي » لَفَوْ ، كَقَوْلِهِ لِقِنْ غَيْرِهِ : « أَنْتَ
حَرٌّ مِنْ مَالِي ، أَوْ فِيهِ » . فَلَا^(٢) يَمْتَقِ وَلَوْ رَضِيَ سَيِّدُهُ .
و : « أَعْتَقْتُ النِّصِيبَ » يَنْصَرِفُ إِلَى مَلِكِهِ ، ثُمَّ يَسْرِى .
وَلَوْ وَكَّلَ شَرِيكُ شَرِيكِهِ ، فَأَعْتَقَ نَصْفَهُ — وَلَا نِيَّةَ — : أَنْصَرَفَ
إِلَى نَصِيبِهِ . وَأَيُّهُمَا سَرَى عَلَيْهِ^(٣) : لَمْ يَضْمَنْهُ .
وَلِنْ أَدْعَى كُلُّ مَنْ^(٤) مُؤْمِرَيْنِ : « أَنَّ شَرِيكَهُ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ » ،
عَتَقَ^(٥) الْمَشْتَرَكُ — : لَاعْتِرَافٍ كُلِّ بِحَرِيَّتِهِ . — وَصَارَ^(٦) مَدْعِيًا
عَلَى شَرِيكِهِ بِنَصِيبِهِ مِنْ قِيَمَتِهِ ، وَيَحْلِفُ كُلُّ^(٧) لِلْمُرَايَةِ . وَوَلَاؤُهُ
لِبَيْتِ الْمَالِ ، مَا لَمْ يَعْتَرَفْ أَحَدُهُمَا^(٨) بِسَقَى : فَيُبَيَّنُ لَهُ ، وَيَضْمَنُ
حَقَّ شَرِيكِهِ .

وَيَمْتَقِ حَقَّ مُسِيرٍ فَقَطْ ، مَعَ يُسْرَةٍ الْآخَرِ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مُدْرَجَةٌ مِنَ الْعَرَجِ ، هِيَ : « مَنَّهُ » . وَسَقَطَ لَفْظُ : « مِنْهُمَا » مِنَ الْخَاتِمَةِ .

(٢) قَوْلُهُ : « فَلَا يَمْتَقِ » أَسْقَطَ مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ : « وَالتَّقَى » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٤) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْخَاتِمَةِ ٤٤٥ . وَفِي شِ : « عَتَقَ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٦) كَفَا فِي زِ وَالْخَاتِمَةِ . وَفِي شِ : « فَصَارَ كُلُّ مَدْعِيَا » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الْعَرَجِ وَلَازِمُهُ وَرَدَ فِي الْخَاتِمَةِ .

(٧) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مُدْرَجَةٌ مِنَ الْعَرَجِ ، هِيَ : « مِنْهَا » .

(٨) كَذَا فِي زَعِ وَالْخَاتِمَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي شِ : « أَحَدٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

ومع عُسْرَتِهما : لا يَعْتَقُ منه شيءٌ .

وإن كانا عدلين فشيءاً ، فمن حَلَفَ معه المُشْتَرِكُ — : عَتَقَ

نَصِيبُ صاحبه .

وأيهما ملك من نصيب شريكه المَعْسِرِ شيئاً — : عَتَقَ ، ولم يَسْرِ

إِلَى نَصِيبِهِ^(١) .

ومن قال لشريكه المُوَسِّرِ : « إن أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ فنصِيبِي حرٌّ »

فَأَعْتَقَهُ — : عَتَقَ الباقي بالسَّرايةِ^(٢) مضموناً .

وإن كان مَعْسِراً : عَتَقَ على كُلِّ نَصِيبِهِ .

و : « إن أَعْتَقْتَ نَصِيبَكَ فنصِيبِي حرٌّ مع نَصِيبِكَ » ففَعَلَ — :

عَتَقَ عليهما مطلقاً .

ومن قال لأَمَتِهِ : « إن صَلَّيْتَ مَكشُوفَةَ الرُّأْسِ فَأَنْتِ حُرَّةٌ قَبْلَهُ »

خَصَلَتْ كَذَلِكَ — : عَتَقَتْ .

و : « إن أَقَرَرْتُ بِكَ لَزِيدَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ قَبْلَهُ » ، فَأَقَرَّ بِهِ لَهُ — :

صَحَّ إِقْرَارُهُ فَقَطْ .

و : « إن أَقَرَرْتُ بِكَ لَزِيدَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ سَاعَةَ إِقْرَارِي » ، ففَعَلَ —

لَمْ يَصَحَّحْ .

(١) ورد في زبد ذلك مضروباً عليه : « مع عُسْرَتِها أو مُتَقَلِّ عنه » .

(٢) في ش زيادة : « عليه » ، وهي من القرح .

(٣) في ش زيادة : « إن » ، وهي ناشئة عن إدماج لفظ التارح بالجن .

ويصحُّ شراءُ شاهدينَ من رُدَّتْ شهادتهما بمتِّههٖ ، ويمتقُّ^(١) ،
كانتقاله لهما بغيرِ شراء .

ومتى رجَّعَ بائعٌ : ردَّ ما أخذ^(٢) ، وأختصَّ بإرثه .
ويؤقَّفُ : إن رجَّع الكلَّ ، حتى يصطلحو^(٣) .
وإن لم يرجع أحدٌ : فليت المال .

* * *

فصل

ويصحُّ تمليقُ عتقٍ بصفةٍ : كـ « إن أعطيتني ألفاً فأنت حرٌّ » .
لا يملك إبطاله ما دام ملكه .

ولا يمتقُّ بإبراء^(٤) ، وما فضل عنه : فليسيد^(٥) .
وله أن يطلأ ، ويقف ، وينقل ملك من علق عتقه قبلها .
وإن عاد ملكه — ولو بعد وجودها حال زواله — : عادت .
ويطلأ بموته ، فقولُه : « إن دخلت الدار بعد موتي فأنت حرٌّ »
— لنؤو .

ويصحُّ : « أنت حرٌّ بعد موتي بشهر » - فلا يملك وارثُ بيعه .

(١) في ش زباده : مرجحة من الفرج ، هي : « عابها » .

(٢) كذا في زع والناية ٤٤٦ . وفي ش : « أخذ » ، ولعل الرائد من الفرج .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « اصطحا » ، وهو تصحيف .

(٤) في ش زبادة : « وأبنا هني » ، وهو من كلام النصارى الذي أسرف الناس —
بدون تامل وبدور — في إدماجه بالثنى .

(٥) كذا في زع . وفي الناية : « فليسيد » . وفي ش : « فليسيد » ، واللهاء : منه
من الفرج .

قبله ، كوصى بعتقه قبله ، أو لمعين قبل قبوله^(٧) وكسبه - بعد الموت وقبل أن تقضاء الشهر - للورثة .
وكذا : «أخذتم زيدا^(٨) سنة بعد موتى ، ثم أنت حر» ، فلو أبرأه زيد من الخدمة : عتق في الحال .
وإن جعلها لكنيسة - وهما كافران - فأسلم العبد قبلها : عتق مجانا .

و : « إن خدمت أبنى حتى يستغنى فأنت حر » ، فخدمه حتى كبر وأستغنى عن رضاء - : عتق .
و : « إن فعلت كذا فأنت حر بعد موتى » ، ففعله في حياته سيده - : صار مدبرا .

ويصح - لا من رقيق - تعليق عتق^(١) غيره بملكه ، نحو : « إن ملكت فلانا ، أو كل مملوك أملكه ، فهو حر » . لا بغيره ، نحو : « إن كانت عبد زيد فهو حر » . فلا يعتق : إن ملكه ثم كلمه .

و : « أول أو آخر قن أملكه^(٢) » ، أو يطلع^(٣) من رقيق^(٤) .

(١) كذا في ز ش والناية (٤٤٦ مع ٥٠٠) ، وهو الصواب . وفي ز : « قبل قوله » مع ضبط . قيل « يضم القاف وكسر الباء » وهو سبق فلم نأشئ من أن الكلمتين الملتصقتين هامشها بعد الراجعة وتبين قصصها - فتأمل وراجع كلام الشارح .

(٢) كذا في زع والناية ٤٤٧ . وفي ش « زيد » ، وهو تحريف لآخر .

(٣) ضبط في ز يضم القاف ، وهو سبق فلم .

(٤) ورد هذا في زع والناية ٤٤٧ ، وأسقط من ش مدرجا في المصحف .

(٥) ضبط في ز يفتح الهمزة ، وهو خطأ وسبق فلم . لأن ما فيه من باب « دخا » و

« قد » كما في المختار والمصباح . فتعين ضمها .

(٤) كذا في ز ش والناية ، وهو الأولى . وفي ع : « رقيق » .

حرث^١ - فلم يملك ، أو يطلع إلا واحد^(١) - عتق .
ولو ملك أثنين معا : أولاً أو آخراً^(٢) ، أو قال لأمتيه : « أول^٣
ولدي تلدينه حرث » ، فولدت حينئذٍ مماً - عتق واحد بقرعة .
و : « آخر^٤ ولي تلدينه حرث » ، فولدت حينئذٍ ميتاً - لم يعتق
الأول . وإن ولدت ميتاً ثم^(٥) حياً : عتق الثاني . وإن ولدت توأمين ،
فأشكّل الآخر^٦ - : أخرج بقرعة .
و : « أول ولي تلدينه ، أو إن ولدت ولداً ، فهو حرث » - فولدت
ميتاً ثم حياً - لم يعتق الحي .
و : « أول أمة أو امرأة لي تطلع ، حرة أو طالق » - فطلع
الكل^٧ أو أثنين^(٨) مماً - عتق وطلق واحدة بقرعة .
و : « آخر^٩ قن^{١٠} أملكه حرث » ، فلك عبيداً ، ثم مات - :
فآخرهم حرث من حين شرائه^(١١) . وكسبه له . ويحرّم وطء أمة حتى
يملك غيرها .

ويُنْتَبِغُ مَعْتَقَةٌ^(١٢) بِصِفَةِ وَلَدٍ^(١٣) كَانَتْ حَامِلًا بِهِ حَالِ عَتَقِهَا ، أَوْ حَالِ

-
- (١) كذا في زع و ش والنّاية ، وهو متعلق « يطلع » . وفي النّاية : « واحد » .
وهو تحريف ناشئ عن ظن أنه متعلق « يملك » ، المحذوف المقدر للعلم به .
(٢) كذا في زع والنّاية ، وهو الصواب . أي ملكها مماً في الأول أو في الآخر .
و في ش : « وآخراً » ، وهو تحريف وإن ورد استعمال الواو بدل « أو » .
(٣) في ش زيادة ، مدفوعة من التّرجيح ، هي : « ولدت » .
(٤) كذا في ز والنّاية . وفي ع ش : « تلتان » . وكلاهما صحيح .
(٥) كذا في زع . وفي ش « شرائه » . وكلاهما صحيح : فهو يعد ويقصر ، كما
صرح به في المختار . ولفظ النّاية ٤٤٨ : « ملكه » .
(٦) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش والنّاية : « ميتة » ، وهو تصحيح .
(٧) في ش زيادة : « إن » ، ولعلها من الخارج لأن لم تكن من النّاسخ .
(٨) م ٩ ق ٢ - منتهى الإرادات (

تخليقه . لا ما جعلته ووضعته بينهما .

و: « أنت حرٌّ وعليك ألفٌ » ، يَمْتَقُ بلا شيء .

و: « ... على ألف ، أو بألف ، أو على ^(١) أن تُعطيتي ألفاً » ،

أو: « بعتك نفسك بألف » — لا يَمْتَقُ حتى يَقْبَلَ .

و: « ... على ^(٢) أن تخدمني سنة » ، يَمْتَقُ بلا قبول . وتلزمه

الخدمة . وكذا لو أَسْتَفْنَى خدمته مدة حياته ، أو نَفَعَه ^(٣) مدة معلومة .

وللسيد ^(٤) يبعها من العبد ^(٥) وغيره ^(٦) . وإن مات في أثناءها: رجع الورثة

عليه بقيمة ما بقي من الخدمة .

ولو باعه ^(٧) نفسه بمالٍ في يده : صح ، وعَتَقَ . وله ولاؤه .

و: « جعلتُ عتقك إليك أو خيرتُك » — ونَوَى تفويضه إليه ،

فَأَعْتَقَ نفسه في المجلس — : عَتَقَ .

و: « أشتري من سيدي بهذا المال ، وأعتقني » — فاشتراه بيمينه — :

لم يصحاً . وإلا : عَتَقَ ، ولزم مشترطيه المسمى .

* * *

(١) وردت « على » في زش والفاية ، وسقطت من ع .

(٢) في ش : « وأنت حر على » . والزيادة مدرجة من المرح .

(٣) كذا في زش والفاية . وفي ع : « منفعة » ، وهو مصحف عنه أو عن « منفعة » .

(٤) في ع : « ولسيد يبيعها » ، وفيه تحريف .

(٥) ورد بهاش ع : « [قوله] : من العبد ، أي للعبد » .

(٦) كذا في زع ، وسقطت الهاء من ش . وفي الناية : « أو غيره » .

(٧) في ش زيادة ، « مدرجة من المرح » ، هي : « سيده » .

فصل

و : « كلُّ مملوكٍ ^(١) أو عبدٍ لى ، أو ممالِكى أو رقيقى حرٌّ » ،
يعتقُ مدبروه ومكاتبوه ، وأمها ت أولاده ، وشِقَصٌ يملكه ، وعبيدُ
عبدِه التاجر .

و : « عبدى حرٌّ ، أو أمتى حرةٌ ، أو زوجتى طالقٌ » — ولم ينوِ
معينًا — عتق أو طلق ^(٢) الكلُّ : لأنه مفرد مضافٌ ، فيعمُّ .

و : « أحدُ عبدَيَّ أو عبيدَيَّ ^(٣) ، أو بمضهم حرٌّ » ، ولم ينوِ ،
أو عيَّنه ونسيَّه ، أو أدَّى أحدُ مكاتبَيْه وجُهل ، ومات بمضهم أو السيدُ
أولًا — : أفرع أو وارثه ، فمن خرج ^(٤) : فحرٌّ من حينِ العتق .
ومنى بأنَّ لناسٍ أو جاهلٍ ^(٥) ، أن عتيقه أخطأته القرعة — عتق ،
وبطل عتقُ المخرج : إذا لم يُحكم بالقرعة .

و : « أعتقتُ هذا ، لا بل هذا » — عتقا . وكذا إقرار
وارث .

وإن أعتق أحدهما بشرط ، فمات أحدهما أو باعه قبله — عتق

(١) فى ش : « مملوك لى أو كل عبد لى أو كل ممالِكى » ، والزائدة من المرح .

(٢) كذا فى ز ، وهو اللام . وفى ح ش والناية ٤٤٩ : « وطلق » .

(٣) فى ش : « أو عبيد حر ، أو مضهم ولم . . . » ، فأدرج المرح فى المتن

وبالعكس .

(٤) فى ش : « خرج بالقرعة فهو حر » ، والزائد من الشرح .

(٥) كذا فى زع والناية . وفى ش : « لجاهل » ، واللام من كلام الشارح .

الباقى . كقولہ له ولأجنبیٍّ أو بهیمۃ : « أحدهما ^(١) حرٌّ » ، فیمتق وحده . وكذا الطلاق .

* * *

فصل

ومن أعتق فی مرضه جزءاً من مختصٍّ به أو مشتركٍ ، أودَّ به ، ومات — وثلثه یحتمله كله ^(٢) — : عتق . ولشريكٍ فی مشتركٍ ، ما یقابل حصته من قيمته .

فلو مات قبل سيده : عتق بقدر ثلثه ^(٣) .

ومن أعتق فی مرضه ستة قيمتهم سواء ، وثلثه یحتملهم ، ثم ظهر دينٌ یستغرقهم — : یؤموا فيه . وإن أسترَق بعضهم : یبع بقدره . — مالم یلتزم وارثه بقضائه ، فهما .

وإن لم یعلم له مالٌ غیرُهم : عتق ثلثهم .

فإن ظهر له مالٌ یخْرِجُون من ثلثه : عتق من أرق منهم ^(٤) .

وإلا : جزءاً ثلثه ^(٥) — كلٌّ أثنتين جزءاً ^(٦) — وأقرعنا بينهم .

(١) كذا فی ز ش وأصل ع ، وهو ذكر للعقول بالمعنى . ثم أصلح ع بلفظ الناية : « أحدهما » .

(٢) هذا تأکید للقول . وضبط فی ز ضم اللام ، وهو خطأ وسبق قلم . ويؤكد ذلك أن الشارح قدر مثله بعد « عتق » .

(٣) فی ش زيادة ملحوظة من العرح ، هى : « سه » .

(٤) وود هذا فی ز ش ، وسقط من ع والناية ٤٥٠ .

(٥) وقد بهامش ع مع التصحيح ، زيادة مذكورة فی العرح ، هى : « أجزاء » .

(٦) كذا فی ز وأصل ع ، وهذه الجلة بدل من متعلق « جزأنا » . ثم أصلح ع بلفظ ش والناية : « جزء » . فيكون « كل » مضموم الآخر على سبيل الاستئناف الیانی .

بِسَهْمِ حَرِيَّةٍ وَسَهْمٍ^(١) رِقٍّ . فَمَنْ خَرَجَ لَهُ سَهْمُ الْحَرِيَّةِ : عَتَقَ ، وَرَقَّ الْبَاقُونَ .

وإن كانوا ثمانية^(٢) : فَمَنْ^(٣) أَقْرَعَ يَنْتَهِي بِسَهْمِ حَرِيَّةٍ^(٤) وَخَمْسَةِ رِقٍّ ، وَسَهْمٌ لِمَنْ ثَلَاثَ حُرٍّ . وَإِنْ شَاءَ جِزْءُ أُمِّ أَرْبَعَةٍ ، وَأَقْرَعَ بِسَهْمِ حَرِيَّةٍ وَثَلَاثَةِ رِقٍّ ، ثُمَّ أَعَادَهَا لِإِخْرَاجِ مَنْ ثَلَاثَ حُرٍّ . وَكَيْفَ أَقْرَعَ جَازٌ .

وإن أعتق عبدَين - قِيمَةُ أُسْدِيهِمَا : مِائَتَانِ ، وَالْآخِرِ : ثَلَاثُ مِائَةٍ - : جَعَلَ الْخُمْسَ مِائَةً ، فَجَعَلَهَا ثَلَاثَ ، ثُمَّ أَقْرَعَتْ .

فإن وقعتْ عَلَى الَّذِي قِيمَتُهُ مِائَتَانِ ، ضَرَبَتْهَا فِي ثَلَاثَةٍ : تَكُنْ سِتْمِائَةً ، ثُمَّ نَسَبَتْ مِنْهُ الْخُمْسَ مِائَةً . فَيُحْتَقِ^(٥) خَمْسَةُ أُسْدِاسِهِ .

وإن وقعتْ عَلَى الْآخِرِ : عَتَقَ خَمْسَةَ أَتْسَاعِهِ .

وكلُّ مَا يَأْتِي مِنْ هَذَا^(٥) ، فَسَبِيلُهُ : أَنْ يُضْرَبَ فِي ثَلَاثَةٍ ، لِيُخْرَجَ بِلا كَسْرٍ .

وإن أعتق مُبْتَهَمًا مِنْ ثَلَاثَةٍ ، فَمَاتَ أَحَدُهُمْ فِي حَيَاتِهِ : أَقْرَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَيِّينِ ، فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ : رَقًّا ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا : عَتَقَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ .

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْقَائِيَةِ . وَفِي ش : « وَسَهْمٍ » ، وَالْبَاءُ مِنَ التَّضْرِيحِ .
(٢) كَذَا فِي ر . وَفِي شِ وَالْقَائِيَةِ وَالْإِتِّفَاعِ ١٤٧/٤ : « فَإِنْ » ، وَهُوَ أَنْسَبُ .
(٣) كَذَا فِي رِ وَالْإِتِّفَاعِ الْقَائِيَةِ . وَفِي ز : « حَرَّة » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ .
(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مُتَوَدِّجَةٌ مِنَ التَّضْرِيحِ ، عَلَى « مِنْهُ » .
(٥) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالْقَائِيَةِ ١٤١ ، وَفِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ التَّضْرِيحِ : « الْبَابِ » .

وإن أعتق الثلاثة في مرضه : فمات أحدهم في حياته ؛ أو وصّى
بعتقهم : فمات أحدهم بعده وقبل عتقهم ؛ أو دبرهم أو بعضهم وصّى .
بعتق الباقيين ^(١) : فمات أحدهم — : أفرع بينهم وبين الحيّين .

* * *

باب

« التذير » : تعليقُ العتق بالموت . فلا تصحُ وصيةُ به . ويُعتبرُ
كونُهُ ممن تصحُ وصيتهُ ، من ثلثه .

وإن قالا لمبدهما : « إن متنا فانت حر ^(٢) » ، فمات أحدهما — :
عتق نصيبه ، وباقيه بموت الآخر .

وصريحُهُ : لفظُ « عتق » و « حُرِّية » مهْلَقَيْنِ بموته ، ولفظُ
« تدير » ، وما تصرف منها ^(٣) غير أمرٍ ومضارعٍ وأسمٍ فاعلٍ .

وتكونُ كِنَايَاتُ عتقٍ منجزٍ ، لتدير — : إن علقتُ بالموت .
ويصحُ مطلقاً : كـ « أنت مدبرٌ » . ومقيداً : كـ « إن ميتٌ في عاصي
أو مرضى هذا ، فانت مدبرٌ » . ومعلّقاً : كـ « إذا قدم زيد فانت مدبرٌ »
ومؤقّتاً : كـ « أنت مدبرٌ اليوم ، أو سنة » .

(١) كذا في ز والناية ، وهو أول . وفي ع ش : « الباقي » .

(٢) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « فهو للعرة بموتها حياً ، ولا يعتق بموت
أحدهما شيء » ، ولا ينعن وارثه حقه » .

(٣) كذا في ز والناية ٥٢ هـ ، أي من الأمور الثلاثة المتعلّقة . وفي ع ش : « منها » ،
وهو تصحيف غفل عنه فاشترش مع أن الشرح قد بين الثلاثة .

و : « إن - أو متى ، أو إذا - شئت فأنت مدبرٌ » ، فشاء في حياة سيده - : صار مدبراً . وإلا : فلا .

وليس بوصية : فلا يبطل بإبطالٍ ورجوع .
ويصح وقف مدبرٍ وهبته وييمه ، ولو أمة أو في غير دين . ومتى
عاد : عاد التدبير .

وإن جئ : بيع^(١) ، وإن فدي : بقي تدبيره وإن بيع بعضه :
فبأقيه مدبراً .

وإن مات قبل ييمه ، عتق : إن وقي ثلثه بها .
وما ولدت^(٢) مدبرة بعده : بمنزلتها ، ويكون مدبراً بنفسه .
فلو قالت : « ولدت بعده » ، وأنكر سيدها - : فقولهُ .
وإن لم يَفِ الثلثُ بمدبرة وولدها : أقرع .
وله وطؤها وإن لم يشترطه ، ووطء بنتها : إن لم يكن وطئ أمها -
ويبطل تدبيرها بإبلاذها .

وولد مدبر من أمة نفسه كهو ، ومن غيرها كأمه .
ومن كاتب مدبره أو أمٌ ولده ، أو دبر مكاتبه^(٣) - : صح ،
وعتق بأداءه .

(١) ل ش زيادة من المصحح : « ل الجناية » . وذكر بهامش ز : « مائة : يصح
بیم المدبر خلافاً للحنفية » .

(٢) كذا ل ز ع والفاية ١٥٣ . و ل ش : « ولده بعده » ، فأدرج المصحح ل المانن
وبالعين .

(٣) كذا ل ش والفاية وأصل ح . ثم أصلح بهامشها باللفظ : « مكاتبته » .

فإن مات سيده قبله — وثلثه يحتمل ما عليه — : عَتَقَ كُلَّهُ . وإلا
 فبقدر ما يحتمله ، وسقط عنه بقدر ما عَتَقَ ^(١) ، وهو على كتابته فيما
 بقي . وكسبه ^(٢) إن عَتَقَ ، أو بقدر عَتَقِهِ — لا ليسه — لسيده .
 ومن دبر شقصاً : لم يسر إلى نصيب شريكه . فإن أعتقه شريكه :
 سرى ^(٣) إلى المدبر مضموناً .
 ولو أسلم مدبر أو قرن أو ^(٤) مكاتب ، لكافر — : ألزِمَ بإزالة
 ملكه . فإن أبى : بيع عليه .
 ومن أنكر التدبير — فشهد به عدلان ، أو عدل وأمرأتان ،
 أو حلف معه المدبر — : حُكِمَ به .
 ويطلق بقتل مدبر سيده .

باب

« أَلِكِتَابَةُ » : بيع سيده رقيقه نفسه بال في ذمته — : مباح ،
 معلوم ، يصح السلم فيه ، منجّم تجمّين ^(٥) فصاعداً ، يُعلم ^(٦) فسقط كل

(١) في ش زيادة : « منه » ، وفي مدرجة من كلام الشارح .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو كسبه » ، وهو خطأ وتحريف .

(٣) كذا في زع والناية ٤٠٤ . وفي ش زيادة من الفرح : « عتقه » .

(٤) في ش : « أو أسلم مكاتب » ، والزائد من الفرح .

(٥) كذا في زع والناية ٤٠٥ . وفي ش « بتجيين » ، والظاهر أنه تحريف . فراجع المختار والمصباح : (نجم) .

(٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « يعلم » ، وهو تصحيف .

تَجَمَّعَ ومدَّته^(١) . — أو منفعة على أجلين .

ولا يُشترط أجلٌ : له وقعٌ في القدرة على الكسب فيه .

وتصح على خدمة مفردة ، أو معها مالٌ : إن كان مؤجلاً ولو إلى أثنائها .

ويُسَنُّ^(٢) لمن عُلِمَ فيه خيرٌ^(٣) ، وهو : الكسبُ والأمانةُ .

وتُكرَهُ لمن لا كسبَ له .

وتصح لمبعض ، ومميّز . لا منه — إلا بإذنٍ وليّه — ولا من^(٤) غير

جائزٍ التصرف ، أو^(٥) بغير قول .

وتنقذ : بـ « كاتبتك على كذا » ، مع قبوله — وإن لم يقل : « فإذا

أديت فأنت حرٌّ » .

ومتى أدّى ما عليه ، فقبضه سيدٌ^(٦) أو وليّه ؛ أو أبرأه سيده

أو وارثٌ مؤسّرٌ من حقّه — عتق . وما فضل يده : فله .

وتنفسخ بموته قبل أدائه ، وما ييده : لسيده .

(١) في ش : « ومدته جمعة » ، فأخرج الفرح في المتن وبالكس .

(٢) كذا في ز . وفي ش والنّاية : « وسن » ، وهو أنسب .

(٣) كذا في زع والنّاية ، وهو الظاهر المناسب للآتي . وفي ش : « خيرا » ، والظاهر أنه تحريف . واللفظ الشارح يبد « علم » كلمة : « السيد » .

(٤) ورد هذا في ز ش والنّاية ، وسقط من ع .

(٥) كذا في زع والنّاية . وفي ش : « ولا » .

(٦) في ش : « سيده » ، والهاء من الفرح وإن وردت في النّاية .

ولا بأس أن يجعلها ، ويضع عنه بعضها .
 ويلزم سيداً أخذ مجلّة^(١) بلا ضرر ؛ فإن أبى : جعلها إماماً
 في بيت المال ، وحكم بعقده .
 ومتى بان بعوض - دفعه - عيب : فله أرشؤه ، أو عوضه برده .
 ولم يرتفع عقده .
 ولو أخذ سيده حقه ظاهراً ، ثم قال : « هو حر » ، ثم بان مستحقاً
 - : لم يعتق .
 وإن ادعى تحريره : قبل بينته .
 وإلا : حلف العبد ، ثم يجب أخذه - ويعتق به - ثم يلزمه
 رده إلى من أضافه إليه . وإن نكل : حلف سيده .
 وله قبض مالا يفي بدينه ودين الكتابة ، من دين له على مكاتبه .
 وتمجيؤه لا قبل أخذه^(٢) ذلك عن جهة الدين .
 والاعتبار : بقصد سيد^(٣) . وفائدته : يمينه عند النزاع .

فصل

ويعلك كسبه ، ونفعه ، وكل^(٤) تصرف يصلح ماله : كبيع وشراء .

(١) كذا في زع . وفي ش : « مجلّة » ، وهو تصحيف . ولفظ الناية ٤٥٦ :

« مجل » .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « أخذه » ، والزائدة من المرح . وسقطت الكلمة

كلها من الناية .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « سيده » ، والهاء من كلام الشارح .

(٤) قوله : « وكل » إلى « واستدائة » ، أسقط من ش مدرجاً في المرح .

وإجارة واستتجار ، وأستدانة وتتملق بذمته : مُتَبَّعُهَا بِعَدِّ عَتَقٍ^(١).

وسفره كغريم ، وله أخذُ صدقة . ويلزم شرطُ تركها ، كالعقد فيملك تمحيظه . لا شرط^(٢) نوع تجارة .

ويُنْفَقُ^(٣) على نفسه ورقيقه ، وولده التابع له كمن أُمِّتَ .

فإن لم^(٤) يفسخ سيده كتابته ، لعجزه — : لزمته النفقة .

وليس للمكاتب النفقة على ولده من أمة لغير سيده ، وَيَتَّبَعُهُ مِنْ

أمة سيده بشرطه . وفتقته من مكاتبته^(٥) — ولو لسيده — على أمه .

وله أن يقتص لنفسه من جاني على طرفه ، لامن بعض رقيقه

أجاني على بعضه . ولا أن يُكْفَرَ بِمَالٍ ، أو يسافر لجهاد ، أو يزوجه

أو يتسرى ، أو يتبرع ، أو يقرض ، أو يُجَابِي^(٦) ، أو يرهن ،

أو يضارب ، أو يبيع نساء^(٧) ولو برهن ، أو يهب ولو بموض .

أو يزوجه رقيقه ، أو يُنَحِّدَهُ ، أو يمتقه ولو بمال ، أو يكتبه — إلا بإذن

سيده . والولاء للسيد .

(١) ورد في زبد ذلك مضروباً عليه : « وله السر » .

(٢) في ش : « محيظه شرطه » ، فأدخل المتن في الفرح وبأنكس .

(٣) كذا في زع والناية ٥٧ . وفي ش : « وأن ينفق » ، والزائد من الفرح .

(٤) في ش : « فإن ولم » ، والواو من كلام الشارع .

(٥) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش والناية : « مكانه » ، وهو تصحيف .

(٦) في ش زيادة ، أخرجت من الفرح ، هي : « إلا بإذن سيده » .

(٧) كذا في زع والناية . وفي ش : « نساء » ، وهو تحريف .

وله تَمْلِكُ رَحِمَهُ الْحَرَمَ بِهَيْبَةٍ وَوَصِيَّةٍ^(١)، وَشَرَاؤُهُمْ وَفِدَاؤُهُمْ وَلَوْ أَصْرًا
 ذَلِكَ بِمَالِهِ . وَلَهُ كَسْبُهُمْ ، وَلَا يَبْيَعُهُمْ .
 فَإِنْ عَجَزَ : رَقَّوْا مَعَهُ ، وَإِنْ أَدَّى : عَتَقُوا مَعَهُ . وَكَذَا وَلَدُهُ مِنْ
 أُمِّهِ . وَإِنْ أُعْتِقَ : صَارُوا أَرْقَاءَ لِلسَّيِّدِ .

وله شراء من يَمْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ ، وَإِنْ عَجَزَ : عَتَقَ .
 وَوَلَدُهُ مَكَاتَبَةٌ — وَضَعَتْهُ^(٢) بَعْدَهَا — يَنْبَغِيهَا فِي عَتَقٍ بِأَدَاءِ أَوْ إِبْرَاءٍ ،
 لَا^(٣) يَأْتِيهَا ، وَلَا إِنْ مَاتَتْ .
 وَوَلَدُ بَنِيهَا كَوَلَدِهَا ، لَا وَلَدُ أَبْنَاهَا .
 وَإِنْ اشْتَرَى مَكَاتَبٌ زَوْجَتَهُ : أَتَفْسَخَ نِكَاحُهَا . وَإِنْ^(٤) أَسْتَوْلَدَ
 أُمُّهُ : صَارَتْ أُمًّا وَلَدَلَهُ .

وَعَلَى سَيِّدِهِ — بِجُنَايَتِهِ عَلَيْهِ — أَرْشُهَا ، وَبِحَبْسِهِ مَدَّةَ أَرْفُقِ الْأَمْرَيْنِ
 بِهِ : مِنْ إِنْظَارِهِ^(٥) مِثْلَهَا ، أَوْ أَجْرَةِ مِثْلِهِ .

* * *

فصل

وَيَصِحُّ شَرْطُ وَطئه مَكَاتَبَتِهِ ، لَا^(٦) بِنْتِ لَهَا^(٧) .

-
- (١) حَكَّنَا فِي زَعِ وَالْبَابَةِ ٤٥٨ . وَفِي شِ « أَوْ وَصِيَّة » ، وَلَدَلِ الزَّائِدِ مِنَ الْفَرْحِ .
 (٢) كُنَّا فِي زِ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي شِ : « وَلَدَتْهُ » . وَالْمَقِيُّ وَاحِدٌ .
 (٣) فِي شِ : « وَلَا » ، وَالْوَاوُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ
 (٤) كُنَّا فِي زِشِ وَالنَّائِيَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي عِ : « فَإِنْ » ، وَلَمَلُهُ تَصْغِيفٌ .
 (٥) وَوَدَعْتُ الْهَاءَ فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .
 (٦) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ٤٥٩ . وَفِي شِ : « وَلَا » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الْفَرْحِ .
 (٧) وَرَدَّ فِي زِ بَعْدَ ذَلِكَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « حُرَّةٌ أَوْ مَمْلُوكَةٌ لِلنِّسَاءِ » .

فإن وطئها بلا شرط ، أو بنتها التي في ملكه ، أو أمتها - =
فلها المهر ولو مطاوعة .

ومنى تكرّر - وكان قد أدى لما قبله - : لزمه آخر .
والأ : فلا .

و^(١) عليه قيمة أمتها : إن أولدها ؛ لا بنتها . ولا قيمة ولده من
أمة مكاتبه أو مكاتبتيه .

ويؤدّب : إن علم التحريم . وتصير - : إن ولدت - أم ولد -
ثم إن أدت : عتقت . وإن مات - وعليها شيء^(٢) - : سقط ،
وعتقت . وما يدها لورثته ، ولو لم تمجّز . وكذا لو أعتق سيد مكاتبته .
وعتقه فسخ للكتابة ، ولو في غير كفارة .

ومن كاتبها شريكان ، ثم وطئها - فلها على كل واحد مهر .

وإن ولدت من أحدها : صارت أم ولد ، ولو لم تمجّز . ويفرّم
لشريكه قيمة حصته^(٣) ، ونظيرها^(٤) من ولدها .

وإن ألحقَ بهما ، صارت أم ولد لهما : يعتق نصفها^(٥) بموت أحدهما .
وباقها بموت الآخر .

(١) ذكر في زبد الراو مضروباً عليه ، كلة : « ليس » .

(٢) في ش زيادة ، مخرجة من الفرح ، هي : « من كاتبها » .

(٣) في ش زيادة : « منها » ، وهي من كلام الشارع .

(٤) أي ويفرّم لشريكه نظيرها ، كما قدر الفارح . وضبط في زبد الراو ، على أنه
مبتدأ ، والتقدير : ولشريك نظيرها . وإلا كان خطأ .

(٥) كذا في ز ش والثابتة ، وهو الأولى . وفي ع : « بنصفها » ، ولعله تصحيف .

فصل

ويصح نقلُ الملكِ في المكاتبِ ، ولمشترِ جَهلها الرُّدُّ أو الأرضُ .
وهو كبائع : في عتقِ بَءاءٍ — وله الولاءُ — وَعَوْدِهِ قَبْلَ بَعْجِهِ^(١) .
فلو اشترى كلٌّ — : من مكاتبَيْهِ^(٢) شخصٍ أو اثنين . — الآخرُ :
صح شراءُ الأولِ وحده . فإن جَهلَ أسبِقُهما : بطلا .

وإن أُسِرَ ، فاشترى ، فأحبَّ سيدهُ أخذه بما اشترى به ؛ وإلا
فأدَّى^(٣) لمشتريه ما بقي من كتابته — : عتقَ ، وولاؤه له .
ولا يُحتسبُ عليه بَءاءُ الأسرِ : فلا يسجَرُ حتى يعصَى — بعد
الأجل — مثلها .

وعلى مكاتبِ جَنَى على سيده أو أجَنَى^(٤) ، فداءُ نفسه بقيمته فقط :
مقدماً على كتابة^(٥) . فإن أدَّى مبادراً — وليس مجوراً عليه — : عتقَ
واستقرَّ^(٥) الفداءُ .

وإن قتلَه سيدهُ : لزمه ، وكذا إن أعتقه . ويسقطُ : إن كانت
على سيده .

وإن عَجَزَ^(٦) — وهي على سيده — : فله تمجيُّزه . وإن كانت على

(١) كذا في زع والناية ٤٦٠ . وفي ش : « بعجزه » ، والهاء من المرح .

(٢) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « مكاتبين » ، وهو تحريف .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « فإذا أهدى » ، والزائد من كلام السارح .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « كتابته » ، ولعل الزائد من المرح .

(٥) في ش : « واستقرار » ، وهو خطأ وتحريف .

(٦) في ش زيادة ، « مدرجة من المرح » ، هي : « مكاتب » .

غيره ففداه^(١)، وإلا : بيعَ فيها قنًا .

وجبُ فِدَاءُ جَنَائِتهِ مطلقًا بالأقلِّ من قيمتهِ أو أرشِها .

وإن عجزَ عن ديونِ معاملتهِ لزمته ، تعلَّقَتْ بنمته : فيقدُّمُها
محجوراً عليه ، لعدم^(٢) تعلُّقِها برقيته . فلهذا إن لم يكن بيده مالٌ :
فليس لغريمه تمجيزُهُ . بخلاف أرشِ ودينِ كتابيةٍ . ويشترك^(٣)
ربُّ دينٍ وأرشيُّ بعد موته .

ولغير المحجورِ عليه ، تقديمُ أيِّ دينٍ شاء .

* * *

فصلٌ

والكتابةُ عقدٌ لازمٌ : لا يدخلها خيارٌ ، ولا يملك أحدهما فسخها ،
ولا يضح تعلُّقُها على شرطٍ مستقبلٍ ، ولا تنسخ بموتِ سيده^(١)
ولا جنونه ، ولا حجبٍ عليه .

ويعتقُ بأداءٍ إلى من يقوم مقامه ، أو وارثه .

وإن حلَّ نجسٌ ، فلم يؤدِّه — فليسيدَه أَلْفَسَخُ بلا حُكْمٍ . ويلزِمُ
إِنظارُهُ ثلاثاً : لبيعِ عَرْضٍ ، وللمالِ غائبِ دونَ مسافةِ قصرٍ يرجو قدومه ،
ولدينِ حالٍّ على مِلٍّ ، أو مودعٍ .

(١) كُفَا في زرعِ والْتَابَةِ . وفي ش : « فإن فداء » ، والرائد من العرج .
(٢) كُفَا في زرع . وفي ش : « سيد » ، وهو معرف عن « بدم » . وانظر الأتية ٦١ .
(٣) كُفَا في زرعِ والْتَابَةِ . وفي ش : « ويشترط » ، وهو تصحيف ظاهر .
(٤) كُفَا في زرعِ والْتَابَةِ . وفي ع : « سيده » .

ولمكاتب قادرٍ على كسبٍ ، تمجيزُ نفسه : إن لم يملك وفاةً ،
لا فسختُها .

فإن ملكه : أجبر على أدائه ، ثم عتق . فإن مات قبله : أنفست .
ويصح فسختُها باتفاقهما .

ولو زوج امرأة ترثه من مكاتبه ، وصح ، ثم مات — : أنفست
النكاح . وكذا لو ورث زوجته المكاتبه ، أو غيرها .

ويلزم أن يؤدى إلى من أدى كتابته ، رُبمها . ولا يلزمه قبولُ
بدله من غير الجنس . فلو وَضَعَ ^(١) بقدره أو عجله : جاز .

ولسيدٍ ألْفَسَخُ بمجزٍ ^(٢) عن رُبمها .

ولمكاتبٍ أن يصلحَ سيده عما في ذمته ، بغير جنسه ، لا مؤجلاً .

ومن أبرئٍ من كتابته : عتق . وإن أبرئٍ من بعضها : فهو على
الكتابة فيما بقى .

فصل

وتصح كتابة عددٍ بعوضٍ ، ويسقطُ ^(٣) على القيم يوم المقد .

ويكون كلُّ مكاتبٍ بقدر حصته : يَتَقَى بأدائها ، ويسجزُ بمجزٍ ^(٤)
عنها وحده .

(١) في زيادة : « منه » . وذكر في الشرح بلفظ : « من مكاتبه » .

(٢) كذا في زع والنهاية ٤٦٢ . وفي ش زيادة من الفرح : « مكاتب » .

(٣) في ش زيادة ، أخرج من الفرح ، هي : « البوض » .

(٤) كذا في زع والنهاية . وفي ش : « بجزه » ، والهاء من الشرح .

وإن أدّوا ، واختلفوا في قدر ما أدّى كل واحد — : فقول مدّع^(١) أداء الواجب .
ويصح أن يكتب بعض عبده — فإذا^(٢) أدّى : عتق كله . —
وشفعاً^(٣) من مشترك ، بغير إذن شريكه .
ويملك من كسبه بقدره . فإذا^(٤) أدّى ما كتبه عليه ، وللشريك الآخر ما يقابل حصته — عتق : إن من كتبه موصراً^(٥) . وعليه قيمة حصة شريكه .
وإن أعتقه الشريك قبل أدائه : عتق عليه كله إن كان موصراً ،
وعليه قيمة ما للشريك مكاتباً .
ولهما كتابة عبدهما على تساوي ، وتفاضل . ولا يؤدي إليهما إلا على قدر ملكيتهما .
فإن كاتباه منفردين ، فوفى أحدهما ، أو أبرأه — : عتق نصيبه خاصة إن كان موصراً . وإلا : كله .
وإن كاتباه كتابة واحدة ، فوفى أحدهما بغير إذن الآخر — :
لم يعتق منه شيء .

(١) كذا في زع والناية ، على حذف الياء لتخفيف كما تقدم في « بدل » . وفي ش : مدعى » ، على الإضافة لا بعده .

(٢) كذا في ز والناية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « فإن » .

(٣) ورد بهامش ع زيادة على أنها من المتن : « له » ، وهي مذكورة في المرح .

(٤) كذا في ز ش . والناية وفي ع : « فإن » .

(٥) كرر هذا اللفظ في ش ، وتكرره من صنيع الشارح .

(م . ١٠ ق ٢ — انتهى الإردات)

وإن كان ياذنه : عَتَقَ نَصِيبَهُ ، وَهَرَى إِلَى بَاقِيهِ : إِنْ كَانَ مُوسِرًا .
وَصَمِّنْ نَصِيبَ شَرِيكَهِ ، بِقِيَمَتِهِ مَكَاتِبًا .
وإن^(١) كاتب ثلاثةٌ عبدًا ، فادَّعَى الْأَدَاءَ إِلَيْهِمْ ، فَأَنْكَرَهُ أَحَدُهُمْ
— : شَارَكْهُمَا فِيمَا أَقْرَأَ بِقَبْضِهِ . وَنَصُّهُ : « تَقْبَلُ شَهَادَتَهُمَا عَلَيْهِ » .
وَمَنْ قَبِلَ كِتَابَةً عَنْ نَفْسِهِ وَغَائِبٍ : صَحَّ ، كَتَدِيرٍ . فَإِنْ أَجَازَ
الغَائِبُ ، وَإِلَّا : لَزِمَهُ الْكُلُّ .

* * *

فصل

وإن اختلفا في كتابة^(٢) : فقولُ منكرٍ .
وفى قدرِ عوضها ، أو جنسِها ، أو أجلِها ، أو وفاءِ مالِها — :
فقولُ سيدٍ .
وإن قال : « قَبَضْتُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَوْ^(٣) زَيْدٌ » — عَتَقَ ، وَلَمْ يُوَثِّرْ
وَلَوْ فِي مَرَضِهِ .
وَيُثْبِتُ الْأَدَاءُ وَيَعْتَقُ : بِشَاهِدٍ مَعَ أَمْرَائَيْنِ أَوْ عَيْنٍ .

* * *

(١) كَذَا فِي زِيٍّ وَالنَّاقِيَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ع : « وَإِذَا » ، وَلَمْ يَكُنْ تَصْحِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَعِّ النَّاقِيَةِ ٤٦٤ . وَفِي ش : « كِتَابَتُهُ » ، وَلَوْلِ الْهَاءِ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) فِي ش : « أَوْ شَاءَ زَيْدٌ » ، وَالرَّائِدُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

فصل

والفاسدة^(١) —: كلى خمر، أو خنزير، أو مجهول — يُغلبُ
فيها^(٢) حكم الصفة: في أنه إذا أدى عتق: لا إن أبرئ.
ويَتَّبَعُ ولدٌ — لا كسب — فيها.
ولكل فسخها. وتنفسخ^(٣) بموت سيد وجنونه، وحجرٍ
عليه لسفه^(٤).



بابُ أحكام أمِّ الولد

وهي شرعاً: مَنْ وَلَدَتْ ما فيه صورة، ولو خفية^(٥)، من مالك
— ولو بعضها أو مكاتباً، ولو محرمة عليه — أو أبا مالِكها: إن لم
يكن ألابن وطئها.
وتعتق بموته وإن لم يملك غيرها.
وإن وضعت جسماً لا تخطيط فيه: كاللصغة، ونحوها —: لم
تَصِرْ به أمٌّ ولد.

(٣) كذا في زع والناية. وفي ش: «والكتابة الفاسدة»، والزائد من الفرح.
(٤) كذا في زع، أي في الكتابة الفاسدة. وفي الناية: «فيها»، وهو تحريف.
وفي ش: «فيه»، والظاهر أنه تصحيف وإن كان يصح تذكير الضير من حيث إن الكتابة
عذر.
(٥) كذا في زع والناية. وهو الصحيح. وفي ع: «تسخ»، وهو تصحيف.
(٦) كذا في زع والناية. وفي ش: «لسفه»، والزائد من الفرح.
(٧) كذا في زع والناية ٤٦٥، أي غير يقية. وفي ش: «خفيفة»، وهو تصحيف
بـ.

وإن أصابها في ملكٍ غيره ، لا يزنا ، ثم ملكها حاملاً - : عَتَقَ
الْحَمْلُ ، ولم تصرْ أمَّ ولد .

ومن ملك حاملاً ، فوطئها - : حرّم بيعُ الولد ، ويُعتقه .
ويصح قوله لأُمته : « يَدُكُ أُمٌ وَلَدِي » ، أو لابنها : « يَدُكُ
أَبْنِي » .

وأحكامُ أمٍّ ولد ، كأمة : في إجارةٍ واستخدامٍ ووطءٍ ، وسائرِ
أُمُورها . إلا في تديرٍ ، أو ما ينقلُ المَلِكُ - : كبيعٍ غيرِ كتابيةٍ ، وكهبةٍ
ووصيةٍ ووقفٍ - . أو يرادُّ له : كرهن .

وولدها من غير سيدتها ، بعدَ إيلادها ، كهي ^(١) . إلا أنه لا يعقُّ
باعتاقها ، أو موتها ^(٢) قبل سيدتها ^(٣) .

وإن مات سيدُّها - وهي حاملٌ - : فنفتها لمدةٍ حملها ، من مالٍ
حليها . وإلا : فملى وارثه .

وكلما جنتْ أمٌّ ولد : فداها سيدُّها بالأقلِّ من الأرضِ أو قيمتها
يومَ الفداء .

(١) كذا بالأصول والغاية . وورد بهامش زحاشية : « قوله : كهي ، فيه
جر الضمير بالكاف . وقد أجازته للبرد ، ومنه الجمهور محجج : بأن دخوله على
المضمر يؤدي إلى اجتماع السكاكين إذا شبهت بالمخاطب ، فطرد المنع . اهـ عديرة » . وانظر
الإقناع ٤ / ٤٨١ .

(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « أو موتها » ، والباء من كلام الشارح .

(٣) وورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وكلذا ولم يدبره » . وراجع كلام الإقناع .

ولو أَجْتَمَعَتْ أُرُوشُ قَبْلَ إعْطَاءِ شَيْءٍ مِنْهَا : تَمَلَّقَ الْجَمِيعُ بِرَقَبَتِهَا ،
ولم يكن على السيد إلا الأقلُّ من أَرْضِي الْجَمِيعِ أَوْ قِيمَتِهَا .

[فَإِنْ لَمْ تَفِ بِأَرْبَابِ الْجَنَايَاتِ : تَحَاصُّوا بِقَدْرِ حَقُوقِهِمْ] ^(١) .

وإن قُتِلَتْ سَيِّدَهَا عَمْدًا ، فَلَوْلِيَّهِ — : إِنْ لَمْ يَرِثْ وَلَدٌ لَهَا ^(٢) شَيْئًا
مِنْ دَمِهِ . — الْقِصَاصُ . فَإِنْ عَفَا ^(٣) عَلَى مَالٍ ، أَوْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً — :
لَزِمَهَا الْأَقْلُ مِنْ قِيمَتِهَا أَوْ دِيَّتِهِ . وَتَمَتَّقُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ .

وَلَا حَدَّ بِقَذْفِ أُمٍّ وَلَدٍ .

وإن أَسْلَمَتْ أُمٌّ وَلَدٍ كَافِرٍ ^(٤) : مُنِعَ مِنْ غَشِيَانِهَا ، وَحِيلَ يَدُهُ
وَيَدُهَا . وَأُجْبِرَ عَلَى نَفَقَتِهَا : إِنْ عُدِمَ كَسْبُهَا .
فَإِنْ أَسْلَمَ : حُلَّتْ لَهُ . وَإِنْ ^(٥) مَاتَ كَافِرًا : عَتَقَتْ .

وإن وَطِئَ أَحَدُ اثْنَيْنِ أُمَّتَهُمَا : أَذْبَ ، وَلِزِمَهُ لَشْرِيكُهُ — مِنْ
مَهْرِهَا — بِقَدْرِ حَصَّتِهِ . فَلَوْ بَدَتْ : صَارَتْ أُمٌّ وَلَدِهِ ، وَوَلَدُهُ
حُرٌّ . وَتَسْتَقِرُّ ^(٦) فِي ذِمَّتِهِ — وَلَوْ مَعْسِرًا — قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِهِ

(١) وردت الزيادة في زع ، وفي الناية ٤٦٦ يعض إحصار . وسقطت من ش .

(٢) كذا في ز ، وهو الظاهر والأولى . وفي ع ش والناية : « ولها » بالرفع .

(٣) كذا في ز ش والناية ، أي وليها . وفي ع : « عفى » . والأول أولى .

(٤) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « الكافر » ، واللام وردت في النسخ ،

والصلى الولد . فكتبه .

(٥) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر وفي ش : « فإن » .

(٦) كذا في ز ، وهو الأولى . وفي ع ش والناية : « ويستقر » .

— لا^(١) من مهر وولدي ، كما لو تاه .

فإن أولدها ألتاني بسد : فعليه مهرها ، وولده رقيق .

وإن جهل إيلاد شريكه ، أو أنها صارت أم ولد^(٢) — : فولده حر^٣ ، وعليه فداؤه يوم الولادة .

* * *

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « ولا » ، والرائد من المرح .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ولده » . وانظر الناية .

كتاب النكاح

وهو حقيقة : في عقد التزويج ، مجازٌ : في الوطء . والأشهرُ :
مشاركٌ . والمعقودُ عليه : المنفعةُ .

وسُنُّ لذي شهوةٍ لا يخاف زنا؛ واشتغاله به أفضلُ من التخلُّ لنوافلِ
العبادة . ويُباح لمن لا شهوةَ له .

ويجب على من يخاف زنا - ولو ظناً - : من رجل وامرأة .
ويقدَّم - حينئذٍ - على حجٍّ واجب . ولا يُكْتَفَى بمرة ، بل يكونُ
في مجموع العمر .

ويجوز بدار حرب ، لضرورة ، لغير أسير . ويمزِل . ويُجْزَى
نَسْرُهُ

وسُنُّ تحفيُّرِ ذاتِ الدين ، الولودِ ، البكرِ ، الحسيَّةِ^(١) ، الأجنبية .
ولا يسألُ عن دينها حتى يحمَدَ جالها^(٢) .

فصل

ولمن^(٣) أراد خطبةَ امرأةٍ ، وغلبَ على ظنه إجابته - نظرُ ما يظهر

(١) كذا في زش والفاية ٣/٢ . وفي ع : « الحنية » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش زيادة مبرجة من الفرح ، هي : « ولاتسن » أي الزيادة على واحدة .

(٣) في ش : « ويباح لمن » ، والزائد من كلام الفارح .

غالبًا كوجه ورقبة ويدٍ وقدم. ويكرره، ويتأمل المحاسن بلا إذن^(١)
إن أمِن الشهوة، من غير خلوة.

ولرجل وامرأة، نظر ذلك ورأسٍ وساقٍ من أمةٍ مُستامةٍ،
وذاتٍ^(٢) محرم — وهى: من تحرم عليه أبدًا بنسب، أو سببٍ مباح
لحرمتها — إلا نساء النبي صلى الله عليه وسلم: فلا^(٣).

ولبعد^(٤) — لامبعضٍ أو مشتركٍ — نظر ذلك من مولاته. وكذا
غير أولى الأرتبة: كعتين وكبير، ونحوهما.

وينظر من لا تُشهى -: كمجوزٍ وبرزّةٍ وقيحةٍ، ونحوهن.
— وأمة^(٥) غير مُستامةٍ، إلى غير عورةٍ صلاة.

ويحرمُ نظرُ خصيٍّ ومحبوبٍ ومسوحٍ إلى أجنبيةٍ.
ولشاهدٍ ومُماثلٍ، نظرٌ وجهٍ مشهودٍ عليها ومن^(٦) تعامله،
وكفئها^(٧) — لحاجة.

ولطبيبٍ، ومن تلى خدمةً مريض — ولو أنثى — في وضوء

(١) فى ش: «... إذن المرأة من غير خلوة»، فأخرج الفرج فى المتن وبالعكس.
(٢) فى ش: «ومن وهى»، وهو كسافه. وذكر بهامش زحاحية: «قوله:
ذات محرم، يعنى له (فى المخطوطة: لها) أت ينظر من ذات المحرم ما يظهر غالبًا:
كالوجه والرقبة واليد والقدم، مع زيادة الرأس والناق. ولا يجوز له النظر إلى غير
ذلك» اهـ.

(٣) ورد هذا فى زع والغاية، وأسقط من ش مدرجاً فى الفرج.
(٤) كذا فى زع والغاية، وهو الصحيح. وفى ش: «البد»، وهو تحريف.
(٥) كذا فى زع. وفى ش: «ومن أمة»، ولزيادة من الفرج.
(٦) فى ش: «وجه»، فأصح الفرج؛ لمتن وبالعكس.
(٧) فى ش: «وكذا كفئها»، والزائد مدرج من الفرج. وورد فى ز بعد
ذلك مضروباً عليه: «مع». وراجع الغاية.

وامتنعاء ، نظرٌ ومسٌّ^(١) دعت إليه حاجة^(٢) ، وكذا لو حلق عانة من لا يحسنه .

ولا امرأة مع امرأة - ولو كافرة مع مسلمة - ولرجل مع رجل ولو أمرد^(٣) ، نظرٌ غير عورة . وهي - هنا^(٤) - من امرأة : ما بين سرقة ورُكبة . ولا امرأة نظرٌ من رجل إلى غير عورة .

ومميزٌ - لا شهوة له - منع امرأة ، كامرأة وذو الشهوة معها وبنتٌ تسع مع رجل - كمتحرِّم .

وخُتني مشكِلٌ ، في نظرٍ^(٥) إليه ، كامرأة . المنقحُ : « ونظرُهُ إلى رجل كنظرِ امرأة إليه ، وإلى امرأة كنظرِ رجل إليها » .

ولرجلٍ نظرٌ لعلام^(٦) لغير شهوة . ويحرمُ نظرُ لها ، أو مع خوف ثوراتها - إلى أحد ممن ذكرنا . ولسنُ كنظر ، بل أوثى .

وصوتُ الأجنبية ليس بمورة ؛ ويحرمُ تلذُّذُ بجماعه - ولو

(١) ذكر في زمتها بين الأسطر : « إن أمن الشهوة » . وفي ع ش زيادة : « ما » ، والطاهر أنها من الفرج وإن وردت في الناية .

(٢) ورد بهامش ز حاشية : « حق للفرجين » .

(٣) بهامش ز : « قال في القاموس : الأمرد : الشاب طرشاربه ، ولم تفت لحيته » . وفي الناية ٦ تحريف وخطأ في أول الفرج ، فتنبه له .

(٤) ورد هنا في ز م ؛ وأسقط من ش مدعا بالفرج .

(٥) في ش زيادة مفرجة من الفرج ، هي : « رجل » .

(٦) ذكر بهامش ز حاشية : « وهو : من لم يبلغ » .

بقراءة - وخلوة غير محرم ، على الجميع مطلقاً . كرجل^(١) مع عدد من نساء ، وعكسه^(٢) .

ولكل من الزوجين - نظر جميع بدن الآخر ولمسه بلا كراهة ، حتى فرجها^(٣) ، كبت دون سبع . وكره النظر^(٤) إليه حال الطمث ، وتقبيله بعد الجماع ، لأقبله .

وكذا سيد مع أمته المباحة له . وينظر من مزوجة^(٥) ، ومسلم من أمته الوثنية والمجوسية - إلى غير عورة . ومن لا يملك إلا بمضها كمن لا حق له .

وحرّم تزني المحرم غير زوج وسيد .

فصل

يحرم تصريح - وهو : ما لا يحتمل غير النكاح . - بخطبة معتدة ، إلا لزوج تحيل له . وتعريض بخطبة رجعية . ويجوز في عدة وفاة ، وبائن ولو بغير ثلاث ، وفسخ لعنة وعيب . وهي - في جواب - كفو : فيما تحيل ويحرم .

(١) حكنا في زع والناية ٨ . وفي ش : « وكرجل » ، ولعل الزائد من الناسخ لا الشارح .

(٢) أى كأمراة واحدة مع عدد من الرجال . وضبط في ز بالضم ، وهو صحيح أيضاً على أنه مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : محرم أيضاً . فتأمل .

(٣) كذا في زع والناية ٦ ، وهو المناسب لما بعده . وفي ش . « فرجه » ، وهو المناسب لأقبله . ومع ذلك لا يبعد تصحيحه .

(٤) أسقط هنا من ش ، وأدرج في الفرج . ولفظ الناية : « نظر فرج » .

(٥) كذا في ح . وعبارة ش : « وينظر سيد من أمته غير المباحة كزوجة » ، وفيها زيادة من الفرج ، وتصحيح أيضاً على ما يظهر .

و « الثَّعْبِضُ^(١) » : « إِنِّي فِي مِثْلِكَ رَاغِبٌ^(٢) » و « لَا تَقْوِيْنِي .
بِنَفْسِكَ » ، وَتَجِيْهُ : « مَا يُرْغَبُ عَنْكَ » و « إِن قُضِيَ شَيْءٌ كَانَ » ،
وَنَحْوُهُمَا .

وَتَحْرُمُ خِطْبَةُ عَلَى خِطْبَةِ مُسْلِمٍ أَجِيبٌ وَلَوْ تَمَرِضًا ، إِنْ عِلِمَ^(٣) .
وَالْإِلَّا^(٤) ، أَوْ تَرَكَ^(٥) أَوْ أَذِنَ^(٦) أَوْ سَكَتَ^(٧) عَنْهُ — : جَاز .

وَالْتَمْوِيلُ — فِي رَدٍّ وَإِجَابَةٍ — عَلَى وَلِيٍّ يَجِبُ^(٨) ، وَإِلَّا :
فَعَلَيْهَا .

وَفِي تَحْرِيمِ خِطْبَةٍ مِنْ أَذْنِ لَوْلِيَّهَا فِي تَزْوِيجِهَا مِنْ مَعْتَنٍ ، أَحْمَلَانِ .
وَيَصَحُّ عَقْدُ مَعَ خِطْبَةٍ حُرِّمَتْ .

وَيُسْنُ^(٩) مَسَاءَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَأَنْ يَخْطُبَ قَبْلَهُ بِخِطْبَةٍ أَبْنِ مَسْعُودَ ،

(١) فِي شَيْءٍ زِيَادَةٍ أُخْرِجَتْ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنَ الْمَطْلَبِ » .

(٢) أَكْثَرُ فِي ز . وَفِي ع ش : « لِرَاغِبٍ » ، وَلَعَلَّ اللَّامَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ

الدَّائِمَةُ ٩ .

(٣) فِي شَيْءٍ زِيَادَةٍ : « الثَّانِي » وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الْفَارَسِ .

(٤) بِهَاءٍ ز حَاشِيَةٌ : « أَيْ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْحَالِ » . وَذَكَرَ نَحْوَهُمَا فِي الشَّرْحِ . وَفِي

شَيْءٍ زِيَادَةٍ مَدْرُجَةٌ عَنْهُ هِيَ : « جَاز » .

(٥) وَرَدَ فِي ز بَيْنَ الْأَسْطُرِ : « الْمَطْلَبَةُ » ، وَذَكَرَ فِي كَلَامِ الْأَوَّلِ .

(٦) ذَكَرَ فِي ز نَحْتَ السُّطْرِ . « لِه » ، وَوَرَدَ فِي الشَّرْحِ بِالنُّقْطَةِ : « الثَّانِي » .

(٧) أَكْثَرُ فِي ز شِ وَالْثَّانِيَةِ . وَفِي ع : « أَوْ سَكَتَ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ التَّاسِعِ .

(٨) أَكْثَرُ فِي ز ، وَهُوَ لَفْظٌ عَلِيٌّ مَظْهَرٌ . وَفِي شِ وَالْثَّانِيَةِ : « مَعْر » .

(٩) فِي شَيْءٍ زِيَادَةٍ : « عَمْدُ الْكَعَاجِ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ . وَوَرَدَ أَوَّلُهَا فِي الثَّانِيَةِ ١٠ .

وهی^(۱) : « إِنْ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ^(۲) وَنَسْتَغْفِرُهُ^(۳) ! وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا . مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ^(۴) فَلَا هَادِيَ لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » . وَبُجْزَى^(۵) أَنْ يَتَشَهَّدَ وَيَصِلَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَأَنْ يُقَالَ لِمَنْزُوجٍ : « بَارَكَ اللَّهُ لَكُمَا وَعَلَيْكُمَا ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ ! » .

فَإِذَا زُفَّتْ إِلَيْهِ ، قَالَ : « أَللَّهُمَّ ! إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ ! »

بَابُ رُكْنَيْ النِّكَاحِ وَشُرُوطِهِ

رُكْنَاهُ ١ — : « اِنْجَابٌ » بِلَفْظِ : « اِنْكَاحٍ^(۱) » أَوْ « تَزْوِيجٍ » ،

(۱) أَسْقَطَ قَوْلُهُ : « وَهِيَ » مِنْ شَرْحِ ، وَأُدْرَجَ فِي الْفَرْحِ . وَرَاجِعُهُ مَعَ الْإِنْفَاعِ وَشَرْحُهُ ١٤/٥ — ١٥ ، ثُمَّ رَاجِعُ هَامِشِ النَّايَةِ وَتَأَمَّلْ . وَوَرَدَ بِهَامِشِ ز : « وَكَانَ أَحْمَدُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْهَا أَنْصَرَفَ » ، وَذَكَرَ الْفَارَحِ نَحْوَهُ . كَمَا وَرَدَ فِيهَا أَيْضًا تَحْتَ قَوْلِهِ : قَبْلَهُ ، عِبَارَةً : « فَلَنْ أَخْرَجَ جَازٌ » وَنَقَلَ الْفَارَحُ نَحْوَهَا عَنِ الثَّنِيَّةِ .

(۲) كَذَا فِي فَرْعِ وَالثَّنِيَّةِ . وَفِي شَرْحِ : « وَنُسْتَعِينُهُ » ، وَهُوَ تَصْغِيرُ .

(۳) فِي شَرْحِ زِيَادَةِ مَرْجَعَةٍ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « وَنَتُوبُ إِلَيْهِ » .

(۴) فِي شَرْحِ زِيَادَةِ : « اللَّهُ » ، وَهِيَ مِنَ الْفَرْحِ وَلِئِنْ وَرَدَتْ فِي الْإِنْفَاعِ وَالثَّنِيَّةِ .

(۵) كَذَا فِي زَيْدِ شَرْحِ وَالثَّنِيَّةِ . وَفِي ع : « وَبُجْزَى » ، وَلَمَّا أَوَّلَهُ مَعْصُوفٌ .

(۶) كَذَا فِي زَيْدِ شَرْحِ وَالثَّنِيَّةِ ١٧ . وَفِي ع : « اِنْكَاحٌ أَوْ تَزْوِيجٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَوَرَدَ بِهَامِشِ زِ حَاشِيَةٍ : « قَوْلُهُ : بِلَفْظِ اِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ ، أَيْ بِلَفْظٍ مُشْتَقٍّ مِنْ أَحَدِهِمَا وَأَمَّا الْمَصْدَرُ — أَقْبَى هُوَ : « اِنْكَاحٌ » أَوْ « تَزْوِيجٌ » — فَلَا يَحْتَمِلُ بِلِجَابِ وَلَا قَبُولِ .

١٠ هـ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ .

و^(١) لمن يملكها أو بعضها : « أَعْتَقْتُكَ وَجَمَلْتُ عِتْقَكَ صَدَاقَكَ » ،
ونحوه .

وإن فَتَحَ وَلِيَ تَاءً^(٢) « زَوَّجْتُكَ » ، قليل : يصح^(٣) مطلقاً ، وقيل :
... من جاهل وعاجز .

ويصح : « زَوَّجْتُ » ، بضم الزاي وفتح التاء .

٢ — و « قبولٌ » بلفظ : « قَبِلْتُ أَوْ رَضَيْتُ هَذَا النِّكَاحَ » ،
أو « قَبِلْتُ » أو « رَضَيْتُ » فقط ، أو « تَزَوَّجْتُهَا » .
ويصحَّانِ من هَازِلٍ^(٤) وَتَلْجِئَةٍ^(٥) ، وبما يؤدِّي معناهما الخاصَّ
بكل لسان من عاجز^(٦) — ولا يلزمه تعلُّمٌ — لا^(٧) بكتابة وإشارة
مفهومة ، إلا من أخرس .

وإن قيل لمزوّج : « أزوَّجْتُ ؟ » فقال : « نعم » ، ولمزوّج :
« أقبَلْتُ ؟ » فقال : « نعم » — صح ، لا إن تقدّم قبولٌ^(٧) .

(١) في ش زيادة مدروجة من الفرح ، هي : « سيد » .

(٢) أحط هنا من ش ، وأدخل في الفرح .

(٣) ورد بهامش ج ، مع التصحيح ، كلمة : « النكاح » ، وهي مذكورة في
الفرح .

(٤) في ش : « هازم » ، وهو تصحيف . ولفظ التاية : « ويصان هزلا » .

(٥) بهامش ز حاشية : « قال في الوجيز : ولا ينشد بشير عريّة لقادر عليها » .

(٦) في ش : « لا كتابة والإشارة . فهمة » ، وفيه تعريف وإدراج للنق في الفرح
وبالعكس .

(٧) في ج زيادة مذكورة في الفرح ، هي : « على لعجاب » . وقد وردت في —

بين الأسطر — بزيادة : « لأنه لم يصح » .

وإن تراخى حتى تفرقا ، أو تشاغلا بما يقطعه عرفا - : بطل
الإيجاب .

ومن أوجب - ولو في غير نكاح - ثم جن أو أغمى عليه قبل
قبول : بطل ، كونه ^(١) . لا إن نام .

وكان للنبي - صلى الله عليه وسلم ! - أن يتزوج بلفظ :
« الهبة » ^(٢) .

* * *

فصل

وشروطه ^(٣) خمسة :

١ - تعيين الزوجين . فلا يصح : « زوجتك بنتي » ، وله غيرها
حتى يميزها . وإلا : فيصح ، ولو سماها بغير اسمها .
وإن سماها باسمها ولم يقل : « بنتي » ^(٤) ، أو قال من له عائشة
وفاطمة : « زوجتك بنتي عائشة » ، فقبل - ونوبا فاطمة - : لم يصح
كن سمي له في العقد غير غطوبته ، فقبل : يظنها إياها ^(٥) .

(١) كذا في زع والناية ١٨ . وفي ش : « كبيوته » ، والباء من المرح .
(٢) ورد بهامش ز حاشية : « وصورة الزويج بلفظ الهبة : أن يقع العقد بلفظ
الهبة ، بأن تقول المرأة : وهبت نفسي لك ، والرجل يقول : قبلت ، ولم يذكر المهر .
ه عني » .

(٣) في ش زيادة : « أي النكاح » ، وظاهر أنها من كلام الشارح .

(٤) ورد هنا في زع والناية ، وأسقط من ش مدرجا في المرح .

(٥) ذكر بهامش ز : « أي غطوبته » . وذكر الشارح نحوه .

وكذا : « زَوْجَتِكَ حَمَلَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ » .

٢ - أَلثَّانِي : رِضَا زَوْجٍ مُكَلَّفٍ وَلَوْ رَقِيقًا ، وَزَوْجَةٍ حُرَّةٍ عَاقِلَةٍ
تَيْبٌ : تَمَّ لَهَا نِسْعٌ سَنِينَ .

وَيُجْبِرُ أَبٌ تَيْبًا دُونَ ذَلِكَ ، وَبِكْرًا وَلَوْ مُكَلَّفَةً - وَيُسْنُ أُمْتُهَا نَهَا
مَعَ أُمِّهَا . وَيُؤْخَذُ بِتَمْيِينِ بِنْتٍ نِسْعٌ فَأَكْثَرُ كَفْوًا ، لَا بِتَمْيِينِ أَبٍ .
وَمُجْنُونَةٌ ^(١) وَلَوْ بِلا شَهْوَةٍ ، أَوْ ^(٢) تَيْبًا أَوْ بِالْمَنَةِ - وَيَزَوِّجُهَا مَعَ شَهْوَتِهَا
كُلُّ وَلِيٍّ - وَابْنًا صَغِيرًا ، وَبَالِغًا مُجْنُونًا وَلَوْ بِلا شَهْوَةٍ . وَيَزَوِّجُهَا ^(٣)
مَعَ عَدِيمِ أَبٍ - وَصِيٍّ ؛ فَإِنْ عُدِيمٌ ^(٤) - وَثَمَّ حَاجَةٌ - ؛ فَمَحَاكِمُ .

وَيَصِحُّ قَبُولُ مَمْتَرٍ لِنِكَاحِهِ ، بِإِذْنِ وَلِيِّهِ .

وَالْكُلُّ وَلِيٌّ تَزْوِيغُ بِنْتٍ نِسْعٌ فَأَكْثَرُ بِإِذْنِهَا - وَهُوَ مَمْتَرٌ -
لَا مَنَ دُونَهَا بِحَالٍ .

وَإِذَا تَيْبٌ بِوَطْءٍ فِي قُبُلٍ - وَلَوْ زَانًا ^(١) ، أَوْ مَعَ عَوْدٍ بِكَارِقٍ :
السَّكَلَامُ . وَبِكْرٌ - وَلَوْ وَطِئَتْ فِي دُبُرٍ : أَلْعَمَاتُ ، وَلَوْ ضَحَكَتْ
أَوْ بَكَتْ . وَنَطَقَهَا أَلْبَغُ

(١) كَذَا فِي زَيْعِ الْفَاتِيَةِ ١٩ . وَفِي شِ : « وَمُجْنُونَةٌ » بِأَلِفٍ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

(٢) أَسْطَقَتْ « أَوْ » فِي شِ ، وَأَدْخَلَتْ فِي الْفَرْحِ .

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ ، أَيْ الصَّغِيرِ وَالْبَالِغِ الْمَجْنُونِ ؛ قَالَ الشَّارِحُ . وَفِي الْفَاتِيَةِ :

« وَيَزَوِّجُهَا » وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَوَرَدَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ « مَضْرُوبًا عَلَيْهِ » : « الْمَايَةِ » .

(٤) أَيْ وَصَى الْأَبُ . كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ . وَضَبَطَ لِي فِي بَيْعِ الْحَبِّ ، وَهُوَ سَبْقِي هَلَمْ .

(٥) كَذَا فِي الْأَصُولِ ، أَيْ وَلَوْ كُنَّ الْوَطْءُ زَانًا . وَفِي الْفَاتِيَةِ : « يَزَانَا » ، وَلَمْ يَحْمَرْفِ .

وَذَكَرَ بِهَامِزٍ زَاجِيَةً : « قَالَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ : وَمَنْ زَانَتْ بِكَارِقِهَا بِالْمَجْنُونِ خَشَعَهَا حَمُّ

الْتَيْبِ : فِي إِمْتِثَارِ الطَّلَقِ فِي النِّكَاحِ . انْتَهَى » .

وَيُعْتَبَرُ فِي اسْتِثْنَانٍ : تَسْمِيَةُ الزَّوْجِ ^(١) عَلَى وَجْهِ تَقَعِ
المعرفة به .

وَمَنْ زَالَتْ بَكَارُهَا بَغِيرَ وَطَرٍ : فَكَبْكِرَ .

وَيُجْبَرُ سَيِّدٌ عَبْدًا صَغِيرًا أَوْ ^(٢) مَجْنُونًا ، وَأُمَةٌ مُطْلَقًا . لَا مَكَاتَبًا
أَوْ مَكَاتِبَةً .

وَيُعْتَبَرُ فِي مَعْتَقٍ بَعْضُهَا : إِذْنُهَا وَإِذْنُ مَعْتِقِهَا وَمَالِكِ الْبَقِيَّةِ ،
كَالْمَشْتَرِكَيْنِ ^(٣) . وَيَقُولُ كُلُّهُ : « زَوَّجْتُكُمَا » .

* * *

فصل

٣ — أَلْتَالِثُ ^(١) : أَلْوَلِيٌّ ، إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَلَا يَصِحُّ إِنْكَاحُهَا لِنَفْسِهَا أَوْ غَيْرِهَا . فَيَزَوِّجُ أُمَةً لِمَحْجُورٍ ^(٢)
عَلَيْهَا وَلِهَا فِي مَالِهَا ، وَلِغَيْرِهَا ^(٣) مِنْ زَوْجٍ سَيِّدَتِهَا — بِشَرْطِ إِذْنِهَا

(١) في ش زيادة من الفرح : « لها » . وعبارة الفاية ٢٠ : « تسميته زوج » .
وفيها تحريف .

(٢) تكرر « أو » في ش ، وهو من عبث الناشر . فلاتنوم أن هناك قصا .

(٣) كذا في ز ، وذكر سنده — فوجه علامة الزيادة — : « لائتين » وهو يس
عبارة الإتيان ٣٢/٥ : « كأمة لائتين » . ولفظ ح ش والفاية : « كالشريكين » أي وأمة

(٤) في ش زيادة من كلام الناشر ، هي : « من شروط النكاح » .

(٥) كذا في في ز ش . ولفظ الفاية : « محجور » ، وهو صحيح أيضا . وكان

هو ما في أصل ع ، ثم أصلح خطأ بلفظ : « محجورا » .

(٦) أسقطت اللام من ش ، وأدخلت في الفرح .

نطقاً، ولو^(١) بكرراً^(٢).

ولا إذن لمولاة معتقة؛ ويزوجها بإذنها أقرب عصبتها، ويخيرها من يخير مولاتها.

والأحق بإنكاح حرة: أبوها، فأبوه وإن علا، فأبنتها فأبنته وإن نزل، فأخ^(٣) لأبوين فلائب، فأبن أخ لأبوين فلائب وإن سفلأ، فعم لأبوين فلائب، ثم بنوهما كذلك، ثم أقرب عصبة نسب^(٤)، كالإرث. ثم المولى المنعم، ثم عصبته: الأقرب فالأقرب^(٥). ثم للسلطان^(٦)، وهو: الإمام أو نائبه، ولز من بقاة؛ إذا استولوا على بلد.

فإن عديم الكل: زوجها ذو سلطان في مكانها، كحضل. فإن تعذر: وكّلت.

وولي أمة — ولو أبقية — سيدها، ولو فاسقاً أو مكاتباً. وشرط في ولي^١، ٢، ٣ — ذكرورية، وعقل، وبلوغ.

(١) في ش زيادة مدرجة من الفرح، هي: «كانت».

(٢) ورد في ز، بعد ذلك، مضروباً عليه: «ويخيرها من يخير سيدتها».

(٣) أسقط قوله: «فأخ لأبوين» من ش، وأدخل في الفرح. وذكر في الناية

بلفظ: «فالأخ...».

(٤) كذا في زع. وفي ش: «نسب». وفي الناية: «نسب»، وهو تعريف.

(٥) في ش زيادة: «ثم مولى، ثم عصباته». وفي من الفرح، وإن ذكر نحوها

في الناية ٢١.

(٦) كذا في ز، أي ثم تنتقل الولاية له. وفي ش والناية: «السلطان».

(م ١١ ق ٢ — منتهى الإرادات)

- ٤ - : وحرية ، إلا مكاتباً يزوج أمته .
٥ - : وأتفاق دين ، إلا أم ولد لكافر أسلمت ، وأمة كافرة تسلم ، والسلطان .

- ٦ - : وعدالة ولو ظاهرة ، إلا في سلطان وميد .
٧ - : ورشد ، وهو : معرفة الكفو ومصالح النكاح .
فإن كان الأقرب طفلاً ، أو كافراً ، أو فاسقاً ، أو عبداً ، أو عضلاً - : بأن منعهما كفواً رضيته ، ورغب بما صح مهراً . ويُفسق به : إن تكرّر^(١) . - أو غاب غيبة منقطعة ، وهي : ما لا تُقطع إلا بكلفة ومشقة ؛ أو جهل^(٢) مكانه ، أو تمددت مراجعته بأسر أو حبس - : زوّج حرة أبعد ، وأمة حاكم .
وإن زوّج حاكم ، أو أبعد بلا عذر للأقرب - : لم يصح .
فلو كان الأقرب لا يعلم أنه عصبه أو أنه صار أو عاد أهلاً بعد منافي ، ثم علم : أو استلحق بنت ملاعنة أب بعد عقد - : لم يمد .
ويجوز كتابي نكاح مؤلّيته الكتائية حتى من مسلم ، ويأشُرُه^(٣) .
ويُشترط فيه شروط المسلم .

(١) في ش زيادة : « منه » ، وهي من الفرح وإن وردت في ع بن الأسطر .
(٢) كذا في زع والفاية ٢٢ . وفي ش : « جهل » ، وهو تصحيف خطير .
(٣) أسقط قوله : « ويأشُرُه » من ش ، وأدرج في الفرح .

فصل

ووكيل كل ولي يقوم مقامه غائباً وحاضراً ؛ وله أن يوكل قبل
إذنها وبدونه .

ويثبت لوكيل ماله : من إجبار وغيره ؛ لكن : لا بد من إذن
غير محبرة لوكيل . فلا يكفي إذنها لوئها بتزويج أو توكيل فيه ،
بلا مراجعة وكيل^(١) لها ، وإذنها له^(٢) بعد توكيله .

فلو وكل ولي ، ثم أذنت لوكيله - : صح ، ولو لم تأذن للولي .
ويشترط في وكيل ولي ما يشترط فيه .

ويصح توكيل فاسق ونحوه في قبول .

ويصح توكيله مطلقاً - : كـ « زوج^(٣) من شئت » ؛ ولا يملك
به أن يزوجه من نفسه . . . ومقيداً : كـ « زوج زيداً » .

وإن قال : « زوج ، أو أقبل من وكيله زيد ، أو أحد وكيليه » -
فزوج ، أو قبل من وكيله عمرو - : لم يصح .

ويشترط قول ولي أو وكيله لوكيل زوج : « زوجت فلانة
فلاناً ، أو لفلان » أو « زوجت موكلك فلاناً فلانة » ، وقول وكيل
زوج : « قبلته^(١) لموكل فلان ، أو لفلان » .

(١) في من زيادة من المصحح : « أي استثنان » .

(٢) سألني له « من النافذة ، وورده في بعضها زيادة : « فيه » . وفي من المصحح

وليس أحب أن يحذف الباء .

(٣) كذا في روح الباء ٢٣ . ولش : « زوج ... عاك وكيل » ، فأدرج المتن في

المصحح وبالمعكم . ولم ترد به في النافذة .

(٤) في ش : « قبله » ، وهو نحو به . طاهر .

ووصى وليّ — أب^(١) أو غيره — في نكاح ، بمنزله : إذا
نصّ له عليه . فيجبر من يجبره : من ذكر وأنثى^(٢) . ولا خيار ببلوغ .

* * *

فصل

وإن استوى وليّان فأكثر ، في درجة — صح الزوج من كل
واحد ؛ والأولى : تقديم أفضل فأسن .

وإن^(٣) تشاخوا : أفرع . فإن سبق غير من قرع ، فزوج — وقد
أذنت لهم — : صح . وإلا : تعين من أذنت له .

وإن زوج وليّان لاثنين ، وجُهل السبق مطلقاً ، أو علم سابق
ثم نسي ، أو علم السبق وجُهل السابق — : فسخما حاكم .

وإن^(٤) علم وقوعهما معاً : بطلا .

ولها — في غير هذه — نصف المهر بقرعة .

وإن ماتت : فلا أحدهما نصف ميراثها بقرعة ، بلا عين .

وإن مات الزوجان ، فإن كانت أقررت بسبق لأحدهما : فلا إرث .

(١) ضبط هكذا في ز ، على أنه بدل من « ولي » . وهو الأولى . وصح في ع —
هو وما بعده — بالنسب ، على أنه خبر لبند لمحدوف تقديره : هو . وراجع الإقاع ٤٤/٥ .

(٢) كذا في ز ش والفاية ٧٤ . وفي ع : « أو أنثى » .

(٣) كذا في ز والفاية وأصل ع . ثم أسلح فيها بلفظ ش : « فإن » .

(٤) كذا في ز ع والفاية . وفي ش « فإن » .

لها من الآخر . وهي تدعى ميراثها من أقرت له ^(١) ؛ فإن كان ادعى ذلك أيضاً : دُفع إليها . وإلا فلا : إن أنكر ورثته .

وإن لم تكن ^(٢) أقرت بسبق : ورثت من أحدهما بقرعة .
ومن زوج عبده الصغير بأمته ، أو ابنه بنت ^(٣) أخيه ؛ أو وصى في النكاح صغيراً بصغيرة تحت حجره ، ونحوه ^(٤) — :
صح أن يتولّى طرفي العقد .

وكذا ولي [عاقلة] ^(٥) تحل له — : كابن عم ، ومولى ، وحاكم — : إذا أذنت له . أو وكل زوج ولياً ، أو عكسه ^(٦) .
أو وكل واحدًا ، ونحوه ^(٧) ،

ويكنى : « زوجت فلاناً فلانة » ^(٨) ، أو : « تزوجتها » ، إن كان هو الزوج ^(٩) أو وكيله .

(١) أسقط هنا من ش ، وأدرج في الفرح .

(٢) في ش زيادة مفرجة من الفرح هي : « المرأة » .

(٣) كذا في زع والفاية ٢٥ . وفي ش « بنت » ، ولعله مع صحته محرف .

(٤) أي نحو الوصي ، فنبه . وراجع شرح المتن والإقناع ٤٧/٥ .

(٥) وردت الزيادة في زع ، ونحوها في الإقناع . وسقطت من ش .

(٦) كذا في زع والفاية . وفي ش : « وعكسه » ، وهو تحريف .

(٧) أي نحو ما تقدم ، كما قال الشارع . وضبط هكنا في ز ، على أنه مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : واعتد نحوه ، أو أجره عليه ، أو قسه به . ويصح الفهم على أنه مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : مثله في الحكم .

(٨) ورد هنا في زع والفاية ، وسقط من ش . وورد في الفرح مقدماً عليه .

(٩) ضبط هكنا في ز ، وهو صحيح على مذهب الكوفيين . وحينئذٍ النصب على مذهب البصريين .

إلا بنت عمه وعتيقته^(١) المجنوتتين : فبُشِطَ وَلِيٌّ غَيْرُهُ ،
أَوْ حَاكِمٌ .

• • •

فصل

ومن قال لأُمِّهِ التي يَحِلُّ له نِكَاحُهَا إِذَا لَوْ كَانَتْ حُرَّةً — :
من فَرْنٍ ، أَوْ مَدْبَرَةٍ ، أَوْ مَكَاثِبَةٍ ، أَوْ مَعْلَقَةٍ عَتَقَهَا بِصَفَةٍ ، أَوْ أَوْلَاهُ — : « أَعْتَقْتُكَ وَجَعَلْتُ عَتَقَكَ صَدَاقَكَ ، أَوْ جَعَلْتُ عَتَقَ أُمِّي صَدَاقَهَا ، أَوْ صَدَاقَ أُمِّي عَتَقَهَا » ؛ أَوْ^(٢) : قد أَعْتَقْتُهَا [وَجَعَلْتُ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا] ، أَوْ : « أَعْتَقْتُهَا »^(٣) [عَلَى أَنَّ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا] ، أَوْ : « أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَنْ أَتَزَوَّجَكَ ، وَعَتَقِي — أَوْ : وَعَتَقْتُكَ »^(٤) — صَدَاقُكَ — صَحَّ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : « وَتَزَوَّجْتُكَ » أَوْ « تَزَوَّجْتُهَا » ،
إِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُتَّصِلًا بِمَحْضَرَةٍ شَاهِدَتَيْنِ .

وَيَصِحُّ جَعْلُ صَدَاقٍ مِنْ بَعْضِهَا حُرَّةً عَتَقَ الْبَعْضُ الْآخَرَ^(٥) .

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ . وَلِيٌّ ع : « أَوْ عَتِيقَتَهُ » .

(٢) فِي زُشِّ زِيَادَةٌ مُدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « قَالَ » .

(٣) وَوَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ٢٦ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع .

(٤) كَذَا فِي زُع . وَسَقَطَتْ الرَّوْ مِنْ زُشِّ وَالنَّايَةِ .

(٥) وَرَدَ بِهَا مَشَى زُحَاثِيَّةٌ : « وَيَشْتَرِطُ فَيَنْبَغُ حُرَّةً وَإِنْ مَتَّقَ الْبَنَى الْحُرَّ . وَتَقْدَمُ ذَلِكَ فِي اللَّيْنِ . مِنْ خَطِّهِ » أَيِ الْمُؤَلَّفِ . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الْفَرْحِ وَالنَّايَةِ .

ومن طُلِّقَتْ قبل الدخول : رَجَعَ عليها بنصفِ قيمةٍ ما أُعْتِقَ ؛
 وَتُجِبَرُ على الاستِئْماء^(١) غيرُ مَلِيَّةٍ .
 ومن أعتقها بسؤالها على أن تَنكِحَهُ^(٢) ، أو قال : « أَعْتَقْتُكِ
 على أن تَنكِحيني » فقط ، ورضيتُ — : صح . ثم إن نكحته^(٣) ،
 وإلا : ف عليها قيمةٌ ما أُعْتِقَ^(٤) .
 وإن قال : « زَوَّجْتُكِ لزيد وجعلتُ عَتَقَكَ صدَاقَكَ » ونحوه ،
 أو : — « أَعْتَقْتُكِ وزَوَّجْتُكِ له على ألفٍ » ، وقَبِلَ فيها — :
 صح ، كـ « أَعْتَقْتُكِ وَأَكْرَمْتُكِ مِنْهُ سَنَةً بِأَلْفٍ » .

* * *

فصلٌ

٤ — الرابعُ : الشَّهَادَةُ ، إلا على النبيِّ صلى الله عليه وسلم ! .
 فلا ينعقدُ إلا بشهادةِ ذَكرَينِ : بالغيْنِ عاقلَينِ ، متكلِّمينِ
 مميِّعينِ . مسلمَينِ ولو أن الزوجةَ ذَمِيَّةٌ ، عدلينِ ولو ظاهرًا .

(١) كذا في ز ش والفاية . وق : « استئماء » .
 (٢) ورد ملحقاً بآخر نسخة ز سفحان من كتاب النكاح تبدل من هنا ، ثم صفحة
 ثالثة تضمنت تقرظاً لكتاب من ابن المصنف . وهذه النسخة منقولة من ميسرة المصنف قبل
 أن يجري فيها يد التهذيب : فيغير ماغيره ، ويزيد مازاده ، وضرب ما ضرب عليه . بدل
 أنها امتثلت على بعض المضروب عليه ، كما ستبينه . وإن نلته على ما في هاتين الصفحتين لإني
 موضع الخلاف مع ز .
 (٣) كذا في زع والفاية . وق ش : « أنكحه » ، وهو خطأ وتعريف .
 (٤) في ز زيادة مد من التشرح ، هي : « منها » .

فَلَا يُنْقَضُ لَوْ بَانَ فَاسِقَتَيْنِ ، غَيْرَ مَتَّحَتَيْنِ لِرَجْمٍ — وَلَوْ أَنَّهُمَا
ضَرَبَرَانِ ، أَوْ عَدَاؤَ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَوْ الْوَلَى .
وَلَا يُبْطَلُهُ تَوَاصٍ بِكَمَانِهِ .

وَلَا تُشْتَرَطُ الشَّهَادَةُ بِغُلُوبِهَا مِنَ الْمَوَانِعِ ، أَوْ إِذْنِهَا . وَالْإِحْتِيَاطُ :
الْإِشْهَادُ .

وَلِإِنْ أَدَّعَى زَوْجٌ إِذْنَهَا ، وَأَنْكَرَتْ — : صُدِّقَتْ قَبْلَ دُخُولِ
لَا بَعْدَهُ .

٥ — الْخَامِسُ : كِفَاةُ زَوْجٍ ، عَلَى رَوَايَةٍ ، فَتَكُونُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى
وَلَهَا وَلِأُولِيَائِهَا كُلِّهِمْ ^(١) .

فَلَوْ رَضِيَتْ مَعَ أُولِيَائِهَا بِغَيْرِ كَفْوٍ — : لَمْ يَصَحَّ .
وَلَوْ زَالَتْ بَعْدَ عَقْدٍ : فَلَهَا — فَقَطْ — الْفَسْخُ .

وَعَلَى أُخْرَى : أَنَّهَا شَرْطُ الزُّوْمِ ، لِأَلِلِصْحَةِ ^(٢) . فَيَصَحُّ ، وَلَمْ
يَلَمْ يَرْضَ — : مِنْ أَمْرَةٍ وَعَصْبَةٍ ^(٣) ، حَتَّى مِنْ يَحْدُثُ . — الْفَسْخُ .
فَيَفْسَخُ أَخٌ مَعَ رِضَا أَبٍ .

وَهُوَ عَلَى التَّرَاخِيِّ ، فَلَا يَسْقُطُ إِلَّا بِإِسْقَاطِ عَصْبَةٍ ، أَوْ بِمَا يَدُلُّ
عَلَى رِضَاهَا : مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ .

(١) وَرَدَ فِي ز ، بِمِثْلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « حَتَّى مِنْ يَحْدُثُ » ، وَبِإِثْنِ
ذِكْرِهِ . وَقَدْ وَرَدَ هُنَا — دُونَ مَا يَدُورُ — فِي النُّسخَةِ الْمُلْحَقَةِ بِهَا ، وَهُوَ يَوْكُمَا اءَعْيَنَاهُ .

(٢) كَذَا فِي الْأَسْوَلِ وَالنَّائِيَةِ ٢٨ . وَفِي النُّسخَةِ الْمُلْحَقَةِ بِنُسخَةِ ز : « الصَّحَّة » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي ش : « وَعَصْبَتُهُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

- و «الكفاءة» ١ - :دين ، فلا تُزَوَّجُ عفيفةٌ بفاجر .
 ٢ - : ومنصبٌ ، وهو : النسب . فلا تُزَوَّجُ عريةٌ بمجنى .
 ٣ - : وحريةٌ ، فلا تُزَوَّجُ حرةٌ بمبد . ويصح : إن عتق
 مع قبوله .
 ٤ - : وصناعة^(١) غيرُ زريةٍ ، فلا تُزَوَّجُ بنتُ بزازٍ بحجام ،
 ولا بنتُ تاني^(٢) صاحبِ عقارٍ بحائك .
 ٥ - : ويسارٌ بحسبٍ ما يجب لها ، فلا تُزَوَّجُ موسرةٌ
 بمسيرة .



باب^(٣)

- المُحَرَّمَاتُ^(٤) فِي النِّكَاحِ ضَرْبَانِ :
 (١) : ضَرْبٌ عَلَى الْأَبَدِ . وَهُنَّ^(٥) أَقْسَامُ :
 ١ - : قِسْمٌ بِالنَّسَبِ . وَهُنَّ سَبْعٌ : الْأُمُّ ، وَالْجَدَّةُ لِأَبٍ أَوْ أُمٍّ^(٦)
 وَإِنْ عُلْتُ .

(١) ضبط في ع بالكسر ، مع ضبط « غير » بالغيم . وهو سبق علم .
 (٢) كذا في زع والفاية ٢٩ . وهو يطلق : على المقيم بالبلد القاطن المستوطن ، وعلى
 المستغنى الكثير ماله . كما في الصباح : (تآ) ، وانظر المختار . والمراد هنا المقي الثاني . وفي
 ش : « تاني » ، وهو تصحيف طريف .
 (٣) في ش زيادة مدرجة من الفرح ، هي : « موانع النكاح » .
 هذه الجملة كلها أسقطت من ش ، وأدرجت في الفرح . وانظر الفاية ٣٠ .
 (٤) وردت الواو في زع والفاية ، وسقطت من ش .
 ز . وفي ع ش : « لأم » ، واللام من الفرح .

والبناتُ: وبناتُ الولد^(١) وإن سفل^(٢) ولو متغيّاتٍ يلعان^(٣) ،
أو من زنا .

والأختُ من الجهات الثلاث ، وبنْتُ لها أولاً بنُّها أو لبنَتِها .
وبنْتُ كلِّ أخٍ شقيق ، وبنْتُها ، وبنْتُ^(٤) أبُها — وإن
نزلنَ كلهن .

والعمةُ والخالَةُ من كلِّ جهةٍ ، وإن علَّتَا : كعمةٍ أبيه وأُمّه^(٥) ،
وعمةٍ السم لأب — لا لأم — وعمة^(٦) الخالة لأب ، لا عمة الخالة
لأم ، وخالَة^(٧) العمة لأم ، لا خالَة^(٨) العمة لأب .

فتحرّم كلُّ كَسْبِيَّةٍ ، سوى بنتِ عمٍ وعمةٍ ، وبنْتُ خالٍ
وخالَة^(٩) .

(١) كذا في ع ش والناية ، وهو الصحيح . وفي أصل ز وملحقها : « الابن » ، ثم
سقطت في ز ، وأصلحت بها أختها .

(٢) كذا في ز ش والناية وأصل ع . ثم حُرِفَتْ فيها بلفظ : « سفلن » .

(٣) كذا في ز ش والناية . وفي ع هكذا : « وابنت » ، وهو عيب ناسخ .

(٤) كذا في ز ع والناية . وفي ش : « وعمة » ، ثم ذكر بعدها في المرح : « أمه » .
فأدرج المرح في المتن وبالسكس .

(٥) في ش : « وكمة » ، والكاف من المرح .

(٦) في ش : « ونكالة » ، وهو كسبه . وكلام الناية فيه خفاء أو اضطراب .

(٧) أسقط هنا من ش مدرجا في المرح ، وسقط ما بعده من ع .

(٨) حتى ش : « وبنْتُ خالَة و » ، والإضافة من المرح وإن ورد أولها في
الناية .

٢ - الثاني : بالرضاع ، ولو محرماً : كمن غصّب^(١) (أكره) امرأة على إرضاع طفل .

وتحريمه كنسب ، حتى في مصاهرة . فتحرّم زوجة أبيه وولده من رضاع ، كمن نسب . لا أم أخيه وأخت أبنه من رضاع^(٢) .

٣ - الثالث : بالمصاهرة . وممن أربع : أمهات زوجته وإن علون .

وحالات عمودى نسبه ، ومثلهن من رضاع . فيحرّمن بمجرد عقد^(٣) ، لا بنائهن وأمهاتهن .

والرّبائب ، وممن : بنات زوجة^(٤) دخل بها وإن سفلن ،

(١) كذا في ز . وذكر فيها أيضاً ما بعده : اما على أنه هدير وبيان ، واما لأن غصب الآن لا يكون إلا عن طريق إكراه المرأة ، فمطلق النصب غير متعلق بالإكراه . ولا بد من كل منها . فأراد لمصنف أن يبين عليه . وهذا هو الذي نستظهره . وفي ع ش وملحق ز : « أكره » . وبعبارة الناية : « ولو حصل بالإكراه » . وقد صرح الفارح : بأن « غصب » لفظ نسخة أخرى .

(٢) ورد في ز ، به ذلك ، مشروياً عليه : « تحريمها بغير النسب » . وذكر في ملخصها .

(٣) بهامش ز حاشية : « صحيح » . ويؤيده ما ورد في الناية ٣١ بعده : « وبفساد خلاف » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « زوجته » ، وهو تحريف . ولفظ الناية : « زوج » . « صحيح » : لأنه يطلق على الذكر والأنثى ، وإن كان الأول هنا أولى .

أَوْ كُنْ لَرَيْبٍ أَوْ ابْنِ رَيْبَةٍ^(١) . فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ دُخُولِ ، أَوْ أَبَاهَا
بَعْدَ خُلُوعٍ وَقَبْلَ وَطْءٍ — : لَمْ يَحْرُمْ مِنْ .

وَيَحِلُّ زَوْجَةُ رَيْبٍ ، وَبَنْتُ زَوْجِ أُمِّ ، وَزَوْجَةُ زَوْجِ أُمِّ .
وَلَا تُثَيِّ : ابْنُ زَوْجَةِ ابْنٍ ، وَزَوْجُ زَوْجَةِ أَبٍ أَوْ زَوْجَةِ ابْنٍ .

وَلَا يُحْرَمُ فِي مَصَاهِرَ إِلَّا تَضَيُّبُ^(٢) حَشَفَةِ أُصْلِيَةٍ فِي فَرْجِ
أُصْلَى — وَلَوْ دُبُرًا أَوْ بِشْبَهَةِ أَوْ زَنًا^(٣) — بِشَرَطِ حَيَاتِهِمَا ، وَكَوْنِ
مِثْلِهِمَا يَطَا وَيُوطَأُ .

وَيَحْرُمُ بَوَاطِرُ ذَكَرٍ مَا يَحْرُمُ بِامْرَأَةٍ^(٤) . فَلَا يَحِلُّ لِكُلِّ — :
مِنْ لَانْطِرٍ وَمَلُوطٍ بِهِ . — أُمُّ الْآخِرِ ، وَلَا ابْنَتُهُ^(٥) .

٤ — الرَّابِعُ : بِالْأَمَانِ . فَمَنْ لَاعَنَ زَوْجَتَهُ — وَلَوْ فِي نِكَاحٍ
خَاسِدٍ ، أَوْ بَعْدَ إِبَانَةٍ — لَنَفَى وَلَدٌ : حُرِّمَتْ أَبَدًا ، وَلَوْ أَكْذَبَ
قَسَمَتَهُ .

(١) فِي ش : رَيْبِهِ « بِالْمَاءِ ، وَهُوَ تَضَيُّبٌ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ فَاعِلٌ « يَحْرُمُ » . وَفِي ش : « بِضَيْبٍ » ، وَالْبَاءُ
مِنْ الْمَارِحِ . وَقَدْ زَادَ كَلِمَةُ « وَطْءٍ » قَبْلَ « فِي » عَلَى أَمَّا الْفَاعِلِ .

(٣) فِي ش : « أَوْ بَرْنَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٤) كَذَا فِي زَش . وَفِي ع : « بَوَاطِرُ امْرَأَةٍ » ، وَالزَّائِدُ مَذْكُورٌ فِي الْمَرْحُ
بِوَالنَّايَةِ .

(٥) كَذَا فِي زَشِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ع : « بَنَتُهُ » .

٥ - أَلْخَامِسُ: زَوَجاتُ نَبِينَا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أ - عَلَى
غَيْرِهِ ، وَلَوْ مِنْ فَارِقَها . وَهُنَّ أَزْوَاجُهُ دُنْيَا^(٢) وَأُخْرَى .

* * *

فصلٌ

(ج) الضَرْبُ الثَّانِي^(٣) : إِلَى أَمَدٍ . وَهُنَّ نَوَعَانِ :

١ - : نَوْعٌ لِأَجْلِ الْجَمْعِ . فَيَحْرُمُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ ، وَبَيْنَ أَمْرَأَةٍ
وَعَمَّتِها أَوْ خَالَتِها - وَإِنْ عَلَتَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ - مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ .
وَبَيْنَ خَالَتَيْنِ ، أَوْ عَمَّتَيْنِ أَوْ عَمَةٍ وَخَالََةٍ ، أَوْ أَمْرَأَتَيْنِ : لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا
ذَكَرًا وَالْأُخْرَى أُنْثَى حَرُمَ نِكَاحُهُ لَهَا ، لِقَرَابَةٍ أَوْ رِضَاعٍ^(٤) .
لَا بَيْنَ أُخْتٍ شَخْصٍ مِنْ أَبِيهَ وَأَخْتِهِ مِنْ أُمِّهِ ، وَلَا بَيْنَ مُبَايَنَةٍ
شَخْصٍ وَبَنَتِهِ مِنْ غَيْرِها - وَلَوْ فِي عَقْدٍ .
فَمَنْ تَزَوَّجَ أُخْتَيْنِ أَوْ نَحْوَهُمَا - فِي عَقْدٍ ، أَوْ عَقْدَيْنِ مَعًا - :
بَطَلَا .

وَفِي زَمَنَيْنِ : يَبْطُلُ مُتَأَخِّرُ قَطْعٍ ، كَوَاقِعٍ فِي عِدَّةٍ الْآخَرَى
وَلَوْ بَائِتًا . فَإِنْ جُهِلَ : فُسِّخَا . وَإِلْحَادُهُمَا نِصْفُ مَهْرِها بِقِرْعَةٍ .

(١) أَسْقَطَتْ صِبْغَةَ الصَّلَاةِ كُلَّها مِنْ شِئْنٍ ، وَأَدْخَلَتْ فِي الشَّرْحِ .

(٢) وَرَدَ هَكَذَا مِنْوَاتِي فِي ز ، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْأَلِفِ . وَإِلَّا : فَالْوَاجِبُ

التَّخْفِيفُ ، لِأَنَّهُ مَقْصُورٌ كَالَّذِي بِهِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ : « مِنْ الْمَحْرَمَاتِ فِي النِّكَاحِ » .

(٤) فِي شِ بِسَدِّ ذِكْرِهِ : « النَّسَبُ وَبَيْنَ أُخْتٍ ... » ، فَأُدْرَجَ الشَّرْحُ فِي الْخَبَرِ .

وَبِالسَّكْسِ . وَانْظُرِ الْفَاتِيَةَ ٣٣ .

ومن مَلَكَ أختَ زوجته أو عمتها أو خالتها : صح : ، وحرُم أن يوطأها حتى يفارق زوجته وتنقضَ عدتها .

ومن مَلَكَ أختَيْنِ أو نحوهما معا : صح . وله وطءُ أيَّهما شاء . وتحرمُ به الأخرى حتى يُحرَّم الموطوءة بإخراجٍ عن ملكه ، ولو يبيعُ للحاجة^(١) أو هبة ، أو تزويجٍ بعد استبراء .

ولا يكتفى^(٢) بمجرد تحریم ، أو كتابة ، أو رهنٍ أو بيعٍ بشرط خيار له . فلا خالف ووطئ : لزمه أن يُمسكَ عنها حتى يحرم . إحداها ، كما تقدّم .

فإن عادت للملكة — ولو قبلَ وطءِ الباقية — : لم يُصِب واحدةٌ حتى يحرمَ الأخرى . أبى نصر الله : « ... إن لم يجب استبراء ؛ فإن وجب : لم يلزم تركُ الباقية فيه » . المنقحُ : « وهو حسن » . ومن تزوجَ أختَ سُرَّتِه — ولو بعدَ إعتاقها زمنَ استئرائها — : لم يصح . وله نكاحُ أربعٍ سواها .

وإن تزوجها بعد تحریم الشرّية واستئرائها ، ثم رجعتُ إليه الشرّية — : فالنكاحُ بحاله .

ومن وطئَ امرأةً بشبهةٍ أو زنا : حرُم في عدتها نكاحُ

(١) ورد في ز ، بد ذلك ، مضروباً عليه : « المنقح » . وانظر الفاية ٣٤ .

(٢) إلى هنا آخر ملحق ز .

أختها، ووطؤها: إن كانت زوجة أو أمة ؛ وأن يزيد على ثلاثٍ غيرها بمقدّر أو وطم .

ولا يحلُّ نكاحُ موطوءةٍ بشبهةٍ في عدتها ، إلا من واطئ^(١) . لا إن لزمها عدّةٌ من غيره .

وليس لحرٍّ جمعٌ أكثر من أربع ، إلا النبيّ — صلى الله عليه وسلم — : فكان له أن يتزوَّجَ بأيّ عدد شاء . ونسخ^(٢) تحرّيمُ المنع . ولا لمبدٍ جمعٌ أكثر من اثنين . ولن نصفه حرّاً فأكثر ، جمعٌ ثلاث .

ومن طلق واحدةً من نهايةٍ جميعه : حرّم تزوّجه بدّلها حتى تنقضي عدتها . بخلاف موتها .

فإن قال : « أخبرني باقتضاها^(٣) » ، فكذبته — : فله نكاحُ أختها وبدّلها . وتسقطُ الرجمة ، لا ألسكنى والنفقة ونسبُ الولد .

* * *

(١) في ش زيادة : « لها » ، وهي من كلام النارج .

(٢) كذا في زع ، وهو الموافق لما في الآية ١٣ . وفي ش : « وفسخ » ، وهو تصحيف .

(٣) كذا في ز والنايه ٣٥ وأصله : ثم أصلحت فيها بلفظ ش : « عدتها » . والظاهر أن لفظ « عدة » من كلام النارج .

فصل

٢ — النوع الثاني^(١) : لمرض يزول . فتحرّم زوجته غيره ، وممتدّة^(٢) ، ومستبرأة منه .

وزانية — على زان وغيره — حتى توب : بأن تراود فتمتنع . ومطلّقه ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره ، وتنقض عدهما . ومحرّمة حتى تحل .

ومسلة^(٣) على كافر حتى يُسلم . وعلى مسلم ، ولو عبداً ، كافراً — : غير محرّمة كتابيّة ، أبواها كتابيان ، ولو من بني تغلب^(٤) ومن في معناهم . — حتى يُسلم .

ومنع النبي — صلى الله عليه وسلم ! — من نكاح كتابيّة^(٥) ، كأمة مطلقاً^(٥) .

ولكتابيّ^(٦) نكاح مجوسية ، ووطؤها بملك^(٧) . لا مجوسية^(٨) لكتابيّة .

(١) في ش زيادة من الشرح : « من المحرمات » . ولم يرد ماقبله في الناية ٣٦ .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « وممتدّة » ، وهو تحريف .

(٣) ضبط هكذا في ز ، وهو صحيح لأنه غير مصروف . وضبط في ح خطأ بالسكون .

(٤) ورد في ز تحتها : « حرة » .

(٥) ذكر يهاشم ز حاشية : « أي سواء كانت الأمة مسلة أو كافرة » . ولفظ الناية : « ولوبللك البين » . وهذا هو المذهب كما قال المؤلف في شرحه ، خلافاً لما نقله عن عيون المسائل : من أنه يباح له ملك البين مسلة كانت أو مشركة .

(٦) ضبط هكذا في ز وهو الصواب . وضبط في ح بالضم ، وهو سبق فلم .

(٧) في ش زيادة : « بين » ، وهي من الشرح وإن وردت في ز تحت الطر .

(٨) لم يضبط في ز . وضبط في ح هكذا بالضم ، على أنه ثاعل فعل محذوف . والتقدير : لا يحل نكاح مجوسى ، كما ذكر الفارح .

ولا يَحِلُّ لِحُرٍّ مُسْلِمٍ نِكَاحُ أُمَةٍ مُسْلِمَةٍ ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَنَتَ
الزُّوْبَةِ ^(١) : لِحَاجَةِ مُتْعَةٍ ^(٢) أَوْ خِدْمَةٍ — ولو مع صغرِ زوجَتِهِ
الْحُرَّةِ ، أَوْ غِيْبَتِهَا ، أَوْ مَرْضِيَّهَا — وَلَا يَجِدُ طَوْلًا : مَالًا ^(٣) حَاضِرًا
يَكُنِّي لِنِكَاحِ حُرَّةٍ وَلَوْ كِتَابِيَّةً ؛ فَتَحِلُّ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى ثَمَنِ أُمَةٍ .
وَلَا يَبْطُلُ نِكَاحُهَا : إِنْ أَبْسَرَ وَنَكَحَ ^(٤) حُرَّةً عَلَيْهَا ، أَوْ زَالَ
خَوْفُ الْعَنَتِ وَنَحْوِهِ .

وله : — إِنْ لَمْ تُتِمَّ . — نِكَاحُ أُمَةٍ أُخْرَى إِلَى أَنْ يَصِرْنَ
أَرْبَعًا . وَكَذَا ... عَلَى حُرَّةٍ لَمْ تُتِمَّ ، بِشَرْطِهِ .
وَكِتَابِيٍّ حُرٍّ — : فِي ذَلِكَ . — كَسَلِمَ .
وَيَصِحُّ ^(٥) نِكَاحُ أُمَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ . وَلَا تَصِيرُ — إِنْ وَلَدَتْ —
أُمَّ وَلَدٍ .

وَلَا يَكُونُ وَلَدُ الْأُمَةِ حُرًّا ، إِلَّا بِاشْتِرَاطٍ .

(١) كَذَا فِي زَوَالِ الْغَايَةِ ٣٧ . وَفِي ع : « الزُّوْبَةُ ... » ، وَفِي ش : « الزُّوْبَةُ ... » .
الْمُتْعَةُ . وَالزَّائِدُ فِي الْقَفْظِ الثَّانِي مِنَ الدَّرَجِ . أَمَّا الْقَفْظُ الْأَوَّلُ فَمَعْرُوفٌ ، عَلَى مَا فِي الْمَصْبَاحِ
وَالْمُخْتَارِ .

(٢) هَذَا تَصْغِيرٌ لِأَقْبَلِهِ ، وَقَدْ أَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ .

(٣) ضَبَطَ فِي ع بِالْكَسْرِ وَكَسْرُ الْكَافِ ، وَكَسْرُ مَا بَعْدَهُ . وَهُوَ يَحْتَمِلُ تَأْسِخَ أَوْ
تَأْرِي . وَفِي ش : « وَلَوْ نَكَحَ » . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الشَّرْحِ لَا مِنَ التَّأْسِخِ ،
فَرَأَيْتُ الشَّرْحَ .

(٤) كَذَا فِي زَوَالِ الْغَايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٦٨/٥ وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ش : « وَلَا يَصِحُّ » ،
وَالزَّائِدُ مِنَ التَّأْسِخِ ، وَلَمْ يَجِبْ لَهُ التَّأْسِخُ .

(م ١٢ ق ٢ — مِنْتَهَى الْإِرَادَاتِ)

ولِقِنٍّ ومدْبَرٍ ومكاتبٍ ومبْعُضٍ ، نكاحُ أمةٍ — ولو لابنه —
حتى على حرةٍ ، وجمعُ بينهما في عقدٍ . لا نكاحُ سيدها .

ولأمةٍ نكاحُ عبدٍ — ولو لابنها — لا أن تزوجَ سيدها^(١) .
ولا لحرٍّ أو حرةٍ نكاحُ أمةٍ أو عبدٍ ولديها .
وإن مَلَكَ أحدُ الزوجَيْنِ^(٢) ، أو ولدُهُ الحرُّ ، أو مكاتبُهُ ،
أو مكاتبُ ولدِهِ — الزوجَ الآخرَ ، أو بعضَهُ — : أنفسخ
النكاحُ .

ومن جَمَعَ في عقدٍ بين مباحةٍ ومحرمَةٍ — : كَأَيِّمٍ ومزوجةٍ — :
صح في الأيِّمِ . وَيَنْ أُمَّ وبنتٍ : صح في البنتِ .
ومن حرَّم نكاحها : حرَّم وطؤها بملك ، إلا الأمةَ الكتابيةَ .
ولا يصح نكاحُ خنثى مشكِلٍ حتى يَتَبَيَّنَ أمرُهُ .
ولا يحرَّم في الجنَّةِ زيادةُ العددِ ، والجمعُ بين المحارَمِ ، وغيرِهِ .

• • •

بابُ الشُّرُوطِ في النكاحِ

ومحلُّ المعتبرِ منها : صُلْبُ العقدِ^(٣) . وكذا لو اتَّفَقَا عليه قبلَهُ .
وهي قِسْمَانِ :

(١) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بسيدها » ، والباء من كلام الشارع .

(٢) في ش زيادةً مدرجةً من العرح ، هي : « الزوج الآخر أو » .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « الملقح » .

(١): صحيحٌ لازمٌ للزوج — فليس له فكُّه بدونِ إِبَاتِهَا ،
وَيُسْنُ وفَاؤُهُ به — :

كزيادةٍ مهرٍ ، أو تقدِّمَينَ ، أو لا يُخْرِجُهَا^(١) من دارها ،
أو لا يتزوجُ^(٢) أو لا ينسِرَى عليها ، أو لا يفرِّقُ بينها وبين أبويها
أو أولادِها ، أو أن تُرضِعَ ولدَها الصغيرَ ، أو يطلِّقُ ضرَّتها ، أو
يبيعُ أُمَّتَهُ .

فإن لم يَفِ : فلها الفسخ على التراخي بفعله ، لا عزمِهِ .
ولا يسقط إلا بما يدلُّ على رضا : من قولٍ ، أو تمكينٍ
مع العلم .

لكن : لو شرط أن لا يسافرَ بها ، فخذعها وماسر بها ، ثم
كرهته ، ولم تُسقط حقُّها من الشرط — : لم يُكرهها بعدُ .
ومن شرط أن لا يُخْرِجَهَا^(٣) من منزل أبويها ، فمات أحدهما — :
بطل الشرطُ .

ومن شرطتُ سُكْنَاهَا مع أبيه ، ثم أرادتْها منفردةً — :
فلها ذلك .

* * *

(١) ضبط هكذا في ز ، وهو صحيح . ويصح النصب على تقدير « أن » ، كما قد
تُفَسِّرُ :

(٢) ضبط في ز بالكون ، ولا يصح : لذكر « أن » قبل « ولا » .

فصل

(ج) أَلْقِسْمُ الثَّانِي : فَاسِدٌ ، وَهُوَ نَوَعَانِ :

(١) : نَوْعٌ يُبْطِلُ النِّكَاحَ مِنْ أَصْلِهِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :

١ - : نِكَاحُ الشَّارِ (١) . وَهُوَ : أَنْ (٢) يَزُوجَهُ وَلَيْتَهُ عَلَى أَنَّهُ
يَزُوجُهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ ، وَلَا مَهْرَ بَيْنَهُمَا ، أَوْ يُجْمَلُ بَضْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ —
مَعَ دَرَامٍ مَعْلُومَةٍ — مَهْرًا لِآخَرَى .

فَإِنْ سَمُوا مَهْرًا مُسْتَقْلًا — غَيْرَ قَلِيلٍ ، وَلَا حِيلَةَ — : صَحَّ .
وَإِنْ سُمِّيَ لِإِحْدَاهُمَا : صَحَّ نِكَاحُهَا فَقَطْ .

٢ — أَلْثَانِي : نِكَاحُ الْمُطَّلِّ . وَهُوَ : أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا
أَحْلَاهَا : طَلَّقَهَا ، أَوْ فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا . أَوْ يَنْوِيهِ وَلَمْ يُذَكَّرْ ، أَوْ يَتَّفَقَا
عَلَيْهِ قَبْلَهُ . أَوْ يَزُوجَ عَبْدَهُ بِمُطَلَّقَتِهِ ثَلَاثًا ، بَنِيَّةً هَبْتَهُ أَوْ بَعْضَهُ أَوْ بَعْضَهُ
أَوْ بَعْضُهُ مِنْهَا : لَيَفْسَخَ نِكَاحَهَا .

وَمَنْ لَا فُرْقَةَ يَدِهِ : لَا أَثَرَ لِنَيْتِهِ .

فَلَوْ وَهَبَتْ مَالًا لِمَنْ تَثَقُّ بِهِ لِيَشْتَرِيَ مَمْلُوكًا ، فَاشْتَرَاهُ وَزَوَّجَهُ
بِهَا ، ثُمَّ وَهَبَهُ أَوْ بَعْضَهُ لَهَا — : أُنْفَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ

(١) يَهْمَشُ زُحَاهِيَّةٌ : « هُوَ : بِكَسْرِ الِثْنَيْنِ الْمُجْمَعَةِ ، وَتَخْفِيفِ الْفَيْنِ الْمُجْمَعَةِ .

أَهْمَقِي » .

(٢) كَذَا فِي رِزْقِ وَالْفَائِدَةِ ٤٠ . وَفِي ش : « أَوْ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

تحليل مشروط ولا منوي^١ ممن تؤثر نيتته ، أو شرطه^(١) ،
وهو : الزوج .

والأصح قول المنقح : « قلت : الأظهر عدم الإخلال^(٢) » .
٣ — الثالث : نكاح المتعة . وهو : أن يتزجها إلى مدة ،
أو يشرط^(٣) طلاقها فيه بوقت ، أو بنوية بقلبه ، أو يتزوج الغريب^٤
بنية طلاقها إذا خرج ، أو يملأ^(٥) على شرط — غير : « زوجت^٦
أو قبلت^٧ إن شاء الله » — مستقبل : كـ « زوجتك إذا جاء رأس^٨
الشهر ، [أو إن رضيت أمها]^(٩) » ، أو : « إن وصمت زوجتي
أبنة فقد زوجتكمها » .

ويصح على ماض أو حاضر : كـ « ... إن كانت بنتي ،
أو^(١٠) كنت وليها ، أو إن^(١١) آتقت عديتها » ، وهما يعلمان
ذلك . أو : « ... شئت » ، فقال : « شئت وقبلت »
ونحوه^(١٢) .

(١) كذا في ز ش والفاية ٤١ . وسقطت الهاء من ع .

(٢) في ش : « الإخلال » ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في ز ش والفاية . وصح في ع بابا ، على ما يظهر .

(٤) في ش : « أو يملأ النكاح ... وقبلت » ، فأخرج الفرح في الفن وبالعكس .

(٥) وردت الزيادة في ز ش والفاية . وسقطت من ع .

(٦) في ش زيادة ، مدرجة من النسخ ، هي : « إن » .

(٧) وردت « إن » في ز والفاية ، وسقطت من ع ش .

(٨) كذا في ز ع والفاية . وفي ش : « أو إن » ، والزائد من الفرح .

(٩) هذا عطف على المفعول قبله ، كما يفهم عدم تعرض الشارع لبيان . وضبط في

ز ضم الواو ، على أنه عطف على فاعل « يصح » المقدر ، أو على أنه مبتدأ خبره محذوف ،
بـ «ير : حكمه المصحة أيضا .

(ج) النوع الثاني ^(١) : أن يشرط ^(٢) : أن لا مهر ^(٣) أولاً ^(٤) نفقة ،
أو ^(٥) يقسم لها أكثر من ضررتها أو أقل . أو أن يشرط ^(٦) أو
أحدهما عدم وطء أو نحوه ^(٧) . أو إن فارق رجع بما اتفق ،
أو خياراً ^(٨) في عقد أو مهر . أو إن جاءها ^(٩) به في وقت كذا ،
وإلا فلا نكاح بينهما . أو أن يسافر بها ، أو ^(١٠) تستدعيه
لوطء عند إرادتها . أو أن لا تسلم نفسها إلى بدنة كذا . ونحوه
فيصح النكاح ، دون الشرط .
ومن طلق بشرط خيار وقع .

* * *

فصل

وإن شرطها مسلمة ، أو قيل : « زوجتك هذه المسلمة » ،
أو ظنها مسلمة — ولم تعرفه بتقدم كفر — فبانت كتابية ؛

- (١) كذا في زع والناية ٤٢ . وسحب في ش بلفظ : « الثالث » ، وأستغنى فيها ما قبله .
مدرجاً في الفرح .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « يشترط » . وكلاهما صحيح . وبعبارة الناية :
« إن شرط » ، هي عرفة .
(٣) في ج : « ولا » ، وهو تحريف . فتأمل .
(٤) في ج ش زيادة : « أن » ، وهي من الفرح وإن ذكرت في الناية .
(٥) كذا في زع . وفي ش : « يشترط » . وحرف في الناية بلفظ : « إن شرطاً » .
(٦) في ش : « ونحوه » ، وهو تحريف . ولفظ الناية : « أو دواعيه » .
(٧) في ش : « خيار » ، وهو خطأ وتحريف . وقد أعيد اللفظ في الفرح على السواب .
(٨) وردت « ها » في زع دون الناية ، وأستغنى من ش مدرجة في الفرح .
(٩) في ش : « أو أن . . . » ، هما إليه إلى . . . ، واليهادان من الفرح ،
وإن وردت أولاً في الناية .

أو بكرًا أو جميلة أو نسيبة؛ أو شرط نفي عيب لا يُفسخ^(١) به النكاح — فبانت بخلافه — : فله الخيار. لا^(٢) : إن شرطها كتابية أو أمة فبانت مسلمة أو حرة، أو شرط صفة فبانت أعلى منها .

ومن تزوج أمة ، وظن أو شرط أنها حرة ، فولدت — : فولدته حرًا ، ويفدى^(٣) ما ولد حيا بقيمته يوم ولادته^(٤) .

ثم إن كان ممن لا يحل له نكاح الإمام : فُرق بينهما . وإلا : فله الخيار . فإن رضى بالمقام ، فما ولدت بعدُ : ففريق .

وإن كان المغرور عبدًا : فولدته^(٥) حرًا ، يفديه إذا عتق : لتعلقه بذمته .

ويرجع زوج بقاءه وبالمسمى ، على من غره : إن كان أجنبيًا . وإن^(٦) كان سيدها^(٧) ولم تعتق بذلك ، أو إياها^(٨) — وهي

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « يفسخ » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « ولا » مسبوقه بواو في المشرح . والزائد من الناسخ .

(٣) بهامش ز حاشية : « الزوج » ، وذكر نحوه في المشرح . ولفظ الناية ٤٣ :

« ويفديه حيا » .

(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ويرجع بقاءه على من غره » ،

وسبأني بزيادة .

(٥) في ش زيادة أدرجت من المشرح ، هي : « منها » .

(٦) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

(٧) ضبط في ز بالضم ، وكان يصح لو لم يطف « إياها » عليه .

(٨) كذا في زع ، وهو الصحيح الذي يؤكد كلام الصارح وعبارة الإقناع

٧٨ / ٥ : « وإن كان الأمة » . وفي ش والناية : « أباه » ، وهو خطأ وتصحيف .

مكاتبته — : فلا مهر له ، ولا لها . وولدها مكاتبته ، فيغرم
أبوه قيمته لها . وإن كانت قنًا : تملق برفقتها .
والمعتق بعضها يجب لها البعوض ، فيسقط . وولدها يفرم أبوه
قدر رقه .

[ولستحق غرم^(١)] ، مطالبة غار ابتداء . و « النار » : من
علم رقا ولم يبيته .
ومن تزوجت رجلاً على أنه حر أو تظنه حراً ، فإن عبداً —
خلها الخيار : إن صح النكاح
وإن شرطت صفة ، فإن أقل — : فلا فسخ ، إلا
بشرط حرية .

* * *

فصل

ولمن عتقت كلها تحت رقيق كله^(٢) ، الفسخ — . وإلا أو
عتقا مآ : فلا^(٣) . فتقول : « فسخت نكاحي » ، أو : « أخترت
نفسى » . و : « طلقها » ، كناية عن الفسخ . — ولو متراخياً ،
ما لم يوجد منها ما يدل على رضا .

(١) وردت الزيادة في زرع والفاية ، وسقطت من ش .

(٢) ضبط في ز بالكسر على التأكيد ، وهو يبيد المعنى المراد ، وإن كان
الأولى بالضم .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « في مشتركة شريك معسر
(بالضم فيها) » .

ولا يحتاج فسخها لحكم حاكم.
فإن عتق قبل فسخ^(١)، أو أمكنته^(٢) من وطئها أو مباشرتها
ونحوه - ولو جاهلة عتقها^(٣)، أو ملك الفسخ - : بطل
خيارها .

ولبت نسع، أو دونها : إذا بلغت، ولجنونة : إذا عقلت -
أخياراً، دون ولي^١ .

فإن طلقت قبله : وقع، وبطل خيارها : إن كان بائناً .
وإن عتقت الرجعية^٢، أو عتقت ثم طلقها رجعيًا - : فلها
الخيار . فإن رضيت بالمقام : بطل .
ومتى فسخت بعد دخول : فمهرها لسيد^(٣)، وقبله :
لا مهر .

ومن شرط معتقها أن لا تفسخ نكاحها ورضيت^١، أو بُذل
لها عوض^٢ لتسقط حقها من فسخ ملكته - : صح، ولزمها .
ومن زوج مدبرة لا يملك غيرها - وقيمتها مائة - بعبد^٣ ،
على مائتين مهراً ، ثم بات - : عتقت . ولا فسخ قبل الدخول :

(١) كذا في زع والفاية ٤٤ . وفي ش : « مكتة » . وما يعني واحد كما صرح به
في المختار .
(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ويمكن » .
(٣) كذا في زع والفاية . وفي ش : « لسيدها » ، والزيادة من الترح .

لثلاث يُسْقَطُ المهر^(١)، فلا تخرج من الثلث، فَيَرِقُّ بعضها : فيمتنع
الفسخ . فهذه مستثناة من كلام من أطلق .
ولمالك زوجتين ، يُمها وأحدهما . ولا فرقة بذلك .



بابُ حُكْمِ^(٢) أَلْيُوبِ فِي النِّكَاحِ
وَأقسامُها المُتَّبَعَةُ لِلْخِيَارِ ثَلَاثَةٌ :

١ - قِسْمٌ يُخْتَصُّ بِالرَّجُلِ ، وهو : كَوْنُهُ قد قُطِعَ ذِكْرُهُ أو
بعضُهُ ، ولم يبقَ ما يمكنُ جَماعُ بِهِ . وَيُقْبَلُ قولُها في عدم إمكانه .
أو : قُطِعَ خُصْيَتَاهُ ، أو رُضُّ^(٣) يَيْضَتَاهُ ، أو سُلا .
أو : عَتَبْنَا لا يمكنه وطءٌ ، ولو لكبر أو مرض .
فإن^(٤) أَقَرَّ بِالْمَنَّةِ ، أو ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ ؛ أو عُدَّه أَفْطَلْتُ يَمِينَهُ .
فَنَكَلَ - ولم يدعِ وطنًا - : أَجَلَ سَنَةٍ هَلَالِيَّةٍ^(٥) مِنْذُ تَرَأْفِهِ ،
ولا يُحْتَسَبُ عليه منها ما أَعْتَرَلَتْهُ فقط .

(١) ضبط في ز بالفتح ، على أن الفاعل محذوف تقديره : الفسخ . فتكون صم أول
الفعل . ويجوز الرفع على أنه الفاعل ، فكون الفعل لازماً مبنيًا لفاعل مفتوح الأول . وذكر
فيها بعده مضروباً عليه : « أو يقتصف » .

(٢) ورد هنا في الأصول ، ولم يرد في النهاية ٤٦ .

(٣) كذا في زع والنهاية ، وهو اللائم . وفي ش : « رضت » ، ولعل التاء من التارخ
إن لم يمكن من التاسخ .

(٤) في النهاية : « بأن » وهو تصحيف . وورد في ش بعدها واو مسبوقه بواو
الفتح ، فتكون من التارخ .

(٥) ورد بهامش ز حاشية : « قال الزركشي : والسنة المتبرة هي الهلالية ؛ ههنا
المفهوم من كلام العلماء . وتعليقهم بالفصول ربما أوجم غير ذلك . لكن ما بينهما
مقارب » اهـ .

فإن مضت — ولم يَطَّأها^(١) — فلها أَلْفَسَخُ .
 وإن قال : « وطئها » ، وأنكرت — وهى ثيبٌ — : فقولها
 إن ثبتت عُتَّةٌ . وإلا : فقولهُ .
 وإن كانت بكرًا — وثبتت عُتَّةٌ وبكارُها — : أَجَلٌ ، وعليها
 أَلَمِينَ إن قال : « أزلَّها وعادت » .
 وإن شَهِدَ^(٢) بزوالها : لم يُؤَجِّلْ ، وحُطِّفَ إن قالت : « زالت .
 بغيره » . وكذا إن لم تثبت عُتَّةٌ ، وادَّعاه .
 ومن أَعترفت بوطئه فى قُبُلِ بنكاحِ رافعا^(٣) فيه — ولو
 مرةً ، أو فى حيضٍ ، أو قاسٍ ، أو إحرامٍ ، أو رِدَّةٍ ، ونحوه^(٤) —
 بعد ثبوت عُتَّةٍ^(٥) : فقد زالت . وإلا : فليس يَسْتَنِينَ .
 ولا تزول عُتَّةٌ بوطءٍ غيرِ مدَّعيةٍ ، أو فى دُبُرٍ .

(١) وردت « ها » فى زرع والنفاية ، وسقطت من ش . وذكر بهامش ز حاشية :
 « قوله : فإن مضت ولم يَطَّأها إلخ » فإن قيل : فإن الوطء حق الرجل دون المرأة ، قيل :
 بل حق لها ، بدليل قوله سبحانه وتعالى : (ولَمَن مَّثَلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَرْوَةِ) . وله عليها
 الاستمتاع كذلك مى لها عليه ذلك . وقال سبحانه : (فإِذَا كَانَ مِنَ الْمُحْرَمِينَ) .
 ومن الإِسْكَ بِالْمَرْوَةِ ، المُجَاع « ١ » .
 (٢) كذا فى زرع والنفاية ، وضبط كذلك فى ز . فهو مبنى للمفعول أى شهد
 بينة ، كما قال الشارح . وفى ش : « أشهد » ، وهو تحريف . وراجع المختار واللمباح .
 (٣) كذا فى ج . وفى ش والنفاية ٤٧ : « ومنى » ، وهو أولى .
 (٤) فى ش : « رافعا » ، وهو خطأ وتحريف .
 (٥) ورد فى ش زيادة : « ولو » ، وهى من الفرح .
 (٦) كذا فى زرع . وفى ش : « صته » ، ولعل الماء من الفرح وإن وردت
 فى النفاية .

ومجنونٌ ثبتت عنته ، كما قل : في ضرب المدة .
ومن حدث بها جنونٌ فيها حتى أنهت ، ولم يَطأ - : فلوائها
الفسخ .

ويسقط حق زوجة عَيْنٍ ومقطوعٍ بعضُ ذكره ، بتغيب
العشفة^(١) أو قدرها^(٢) .

٢ - قسمٌ يختص بالمرأة ، وهو : كونُ فرجها مسدوداً
لا يسلكه ذكرٌ - فإن كان بأصل الخلقة : فرتقاء ، وإلا : فقرناء
وعفلاء - أو به بحرٌ ، أو قروح^(٣) سيالة .

أو : كونها فتقاء - بانخراق ما بين سبيلتيها ، أو ما بين مخرج
بولٍ ومنى . - أو مستحاضة .

٣ - قسمٌ مشترك ، وهو : الجنون - ولو^(٤) أحياناً - والجذام ،
والبرص^(٥) ، وبخرٌ فهم ، وأستطلاقُ بولٍ ونجس^(٦) ، وبأسور

(١) ورد في زعمها : « فقط » ، وبهامشها : « مع الانتشار . المجاوى » اه :

وذكر نحوه في الناية .

(٢) ذكر بهامش زحشية : « كما يتعلق به سائر أحكام الوطء : من النسل والحد
والمدة ، ولحق النسب ، واستقرار الهر ، والإحصان ، والإباحة للطلق ثلاثاً . زركشى
محرر » اه .

(٣) في س : « أو قروح سالة » وهو تصحيف ومحرّيف .

(٤) في س زيادة أدخلت من الشرح ، هي « كان » .

(٥) بهامش زحشية : « قال في القاموس : والرص بحركة ياء يظهر في ظاهر
البدن لفساد مزاج » اه .

(٦) بهامش زحشية : « وهو : الفاضل . مبدع » ، وذكر نحوه في الرشح والعباح
(نجا) . وانظر المختار .

وَنَاصُورٌ، وَقَرَعَ رَأْسُ: وله رِيحٌ مُنْكَرَةٌ؛ وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا خَنْثَى (١).

فَيَفْسُخُ بِكُلِّ مَنْ ذَلِكَ: ولو حدثَ بَعْدَ دُخُولِ، أَوْ كَانَ بِالْفَاسِخِ عَيْبٌ مِثْلُهُ أَوْ مَنَاقِبُهُ.

لَا بَغِيرَ مَا ذَكَرَ: كَمَوَرٍ، وَعَرَجٍ، وَقَطْعِ يَدِ وَرَجُلٍ، وَعَمَى، وَخَرَسٍ، وَطَرَشٍ، وَكَوْنُ (٢) أَحَدِهِمَا عَقِيماً أَوْ نِضْوَاً، وَنَحْوَهُ.

فصل

وَلَا يَثْبُتُ خِيَارٌ فِي عَيْبٍ زَالٍ بَعْدَ عَقْدٍ، وَلَا لِمَالِمٍ بِهِ وَقْتَهُ.
وَهُوَ عَلَى التَّرَاخِي: لَا يَسْقُطُ فِي عُنَّةٍ إِلَّا بِقَوْلٍ، وَيَسْقُطُ بِهِ وَلَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ أَعَادَهَا.
وَيَسْقُطُ فِي غَيْرِ عُنَّةٍ (٣)، بَمَا يَدُلُّ عَلَى رِضَا - : مِنْ وَطْءٍ،

(١) بهامش ح حاشية: «واسع» وذكر في الشرح والمأبأة ٤٨ بقوله: «عبر

(٢) سقط في ز بالصم، على أنه مبتدأ حرة محذوف سديرة: لا يصح به كذلك.

وأما عبر بذلك - دون كلمة: «الفهم» و«المعاني» - للإشارة إلى أن ما لا يصح به نوعان: حسي، ومسموع. ويصح ضربه بالكسر على الضعف، فنه.

(٣) بهامش ز حاشية: «وأما الخيار في العنة فإنه لا يسقط إلا بالقول كما تقدم، حيث

قال: لا يسقط في عنة إلا بقول» ٤١.

أو تمكين مع علم به — كَبَّةٌ قَوْلٍ، ولو جَهِلَ الحَكَمَ ، أو زاد ،
أو ظَنَّهُ يسيراً^(١).

ولا يصح فسخٌ بلا حاكمٍ ، فيفسخه^(٢) أو يرده^(٣) إلى من
له الخيارُ . ويصح مع غيبة زوج .

فإن فُسِخَ^(٤) قبل دخول : فلا مهر .

ولها — بعد دخول أو خلوة — أَلَسْتُ ، كما لو طرأ
الغيب . ويرجعُ به على مُنْعَرٍّ . من زوجة عاقلة ، ووليٍّ ، ووكيل .

ويقبل قولُ وليٍّ — ولو محرماً — في عدم علمه به^(٥) .

فلو وُجِدَ من زوجة ووليٍّ : فالضمانُ على الوليِّ .

ومثلها — في رجوع على غارٍّ — : لو زُوجَ امرأةً فأدخلوا عليه
غيرَها^(٦) . ويلحقه الولدُ^(٧) .

(١) في ش زيادة : « فإن كبراً » ؛ وفي من الشرح .

(٢) بهامش ز حاشية : « وإذا فسخه فهو فسخ وإيس بطلاق . وإذا أعفا على الرجعة بعد ذلك فلها ذلك بنكاح جديد ، وتكون عنده على طلاقها » ١ هـ .

(٣) أسقط هذا من س ، وأدخل في الشرح .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « النكاح » ، واضطراب في الطبع .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « علة » والهاء من الشرح . وذكر في القاية
زيادة عن الزركشي ، واردة في الشرح .

(٦) بهامش ز حاشية : « أي فوطئها ، فوجب عليه مهر الثلث . فإنه يرجع على من
أدخل عليه غير زوجته . مؤلف ١ هـ . وذكر نحوه في الشرح .

(٧) ورد في ز بعد ذلك مضروباً عليه : « وتجهز زوجته بالهر الأول » . وذكر
في الإقناع ٨٩/٥ : « نسا . وتقدم » . أي في باب أركان النكاح .

وإن طُلِّقَتْ قبل دخول^(٢) ، أو مات أحدهما قبل العلم به — :
فلا رجوع .

• • •

فصل

وليس لولي صغير أو صغيرة^(١) ، أو مجنون أو مجنونة ، أو
أمة — تزويجهم بمعيب يُرَدُّ به . ولا لولي حرة مكلفة ، تزويجها
بلا رضاها .

فلو قُبل لم يصح : إن علم^(٥) . وإلا : صح . وله الفسخ :
إذا علم .

وإن أختارت مكلفة مجنونا أو عتينا : لم تُمنع . ومجنونا أو
مجنونا أو أيرص : فلوليها الماقد منها .

وإن علمت العيب بعد عقد ، أو حدث به — : لم تُجبر
على الفسخ .

• • •

باب نكاح الكفار

وهو نكاح المسلمين : فيما^(٦) يحجب به ، وتحريم الحرّات .

-
- (١) بهامش ز : « مثله ما إذا طلق قبل العلم بالعيب » . وفي الناية • • زيادة :
« أو بعده » . وقد ذكرت في الإقناع عقب قوله : « به » فليحذر .
(٢) في ش : « صغيرة مجنون • • • أو سيد أمة » ، فأصح المتن بالشرح وبالله اكس .
(٣) في ش زيادة مخرجة من الشرح ، هي : « العيب » .
(٤) كذا في زع والناية ١ • • وفي ش : « فيه » ، وهو خطأ وتحريف .

وَيُقَرُّونَ عَلَى^(١) مُحَرَّمَةٍ : مَا أُعْتَقِدُوا حِلًّا ، وَلَمْ يَرْتَفِعُوا^(٢) إِلَيْنَا .

فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ : عَقْدَنَاهُ عَلَى حُكْمِنَا .

وَإِنْ أَتَوْنَا بَعْدَهُ أَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ ، فَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ تُبَاحَ إِذَا - : كَعَقْدٍ فِي عِدَّةٍ فَرِغَتْ ، أَوْ عَلَى أُخْتِ^(٣) زَوْجَةٍ مَاتَتْ ، أَوْ بِلَا شُهُودٍ أَوْ وَلِيٍِّّ أَوْ صِغَةٍ - : أَقْرَأَ .

وَإِنْ حُرِّمَ أَوَّلُهُ نِكَاحُهَا الْآنَ - : كَذَاتِ حَرَمٍ ، أَوْ^(٤) فِي عِدَّةٍ لَمْ تَفْرُغْ ، أَوْ حُبْلَى^(٥) وَلَوْ مِنْ زَنًا ، أَوْ شَرَطَ^(٦) الْخِيَارَ فِيهِ مُطْلَقًا أَوْ مَدَّةً لَمْ تَمُضْ ، أَوْ أُسْتَدِمَ نِكَاحَ مُطْلَقَتِهِ ثَلَاثًا وَلَوْ مُعْتَقِدًا . جِلَّهَا - : فُرِّقَ بَيْنَهُمَا .

وَإِنْ وَطِئَ حُرْبِيٌّ حُرِيَّةً - وَاعْتَقَدَاهُ نِكَاحًا - : أَقْرَأَ . وَإِلَّا : فَلَا .

وَمَتَى صَحَّ الْمَسْمِيُّ : أَخَذْتُهُ . وَإِنْ قَبِضْتُ الْفَاسِدَ كُلَّهُ : اسْتَفَرَّ .

(١) فِي شِ زِيَادَةِ : « أُنْكَحَتْ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٢) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْوَارِدُ فِي الْخُتَارِ . وَلِي شِ الْوَيْلَاةُ : « يَتَرَفَعُوا » .

(٣) هَذَا الضَّبْطُ هُوَ لِلتَّصْبِ . وَضَبُّهُ فِي زَيْكْرَتَيْنِ ، وَلِئَمَّا كَانَ يَصْحُحُ أَنْ لَوْ أُدْخِلَ .

نَهَ عَلَى مَا بِهِ . فَهُوَ سَبَقَ قَلَمَ .

(٤) فِي شِ : « أَوْ مُصَاهِرَةً أَوْ مُرُوجَةً فِي عِدَّةٍ » ، وَازِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٥) صَبْرٌ فِي حِ حَصًّا بِكسرِ الْمَاءِ . وَهُوَ سَبَقَ قَلَمَ . وَوَجَّعَ الْخُتَارَ .

(٦) كَذَا فِي زَع وَالْمَالِيَةِ ، أَيْ الْفَائِدَةِ . وَفِي النَّبَاةِ : « شَرْطَاهُ أَيْ الْفَائِدَانِ » . وَلَعَلَّهُ

مِمَّا هَذَا تَحْرِيفٌ . وَلِئَمَّا ضَبَطَاهُ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ : لِأَنَّهُ لِنَاسِبٍ لِمَا سَبَقَ ، وَلِأَنَّ الْمُصَنِّفَ ضَبَطَ

مَا بِهِ بِفَتْحِ آخِرِهِ . وَضَبُّهُ فِي حِ بِضَمِّ الشَّيْنِ ، وَهُوَ مُجِبٌّ أَيْضًا .

وإن بقيَ شيءٌ : وجب قسطه من مهر المثل ؛ ويُعتبر — فيما يدخله كيلٌ ، أو وزنٌ ، أو عددٌ — به .

ولو أسلما فاقبلتْ خمرٌ^(١) خلا ، ثم طلق ولم يدخل — : رَجَعَ بنصفه . ولو تلف الخُلُ قبل طلاقه : رَجَعَ بنصف مثله . وإن لم تقبض شيئاً ، أو يُسمَّ مهرٌ — : فلها مهرٌ مثلها .

* * *

فصلٌ

وإن أسلم الزوجانِ معاً ، أو زوجٌ كتابيَّةٌ — : فعلى نكاحيهما . وإن أسلمتْ كتابيَّةٌ تحت كافر ، أو أحدٌ غيرِ كتابيَّين ، قبل دخولٍ — : أنقسخ . ولها نصفُ المهر : إن أسلم فقط ، أو أسلما وأدعتْ سبقه ، أو قالاً : « سبق أحدُنا ، ولا^(٢) نعلم عينه » . وإن قال : « أسلمنا معاً فنحن على النكاح » ، فأنكرته — : فقولها .

وإن أسلم أحدُهما بعد الدخول : وُفِيَ الأمرُ إلى^(٣) أنقضاء العدة^(٤) .

(١) كذا في زع والنايه ٥٢ . وفي ش : « خرا » ، وهو خطأ وتحريف .

(٢) كذا في زن والنايه وأصلع . ثم أسلح فيها بلفظ : « ولم » .

(٣) كذا في ز والنايه وأصلع . ثم أسلح فيها بلفظ ش : « على » . وكل صحيح وإن كان الثاني هو الوارد في المصباح .

(٤) بهامس ز حاشية : « ويجزى الوء في مدة الوقف . زر كفى » اهـ .

(م ١٣ ق ٢ — انتهى الإردات)

فإن^(١) أسلم الثاني قبله : فعلى نكاحهما . وإلا : تبيّنا فسخه منذُ أسلم الأول .

فلو وطئ^(٢) ولم يُسَلِّم الثاني فيها : فلها مهرٌ مثلها . وإن أسلم : فلا .

وإن أسلمت قبله : فلها نفقة المدّة^(٣) ولو لم يُسَلِّم . وإن أسلم قبلها : فلا .

وإن اختلفا في السابق ، أو جهل الأمر — فقولها ، ولها النفقة . ويجب الصّدّاقُ بكل حال .

ومن هاجر إلينا بذمة مؤبّدة ، أو مسلماً ، أو مسلمة — والآخِرُ بدار الحرب — : لم ينفسخ .

فصل

وإن أسلم^(٤) وتحتّه أكثر من أربع^(٥) ، فأسلمن أو كنن

(١) كذا في زرع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

(٢) بهامش زحانية : « يجب تهديد الوطء هنا بإكرامها عليه ، لأنها لو طأعته لم يجب لها مهر . » [ركض] .

(٣) بهامش زحانية : « وأما السكنى في هذه المدّة ، فقال أبو العباس (يعني : ابن تيمية) : إذا أوجبت النفقة أوجبتاهما ، وإذا لم توجب النفقة فينبغي أن يكون حكمها حكمكم سكنى المبتوتة . وفيه روايتان . انتهى من الزركلي على المحرر » .

(٤) في ش زيادة مدروجة من الفرح ، هي : « كافر » . وفي الإقناع ٩٥/٥ : « حر » .

(٥) في ش : « أربعة نسوة » ، وفيه تحريف وزيادة من الفرح . وفي الناية ٣٠٣ : زيادة : « بقدر أولاه » .

كتايبات^(١) — : أختار ، ولو مُخَرِّمًا ، أربعا منهم : — ولو من
ميتات — : إن كان مكلفًا . وإلا . وقِفَ الأمرُ حتى يُكَلَّفَ .
وَيَعْتَزَلُ المختاراتِ حتى تنقضى عدَّةُ المفارقاتِ — وأولها : من
حينِ اختيارِه^(٢) . — أو يُتَمَنَّ .

وإن أسلمَ بعضُهم — وليس الباقي كتايباتٍ — مَلَكَ إمساكًا
يُوفِسُخًا في مسليمةٍ خاصةً .

وله تعجيلُ إمساكٍ مطلقًا ، وتأخيرُهُ حتى تنقضى عدَّةُ البقية ،
أو يُسَلِّمَنَّ .

فإن لم يُسَلِّمَنَّ ، أو أسلَمَنَّ — وقد أختارَ أربعا — فعدَّتْهُنَّ :
منذُ أسلمَ .

فإن لم يَخْتَرْ : أجبرَ مجبسي ثم تعزيرُ ؛ وعليه فقهن^(٣)
إلى أن يَخْتَارَ .

ويَكْفَى^(٤) : « أَمَسَكْتُ هَؤُلَاءِ » أو « تَرَكْتُ هَؤُلَاءِ »
أو « أَخْتَرْتُ هَذِهِ »^(٥) ، [لَفْسَخُ أَوْ]^(٦) لِإِمْسَاكِ وَنَحْوِهِ .

(١) ورد في زحمتها : « حرَّار » ، وبهامشها : « ظم يسلمن » .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « لاختاره » ، وهو تعريف .

(٣) بهامش زحاشية : « فإن امتنع من الإخاق ، أنفق عليهن من ماله (في المخطوطة :
مالته) اه زركشي » .

(٤) في ش زيادة : « في اختيار » ، وهي من الهمز وليذ ذكرت في الناية : « .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « وترك » ، وهو تعريف .

(٦) قوله : « وأخترت هذه » أسقط من ش ، وأدرج مكرزا في الفرج .

(٧) وردت الزيادة في زع والناية ، وسقطت من ش . وذكر أولها فيها بعد قوله :
« ترك هؤلاء » ، على أنه من اللز . وهو من عبث الناشر على ما يظهر ، أو يكون من
الفرج مع سقوط كلام منه . فأمَّل .

ويحصل اختيار^(١) بوطء أو طلاق، لا بظهار أو إيلاء .
وإن وطئ الكَلَّ . تَمَّينَ الأولُ .

وإن طلق الكَلَّ ثلاثاً : أخرج أربع^(٢) بقرعة ، وله نكاح
البواقي .

والمهر لمن أنسخ نكاحها بالاختيار : إن كان دخل بها .
وإلا : فلا .

ولا يصح تعليق اختيار بشرط ، ولا فسخ نكاح^(٣) مسلعة :
لم يتقدمها إسلام أربع .

وإن مات قبل اختيار ، فعلى الجميع أطول الأمرين : من عدة
وفاة ، أو ثلاثة^(٤) قروء . ويرث منه^(٥) أربع بقرعة .

وإن أسلم — وتحتة أختان — : أختار منهما واحدة .

وإن كانتا أمًّا و بنتًا ، فسد نكاحهما : إن كان دخل^(٦) بالأم .

(١) ورد هنا في زع والناية ، وأسقط من ش مدرجا في الفرج .

(٢) كذا في زع والناية ٥٥ ، وهو الظاهر . وفي ش : « أربع » ، والظاهر أنه
تحريف ، بدليل أن الفارج لم يقدر الفاعل كعادته في مثل هذا . وزيد في الناية قبلها كلمة :
« منهن » ، وهي مذكورة في الفرج .

(٣) ضبط في ز بالكسر والضم ، وهو سبق قلم .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « ثلاث » ، وهو تحريف . ولفظ الناية : « أو حياة » .

(٥) أي الميت ، كما قال الفارج . وفي الناية ٥٤ : « منهن » ، فإن لم يكن مراد
فهو بيان مقدم لقوله : « أربع » .

(٦) ورد بهامش ز ، على سبيل التفسير ، كلمة : « وطئ » .

والا : فنكاحها وحدها .

فصل

وإن أسلم^(١) وتحتة إماء ، فأسلمن معه أو في المدّة مطلقاً —
أختار : إن جاز له نكاحهن وقت أجتاع إسلامية بإسلامهن .
والا : فسد^(٢) .

فإن كان موبراً ، فلم يُسلمن حتى أعسر^(٣) ، أو أسلمت
إحداهن بعده ثم عتقت ثم أسلمت البواقي — : فله الاختيار .
وإن عتقت ثم أسلمت ثم أسلمن ، أو عتقت ثم أسلمن ثم
أسلمت ، أو عتقت بين إسلاميه وإسلامها — تميّنت الأولى : إن
كانت تُعَفُّه .

وإن أسلم وتحتة حرة وإماء ، فأسلمت الحرة^(٤) في عدتها
قبلهن أو بعدهن — : أنقسخ نكاحهن ، وتميّنت الحرة : إن
كانت تُعَفُّه .

(١) في ش : « أسلم حر وتحتة زوجات إماء أكثر من أربع ... معه قبل الدخول
بهن أو بعد » ، والزيادات من الفرح وإن ورد أولها في الناية ٦ ، كما ورد مع ثالثها في
الإقناع ٩٩/٥ ، بزيادة : « أو أقل » .

(٢) في ش زيادة من الفرح : « نكاحهن » . وورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً
عليه : « وإن تنجزت الفرقة اعتبر عدم الطول وخوف الفت وقت إسلامه » .

(٣) ضبط في ش بضم الهزة ، وهو خطأ . انظر المختار والمصباح .

(٤) في ش : « الحر » ، وهو تحريف ظاهر .

هذا : إن لم يعتق ثم يُسلمن في العدة . فإن ومجد ذلك
فكالحرائر .
وإن أسلم عبدٌ وتحتَه إماءٌ — فأسلمن معه أو في العدة ، ثم
عتق أولًا — : أختار ثنتين .
وإن أسلم وعَتَق ثم أسلمن ، أو أسلمن ثم عَتَق ثم أسلم — :
أختار أربعًا بشرطه .
ولو كان تحتَه حرائرٌ ، فأسلمن معه — : لم يكن لهن
خيارٌ الفسخ .
ولو أسلمت من ^(١) تزوجت باثنتين في عقدٍ : لم يكن لها أن تختار
أحدَهما ، ولو أسلموا معًا .

* * *

فصل

وإن أردتَ أحدُ الزوجين ، أو هما معًا ^(٢) ، قبلَ الدخول — :
أنقسخ النكاحُ . ولها نصفُ المهر : إن سبقها ، أو أردتَ وحده .
وتَقِفُ ^(٣) فرقةً بعد دخول ، على أنقضاء عدةٍ .

(١) كذا في زع . وفي ش : « ومن » ، والوائد من الناشر .
(٢) ورد بهامش ز حاشية : « فإن قيل : المانع اختلاف الدين ، وإذا ارتددا معا لم
يختلف دينها ، فهذا كما لو أسلما معا . قيل : هذا منتقض بما إذا أسلم زوج اليهودية ، فإن
دينها اختلف والنكاح باى . ولو اتفقا المسلم المتزوج يهودية الى دين اليهودية : وقمت الفرقة
بينها ، ولم يختلف الدين . ذكره القاضي (يعنى : أبا بلى) ملزما به لخنفية والمالكية .
وطرق ما اذا أسلما معا : فإنها انتقلا الى دين حق يقران عليه ، ولأنها انتقلا الى طاعة سجون
ابتدأ النكاح فيها . فازتا . انتهى من الزركشى على المحرر » .
(٣) كذا في زع والفتاوى ٧٧٠ . وفي ش : « توقف » ، ولعله تحريف ، فراجع المصباح .

وتسقط نفقة المدّة، بِرَدِّهَا وحدها .
وإن لم تَمُدَّ^(١) — فوطئها فيها ، أو طلق — وجب المهر ،
ولم يقع طلاق .
وإن أتت فلا^(٢) أو أحدهما إلى دين لا يُقرُّ عليه ، أو تَمَجَّسَ
كتابي تحتَه كتابيَّة ، أو تَمَجَّسَتْ دونه — فكَرَّةٌ .

* * *

(١) كذا في ز ، أي الزوجة . وهذا هو الظاهر . وقع شوالفانية : « يد » أي
منها ، أي المدّة ، إلى الإسلام . كما قال الشارح .
(٢) في ش زيادة من العرج : « الزوجان » ، ووردت في شرح الإقناع ٩٥/٥
زيادة : « الكافران » . كما وردت بهامش ز بهذا : « أي الكتابيان » .

كتابُ الصَّدَاقِ

وهو: أَلِمْوْضُ الْمَسْمِيُّ في عَقْدِ نِكَاحٍ ، وبمَدَّة .
وهو مشروعٌ في نِكَاحٍ . وتُسْتَحَبُّ^(١) تسميته فيه ، وتحْقِيقُهُ ،
وَأَنْ يَكُونَ من أَرْبَعَاءَ^(٢) — وهو^(٣) : صَدَاقُ بَنَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . — إلى خَمْسَاءَ ، وهى : صَدَاقُ أَزْوَاجِهِ . وإنْ زَادَ :
فَلَا بَأْسَ .

وكان له — صلى الله عليه وسلم — أَنْ يَتَزَوَّجَ بِلَا مَهْرٍ .
وَلَا يَتَقَدَّرُ : فَكُلُّ مَا صَحَّ عَنْهُ أَوْ أَجْرَةٌ صَحَّ مَهْرًا — وَإِنْ
قُلَّ — وَلَوْ عَلَى مَنْفَعَةٍ زَوْجٍ أَوْ حَرٍّ غَيْرِهِ مَعْلُومَةٍ ، مُدَّةً مَعْلُومَةً :
كَرِيعَةٍ غَنَمًا مُدَّةً مَعْلُومَةً . أَوْ عَمَلٍ مَعْلُومٍ مِنْهُ أَوْ غَيْرِهِ :
كَخِيطَةِ ثَوْبٍ ، وَرَدِّ قِنْدِشٍ مِنْ عَمَلٍ مَعْنٍ ، وَتَطْلِيمِهَا مَعْنًى — : مِنْ
فَقْهِ ، أَوْ حَدِيثٍ ، أَوْ شِعْرِ مَبْنُوحٍ ، أَوْ أَدَبٍ^(٤) ، أَوْ صُنْعَةٍ^(٥) ، أَوْ
كِتَابَةٍ . — وَلَوْ لَمْ يَعْرِفْهُ . وَيَتَلَمَّهْ ثُمَّ يَتَلَمَّهَا .

(١) كَذَا فِي ز ش وَالنَّائِيَة ٥٨ . وَفِي ع : بِأَيَا . وَيَكُ صَحِيحٌ .

(٢) فِي ش زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « حَرَمٌ » . وَذَكَرَتْ فِي زِينِ الْأَسْطَرِ مَعَ عَلَامَةِ
التَّحْشِيَةِ .

(٣) كَذَا فِي ز ش ، أَيْ الْمَذْكُورُ مِنَ الْأَرْبَعَاءِ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ . وَفِي ع وَالنَّائِيَة :
« نَبِيٌّ » ، أَيْ الْأَرْبَعَاءُ .

(٤) يَهَاشُ ز : « قُلَّ فِي الْقَامُوسِ : الْأَدَبُ (عَرَكَةٌ) : الظَّرْفُ وَحَسَنُ التَّنَاقُلِ » .

(٥) فِي ش زِيَادَةُ ، مَبْرُوحَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « تَخْيِيلَةٌ » .

وإن تعلّمته من غيره : لزمته ^(١) أجرته تعليمها ^(٢) .

وعليه — بطلانها قبل تعليم ودخول — : نصف الأجرة ^(٣) .
وبعد دخول : كلها ^(٤) .

وإن علّمها ثم سقط : رجع بالأجرة ، ومع تنصّفه بنصفها .
ولو طلقها فوجدت حافظة لِمَا أَصْدَقَهَا ، وادّعى تعليمها
وأنكرت ^(٥) : — : حلفت .

وإن أَصْدَقَهَا تعليمَ شيء من القرآن — ولو معيّنًا — :
لم يصح .

ومن تزوّج أو خالع نساءً بمهر ، أو ^(٦) عوض واحد — :
صح ، وقسم ينفهن على قدر مهرٍ مثلهن .
ولو قال : « . . يَنْفَن » ، فعلى عديهن .

فصل

ويُشترط : علمه . فلو أَصْدَقَهَا دارًا أو دابةً أو ثوبًا أو عبدًا
مطلقًا ، أو ردَّ عبدها أين كان ، أو خدّمها مدةً فيما شئت ، أو ما

(١) كذا في زع والناية ٥٩ . وى : ش « لزمه » ، ولعله تحريف .

(٢) ورد في زيب الأسطر — بخط آخر — : « لامهر المثل » .

(٣) وى ش : « وكلها » ، وإلقاء من كلام للشارح .

(٤) كذا في زع والناية . وى ش : « فأنكرته » ، والهاء من المرح .

(٥) فى ش زيادة ، أدرجت من المرح ، هى : « على » .

يُشِيرُ شَجَرُهُ وَنَحْوَهُ ^(١) ، أَوْ مَتَاعَ بَيْتِهِ ^(٢) وَنَحْوَهُ — : لَمْ يَصَحَّ .
وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَا تَصَحُّ ^(٣) التَّسْمِيَةُ ، أَوْ خِلَا الْعَقْدِ عَنْ ذِكْرِهِ —
يَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ بِالْعَقْدِ .

وَلَا يَضُرُّ جَهْلُ يَسِيرٍ . فَلَوْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا مِنْ عِيْدِهِ ، أَوْ دَابَّةً
مِنْ دَوَابِّهِ ، أَوْ قِصَصًا مِنْ قُصَصَانِهِ ، وَنَحْوَهُ — : صَحَّ ، وَلَهَا
أَحَدُكُمْ بِقُرْعَةٍ .

وَقَنْطَارًا مِنْ زَيْتٍ ، أَوْ قَفِيزًا مِنْ حِنْطَةٍ ، وَنَحْوَهُمَا — : صَحَّ
وَلَهَا الْوَسَطُ .

وَلَا ^(٤) غَرَرٌ يُرْجَى زَوَالُهُ . فَيَصَحُّ عَلَى مَعْيَنِ آتِيٍّ أَوْ مُغْتَصَبٍ
يُحْصَلُهُ ، وَدَيْنٍ سَلَمٍ ، وَمَبِيعٍ أَسْتَرَاهُ وَلَمْ يَقْبُضْهُ .
وَعِيْدٌ مَوْصُوفٌ : فَلَوْ جَاءَهَا بِقِيَمَتِهِ ، أَوْ خَالَتهُ عَلَى ذَلِكَ فُجَاءَتْهُ
بِهَا — : لَمْ يَلْزَمْ قَبُولُهَا .

وَعَلَى شَرَائِهِ لَهَا عَبْدٌ زَيْدٌ : فَإِنْ تَعَذَّرَ شَرَاؤُهُ بِقِيَمَتِهِ :
فَلَهَا قِيَمَتُهُ .

وَعَلَى أَلْفٍ : إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ إِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا مِنْ دَارِهَا

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « أَوْ نَحْوَهُ » ، فَأُدْرَجَ الْمَرْحُ فِي اللَّتَنِ وَبِالْمَكْسِ .

(٢) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ عَلَى حَكْمِهَا أَوْ غَيْرِهَا » .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ : « فِيهِ » ، وَهِيَ مِنَ الْمَرْحِ .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ : « يَضُرُّ » ، وَهِيَ مِنَ الْمَرْحِ وَلَئِنْ وَرَدَتْ فِي النَّهَايَةِ ٦٠ .

أو بليدها؛ وألفين: إن كانت له زوجة أو أخرجها؛ ونحوه^(١) — :
 صح . لا على ألف: إن كان أبوها حياً، وألفين: إن كان ميتاً .
 وإن أصدقها عتقَ قِنَّ له: صح . لا طلاقَ زوجة له، أو جمَلَه^(٢)
 إليها إلى مدغ . ولها مهرٌ مثلها .

ومن قال لسيدته: «أعتقني على أن أتزوجك» — فأعتقته .
 أو قالت ابتداء: «أعتقتك على أن تزوجني» — عتقَ مجَّاناً .

ومن قال: «أعتق عبدك عني على أن أزوجه أبنيتي» ،
 لزمته قيمته بمقتيه، كـ «أعتق عبدك على أن أبيعك عبدي» .
 وما سُمِّيَ أو فُرض مؤجَّلاً ، ولم يُذكرَ محله — : صح ،
 ومحله: الفرقة .

فصل

وإن تزوجه على خمر ، أو خنزير ، أو مالٍ منسوب — :
 صح^(٣)، ووجب مهرٌ المثل .

(١) كذا في زح والناية ٦١ ، أي وإن تزوجه على نحو المذكور من الصور . وو
 ش: « ونحوها » أي هذه الصورة ، كما قال الفارح .

(٢) ضبط في ز هكذا بالتحريك ، على أنه عطف على « أصدق » المقدر . وضبط في
 ع يسكون العين وضم اللام ، على أنه عطف على « عاقل » يصح « المقدر . وتقدير الفارح يشيد
 أنه عطف على « طلاق » . هـ .

(٣) في ش زيادة: « النكاح نسا » ، وهي من كلام الفارح .

وعلى عبید ، فخرج حرّاً أو منصوباً — : فلها قيمته يوم عقيد .

ولها في اثنتين — بآن^(١) أحدهما حرّاً — : الآخر ، وقيمة الحر .

وتُخَيَّرُ في عين — بآن^(٢) جزء منها مستحقاً ، أو عين ذرعها فبانت أقل . — بين أخذِهِ وقيمة ما نقص ، وبين^(٣) قيمة الجميع .

وما وجدت به عيباً ، أو ناقصاً صفة شرطتها — : فكَمِيسِع .
ولتزوجَ على عصير — بآن خمرآ — : مثلُ المصير .

ويصح على ألف لها وألفٍ لأبيها ، أو الكل^(٤) له — : إن صح تملكه . وإلا : فالكل لها ، كشرط ذلك لغير الأب .

ويرجعُ إن فارق قبلَ دخول^(٥) : في الأولى بألفٍ ، وفي الثانية بقدرِ نصفه . ولا شيء على الأب : إن قبضه^(٦) مع النية .

وقبل قبضه^(٦) : يأخذ من الباقي ما شاء ، بشرطه .

(١) كذا في زع والناية ٦٢ . وفي ش : « فبان » ، والفاء من المرح .

(٢) في ش : « بآن » ، وهو خطأ وتصحيف من الناشر أو نقل عنه .

(٣) في ش زيادة من المرح : « أخذ » . ولفظ الناية : « أوفية » .

(٤) كذا في زع . وفي الناية : « والكل » ، وهو خطأ وتحريف . وفي ش :

« أو أن الكل » ، والزيادة من الشرح ، ويصير عليها النسب . وضبط في ز بالضم ، على أنه اسم لعل محذوف ، أو نائب فاعل له . والتقدير : أو على أن يكون أو يجعل الكل للأب .

(٥) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « الدخول » .

(٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « قبضته » ، وهو تحريف تسبب عنه تحريف آخر

في كلام الشارح . فتنبه .

فصل

ولأب تزويجُ بكرٍ وثيبٍ بدونِ صداقٍ مثلاً، وإن كرهت .
ولا يلزم أحداً^(١) تَتَمُّهُ .

وإن فعل ذلك غيره يُلْزِمُها : صح . وبدونه : يلزم زوجاً
تَتَمُّهُ . ونصه : « ١٠٠٠ ألوي » ، كَتَمَةٍ^(٢) من زوجٍ بدونِ
ما قَدَّرْتَهُ .

ولا يصحُّ كَوْنُ المسمى من يَتَمَّقُ على زوجةٍ ، إلا بإذنٍ رشيدٍ .
وإن زَوَّجَ^(٣) أبَنَه الصغيرَ بأكثرَ من مهر المثل : صح^(٤) ، ولا
يَضُمُّهُ^(٥) مع عُسْرَةِ أبين^(٦) .

ولو قيل له : « أبُنك فقيرٌ ، من أينَ يُوَخِّدُ الصداق ؟ » ،
فقال : « عندي » ، ولم يَزِدْ على ذلك — يلزمه .
ولو قضاهُ عن أبيه ، ثم طَلَّقَ ولم يدخُلْ — ولو قبلَ بلوغه — :
فنصفه للابن .

(١) في ع : « ليلة » بالناء ، وهو صحيح ظاهر .

(٢) كذا في زع والناية ٦٣ . وفي ش : « أحد » ، وهو تحريف وكن أمكن
تصحيحه .

(٣) كذا في زع . وفي تر : « كتتمته من زوج موليته . . . » ، والزيادة الأولى
تحريف على ما في الشرح ، والناية منه . وراجع الناية .

(٤) في ش زيادة ، مخرجة من الفرج ، هي : « أب »

(٥) ورد بهامش ز : « ولزم ذمة الابن . الموضح » ، وذكر في الإقناع ١٠٨/٥ .

(٦) و ش زيادة من الشرح : « أب » . ووردت بهامش ز بلفظ : « أي الأب » .

ولأب قبضُ صداقِ محجورٍ عليها ، لا رشيدة - ولو بكرًا^(١) -
إلا بإذنها .

* * *

فصل

وإن تزوج عبدٌ بإذنِ سيده: صح . وله نكاحُ أمةٍ ولو أمكنه
حرّةً . ومتى أُذنَ له وأُطلقَ : نكحَ واحدةً فقط .
ويتعلّقُ صداقُ وفاقةٌ وكسوةٌ ومسكنٌ بئمةِ سيده ؛ وزائدٌ على
مهرٍ مثلٍ لم يؤذَنَ فيه ، أو على ما سَمِيَ له - برقبته .
و... بلا إذنه : لا يصحُّ ؛ ويجب - في رقبته - بوطئه ،
مهرُ المثل .

ومن زوجَ عبده أمةً : لزمه مهرُ المثل^(٢) يُتَّبَعُ به بعد عتقِهِ .
وإن زوّجه حرّةً وصح ، ثم باعه لها بشئٍ في الذمة من جنسِ
المهر - : نقاصاً بشرطه .

وإن باعه لها بمهرٍها : صح قبل دخولٍ وبمده .
وَرَجَعَ سيدهُ ، في فُرقةٍ قبل دخولٍ : ينصفه .

* * *

(١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « بكر » ، وهو تحريم .

(٢) بهامش ز حاشية : « إن لم يكن مسمى » ، وهو مخالف لإطلاق الناية ٦٤
والإقناع ١٠٩/٥ ، أيضاً .

فصل

وَتَمْلِكُ زَوْجَةً — بِعَدْلِ — جَمِيعِ الْمَسْمُومِ .
 وَلَهَا ثَمَانَةُ مِائَتَيْنِ : كَعَبْدٍ وَدَارٍ ، وَالتَّصْرِيفُ ^(٢) فِيهِ . وَثَمَانَةُ وَتَقْصُهُ
 عَلَيْهِ : إِنْ مَنَعَهَا قَبْضَهُ . وَإِلَّا : فَعَلَيْهَا ، كَزَكَاتِهِ .
 وَغَيْرُ الْمُعْتَقِ — : كَقَفِيزٍ مِنْ صَبْرَةٍ . — لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِهَا ، وَلَا
 تَمْلِكُ تَصْرِيفًا فِيهِ إِلَّا بِقَبْضِهِ ، كَمُبِيعٍ .
 وَمَنْ أَقْبَضَهُ ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ دُخُولِ ، مَلِكٍ نَصْفَهُ قَهْرًا — :
 إِنْ بَقِيَ بِصَفَتِهِ ، وَلَوْ النِّصْفُ فَقَطْ — مُشَاعًا ، أَوْ مَعِيَّتًا مِنْ
 مُتَنَصِّفٍ .
 وَيَمْنَعُ ذَلِكَ بَيْعٌ — وَلَوْ مَعَ خِيَارِهَا — وَهَبَةٌ أَقْبَضَتْ ، وَعَتَقٌ ،
 وَرَهْنٌ ، وَكِتَابَةٌ . لَا إِجَارَةٌ ، وَتَدْيِيرٌ ، وَتَزْوِيجٌ .
 فَإِنْ كَانَ قَدْ زَادَ زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً : رَجَعَ فِي نِصْفِ الْأَصْلِ ، وَالزِّيَادَةُ
 لَهَا وَلَوْ كَانَتْ وَلَدًا أُمَةً .
 وَإِنْ كَانَتْ مُتَصِلَةً — وَهِيَ غَيْرُ مَحْجُورٍ عَلَيْهَا — : خُيِّرَتْ بَيْنَ
 دَفْعِ نِصْفِهِ زَائِدًا ، وَبَيْنَ دَفْعِ [نِصْفٍ] ^(٣) قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْعَقْدِ :

(٢) أَمَا فِي زَعِ وَالْقَابَةِ ٦٥ . وَفِي غَيْرِهَا : وَأَلَا التَّصْرِيفُ ، وَالْمَالُ مِنْ الْأَمْرِ ٢ .

(٣) وَوَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي زَرْعِ الْقَابَةِ ٦٦ ، وَسَعَفَاتِ مِنْ ح .

إن كان متميزاً . وغيره : له قيمة نصفه يومَ فرقة ، على أدنى صفة من عقدٍ إلى قبض .

والمحجورُ عليها لا تُعطيه ^(١) إلا نصف القيمة .

وإن نقص بغير جنائية عليه : خيرٌ زوج — غيرٌ محجورٍ عليه — بينَ أخذه ناقصاً ، ولا شيء له غيره ، وبينَ أخذٍ نصف قيمته : يومَ عقدٍ ، إن كان متميزاً . وغيره : يومَ الفرقة على أدنى صفة من عقدٍ إلى قبض .

وإن أخذه ناقصاً بجنائية : فله معه نصفُ أرشها .

وإن زاد من وجهه ، ونقص من آخر — فلكل الخيار ، ويثبت بما فيه غرض صحيح ، وإن لم تزد قيمته .

و« حُلُّ » في أمةٍ : نقصٌ ، وفي بهيمةٍ : زيادةٌ ، مالم يفسد اللحم .

و« زرعٌ » و« غرسٌ » : نقصٌ لأرض .

ولا أثرٌ لكسرِ مَصْوَغٍ وإعادته كما كان ، ولا لِسَمَنِ زَالٍ ^(٢) ثم عاد ، ولا لارتقاعِ سوقٍ .

وإن تلف ، أو أُسْتُحِقَّ بَدَيْنَ — رَجَعَ في مثلي : بنصفٍ مثله ،

(١) كذا في زع والناية ، يسي : عن طريقٍ وليها . وفي ش : « يطيح » ، أي وليها كما قال التارح .

(٢) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فزال » ، والفاء من الناصر .

وفي غيره : بنصف قيمة متميز يوم عقد ، وغيره يوم فرقة على أدنى صفة من عقد إلى قبض .

ولو كان ثوباً فصبغته ، أو أرضاً فبنتها — فبذل الزوج قيمة زائد^(١) ليملكه — : فله ذلك .

وإن نقص في يدها بعد تنصيفه : صمنت نقصه مطلقاً .
وما قبض من مسيء بذمة ، كميّن . إلا أنه^(٢) يُعتبر في تقويمه صفته يوم قبضه .

و « الذي يده عُقدة النكاح » : الزوج .

فإذا^(٣) طلق قبل دخول ، فأثما عفا لصاحبه عما وجب له : من مهر — وهو جائز التصرف — : برئ منه صاحبه .
ومتى أسقطته عنه ، ثم طلق أو أرتدت قبل دخول — رجع في الأولى : ببذل نصفه ، وفي الثانية : ببذل جميعه . كعوده إليه يبيع ، أو هبتها العين لأجنبي ثم وهبها له .

ولو وهبته نصفه ، ثم تنصّف^(٤) — : رجع في النصف الباقي .

ولو تبرع أجنبي بأداء مهر : فالراجع للزوج .

(١) كذا في ز . ع . وفي ش : « زائدة » ، والمأية : « ذلك » . ولعل كلاهما تحريف .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لا يرجع بنائه مطلقاً ، و . . . » وهو مذكور الإقاع ١١٤/٥ .

(٣) كذا في ز . ع . وفي ش : « فإن » ، ولعله تصحيف .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « تنصف غير الموهوب » .

(م ١٤ ق ٢ — منتهى الإرادات)

وَمِثْلُهُ : أَدَاءُ عَمَلٍ يُفْسَخُ لِمِيبٍ ^(١) .

* * *

فصل

وَيَسْقُطُ ^(٢) كُلُّهُ إِلَى غَيْرِ مُتَمَّةٍ — بَفَرْقِهِ لِمَانٍ ، وَفَسْخِ ^(٣) لِمِيبِهَا .
أَوْ مِنْ قَبْلِهَا : كإِسْلَامِهَا تَحْتَ كَافِرٍ ، وَرَدِّهَا ، وَرَضَائِهَا مِنْ
يَنْفَسَخُ ^(٤) بِهِ نِكَاحُهَا ، وَفَسْخِهَا لِمِيبِهِ أَوْ إِعْسَارِهِ ^(٥) أَوْ عَدَمِ
وَفَائِهِ بِشَرَطٍ ، وَاخْتِيَارِهَا لِنَفْسِهَا بِجَعْلِهِ لَهَا بِسُؤَالِهَا . — قَبْلَ
دُخُولِ .

وَيَتَنَصَّفُ بِشَرَايِهَا زَوْجَهَا ، وَفُرْقَةٍ مِنْ قَبْلِهِ : كطَلَاغِهِ ^(٦)
وَحُلْعِهِ وَلَوْ بِسُؤَالِهَا ، وَإِسْلَامِهِ ، مَا عَدَا مَخْتَارَاتٍ مِنْ أَسْلَمَ ، وَرَدَّتِهِ ،
وَشَرَايِهَا لَهَا وَلَوْ مِنْ مُسْتَحَقٍّ مَهْرَهَا . أَوْ ^(٧) قَبْلَ أَجْنَبِيٍّ — :
كَرَضَاعٍ وَنَحْوِهِ . — قَبْلَ دُخُولِ .

وَيُقَرَّرُ كَامِلًا ١ — : مَوْتٌ وَلَوْ بِقَتْلِ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ أَوْ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٦٧ . وَلَوْ : « بَيْتُ فَلَاحِج » ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ مَعَ زِيَادَةِ

مِنْ الْمَرْحِ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الْمَرْحِ : « الْمَدَانِ » . وَلَمْ تَرِدِ الرَّوَا فِي النَّايَةِ ٦٨ .

(٣) فِي شِ : « وَفَسْخُهُ لِمِيبِهَا . . . قَبْلِهَا » ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ مَعَ زِيَادَةِ مِنَ الْمَرْحِ .

وَانْظُرِ النَّايَةَ .

(٤) كَذَا فِي زِ شِ . وَفِي : « يَفْسَخُ » . وَمَوْضِعُ خَطَا وَتَحْرِيفٍ . وَتَأْمَلِ كَلَامَ النَّايَةِ .

(٥) وَرَدَّتِ الْهَاءُ فِي زِ شِ وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ عِ .

(٦) فِي عِ : « لَطَلَاغُهُ » ، وَشِ : « . . . وَخَفَقَهُ » . وَكِلَاهُمَا تَصْحِيفٌ . وَلَمْ تَرِدِ

الْهَاءُ فِي النَّايَةِ .

(٧) فِي شِ زِيَادَةِ ، أَدْخَلْتَ مِنَ الْمَرْحِ ، هِيَ : « مِنْ » .

نفسه ، أو موته بعد طلاق ، في مرض موت ، قبل دخول : مالم تزوج أو ترثد .

٢ - ووطئها حية في فرج ولو دبراً ، وخلوة بها عن^(١) مميّز وبالغ مطلقاً^(٢) - مع عليه ، ولم تمنعه - : إن كان يوطئ مثله ، ويوطئ مثلها - ولا تقبل^(٣) دعواه عدم علمه بها - ولو ناعياً ، أو به عى ، أو بهما أو أحدهما مانع حسى - كجب ، ورتقي . - أو شرعى : كحبس ، وإحرام ، وصوم واجب .
٣ ، ٤ ، ٥ - : ولس ، ونظر إلى فرجها لشهوة^(٤) ، وتقبيلها بحضرة الناس .

لا إن تحملت بئانه . ويثبت به نسب وعدة ومباهرة - ولو من أجنبي - لا رجعة .
ولو اتفقا على أنه لم يوطئ^(٥) في الخلوة : لم يسقط المهر ، ولا المدة .

-
- (١) كذا في الأصول ، أى سادته عنه . ولفظ الإجماع ١١٩/٥ : « منه » . وهو أول . وراجع كلام الغاية ٦٩ تأمل .
(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولو أحمى وناعياً » ، وذكر نحوه في الإجماع . كما ذكر في الغاية بلفظ : « ... أو مجنوناً » . وراجع الشرح .
(٣) كذا في ز والغاية . وفي ع : « يقبل » . وش : « ولم تقبل » ، وهو صحيح نشأ عن ظن أنه مرتبط بكلام التارخ قبله .
(٤) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بشهوة » .
(٥) كذا في زع . وفي ش : « يطأها » . والزيادة من المرح وإن وردت في الغاية .

ولا تثبت أحكام الوطء : من إحصانٍ ، وحِلِّها ^(١) لطلقة ثلاثاً ، ونحوهما .

* * *

فصل

وإذا اختلفا ، أو ورثتهما ، أو زوجٌ ووليٌ صغيرةٍ - في قدرِ صداقٍ ، أو عينه ، أو صفته ، أو جنسه ، أو ما يستقرُّ به - : فقولُ زوجٍ أو وارثه يمينه .

و... في قبضٍ ، أو تسميةٍ مهرٍ مثل - : فقولها أو ورثتها يمين .

وإن تزوجها على صداقَيْن - : سرٌّ ، وعلائقة ^(٢) - : أخذ بالزائد مطلقاً .

وتُلحقُ به زيادةٌ بعد عقدٍ - : فيما يُقرَّرُه ويُنصفُه ؛ وتُلك به من حينها . فما بعد عتقِ زوجةٍ لها .

ولو قال : « هو ^(٣) عقدٌ أُسرَ ثم أُظهِرَ » ، وقالت : « عقدانٍ بينهما فرقة » - فقولها -

(١) أسقط قوله : « وحلها » من ش ، وأدرج في التمرح .

(٢) في ع : « وعلى نية » ، وهو خطأ . ولا يبعد أن يكون رسماً قديماً .

(٣) حكاه في زع والناية ٧٠ . وفي ش : « وهو » ، والزائد من الناشر .

وإن اتفقا قبل عقدٍ على مهر ، وعقداهُ بأكثرَ تجملاً^(١) —
خالمهر^٢ : ما عُقد عليه .

ونص^(٢) : « أنها تبقى بما وعدت به وشرطته » .

وهديّة زوح ليست من المهر . فما قبلَ عقدٍ : إن وعدّوه ولم
يفوّارِجِع بها . وما قبضَ بسببِ نكاحٍ فكهر^(٣) . وما كُتب
فيه المهر^٤ : لها ، ولو طُلقت .

وثرّد هديّة في كل فرقةٍ اختياريةٍ مسقطّة للمهر ، كفسخ —
لفقد كفاءة ، ونحوه — قبل الدخول .
وتثبت مع^(٥) مقرر له أو^(٥) لنصفه .

ومن أخذ^(٦) بسبب عقدٍ -- : كدلالٍ ونحوه . — فإن فُسخ
بيع^٧ بالإنالة ، ونحوها ... : مما يقف على تراضٍ — : لم يرُدّه ؛
وإلا رُدّه .

(١) «... في زرع والمأبى ، أى عقدها على جهة النجول . وى ش : « عملا » .

وهو تصحيحه . ناشئ عن الجهل بالمهر المراد . وام رد اللفظ في الإمتاع ١٢٢/٥ .

(٢) فى ش : « ونسأد ... لى لزوجها » ، والزيادة من المهر .

(٣) فى ش زيادة : « فيها يفرر | » ونصفه ويسقطه ، ومن من المهر وإن وردت
فى الناية ٧١ .

(٤) ورد فى ز ، بعد ذلك ، « مضروباً عليه : « فسخ » . وذكر فى الإمتاع ١٢٠/٥ ،

كما ذكر فى المهر بلفظ : « أسره » .

(٥) قوله : « أو لنصفه » أسقط من ش ، وأدبى بالمهر .

(٦) ذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا أخذ الدلال شيئاً ثم فسخ البيع » . ود كر

نحوه بهامش ع .

وقيامته : نكاحٌ مُسَخَّرٌ لِقَدْرِ^(١) كفاية ، أو عيب — فيردّه ،
لِلرَدِّهِ وَرِضَاغِهِ وَخَالَعِهِ .

* * *

فصلٌ في الْمَقْرُونَةِ

- ١ — وَتَقْوِيضُ^(٢) بُضْعٍ : بَأَنْ يَرْوِّجَ أَبُ بِنْتِهِ^(٣) الْمُجْبَرَةَ ، أَوْ
غَيْرَهَا بِإِذْنِهَا ، أَوْ غَيْرُ الْأَبِ بِإِذْنِهَا — بِمَا مَهْرٍ .
- ٢ — وَتَقْوِيضُ مَهْرٍ : كـ « ... عَلَى مَا شَاءَتْ ، أَوْ شَاءَ ، أَوْ
شَاءَ^(٤) أَجْنَبِيٍّ » ، وَنَحْوِهِ . فَالْمَقْدُ صَحِيحٌ ، وَيَجِبُ بِهِ مَهْرُ الْمَثَلِ .
وَلَهَا مَعَ ذَلِكَ ، وَمَعَ فُسَادِ تَسْمِيَةٍ — طَلَبُ فَرْصِهِ .
وَيَصِحُّ إِرَاؤُهَا مِنْهُ قَبْلَ فَرْصِهِ .
- فَإِنْ تَرَاصِيَا — وَلَوْ عَلَى قَلِيلٍ — : صَحَّ . وَإِلَّا : فَرَفَصَهُ حَاكِمٌ
بِقَدْرِهِ . وَيَلْزَمُهُمَا فَرْصُهُ ، كَصَحِّهِ .

(١) كَذَا فِي زُحِّ وَالنَّائِيَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٢١ . وَفِي ش : « لِقَدْرِ » ، وَهُوَ تَصْغِيرُ
ظَاهِرٍ لَمْ يَتَّبِعْهُ لَه النَّاسُ أَقْبَى شَيْئًا مِنَ الْوَاجِبِ بِالتَّهَكُّمِ عَلَى التَّقْهَاتِ وَأَهْلِ الْفَضْلِ .

(٢) كَذَا فِي زُحِّ ، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ وَيَبَيِّنُ لَهَا مِنْ الْقَامِ وَحَذْفُهُ الْمَصْنَفَ رَغْبَةً
فِي الْإِخْتِصَارِ . فَلَا تَوَرُّؤَ لَهُ قَدْ حُذِفَ شَيْءٌ قَبْلَهُ . وَفِي ش : « وَتَقْوِيضُ مَهْرٍ » ، وَالزِّيَادَةُ
مِنْ الْمَرْحِ . وَفِي النَّائِيَةِ ٧٧ : « وَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ تَقْوِيضٍ » ، وَفِي أَوَّلِهِ تَصْغِيرُ عَمَّا وَرَدَ فِي
الْإِقْنَاعِ ١٢٢/٥ — ١٢٣ : « وَهُوَ (أَيْ التَّقْوِيضُ لِلْمُطَوِّعِينَ لِلْقَامِ) عَلَى ضَرْبَيْنِ » .

(٣) كَذَا فِي زُحِّ . وَفِي ش وَالنَّائِيَةِ : « ابْنَتُهُ » .

(٤) فِي ش : « أَوْ غُلَانٍ وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ » ، فَأُدْرَجَ الْمَثَلُ فِي الْمَرْحِ وَالْمَكْسِ . وَفِي ع :
« ... أَجْنَبِيٍّ أَوْ نَحْوِهِ » .

فَدَلٌّ أَنْ ثُبُوتَ سَبَبِ الْمَطَالِبَةِ — : كَتَقْدِيرِهِ أَجْرَةٌ مِثْلُ (١)
أَوْ نَفَقَةٌ ، وَنَحْوِهِ . — حَكْمٌ . فَلَا يَفْزِرُهُ حَاكِمٌ آخَرُ : مَا لَمْ
يَتَغَيَّرِ السَّبَبُ .

وإن مات أحدهما قبل دخول وفرض : وَرِثَهُ صَاحِبُهُ ، وَلَهَا
مَهْرُ نِسَائِهَا .

وإن طُلِّقَتْ قَبْلَهُمَا : لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا أَلْتَمَةُ . وَهِيَ : مَا نَجِبَ (٢)
لِحُرَّةٍ أَوْ سَيِّدَةٍ أُمَةٍ عَلَى زَوْجٍ ، بِطَلَاقٍ قَبْلَ (٣) دُخُولٍ ، لِمَنْ
لَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرٌ مُطْلَقًا — : عَلَى التَّوَسُّعِ قَدَرُهُ ، وَعَلَى
التَّقْيِيرِ قَدَرُهُ .

فَأَعْلَاهَا : خَادِمٌ ؛ وَأَدْنَاهَا : كَسَوَةٌ تُجْزِيهَا فِي صَلَاتِهَا .
وَلَا تَسْقُطُ : إِنْ وَهَبَتْهُ مَهْرَ الْمَثَلِ قَبْلَ الْفِرْقَةِ .

وإن دَخَلَ بِهَا : أَسْتَقَرَّ مَهْرُ الْمَثَلِ (٤) ، وَلَا مُنْعَةٌ : إِنْ
طُلِّقَتْ بَعْدَهُ .

ومَهْرُ الْمَثَلِ مَعْتَبَرٌ بَيْنَ يُسَاوِيهَا مِنْ جَمِيعِ أَقَارِبِهَا — : كَأَمٍّ وَخَالَاتٍ

(١) كَذَا فِي زَيْشٍ وَأَصْلُ ح . ثُمَّ أَمْلَحَ وَمَاجَدَهُ فِيهَا هَكَذَا : « الْمَثَلُ أَوْ النَفَقَةُ » .
وَلَفْظُ النَّايَةِ : « مِثْلُ وَهْفَةٍ حَكَمٌ » .

(٢) كَذَا فِي زَيْشٍ وَأَصْلُ ح . ثُمَّ أَمْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِشِ وَالنَّايَةِ : « يَجِبُ » .

(٣) فِي ح : « وَقَبْلَ » ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ . وَكَلَامُ النَّايَةِ تَعْرِيفٌ أَوْ اخْتِصَارٌ ، فَرَاغَهُ .

(٤) كَذَا فِي زَيْشٍ . وَفِي ح : « مَثَلٌ » .

«عَمَّةٌ وَغَيْرُهُنَّ ، الْقُرْبَى فَاَلْقُرْبَى . — فِي مَالٍ وَجَالٍ ، وَعَقْلٍ
وَأَدَبٍ ، وَسِنَّةٍ ، وَبَكَارَةٍ أَوْ مُيُوبَةٍ ، وَبَلَدٍ .
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا دُونَهَا : زِيدَتْ بِقَدْرِ فَضِيلَتِهَا ؛ أَوْ إِنْ فَوْقَهَا :
مُخِصَّتْ»^(١) بِقَدْرِ نَقِصَتِهَا .

وَتُحْتَسَبُ عَادَةً : فِي تَأْجِيلٍ وَغَيْرِهِ . فَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَوْ الْمُهْرُ : أَخَذَ
بِوَسْطِ^(٢) حَالٍ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَقْرَبُ : أُعْتَبِرَ شَبْهًا بِنِسَاءِ بِلَدِهَا . فَإِنْ عُذِمَنْ :
فَبِأَقْرَبِ النِّسَاءِ شَبْهًا بِهَا ، مِنْ أَقْرَبِ بِلَدِ إِلَيْهَا .

فصل

وَلَا مَهْرَ بِقُرْفَةٍ قَبْلَ دُخُولٍ ، فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، وَلَوْ بِطَلَاقٍ
أَوْ مَوْتٍ . وَإِنْ دَخَلَ ، أَوْ خَلَا بِهَا — : اسْتَقَرَّ الْمُسَمَّى .
وَيُجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ بِوَطْمٍ — وَلَوْ مِنْ مَجْنُونٍ — فِي بَاطِلٍ
إِجْمَاعًا ، أَوْ بُشْبَهَةٍ^(٣) ، أَوْ مَكْرَهَةٍ عَلَى زَنَآ^(٤) — :

(١) ضبط في ع يضم أوله ، على أنه مبنى للفعل . وهو الملائم للمال . ويصح الفتح .
وهذا الفعل يره لازماً وصديداً ، كما في المختار والمصباح .

(٢) كذا في زح والناية ٧٣ . وأسقطت الباء من ش ، وأخرجت في الفرح .

(٣) كذا في زش . وسقطت الباء من ع . ولفظ الناية ٧٤ : « وشبهة » .

(٤) في ش : « الزنا » . وذكر بهامش ز حاشية : « من الفرح الكبير : مثله » .

يجب مهر المثل للوطوءة بشبهة والمكرهة على الزنا ، دون أرض البكارة . ولا فرق بين
كون الوطوءة أجنبية ، أو من ذوات محارمه . ولا يجب المهر بالوطء في الدبر ، ولا المطاوعة
على الزنا . وفي المهر : يجب بوطء المرأة في الدبر « ١ » . وراجع الإقناع وشرحه ١٢٧/٥ ،
ولا تأثر بما علقه تاشره ، فن جهل شيئاً عاداه وسخر منه .

في قُبُلٍ ؛ دونَ أَرْضٍ بَكَارَةٍ . وبتعدُّ بتعدُّ شبهةٍ وإِكرامٍ .
ويجب بوطءٍ ميتةٍ ، لا مطاوعةٍ : غيرِ أمةٍ أو مَبْعُوضَةٍ —
بقدرِ رِقٍّ .

وعلى من أذهبَ عُذْرَةَ أَجْنِيَّةٍ بلاوطءٍ ، أَرْضُ بَكَارَتِهَا .
وإن فَمَلَهُ زوجٌ ، ثم طَلَّقَ قبل دخولٍ — : لم يكن عليه إلا
نصفُ المَسْئِ .

ولا يصحُّ تزويجُ مَنْ نكَّاحُها فاسدٌ ، قبل طلاقٍ أو فسخٍ .
فإن أباهما زوجٌ : فَسَخَها حاكمٌ .

ولزوجةٍ قبل دخولٍ ، منعٌ نفسها حتى تَقْبِضَ مهرًا حالًا —
لا مؤَجَّلًا حَلًّا — ولها زَمَنُها : النِّفْقَةُ ، والسفرُ بلا إذْنِه .

ولو قبضته وسلمت نفسها ، ثم بانَ مَعِيًّا — : فلها
منعُ نفسها .

ولو أبى كلُّ تسليمٍ ما وجب عليه : أُجِبَ زوجٌ
بِمِ زَوْجَةٍ .

وإن بادَرَ أَحَدُهُما به : أُجِبَ الْآخَرُ

ولو أبى التسليمَ بلا عذرٍ : فله استرجاعُ مهرٍ قبضٍ .

وإن دخل أو خلا بها مطاوعةً : لم تَمْلِكْ منعُ نفسها بعدُ .

وإن أُعسرَ بهرٍ حالٌ - ولو بمدّخولٍ - فلحرّةٍ مكلفةٍ أُلْفَسخُ :
ما لم تكن عالمةٌ بفسرته .
والخيرةُ لحرّةٍ وسيدةُ أمةٍ . لا وليّ صغيرةٍ ومجنونةٍ ؛ ولا يصح
الفسخُ إلا بحكمٍ حاكمٍ .



بابُ أَلْوَلِيَّةٍ^(١)

١- وهي: اجتماعُ طعامٍ^(٢) مُرْسٍ خاصةً .

٢، ٣، ٤- و « حِذَاقٌ » : طعامٌ عندَ حِذَاقٍ^(٣) صبيٍّ .
و « عَذِيرَةٌ » و « إِعْذَارٌ » : طعامٌ خِثَانٍ . و « حُرْمَةٌ » و « حُرْسٌ » :
لِطعامٍ ولادةٍ .

٥، ٦- و « وَكِيرَةٌ^(٤) » : لدعوةٍ بِناءٍ . و « تَقِيعةٌ » :
لِقُدومٍ غائبٍ .

٧، ٨- و « عَقِيقةٌ » : لِدَبِيعِ مولودٍ . و « مَادُّبَةٌ » : لِكُلِّ دعوةٍ
لسببٍ وغيره .

٩، ١٠- و « وَضِيعةٌ » : لِطعامٍ مَأْتَمٍ . و « تَحْفَةٌ^(٥) » :
لِطعامٍ قادمٍ .

١١، ١٢- و « مُنْدِخِيَّةٌ » : لِطعامٍ إِمْلَاقٍ على زوجةٍ .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الفرج ، وهي : « وما جعل بها » ، أي من آداب
الأكل والشرب ، كما في الإصباح وشرحه ١٢٩/٥ .

(٢) ضبط في ز عفوا بهكسرين ، وكان يصح لو أن الهمزة دخلت على ما بعده .

(٣) بهامش ز : « قال في التاموس : يوم حذاق المص : يوم ختمه القربان » .

(٤) كذا في زع والنهاية ٧٦ والإقناع ١٣٠ . وصحبت في ش : بالياء . لمراجع
الشرح ، وللمصباح : (وكر) .

(٥) بهامش ز حاشية : « قال ابن نصر الله : التحفة من التاموس ، والتقية له »
١ . وقد ذكره الشارح — بزيادة فاء في أوله — على سبيل التفرغ وبيات المراد من
صياغة المصنف . فلا بد من أن بينهما اختلافاً .

(٦) كذا في الأصول والنهاية والإقناع ، وتشديد الياء في ز فقط . وهذا هو
الذي ذكر في اللسان ٥٠٩/٤ بلقط : « المندخية » بالضم ، وفيه وفي التاموس
وشرح الإقناع بلقط : « المندخ » بضم الدال أيضاً كما في اللسان ، أو فحوا كما صرح
به شارح الإقناع وصاحب التاج ٢٦٥/٢ . ففسر في اللسان : بأنه شرب من الطعام ،
وفي التاموس — وسببه شارحه إلى الفراء — : بأنه طعام يتفقد من إبقى ماراً ، أو لم يتـ

و «مُشْدَاخ»^(١) : لما كُول في خِصَّة الفارِ .

ولم يُخْصَوْهَا — لِإِخَاءٍ وَتَسْرٍّ — بِاسْمِ .

و تسمى الدعوةُ المائَّةُ : «أَجْفَلَى»^(١) ، والخاصةُ : «التَّقَرَّى»^(٢) .

وُسْنُ الوليمةِ بمقد (٣) .

وتجب إجابةُ مَنْ عَيَّنَهُ داعٍ مسلمٌ — : يجرُمُ هجره ، ومكسبُه

طيبٌ — إليها ، أولَ مرةٍ : بأن يدعوه في اليوم الأول .

و تُسَكَّرُهُ إجابةُ مَنْ في ماله (٤) حرامٌ ، كأكَلِه منه ، ومعامَلَتِه ،

وقبولِ هديته وهبته ، ونحوه .

فإن دعا (٥) «أَجْفَلَى» — : كـ «أَيُّهَا النَّاسُ ! تَعَالَوْا إِلَى الطَّعَامِ» ،

== من سفر ، أو وجد ذاته . وذكر في القاموس أيضا بلفظ : «الشنداخ» بالكسر والضم ، و «الشنسخة» و «الشنداسي» بضمها ، مضافيه بما تقدم ذكره عنه . وذكر الأخير في اللسان عن الفراء مفسرا : بأنه الطعام يصحله الرجل إذا أبتى دارا ، أو عمل بيتا ، فعمل المراد بصل البيت أو إبقاء الدار : الإملاك والزواج . فيكون المصنف ومن إليه قد فسروا اللفظ ببعض المعاني التي يطلق عليها ، وخصوصه به .

١ (١) كذا في الأصول والنهاية . وفي الإقناع : «شنداخ» ، وقد تقدم بيان معناه . ولم يرد الأول في اللسان ٥٠٥/٥ — ٥٠٦ . والقاموس وشرحه ، إلا بلفظ : «المشدخ» ككلم ، مفسرا : باليسر يعمن حق يشدخ ، زاد الجوهري : ثم يربس في الشتاء . فلا يبعد أن يكون المصنف قد صحفه عما في الإقناع ، فتابعه من تابعه . ويكون الفقهاء قد فرقوا بين «الشنسخة» و «الشنداخ» .

(٢) ضبط في ز يكون ثانيهما . وذكر الشارح أنها بالتحريك ، وهو الذي صرح به صاحب المسباح ، والموافق لما في اللسان ٨٨/٧ و ١٢١/١٣ ، والناج ٥٨٢/٣ و ٥٨٨/٧ . ولبيت طرفة المذكور فيها وفي شرحي المنتهى والإقناع . فيكون سبق قلم من المصنف ، بدليل أنه ضبط أولهما فيها سيأتي بفتح الفاء .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : «نسكاح» .

(٤) في ش زيادة : «شيء» ، وهي من كلام الشارح .

(٥) كذا في ز . وفي ش : «دعاء» ، وهو مصنف عن «دعاء» . والهاء من

الشرح . ولفع والنهاية ٧٨ : «دعى» على البناء القمبول .

أو في الثالثة ؛ أو دعاهُ ذمياً - : كُرهْتُ إجابته . وتُسَن في ثانی مرة .

وسائرُ الدعواتِ مباحةٌ ، غيرَ عَقِيقَةٍ : فُتْسِنُ ومَأْتَمٌ : فُتْكَرُهُ .
والإجابةُ إليها مستحبةٌ ، غيرَ مَأْتَمٍ : فُتْكَرُهُ
ويُستحبُّ أكله ولو صائماً ، لا صوماً واجباً . وإن أَحَبَّ :
دعا وانصرف .

فإن دعاهُ أكثرُ من واحد : أجاب الأسبقُ قولاً ، فالأدين ،
فالأقربَ رحماً فجوراً . ثم قُرِعَ ^(١) .

وإن عَلمَ أن في الدعوةِ منكرًا - : كزَمِرٍ ، وخَمِرٍ - : وأمكَنه :
الإنكارُ : حَضَرَ وأنكَر . وإلا : لم يحضُر .

ولو حَضَرَ ^(٢) فشاهدَه : أزاله ^(٣) وجلس . فَإِن ^(٤) لم يقدر :
أنصرف .

وإن عَلمَ به - ولم يَره ، ولم يَسمعه - : أَيْسَحَ الجُلوسُ .

(١) كذا في زع ، على البناء للمفعول . وفي ش والناية : « أقرع » ، وهو الصواب .
لأن « قرع » بالتحريك - الذي هو أصل الأول - منناه : غلب في القرعة أو صاحبه دون
صاحبه . وليس مراداً منا . ولفظ الإنفاع ١٢٣ : « يقرع » ، وهو صحيح لأن كان مضوم
الأول . فراجع للمباح ، واللان ١٠ / ١٣٨ ، والناية ٥ / ٤٦١ . فيكون لفظ زع
واردًا على التسامح والدل .

(٢) في ش : « حضر ... زاله » ، وهو تصحيف وتحريف .

(٣) كذا في ز ش ، وهو الظاهر . وفي والناية ٧٩ : « وإن » .

وإن شاهد سُتوراً معلقةً فيها صُورٌ^(١) حيوان: كُره . لا إن كانت مبسوطةً ، أو على وسادة .

وكُره سترٌ حيطان بستورٍ لا صُورَ فيها ، أو فيها صُورٌ غير حيوان ، بلا ضرورةٍ — : من جرٍّ ، أو بردٍ — : إن لم تكن [حريراً]^(٢)

ويحرم^(٣) به ، وجلوس معه ، وأكلٌ بلا إذنٍ صريحٍ ، أو قرينةٍ — ولو من بيت قريبه أو صديقه ، ولم يُحرزه عنه .
والدعاء إلى الوليمة ، أو تقديم^(٤) الطعام — إذن فيه ، لا في الدخول .

ولا يملكه من قُدِّم إليه ، بل يهلك^(٥) على ملك صاحبه .
وتُسَنُّ التسميةُ جهرًا على أكلٍ وشربٍ ، والحمدُ : إذا فرغ ،
وأكله مما يليه يمينه بثلاث^(٦) أصابع ، وتخليلُ ما علق^(٧) بأسنانه ،
ومسحُ الصُفْفةِ ، وأكلُ ما تناثر ، وغضُّ طرفه^(٨) عن جلوسه^(٩) ،

(١) هكذا في زع والناية ٨٠ . وفي ش : « صورة » .

(٢) وردت زيادة في زع والناية ، وسقطت من ش . وانظر الإتيان ١٣٥ .

(٣) في ش : « أو يحرم » ، وهو تحريم ناسخ .

(٤) كذلك في زع . وفي ش : « وتقديم » ، وهو افظ الدية .

(٥) كذلك في زع والناية . وفي ش : « يهلك » ، وهو تصحيف جامل .

(٦) في ش : « وثلاث » ، والواو من الفرج . وانظر الناية ٨٢ .

(٧) ضبط في ز فتح البين فقط . وفي ع بفتح اللام المشددة أيضاً . وهما واحد على ما كان المصباح والمختار .

(٨) كذلك في زع والناية . وفي ش : « بصره » . والمعنى واحد .

(٩) وردت الهاء في ز ش والناية ، وسقطت من ع .

وإِثَارَ^(١) على نفسه ، وشربه ثلاثاً ، وغسلُ يديه قبلَ طعام : متقدِّماً به رُبُّهُ^(٢) ، وبعده : متأخراً^(٣) به رُبُّهُ^(٢) .

وكره تنفُّسه في الإِناء ، وردُّ شيءٍ من فيه إليه ، وفتحُ الطعام ، وأكله حارّاً أو من أعلى الصَّحْفَةِ أو وسطها ، وفعلُ ما يَسْتَقْدِرُهُ^(٤) من تحييره ، ومدحُ طعامه ، وتقويمه ، وعيبُ الطعام ، وقِرْأَتُهُ في تمر مطلقاً ، وأن يَفْجَأَ قوماً عند^(٥) وضعِ طعامهم تمعّداً ، وأكل^(٦) بشماله بلا ضرورة ، وأكله كثيراً : بحيث يؤذيه ، أو قليلاً : بحيث يضرُّه . وشربه من فم مِيقاء ، وفي أثناء طعام - بلا عادةٍ . وتعليةُ قَصْعَةٍ ونحوها بخُبْزٍ . وإِثَارُ ، والتقاطه .

ومن حصل في حَجْرِهِ منه ، أو أخذه - : فله مطلقاً .

وإِثْبَاحُ الْمُنَاهِدَةِ ، وهي : أن يُخْرِجَ كُلُّ واحدٍ - : من

(١) في ش : « وإِثَارُهُ » ، والزائد من الشرح . وفي ع : « إِثَار » ، وهو تحريف .

(٢) هذا فاعل لاسم الفاعل ، لا مفعول . وضبط في ز خطأ بالفتح . فتأمل .

(٣) كذلك في ز ش والناية ٨٦ . وسقطت الألف من ع .

(٤) وردت الهاء في ز ش والناية ٨٥ ، ولم ترد في ع .

(٥) كذلك في ز ش والناية وأصل ع . ثم ضرب عليه فيها وكتب بعده : « حين » ، وهو لفظ لصفة أخرى كما قال الصارح .

(٦) كذلك في ز ش والناية . وفي ع : « أو أكل » ، والزائد من الناسخ .

رققة . — شيئاً من النفقة ، ويدفعونه^(١) إلى من يُنْفَق عليهم منه ،
وَيَأْكُلُونَ^(٢) جميعاً .

فلو أكل بمضهم أكثر ، أو تصدَّق منه — فلا بأس .
وَيُسَنُّ إعلانُ نكاح ، وضرب^(٣) بدفٍّ فيه ، وفي خِتَانٍ ، وقُدومِ
غائب ، ونحوها .

* * *

(١) كذا في الأصول والنهاية ٨٦ ، وهو من بنية التبرع . فيصح على أنه عطائه على « أن » ، لا على مدخولها .

(٢) في ش زيادة : « عليه » ، وهي من الفرح وإن وردت في الإقناع ١٤٤ . وقدم
لفظ : « فيه » ، في المائة ٨٧ .

بابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ

وهي : ما يكون بين الزوجين : من الألفة والانضمام .
يلزم كلا معاشرته الآخر بالمعروف ، وأن لا يعطله بحقه
ولا يتسكره لبذله .

ويجب بعقد تسليمها بيت زوج : إن طلبها وهي حرة ، ولم
تشرط دارها ، وأمكن أستمتاع بها — ونصه : « ... بنتُ نَسع »
— ولو نِصوةً الخِلَاقَةِ . ولستمتعُ بمن يُخشى عليها ، كحائض .
ويُقبلُ قولُ ثقةٍ في ضيقِ فرجها ، وعَبَالَةٍ ^(١) ذَكَرَهُ ، ونحوها
وتنظرُهما — حاجةً — وقتَ اجتماعهما .
ويلزمه تسليمها ^(٢) : إن بذلته .

ولا يلزم أبتداء تسليم مُحرِّمةٍ ومريضةٍ ^(٣) وصغيرةٍ وحائضٍ ،
ولو قال : « لا أطأ » .

ومتى أمتنعت قبل مرضٍ ، ثم حدث — فلا نفقة ^(٤) .
ولو أنكر أن وطأه ^(٥) يؤذيها : فعليها البينة .

(١) بهامش زبانية : « أي كراته : بحيث لا تحتلها الزوج . ١٨١ المجلد » .

(٢) كذا في زش والفاية ٨٩ . وفي ع والإقناع ١٤٦ : « تسليمها » ، وهو تحريم .

(٣) كذا في ز والفاية وأصل ع . ثم أصلح فيها بلفظ ش : « أو مريضة » ، ولله
تحريم .

(٤) في ش زيادة ، ووردت في ع فوق السطر ، هي : « لها » . وفي من الصرح -
وراجع الفاية ٨٨ جاء .

(٥) كذا في ش . وفي زع والفاية : « وطئه » . والرسم الأول أولى .

ومن أَسْتَمَلَ منها : لزم إِمْنَالُهُ ما جرت عادةُ بإصلاحِ أمرِهِ
فيه ، لا لعملِ جِهَاز .

ولا يجب تسليمُ أمةٍ — مع إطلاقٍ ^(١) — إلا ليلاً .
فلو شرطَ نهاراً ، أو بَذَلَهُ سيدٌ — وقد شرطَ كونها فيه عنده ،
أولاً — : وجب تسليمُها ^(٢) .

وله ألا سَتَمَتَاعُ — ولو من جهةِ الصَّحِيحَةِ — في قُبُلٍ : ما لم يَضُرَّ
أو يَشْفَلْ ^(٣) عن فرضٍ . والسفرُ بلا إِذْنِها ، وبها ^(٤) ، إلا أن تَشْطَرَّ
بلدَها ، أو تَكُونَ ^(٥) أمةٌ : فليس له — ولا لسيدٍ — سفرُها ، بلا
إِذْنِ الآخر ^(٦) .

ولا يلزم — ولو بَوَّأها سيدُها مسكناً — أن يَأْتِيَهَا الزوج فيه .
وله أَلَسْفَرُ بعبدِ المَزْوَجِ ، واستخدامُهُ نهاراً .
ولو قال سيدٌ : « بِمُسْكَمَا » ، فقال : « بل زَوْجَتَيْنِها » — وجب

(١) كذا في زع والغاية ٨٩ . وفي ش : « الإِطلاق » .

(٢) كذا في ز ش والغاية . وفي ع والإِفتاء ١٤٧ : « تسليمها » ، وهو تحريف
كسائه . فراجع تأمل كلام الشارح .

(٣) في ش : « يَشْفَلُها » ، والزائد من الفرح وإن ورد في الإِفتاء ١٤٨ .

(٤) بهامش ز : « مسألة لزوج السفر بزوجه حيث شاء » .

(٥) أسقط « تكون » من ش ، وأدرج في الفرح

(٦) ورد في ع ش والغاية عقب ما ذكرناه بعده . وهو الموافق لما في الإِفتاء ١٤٧ .

وقد ورد في ز عليه علامة النقص ، مذكوراً بعده : وكذا لو بَوَّأها « الخ » ، مضروباً
على « مسكناً » . ثم ذكر بالهامش — بدون علامة التصحيح — : « ولا يلزم لزوج
الإِتيان » . والظاهر أن المصنف كان قد أراد أن يعبر بذلك ، ثم بدله التغيير ، وسها عن
الضرب على الزائد .

نَسْلِيْمُهَا، وَتَحِلُّ لَهٗ . وَيَلْزِمُهٗ الْاَقْلُ مِنْ ثَمْنِهَا اَوْ مَهْرِهَا . وَيَحْلِفُ
لِثَمْنِ^(١) زَائِدٍ .

وَمَا اَوْلَدَهَا غُرَّةً : لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ . وَنَفَقَتُهُ عَلَى اَيِّهٖ ، وَنَفَقَتُهَا عَلَى
الزَّوْجِ^(٢) . وَلَا يَرُدُّهَا بِمَيْبٍ ، وَلَا غَيْرِهِ .

وَلَوْ مَاتَتْ قَبْلَ وَاطِئٍ - وَقَدْ كَسَبَتْ - : فَلَسِيْدٍ مِنْهُ قَدْرُ ثَمْنِهَا ،
وَبَقِيَّتُهُ مَوْقُوفٌ حَتَّى يَصْطَلِحَا .

و . . . بَمَدَّةٍ - وَقَدْ اَوْلَدَهَا - غُرَّةً ، وَيَرِثُهَا وَلَدُهَا : اِنْ كَانَ
حَيًّا ، وَاِلَّا : وَقَفَ .

وَلَوْ رَجَعَ سَيِّدٌ ، فَصَدَّقَهُ الزَّوْجُ - لَمْ يُقْبَلْ : فِي اِسْقَاطِ
حُرِّيَةِ وَلَدٍ ، وَاسْتِرْجَاعِهَا^(٣) اِنْ صَارَتْ اُمٌّ وَلَدَ . وَيُقْبَلُ فِي غَيْرِهَا .
وَلَوْ رَجَعَ الزَّوْجُ : ثَبَتَتْ الْحُرِّيَةُ ، وَلَزِمَهُ الثَّمْنُ .

* * *

فصل

وَيَحْرُمُ وَطْءُ فِي حَيْضٍ اَوْ دُبُرٍ^(١) . وَكَذَا عَزْلُ بِلَا اِذْنِ حَسْرَةٍ

(١) وَرَدَتْ كَلِمَةُ : « ثَمْنٌ » فِي زَوَالِ الْغَايَةِ ٩٠ ، دُونَ عَشْرٍ . وَدَكَرْتُ فِي الْمَرْحُ .

(٢) كُنَّا فِي زَع . وَلِي ش : « زَوْجُهَا » . وَانْظُرِ الْغَايَةَ .

(٣) فِي ش : « وَلَا اسْتِرْجَاعُهَا » ، وَالْزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحُ . وَقَدَّرَ الشَّارِحُ قَبْلَهُ كَلِمَةً :

« فِي » ، وَوَرَدَ فِي عِبَارَةِ الْاِقْتِاعِ الْوَارِدَةِ اَوَّلًا وَخَاتَمَ كِتَابِ الْاِقْرَارِ : ٦ / ٣٨٦ . فَيَكُونُ
عَقْلًا عَلَى « اِسْقَاطِ » ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي يُوْثِقُهُ آخِرُ الْكَلَامِ . وَوَرَدَ فِي زَمْزَمِ الْعَيْنِ ،
وَيَصِحُّ عَلَى اَنَّهُ مَتَدَأُ خَبَرِهِ مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : مِثْلُ « اِسْقَاطِ » .

(٤) بِهَاسِ ز : « نَالٌ فِي الْفُرُوعِ : ثَلَاثُ تَطَاوُعًا عَلَيْهِ فَرَقَ بَيْنَهَا ، وَيَبْزُرُ عَامٌ تَحْرِمُهُ » .

وَوَرَدَ نَحْوُهُ فِي الشَّرْحِ وَالْاِقْتِاعِ وَشَرْحِهِ ١٤٨ / ه٠ . وَانْظُرِ الْغَايَةَ ٩١ .

أو سيدِ أمة، إلا بدار حربٍ: فَيُسْنُ مطلقاً^(١).
ولها تقييلُهُ، ولسهُ لشهوةٍ — ولو ناعماً — لا أَسْتَخَالُ ذكره
بلا إذنه .

وله إلزامُها بفَسْلِ نجاسةٍ، وُغْسِلَ من حيضٍ ونفاسٍ وجنابةٍ —:
مكَلَّفَةٌ؛ وأخذ ما يُعَافُ: من شَمَرٍ وظُفَرٍ. لا بعجنٍ أو خبزٍ
أو طَبِخٍ، أو نحوها^(٢).

وله منعُ ذِمَّةٍ دخولَ يَنَعَةٍ وكنيسةٍ، وشرب ما يُسَكِرُها،
لا دونه. ولا تُكْرَهُ على إفسادِ صومها أو صلاحها أو سَبْتِها .
ويلزمه وطءٌ، في كل ثلث سنةٍ، مرةً: إن قَدَرَ. ومبيتٌ —
بطليٍّ — عند حرقةٍ ليلةٍ من أربعٍ، وأمةٍ... من سبعٍ. وله أن يفردَ
في البقية .

وإن سافر فوقَ نصفِ سنةٍ — في غير حجٍّ أو غزٍ واجبتين،
أو طلب رزقٍ يحتاج إليه — فطلبتِ قدومه: لزمه .
فإن أبى شيئاً من ذلك — بلا عذرٍ —: فُرقَ بينهما بطليها،
ولو قبلَ الدخولِ .

وسُنَّ عند وطءٍ قولُ: « بِسْمِ اللَّهِ^(٣)، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ،
وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا » .

(١) كتب في ز تحته بخط صغير: « أي ولو بلا إذن » . وراجع الناية والإقناع ١٤٩ .

(٢) كذا في ز ح . وفي ش: « ونحوها »، وهو تحريف . ولفظ الناية: « ونحوه » .

(٣) بهامش ز حاشية: « قوله: وسن عندوطه قول بسم الله إلخ، قال ابن نصر الله: حل التسمية مختصة بالرجل أم لا؟ والأظهر: عدم الاختصاص، بل قوله المرأة أيضاً » .
وذكر آخره في الإقناع ١٥٢ والناية ٩٢ .

وَكُرِهَ : متَجَرِّدَيْنِ ، وَإِكْثَارُ كَلَامِهِ حَالَتُهُ ، وَنَزَعَهُ قَبْلَ فِرَائِغِهَا ،
وَوَطَّؤُهُ بِحَيْثُ يَرَاهُ^(١) أَوْ يَسْمَعُهُ غَيْرُ طِفْلِ لَا يَبْقَلُ ، وَلَوْ رَضِيًا . وَأَنْ
يُحْدِثَا بَمَا جَرَى بَيْنَهُمَا .

وَلَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ وَطْءِ نِسَائِهِ ، أَوْ مَعَ إِمَائِهِ ، يُنْسَلِ - لَا فِي مَسْكَنِ
إِلَّا بِرِضَا الزَّوْجَاتِ - وَمَنْعُ كُلِّ مَنْهَنْ مِنْ خُرُوجِ^(٢) . وَيَحْرُمُ
بِلَا إِذْنِهِ^(٣) أَوْ ضَرْوَرَةٍ : فَلَا تَقْفَةَ .

وَسُنَّ إِذْنُهُ : إِذَا مَرَضَ حَرَّمَ لَهَا ، أَوْ مَاتَ .

وَلَهُ - إِنْ خَافَهُ : لِحَبْسٍ ، أَوْ نَحْوِهِ . - إِمْسَاكُهَا حَيْثُ
لَا يُسْكِنُهَا . فَإِنْ لَمْ تُحْفَظْ : حُبِسَتْ مَعَهُ^(٤) ؛ فَإِنْ خِيفَ مَحْذُورٌ : فَقِي
رِبَاطٍ وَنَحْوِهِ .

وَلَيْسَ لَهُ مِنْهُمَا مِنْ كَلَامِ أَبَوَيْهَا ، وَلَا مِنْهُمَا مِنْ زِيَارَتِهَا^(٥) . وَلَا
يَلْزِمُهَا طَاعَتُهُمَا : فِي فِرَاقٍ وَزِيَارَةٍ ، وَنَحْوِهِمَا .

(١) سَقَطَتِ الْهَاءُ ع . وَلَفْظُ النَّايَةِ ٩٣ : « وَوَطَّؤَهَا ... » . وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ
الْمَفْعُولِ ، فَلَوْ دِي وَاحِد .

(٢) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٩٤ . وَفِي ش : « الْخُرُوجُ » .

(٣) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « إِذْنٌ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الْمَرْح : « حَيْثُ » لِمَحْذُورٍ . وَذَكَرْتُ فِي النَّايَةِ .

(٥) بِهَامِشِ ز : « وَلَهُ مِنْهَا مِنْ زِيَارَةِ أَبَوَيْهَا . أَوْ فِرَاقٍ » . وَرَاجِعُ كَلَامِ النَّايَةِ
وَالْإِتْقَانِ ١٥٥ .

ولا تصح إيجارُها لِرِضَاعٍ وخدمةٍ — بعدَ نكاحٍ — بلا إِذْنِهِ^(١).
وتصح قبله ، وتلزم . وله ألوطه مطلقاً .

* * *

فصل^(٢)

وعلى غير طفلٍ ، أن يسوّى بين زوجاته^(٣) : في قَسْمِ^(٤) .
وعِصامه : اللَّيْلُ ؛ والنهارُ يَتَّبِعُه . وعكسه من معيشته بابل :
كحارس .

ويكون ليلةً وليلةً ، إلا أن يرضين بأكثر .
ولزوجة أمة — مع حرةٍ ، ولو كتابيةً — ليلةٌ من ثلاثٍ :
ولبعضةٍ بالحساب .

وإن عتقت أمةً في نوبتها ، أو نوبةٍ حرةٍ سابقةٍ — فلها قِسْمُ
حرةٍ . وفي^(٥) نوبةٍ حرةٍ مسبوقةٍ : يَسْتَأْنِفُ القِسْمَ متساوياً .
ويطوف بمجنونٍ مأمونٍ — وليه . ويحرّم تخصيصُ بإفاقةٍ . فلو
أفاق في نوبةٍ واحدةٍ : قَضَى يومَ جنونه للأخرى .
وله أن يأتين ، وأن يدعوهن إلى عمله ، وأن يأتى بمضاً

(١) سكتا في زع والغاية . ووش : « إذن زوجها » ، والطاهر أنها معرفة عن :
« إذن أي زوجها » ، والزائد من نهرج .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « في القسم » ، وذكرت في الإقناع ١٥٦ من أخرى .

(٣) ورد بهامش ز حاشية : « إلا الرجعية » .

(٤) بهامش ز حاشية : « ولا تجب تسوية في وضه ودواعيه ونفقة وكودة إداقه
بالواجب » ، بل يسن . قاله الموضح » .

(٥) أسقطت الواو من ش ، وأدرجت في الشرح . وانظر نناية ٩٥ .

ويسعوا بعضا . ولا يلزم من دُعيت إتيان : ما لم يكن سكن مثلها .

ويقسم الحائض ونفساء ، ومريضة ومعيبة ورتقاء^(١) ، وكثائية ومحرمة وزمنة ، ومميّرة ومجنونة مأمونة ، ومن آلى أو ظاهر منها^(٢) ، أو وطئت بشبهة ، أو سافر بها بقرعة : إذا قدم .

وليس له بداءة^(٣) ولا سفر واحداهن ، بلا قرعة ، إلا برضاهن ورضاه . ويقضى — مع قرعة ، أو رضاهن — ما تعقبه سفر أو تخلله : من إقامة . وبدونهما جميع غيبته .

ومتى بدأ بواحدة — بقرعة ، أولا — : لزمه ميتة آتية عند ثانية .

ويحرم أن يدخل إلى غير ذات ليلة فيها إلا لضرورة ، وفي نهارها إلا الحاجة : كعبادة .

فإن لم يلبث : لم يقض . وإن لبث أو جامع : لزمه قضاء لبث وجامع — لا قبله ونحوها — من حق الأخرى .

وله قضاء أول ليلة عن آخره ، وليلة صيف عن شتاء : وعكسهما .

(١) من هنا إلى قوله : « آلى » ، أسقط من ش مدرسا في الفرح . ورسم الأخير في زع هكذا : « آلا » ، وهو رسم قديم . وراجع المختار والمصباح .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « أو طلتها رجيا » . وذكر هاشمها حاشية : « وأما الرجبية فلا قسم لها . صرح به في المتن » ١٠٨ . وذكر في الإقناع ١٥٨ نحوه .

(٣) ضبط هكذا في ز ، وهو صحيح على لغة حكاها في المصباح . والمشهور الفتح .

ومن أُنْقِلَ إلى بلد : لم يُجْزَأَنْ يَصْحَبَ إحداهن ، والبواقي غيرُهُ^(١) — إلا بقرعة .

ومن أمتعت من سفرٍ أو مبيتٍ معه ، أو سافرت لحاجتها — ولو ياذنه — سقط حقها : من قَسَمَ ونفقة . لالحاجة ، بيعته .
ولها هبةُ نَوَيْتِها — بلا مالٍ — لزوجٍ يحمله لمن شاء ، ولضرّةٍ ياذنه ولو أبت موهوبٌ لها . وليس له نقله : ليليَ ليلتها .

ومتى رجعت — ولو في بعض ليلة — : قَسَمَ^(٢) ، ولا يَقْضِي بعضاً . ثم يعلم به إلى فراغها .

ولها بذلُ قَسَمٍ ونفقةٍ وغيرهما : لئيسكها . ويمودُ برجوعها .
وئسنُ نسويةٍ في وطءٍ : بين زوجاته : وفي قَسَمٍ : بين إماءه
وعليه أن لا يعضّلن : إن لم يُردَّ أمتناعاً بهن .

* * *

فصل

ومن تزوّج بكرةً^(٣) : أقام عندها سبعمائة ولو أمةً ، ثم دارَ
وثبباً ثلاثاً . وإن شاءت — لا هو — سبعمائة : ففعل ، وقضى الكلَّ .
وإن زُفَّتْ إليه امرأتان : كره ، وبدأ بالخالعةِ أولاً . ويُقرع^(٤)

(١) أي بمن هو محرمٌ له ، كما صرح به في الإقاع ١٦١ .

(٢) كذا في زوالفاية ٩٧ . وفي ع ش زيادة : « لها » ، وفي من المرح .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من المرح ، هي : « ومعه غيرها » .

(٤) في ش زيادة : « بينها » ، وفي من المرح وإن ورد فيه بعده « كلة : أي » .

للتساوى . وإن سافر من قرع^(١) : دخل حق^(٢) عقده في قسم سفر :
فيقضيه للأخرى بعد قدمه .

وإن طلق واحدة وقت قسمها : أم . ويقضيه متى نكحها .
ومن قسم لثنتين من ثلاث ، ثم تجدد حق رابعة برجوعها في
هبة أو عن نشوز ، أو بنكاح^(٣) : وفاها حق عقده ، ثم ربيع^(٤) الزمن
المستقبل للارابعة ، وبقية للثالثة ، فإن أكمل الحق : أبتدأ التسوية .
ولو بات ليلة عند إحدى امرأتيه ، ثم نكح - : وفاها
حق عقده ، ثم ليلة للمظلومة^(٥) ، ثم نصف ليلة للثالثة .
ثم يتبدى .

وله - نهار قسم - أن يخرج لمأثته وقضاء حقوق الناس .



فصل في النشوز^(٦)

وهو^(٧) : مصيبتها إياه فيما يجب عليها .

(١) كذا في الأصول . ولفظ النابة ٩٨ : « أقرع » . وهو الصواب أو الأول على ما قسمنا لك ذكره .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأصح بالشرح .

(٣) في ش : « نكاح » ، وأدخلت الباء في الشرح .

(٤) كذا في زع والفاية ، أي ثم يجمل ، أو يقسم كما قدر الشارح . وفي ش : « ربع » ،
بأن كانت الفاء من الفارح لأمّن الناسج - حين الرقع على الاستئناف .

(٥) وردت اللام في زع والفاية ، وسقطت من ش .

(٦) بهامش ز حاشية : « [هو] لفظة : مأخوذ من كثرت الأرض : إذا علت » .

(٧) هكذا في ز ش والفاية ٩٩ والإقاع ١٦٤ . وفي ق : « مي » ، وهو - مع
صحته بالنظر إلى تأنيث المجر - مصنف .

وإذا ظهر منها أمارته - : بأن منعه الاستمتاع ، أو أجابته متبرئة - : وعظها . فإن أصرت : هجرها في مَضْجِعِ ما شاء ، وفي كلام^(١) ثلاثة أيام ، لا فوقها ، فإن أصرت : ضربها - غير شديد - عشرة أسواط ، لا فوقها .

ويُمنع منه^(٢) مَنْ عُلِمَ^(٣) بجنمه حقها ، حتى يُوفيه .
وله تأديبها على ترك الفرائض ، لا تمزيقها في حادث متعلق بحق الله تعالى .

فإن أَدْعَى كُلُّ ظُلْمٍ صاحبه : أسكنهما حاكم قُربَ نَمَقَةٍ يُشْرِف عليهما ، وَيَكْشِفُ حالهما - : كمدالة وإفلاس - من خِبرَةٍ باطنة ، ويُلْزِمهما الحق .

فإن تعذر ، وتشاقا - بَسْثَ حَكَمَيْنِ : ذَرَيْنِ حَرَيْنِ مَكْلَفَيْنِ ، مسلمَيْنِ عدْلَيْنِ ، يَعْرِفَانِ الجَمْعَ والتفريقَ - والأولى : من أهلها . -
يوكِّلاَنيهما ، لا جبراً ، في فعل الأصلح : من جمع أو تفريق ، بموضٍ أو دونه . ولا يصح^(٤) إراء غير وكيلها في ظلم فقط .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « الكلام » . وورد بهامش ز حاشية : « عبارة التوضيح : وفي كلام دون ثلاثة أيام » .

(٢) كذا في ز ، أي من الضرب خاصة ، أو من المذكور عامة . ولنقطع ش والناية والإقتناع ١٦٥ : « منها » أي هذه الأشياء ، كما ذكر الشارح . وهو أولى .

(٣) ضبط هكذا في ع ، وهو الظاهر . وضبط في ز بفتح العين ، على أن الفاعل مضدوف تقديره : المالك أو الولي . ومؤداهما واحد ، فجنه .

(٤) ورد هنا في زع والناية ١٠٠ ، وأسقط من ش مدبراً في الفرح .

وإن شرطاً ما لا يُنافي نكاحاً : لزم . وإلا : فلا ؛ كتركِ قسم
أو ثقة . ولين رضى ، أَلْعُودُ .
ولا ينقطع نظرهما بغيبة الزوجين أو أحدهما .
وينقطع بجنونهما أو أحدهما ، ونحوه : مما يُبطل الوكالة .

* * *

كتابُ التَّلَعُّ

وهو: فراقُ زوجته بعوضٍ، بالفاظٍ مخصوصةٍ .

ويُباح لسوءِ عشرةٍ، ولبنفسه^(١) : تَخْشَى أَنْ لَا تُقِيمَ حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى^(٢) فِي حَقِّهِ . وَتُسَنُّ إِجَابَتُهَا : حَيْثُ أُبَيِّحَ ، إِلَّا مَعَ حَبْرَتِهِ لَهَا : فَيُسَنُّ صَبْرُهَا ، وَعَدَمُ أَقْدَانِهَا .

وَيُكْرَهُ - وَيَصَحُّ - مَعَ اسْتِقَامَةٍ .

وَيُحْرَمُ - وَلَا يَصَحُّ - : إِنْ عَضَلَهَا لِتَخْلَعَ . وَيَقَعُ رَجْعِيًّا بِلَفْظٍ : « طَلَاقٍ » ، أَوْ نَيْتِهِ . وَيُباحُ ذَلِكَ مَعَ زَنَاهَا .
وإنْ أَدْبَاهَا - : لِنُشُوزِهَا ، أَوْ تَرْكِهَا فِرْضًا . - فَخَالَغَتْهُ لِمَذَلِكَ : صَحَّ .

وَيَصَحُّ - وَيَلْزَمُ - مَنْ يَقَعُ طَلَاقُهُ ، وَبِذَلِكَ عَوَضَهُ^(٣) مَنْ يَصْحُ تَبَرُّعُهُ ، وَلَوْ مِمَّنْ شَهِدَا بِطَلَاقِهَا وَرَدًّا ، كَفِي^(٤) أَقْدَانٍ أَسِيرٍ .

فَيَصَحُّ : « أَخْلَعْتُهَا عَلَى كَذَا عَلَى » ، أَوْ : « ... عَلَيْهَا وَأَنَا ضَامِنٌ » .
وَلَا يَلْزَمُهَا : إِنْ لَمْ تَأْذَنْ .

(١) ضبط في ع بضم النين ، وهو خطأ يدل عليه ما بعده ، والزيادة الواردة في النهاية ١٠١ : « لَخْلَعَهُ أَوْ خَلَعَهُ » ، وبعبارة الإقناع ١٦٧/٥ : « وَإِذَا كَرِهَتْ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا » .

(٢) ورد هذا في ز ، دون ع ش والثانية .

(٣) كذا في الأصول والنهاية ، ثم كسفت الباء من ع .

(٤) أسقطت الكاف من ش ، وأدرجت في الفتح .

وَيَصْحُ سَوَالُهَا عَلَى مَالٍ أَجْنَبِيٍّ يَأْذِنُهُ، وَبِدُونِهِ : إِنْ ضَمَّتْهُ .
وَيَقْبِضُهُ زَوْجٌ وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ صَغِيرًا أَوْ قَتَا ، كَمَحْجُورٍ عَلَيْهِ
لِفَلَسٍّ ، وَمَكَاتِبٍ . أَلْتَفَحُّ : « وَقَالَ الْأَكْثَرُ : ... وَلِيٌّ وَسَيِّدٌ ، وَهُوَ
أَصَحُّ » أَنْتَهَى .
و^(١) : « طَلَّقُ بَنِي وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ مَهْرِهَا » ، فَقَعَلَ - : فَرَجَعْنِي ،
وَلَمْ يَبْرَأْ^(٢) ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْأَبِ . وَلَا تَطْلُقُ إِنْ قَالَ : « طَلَّقْتُهَا
إِنْ بَرِئْتُ مِنْهُ » .
وَلَوْ قَالَ^(٣) : « إِنْ أَبْرَأْتَنِي أَنْتَ مِنْهُ فَهِيَ طَالِقٌ » ، فَأَبْرَأَهُ - :
لَمْ تَطْلُقْ^(٤) .
وَلَيْسَ لِأَبٍ صَغِيرَةٍ أَنْ يَخَالِعَ مِنْ مَالِهَا ، وَلَا لِأَبٍ صَغِيرٍ أَوْ مَحْجُونٍ ،
أَوْ سَيِّدٍ هُمَا ... أَنْ يَخْلَعَا^(٥) أَوْ يَطْلُقَا عَنْهُمَا .
وَإِنْ خَالَعَتْ عَلَى شَيْءٍ أُمَّةٌ بِلَا إِذْنِ سَيِّدٍ ، أَوْ^(٦) مَحْجُورَةٍ لِسَفْهِ
أَوْ صَغِيرٍ أَوْ مَحْجُونٍ - : لَمْ يَصَحَّ وَلَوْ أُذِنَ فِيهِ وَلِيٌّ : وَيَقَعُ - . بَلْغُذِلِ
« طَلَاقٍ » ، أَوْ نَيْتِهِ - رَجْعِيًّا .

(١) فِي شَرْحِ زُعَادَةَ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الذَّمِّ ، هِيَ : « إِنْ قَالَ » .

(٢) فِي لُغَةِ « بَرِئْتُ » ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ وَكَأَنَّ صَرَحَ بِهِ ، الصَّبَاحُ وَالْمُتَّارُ .

(٣) فِي شَرْحِ زُعَادَةَ : « زَوْجٌ » ، وَهِيَ مِنَ الذَّمِّ .

(٤) وَوَدَّ ، زَيْدٌ ، بِهَذَا ذَلِكَ ، مَعْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَوْ قَالَ : فَهِيَ طَالِقَةٌ إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ ،
فَأَبْرَأَهُ طَالِقَةٌ » .

(٥) « كَذَا فِي زَيْدٍ وَالتَّالِيَةِ ١٠٢ » ، وَفِي شَرْحِ « يَخْلَعَانِ » ، وَهُوَ نَحْوُ هَذَا عَلَى مَالٍ
الْمَصَاحِ .

(٦) فِي شَرْحِ زُعَادَةَ ، أَدْخَلَتْ مِنَ الذَّمِّ « هِيَ : « خَالَعَتْ » .

ولا يطلُّ لِبَرَاءٍ مِنْ أَدْعَتْ مَقَهَا حَالَتَهُ ، بَلَا يَنْتَرِ .

ويصح من محجورٍ عليها لِفَلْسٍ ، فِي ذِمَّتِهَا .

* * *

فصل

وهو : طلاقُ بَائِنٌ ، مَا لَمْ يَقَعْ بِلَفْظٍ صَرِيحٍ فِي خُلْعٍ - :
كَ « فَسَخْتُ » وَ « خَلَعْتُ » وَ « فَادَيْتُ » - وَلَمْ يَنْوِ بِهِ طَلَاً :
فَيَكُونُ فَسْخَاً لَا يَنْقُصُ بِهِ عَدْدُ طَلَاٍ ^(١) ، وَلَوْ لَمْ يَنْوِ خُلْعاً .
وَكَتَابَاتُهُ : « بَارَيْتُكَ » وَ « أَبْرَأْتُكَ » وَ « أَبْتَكْتُكَ » .

فَعِ سَوَالٍ وَبَذَلٍ ، يَصِحُّ بِلَا نِيَّةٍ . وَإِلَّا : فَلَا بُدَّ مِنْهَا مِنْ
أَنِّي بِكَتَابَةٍ .

وَتُعْتَبَرُ الصِّفَةُ مِنْهَا ؛ فَهُوَ : « خَلَعْتُكَ » - أَوْ نَحْوُهُ - عَلَى كَذَا ،
وَمِنْهَا : « رَضَيْتُ » ، أَوْ نَحْوُهُ .

وَيَصِحُّ بِكُلِّ لَفْظٍ مِنْ أَهْلِهَا ، لَا مَعْلَقاً : « كَانَ بِذَلِكَ لِي كَذَا »
فَقَدْ خَلَعْتُكَ ^(٢) .

وَيَلْفُو شَرْطُ رَجْعَةٍ أَوْ خِيَارٍ فِي خُلْعٍ ، دُونَهُ . وَتَسْتَحِقُّ
الْمُسَمَّى فِيهِ .

(١) كَذَا فِي زَوَالِغِهَا ١٠٣ . وَلِي عِشْرَتُ : « الطَّلَاق » . وَأُسْفِطْتُ « لَوْ » مِنْ شَيْءٍ .

(٢) كَذَا فِي زَوَالِغِهَا . فِي شَيْءٍ : « خَالَطْتُكَ » ، وَهُوَ كِتَابَتُهُ .

ولا يقع بمعتدة من خلع طلاق، ولو ووجهت^(١) به .
ومن خولع جزء منها - : كنصفها ، أو يدها - : لم
يصح الخلع .

* * *

فصل

ولا يصح إلا بموض . وكره بأكثر مما أعطاها .
وهو على محرّم يعلمانه - : كخير ، وخيزير . - كبل
عوض ، فيقع رجعيًا بنية طلاق .
وإن لم يعلماه - : كملى عبد بن^(٢) حرًا ، أو مستحقًا : صح ،
وله بدله . وإن بان مبيعًا : فله أرشهُ ، أو قيمته ويردّه .
وإن تخالَعَ^(٣) كافرانٍ بحرّم . ثم أسلما أو أحدهما قبل
قبضه - : فلا شيء له .

ويصح على رضاءٍ ولده مطلقًا ، وينصرف إلى حولين
أو تتهما .

وعليه ، أو على كفّالته أو نفقته أو سكنى دارها مدةً مبيّنة -
فلو لم تنته حتى أنهدمت ، أو جف لبّنها ، أو ماتت أو الولد - :

(٥) كذا في زع . وفي ش والناية : « وجهت » ، وهو تحريف .

(١) كذا في زع والناية ١٠٤ . وفي ش : « فان » ، والقاء من العرج .

(٢) في ع : « تخالعا » ، وهو خطأ وتحريف .

رَجَعَ بَيْقِيَّةُ ^(١) حَقِّهِ يَوْمًا فَيَوْمًا ، وَلَا ^(٢) يَلْزُمُهَا كَفَالَةٌ بِدَلِهِ أَوْ
إِرْضَاعُهُ ^(٣) .

وَلَا يُعْتَبَرُ تَقْدِيرُ نَفَقَةٍ وَوَصْفُهَا ؛ وَيُرْجَعُ لِعُرْفِ وَعَادَةٍ .

وَيَصِحُّ عَلَى نَفَقَةِ مَاضِيَةٍ ، وَمَنْ حَامِلٍ عَلَى نَفَقَةِ حَمْلِهَا . وَيَسْقُطَانِ .
وَلَوْ خَالَعَهَا ، فَأَبْرَأَتْهُ مِنْ نَفَقَةِ حَمْلِهَا — : بَرِيٌّ إِلَى فِطَامِهِ .
وَيَصِحُّ عَلَى مَا لَا يَصِحُّ مُهْرًا : لَجَهَالَةٍ ، أَوْ غَرَرٍ .

فَلْيُضَالِحَ ^(٤) عَلَى مَا يَبْدُهَا أَوْ يَبْتُهَا — : مِنْ دِرْهَمٍ ، أَوْ مَتَاعٍ . —
مَا بَيْنَهُمَا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ : فَلَهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ ، أَوْ مَا يُسَمَّى مَتَاعًا .

وَعَلَى مَا تَحْمِلُ ^(٥) شَجَرَةً أَوْ أَمَةً ، أَوْ مَا فِي بَطْنِهَا — مَا يَحْصُلُ
فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ : وَجِبَ فِيهِ ، وَفِيهَا يُجْهَلُ مُطْلَقًا — : كَثُوبٍ ،
وَنَحْوِهِ . — مُطْلَقٌ مَا تَنَاولَ الْأَسْمُ .

وَعَلَى هَذَا ^(٦) أَلْثُوبِ الْهَرَوِيِّ ، فَبَانَ مَرْوِيًّا — : لَيْسَ
لَهُ غَيْرُهُ .

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْإِقْتِصَافِ ١٧٤ . وَفِي ع : « بَيْقِيَّة » ،
وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ع : « فَلَا » .

(٣) فِي ش : « أَوْلِرْضَاعُهُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ١٠٥ . وَفِي ش : « فَضَالِحٌ » ، وَأَدْخَلَتْ الْأَمَّ فِي الشَّرْحِ —

(٥) فِي ش : « تَحْمِلُ أَمَةً » ، وَأَدْخَلَ النَّاسُ فِي الشَّرْحِ . وَانْظُرِ النَّايَةَ .

(٦) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « ذَلِكَ » .

ويصح على هروى في النمة ، ويحيز — : إن أئته بمرؤى .
بين رده وإمساكه .

فصل

وطلاق^(١) معلق بموض ، كخلع : في إبانة .
فلو قال : « إن أعطيتني^(٢) عبداً فأنت طالق » ، طَلَقْتُ بَأْتِئاً بَأَى
عبد أعطته ، ومَلَكه .
و : « إن^(٣) أعطيتني هذا العبد ، أو هذا الثوب الهروى ،
فأنت طالق » — فأعطته إِيَّاهُ — : طَلَقْتُ^(٤) ، ولا شيء له : إن
بَانَ مَيْبِياً ، أو مَرُوباً .

وإن بَانَ مَسْتَحَقَّ الدَّمِ ، قُتِلَ — : فَأَرُشُ^(٥) حَيْبِهِ .
وإن خَرَجَ أو بَعْضُهُ مَفْصُوباً ، أو حراً^(٦) — : لَمْ تَطْلُقْ .
وإن عَلَّقَهُ على خمر أو نحوه ، فأعطته — : فَرَجَعِي^٧ .
و : « إن أعطيتني ثوباً هروياً فأنت طالق » ، فأعطته مَرُوباً ،

(١) في ش زيادة من الشرح : « منجز بموض أو » . وانظر الفاية ١٠٦ .
(٢) كذا في زع والفاية . وفي ش — هنا وفيه سبأني — : « أعطيتني » ، وهو
تحريف ، لأن الإشباع يصار إليه عند الضرورة .
(٣) كرر هذا في ش . وهو ناشئ من إدراج لفظ الصرح في المتن وبالعكس .
(٤) في ش : « طَلَقْتُ مَرُوباً » ، وأدخل الناقص في الشرح .
(٥) في ش : « فله أرش » ، والزائد من كلام المشرح .
(٦) ورد في ش زيادة : « فيها » ، ووردت في ز مضروباً عليها . فهي من الصرح .
(٧) م ١٦٦ في ٢ — منتهى الإرادات

أَوْ هَرَوِيًّا مَنصُوبًا — : لَمْ تَطْلُقْ . وَإِنْ أَعْطَتْهُ هَرَوِيًّا مَعِيًّا : فَلَهُ مَطَالِبُهَا بِسَلِيمٍ .

و : « إِنْ — أَوْ إِذَا ، أَوْ مَتَى — أُعْطِيْتِي أَوْ أَقْبَضْتِي ^(١) أَلْفًا ، فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، لَزِمَ مِنْ جِهَتِهِ : فَأَيُّ وَقْتٍ أَعْطَتْهُ عَلَى صِفَةٍ يُمْكِنُ الْقَبْضَ أَلْفًا فَكَثْرَ وَازِنَةٍ ^(٢) ، بِإِحْضَارِهِ وَإِذْنِهَا فِي قَبْضِهِ — وَلَوْ مَعَ تَقْصِيرٍ فِي الْمَدَدِ — : بَانَتْ ، وَمَلَكَهُ وَإِنْ ^(٣) لَمْ يَقْبِضْهُ .

و : « طَلَّقْتِي — أَوْ أَخْلَعْتِي — بِأَلْفٍ ، أَوْ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ وَلَاكَ أَلْفٌ » ، أَوْ : « إِنْ طَلَّقْتِي — أَوْ خَلَعْتِي — فَلَكَ ^(٤) أَلْفٌ » ، أَوْ أَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ » ، فَقَالَ : « طَلَّقْتُكَ » أَوْ « خَلَعْتُكَ ^(٥) » ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْأَلْفَ — : بَانَتْ ، وَأَسْتَحَقُّهُ مِنْ غَالِبٍ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ : إِنْ أَجَابَهَا عَلَى الْفَوْرِ . وَلَهَا الرُّجُوعُ قَبْلَ إِجَابَتِهِ .

(١) فِي شِ وَالنَّايَةِ : « أُعْطِيْتِي أَوْ أَقْبَضْتِي » ، وَهُوَ لِسَابِقِهِ .

(٢) كَذَا فِي زَع . وَقِي ش : « وَازِنَةً » بِأَلْفَاءٍ ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ . وَانْظُرِ الْنَايَةَ ١٠٧ .

(٣) قَوْلُهُ : « وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ » وَرَدَّ فَرَعَ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ ، كَمَا وَرَدَ بِهَامِشِهَا مَعَ التَّصْحِيحِ عَلَى أَنَّ مَوْقِفَهُ يَبْدُو « قَبْضَهُ » . وَهُوَ مِنْ عَيْتِ بَعْضِ الْقُرَّاءِ .

(٤) قِي ش : « فَلَكَ أَوْ لَأَنْتِ ... فَقَالَ لَهَا ... أَوْ نَالَ لَهَا » ، فَأُدرِجَ الْمَثَلُ فِي الْفَرْحِ وَبِالْمَعْكَسِ .

(٥) كَذَا الْأَسْوَلُ . وَلَفْظُ الْنَايَةِ : « خَالَطَكَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

فصل

من سُئِلَ^(١) الخُلعَ على شيءٍ ، فطَلَّقَ — : لم يَسْتَحِقَّه ،
ووقع رجعيًّا .

ومن سُئِلَ الطلاقَ ، فخلَعَ — : لم يصحَّ .
و : « طَلَّقَنِي — أو طَلَّقَهَا — بألفٍ إلى شهر ، أو بمدَّ شهر » ،
لم يَسْتَحِقَّه إلا بطلانها بمدّه .

و : « ... من الآنَ إلى شهر » ، لم يَسْتَحِقَّه إلا بطلانها قبله .
و : « طَلَّقَنِي به على أن تطلقَ صَرَّتِي » ، أو^(٢) : « ... على أن لا
تطلقَها » — صحَّ الشرطُ والموضُ . وإن لم يَفِ : فله الأقلُّ منه
ومن المسمي .

و : « طَلَّقَنِي واحدةً بألفٍ ، أو على أَلِفٍ ، أو وَلَكِ أَلِفٌ »
ونحوه ، فطَلَّقَ أَكْثَرَ — : أَسْتَحَقَّه .

ولو أجاب : ب « أَنْتِ طَالِقٌ وطالِقٌ وطالِقٌ » ،
بانت بالأولى .

وإن ذكرَ الألفَ عَقِبَ الثَّانِيَةِ : بانَتْ بها ، والأولى رجعيَّةٌ ،
ولنَّتْ الثالثةُ . وإن ذكرَ عَقِبَهَا : طَلَّقَتْ مَلَاحًا .

(١) كذا في زع والنابة ١٠٨ . وفي تن « سبيل » ، وهو تصحيف جيب .

(٢) وردت « أو » في زع والنابة ، وأسقطت . نيش مدرجة في المرح .

و: طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ «، فطَلَّقَ أَقْلٌ — : لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا .
وإن^(١) لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَّا مَا أَوْقَعَهُ^(٢) — ولو لَمْ تَعْلَمْ —
أَسْتَحَقَّ^(٣) الْأَلْفَ .

ولو قَالَ أَمْرَأَتَاهُ: « طَلَّقْنَا بِأَلْفٍ »، فطَلَّقَ وَاحِدَةً — : بَانَتْ .
بِقِسْطِهَا^(٤) . ولو قَالَتَهُ لِاحِدَاهُمَا : فَرَجَمِي^(٥)، وَلَا شَيْءَ لَهُ .

و: « أَتَمَّا طَالِقَتَانِ بِأَلْفٍ »، فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً — : طَلَّقَتْ بِقِسْطِهَا .
و: « أَتَمَّا طَالِقَتَانِ بِأَلْفٍ إِنْ شِئْنَا »، فَقَالَتَا: « شِئْنَا » — وَإِحْدَاهُمَا
غَيْرُ رَشِيدَةٍ — : وَقَعَ بِهَا رَجْعِيًّا ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا^(٥) . وَبِالرَّشِيدَةِ بَائِنًا
بِقِسْطِهَا مِنَ الْأَلْفِ .

و: « أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ ، أَوْ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ بِأَلْفٍ » ،
فَقَبِلَتْ بِالْمَجْلِسِ — : بَانَتْ ، وَأَسْتَحَقَّهُ . وَإِلَّا : وَقَعَ رَجْعِيًّا . وَلَا
يُنْقَلَبُ^(٦) بَائِنًا : إِنْ بَذَلَتْهُ بِهِ بَعْدَ رَدِّهَا . وَيَصَحُّ رَجُوعُهُ قَبْلَ
قَبُولِهَا .

(١) ورد في زعمتها كلمة: « شرطية »، دلتها فتوم أنها غالبة .

(٢) كذا في زعم والناية . وفي ش: « وقعه »، ولعله تحريف . وتأمل كلام المصباح .

(٣) ورد في زعمتها عبارة: « جواب إن » .

(٤) كذا في زعم ، أي الواحدة المطلقة . وفي ش: « بقسطها »، وهو تحريف .

(٥) ذكر في زعمتها: « من الألف »، وهو مذكور في الشرح .

(٦) في ش زيادة مدرجة من الصرح ، هي: « الطلاق » .

فصل

إذا خالعت في مرض موتها : فله الأقل من المستحق أو إرثه منها .

وإن طلقها في مرض موته ، ثم وصى أو أقر بزائد عن إرثها — : لم تستحق الزائد .

وإن خالعتها ، وحاباها — : فن رأس المال .

ومن وكل في خلع أمراتيه مطلقاً ، فخالع بأقص من مهرها — : صَنِ النقص .

وإن عيّن له الموض ، فنقص منه — : لم يصح الخلع^(١) .

وإن زاد من وكلته وأطلقت على مهرها ، أو من عيّنت له الموض عليه — : صح الخلع ، ولزمته الزيادة .

وإن خالف جنساً ، أو خلّولاً ، أو تقدّاً لبلده — : لم يصح ، ولا وكيلها خلّولاً .

ولا يسقط ما بين متخالعتين — : من حقوق نكاح^(٢) أو غيره . — بسكوت عنها . ولا نفقة عدة حامل ، ولا بقية مأخول^(٣) على بعضه^(٣) .

(١) ورد هذا في زرع والناية ١١٠ ، وأسقطه عن ش مدرج إلى الفرح .

(٢) بهامش زحاشية : « مثله : الملع لا يسقط شيئاً من الحقوق » .

(٣) كذا في ز والناية . ولع ش : « بعضه » . والأول أولى على ما في المصاح .

ويجزم الخلع حيلة^(١) لإسقاط عَيْنِ طلاقٍ، ولا يصح^(٢) المنقح^(٣) :
« وغالبُ الناس واقعٌ في ذلك » .

* * *

فصل

إذا قال : « خالمتُكِ بألفٍ » ، فأنكرتهُ ، أو قالت : « إنما
خالمتُ غيري » — بانت : وتحلفُ لنفيِ الموض .
وإن أقرتْ وقالت : « صَمِنَه غيري » ، أو^(٤) : في ذمته » ، قال :
« ... في ذمّتك » — لزمها .

وإن اختلفا في قدرِ عوضه ، أو عينه ، أو صفته ، أو تأجيله — :
فقولها .

وإن علّق^(٥) طلاقها بصفةٍ ، ثم أبانها ، ثم تزوّجها ، فوجدتْ — :
طلّقتْ ، ولو كانت وُجدتْ حالَ يَنْتَوِيَّتْها .

* * *

(١) ورد بهامش ز : « خلع الحيلة لا يصح » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأخرج في الترح . وراجع الناية .

(٣) ذكرت « أو » في زع والناية ١١١ ، وأسقطت من ش مدرجة في الترح -

(٤) في الناية زيادة : « أو عتفه » . وبهامش ز : « مسألة تعليق الطلاق على سفة » .

كتاب الطلاق

وهو ^(١) : حَلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ ، أو بَعْضُهُ .

وَيُكْرَهُ بِلا حَاجَةٍ ، وَيُباحُ عِنْدَهَا .

وَيُسْنُ : لِتَضَرُّرِهَا بِنِكَاحٍ ^(٢) ، وَلِتَرْكِهَا صَلَاةً وَعَقَّةً وَنَحْوَهُمَا .

وهي كَهَوِّ فَيْسُنْ أَنْ تَخْتَلِعَ : إِنْ تَرَكَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى .

وَلَا تَجِبُ ^(٣) طَاعَةُ أَبَوَيْهِ - وَلَوْ ^(٤) عِدَّتَيْنِ - : فِي طَلَاقٍ ،

أَوْ مَنَعَ مِنْ تَرْوِيجٍ .

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ زَوْجٍ - وَلَوْ مُمَيِّزًا يَمْلِكُهُ ^(٥) - وَحَاكِمٍ

عَلَى مُوَلٍّ ^(٦) .

وَيُتَمَتَّرُ ^(٧) إِزَادَةُ لَفْظِهِ لِمَتَانِهِ ، فَلَا ^(٨) طَلَاقَ لِفَقِيهِ يَكْرَهُهُ . وَحَالِكٍ

وَلَوْ عَنْ نَفْسِهِ . وَلَا نَائِمٍ ، وَزَائِلٍ ^(٩) عَقْلُهُ ^(١٠) بِمَجْنُونٍ [أَوْ إِغْمَامٍ] ^(١١)

أَوْ يَرِ سَامٍ أَوْ نَشَافٍ ، وَلَوْ بَضْرِيهِ نَفْسَهُ .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الفرج ، هي : « لفة » .

(٢) وردت الباء في زع والناية ١١٢ ، وأسقطت من ش مدمجة بالفرج .

(٣) كذا في زع . وفي ش والناية : « يجب » . والأول أول .

(٤) أسقطت « ولو » من ش ، وأدمجت بالفرج .

(٥) في ش زيادة من الفرج : « ليصح » . وراجع الناية .

(٦) كذا في زع . وفي ش والناية : « مولى » . ومع صحتها فالأول أول .

(٧) كذا في زع والناية ، وهو السب . وفي ش : « ويستم » .

(٨) في ش زيادة ، أخرجت من الفرج ، هي : « يلع » .

(٩) لفظ الناية : « أو زائل » . وفي ش : « ولا زائل » ، والزائد من الشارح .

(١٠) ضبط ل ز بكسر اللام ، على أنه منضاف إلى ما قبله . والأولى الضم على القاء الية .

(١١) وردت الزيادة في زع والناية ، وسقطت من ش .

وكذا آكل^(١) بَنَج ونحوه ، وَمَنْ غَضِبَ حَتَّى أَغْمَى أَوْ
أَغْمَى^(٢) عَلَيْهِ .

وَيَقَعُ مِنْ أَفَاقٍ مِنْ جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ . وَمِنْ
شَرَبٍ طَوْعًا مَسْكِرًا ، أَوْ نَحْوَهُ : مَا يَحْرُمُ^(٣) بِلا حَاجَةٍ ، وَلَوْ خَلَطَ
فِي كَلَامِهِ ، أَوْ سَقَطَ تَمِيِزُهُ بَيْنَ الْأَعْيَانِ . وَيُؤَاخِذُ بِسَائِرِ أَقْوَالِهِ ،
وَكُلُّ فِعْلٍ يُعْتَبَرُ لَهُ الْعَقْلُ — : كِإِفْرَارٍ وَقَذْفٍ وَظَهَارٍ وَإِيْلَاءٍ ،
وَقَتْلٍ وَسَرَقَةٍ وَزَنًا ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

لَا مِنْ مَكْرَةٍ لَمْ يَأْتُمْ ، وَلَا مِنْ أَكْرَةٍ^(٤) — ظَلَمًا — بِمَقْوِيَةٍ ،
أَوْ تَهْدِيدٍ لَهُ أَوْ لَوْلَدِهِ^(٥) — مِنْ قَادِرٍ بِسُلْطَنَةٍ ، أَوْ تَغْلِيِبٍ : كَلَصٌ
وَنَحْوُهُ . — بِقَتْلٍ ، أَوْ قَطْعِ طَرَفٍ ، أَوْ ضَرْبٍ ، أَوْ حَبْسٍ ،

(١) كَذَا فِي زَيْشٍ ، وَهُوَ النَّاسِبُ لِمَا بَعْدَهُ ؛ وَفِي ع : « أَكَلَ » ، وَهُوَ صَحِيحٌ .
(٢) وَرَدَ بِهَامِشٍ زُحَّاشِيَّةٌ : « قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ (لِلطَّبِيعِ بِاسْمِ : زَادَ الْمَادَّ ،
فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ) : وَالْفَضْبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا : مَا يُزِيلُ الْعَقْلَ ، فَلَا يَشْمُرُ صَاحِبُهُ
بِعَاقَالٍ . وَهَذَا لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ بِلا زَرْعٍ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِي مَبَادِيهِ : بِحَيْثُ لَا يَنْتَعِجُ (بِالْأَسْلِ :
« بِحَيْثُ يَنْتَعِجُ » بِضَمِّ الْيَاءِ) صَاحِبُهُ مِنْ تَصَوُّرٍ مَا يَقُولُ وَقَصْدُهُ . فَهَذَا يَقَعُ طَلَاقُهُ . الثَّالِثُ : أَنْ
يَسْتَحْكِمَ الْغَضْبُ فَيَسْتَدْبِرُ بِهِ ، فَلَا يُزِيلُ حَقْلَهُ بِالْمَكْلِيَّةِ ، وَلَكِنْ : يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِيَّتِهِ ، بِحَيْثُ
يَنْدِمُ عَلَى مَا فَعَلَ مِنْهُ إِذَا زَالَ . فَهَذَا مَعْلُومٌ النَّظَرِ . وَعَدَمُ الْوُقُوعِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قَوِيٌّ
مُتَجَنِّبٌ . وَاقِفَةٌ أَهْلُهُ . انْتَهَى » . وَلَفْظُ ش : « أَغْمَى » وَهُوَ تَحْرِيفٌ عَلَى مَا فِي
الْمُخْتَارِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مُدْرَجَةٌ مِنَ الْمَرْحِ ، ح : « اسْتَعْمَالُهُ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ : « عَلَى الطَّلَاقِ » ، وَحَى مِنَ الْمَرْحِ .

(٥) وَرَدَّتِ اللَّامُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١١٤ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

أَوْ أَخَذَ مَالٍ : يَضُرُّهُ كَثِيرًا . — وَظَنَّ إِيقَاعَهُ ^(١) ، فَطَلَّقَ
تَبَعًا لِقَوْلِهِ .

وَكُكْرَهُ : مَنْ سَحَرُ يُطَلَّقُ ، لَا مَنْ تُسَمَّى أَوْ أُخْرِقَ بِهِ .
وَمَنْ قَصَدَ إِيقَاعَهُ دُونَ دَفْعِ الْإِكْرَامِ ، أَوْ أَكْرَهُ عَلَى طَلَاقِ
مَعِينَةٍ فَطَلَّقَ غَيْرَهَا ، أَوْ طَلَقَ فَطَلَّقَ أَكْثَرَ — وَقَعَ . لَا إِنْ
أُكْرَهُ عَلَى ^(٢) مُبْهَمَةٍ فَطَلَّقَ مَعِينَةً ، أَوْ تَرَكَ التَّأْوِيلَ بِلَا عَذْرِ .
وَلَا كِرَاهٍ عَلَى عَتَقٍ وَبَيْنٍ وَنَحْوِهَا ، كَمَلَى طَلَاقٍ .
وَيَقَعُ بَاطِلًا ، وَلَا يُسْتَحَقُّ عَوْضٌ — : مُثْلٌ عَلَيْهِ . — فِي نِكَاحٍ :
قِيلَ بِصِحَّتِهِ ، وَلَا يَرَاهَا مُطْلَقٌ .

وَلَا يَكُونُ بِذَعِيئَةٍ فِي حَيْضٍ ، لَا خُلْعٍ : لَحُلُّهُ عَنِ الْعَوْضِ .
وَلَا فِي بَاطِلٍ إِبْجَاعًا . وَلَا فِي نِكَاحٍ قُضِيَ قَبْلَ إِجَازَتِهِ ، وَلَوْ
فَعَذَّبَهَا . وَكَذَا عَتَقُ فِي شِرَاءٍ فَاسِدٍ ^(٣) .



فصل

وَمَنْ صَحَّ طَلَاغُهُ : صَحَّ تَوَكُّلُهُ فِيهِ ، وَتَوَكُّلُهُ .

(١) أَسْطَعَتْ هَذَا مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الْفَرْحِ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ ، أُدْخِلَتْ مِنَ الدَّرَجِ ، هِيَ : « طَلَقٌ » .

(٣) بِهَامِشٍ زَحَاتِيَّةٍ : « فَإِنَّ التَّقِيَّ يَصِحُّ » اهـ . وَهُوَ مَا صَرَحَ بِهِ فِي الْإِقَاعِ

ولو كِلَ — لم يَحْدِّ له حَدًّا — أن يَطْلُق متى شاء ، لا وقتَ بدعة^(١) ، ولا أَكْثَرَ من واحدةٍ إلا أن يَجْمَلَه له . ولا يَمْلِكُ بإطلاقٍ تَمْلِيقًا .

وإن وكَّلَ اثْنَيْنِ : لم ينفردَ أحدهما إلا بإذن من الموكِّل .
وإن وكَّلَ في ثلاث ، فطلَّقَ أحدهما أَكْثَرَ من الآخر — : وقعَ ما أَجْتَمعا عليه .

وإن قال : « طَلَّقِي نَفْسَكَ » ، كان لها ذلك متراخيًّا ، كوكيل — ويَطْلُقُ بِرجوع — ولا يَمْلِكُ به أَكْثَرَ من واحدة ، إلا إن جَمَلَه لها .

وَيَمْلِكُ الثلاثَ في : « طَلَّاقُكَ يَدِيكَ » ، أو ^(٢) « وَكَّلْتُكَ فِيهِ » .

وإن خَيَّرَ وَكِيلَه أو زَوْجَتَه ، من ثلاث — : تَلَكَّا ثُنْتَيْنِ فَأَقْلَّ .

ووجب على النبيِّ — صلى الله عليه وسلم — تَخْيِيرُ نِسَائِهِ .

* * *

(١) ذكر بهامش ز : « فإن فعل وقع . إلتاع (١٨٩/٥) » .

(٢) وردت الألف في ز ، وسقطت من ع ش والناية ١١٦ . وفي ش زيادة من المرح : « في » . .

بَابُ سُنَّةِ الطَّلَاقِ وَبِدْعَتِهِ^(١)

السُّنَّةُ الْمُرِيدَةُ : إِيْقَاعُ وَاحِدَةٍ فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْنَبْ فِيهِ ، ثُمَّ يَدْعُهَا^(٢) حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا^(٣) . إِلَّا فِي طَهْرٍ مُتَعَقِّبٍ لِرَجْعَةٍ . مِنْ طَّلَاقٍ فِي حَيْضٍ — : فَبِدْعَةٍ .

وَأِنْ طَلَّقَ مَدْخُولًا بِهَا فِي حَيْضٍ ، أَوْ طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ وَلَمْ يَسْتَنْ حَمْلَهَا ؛ أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى أَكْلِهَا وَنَحْوِهِ — : مِمَّا يُعْلَمُ وَقَوُّهُ حَالَتُهَا — : فَبِدْعَةٍ مُحَرَّمٌ ، وَيَقَعُ . وَتُسَنُّ رَجْعَتُهَا . وَإِيْقَاعُ ثَلَاثٍ — وَلَوْ بِكَلِمَاتٍ ، فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْنَبْ فِيهِ ، فَأَكْثَرُ لَا بِمَدْرَجَةٍ أَوْ عَقْدٍ — مُحَرَّمٌ .

وَلَا سُنَّةٌ وَلَا بَدْعَةٌ مُطْلَقًا ، لَغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا ، وَبَيِّنَ^(٤) حَمْلَهَا ، وَصَغِيرَةٍ ، وَآيِسَةٍ .

فَلَوْ قَالَ لِإِحْدَاهُنَّ : « أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسُّنَّةِ » ، أَوْ قَالَ^(٥) : « ... لِلْبِدْعَةِ » — طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ .

و : « ... لِلْسُّنَّةِ طَلْقَةً ، وَابِدْعَةِ طَلْقَةً » ، وَقَمْنَا . وَيُذَيِّنُ — فِي غَيْرِ آيِسَةٍ — إِذَا قَالَ : « أَرَدْتُ : إِذَا صَارَتْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ » ، وَيُقَبِّلُ حُكْمًا .

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الصَّرْحِ : « أَيْ إِيْقَاعُ الطَّلَاقِ عَلَى وَجْهِ مَشْرُوحٍ .
(٢) ضَبَطَ فِي زِيَادَةِ الْمَعْنَى ، عَلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى التَّمْلِيقِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ الْقَائِمُ بِمَقَامِ « أَنْ يَوْمَهُ » . وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ . فَالْصَّوَابُ الْفَمُ .
(٣) بِهَامِشِ ز : « أَيْ مِنَ الطَّلَاقِ الرَّاحَةِ » ، وَذَكَرَ فِي الصَّرْحِ بِالْفَتْحِ : « مِنَ الْأَوَّلِ » .
(٤) كَذَلِكَ فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ١١٧ . وَلِي ش : « وَتَبَيَّنَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٥) سَقَطَ هَذَا مِنَ النَّائِيَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَبْرُجًا فِي الصَّرْحِ .

ولن لها سنةٌ وبدعةٌ، إن قاله: فواحدة^(١) في الحال، والأخرى
في ضدِّ حالها إذا .

و: «... للسنة» فقط، في طهرٍ لم يطأ^(٢) فيه: يَقَعُ في الحال .
وفي حيضٍ: ... إذا طهرت^(٣) . وفي طهرٍ وطئ فيه: ... إذا طهرت
من الحيضة المستقبلة .

و: «... للبدعة» ، في حيضٍ ، أو طهرٍ وطئ فيه — : يَقَعُ
في الحال . وإن^(٤) لم يطأ فيه: فإذا حاضت، أو وطئها^(٥) . وَيَنْزِعُ
في الحال: إن كان ثلاثاً . فإن بقي: حُدَّ عالمٌ، وعُزِّرَ غيره^(٦) .

و: «أنت طالق ثلاثاً للسنة» ، تَطْلُقُ الأولى في طهرٍ لم
يطأ^(٧) ، والثانية طاهرةً بعد رجعةٍ أو عقدٍ . وكذا الثالثة .

و: «... طالق ثلاثاً للسنة والبدعة نصفين» ، أو لم يقل :
«نصفين» ، أو قال : «بعضهن للسنة» ، وبعضهن للبدعة» — وَقَعَ
إِذَا مُتَّان ، والثالثة في ضدِّ حالها إذا . فلو قال : «أردتُ تأخراً
ثنتين» ، قبل حُكْمًا .

(١) في ش زيادة ، أدرجت من المرح ، هي : « تقع » .
(٢) كذا في زع والفاية ١١٨ . وفي ش : « يطأها » ، والزائد من المرح .
(٣) في ش : « طهرت من في طهر » ، فأدرج المرح في المتن وبالعكس .
(٤) في ش : « وفي طهرٍ لم يطأ فيه » ، وهو كافيته .
(٥) وردت الروا في ز ش والفاية ، وسقطت من ع .
(٦) في ش زيادة : « ولعذر » ، والروا من الناشر ، والباقي من المرح .
(٧) في ش : « يطأها » ، والزائد من المرح .

ولو قال : « ... طَلَّقْتِنِ لِلسُّنَّةِ ، وَوَاحِدَةً لِلْبِدْعَةِ » ، أَوْ عَكْسًا —
فَعَلَى مَا قَالَ (١) .

و : « أَنْتِ طَالِقٌ فِي كُلِّ قُرَّةٍ طَلَّقَتْ » — وَهِيَ حَامِلٌ ، أَوْ مِنْهُ
الْأَلَّا نِ لَمْ يَحْضَنْ — : لَمْ تَطْلُقِي حَتَّى تَحِيضَ فَتَطْلُقِي فِي كُلِّ حِيضَةٍ
طَلَّقَتْ ، إِلَّا غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا : فَتَبَيَّنَ بِوَاحِدَةٍ .

* * *

فصلٌ

و (٢) : « أَنْتِ طَالِقٌ أَحْسَنَ طَلَاقٍ (٣) أَوْ أَجْبَلَ ، أَوْ أَقْرَبَ
أَوْ أَعْدَلَ ، أَوْ أَكْثَلَ أَوْ أَفْضَلَ ، أَوْ أَثَمَ أَوْ أَسَنَّهُ » ، أَوْ :
« ... طَلَّقَتْ سُنِّيَّةً أَوْ جَلِيلَةً » وَنَحْوَهُ (٤) — كَ « ... لِلسُّنَّةِ » .
و : « ... أَقْبَحَ أَوْ أَسْمَجَ ، أَوْ أَفْضَحَ أَوْ أَرْدَأَ ، أَوْ أَثَنَّهُ » وَنَحْوَهُ —
كَ « ... لِلْبِدْعَةِ (٥) » .

إِلَّا أَنْ يَنْوِي : « أَحْسَنُ أَحْوَالِكِ أَوْ أَقْبَحُهَا : أَنْ تَكُونِي مُطْلَقَةً » .
— فَيَقَعُ فِي الْحَالِ .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن لم يقله وقال : نوحه ، قبل حكماً
حتى يفسره بما تولى واحدة إذن ومؤخر ننتين » ١٠١ . وذكر بأوضح في الإنعاع ١٩٤/٥ .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من المرح ، هي : « إن قال » .

(٥) كذا في ز والناية ١١٩ . وفي ع ش : « الطلاق » .

(٦) كذا في ز والناية وأصل ع . ثم كسخت الهاء فيها ، وكتب فوقها لفظ ش :
« ذلك » .

(٧) أسقطت السكاف من ش مدرجة في المرح ، وسقطت في هذا المقطع ومقابلته من
الناية .

ولو قال : نويتُ بأحسنِه — زمنَ بدعةٍ — شبهةً بخُلُقها ، أو :
 « ... بأقبحِه »^(١) — زمنَ سنةٍ — قُبِحَ عَشرَتها ، أو عن « أحسنِه »
 ونحوه : « أردتُ طلاقَ البدعةِ » ، أو عن « أقبحِه »
 ونحوه : « أردتُ طلاقَ السنةِ » — دِينٌ ، وقيل حُكماً في
 الأغلظ فقط .

و : « ... طالق »^(٢) طلقةٌ حسنةٌ فيبحةٌ ، أو : « ... طالقٌ في الحال
 للسنةِ » وهي حائضٌ ، أو : « ... في الحال للبدعةِ » في طهر لم يَطأها
 فيه — : تَطَلَّقُ في الحال .

وَيُباحُ خُلْعٌ وطلاقٌ — بسؤالِها ، على ^(٣) عوض —
 زمنَ بدعةٍ .

بابُ صَرِيحِ الطَّلَاقِ وَكِتَابَتِهِ

« الصَّرِيحُ » : ما لا يَحْتَمِلُ غيرَه من كل شيء .
 و « الكِتابَةُ » : ما يَحْتَمِلُ غيرَه ، ويَدُلُّ على معنى الصَّرِيحِ .

(١) في ش : « بأقبحِه ونحوه قُبِحَ » . والزيادة الأولى من الصرح ، والثانية
 من الناشر على ما يظهر وإن وردت الكتابة في عبارة الإلتناع ١٩٤ — التي ترجع أنها معرفة
 — مكنا : « قُبِحَ » . فتأمل .

(٢) ورد « طالق » في زح والثانية ، وأسقط من ش مدرجا في الصرح .

(٣) قوله : « على عوض » لم يرد في الثاية ، وأسقط من ش مدرجا بالترح .

(١) وصرح به : لفظ « طلاق » وما تصرف منه ، غير أمر ، ومضارع ، و « مطلق » اسم فاعل .
 فيقع من مصرح ولو هازلاً أو لاعباً ، أوقع تاء « أنت » ،
 أو لم ينو .

وإن أراد : « طاهراً » أو نحو ، فسبق لسانه ؛ أو : « طالقاً من
 وثاقاً » ، أو من زوج كان قبله ^(١) ؛ وأدعى ذلك ؛ أو قال : « أردت :
 إن قت ؛ فتركت الشرط » ، أو قال : « . . إن قت » ، ثم قال :
 « أردت : وعدت — أو نحو — فتركت ، ولم أريد طلاقاً —
 خيّن ، ولم يقبل ^(٢) حكماً .

ومن ^(٣) قيل له : « أطلقت أمراًتك ؟ » ، قال ^(٤) : « نعم » . وأراد
 الكذب : طلقت .

و : « أخليتها ؟ » ونحو ، قال ^(٥) : « نعم » — فكناية . وكذا :
 « ليس لي امرأة » ، أو : « لا امرأة لي » .
 فلو قيل : « ألك امرأة ؟ » ، قال « لا » . وأراد الكذب :
 لم تطلق .

(١) ورد في ز ، بد ذلك ، مضروباً عليه : « لم تطلق . . . إذا » ادعى . وراجع
 للإتباع ١٩٦ .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من المصح ، هي : « منه » .

(٣) وردته الواو في زع والناية ١٢٠ ، وسقطت من ش .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « فقال » ، والظاهر أن القاء من المصح .

(٥) كذا في زع والناية ١٢١ . وفي ش : « فقال » ، وهو كسبه .

وإن قيل لمالم بالنحو: « أَلَمْ تَطْلُقِ أَمْرَأَتَكَ ؟ » ، فقال =
« نعم » — لم تطلق . وإن قال : « بَلَى » ، طَلَّقْتُ .

ومن أَشْهَدَ عليه بطلاقِ ثلاثٍ ، ثم أَقْبَى : « بَأَنَّهُ ^(١) لا شيء عليه » — لم يُوَاخِذْ بإقراره : لمعرفه مستنده . ويُقْبَلُ قوله :
« أن ^(٢) مستنده في إقراره بذلك ^(٣) » ، بمن يحمله مثله .

وإن أخرج زوجته من دارها ، أو لطمها ، أو أطمعها ، أو سقاها ^(٤) ، أو ألبسها ، أو قبّلها ، ونحوه ، وقال : « هذا طلاقك » —
طَلَّقْتُ . فلو فسره بحتميلٍ — كَأَن نَوَى : « أن هذا سبب طلاقك » —
— : يُقْبَلُ حُكْمًا .

وإن قال : « كَلَّمَا ^(٥) قلت شيئًا ، ولم أقل لك مثله — فأنت زانية » ، فقالت له : « أنت ... » ؛ أو : « أنت طالق » ، فقال مثله —
طَلَّقْتُ ، ولو علّقه .

(١) وردت الباء في زع والناية ، وسقطت من ش .

(٢) يصح فتح الهزمة وكسرهما ، على ما ذكرناه سابقاً .

(٣) وردت الباء في الأصول ، وقال الشارح : « أى بسبب ما صدر منه من البين التي توهم حنته فيها » اهـ . وهذا يفيد أنه متعلق بإقرار . والذي نراه أنه متعلق بخبر مجنون ، والتقدير : مستنده في الإقرار منصرف في ذلك السبب . كما يفيد اللغام ، ويؤيده عبارة الإقناع ١٩٧ : « أن مستنده ذلك في إقراره » ، وأن الباء لم ترد في الناية . فلا تتوهم أن ما بعده هو الخبر ، إذ هو متعلق بقوله : « يقبل » .

(٤) كذا في ز والناية . وفي ع ش : « أسقاها » ، وكلاهما صحيح .

(٥) رسم في ز حكنا : « كل ما » ، وهو موهم . فالأولى الرسم للثبوت .

ولو نوى : « ... في وقت كذا » ونحوه ، تخصص به .

ومن طلق أو ظاهر من زوجة ، ثم قال عقبه لضررتها :
« شرَّ كنتك ... » ، أو : « أنت شريكها ، أو مثلها ، أو كهى » —
فصريح فيهما .

ويقع بـ : « أنت طالق ... لاشيء » ، أو ^(١) ليس بشيء ، أو لا
يلزمك ، أو : « ... طلاقاً لا تقع عليك ، أو لا ينقص بها
عدد الطلاق » .

لابـ : « أنت طالق أو لا ؟ » ، [أو ^(٢)] « ... طالق واحدة
أو لا ؟ » .

ومن كتب صريح طلاق أمرائه ^(٣) بما يبين وقوعه ، وإن لم
يتوهم . لأنها صريحة فيه .

فلو قال : « لم أرذ إلا تجويد خطي ، أو ^(٤) غم أهلي » ؛
أو قرأ ^(٥) ما كتبه ، وقال : « لم أقصد إلا القراءة » —
فقبل حكماً ^(٦) .

(١) في زيادة : « قال » . وأسقطت الباء السابقة من ش مدوجة في الفرج .

(٢) وردت الزيادة في زع والناية ١٢٢ والإتباع ١٩٧ ، وسقطت من ش .

(٣) ضبط في ز بفتح التاء وضم الهاء ، وكان يصح لو أن ما قبله ورد بلفظ : « طلاقه » .

(٤) في ش زيادة مدوجة من كلا الخارج ، هي : « إلا » .

(٥) كذا في ز ش والناية والإتباع ١٩٨ . وفي ع : « أقرأ » ، وهو تحريف .

(٦) أسقط هذا من ش ، وأدخل في الترح .

(م ١٧ في ٢ — انتهى الإردات)

ويَقَعُ بِإِشَارَةٍ مِنْ أُخْرَسَ فَقَط. فَلَوْ لَمْ يَفْهَمَا إِلَّا بَعْضُ: فَكُنَايَةٌ.
وَتَأْوِيلُهُ مَعَ صَرِيحٍ، كَتَمَعَ نَطَقَ.
وَيَقَعُ مِمَّنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ^(١).
وَصَرِيحُهُ بِلِسَانِ الْمَعْجَمِ: «بِهَشْتَمٍ»^(٢). فَمَنْ قَالَه عَارِفًا مَعْنَاهُ:
وَقَعَ مَا نَوَاهُ. فَإِنْ زَادَ: «بِسَيَّارٍ»، فَثَلَاثٌ.
وَلِنْ أَتَى بِهِ، أَوْ بِصَرِيحٍ طَلَاقٍ^(٣)، مِنْ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ —:
لَمْ يَقَعْ، وَلَوْ نَوَى مُوجِبَهُ.

* * *

فصلٌ

(ب) وَكُنَايَاتُهُ^(١) نَوَعَانِ:

(١) فَالظَّاهِرَةُ: ١، ٢، ٣، ٤، ٥ — «أَنْتِ خَلِيَّةٌ»، وَرَبِيَّةٌ،
وَبَائِنٌ، وَبَتَّةٌ، وَبَتْلَةٌ.
٦، ٧ — «أَنْتِ حُرَّةٌ»^(٥)، وَ«أَنْتِ الْحَرَجُ».

(١) قِشْرُ زِيَادَةٍ، أُخْرِجَتْ مِنَ الْفَرْحِ، هِيَ: «لَعْنَةُ الْمَانِعِ».

(٢) ضَبَطَ هَكَذَا فِي ز، وَذَكَرَ بِهَامِشِهَا: «قَوْلُهُ: بِهَشْتَمٍ، وَهُوَ يَكْسِرُ الْيَاءَ وَالْهَاءَ، وَسَكُونُ الشَّيْنِ وَقَدْ قَعَّ النَّاءُ. كَذَا ضَبَطَتْ عَنْهُمْ (يَعْنِي: عَنِ الْفَرَسِ). وَمَعْنَاهُ: خَلِيَّتُكَ»
١ هـ. وَلِلَّهِ الْمِمُّ تَكُنُّ عِنْدَ الْوَقْفِ فَقَط.

(٣) كَذَا فِي زِ وَالنَّائِيَةِ. وَقِيَ ش: «الطَّلَانُ».

(٤) كَذَا فِي زَع. وَقِيَ ش وَالنَّائِيَةِ ١٢٣: «وَكُنَايَتُهُ»، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَقِيِّ. وَنَقَطَ

الْإِنْتِاعَ ١٩٩: «وَالْكُنَايَاتُ فِي الطَّلَاقِ».

(٥) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ ش، وَأَدْخَلَ فِي الْمَرْحِ

٩، ٨ — و « حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ » ، و « تَرْوِجِي مِنْ شَتَّى » .

١٠، ١٢ — و « حَلَلْتَ لِلْأَزْوَاجِ » ، و « لَا سَبِيلَ — أَوْ لَا سُلْطَانَ — لِي عَلَيْكَ » .

١٣ ، ١٤ ، ١٥ — و « أَعْتَقْتُكَ » ، و « غَطَّ^(١) شَعْرَكَ » ، و « أَتَقْنَى^(٢) » .

(ب) وَالْخَفِيَّةُ : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ — « أَخْرَجْنِي ، وَأَذْهَبِي ، وَذُوقِي ، وَتَجَرَّمِي »

٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ — و « خَلَيْتُكَ » ، و « أَنْتِ مُخَلَّاةٌ » ، و « أَنْتِ^(٣) وَاحِدَةٌ » ، و « لَسْتُ لِي بِأَمْرَأَةٍ » .

٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ — و « أَعْتَدْنِي ، وَأَسْتَبْرِئْنِي ، وَأَعْزِلْنِي » وَشِبْهَهُ ، و « أَلْحَقْنِي^(١) بِأَهْلِكَ » .

١٣ ، ١٤ — و « لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ » ، و « مَا بَقِيَ شَيْءٌ » .

١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ — و « أَغْنَاكَ اللَّهُ » ، و « إِنْ أَلَّهَ قَدْ طَلَّقَكَ » ،

و « أَلَّهَ قَدْ أَرَاكَ مِنْي » ، و « جَرَى الْقَلَمُ » .

(١) كَذَا فِي زَح ، عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ الْمُنْفَصِلِ . وَفِي النِّهَايَةِ وَالْإِنْعَامِ : « وَغَطَّى » .

(٢) وَرَوَى زَيْدٌ ذَلِكَ ، « ضَرَبُوا عَلَيْهِ » : « وَإِنْ أَلَّهَ قَدْ طَلَّقَكَ » ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ .

(٣) قَوْلُهُ : « وَأَنْتِ » مَكْرُورٌ بَعْدَ « مُخَلَّاةٌ » فِي زَح وَالنِّهَايَةِ ، وَتَكَرَّرَ فِي لِقَائِهَا .

وَهُوَ مِنْ هَيْثُ النَّاسِرِ .

(٤) كَذَا فِي زُش وَالنِّهَايَةِ . وَفِي ح : « وَالْحَقُّ » ، وَهُوَ مِثْلُ مَا سَبَقَ .

١٩، ٢٠، — ولفظ: «فراق» و«سراح»، وما تصرف
 منهما^(١) غير ما استثنى من لفظ الصريح .
 ولا يقع بكناية — ولو ظاهرة — إلا بنية مقارنة للفظ .
 ولا تشتط حال خصومة، أو غضب، أو سؤال طلاقا . فلو
 لم يرد، أو أراد غيره إذا — : دُين، ولم يقبل حكما .
 ويقع بظاهرة ثلاث، وإن نوى واحدة .
 وبحقبة رجعية : في مدخول بها . فإن نوى أكثر : وقع .
 وقوله : «أنا طالق»، أو بائن، أو حرام، أو برى»، أو
 زاد : «منك»^(٢) ؛ و: «كلى، وأشربى، وأقصدى، وأقربى»^(٣) ،
 و«بارك الله عليك، و«أنت مليحة»، أو^(٤) «قبيحة»، ونحوه —
 لقو : لا يقع به طلاق، وإن نواه .
 و: «أنت — أو الحِلُّ، أو ما أحلَّ الله — على حرام» ،
 يظهر ولو نوى طلاقا، كنيته ب: «أنت على كظهر أمي» .
 وإن قال محرمة^(٥) بمحض ونحوه، ونوى : «أنها محرمة
 به» — فلقو .

(١) كذا في الأصول وشرح الإقناع ، أى الفراق والسراح . وسقطت الميم من الناية .

(٢) في ش زيادة : «لقو» ، ومي من الشرح وإن وردت في الناية ١٢٤ .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : «وفرق» ، وهو مشدد الراء إن لم يكن

محرمة .

(٤) وردت الألف في زع والناية ، وسقطت من ش .

(٥) أسقطت اللام من ش ، وأندرجت في الشرح .

و: « مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَى حَرَامٍ ، أَعْنِي بِهِ : الطَّلَاق » ، يَقَعُ ثَلَاثٌ ^(١) ،
 و: « ... أَعْنِي بِهِ طَلَاقًا » ، يَقَعُ وَاحِدَةً .
 و: « أَنْتَ [عَلَى] حَرَامٍ ^(٢) » ، وَنَوَى : « فِي حُرْمَتِكَ عَلَى غَيْرِي ^(٣) » —
 فَكُطْلَاقٍ .

وَلَوْ قَالَ : « فِرَاشِي عَلَى حَرَامٍ » ، فَإِنْ نَوَى أَمْرَاتَهُ : فِظْهَارٌ ،
 وَإِنْ نَوَى فِرَاشَهُ : فِيمِنْ .
 و: « أَنْتَ عَلَى كَالْمَيْتَةِ وَالْدَمِ » ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ : مِنْ طَلَاقٍ وَظْهَارٍ
 وَبَيْنٍ . فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا : فِظْهَارٌ .
 وَمَنْ قَالَ : « حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ » ، وَكَذَبَ — : دُيِّنَ ، وَلَزِمَهُ
 حُكْمًا .



فصلٌ

و^(١) : « أَمْرُكَ يَدُوكَ » ، كُنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ : تَمْلِكُ بِهَا ثَلَاثًا .
 و: « أَخْتَارِي نَفْسَكَ » ، خَفِيتُ : لَيْسَ ^(٥) لَهَا أَنْ تَطْلُقَ بِهَا — وَلَا
 بِ: « مَلَّقِي نَفْسَكَ » — أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ .

(١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَيُؤَيِّدُهُ ضَبْطُ « وَاحِدَةٍ » بِالضَّمِّ فِي ز . وَفُظَّ
 شِ وَالْغَايَةِ : « ثَلَاثًا » ، وَلَمْ يَلْحَظْ تَحْرِيفُ .

(٢) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زَع وَالْغَايَةِ ١٢٥ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

(٣) كَذَا فِي زَع وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « غَيْرِهِ » ، وَهُوَ تَحْصِيفُ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « قَوْلُهُ لِامْرَأَتِهِ » ،

(٥) قَوْلُهُ : « لَيْسَ لَهَا أَنْ تَطْلُقَ بِهَا » أَسْقَطَ مِنْ شِ وَأُدْرَجَ فِي الصَّرْحِ .

ولها أن تطلق نفسها متى شئت: مالم يَحْدُ لها حداً ، أو يَفْسَحْ ،
أو يَطَأَ^(١) ، أو تَرُدَّ هـى . إلا فى « أختارى نفسك » ، فيختصُّ
بالمجلس : مالم يَشْتَغِلَا بقاطع .

ويصبح جَمَلُهُ لها بعده ، وبجَمَلٍ . ويقعُ بكنائِها مع نية^(٢) ولو
جَمَلُهُ لها بصريح . وكذا وكيلٌ .

ولا يقعُ بقولها : « أخترتُ بنيةً » ، حتى تقولَ : « نفسى ، أو
أبوى ، أو الأزواجَ »

ومتى اختلفا فى نية : فقولُ مؤقَّعٍ ؛ وفى رجوعٍ : فقولُ
زوج^(٣) — ولو بعد إيقاع . ونصٌّ : « أنه لا يُقبلُ بعده إلا بيَّنةً » .
المنقُحُ : « وهو أظهرٌ . وكذا دعوى عتقه ورهنه^(٤) ونحوه » .
و : « وهَبْتُكَ — ونحوه^(٥) — لأهلك ، أو لنفسِكَ » ، فعَ
قبولٍ : تقعُ رجعيةٌ^(٦) ؛ وإلا : فلعنوه^(٧) ، كـ « بمُها » .

(١) كذا فى زع والناية ١٢٥ . وفى ش : « يَلُومَا » ، وفيه تصحيف وزيادة من
الصرح .

(٢) كذا فى ز والناية ١٢٦ . وفى ش : « نية » ، ولعل الزائد من الناسخ لا
التأخر .

(٣) كذا فى زع والناية . وفى ش : « الزوج » .

(٤) وردت الهاء فى زع والناية ، وسقطت من ش .

(٥) قوله : « ونحوه » أسقط من ش ، وأدرج فى الصرح .

(٦) ضبط بالفتح فى ز ، على أنه حاله من الفاعل المستمر : « الطلقة » . ويصح

الضم على أنه صفة للفاعل : « طلقة » ، أثبتت مقامه . وهو ما قدره الشارح .

(٧) فى ج : « فلقوا » ، وهو خطأ وتحريف تأسخ .

وَتُتَبَرُّ نِيَّةً وَاهِبٍ وَمَوْهوبٍ؛ وَيُقَعُّ أَقْلُهُمَا .
 وَإِنْ تَوَيَّ بَهِيَّةً ^(١) أَوْ أَمْرٍ أَوْ خِيَارٍ ، الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ — :
 وَقَعَ .
 وَمَنْ طَلَّقَ فِي قَلْبِهِ : لَمْ يَقَعْ . وَإِنْ تَلَفَّظَ بِهِ ، أَوْ حَرَّكَ لِسَانَهُ — :
 وَقَعَ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ . بِخِلَافِ قِرَاءَةِ فِي صَلَاةٍ .
 وَمُمِيزٌ وَمُمِيزَةٌ ، كِبَالَتَيْنِ : فِيمَا تَقَدَّمَ .



بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ ^(٢)

وَيُتَبَرُّ بِالرِّجَالِ . فَيَمْلِكُ حُرٌّ وَمَبْعُوضٌ : ثَلَاثًا ، وَلَوْ
 زَوْجِيَّ أُمَّةٍ .
 وَعَبْدٌ — وَلَوْ طَرَأَ رُقُّهُ ، أَوْ مَعَهُ حُرَّةٌ — ثِنْتَيْنِ .
 فَلَوْ عَلَّقَ عَبْدٌ ثَلَاثَ بَشْرَطٍ ، فَوُجِدَ بَعْدَ عَتَقِهِ — : وَقَعَتْ .
 وَإِنْ عَلَّقَهَا بِمَتِّقَةٍ ، فَمَتَّقَ ... : لَمَتَّ الثَّلَاثَةُ .
 وَلَوْ عَتَّقَ بَعْدَ طَلْقَةٍ : مَلَكٌ تَمَامَ الثَّلَاثِ . وَبَعْدَ طَلْقَتَيْنِ ، أَوْ
 عَتَقًا مَعًا — : لَمْ يَمْلِكْ ثَالِثَةً .
 وَقَوْلُهُ : « أَنْتِ الطَّلَاقُ » ، أَوْ : « يَلِزْمُنِي ... » ، أَوْ :

(١) كَذَلِكَ فِي زَوْجٍ . وَفِي شَيْءٍ : « بَهِيَّةُ الطَّلَاقِ وَقَعَ أَوْ أَمْرٌ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الْمَرْحُومِ .

(٢) فِي شَيْءٍ زِيَادَةً مِنَ الْمَرْحُومِ : « وَمَا يَصِلُ بِهِ » .

« ... لازم لي » ، أو : « ... علي » ونحوه — صريح : منجزاً ، أو معلقاً^(١) ، أو مخلوقاً به . ويقع به واحدة : ما لم ينو أكثر .

فمن معه جدد — وثمة نية ، أو سبب يقتضي تعميماً أو تخصيصاً :
يحمل به . وإلا : وقع بكل واحدة طلاقاً .

و : « أنت طالق » — ونوى ثلاثاً — : فثلاث ، كنيهاً
ب : « أنت طالق طلاقاً » .

و : « أنت طالق واحدة » ، أو : « ... واحدة^(٢) بائة » ،
أو : « ... واحدة بائة » — فرجعية في مدخول بها ، ولو
نوى أكثر .

و : « أنت طالق واحدة ثلاثاً » ، أو : « ... ثلاثاً واحدة » ،
أو : « ... طالق بائة » ، أو : « ... طالق البائة » ، أو : « ... بلا
رجعية — فثلاث » .

و : « أنت طالق هكذا » — وأشار بثلاث أصابع — :
ثلاث . وإن أراد القبولتين — ويصدق في إرادتهما — : فثنتان .
وإن لم يقل : « هكذا » ، فواحدة .

ومن أوقع طلاقاً ، ثم قال : « جعلتها ثلاثاً » — ولم ينو

(١) في ش زيادة : « بشرط » ، وهي من الصريح .

(٢) قوله : « أو واحدة » ورد في زح والفاية ١٧٨ ، وأستط من ش مدرجاً في
البرج .

أستثنا^(١) فطلاق بعدها — : فواحدة .

وإن قال^(٢) : « ... واحدة ، بل هذه ثلاثا » — طَلَقْتَ واحدةً ،
والأخرى ثلاثا .

وإن قال^(٣) : « هذه ... ، لا بل هذه » ، أو : « أنتِ طالق ،
لا بل أنت طالق » — طَلَقْنَا .

وإن قال : « هذه أو هذه ، وهذه طالق^(٤) » ، وقَعَ
بالثالثة وإحدى^(٥) الأوليين ، كـ « هذه أو هذه ، بل هذه ... » .

وإن^(٦) قال : « هذه ... وهذه أو هذه » ، وقَعَ بالأولى وإحدى
الأخرتين ، كـ : « هذه ... بل هذه أو هذه » .

و : « ... طالق^(٧) كلَّ الطلاق ، أو أَكْثَرَهُ ، أو جميعه ، أو منتهاهُ
أو غايته ، أو أقصاهُ » ، أو : « ... عِدَّةَ الْحَصَى ، أو الْقَطْرِ » ، أو^(٨) الرملِ
أو الرياح ، أو الترابِ » ونحوه ، أو : « يامائة طالق » — فثلاث ،
ولو نوى واحدةً .

(١) كذا في زش والناية وأصل ع . ثم أصلح فيها خطأ هكذا : « استثناء » .

(٢) في ش زيادة : « لإحدى اسمائيه » ، مع « أنت طالق » . والكلم من
الفرح .

(٣) في ش زيادة بعض كلمة من الفرع : « لا » . وذكر بهامش ع — بدون
تصحیح — : « وإن قال لإحداهن : هذه طالق — وأشار إليها — لا بل هذه ، مشعرا
للأخرى ، طلقنا » . والزائد كله من كلام الشارح .

(٤) أسقط هنا من ش مبرجا في الفرع ، ولم يرد في الناية . وصحف فيها ما يبدى بهتق :
« وقع في الثالثة » .

(٥) في ش : « وإحدى الأولين » ، والتخريف من التناهر ، والزائد من الشارح .

(٦) أسقطت « إن » من ش ، وأدخلت في الفرع .

(٧) كذا في زع والناية ١٢٩ . وفي ش : « وأنت طالق » ، والزائد من الفرع .

(٨) في ش زيادة ، مدرجة من الفرع ، هي : « عدد » .

وكذا: «... كَأَلْفٍ» ونحوه . فلو نوى: « كَأَلْفٍ : في صعويتها ، قُبِلَ حُكْمًا .

و: «... أَشَدُّه ، أو أَغْلَظَه ، أو أَطْوَلَه ، أو أَعْرَضَه ، أو : «... مِثْلَه الْبَيْتِ أو الدُّنْيَا ، أو مِثْلَ الْجَبَلِ ، أو عِظَمَه ، ونحوه — فطَلَقَهُ : إِنْ لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ .

و: «... مِنْ طَلَقَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ ، فِثْنَتَانِ .

و: «... طَلَقَةً فِي ثِنْتَيْنِ » — وَنَوَى طَلَقَهُ مَعَهَا — ثَلَاثٌ .

وإِنْ نَوَى مُوجِبَهُ عِنْدَ الْحُسَابِ — وَمَعْرِفَهُ ، أَوَّلًا — : فِثْنَتَانِ .

وإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا : وَقَعَ مِنْ حَاسِبٍ طَلَقَتَانِ ، وَمِنْ غَيْرِهِ طَلَقَةٌ .

فصل

وَجُزْءُ طَلَقَةٍ ، كَهَيِّ (١) . ف: « أَنْتِ (٢) طَالِقٌ نِصْفٌ — أَوْ أَوْ ثَلَاثٌ ، أَوْ سِدْسٌ — أَوْ ثَمَلَتْ (٣) وَسِدْسٌ طَلَقَةٍ » ، أَوْ: «... نِصْفُهَا .

(١) في ش زيادة من كلام الشارع : « لأن مباءة على السراية كاللحم » .

(٢) أسقطت الفاء من ش ، وأصبحت بالفتح .

(٣) ورفعت الواو في زع ، وسقطت من الناية ١٣١ ، وأسقطت من ش مدرجة

في السرح .

أو: «... نصف طَلقة، ثلث طَلقة، سدس طَلقة»، أو: «... نصف - أو ثلث، أو سدس^(١)، أو ربع، أو ثمن - طَلقتين ونحوه - : فواحدة.

أو: «... نصف طَلقتين»، أو: «... ثلاثة أنصاف - أو أربعة أمثلاث، أو خمسة أرباع - طَلقة^(٢) ونحوه - : فثنتان.

و: «... ثلاثة أنصاف - أو أربعة أمثلاث، أو خمسة أرباع - طَلقتين ونحوه، أو: «... نصف طَلقة، وثلث طَلقة، وسدس طَلقة ونحوه - : ثلاث.

والأربع: «أوقمتُ يَنكَن - أو عليكن - طَلقة، أو ثنتين، أو ثلاثاً، أو أربعاً»، أو لم يقل: «أوقمتُ» - وقع بكل طَلقة.

و: «... خمساً، أو ستاً، أو سبعاً، أو ثمانياً»، وقع بكل ثنتان.

و: «... تسماً» فأكثر، أو: «... طَلقة وطلقة وطلقة» - وقع ثلاث^(٣)، ك: «طَلقتُكَن ثلاثاً».

و: «نصفُك - ونحوه - أو بعضُك، أو جزء^(٤) منك،

(١) في ش زيادة، أدخلت من الصرح، هي: «طَلقتين».

(٢) ورد هنا في زح والفاية ١٣٣، وأسقط من ش مدرجا في الصرح.

(٣) كذا في زش والفاية ١٣٥. وفي ع: «ثلاثة»، وهو تحريف.

(٤) كذا في زح والفاية. وفي ش: «جزأ»، وهو تحريف ناشئ.

[أودمك^(١)] ، أو سيأتك ، أو يدك ، أو إصبعك طالق » - ولها
يداً أو إصبع^(٢) - : طَلَّقَتْ .

و : « شعرك ، أو ظفرك ، أو سنك ، أو ريقك ، أو دمك ،
أو لبنك ، أو منيك ، أو روحك ، أو حملك^(٣) ، أو سمك ،
أو بصرك ، أو سوادك ، أو يابضك - أو نحوها - أو
يدك - ولا يذها - طالق^(٤) » ، أو : « إن قت في طالق » ، فقامت
وقد قطعت - : لم تطلق .

وعتق - : في ذلك - . كطلاق .

* * *

فصل فيما تحالف به^(٥) المدخول بها غيرها
تطلق مدخول بها - ب . « أنت طالق ، أنت طالق » - ثنتين ،
إلا أن ينوي بتكراره تأكيداً متصلاً ، أو إضماراً .
وإن أكّد أولى^(٥) بثالثة : لم يقبل . وبها ، أو ثانية بثالثة - :
قبل . وإن أطلق التأكيد : فواحدة .

و : « أنت طالق وطالق وطالق » ، فثلاث معاً . ويقبل حكماً
تأكيداً ثانية بثالثة ، لأولى بثانية .

(١) وردت الزيادة في زش والناية ، وسقطت من ع .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « وإصبع » ، وهو تحريف .

(٣) في ع : « أو حلك » ، وهو تصحيف لاسخ .

(٤) في ش زيادة : « الزوجة » ، وهي من المرح . وكلام الثانية ١٣٦ مختصر .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « الأولى ... أو تأكيد ثانية » ، والزائد من

وكذا « الفاء » و « ثم » . وإن غَايَرَ الحروفَ : لم يُقبل ^(١) .
ويُقبلُ حكماً تأكيداً في : « أنتِ مطلقةٌ » ، أنتِ مسرَّحةٌ ،
أنتِ مفارقةٌ ، لامعٌ « واوٍ » أو « غايِرٌ » ^(٢) أو « ثم » .
وإن أتى بشرطٍ أو استثناءٍ أو صفةٍ ، عَقِبَ جملةٌ — : « اُخْتَصَّ
بها . بخلافِ معطوفٍ ومعطوفٍ عليه .

و : « أنتِ طالقٌ ، لا بل أنتِ طالقٌ » ، فواحدةٌ .
و : « أنتِ طالقٌ قطالقٌ ، أو ثم طالقٌ » ، [أو بل طالقٌ] ^(٣) ،
أو بل أنتِ طالقٌ ، أو : « ... طلقةٌ بل طلقتين ، أو ^(٤) بل طلقةٌ » ،
أو ^(٥) : « ... طلقةٌ قبلَ طلقةٍ ، أو قبلَهَا طلقةٌ » — ولم يُردْ :
« في نكاحٍ ، أو من زوجٍ ، قبلَ ذلك » ؛ ويُقبلُ حكماً : إن كان
وُجد . — أو : « ... بعدَ طلقةٍ ، أو بعدَهَا طلقةٌ » — ولم يُردْ :
« سيوقمها » ؛ ويُقبلُ حكماً : ففئتانِ ، إلا ^(٦) غيرَ مدخولٍ بها .
فَتَبَيَّنَ بالأولى ، ولا يلزم ^(٧) ما بعدها .

(١) كذا في ز ، أي إحداهُ التأكيد . وفي ح ش والنائية : « يَقبل » ، وهو صحيح أيضاً .

(٢) في ش : « أو وفاء » ، والفاء من الناصر لامن الفارح .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والنائية ، وسقطت من ح .

(٤) في ش زيادة : « طلقة » ، وهي من الشرح .

(٥) في ش زيادة من الشرح : « طالق » . وسقط قوله : « قبل طلقة » ، من النائية .

١٣٧ .

(٦) كذا في زع والنائية . وفي ش : « لا » ، وهو تحريف .

(٧) كذا في زع . وفي ش : « يلزمها » ، والزيادة من الشرح .

و: « أنت طالق طلقةً ممها طلقةً ، أو مع طلقةٍ » ، أو ^(١) :
 « ... فوقها ... ، أو فوق طلقة » ، أو : « ... تحتها ^(٢) » ... ، أو تحت
 طلقةً : أو : « ... طالق و طالق » — فثنتان .

و ^(٣) : « ... طالق طالق طالق » ، فواحدة : ما لم ينو أكثر .
 ومعلقٌ - : في هذا - كمنجز .

ف: « إن قمتِ فأنتِ طالقٌ و طالق و طالق » ، أو آخر
 الشرط ، أو كرره ثلاثاً بالجزء ، أو : « ... فأنتِ طالقٌ طلقةً ممها
 طلقتان ، أو مع طلقتين » ، فقامت - : فثلاث .

و: « إن قمتِ فأنتِ طالق فطالقٌ ، أو ثم طالق » ، فقامت - فطلقة :
 إن لم يدخل بها . وإلا : فثنتان .

وإن قصد إهزاماً ، أو تأكيده في مكرّر مع جزاءٍ - : فواحدة .

* * *

بابُ الاستثناءِ في الطلاقِ

وهو : إخراجُ بعضِ الجملة - بـ « إلا » ، أو ما قام مقامها -
 من متكلم واحدٍ .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « طلقة » .

(٢) في ش زيادة : « طلقة » ، وهي من المرح أيضاً .

(٣) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « أنت » .

وشرط فيه^(١) : أتصالٌ متبادٌ — لفظاً ، أو حكماً : كاتقطاعه
بنفسٍ ونحوه . — وثبته^(٢) قبل تمام مسنئى منه .
وكذا شرط ملحقٌ ، وعطفٌ مغيرٌ^(٣) .

ويصح في^(٤) نصف فأقلٌ ، من مطلقاتٍ وطلقاتٍ .
ف : « أنت طالقٍ ثنتينٍ إلا طلاقاً » ، يقع^(٥) طلاقاً .

و : « ... ثلاثاً إلا طلاقاً » ، أو إلا^(٦) ثنتينٍ ، أو إلا واحدةً
إلا واحدةً^(٧) ، أو إلا واحدةً وإلا واحدةً ، أو : « ... طلاقاً وثنتينٍ
إلا طلاقاً » ، أو : « ... أربعاً إلا ثنتينٍ » — يقعُ ثنتانٍ .

و^(٨) « ... ثلاثاً إلا ثلاثاً ، أو إلا ثنتينٍ ، أو إلا جزءَ طلاقٍ : —
كنصفٍ وثلاثٍ ونحوهما . — أو إلا ثلاثاً إلا واحدةً » ،
أو : « ... خمساً — أو أربعاً — إلا ثلاثاً ، أو إلا واحدةً » ، أو :
« ... طالقٍ وطالقٍ وطالقٍ إلا واحدةً ، أو إلا طالقاً » أو :
« ... ثنتينٍ وطلاقاً إلا طلاقاً » ، أو : « ... ثنتينٍ ونصفاً^(٩) إلا طلاقاً » ،

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وفي شرط ونحوه » . وذكر في
الإجماع وشرحه ٢١٧/٥ بقط : « وفي شرط متأخر » . وذكر نحوه بعد .
(٢) كذا في زع . وفي ش : « وفيه » وهو موافق لفظ الناية ١٣٧ :
« أوبة » .

(٣) بهامش ز : « من خله : الطلف المغير يكون بيل ولا ولكن . اهـ مؤلف » .

(٤) قوله : « في نصف » أسقط من ش ، وأدرج في المرح .

(٥) ورد هنا في زع والناية ، وأسقط من ش مدمجاً بالمرح .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « وإلا » ، وهو تحريف . ولفظ الناية : « أو ثلاثاً إلا » .

(٧) في ش زيادة من المرح : « يقع ثنتان » .

(٨) في ش زيادة من المرح أيضاً : « أنت طالق » .

(٩) كذا في زع ، وهو الصواب . وفي ش والناية ١٣٩ : « ونصف » ، وهو
تحريف .

أو: «... ثنتين وثنتين إلا ثنتين، أو إلا واحدة» — يقع ثلاث،
كمطغنه بالفاء أو «ثم»^(١).
و: «أنت طالق ثلاثاً» — وأستثنى^(٢) بقلبه: «إلا واحدة» —
يقع^(٣) الثلاث.

و: «نسائي الأربع طوالق» — وأستثنى^(٤) واحدة
بقلبه —: طلقن. وإن لم يقل: «الأربع»، لم تطلق الاستثناء.
وإن^(٥) أستثنى من سألته طلاقاً: دُين، ولم يُقبل حكماً.
وإن قالت: «طقن نساءك»، فقال: «نسائي طوالق» —
طلقت: ما لم يستثنها^(٦).

وفي «ألقواعد»: «قاعدة: المذهب: أن الاستثناء يرجع إلى
ما قبله^(٧)، والمطغ بالواو يصير الجلتين واحدة». وقاله^(٧)
جمع المنقح: «وليس على إطلاقه».

* * *

بابُ الطلاق في الماضي والمستقبل

إذا قال: «أنت طالق أمس»، أو قبل أن أتزوجك —

- (١) في ش: «أوهم»، والباء من كلام العارح.
(٢) كذا في زع. وفي ش: «أو استثنى»، والزائد من الناهر.
(٣) كذا في زع والناية. ونرجح أنه قد سقط منها كلام كبير — وفي ش:
«قع».
(٤) كذا في زش والناية. وفي: «عاستثنى»، ولعله تصحيف.
(٥) قوله: «وإن» أسقط من ش، وأدرج في الصرح.
(٦) كذا في زش والناية. وفي ح: يستثنى، وهو خطأ ومخرف.
(٧) وردت الباء في زش، وسقطت من ع.

وَنَوَى وَقَوْعَهُ إِذَا — : وَقَعَ . وَإِلَّا : لَمْ يَقَعْ ، وَلَوْ مَاتَ أَوْ جُنَّ
أَوْ خَرَسَ قَبْلَ الْعِلْمِ بِمَرَادِهِ .

و^(١) : « أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرِ » ، فَلَهَا الْتَفَقُّةُ .
فَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ مَضِيِّهِ ، أَوْ مَعَهُ — : لَمْ يَقَعْ .

وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَجَزِئَ تَطَلَّقَ فِيهِ : تَبَيَّنَ وَقَوْعُهُ ، وَأَنْ طَأَمَ^(٢)
مَحْرَمٌ . وَلَهَا الْمَهْرُ .

فَإِنْ خَالَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ يَوْمَ^(٣) ، وَقَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ ، وَيَوْمَيْنِ — :
صَحَّ النُّخْلُ ، وَبَطَلَ الطَّلَاقُ . وَنَعَكُسُهُمَا : بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ .

وَإِنْ لَمْ يَقَعْ النُّخْلُ : رَجَعَتْ بِمَوْضِعِهِ^(٤) ، إِلَّا الرَّجْمِيَّةُ : فَيَصِحُّ
خُلْعُهَا .

وَكَذَا حُكْمُ : « ... قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ » . وَلَا إِرْثَ لِبَائِنٍ :
لَعَلِمَ^(٥) تَهْمَةً .

و : « إِنْ مِتُّ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ » وَنَحْوُهُ ، لَمْ يَصِحَّ^(٦) .
وَلَا تَطَلَّقُ إِنْ قَالَ : « ... بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ مَعَهُ » .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « إِنْ قَالَ » .

(٢) هنا رسم ش والفاية ١٤٠ . ورسم في زع هكذا : وطئه « ، والأول أولى .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فَأَكْثَرُ » . وذكر في الإقناع ٢١٩ .

(٤) وردت الهاء في ز ش ، وسقطت من ح والفاية .

(٥) أسقطت اللام من ش ، وأدجمت بالفتح .

(٦) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « لَمْ يَصِحَّ » .

وإن قال : « ... يومَ موتي » ، طَلَّقَتْ أَوَّلَهُ . و : « ... قبلَ موتي » ، يَقَعُ في الحال .

وإن قال : « أطولُكما حياةً طالق » ، فبموتِ إحداهما يَقَعُ —
بِالْأُخْرَى^(١) .

وإن تزَوَّجَ أُمَةً أَيْهَ ، ثم قال : « إذا مات أبي أو أشتريتُكِ فَأَنْتِ طالق » — فأت أبوه ، أو اشتراها — : طَلَّقَتْ .

ولو قال^(٢) : « إن مَلَكَتُكِ فَأَنْتِ طالق » ، فأت أبوه أو اشتراها — : لَمْ تَطْلُقِي .

ولو كانت مَدْبَرَةً ، فأت أبوه — وَقَعَ الطلاقُ والعَتقُ معاً :
إن خرجتُ من الثلث .

فصل

وَيُسْتَعْمَلُ طَلَقٌ وَنَحْوُهُ أَسْتَعْمَالَ الْقَسَمِ — وَيُجْعَلُ جَوَابُ
الْقَسَمِ جَوَابَهُ — فِي غَيْرِ الْمُسْتَحِيلِ .

وإن عُلِّقَ بِفِعْلِ مُسْتَحِيلٍ عَادَةً — : كـ « أَنْتِ طالق إن —
أولاً — صَعِدْتَ السَّمَاءَ ، أو شاءَ المَيِّتُ أو البَهِيمَةُ ، أو طَرُنْتَ ،

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بِدَ ذَلِكِ ، مَضْرُوباً عَلَيْهِ : « إِذَا » بِالْجَوْنِ . وَهُوَ فِي الْإِتِّعَاقِ ٢٧٠ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ : « لَهَا » . وَهِيَ مُدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرَحِ .

أو^(١) قَلْبَتِ الْحَجَرَ ذَهَبًا . — أو مستحيل لِقَاتِهِ : كـ « ... إِنْ رَدَدْتَ
أَمْسٍ ، أَوْ جَمَعْتَ بَيْنَ الضَّئِيقَيْنِ ، أَوْ^(٢) شَرِبْتَ مَاءَ الْكَوْزِ » — وَلَا
مَاءَ فِيهِ — : لَمْ تَطْلُقْ ، كَحَطْفِهِ بِاللَّهِ عَلَيْهِ .

وإِنْ عَلَّقَهُ^(٣) عَلَى نَفْسِهِ — : كـ « أَنْتِ طَالِقٌ لِأَشْرَبَيْنِ مَاءَ
الْكَوْزِ^(٤) ، أَوْ إِنْ لَمْ أَشْرَبْهُ — وَلَا مَاءَ فِيهِ — أَوْ لَأَصْعَدَنَّ^(٥) السَّمَاءَ ،
أَوْ إِنْ لَمْ أَصْعَدْنَهَا ، أَوْ لَأَطْلَعَنَّ الشَّمْسُ ، أَوْ لَأَقْتُلَنَّ فُلَانًا — فَإِذَا
هُوَ مَيِّتٌ : عَلِمَهُ ، أَوْ لَا . — أَوْ لَأَطِيرَنَّ ، أَوْ إِنْ لَمْ أَطِرْ » ،
وَنَحْوِهِ — : وَقَعَ فِي الْحَالِ .

وَعَقْتُ ، وَظَلَمْتُ ، وَحَرَامْتُ ، وَنَذَرْتُ ، وَيَمِيزُ بِاللَّهِ — كطَلَاقٍ .
و : « أَنْتِ طَالِقٌ أَلْيَوْمَ : إِذَا جَاءَ غَدٌ » ، لَعَنُوا .

و : « أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا عَلَى مَذْهَبِ السُّنَّةِ وَالشَّيْخَةِ وَالْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى ، أَوْ عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ » — يَقَعُ ثَلَاثٌ .

* * *

(١) لَوْ شِ زِيَادَةٌ ، أُحْضِلْتُ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « إِنْ » .

(٢) كَذَا لَوْ زَشِ وَالْقَائِيَةُ ١٤٢ . وَلَوْ لَوْحٌ : « عَلَّقَهُ » ، وَهُوَ مُصْغَبٌ .

(٣) لَوْ شِ زِيَادَةٌ : « وَلَا مَاءَ فِيهِ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الْفَارَاحِ .

(٤) كَذَا لَوْ زَشِ وَالْقَائِيَةُ . وَلَوْحٌ : « لَأَصْعَدْتُ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَمُصْغَبٌ .

فصلٌ في الطلاقِ في زمنٍ مستقبلٍ

إذا^(١) قال : « أنت طالق غداً ، أو يومَ كذا » — وقع بأولهما^(٢) . ولا يُدَيَّنُ — ولا يُقبل حُكماً — إن قال : « أردتُ آخرهما » .

و : « ... في غدٍ ، أو في رجب » — يقعُ بأولهما . وله وطءٌ قبل وقوعه .

و : « ... أليومَ ، أو في هذا الشهر » — يقعُ في الحال .
فإن قال : « أردتُ : في آخر هذه الأوقات » — دُيِّنَ ، وقبل حُكماً .

و : « أنت طالق أليومَ ، أو غداً » ، أو قال : « ... في هذا الشهر ، أو الآتي » — وقع في الحال .

و : « أنت طالق أليومَ ، و^(٣) غداً » ، و^(٣) بمد غداً ، أو : « ... في اليوم ، وفي غدٍ ، وفي بدمه » ، فواحدةٌ في الأولى — كقوله : « ... كلَّ يوم » . — وثلاثٌ في الثانية ، كقوله : « ... في كلِّ يوم » .

(١) قوله : « إذا قال » ، أسقط من ش مدحاً في المرح . وذكر بهامش ز حاشية صغيرة لم تظهر في الصور ، ولطها : « مثلاً ما إذا قال لامرأته : أنت طالق غداً » .
(٢) كنفلي ز ش والفاية ١٤٤ . وفي ع : « بأوليهما » ، وهو تحريف .
(٣) كذا في زح والفاية ١٤٤ . وفي ش : « أو » ، والزائد من النسخ لا الشارح .

و : « أَنْتِ طَالِقٌ أَلْيَوْمَ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ أَلْيَوْمَ » ، أَوْ أَسْقَطَ
« الْيَوْمَ » الْآخِرَ ، أَوِ الْأَوَّلَ ^(١) — وَلَمْ يَطْلُقْهَا فِي يَوْمِهِ —
وَقَعَ بآخِرِهِ ^(٢) .

و : « أَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ » ، يَقَعُ يَوْمَ قَدُومِهِ : مِنْ أَوَّلِهِ ،
وَلَوْ مَاتَا غُدْوَةً وَقَدِمَ بَعْدَ مَوْتِهِمَا مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ .
وَلَا يَقَعُ : إِذَا قُدِمَ بِهِ مَيْتًا أَوْ مَكْرَهًا ، إِلَّا بِنِيَّةٍ . وَلَا ^(٣) : إِذَا
قَدِمَ لَيْلًا ، مَعَ نِيَّتِهِ نَهَارًا ^(٤) .
و : « أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ » ، فَمَاتَ قَبْلَ قَدُومِهِ —
لَمْ تَطْلُقِي .

و : « أَنْتِ طَالِقٌ أَلْيَوْمَ غَدًا » ، فَوَاحِدَةٌ فِي الْحَالِ . فَإِنْ ^(٥) نَوَى :
« فِي كُلِّ يَوْمٍ ، أَوْ بَعْضُ طَلْقَةِ الْيَوْمِ وَبَعْضُهَا غَدًا » — فَثِنْتَانِ . وَإِنْ
نَوَى : « ... بَعْضُهَا الْيَوْمَ وَبَقِيَّتُهَا غَدًا » ، فَوَاحِدَةٌ .

(١) كَذَا فِي ع ش وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمَوَافِقُ لَلْفِظِ الْإِتْنَاعِ ٢٢٤ : « أَوْ أَسْقَطَ
الْيَوْمَ الْأَوَّلَ أَوِ الْيَوْمَ الْآخِرَ » . وَلَفْظُ زَمْكَذَا : « الْأَوَّلُ » بِكسر اللام وَيَدُونَ قَطْ
لِيَاءِ وَالْهَاءِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لَلْفِظِ الْإِتْنَاعِ : « فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ » . وَفِي
ع : « بَآخِرَةٍ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ عَلَى مَا يَظْهَرُ . وَأَسْقَطَ قَوْلُهُ : « وَقَعَ » مِنْ ش ، وَأَدْرَجَ
فِي الشَّرْحِ .

(٣) فِي ش زِيَادَةً ، مَبْرُجَةٌ مِنَ الدَّرَجِ ، هـ : « يَقَعُ » .

(٤) وَرَدَّتِ الْأَلْفُ فِي ز ش وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٤٥ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَقِيَشَ : « وَإِنْ » ، وَلَمْلَهُ تَصْحِيفٌ .

و: «أنت طالق إلى شهرٍ أو حَوْلٍ، أو الشهرَ أو الحَوْلَ»،
ونحوه—: يقعُ بِمُضِيِّهِ، إلا أن يَتَوَيَّ وقوعه إذا: فيقعُ، ك: «...
مُبَعْدٍ^(١) مكةَ أو إليها»، ولم يَتَوَيَّ بلوغها .

و: «أنت طالق في أول الشهر»، فيدخله . و: «... في
آخره»، ففي آخر جزء منه . و: «... في أولِ آخره»، فيفجر
آخر يوم منه . و: «... في آخرِ أوله»، فيفجر أول يوم منه .
و: «إذا مضى يوم فأنت طالق»، فإن كان نهاراً وقع :
إذا عاد النهارُ إلى مثل وقته . وإن كان ليلاً : فيغروب
شمسُ البلد .

و: «إذا مضت سنة...»، فَبُضِيَ اثْنِي عَشَرَ شهراً بِالْأَهْلِ .
وَيُسَكَّمُ ما حَلَفَ في أَثْنَاءه، بالعدد . و: «إذا مضت السنة...»
فبإسلاخِ ذِي الْحِجَّةِ .

و: «إذا مضى شهر...»، فَبُضِيَ ثَلَاثِينَ يوماً . و: «إذا مضى
الشهر...»، فبإسلاخه .

و: «أنت طالق كلَّ يوم طَلَقَةً...»، وكان تَلْفُظُهُ نهاراً — :
وَقَعَ إِذَا طَلَقَتْهُ، والثانيةُ بِفَجْرِ اليَوْمِ الثَّانِي، وكذا الثالثةُ^(٢) .

(١) ضبط في زبم الباء، وهو أولى من الفتح . فأمل .

(٢) ورد في ز، بعد ذلك، حضروا عليه: «إن كانت في عصمته». وذكر نحوه

في النهاية ١٤٦، والإتباع ٢٢٦ .

وإن قال : « ... في محي ثلاثه أيام » ، ففي أولِ الثالث .
و : « أنت طالق في كل سنة طلاقه » — تقع الأولى في
الحال ، والثانية في أولِ المحرم ، وكذا الثالثة : إن كانت
في عصمته :

ولو بانث حتى مضت الثالثة ، ثم تزوجها — : لم يقعا .
ولو نكحها في الثانية ، أو الثالثة — : طَلَّقَتْ عقبه .
وإن قال فيها — وفي : « إذا مضت السنة » — : « أردتُ
بالسنة : اثني عشر^(٣) شهراً » ، دُيِّنَ ، وقُبِلَ حُكْمًا .
وإن قال : « أردتُ : كون^(٤) ابتداء السنين المحرم » ، دُيِّنَ ،
ولم يُقْبَلْ حُكْمًا .

بابُ تعليقِ الطلاقِ بالشروطِ

وهو : ترتيبُ شيءٍ غيرِ حاصلٍ على شيءٍ حاصلٍ ، أو غيرِ حاصلٍ —
بـ « إن » ، أو إحدى أخواتها .

ويصح — مع تقدم شرط ، وتأخره — بصريح ، وبكناية .
مع قصدٍ .

(١) في ش والناية : « إلى » بالهمزة ، وفي ح : « عشرة » . وكلامهما خطأ .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « اجزاء كون » ، وهو عبث ناشر .

ولا يَصْرُ فصلٌ بين شرط^(١) وحكمه ، بكلام متيظم :
 كـ « أَنْتِ ^(٢) طالق — يازانية — إن قمتِ » ، ويقطعه مكوثه ،
 وتسبيحه ، ونحوه .

و : « أَنْتِ طالقٌ مَرِيضَةٌ » رفعا ونصباً — : يقعُ بِمَرَضِهَا .
 و « مَنْ » و « أَيْ » المضافةُ إلى الشخص ، يقتضيان ^(٣) عمومَ
 ضميرهما : فاعلاً أو مفعولاً .

ولا يصحُّ إلا من زوج . ف : « إِنْ تَزَوَّجْتُ — أَوْ عَيْنَ وَلَوْ
 عَتِيقَتَهُ — فَمِنْ طَالِقٍ » ، لم يقعَ بِتَزَوُّجِهَا ^(٤) .
 و ^(٥) : « إِنْ قَسَمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » — وهى أَجْنَبِيَّةٌ — فتزوّجها ،
 ثم قامت — : لم يقع ، كطفيه : « لَا أَفْعَلَنَّ » ^(٦) كذا ، فلم تبقَ ^(٧)
 له زوجةٌ ، ثم تزوّجَ أُخْرَى ^(٨) وفعل ^(٩) .

- (١) كذا في زع والناية ١٤٧ . وفى ش : « الشرط » .
 (٢) كذا في ز والناية . وفى ع ش : « كانت » ، وهو مصحف .
 (٣) فى ع : « يقتضيان » ، وهو تحريف .
 (٤) فى ع : « بِتَزَوُّجِهَا » ، وهو خطأ وتحريف .
 (٥) فى ش زيادة مفرجة من المرح ، هى : « لَنْ تَالِ » .
 (٦) فى ز : « لَا فَعْلَنَّ » ، وهو محرف عما أجتناه أو عن لفظ الإقناع ٢٢٩ : « لَا أَفْعَلَنَّ » .
 أو مصحف من لقطع ش والناية : « لَا فَعْلَت » .
 (٧) كذا فى زع والناية ، وهو الأقرب . وفى ش : « يبق » .
 (٨) ورد فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لَمْ » .
 (٩) فى ش زيادة من الشرح : « ما حلف لا يفعله » . وذكر فى الإقناع باللفظ :
 ذلك » .

ويقع ما علق زوج — بوجود شرطٍ ، لا قبله ولو قال :
« عَجَّلْتُهُ » .

وإن قال : « سبق لسانى بالشرط ولم أُرِدْهُ »^(١) ، وقع
إِذَا^(٢) .

* * *

فصلٌ

وأدواتُ الشرطِ ، المستعملةُ — غالباً — فى طلاقٍ وعَتَاقٍ ،
ستٌ : « إِنْ » و « إِذَا » و « مَتَى » و « مَن » و « أَى »
و « كَلَمَا » .

وهى وحدها : للتكرارِ وكلها و « مَهْمَا » — بلا « لَمْ » ،
أو نيةٍ فَوْرٍ^(٣) ، أو قرينته — : للتراخي . ومع « لَمْ » : للفَوْرِ ،
إلا « إِنْ » مع عدم نيةٍ فَوْرٍ أو قرينته^(٤) .

فـ : « إِنْ »^(١) — أو إِذَا ، أو متى ، أو مَهْمَا ، أو مَن ، أو

(١) كذا فى زى والإلتاع والناية ١٤٨ . وصح فى ع بقط : « أحده » .

(٢) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولو قال : أنت طالق ، ثم قال : أردت

إن كنت — حين — ولم يقبل حكماً » . وذا كرهوه فى الإلتاع .

(٣) فى ش : « فورا وقرينته » وهو تصحيف . وانظر الناية ١٤٨ .

(٤) كذا فى ز . وحرف فى ع ش بقط : « أو قرينة ، وفى الناية : « وقرينته » .

(٥) أسقطت الفاء من ش ، وأدرجت فى الفرج .

أَيْتُكُنْ — قامت فطالِقٌ ، وقَعَ بَقِيَامٍ . ولا يَقَعُ بِتَكَرُّدِهِ إِلَّا
مع « كَلِمًا » .

ولو قُمْنَ أَوْ أَقَامَ الْأَرْبَعُ فِي : « أَيْتُكُنْ ، أَوْ مِنْ قَامَتْ ،
أَوْ أَقْتَبَا ... » ، طَلَّقْنَ .

ولو قال : « أَيْتُكُنْ لَمْ أَطَأْ أَلْيَوْمَ فَضَرَّأَتَهَا طَوَالِقُ » ، وَلَمْ
يَطَأْ — : طَلَّقْنَ ثَلَاثًا مَلَاكًا .

فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً : فَثَلَاثٌ بِمَنْعٍ وَطِئَ ضَرَّأَتَهَا ^(١) ، وَهُنَّ
ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ ^(٢) . وَإِنْ ^(٣) وَطِئَ ثِنْتَيْنِ : فَثِنْتَانِ ثِنْتَانِ ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ
وَاحِدَةٌ . وَإِنْ وَطِئَ ثَلَاثًا : وَقَعَ بِالْمُوطُوعَاتِ ^(٤) فَقَطْ وَاحِدَةٌ
وَاحِدَةٌ .

وإن أطلق : تَقَيَّدَ بِالْمَرْ .

ولو قال : « كَلِمًا أَكَلْتُ رُمَانَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَكَلِمًا أَكَلْتُ
نِصْفَ رِمَانَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَأَكَلْتُ رِمَانَةً — : فَثَلَاثٌ .

ولو كان بدل « كَلِمًا » أَدَاةً غَيْرُهَا : فَثِنْتَانِ .

وإن علقه على صفاتٍ ، فَاجْتَمَعْنَ فِي عَيْنٍ — : كَ « إِنْ رَأَيْتِ

(١) كَلِمًا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٤٩ . وَفِي ش : « ضَرَّأَتَهَا » ، وَهُوَ مَعَ صَحَّتِهِ مُصْحَفٌ .

(٢) فِي زَعِ زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِخِ هـ هـ : « ثِنْتَيْنِ » .

(٣) كَيْفًا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « فَإِنْ » .

(٤) فِي ش : « بِالْمُوطُوعَةِ » ، وَهُوَ مُخَرِّفٌ نَاسِخٌ .

رجلاً فأنت طالق ، وإن رأيتِ أسودَ فأنتِ طالق ، وإن رأيتِ
 فقياً فأنتِ طالق ، فرأت رجلاً أسودَ فقياً - : طَلَّقْتَ ثَلَاثًا .
 و : « إن لم أطلقكِ فأنتِ ^(١) - أو فُضِرْتُكِ - طالق » ،
 فأت أحدهما أو أحدهم - وقع : إذا بقي ، من حياة الميت ، ما لا
 يتيسر لإيقاعه . ولا يرثُ بائناً ، وترثه .
 وإن نوى وقتاً ، أو قامت قرينةٌ بفورٍ - : تعلّق به .
 و : « متى لم - أو إذا لم ، أو أيّ وقتٍ - لم أطلقكِ فأنتِ
 طالق » ، أو : « أبْتَكَنْ لِمَ ^(٢) - أو مَنْ لِمَ - أطلقها فهي طالق » ،
 فمضى زمنٌ يمكن إيقاعه فيه ، ولم يفعل - : طَلَّقْتَ .
 و : « كلما لم أطلقكِ فأنتِ طالق » ، فمضى ما يمكن إيقاع ثلاثٍ
 مرتبةً فيه ، ولم يطلقها - طَلَّقْتَ ثَلَاثًا : إن دخل بها . وإلا : بَاتَ
 بالأولى .

* * *

فصل

وإن قال عامي ^(١) : « أن قمت - بفتح الهمزة - فأنتِ طالق » ،
 فشرطٌ ، كنيته .

(١) في ش زيادة ، أدخلت من الفرح ، هي : « طالق » .

(٢) ورد هذا في زح والناية ١٥٠ ، وأسقط من ش منرجاً في الفرح .

(٣) في ش زيادة من الفرح : « أي غير نحوى لأمها » . وانظر الإقناع ٢٣٢ -

وإن قاله عارفٌ بعقضاءه ، أو قال : « أنت طالقٍ إذ قمتِ ،
أو وإن قمتِ ، أو ولو قمتِ » — طَلَّقْتُ في الحال ،

وكذا : « إن — أو لو ^(١) — قمتِ وأنتِ طالقٍ » . فإن قال :
« أردتُ الجزاءَ أو أن قيامها وطلاقها شرطانِ لشيءٍ ^(٢) » ، ثم
أَمَسَكَ — دُيِّنَ ، وَقُبِلَ حُكْمًا .

و : « أنتِ طالقٍ لو قمتِ » ، ك : « ... إن قمتِ » .

وإن قال : « إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٍ ، وإن دخلتِ صَبْرَتُكِ » ،
فمضى دخلتِ الأولى : طَلَّقْتُ ، لا الأخرى بدخولها .

فإن ^(٣) قال : « أردتُ : جَمَعُ الثاني شرطًا لطلاقها أيضًا » ،
طَلَّقْتُ مَتْنَيْنِ .

وإن قال : « أردتُ : أن دخولَ الثانيةِ شرطٌ لطلاقها » ، فعلى
م أراد .

و : « إن دخلتِ الدارَ وإن دخلتِ هذه فأنتِ طالقٍ » ، لم تَطْلُقْ
إلا بدخولهما .

و : « إن قمتِ فقمعتِ ، أو ثم قمعتِ ... » ، أو : « إن قمتِ

(١) كذا في زش والناية . وفي ع : « أو ولو » ، والواو من الناسخ .

(٢) في ع زيادة : « آخر » ، وهي من الناسخ وإن وردت في الناية . وذكر فيز ،

بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو جواباً لـ » .

(٣) كذا في زع والناية ١٥١ ، وهو الظاهر . وفي ش : « وإن » .

متى قعدت ... » ، أو : « إن قعدت إذا قمت ، أو متى قمت ... » .
 أو : « إن قعدت إن قمت فأنت طالق » — لم تطلق حتى تقوم
 ثم تقعد .

وإن عكس ذلك : لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم .
 و : « أنت طالق إن قمت وقعدت ، أو لا قمت وقعدت » —
 تطلق بوجودهما كيفما كان .

و : « ... إن ^(١) قمت أو قعدت ، أو إن قمت وإن قعدت ... » ،
 أو : « ... لا قمت ولا قعدت » — تطلق بوجود أحدهما .

و : « إن أعطيتك إن وعدتكم ن ... التي ^(٢) فأنت طالق » —
 لم تطلق حتى تسأله ، ثم يمدّها ، ثم يعطيها .

و : « كلما أجنبت فإن أغتسلت من حمام فأنت طالق » —
 فأجنب ثلاثاً ، واغتسل مرة — : فطلقة ^(٣) .

ويقع ثلاثاً مع فعل لم يتردد مع كل جنابة : كوت زيد .
 وقدميه .

وإن أسقط « الفاء » من جزاء متأخر : فكبتاها .

(١) حكنا في زع والناية — وراجع ما فيها بأمل — وفي ش : « أو إن » .
 والزائد من الفرح .

(٢) كذا في ع والناية ، وهو الصواب . وفي ز ش : « سأتي » ، وهو تحريف .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الفرح ، هي : « واحدة » .

فصلٌ في تعليقه بالحيض

إذا قال : « إذا حِضتِ فأنتِ طالق » ، يقعُ بأوله : إن تبينَ حيضاً . وإلا : لم يقع .

ويقعُ في : « إذا حِضتِ حيضةً ... » ، بانقطاعه . ولا يُمتدُّ بحِضَةٍ عُلّقَ فيها .

و : « كلما حِضتِ ... » ، أو زاد : « حيضةً ^(١) » — تفرُّغٌ عِدَّتُها بآخرِ حيضةٍ رابعة . وطلاقه في ثانيةٍ غيرُ بدعيٍّ .
و : « إذا حِضتِ نصفَ حيضةٍ فأنتِ طالق » ، فإذا مضتِ حيضةٌ مستقرّةٌ ^(٢) : بَيِّنًا وقوعه لنصفها .

ومثي أدعتِ حيضاً وأنكرَ ^(٣) : فقولها ^(٤) — ك : « إن أضرتِ بُغضِي فأنتِ طالق » ، وأدعتِ . — لا في ولادةٍ وإن لم يُقرَّ بالحمل ، ولا في قيام ونحوه .
ولو أقرَّ به : طَلَّقَتْ ، ولو أنكرته .

و : « إذا طهرتِ فأنتِ طالق » — وهي حائض — : فإذا أقطعَ الدم . وإلا : فإذا طهرتِ من [حيضةٍ ^(٥)] مستقبلةٍ .

(١) كذا في زح والناية ١٥٢ . وفي ش : « حِضه » بالهاء ، وهو تصحيف .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدرج في الصرح .

(٣) كذا في زح والناية ، وهو الأول . وفي ش : « فأنكر » .

(٤) كرر هذا يهامش ز ، ولعله لغأ عن ظن أن الكلمة غير بيينة في الأصل . وفي

الإجماع ٢٣٦ زيادة : « في نفسها » . وفي الناية : « ... بلايين » .

(٥) وردت الزيادة في ز ش والناية ١٥٣ ، وسقطت من ج .

و: « إن حضيت فأنْتِ وضرتك طالقان » ، فقالت : « حضتُ » وكذبها^(١) - : طَلَّقْتُ وحدها .

و: « إن حضيتا فأنتما طالقان » ، وأدعاهُ ، فصَدَّقهما - : طَلَّقْتَا . وإن أكَذَبَهَا : لم تَطْلُقَا . وإن أَكْذَبَ إِحْدَاهُمَا : طَلَّقْتُ وحدها .

وإن قاله لأربع ، فادَّعَيْتَهُ ، وصَدَّقْن - : طَلَّقْن . وإن صدَّق ثلاثاً : طَلَّقْتُ المكذبة^(٢) . وإن^(٣) صدَّق دون ثلاث : لم يقع شيء .

وإن قال : « كلما حاضت إحداكن - أو أُنْتِكن حاضت^(٤) - فخرأنتها طالق » ، فادَّعَيْتَهُ ، وصَدَّقْن - : طَلَّقْن كاملاً . وإن صدَّق واحدة : لم تَطْلُقْ ، وطلَّق صرأُها^(٥) طَلَقَةً طَلَقَةً . وإن صدَّق ثنتين : طَلَّقْتَا طَلَقَةً طَلَقَةً ، والمكذبتانِ ثنتينِ ثنتينِ . وإن صدَّق ثلاثاً : طَلَّقْنِ ثنتينِ ثنتينِ ، والمكذبة ثلاثاً .
و: « إن حضمتا حيضةً ... » ، طَلَّقْتَا بشروعها في حيضتين .

* * *

(١) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « فكذبها » .

(٢) هذا لـ « شيء » ، أسقط من ش مبرجاً في الفرج بلفظ : « فإن ... » .

(٣) في ش زيادة من الناسخ ، هي : « منكن » . وراجع الإقناع ٧٣٧ .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « خراثرها » ، وهو كباثه . وانظر الإقناع .

فصلٌ في تطليقه بالحمل والولادة

إذا قال: «إن كنت حاملاً فأنت طالق»، فبانت حاملاً زمن حلف^(١) — وقع منه وإلا، أو وطئ بعده — وولدت لستة أشهر فأكثر من أولِ وطئه — لم تطلق.

و: «إن لم تكوني حاملاً»، فبالعكس.

ويحرّم وطؤها — قبل استبراء: فيها^(٢)، وقبل زوالِ رية، أو ظهورِ حمل: في الثانية —: إن كان بائناً.

ويحصل بحيضةٍ موجودةٍ، أو مستقبلَةٍ، أو ماضيةٍ لم يَطأ بعدها^(٣).

و: «إن — أو إذا — حملت^(٤) ...»، لم يقع إلا بحمل^(٥) بمجدّد. ولا يَطأ^(٥) —: إن كان وطئاً في طهرِ حلفه — قبل حيض، ولا أكثر من مرة^(٦) كل طهر.

و: «إن كنت حاملاً بذكرٍ فطلقة»، وبأثنى فثنتين، فولدت ذكرين —: فطلقة. وأثنى مع ذكرٍ فأكثر: فثلاث.

(١) كذا في زع والناية ١٥٤. وفي ش: «حلقه»، والهاء من العرح.

(٢) كذا في زش والناية. وحرف و ع يقط: «استبراء».

(٣) أسقط هذا من ش، وأدرج في العرح.

(٤) كذا في ز. وفي ع ش والناية: «بمجدّد»، وورد كلمة «حمل» في

المرح.

(٥) في ش: «يطؤها»، والواو من كلام الشارع.

(٦) في ع زيادة: «في»، وفي من الناسخ.

وإن قال : « إن كان حملك ، أو ^(١) ما في بطنك ... » ،
فولدتها — لم تطلق . ولو أسقط « ما » : طَلَقَتْ ثلاثاً .
وما علّق على ولادة : يقع بإلقاء ما تصير به أمة أم ولد .
و : « إن ولدت ذكراً فطلقة » ، وأنتى فثنتين ،
فثلاثٌ بعمية ^(٢) .
وإن سبق أحدهما بدون ستة أشهر : وقع ما علّق به ،
وبانت بالثاني . ولم تطلق به ، كد : « أنتى ^(٣) طالق مع
انقضاء عِدَّتِكَ » .
و ... بستة أشهر فأكثر — وقد وطئ بينهما — : فثلاثٌ .
ومضى أشكل سابقٌ : فطلقة ^(٤) يقين ، ويلغو ما زاد .
و : « إن ولدت ذكراً ، أو أنثى ، أو حيّين ، أو ميتين —
فأنت طالق » ، فلا حنثَ بذكرٍ وأنتى : أحدهما فقط حتى* .
و : « كلّمّا ولدت — أو زاد : ولداً . — فأنت طالق » ، فولدت
ثلاثةً ممّا — : فثلاثٌ . ومثما قَبِلين : طَلَقْتِ بأولٍ وبثانٍ ،
وبانت بثالث .

(١) في ش زيادة : « إن كان » ، وهي من الفارح .

(٢) في ش زيادة : « بحيث لا يسبق أحدهما » ، وهي كالسابقة .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « وكانت » ، والزيادة من المرح .

(٤) تهم ، كما قدر الشارح . وضبط في ع بالفتح ، على أنه مفعول لعل محذوف .
والقدير : فطلق طلقة .

وإن ولدت أمتين — وزاد : « للسنة » — فطلقة بطهر ،
ثم أخرى بعد طهر من حيضة^(١) .

* * *

فصل في تطليقه بالطلاق

إذا قال : « إن طلقك فأنت طالق » ، ثم أوقعه بانثاء :
لم يقع ما علق ، كعلق على خلع .
وإن أوقعه رجعيًا ، أو علقه بقيامها ثم بوقوع طلاقها ،
فقامت — وقع ثنتان .
وإن علقه بقيامها ثم بطلاقه لها أو بإيقاعه^(٢) ، فقامت —
فواحدة .

وإن علقه بطلاقها ثم بقيامها ، فقامت — فثنتان .
و : « إن طلقك فأنت طالق » ، ثم قال : « إن وقع عليك
طلاق فأنت طالق » ، ثم نجزه رجعيًا — فثلاث .
فلو قال : « أردت : إذا طلقك طلقت ؛ ولم أرد عقد صفة » —
دُين ، ولم يُقبل حكمًا .
و : « كلما طلقك فأنت طالق » ، ثم قال^(٣) : « أنت طالق » —
فثنتان .

(١) في ش زيادة ، مبرجة من الفرح ، هي : « مستقبلة » .

(٢) كذا في زع والناية ١٥٦ . وفي ش : « بإيقاعه » ، والباء من الفرح .

(٣) في ش زيادة ، مبرجة من الفرح ، هي : « لها » .

و : « كَلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثم وَقَعَ بِمُبَاشَرَةٍ
أَوْ سَبَبٍ ^(١) — فَثَلَاثٌ : إِنْ وَقَعَتِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ رَجْعَتَيْنِ ،
وَمِنْ عَلَّقَ الثَّلَاثَ بِتَطْلِيقٍ يَمْلِكُ فِيهِ الرِّجْعَةَ ، ثُمَّ طَلَّقَ وَاحِدَةً — :
وَقَعَ الثَّلَاثُ .

و : « كَلَّمَا ^(٢) — أَوْ إِنْ — وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ
قَبْلَهُ ثَلَاثًا » ، ثُمَّ قَالَ : « أَنْتِ طَالِقٌ » — فَثَلَاثٌ : طَلَقَهُ بِالْمَنْجَزِ ،
وَتَمَتَّتْهَا مِنَ الْمَعْلَقِ . وَيَلْفُو قَوْلُهُ : « قَبْلَهُ » . وَتُسَمَّى : « الْأَسْرِيحِيَّةَ »
وَيَقَعُ عَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، الْمَنْجِزَةُ فَقَطْ .

و : « إِنْ ^(٣) وَطَلَّقْتَ وَطَلَّقًا ^(٤) مَبَاحًا — أَوْ إِنْ أَبْتَنَكَ أَوْ فَسَخْتُ
نِكَاحَكَ ، أَوْ إِنْ ظَاهَرَتْ مِنْكَ ، أَوْ إِنْ رَاجَعْتِكَ — فَأَنْتِ طَالِقٌ
قَبْلَهُ ثَلَاثًا » ، ثُمَّ وَجَدَ شَيْءًا مِمَّا عَلَّقَ عَلَيْهِ — وَقَعَ الثَّلَاثُ ، وَلَفَّأَ
قَوْلُهُ : « قَبْلَهُ » .

و : « كَلَّمَا طَلَّقْتَ ضَرَّتْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَهُ
لِلضَّرَّةِ ، ثُمَّ طَلَّقَ الْأُولَى — : طَلَّقْتُ الضَّرَّةَ طَلَقَةً ، وَالْأُولَى
ثُنْتَيْنِ .

(١) ق ع : « سَبَبًا » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ نَاسِحٌ .

(٢) ف ش : « أَوْ كَلَّا إِنْ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاسِخِ ، وَالتَّائِصُ أُدْرِجُ فِي الْفَرْحِ .

(٣) أَسْقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ ش ، وَأَصْبَحَتْ بِالْفَرْحِ .

(٤) رَسَمَ هَكَذَا فِي ز ع . وَفِيهِ وَالنَّايَةِ ١٥٧ : « وَطَلًّا » . وَكُلٌّ صَحِيحٌ .

وإن طَلَّقَ ^(١) الزَّوْجَةَ فَقَطْ : طَلَّقَهَا طَلْقَةً طَلْقَةً .

ومِثْلُ ذَلِكَ : « إِنْ — [أَوْ كَلَّمَا] ^(٢) — طَلَّقْتُ خَفْصَةَ فَعَمْرَةُ طَالِقٌ » ، ثم قال : « إِنْ — أَوْ كَلَّمَا — طَلَّقْتُ عَمْرَةَ فَخَفْصَةُ طَالِقٌ — خَفْصَةُ كَالضَّرَّةِ : فِيمَا قَبْلُ .

وعكسُ ذلك قوله لَعَمْرَةَ : « إِنْ طَلَّقْتُكَ خَفْصَةُ طَالِقٌ » ، ثم لَخْفْصَةَ : « إِنْ طَلَّقْتُكَ فَعَمْرَةُ طَالِقٌ » — فَخَفْصَةُ هُنَا كَعَمْرَةَ هُنَاكَ .

ولأربعٍ : « أَيَّتُكُنْ وَقَعَ عَلَيْهَا طَلَاقٌ فَصَوَّاحِيهَا طَوَالِقٌ » ، ثم أَوْقَعَهُ ^(٣) عَلَى إِحْدَاهُمَا — : طَلَّقَنِ كَامِلًا .

و : « كَلَّمَا طَلَّقْتُ وَاحِدَةً فَعَبْدٌ حُرٌّ » ، و ... مُنْتَتِنٌ فَاثْنَانِ ، و ... ثَلَاثًا فَثَلَاثَةٌ ، و ... أَرْبَعًا فَأَرْبَعَةٌ » ، ثم طَلَّقَهُنَّ — وَلَوْ مَعًا — : عَتَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْدًا .

وإنْ أَتَى بِدَلِّ « كَلَّمَا » ، ب « إِنْ » أَوْ نَحْوِهَا — : عَتَقَ عَشْرَةً .

و : « إِنْ أَتَاكَ طَلَاقٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثم كَتَبَ إِلَيْهَا :

(١) صَحَّاحِي زَع . وَلَوْ شِ وَالنَّايَةِ : « طَلَّقْتُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ عَلَى مَا يَنْبَغُهُ كَلَامُ النَّارِجِ .

(٢) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

(٣) كُنَّا فِي زَع . وَفِي شِ : « أَوْ وَهَهُ » ، وَالنَّايَةِ : « أَوْ وَقَعَ » . وَالْوَاوُ فِيهِمَا مِنَ النَّاسِخِ .

« إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَأَتَاهَا كِتَابُهَا ، وَلَمْ يَنْسَحِرْ ذِكْرُ
الطَّلَاقِ — : فَتَنَّتَانِ .

فَإِنْ قَالَ : « أَرَدْتُ : أَنْكِ طَالِقٌ بِالْأَوَّلِ ^(١) » — دَمِينٌ ،
وَقَبْلَ حُكْمَا .

وَمَنْ كَتَبَ : « إِذَا قَرَأْتَ ^(٢) كِتَابِي فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَقَرَأَ ^(٣)
عَلَيْهَا — وَقَعَ : إِنْ كَانَتْ أُمِّيَّةً . وَإِلَّا : فَلَا .

* * *

فصلٌ في تَلْقِيهِ بِالْحَلْفِ

إِذَا قَالَ : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، ثُمَّ عَلَّقَهُ بِمَا
فِيهِ حَتْ ^(١) ، أَوْ مَنَعٌ ، أَوْ تَصْدِيقٌ خَيْرٌ أَوْ نَكْذِيَّةٌ . : طَلَّقَتْ
فِي الْحَالِ . لَا إِنْ ^(٢) عَلَّقَهُ بِمَشَبِّهَاتِهَا ، أَوْ حَيْضٍ ، أَوْ طَهْرٍ ، أَوْ طُلُوعِ
الشَّمْسِ ، أَوْ قُدُومِ الْحَاجِّ ، وَنَحْوِهِ . . .

و : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاكَ — أَوْ إِنْ كَلِمَتِكَ — فَأَنْتِ طَالِقٌ » ،
وَأَعَادَهُ مَرَّةً — : فَطَلَّقَهُ . وَمَرَّتَيْنِ : فَتَنَّتَانِ . وَثَلَاثًا : ثَلَاثٌ .
مَا لَمْ يَقْصِدْ إِفْهَامَهَا فِي : « إِنْ حَلَفْتُ » .

(١) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ وَالنَّائِيَةِ ١٥٨ ، وَأَسْفَلَتْ مِنْ شِ مَمْرُجَةٍ فِي الشَّرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّائِيَةِ . وَلَوْ ع : « فَرَأَى . . . لَفَرَأَ » ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ وَتَصْحِيْفٌ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمُوَافِقُ لِلْفِي الْإِنْفَاعِ ٢٤٣ . وَلَوْ شِ وَالنَّائِيَةِ :

« حَتْ » ، وَهُوَ تَصْحِيْفٌ نَاشِرٌ لِأَقْبَهُ شَيْئًا عَنْ حَقِيقَةِ تَمْلِيْقِ الطَّلَاقِ .

وَبَيْنَ غَيْرِ مَدْخُولِهَا ، بِطَلْقَةٍ . وَلَمْ تَنْمُقِدْ عَيْنُهُ الثَّانِيَةَ ^(١)
وَالثَّالِثَةَ ، فِي مَسْئَلَةِ الْكَلَامِ .

و : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلْقِكَا فَأَنْتَا طَالِقَتَانِ » ، وَأَعَادَهُ ^(٢) — :
وَقَعَ بِكُلِّ طَلْقَةٍ .

وَأِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِأَحَدَاهُمَا ، فَأَعَادَهُ بِمَدٍّ — : فَلَا طَلَقَ .
وَلَوْ نَكَحَ الْبَائِنَ ، ثُمَّ حَلَفَ بِطَلْقِهَا : — طَلَقْنَا أَيْضًا
طَلْقَةً طَلْقَةً

و ... بِـ « كَلَّمَا » بِدَلِّ « إِنْ » : ... ثَلَاثًا ثَلَاثًا ^(٣) : طَلْقَةً
عَقِبَ حَلْفِهِ ثَانِيًا ، وَطَلَقَتَيْنِ لَمَّا نَكَحَ الْبَائِنَ وَحَلَفَ بِطَلْقِهَا .

وَمَنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ ^(٤) حَفْصَةَ وَعَمْرَةَ : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلْقِكَا
فَعَمْرَةُ طَالِقٌ » ، ثُمَّ أَعَادَهُ — : لَمْ تَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا .

وَلَوْ قَالَ بِمَدٍّ : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلْقِكَا فَحَفْصَةُ طَالِقٌ » ،
طَلَقْتُ عَمْرَةَ .

ثُمَّ إِنْ قَالَ : « إِنْ حَلَفْتُ بِطَلْقِكَا فَعَمْرَةُ طَالِقٌ » ، لَمْ تَطْلُقْ
وَاحِدَةً مِنْهُمَا .

(١) كُنَّا فُزِعَ وَالثَّانِيَةَ . وَفِي ش : « وَلَا الثَّانِيَةَ » ، وَالْإِلَّامُ مِنَ الْفَرْحِ .

(٢) كُنَّا فِي زَيْشِ زَالِيَةِ . وَفِي ع : « وَاحِدَةً » ، وَهُوَ مُصْغَفٌ .

(٣) وَرَدَ هَذَا فِي زَيْشِ وَالثَّانِيَةَ ، وَأَسْطُفَ مِنْ شِ مَبْرُجًا فِي الْفَرْحِ .

(٤) كُنَّا فِي زَيْشِ . وَفِي ع وَالثَّانِيَةَ : « لِزَوْجَتِهِ » ، وَهُوَ — مَعَ امْكَانِهِ

مُصْغَفٌ — تَحْرِيفٌ .

ثم إن قال : « إن حلفتُ بطلاقكما فحفصة طالق » ،
طلّقتُ حفصةً .

ولمدخولِهما : « كلّما حلفتُ بطلاقٍ إحداكما — أو واحدةٍ
منكما — فأتما طالقتان » ، وأعادهُ — : طَلَّقْتُ ثُنْتَيْنِ ثُنْتَيْنِ .

وإن قال : « ... فعي — أو فصرّتها — طالق » ، وأعادهُ :
فطلقةٌ طلقةٌ .

وإن قال : « ... فأحدا كما طالق » ، فطلقةٌ بإحداها تُعَيِّنُ
بقرعةٍ .

ولإحداهما^(١) : « إن حلفتُ بطلاقِ ضَرِيكِ فأنتِ طالق » ،
ثم قاله للأخرى — : طَلَّقْتُ الْأُولَى . فإن أعادهُ للأولى :
طَلَّقْتُ الْأُخْرَى .

فصلٌ في تَمْلِيْقِهِ بِالْكَلَامِ وَالْإِذْنِ وَالْقِرْبَانِ

إذا قال : « إن كلمتُكِ فأنتِ طالق » ، فحقَّقَ ، أو زجرها
فقال : « تَنَحَّيْ ، أو أَسْكُتِي ، أو مُرِّي » ونحوه ، أو قال^(٢) : « إن
قمتِ فأنتِ طالق » طَلَّقْتُ — : ما لم يَنْوِ^(٣) غيره .

(١) كذا في زع والناية ١٦٠ . وحرف في ش بلفظ : « ولأحدهما » .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من المرح ، هي : « لها » .

(٣) كذا في ز ش والناية ١٦١ . ووع : « ينوي » ، وهو خطأ وتعريف .

و : « إن بدأتك بكلام فأنت طالق » ، فقالت : « إن بدأتك به فبدي حر » — أتحلت عينه : إن لم تكن نية . ثم إن بداثة . حنثت ، وإن بداها : أتحلت عينها .

وإن علقه بكلامها زيدا ، فكلمته فلم يسمع — : لفظة ، أو شغل^(١) ونحوه . — أو وهو مجنون ، أو سكران ، أو أصم^(٢) يسمع لولا المانع ؛ أو كاتبته أو^(٣) راسلته ولم ينو مشافهتها أو كلمت غيره ، وزيد يسمع ، تقصده به^(٤) — : حنث . لا إن كلمته^(٥) : ميتا أو غائبا أو مُنعى عليه أو نائما ، أو وهى مجنونة ؛ أو أشارت إليه . و : « إن كلمتما زيدا وعمرا فأتما طالقان » ، فكلمت كل واحد واحدًا — : طلقنا . لا إن قال : « إن كلمتما زيدا وكلمتما عمرا^(٦) ... » ، حتى يكلمنا كلامهما .

و : « إن خالفت أمري فأنت طالق » ، فنہاها ، فخالفتها^(٧) — ولا نية — : لم يحنث ، ولو لم يعرف حقيقتها^(٨) .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « شغل » ، والرائد من الفرج .

(٢) قوله : « أصم » أسقط من ش ، وأدرج في الفرج .

(٣) كذا في زع والناية والإقناع ٢٤٦ . وفي ش : « أى » ، وهو تصحيف نائى

عن فهم أنه تسمير لا قبله ، مع أنه مخالف له . فتنبه .

(٤) ورد هذا في زع ، وسقط من الناية ، وأسقط من ش منرجا في الفرج .

(٥) في ع زيادة : « وهو » ، وهي من التاسخ . وكانت تتبين لو أن ما بعدها مرفوع .

(٦) في ش زيادة : « فلا يحنث » ، وهي من كلام الشارح .

(٧) كذا في زع والناية ١٦٢ ، وهو الظاهر . وفي ش : « وخالفتها » .

(٨) وردت في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « إلا أن ينوى » . وذكر في الفرج

والإقناع ٢٤٨ زيادة : « مطلق المخالفة » .

و : « إن خرجت — أوزاد : مرة . — بغير إذن ، أو إلا بإذن ،
أو حتى أذن لك — فأنت طالق » ، فخرجت ولم يأذن ،
أو أذن ثم نهاها ، أو أذن ولم تعلم ، أو علمت^(١) ثم كررته^(٢)
بلا إذن — : طَلَّقَتْ^(٣) . لا إن أذن فيه كلما شاءت ، أو قال :
« ... إلا بإذن زيد » ، فأت زيد ، ثم خرجت^(٤) .

و : « إن خرجت إلى غير حمام بلا إذن فأنت طالق » ، فخرجت
له ولنغيره ، أوله ثم بدالها غيره — : طَلَّقَتْ .
ومثي قال : « كنت أذنت ... » ، قبل^(٥) بيئته .

و : « إن قربت دار كذا فأنت طالق » ، وقع بوقوفها تحت
فنائها ، ولصوقها بمحارها .

وبكسر راء^(٥) « قربت » : لم يقع — تدخلها .

* * *

(١) في ش : « أو علمت » ، والواو من كلام الفارح .

(٢) كذا في ز . وفي ع والناية والإقناع ٢٤٨ : « خرجت » ، وهو لفظ ش مع
زيادة من المخرج هي : « نائيا » .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من المخرج ، هي : « لمخرجها » .

(٤) زيادة : « لم يثبت » ، وقد ذكرت في كلام الإقناع ٢٤٩ .

(٥) ورد في ع . فوق السطر زيادة مذكورة في المخرج ، هي : « منه » .

(٦) قال في المصباح : « وقربت الأمر أقرب » — من باب تنب . . . — : فضته أو

دانجه « ا » . فها هنا مراعى فيه المسمى الأول ، على ما يظهر .

فصلٌ في تعليقه بالمشيئة^(١)

إذا قال : « أنت طالق إن — أو إذا ، أو متى ، أو أنى ، أو أين ، أو كيف ، أو حيث ، أو أى وقت — شئت » ، فشاءت — ولو كارهةً ، أو بعد تراخ أو^(٢) رجوعه — : وقع . لا إن قالت : « شئت إن شئت ، أو إن شاء أنى » ، ولو شاء .
و : « أنت طالق إن شئت وشاء أبوك » ، أو^(٣) « ... زيد وعمرؤ » — لم يقع حتى يشاء^(٤) .

و : « أنت طالق إن شاء زيد » ، فشاء ولو مميزاً يعقلها ، أو سكران ، أو بإشارة مفهومة من خرس ، أو كان أخرس — : وقع . لا إن مات أو غاب أو جُنَّ قبلها .
ولو قال : « ... إلا أن يشاء » فأت أو جُنَّ أو أبأها — : وقع إذا .

وإن خرس — وفُهمت إشارته — : فكُتِلِقَ .
وإن تجز أو علق طليقة إلا أن نشاء هي أو^(٥) زيد ثلاثاً ، أو ثلاثاً

(١) في ش : « بالمشيئة أى الإرادة . . . قال لاسمائه » . والزيادة من المشرح .

(٢) في ش زيادة من المشرح ، هي : « بعد »

(٣) سقطت الألف من الناية ١٦٣ . وفي ش زيادة من المشرح : « إن شاء » .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « يشاء » ، وهو تحريف وخطأ .

(٥) في ش زيادة : « يشاء » ، وهي مدروجة من كلام التارخ .

، إلا أن تشاء^(١) أو يشاء واحدة، فشئت أو شاء ثلاثا — في الأولى — :
وقمت ، كواحدة في الثانية .

وإن شئت أو شاء ثنتين : فكما لو لم يشاء .
و : « أنت طالق وعبدى حر^(٢) إن شاء زيد^(٣) » ، ولانية ، فشاهما — :
وقما . وإلا : لم يقع شيء .

و : « ياطالق^(٤) — أو أنت طالق ، أو عبدى حر^(٥) — إن شاء
الله^(٦) » ، أو قدّم الاستثناء ، أو قال : « ... إلا أن يشاء الله^(٧) » ، أو :
« ... إن لم^(٨) — أو ما لم — يشأ^(٩) الله^(١٠) » — وقما .

و : « إن قت^(١١) — أو إن لم تقوى^(١٢) » — فأنت طالق أو^(١٣)
حر^(١٤) إن شاء الله^(١٥) » ، أو : « أنت طالق أو^(١٦) حر^(١٧) إن قت^(١٨) —
أو إن لم^(١٩) تقوى^(٢٠) ، أو لتقوين^(٢١) » ، أو لا قت^(٢٢) — إن شاء الله^(٢٣)
الله^(٢٤) » — فإن نوى ردّ المشيئة إلى الفعل : لم يقع به .
وإلا : وقع .

-
- (١) في ش : « تعالى واحدة » ، وفيه تحريف وزيادة من المصحح .
(٢) في ع ش زيادة : « يشأ الله » ، وفي من المصحح .
(٣) كذلك في زع والناية ١٦٤ . وفي ش : « يشأ » ، وهو خطأ وتحريف .
(٤) في ش : « تقوى » ، وهو تحريف ناشئ .
(٥) في ش زيادة من المصحح : « لأية ، إن قت أو إن لم تقوى فأنت » .
(٦) في ش : « أو أنت حر » ، والزيادة من المصحح .
(٧) وردت « لم » في ز ش والناية ، وسقطت من ع .
(٨) كذلك في ز ش . وفي الناية : « لتقوين » ، وع : « لا تقوين » . وهو تحريف .

وإن^(١) جَلَفَ: « لا يَفْعَلُ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ » ، لم تَنَقُدْ^(٢) يَمِينَهُ حَتَّى يَشَاءَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ^(٣).

و: « أَنْتِ^(٤) طَالِقٌ لِرِضَا زَيْدٍ أَوْ مَشِيئَتِهِ ، أَوْ لِقِيَامِكَ » ونَحْوِهِ ، يَقَعُ فِي الْحَالِ . بِخِلَافِ قَوْلِهِ : « ... لِقُدُومِ زَيْدٍ ، أَوْ لَعَدِي » ونَحْوِهِ .

فَإِنْ قَالَ فِيمَا ظَاهَرُهُ التَّثْلِيلُ : « أَرَدْتُ الشَّرْطَ » ، مُبَلَّغًا^(٥) حُكْمًا .

و: « إِنْ رَضِيَ أَبُوكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَأَبَى ثُمَّ رَضِيَ - : وَقَعَ .
و: « أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ كُنْتِ تُحِبِّينَ أَنْ يَمْذَبَكَ اللَّهُ بِالنَّارِ ، أَوْ تُبَيِّضِينَ الْجَنَّةَ أَوْ الْحَيَاةَ » ونَحْوَهُمَا ، فَقَالَتْ : « أُحِبُّ » أَوْ « أَبْغَضُ » - لم تَطْلُقِي إِنْ قَالَتْ : « كَذَبْتُ » ، وَلَوْ قَالَ : « ... بِقَلْبِكَ » .

ولو قَالَ : « إِنْ كَانَ أَبُوكَ يَرْضَى بِمَا فَعَلْتِ^(٦) فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فَقَالَ : « مَا رَضَيْتِ » ، ثُمَّ قَالَ : « رَضَيْتِ » - طَلَّقَتْ . لَا إِنْ قَالَ : « إِنْ كَانَ أَبُوكَ رَاضِيًا بِهِ ... » .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : وَمِنْ ... يَنْقُدْ . وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ .

(٢) وَرَدَّتِ الْهَاءُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .

(٣) فِي ش : « وَ ، أَوْ لِمَشِيئَتِهِ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ لِقِيَامِكَ » ، فَأُدرِجُ الْمَنْ فِي الْمَرْحِ وَبِالسَّكْسِ . وَاللَّامُ الزَّائِدَةُ وَرَدَتْ فِي النَّايَةِ دُونَ عِ ز .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ ، حِي : « مَه » .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٦٥ . وَفِي ش : « فَعَلْتِ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَتَمْلِيقُ عَتَقٍ . كَطَلَاقٍ . وَيَصِيحُ بِالْمَوْتِ .

* * *

فصلٌ في مسائل متفرقةٍ

إذا قال ^(١) : « أنت طالق إذا رأيت الهلال ، أو عند رأسه » ،
 وقع : إذا رؤي وقد غربت الشمس ، أو تمت المدة ^(٢) .
 وإن نوى الميابة ، أو حقيقة رؤيتها — : قبل حكماً .
 وهو : هلالٌ إلى ثالثة ^(٣) ، ثم يُقَيَّرُ .
 و : « إن رأيت زيداً فأنت طالق » ، فرأته لا مكرهه —
 ولو ميئاً ، أو في ماءٍ ، أو زجاج شفافٍ — : طَلَّقَتْ ، إلا مع نية
 أو قرينة .
 ولا تَطْلُقُ : إن رأت خيالَه في ماءٍ أو ^(٤) مِرْآةٍ ، أو
 جالسةً عميةً .
 و : « من يشرّني — أو أخبرني — بقدم أخي فهي طالق » ،
 فأخبره عند ممّا — : طَلَّقَن . وإلا : فسابقةٌ صدّقت ^(٥) . وإلا :
 فأولٌ صادقةٌ .

(١) في ش زيادة : « لأمهاته » ، وهي مدرجة من الفرج .

(٢) أسقطت الكلمه من ش ، وأدرجت في الفرج .

(٣) كذا في زش والغاية ١٦٦ وأصل ح . ثم أصلح فيها بلفظ : « ثلاثة » ، وهو خطأ .

(٤) في ش زيادة : « في » ، وهي من كلام الشارع .

(٥) ضبط في ح بفتح الصاد : تأثراً بظاهر قوله : « ساذقة » . والأولى اليتم .

ومن حلف عن شيء ، ثم فعله مكرهاً أو مجنوناً أو مُنمى عليه
أو نائماً — : لم يحنث .

وناسياً أو جاهلاً ، أو عقداً لها يظن صدق نفسه ، فبان بخلافه — :
يحنث في طلاق وعتق فقط .

و : « ليفلته » ، فتركه مكرهاً أو ناسياً — : لم يحنث ^(١) .
ومن يمتنع يمينه ، وقصد منعه — كره .

و : « لا يدخل على فلان بيتاً — أو لا يكلّمه أو ^(٢) يسلم عليه
أو يفارقه — حتى يقضيه » ، فدخل بيتاً هو فيه ، أو سلم عليه —
أو على قوم هو فيهم — ولم يعلم به ؛ أو قضاه ^(٣) حقه [ففارقه ^(٤)]
فخرج رديئاً ، أو أحاله به ففارقه ظناً منه أنه بر ^(٥) — : حنث ،
إلا في السلام والكلام .

وإن علم به في سلام — ولم ينوّه ، ولم يستثنيه بقلبه — :
حنث .

(١) ورد بهامش زحاشية : « الصحيح : يحنث في التامى فقط » ٨١ . وقواه ابن
مفلح في الفروع ، وقطع به صاحب الإقناع ٢٥٦ . وراجع المشرح والنهاية ١٦٧ .
(٢) في ش زيادة من المشرح : « لا » . ولفظ النهاية : « ولا » ، وفيه نقص .
(٣) في ش زيادة : « فلان » : وهي من المشرح .
(٤) وردت الزيادة في زع والنهاية ، وسقطت من ش .
(٥) كذا في زع والنهاية . وفي ش : « أنه قد برى » ، وفيه زيادة من المشرح
وتصحيح .

و: « كَيْفَعْلَن شَيْئًا » ، لم يبر^(١) حتى يَفْعَلَ جميعه .

و: « لا يفعله » ، أو من يَتَنَحَّيْ يمينه : كزوجة وقربة ،
وقصد منه — ولا نية ، ولا سبب ، ولا قرينة — ففعل بضمه :
لم يحث .

فمن حلف على ممسك ما كولا : « لا أكله^(٢) » ، ولا ألقاه ،
ولا أمسكه ، فأكل بعضاً ورعى الباقي ، أو : « لا يدخل داراً » ،
فأدخلها بعض جسده أو دخل طاق بابها ، أو : « لا يلبس ثوباً من
غز لها » . فلبس ثوباً فيه منه ، أو^(٣) : « لا يشرب ماء هذا الإناء » ،
فشرب بعضه أو : « لا يبيع عبده ولا يهبه » ، فباع أو وهب بعضه ،
أو : « لا يستحق^(٤) على فلان شيئاً » ، فقامت بينة بسبب الحق
— من قرض أو نحو — دون أن يقول : « وهو عليه » — لم يحث .
و: « لا يشرب ماء هذا النهر » ، فشرب منه ، أو : « لا يلبس
من غز لها » ، فلبس ثوباً فيه منه — حث .

و: « إن لبست ثوباً — أو لم يقل : ثوباً . — فأنت طالق » ،
ونوى معيناً — قبل حكام ، سواء أطلاق^(٥) أم غيره .

(١) في ش : « يبر » ، وهو على غرار سابقه . فراجع الصباح والمختار .

(٢) كذا في زع والناية ، وهو الصحيح . وفي ش : « أكله » ، وهو تصحيف
جاءل نشأ عن ظن أن ما بعده مضارع ، مع ، أنه ماخوذ من الإلقاء . فقلبه .

(٣) قوله : « أو لا يشرب ماء هذا الإناء » أسقط من ش ، وأدرج في المرح .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، « ضروريا عليه » : « وقصدت فعل واحد » .

(٥) كذا في زع والناية ١٦٨ . وفي ش : « بطلاق . . . بغيره » ، وفي تحريف

« وزيادة من المرح » .

و : « لا يلبس ثوباً أو لا يأكل طعاماً ، اشتراه أو نسجه أو طبخه زيد » ، فلبس ثوباً نسجه هو وغيره أو اشترياه^(١) أوزيد^(٢) لغيره ، أو أكل من طعام طبخه — : حنث .
وإن اشترى غيره شيئاً ، فخطه بما اشتراه^(٣) — فأكل أكثر مما اشترى شريكه — : حنث . وإلا : فلا .
و : « لا بت »^(٤) عند زيد ، حنث بأكثر الليل . لا^(٥) إن حلف : « لا أقمت عند كل الليل » ، أو نواه ، فأقام^(٦) بعضه .
ولا إن حلف : « لا بات »^(٧) أو أكل يبلد ، فبات أو أكل خارج^(٨) بُنيانه .

بابُ التَّأْوِيلِ فِي الْحَلْفِ^(٧)

وهو : أن يُريدَ بلفظ^(٨) ما يخالف ظاهره .

-
- (١) في ش : « أو اشترى أي زيد أو اشتراه أو أكل » ، فأدرج المرح في المتن وبالعكس . وسقط واو من كلام الخارج . فتنبه .
(٢) في ش زيادة : « هو » ، وهي من النادر إن لم تكن من الخارج .
(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « بيت » ، وكل صحيح وإن كان الأول أنسب .
(٤) أسقط هنا من ش ، وأصح بالمرح .
(٥) في ش زيادة من المرح : « عنده » . ونقطة الناية : « فأقام أكثر » ، ولعله عرف عن : « ولو أكثر » ، كما ذكر الخارج . فتأمل .
(٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « آيت أو لا آكل » ، و « لا » من المرح .
(٧) في ش زيادة من المرح : « يطلق أو غيره » .
(٨) كذا في زع والناية ١٦٩ . وفي ش : « يبلد » ، والهاء من المرح وإن ذكرت في لفظ الإقناع ٢٥٨ .

ولا يَنْفَعُ ظَالِمًا، لقول^(١) رسول الله صلى عليه وسلم: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ». وَيُبَاحُ لغيره.

فلو حلف آكلٌ مع غيره ثم أأْوَحَوْهُ: «لَتَمَيِّزَنَّ نَوَى مَا أَكَلْتُ، أَوْ لَتَتَضَرَّنَّ بَعْدَهُ» — فَأَفْرَدَ كُلُّ نَوَاقٍ، أَوْ عَدَدٌ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَدَدٍ يَتَحَقَّقُ دُخُولُ مَا أَكَلَ فِيهِ — أَوْ^(٢): «لَيَطْبُخَنَّ قِدْرُ أَبْرَطِلٍ مِلْحٍ، وَيَأْكُلُ مِنْهُ فَلَا يَجِدُ^(٣) طَعْمَ الْمِلْحِ»، فَصَلَقَ^(٤) بِهِ يَيْضًا وَأَكَلَهُ، أَوْ: «لَا يَأْكُلُ يَيْضًا وَلَا تُفَاحًا، وَلَا يَأْكُلُنَ مِمَّا فِي هَذَا الْوَرَاءِ» — فَوَجَدَهُ^(٥) يَيْضًا وَتُفَاحًا، فَصَمِلَ مِنَ الْبَيْضِ نَاطِقًا وَمِنَ التُّفَاحِ شَرَابًا، وَأَكَلَهُ — أَوْ مَنْ عَلَى سُلْمٍ: «لَا نَزَلْتُ إِلَيْكَ، وَلَا صَعِدْتُ إِلَى هَذِهِ، وَلَا أَقْتُ مَكَانِي سَاعَةً» — فَنَزَلْتُ الْعُلْيَا، وَصَعِدْتُ السُّفْلَى، وَطَلَعْتُ أَوْ نَزَلْتُ — أَوْ: «لَا أَقْتُ عَلَيْهِ، وَلَا نَزَلْتُ مِنْهُ، وَلَا صَعِدْتُ فِيهِ»، فَاتَّقَلْتُ إِلَى سُلْمٍ آخَرَ — لَمْ يَخْنَثْ فِي السُّكْلِ، إِلَّا مَعَ حِيلَةٍ أَوْ قَصْدٍ أَوْ سَبَبٍ .
و: «لَيَقْعُدَنَّ عَلَى بَارِيَّةٍ أَيْتَهُ، وَلَا يُدْخِلُهُ^(٦) بَارِيَّةً»، فَأَدْخَلَهُ

(١) في النِّهَايَةِ: «لِحَدِيثٍ». وَهَذَا إِلَى «صَاحِبِكَ» أَسْقَطَ مَنْ شَ مَرَجَبًا فِي التَّسْرِيحِ .

(٢) وَرَدَ فِي ز، بِمَدِّ ذَلِكَ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ: «غَيْرِهِ» .

(٣) فِي شِ زِيَادَةً، مَرَجَّةٌ مِنَ التَّسْرِيحِ، هِيَ: «فِيهِ» .

(٤) كَذَا فِي الْأَصُولِ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِتْقَانِ ٢٦٠ . وَفِي النَّهَايَةِ: «فَسَلَقَ» .

وَهُمَا لَفْظَانِ وَإِنْ كَانَتِ النَّهَايَةُ هِيَ الْمَشْهُورَةُ وَالْمَقْصُورَةُ فِي الْمَصْبَاحِ وَالْمَخْتَارِ .

(٥) وَرَدَتْ الْهَاءُ فِي زَعِ النَّهَايَةِ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .

(٦) كَمَا فِي زَعِ النَّهَايَةِ وَالْإِتْقَانِ ٢٦٠ . وَفِي شِ: «بِطَلْخِهِ»، وَهُوَ تَجْرِيبٌ .

قَصَبًا^(١) ونَسَجَ فيه ، أو نَسَجَ قَصَبًا كان فيه — : حَنْثٌ .
و : « لَا أَقْتُ فِي هَذَا الْمَاءِ ، وَلَا خَرَجْتُ مِنْهُ » — وهو جَارٍ — :
لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا بِقَصْدٍ ، أو بِسَبَبٍ^(٢) .

وإن كان الماءَ رَاكِدًا : حَنْثٌ ولو حُمِلَ مِنْهُ مَكْرَهًا .
وإن أَسْتَحْلَفَهُ ظَالِمٌ : « مَا لِفُلَانٍ عِنْدَكَ وَدِيعةٌ » ، وهى عنده ،
فَتَنَى بـ « مَا » : الذى ، أو نَوَى غَيْرَهَا أو غَيْرَ مَكَانِهَا ، أو أَسْتَثْنَاهَا
بقلبه — : فَلَا حَنْثَ .

وكذا لو أَسْتَحْلَفَهُ بِطَلَاقٍ أو عَتَاقٍ : « أَنْ يَفْعَلَ مَا يَجُوزُ فَعْلُهُ ،
أَوْ يَفْعَلَ مَا لَا يَجُوزُ » ، أو « أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا » لشيءٍ لَا يَلِزُ مِنْهُ
الإِفْرَاقُ بِهِ ، فَحَلَفَ ، وَنَوَى بِقَوْلِهِ « طَالِقٌ » : مِنْ صَمَلٍ^(٣) ، وبِقَوْلِهِ
« ثَلَاثًا » : ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَنَحْوَهُ .

وكذا إن قال : « قُلْ : زَوْجَتِي — أَوْ كُلُّ زَوْجَةٍ لِي — طَالِقٌ إِنْ^(٤)
فَعَلْتُ كَذَا » ، وَنَوَى زَوْجَتَهُ الْعَمِيَاءَ أو الْيَهُودِيَّةَ أو الْحَبَشِيَّةَ وَنَحْوَهُ^(٥)
أَوْ نَوَى : كُلَّ زَوْجَةٍ تَزَوَّجَهَا^(٦) بِالصَّيْنِ وَنَحْوِهِ — وَلَا زَوْجَةً لِلْحَالِفِ ،

(١) ذَكَرَ قُزَّ ، بِمَدِّ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « غَيْرُهُ » .

(٢) وَرَدَتْ الْبَاءُ فِي زَيْدٍ وَدُونَ ع . وَرَاجِعُ النَّايَةِ بِأَمَلٍ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ١٧١ . وَش : « أَوْ بِقَوْلِهِ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الْبَاشِرِ

(٤) كَسَرَتْ الْهَمْزَةُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَفُتِحَتْ خَطَأً فِي ش .

(٥) قُزَّ : « أَوْ نَحْوَهُ » ، وَالزَّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَوَّجَهَا . ثُمَّ أَمْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِ شِ وَالنَّايَةِ : « تَزَوَّجْتُهَا » .

ولم يتزوج بما نواه. وكذا لو نوى: «إن كنت فعلت كذا بالصين»،
أو نحو: «من الأماكن التي لم يفعله فيها».

وكذا^(١) «قُلْ: نسائي طوالقن إن كنت فعلت كذا»، ونوى:
بناته أو نحوهن^(٢). ولو قال: «كلُّ ما أحلفك به قُلْ: نعم»،
أو: «اليمين التي أحلفك بها لازمة لك»، قُلْ: نعم»، فقال:
«نعم»، ونوى: بهيمة الأنعام.

وكذا: «قُلْ: اليمين التي^(٣) تخلفني بها — أو أيمانُ البيعة لازمة
لي»، فقال، ونوى: يده، أو الأيدي التي تُبَسِّطُ^(٤) عند البيعة.
وكذا: «قُلْ: اليمينُ يعني، والنية نيتك»، ونوى يمينه:
يده، وبالنية: البضعة من اللحم.

وكذا: «قُلْ: إن^(٥) فعلت كذا فزوجتي على كظهر أمي»،
ونوى بالظهر: ما يركب من خيل ونحوها. وكذا: لو نوى بـ
«مُظَاهِرٍ»: أنظر أينا أشدَّ ظهراً.

(١) أسقط هذا من ش مرجعاً في المرح . ولفظ النابة: «وكذا نسائه...»
إن كان قُلْ.

(٢) كذا في زش والنابة. وفي ع: «وكذا قال كذا»، وهو من عبث الناسخ.

(٣) كذا في زج والنابة، وهو الظاهر الملائم. وفي ش: «التي»، وله تصحيح،
وحرف «ال» في النابة بلفظ: «أهل».

(٤) كذا في زج والنابة. وفي ش: «تبسط»، وهو محريف، فراجع المصباح
بالمختار.

(٥) في ش: «وكذا لو إن كنت فعلت»، فأدرج المرح في التثنية وبالعكس.

وكذا: « قُلْ : . . وإلا فكلُّ مملوكٍ لى حرٌّ » ، ونوى
بالمملوكِ : الدقيق الملتوث بالزيت أو السمن . وكذا لو نوى بالحرِّ :
الفعل الجليل ، أو الرمل الذى ما وطئ . وبـ « الجارية » : السفينة
أو الريح ، وبـ « الحرَّة » : السحابة الكثيرة المطر أو الكرملة
من النوق ، وبـ « الأحرار » : البقل ، و « بالحرائر »^(١) : الأيام .
ومن حلف : « ما فلانُ هنا » ، وعين موضعاً ليس فيه — :
لم يتحنت .

وعلى زوجته : « لا سرقتِ منى شيئاً » ، فحادثته فى ودعية — :
لم يتحنت إلا بنية أو سبب .

بابُ الشكِّ فى الطلاقِ

وهو — هنا — : مُطلقُ الترددِ .
ولا يلزم بشكٍّ فيه ، أو فيما علّق عليه ، ولو عدّ مياً .
ومن ترك وطء قبل رجعة ، [ويباح بعدها]^(١) .
وعامُّ الورع : قطعُ شكٍّ^(٢) بها ، أو بمقدّر أمكن . وإلا :

(١) وردت الباء فى ز ش والفاية ١٧٢ ، وسقطت من ع ، كما سقط « البقل » من
الفاية .

(٢) وردت الزيادة فى ع ش ، ولم ترد فى الفاية ١٧٠ . ووردت فى ز ، ضروباً هلياً .
فأثبتناها احتياطاً . وراجع الإقناع ٢١٩ .

(٣) كذا فى ز ع والفاية . وفى ش : « الشك » .

خُبْرُقَةٌ^(١) متيقنة ، بأن يقول : « إن لم تكن طَلَّقْتُ ففى طالق » .
وَيَمْنَعُ حَالَفٌ : « لا يأكلُ ثَمَرَةً^(٢) » ونحوها ، أَشْتَبَهَتْ بِبَيْرِهَا —
من أكل واحدة ، وإن لم تمنعه^(٣) بذلك من الوطء .
ومن شكَّ فى عدده : بَيَّ عَلَى اليقين .
ف : « أَنْتِ^(٤) طالق بعد ما طلق زيد زوجته » ، وجُهِلَ —
فطالقةٌ .

ولا مرأتَيْه : « إحداهما طالق » — وثُمَّ مَنْوِيَّةٌ — : طَلَّقْتُ .
وإلا : أَخْرَجَتْ بُقْرَةً ، كَمِئَنَةٍ مَنْسِيَّةٍ ، وكقوله عن طائر :
« إِنْ كَانَ غُرَابًا فَحَفْصَةٌ طَالِقٌ ، وَإِلَّا فَمَمْرَةٌ^(٥) » ، وَجُهِلَ .
وإن مات : أَقْرَعَ وَرَثَتُهُ . ولا يَطَأُ قبلها ، وتجب النفقة .
ومضى ظهر^(٦) أَنْ الْمَطْلُوقَةُ غَيْرُ الْمَخْرُجَةِ ، رُدَّتْ : ما لم تزوج ،
أَوْ يُحْكَمَ بِالْقِرْعَةِ .
ولزوجتيه أو أمتيه : « إحداهما طالق أو حرةٌ غَدًا » ،

(١) كذا فى زى والناية . وفى ع : « بقرة » ، وهو تصحيف .
(٢) كذا فى زى والناية . وفى ش : « ثمرة » ، وهو تصحيف ، فخله .
(٣) كذا فى زى . وصحف فى ش بلفظ : « تمنعه » .
(٤) كذا فى زى والناية ، وهو الظاهر . وفى ش : « وأنت » ، ولعله تصحيف .
(٥) ضبط فى ز بضمين ، ولعله اعتبره من باب « هند » .
(٦) فى ش زيادة — وردت فى ز مضروبا عليها — هى : « أو ذكر » . وهو
من كلام الشارح ، ذكرها على سبيل التفسير على ما يظهر . فراجع الإقناع ٢٧٠ .

فماتت إحدهما أو زال ملكه عنها^(١) قبله — : وقع بالباقية .
ومن زوج بنتاً من بناته ، ثم مات وجّهت — : حرّم الكل .
ومن قال عن طائر : « إن كان غراباً فحفصة طالق ، وإن كان
سحماً فعمرة .. » ، وجّهل — : لم تطلق واحدة منهما .
وإن قال : « إن كان غراباً فزوجتى طالق ثلاثاً ، أو أمتى
حرة » ، وقال آخر : « إن لم يكن غراباً » مثله — ولم يعلم — :
لم يطلقها^(٢) ، ولم يعتق^(٣) . وحرّم^(٤) عليهما الوطء — إلا مع اعتقاد
أحدهما خطأ الآخر ، أو يشتري أحدهما أمة الآخر : فيقرع
بينهما حينئذ .

وإن كانت مشتركة بين موشرين ، وقال^(٥) كل منهما :
« ... فنصيبى حرّة » — عتقت على أحدهما ، ويميز بقرعة .
ولا مرأته وأجنبية : « إحداكما طالق » ، أو قال : « سلمى
طالق » — وأسماها^(٦) : سلمى — : طلقت امرأته .
فإن قال : « أردت الأجنبية » — دّين ، ولم يقبل حكماً
إلا بقرينة .

وإن نادى من أمرأته هنّداً — فأجابته عمرة ، أو لم يجبه وهى .

(١) كذا فى زع والناية ١٧٦ ، وهو الصحيح . وفى ش : « عنها » ، وهو
تحريف .

(٢) كذا فى زع . وفى ش والناية ١٧٧ : « بطلقا ... متعفا » . وفى : « يحرّم » .

(٣) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مفروفاً عليه : « فيها » .

(٤) كذا فى زع ، أى امرأته والأجنبية كما ذكر الفارح . وسقط الميم من ش .
والناية .

الحاضرة — فقال : « أنتِ طالق » ، يظنُّها المناداة — : طَلَّقْتُ
دُونَ صَمْرَةَ .

وإن علمها غير المناداة : طَلَّقْتُ إِنْ أَرَادَ طَلَّاقَ الْمُنَادَاةِ ، وَإِلَّا طَلَّقْتُ
صَمْرَةَ فَقَطْ .

وإن قال لمن ظنُّها زوجته : « فلانةُ أنتِ طالق » ، أو لم يُسمَّها — :
طَلَّقْتُ زَوْجَتَهُ . وكذا عكسها .

ومِثْلُهُ : أَلَيْتُ .

ومن أَوْقَعَ بِزَوْجَتِهِ كَلِمَةً ، وَشَكَّ : هل هي طلاقٌ أو ظَهَارٌ ؟ —
لم يلزمه شيء .

وإن شَكَّ : هل ظاهرٌ ، أو حَلَفَ بِاللَّهِ تَمَالَى ؟ — لزمه ، يَحْنُثُ ،
أَدْنَى كِفَارَتَيْهِمَا ^(١) .



(١) أسقطت « ما » من من مخرجة في الفرح . ولفظ الغاية ١٧٨ : « كفارة
يُحْنِ » ، وهو لفظ شرح الإنصاف ٢٧٦ .

كتاب الرجعة

وهي^(١): إعادة مطلق غير بائن ، إلى ما كانت عليه ،
بغير عقد .

إذا طلق حرٌّ من دخل أو خلا بها في نكاح صحيح أقل من
ثلاث . أو عبدٌ واحدةً — بلا عوض — فله ، ولولي مجنون
في عدتها ، رجعتها — ولو كرهت ، أو أمةً على حرة ، أو
أبى سيد^(٢) أو ولي . — بلفظ : « راجعتها » و « رجعتها »
و « أرتجعتها » و « أمسكتها » و « ردّتها »^(٣) ، ونحوه — ولو
زاد : « للمجة » أو « للإهانة » . إلا أن ينوى رجعتها إلى ذلك
بفراقها^(٤) . — لا : « نكحتها » أو « تزوّجتها » .

وليس من شرطها الإشهاد . وعنه : « بلى » ، فتبطل إن أوصى
الشهود بكتمانها .

والرجعية زوجة^(٥) : يصح^(٦) أن ثلاثين وتطلق ، ويلحقها
ظهاره وإيلاؤه .

(١) ورد هذا في زع والإقناع ٢٧٧ ، وأسقط من ش مدرجا في الفرح . وذكر في
الفاية ١٧٩ بلفظ : « هو » ، ولله تصحيف ناشر .

(٢) في ش : « سيدها » ، والزيادة من الفرح . وورد في ز ، بعد « ولي » ،
مضروبا عليه : « وتصح عن يصح قوله لنكاحه ، وولي مجنون » .

(٣) سقطت إحدى الدالين من ح .

(٤) كذا في زع والفاية . وفي ش : « بفراقه » أي إياها ، كما ذكر الفارج .

(٥) في ز حاشية : « لكن لا قسم لها » اهـ . وذكر نحوه في الإقناع ٢٧٨ .

(٦) كذا في زع . وفي ش : « فيصح » ، والفاء من الفرح على جهة التفرع .

ولها أن تتشرف^(١) له وتنزيين . وله للسفر والخلوة بها ،
ووطؤها^(٢) . وتحصل به رجعتها — ولولم ينورها — لا بمباشرة ،
ونظر^(٣) لفرج . وكذا خلوة لشهوة ، إلا على قول . المنقح :
« اختاره الأكثر » .

وتصح بمد طهر من ثالثة ولم تغتسل ، وقبل وضع
ولد متأخر .

لا في ردّة ، ولا^(٤) تليقها بشرط : كـ « كلما طلقك فقد
راجعتك » . ولو عكسه : صح ، وطلقت .

ومتى أغتسلت من ثالثة ، ولم يرتجها — بانّت ، ولم تحل
إلا بنكاح جديد . وتموّد على ما بقي — : من طلاقها . — ولو بعد
وطء زوج آخر .

وإن أشهد على رجعتها ، ولم تعلم حتى أعتدت ونكحت
من أصابها — ردت إليه ، ولا يطؤها^(٥) حتى تمتد . وكذا
إن صدّقاه .

(١) كذا في ر ع والناية ١٨٠ ، أي تعرضت كما ذكر الفارح . ووش : « تعرف » ،
ولله تصحيف . فراجع الصباح .

(٢) كذا في ز ش والناية . وفي ع « ووطئها » ، والرسم الأول أولى .

(٣) في ش : « وينظر » ، والباء من المرح .

(٤) وردت الواو في ز ع ، وأسقطت من ش مدرجة في المرح .

(٥) كذا في ش . وفي ز ع والناية : « بطأها » . وهو خلاف الرسم ناشئ عن كون

الهيئة هنا متوسطة أو متطرفة أو في حكم المتوسطة .

وإن لم تثبت رجعتُه وأنكرَاهُ : رُدُّ قَوْلِهِ .

وإن صدَّقَه الثاني : بَأَنَّتْ مِنْهُ . وإن صدَّقْتَهُ : لم تُقْبَلْ^(١) على الثاني ، ولا يلزمُهَا مهرُ الأولِ لَهُ . لكن : متى بَأَنَّتْ ، عادتْ إلى الأولِ بلا عقدٍ جديدٍ .

ومتى أَدْعَتْ أَقْضَاءَ عَدَّتِهَا ، وأمكن — : قُبِلَتْ . لا في شهرٍ بَحِيضٍ ، إلا بَيِّنَةٍ .

وأقلُّ ما تنقِضِي^(٢) عِدَّةَ حَرِّهِ فِيهِ — بِأَقْرَأَ — : تَسْمَةُ وَعَشْرُونَ يَوْمًا وَلِحْظَةً ، وَأُمَةٌ : خَمْسَةٌ^(٣) عَشَرَ وَلِحْظَةً .

ومن قالتْ أَبْتَدَأَ : « أَتَقَضَّتْ عِدَّتِي » ، فقال : « كُنْتُ رَاجِعَتُكَ » ، وأنكرته ، أو تداعياً مِمَّا — فقولُهَا ، ولو صدَّقَه مَيِّدُ أُمَةٍ .

ومتى رَجَعَتْ^(٤) : قُبِلَ ، كَجَعْدِ أَحَدِهِمَا النِّكَاحَ ثُمَّ يَعْتَرَفُ بِهِ^(٥) .

(٢) كَذَا فِي ز ، أَيْ دَعَا مَاءً . وَفِي ع ش وَالتَّائِيَةِ : « يَقْبَلُ » أَيْ قَوْلُهَا ، كَمَا فِي الْإِتْمَاعِ ٢٨٠ .

(٣) بِهَامِشِ ز حَاشِيَةٍ : « مَسْئَلَةُ أَقْضَاءِ الْمَدَّةِ » .

(٤) كَذَا فِي ز ش وَالتَّائِيَةِ ١٨١ وَأَصْلُ ع ، ثُمَّ أُضِيفَ إِلَيْهَا فِيهَا بِاءٌ . وَوَرَدَ فِي

ش بِد « عَصْرٌ » زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « يَوْمًا » .

(٥) فِي ش زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « عَنْ قَوْلِهَا » .

(٦) وَرَدَ هَذَا فِي ز ش وَالتَّائِيَةِ ١٨٢ ، وَاسْقَطَ مِنْ ع .

وإن سبق فقال : « أَرَجَمْتِكِ » ، فقالت : « أَقَضْتُ عِدَّتِي
قَبْلَ رَجَمْتِكِ » - فقولُه .

* * *

فصل

وإن طلقها^(١) حرّة ثلاثاً ، أو عبدّ ثنتين - ولو عتق - : لم
تَحِلَّ له حتى يَطَّأها زوجٌ غيره في قُبُلٍ ، مع أَنتشارٍ - ولو مجنوناً^(٢)
أو حَصِيّاً ، أو نائماً ، أو مُعْتَمِئاً عليه - وأدخلته فيه ؛ أو ذِمِّيّاً
وهي ذمّية ، أو لم يُنْزَلْ أو يَبْلُغْ عَشْراً ، أو غُلّها أجنبيّة .
ويَسْكُنِي تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ أو^(٣) قَدْرِهَا من تَحْيُوبٍ ، ووطء
محرّمٍ للمرضي^(٤) وضيقٍ وقتِ صلاةٍ ومسجدٍ ، ولقبضٍ مهرٍ ،
ونحوه . لا حَيْضٍ ، أو نَفَابٍ ، أو إِحْرَامٍ ، أو صَوْمٍ فرضٍ ، أو فِ
دُبُرٍ أو نِكَاحٍ - باطلٍ أو فاسدٍ - أو رَدَّةٍ ، أو بِشْبَهَةٍ ، أو
بِمَلِكٍ^(٥) يَمِينٍ .

وإن كانت أمةً ، فاشتراها مطلقاً - : لم تَحِلَّ^(٦) .

(١) في ش زيادة من المصحح : « أي الزوجة حرّة كانت أو أمة زوج » .

(٢) كذا في زع والناية ، وهو الموافق لما في الإقناع ٢٨٤ . وفي ش : « مجنوناً » .

وهو أصحّ

(٣) وردت الألف في زع والناية ، وسقطت من ش .

(٤) في ش زيادة من المصحح : « الزوجة » ، أي أو الزوج كما ذكر الشارح .

(٥) وردت الباء في زع والناية ، وسقطت من ش .

(٦) في ش زيادة من المصحح : « له حتى تنكح زوجاً غيره » .

ولو طلق عبدٌ طلاقاً ، ثم عتق — : ملك تيمّة ثلاثٍ ، ككافرٍ :
 طلق ثنتين ثم رفقاً .

ومن غاب عن مطلقته ثلاثاً ثم حضر ، فذكرت : « أنها
 نكحت من أصابها ، وأتقضت عدتها » ، وأمكن — فله
 نكاحها : إذا غلب على ظنه صدقها . لا إن رجعت قبل عقده . ولا
 يقبل^(١) بعده .

فلو كذبها الثاني في وطء — : فقولُه في تنصيفِ مهر ، وقولها
 في إباحتها للأول .

وكذا : لو تزوجت حاضراً أو فارقتها ، وأدعت إصابته وهو منكرها .
 ومثلاً لأوّل^(٢) : لو جاءت حاكماً ، وأدعت : « أن زوجها
 طلقها ، وأتقضت عدتها » — فله تزويجها : إن ظن صدقها ، ولا
 سيما إن كان الزوج لا يُعرف .

(١) أي رجوعها (العلوم من المقام) ، كما في شرح الإقناع ٢٨٦ .

(٢) كذا في زع . وفي ش : « الأولى » . وقد تكلمنا عما في هذا ، فيما مضى .

كتاب

«الإيلاء»^(١) بحرٌم، كظهير. وكان كلُّ طلاقاً في الجاهلية .
وهو : حلفُ زوجٍ يمكنه الوطء — بالله تعالى، أو صِفَتِه^(٢)
على تركِ وطءِ زوجته، المكينِ جماعها، في قُبَلٍ — أبداً، أو يُطْلَقُ،
أو فوق أربعة أشهر، أو ينويها^(٣).
ويتربُّ حكمةً مع خصاءٍ، وجبَّ بمضٍ ذكرٍ، وعارضٍ يربِّي
زواله، كحبسٍ. لا عكسه : كرتقي .
ويُبطِّله جبُّ كاله وشلله ونحوهما، بمدّه .
وَكُمُولٍ في الحكم : مَنْ ترك الوطءَ ضِرَاراً بلا عذرٍ أو حلفٍ ،
وَمِنْ ظَاهِرٍ وَلَمْ يُكْفَرْ .
وإن حَلَفَ : « لا وِطْئَهَا في دَبرٍ »^(٤) أو دونَ فرجٍ ، أو : « لا
جَامِعَهَا إِلَّا جَامَعُ سُوءٍ » — يُرِيدُ : صَنِيفاً لا يَزِيدُ عَلَى التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ .
— : لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّياً .
وإن أَرَادَ : « في الدبر » ، أو دونَ الفرجِ ، صَارَ مُؤَلِّياً .
وَمِنْ عَرَفَ مَعْنَى^(٥) مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، وَأَتَى بِهِ — وَهُوَ :

(١) في ش زهاده ، أدخلت من الفرج ، هي : يمين وأحكام المولى .
(٢) كذا في زع والنهاية ١٨٤ . وفي ش : « بصفته » ، والباء من الفرج .
(٣) في ش : « أو ينويها » بالياء ، وهو تصحيف .
(٤) كذا في زع والنهاية . وفي ش : « يطؤها في دبرها » ، والزيادة من الفرج .
(٥) هذا مضاف لما بعده . وضبط في ع بالفتحين ، وهو خطأ .

« ... لَا نِكَتُكَ » ، « ... لَا ^(١) أُدْخِلْتُ ذَكَرِي — أَوْ حَشَفْتِي ^(٢) —
فِي فَرْجِكَ » ، وللبكر خاصة : « ... لَا اقْتَضَعْتُكَ » — لم
يُذَيِّنْ مطلقاً .

و : « ... لَا أَغْتَسِلُ مِنْكَ ، أَوْ أَفْضَيْتُ إِلَيْكَ ، أَوْ غَشَيْتُكَ ،
أَوْ لَمَسْتُكَ ، أَوْ أَصَبْتُكَ ، أَوْ أَفَرَشْتُكَ ، أَوْ وَطَّئْتُكَ ، أَوْ جَامَعْتُكَ ،
أَوْ بَاضَعْتُكَ ، أَوْ بَاشَرْتُكَ ، أَوْ بَاعَانُكَ ، أَوْ قَرُبْتُكَ ، أَوْ مَسِسْتُكَ ،
أَوْ أَتَيْتُكَ » صريحٌ حكماً : لا يحتاج إلى نية . ويُذَيِّنُ مع عدم قرينة ،
ولا كفارةً باطلاً .

و : « ... لَا ضَاجَعْتُكَ ، أَوْ دَخَلْتُ إِلَيْكَ ، أَوْ ^(٣) قَرُبْتُ فِرَاشَكَ
أَوْ بَتُّ عِنْدَكَ » ، ونحوه — : لَا يَكُونُ مُوَلِّياً فِيهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ
أَوْ قَرِينَةٍ .

ولا إيلاءٌ بحلفٍ بنذرٍ أو عتقٍ ^(٤) أو طلاقٍ ، ولا ب : « إِنْ ^(٥)
وِطَّئْتُكَ فَأَنْتَ زَانِيَةٌ ، أَوْ فَلَاحِيٌّ عَلَى صَوْمِ أَمْسٍ ، أَوْ هَذَا الشَّهْرِ » ،
أو : « ... لَا وَطَّئْتُكَ فِي هَذَا الْبَلَدِ ، أَوْ غَضُوبَةٌ ، أَوْ حَتَّى تَصُومِي
نَفْلاً أَوْ تَقُومِي أَوْ يَأْذَنُ ^(٦) زَيْدٌ » ، فيموتُ .

(١) قوله : « لَا أُدْخِلْتُ ذَكَرِي » أسقط من ش ، وأخرج في الفرج .

(٢) ورد في ع بالحاء المعجمة ، وهو تصحيف ظاهر .

(٣) كذا في زع والناية ١٨٥ . وفي ش : « أدبت » ، وأدرج الناقص في الفرج .

(٤) آخر هذا في ش ، وقدم ما يندم .

(٥) أسقطت الباء من ش ، وأدمجت بالشرح .

(٦) كذا في ع ش والإقناع ٢٩٠ ، وهو الظاهر الذي يؤيده تهديد المخرج قبله :

« حتى » . وفي ز والناية : « يَأْذَنُ » بالباء ، وهو تصحيف .

و : « إِنْ وَطَّئْتُكَ فَمَبْدَى حَرٍّ عَنْ ظَهَارِي » — وَكَانَ ظَاهِرًا —
فَوَطَّيْتُ : عَتَقَ ^(١) عَنِ الظَّهَارِ . وَإِلَّا ، فَوَطَّيْتُ — : لَمْ يَمُتِقْ ^(٢) .

* * *

فصل

وإِنْ جَمَلَ غَايَتَهُ مَا ^(٣) لَا يُوَجِّدُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ غَالِبًا — : كَ
« وَاللَّهِ إِلَّا وَطَّئْتُكَ حَتَّى يَنْزِلَ عَيْسَى ، أَوْ يُخْرِجَ الدَّجَالُ . أَوْ حَتَّى
تُحْبِلَ ^(٤) » ، وَهِيَ آيَةُ . أَوَّلًا وَلَمْ يَطَّأ ، أَوْ يَطَّأ وَنَيْتُهُ : حَبْلٌ مُتَجَدِّدٌ ^(٥) . —
أَوْ مَحْرَمًا : « ... حَتَّى تَشْرِبَ نِجْرًا » ، أَوْ إِسْقَاطَ مَا لَهَا ، أَوْ هَبْتَهُ ، أَوْ
إِصْنَاعَتَهُ ، وَنَحْوَهُ — : فَمَوْلٍ ، كَ : « ... حَيَاتِي أَوْ حَيَاتِكَ ، أَوْ مَا :
عَشْتُ أَوْ عَشْتُ » .

لَا إِنْ غِيَاءٌ بِمَا لَا يُظَنُّ خُلُوَ الْمَدَّةِ مِنْهُ — وَلَوْ خَلَّتْ — : كَ
« ... حَتَّى يَرْكَبَ زَيْدٌ » ، وَنَحْوَهُ : أَوْ بِالْمَدَّةِ : كَ « وَاللَّهِ إِلَّا
وَطَّئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَإِذَا مَضَتْ فَوَاللَّهِ لَا وَطَّئْتُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ » .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مِثْلَهُ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « هَبْتَهُ » .

(٢) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَطَّيْتُ لَمْ يَمُتِقْ . وَلِنْ وَطَّئْتُكَ فَهُوَ
حَرٌّ قَبْلَهُ يَهْرُ ، فَاجْتَدَا بِهِ (أَوْ : فِيهِ) بَعْدَ مَعْنَاهِ . فَلَوْ وَطَّيْتُ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَمُتِقْ . وَالْعَالِيَةُ
فِي شَهْرٍ سَادِسٍ » .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ ، وَأُخْرِجَ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « أَيْ » .

(٤) كَذَلِكَ فِي زَعِ وَالْقَائِيَةِ ١٨٦ . وَلِ ش : « أَوْ تَحْبِلُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَأُخْرِجَ

النَّاسُ فِي الصَّرْحِ .

(٥) كَذَلِكَ فِي حِ شِ وَالْقَائِيَةِ وَالْإِتِّفَاقِ ٢٩٠ . وَصَحَّفَ فِي زِ بِالْمَاءِ الْمُهْمَلَةِ .

أَوْ قَالَ : « ... إِلَّا بِرِضَاكَ أَوْ اخْتِيَارِكَ » ، أَوْ : « ... إِلَّا أَنْ تَخْتَارِي ^(١) أَوْ نَسَائِي » ، وَلَوْ لَمْ تَنْشَأْ بِالْمَجْلِسِ ^(٢) .
وإن قال : « وَاللَّهِ إِلَّا وَطِئْتُكَ مَدَّةً ، أَوْ لِيُطَوَّلَنَّ تَرْكِي لِمَا عَيْكَ » —
لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّيَا حَتَّى يَنْوِيَ : فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .
وإن علقه بشرط — : ك « إِنْ وَطِئْتُكَ فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ ! » ،
أَوْ : « إِنْ قَمْتُ — أَوْ إِنْ شِئْتُ — فَوَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ ! » —
لَمْ يَصِرْ مُؤَلِّيَا حَتَّى يَوْجَدَ .
وَمَتَّى أَوْلَجَ زَائِدًا عَلَى الْحَشْفَةِ — فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ^(٣) —
وَلَا نِيَّةً : حَتَّى .
و : « وَاللَّهِ إِلَّا وَطِئْتُكَ فِي السَّنَةِ ، أَوْ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا أَوْ مَرَّةً » —
فَلَا لِيَلَاءَ حَتَّى يَطَأَ وَقَدْ بَقِيَ فَوْقَ ثَلَاثِهَا .
وَيَكُونُ مُؤَلِّيَا مِنْ أَرْبَعِ ب : « وَاللَّهِ إِلَّا وَطِئْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ ،
أَوْ وَاحِدَةً مَنَكُنْ » . فَيَحْنُثُ بَوَاطِءَ وَاحِدَةٍ ، فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَتَنْحَلُّ
عَيْنُهُ . وَيُقْبَلُ ^(٤) فِي الثَّانِيَةِ إِرَادَةُ مَعْنِيَةٍ ، وَمُبْهَمَةٍ . وَتَخْرُجُ بِقَرْعَةٍ .
و : « وَاللَّهِ إِلَّا أَطَوُّ كُنْ ^(٥) ، أَوْ لَا وَطِئْتُكَ » — لَمْ يَصِرْ
مُؤَلِّيَا حَتَّى يَطَأَ ثَلَاثًا ، فَتَعَيَّنَ الْبَاقِيَةُ .

(١) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِ وَالْقَائِيَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شَيْءٍ مَدْمُجًا بِالْفَرْجِ .

(٢) كَذَا فِي زَش . وَفِي عِ وَالْقَائِيَةِ : « فِي الْمَجْلِسِ » ، وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٣) كَذَا فِي زَع . وَفِي شِ وَالْقَائِيَةِ ١٨٧ : « الْأُولَى » . وَتَقْدِمُ مِثْلَهُ مَرَارًا .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مِضَافَةٌ مِنَ الْفَرْجِ ، هِيَ : « مِنْهُ » .

(٥) كَذَا فِي شِ . وَفِي زَعِ وَالْقَائِيَةِ : « أَطْلَأَ كُنْ » . وَقَدْ بَيَّنَّا مَنْشَأَهُ .

فلو علمت إحداهن : أنحلت يمينه ، بخلاف ما قبل .
وإن آتى من واحدة ، وقال لأخرى : « أشركتك معها » —
لم يصر مؤيماً من الثانية ، بخلاف الظاهر .

فصل

ويصح^(١) من كافر ، وقن^(٢) ، وميّم وغضبان^(٣) ، وسكران
ومريض مرّجؤ برؤه^(٤) ، ومن لم يدخل .
لا من مجنون ، ومثمي عليه ، وعاجز عن وطء : لجب^(٥) كامل ،
أو شلل .

ويُضرب لِثَمُولٍ — وَلَوْ قَنًا — مدة^(٦) أربعة أشهر من
يمينه ، ويُحسبُ عليه زمنُ عُذْرِهِ ، لا عُذْرَهَا : كصفر وجنون
ونشوز وإحرام ونفاس . بخلاف حيض^(٧) .
وإن حدث عُذْرُهَا : استؤقت^(٨) لزواله . ولا^(٩) إن حدث عُذْرُهُ .
وإن ارتدّا أو أحدهما بعد دخول ، ثم أسلما أو أسلم في العدة — :

-
- (١) في ش زيادة من المرح : « الإيلاء من كل زوج يصح طلاقه ، ويمكنه الوطء » .
(٢) في ش تأخير هذا ، وتقديم ما بعده .
(٣) ضبطه المصنف بفتح الراء على لغة أهل الحجاز . وغيرهم يضبطها . فراجع المختصر
والمصباح . ولفظ ش : « يرجى ... » .
(٤) ضبط في ز بالفتح ، وله سبق لم .
(٥) كننا في زع والفاية . وفي ش . « حبسها » ، والرائد من المرح .
(٦) في ش زيادة : « للعدة » ، ومن المرح وإن ذكرت في الناية .
(٧) وردت الواو في ز . ش . وسقطت من ع .
(٨) م ٢٩ ق ٢ — انتهى الإردادات)

أَسْتَوْفَتْ المِدَّةَ ، كَمَنْ بَانَتْ ثُمَّ عَادَتْ فِي أَثْنَائِهَا .
وإن طَلَّقْتَ رَجْعِيًّا ^(١) فِي المِدَّةِ : لَمْ تَنْقَطِعْ مَا دَامَتْ فِي المِدَّةِ .
وإن أَتَقَضَّتْ المِدَّةُ — وَبِهَا عَذْرٌ يَمْتَنِعُ وَطْأُهَا ^(٢) — : لَمْ تَمْلِكْ
طَلَبَ الفَيْثَةِ .

وإن كَانَ بِهِ -- وَهُوَ مِمَّا يَمِجُّ بِهِ عَنِ الوَطْءِ — : أَمْرٌ أَنْ يَقْبَلَ
بِلِسَانِهِ ، فَيَقُولَ : « مَنِ قَدَّرْتُ جَامِعْتُكَ » . ثُمَّ مَتَى قَدَّرَ : وَطْأً
أَوْ طَلَقًا

وَيُجْمَلُ ^(٣) — لِمَصَلَاةٍ فَرَضَ ، وَتَعَدُّ وَهْصِمٌ ^(٤) ، وَنَوْمٌ عَنْ
مَنَاسٍ ، وَتَحْلُلٌ مِنْ إِحْرَامٍ ، وَنَحْوِهِ — بِقَدْرِهِ . وَمُظَاهِرٌ لَطَلَبِ
رَقِيَّةٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، لَا لَصُومٍ .

فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ ^(٥) عَذْرًا ، وَطَلَبَتْ ، وَلَوْ أُمَةً ، الفَيْثَةَ — وَهِيَ :
الْجَمَاعُ . — لَزِمَ الْقَادِرَ مَعَ حِلِّ وَطْئِهَا . وَتَطَالِبٌ غَيْرٌ مَكْلُفَةٌ : إِذَا
كَلَّفَتْ . وَلَا مَطَالِبَةً لَوْلَى وَسِيدٍ .

وَيُؤَمَّرُ بِطَلَاقٍ مِنْ عِلْقِ الثَّلَاثِ بَوَاطِئِهَا ، وَيَحْرُمُ . وَمَتَى
أَوْتِجَ وَتَمَّ ، أَوْ لَبِثَ — : لَحِقَهُ نَسَبُهُ ، وَلَزِمَهُ الْمَهْرُ ، وَلَا حَدٌّ .

(١) وَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، « مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : فَإِنْ رَاجَعَهَا بِلَتْ ، وَإِلَّا احْتَبَسَتْ بَعْدَهَا
إِذَا عَادَتْ . وَإِنْ » . وَرَاجِعُ الْإِقْتَاعِ ٢٩٥ .
(٢) كَذَا فِي ش . وَفِي ز : « وَطْئُهَا » . وَتَقَدَّمَ نَحْوُهُ . وَفِي الْفَائِدَةِ : « وَطْأُهَا » .
وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ : « مَوْلٍ ... طَعَامٍ » . وَكُلُّهَا مِنَ الْفَرْجِ ، وَإِنْ وَرَدَتْ الثَّانِيَةُ فِي -- .
(٤) فِي ش زِيَادَةٌ : « لَوْلَى » ، وَهِيَ مِنَ الْفَرْجِ أَيْضًا .

وَتَنْحِلُ يَمِينُ مَنْ جَامَعَ وَلَوْ مَعَ تَحْرِيمِهِ — كَفَى حَيْضٍ ، أَوْ نَفَاسٍ ،
أَوْ إِحْرَامٍ ، أَوْ صِيَامٍ فَرَضٍ مِنْ أَحَدِهِمَا — وَيُكَفِّرُ .

وَأَدْنَى مَا يَكُنَى : تَنْيِيبٌ حَشْفَةٍ أَوْ قَدْرِهَا — وَلَوْ مِنْ مَكْرُومٍ
وَنَاسٍ وَجَاهِلٍ وَنَائِمٍ وَمَجْنُونٍ ، أَوْ أُدْخِلَ ذَكَرُ نَائِمٍ . وَلَا كَفَّارَةٌ
فِيهِنَّ — فِي الْقُبُلِ .

فَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَيْثَةِ — بَوَاطِئُ دُونَ فَجْرِ ، أَوْ
فِي دُبُرٍ .

وَأِنْ لَمْ يَفِ^(١) وَأَعَفَّتْهُ : سَقَطَ حَقُّهَا ، كَمَفُورِهَا بَعْدَ زَمَنِ
الْعَنَةِ . وَإِلَّا : أَمْرٌ أَنْ يَطْلُقَ — وَلَا تَبَيَّنُ^(٢) بِرَجْعِيٍّ — فَإِنْ أَبَى :
خَلَّقَ حَاكِمٌ عَلَيْهِ طَلَقَةً أَوْ ثَلَاثًا ، وَفَسَخَ . وَإِنْ قَالَ : « فَرَّقْتُ »
يُنْكَمَا ، فَهُوَ فُسْخٌ .

وَأِنْ أَدْعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ أَوْ وَطْأَهَا^(٣) — وَهِيَ ثَيْبٌ — : قُبِلَ .
وَأِنْ أَدْعَتْ بَكَارَةً ، فَشَهِدَ بِهَا ثَقَّةٌ — : قُبِلَتْ . وَإِلَّا : قُبِلَ . وَعَلَيْهِ
الْيَمِينُ فِيهِنَّ .

(١) لِيَ ع : « يَلِي » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَمْرِيضٌ نَاسِجٌ .

(٢) لِيَ شِ زِيَادَةً ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « زَوْجَةٌ » .

(٣) كَذَا فِي ش . وَلِيَ زَعُ وَالْقَائِيَةُ ١٨٩ : « وَلَتْهَا » . وَتَقْدِمُ غَيْرَ مَرَّةٍ .

كتاب الطهارة

وهو : أن يشبهَ أمراته أو عُضْوًا منها بمن تحرّم عليه - ولو إلى
أَمَدٍ - أو بمضوٍ منها أو بذَكَرٍ أو بمضوٍ ^(١) منه ، ولو بنفیر عریّة ،
راعت ^(٢) الحِلَّ مجموسی .

نحو : « أنتِ - أو يدُكِ ، أو وجْهك ، أو أذنُك - كظهِرِ
أوبطنِ أو رأسی ^(٣) أو عینِ أُمّی ، أو عمتی أو خالتي أو حماتي ، أو أختِ
زوجتی أو عمتها أو خالتها ، أو أجنبية ، أو أبنی أو أخی ، أو أجنبيٌّ ،
أو زید ، أو رجلٍ » . ولا يُدَيَّنُ .

و : « أنتِ كظهِرِ أُمّی طالقٌ » ، أو عكسه - يلزماته .

و : « أنتِ علیّ - أو عندی ، أو مئّی ، أو مئّی - أو مئّی ، أو مثلُ
أُمّی » ، وأطلق - : فطهارٌ . وإن نوى : « ... في الكرامة
ونحوها » ، دَيَّنَ ، وقُبِلَ حُكْمًا .

و : « أنتِ أُمّی ، أو كَأُمّی ، أو مثلُ أُمّی » ، ليس بطهارٍ إلا مع
نية أو قرينة .

(١) وردت الياء في زعم والغاية ١٩٠ ، وسقطت من ش .

(٢) حكنا في زعم - ونى : « أو اعتقد » . وش : « ولو اعتقد » .
والزائد من المرح .

(٣) في ش : « أو رأسی أُمّی أو كعن أُمّی » ، والزائدة من المرح

و: «أُنْتُ عَلَى حَرَامٍ»، ظَهَرُ - وَلَوْ نَوَى ^(١) طَلَاً، أَوْ يَمِينًا -
^(٢) إِنْ زَادَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، أَوْ سَبَقَ بِهَا.
 و: «أَنَا مَظَاهِرٌ، أَوْ عَلَى - أَوْ يَلْزَمُنِي - الظُّهَارُ، أَوْ الْحَرَامُ»،
 أَوْ ^(٣): «أَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ، أَوْ كَظْمِ رَجُلٍ» - مَعَ نِيَّةٍ أَوْ قِرْنَةٍ -
 ظَهَارٍ ^(٤).

وإلا: ظَنُوءٌ، ك: «أُمِّي - أَوْ أُخْتِي - أُمْرَأَتِي، أَوْ مِثْلُهَا.
 وَأَنْتِ ^(٥) عَلَى كَظْمِ الْبَيْمَةِ، وَوَجْهِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ». .
 وَكَالْإِضَافَةِ إِلَى شَرِّ وَظْفَرٍ، وَرَيْقٍ وَلَبَنٍ، وَدَمٍ وَدُوحٍ،
 وَصَمْعٍ وَبَصَرٍ.

وَلَا ظَهَارَ إِنْ قَالَتْ لَزُوجَهَا - أَوْ عَلَّقَتْ بِتَزْوِيجِهِ - نَظِيرَ مَا يَصِيرُ
 بِهِ مَظَاهِرًا. وَعَلَيْهَا كِفَارَتُهُ، وَالتَّمَكُّينُ ^(١) قَبْلَهُ.

وَيُكْرَهُ دَعَاءُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بِمَا يَخْتَصُّ بِذِي دَرَجَةٍ: كَأُمِّي، وَأُخْتِي
 وَأُخْتِي، وَأُخْتِي.

* * *

(١) في ش زادة: «بِه»، وهي من الفرح أيضاً.

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ. وَلِي ش: «إِلَّا أَنْ»، وَهِيَ تَحْرِيفٌ نَاشِرٌ.

(٣) وَرَدَتْ الْأَلْفُ فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش.

(٤) ذَكَرَ فِي ز، بَدَ ذَلِكَ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ: «وَلَوْ نَوَى بِهِ طَلَاً فَطَلَا». وَرَاجِعٌ

شرح الإقناع ٣٠١.

(٥) كَذَا فِي ز. وَلِي ع ش: «وَكُنْتُ»، وَالْكَافُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتُ فِي

النَّائِيَةِ ١٩١.

فصل

ويصح من كل من يصح طلاقه - ويكفر كافر بئال - ومن كل زوجة . لا^(١) من أمته أو أم ولده ؛ ويكفر كيمين بحث^(١) .

وإن نجزه لأجنبية ، أو علّقه بتزويجها ، أو قال : « أنت على حرام » - ونوى : أبداً - : صح ظهاراً . لا إن أطلق ، أو نوى : إذا . ويُقبل^(٢) حكماً .

ويصح الظهار منجزاً ، ومعلقاً - فن حلف به أو بطلاق أو عتيق ، وحنت : زهه . - ومطلقاً ، ومؤثماً : ك « أنت على كظهر أي شهر رمضان » ، إن^(٣) وطئه فيه : كفر ، وإلا : زال .

ويحرّم على مظاهر ومظاهريها وطء ودواعيه^(٤) ، قبل تكفير ولو بإطعام - بخلاف كفارة يمين - وتثبت في ذمته بالعود ، وهو : الوطء^(٥) ولو من مجنون ، لا من مكره .

(١) كذا في زرع والفاة . وفي ش : « فلا ... بحث فيها » ، وفيه تصحيب وزيادة من المرح .

(٢) في ش : « وقيل منه ويصح » ، فأدرج المرح في المتن وبالعكس .

(٣) كذا في الأصول والفاة بدون طء ، وهو صحيح . وراجع الإلتاع ٣٠٣ .

(٤) في ش : « ودواعيه ... ولو كان بإطعام » ، وفيه تصحيف وزيادة من المرح .

(٥) في ش : « الوطء من مكره » ، وأدرج الناقص في المرح . وراجع الفاية ١٩٢ .

ويأثم مكلف ، ثم لا يطاق حتى يُكفّر . ويجزيه ^(١) واحدة ، ككرّر ظهاراً من واحدة - فبل تكفير - ولو بمجالس ، أو أراد استثنافاً . وكذا ... من نساء ^(٢) بكلمة . وبكلمات : لكل كفارة .

ويأثم ^(٣) لإخراج بعزم علي وطء ، ويجزي قبله . وإن اشترى زوجته ، أو بآنت ^(٤) قبل الوطء ثم أعادها مطلقاً : فظهاره بحاله .

وإن مات أحدهما قبله : سقطت .

فصل

وكفارته ^(٥) وكفارة وطء نهار رمضان - على الترتيب : « عتق رقبة ، فإن لم يجد : فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع : فإطعام ستين مسكيناً » . وكذا كفارة قتل ، إلا أنه لا يجب فيها إطعام .

والمعتبر ^(٦) : وقت وجوب ، كحد وقود .

-
- (١) كذا في زح . وفي ش والنائية : « ويجزيه » . وكل صحيح .
 (٢) كذا في زح والنائية . وفي ش : « لئله » ، والهاء من الفرح .
 (٣) في ش : « ويؤثم » ، والهاء من الفرح أيضاً .
 (٤) في ش زيادة ، مدرجة من الفرح ، هي : « زوجة مظاهر منها » .
 (٥) قوله : « وكفارته » أسقط من ش ، وأدرج في الفرح .
 (٦) كذا في زح والنائية ١٦٣ . وفي ش : « واللبر » ، وهو تحريف .

ولإمكان الأداء مبنًى على زكاة^(١) . فلو أَعْسَرَ^(٢) موسِرٌ قبل تكفيرٍ : لم يُجزئهُ صومٌ . ولو أيسرَ مسيرٌ : لم يلزمه عتقٌ ، ويُجزّيه .

ولا يلزم عتقُ إلامالكِ رقيةً - ولو مشتبهةً برِقَابٍ غيره . فَبِعْتَهُ رقيةً ، ثم يُقرع بين الرقاب : فيخرجُ مَنْ قَرَعَ - أو لمن تمكنه^(٣) بشئٍ منها ، أو مع زيادةٍ لا تُجْهِفُ^(٤) ، أو نسيئةً وله مالٌ غائبٌ أو دينٌ مؤجلٌ - لا بهيةً - وتفضلُ عما يحتاجه : من أدنى مسكنٍ صالحٍ لمثله ، وخادمٍ - لكونه مثله لا يخدم نفسه ، أو عجزه^(٥) - ومركوبٍ ، وعَرْضٍ بذلةٍ ، وكتبٍ علمٍ يحتاج إليها ، وثيابٍ تجملُ ، وكفايته ومن يؤمُّه دائماً ، ورأسٍ^(٦) ماله لملك ، ووفاءً دين .

ومن له فوق ما يصلحُ لمثله - : من خادمٍ ونحوه . - وأمكن بيعُه وشراءُه^(٧) صالحٍ لمثله ، ورقيةً بالفاضل - : لزمه .

-
- (١) في ش زيادة ، مخرجة من كلام الشارح ، هي : « وطء » .
 (٢) في ع : « عسر » ، وهو حطاً وتحريراً . فراجع المختار .
 (٣) كذا في زع والناية ، أى الرقية كما قدر الشارح . وفي ش : « يمكنه » أى شراؤها ، لأن لم يكن تصحيحاً .
 (٤) كذا في زع والناية ، أى الزيادة . وفي ش : « يجفف » ، تصحيف .
 (٥) في ش : « أو عجزه وعن مركوب ... بذله » ، وفيه تصحيف ناسخ ، وزيادة من الشارح . وفي كلام الناية ١٩٤ اضطراب أو قس ، فراجع .
 (٦) في ش : « ومن رأس » ، والزائد من الشرح .
 (٧) في ع - - هنا وفيها سيأتي - : « شري » . وهو صحيح أيضاً على ما سبق ذكره .

فلو تمذّر ، أو كان له سُرِّيَّةٌ يُمكنُ يُمها وشراءُ سُرِّيَّةٍ ورقبة
بشئها - : لم يلزمه .

وشرط^(١) في رقية في كفارة ، ونذر عتق مطلق - : إسلام ،
وسلامة من عيب مُضرٍّ ضرراً يَبْتَأُ بالعمل : كَمَيٍّ ، وشلل يد أو رجل ،
أو قطع إحدىهما^(٢) أو سَبَابَةٌ أو وُسْطَى أو إِبْهَامٍ من يد أو رجل ،
أو خِنْصِرٍ وِبِنْصِرٍ من يد .

وقطعُ أُمَّلَةٍ من إِبْهَامٍ ، أو أُعْلَتَيْنِ من غيره - ككَلَّةٍ^(٣)
ويُجْزَى من قُطعتْ بِنْصَرُهُ من إحدى يَدَيْهِ أو رجليه وخِنْصِرُهُ
من الأخرى ، أو جُدْعُ أُفْهٍ أو أُذُنُهُ ، أو يُخْتَقُ أَحْيَانًا ، أو عُلُقُ
عَتَقُهُ بصفةٍ لم توجد . ومدبرٌ ، وصغيرٌ ، وولدُ زَنَاءٍ ، وأُعرِجٌ يسيراً^(٤)
وتَحْيُوبٌ ، وَخَصِيٌّ ، وَأَصْمٌ ، وأُخْرَسٌ تُفْهَمُ إشارتهُ ، وأَعْوَرٌ ،
ومرهُونٌ ، ومَوْجَرٌ ، وجَانٍ ، وأَحْمَقٌ ، وحاملٌ ، ومكاتبٌ^(٥) لم
يؤدِّ شيئاً .

لا من أدَّى شيئاً ، أو اشترى بشرطٍ عتقٍ ، أو يَمْتَقُ بقرابة .

(١) في ش : « وشرط رقية في كفارة . مطلقاً . . . » ، فأدرج اللّن في الشرح
وبالعكس .

(٢) كذا في زش والناية . وفي ع : « أحدهما » ، وهو تحريف .

(٣) أسقطت الكاف من ش ، ودجت بالشرح .

(٤) في ش : « يسير » أو « ، والناية : « أو عرج يسير أو » . وكلاهما تصحيف .

(٥) في ش زيادة : « ما » ، ومعنى من الشرح وإن ذكرت في الناية .

ومريض^(١) ما يوس^٢، ومنصوب منه، وزمن^٣، ومقعد^٤، ونحيف^٥
عاجز عن عمل، وأخرس أصم ولو فهمت إشارته، ومجنون مطبق،
وغائب لم تبين حياته، وموصى بخدمته أبداً، أو^(٦) أم^٧
ولده، وجنين^٨.

ومن أعتق جزءاً مني، أو نصف قنين — أجزاً، لا ما
سرى بعقبي جزء^٩.

ومن علق عتقه بظهار، ثم ظاهر — عتق، ولم يُجزئه عن
كفارته. كما لو نُجزه عن ظهاره ثم ظاهر، أو علق ظهاره بشرط^{١٠}
فأعتقه قبله.

ومن أعتق غير مجزئ^{١١} — ظاناً إجزاءه — نفذ.

* * *

فصل

فإن لم يجز^(١٢): صام — حرّاً، أو رقناً — شهرين. ويلزمه
تبقيت^(١٣) النية، وتعيينها جهة الكفارة، والتابع، لا نيته.

(١) في ش: «لامريض»، فأخرج اللق في الشرح وبالعكس. وفي الناية: «أو
مريض يئوس»، واللى واحد على ما في المختار وغيره. إلا أن الألف قد تكون من
الناسخ.

(٢) وردت الألف في ز ش والناية ١٩٥، دون ع.

(٣) في ش زيادة من الشرح: «رقبة كما تقم». وعبارة الناية ١٩٦: «...رقبة
حر أو رقاً»، وفيها نقص وتعريف.

(٤) كذا في زع والناية. وفي ش: «تثبت»، وهو تصحيف لطريف.

ويَنْقَطِعُ بُوْطُهُ مَظَاهِرُ مِنْهَا—وَلَوْ نَاسِيَا، أَوْ مَعَ عَذْرِ يُبَيِّحُ الْفِطْرَةَ
أَوْ لَيْلًا — لَا غَيْرَهَا فِي الثَّلَاثَةِ . وَبَصُومٍ غَيْرِ رَمَضَانَ ، وَيَقَعُ عَمَّا
نَوَاهُ . وَبِغَطْرِ بِلَا عَذْرِ .

لَا بِرَمَضَانَ^(١) ، أَوْ فِطْرٍ وَاجِبٍ — : كَمِيدٍ ، وَحَيْضٍ ، وَنَفَاسٍ ،
وَجُنُونٍ ، وَمَرَضٍ خَوْفٍ ، وَحَامِلٍ وَمَرِيضٍ : خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا —
أَوْ لَعْدَرٍ يُبَيِّحُهُ : كَسَفَرٍ ، وَمَرَضٍ غَيْرِ خَوْفٍ ، وَحَامِلٍ وَمَرِيضٍ^(٢) :
لِضَرَرٍ وَلِيَهَا ؛ وَمَكْرَهٍ ، وَغَطْيٍ ، وَنَاسٍ . لَا جَاهِلٍ .

* * *

فصل

فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْمًا — : لِكَبِيرٍ ، أَوْ مَرِيضٍ — وَلَوْ رُجِيَ بُرْؤُهُ —
يُخَافُ^(٣) زِيَادَتَهُ أَوْ تَطَاوُلَهُ . أَوْ لَشَبَقٍ — : أَطْعَمَ مَسْكِينًا مَسْكِينًا : مَسْلَمًا
حَرًّا ، وَلَوْ أُنْثَى . وَلَا يَضُرُّ وَطْءُ مَظَاهِرٍ مِنْهَا أَثْنَاءَ إِطْعَامِ^(٤) .
وَيُجْزَى دَفْعُهَا إِلَى صَغِيرٍ مِنْ أَهْلِهَا — وَلَوْ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ —
وَمَكَاتِبٍ ، وَمَنْ^(٥) يُعْطَى — مِنْ زَكَاتٍ — لِحَاجَةٍ ، وَمَنْ ظَنَّهُ مَسْكِينًا
فَبِإِنْ غَنِيًّا .

(١) وَرَدَتْ الْبَاءُ وَزَع ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ ش . مَرَجَتْ فِي الشَّرْحِ . وَلَفْظُ الْآيَةِ : « بِصُومِ
رَمَضَانَ » ، وَالزَّائِدُ قَبْرُهُ الشَّارِحُ .

(٢) قِي ش : « وَمَوْضِعٌ » ، وَهُوَ تَصْحِيفُ ظَاهِرٍ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ الْآيَةِ ١٩٧ . قِي ش : « أَوْ يَخَافُ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنْ

الشَّارِحِ — لَا النَّاسِخِ — تَأْتِي بِبَيَانَةِ الْإِقْتِنَاعِ ٣١٤ : « أَوْ لَخَوْفٍ » .

(٤) كَذَا فِي زَعِ الْآيَةِ ١٩٧ ، وَفِيهَا زِيَادَةُ ذِكْرِ تَحْوِيلِهَا الشَّارِحِ : « وَحَرِّ » .

قِي ش : « الْإِطْعَامُ » .

(٥) قِي ش : « وَإِلَى مَنْ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

وإلى مسكين — في يوم واحد — من كفارتين .
لا إلى من تلزمه مئوته ، ولا ترديدها على مسكين ستين يوما —
إلا أن لا يجد غيره .

ولو قدم إلى ستين^(١) ستين مُدًّا ، وقال : « هذا بينكم » ،
فقبلوه — فإن قال : « بالسوية » أجزأ^(٢) ، وإلا فلا : ما لم يعلم أن
كلًّا أخذ قدر حقه .

والواجب ما يجرى في فطرة : من بُرَّ مُدًّا^(٣) ، ومن غيره
مُدًّا . ومن إخراج أديم مع مجرى .

ولا يجرى خبز ، ولا غير ما يجرى في فطرة ولو كان قوت
بلده ، ولا أن يُمدَّى^(٤) المساكين أو يُشبههم — بخلاف نذر^(٥)
إطعامهم — ولا القيمة .

ولا عتق وصوم وإطعام إلا بنية ؛ ولا تكفي نية التقرُّب فقط .

(١) أي ستين مسكيناً كما هو لفظ الناية — وسقط منها اللفظ الثاني — وضبط في ز
حكذا بكسرين : مثلاً للاحتياط وتوهم التكرار .

(٢) في ش : « أجزاء » ، والزائد من الشرح .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « من مدبر » ، وهو تصحيف حامل .

(٤) وردت الياء في ح ش والناية ، دون ز . ولعلها سقطت عفواً ، أو حدثت
بالتخفيف ، لا لتخلص من التقاء الساكنين كما قد يتوهم . فتأمل .

(٥) في ش : « نذر . . . » ولا تجزئه القيمة ، وفيه تصحيف ناسخ ، وزيادة
من التارخ .

فإن كانت واحدة : لم يلزمه تعيين^(١) سببها ، ويلزم^(٢) - مع نسيانها - كفارة واحدة .

فإن عيّن غيره غلطاً^(٣) - وسببها من جنس يتداخل - : أجزأه^١ الجميع .

وإن كانت أسبابها من جنس لا يتداخل^(٤) ، أو من أجناس - : وقتل وصوم وعين . - فتوى إحداها : أجزأ عن واحدة - سببها^(٥) .

* * *

(١) كفاي ز ش والإقناع ٣١٦ والناية ١٩٨ . وقع : « تيف » ، وهو تحريف .
 (٢) كفاي زع والناية . وفي ش : « ويلزمه » ، والهاء من الشرح .
 (٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أجزأ عما يتداخل وهي الكفارات من جنس ، وإلا فلا . وإن لزمته كفارات من جنس » . وفي الناية زيادة : « أو عمداً » .
 (٤) كفاي ز ش . وقع : « تتداخل » ، وهو تصحيف . وراجع الناية والإقناع تأمل .
 (٥) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وتتداخل » ، أي الكفارات كفاي . شرح الإقناع .

كتابُ اللَّعَانِ

وهو : شهاداتٌ مؤكَّداتٌ بَأَثْمَانٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ^(١)، مقرونةٌ بِلَعْنٍ وَغَضَبٍ ، فَأَعْمَةُ مَقَامٌ حَدٌّ قَذْفٍ أَوْ تَمْزِيرٍ ^(٢) فِي جَانِبِهِ ، وَحَدْسٍ فِي ^(٣) جَانِبِهَا .

مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ زَنًا — وَلَوْ بَطْهَرٍ وَطَى فِيهِ قُبُلٌ أَوْ دُبُرٌ — :
فَكَذَّبَتْهُ : لَزِمَ مَا يَلْزَمُ بِقَذْفِ أَجْنَبِيَّةٍ .

وَلَسَقُطٌ بِتَصْدِيقِهَا ^(٤) . وَلَهُ إِسْقَاطُهُ لِعَمَانِهِ — وَلَوْ وَحْدَهُ — حَتَّى جَلَدَهُ لَمْ يَبْقَ ^(٥) غَيْرُهَا .

وَلَهُ إِقَامَةُ الْيَنْتَةِ بِمَدِّ لِعَانِهِ ؛ وَيُثَبَّتُ مَوْجِبُهَا .

وَصَفَتُهُ : أَنْ يَقُولَ زَوْجٌ أُرْبَعًا : « أَشْهَدُ بِاللَّهِ : إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ : مِنَ الزَّانَا » — وَيُشِيرُ إِلَيْهَا ، وَلَا حَاجَةَ لِأَنْ تَسْمَى أَوْ تُنْسَبَ إِلَّا مَعَ غَيْبَتِهَا — ثُمَّ تَزِيدُ فِي خَامِسَةِ : « وَإِنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ » . ثُمَّ زَوْجَةٌ أُرْبَعًا : « أَشْهَدُ بِاللَّهِ : إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ : مِنَ الزَّانَا » ، ثُمَّ تَزِيدُ فِي خَامِسَةِ : « وَإِنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » ^(٦) .

(١) فِي ع : « مُؤَكَّدَاتٌ » ، وَهُوَ خَطَأٌ فِي الرَّسْمِ .

(٢) فِي ز : « أَوْ تَمْزِيرٍ » ، وَهُوَ تَمْحِيفٌ وَسَبْقُ قَلَمٍ . وَرَاجِعُ النَّايَةِ ١٩٩ .

(٣) كُنَّا فِي زَيْعِ وَالْإِقْنَاعِ ٣١٧ . وَلِي ش : « مِنْ » ، وَهُوَ تَمْحِيفٌ .

(٤) لِي فِي زِيَادَةِ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لِيَاءٌ » .

(٥) فِي ع : « يَبْقَى » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَمْحِيفٌ . وَانْظُرِ النَّايَةَ .

(٦) وَرَدَ فِي ز ، سَدُّ ذَلِكَ ، « مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فِيمَا رَمَانِي بِهِ : مِنَ الزَّانَا » . وَصَرَحَ

صَاحِبُ النَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣١٨ — ٣١٩ : أَنَّ ذَلِكَ يَزِيدُ اسْتِحْبَابًا وَتَنْدَبًا .

فإن قص لفظ من ذلك - ولو أتيا بالأكثر ، وحكم حاكم -
أو بدأت به ، أو قدمت « النضب » ، أو أبدلت به « اللنة »
أو « السخط » ، أو قدم « اللنة » ، أو أبدلها بـ « النضب »
أو « الإبعاد » ؛ أو أبدل « أشهد^(١) » بـ « أقسم » أو « أحلف » ؛
أو أتى به قبل إلقائه عليه ، أو بلا حضور حاكم أو نائبه ، أو بنير
الرية من تحسها - ولا يلزمه تعلمها^(٢) : إن عجز عنه بها . - أو علقه
بشرط ، أو عذمت موالاة الكلمات - : لم يصح .
ويصح من آخرس ، ومن اعتقل لسانه وأيس^(٣) من نطقه -
إفرا بزنا ، ولعان بكتابة وإشارة مفهومة .
فلو نطق وأنكر ، أو قال : « لم أرد قنفا ولعانا » - قبل^(٤)
في لعان : في حد ونسب - لافيا له : من عود زوجية^(٥) . - [وله أن
يلاعن^(٦) لها] .
ويُنْتَظَرُ مرجو نطقه ثلاثة أيام .

(١) في ش : « لفظ أشد » ، وفيه زيادة من الشارح ، وتصحيح ناشر .

(٢) كذا في ز ش والنائية ٢٠٠ . وفي ع : « تعليمها » ، وهو خطأ وتحريف .

(٣) في ز ش : « وأيس » ، وهو تصحيح ناشر عن ظن أنه اسم معطوف على
« من » .

(٤) هذا إلخ لفظ ز . وفي ع ش والنائية : « قبل فيها عليه من » . وورد قوله :

« فيها عليه » ، في ز مشروبا عليه ، بعد « قبل » . وانظر الإقناع ٣٢١ .

(٥) كذا في ز ع والنائية ، وهو الصحيح للموافق لما في الإقناع . وصح في ش
بلفظ : « زوجته » .

(٦) وردت الزيادة في ع ش ، دون ز والنائية . وصح الفارح في أنها من اللين ،
فأثبتها احتياطاً .

وَمَنْ تَلَاعَتْهُمَا قِيَامًا بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ ، وَأَنْ لَا يَنْقُصُوا عَنْ أَرْبَعَةٍ ،
بِوَقْتٍ ^(١) وَمَكَانٍ مَعْظَمَيْنِ . وَأَنْ يَأْمُرَ حَاكِمٌ مَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى
فَمٍ زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ - عِنْدَ الْخَامِسَةِ - وَيَقُولُ : « أَتَقِي أَقْبَهُ : فَإِنَّهَا الْمَوْجِبَةُ ،
وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ » .

وَيُيَمِّتُ حَاكِمٌ إِلَى « خَفَرَةٍ » ^(٢) ، مِنْ يُلَاعِنُ بَيْنَهُمَا .
وَمَنْ قَذَفَ زَوْجَتَيْنِ فَأَكْثَرَ - وَلَوْ بِكَلِمَةٍ - : أَفْرَدَ كُلَّ
وَاحِدَةٍ بِلِعَانٍ .

* * *

فصل

وَشُرُوطُهُ ^(٣) ثَلَاثَةٌ :

١ - : كَوْنُهُ بَيْنَ زَوْجَيْنِ مَكْلُفَيْنِ ، وَلَوْ قَتْلَيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ
أَوْ ذَمِّيَّيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا .

فَيُحَدُّ بِقَذْفِ أَجْنِبِيَّةٍ زِنًا ^(٤) وَلَوْ نَكَحَهَا بَعْدُ ، أَوْ قَالَ لَهَا :
« زَيْنَتْ قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ » . كَمَنْ أَنْكَرَ قَذْفَ زَوْجَتِهِ مَعَ يَدْنِهِ ^(٥)
أَوْ كَذَّبَ نَفْسَهُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَائِمَةِ . وَلَفْظُ : « بِوَقْتٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الصَّرْحِ .

(٢) وَرَدَ بِهَامِشِ زِ حَاشِيَةِ ذِكْرِ نَحْوِهَا بِهَامِشِ ع ، هـ : « الْخَفَرَةُ ، وَهِيَ : مِنْ تَرَكِ
الْمَخُولَ وَالْمَخْرُوجَ مِنْ مَنَازِلِهَا صِيَاغَةً . أَيْ شَرْحُ الْمَصْنُوعِ عَلَى مَا يَظْهَرُ . وَذَكَرَ
بِاخْتِصَارٍ زِيَادَةً لِي شَرْحِ الْبُهُوتِ . وَوَرَدَ نَحْوُهُ بِهَامِشِ ع . وَانْظُرْ شَرْحَ الْإِقْتِصَافِ ٣٢١ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةً مَعْرُوجَةً مِنَ الشَّرْحِ ، هـ : « أَيْ الْعِلَالُ » .

(٤) فِي شِ : « زِنَا » بِالْيَاءِ ، وَهُوَ تَصْغِيرُ .

ومن ملك زوجته ، فأنت بولد - لا يمكن من ملك اليمين - :
فله نقيبه بلعان .

ويمرّر بقذف زوجة صغيرة أو مجنونة^(١) ، ولا لمان .
ويلاعن من قذفها ثم أبانها ، أو قال : « أنت طالق - يازانية -
ثلاثا » .

وإن قذفها في نكاح فاسد ، أو مبانة بزنا^(٢) في النكاح أو العدة ،
أو قال : « أنت طالق ثلاثا يازانية » - لا عن لني ولدي . وإلا :
حد^(٣) .

٢ - أثنى : سبق قذفها بزنا ولو في دبر ، ك : « زينت ،
أو يازانية » ، أو رأيتك ترينين .

وإن قال : « ليس ولدك مني » ، أو قال معه : « ولم ترني^(٤) ،
أو لا أقذفك ، أو وطئت بشبهة ، أو مكرهة ، أو ناعمة ، أو مع
إخفاء أو جنون » - لحقه ، ولا لمان .

ومن أقر بأحد توأمين : لحقه الآخر ، ويلاعن لني الحد .

٣ - أثنى : أن تكذبه ويستمر إلى أنقضائه^(٥) اللمان .

(١) أسقط قوله : « مجنونة » من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) ورد هذا في زع ، وأسقط من ش مدحا بالفرح . وانظر النامية .

(٣) كذا في زع والناية ٢٠٢ . وفي ش : « فلا » . والظاهر أن هذا من كلام
الشارح ، وأن لفظ المتن قد سقط من النسخ . فراجع الفرع بتأمل .

(٤) كذا في زش ، وهو على تقدير الياء التي سذفت للتخفيف - لأنه مجزوم بحذف
النون . وفي ع والناية : « ترني » ، وهو على الأصل .

(٥) كذا في زع والناية والإتعا ٣٢٤ . وفي ش : « استيفاء » ، ولعل أصل
الكلام : « انقضاء أي استيفاء » ، والزيادة من الشرح .

(م ٢٢ - ق ٢ منتهى الإيرادات)

فإن صدقته — ولو مرة — أو عفت ، أو سكنت ، أو ثبتت
زناها بأربعة سواء ؛ أو قذف مجنونة بزنا قبله ، أو محصنة جُنحت ،
أو خرساء ، أو ناطقة تفرست ولم تفهم إشارتها ، أو ^(١) صماء — :
لحقه النسب ، ولا لعان .

وإن مات أحدهما قبل تتمته : توارثا وثبت النسب ، ولا لعان .
وإن مات الولد : فله لعانها ونفيه .

وإن لاعن ، ونكلت — : حُبست حتى تُقِرَّ أربعاً ،
أو تُلَاعِنَ .

* * *

فصل

ويثبت بتمام تلاعنها أربعة أحكام :

١ — : سقوط ^(٢) الحد أو التمييز حتى لمعين قذّفاً به ، ولو
أغفله فيه .

٢ — : الثاني : الفرقة ولو بلا فعل حاكم ^(٣) .

٣ — : الثالث : التحريم المؤبد ولو أكذب نفسه ، أو كانت
أمة فاشتراها بعده .

(١) في ش زيادة ، أخرج من الشرح ، هي : « قذف » .

(٢) في ش : « أحدهما سقوط الحد عنها وعنه » ، والزيادة من الشرح .

(٣) ذكر في زه بد ذلك ، مضروباً عليه : « ويؤثره بلا طلب » .

٤ - الرابع: أتفاء الولد. ويُعتبر له ذكره صريحاً: كـ «أشهد بالله: لقد زنت، وما هذا بولدي»، وتكيس هي - أو تضمناً: كقول مدعر زناها في طهر لم يُصِبها^(١) فيه، وأنه أعتزلها حتى ولدت - : «أشهد بالله: إني لصادق^(٢) فيما أذعيت عليها - أورميتها به - من زنا» ونحوه .

ولو نفى عدداً: كفاه لئان واحد .

وإن نفى حملاً، أو أسلم حقه، أو لائن عليه مع ذكره - : لم يصح . ويلاعن لذرء حدّ، وثانياً - بعد وضع - لنفيه .

ولو نفى حمل أجنبية: لم يُحدّ، كتمليقه قذفاً بشرط، إلا: «أنت زانية إن شاء الله»، لا: «زنت إن شاء الله» .

وشُرط لنفي ولد بلمان: أن لا يتقدمه إقرار به، أو بتوأمه^(٣) أو بما^(٤) يدل عليه . كما لو نفاه وسكت عن توأمه، أو هُتئ به فسكت أو أقر على الدعاء، أو أخر نفيه - مع إمكانه - : رجاء موته .

(١) كذا في زع والناية ٢٠٣ والإقناع ٣٢٨ . وفي ش: «بأما»، ولعله على غرار المفظين السابقين .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش والإقناع: «لن الصادقين» .

(٣) أسقط هذا من ش، وأدرج في الشرح ناقصا الماء .

(٤) وردت الباء في زش دون ع والناية، وأسقطت «أو» من ش مدرجة في الشرح .

وإن قال : « لم أعلم به ، أو أن لي نفيه ، أو ^(٥) أنه على الفور »
— وأمكن صدقه — : قبل .

وإن أخره لمذر — : كحبس ، ومرض ، وغيبه ، وحفظ مال . — أو ذهاب ليل ، ونحو ذلك — : لم يسقط نفيه .

ومتى أكذب نفسه بعد نفيه : حدّ لمحصنة ، وعُزّر لنيرها .
وأنجر ^(٦) النسب من جهة الأم إلى جهة الأب — كولاؤ —
وتوارثا .

ولا يلحقه باستلحاق ورثته بعده . والتوأمين المنفيان :
أخوان لأم .

ومن نفي من لا ينتفي ، وقال : « إنه من زنا » — حدّ : إن
لم يلاعن .

فصل فيما يلحق من النسب ^(٧)

من أتت زوجته بولد ، بعد نصف سنة منذ أمكن اجتماعهما ،
ولو مع غيبة فوق أربع سنين — ولا ينقطع الإمكان بحيض —
أو لدون أربع سنين منذ أبانها ، ولو ابن عشر فيهما — : لحقه نسبه .

(١) وردت الألف في زش ، وسقطت من ع والثانية .

(٢) بوله : « وانجر النسب » أسقط من ش ، وأدمج بالفرح . وانظر الفاية .

(٣) في ش زيادة من الشرح : « ومالا يلحق منه » .

ومع هذا لا يُحْكَمُ بيلوغه ، ولا يُكْمَلُ به مهره ، ولا تُثَبَّتُ^(١) عِدَّة ولا رجعة

وإن لم يمكن كونه منه — : كَانُ^(٢) أتت به لدونِ نصفِ سنةٍ منذُ تزوجها وعاش ، أو لأكثرَ من أربعِ سنينَ منذُ أبانها . أو أقرتْ باقتضاءِ عِدَّتِها بالقرء ، ثم ولدتْ لفوقِ نصفِ سنةٍ منها . أو فارقتها حاملًا فوضعتْ ، ثم آخرَ بعد نصفِ سنةٍ . أو علمَ أنه لم يَجْتَمِعْ بها : بأن تزوجها بحضرةٍ حاكمٍ أو غيره ثم أبانها أو مات بالجلس ؛ أو كان بينهما وقتٌ عقديٌّ مسافةً لا يقطعُها في المدة التي ولدت فيها ؛ أو كان الزوجُ لم يكملْ له عشرٌ ، أو قطعَ ذكره مع أنثيته — : لم يَلْحَقْهُ .

ويلحق عَيْنًا ، ومن قطعَ ذكره فقط . وهكذا : من قطعَ أنثياه فقط ، عند الأكثر . وقيل : لا . المنقحُ : « وهو الصحيح » . وإن ولدت رجعيةً بعد أربعِ سنينَ منذُ طلقها وقبلَ اقتضاءِ عِدَّتِها ، أو لأقلَّ من أربعِ سنينَ منذُ أُنْقِضَتْ — : لحقَ نسبه . ومن أخبرتْ بموتِ زوجها فاعتدتْ ، ثم تزوجتْ — : لحقَ بثانٍ ما ولدتْ^(٣) لنصفِ سنةٍ فأكثرَ .

* * *

(١) في الناية ٢٠٥ : « يثبت » . وفيها وفي ش زيادة : « به » ، وهي من الفرح .

(٢) كذلك في الناية . وفي ع ش : « كان » ، وهو خطأ وتصحيف .

(٣) كذلك في الناية ٢٠٦ . وفي ش : « ولدت » ، والماء من الفرح .

فصل

ومن ثبت ^(١) أو أقر أنه وطئ أمته في الفرج أو دونه ، فولدت
لنصف سنة - لحقه ولو قال : « عزلت » ، أو لم أنزل » لا إن ادعى
استبراء ، ويحلف عليه ، ثم تلد لنصف سنة بعده .
وإن أقر بالوطء مرة ، ثم ولدت - ولو بعد أربع سنين
من وطئه - : لحقه .

ومن استلحق ولداً : لم يلحقه ما بعده بدون إقرار آخر .
ومن أعتق أو باع من أقر بوطئها ، فولدت لدون نصف سنة - :
لحقه ، والبيع باطل ولو استبرأها ^(٢) قبله . وكذا : إن لم يستبرئها
وولدت له لأكثر ، وأدعى مشتر أنه من بائع .
وإن ادعاه مشتر لنفسه ، أو كل منهما أنه للآخر - والمشتري
مقر بوطئها - : أرى ألقافة .
وإن استبرئت ثم ولدت لفوق نصف سنة ، أو لم تستبرأ ولم
يقر مشتر له به - : لم يلحق بائعاً .

(١) و ش زيادة : « أنه وطئ أمته في الفرج أو دونه » ، وهي من زيادات الشارح
التي لا حاجة لها كما لا يخفى .

(٢) كذا في زرع والناية ٢٠٧ . وفي ش : « استبرأها » وهو تحريف ناشئ
عن أن تقدير الشارح قبله كلمة : « كان » يستلزم هذه القطة . وهو خطأ .

وإن أدهاء ، وصدقه مشتري هذه ، أو فيما إذا باع ولم يُقرَّ بوطء
وأنت به لدون نصف سنة - : لحقه ، وبطل البيع .

وإن لم يصدقه مشتري : فالولد عبدٌ فيهما .

وإن ولدت من مجنون ، من لا ملك له عليها ولا شبهة ملك - :
لم يلحقه .

ومن قال عن ولدٍ يدرُ سُرَّيته أو زوجته أو مطلَّته : « ما هذا
ولدى ، ولا ولدته » - فإن شهدت مرضيةً بولادتهال^(١) : لحقه ،
وإلا : فلا .

ولا أثر لشبهه مع فراش .

وتبعية نسب لأب ، ما لم ينتف : كابن ملاءنة .

وتبعية ملكٍ أو حرةٍ - لأم ، إلا مع شرط^(٢) أو غرور .

وتبعية دينٍ لخبرهما .

وتبعية نجاسة وحرمة^(٣) أكمل ، لأخبيها .

* * *

(١) ورد هذا في زش والنهاية ٢٠٨ ، وسقط من ع .

(٢) في ش زيادة من الدرر : « حرية أولادها ، فهم أحرار » .

(٣) ضبط في ز حكماً بالضم ، على أنه عطف على « تبعية » . ويجوز الكسر بالعطف على

« نجاسة » . وراجع العرح بآمل .

٢٤٤ كتابُ العِدَّةِ

واحدُها : « عِدَّةٌ » ، وهى ^(١) : التَّربُّصُ المحدودُ شرعاً .
 ولا عِدَّةٌ فى فُرقةٍ حَتَّى قبلَ وطءٍ أو خَلوةٍ ^(٢) ، ولا لِقْبَلَةٍ أو لِسٍ .
 وشُرْطُ لوطٍ : كونُها يَوْماً ^(٣) مثْلِها ، وكونُها يَلْحَقُ به ولدٌ .
 وظُلُومَةُ طَوَاعِيَّتِها ، وعلْمُها ؛ ولو مع مانعٍ : كإِحْرَامٍ وصومٍ ، وجَبَ
 وعُدَّتُهُ ، ورتَقٍ . وتلزم لوقاةً مطلقاً .
 ولا فرقُ فى عِدَّةٍ بين نكاحٍ فاسدٍ ^(٤) وصحيحٍ .
 ولا عِدَّةٌ فى باطلٍ إلا بوطءٍ ^(٥) .
 والمُعْتَدَّاتُ ستُ :

١ - : الحاملُ . وعدَّتُها : من موتٍ وغيرِهِ إلى وضعِ كُلِّ الولدِ ،
 أو الأخيرِ من عَدَدٍ .

ولا تنقُضُ إلا بما تصيرُ به أُمٌّ أو وَلَدٌ . فإن لم يَلْحَقْهُ - :
 لصغَرِهِ ، أو لكونِهِ خَصِيّاً مَحْبُوباً ، أو لولادِها لدونِ نصفِ سنَةٍ
 منذُ نكحِها ونحوِهِ ، وبِمِيشُ - : لم تنقُضْ به .

(١) فى شى زيادةً ، مدرجة من الفرح ، هى : « من العدد » .

(٢) بهامش ز حاشية : « يعنى : سبها أو لم يمسها » ، وذكر فى الإقناع
 ٣٣٥ نحوها .

(٣) كذا فى ع ش ، وهو الصحيح أو الأولى فى الرسم . وفى ز والناية ٢٠٩ :
 « بوطى » .

(٤) كذا فى ز ح . وآخر هذا فى ش عما يسمه .

(٥) كذا فى ز ش والناية . وفى ع : « بالوطء » .

وأقلُّ مدةٍ حمل : ستة أشهر ؛ وغالبها : تسعة ؛ وأكثرُها : أربع سنين . وأقلُّ مدةٍ تبينٍ ولِد : أحدٌ وثمانون يوماً .

٢ — الثانية : المتوفى عنها زوجها بلا حملٍ منه .

وإن كان من غيره : أعدتْ للوفاة بعد وضعه — ولو لم يولدْ لمثله أو^(٢) يوطأ مثلاً ، أو قبل خلوة .

وعدةٌ حرقة : أربعة أشهر وعشرٌ ليالٍ بعشرة أيام . وأمةٌ : نصفُها . ومنصفَةٌ : ثلاثة أشهر وثمانية أيام .

وإن مات في عدةٍ مرتدة ، أو زوجٌ كافرةٌ أسلمت ، أو زوجٌ رجيعةٌ — : سقطتْ ، وأبتدأت عدةً وفاةً من موته .

وإن مات في عدةٍ من أبانها في الصحة لم تنتقل .

وتعتدُّ من أبانها في مرض موته ، الأطولَ من عدة وفاةٍ وطلاقٍ ، ما لم تكن أمةً أو ذميةً ، أو^(٣) جاءت البيِّنونةُ منها^(٤) — : فطلاق لا غيرُ .

ولا تعتدُّ لموتٍ من أقتضتْ عدتها قبله ، ولو ورثت .

(١) في ش : زيادة : « لم » ، وهي من الشرح .

(٢) بهامش ز حاشية : « يحنى : منها أولٌ ؛ منها » .

(٣) في ع ش : زيادة : « من » ؛ وقد وردت في ز مضروباً عليها بلفظ : « من » .

فهي من الشرح .

(٤) كذا في ز ع . وفي ش : « من قبلها » ، ولعل الواو تدلُّ من الشرح .

ومن طلق معينة ونسيها ، أو مبهمه ثم مات قبل قرعة — : اعتد كل نساءه ، سوى حامل ، الأطول منها .

وإن أرتابت متوفى عنها ، زمن تربصها أو بعده ، بأمارق حمل — : كحركة ، أو ^(١) أفتاخ بطن ، أو رفع حيض — : لم يصح نكاحها حتى نزول الرية .

وإن ظهرت بعده — دخل بها ، أولاً — : لم يفسد ، ولم يحل وطؤها حتى نزول .

ومنى ولدت لدون نصف سنة من عقد : تبيناً فساد .

٣ — الثالثة : ذات الأقرام المفارقة في الحياة ولو بثالثة ^(٢) .

فتعد حرة ومبعضة بثلاثة قروء — وهي : الحيض . — وغيرهما بقرأين .

وليس الطهر عدة ، ولا يعتد بحبضة طلقت فيها .

ولا يحل ^(٣) لغيره — إذا أقطع دم الأخيرة — حتى تمتسل . وتنقطع بقية الأحكام باقضاء .

ولا تحسب ^(٤) مدة نفاس ، المطلقة بمد وصير .

(١) وردت ألف في زع والثانية ٢١١ ، وسقطت من ش .

(٢) كذا في زع والثانية : وفي ش : « بطلقة ثالثة » ، والزائد من الفرج .

(٣) كذا في ز ، أي المد على المطلقة . وفي ع ش والثانية والإتياع ٣٤٠ : « تحل » أي للمطلقة كما قدر الشارح ، يعني : الفقد عليها ، فالآل واحد . وذكر بهامش ز : « مثله : لا تحل المطلقة إلا بعد غسلها من الحبضة الثالثة ، ولو مكث ألف سنة » .

(٤) كذا في ز ش والثانية . وفي ع : « يحسب » .

٤ — الرابعة : من لم تحيض لصغر أو إيلاس ، المفارقة في الحياة .
فتتد حرة بثلاثة أشهر من وقتها ، وأمة بشهرين ،
ومبعضة بالحساب .

وعدة بالثمة لم تر حيضاً ولا نفاساً ، واستحاضة ناسية لوقت
حيضها أو مبتدأة — كآيسة .

ومن علمت أن لها حيضة في كل أربعين — مثلاً — : فعدتها
ثلاثة أمثال ذلك . ومن لها عادة أو تميز : عملت به .
وإن حاضت صغيرة في عدتها : أستاذتها بالقراءة .
ومن يشت في عدتها أقراء : أبدأت عدة آيسة .
وإن عتقت معتدة : أعت عدة أمة ، إلا الرجعية : فتتم^(١)
عدة حرة .

٥ — الخامسة : من أرتقع حيضها ، ولم تدر سببه .
فتتعد^(٢) للحمل غالب مدته ، ثم تعتد كآيسة : على ما فصل .
ولا تلتقض^(٣) بعود الحيض بعد المدة .

وإن علمت ما رفقه : من مرض ، أو رضاع ونحوه . — فلا
ترال حتى يمود : فتتد به ؛ أو تصير آيسة : فتتد عدتها .

(١) كذا في زع ، وهو اللواقي لما في الناية ٢١٢ . وفي ش : « فتتم » .
(٢) كذا في ز . وفي ع ش والناية ٢١٢ : « فتتد » ، ولا فرق في المعنى . وانظر
الإقناع ٣٤١ .
(٢) كذا في زع . ولفظ الناية : « تنقض » . وفي ش : « تنقض » ، وهو تحريف .

وَيُقْبَلُ قَوْلُ زَوْجٍ : « إِنَّهُ لَمْ يُطَلِّقْ إِلَّا بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ وَلَادَةٍ ،
أَوْ فِي ^(١) وَقْتِ كَذَا » .

٦ — أَلْسَادَةُ : أَمْرَأَةُ الْمَفْقُودِ .

فَتَرَبَّصْ حُرَّةً وَأَمَةً مَا تَقَدَّمَ فِي مِيرَاثِهِ ، ثُمَّ تَعْتَدُ لِلْوَفَاةِ ^(٢) .

وَلَا يُفْتَقَرُ ^(٣) إِلَى حَكْمِ حَاكِمٍ بِضَرْبِ الْمَلَّةِ وَعَدَةِ الْوَفَاةِ ، وَلَا
إِلَى طَلَاقٍ وَلَوْ زَوْجِيًّا بَعْدَ اعْتِدَادِهَا .

وَيَنْفُذُ حَكْمُ بِالْفَرْقَةِ ظَاهِرًا فَقَطْ : بِحَيْثُ لَا يَمْنَعُ طَلَاقُ الْمَفْقُودِ .
وَيَنْقَطِعُ النِّفَقَةُ بِتَفْرِيقِهِ ، أَوْ تَزْوِيجِهَا ^(٤) .

وَمَنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ مَا ذُكِرَ : لَمْ يَصِحَّ ، وَلَوْ بَانَ أَنَّهُ كَانَ
حَالِقًا أَوْ مِتَّ حِينَ التَّزْوِيجِ .

وَمَنْ تَزَوَّجَتْ بِشَرْطِهِ ، ثُمَّ قَدِمَ قَبْلَ وُطْءِ الثَّانِي — : رُدَّتْ
إِلَى قَادِمٍ . وَيُخَيَّرُ — : إِنْ وَطِئَ ^(٥) الثَّانِي . — بَيْنَ أَخْذِهَا
بِالْمَقْدِ الْأَوَّلِ وَلَوْ لَمْ يُطَلِّقْ الثَّانِي ، وَيَطْلُقُ ^(٦) بَعْدَ عِدَّتِهِ . وَيَبَيِّنُ

(١) أَسْقَطَتْ « فِي » مِنْ شِ ، وَأَخْرَجَتْ فِي الشَّرْحِ .

(٢) وَرَدَتْ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَأَمَةً كَعَرَةٍ : فِي غِيَةِ ظَاهِرِهَا الْمَلَاكَةُ »
٠ ٨ ٤ . وَهُوَ مَا ذُكِرَ فِي التَّنْبِيْهِ سَهْوًا ، عَلَى مَا فِي الْإِقْنَاعِ ٣٤٣ .

(٣) كَمَا فِي زَعِ وَالنَّابَةِ . وَلَوْ شِ : « تَخَفَّرَ » . وَالْمَرْجِعُ وَاحِدٌ .

(٤) فِي شِ : « أَوْ بِتَزْوِيجِهَا » ، وَبِالْبَاءِ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْظُرِ النَّابَةَ ٢١٣ .

(٥) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « الزَّوْجِ » .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّابَةِ . وَلَوْ شِ : « وَطَّأَهَا الْأَوَّلُ ... » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

جَوَابِجُ الْإِقْنَاعِ وَشَرْحُهُ ٣٤٤ .

تركها معه بلا تجديد عقد^(١) - المنفخ: « قلت: الأصح بمقد » انتهى - ويأخذ^(٢) قدر الصداق ، الذي أعطاه ، من الثاني - ويرجع الثاني عليها بما أخذ^(٣) منه .

وإن لم يقدم حتى مات الثاني : ورثته . بخلاف ما إذا مات الأول . بعد تزوجها^(٤) .

ومن ظهر موته باستفاضة أو بينة^(٥) : فكمفقود ، وتضمن البينة ما تلف - : من ماله . - ومهر الثاني .

ومتى فرق بين زوجين لموجب ، ثم بان أتفاؤه - : فكمفقود .

ومن أخبر بطلاق غائب وأنه وكيل آخر في إنكاحها^(٦) بها ، وضمن المهر ، فنكحته ، ثم جاء الزوج فأنكر - : فهي زوجته ، ولها المهر .

(١) في الناية : « تجديد عقد » . وفي ش زيادة من الشرح : « قال » .

(٢) في ش : « ويأخذ الأول قدر الصداق ويرجع » ، فأدرج الشرح في المتن وباللكن ، ووردت الزيادة في الناية .

(٣) كننا في زح والناية . وفي ش : « أخذه » ، والماء من الشرح .

(٤) كننا في زش والناية ، وفيها زيادة : « بالثاني » . وفي ع : « تزويجها » . وذكر في ز ، بعد ذلك ، « ضروبا عليه بماء ممتدة » : « ومن انقطع خبره لأمر أو غيبة ظاهرها السلامة - : كالتاجر والساح - : تربست زوجته تمام تسعين عاماً منذ ولد ، ثم تمتد » . ٣٤٤ . وذكر صوته في الإقناع .

(٥) كننا في زش والناية . وفي ع : « بينة » ، وفيها وفي ش زيادة : « ثم قدم » . وفي من الشرح . وانظر الإقناع ٣٤٥ .

(٦) كننا في زع والناية ٢١٤ . وفي ش : « نكاحه » ، وهو خطأ ومعرّف .

وإن طَلَّقَ غَائِبٌ ، أَوْ مَاتَ - : أَعَدَّتْ مِنْذُ الْفَرْقَةِ^(١) وَإِنْ لَمْ تَجِدْ .

وَعِدَةُ مُوْطُوعَةٍ بِشِبْهِ أَوْ زَنًا - كَمُطْلَقَةٍ^(٢) ، إِلَّا أُمَّةً غَيْرَ مَزُوجَةٍ : فَتُسْتَبْرَأُ بِمَحِيضَةٍ .

وَلَا يَحْرُمُ عَلَى زَوْجٍ - زَمَنَ عِلْمٍ - غَيْرُ وَطْءٍ فِي فَرْجٍ .
وَلَا يَنْفَسُخُ نِكَاحٌ^(٣) زَنًا ، وَأَنْ أَمْسَكَهَا : أَسْتَبْرَأَهَا .

فصل

وإن وُطِئَتْ مَمْتَدَّةٌ بِشِبْهِ ، أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ : أَتَمَّتْ عِدَّةَ الْأَوَّلِ ، وَلَا يُحْسَبُ^(٤) مِنْهَا مُقَامُهَا عِنْدَ الثَّانِي - وَلَهُ رَجْعَةٌ رَجْعِيَّةٌ فِي التَّيْمَةِ - ثُمَّ أَعَدَّتْ لَوْطِ الثَّانِي .

وإن وَلِدَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا عَيْنًا ، أَوْ الْحَقَّتْ بِهِ قَافَةٌ ، وَأَمَكْنَ - : بَأَن تَأْتِيَ بِهِ لِنَصْفِ سَنَةٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي ، وَلِأَرْبَعِ سَنِينَ فَأَقْلَ مِنْ يَنْبُوتَةِ الْأَوَّلِ - : لِحَقِّهِ ، وَاقْتَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ . ثُمَّ أَعَدَّتْ لِلْآخِرِ .

(١) بهامش ز : « سئل : من أخبرت بطلانها أو بموت زوجها - فعدتها من يوم الفرقة لا من يوم الخبر » .

(٢) وردت الكاف في ز ع والناية ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .

(٣) كذا في ز ع والناية . وفي ش : « نكاحها » ، والماء من الشرح .

(٤) كذا في ز والناية ٢٦٥ - وفي ع أ ش : « يحسب » .

وإن ألحقته بهما : لِحَقٍّ ، وأتقصتْ عدتها به منهما .
وإن أشكل ، أو لم توجد^(١) قافة^٢ ، ونحوه - : أعتدتْ ، بعد
وضيحه ، بثلاثة قروء .

وإن وطئها مُبيناً فيها عمداً : فكأجنبيٍّ . وبشبهة : أستاذتْ
عدةً للوطء^(٣) . ودخلتْ فيها بقية الأولى .

ومن وطئتْ زوجته بشبهة ، ثم طلق^(٤) - : أعتدتْ له ، ثم
تتم^(٥) للشبهة .

ويحرم وطء زوج - ولو مع حملٍ منه - قبل عدةٍ واطئ^٦ .
ومن تزوجتْ في عدتها : لم تنقطع حتى يطلأ^(٧) ثم إذا فارقتها :
بَنتْ على عدتها من الأول ، واستأنفتها للثاني^(٨) . وللثاني أن ينكِحها
بعد المدتين^(٩) .

وتتعدّد بتعدّد واطئٍ بشبهة ، لا بزنا . وكذا أمةٌ
في استبراء^{١٠} .

(١) كذا في زح والناية . وفي ع : « يوجد » . وكل صحيح .
(٢) كذا في زح . وفي ش : « الوطاء » ، والناية : « اللولى » . وكلاهما تحريف .
(٣) كذا في زح . وفي ش : « طلقها » ، والزيادة من الشرح وإن ذكرتْ للناية .
(٤) كذا في زح . وفي ع ش : « تنم » ، والناية : « تمتد » . وفي ع : « لشبهة » .
(٥) كذا في زح . وفي ش : « يطلأها » ، والزائد من الشرح . وانظر للناية .
(٦) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن ولدت من أحدهما اتقصت
» . وتمتد للأخر . ولدت أمكن كونه منهما فكما سبق « أ » . وذكر نحوه في
الإتباع ٣٤٧ .

(٧) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ومن وطئها عدد بشبهة أو زنا ، لزما
عدد (بكسر الهمزة) بعده » أ . وذكر نحوه في الإتباع ٣٤٨ .

ومن طَلقت طَلقةً ، فلم تَنْقُضِ عِدَّتُهَا حَتَّى طَلقتْ أُخْرَى . :
بَنَتْ . وَإِنْ رَاجِعَهَا ثُمَّ طَلَقَهَا : أَسْتَأْنَفَتْ ، كَفَسَخَهَا بَعْدَ رَجْعَةٍ لِمَتَّقِ
أَوْ غَيْرِهِ .

وإن أَبَانَها ، ثم نَكَحَهَا فِي عِدَّتِهَا ، ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ دُخُولِهَا بِهَا . :
بَنَتْ ؛ وَإِنْ أَنْقَضَتْ قَبْلَ طَلَاقِهِ : فَلَا عِدَّةَ لَهُ .

• • •

فصلٌ

يَحْرُمُ إِحْدَادُ فَوْقَ ثَلَاثٍ عَلَى مَيِّتٍ غَيْرِ زَوْجٍ ، وَيَجِبُ عَلَى
زَوْجَتِهِ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ - وَلَوْ ذِمَّةً ، أَوْ أَمَةً ، أَوْ غَيْرَ مَكْلُفَةٍ - زَمَنُ
عِدَّتِهِ ، وَيَجُوزُ لِبَائِنٍ .

وهو : تَرْكُ زَيْنَةٍ ، وَطَيْبٍ - : كَرَعَفَرَانَ . - وَلَوْ كَانَ بِهَا
سُقْمٌ ، وَلَبَسَ خُلٌّ - وَلَوْ خَائِئِمًا - وَمَلَوْنٍ مِنْ ثِيَابِ زَيْنَةٍ : كَأَحْمَرَ
وَأَصْفَرَ ، وَأَخْضَرَ وَأَزْرَقَ صَافِيَيْنِ - وَمَا صُبِغَ قَبْلَ نَسِجٍ ، كَبَعْدِهِ ^(١) -
وَتَحْسِينَ بَحْنَاءٍ أَوْ إِسْفِينَاجٍ ^(٢) ، وَتَكَثُّلٍ بِأَسْوَدَ بِلَا حَاجَةٍ ،
وَأَدَهَانٍ بِطَيِّبٍ ، وَتَحْمِيرِ وَجْهِهِ ، وَحَفِّهِ ، وَنَحْوِهِ .

(١) قوله : « كبعده » أسقط من ش ، وأدمج بالشرح .

(٢) كذا في زرع والناية ٢١٧ : بالذال المعجمة . وفي ش : وإسفيداج ■ بالذال
المهلهلة ، وبـدون ألف قبل الواو . وورد بالذال أيضاً في الإقناع ٣٥٠ والقاموس . والظاهر
أنه ينطق بهما ، أو أنه في الأصل بالذال ثم استعمل بالذال . وهو : « رماد الرصاص ، والألنك » ،
والطيف للتفسير كما استظهره الزبيدي في التاج : ٩/٢ .

ولا تَنَعَّ من صَبَرٍ — إلا في الوجه — ولا لُبْسَ أَيْضَ ولو
حَسَنًا ، ولا مَلَوْنِ ^(١) لدَفْعِ وَسَخَرِ — : كَكُطِي ^(٢) ونَحْوِهِ . — ولا
من نِقَابٍ ، وأَخَذَ ظُفْرٍ ونَحْوِهِ ، ولا من تَنْظِيفٍ وَغَسَلٍ .
ويَحْرُمُ تَحْوِيلُهَا من مَسْكِنٍ وَجِبَتْ فِيهِ ، إِلَّا الْحَاجَةَ — : كَخَوْفِ ^(٣)
وَلَحْقٍ ، وَتَحْوِيلِ مَالِكِهِ لَهَا ، وَطَلْبِهِ فَوْقَ أَجْرَتِهِ ؛ أَوْ لَا تَجِدُ
مَا تَكْتَرِي بِهِ إِلَّا من مَالِهَا — فيَجُوزُ إِلَى حَيْثُ شَاءَتْ .
وَتَحْوِيلُهَا لَهَا ، لَا من حَوْلِهَا . وَيُلْزَمُ مُتَنَقِّلَةً بِهَا حَاجَةُ ، التَّوَدُّ .
وَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ بِمَضَى لِلزَّمَانِ حَيْثُ كَانَتْ .

ولا تَخْرُجُ إِلَّا نَهَارًا لِحَاجَتِهَا .

ومن سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ أَوْ مَعَهُ لِنَقْلَةٍ إِلَى بَلَدٍ ، فَمَاتَ قَبْلَ مَفَارَقَةِ
الْبُنْيَانِ ؛ أَوْ لِنَعِيرِ النُّقْلَةِ — وَلَوْ لَحِقَ — وَلَمْ تَحْرِمِ ^(٤) قَبْلَ مَسَافَةِ قَصْرِ — ؛
أَعْتَدَتْ بِمَنْزِلٍ . وَبَعْدَهُمَا : تُخَيَّرُ .

وإن أَحْرَمَتْ — وَلَوْ قَبْلَ مَوْتِهِ — وَأَمَكَّنَ الْجَمْعُ : عَادَتْ ^(٥) .
وإِلَّا : قُدِّمَ حَيْجٌ مَعَ بُعْدٍ ^(٦) . وَإِلَّا : فَالْعِدَّةُ ، وَتَحْتَلِلُ لِقَوْتِهِ بِمُرَقَةٍ .

(١) ضبط في ع بضم النون ، وهو سبق فلم .

(٢) في ش زيادته من العرس : « ونحوه » . ووردت الياء في زش والنائية .
وسقطت من ع .

(٣) وردت الكاف في ز ع والنائية ٢١٨ ، وأسقطت من ش مدحج بالشرح .

(٤) يسي : ومات ، كما في شرح : وراجع الإلتفات ٣٥٢ .

(٥) أسقطت الالف منه من ش ، وأخرجت في الشرح . وورد في ز ، بعد « وإلا » ،
مصروبا عليه : « فإن بعد (فتح الالف وضم الفين) حج قدم ، وإلا خرت » أ .

(٦) في النائية : « من بعد » ، وفيه تصحيف . وفي ش : « بعدها » ، والزائد
من الشرح .

وَتَعْتَدُ بَائِنٌ بِأَمُونٍ مِنَ الْبَلَدِ حَيْثُ شَاءَتْ ، وَلَا تَبِيتُ إِلَّا بِهِ .
وَلَا تَسَافِرُ .

وَأِنْ سَكَنْتَ^(١) عُلُوًّا أَوْ سُفْلًا ، وَمُيِّنٌ فِي الْآخِرِ — وَبَيْنَهُمَا
بَابٌ مُنْفَقٌ ، أَوْ مَعَهَا مَحْرَمٌ — : جاز^(١) .

وَأِنْ أَرَادَ إِسْكَانَهَا بِمَنْزِلِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ : مِمَّا يَصْلُحُ^(٢) لَهَا — : تَحْصِينًا
لِفَرَّاشِهِ ؛ وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ — : لَزِمَهَا ، وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ نَفَقَةٌ . كَمُعْتَدَةٍ
لِشَبِيهِ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَوْ مُسْتَبْرَأَةٍ لِعَقْدٍ .

وَرَجْعِيَّةٌ — : فِي زَوْرٍ مِنْزِلٍ . — كَمُتَوَقِّئٍ عَنْهَا .
وَأِنْ أَسْتَنَعَ مِنْ لَزْمَتِهِ سَكَنَتِي : أَجْبَرَ .

وَأِنْ غَابَ : أَكْثَرَى عَنْهُ حَاكِمٌ^(٣) مِنْ مَالِهِ ، أَوْ أَقْتَرَضَ عَلَيْهِ ،
أَوْ فَرَضَ أَجْرَتَهُ . وَإِنْ أَكْثَرَتْهُ يَأْذَنُهُ أَوْ إِذْنِ^(٤) حَاكِمٍ ،
أَوْ بِلَوْنِهِمَا^(٥) — : رَجَعَتْ .

وَلَوْ سَكَنْتَ فِي مَلِكِيٍّ : فَلَهَا أَجْرَتُهُ .

وَلَوْ سَكَنْتَهُ — أَوْ أَكْثَرَتْ — مَعَ حُضُورِهِ وَسُكُوتِهِ : فَلَا .

* * *

(١) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَ فِي الْمَرْحِ .

(٢) حَكْنَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢١٩ . وَفِي شِ : « يَصْح » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) حَكْنَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ : « الْحَاكِم » .

(٤) فِي شِ : « أَوْ يَأْذَن » ، وَالْيَاءُ مِنَ الْمَرْحِ . وَرَاجِعِ النَّايَةِ .

(٥) ذَكَرْتُ فِي زِءٍ بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « لِحْجَر » . وَذَكَرْنَاهُ فِي الْإِنْتِاعِ ٣٥١ .

باب أَسْتَبْرَاهُ الْإِمَاءُ

وهو : قصدُ علمِ براءةِ رَجَمِ مَلِكِ عَيْنٍ - خُدُونَا ، أو زوالاً - من حملٍ غالباً ، بوضع ^(١) ، أو حيضةً ، أو شهرٍ . أو عشرة ^(٢) .

ويجب في ثلاثة مواضع :

١ - أحدها ^(٣) : إذا مَلَكَ ذَكَرٌ وَلَوْ طِفْلاً ، مَنْ يوطأ مثلها ولو مَسْبِيَّةً أو لم تَحْضْ ، حتى من طفلٍ وأُنْثَى - : لم يَحِلُّ أَسْتِمَاعُهُ بها ، ولو بقبلةٍ ، حتى يَسْتَبْرَأَها .

فإن عَتَقَتْ قبله : لم يَجْزُ أَنْ يَنْكِحَهَا ، ولم يصحَّ حتى يستبرئها .
وليس لها نكاحٌ غيرِه - ولو لم يكن بائناً يوطأ - إلا على روايةٍ ؛
الْمُنْقَحُ : « وهى أصح » .

ومن أخذ من مكاتبه أمة حاضت عنده ، أو باع أو وهب -
[ونحوه] ^(٤) - أُمَّتَه ، ثم عادت إليه بنفسه أو غيره ^(٥) حيث أُنْتَقَلَ
الْمَلِكُ - : وجب أَسْتَبْرَاؤُهَا ولو قبل قبضٍ .

(١) في ش : « بوضع حل أو بحضنة » ، والزيادة من المرح .

(٢) ورد في ع تحتها : « يني : أشهر [١] » ، وذكر نحوه في المرح
والنأية ٢٢٠ .

(٣) في ش : « أحدهما » ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) بأن صالح بها أو أسدقها أو خالف عليها ، كما في شرح الإقناع ٣٠٦ . وقد وردت
الزيادة في ز والإقناع ، وسقطت من ع ش والنأية .

(٥) في ش : « أو بغيره » ، والباء من المرح .

لأن عادت مكاتبته ، أَوْ رَحِمَهَا الْحَرَمُ ، أَوْ رَحِمُ مَكَاتِبِهِ
الْحَرَمُ — ببجز ، أَوْ فَكَّ أُمَّتَهُ مِنْ رَهْنٍ ، أَوْ أَخَذَ مِنْ عَبْدِهِ التَّاجِرِ
أُمَّةً — وَقَدْ حِضَنَ ^(١) قَبْلَ ذَلِكَ . أَوْ أَسْلَمْتُ بِجُوسِيَّةٍ أَوْ وَثْنِيَّةٍ
أَوْ مَرْتَدَّةٍ حَاضَتْ عِنْدَهُ ، أَوْ مَالِكٌ بِمَدْرَدَةٍ ^(٢) . أَوْ مَلَكٌ صَغِيرَةٌ
لَا يُوْطَأُ مِثْلُهَا . وَلَا ^(٣) بَمَلَكٍ أَتَى مِنْ أَتَى .

وَمَنْ لَمِنْ مَلِكٍ زَوْجَتَهُ : لِيَعْلَمَ وَقْتَ حَمْلِهَا . وَمَتَى وَلَدَتْ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ
فَأَكْثَرُ : فَأَمُّ وَلَدٍ — وَلَوْ أَنْكَرَ الْوَلَدَ بَعْدَ أَنْ يُقَرَّ بِوِطْئِهَا — لِأَقْلٍ
وَلَا مَعَ دَعْوَى اسْتِبْرَاءٍ .

وَيُجْزَى اسْتِبْرَاءٍ مِنْ مُلْكَةٍ بِشَرَاءٍ ^(٤) وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَغَنِيمَةٍ
وغيرها ، قَبْلَ قَبْضٍ . وَلِشْتَرِ زَمَنٍ خِيَارٍ . وَيَدٌ وَكَيْلٌ كَيْدٍ
مُوكَّلٌ .

وَمِنْ مَلَكٍ مُعْتَدَّةٍ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ مَرْوُجَةٍ فَطُلِّقَ ^(٥) بَعْدَ دُخُولِ
أَوْ مَاتَ ، أَوْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ ثُمَّ طُلِّقَتْ بَعْدَ دُخُولِ — : أَوْ كُتِفِي بِالْعِدَّةِ .
وَلَوْ طَهُ مُعْتَدَّةٍ مِنْهُ ، فِيهَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، أَيْ الْإِمَامَ التَّقْدِيمَاتِ لِلتَّوَعَاتِ . وَفِي ش : « حَاسَتْ » ،
وَلَمْ يَحْرِيف . وَوَرَدَ فِي زَيْلِهِ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « اسْتَبْرَأَ » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢٢١ ، وَفِي ش : « رَدَهُ » بِالْهَاءِ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ : « يَجِبُ » ، وَهِيَ تَمِّنُ الشَّرْحَ وَلَمْ يَوَدَّتْ فِي النَّايَةِ .

(٤) فِي ع : « بِشَرَى » ، وَهُوَ وَصَحَّحَ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ . وَفِي ش : « أَوْ هَبَةٍ ... أَوْ
غَنِيمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا » ، وَلَمْ يَلِمْ الزِّيَادَةَ مِنَ الشَّرْحِ . وَانْظُرِ النَّايَةَ .

(٥) فِي ش : « فَطَلَّقَهَا أَوْ زَوَّجَ » ، فَأُدرِجَ الشَّرْحُ فِي اللَّيْنِ وَالْمَكْسِ . وَوَرَدَتْ
« مَا » فِي النَّايَةِ .

وإن طُلقتْ من مُلكَتِ مزوجةً — قبلَ دخول^(١) — : وجب
أُستبرأؤها .

٢ — ألتانى: إذا وطئَ أُمته، ثم أراد تزويجها أو بيعها — : حرماً^(٢)
حتى يستبرأها . فلو خالف : صَحَّ البيعُ دونَ النكاح .

وإن لم يَطأ : أَيْحاً قبله .

٣ — ألتالثُ : إذا عَتَقَ أُمٌ ولده أو سُرَّيته ، أو مات عنها — :
لزمها استبراء نفسها .

لا إن أُستبرأها قبل عتقها ، أو أراد تزويجها ، أو قُبِلَ بيعها
فأعتقها مشترٍ أو أراد تزويجها^(٣) قبل وطئها، أو كانت مزوجةً أو معتدةً
أو فرغتْ عدتها من زوجها فأعتقها^(٤) قبل وطئه .

وإن أبانها قبلَ دخوله أو بعده ، أو مات ، فاعتدتْ ثم مات
سيدُّها — فلا استبراء : إن لم يَطأ^(٥) ، كمن لم يَطأها أصلاً .
ومن أَيْمَتِ^(٦) ولم تُستبرأ، فأعتقها مشترٍ قبل وطئه واستبرأه — :

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « الفحول »

(٢) في ش : « حراماً » ، وهو تحريف ناشر .

(٣) كذا في زع والناية ٢٢٢ . وفي ش : « تزويجها » ، وهو خطأ وتحريف .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، « ضروباً عليه : » أو أراد تزويجها « ١٠٠ » وذكر في

الإقناع ٣٥٨ .

(٥) في ش : « يَطأها » ، والزيادة من المرح .

(٦) كذا في زع والناية ، على لغة حكاهما ابن القطاع في كتاب الأفعال ، كما في

المصباح . والذى في المختار : أن « أباعه » معناه : عرضه للبيع . ولفظ ش : « يمت » .

أَسْتَبْرَأْتُ^(١) أَوْ تَعَمْتُ مَا وَجَدْتُ عِنْدَ مُشْتَرِي .
 وَمَنِ اشْتَرَى أُمَّةً ، وَكَانَ بَائِثُهَا يَطْوُهَا وَلَمْ يَسْتَبْرِئْهَا — : لَمْ يَحْزَ
 أَنْ يَزَوْجَهَا^(٢) قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا .
 وَإِنْ مَاتَ زَوْجُ أُمٍّ وَلَدَ وَسِيدُهَا ، وَجُئِلَ أَسْبَقُهَا — : فَإِنْ كَانَ
 بَيْنَهُمَا فَوْقَ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ جُئِلَتِ الْمُدَّةُ — : لَزِمَهَا ، بَعْدَ
 مَوْتِ آخِرِهَا ، الْأَطْوَلُ مِنْ عِدَّةِ حُرَّةٍ لَوْفَاةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ . وَلَا تَرْتُّهُ
 مِنْ زَوْجٍ^(٣) .

وَالْإِلا : اعْتَدَّتْ كَحُرَّةٍ ، لَوْفَاةٍ فَقَطْ .

* * *

فصل

وَاسْتِبْرَاءُ حَامِلٍ : بَوْضَعٌ ؛ وَمِنْ تَحْيِضٍ : بِحَيْضَةٍ ، لَا بَقِيَّتِهَا . وَلَوْ
 حَاضَتْ بَعْدَ شَهْرٍ : فَبِحَيْضَةٍ .
 وَأَيَّسَةٍ ، وَصَنِيرَةٍ ، وَبَالِغَةٍ لَمْ تَحْضَ — : بِشَهْرٍ . وَإِنْ حَاضَتْ
 فِيهِ : فَبِحَيْضَةٍ .
 وَمَرْتَقِعٍ حَيْضُهَا — وَلَمْ تَدْرِ مَا رَفَعَهُ — : فَبِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ . وَإِنْ
 عَلِمَتْ : فَكَحُرَّةٍ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « قَسَهَا » .

(٢) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ٢٢١ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي شِ : « يَتَزَوَّجُهَا » . وَهُوَ

تَحْرِيفٌ .

(٣) كُنَّا فِي زِ . وَفِي عِشِ وَالنَّائِيَةِ ٢٢٢ وَالْإِقْتِاعِ ٣٥٩ : « الزَّوْجُ » . وَذَكَرَ فِي

زِ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « مِنْ عَمَّتْ بِمَوْتِ سَيِّدٍ » .

ويحرم وطء^(١) زمن استبراء ، ولا ينقطع به .
فإن حملت قبل الحيضة : استبرأت بوضعه . وفيها — وقد
ملكها حائضاً — : فكذلك .
وفي حيضة ابتدأتها عنده : تحل في الحال ، لجمال ماضى
حيضة .
وتصدق في حيض . فلو أنكرته ، فقال : « أخبرتني به » —
صدق .
وإن ادعت^(٢) موروثة تحرمها على وارث بوطء مورثه ، أو مشتراة
أن لها زوجاً — : صدقت .

* * *

(١) في ش زيادة : « من » ، وهي من الناسخ لامن الخارج .

(٢) ورد بهامش ز : « مسألة ما إذا ادعت أمة تحرمها على وارث بوطء مورثه ، أو
أمة مشتراة أن لها زوجاً (في الأصل : زوج) » ١ هـ .

كتاب الرضاع

وهو - شرعاً - : مص^١ لبن ثاب^(١) من^(٢) حلي^(٣) ، من ثديِ
أمرأة ، أو شربه ، ونحوه .

ويُحرّم كنسب^(٤) : فن أرصنت - ولو مكرهة - - بلبن حلي
لاحق بالواطي^(٥) ، طفلاً ، صاراً - : في تحريم نكاح ، وثبوت
حرمة^(٦) ، وإباحة نظر وخلوة . - أبويه ، وهو ولدها ، وأولادُه
- وإن سفلوا - أولاد ولدها ، وأولاد كل منهما - من الآخر ،
أو غير^(٧) - إخوانه وأخواته ، وآبائهما أجداده وجدّاته ، وإخوتهما^(٨)
وأخواتهما أعمامه وعماته وأخواله وخالاته .

ولا تنتشر^(٩) حرمة إلى من بدرجة مرتضع أو فوقه : من أخ
وأخت^(١٠) ، وأب وأم ، وعم^(١١) وعمّة ، وخال وخالة .
فتحل^(١٢) مرضعة لأبي مرتضع وأخيه من نسب ، وأُمّه^(١٣) وأخته
- من نسب - لأبيه وأخيه من رضاع . كما تحل^(١٤) لأخيه من
أبيه ، أخته من أمه .

(١) كذا في ز والناية ٢٢٤ والإقناع ٣٦٠ . وفي ع ش : « عن » . وكلامها

صحيح .

(٢) في ش بعد ذلك : « فالكور منهم يصيرون إخوانه ، والبنات أخواته » . والزائد

من المرح .

(٣) في ش : « وأخواتها وإخوانها » ، وهو تصحيف ناسخ .

(٤) كذا في ز ع . وفي ش والناية : « تلغز » بضم أوله ، وله تحريف .

(٥) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « من لب » .

(٦) في ع : « وأمة » ، وهو تصحيف ناسخ .

(٧) كذا في ع ، وهو الأنسب . وفي ش والناية : « يحل » . وأهمل في ز .

ومن أَرْضَعَتْ - بِلَبَنِ حَلَمٍ مِنْ زَنَاءٍ ، أَوْ قُبَّيَ بِلِعَانٍ - طِفْلاً :
صَارَ وَلِذَا لَهَا ، وَحَرُمَ عَلَى الْوَاطِئِ تَحْرِيمَ مَصَاهِرَةٍ ، وَلَمْ تُثَبِّتْ حَرَمَةُ
الرَّضَاعِ فِي حَقِّهِ .

وإن أَرْضَعَتْ - بِلَبَنِ اثْنَيْنِ وَطِئَاهَا بِشَبِيهِ - طِفْلاً ، وَثَبَّتْ
أَبُوهُمَا ، أَوْ أَبَوَةٌ أَحَدِهِمَا ، لِمَوْلُودٍ - فَالْمَرْئِضَةُ ابْنُهُمَا ، أَوْ ابْنُ
أَحَدِهِمَا .

وإلا - : بَأَن مَاتَ مَوْلُودٌ قَبْلَهُ ، أَوْ قُفِّدَتْ قَافَةٌ ، أَوْ نَفَتْ عَنْهَا
أَوْ أَشْكَلَ أَمْرُهُ - : ثَبَّتَتْ حَرَمَةُ الرَّضَاعِ فِي حَقِّهِمَا .

وإن ثَابَ لَبَنٌ لِمَنْ لَمْ تَحْمِلْ - وَلَوْ حَمَلَ مِثْلُهَا - : لَمْ يُنْشَرِ
الْحَرَمَةُ^(١) ، كَلَبَنِ رَجُلٍ . وَكَذَا لَبَنُ خُنْثَى مُشْكِلٍ ، وَبِهَيْمَةٍ .

وَمَنْ تَزَوَّجَ ، أَوْ اشْتَرَى ذَاتَ لَبَنٍ مِنْ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ قَبْلَهُ ،
فَزَادَ بَوَاطِنَهُ ، أَوْ حَمَلَتْ وَلَمْ يَزِدْ ، أَوْ زَادَ قَبْلَ أَوَانِهِ - : فَلِلْأَوَّلِ .

وَفِي أَوَانِهِ - وَلَوْ انْقَطَعَ ثُمَّ ثَابَ - أَوْ وَلَدَتْ ، فَلَمْ يَزِدْ وَلَمْ
يَنْقُصْ - : فَلَهُمَا . فَيَصِيرُ مَرْتَضِعُهُمَا ابْنًا لِهَاتِهِمَا .

وإن زَادَ بَعْدَ وَضْعِهِ : فَلِلثَانِي وَحْدَهُ .

* * *

(١) ضَبَطَ هَكَذَا فِي ز ، فَخِنَ ضَمَّ أَوَّلَ مَقَالِهِ . وَبِجُوزِ فَخْهِمَا .

فصل

واللحرمة شرطان :

١ - أحدهما : أن يرتفع في المائتين . فلو ارتفع بهما بلحظة : لم تثبت .

٢ - الثاني : أن يرتفع خمس رَضَعَات .
ومتى امتص ثم قطعه - ولو قهراً ، أو لتنفس أو ملأ ، أو لا تنقل إلى ثدي آخر أو مرضعة أخرى - : فرضمة^(١) . ثم إن عاد - ولو قريباً - : فثنتان^(٢) .

وسُوط في أنف ، وجور في فم - كَرَضَاع .
ويُحرَّم ما جُبِّن أو شِيبَ وصفاته باقية ، أو خُلب من ميتة - ويَحْتَتُّ به من حلف : لا يشرب لبناً . - لا حُقنة .
ولا أُنْزَر^(٣) لو اصل جوفاً لا يُنفذ كمتانة ، وذكر .
ومن أَرْضَعَ خمس^(٤) أمهات أولاده - بلينه^(٥) - زوجة له صغرى ، كل واحد رَضْعَة - حرمت : لثبوت الأبوة^(٦) ؛ لا أمهات أولاده : لعدم ثبوت الأمومة .

(١) كذا في زش والفاية ٧٢٦ . وفيه : « فرضته » ، وهو تعريف .

(٢) أسقطت الهاء من ش ، وأدرجت في الفرح .

(٣) ورد هنا في زع والثانية ، وأسقط من مش مدرجاً في الفرح .

(٤) ضبط في ز يفتح الآخر ، وهو سبق علم .

(٥) وردت الهاء في زع والفاية ، وسقطت من مش .

(٦) في ش : « ولا » ، والزيادة من الشارح أو الناسخ .

ولو كانت المرضعات بناته أو بنات زوجته : فلا أمومة . ولا يصير^(١) جدًّا ، ولا زوجته جدة ، ولا إخوة المرضعات أخوالاً ، ولا أخواتها^(٢) [خالات] .

ومن أرضعت أمه وبنته وإخوته^(٣) وزوجته وزوجة ابنه ، طفلة ، رضعة رضعة - : لم تحرّم عليه .

ومن أرضعت - بلبنها من زوج - طفلاً ثلاث رضعات ، ثم انقطع ، ثم أرضعته - بلبن زوج آخر - رضعتين : ثبتت الأمومة ، لا الأبوة . ولا يحلّ مرتضعٌ - لو كان أنثى - لواحدٍ من الزوجين .

ومن زوج أم ولده برضيع حرٍّ : لم يصح . فلو أرضعته بلبنه : لم تحرّم على السيد .

* * *

فصل

ومن تزوّج ذات لبن^(٤) ولم يدخل بها ، وصغيرة فأكثر ، فأرضعت - وهى زوجة ، أو بعد إبانة - صغيرة : حرمتُ أبدأ ،

(١) فى النّاية : « تصير » ، وهو تصغير . وفى ش زيادة من الفرح : « أبو المرضعات » .

(٢) كذا فى ز . وفى ع ش والنّاية : « أخواتهن » ، وهو أولى . وسقطت الزيادة من ع .

(٣) كذا فى ز . وفى ع ش والنّاية ٢٢٧ : « وأخته » ، وهو أنسب .

(٤) فى ش زيادة ، أدخلت من الفرح ، هى : « من غيره » .

وبقي نكاح الصغيرة حتى تُرضع ثانية: فينفسخ نكاحهما، كما لو أرضعتها معاً.

وإن أرضعت ثلاثاً منفردات^(١)، أو ثنتين معاً والثالثة منفردة — : أنفسخ نكاح الأولتين^(٢)، وبقي نكاح الثالثة.

وإن أرضعت الثلاث معاً — : بأن شربته مخلوباً معاً من أوعية. — أو^(٣) إحداهن منفردة، ثم ثنتين معاً — : أنفسخ نكاح الجميع. ثم له أن يتزوج من الأصغر.

وإن كان دخل بالكبرى: حرم الكل على الأبد^(٤). لا الأصغر: إن أرضعت من أجنبية.

ومن حرمت عليه بنتُ أمراً — : كأُمّه وجدته وأخته، ورَبِّيته^(٥). — إذا أرضعت طفلةً: حرمتها عليه.

ومن حرمت عليه بنتُ رجل — : كأبيه وجدّه، وأخيه وابنه. — إذا أرضعت زوجته^(٦) بلبنه طفلةً: حرمتها عليه.

وينفسخ فيهما النكاح: إن كانت زوجةً.

ومن لامرأته ثلاثُ بناتٍ من غيره، فأرضعن ثلاثَ نسوةٍ له

(١) كذا في زع والناية. وفي ش: «وفردات»، ولعله تحريف.

(٢) كذا في زع والناية. وفي ش: «الأولين»، وقد تكلنا عنه غير مرة.

(٣) أسقطت «أو» من ش، وأصبحت بالشرح.

(٤) ذكر في ز، بعد ذلك، مضروباً عليه: «وكذا حكم».

(٥) في ش: «وكربيته... عليه أبداً»، والزائد من الشرح.

(٦) أي زوجة الرجل المحرمة به، فتنه. وراجع الإفتاح ٣٦٥.

— كل واحد واحد — إرضاعاً كاملاً ، ولم يدخل بالكبرى — :
حرمت عليه ، ولم يفسخ نكاح واحد من الصغار .
وإن أرضعن واحدة — كل واحد واحدة منهن رضعتين — : حرمت
الكبرى ^(١) .

وإذا طلق زوجة لها لبن منه ، فتزوجت بصبي ، فأرضعته
بلبنه إرضاعاً كاملاً — : أنسخ نكاحها ، وحرمت عليه ^(٢) وعلى
الأول أبداً .

ولو تزوجت الصبي أولاً ، ثم فسخت نكاحه لمقتض ، ثم
تزوجت كبيراً فصار لها منه لبن ، فأرضعت به الصبي ؛ أو زوج
رجل أمته بمبدل له رضيع ، ثم عتقت فاختارت فراقه ، ثم
تزوجت بمن أولدها فأرضعت بلبنه زوجها الأول — : حرمت
عليها أبداً .

* * *

فصل

وكل امرأة أفسدت نكاح نفسها برضاع قبل الدخول :
فلامهر لها ، وإن ^(٣) طفلة : بأن تدب فترضيع من ثامة أو

(١) بهامش ز حاشية : « وقيل : لا تحرم . اختاره المؤلف والشارح ، وصححه في
الإيضاح . ١٠ إقناع (٣٦٨) » .

(٢) في ش زيادة : « أبداً » ، وهي من كلام الشارح .

(٣) في ش زيادة من الصرح : « كانت » .

مغنى عليها . ولا يسقط بعده . .

وإن أفسده غيرها : لزمه قبل دخول^(١) نصفه ، وبعدة كله .
ويرجعُ فيهما على مفسد ولها الأخذُ من المفسد .

ويوزعُ — مع تعددِ مفسد — على رَضَمَاتِهنِ المحرمةِ ، لا على
رؤوسهن .

فلو أَرْضَعَتْ أمراؤه الكبرى الصغرى ، وأتسَخَّ نكاحُهما —
فعليه نصفُ مهرِ الصغرى : يرجعُ به على الكبرى . ولم يسقط
مهرُ الكبرى .

وإن كانت الصغرى دَبَّتْ ، فارتضعتُ منها وهي نائمةٌ —
فلا مهرَ للصغرى . ويرجعُ عليها بمهرِ الكبرى : إن دخلَ بها . وإلا:
فبنصفه^(٢) .

ومن له ثلاثُ نسوةٍ ، لهن لبنُ منه ، فأَرْضَعْنَ^(٣) زوجةً له صغرى —
كلُّ واحدةٍ رَضَعَتَيْنِ — : لم تحرمُ الرضعاتُ ، وحرمتُ الصغرى ،
وعليه نصفُ مهرِها ، يرجعُ به عليهن أختاساً : تُخْسَأُ على من
أَرْضَعَتْ مرتينِ ، وتُخْمَسُ على من أَرْضَعَتْ مرةً .

* * *

(١) كذا في زش والناية ٢٢٠ . وفي ع : « الدخول » .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « فينصفه » ، وهو تصحيف .

(٣) في الناية ٢٣١ : « فأَرْضَعَتْ » ، ولله تصحيف . وما يبدله آخر في ش .

فصل

وإن شكَّ في رَضَاعٍ أَوْعَدِهِ : بُنِيَ عَلَى الْيَقِينِ .

وإن شَهِدَتْ بِهِ ^(٢) مَرَضِيَّةٌ : ثَبَتَ .

وَمَنْ تَزَوَّجَ ، ثُمَّ قَالَ : « هِيَ أُخْتِي مِنْ ^(١) الرِّضَاعِ » — أَنْفَسَخَ النِّكَاحُ حُكْمًا ، وَفِيَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى : إِنْ كَانَ صَادِقًا . وَإِلَّا : فَالنِّكَاحُ بِجَاهِهِ

وَلَهَا الْمَهْرُ : بَعْدَ الدَّخُولِ وَلَوْ صَدَّقَتْهُ ، مَا لَمْ تَطَاوُعْهُ عَالِمَةً بِالْحَرِيمِ . وَيَسْقُطُ قَبْلَهُ : إِنْ صَدَّقَتْهُ .

وإن قَالَتْ هِيَ ذَلِكَ ، وَأَكْذَبَهَا — : فَهِيَ زَوْجَتُهُ حُكْمًا .

وإن قَالَ : « هِيَ أُبْنَتِي مِنَ الرِّضَاعِ » — وَهِيَ فِي مِيزَانٍ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ — لَمْ تَحْرُمْ : لِتَبَيُّنِ كَذِبِهِ .

وإن احْتَمَلَ ، فَكَمَا لَوْ قَالَ : « هِيَ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعِ » .

وَلَوْ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ خَطَأً : لَمْ يُقْبَلْ ، كَقَوْلِهِ ذَلِكَ لِأُمِّهِ ثُمَّ يَرْجِعُ .

وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ قَبْلَ النِّكَاحِ : لَمْ يُقْبَلْ رَجوعُهُ ظَاهِرًا .

وَمَنْ ادَّعَى أَخَوَةً أَوْ بَنُوَّةً مِنْ رَضَاعٍ ^(١) ، وَكَذَبَتْهُ — :

(١) فِي شَرْحِ زِيَادَةَ : « امْرَأَةٌ » ، وَهِيَ مَدْرُجَةٌ مِنَ النِّسْبَةِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٧٢ . وَهَذَا فِي : « فِي » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي شَرْحِ : « الرِّضَاعِ » . وَلَمْ يَرُدُّ عَوْدًا مِنْ « فِي النَّائِيَةِ ٧٣٧ » .

قُبِلَتْ شَهَادَةُ أُمِّهَا وَبَنَتِهَا ، مِنْ نَسَبٍ ، بِذَلِكَ . لَا أُمَّه ، وَلَا بَنَتِهِ .
وإن ادَّعَتْ ذَلِكَ هِيَ ، وَكَذَّبَهَا — : فَبِالْمَكْسِ .
وَلَوْ ادَّعَتْ أُمَّةٌ ^(١) أُخُوَّةً ، بِمَدَّ وَطْءٍ ^(٢) — : لَمْ يُقْبَلْ . وَقَبْلَهُ :
يُقْبَلُ فِي تَحْرِيمِ وَطْءٍ ، لَا ثَبُوتِ عَتَقٍ .
وَكُرْهُ اسْتِرْضَاعُ فَاجِرَةٍ ، وَمَشْرُكَةٍ ، وَحَقَاءَ ، وَسَيْئَةِ الْخَلْقِ ،
وَجَذَمَاءَ ، وَبَرَصَاءَ .

* * *

(١) ذكر بهامش ز : « مسته ما إذا ادعت الأمة أخوة سيدها » .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « وطئه » ، والهاء من العرع .

كتاب

« النفقات^(١) » : جمع^(٢) « نفقة » ، وهي : كفاية من يؤنّه خبزاً وأدماً^(٣) ، وكسوة ومسكناً ، وتواضعاً .

وعلى زوج مالا غنائاً^(٤) لزوجته^(٥) عنه — ولو معتدة من وطء شبهة ، غير مطاوعة — : من مأكول ومشروب ، وكسوة ومسكن بالمعروف .

ويعتبر حاكم ذلك — إن تنازعا . — بحالهما .

فيفرض لويرة مع مويرة كفايتها : خبزاً خاصاً بأدمه^(٦) المتأدي لمثلها ، ولحماً عادة المويرين بحلتهما — وتُنقل متبرمة من^(٧) آدم ، إلى غيره . ولا بُد من ماعون النار ، ويُكتفى بخبزٍ وخشب . والمدل : ما يليق بهما . — وما يلبس مثلها : من حريرٍ وخزٍّ ، وجيدٍ

(١) لم يضبط هذا ومأمله في ز ، والظاهر أنه ليس من الترجمة كما يؤيده منيحه في مواضع كثيرة .

(٢) قوله : « جمع نفقة » ورد في زع والناية ٢٣٣ ، وأسقط من شمدجا بالفرج .

(٣) ضبط في ز بالفم ، وهو جمع « إدام » ، والنسكين للتخفيف . كما صرح به صاحب الصباح . وفي ش : « وإدام » ، وهو خطأ ناشر .

(٤) كذا في زع بدون ضبط ، أي غنى — بالتصير وكسر النين — وهو لفظ ش والناية . يعني : الكفاية والإستناء . فراجع اللسان ١٩ / ٣٧٣ — ٣٧٦ . والتاج ١٠ / ٢٧١ .

(٥) كذا في ز وأصل ع . وذكر بهامشها مع التصحيح بلفظ ش لزوجته ، والزيادة من المرح وإن وردت في الناية .

(٦) في ش : « إادمه » بالهزة للكسورة ، وقد علمت ما فيه .

(٧) في ش : « من غيره » ، وأدخل الناقس في المرح .

(م ٢٤ في ٢ — منتهى الإرادات)

كَتَّانٌ وَقَطَنِرٌ . وَأَقْلَهُ : قَيْصٌ وَسَرَاوِيلٌ ، وَطَرَحَةٌ وَمِقْنَعَةٌ ، وَمِدَاسٌ
وَجُبَّةٌ لِلشَّتَاءِ . وَلِلنَّوْمِ : فِرَاشٌ وَلِحَافٌ وَخِدْدَةٌ . وَلِلْجُلُوسِ : بَسَاطٌ
وَرَفِيعٌ الْحَصِيرُ ^(١) .

وَلِفَقِيرَةٍ مَعَ فَقِيرٍ كَفَايَتُهَا ^(٢) : خَبِزٌ خُشْكَارٌ ^(٣) ، بِأَدَمِهِ ،
وَزَيْتٌ مَصْبَاحٌ ، وَلِحَافٌ ^(٤) أَلْعَادَةٌ ، وَمَا يَلْبَسُ مِثْلُهَا ، وَيَنَامُ فِيهِ ،
وَيَجْلِسُ عَلَيْهِ .

وَلِلتَّوَسُّطَةِ مَعَ تَوَسُّطٍ ، وَمَوْمِرَةٍ مَعَ فَقِيرٍ ، وَعَكْسِيهَا —
مَا يَبَيِّنُ ذَلِكَ .

وَمَوْمِرٌ نِصْفُهُ حَرٌّ كَتَّوَسَطَيْنِ ، وَمَعْسِرٌ كَذَلِكَ كَمَعْسِرَيْنِ .
وَعَلَيْهِ مَثْوُونَةٌ نِظَافَتُهَا : مِنْ دُهْنٍ ، وَسَنْدَرٍ ، وَثَنٍ مَاءٍ وَمُشْطٍ ،
وَأَجْرَةٍ قِيَمَةٍ ، وَنَحْوِهِ . لَا دَوَاءَ ، وَأَجْرَةٌ طَلِيبٍ . وَكَذَا ^(٥) ثَمَنٌ طَلِيبٍ
وَحِنَاءٌ وَخِضَابٌ ، وَنَحْوُهُ .

وَإِنْ أَرَادَ مِنْهَا تَزِينًا ^(٦) بِهِ أَوْ قَطَعَ رَائِحَةً كَرِهِيَةً ، وَأَتَى بِهِ — :
لَزِمَهَا . وَعَلَيْهَا تَرَكُّ حِنَاءٍ وَزِينَةٍ نَهَى عَنْهَا .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٢٣٤ . وَفِي ش : « الْحَصِر » بَشْتَيْنِ ، وَهُوَ جَمْعُ الْأَوَّلِ
كَأَنَّ فِي الْمَصَاحِ .

(٢) ضَبَطَ فِي زِ الْفُصْحِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . وَيُجُوزُ الْفَتْحُ أَيْضًا ، فَتَأْمَلِ .

(٣) هُوَ : ضِدُّ النَّاعِمِ ، كَمَا فِي شَرْحِ الْإِتْقَانِ ٣٧٦ . وَضَبَطَ فِي زِ بِضَمِّ الْمَاءِ ، وَلَمْ يَرِدْ
فِي الْمَسَانِدِ وَالْتَّاجِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « وَلَمْ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَعْرِيفٌ .

(٥) فِي شِ زِيَادَةٌ : « لَا يَلْزِمُهُ » ، وَهُوَ مِنَ الصَّرْحِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « تَزِينًا » ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ .

وعليه لِنَ بلا خادِمٍ — ويُخَذُّمُ مثَلُها ، ولو لمرضٍ — خادِم واحد
وتَجُوزُ^(١) كِتَابِيَّةٌ ، وتُلْزَمُ بقبولِها . ونَفَقَتُهُ وكُسُوتُهُ ككفِيرَيْنِ ، مع
خُفٍّ ومِلْحَفَةٍ لحاجةِ خُرُوجٍ — ولو أَنه لَهَا — إِلَّا فِي نِظَافَةٍ .

ونَفَقَةُ مُكْرَمَى ومُعَارٍ ، على مُكْرَمٍ ومُعِيرٍ .

وتَعِينُ خادِمٌ لَهَا إِلَيْهَا ، وسَوَاءٌ إِلَيْهِ .

وإنْ قَالَتْ : « أَنَا أَخَذْتُ نَفْسِي ، وَأَخَذْتُ مَا يَنْجِبُ لِحَادِي » ، أو قَالَ :

« أَنَا أَخَذْتُكَ نَفْسِي » — وَأَبَى الْآخَرُ — : لَمْ يُجَبَرْ .

وتَلْزَمُهُ^(٢) مُؤَنَسَةٌ لِحَاجَةٍ ، لَا أَجْرَةَ مِنْ يَوْضَى مَرِيضَةٍ .
يُخْلَافُ رَقِيْقَهُ .

فصل

والواجِبُ : دَفْعُ قُوْتٍ — لَا بَدْلَهُ^(٣) ، وَلَا حَبَّ^(٤) — أَوَّلَ

نَهَارٍ كُلِّ يَوْمٍ .

ويَجُوزُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ : مِنْ تَعْمِيلٍ ، وَتَأْخِيرٍ . وَدَفْعِ عَوَضٍ .

وَلَا يُجَبَّرُ مِنْ أَبَى .

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي شِ وَالنَّائِيَةِ : « وَيَجُوزُ » . وَكُلُّ صَحِيحٍ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ٢٣٥ . وَفِي شِ : « وَيَزِمُهُ » . وَهُوَ كَسْبُهُ .

(٣) ضَبَطَ فِي عِ بِضَمِّ اللَّامِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا كَمَا لَا يَخْنَى .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « وَيَكُونُ » .

ولا يملك الحاكم^(١) فرض غير الواجب — كدراهم، مثلاً — إلا باتفاقهما. وفي الفروع: «فأما مع الشقاق والحاجة — كالفائب مثلاً — فيتوجه الفرض. للحاجة إليه، على ما لا يخفى». ولا يُعتاض عن الماضي برَبَوِيٍّ.

وكسوة^(٢) وغطاء ووطاء ونحوهما، أول كل عام من زمن وجوب^(٣).

وتملك ذلك بقبض — فلا يدل لما سُرِق أو بلي — والتصرف فيه على وجه لا يُضرُّ بها.

وإن أكلت معه عادةً، أو كساها بلا إذن — سقطت.

ومتى أُنقضى العام — والكسوة باقية — فعليه كسوة للجديد، بخلاف^(٤) ماعون ونحوه.

وإن قبضتها، ثم مات أو ماتت أو بانت^(٥) قبل مُضيِّه —

(١) كذا في زع والغاية. وفي ش: «حاكم».

(٢) هو بضم الكاف وكسرهما، كما صرح به في الصباح وغيره. وذكر بهاش ز حاشية: «قال في شرح المحرر: وأما الكسوة فيجب عليه دفعها في أول كل سنة، لأنه وقت الحاجة إليها، فيعطيا السنة. لأنه لا يمكن تردد الكسوة شيئاً فشيئاً، بل هو شيء واحد يستدام إلى أن يبلى. فكان عليه دفعه عند الحاجة إليه. انتهى. وقال في الإنصاف: وعليه كسوتها في كل عام مرة. وقال في المبدع: وعليه كسوتها في كل عام، لأنه المادة. ويكون الدفع في أوله، لأنه أول وقت الوجوب». انتهى من خطه.

(٣) كذا في زع والغاية. وفي ش: «الوجوب».

(٤) هذا إلى آخر السطر أقطع من ش، وأخرج في الفروع.

(٥) كذا في زع والغاية ٢٣٦. وفي ش: «بانت»، وهو تصحيف.

رَجَعَ بقسطٍ ما بقي . وكذا نفقةً تمجّلها^(١) ؛ لكن : لا يرجعُ
ببقية يوم الفرقة ، إلا على ناشز . ويرجعُ بقيتها من مالٍ غائب ، بعد
موته ، بظهوره .

ومن غاب ، ولم يُنفق — : لزمه الماضي ، ولو لم يقرضها^(٢)
حاكمٌ .

• • •

فصلٌ

ورجعيةٌ ، وبائنٌ حامل — كزوجة .

وتجب التحلّ ملائعةً ، إلى أن ينقضي بلعانٍ بعد وضعه .

ومن أُنقِ يظنّها حاملاً ، فبانت حائلاً — : رجع .

ومن تركه يظنّها حائلاً ، فبانت حاملاً — : لزمه ما^(٣) مضى .

ومن أدعت حملاً : وجب إنفاقُ ثلاثة أشهر ، فإن مضت

ولم يبين : رجع . بخلاف نفقةٍ في نكاح تبين فساده ، وعلى
أجنبية^(٤) .

(١) ورد في ش بلفظ : « تمجّلها » ، وهو تعريف .

(٢) كذا في زش والناية . وفي ع : « يقرض » .

(٣) هذا وما بعده أسقط من ش ، وأدخل في الفرح .

(٤) بهامش ز : « مسألة : لو أنفق الشخص على أجنبية بشير إنفها ، لارجوع له
عليها » .

والنفقة للحمل : فتجب لناشر^(١) ، وحامل من وطء شبهة
أو نكاح فاسد ، وملك يمين ولو أعتقها . وعلى وارث زوج ميت ،
ومن مال حمل موير . ولو تلفت : وجب بدلها . ولا فطرة لها .
ولا تجب على زوج رقيق أو معسر أو غائب ، ولا على وارث
مع عسر زوج .

ونسقط بغيري الزمان ؛ المنقح : « ما لم تستدن بإذن حاكم ،
أو تتيق بنية الرجوع » انتهى .

وإن^(٢) وطئت رجمية بشبهة أو نكاح فاسد ، ثم بان بها
حمل يمكن كونه منها — فنفقها حتى تضع [عليها]^(٣) ، ولا ترجع
على زوجها . كبائن معتدة . ومتى ثبت نسبه من أحدهما : رجع عليه
الآخر بما أنفق .

ولا نفقة لبائن غير حامل ، ولا من تركته لموتى^(٤) عنها ، أولام
ولد . ولا سكنى ، ولا كسوة ولو حاملاً ، كزانية .



(١) في ش : « فجب ولامل » ، فأدرج المثنى في المرح وبالعكس . وذكر في ز
تحتها بخط صغير كلمة : « حامل » ، وهي مذكورة في المرح .
(٢) كلنا في زع والناية ٢٣٧ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .
(٢) وردت الزيادة في زع والناية موافقة لما في الإقناع ٣٨١ ، أي الزوج (المطلق)
والواطي كما في شرحه . وسقطت من ش واردة بدلها كلمة من المرح ، هي : « حلها » .
(٤) كلنا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش والناية : « المتوفى » ، وهو تعريف .

فصل ٢

ومتى تَسَلَّمَ^(١) من يلزمه تسليمتها^(٢)، أو بذلته هي أو وليُّ — ولو مع صغر زوج أو مرضه أو عُنته أوجب ذكره، أو تعذر^(٣) وطء: لحيض أو نفاس أو رتق أو قرن، أو لكونها نضوة أو مريضة. أو حدث بها شيء من ذلك عنده — لزمته نفقتها وكسوتها.

لكن: لو أمتنت، ثم مرضت فبذلته — فلا نفقة لها ومن بذلته — وزوجها غائب — لم يفرض لها حتى يُرسلها حاكم، ويمضي زمن يمكن قدومه في مثله.

ومن أمتنت، أو منها غيرُها، بعد دخول — ولو لقبض صداقها — فلا نفقة لها.

ومن سلم أمتة ليلاً ونهاراً: فكحرة ولو أبى زوج. و... ليلاً فقط: فنفقة نهار^(٤) على سيد، وليل — كمشاء ووطاء وغطاء، وذهن مصباح، ونحوه — على زوج. ولا يصح تسليمها نهاراً فقط.

(٢) في ش زيادة، أدخلت من النسخ، هي: «زوج».

(٣) ذكر بهامش ز: «كيت مسح فأكثر لزمته، لامادون (ها)»، وذكر مختصراً في النهاية ٢٣٨ والنسخ، وهي: التي بوطاً مثلها كما في شرح المنهاج والإقناع ٣٨٤.

(٤) ضبط في ز بالفتح، على أنه عطف على الفعل. ويصح الكسر أيضاً على أنه عطف على مفعول «مع» كما أشار إليه الشارح.

(٥) كذا في زع والناية، وهو الملام لا بعد. وفي ش: «نفقتها نهاراً»، والظاهر أن معنا من كلام الشارح مع سقوط «أي» ولفظ المتن. فتأمل.

ولا نفقة لناشز ولو بنكاح في عدة^(١). وتُشطرُ لناشزٍ ليلاً،
أو نهاراً، أو بعضَ أحدهما.

وبمجردِ إسلام مرتدةٍ ومتخلفةٍ — ولو في غيبة زوج — تلزمه.
لا إن أطاعت ناشزٌ، حتى يعلمَ ويمضَى ما يقدم في مثله.

ولا نفقة لمن سافرت لحاجتها أو لنزهة أو زيارة^(٢) ولو بإذنه،
أو تغريب. أو حبست ولو ظلماً، أو صامت لكفارة، أو قضاء
رمضان ووقته متسع. أو صامت^(٣) أو حجت قلاً، أو نذراً معيناً
في وقته فيهما، بلا إذنه، ولو أن نذرهما بإذنه.

بغلافٍ من أحرمت بغيرضة أو مكتوبة في وقتها، بسننها.
وقدرها في حجٍّ فرض، كحضر^(٤).

وإن اختلفا — ولا بينة — في بدنٍ تسليم: حلف. وفي نشوز^(٥)
أو أخذ نفقة: حلفت.

(١) في الناية: «العدة». وفي ش زيادة من الصرح: «وجبة».

(٢) حكنا في زع. وفي ش: «زيارة». واللام من الصرح وإن وردت في
الناية ٢٣٩.

(٣) في ش زيادة: «قلاً» وهي مبرجة من الصرح.

(٤) بهامش ز حاشية: «ثالثة يقع السؤال عنها كثيراً، وهي: إذا أرادت المرأة
أن تجمع حجة الإسلام، لم يملك زوجها منها: إذا كانت مع محرم. ويستحب لها أن
تستأذنه. وتستحق عليه النفقة، لكن قدر نفقة المحضر زائد عنها. سعدى ١٠١.

(٥) في ش زيادة من الصرح: «زوجة». وانظر الناية.

فصل

ومتى أُعسرَ بنفقة^(١) معسرٍ أو كسوته ، أو بعضهما ، أو بمسكنه ؛
أو صار لا يجد النفقة إلا يوماً دون يوم — : خُيرت ، دون سيدها
أو وليها ، بين فسخ فوراً ومترافياً ، ومُقَام مع منع نفسها وبدونه
— ولا يمنعها تكسبها ، ولا يحبسها — ولها الفسخ بعده . وكذا
لو قالت : « رضيتُ عُسرتَه » ، أو تزوجته عالمةً بها .
وتبقى نفقة معسرٍ وكسوته ومسكنه — : إن أقامت ، ولم تمنع
نفسها . — ديناً في ذمته .

ومن قدر يكسب : أجبر .

ومن تعذر عليه كسب أو بيع في بعض زمنه ، أو مرض أو عجز
عن اقتراض أياماً يسيرة ، أو أُعسرَ بماضية^(٢) ، أو بنفقة موسرٍ
أو متوسطٍ ، أو بأديم ، أو بنفقة الخادم — : فلا فسخ ، وتبقى نفقتُها^(٣)
والأدم^(٤) في ذمته .

وإن منع موسرٌ نفقةً أو كسوةً أو بعضهما ، وقدرت على ماله .
أخذت كفايتها وكفاية ولدها ونحوه ، عُرُفاً ، بلا إذنه .

(١) كذا في الأصول والإقناع ٣٨٩ . وفي النهاية ٢٤٠ : « نفقة » ، وهو صحيح .

(٢) في ش : « بنفقة ماضية » ، والزيادة من الفرج .

(٣) كذا في زع ، أي نفقة الموسر والمتوسط كما تحبده عبارة الناية . وأوقعه الخادم
وغيره كما تحبده عبارة شرح الإقناع ٣٩٠ . وفي ش : « نفقتهم » ، أي الموسر والمتوسط
والخادم كما ذكر الشارح . فلا خلاف في اللحن على التقدير الثاني .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « دينا » ، وهي في شرح الإقناع أيضاً .

ولا يُقترض^(١) على أب^(٢) ، ولا يُنفقُ على صغير من ماله ، بلا إذنٍ وليه .

وإن لم تقدر : أجبره حاكمٌ . فإن أبى : حبسه ، أو دفعها منه وما يورث .

فإن غيب ماله وصبر على الحبس ، أو غاب موثراً وتعذرت نفقة^(٣) باستدانةٍ وغيرها - : فلها الفسخ^(٤) . ولا يصح - في ذلك كله - بلا حاكم : فيفسخ بطلها ، أو تفسخ بأمره .

وله بيع عقارٍ أو^(٥) عرضٍ لنائب : إن لم يجد غيره . ويُنفقُ عليها يوماً يوماً ، ولا يجوز أكثر .

ثم إن بان ميتاً قبل إنفاقه : حسب عليها ما أنفقته بنفسها ، أو بأمر جاكم .

ومن أمكنه أخذ دينه : فوسر .

• • •

(١) كذا في ز بدون ضبط . وفي ع ش والثانية ٢٤١ : « يقترض » أي امرأة لولد ، كما في المرح . والمؤدى واحد ، ولكن الأول أنسب .

(٢) كذا في زع والثانية . وفي ش : « أبيه » ، والزائد من المرح .

(٣) في ش : « نفقته » ، والهاء من كلام الشارع .

(٤) بهامش ز : « تف على أن للمرأة فسخ نكاحها : إن منعت نفقة موثر » .

(٥) وودت الألف في ز ، ولم ترد في ع ش والثانية .

بَابُ نَفَقَةِ الْأَقْرَبِ وَالْمَالِكِ

وتجب^(١) أو إكمالها لأبويه وإن علوا ، ولولده وإن سفل —
حتى ذى الرّحم منهم : حجة مصر ، أو لا . — ولكل من يرثه
بفرض ، أو تعصيب — لا برّحم : بمن سوى عمودى نسبه ، سواء
ورثه الآخر : كأخ ، أو لا : كعمه وعتيق . — بمعروف ، مع فقر
من تجب له وعجزه عن تكسب — ولا يُمتبرُ تقصه : فتجب
لصحيح مكافئ لا حرفة له — : إذا فصل عن قوت نفسه وزوجته
ورقيقه يومه وليته ، وكسوة وسكنى — من حاصل أو متحصل
لا من رأس مال ، وعن ملك ، وآلة عمل .
ومن قدر يكتسب : أجبر لنفقة قريبه ، لا امرأة على نكاح .

وزوجة من تجب له ، كهو

ومن له^(٢) — ولو سحلا — وراث^(٣) دون أب : فنفقته على
قلير إرثهم منه . والأب^(٤) ينفرد بها .
فجدة وأخ ، أو أم أم وأم أب — : ينفقهما سواء .
وأم وجد ، أو أب بنت — : ... أثلاثا .

(١) أى النفقة . وفى ش زيادة من المرح : « كلمة » .

(٢) فى ش زيادة : « لنفقة » ، أى من المحتاجين لها ، وهى من المرح .

(٣) كذا فى زع . وفى ش والناية : « وارث » ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) كذا فى ز ش والناية ، وهو الصواب . وفى ع : « ولأب » ، وهو تحريف .

وَأُمُّ وَبْنَتْ ، أَوْ جَدَّةٌ وَبْنَتْ — : ... أُرْبَاعًا .
وَجَدَّةٌ وَعَاصِبٌ غَيْرُ أَبٍ — : ... أَسْدَاسًا .
وعلى هذا حسابها : فَلَا تَلْزَمُ أَبَا أُمٍّ مَعَ أُمٍّ ، وَأَبْنِ بِنْتٍ مَعَهَا ،
وَلَا أَخَا مَعَ أَبْنٍ .

وَتَلْزَمُ^(١) مُوسِرًا — مَعَ فَقْرٍ الْآخَرِ — بِقَدْرِ إِثْرِهِ .
وَتَلْزَمُ جَدًّا مُوسِرًا مَعَ فَقْرٍ أَبٍ ، وَجَدَّةً مُوسِرَةً مَعَ فَقْرٍ أُمٍّ .
وَمَنْ لَمْ يَكْفِ مَا فَضَّلَ عَنْهُ جَمِيعَ مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ : بَدَأَ بِزَوْجَتِهِ ،
فَرَفِيقِهِ ، فَأَقْرَبَ . ثُمَّ الْمَصْبِيَّةُ ، ثُمَّ التَّسَاوِي .
فَيَقْدَمُ وَلَدُ عَلِ أَبٍ ، وَأَبُ عَلِيٍّ أُمٍّ ، وَأُمُّ عَلِيٍّ وَلَدِ ابْنٍ ، وَوَلَدُ
ابْنِ عَلِيٍّ جَدٍّ ، وَجَدُّ عَلِيٍّ أَخٍ ، وَأَبُو أَبِيٍّ عَلِيٍّ أُمٍّ . وَهُوَ مَعَ أَبِي
أَبِيٍّ مُسْتَوِيَانِ .

وَلَمْ تَحِقِّهَا الْأَخَذُ بِلَا إِذْنٍ^(٢) مَعَ امْتِنَاعٍ^(١) ، كَزَوْجَةٍ .

وَلَا نَفَقَةٍ مَعَ اخْتِلَافِ دِينٍ ، إِلَّا بِالْوَلَاءِ .

* * *

فصل

وَيَجِبُ إِعْفَافُ مَنْ تَجِبُ لَهُ — : مِنْ صَمُودَى نَسَبِهِ وَغَيْرِهِمْ . —

(١) كُنَّا نَقَعُ شِ وَالنَّايَةَ ٢٤٣ ، وَهُوَ الْمَاسَبُ . وَفِي ز : « وَيَلْزَمُ » ، وَلَمْ يَلْزَمْ .

(٢) كُنَّا فِي زِ وَالنَّايَةَ وَأَصْلُهُ . وَفِي ش : « إِذْنُهُ ... امْتِنَاعُهُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ

الْفَصْرِ وَإِنْ أُلْفِتِ الثَّانِيَةُ فِي هَذَا مَعْنَى .

بزوجة حرة، أو سرية مُنقّه. ولا يملك أسترخاها مع غناه^(١).
ويقدم تعيين قريب — والمهر سواء — على زوج.
ويصدق: « أنه تائق »، بلا عين. ويُعتبر عجزه.
ويكفي^(٢) بواحدة؛ فإن ماتت: أعفّه ثانياً. لأن طلق بلا
عنف.

ويلزم^(٣) إعفاف أم، كأم. وخادم للجميع: لحاجة، كزوجة^(٤).
ومن ترك ماوجب مدة: لم يلزمه لما مضى؛ أطلقه إلا أكثر.
وذكر بعضهم: « ... إلا بفرض حاكم ». وزاد غيره: « أو إذنه في
أستدانة ».

ولو غاب زوج، فاستدانت لها ولأولادها الصغار — رجعت.
ولو امتنع منها زوج أو قريب: رجع عليه مُنفق بنية رجوع.
وعلى من تلزمه نفقة صغير — نفقة ظنّه حوّلين. ولا يُفطم
قبلهما إلا برضا أبويه، أو سيده: إن كان رقيقاً؛ ما لم ينضّر^(٥).

(١) كذا في زرع والفاية ٧٤٤، أي الفقير كما قال الفارح. وفي ش: « غناه » وهو مصحف.

(٢) كذا في ز والفاية، أي إعفاهه كما فيها أيضاً. وفي ع ش: « ويكنى » أي في الإعفاف، كما ذكر الفارح.

(٣) في ش: « ويلزمه »، والهاء من المرح وإن وردت في الفاية.

(٤) في ش: « كالزوجة ... وجب عليه »، والزيادة من المرح.

(٥) كذا في ز والإقناع ٣٩٦. وفي ع: « ينضّر »، وهو مصحف عنه. وفي ش:

« ينضّر »، ولعله تحريف. وفي الفاية: « ينضّر رضاعه ».

ولايه منع أمة من خدمته ، لارضاعه^(١) ولو أنها في جباله . وهي أحق بأجرة مثلها ، حتى مع متبرعة ، أو زوج ثانٍ ويرضى^(٢) .
ويلزم حرّة مع خوف تلفه ، وأم ولد مطلقاً : نجاً . ومتى عتقت : فكباثن .

ولزوج ثانٍ منهما من إرضاع ولدها من الأول ، إلا لضرورته ، أو شرطها .

فصل

وتلزمه وسكنى عرقاً لرقيقه — ولو آبقاً ، أو ناشزاً ، أو ابن أمة [من حرّ]^(٣) — من غالب قوت البلد ، وكسوته مطلقاً .
ولبعض بقدر رقه ، وبقيتها عليه .

وعلى حرّة نفقة ولدها من عبد . وكذا مكاتبته ولو أنه من مكاتب ، وكسبه لها .

ويزوج بطلب^(٤) غير أمة يستمتع بها ، ولو مكاتبته

(١) كذا في ز والناية والإقناع ٣٩٨ ، وقد استعمل تصاعداً بدل « إرضاعه » ، وهو لفظ ع ش . وراجع المختار والمصباح .

(٢) لم يضبط في ز . وضبط في ع بضم الياء ، وهو خطأ وسبق فلم .
(٣) وردت الزيادة في ع ش والناية ٢٤٥ ، كما وردت في ز بها أثر ضرب عليها . وذكر بعدها فيها مضروباً عليه « دون زوجها إلا إن كان عبداً له » . وذكر بدون الاستثناء في الإقناع ٣٩٩ .

(٤) كذا في ز ع والناية . وفي ش : « بطلبه » ، والزائد من المرح . أى يزوج رقيق ذكرأ كان أو أنثى بذلك ، على ماقى المرح . وفي الناية : « وتزوج وجوباً » ، وفيه تصحيف ، وزيادة ذكرته في المرح .

بشرطه. وتصدق : في أنه لم يَطَأ .
ومن غاب عن أمته غيبةً منقطعةً ، فطلبت الزويج — : زوجها
من بلي ماله . وكذا أمةٌ صبيٌّ ومجنون .
وإن غاب عن أم ولده : زُوِّجَتْ ^(١) لحاجةٍ ففقهٍ ؛ المنقح :
« وكذا لوطه » ^(٢) .

ويجب أن لا يُكَلَّفُوا مُشَقًّا كثيرًا ، وأن يُرَاحُوا وقتَ
قِيُولِهِ ونومٍ ولصلاةٍ ^(٣) مفروضةٍ ، ويُركَّبَهُمْ عَقْبَةٌ ^(٤) لحاجةٍ .
ومن بُمِتَ منهم في حاجةٍ ، فإن عَلِمَ أنه لا يجد مسجدًا يصلِّي فيه :
صَلَّى . فلو عذِرَ : أُخِّرَ ، وقضاها .
وإن لم يعلم ، فوجد مسجدًا — : قضى حاجته ، ثم صَلَّى . فلو صَلَّى
قبلُ : فلا بأس .

وَتُسَنُّ ^(٥) مدلاواتهم إن مرضوا ، وإطعامهم من طعامه . وَمَنْ

(١) ورد بهامس ز أولاً : « أي زوجها الحاكم » ، كما نقله صاحب الإقناع ٤٠٠
عن « الرعاية » مع زيادة : « وحفظ مهرها السيد » . وورد به ثانياً : « حكم تزويج أولاد
النبي » بضم النين وفتح الباء المشددة .
(٢) أسقطت اللام من ش مدرجة في المرح . وفي الناية : « لوطي » ، وهو تحريف .
(٣) وردت اللام في زع والناية ٢٤٦ ، دون ش .
(٤) كذا في زع والناية والإقناع ٤٠٠ ، وقال شارحه : « يوزن غرفة » ، أي
نوبة ، يقال : « عاقبته في الراحة » : إذا ركبت أنت مرة وركب هو مرة . كما في المختار .
ويقال : « تمايلوا على الراحة » : إذا ركب كل واحد عقيقة . كما في المصباح . وصحف
في ش بلفظ : « عقبه » بالهاء . ولم يقتبه له الناشر القى لام له إلا الصخرية من المتفقيين ،
والاستخفاف بالمصرفين .
(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « وسن » .

وَلِيَّةٌ : فَمَهْ أَوْ مَنَّهُ . وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ .

وله تأديبُ زوجة ، وولد^(١) — ولو مكلفاً مزوجاً — بضربٍ غيرِ مبرح .

وكذا رقيق^(٢) . وَيَقِيدُهُ : إن خاف عليه . وَلَا يَسْتَمُ أَبُوْنِهِ الْكَافِرَيْنِ ، وَلَا يُلْزِمُهُ بَيْعُهُ بَطْلِيهِ مَعَ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ .

وَحَرْمُ أَنْ تُسْتَرْضَعَ^(٣) أُمَةٌ لِغَيْرِ وَلَدِهَا ، إِلَّا بَعْدَ رِيَّتِهِ .

وَلَا تَصَحُّ لِإِجَارَتِهَا — بِلَا إِذْنِ زَوْجِ — زَمَنَ حَقِّهِ ، وَلَا جَبْرُ عَلَى مُخَارَجَةٍ — وَهِيَ : جَعْلُ سَيِّدٍ عَلَى رَقِيقٍ ، كُلَّ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ^(٤) ، شَيْئًا مَعْلُومًا لَهُ . — وَتَجَوُّزُ^(٥) بَاتِفَاقِهِمَا : إِنْ كَانَتْ قَدَرُ كَسْبِهِ فَأَقْلٌ ، بَعْدَ نَفَقَتِهِ .

وَلَا يَتَسَرَّى عَبْدٌ مُطْلَقًا ؛ وَتَصَحُّ^(٦) — عَلَى مَرْجُوحٍ — بِإِذْنِ سَيِّدٍ^(٧) ، الْمُنْقَحُ : « وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ،

(١) بهامش ز : « مسألة : التأديب المكلف (أى المطلوب) من الولد » .

(٢) في ش : « وتأديب رقيق » ، فأدرج المثنى في المرح وبالعكس . وذكر في نو ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « كتأديبهما » ، أى الولد والزوجة كما صرح به الإقناع ٤٠١ .

(٣) كذا في زع والغاية ٢٤٧ . وفي ش : « يسترضع » ، ولعله تصحيف .

(٤) ورد « شهر » في زع والغاية ، وأسقط من ش مدرجاً في المرح .

(٥) كذا في ش والغاية ، وهو الأولى . وفي ع : « ويجوز » ، وأكمل في ز .

(٦) كذا في ز ، أى التسمية . وفي ع ش : « ويصح » أى التسمية ، كقائل المرح .

(٧) كذا في زع . وفي ش : « سيده » ، وإلهاء من المرح .

واختاره كثير من المحققين « انتهى . فلا (١) ملك سيد (٢) رجوعاً بعد تسراً .

ولبعض وطء أمة — ملكها يحزته الحر — بلا إذن .
وعلى سيد أمتنع مما لرقيق (٣) — إزالة ملكه بطلبه ، كفرقة زوجة .

* * *

فصل

وعلى مالك بهيمة إطعامها وسقيها .
وإن عجز عن نفقتها : أجبر على بيع ، أو إجارة ، أو ذبح ما كولى . فإن أبى : فعل حاكم الأصلح ، أو اقترض عليه .
ويحوز أمتناع بها في غير ما خلقت (٤) : كقبر لحمل وركوب ، وإبل ومهر لحرب ونحوه . وجيفتها له ، وتقلها عليه .
ويحرم لها ، وتحملها مشقاً ، وحلبها ما يضر ولدها ، وذبح غير ما كولى لإراحته (٥) ، وضرب وجهه ، ووسم فيه . ويحوز في غيره لعرض صحيح .

(١) وردت الهاء في زع والناية ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .
(٢) في ش : « سيد » ، وهو كساقته . وفي كلام الناية — سيد ذلك — تعريف .
(٣) في ش : « لريقه » ، والزايد من الشرح . وذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا امتنع السيد من الواجب عليه » .
(٤) في ش زيادة : « له » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الناية ٢٤٨ .
(٥) وردت الهاء في ز ، دون ع ش والناية .
(م ٢٥ ق ٢ — منتهى الإرادات)

وَيُكْرَهُ خِصَالُهُ، وَجَزُؤُ مَعْرِفَةٍ وَنَاصِيَةٍ وَذَنْبٍ، وَتَلْقِيَةُ جَرَسٍ
أَوْ وَتَرٍ، وَتَزْوُجُ حَارٍ عَلَى فَرْسٍ .
وَتُسْتَحَبُّ تَفَقُّهُ عَلَى مَالِهِ غَيْرِ الْحَيَوَانِ .

• • •

بَابُ الْخُصَانَةِ

وَتَجِبُ . وَهِيَ : حَفْظُ صَغِيرٍ ، وَمَمْتُونٍ - وَهُوَ : الْمُخْتَلِ
الْعَقْلِ . - وَعَجْنُونٌ ، عَمَّا يَضُرُّهُمْ ، وَتَرْيِثُهُمْ بِعَمَلِ مَصَالِحِهِمْ .
وَمُسْتَحَقُّهَا : رَجُلٌ عَصَبَةٌ ، وَأَمْرَأَةٌ وَارِثَةٌ : كَأُمٌّ ، أَوْ مُذْنِبَةٌ
جَوَارِثٌ - : كَخَالَةٍ ، وَبْنَتِ أَخْتٍ - أَوْ بَعَصِيَّةٌ - : كَعَمَةٍ ، وَبْنَتِ
أَخٍ وَعَمٍّ . - وَذَوْرَحِيمٍ : كَأَبِي أُمٍّ . ثُمَّ حَاكِمٌ .
وَأُمٌّ أُولَى - - وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلَهَا - كَرَضَاعٍ ، ثُمَّ أُمّهَاتُهَا : الْقُرْبَنَى
خَالَتُ قُرْبَنَى .

ثُمَّ أَبٌ ، ثُمَّ أُمّهَاتُهُ كَذَلِكَ . ثُمَّ جَدٌّ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أُمّهَاتُهُ كَذَلِكَ .
ثُمَّ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَأُمٍّ ، ثُمَّ لِأَبٍ .
ثُمَّ خَالَةٌ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لَأُمٍّ ، ثُمَّ لِأَبٍ . ثُمَّ عَمَةٌ كَذَلِكَ .
ثُمَّ خَالَةٌ لَأُمٍّ ، ثُمَّ خَالَةٌ لِأَبٍ . ثُمَّ عَمَّتُهُ .
ثُمَّ بِنْتُ أَخٍ وَأُخْتٍ ، ثُمَّ بِنْتُ عَمٍّ وَعَمَةٍ ، ثُمَّ بِنْتُ عَمٍّ أَبٍ ^(١)
وَعَمَّتِهِ - عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ .

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّائِيَةِ ٢٤٩ . وَفِي ع : « لِأَبٍ » ، وَلِلَّهِ الزَّائِلَةُ مِنَ النَّاسِخِ .

ثم باقى العَصَبَةِ : الْأَقْرَبُ فَأَلْفَرَبِ .

وشرط كونه تحرماً - ولو برضاع ونحوه - لأننى بلغت سبعاً .
وُسِّلَها غيرُ تحرِّم^(١) - تمذُّرُ غيرُه - إلى ثقةٍ يختارها ، أو تحرِّمُه^(٢) .
وكذا أمُّ تزوجت وليس لولدها غيرها .

ثم لنى رَجِمَ ، ذكر^(٣) وأُنْثَى ، غير ما تقدّم - وأولاهم :
أبو أمِّ ، فأُمُّها ، فأخُ لأمِّ ، فخالٌ . - ثم لحاكم^(٤) .

وتَنَقَّلَ - مع امتناعٍ مستحقِّها ، أو عدم أهليّته - إلى مَنْ بعده .
وحضانةٌ مبعضٌ - لقريبٍ ومسيّدٌ - بُحْأَيَّةٌ .

ولا حضانة لمن فيه رِقٌّ ، ولا لفاسقٍ ، ولا كافِرٍ على مسلم
ولا لمزوجةٍ^(٥) بأجنبيٍّ من محضونٍ - [من]^(٦) زمنٍ عقدٍ -
ولو رضى زوجٌ .

وبعجَرٍ زوالٍ مانعٍ - ولو بطلاقٍ رجعى ، ولم تنقضِ عدَّتُها -
ورجوعٍ ممتنعٍ ، يعودُ الحقُّ .

(١) ورد فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لأقرب سواه » . وراجع شرح
الإقناع ٤٠٦ .
(٢) كذا فى ز وشرح الإقناع ، وهو الصواب . وفى ع والناية : « محرمة » ،
وهو تصحيف .

(٣) كذا فى ز ع والناية . وفى ش : « ذكر » ، وهو تحريف .
(٤) وردت اللام فى ز ، وسقطت من ع ش . وفى الناية : « الحاكم » ، ولعله تحريف .
(٥) كذا فى ز ع والناية ٢٥٠ . وفى ش : « مزوجة » وأدرجت اللام فى الدرر .
(٦) وردت الزيادة فى ز ع والناية ، وسقطت من ش .

ومنى أراد أحد أبوين نُقْلَةً^(١) إلى بلد آمن ، وطريقه : مسافة قصر فأكثر ، ليسكنه — : فأب أحق . وإلى قريب لسكنى : فأم . ولحاجة — بعد ، أولاً — : فمقيم .

* * *

فصل

وإن بلغ صبي سبع سنين عاقلاً : خيّر بين أبويه .
فإن أختار أباه : كان عنده ليلاً ونهاراً . ولا تمتنع زيارة أمه ، ولا هي تمريضه .

وإن أختارها : كان عندها ليلاً ، وعنده نهاراً : ليؤدّبها ويعلمه .
وإن عاد فاختر الآخر : نقل إليه ؛ ثم إن^(٢) أختار الأول : ردّه إليه . ويُقرع : إن لم يَخْتَرْ ، أو أختارهما .
وإن بلغ رشيداً : كان حيث شاء ، ويُستحب له أن لا ينفرد عن أبويه .

وإن استوى أثنان فأكثر فيها : أقرع ، ما لم يبلغ مخضون سبعا — ولو أثنى — : فيُختَر .

والأحق من عصبية — عند عدم أب أو أهلكته^(٣) — كآب :

(١) كذا في زح ، وهو اسم من « الانتقال » كما في المختار والمصباح . وصحف في ش والناية بلفظ : « نقله » بالهاء .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الفرح ، هي : « عاد ، و ... » .

(٣) كذا في ز ش والناية ٧٥١ . وفي ع : « أهلية » ، والظاهر أنه تحريف .

في تخيير وإقامة وتُقلة^(١)، إن كان محرماً لأتى .

وسائر النساء^(٢) المستحقات لها ، كأم : في ذلك .

وتسكون بنت سبيع عند أب ، إلى زفاف ، وجوباً . ويمتئها ومن
يقوم مقامه ، أن تنفرد . ولا تمنع أم من زيارتها — : إن لم يخف
منها . — ولا تمرضها بيبتها . ولها زيارة أمها : إن مرضت .

والممتوء — ولو أتى — عند أمه مطلقاً .

ولا يقر من مخضن ، يدير من لا يصونه ويصلحه .

* * *

(١) كذا في زش . وفيه والناية ٢٥٢ : « وتقله » بالهاء . وقد علمت ما فيه .

(٢) ورد هنا في زع والناية ، وأسقط من ش مبرجا في الفريخ .

كتاب

«الْجَنَائِبَاتُ» : جمع^(١) «جَنَابَةٌ» ، وهي : التَّمَدُّى عَلَى الْبَدَنِ
بِمَا يُوجِبُ قِصَاصًا ، أَوْ مَالًا .
وَالْقَتْلُ ثَلَاثَةٌ أَضْرَبَ : عَمْدٌ يَخْتَصُّ الْقَوْدُ بِهِ^(٢) ، وَشِبْهُ عَمْدٍ ،
وَخَطَا .

(١) فالعمدُ : أَنْ يَقْصِدَ مِنْ يَمْلِكُهُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا ، فَيَقْتُلَهُ
بِمَا يُغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتَهُ بِهِ . وَلَهُ تِسْعُ صُورٍ :
١ - إِحْدَاهَا^(٣) : أَنْ يَجْرَحَهُ بِمَالِهِ نَفُوذٌ فِي الْبَدَنِ ، مِنْ حَدِيدٍ -
كَسِكِّينَ ، وَمِسْلَةٍ - أَوْ^(٤) غَيْرِهِ : كَشَوْكَةٍ ، وَلَوْ صَغِيرًا - :
كَشَرَطِ حَجَّامٍ - أَوْ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ ، أَوْ بِسَنْيَرٍ - : كَكَرْزِهِ^(٥) بِإِبْرَةٍ
وَنَحْوِهَا فِي مَقْتَلٍ : كَالْفَوَادِ وَالْخِصْيَتَيْنِ ، أَوْ فِي غَيْرِهِ : كَفَخْذٍ وَيدٍ -
فَتَطَوُّلُ عُلْتِهِ ، أَوْ يَصِيرُ صَنِئًا^(٦) - وَلَوْ لَمْ يَدَاوِ مَجْرُوحٌ قَادِرٌ جُرْحَهُ
نَحْقِي يَمُوتَ ، أَوْ يَمُوتُ فِي الْحَالِ .

(١) قوله : « جمع جنابة » أسقط من ش ، وأدخل في الفرج .
(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « يضرب العمد » . وذكر نحوه في
الإقناع ٤١٢ .

(٣) في ش : « أحدها » ، وهو تحريف ظاهر .
(٤) في ش : « أو أي الحديد ولو صغيراً » فأدرج المتن في الشرح وبالعكس .
(٥) كذا في زع ، وهو موافق لما في الإقناع ٤١٣ . وفي ش : « ككرز » ، وهو
تصحيف . وفي الناية ٢٥٣ خطأ وتفسر يجب التنبيه له .
(٦) ورد بهامش ز حاشية : « أي تألأ » ، وهو مذكور في شرحي للتهذيب ،
والإقناع . ويتفق مع ما ذكر في المختار والمصباح : من أن « الضأفة » : الزمانة .

ومن قطع - أو بط - سلعة خطرة من مكلف ، بلا إذنه ،
فات - فاعليه القود . لا ولي ، من مجنون وصغير ، لمصلحة .

٢ - الثانية : أن يضربه بمثقل فوق عمود القسطاط - لا كهو ،
وهو : الخشبة التي يقوم عليها بيت الشعر . - أو بما يغلب على الظن
موته به - : من كوزين^(١) ، وهو : ما يدق به الدقاق الثياب ، ولت ،
وسندان ، وحجر كبير . - ولو في غير مقتل ، أو في مقتل أو حال
ضعف قوة - : من مرض ، أو صغر أو كبر ، أو حر أو برد ،
ونحوه^(٢) . - بدون ذلك ، أو يُميده به ، أو يُلقى عليه حائطا أو
سقفا ونحوهما^(٣) ، أو يُلقيه من شاهق فيموت .

وإن قال : « لم أقصد قتله » ، لم يصدق .

٣ - الثالثة : أن يُلقيه بزينة أسد ونحوها ، أو مكتوفا بنض
بحضرة ذلك ، أو في مضيق محضرة حية ، أو يُنشه كلبا أو حية ،
أو يُلسعه عقربا من القوائل غالبا - فيقتل به .

٤ - الرابعة : أن يُلقيه في ماء يُغرقه ، أو ناري - ولا يمكنه
التخلص - فيموت .

وإن أمكنه فيها : فهدر .

٥ - الخامسة : أن يخنقه بحبل أو غيره ، أو يسد^(٤) فاه وأنفه ،

(١) كذا بالأصول . والثانية والإفتاح ٤١٤ . وانظر اللسان ١٧ / ٢٣٧ ، والناسخ
٣٢٠ / ٩ .

(٢) كذا في زح . وفي ش : « أو نحوه » . ولعله الزائد من العرح .

(٣) في ش : « أو نحوهما » ، وهو كسائه . ولم يذكر في النهاية ٢٥٤ .

(٤) كذا في زح والنهاية ٢٥٥ . وفي ش : « أو بسد ... أو أنفه » ، وهو متخفيف .

أَوْ يَمُوتُ خُصِيَّتُهُ زَمَانًا يَمُوتُ فِي مِثْلِهِ غَالِبًا - فَيَمُوتُ .
٦ - السَّادِسَةُ : أَنْ يَحْبِسَهُ وَيَنْعَمَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ - فَيَمُوتُ
جُوعًا وَعَطْشًا^(١) - لَزَمَنِ يَمُوتُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ غَالِبًا . بِشَرَطِ تَمْذُرِ
الطَّلَبِ عَلَيْهِ .

وإِلَّا : فَلَادِيَّةٌ ، كَتَرَكِهِ شَدَّ^(٢) فَضْدِهِ .
٧ - السَّابِعَةُ : أَنْ يَسْقِيَهُ شَيْئًا لَا يَعْلَمُ بِهِ ، أَوْ يَخْلَطُهُ بِطَعَامٍ
وَيُعْطِيهِ^(٣) ، أَوْ بِطَعَامٍ آكَلَهُ^(٤) - فَيَأْكُلُهُ جَهْلًا ، فَيَمُوتُ .
فَإِنْ عَلِمَ بِهِ آكَلَ مَكْلَفًا ، أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامٍ نَفْسِهِ ، فَأَكَلَهُ^(٥)
أَحَدٌ بِلَا إِذْنِهِ - : فَهَذَرٌ .

٨ - الثَّامِنَةُ : أَنْ يَقْتُلَهُ بِسِحْرِ يَقْتُلُ غَالِبًا .
وَمَتَّى أَدْعَى قَاتِلٌ بِسَمٍّ أَوْ سِحْرِ عَدِمَ عِلْمُهُ أَنَّهُ قَاتِلٌ ، أَوْ جَهَلَ
مَرَضِي - : لَمْ يَقْبَلْ .

٩ - الثَّاسِمَةُ : أَنْ يَشْهَدَ رَجُلَانِ عَلَى شَخْصٍ بِقَتْلِ عَمْدٍ ، أَوْ
بِرِدَّةٍ^(٥) حَيْثُ أَمْنَعَتْ قَوْبَتُهُ ؛ أَوْ أَرْبَعَةٌ بَرْنًا مُحْصَنٍ - فَيُقْتَلُ ، ثُمَّ

(١) في ش : « أَوْ عَطَا » ، وَلَمَّا الزَّائِدُ مِنَ الشَّارِحِ لَا النَّاسِخَ .
(٢) صَفْ فِي ش هَالِسِينَ ، وَذَكَرَ بِهَامِشٍ ز : « مِثْلُهُ مَا إِذَا تَرَكَ الْفَضْضَ شَدَّ
فَضْدَهُ » . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ ٤١٥ .
(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « أَوْ يَطْلُمُهُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفُ نَاسِرٍ .
(٤) حَكَذَا فِي زَعِ وَالْإِتْقَاعِ ٤١٦ ، وَهُوَ الْمَوَابِ . وَفِي ش وَالنَّايَةِ : « أَسْكَه » ،
وَهُوَ تَصْغِيفٌ .
(٥) وَرَدَتْ اللَّاءُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، حُونَ ش وَالْإِتْقَاعِ ٤١٧ .

تَرْجِعَ الْبَيِّنَةُ وتقول : « عَمَدْنَا^(١) قَتَلَهُ » ، أو يقولَ الْحَاكِمُ أو
الوليُّ^(٢) : « عَمِلْتُ كَذِبَهُمَا ، وَعَمَدْتُ قَتْلَهُ » .

فَيَقَادُ بِذَلِكَ كُلَّهُ وَشِبْهِهِ ، بِشَرْطِهِ .

وَلَا قَوْدَ عَلَى بَيِّنَةٍ وَلَا حَاكِمٍ ، مَعَ مَبَاشَرَةٍ وَلِيٍّ .

وَيَخْتَصُّ بِهِ مَبَاشِرُ عَالَمٍ ، قَوْلِي ، فَيَبَيِّنُهُ وَحَاكِمُهُ .

وَمَتَى لَزِمَتْ حَاكِمًا وَبَيِّنَةً دِيَّةٌ : فَطُلِيَ عَدِيمٌ .

وَلَوْ قَالَ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرُ : « عَمَدْنَا^(٣) » ، وَآخَرُهُ :

« أَخْطَاْنَا — فَلَا قَوْدَ ، وَعَلَى مَنْ قَالَ : « عَمَدْنَا » حَصْتُهُ مِنَ الدِّيَةِ

الْمَنْظَلَةِ ، وَالْآخَرُ مِنَ الْمُخَفَّفَةِ .

و... مِنْ^(٤) أَثْنَيْنِ : لَزِمَ الْمُقِرُّ بِعَدِّ الْقَوْدِ ، وَالْآخَرُ نِصْفُ الدِّيَةِ .

وَلَوْ قَالَ كُلٌّ : « عَمَدْتُ وَأَخْطَا شَرِيكِي » ، فَمَلِيَهُمَا الْقَوْدُ .

وَلَوْ رَجَعَ وَلِيٌّ وَبَيِّنَةٌ : صَحِيحُهُ وَلِيٌّ .

وَمَنْ جَعَلَ فِي حُلُقٍ مِّنْ تَحْتِهِ حَجَرٌ أَوْ نَحْوُهُ خَرَّاطَةً ، وَشَدَّهَا

بِمَالٍ ، ثُمَّ أَزَالَ مَا تَحْتَهُ آخَرُ عَمْدًا ، فَاتَ — : فَإِنْ جَهَلَهَا مَزِيلٌ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَلَوْ شِ : « عَمِدْتُ » ، وَهُوَ تَحْرِيْفٌ .

(٢) ١ . : « الْوَالِي » ، وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ مِنَ النَّاسِجِ .

(٣) قِيَتْ زِيَادَةُ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « قَتَلَهُ » .

(٤) قِيَتْ : « وَوَاحِدٌ مِنَ اثْنَيْنِ عَمِدْتُ » ، وَقَالَ الْآخَرُ أَخْطَأْتُ لَزِمَ مَقْرَأُ .

وَالزِّيَادَةُ مِنَ الصَّرْحِ . وَوُورِدَ الْأَقْطُ الْأَخِيرُ فِي النَّايَةِ ٢٥٦ عَرَفًا بِدَوْنِ أَلْفٍ .

وَدَّاهُ^(١) مِنْ مَالِهِ ، وَلَا تُقْتَلُ بِهِ .

فصل

(ب) وَشِبْهُ الْعَمْدِ^(٢) : أَنْ يَقْصِدَ جُنَايَةً لَا تَقْتُلُ غَالِبًا ، وَلَمْ

يُجَرِّحْهَا .

كَمَنْ ضَرَبَ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا أَوْ حَجَرٍ صَغِيرٍ ، أَوْ لَكَزَ ، أَوْ لَكَمَ
غَيْرَهُ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ ، أَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ، أَوْ سَحَرَهُ بِهَا لَا يَقْتُلُ
غَالِبًا فَمَاتَ ، أَوْ صَاحَ بِمَا قَلِيلٍ أَعْتَفَلَهُ ، أَوْ بِصَغِيرٍ أَوْ مَعْتُومٍ^(٣) عَلَى^(٤)
سَطْحٍ — فَسَقَطَ ، فَمَاتَ^(٥) .

فَفِيهِ الْكَفَّارَةُ فِي مَالِ جَانٍ ، وَالْدِّيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ .

فصل

(ج) وَالْخَطَأُ ضَرْبَانِ :

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِفْتِاحِ ٤١٨ . وَفِي شِ :
« وَأَدَاهُ » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ عَجِيبٌ يَدُلُّ عَلَى جَهْلِ خَطِيرِ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٌ : « الْمَسْمِيُّ بِضَطِّ الْمِدِّ وَعَمْدِ الْمَطْلُ » ، وَهُوَ مِنَ الْمَرْحِ . وَقَدْ
ذَكَرْتُ فِي الْإِفْتِاحِ وَالنَّايَةِ ٢٥٧ بِقِطْعَةٍ : « وَبِصَغِيرٍ حَقًّا ... » .

(٣) فِي النَّايَةِ زِيَادَةٌ : « لَا يَكْفَى » ، وَصَرَحَ بِنَحْوِهَا فِي الْإِفْتِاحِ ٤١٩ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ : « نَحْوُهُ » ، وَالْبَاءُ مِنَ النَّاسِخِ ، وَالْبَاقِي مِنَ الشَّرَاحِ .

(٥) ذَكَرَ فِي زِ ، هَذَا ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ ذَهَبَ مَقْلُهُ وَنَحْوُهُ » . وَذَكَرْتُ فِي

الشَّرَاحِ بِقِطْعَةٍ : « ... أَوْ نَحْوُهُ » ، كَمَا ذَكَرْتُ نَحْوَهَا فِي الْإِفْتِاحِ ٤١٨ .

(١) ضرب^(١) في القصد ، وهو نوعان :

١ - أحدهما : أن يرمى ما يظنه صيداً أو مباح الدم ، فيبين
آدمياً أو^(٢) معصوماً .

أو يفعل ماله فعله ، فيقتل إنساناً .

أو يتعمد القتل صغيراً أو^(٣) مجنوناً .

ففي ماله الكفارة ، وعلى عاقلة الدية .

ومن قال : « كنت يوم قتلْتُ صغيراً أو مجنوناً » ، وأمكن - :

صدق يمينه .

٢ - الثاني : أن يقتل - بدار حرب ، أو صف كفار - من
يظنه حريياً ، فيبين مسلماً .

أو يرمى وجوباً كفاراً تترسوا بمسلم - ويجب : حيث خيف
على المسلمين إن لم نرمهم . - فيقصدهم دونه ، فيقتله .
ففيه الكفارة فقط .

(ب) الضرب الثاني : في الفعل ، وهو : أن يرمى صيداً أو هدفاً ،
فيصيب آدمياً لم يقصده .

(١) في ش زيادة : « منها » ، وهي من كلام الشارح .

(٢) وردت الألف في ز ش ، وسقطت من ح والناية .

(٣) في ش زيادة ، أدخلت من الفرح ، هي : « جسده » .

أو ينقلب — هو نائم ، أو نحوهُ — على إنسان ، فيموت .
فالكفارة ، وعلى عاقلة الدية .
لكن : لو كان الرامي ذمياً ، فأسلم بين رمي وإصابة : ضمن
المقتول في ماله .

ومن قتل بسبب — : كحفر بئر ، ونصب سكين أو حجر
أو نحوهِ ، تمدياً^(١) — إن قصد جناية : فشبهه عمد ، وإلا : فخطأ .
وإمساك الحية محرّم وجناية ؛ فلو قتلت ممسكها^(٢) — : من
مدعى مشيخة ، ونحوهِ — : فقاتل نفسه^(٣) ، ومع ظن أنها لا تقتل :
شبهه عمد ، بمنزلة من أكل حتى يشم .
ومن أريد قتله قوداً ، فقال شخص : « أنا القاتل ، لا هذا » —
خلاً قوداً ، وعلى مقرّ الدية .
ولو أقرّ الثاني بعد إقرار الأول : قتل الأول .

* * *

فصل

ويُقتل المدد بواحد : إن صلح فعل كل للقتل به . وإلا
— ولا تواطؤ^(٤) — : فلا . ولا يجب — مع عفو — أكثر من دية .

(١) ورد في ز مضموم الفال ، وهو سهو وسبق قلم .

(٢) كذا في ز ش والنفاية ٢٥٨ . وفي ع : « ممسك » ، ولعله تحريف ناسخ .

(٣) ورد بهامش ز : « أي عاص ، وأما مع ظنه فلا » .

(٤) كذا في ش . وفي زع والنفاية ٢٥٩ : « تواطىء » ، ولعله رسم قديم .

وإن جَرَحَ واحدٌ جُرْحًا ، وآخرُ مائةً — : فسواءٌ .
 وإن قَطَعَ واحدٌ من كُوعٍ ، وآخرُ من مِرْفَقٍ — فإن كان قد
 برأ^(١) الأولُ : فالقاتلُ^(٢) الثاني ؛ وإلا : فهما .
 وإن قُتِلَ واحدٌ ما لا تبقى معه حياةٌ — كقطعِ حُسْوَتِهِ ، أو مَرِيئِهِ
 أو وِدْجَتِهِ . — ثم ذبحه آخرُ — : فالقاتلُ الأولُ . ويُعزَّرُ الثاني ، كما
 لو جَنَى على ميت .
 ولا يصحُّ تصرُّقُ^(٣) فيه : لو كان قَتْلًا .
 وإن رمَاهُ الأولُ من شَاهِقٍ^(٤) ، فتلَقَّاهُ الثاني بمحددٍ فَقَدَهُ ؛
 أو شَقَّ الأولُ بطنَهُ أو قطعَ طرفَهُ ، ثم ذبحه الثاني — : فهو القاتلُ ،
 وعلى الأولِ موجبُ جراحَتِهِ .
 ومن رُمِيَ في لُجَّةٍ ، فتلَقَّاهُ حوتٌ فابتَلَمَهُ . — : فالقودُّ على
 راميهِ .

ومع قَلَّةِ الماءِ ، إن عَلمَ بالحوثِ : فكذلك . وإِلا ، أو ألقاهُ مكتوفًا
 بفضاءٍ^(٥) غيرِ مُسْبِعٍ ، فمَرَّ^(٦) به دابةٌ فقتَلَتْهُ — : فالديةُ .

(١) كذا في زع والفاية ، وهو ولنة أهل المجاز . وفي ش : « برى » ، وهو
 لغة غريم . فراجع المختار والمباح .
 (٢) في ش : « فإن القاتل » ، والزائد من الشارح .
 (٣) كذا في زع . وفي الفاية : « التصرف » ، وفي ش : « تصرفه » . والزيادة .
 من الفرج .
 (٤) في ش زيادة ، أدرجت من الفرج ، هي : « جبل » .
 (٥) كذا في ز ش والفاية ٢٦٠ . وفي ع : « بنضا » ، ولعله تصحيف .
 (٦) في ش : « فرت » ، ولعل التاء من الفرج وإن وردت في الفاية .

ومن أكره مكلفاً على قتل معين ، أو على أن يُكره عليه ،
فَفَعَلَ - : فعلى كلَّ القَوْدِ .

و : « أَقْتُلْ »^(٨) نَفْسَكَ ، وَإِلَّا قَتَلْتُكَ ، إِكْرَاهُ .

ومن أمر بالقتل مكلفاً يجهل تحريمه أو صغيراً أو مجنوناً ، أو
أمر به سلطانٌ ، ظالماً ، مَنْ جَهِلَ ظُلْمَهُ فِيهِ - : لَزِمَ الْأَمْرَ .
وإن علم المكلفُ تحريمه : لَزِمَهُ ، وَأَدَّبَ أَمْرُهُ^(٩) .

ومن دفع لنير مكافٍ آله قتلٍ ، ولم يأمره به ، فَقَتَلَ - : لم
يلزم الدافع شيءٌ .

ومن أمر قينٌ غيره بقتل قينٍ نفسه ، أو أكرهه عليه - :
فَلَا شَيْءَ لَهُ .

و : « أَقْتُلْنِي ، أَوْ أَجْرَحْنِي » ، فَفَعَلَ - : فَهَدُرٌ ، ك : « أَقْتُلْنِي ،
وإِلَّا قَتَلْتُكَ » . وَلَوْ قَالَ قَيْنٌ : صُنِّينَ لِسَيِّدِهِ^(١٠) بَقِيْمَتِهِ .

فصلٌ

ومن أمسك إنساناً لآخر حتى قتله ، أو حتى قطعَ طَرَفَهُ ، فَات ،
أَوْ فَتَحَ فِيهِ حَتَّى سَقَاهُ سُبْمًا - : قُتِلَ قَاتِلُهُ ، وَحُبِسَ مَمْسِكُهُ حَتَّى
يَمُوتَ .

(١) في ش : « أَقْتُلْ » بضم الهمزة ، وهو رسم خاطئ* انشتر في بعض الأوساط .

(٢) وردت الهاء في ز ش والناية ، وسقطت من ع .

(٣) ذكرت الهاء في ز ش والناية ٢٦١ ، دون ع .

ومن قطع طرف هارب من قتل، فقبس حتى أدركه قاتله :-
أُقيِدَ منه في طرف، وهو في النفس كمسيك .

وإن أشرتكَ عدو في قتل - لا يُقادُ به البعض لو انفرد :- كحرَّ
وقنَّ في قتل قنَّ، وأبٍ أو وليٍّ مقتصٍّ وأجنبيٍّ، وخاطيٍّ^(١) وعامدٍ ،
ومكلفٍ وغير مكلف أو وسيعٍ أو^(٢) ومقتولٍ :- فالقودُ على القنَّ
وشريك^(٣) أبٍ ، ككبره أباً على قتل ولده . وعلى شريك قنَّ : نصفُ
قيمة المقتول . وعلى شريك غيرهما في^(٤) حرَّ : نصفُ دينته ؛ وفي
قنَّ : نصفُ قيمته .

ومن جرح عمداً ، فداواه بسمٍّ . أو خاطه في اللحم الحى ؛ أو
فعلَ ذلك وليه أو إلحاًكم ؛ فمات :- فلا قودَ على جرحه .

لكن : إن أوجب الجرحُ قصاصاً : استوفى ؛ وإلا : أخذ
أرضه .

* * *

(١) في ش : « وكاطي » ، والكاف مدرجة من النحر .

(٢) في ع زيادة فوق السطر ، وردت في الشرح ، هي : « مكلف » . وقوله :
« ومقتول » أسقط من ش ، وأدرج في الفرع .

(٣) في ش : « وعلى شريك » ، والزيادة من الفرع وإن ذكرت في الناية .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح أيضاً ، هي : « قتل » . وذكرت في الناية .

بابُ شُرُوطِ الْقِصَاصِ

وهي أربعةٌ :

١ - أحدها : تَكْلِيفُ قَاتِلٍ .

٢ - ثانيها : عِصْمَةُ مَقْتُولٍ ، ولو مستحقاً دمه بقتلٍ لغير قاتله
فالقَاتِلُ لِحَرْبٍ ، أو مرتدٌّ قبل تويته : إن قُبِلَتْ ظاهراً ؛ أو
لِزَانٍ مُحْصَنٍ ولو قبلَ ثبوتِهِ ^(١) عند حاكم — : لا قَوْدَ وَلَا دِيَةَ عَلَيْهِ ،
ولو أنه مثله ، وَيُعَزَّرُ .

ومن قطع طرفَ مرتدٍّ أو حربٍ فَأَسْلَمَ ثم مات ؛ أو رماه فَأَسْلَمَ
ثم وقع به المرمى فمات — : قَهْدَرٌ .

ومن قطع طرفاً أو أكثرَ من مسلم ، فارتدَّ ثم مات — : فلا قَوْدَ ،
وعليه الأقلُّ من ديةِ النفس أو ما قطع ^(٢) ، يَسْتَوْفِيهِ ^(٣) الإمامُ .

وإن عاد للإسلام — ولو بعدَ زمنٍ تَسَرَّى فِيهِ الْجَنَايَةُ — : فَمَا
لَوْ لَمْ يَرْتَدَّ .

فصلٌ

٣ - الثالثُ : مَكْفَاةُ مَقْتُولٍ حَالِ جَنَايَةٍ : بَأَن لا يَفْضُلُهُ قَاتِلُهُ
بِإِسْلَامٍ ، أو حُرِّيَةٍ ، أو مِلْكٍ .

(١) كذا في زع والناية ٢٦٣ . وفي ش والإقناع ٤٢٦ : « تويته » ، وهو تصحيف .
(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، ضروباً عليه : « من السد والخطأ » .
(٣) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « فيستوفيه » ، وانقضاء من الشرح . وفي
الناية : « ليستوفيه » ، وهو خطأ ومخرف ناشر .

فَيُقْتَلُ مُسْلِمٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ ، وَذِمِّيٌّ وَمُسْتَأْمِنٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ —

بِثَلَّةٍ

وَكِتَابِيٌّ بِمَجُوسِيٍّ ، وَذِمِّيٌّ بِمُسْتَأْمِنٍ ، وَعَكْسُهُمَا

وَكَافِرٌ غَيْرُ حُرٍّ — جَنَى ثُمَّ أَسْلَمَ — بِمُسْلِمٍ .

وَمَرْتَدٌ بِذِمِّيٍّ وَمُسْتَأْمِنٍ ، وَلَوْ تَابَ وَقُبِلَتْ . وَلَيْسَتْ بَعْدَ جَرَحٍ ^(١)

أَوْ بَيْنَ رَمِيٍّ وَإِصَابَةٍ — مَانِعَةٌ مِنْ قَوْدٍ .

وَقَيْنٌ بِمَجْرٍ وَبَقْنٌ ، وَلَوْ أَقْلَ قِيَمَةٍ مِنْهُ . وَلَا أَثَرَ لَكُونٍ أَحَدِهِمَا

مَكَاتِبًا ، أَوْ كَوْنِهِمَا لِوَاحِدٍ ، أَوْ كَوْنِ مَقْتُولٍ مُسْلِمٍ لَدِمِيٍّ .

وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ بِثَلَّةٍ ، وَبِأَكْثَرِ حَرِيَّةٍ .

وَمُكَلَّفٌ بِغَيْرِ مُكَلَّفٍ . وَذَكَرْتُ بَحْثِي ^(٢) وَأُثْبِتُ ، وَعَكْسُهُمَا .

لَا مُسْلِمٌ — وَلَوْ أَرْتَدَّ — بِكَافِرٍ ، وَلَا حُرٌّ بِقَيْنٍ ، وَلَا بِبَعْضٍ .

وَلَا مَكَاتِبُ بَقْنَةٍ وَلَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ لَهُ ^(٣) .

وَإِنْ أُنْتَقِضَ عَهْدُ ذِمِّيٍّ بِقَتْلِ مُسْلِمٍ : قَتْلٌ ^(٤) لِنَقْضِهِ ، وَعَلَيْهِ ^(٥) دِيَّةُ

الْحُرِّ ، أَوْ قِيَمَةُ الْقَيْنِ .

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّيَاةُ ٢٦٤ . وَفِي ش : « جَرَحُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي ش : « بِأَثْبُتُ وَبَحْثِي » ، وَالْهَاءُ الزَّائِدَةُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) وَوَرَدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَا مَرْتَدٌ أَوْ حُرٌّ بِثَلَّةٍ ، وَلَادِيَةٌ لَهَا » .

(٤) كَذَا فِي ز ، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى جَوَابُ الشَّرْطِ وَالثَّانِيَةُ عَطْفٌ عَلَيْهَا . وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ح ش وَالنَّيَاةُ : « فُقِطْلُ . . . فَعَلَيْهِ » ، عَلَى أَنَّ الْأُولَى تَهْرِيقٌ وَالثَّانِيَةُ الْجَوَابُ . وَلَعَلَّهُ تَصَرُّفٌ مِنَ التَّسَاخُفِ .

(٥) م ٢٦٦ ق ٢ — مِنْتَهُي الْإِرَادَاتِ

وإن قتل أو جرح ذمي أو مرتد ذمياً ، أو قن قنًا ، ثم أسلم^(١) أو عتق - ولو قبل موت مجروح - : قُتل به ، كما لو جُنَّ .
ولو جرح مسلم ذمياً ، أو حر قنًا ، فأسلم أو عتق مجروح ، ثم مات - : فلا قود ، وعليه دية حر مسلم .

ويستحق^(٢) دية من أسلم وارثه المسلم ، ومن عتق سيده ، كقيمته لو لم يمتق . فلو جاوزت دية أرش جنائية : فالزائد لورثته .

ولو وجب بهذه الجناية قود : فطلبه^(٣) لورثته .

ومن جرح قن نفسه ، فمات ثم مات - : فلا قود^(٤) ، وعليه دية لورثته .

وإن رمى مسلم ذمياً عبداً ، فلم تقع به الرمية حتى عتق وأسلم^(٥) ، فمات منها - : فلا قود ، ولورثته - على رام - دية حر مسلم .
ومن قتل من يعرفه أو يظنه كافراً ، أو قنًا ، أو قاتل أبيه - فبان تغير حاله ، أو خلاف ظنه - : فعليه^(٦) القود .

* * *

(١) في الناية : « فأسلم » . وفي ش بعد ذلك : « ولو كان قبل ... » فأخرج المتن في الفرج والنكس .

(٢) كذا في ع ش والناية . وفي ز : « وتستحق » ، وهو تصحيف .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لسيده » .

(٤) في ش زيادة من الفرج ، وردت في ع فوق السطر ، هي : « عليه » .

(٥) كذا في زع والناية والإقناع ٤٢٩ . وفي ش : « أو أسلم » ، وهو تحريف .

(٦) قوله : « فعليه القود » أسقط من ش ، وأدمج بالفرج .

فصل

٤ — الرابع : كَوْنُ مَقْتُولٍ لَيْسَ بَوْلِدٍ وَإِنْ سَقَلَ ، وَلَا بَوْلِدٍ^(١) يَنْتِ وَإِنْ سَقَلَتْ — لِقَاتِلٍ .

فَيَقْتُلُ وَلَدَ بَابٍ وَأُمُّ وَجَدٌ وَجَدٌ . لَا أَحَدُهُمْ^(٢) — مِنْ نَسَبٍ —
بِهِ ، وَلَوْ أَنَّهُ حَرٌّ مُسْلِمٌ ، وَالْقَاتِلُ كَافِرٌ^(٣) قِنْ^(٤) . وَيُؤْخَذُ
حَرٌّ بِالْيَدِيَةِ .

وَمَتَى وَرِثَ قَاتِلٌ أَوْ وَلَدُهُ بَعْضَ دَمِهِ : فَلَا قَوْدَ .

فَلَوْ قَتَلَ زَوْجَتَهُ فَوَرِثَهَا وَلَدُهُمَا^(١) ، أَوْ قَتَلَ أَخَاهَا فَوَرِثَتْهُ ، ثُمَّ
مَاتَتْ ، فَوَرِثَهَا الْقَاتِلُ أَوْ وَلَدُهُ — : سَقَطَ .

وَمَنْ قَتَلَ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ ، فَوَرِثَهُ أَخَوَاهُ ، ثُمَّ قَتَلَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ —
سَقَطَ الْقَوْدُ عَنِ الْأَوَّلِ . لِأَنَّهُ وَرِثَ بَعْضَ دَمِ نَفْسِهِ .

وَإِنْ قَتَلَ أَحَدُ أَبْنَيْ أَبَاهُ — وَهُوَ زَوْجٌ لَأُمِّهِ — ثُمَّ الْآخَرُ أُمَّهُ ،
فَلَا قَوْدَ عَلَى قَاتِلِ أَبِيهِ — : لِإِثْرِهِ ثَمَنَ أُمِّهِ . — وَعَلَيْهِ سَبْعَةُ أَثْمَانٍ
حَيْثُ لَأَخِيهِ . وَلَهُ قَتْلُهُ ، وَوَرِثَتُهُ . وَعَلَيْهَا — مَعَ عَدَمِ زَوْجِيَّةٍ —
الْقَوْدُ .

(١) ضبط في زبكسرين ، والظاهر أنه سبق فلم . فراجع الإقناع ٤٣١ تأمل .

(٢) كذا في زش والناية ٧٦٦ . وفي ح : « حدم » ، وهو تحريف ناسخ .

(٣) كذا في زع والناية ، وهو المصواب . وفي ش : « وقن » ، وهو تحريف .

(٤) وردت اللام في زش والناية ، وسقطت من ح .

ومن قَتَلَ من لا يُعرَفُ أو ملفوفًا ، وادَّعى كفره أو رِقَه أو^(١) موته ، وأنكر وليه ؛ أو شخصًا في داره ، وادَّعى أنه دخل لقتله أو أخذ ماله فقتله دَفْعًا عن نفسه ، وأنكر وليه ؛ أو تجارَحَ أَمْنَانِ ، وادَّعى كلَّ الدَّفْعِ عن نفسه — : فالقَوْدُ ، أو الدية . ويصدقُ منكِرُ يمينه .

ومتى صدَّق الوليُّ : فلا قودَ ، ولا ديةَ .

وإن اجتمع قومٌ بمحلٍّ ، فقتل وجرح^(٢) بعضُ بعضًا ، وجُهل الحالُ — : فعلى عاقلةِ المجرحين ديةُ القَتْلِ ، يسقط منها أرشُ الجراحِ .

ومن ادَّعى على آخر أنه قَتَلَ مُورَثَه ، فقال : « إنا قتلنا زيد » ، فصدَّق زيدٌ — : أخذه به .

* * *

بابُ اِسْتِيفَا لِقِصَاصِ

وهو : فَمَلُّ نَجْنَى عليه أو وليِّه بجانٍ ، مِثْلَ فعلِهِ أو شَبِهِهِ .
وشروطه ثلاثةٌ :

١ — أخذُها : تكليفٌ مستحقٌّ^(٣) . ومع صغره أو جنونه ،

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الفرح ، هي : « ادعى » .

(٢) كذا في زع والناية ٢٦٧ . وفي ش : « أو جرح بعضُ منهم وجهه » ، وفيه تحريف وإدراج للشرح في اللز وعكسه .

(٣) كذا في زع والناية ٢٦٨ . وفي ش : « مستحقه » ، ولعل الباء من الشرع وإن وردت في عبارة الإقناع ٤٣٦ .

يُجْبَسُ جَانٌ لِبُلُوغٍ أَوْ إِفَاقَةٍ .
وَلَا يَمْلِكُ^(١) اسْتِيفَاءُهُ لَهَا أَبٌ ، كَوَصِيٍّ وَحَاكِمٍ .
فَإِنْ^(٢) أَحْتَاجَا لِنَفَقَةٍ : فَلَوْلَى مُجْنُونٍ — لَا صَغِيرٍ -- الْمَفْوِ
إِلَى الدِّيَةِ .

وَأِنْ قَتَلَا قَاتِلَ مَوْرَثِيهِمَا ، أَوْ قَطَعَا قَاطِعَهُمَا قَهْرًا — : سَقَطَ حَقُّهُمَا ،
كَأَلَوْا اقْتَصَا مِنْ لَا تَحْمِلُ الْمَاقِلَةَ دِيَّتَهُ .

٢ — الثَّانِي : اتِّفَاقُ الْمُشْتَرَكِينَ فِيهِ عَلَى اسْتِيفَائِهِ . وَيُنْتَظَرُ قُدُومُ
غَائِبٍ ، وَبُلُوغُ^(٣) ، وَإِفَاقَةُ^(٤) .

فَلَا يَنْفَرِدُ بِهِ بَعْضُهُمْ ، كَدِيَّةٍ ، وَوَقْنَةٍ مُشْتَرَكَةٍ . بِخِلَافِ^(٥) بَحَارِيَّةٍ :
لِتَحْتَبِيهِ ، وَحَدٌّ قَذْفٍ : لَوْجُوبِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَامِلًا .
وَمِنْ مَاتَ : فَوَارِثُهُ كَهُو .

وَمَتَى انْفَرَدَ بِهِ مَنْ مَنَعَ : عُزِّرَ فَقَطْ . وَلِشَرِيكِ فِي تَرْكِهَ^(٦) جَانٍ
حَقُّهُ مِنَ الدِّيَةِ ؛ وَيَرْجِعُ وَارِثُ جَانٍ عَلَى مَقْتَصَرٍّ بِمَا فَوْقَ حَقِّهِ .
وَأِنْ عَقَا بَعْضُهُمْ وَلَوْ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً ، أَوْ شَهِدَ^(٦) — وَلَوْ مَعَ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّامَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْمَالِ الْإِذَاعِ . وَفِي ش : « يَمْكُن » ، وَهُوَ
تَصْحِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّامَةِ وَالْإِذَاعِ . وَفِي ش : « إِذَا » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ : « صَغِيرٌ » ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةٌ ، أَدَخَلَتْ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « فِي » .

(٥) فِي ع : « تَرْكُهُ » بِالْهَاءِ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ تَأْسِخٌ .

(٦) فِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ كَلَامِ الشَّارِحِ ، هِيَ : « بَعْضُهُمْ » .

فسقِه — بَعْفُو شريكه : سقط القودُ ، ولمن لم يَنْفُ حَقُّه من الدية على جان .

ثم إن قتله عافٍ : مُتَّل^(١) ولو ادَّعى نسيانَه أو جوازَه . وكذا شريكٌ : عالمٌ^(٢) بالعفو ، وسقوطِ القودِ به . وإلا : ودَّاهُ^(٣) . وَيَسْتَحِقُّ كُلُّ وارثِ القودِ^(٤) بقدرِ إرثه من مال^(٥) ، وَيَنْتَقِلُ^(٦) من مورثه إليه .

ومن لا وارثَ له : فالإمامُ وليه ، له^(٧) أَنْ يَتَقَصَّ ، أو يعفوَ إلى مال ، لا مَحْجَناً .

٣ — الثالثُ : أَنْ يُؤْمَنَ فِي اسْتِيفَاءِ تَعْدِيهِ^(٨) إلى غير جان .

فلو لزم القودُ حاملاً ، أو حائلاً فَعَلَتْ — : لم تُقتل حتى تَضَعَ وتسقيهِ اللَّبَأَ . ثم إن وُجِدَ مِنْ يُرْضِعُهُ : [قُتِلَتْ]^(٩) ، وإلا : فحتى تَفْطِمَهُ لحولَيْن . وكذا حَدُّ بَرَجِيمٍ^(١٠) .

(١) في زيادة ، لم ترد في المرح أيضاً ، هي : « به » .

(٢) كذا في ز ش . وفي ع والناية ٧٦٩ : « علم » .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « أداه » ، وهو تصحيف سبق نحوه .

(٤) ضبط في ز — عفواً وسبق قلم — بضم الالف .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « المال » . ولم يرد هو و « من » في الناية .

(٦) في ش زيادة ، أدرجت من المرح ، هي : « حق القود » .

(٧) كذا في زع والناية . وفي ش : « وله » ، والواو من المرح .

(٨) في ع : « تعدية » بالفاء ، وهو تصحيف .

(٩) ذكرت هذه الزيادة في ز تحت الكلمة قبلها مع ورود علامة نقص صغيرة فوقها .

وذكرت أيضاً — مع غيرها — في الناية والإقناع ٤٣٨ ، دون ع ش .

(١٠) ورد بهامش ز : « مسألة ما إذا وجب الحد على الحامل » .

وَتَقَادُّ فِي طَرَفٍ^(١)، وَتُحَدُّ بِجِلْدٍ — بِمَجَرَّدِ وَضْعِ .
وَمَتَى ادَّعَتْهُ ، وَأَمَكُنْ — : قُبَلْ ، وَجُبِسَتْ لِقَوْدٍ وَلَوْ مَعَ فَنِيَّةٍ
وَلَوْ مُقْتُولٍ — بِخِلَافِ حَبْسٍ فِي مَالٍ غَائِبٍ — لَا لِحَدٍّ ، حَتَّى
يَتَبَيَّنَ أَمْرُهَا .

وَمَنْ اقْتَصَصَ مِنْ حَامِلٍ : ضَمِنَ جَنِينَهَا .

* * *

فصل

وَيَحْرُمُ اسْتِيفَاؤُ قَوْدٍ بِلا حَضْرَةِ مُسْلِمَانٍ أَوْ نَائِبِهِ ؛ وَلَهُ تَعْزِيرٌ
مُخَالِفٍ ، وَيَقَعُ الْمَوْقِعُ .
وَعَلَيْهِ تَقَعْدُ آلَةُ اسْتِيفَاؤٍ : لِيَمْتَنَعَ مِنْهُ بِكَالَةٍ .
وَيَنْظَرُ فِي الْوَلِيِّ : فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى اسْتِيفَاؤٍ وَمُجَسِّنُهُ : مَكْنَهُ
مِنْهُ — وَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَبَاشَرَ وَلَوْ فِي طَرَفٍ ، وَبَيْنَ أَنْ يُوَكَّلَ —
وَالَا : أَمْرٌ أَنْ يُوَكَّلَ . وَإِنْ احتَاجَ لِأَجْرَةٍ : فَمَنْ^(٢) جَانٍ ، كَحَدِّ^(٣) .
وَمَنْ لَهُ وَلِيَّانِ فَأَكْثَرُ ، وَأَرَادَ كُلُّهُ مَبَاشَرَتَهُ — : مُقَدِّمٌ وَاحِدٌ
بِقَرَعَةٍ ، وَوَكَّلَهُ مِنْ بَقِيٍّ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَش : « طَرَفٌ » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الصَّرْحِ : « حَالٌ » . وَذَكَرَ بِهَاشِمٍ ز : « مِثْلَةُ أَجْرَةِ الْمُتَوَلَّى » .

لِلْحَدِّ مِنْ مَالِ الْيَمَانِيِّ .

(٣) اسْتَطَلَّتِ السَّكَافُ مِنْ شِ ، وَأُدْرَجَتْ فِي الصَّرْحِ .

وَيُجُوزُ اقْتِصَاصُ جَانِبٍ مِنْ نَفْسِهِ بِرِضَا وَلِيِّ . لَا قَطْعُ نَفْسِهِ
فِي سُرْقَةٍ^(١) ، وَيُسْقَطُ . بِخِلَافِ حَدِّ زَنَّا أَوْ قَذْفٍ بِإِذْنٍ .
وَلَهُ خَتْنُ نَفْسِهِ : إِنْ قَوَّى وَأَحْسَنَهُ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يُسْتَوْفَى فِي نَفْسٍ إِلَّا بِسَيْفٍ — كَمَا لَوْ قَتَلَهُ بِحَرَمٍ
فِي نَفْسِهِ : كِلَاطٍ ، وَتَجْرِيعٍ خَمْرٍ . — وَفِي طَرَفٍ إِلَّا بِسَكِينٍ
وَنَحْوِهَا : لِثَلَاثٍ خَفِيفَةٍ .

وَمَنْ قَطَعَ طَرَفَ شَخْصٍ ، ثُمَّ قَتَلَهُ قَبْلَ بُرْثَتِهِ — : دَخَلَ قَوْدُ
طَرَفِهِ فِي قَوْدِ نَفْسِهِ ، وَكَفَى قَتْلُهُ .

وَمَنْ قَتَلَ بِهِ وَلِيًّا كَفَلَهُ : [لَمْ]^(٢) يَضْمَنَهُ .

فَلَوْ عَفَا^(٣) — وَقَدْ قَطَعَ مَا فِيهِ دُونَ دِيَةِ — : فَلَهُ تَمَاضُهَا ؛ وَإِنْ كَانَ
فِيهِ دِيَةٌ : فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَكْثَرُ : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

وَإِنْ زَادَ ، أَوْ تَعَدَّى بِقَطْعِ طَرَفِهِ — : فَلَا قَوْدُ ؛ وَيَضْمَنُهُ بِدِيَتِهِ :
عَفَا عَنْهُ أَوْ لَا .

وَإِنْ كَانَ قَطَعَ يَدَهُ ، فَقَطَعَ رِجْلَهُ — : فَعَلِيهِ دِيَةُ رِجْلِهِ .

وَإِنْ ظَنَّنَ وَلِيٌّ دِمَّ أَنْهُ أَقْتَصَّ فِي النَّفْسِ ، فَلَمْ يَكُنْ ، وَدَاوَاهُ أَهْلُهُ

(١) وَرَدَ هَاشِمُ ز : « مَسْئَلَةٌ : لَيْسَ لِلشَّخْصِ أَنْ يَقِيمَ الْحَدَّ عَلَى نَفْسِهِ » .

(٢) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالنَّابَةِ ٢٧١ وَالْإِقْتِصَافِ ٤٤١ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شَيْءٍ مَعْنَى أَنْ كَلَامَ
الْفَرْحِ تَقْلِيلُ لَهَا ، وَلَا يَصِحُّ بِدُونِهَا .

(٣) فِي ع : « عَفَى » ، وَلَهُ رَسْمٌ قَدِيمٌ . وَتَقَدَّمَ نَحْوُهُ مَرَارًا .

حتى يرأ^(١) — فإن شاء الولي : دَفَعَ إِلَيْهِ دِيَّةَ فَمْلِهِ وَقَتْلَهُ :
وإلا : تَرَكَه .

* * *

فصل

ومن قَتَلَ^(٢) أو قَطَعَ عِدَدًا^(٣) في وقتٍ أو أكثر، فرضى أولياءه
كلٌّ بقتله ، أو المقطوعون بقطعه — أكتفى به^(٤) .

وإن طلب ولي^(٥) كلٌّ قتلَه على الكمال — وجنأته في وقت^(٦) —
— أفرع . وإلا : أُقيدَ للأول ، ولمن بقي الدية ، كما لو بادرَ غيرُ
وليِّ الأولِ واقتص^(٧) .

وإن رضَى وليُّ الأولِ بالدية^(٨) : أعطىها ، وقُتِلَ لثالث^(٩) .
وهلمَّ جرًّا .

وإن قَتَلَ^(١٠) وقَطَعَ طرفَ آخر : قُطِعَ ، ثم قُتِلَ بعدَ أندمال^(١١) .
ولو قَطَعَ يدَ زيد ، وإصبعَ عمرو من يديه نظيرتها — وزيد

(١) كذا في زع . وفي ش والنائية : « يرى » . وتقدم نحوه .

(٢) في ش زيادة من المرح : « عدا . . . اثنين فأكثر » . وذكرت الثانية في
الإتاع ٤٤٣ .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولادية على أحد » ، وذكر نحوه
في الإتاع .

(٤) كذا في زع والنائية . وفي ش : « كل ولي » .

(٥) في ش زيادة ، مبرجة من المرح ، هي : « واحد » .

(٦) وردت الباء في زع والنائية ، وسقطت من ش .

(٧) في ش زيادة : « شخضاً » ، وهي من كلام الشاعر .

أَسْبَقُ — : قُدِّمَ ، وَلَعِمِرُو دِيَّةٌ إَصْبَعِهِ .
وَمَعَ سَبَقٍ عَمِرُو : يُقَادُّ لِأَصْبَعِهِ ، ثُمَّ لِيَدِ زَيْدٍ بِلَا أَرْضٍ .

* * *

بَابُ الْمَفْعُولِ عَنِ الْقَصَاصِ ^(١)
وَيَجِبُ بِعَمْدٍ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ ؛ فَيُخَيَّرُ الْوَلِيُّ بَيْنَهُمَا .
وَعَفْوُهُ عَجَانًا أَفْضَلُ ، ثُمَّ لَا تَمْزِيرَ عَلَى جَانٍ .
فَإِنْ اخْتَارَ ^(٢) الْقَوْدَ ، أَوْ عَفَا ^(٣) عَنِ الدِّيَّةِ فَقَطْ — : فَلَهُ أَخْذُهَا ،
وَالصَّلَاحُ عَلَى أَكْثَرِ مَنْهَا .
وَإِنْ اخْتَارَهَا : تَمَيَّنَتْ . فَلَوْ قَتَلَهُ بَعْدُ : قُتِلَ بِهِ .
وَإِنْ عَفَا مَطْلَقًا ، أَوْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ، أَوْ عَنِ الْقَوْدِ مَطْلَقًا — وَلَوْ
عَنِ يَدِهِ — : فَلَهُ الدِّيَّةُ .

وَلَوْ هَلَكَ جَانٍ : تَمَيَّنَتْ فِي مَالِهِ ، كَتَمَذُّرِهِ فِي طَرَفِهِ .
وَمَنْ قَطَعَ طَرَفًا عَمْدًا : كَيَّاصِعٌ ، فَفُقِيَ ^(٤) عَنْهُ ، ثُمَّ سَرَتْ إِلَى

(١) في ش زيادة من المرح : « وَأَجْهَرُوا عَلَى جَوَازِهِ » . وَذَكَرَ نَحْوَهَا فِي شَرْحِ
الْإِقْتِنَاعِ ٤٤١ .

(٢) في ش زيادة : « الْوَلِيُّ » . وَرَاجِعٌ بِتَأْمَلِ الْغَايَةِ ٢٧٢ .

(٣) رَسَمٌ فِي حِجِّ الْيَدِ ، كَمَا سَبَقَ مَرَارًا .

(٤) كَذَا فِي حِجِّ زَمْعِ الضَّبْطِ فِيهَا . وَفِي شِ وَالْثَّانِيَةِ : « فَعَا » أَيْ الْخَفِيَ عَلَيْهِ كَمَا
ذَكَرَ الْعَارِضُ . وَالْمَالُكَ وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَوَّلَى .

عضو آخر: كبقية اليد ، أو إلى النفس — والعفو على مالٍ ، أو على غير مال — : فله تمام دية ما سرت إليه ، ولو مع موت جانٍ .
وإن ادعى عفوَه عن قودٍ ومالٍ ، أو عنها وعن سرايتها — فقال : « بَلْ إِلَى مَالٍ » ، أو : « دُونَ سَرَايَتِهَا » — فقولُ عافٍ يمينه .
وهتى قتله جانٍ قبل بُرءٍ — وقد عفا على مال — : فالقودُ ، أو الديةُ كاملةٌ .

ومن وكلَّ في قودٍ ، ثم عفا^(١) ، ولم يعلم وكيله حتى أقتصَّ — : فلا شيءَ عليهما .

وإن عفا مجروحٌ عمداً أو خطأً عن قودٍ نفسه ، أو ديتها — : صح ، كوارثه .

فلو قال : « عفوتُ عن هذا الجريح ، أو الضربة » — فلا شيء ، في سرايتها ، ولو لم يُقْلَ : « وما يحدثُ منها » . كما لو قال « عفوتُ عن الجناية » . بخلاف عفوِه على مالٍ ، أو عن قودٍ^(٢) فقط .

ويصح قولُ مجروح : « أبرأْتُكَ ، وحللتُكَ^(٣) من دمي أو قتلي ، أو وهبتُكَ ذلك » ونحوه ، معلّقاً بموته . فلو عوفي: بقى حقه . بخلاف « عفوتُ عنك » ، ونحوه .

(١) في حنا وفيما سبّاني : « عفى » ، وهو على فرار مسبقي .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « القود » .

(٣) كذا في زع والناية ٢٧٣ والإقناع ٤٤٧ . وفي ش : « أحللتك » . وعما عمن .

واحد ، كما صرح به في المصباح .

ولا يصحُّ عفوهُ عن قودِ شَجَّةٍ^(١) لا قودَ فيها ؛ فلوَّيَّه — مع
سرايتها — القودُ ، أو الدية .

وكلُّ عفوٍ صحَّاهُ من مجروحٍ مجاناً ، مما يوجبُ المالَ عينا ،
فإنه إذا مات : يُعتبرُ من الثلث ، ويُتَقَضُ^(٢) للَّذَيْنِ المستغْرِقِ .

وإن أوجبَ قوداً^(٣) : ففَدَّ من أصلِ التَّركِ ، ولو لم تكن
موى دمه .

ومثله : العفوُّ عن قودٍ — بلامالٍ — من مجبورٍ عليه لفسه
أو فلسٍ ، أو من الورثة ، مع دينٍ مستغْرِقٍ .

ومن قال لمن له عليه قودٌ في نفسٍ أو طرفٍ : « عفوتُ عن
جنايتك ، أو عنك » — برىَّ من قودٍ وديةٍ .

وإن أبرأ^(٤) قاتلٌ من ديةٍ واجبةٍ على عاقلته ، أو قنَّ من جنايةٍ
بتعلُّقِ أرضها بريقته — لم يصحَّ .

وإن أبرأت^(٥) عاقلته أوسيده ، أو قال : « عفوتُ عن هذه
الجناية » ولم يُسمِ المبرأ — صح .

(١) في ش : « شجة » بالهاء ، وهو صحيح . وفي الناية زيادة قبله : « جناية » .

(٢) في ش زيادة : « العفو » م ومي من كلام الشارح .

(٣) في ش : « قود أخذ » ، وهو تصحيف أو تحريف .

(٤) كذا في ش والناية بالبناء للفضول كما صرح الشارح . وفي زع : « أبرأ » ،

ولعله خلاف في رسم مهجور .

(٥) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « أبرأت » ، ولعله كتابته .

وإن وجب لقن^(١) قود ، أو تعزير قذف — : فله طلبه ،
وإسقاطه . فإن مات : فليسيده

* * *

باب ما يُوجبُ القصاصَ فيما دونَ النفسِ^(٢)

من أخذ بغيره في نفس : أخذ به فيما دونها ؛ ومن لا : فلا .
وهو في نوعين — : أطراف ، وجروح . — بأربعة شروط :
١ - أخذها : العمدُ المَحْضُ .

٢ - الثاني : إمكانُ الاستيفاء بلا حيف : بأن يكونَ القطع من
مفصل ، أو ينتهي إلى حدٍّ : كمارِنِ الأنفِ ، وهو : مالان منه .
فلا قصاصَ في جائفة ، ولا في كسرٍ عظيمٍ غيرِ مِنٍّ ونحوه .
ولا إن قطعَ القصبةَ ، أو بعضَ ساعدٍ أو ساقٍ أو عضدٍ أو وركٍ .
وأما الأمنُ من الحيف ، فشرطٌ لجوازه

فيقتصُّ من منكبٍ : ما لم يخف جائفةً . فإن خيف : فله أن
يقتصَّ من مِرْقَةٍ .

ومن أَوْضَحَ ، أو شَجَّ إنساناً دونَ مَوْضِحَةٍ ، أولطمه فذهب

(١) بهامش ز : « مسته : إذا وجب لقن قود أو تعزير فله المطالبة » .

(٢) في ش زيادة من المرح : « من جراح أو أطراف » ، وذكر نحوها في

ضوء عينه أو سمه^(١) أو سمعه - : قُمل به كما قُمل - فإن ذهب^(٢) ،
ولاً : قُمل ما يذهب من غير جنابة على حَدَقَةٍ أو أنفٍ أو أذنٍ - فإن لم
يمكن إلا بذلك : سَقَطَ إلى الدية .

ومن قُطعت يده من مرفقٍ ، فأراد القطع من كوع - : مُنِع .
٣ - الثالث : المساواة في الاسم ، والموضع .

فيؤخذ كلٌّ من أنفٍ ، ودكرٍ غتونٍ أو لاً ، وكفٍّ ،
ومرفقٍ ، ويمنى^(٣) ويسرى من عينٍ وأذنٍ - مثقوبة ، أو لاً -
ويدي ورجلي وخُصيةٍ وأُليةٍ وشُفْرٍ أُيْنٍ^(٤) ، وعُليا وسُفلى من
شَفَةِ ، ويمنى ويسرى وعُليا وسُفلى من مينٍ مربوطَةٍ أو لاً ؛
وجفنٌ - يمثله .

ولو قطع صحيح أَمَلَةً عُليا من شخص ، ووُسْطَى من إصبع
نظيرتها من آخر ليس له عُليا - : خُيِّرَ ربُّ الوسطى بين أخذِ
عَقْلِها الآنَ - ولا قصاصَ له بعدُ - وصبرٍ حتى تذهب عُليا
قاطع بقودٍ أو غيره ، ثم يَقْتَصُّ . ولا أَرُشَ له الآنَ ، بخلاف
غَضَبٍ مال .

(١) يعني : أو ذهب شبهه ، كما قدره الفارح هنا وفي شرح الإقناع ٥٢٢ ؛ وضبط في ز
بكسر اللام ، ولا يصح إلا إذا أريد من « الضوء » : القوة .

(٢) في ش زيادة ، مخرجة من الفرج ، هي : « بَنَلَه » .

(٣) كذلك ز والنباة ٢٧٥ . وفي ج : « عين » ، ولعله تصحيف . وفي ش :
« ويمين ويسار » .

(٤) في ش زيادة : « يمثله » ، وهي مخرجة من الشرح .

ويؤخذُ زائدٌ بثله : موضعاً وخلقةً ، ولو تفاوتاً قدرأ .

لأصليُّ بزائدٍ ^(١) أو عكسه ، ولو تراصياً عليه .

ولا شيءٌ بما يخالفه . فإن قَمَلًا ، فقطع يسارَ ^(٢) جانٍ من له قودٌ في يمينه بها ^(٣) بتراضيهما ؛ أو قال : « أخرج يمينك » ، فأخرج يسارَه ممدأ أو غلطاً ، أو ظناً أنها تُجزى ، فقطعها — : أجزأت ، ولا ضنان .

وإن كان مجنوناً ، فعلى المقتصِّ القودُ : إن علم أنها اليسارُ ، وأنها لا تُجزى ^(٤) . وإن جهل أحدهما : فعليه الديّةُ .

وإن كان المقتصُّ مجنوناً والجاني مقللاً : ذهبت هذراً .

٤ — الرابعُ : مراعاةُ الصحة ، والكمال .

فلا تؤخذُ كاملةُ أصابعٍ أو أظفارٍ بناقصتها — : رضى الجاني ، أو لا . — بل مع أظفارٍ معينة .

ولاعينٌ صحيحةٌ بقائمةٍ ، ولالسانٌ ناطقٌ بأخرس .

ولا صحيحٌ بأشلٍ ^(٥) — : من يدٍ ، ورجلٍ ، وإصبعٍ ، وذكورٍ . —

(١) قوله : « بزائد أو » لم يثبت في ش ، وأدرج في المرح ناقصاً الألف قبل الواو .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من المرح . هي : « رجل » .

(٣) كذا في زع ، أى يمينه كما ذكر الشارح . وفي ش : « بما » ، وهو تصحيف .

وعبرة الناية : « في يمينه بتراضيهما » ، وليها تصحيف وتقص .

(٤) كذا في زع . وفي ش والناية : « تجزى » مهوذا . وكلامهما صحيح وإن أنكر

الأول الأزهرى في التهذيب ، على ما في الصباح . وقد تجاوزنا عن التنبيه على مثل هذا الملاف كثيراً .

(٥) أسقطت الباء من ش ، وأدجت المرح .

ولو شَلَّ، أو يعضه شَلَّ : كَأَمَلَةٍ ^(١) يَدِ .
 ولاذَكَرُ فَعَلَهُ بِذَكَرٍ خَصِيٍّ أَوْ عَيْنٍ .
 ويؤخذُ مارِنُ الأَشْمِ ^(٢) الصحيحِ بِمارِنِ الأَشْمِ : الذي لا يجد
 رائحةَ شيءٍ ؛ والمخرومِ : الذي ^(٣) قُطِعَ وَتَرُّ أَقْبِهِ ، والمستحشفِ :
 الردى . وأذُنُ مُسْمِعٍ بِأَذْنِ أَصَمٍّ شَلَاءَ .
 وَمُعِيبٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِمَثَلِهِ - : إِنْ أَمِنَ تَلَفٌ مِنْ قُطْعٍ شَلَاءَ - .
 وبصحيحٍ بلا أَرَشٍ .
 ويصدقُ وَلِيُّ الجَنَائَةِ - يمينه - في صَحَةِ مَا جُنِيَ عَلَيْهِ .

* * *

فصلٌ

١ - ومن ^(٤) أَذْهَبَ بِمَضِّ لِسَانٍ أَوْ ^(٥) مارِنٍ أَوْ شَفَةٍ أَوْ حَشَفَةٍ
 أَوْ أذْنٍ أَوْ سِنٍ - : أَقِيدَ مِنْهُ ، مع أَمِنٍ ^(٦) قُطِعَ سَنُّهُ ، بقدره ، بنسبةِ
 الأجزاء : كنصفٍ وثُلثٍ .

(١) ورد في ز مضبوطة بكسرين ، ومنشأ ذلك أن المصنف كان أراد الاختصار على
 الكلمة ثم أضاف الكلمة الثانية بدون أن يهذف كسرة .
 (٢) كذا في ز ش والثابت ٢٧٦ وأصل ح . ثم أصلح في هامشها بلفظ : « الأشم » ،
 وهو غلط . وفي ش زيادة قبله من الفرح : « الألف » .
 (٣) أسقطت « الذي » من ش ، وأدرجت في الفرح .
 (٤) وردت الواو في زع والثابت ٧٧٧ ، وسقطت من ش .
 (٥) أسقطت « أو » من ش ، وأدخلت في الفرح .
 (٦) في ش زيادة ، مدرجة من الفرح « هي » : « من » .

ولا قَوْدَ ، ولا دِيَةَ لما رُجِيَ عَوْدُهُ في مدة تقولها أهل الخبرة ، من
عين^(١) : كسَنٌ ونَحْوُهَا ، أو منفعة : كعَدِّ ونَحْوِهِ .
فلومات فيها : تَمَيَّنْتُ دِيَةَ الذاهِبِ . وإن أَدَّعَى جانِرُ عَوْدَهُ :
حَلَفَ رَبُّ الجَنَايَةِ .

ومتى عاد بحالِه : فلا أَرُشَ ؛ وناقصاً في قدر أو صفة : فحُكُومَةٌ .
ثم إن كان أخذ دِيَةَ : ردَّهَا ؛ أو أَقْتَصَ : ظَلَجَانِ الدِيَةِ . ويرُدُّهَا :
إن عاد .

ومن قُلِعَ سَنُهُ أو ظُفْرُهُ ، أو قُطِعَ طَرَفُهُ — : كمارِنِه وأذِنِ
ونَحْوِهَا . — فردَّه ، فالتَّحَمَ — : فله أَرُشٌ تقصيه .
وإن قلَّمه قالعُ بعد ذلك : فعليه دِيَتُهُ .

ومن جعل مكانَ سَنٍ قُلِعَتْ عَظْمًا أو سَنًا أُخْرَى ، ولو من
آدَمَى ، فثَبَّتَتْ — : لم تَسْقُطْ دِيَةُ المَقْلُوعَةِ . وعلى مُبِينِ
ما ثبت ، حُكُومَةٌ .

ويُتَقَبَّلُ قولُ ولى — يمينه — في عدمِ عَوْدِهِ والتَّحَامِهِ .
ولو كان ألتحَامُهُ من جانِرٍ أَقْتَصَ منه : أُقِيدَ ثَانِيًا .

* * *

(١) ورد بهامس ز حاشية : « المراد بالعين هنا : ما قابل المنفعة » .
(م ٢٧ ٠٠٠ في ٢ ، منشور الإردادات)

فصل

٢- النوع الثاني : الجروح . ويُشترطُ لجوازه فيها : أنهاؤها إلى عظم . كجرح عُنْدٍ وساعدٍ وَخِدٍ وساقٍ وقدمٍ ، وكمَوْضِحَةٍ . ولجروح أعظم منها — : كهاشِمَةٍ ، ومُنْقَلَةٍ ، ومَأْمُومَةٍ . — أن يقتصَّ مَوْضِحَةً ، ويأخذَ ما بين ديتها ودية تلك الشَّجَةِ . فيأخذُ^(١) في هاشمةٍ خَسًا^(٢) من الإبل ، وفي منقَلَةٍ عَشْرًا .

ومن خالف ، واقتصَّ — مع خوفٍ — من منكبٍ أو سَلَاءٍ ، أو من قطع^(٣) نصف ساعده ونحوه ، أو من مأْمُومَةٍ أو جائفةٍ — مثل ذلك ، ولم يَسِرْ — : وقع المَوْضِعُ ، ولم يلزمه شيءٌ . ويُمتَبَرُ قدرُ جُرْحٍ بمساحةٍ دون كثافةٍ لحم .

فمن أَوْضَحَ بعضَ رأسٍ — والبعضُ كُرَاسِهِ وأَكْبَرُ^(٤) — : أَوْضَحَهُ في كله ، ولا أَرْضَ لَزَائِدِ .

(١) كُنَّا في زِعِ وَالنَّايَةِ ٢٧٨ وَالْإِقَامِ ٤٠٧ . وَفِي شِ : « فَيُؤْخَذُ ... خَسٌ » ، وَلَهُ — مَعَ صَحَّتِهِ — تَصْغِيرٌ . وَفِي « كِتَابِ الشَّافِعِيِّ » لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ (م : ٢٣٩) ، كَلَامٌ قِيمَ فِي هَذَا الْبَحْثِ ، مُفِيدٌ لِمَنْ أَرَادَ التَّوَسُّعَ فِيهِ .

(٢) هَذَا لَفْظُ شِ زِيدُونَ ضَبُّهُ ، يَحْيَى : أَوْ أَهْضَ مِنْ مَقْطُوعٍ نِصْفِ سَاعِدِهِ بِقَطْعِ نِصْفِهِ الْبَاقِي ، « مَن » فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ بِمَعْنَى الْبَاءِ عَلَى مَا يَظْهَرُ . وَفِي حِ : « أَوْ مَقْطُوعٌ » ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحْصُوفٌ تَأْسِخٌ : فَهُوَ عَطْلٌ عَلَى « مَنَكِبٍ » أَوْ تَأْسِ كَلَّةٍ : « مَن » . فَيَنْتَفِقُ مَعَ أَجْتِنَاهُ فِي الْحَقِّ . وَجِبَارَةُ النَّايَةِ : « أَوْ سَاعِدٍ » ، وَهِيَ نَاقِصَةٌ عَلَى مَا ظَهَرَ لَنَا .

(٣) صَحَّحْنَا فِي زِعِ . وَفِي شِ : « أَوْ أَكْبَرُ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الْفَرْحِ وَإِنْ وَرَدَ فِي النَّايَةِ .

ومن أَوْضَحَهُ كُلَّهُ — ورأسُهُ أَكْبَرُ — : أَوْضَحَ ^(١) قَدَرَ شَجَرَتِهِ
من أىِّ جَانِبٍ شَاءَ الْمُقْتَضِ .
ولو كانت بِقَدْرِ بَعْضِ الرَّأْسِ مِنْهُمَا : لَمْ ^(٢) يُعْدِلْ عن جَانِبِهَا
إِلَى غَيْرِهِ .

وإنْ أَشْتَرَكَ عِدَدٌ فِي قِطْعِ طَرَفٍ ، أَوْ جَرَحَ مُوجِبٍ لِقَوْدٍ وَلَوْ
مُوضِحَةً ، وَلَمْ تُمَيِّزْ أَفْعَالَهُمْ — : كَأَن وَضَعُوا حَدِيدَةً عَلَى يَدَيْهِمْ وَتَحَامَلُوا
عِيبَهَا حَتَّى بَاتَتْ — : فَعَلَى كُلِّ الْقَوْدِ .

وَمَعَ تَفَرُّقِ أَفْعَالِهِمْ ، أَوْ قِطْعِ كُلٍِّّ مِنْ جَانِبٍ — : لَا قَوْدَ
عَلَى أَحَدٍ .

وَتَضَمَّنُ رِيَايَةَ جَنَائِيهِ — وَلَوْ أُنْدَمَلَ جَرْحٌ وَاقْتَضَى ، ثُمَّ أُنْقَضَ
فَسَرَى — بِقَوْدٍ وَدِيَّةٍ ، فِي نَفْسٍ وَدُونِهَا .

فَلَوْ قِطْعَ إِصْبَعًا ، فَتَأْكَلَتْ أُخْرَى أَوْ الْيَدُ — وَمَقْطَعَتٌ مِنْ مَفْصِلٍ
— : فَالْقَوْدُ وَفِيهَا يُشَلُّ ^(٣) الْأَرْضُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالثَّانِيَةِ . وَفِي ش : « أَوْضَحَهُ » ، وَلَمَّا لَمْ يَزَلْ مِنَ النَّاسِخِ
لِلْفَارِسِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِتْقَانِ ٤٥٨ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي شِ وَالثَّانِيَةِ : « وَلَمْ » ،
وَالزِّيَادَةُ مِنْ نَاسِخِ جَاهِلٍ : ظَنُّ أَنَّهُ وَالْجَمْعُ قَبْلَهُ غَايَةٌ لَا قَبْلَ لَهَا .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالثَّانِيَةِ ٧٧٩ . وَفِي شِ : « شَلَّ » يَفْتَحُ الثَّانِي أَوْ بَضْبُهَا كَمَا
فِي شَرْحِ الْإِتْقَانِ ٤٥٩ . وَذَكَرَ فِي زَ ، بِهَذِهِ كَلِمَةُ « الْأَرْضِ » ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَئِنْ جَرَحَ
إِنْتَانٌ — فِي وَتَيْنٍ — فَنَأَى أَوْ حَيَوَانًا ، وَلَمْ يَوْحِيَاهُ ، ثُمَّ سَرَى الْجُرْحَانِ — : فَعَلَى كُلِّ مَا قَضَاهُ
بِجُوحِهِ مِنْ قَبِيضَةٍ ، وَيَسَاوِيَانِ فِي بَيْتِهَا » .

وسراية القود هدرٌ . فلو قطع طرفاً قوداً ، فسرى إلى النفس . :
فلا شيء على قاطع . لكن : لو قطعه نهراً - مع حرٍّ أو بردٍ - أو بالتر
كالةٍ أو مسمومةٍ ، ونحوه - : لزمه بقية الدية .
ويحرم في طرف حتى يَبْرَأ ؛ فإن أقتص قبل : فسرأيتهما
بعد هدرٌ .



كتاب

« أَلْدِيَاتُ » : جمع « دِيَّة » ، وهى : أَلْمَالُ الْمُوَدَّى إِلَى مَعْنَى عَلَيْهِ ،
أَوْ وَلِيِّهِ ، بِسَبَبِ جَنَايَةٍ .

من أَلْتَفَ إِنْسَانًا أَوْ جَزَمَ أَمْنَهُ ، بِمَبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ ^(١) - : قَدِيَّةٌ
عَمِدَ فِي مَالِهِ ، وَغَيْرِهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ . وَلَا تُطْلَبُ دِيَّةٌ طَرَفٍ قَبْلَ بُرْثِهِ .
فَمَنْ أَلْتَى عَلَى آدَمَى أَوْ قَتَلَهُ أَوْ أَلْقَاهُ عَلَيْهَا فُقِلَتْهُ ، أَوْ طَلَبَهُ بِسَيْفٍ
وَنَحْوِهِ مَجْرَدٍ فُقِلَفَ فِي هَرَبِهِ وَلَوْ غَيْرَ ضَرِيرٍ ، أَوْ رَوْعَةٍ - : بَأَنَ
شَهْرَةٍ فِي وَجْهِهِ - أَوْ دَلَالَةٍ مِنْ شَاهِقٍ فَمَاتَ أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ ، أَوْ خَضَرَ
بُرْأَعْرًا مَا حَفَرُهُ ، أَوْ وَضَعَ [أَوْ رَمَى] ^(٢) حَجَرًا أَوْ قَشِرَ بِطَيْخٍ ،
أَوْ صَبَّ مَاءً بَفَنَائِهِ أَوْ طَرِيقٍ ^(٣) ، أَوْ بَالَتْ بِهَا دَابَّتُهُ وَيَدُهُ عَلَيْهَا - :
كَرَاكِبٍ ، وَسَائِقٍ ، وَقَائِدٍ - . أَوْ رَمَى مِنْ مَنَزَلِهِ حَجَرًا أَوْ غَيْرَهُ ،
أَوْ حَمَلَ يَدَهُ رُحْمًا جَعَلَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ خَلْفَهُ - لَا ^(٤) قَائِمًا فِي الْمَوَاءِ وَهُوَ
يَعْمَى - أَوْ وَقَعَ عَلَى نَائِمٍ بَفَنَاءِ جِدَارٍ ، فَأَتْلَفَ إِنْسَانًا أَوْ تَلَفَ بِهِ ^(٥)
- : فَمَا مَعَ قَصْدٍ : شَبِيهُ عَمْدٍ ، وَبِدُونِهِ : خَطَأً .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لومته حية ما ألتف » . وورد في
الإقناع ١/٦ بلفظ : « ... دجته » .
(٢) وردت هذه الزيادة في ز ، دون ح ش والناية ٧٨٠ . وهى شبه مكررة مع
سبأى ، فأثبتناها احتياطاً .

(٣) في ش : « أَوْ طَرِيقٍ » ، وإلياء من المرح .

(٤) في ش زيادة من المرح : « لَنْ جِئَهُ » ، وقد وردت في شرح الإقناع ٣ بلفظ :

« إِنْ كَانَ الرَّمَحُ » .

(٥) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فَعَلِيهِ دِجْه » .

ومن سَلَمَ على غيره أو أمسك يده فمات ، ونحوه ، أو تَلَفَ .
واقَعَ على نائم — فهدَرُ .

وإن حفر بئراً ووضع^(٦) آخرُ حجرًا أو نحوه ، فمَثَر به إنسان ،
فوقع في البئر — ضَمَنَ واضعٌ ، كدافع^(٧) : إذا تعدّيا . وإلا : فعلى
مشهدٍ منهما .

ومن حفر بئراً قصيرةً ، فعمَّقها آخرُ — فضمانٌ تالفٍ بينهما .
وإن وضعَ ثلاثٍ فيها سكيناً : فاثلاثا .

وإن حفرها بعليكه ، وستَرها — : ليقعَ فيها أحد . — فمن دخل
بإذنه وتَلَفَ بها : فالقَوْدُ . وإلا : فلا ؛ ككشوفةٍ : بحيثُ يراها ،
[أو دخلَ بغيرِ إذنه]^(٨) . ويُقبلُ قوله في عدمِ إذنه ، لا في كشفِها .
وإن تَلَفَ أجيرٌ لحفرِها بها ، أو دعا^(٩) من يحفِرُ له بداره
أو يعمدِن — فماتَ بهدمٍ — : فهدَرُ .

ومن قيّدَ حراً مكلفاً وغلّه ، أو غصَبَ صغيراً ، فتَلَفَ بحِمَّةٍ أو صاعِقَةٍ
— : فالديةُ . لا إن ماتَ بمرضٍ أو سُبُابةٍ^(١٠) .

(١) كذا في زع والناية ٢٨١ والإقناع ٣ ، وهو الصواب . وفي ش : « أو وضع » .
والزيادة من ناسخ جاهل غافل عن المعنى المراد .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الفرح ، هي : « مع حافر » .

(٣) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والناية . كما وردت في الإقناع بزيادة قبلها —
ورد نحوها في الفرح والناية — هي : « إن كان بصيرا » .

(٤) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « دعى » ، وهو خطأ إن لم يكن رسماً قديماً .

(٥) ورد في ز مضموم اللام بدون مد ، والمد متعين على النعم . وهو الذي اقتصروا عليه .
في المختار . وفي ع ش والناية : « لجأ » بدون ضبط ، وهو لغة أخرى — بزنة نجرة —
حكاهما صاحب المصباح وغيره .

فصل

وإن مجاذب^(١) حران مكلفان جبلاً أو نحوهما ، فانقطع ، فستقطعا
فماتتا — : فعلى^(٢) حافلة كل دية الآخر ، لكن نصف دية المنكب^(٣)
منظلة ، والمستلقي مخففة .

وإن أصطدما — ولو ضريرين ، أو أحدهما — فماتتا :
فكجتاجزين .

وإن أصطدما ممدأ — ويقتل غالباً — فممدأ : يلزم كلا^(٤) دية^(٥)
الآخر في ذمته ، فيتقاصان . وإلا : شبه^(٦) ممدأ

وإن كانا راكبتين أو أحدهما : فما تلف من دابتيهما فقيمتها
على الآخر .

وإن كان أحدهما واقفاً أو قاعداً : فضماناً ما لحما على سائر ، وديتها

(١) كذا في زع والناية ٢٨٢ . وفي ش : « تجازبه » ، وفيه تصحيف وزيادة
من المرح .

(٢) كذا في الأصول (وفي الناية : بدون الاستدراك الآتي) : بدون ذكر خلاف . مع
أن في للثلاثة رأيين : الأول يوجب كل الدية ، والثاني يوجب نصفها . كما في الإقناع وشرحه
هـ . والاستدراك الآتي إنما يصح على الرأي الثاني القائل بوجوب النصف . ومن الغريب أن
العارج — وهو قد شرح الإقناع — لم يعرض لبیان ذكر الخلاف ، أو للاعتراض على المصنف .
فهو لسخة المرح فيها قص ؟ هذا مالا لسليبه . وبعبارة جدا أن يكون المصنف
أشار بالاستدراك إلى وقوع الخلاف ، فليحرر . أم كلام الناية فسلیم : لأنه اقتصر على الرأي
الأول الراجح .

(٣) في ش زيادة ، مخرجة من المرح ، هي : « منها » .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « فبه » ، والظاهر أن الهاء من المرح وإن ذكرت
في الناية ، فكثيراً ما يحذفها المؤلف في مثل هذا : فلعلم بها .

على عاقلته . كما لو كانا بطريق ضيق مملوكٍ لهما ، لا إن كانا بضيقٍ
غير مملوك . ولا يضمنان لسائر شيئاً .

وإن أصطدم قنّان ماشيان ، فماتا — فهدّر . وإن مات أحدهما :
فقيمتُهُ في رقبة الآخر ، كسائر جناياته^(١) .

وإن كانا حرّاً وقنّاً ، وماتا — فقيمة قنّ في تركة حرّ ، وتجب
دية الحرّ كاملة في تلك القيمة .

ومن أركب صغيرين ، لا ولاية له على واحد منهما ، فاصطدما ،
فماتا — فديتهما وما تلف لهما ، من ماله .

وإن^(٢) أركبهما وليّ لمصلحة . أو ركبهما من عند أنفسهما — :
فكبا لتين مخطئتين .

وإن أصطدم كبير وصغير ، فمات الصغير — : ضَمِنَهُ الكبيرُ .
وإن مات الكبير : ضَمِنَهُ رُكْبُ الصغيرِ .

ومن قرّب صغيراً من هدفٍ ، فأصيب^(٣) — : ضَمِنَهُ .

ومن أرسله لحاجة ، فأتلف نفسه أو ماله — : فجنايته خطأ من
مرسله . وإن جنى عليه : ضَمِنَهُ ، قال ابن سحمان : « .. إن تعدّر
تضمن الجاني » . وإن كان قنّاً : فكخصيه .

(١) ذكر بهامش ز : « مسألة : سائر جنايات الرقيق في رقبته » .

(٢) كذا في في زع والناية ٢٨٣ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فإن » .

(٣) في ش زيادة : « بهم فأت » ، وهي من كلام النارج .

ومن ألقى حجراً أو عدلاً مملوءاً بسفينة ، ففرقت - : صَمِنَ
جميعَ ما فيها .

وإن رمى ثلاثةً بِمَنْجَنِيْقٍ فقتل الحجر رابعاً قصدوه - : فمَدُّ ؛
وإلا : فملى عَوَاقِلَهُمْ دِيْنَهُ أَثْلَاكًا .

وإن قتل أحدهم : سقط فَمِلُّ قَسِيهِ وما يترتب عليه ؛ وعلى عاقلةِ
صاحبه ثلثا دِيْنِهِ .

وإن زادوا على ثلاثة : فالديةُ حَالَةٌ في أموالهم .

ولا يَصْنَعُ من وضع الحجرِ وأَمْسَكَ الكِفَّةَ ، كمن أوترَ
وقربَ السهمَ

فصل

ومن أتلف نفسه أو ^(١) طرفه خطأً : فمَدَّرُ ، كعمد .

ومن وقع في بئر أو حفرة ، ثم ثانٍ ، ثم ثالثٌ ، ثم رابعٌ —
بعضُهم على بعض — فماتوا أو بمضئهم : فدمٌ ^(٢) الرابعِ هَدَرُ ،
وَدِيَّةُ الثالثِ عليه ، وديةُ الثاني عليهما ، وديةُ الأولِ عليهما .

وإن جذبَ الأولُ الثاني ، والثاني الثالث ، والثالثُ الرابعَ — :
فَدِيَّةُ الرابعِ على الثالث ، والثالثِ ^(٣) على الثاني ، والثاني على الأول

(١) من هنا إلى آخر السطر أسقط من ش ، وأدرج في الشرح .

(٢) كذا في زع والناية ٢٨٤ . وصنف في ش بالقلب .

(٣) في ش : « ودية الثالث » ، والزيادة من الشارح .

والثالث ، ودية الأول على الثاني والثالث نصفين . وإن هلك
بوقعة الثالث : فمضان نصفه على الثاني ، والباقي هدر .

ولو لم يسقط بعضهم على بعض ، بل ماتوا بسقوطهم ،
أو قتلهم أسد^١ فيما وقموا فيه — ولم يتجاذبوا — فمداؤم^٢
مهذرة^٣ .

وإن تجاذبوا ، أو تدافع^(١) أو تراحم^(٢) جماعة عند حفرة ،
فسقط فيها أربعة متجاذبين كما وصفنا ، فقتلهم أسد أو نحوه — :
فدم الأول هدر^٣ ، وعلى عاقلة دية الثاني ، وعلى عاقلة الثاني دية
الثالث ، وعلى عاقلة الثالث دية الرابع .

ومن نام على سقيف ، فهوى به على قوم — لزمه المكث^١ ،
ويضمن ما تلف بدوام مكثه^(٢) أو باتقاله ، لا بسقوطه .
ومن أضطر^١ إلى طعام غير مضطر^٢ أو شرابه ، فطلبه ، فمنعه
حتى مات ؛ أو أخذ طعام غيره أو شرابه وهو عاجز — ف تلف أو دابته ؛
أو أخذ منه ما يدفع به سائلا عليه : من سبع ونحوه ، فأهلكه — :
ضمنه ، لا من أمكنه إنجاء نفسه من هلكته ، فلم يفعل .

ومن أفزع أو ضرب ولو صغيرا ، فأحدث بنائلا أو بول
أو ريع^١ ، ولم يد^٢ — : فعليه ثلث دية . ويضمن^٣ — أيضا^(٢) .

(١) وردت الزيادة في زع والناية ، وسقطت من ش . وانظر الإقناع ١٠ .

(٢) وردت الهاء في زع والناية ٢٨٥ ، وسقطت من ش .

(٣) أسقط هذا من ش ، وأدخل في المرح .

جنايته على نفسه أو غيره .

فصل

ومن أدب ولده أو زوجته في نُشوز ، أو معلّم صبيّه ^(١) ، أو سلطان رعيته - ولم يُسرف - فتلف : لم يضمنه .

وإن أسرف ، أوزاد على ما يحصل به المقصود ، أو ضرب من لا عقل له - : من صبي ، أو غيره - : ضمين .

ومن أسقطت بطلب سلطان ^(٢) أو تهديده - لحق الله تعالى ، أو غيره - أو ماتت بوضعها أو فرعاً ، أو ذهب عقلها ، أو استمدى إنسان - : ضمين السلطان ما كان بطلبه ابتداءً ، والمستمدى ما كان بسببه . كإسقاطها بتأديب أو قطع يد لم يأذن سيد فيها ، أو شرب دواء لمرض .

ولو ماتت حامل أو حملها من ريح طعام ، ونحوه - ضمين : إن علم ربه ذلك عادة .

وإن سلم بالغ ^(٣) عاقل نفسه أو ولده إلى سابع حاذق -

(١) كذا في زع والإقناع ١١ . وفي ش والفاية : « صبية » ، وهو صحيح .

(٢) بهامش ز حاشية : « وتصويرهم المسألة بطلب السلطان قد يقتضى اشتراط كون الطالب مرهوباً ، فإن كان غير مرهوب فلا ضمان . وهو ظاهر . والأظهر : لموق القاضي ، وكذا من له سطوة ، في ذلك بالإمام . وكذا لو طلبها في دين فأسقطت : ضمين . وينبغي لها كم أن يسأل : هل هي حامل ؟ قبل أن يطلبها . ولم أر من يثقله ، وهو حسن » اهـ .

(٣) كذا في زع والفاية ٢٨٦ . وفي ش : « عاقل بالغ » ، وهو عبث ناسخ .

ليعلمه^(١) - ففرق^(٢) ؛ أو أمر مكلفاً ينزلُ برّاً أو يصعدُ شجرةً ،
فهلك به - : لم يضمّنه ، ولو أن الأمر سلطانٌ ، كاستنجاره^(٣) .
وإن لم يكن مكلفاً : ضمّنه .

ومن وضع على سطحه جرةً أو نحوها - ولو متطرفةً -
فسقطت بريح أو نحوها على آدميٍّ ، فتلف - : لم يضمّنه .
ومن دفعها حالاً سوطها عن نفسه أو تدرجتها ، فدفعها عنه - :
لم يضمّن ما تلف .

• • •

بَابُ مَقَادِيرِ دِيَاتِ النَّفْسِ

ديةُ الحرّ المسلم : مائةٌ بعيرٍ ، أو مائتا بقرةٍ ، أو ألفا شاةٍ ، أو
ألفٌ مثقالٍ ذهباً ، أو أثنان^(١) عشر ألف درهمٍ فضةً .
وهذه الخمسة - فقط - أصولها ؛ إذا^(٢) أحضر من عليه ديةً
أحدها : لزم قبوله .

(١) يهائم ن : « أي الموم » ، وذكر في الشرح والإقناع ١٢ بلفظ : « السباحة » .
(٢) يهائم ز حاشية : « سواء أخذته السابح بيده وألقاه في الماء ، أو كان المعلم
(يفتح 'لاء ') على انشط فأشار إليه بدخول الماء باختياره وغرق . كما يشعر به إطلاقه . وعمل
الضمان : إذا لم يقع من العوام (بتشديد الواو) تقصير . فلو رفع يديه من تحت عمداً ففرق ،
وجب الفحص . وأمر قوله : إلى سابع ، بأن الولي لو كان هو المعلم (بكسر اللام) :
فلا ضمان أيضاً » اهـ خ .

(٣) في ز زيادة ، مفرجة من الشرح ، هي : « قتلك » .

(٤) كذا زع ولناية ٢٨٧ والإقناع ١٣ . وفي ش : « اتى » ، وهو تصعيف .

(٥) كذا في ر ع - وفي : « فإذا » ، والقهاء من الفرج وإن ذكرت في الناية .

ويجبُ من إبل — في عَمِدٍ، وشَيْهٍ — : خمسٌ وعشرونَ بنتَ
نَخَاضٍ ، وخمسٌ وعشرونَ بنتَ كَبُونٍ ، وخمسٌ وعشرونَ حِقَّةً ،
وخمسٌ وعشرونَ جَذَعَةً .

وتنلَّظُ في طَرَفٍ ، كَنَفَسٍ . لا في غير إبل .

وتجبُ في خطأ أخماساً : عشرونَ من كلٍّ من الأربعة
المذكورة ، وعشرونَ ابنَ نَخَاضٍ .

ويؤخذُ^(١) في بقرٍ : مُسِنَّاتٌ وأُتْبَعَةٌ ، وفي غنمٍ : نَمَائِيَا
وأَجْدَعَةٌ — نصفين .

وُتْمَبَرُ السلامةُ من عيبٍ ، لا أن تبلغَ قيمتها ديةً نقدٍ .

وديةُ أُنْثَى بصفتهِ : نصفُ دِيَّتِهِ . ويستويانِ في مَوْجِبٍ
دونَ ثَلَاثِ دِيَةٍ .

وديةُ خَنْثَى مشكِلٍ بالصفةِ : نصفُ دِيَةٍ كلِّ منهما .
وكذا جراحُه .

وديةُ كَتَابِيٍّ حرٍّ — ذميٍّ ، أو معاهدٍ ، أو مستأمنٍ — :
نصفُ دِيَةِ حرٍّ مسلمٍ . وكذا جراحُه .

وديةُ مجوسِيٍّ حرٍّ — ذميٍّ ، أو معاهدٍ ، أو مستأمنٍ — وحرٍّ :
من عابِدٍ وثَنٍ ، وغيرِه — مستأمنٍ ، أو معاهدٍ بدارنا — : ثمانمائةُ
درهمٍ . وجراحُه بالنسبةِ .

(١) كَذَا ز والناية والإفحاح . ١٤ . وفي ح ش : « وتؤخذ » . وكذاهما صحيح .

ومن لم تبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ : إن كان له أمانٌ ، فِدْيَتُهُ دِيَةٌ
أهل دينه — فإن لم يُعرف دِيَتُهُ : فكمجوسى . — وإلا : فلا
شئ فيه .

وَدِيَةٌ أَنْتَاهُمْ ؛ كَنَصْفِ ذَكَرِهِمْ .
وتَغْلِظُ دِيَةَ قَتْلِ ^(١) خَطَايَا — فى كل : من حرم مكة ،
والـ 'حرام' ، وشهر حرام . — بثلث . فمع اجتماع كلِّها ، دِيَتَانِ .
وإن قتل ^(٢) مسلم كافراً عمدًا : أُضِعِفَت دِيَتُهُ .

* * *

فصل

وَدِيَةُ قَتْنٍ : قِيَمَتُهُ ، ولو فوق دِيَةَ حَرٍّ .
وفى جراحِهِ — : إن قُدِّرَ من حَرٍّ . — بقسطِهِ من قِيَمَتِهِ ، نَقَصَ
بجَنَائِيَّتِهِ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ . وإلا : فَا نَقَصَهُ .
فلو جُنِيَ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ وَجْهِهِ دُونَ مُوضِحَةٍ : ضُمِّنَ بِمَا نَقَصَ ، ولو
أنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْضِ مُوضِحَةٍ .
وفى مَنْصَفٍ : نَصْفُ دِيَةِ حَرٍّ ، وَنَصْفُ قِيَمَتِهِ . وكذا
جراحُهُ .
ولبست أُمَّةٌ كَحَرَّةٍ : فى رَدِّ أَرْضِ جراح ، بلغ ثلث قِيَمَتِهَا
أَوْ أَكْثَرَ ، إِلَى نَصْفِهِ .

(١) ورد فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « غير عمد » .

(٢) ذكر فى ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « من لا يقتل به » .

ومن قطع خُصِيَّ عبْدٍ ، أو أُنْفَه ، أو أذْنِيَه — : لزمته قِيَمَتُهُ ^(١) .

وإن قطع ذكرَه ، ثم خصاهُ — : فقيمتُهُ لقطعِ ذكرِه ، وقيمتُهُ مقطوعُهُ . وملكُ سيده باقٍ عليه .

• • •

فصل

وَدِيَةُ جَنْبِنٍ حَرِّ مُسْلِمٍ — ولو ^(٢) أنثى ، أو ما تصيرُ به قِنْ أُمٍّ وَلَدٍ — إن ظهر أو بضه ميتاً ، ولو بعد موتِ أُمِّه بجناية عمداً أو خطأً ، فسَقَطَ أو بَقِيَتْ مَتَالَةٌ حَتَّى سَقَطَ ولو بفعلها ، أو كانت ذَمِيَّةً حَامِلًا مِنْ ذِيٍّ وَمَاتَ — وَيُرَدُّ قَوْلُهَا : « حَمَلْتُ مِنْ مُسْلِمٍ » — أو ^(٣) أُمَّةً وَهُوَ حُرٌّ ، فَتَقْدَرُ حُرَّةٌ — غُرَّةٌ ، عبْدٌ ^(٤) أو أُمَّةٌ ، فَيَمْتَلِكُهَا : خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، مَوْرُوثَةٌ عَنْهُ كَأَنَّهُ سَقَطَ حَيًّا .

فَلَا حَقَّ فِيهَا لِلْقَاتِلِ ، وَلَا كَامِلٌ ^(٥) رِقٌّ . وَيَرِثُهَا عَصْبَةُ مُسَيِّدِ قَاتِلِ جَنْبِنٍ أُمِّهِ الْحُرِّ .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لجمده وملكه بماله » . ود كونه و الإقناع ١٦ ، وأوله في الترح .

(٢) كذا في زع والنهاية ٢٨٩ . وذكر في ش : « هو والامة بعده » . حجب قوله : « جنين » ، وهو من عبث الناسج .

(٣) في ش زيادة : « الجنين » ، وهو من كلام الناحس .

(٤) كذا في زع والإقناع ١٧ ، وهو بدل من « غرة » كما قبل الناحس . وفي ش والنهاية : « عبداً وأمة » ، وهو أصح الناسج .

(٥) كذا في زع والنهاية ٢٩٠ . وفي ش : لسكامل . واللام من الناحس .

ولا يُقبل فيها خصىٌ ونحوه، ولا مغيبٌ يُردُّ^(١) في بيع، ولا من له دون سبع سنين.

وإن أغوزت: فالقيمة^(٢) من أصل الديّة. وتُعتبر سليمة مع سلامته [وعيب الأم]^(٣).

وجنينٌ مبعضٌ بحسابه. وفي قرنٍّ — ولو أثنى — عُشرُ قيمة أمه. وتقدرُ الحرّةُ أمةً، ويؤخذُ عُشرُ قيمتها يومَ جنايةٍ قدّا.

وإن صرب بطنَ أمةٍ — فمَتَّقَ جَنِينُهَا، ثم سقط — أو بطنَ ميتةٍ أو عضواً، وخرج ميتاً — وشوهدَ بالجوفِ يتحرك — ففيه غُرّةٌ.

وفي محكومٍ بكفره: غُرّةٌ قيمتها عُشرُ ديةِ أمه.

وإن كان أحدُ أبوينه^(٤) أشرفَ ديناً — كمجوسيةٍ تحت كتابيٍّ، أو كتائيةٍ تحت مسلم — فغُرّةٌ قيمتها عُشرُ ديةِ الأم^(٥) لو كانت على ذلك الدِّين.

(١) في ش زيادة: « به »، وقد زادها الخارج كإزاء قبل الفيل: « عيبا ».

(٢) كذلك في زع والناية. وفي ش: « فقيتها ».

(٣) وردت الزيادة في ع ش والناية، وسقطت من ز. وذكرت في الإقناع ١٩

بلفظ: « وعيبها ». فأثبتناها: لصحتها.

(٤) ذكر في ز، بعد ذلك، مضروباً عليه: « كتابيا والآخر مجوسيا، فغرة

قيمتها عشر أكرم دية ». وهو قريب من نص الإقناع ٢١.

١١٣٠؛ ع والناية ٢٩١. وفي ش: « أمه ».

وإن سقط حيا لوقت يمشي لثله - وهو : نصف سنة فصاعداً -
ولو لم يستهل : ففيه ما فيه مولوداً - وإلا : فكسيت .
وإن اختلفا في خروجه حياً - ولا يئنة - : فقول جان .
وفي جنين دابة : ما قص أمه .

* * *

فصل

وإن جنى قرن خطأ ، أو عمداً لا قود فيه ، أو فيه ^(١) قود
وأختير المال ، أو أتلّف مالا - : خيّر سيده بين يمه
في الجناية وفدائه .

ثم إن كانت بأمره أو إذنه : فداه بأرشها كله .
وإلا - ولو اعتقه ولو بعد علمه بالجناية - : فبالأقل منه
أو من قيمته .

وإن سلمه ، فأبى ولي قبوله وقال : « بعه أنت » - لم يلزمه ،
ويبعمه حاكم . وله التصرف فيه ، كوارث في تركية .
وإن جنى عمداً ، فمعا ولي قود على رقبتة - : لم يملكه بغير
رضا سيده .

وإن جنى على عذر خطأ : زاحم كل بمحصته .

(١) كذا في زرع والناية ٢٩٢ . وفي ش : « فيه » ، والفاء زاحما ناسخ جاهل .
(٢٨ ق ٢ - منتهى الإرادات)

فلو عفا^(١) البعض، أو كان واحداً فمات وعفا بعضُ ورثته — :
تَمَلَّقَ حَقُّ الْبَاقِي بِمَجْمِيعِهِ . وَشَرَاهُ^(٢) وَلِيَ قَوْدِلَهُ : عَفَوْهُ عَنْهُ .

وإن جرح حرّاً، فمفا، ثم مات من جراحته ولا مالَ له، واختار
سَيِّدُهُ فِدَاءً — فَإِنْ لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ لَوْ لَمْ يَعْفُ : فَدَاءُهُ بِثَلَاثِيهَا .
وإن لزمته الديةُ : زِدَتْ نَصْفَهَا عَلَى قِيَمَتِهِ ، فَيَقْدِيرُهُ بِنِسْبَةِ الْقِيَمَةِ
مِنَ الْمُبْلَغِ .

وَيَضْمَنُ مَمْتَقٌ مَا تَلَفَ يَبْئُرُ حَفْرَهُ قَنًا .

* * *

بَابُ دِيَةِ الْأَعْضَاءِ ، وَمَنَافِعِهَا^(٣)

(١) : مَنْ أَتَلَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ وَاحِدٌ — : كَأَتَلَفَ وَلَوْ مَعَ
عَوَجِهِ ، وَذَكَرَ وَلَوْ لَصَغِيرٍ أَوْ شَيْخٍ فَإِنَّهُ ، وَلِسَانُهُ يَنْطِقُ بِهِ كَبِيرٌ^(٤)
أَوْ يَحْرُكُهُ صَغِيرٌ يَكَاوُ — : فَفِيهِ دِيَةٌ نَفْسِهِ .
وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْئَانِ ، فَفِيهِمَا : الدِّيَةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا : نَصْفُهَا .

كَمِيتَيْنِ وَلَوْ مَعَ حَوْلٍ أَوْ عَمَشٍ — وَمَعَ يَبَاضٍ يَنْقُصُ الْبَصَرَ ،

(١) فح — هنا وفيها سيأتي — : « على » بالياء ، وقد تقدم نحوه مرارا .

(٢) كذا في زش والناية . وفي ح : « وشري » مقصوراً ، وسبق السكالا عنه .

(٣) في ش زيادة من الصرح : « الثالثة بالبناء عليها » .

(٤) كذا في زع والناية ٢٩٤ . وفي ش : « كبيراً » ، وهو تحريف جاهل .

يَنْقُصُ بِقَدْرِهِ — وَأَذَنَيْنِ، وَشَفَتَيْنِ، وَلَعَيْنَيْنِ، وَتَنْدَوَتَيْنِ^(١) رَجُلٍ
وَأُنْثَيْنِ، وَتَنْدَوَتَيْنِ أَثْنَى، وَإِسْكَتْنَاهَا — وَهَمَا : شَفَرَاهَا . — وَيَدَيْنِ
وَرَجْلَيْنِ .

وَقَدِمُ أَعْرَجٌ ، وَيَدٌ أَعْمَمٌ^(٢) — وَهُوَ : أَعْرَجُ الرُّنْعِ . —
وَمَرْتَعِشٌ ، كَصَحِيحٍ .

وَمَنْ لَهُ كَفَانٌ عَلَى ذِرَاعٍ، أَوْ يَدَانِ وَذِرَاعَانِ عَلَى عِضْدٍ — وَتَسَاوَتَا
فِي غَيْرِ بَطْشٍ . — قَضِيهَمَا^(٣) حَكُومَةٌ .

وَفِي بَطْشٍ أَيْضًا : قَيْدٌ، وَلِلزَّائِدَةِ حَكُومَةٌ . وَفِي إِحْدَاهُمَا : نَهْفٌ
دِيَّةٌ يَدٍ وَحَكُومَةٌ . وَفِي إِصْبَعٍ^(٤) إِحْدَاهُمَا : خَمْسَةُ أَصْبَعَةٍ .
وَلَا يُقَادَانِ ، وَلَا^(٥) إِحْدَاهُمَا يَدٍ . وَكَذَا حَكْمُ رَجُلٍ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَايَةِ (يَدُونِ هِزِ الْوَاوِ) ، مَثْنَى « تَنْدَوَةٌ » بِالْهَمْزِ وَغَيْرِهِ . وَصَرَحَ
صَاحِبُ الْمَصْبَاحِ (تَنْدَى) : أَنَّهُ بِضَمِّ التَّاءِ ، وَأَنَّ مِنَ الْفَوَاحِشِ مَنْ يَنْتَحِهَا . وَخَسَّ ابْنُ
الْكَيْثِ — عَلَى مَا فِي الْخِتَارِ (تَنْدَأُ) — الْأَوَّلُ بِالْهَمْزِ ، وَالثَّانِي بِغَيْرِهِ . وَحَكَى التَّخَرُّفُ
صَاحِبَ الْبَارِعِ أَيْضًا . وَفِي لِرَجُلٍ بِمَنْزِلَةِ التَّندَى — وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا — وَقِيلَ : هِيَ مَفْرُزُ
التَّندَى ، أَوْ الْقِيَمَةُ الَّتِي فِي أَصْلِهِ . وَصَفَّ فِي شِ بِلِقَظِ : « هَنْدَوَتَيْنِ » . وَرَاجِعُ
الْإِقْتِنَاعِ وَشَرَحَهُ ٣٨ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ شِ وَالْقَايَةِ ، بِالضَّمِّ الْمُبْتَلِ كَمَا صَرَحَ بِهِ الشَّارِحُ . وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا لَى
الْإِقْتِنَاعِ ٣٧ وَالْمَصْبَاحِ ، وَاللَّسَانُ ٢٩٥/١٥ ، وَالتَّاجُ ٢٩٦/٨ . وَفِي شِ : « أَعْمَمٌ »
بِالضَّمِّ الْمُسَجَّمَةِ . وَهُوَ تَصْغِيرُ لَهْلَهَ تَأْتِي عَنْ أَنَّ الْمَادَّيْنِ يَتَسَلَّلَانِ إِلَى الطَّلَعِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ . وَفِي شِ : « قَضِيهَمَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَايَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا لَى الْإِقْتِنَاعِ . وَفِي شِ « أَصَابِعٌ » ، وَهُوَ
تَحْرِيفٌ . فَرَاغَ الْعَرَبُ بِتَأْمُلٍ .

(٥) فِي شِ زِيَادَةٌ ، مُدْرَجَةٌ مِنَ الْعَرَبِ ، هِيَ : « تَهَادٌ » .

وفي أَلَيْتَيْنِ^(١) — وهما : ماعلا [على]^(٢) الظهير ، وعن أَسْتَوَاءِ
الْفَخْدَيْنِ . — وإن لم يَصِلْ إلى العَظْمِ : أَلْدِيَةُ .
وفي مَنخَرَيْنِ : ثَلَاثَاهَا ، وفي حَاجِزٍ : ثَلَاثُهَا .
وفي الْأَجْفَانِ : أَلْدِيَةُ ، وفي أَحَدِهَا^(٣) : رُبْعُهَا .
وفي أَصَابِعِ أَلْيَدَيْنِ أَوْ الرِّجْلَيْنِ — : أَلْدِيَةُ ، وفي إصْبَعٍ :
عُشْرُهَا .

وفي الْأَعْمَلَةِ — ولو مع ظُفْرٍ مِنْ إِبْهَامٍ — : نِصْفُ عَشْرٍ ، ومن
غَيْرِهِ : ثَلَاثُهُ^(٤) .

وفي ظُفْرٍ لَمْ يَمُتْ — أَوْ عَادَ أَسْوَدَ — : خُمْسُ دِيَةِ إصْبَعٍ .
وفي سِنَّ أَوْ نَابِهِ^(٥) أَوْ ضِرْسٍ قُلِعَ بَسْنِخُهُ أَوْ الظَّاهِرُ^(٦) ،
فَقَطْ — ولو من صَغِيرٍ وَلَمْ يَمُتْ ، أَوْ عَادَ أَسْوَدَ وَاسْتَمَرَ ، أَوْ أَيْبَضَ^(٧) —
ثُمَّ أَسْوَدَ بِلَا عِلَّةٍ — : خُمْسُ مِنَ الْإِبِلِ .

(١) في الإقناع ٣٨ والثانية ٢٩٥ : « الأليتين » . وفي ش « إليتين » بالهمزة
المكسورة ، وهو خطأ كما صرح به صاحب المختار ، وابن السكيت وجماعة على ما في
المصباح .

(٢) وردت الزيادة في زع ، دون ش . وذكر بدلها في الثانية : « عن » ، والإقناع :
« وأُعرف عن » أي أرفع ، فهو تفسير لما قبله .

(٣) كذا في زع والثانية ، أي الأُجنان كما قال الشاعر . وفي ش : « أحدهما » ،
وهو تعريف ظاهر .

(٤) وردت الباء في ز ش والثانية ، دون ع على ما ظهر في القراءة .

(٥) كذا في ز ، أي ناب السن على ما يظهر . وفي ع ش والثانية : « ناب » .

(٦) وردت « آل » في ز ش والثانية ، وسقطت من ع .

(٧) كذا في ز بهذا التسطير ، على أنه عطف على « عاد » . وفي ش والثانية :
« أبيض » ، على أنه عطف على « أسود » كما أشار الشاعر إليه .

وفى سنخٍ وحدَه ، وسنٍّ أو ظفرٍ عادٍ قصيراً أو متفيراً ،
أو أبيضٍ ثم أسوداً لملّة — : حكومة .
وتجب ديةٌ يدي ورجلي ، بقطعٍ من كوعٍ وكعبٍ . ولا شيء
فى زائدٍ : لو قُطعا من فوقٍ ذلك .

وفى مارنٍ أنفٍ ، وحشفةٍ ذكرٍ ، وحلّةٍ نديٍ ، وتسويدٍ
سنٍّ وظفرٍ [وأنفٍ] ^(١) وأذنٍ : بحيثُ لا يزولُ ؛ وشللٍ
غيرِ أنفٍ وأذنٍ : كيدٍ ومثانةٍ ؛ أو لإذهابٍ ^(٢) نفعٍ عضوٍ — :
ديتهُ كاملةً .

وفى شفتين — صارتا لا تنطبقان ^(٣) على أسنانٍ ، أو أسترختا
فلم ينفصلا ^(٤) عنها — : ديتُهُما .

وفى قطعٍ أشلٍّ وغرومٍ : من أذنٍ وأنفٍ ؛ وأذنٍ أصمٍّ ، وأنفٍ
أخشم — : ديتهُ كاملةً .

وفى نصفٍ ذكرٍ بالطولٍ : نصفُ ديته .

وفى عينٍ قاعَةٍ بمكانها صحيحةٍ غيرِ أنه ذهبَ نظرُها ، وعضوٍ

(١) سقطت الزيادة من ع . والنسبى وش : « وأنفٍ شللٍ » ، وأدرج الناس
فى المرح .

(٢) كذا فى زعٍ والناية ، وهو الصواب . وفى ش : « ذهابٍ » . وهو تحريف .

(٣) كذا فى زشٍ والناية . وفى ع : « يتطبقتان » . وكلاهما صحيح .

(٤) كذا فى ز ، وفى غيرهما بالناء . وهو كساقه . وحرف مابعد وشٍ بلفظه :

« عنها » . مع أن الفارح قال بسبه : « أى الأسنان » . وانظر الإقناع ٣١ .

ذهب نفعه وبقيت^(١) صورته - : كأشَلَّ من يَدٍ ورجل ، وإصبعٍ
وئدي وذَكَر ، ولسانٍ أخرسٍ أو طفلي بَلَغَ^(٢) أن يحرَّكَه بيكاهٍ
ولم يحرَّكَه^(٣) - وذَكَرٍ خَصِيٍّ وَعَيْنٍ ، وسنٍّ سوداءٍ ، وئدي
بلا حَلَمَةٍ ، وذَكَرٍ بلا حَشَفَةٍ ، وقَصَبَةٍ أنفٍ ، وشَحْمَةٍ أُذُنٍ ، وزائِدٍ :
من يَدٍ ورجل وإصبع وسنٍّ وشَلَلٍ أنفٍ وأُذُنٍ ، وتموَّجِهما - :
حُكُومَةٌ .

وفي ذَكَرٍ وَأُتَيْتَيْنِ - قُتِلَا مِمَّا ، أو هو ثَمَها - :
دِيَتَانِ .

وإن قُطِعَتَا ثَمَ قُطِعَ^(٤) : ففيهما دِيَةٌ^(٥) ، وفيه حُكُومَةٌ .
ومن قُطِعَ أنْفًا أو أُذُنَيْنِ ، فذهب الشَّمُّ أو السَّمْعُ - :
فَدِيَتَانِ .

وتندرجُ دِيَةُ نَفْعِ باقى الأعضاء ، فى دِيَتِهَا .

• • • :

(١) كذا فى زى والنباية ٢٩٦ . وفى ع : « وبقيّة » ، وهو خطأ وتصحيح تامسج .
وفى ش اضطراب فى بيان منتهى اللز ، فلا تأثير به .
(٢) أسقط هذا من ش ، وأدخل فى الصرح .
(٣) كذا فى زى والنباية ، وهو الصواب . وفى ش : « أو لم » ، والزيادة من
الناشر .

(٤) ورد فى ع زيادة مع علامة التحشية ، مذكورة فى الصرح ، هى : « الذكر » .
(٥) كذا فى زى والنباية وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش : « الدية » .

فصلٌ في دِيَةِ النِّفَاعِ

(ب) : تَجِبُ كَامَلَةٌ فِي كُلِّ حَاسَّةٍ — : مِنْ سَمْعٍ وَبَصَرٍ ، وَشَمٍّ وَذَوْقٍ . — وَفِي كَلَامِهِ ، وَعَقْلٍ ، وَحَدَبٍ ، وَصَعَرٍ : بِأَنْ يُضْرَبَ^(١) فَيَصِيرَ وَجْهُهُ فِي جَانِبٍ . — وَفِي تَسْوِيدِهِ وَلَمْ يَزَلْ^(٢) ، وَصَيَّرَتْهُ لَا يَسْتَمْسِكُ غَائِطًا أَوْ بَوْلًا .

وَمَنْفَعَةٌ مَشْيٍ وَنِكَاحٍ وَأَكْلٍ وَصَوْتٍ وَبَطْشٍ .
وَفِي بَعْضٍ يُعَلِّمُ بِقُدْرِهِ : كَأَنَّ^(٣) يُجَنُّ يَوْمًا وَيُفَيِّقُ آخَرَ ؛ أَوْ يَنْهَبَ ضَوْءَ عَيْنٍ ، أَوْ شَمًّا مَنِيخِرٍ ، أَوْ سَمْعَ أُذُنٍ ، أَوْ أَحَدُ الْمَذَاقِ الْخَمْسِ ، وَهِيَ : الْحَلَاوَةُ وَالْمَرَارَةُ وَالْمُنُوبَةُ وَالْمَلُوحَةُ وَالْحُمُوضَةُ . وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ : خُمْسُ الدِّيَةِ .

وَفِي بَعْضٍ الْكَلَامَ بِحَسَابِهِ ، وَيَقْسَمُ عَلَى ثَمَانِيَةٍ وَعَشْرِينَ حَرْفًا^(٤) .

وَإِنْ لَمْ يُعَلِّمْ قُدْرَهُ — : كَنَقَصِ سَمْعٍ وَبَصَرٍ وَشَمٍّ وَمَشْيٍ وَأَنْحَنَاءٍ قَلِيلًا . أَوْ بِأَنْ صَارَ مَدْهُوشًا ، أَوْ فِي كَلَامِهِ تَمْتَمَةٌ أَوْ عَجَلَةٌ أَوْ ثِقَلٌ ، أَوْ لَا يَلْتَفِتُ أَوْ يَبْلُغُ رَيْفَهُ إِلَّا بِشِدَّةٍ ؛ أَوْ أَسْوَدَ^(٥) يَاضٌ

(١) كَذَا فِي رِشِّ وَالنَّايَةِ ٢٩٧ . وَفِي خ : « يَضْرِبُهُ » ، وَلِأَنَّ الْوَائِدَ مِنَ الدَّاسِخِ .

(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ يَصِيرُ » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي ش : « كَانَ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ .

(٤) وَفِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَسِ أَمَكُنْ زَوَالَ لُفْتِهِ — لِكِبَرِ

وَنَحْوِهِ — ذِكْرُ سَلَامٍ ، وَالْأَوَّلُ (بِشَمِّ تَضْعِيدٍ) عَلَى كَلَامِهِ « . وَرَاجِعُ الْإِتِّعَاقِ ٣٣ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « أَسْوَدٌ ... أَحْمَرٌ » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ جَاهِلٌ .

عَيْنِيهِ^(١) أو أَحْمَرٌ، أو تَقَلَّصَتْ شَفْتُهُ بَعْضُ التَّقْلُصِ، أو تَحَرَّكَ كَتْ
سُنُّهُ أو أَحْمَرَّتْ^(٢) أو أَصْفَرَّتْ أو أَخْضَرَّتْ أو كَلَّتْ - :
فَحُكُومَةٌ^(٣).

وَمِنْ صَارَ أُلْتَفَعَ : فَلَهُ دِيَةٌ الْحَرْفِ الذَّاهِبِ .
وَلَوْ أَذْهَبَ كَلَامُ أُلْتَفَعَ ، فَإِذَا كَانَ مَأْيُوساً مِنْ ذَهَابِ
أُلْتَفَعْتِهِ : فَقِيهِ بِقِسْطٍ مَا ذَهَبَ مِنَ الْحُرُوفِ . وَإِلَّا - كَصَغِيرٍ - :
فَالِدِيَّةُ .

وَإِنْ قُطِعَ بَعْضُ^(٤) اللِّسَانِ ، فَذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ - : أَعْتَبِرَ
أَكْثَرُهَا . فَعَلَى مَنْ قَطَعَ رِبْعَ اللِّسَانِ ، فَذَهَبَ نِصْفُ الْكَلَامِ - :
نِصْفُ الدِّيَةِ وَعَلَى مَنْ قَطَعَ بَقِيَّتَهُ : تَتَبَّعْتُهَا مَعَ حُكُومَةِ
لِرَبْعِ اللِّسَانِ .

وَلَوْ قَطَعَ نِصْفَهُ فَذَهَبَ رِبْعُ الْكَلَامِ ، ثُمَّ آخِرُ بَقِيَّتِهِ - : فَعَلَى
الْأَوَّلِ نِصْفُهَا ، وَعَلَى الثَّانِي ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا .

وَمَنْ قَطَعَ لِسَانَهُ^(٥) فَذَهَبَ نَطْقُهُ وَذَوْقُهُ ، أَوْ كَانَ
أَخْرَسَ - : فَدِيَّةٌ .

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ . وَفِي ع : « عَيْنُهُ » ، وَلَمَّا تَحَرَّفَ .

(٢) فِي ش : « أَوْ أَحْمَرَتْ أَوْ أَسْمَرَتْ » ، وَهُوَ كَمَا يَفِي .

(٣) أَسْقَطْتُ الْفَاءَ مِنْ ش ، وَمَزَجْتُ بِالْمَرْحِ .

(٤) ضَبَطَ فِي زٍ بِالْفَتْحِ ، فَيَتَّبِعُ فَتْحَ أَوَّلِ مَا قَبْلَهُ . وَالضَّمُّ أَوَّلَى .

(٥) ضَبَطَ فِي زٍ بِفَتْحِ الذَّوْنِ ، فَتَبَيَّنَ فَتْحُ مَا قَبْلَهُ . وَالْأَوَّلُ الضَّمُّ فِيهَا .

وإن ذهباً واللسانُ باقٍ ، أو كَسَرَ^(١) صُلْبَهُ فذهب مشيهُ^(١)
ونكاحهُ — : فديتان . وإن ذهب مأوهُ أو إجابهُ : فالدية^٢ .
ولا يدخلُ أرضُ جنائيه ، أذهبت عقله ، في ديتِه .
ويُقبلُ قولُ محبٍّ عليه : في قصصِ بصرٍ^(٣) وسمعٍ ، وفي قدرٍ ما
أُتلف كلٌّ من جانيّين^(٤) فأكثر .
وإن اختلفا في ذهابِ بصرٍ : أَرَدَ أَهْلَ الْخَبَرِ ، وأمتحنَ
بتقريبِ شيءٍ إلى عينيه^(٥) وقتَ غفلته .
و ... في ذهابِ سمعٍ أو شَمٍّ أو ذوقٍ : صَبَحَ بِهِ^(٥) وقتَ
غفلته^(٥) ، وأَتَبَعَ بُنْتَنِي ، وأطعمَ^(٦) المرءَ . فإن فزعَ من الصائحِ
أو من مقربٍ لمينيه^(٧) ، أو عبَسَ للمتينِ أو المرءَ — : سقطتْ
دعواه . وإلا : صدقَ يمينه .
ويردُّ الديةَ آخِذٌ : عَلِمَ كَذِبَهُ .

-
- (١) كذا في زح ، هم ضبط ما بعده بفتح الباء في ز . ولفظ الناية ٢٩٨ : « وكسر » ، وهو تحريف . ولفظ ش : « الكسر » ، وهو صحيح يتعين عليه ضم ما بعده .
(٢) كذا في زح والناية . وفي ش : « بصر » وسمعه ، والزيادة من الشرح .
(٣) كذا في زح والناية ، وهو الصحيح . وفي ش : « جانين » ، وهو تحريف ملّيف .
(٤) كذا في زح والناية . وفي ع : « عينه » ، وهو كسبه .
(٥) كذا في زح والناية . وفي ع : « غفلة » . وفي ش : « به في غفلته » ، فأخرج الشرح في اللئ وبالكسر .
(٦) في : « وأطعم والمر » ، وهو عبث ناسخ .
(٧) كذا في زح ، وهو الموافق لما تقدم . وفي ع والناية : « لينه » .

فصل

وفي كلٍّ — من الشُّمُورِ الأربعة — : الدية^(١) ، وهي : شمرُّ
رأسٍ ولحيةٍ وحاجبتين وأهدابِ عَينَين . وفي حاجبٍ : نصفٌ ، وفي
هُدْبٍ : ربعٌ .

وفي بعضِ كلِّ بقسطه ، وفي شاربٍ : حكومةٌ . وما عاد :
سقطَ ما فيه .

ومن تَرَكَ — من لحيةٍ أو غيرها — ما لا جالَ فيه : فديتهُ
كاملةٌ .

وإن قَلَعَ جَفَنًا بهُذَّبه : فديةُ الجفنِ فقط .

وإن قَطَعَ لَحْيَينَ بأَسنانِهما : فديةُ الكلِّ .

وإن قَطَعَ كَفًّا بأَصابعِهِ : لم تجبْ غيرُ ديةٍ يَدٍ وإن
كان به بعضُها : دخل في ديةِ الأصابعِ ما حاذَها ، وعليه أَرُشُ
بقيةِ الكفِّ .

وفي كَفٍّ بلا أَصابعٍ : وذراعٍ بلا كَفٍّ ، وعُضُدٍ بلا ذراعٍ — :
ثَلثُ دِيتهِ . وكذا تفصيلُ^(٢) رَجُلٍ .

وفي عَينٍ أَعورَ : ديةٌ كاملةٌ . وإن قَلَمَها صحيحٌ : أُقيدَ
بشِطِّه ، وعليه منه نصفُ الديةِ .

(١) ورد هذا في زح والنائية ٢٩٩ ، وأسقط من ثر. مدرجا في الشرح .

(٢) في ث : « تفصيل » ، وهو تحريف ظاهر .

وإن قَلَعَ الأعورُ ما يُماثلُ صحبته ، من صحيح ، عمداً - : فِدِيَّةٌ كاملةٌ ، ولا قَوَدَ . وخطأ : فنصفُها .
وإن قَلَعَ عَيْنَيَّ صحيحٍ عمداً : فالتقوُّدُ أو الديةُ فقط .
وفى يدٍ أقطعَ أُرْجِلَه - ولو عمداً ، أو مع ذهابِ الأولى هَذَرًا - : نصفُ دينه ، كبقية الأعضاء .
ولو قطع يدَ صحيح : أُقِيدَ بشرطه .

* * *

بَابُ الشَّجَاحِ ^(١) وَكسرِ الْعِظَامِ
« الشَّجَّةُ » : جرحُ الرأسِ ، والوجهِ . وهى عَشْرُ :
(١) : خمسٌ فيها حُكُومَةٌ ^(٢) :
١ - « الْحَارِصَةُ » : التى تَحْرِصُ الجلدَ ، أى تشقُّه ولا تُذْمِيه .
٢ - ثم « أَلْبَازِلَةُ » ^(٣) ، « الدَّائِمَةُ » ، « الدَّامِعَةُ » : التى تُذْمِيه .

٣ - ثم « أَلْبَايَضَةُ » : التى تَبْضَعُ اللحمَ .
٤ - ثم « أَلْتَلَاخَةُ » : أَلْفَائِصُهُ فِيهِ .

(١) فى « آدابُ القاضى » لابن أبى حاتم الرازى (م : ٢٣٨ - ٢٤١) ، باب فوصف الشجاح وبيان الأحكام للشفقة بها ، لا نظير له . فراجعه لجليل قائده .

(٢) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وهى » .

(٣) كذا فى زع والإقناع ٤٢ ، وهو الصحيح للموافق لافى القسان ١٣ / ٥٥ ، والقاموس وشرحه ٢٢٦ / ٧ ، والنهاية ٧٧ / ١ ، والصحاح وغيره . وفى ش والنهاية ٣٠٠ : « البازلة » ، وهو تصحيف بدل عن أن نأثر بهما لا يمتنان فسيهما بالتأمل فيما يشران والرجوع إلى ما يؤكد الصحة وفيد الثبوت ويرفع الخطأ ، خصوصاً لما نشر الذى تولى أيضاً نشر الإقناع : قد يدرك الاختلاف .

٥ — ثم « السَّحَّاقُ » : التى بينها وبين العظم قشرة^(١)

(ب) : وخمسٌ فيها مقدَّرٌ :

١ — « المَوْضِعَةُ » : التى تَوْضِعُ العظمَ ، أى تُبْرِزُهُ ، ولو

يَقْدِرُ إِيرَةٌ .

وفىها : نصفُ عَشْرِ الدِّيةِ ، [فن حُرٌّ : خمسةُ أَثْمَرَةٍ^(٢)] .

وهى — : إن عَمَّتْ رَأْسًا وَنَزَلَتْ إِلَى وَجْهِ^(٣) . — مَوْضِعَتَانِ

وإن أَوْضَحَهُ ثَمَتَيْنِ يَنْهَمَا حَاجِرٌ : فمَشْرَةٌ . فإن^(٤) ذهب بفعلِ

جَانٍ أَوْ سِرَاقَةٍ : صَارَا وَاحِدَةً .

وإن خَرَقَهُ مَجْرُوحٌ أَوْ أَجْنَبِيٌّ : فَثَلَاثٌ ، على الأول منها .

ثَمَتَانِ .

وَيَصْدُقُ مَجْرُوحٌ — يَمِينُهُ — : فِيمَنْ خَرَقَهُ ، على الجَانِى . لا على

الأَجْنَبِيِّ

وَمِثْلُهُ : مَنْ قَطَعَ ثَلَاثَ أَصَابِعِ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ ، عَلَيْهِ^(٥) ثَلَاثُونَ .

(١) ورد بهامش ع — مع علامة النفس بالداخل ، وبدون علامة الصحة فى الخارج — زيادة : « ففى كل — من هذه الخمسة — حكومة » ، وهى مذكورة فى الفرح ، ووردت فى الإقناع بقول : « فهذه الخمس فيها حكومة » .

(٢) وردت هذه الزيادة فى ع ش ، وفى ز مع علامة التحية فوقها ، كما وردت فى النابة بزيادة : « أو حرة » ، وفى الإقناع بزيادة مفيدة . ورجع آداب الشافعى بوحاشته .

(٣) كذا فى ر ع ، وهو موافق للفظ النابة « بوجه » . وفى ش « الوجه » .

(٤) كذا فى ز ع والنابة ، وهو الظاهر . وفى ش : « وإن » .

(٥) كذا فى ز ع والنابة ٣٠١ . وفى ش : « فليهِ » ، والقهاء من العسح .

فلو قطع رابعة قبل بُرهِ : رُدَّتْ إلى عشرين . فَإِنْ اُخْتَلَفَا فِي قَاطِعِهَا :
صَدَّقَتْ .

وإن خَرَقَ جانِبَينِ مَوْضِعَيْنِ باطنًا ، أو مع ظاهرٍ : فواحدةٌ .
وظاهرًا ^(١) فقط : فثنتان .

٢ — ثم « أَلْهَاشِمَةُ » : التي تُوضِحُ العَظْمَ ، وَتَهَشِّمُهُ .

وفيها : عشرةٌ أُبْعِرَةٌ .

٣ — ثم « أَلْمُنْقَلَةُ » : التي تُوضِحُ ، وَتَهَشِّمُ ، وَتَنْقُلُ العَظْمَ .

وفيها : خمسةٌ عَشَرَ بَعِيرًا .

٤ — ثم « أَلْمَأْمُومَةُ » : التي تَصِلُ إلى جِلْدَةِ الدِّمَاغِ ، وَتُسَمَّى :
« أَلْأَمَّة » و « أُمُّ أَلدِّمَاغِ » .

٥ — ثم « أَلدَّامِنَةُ » : التي تَخْرِقُ الجِلْدَةَ .

وفي كُلٍّ مِنْهُمَا : ثَلَاثُ الدِّيَةِ .

وإن شَجَّهَ شَجَةً — بِمَعْضَا هَاشِمَةٍ أو مَوْضِعَةٍ ، وَبَقِيَّتُهَا دُونَهَا — :

فِدْيَةُ هَاشِمَةٍ ، أو مَوْضِعَةٍ ، فَقَطْ .

وإن هَشَّمَ بِمِثْقَلٍ وَلَمْ يُوضِحْهُ ، أو طَعَنَهُ فِي خَدِّهِ فَوَصَلَ إِلَى فَمِهِ ،
أو نَفَذَ ^(٢) أَنْفًا أو ذَكَرًا أو جَفَنًا إِلَى بَيْضَةِ الْعَيْنِ ، أو أَدْخَلَ لِصَبْعِهِ

(١) و ت : « وَلَوْ ظَاهِرًا » أَيْ وَلَوْ خَرَقَ مَا بَيْنَهُمَا كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ ، وَالزَّائِدُ مِنْهُ .

(٢) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّايَةِ ٣٠١ . وَفِي ع : « أَلْتَفَذَ » بِالْفَتْحِ . وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا عَلَى :

فِي الْمُخْتَارِ .

بكر ، أو داخل عظم فنجذ - : فحكومة^(١) .



فصل

في الجائفة : ثلاث دية . وهي : ما يصل^(٢) باطن جوف ،
كظن - ولو لم تخرق^(٣) مِعاً - وظهر . وصدر . وحلق ، ومثانة
ثُمَّسَيْن ، ودُبُر .

وإن جرح جانباً ، فخرج من آخر - : فجائفتان .
وإن جرح وركه فوصل جوفه ، أو أوصفه فوصل فناه - :
فج دية جائفة أو موضحة ، حكومة بمخرج فناه أو وركه .
من رشح - فقط - جائفة باطنًا وظاهرًا ، أو فتق جائفة
من رشح ، أو موضحة ثبت شعرها - : فجائفة ، وموضحة^(٤) .
والأ : فجائفة^(٥) .

والأ : زوجة صغيرة أو نحيفة ، لا يوطأ^(٦) مثلها ، فخرق

(١) أسقطت الماء من ش ، ومزجت بالمرح .

(٢) في ش زيادة : « إلى » ، وهي من المرح . وذكرت بهامش ع بخط آخر .

(٣) كذا في زع والناية ٣٠٢ . وفي ش : « يخرق » بفتح الياء . وفي الإلتاع ٤٤ :
تخرق الأمام .

(٤) وردت الواو في زع والناية ، وسقطت من ش .

(٥) أسقطت الماء من ش ، وأدخلت في المرح .

(٦) في ش والناية ، وهو الصحيح . وفي ع : « يوطأ » ، وهو صحيح .

ما بين نَحْرَج بولٍ ومنى ، أو ما بين السيلين — فالديّة انما
يَسْمِك بول . وإلا : فجائفة .

وإن كانت بمن يوطأ مثلها لثله ، أو أجنبية كبيرة مطاوعة ،
ولا شبهة ، فوقع ذلك — قهَرٌ .

ولها — مع شبهة ، أو إكراه — ألمهر ، والديّة : إن لم يد .
بول . وإلا : فثما .

ويجب أرض بكاره مع فتق بنير وطيه .

وإن ألتهم ما أرضه مقدّر : لم يسقط .

فصل

وفي كسر حنجر — جبر مستقيماً — : يعير . وكذا ما قرأه
وإلا : فعكومة .

وفي كسر كل : من زندي وعندي ، وفخذ وساق ، وفراخ ...
الساعد الجامع لمعنى الزندي — : يعيران .

وفيا علما ما ذكر — : من جرح ، وكسر عظم — : كسرتة سارية
وعصصير ، وعانة — : حكومة .

وهي ^(١) : أن يُقَوِّمَ محيى ^(٢) عليه كأنه قن لا : بناية بانه .

(١) جانش ز : « [أى] المسكوبة » ، والإبادة من المرح . وانظر حديث أبا

الغاسق ٢٣٨ .

(٢) كذا في زح والناية ٢٠٣ . وفى والإصراع ١٧ : « المحيى » .

وهي به قَدَرَات^(١)، فما نَقَصَ — من القيمة . — فله ، كَنِسْبَتِهِ ،
من الدية .

فَقِيمَن قَوْمٌ صَحِيحًا بِعَشْرِينَ ، وَجَنِيًّا عَلَيْهِ بِتِسْعَةِ عَشَرَ — :
نصفُ عَشْرٍ دِيَّتِهِ .

وَلَا يُبْلَغُ بِمُحْكَمَةٍ مَحَلٍّ — لَهُ مَقْدَرٌ^(٢) — مَقْدَرُهُ ،
فَلَا يُبْلَغُ بِهَا أَرْضُ مُوَضَّحَةٍ ، فِي شَجَّةٍ دُونَهَا . وَلَادِيَةِ إِبْصَعٍ
أَوْ أُنْمَلَةٍ ، فِيمَا دُونَهُمَا .

فَلَوْ لَمْ تُنْقِصْهُ^(٣) حَالُ بُرٍّ : قَوْمَ حَالِ جَرِيَانٍ دِمٍّ^(٤) . فَإِنْ لَمْ
تُنْقِصْهُ أَيْضًا^(٥) ، أَوْ زَادْتَهُ حَسَنًا — : فَلَا شَيْءَ فِيهَا .

* * *

بَابُ الْعَاقَلَةِ ، وَمَا تَحْتَهُ

وهي : من غَرِمَ ثَلَاثَ دِيَّةٍ فَأَكْثَرَ ، بِسَبَبِ جُنَايَةٍ غَيْرِهِ .
و « عَاقِلَةٌ جَانٍ » : ذِكُورُ عَصْبَتِهِ نَسَبًا وَوَلَاءً ، حَتَّى صَمُودَى
نَسَبِهِ ، وَمِنْ بَعْدَ .

(١) كَذَا فِي ز.ع . وَفِي شِ وَالنَّايَةِ وَالْإِفْعَالِ : « بَرِثَ » . وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ .
(٢) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرِيحِ ، وَضَبَطَ مَا يَصْدُقُ فِي عِ خَطَأً : بِفَتْحِ الرَّاءِ .
(٣) ضَبَطَ هُوَ وَالْفَتْحُ الْآخَى هَكَذَا فِي ز ، عَلِ أَنَّهُ مِنْ « أَنْقَسَ » الرَّيَاسِ الَّذِي لَمْ
يَرِدْ إِلَّا مَتَعْدِيًا فِي لَفَةِ ضَعِيفَةٍ حَكَاهَا فِي الْمَصْبَاحِ . وَالْأَوَّلَى الْفَتْحُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ « نَقَصَ » الثَّلَاثِي
الَّذِي يَرِدُ لَازِمًا وَمَتَعْدِيًا ، وَانْقَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْخِتَارِ .
(٤) كَذَا فِي ز.شِ وَالنَّايَةِ . وَفِي عِ : « الْقِمِّ » .
(٥) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الصَّرْحِ ، وَمُثَبَّتًا بِدَلَّةِ كَلِمَةِ : « الْجُنَايَةِ » .

لكن: لو عُرف نسبه من قبيلة، ولم يُعلم: من أي بطونها؟ —
لم يَقُولوا عنه.

وَيَعْقِلُ هَرَمٌ وَزَمَنٌ وَأَعْمَى وَغَائِبٌ، كَضَدِّهِمْ. لا فقيرٌ —
ولو مُعْتَمِلًا — ولا صغيرٌ، أو مجنونٌ، أو امرأةٌ، أو خشي مشكلٌ،
أو قنٌ، أو مبينٌ لدينٍ جانٍ.
ولا تماقَلٌ بين ذِيٍّ وحرَبِيٍّ. وَيَتَمَاقَلُ أَهْلُ ذِمَّةٍ أَتَّحَدَتْ
مِلَّةَهُمْ.

وخطأُ إمامٍ وحاكمٍ. — في حكمهما في بيتِ المال. — كخطأِ
وكيلٍ^(١). وخطوئهما. — في غير حكمٍ. — على عاقلتيهما.
ومن لا عاقلَةٌ له، أوله وعَجَزَتْ عن الجميع. — فالواجب^(٢)
أو تَمَتَّه، مع كفرِ جانٍ، عليه. ومع إسلامِهِ: في بيتِ المال
حالًا. وتسقطُ بتمذُّرٍ أخَذَ منه، لوجوبِها ابتداءً عليها.
ومن تغيَّرَ دينُهُ: وقد رَمَى ثم أصاب، فالواجبُ في ماله.
وإن تغيَّرَ دينُ جَارِحٍ حالتي^(٣) جَرَحٍ وزُهوَقٍ: حَمَلَتْهُ عاقلَتُهُ
حالَ جَرَحٍ.

(١) ذكر في ز، بعد ذلك، مضروباً عليه: «فلإمام عزل نفسه». وقد ورد
في الإقناع ٢٩ بلفظ: «فعل هذا للإمام...».

(٢) في ش زيادة، مدرجة من الفرج، هي: «من الدية».

(٣) قوله: «وقد رمى ثم أصاب» أسقط من ش، ومرج بالفرج.

(٤) كذا في زش والناية ٣٠٥ والإقناع ٥٠ وأصل ع. ثم صحح بها مشها بلفظ:
«حالي». ولا ينفي أن «الحال» يذكر ويؤنث، فلا معنى لتصحيح.

وإن أنجرَّ ولاء ابنٍ معتقٍ بينَ جرحٍ ، أو رميٍ وتلفٍ - :
فكثيرٌ دينٍ فيهما .

* * *

فصل

ولا تحمِلُ^(١) عمدًا ، ولا صلحَ إنكارٍ ، ولا أعتاقًا - : بأن يُقرَّ
على نفسه بجنايةٍ ، خطأً أو شبه عمدٍ ، توجبُ ثلثَ ديةٍ فأكثرَ ،
وتُنكرُ العاقلةُ . - ولا قيمةَ دايةٍ أو قِنَّ أو قيمةَ طرفه ، ولا
جنايته ، ولا ما دونَ ثلثِ ديةٍ ذكره مسلم ، إلا غُرَّةَ جَنِينٍ
مات مع أمِّه أو بعدَها بجنايةٍ واحدةٍ ، لا قبلَها : لنقصه
عن الثلث .

وتحمِلُ شبهَ عمدٍ مؤجَّلاً في ثلاثِ سنينَ ، كواجبٍ بخطأٍ .
ويجتهدُ حاكمٌ في تحمِيلٍ : فيَحْمِلُ كلاً ما يسهُلُ عليه ، ويبدأ
بالأقربِ كإِثْرٍ . لكنْ : تؤخِّذُ من بعيدٍ ، لثبوتِ قُرْبٍ .
فإن تساووا ، وكثروا - : وُزِعَ الواجبُ بينهم .
وما أوجبَ ثلثَ ديةٍ : أخذُ في رأسِ الحَوَلِ ؛ وثلثُها فأقلُّ :
أخذُ رأسِ الحَوَلِ ثلثٌ ، والثلثةُ في رأسٍ آخرٍ .
وإن زاد - ولم يبلغْ ديةً^(٢) - : أخذُ رأسٍ كلِّ حَوَلٍ ثلثٌ ؛
والثلثةُ في رأسٍ ثالثٍ .

(١) في ش زيادة : « العاقلة » ، وهي من الفرح وإن ذكر في الإجماع ٥١ .

(٢) في ش زيادة ، مخرجة من الفرح أيضاً . هي : « كاملة » .

وإن^(٢) أَوْجَبْدِيَّةً أَوْ أَكْثَرَ بِمَجْنَانَةٍ وَاحِدَةٍ — : كَضْرِيَّةً أَذْهَبَتْ
السَّمْعَ وَالْبَصَرَ — : فَنَفَى كُلَّ حَوْلٍ ثَلَاثٌ .

و ... بِمَجْنَانَتَيْنِ ، أَوْ قَتَلَ اثْنَتَيْنِ — : فَدَيَّتُهُمَا فِي ثَلَاثٍ .
وَأَبْتَدَاهُ حَوْلَ قَتْلِ : مِنْ^(١) زُهْوٍ ؛ وَجَرَحَ : مِنْ بُرْمٍ ،
وَمَنْ صَارَ أَهْلًا عِنْدَ الْحَوْلِ : لَزِمَهُ .
وَإِنْ حَدَثَ مَانِعٌ بَعْدَ الْحَوْلِ : فَسَقَطَ ؛ وَإِلَّا : سَقَطَ .

بَابُ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ

وَتَلَزِمُ كَامِلَةٌ فِي مَالٍ قَاتِلٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ — وَلَوْ كَافِرًا ، أَوْ قَتْنَا ،
أَوْ صَغِيرًا ، أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ إِمَامًا فِي خَطَايَاهُ يَتُّ الْمَالِ ، أَوْ مَشَارَكَ ؛
أَوْ بِسَبَبٍ^(١) بَعْدَ مَوْتِهِ . — نَفْسًا مُحَرَّمَةً ، وَلَوْ نَفْسَهُ أَوْ قَتْنَهُ^(٢) ،
أَوْ مُسْتَأْمِنًا أَوْ جَنِينًا ، غَيْرَ أُسِيرٍ حَرْبِيٍّ يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ،
وَنِسَاءَ حَرْبٍ وَذُرِّيَّتِهِمْ ، وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ .
لَا مَبَاحَةَ : كِبَاحٌ ، وَالْقَتْلُ^(٣) قِصَاصًا أَوْ حَدًّا أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ .

(١) قوله : « ولأن » كرر في ز سهواً يسبب ورود الأول في آخر السطر .

(٢) ورد هذا في زع والناية ٣٠٦ ، وأسقط من ش مدرجاً في الفرج مبني بدله منه
كلمة : « حين » . وانظر الإقناع ٥٣ .

(٣) كذا في زش والناية ٣٠٧ والإقناع ٥٣ . وفي ع : « يسبب » ، وهو تصحيف .

(٤) ضبط مكنا في ر ، على أنه عطف على « قس » . ويعوز الكسر على أنه عطف
على الضمير ، أي أو قس منه كما ذكر الشارح .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « ولاقتل ... أو حداً دفعا » ، فأورد الفرج
في القن وبالسكس .

وَيُكَفِّرُ قِنْ بَصُومٍ ، وَمِنْ مَالٍ غَيْرِ مَكَّافٍ وَلِئِهِ .
وَيَتَعَدَّدُ^(١) بَتَعَدَّدِ قَتْلٍ .

بَابُ الْقَسَامَةِ^(٢)

وهي : أَيْمَانٌ مُكَرَّرَةٌ فِي دَعْوَى قَتْلِ مَعْصُومٍ . فَلَا يَكُونُ^(٣)
فِي طَرَفٍ ، وَلَا جُرْحٍ . وَشُرُوطُ صَحَّتِهَا عَشْرَةٌ :
١ — : اللَّوْثُ ، وَهُوَ : الْمَدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ^(٤) — وَجَدَ مَعَهَا أَثْرُ
قَتْلٍ ، أَوْ لَا — وَلَوْ مَعَ سَيِّدٍ^(٥) مَقْتُولٍ . نَحْوُ مَا كَانَ بَيْنَ الْأَنْصَارِ
وَأَهْلِ خَيْبَرَ ، وَمَا بَيْنَ الْقَبَائِلِ الَّتِي يُطْلَبُ بِمَضْطَبِهَا بَشَارٍ .
وَلَيْسَ مُتَغَلَّبٌ^(٦) عَلَى الظَّنِّ صَحَّةَ الدَّعْوَى — : كَتَفَرَّقَ
جَمَاعَةٌ عَنْ قَتِيلٍ ، وَوَجُودُهُ عِنْدَ مَنْ مَعَهُ مُحَدَّدٌ مُلَطَّخٌ بِدَمٍ ، وَشَهَادَةٌ
مَنْ لَمْ يَثْبُتْ بِهِمْ قَتْلُهُ . — بَلَوْتُ . كَقَوْلِ مَجْرُوحٍ : « فَلَانُ
جَرَحَنِي » .

(١) كَذَا فِي ز ، أَيْ إِخْرَاجَ الْكِفَارَةِ . وَفِي ع ش وَالنَّايَةِ : « تَعَدَّدُ » أَيْ
الْكِفَارَةَ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالنَّايَةِ ٣٠٨ وَالْإِنْدِاعِ ٥٥ . وَفِي ع : « النَّاسَةُ » ، وَهُوَ تَصْحِيبٌ .

(٣) كَذَا فِي ز ، أَيْ الْخَلْفَ بِهَا . وَفِي ع ش وَالنَّايَةِ : « نَكُونُ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

(٤) ذَكَرَ فِي ز ، بِدَلَالَةِ « مُضْرُوبًا عَلَيْهِ » : « لَامِعٌ » .

(٥) ضَمُّهُ فِي ز بِكُسْرَيْنِ ، وَالْمَلُوكُ الْمُصَنَّفُ كَانَ قَدْ أَرَادَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى هَذِهِ السَّكَاةِ .
بِمَا لَهُ ذِكْرُ مَا سَدَّهَا . فَذَكَرَهَا بِدُونِ أَنْ يَخْذِفَ كِسْرَةَ .

(٦) كَذَا فِي ز ع وَالنَّايَةِ ، أَيْ لِلطَّلَبِ . وَفِي ش : « يَطْلُبُ » ، وَهُوَ تَصْحِيبٌ نَاسِخٌ .

ومتى فُقد^(١) - وليست الدعوى بعمدٍ - : حلف مدعى عليه عينا واحدة .

ولا عين في عمدٍ : فيَحْلِفُ سبيله . وعلى روايةٍ - فيها قوةٌ - : يُحْلَفُ . فلو نكَلَ : لم يُقَضَ عليه بنير الدية .

٢ - أثنان : تكليفُ قاتلٍ ، لتصحَّ الدعوى .

٣ - أثنان : إمكانُ القتلِ منه . وإلا : . . . كبقيةِ الدعاوى .

٤ - أربع : وصفُ القتلِ في الدعوى . فلو استحلَّه حاكم قبل تفصيله : لم يُعْتَدَ به .

٥ - أثناس : طلبُ جميعِ الورثة .

٦ - أثناس : اتِّفَاقُهُمْ على الدعوى . فلا يكفي عدمُ تكذيبِ بعضهم بعضاً .

٧ - أثناس : اتِّفَاقُهُمْ على القتلِ . فإن أنكر بعضٌ : فلا قسامةَ .

٨ - أثناس : اتِّفَاقُهُمْ على عينٍ^(٢) قاتلٍ . فلو قال بعضٌ : « قتل زيد » ، وبعضٌ^(٣) : « قتل بكر » - فلا قسامةَ .
ويقبلُ تعيينُهُمْ بعدَ قولهم : « لا نعرفه » .

(١) ورد في زينة ، مذكورة في الشرح ، هي : « اللوث » .

(٢) ورد هنا في زع والناية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .

(٣) كذا في زع ، وهو الملائم . وفي ش : « بعضهم » ، ولعل الزائد من الخارج .

٩ - التاسعُ : كَوْنُ فِيهِمْ ذَكَورٌ مُكَافُونَ .
وَلَا يَقْدَحُ غَيْبَةُ بَعْضِهِمْ ، وَعَدَمُ تَكْلِيفِهِ ، وَتُكْوَلُهُ .
فَلَذِكْرِ حَاضِرٍ مُكَلَّفٍ أَنْ ^(١) يَخَافَ بَقْسَطَهُ ، وَيَسْتَحِقُّ نَصِيبَهُ
مِنَ الدِّيَةِ .

وَلِمَنْ قَدِمَ - أَوْ كُتِفَ - أَنْ يَحْلِفَ بَقَسْطِ نَصِيبِهِ ، وَيَأْخُذَهُ .
١٠ - العاشرُ : كَوْنُ الدَّعْوَى عَلَى وَاحِدٍ مَعَيْنٍ . فَلَوْ قَالُوا :
« قَتَلَهُ هَذَا مَعَ آخَرَ » ، أَوْ : « ... أَحَدُهُمَا » - فَلَا قَسَامَةَ .
وَلَا يَشْتَرُطُ كَوْنُهَا بِقَتْلِ عَدِيٍّ . وَيُقَادُّ فِيهَا : إِذَا تَمَّتْ
الشَّرُوطُ .

* * *

فصلٌ

وَيُبْدَأُ فِيهَا بِإِيمَانِ ذَكَورِ عَصْبَتِهِ الْوَارِثِينَ ؛ فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ
بِقَدْرِ إِدْرِهِمْ .

وَيُكَمَّلُ الْكُسْرُ : كَابْنٍ وَزَوْجٍ ، يَحْلِفُ ^(٢) الْإِبْنُ ثَمَانِيَةً وَثَلَاثِينَ ،
وَالزَّوْجُ ثَلَاثَةً عَشَرَ ^(٣) . فَلَوْ كَانَ مَعَهَا بِنْتُ : حَلَفَ زَوْجٌ سَبْعَةً
عَشَرَ ^(٤) ، وَابْنٌ أَرْبَعَةً ^(٥) وَثَلَاثِينَ .

(١) قوله : « أَنْ يَحْلِفَ » أسقط من ش ، وأخرج في المرح .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالثَّانِيَةِ ٣١٠ . وَفِي ش : « فَيَحْلِفُ » ، وَالثَّانِيَةِ مِنَ الْمَرْح .

(٣) فِي ع : « عَشْرَةٌ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ تَأْسِخٌ .

(٤) كَذَا فِي زِ وَالثَّانِيَةِ وَأَمَّلَ ع . ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِ ش : « أَرْبَعًا » . وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ :

لَأَنَّ « الثَّانِيَةَ » يَذْكُرُ وَيُؤْتَى . وَفِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ الْمَرْح : « عَيْنًا » .

وإن كانوا ثلاثةً بَيْنَ : حَلَفَ كُلُّ سَبْعَةٍ عَشَرَ^(١) .
وإن أقرد واحدٌ : حَلَفَهَا .
وإن جاوزوا خمسين : حَلَفَ خَمْسُونَ ، كُلُّ واحدٍ يَمِينًا .
ومسيدٌ كوارثٌ .

وَيُقْتَبَرُ حُضُورُ مَدْعٍ وَمَدْعَى عَلَيْهِ : وَقْتَ حَلْفٍ ، كَيْفَتُهُ عَلَيْهِ .
لَا مَوَالَاةَ الْإِيمَانِ ، وَلَا كُونُهَا فِي مَجَاسٍ .
ومتى حَلَفَ الذَّكُورُ : فَالْحَقُّ - حتى في عَمْدٍ - لِلْجَمِيعِ .
وإن نَكَلُوا^(٢) أو كانوا كلُّهم خَنَائِي أَوْ نِسَاءً : حَلَفَ مَدْعَى عَلَيْهِ
خَمْسِينَ وَبَرِيٍّ ، إن رَضُوا . ومتى نَكَلَ : لَزِمَتْهُ الدِّيَةُ . وليس
لِلْمَدْعِيِّ - : إن رَدَّهَا عَلَيْهِ - . أن يَحْلِفَ .
وإن نَكَلُوا ، ولم يَرْضُوا يَمِينَهُ - : فَدَى^(٣) الْإِمَامُ الْقَتِيلَ مِنْ
بَيْتِ الْمَالِ ، كَيْتٍ فِي زَحَّةٍ : كَجُمُعَةٍ وَطَوَافٍ .
وإن كَانَ قَتِيلًا - وَثَمَ مَنْ يَدُ وَيْنَهُ عِدَاوَةٌ - :
أُخِذَ بِهِ .

(١) كَذَا فِي زَوَالِ الْغَايَةِ ، وَفِي مَعَ زِيَادَةِ مِنَ الْفَرَحِ أَيْضًا : « يَمِينًا » ، وَفِي أَصْلِهِ ،
بِأَصْلَحِ فِيهَا بِقَطْعٍ : « سَبْعَ عَشْرَةَ » ، وَلَا ضَرُورَةَ لَهُ عَلَى مَا عَلِقَتْهُ .
(٢) فِي شِ زِيَادَةِ ، أَدْخَلَتْ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « الْعَامَةِ » .
(٣) كَذَا فِي زَوَالِ الْغَايَةِ ٣١١ . وَفِي ع : « فَنَا » ، وَهُوَ رَسْمٌ قَدِيمٌ . وَفِي ش :
« عَدَا » ، وَالْهَاءُ مِنَ الْفَرَحِ .

كتاب الحدود

وهي : جمعُ « حَدٍّ » ، وهو : عقوبةٌ مقدَّرةٌ شرعاً في معصيةٍ ،
ليُمنعَ^(١) من الوقوع في مثلها .

ولا يجبُ إلا^(٢) على مكلفٍ : ملتزمٍ ، عالمٍ بالتحريم .
 وإقامته لإمام^(٣) ونائبه مطلقاً . وتحريمُ شفاعته وقبولها ، في حدٍّ
لله تعالى ، بعد أن يَتَلَخَّصَ الإمام .

ولسيدٍ حرٍّ مكلفٍ ، عالمٍ به وبشروطه . ولو فاسقاً ، أو امرأةً .
 وإقامته بخلدٍ ، وإقامةُ تزييرٍ على رقيقٍ كِلَهُ له . ولو مكاتباً أو مرهوناً
أو مستأجراً . لا مزوجةً .

وما ثبت بعلمه^(٤) أو إقرارٍ ، كهيئةٍ .
 وليس له قتلٌ في ردِّة^(٥) ، وقطعٌ في سرقةٍ .
 وتجبُ إقامةُ الحدِّ ، ولو كان من يُقيمُهُ شريكاً أو عوناً لمن يُقيمُهُ
عليه . في المعصية .

(١) كذا في زوالناية ٣١٢ . وفي ح ش والإنتاع ٦٣ : « لئمنع » بفتح التاء .

(٢) قوله : « إلا على مكلف » أسقط من ش ، وأدخل في المرح .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « للإمام » ، وهو موافق لما في الإنتاع ٦٤ .

(٤) في ش : « يعلمه » ، وهو تصحيف . وفي الناية : « يعلم سيد أو حاكم
أو بإقرار » .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « رده » بالهاء ، وهو تصحيف .

وتَحْرُمُ إِقامَتُهُ بِمَسْجِدٍ ، أَوْ أَنْ يُقِيمَهُ إِمَامٌ - أَوْ نَائِبُهُ - بَعْلِهِ ،
أَوْ وَصِيٌّ عَلَى رَقِيقٍ مَوْلِيَّهِ ، كَأَجْنَبِيٍّ .

وَلَا يَضْمَنُ مَنْ لَا ^(١) لَهُ إِقامَتُهُ ، فِيمَا حَدَّثَهُ : الإِتْلَافُ .

وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا بِسَوْطٍ - : لَا خَلْقٍ ، وَلَا جَدِيدٍ - بِلَا مَدٍّ ،
وَلَا رِبْطٍ ، وَلَا تَجْرِيدٍ .

وَلَا يُبَالِغُ فِي ضَرْبٍ ، وَلَا يُبْدِي ضَارِبَ إِبْطَلَةٍ فِي رَفْعِ يَدِهِ .
وَسُنَّ تَفْرِيقُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ ، وَيُضْرَبُ مَنْ جَالَسَ ظَهْرَهُ
وَمَا قَارَبَهُ . وَيَجِبُ اتِّقَاءُ وَجْهِهِ ، [وَرَأْسِهِ] ^(٢) ، وَفَرْجِهِ ،
وَمَقْتَلِ .

وَأَمْرَأَةٌ كَرَجَلٍ : إِلَّا أَنَّهَا تُضْرَبُ جَالِسَةً ، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا يَمَاهُهَا ،
وَتُمْسَكُ يَدَاهَا .

وَيُجْزَى بِسَوْطٍ مَغْصُوبٍ . وَتُمْتَبَرُ نِيَّةٌ ، لَا مَوَالَاةٌ .

وَأَشَدُّهُ : جَلْدُ زَنَا ، فَقَذْفٌ ، فَشَرْبٌ ، فَتَحْزِيرٌ .

وَلِنْ رَأَى إِمَامٌ - أَوْ نَائِبُهُ - الضَّرْبَ فِي حَدِّ شَرْبٍ ، بِمَجْرِيدٍ

(١) ق ش : « ليس » ، والنظائر أن الأصل : « لا أى ليس » ، والزيادة من
الشرح - وانظر الإقناع .

(٢) وردت الزيادة في زع والفاية ٣١٣ ، ونحوها في الإقناع ٦٦ ، وسقطت من ش .

أَوْ نَمَالٍ - وَقَالَ جَمْعٌ : « وَأَيْدٍ ^(١) » ، أَلْتَقَّحُ : « وَهُوَ أَظْهَرُ » -
فَلَهُ ذَلِكَ .

وَلَا يُؤْخِرُ ^(٢) حَدٌّ لِمَرَضٍ - وَلَوْ رُجِيَ زَوَالُهُ - وَلَا لَحَرٌ ، أَوْ بَرْدٌ
أَوْ ضَعْفٌ

فَإِنْ كَانَ جُلْدًا ، وَخِيفَ ^(٣) مِنَ السَّوْطِ - : لَمْ يَتَّعِنَ ، فَيُقَامُ بِطَرَفِ
ثَوْبٍ ، وَعُشْكُولٍ نَخْلٍ .

وَيُؤْخِرُ لِسَكْرٍ حَتَّى يَصْحُوَ - فَلَوْ خَالَفَ : سَقَطَ إِنْ أَحْسَسَ ؛ وَإِلَّا :
فَلَا . وَيُؤْخِرُ قَطْعٌ : خَوْفٌ تَلَفٍ ،

وَيُحَرِّمُ - بَعْدَ حَدٍّ - جُلْسٌ ، وَإِبْدَاءٌ ^(٤) بِكَلَامٍ .

وَمَنْ مَاتَ فِي تَمْزِيرٍ ، أَوْ حَدٍّ بِقَطْعٍ أَوْ جُلْدٍ - وَلَمْ يَلْزَمْ ^(٥)
تَأْخِيرُهُ - : فَهَدَرٌ .

وَمَنْ زَادَ - وَلَوْ جُلْدَةً ، أَوْ فِي السَّوْطِ - أَوْ اعْتَمَدَ ^(٦) فِي ضَرْبِهِ ،
أَوْ بِسَوْطٍ لَا يَحْتَمِلُهُ ، قَتَلَهُ - : صَمِنَهُ بِدَيْتِهِ .

(١) كَفَنَاتٍ زَع . وَفِي ش : « وَبَابِد » ، وَالْبَاءُ مِنَ الْمَرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ
فِي النَّيَاةِ .

(٢) فِي ش رِيَاةٌ ، مُدْرَجَةٌ مِنَ الْمَرْحِ ، هِيَ : « اسْتِيفَاءٌ » .

(٣) كَذَا فِي ع ش وَالنَّيَاةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي يُؤَيِّدُهُ كَلَامُ الْإِسْنَاءِ ٦٧ . وَفِي ز :
« أَوْخِيفَ » ، وَنَزَّجَ أَنَّ الرِّيَادَةَ كَتَبَتْ عَفْوًا . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ غَرَضَهُ بَيَانُ أَنَّهُ
يَصِحُّ الْمَدُولُ عَنِ السَّوْطِ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْحَدِّ كَالْتَمْزِيرِ . لِأَنَّ الْمَدُولَ فِي التَّمْزِيرِ يَثْبُتُ بِطَرِيقِ
الْأَوَّلِ ، فَضَلَا عَنْ فُسَادِ مَعْنَى التَّرْكِيبِ جَبْتَدَ كَمَا لَا يَحْفَى .

(٤) كَذَا فِي زَع وَالنَّيَاةِ ٣١٤ . وَفِي ش : « وَلِيُنَاوَهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الْمَرْحِ .

(٥) فِي ش : « يَلْزِمُهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الْمَرْحِ أَيْضًا وَإِنْ وَرَدَتْ فِي النَّيَاةِ .

(٦) يَمْنَى : انْتَكَأَ . فَرَاغَ الْمُخْتَارَ وَالْمَصْبَاحَ .

ومن أمر بزيادة^(١) ، فزاد جهلاً — : ضَمِنَهُ أَمْرٌ . وإلا ::
ضارب^(٢) .

وإن تَمَدَّدَ المادُّ فقط ، أو أخطأ ، وادَّعى ضاربُ الجَهْلِ — :
ضَمِنَهُ المادُّ .

وتعمدُ إمام لزيادة — : شَبَّهُ عَمْدٌ ، تَحْمَلُهُ عَاقِلَتُهُ .

ولا يُخْفَرُ لرجمٍ ولو لأثنى ، وثبت بيئته .

ويجب في حدِّ زنا حضور إمام أو نائبه ، وطائفة من المؤمنين
ولو واحداً . وسُنَّ حضورٌ من شهد ، ويُدَاءِئُهُمْ^(٣) برجمٍ فلو ثبت .
بإقرار : سُنَّ يُدَاءِئُهُ إمام أو من يُقِيمُهُ .

ومتى رجع مُقرُّ به ، أو بسرقة أو شرب^(٤) ، قبله — ولو بعد
الشهادة على إقراره — : لم يُقَمَّ . وإن رجع في أثنائه أو هَرَبَ :
تُرِكَ . . .

فإن مُتَّمَّ : فلا قَوَدَ ، وصُنِّمَ راجعٌ — لا هاربٌ — بالدية .

وإن ثبت بيئته على الفعل ، فهُرَبَ — : لم يُتْرَكَ .

(١) في ش زيادة ، أضيفت من المرح ، هي : « على الجلد » .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « ضارب » . وحذف الفاء جازعاً هنا .
وكثيراً ما حذفها للمصنف في عباراته — فالظاهر أنها من التارخ والنسخ .

(٣) كذا في زع والغاية ، وهو الصواب . وفي ش : « أو يداءئهم » ، والوائد
من الناسخ .

(٤) كذا في ز والغاية . وفي ع ش : « يشرب » ، والباء من التارخ .

ومن أتى حدًّا: ستر نفسه، ولم يجب - ولم يُسنَّ - أن يُقرَّ به عند حاكم.

ومن قال لحاكم: «أصبْتُ حدًّا»، لم يلزمه شيء.

والحدُّ كفارةٌ لذلك الذَّنْبِ.

فصل

وإن أجمعتُ حدودُ الله تعالى من جنسٍ - : بأن زَنَى^(١)
أو سَرَقَ أو شرب^(٢) مرارًا - تداخلتُ : فلا يُحدُّ سوى مرة .
و... من أجناسٍ - وفيها قتلٌ - : استوفى وحده . وإلا : وجب
أن يُبدَأَ بالأخفِّ فالأخفَّ .
ويُسْتَوْفَى^(٣) حقوقُ آدمى كُلِّها ، ويُبدَأُ - بغيرِ قتلٍ - الأخفُّ
فالأخفُّ ، وجوبًا .

وكذا لو أجمعتُ مع حدودِ الله تعالى : ويُبدَأُ بحقِّ آدمى .
فلو زَنَى وشرب وقذَفَ وقَطَعَ يدًا - : قَطَعَ ، ثم حُدَّ لِقَذْفٍ ،
ثم لشربٍ ، ثم لزنَا .

(١) رسم حكماً في ش ع ، وهو الأولى . ورسم في ز والفاية ٣١٥ بالألف .

(٢) في ش زيادة ، أدخلت من الشرح ، هي : « الحجر » .

(٣) كذا في ز ع . وفي ش والفاية والإصاح ٧٠ : « وتستوفى » . وكل صحيح .

لكن : لو قَتَلَ وارْتَدَّ ، أو سَرَقَ وقَطَعَ يَدًا - : قَتَلَ أو قَطَعَ
لَهَا (١) .

ولا يُسْتَوْفَى حَدٌّ حَتَّى يَبْرَأَ مَا قَبْلَهُ .

فصل

ومن قَتَلَ أو أَتَى حَدًّا خَارِجَ مَكَّةَ ، ثُمَّ جَلَا - أو حَرَبِيٌّ ،
أو مَرْتَدٌّ - إِلَيْهِ : حَرُمٌ أَنْ يُوَاخِذَ ، حَتَّى يَدُونَ قَتْلَ ، فِيهِ .
لكن : لَا يُبَايِعُ ، وَلَا يُبَارِي ، وَلَا يَكَلِّمُ حَتَّى يَخْرُجَ ،
فِيُقَامَ عَلَيْهِ .

ومن فَعَلَهُ فِيهِ : أَخِذَ بِهِ فِيهِ .

ومن قُوِّلَ فِيهِ : دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ فَقَطْ (٢) .

ولا تَعَصِمُ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ شَيْئًا : مِنَ الْحُدُودِ وَالْجُنَايَاتِ .

وإذا أَتَى غَازٍ حَدًّا أو قَوْدًا ، بِأَرْضِ الْعَدُوِّ - : لَمْ يُوْخِذَ بِهِ حَتَّى
يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ .

(١) ذَكَرَ ز ، بَدَ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « فَأَجْرُهُ اسْتِيفَاءٌ مِنْهُ وَمِنْ رَبِّ
الْقَوْدِ » .

(٢) وَرَدَى ز ، بَدَ هَذَا ، مَعَ الضَّرْبِ عَلَيْهِ : « وَيَبَاحُ الْقِتَالُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ
رَمًا » .

بَابُ حَادِّ الزَّانَا

وهو : فَمَلُّ الْفَاحِشَةِ فِي قَبْلِ ، أَوْ دُبُرٍ .

إِذَا زَنَى مُحْصَنٌ ^(١) : وَجِبَ رَجْمُهُ حَتَّى يَمُوتَ . وَلَا يُجْلَدُ قَبْلَهُ ، وَلَا يُنْفَى .

و « الْمُحْصَنُ » : مَنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَلَوْ كِتَابِيَّةً ، فِي قَبْلِهَا — وَلَوْ فِي حَيْضٍ ، أَوْ صَوْمٍ ، أَوْ إِحْرَامٍ ، وَنَحْوِهِ — وَهِيَ مُكَلَّفَانِ حُرَّانِ ، وَلَوْ ذِمِّيَّيْنِ ^(٢) أَوْ مُسْتَأْمِنَيْنِ . وَلَا يَسْقُطُ بِإِسْلَامِ ، وَتَصِيرُ هِيَ — أَيْضًا — مُحْصَنَةً .

وَلَا إِحْصَانٌ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، مَعَ قَدَرِ شَيْءٍ : مِمَّا ذُكِرَ .

وَيُثَبِّتُ بِقَوْلِهِ : « وَطِئْتُهَا » أَوْ « جَامَعْتُهَا » أَوْ « دَخَلْتُ بِهَا » ، لَا ^(٣) بَوْلِهِ مِنْهَا مَعَ إِنْكَارِ وَطِئِهَا .

وَإِنْ زَنَى حُرٌّ غَيْرُ مُحْصَنٍ : جُلِدَ مِائَةً ، وَغُرِبَ عَامًا ، وَلَوْ أَتَى بِمَحْرَمٍ بِأَذَلِّ وَجُوبًا . وَعَلَيْهَا أَجْرُهُ ؛ فَإِنْ تَعَذَّرَ ^(٤) مِنْهَا : فَمِنْ يَبْتَغِي الْمَالَ .

(١) ضبطه للصف هنا فقط بكسر الصاد ، على القياس . وألقى ضريح به في الخنزير واحصر عليه : النتج . وهو للجمهور المتناول وإن كان على غير القياس كما صرح به ابن القطايع في كتاب الأموال ، على ما في الصباح .

(٢) كذا في زرع والناية ٣١٧ . وفي ش تأخير وتقديم .

(٣) في ش : « ولا » ، والواو من الفصح وإن وردت في الناية ٣١٨ .

(٤) كذا في ز والإقناع ٧٥ ، أي أخذ الأجرة كما قال شارحه . وفي ع ش والناية : « تمذرت » أي أجرته كما ذكر الشارح . ولعل الزيادة منه .

فإن آتَى - أو تَمَنَّى - : فوحدها إلى مسافة قصر .
 ويُغَرَّبُ غريبٌ ومغَرَّبٌ ، إلى غير وطنهما .
 وإن زَنَى قَيْنٌ : جُلِدَ خَمْسِينَ ، ولا يُغَرَّبُ . ولا يُعَيَّرُ .
 ويُجَلَدُ ويُغَرَّبُ مَبْعُوضٌ ، بحسابه .
 وإن زَنَى عَصْنٌ يَسْكُرُ : فلكلِّ حَدِّه . وزانٍ بَنَاتٍ مَحْرَمٍ
 كغيرها .
 وَلُوطِيٌّ ^(١) - فاعلٌ ومفعولٌ به - كزَانٍ ، ومملوكُهُ كأجْنَبِيٍّ .
 ودُبُرٌ أَجْنَبِيَّةٌ كِلَاطِيَّةٌ .
 ومن أَتَى هَيْمَةً : عَزَّرَ . وقَتَلَتْ ، لَكِنَّ : بالشهادة على فعلها .
 ويَكْنَى إقْرَارُهُ : إن مَلَكَهَا . ويَحْرُمُ أَكْلُهَا : فَيُضْمَنُهَا .

* * *

فصل :

وشروطه ثلاثة :

- ١ - : تَغْيِيبُ حَشَفَةٍ أَصْلِيَّةٍ ، ولو من خَصِيٍّ ، أو قَدَرِهَا لَعْدَمٍ ^(٢) .
 في فَرَجٍ أَصْلِيٍّ ، من آدَى حَيٍّ ، ولو دُبُرًا ^(٣) .

(١) في ش : « ولوطي » « بهزة زائفة من التناسخ .

(٢) كَذَا في زع والنهاية ٣١٩ . وفي ش : « لعنها » ، والهاء من الفرج وإن وردت في عبارة الإقناع ٧٨ .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه بماء ممتدة : « فيزور امرأتان بمساحة ، ودرجل وطيء دون فرج » . وذكر بمعناه - مع زيادة - في الإقناع .

٢ — الثاني : أتفاه الشبهة .

فلو وطئ زوجته في حيض أو نفاس أو دُبُر ، أو أمته المحرمة
أبداً^(١) برضاع أو غيره ، أو المزوجة أو المتدة أو المرتدة
أو المجوسية ، أو أمة له أو لولده أو مكاتبه^(٢) ، أو لبيت المال فيها
بشرك^(٣) ؛ أو في نكاح أو ملك مختلف فيه يعتد تحريمه — :
كشعة ، أو بلاولي^(٤) ، أو شراء^(٥) فاسد بعد قبضه ، أو بعقد فضولي^(٦)
ولو قبل الإجازة . — أو امرأة على فراشه أو في منزله ظن أنها زوجته
أو أمته ، أو ظن أن له^(٧) أو لولده فيها شرك^(٨) ؛ أو جهل تحريمه . —
لقرب إسلامه ، أو نشوئه^(٩) بيادية بعيدة . — أو تحريم نكاح
باطل إجماعاً ومثله يحمله ؛ أو ادعى أنها زوجته وأنكرت . — :
فلاحد . ثم إن أقرت [أربعا^(١٠)] بأنه زنى : حدث .

وإن وطئ في نكاح باطل إجماعاً ، مع علمه . — : كنكاح مزوجة ،

(١) ورد هذا في زرع والفاية ، وأسقط من ش مدرجاً في الفرح .

(٢) في ش : « مكاتبه » ، واللام من الفرح .

(٣) كذا في ز ش والفاية . وفي ع : « شرى » بالضم .

(٤) أسقط هذا من ش ، وأضيف إلى الفرح .

(٥) كذا في زع والفاية ، وهو صحيح على أن اسم « أن » ضمير الشأن .

وفي الفاية ٣٢٠ : « شركاء » ، وزيادة الهيوة من الناشر .

(٦) كذا في ز الفاية . وفي زع : « نشوء » بتشديد الواو مع استهيل .

وفي ش : « نشئ » ، وهو محرف عن لفظ الإقناع ٧٩ : « نشئته » . فراجع المختار
والصباح .

(٧) وردت الزيادة في ع ش ، دون ز والفاية . وذكر نحوها في الإقناع ٨١ .

وسنبيح الشارح يفيد أنها من المتن ، فأثبتناها احتياطاً .

أو ممتدة ، أو خامسة ، أو ذات محرم من نسب أو رضاع . —
أو زنى بحرية مستأمنة ، أو بمن أستاذجها زناً أو غيره ، أو بمن له
عليها قود ، أو بامرأة ثم تزوجها أو ملكها ، أو أقر عليها
فسكت أو جعلت ، أو بمجنونة ، أو صغيرة يوطأ مثلها ،
أو أمته المحرمة بنسب ، أو مكرها ، أو جاهلاً بوجوب
العقوبة — : حد .

وإن مكنت مكلفة — من نفسها — مجنوناً أو مميراً أو من
يجهله^(١) أو حريئاً أو مستأمناً ، أو استدخلت ذكر نائم — :
حد .

لا : إن أكرهت أو ملوط به — بالجماء ، أو تهديد ، أو منع طعام
أو شراب — مع اضطراب ونحوه فيهما .
٣ — الثالث : ثبوته ، وله صورتان :

(١) إحداهما : أن يُقر به مكلف — ولو قنأ — أربع مرات ، ولو^(٢)

في مجالس .

و يُعتبر أن يُصرح بذلك^(٣) حقيقة ألوطه — لا بمن زنى^(٤) —

(١) كذا في ع ش والتأية ، أي تحريم الزنا كما قال الشارح . وهو للوافق لا في
الإقناع ٨٠ . وفي ز : « تجهله » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش : « حتى ولو » ، والزيادة من الفرح .

(٣) كذا في ز ش والنفاة ٣٢١ وأصل ع . ثم أصلح فيها بزيادة هاء في آخره ، وهو
تصرف قارىء له لتوضيح ويان أنه مضاف إلى القول .

(٤) كذا في ز ع والتأية . وفي ش : « ولا يجرى بها » . والزيادة من الفرح .
ثم هو صحيح للمنى أيضاً مع قصوره . فراجع الإقناع ٨١ ليتضح لك الأمر تماماً .

(م ٣٠ — في ٢ منتهى الإرادات)

وَأَنْ لَا يَرْجِعَ حَتَّى يَتِمَّ الْحُدُّ .
 فلو^(١) شهد أربعة على إقراره به أربعا ، فأنكر ، أو صدقهم دون
 أربع . : فلاحده عليه ، ولا على من شهد .
 (ب) الثانية : أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسٍ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ عَدُولٍ -
 ولو جاءوا متفرقين ، أو صدقهم - بزنا واحد ؛ ويصفونه^(٢) .
 فإن شهدوا في مجلسين فأكثر ، أو امتنع بعضهم أو لم يكملها ،
 أو كانوا أو بعضهم لا تقبل شهادتهم فيه . : لعني ، أو فسق ، أو لكون
 أحدهم زوجا . : حُدُّوا لِلْقَذْفِ^(٣) ، كما لو بان مشهود عليه مجبوبا
 أو رتقا . لا زوج لآعن ، أو كانوا مستوري الحال^(٤) ، أو مات
 أحدهم قبل وصفه^(٥) ، أو بانت عذراء .
 وإن عَيَّنْ أثنان زاوية من بيت صغير عُرُفًا ، وأثنان أخرى منه ؛
 أو قال أثنان : « ... فِي قَيْصٍ أَيْضًا ، أو قَائِمَةً » ، وأثنان « ... فِي
 أَحْمَرَ ، أو نَاعِمَةً » - كَمُلَتْ شَهَادَتُهُمْ .
 وإن كان البيت كبيرًا ، أو عَيَّنْ أثنان بيتًا أو بلدًا أو يومًا ،
 وأثنان آخر - : فَقَذَفَتْهُ ، ولو اتفقوا على أَنَّ الزَّنا واحدٌ .

(١) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : « ولو » .
 (٢) كذا في الأصول والناية ، وهو استئناف لا عطف على « يشهد » ، كما يؤيد .
 عبارة الإقناع : « يصفون الزنا » .
 (٣) - ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لا زوج إن لآعن » . وسيأتي
 ذكر نحوه .
 (٤) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « ولا » . وراجع الإقناع ٨٧ .

وإن قال أثنان: « زنى بها مطاوعة » ، وقال أثنان: « ... مكرهة » — لم تكمل ، وعلى شاهدتى المطاوعة حدان ، وشاهدتى الإكراه واحد: لقذف الرجل وحده .

وإن قال أثنان: « ... وهى بيضاء » ، وقال أثنان غيرهما: لم تقبل .

وإن شهد أربعة ، فرجموا أو بعضهم قبل حد — ولو بعد حكم — حد الجميع .

وبعد حد: يحد^(١) راجع فقط ، إن ورث حد قذف .

وإن شهد أربعة بزناه بفلانة ، فشهد أربعة آخرون: « أن^(٢) اليهودم الزناة بها » — حد الأولون فقط: للقذف والزنا .

وإن حملت من لا لها زوج ولا سيد: لم تحد بذلك ، بمجرده .

* * *

بابُ الْقَذْفِ

وهو: الرمى بزنا أو لواط ، أو شهادة بأحدهما ، ولم تكمل
البينة .

(١) كذا فى زع والناية ٣٢٢ . وفى ش: « يحد » بإباء ، وهو تصحيف . وفى

الناية اختصار بعد ذلك أو هـ ، وفى الإقناع ٨٣ تصحيف . فراجع بتأمل .

(٢) ورد فى ش بالهزة المكسورة ، وهو صحيح على تصحيح « أشهد » معنى

قال .

مَنْ قَذَفَ وَهُوَ مَكْلَفٌ مُخْتَارٌ — وَلَوْ أُخْرِسَ بِإِشَارَةٍ — مُخَصَّنًا
وَلَوْ ^(١) مَجْبُوبًا ، أَوْ ذَاتَ مَحْرَمٍ ، أَوْ رَتْقاءَ — : حُدٌّ حَرِّ ثَمَانِينَ ، وَحِينَ
— وَلَوْ عَتَقَ عَقِبَ قَذْفٍ — أَرْبَعِينَ ، وَمَبْعُضٌ بِحَسَابِهِ .

وَيُجِبُ بِقَذْفٍ ^(٢) عَلَى وَجْهِ الْغَيْرَةِ ^(٣) ، لَا عَلَى أَبَوَيْنِ — وَإِنْ
عَلَوْا — لَوْلَا وَإِنْ سَفَلَ ، كَقَوْدٍ . فَلَا يَرِثُهُ عَلَيْهِمَا ، وَإِنْ وَرِثَهُ أَخُوهُ
لَأُمُّهُ ، وَحُدُّهُ : لَتَبْمُضِهِ .

وَالْحَقُّ فِي حُدِّهِ لِلْأَدَمِيِّ : فَلَا يُقَامُ بِلَا طَلَبِهِ ، لَكِنْ : لَا يَسْتَوْفِيهِ
بِنَفْسِهِ ^(٤) . وَيَسْقُطُ بِمَفْوِهِ — وَلَوْ بَعْدَ طَلَبٍ ^(٥) — لَا عَنَ بَعْضِهِ .
وَمَنْ قَذَفَ غَيْرَ مُحَصَّنٍ — وَلَوْ قَتَلَهُ — : عُزْرٌ ^(٦) .

و « الْمُحَصَّنُ » هُنَا : الْحُرُّ ، الْمُسْلِمُ ، الْعَاقِلُ ، الْعَفِيفُ عَنِ الزَّانَا
ظَاهِرًا وَلَوْ تَائِبًا مِنْهُ .

وَمُلَاعِنَةٌ ، وَلَوْلَاهَا ، وَلَوْلَدُ زَنَاءٍ — كَثِيرِهِمْ .

(١) كَذَا فِي عَشْرٍ وَالثَّانِيَةِ ٣٢٣ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ لِلْوَاقِفِ لِمَالِي الْإِتْمَاعِ ٨٤ . وَالَّذِي
فِي أَسْلَ ز : « وَلَوْ تَائِبًا مِنْ زَنَاءٍ أَوْ مَجْبُوبًا » ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى مَا قَبْلَ « أَوْ » كَلَامَهُ . وَهُوَ
سَبَقَ لَهُ مِنَ الْمَصْنُفِ ، إِذْ كَانَ الْوَاجِبُ الضَّرْبُ عَلَى « أَوْ » بِدَلِّ « لَوْ » ، فَتَأَمَّلْ .

(٢) وَرَدَّ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « قَرِيبٌ وَلَوْ » . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الْفَرَحِ .

(٣) ضَبَّطَهُ الْمَصْنُفُ خَطَأً وَهَوَّاهُ بِكسرِ التَّيْنِ ، وَالصَّوَابُ : الْفَتْحُ . أَمَّا الْمَسْكُورُ
فَعَنَاءُ : الْمِرَّةُ ، وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا . فَرَاجِعِ الْمُخْتَارَ وَالْمَصْبَاحَ .

(٤) هَامِشُ ز : « قُلْتُ : إِلَّا مِنْ رَفِيقِهِ ، وَاقَّةٌ أَعْلَمُ . قَالَهُ الْمَوْضِعُ » .

(٥) فِي ش : « طَلَبُهُ بِهِ » ، وَلِيهِ تَحْرِيفٌ مَعَ زِيَادَةٍ مِنَ الْفَرَحِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالثَّانِيَةِ . وَفِي ش : « عُذْرٌ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ طَرِيفٌ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ مَثَلِهِ يَطْلُأُ أَوْ يَوْطُلُ ، لَا يَلُغُهُ .

وَلَا يُحَدِّثُ قَافُ غَيْرِ بَالِغٍ ، حَتَّى يَبْلُغَ . وَكَذَا لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ — قَبْلَ طَلْبِهِ ، وَبَعْدَهُ — : يُقَامُ .

وَمَنْ قَذَفَ غَائِبًا : لَمْ يُحَدِّثْ حَتَّى يَنْبُتَ طَلْبُهُ فِي غَيْبِهِ بِشَرْطِهِ ، أَوْ يَحْضُرَ وَيَطْلُبَ .

وَمَنْ قَالَ لِمَحْصَنَةٍ : « زَيْنَتِ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ » ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بَدُونِ تَسْمَعٍ ، أَوْ قَالَ لَذَكَرٍ وَفَسَّرَهُ بَدُونِ عَشْرِ — : عُزِّرَ . وَإِلَّا : حُدِّثَ .
وَإِنْ قَالَ : « ... وَأَنْتِ كَافِرَةٌ ، أَوْ أَمَةٌ ، أَوْ عَجُونَةٌ » ، وَلَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهَا كَذَلِكَ — : حُدِّثَ ؛ كَمَا لَوْ قَذَفَ بِمُجْهُولَةِ النِّسْبِ ، وَادَّعَى رِقَّتَهَا ، فَأَنْكَرَتْهُ .

وَإِنْ ثَبِتَ كَوْنُهَا كَذَلِكَ : لَمْ يُحَدِّثْ ، وَلَوْ قَالَتْ : « أَرَدْتُ قَذْفِي فِي الْحَالِ » ، وَأَنْكَرَهَا .

وَيَصْدَقُ قَافُ : « أَنْ قَذَفَهُ حَالَ صَفَرٍ مَقْدُوفٍ » . فَإِنْ أَقَامَا يَبْتَنِينَ ، وَكَانَتَا مَطْلَقَتَيْنِ ، أَوْ مُؤَرَّخَتَيْنِ تَارِيخَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ — : فَهُمَا قَذْفَانِ ، مُوجِبُ أَحَدِهِمَا : الْحُدُّ ، وَالْآخَرُ : التَّنْزِيرُ .
وَإِنْ أَرَخَّتَا تَارِيخًا وَاحِدًا ، وَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا : « ... وَهُوَ صَغِيرٌ » ، وَ^(١) الْآخَرَى : « وَهُوَ كَبِيرٌ » — تَعَارَصَتَا ، وَسَقَطَتَا .

وَكَذَا : لَوْ كَانَ تَارِيخُ بَيِّنَةٍ مَقْدُوفٍ ، قَبْلَ تَارِيخِ بَيِّنَةِ الْقَافِزِ .

(١) كَرَّرْتُ الرَّاوِي فِي شَيْءٍ ، وَهُوَ مِنْ عِبَثِ الشَّاعِرِ .

ومن قال لابن عشرين : « زنت^(١) من ثلاثين سنة » ،
لم يُحَدِّث .
ولا يسقط^(٢) بردة مقلوف^(٣) بعد طلب أو زوال إحصائه^(٤) ،
ولو لم يحكم بوجوبه .

* * *

فصل

ويحرّم^(٥) إلا في موضعين :

١ — أحدهما : أن يرى زوجته تزني في طهر^(٦) لم يطأ فيه ،
فيمتزلها ، ثم تلد ما يمكن كونه من الزاني . فيلزمه قذفها
ونفيه^(٧) .

وكذا : إن وطئها في طهر زنت فيه ، وقوى في غلته : أن الولد
من الزاني ، لشبهه به ونحوه .

- (١) ضبط في ز بكر الهاء ، والأولى الفتح كما لا يخفى .
(٢) كذا في ع ش والفاية ، أى حد القذف كما قال الفارح . وهو الموافق لما في
الإقناع ٨٨ . وفي ز : « تسقط » ، وهو تصحيف . ويعد أن يكون أراد دعوى القذف .
(٣) ورد في ز ، بدلك ، مضروباً عليه : « أو جنونه » ، وذكر نحوه في شرح الإقناع .
(٤) وردت الهاء في ز والإقناع دون ع ش والفاية ، وأسقطت « ولو » من ع ش
مدرجة في الفرح .
(٥) في ش زيادة : « قذف » ، وهي من الفرح وإن ورد نحوها في الفاية ٣٢٥ .
(٦) في ش بعد ذلك إدراج للفتن في الفرح وبالعكس ، فلا يتأثر به .
(٧) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن رآها تزني » ، واحتمل كونه من
الزنا — حرم عليه . ولو قاده ولاعن : انتهى . وانظر شرح الإقناع .

٢- الثاني: أن يراها تزني ولم تَلِدْ ما يلزمه نفيه، أو يستفيض زناها، أو يجبره^(١) به ثقة، أو يرى مبروفاً به عندها. فيباح قذفها به. وفرائها أولى.

وإن أتت بولدٍ يخالف لونه لونهما: لم يباح نفيه بذلك، بلا قرينة.

* * *

فصل

(١) وصريحه: «يا منيوكه» — إن^(٢) لم يفسره بفعل زوج — «يا منيوكه»، «يا زاني»، «يا عاهر»؛ أو: «قد زنت»، أو زني فرجك» ونحوه؛ أو: «يا مفعوج»؛ أو: «يا لوطي».

فإن قال: «أردت: زاني العين، أو عاهر اليد، أو أنك من قوم لوط»، أو تعمل عملهم غير إتيان الذكور — لم يقبل. و: «لست لأبيك، أو^(٣) بولد فلان» — قذف لأمه، إلا منفياً

(١) وردت الهاء في زع والناية، وسقطت من ش.

(٢) كذا في زع والناية ٣٢٦. وفي ش: «بأن... زوج أوسيد»، والزيادة الأولى من الماسخ، والناية من الشارح.

(٣) وردت الألف في زع والناية، وسقطت من ش.

(٤) سقطت الألف — هنا أيضاً — من ش، وانظر الإقناع ٨٦.

بِلَعَانٍ : لَمْ يَسْتَلْحِقْهُ مَلَاعِينٌ ، وَلَمْ يَفْسُرْهُ بَرْنَا أُمَّهُ . وَكَذَا : إِنْ^(١) نَفَاهُ عَنْ قَبِيلِهِ .

و : « مَا أَنْتَ ابْنُ فُلَانَةٍ » ، لَيْسَ بِقَذْفٍ مُطْلَقًا .

و : « لَسْتُ بَوْلَدِي » ، كُنَايَةٌ فِي قَذْفِ أُمِّهِ

و : « أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ ، أَوْ مِنْ فُلَانَةٍ » ، أَوْ قَالَ لَهُ : « يَا زَانِيَةً » ،
أَوْ لَهَا : « يَا زَانٍ » — صَرِيحٌ فِي الْمَخَاطَبِ بِذَلِكَ ، كَفَتْحِ التَّاءِ وَكُسْرِهَا
لَهَا فِي « زَنِيتٍ » وَلَيْسَ بِقَازِفٍ لِفُلَانَةٍ .

وَمَنْ قَالَ عَنْ آتْنَيْنِ^(٢) : « أَحَدُهُمَا زَانٍ » ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : « أَنَا ؟ » ،
فَقَالَ : « لَا » — فَقَذْفٌ لِلْآخَرِ .

و : « زَنَاتٌ » مَهْمُوزًا ، صَرِيحٌ وَلَوْ زَادَ : « فِي الْجَبَلِ » ، أَوْ عُرِفَ
الْعَرِيَّةُ .

• • •

فصلٌ

(ب) وَكُنَايَتُهُوالتعريضُ : « زَنْتُ يَدَاكَ » ، أَوْ رَجْلَاكَ^(٣) ، أَوْ يَدَكَ ،
أَوْ رَجْلَكَ ، أَوْ بَدَنَكَ .

و : « يَا خَنِيثٌ » ، بِالنُّونِ : « يَا نَظْلِيْفٌ »^(٤) ، « يَا عَقِيْفٌ » .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَاءِ وَالْإِقْتَاعِ . وَفِي ش : « لَوْ » ، وَلَمْ يَلْعَلْ تَصْحِيفُ نَاسِحِ .

(٢) كَذَا فِي زِشِ وَالْقَاءِ ، أَيْ أَخْبَرَ عَنْهَا بِذَلِكَ . وَفِي ع : « لَاتَيْنِ » ، وَلَمْ يَلْعَلْ تَعْرِيفِ .

(٣) أَصْغَطُ قَوْلُهُ : « أَوْ رَجْلَاكَ » مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الْمَرْحِ . وَانْظُرِ الْقَائِيَةَ ٣٢٧

وَالْإِقْتَاعِ ٩٠ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَاءِ وَالْإِقْتَاعِ ٩١ . وَفِي ش : « وَيَا نَظْلِيْفٌ » ، وَالْوَاوُ مِنَ الْمَرْحِ .

و: « ياقَبةٌ » ، « يافاجرةٌ » ، « ياخيثةٌ » .

ولزوجةٍ شخص : « قد فضحتهُ ، وغطيتِ — أو نكستِ — رأسهُ ، وجملتِ له قُرُونًا ، وعلقتِ^(١) عليه أولاداً من غيره ، وأفسدتِ فراشه » .

ولعربيٍّ : « يانبطيُّ » ، « يافارسيُّ » ، « ياروميُّ » ؛ ولأحديم : « ياعربيُّ » .

ولمن يُخاصمهُ : « ياحلالُ أن^(٢) الحلال ، ما يبرُفك الناسُ بالزنا ، أو ما أنا بزاني^(٣) » ، [أو] ما أمي بزانيةٌ » .

أو يسمعُ من يَقدِفُ شخصاً ، فيقولُ : « صدقتَ » ، أو : « صدقتَ فيما قلتَ » .

أو : « أخبرني — أو أشهدي — فلان^(٤) : أنك زنيتهُ ؛ وكذبهُ فلان » .

فإن فسرهُ بمَحْتَمِلٍ غيرِ قَذْفٍ^(٥) : قُبِلَ ، وعُزِّرَ . كقوله^(٦) : « يا كافرُ » ، « يافاسقُ » ، « يافاجرُ » ، « ياحمارُ » ، « ياتيسُ » ،

(١) كذا في ز ش والتأية والإقناع . وصف في ع بلفظ : « وعلقت » .

(٢) في ش : « ياحلال يائين » ، ولعل « يا » من الفرح .

(٣) كذا في ز ش والتأية والإقناع ٩١ ، على التصغير بمحذوف الياء . وفي ع : « بزاني » ، على الأصل وسقطت الزيادة من ش .

(٤) قدم هذا في ش عقب « أخبرني » ، ولعله من عبث التناسخ .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « القذف » . وراجع التأية ٣٢٨ والإقناع تأمل .

(٦) أسقطت الكاف من ش ، ومزجت بالشرح .

« يارافضى » ، « ياخنيث البطن ، أو الفرج » ، « ياعدو الله » ،
« يا ظالم » ، « يا كذاب » ، « يا خائن » ، « يا شارب الخمر » ،
« يا مخنث » ، « ياقرنان » ، « يا قواد » .

ونحوهما : « يادبوث » ، « يا كشحان »^(١) ، « يا قرطبان » ،
« ياعلى » ، و « مأبون » ك « مخنث » عرفاً .

وإن قذف أهل بلدة^(٢) أو جماعة لا يتصور الزنا منهم عادة ،
أو أختلفا فقال أحدهما : « الكاذب ابن الزانية » — عزّر ، ولاحد .
كقوله : « من رمانى فهو ابن الزانية » .

ومن قال لمكلف [أو غيره^(٣)] : « أقذفنى » ، فقدفه — لم يحد .
لأنه حق له ؛ وعزّر .

ومن قال لامرأته : « يا زانية » ، قالت : « بك زنت » .
سقط حقها ، بتصديقها ، ولم تقذفه .

ويحدّان فى : « زنى بك فلان » ، قالت : « بل أنت زنى بك » ؛
أو : « يا زانية » ، قالت : « بل أنت زان » .

وليس لولد محصن قذف مطالبة : مادام حياً .

فإن مات — ولم يطالب به — سقط وإلا : فلا ، وهو لجميع

(١) كذا فى زع والناية والإقناع . وصح فى ش بالغاء المعجمة .

(٢) كذا فى زع . وفى ش والناية ٣٢٩ والإقناع : « بلد » . ومويزكر ويؤنث :

فيصح إضافة التاء إليه . وأسقط « أو » من ش مدجج بالشرح .

(٣) وردت الزيادة فى ز ، دون ع ش والناية . ولا ينعى أن الحكم ثابت فيها بالأولى .

الورثة . فلو عفا بعضهم : حُدَّ للباقي كاملاً .
ومن قَذَف ميتاً — ولو غيرَ محصَّن — : حُدَّ بطلبِ وارثٍ
محصَّنٍ خاصَّةً .
ومن قَذَف نبيّاً أو أمّه ^(١) : كفرٌ ، وقَتْلٌ حتى ولو تاب ، أو كان
كافراً فأُسلم . [لا : إن سبّه ثم أسلم ^(٢)] .
ولا يَكْفُرُ مَنْ قَذَف أباه إلى آدم .
ومن قَذَف جماعةً — يُتصوَّرُ زناهم عادةً — بكلمةٍ ، فطأَبُوا ^(٣)
أو أُحْدِثُوا — : نَحْدَثٌ . وبكلماتٍ : فكلُّ واحدٍ حُدَّ .
ومن حُدَّ للقذفِ ، ثم أعاده أو بعدَ لِمَانِهِ — : عَزَّرَ ، ولا لِمَانٍ ^(٤) .
وبزنا آخر : حُدَّ مع طولِ الزمن ؛ وإلا : فلا .
ومن قَذَف مُقِرّاً بزنا — ولو دونَ أربع — : عَزَّرَ .

بَابُ حَدِّ الْمُسْكِرِ

كلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ : يَحْرُمُ شَرْبُ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ مطلقاً . ولو لمعطشٍ

- (١) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أو أم أبي غيره » . كما ورد قبله
نحو ثلاث أو أربع كلمات بها طمس وأكثر شطب . ولعل عبارة الإقناع ٩٢ : « ومن
قذف النبي صلى الله عليه وسلم أو أمه » ، تهين على إحراك العبارة التي كان المصنف عبر بها ،
ثم اختصرها وشرب على بعضها .
(٢) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والغاية . كما ورد في الإقناع بلفظ : « ... سبه .
بغير القذف ... » .
(٣) كذا في زع . وفي ش : « فضالبوه » ، والزائد من العرج وإن ذكر في الناية --
(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولو قذفه » . وراجع الإقناع ٩٣ .

بخلاف ماء^(١) نجسٍ - إلا لدفعِ لقمةٍ غُصَّ بها ، ولم يجد غيره ، وخاف تلقاً . ويقدم عليه بولٌ ، وعليهما ماءٌ نجسٌ .
 فإذا شربه ، أو ما خلط به ولم يستهلك فيه - أو استعطأ أو احتقن به ، أو أكل عجيناً لُتَّ به - مسلمٌ مكلفٌ ، علماً أن كثيره بُنكر ؛ ويصدق إن قال : « لم أعلم » ؛ مختاراً - لحله لمكرومه ، وصبره على الأذى أفضل - أو وجد مكراناً ، أو تقاياها^(٢) - :
 حمدٌ حرٌّ ثمانينَ ، ورقيقٌ أربعينَ^(٣) - ولو أدعى جهلَ وجوبِ الحدِّ .

ويُعزَّزُ مَنْ وجد منه رائحتها ، أو حضَرُ شربها . لا شارب جهل التحريم . ولا تقبلُ دعوى الجهلِ من نشأ بين المسلمين .
 ولا حدٌّ على كافرٍ ، لشربه .
 ويثبت بإقرارٍ مرةً - ككذف - أو شهادةٍ عدتين ، ولو لم يقولوا : « ... مختاراً ، علماً بتحريمه » .
 ويحرَّمُ عصيرٌ غلّ^(٤) أو أتى عليه ثلاثة أيام بلياليهن . وإن طبخَ

(١) كذا في ع والناية ٣٣٠ ، و ز بهذا الضبط . وفي ش والإقناع ٩٥ : « ماء » ، وهو تحريف .
 (٢) كذا في ز وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش : « تنابها » ، بتسهيل الهجزة في الجميع . والخريذ كروؤنت ، فلا داعي للإصلاح . ولفظ الناية : « تنابها » بتعديها الياء . وهو لفظة أخرى إلا أنها تستعمل في تكلف الشيء كما في المختار والمصباح .
 (٣) كذا في ز ، وذكر نحوه في الإقناع ٩٥ . وفي ع ش والناية : « نصفها » .
 (٤) رسم بالياء في ش والناية ، وبالألف في ز ح . والأول أولى : لأنه باب « رى » ، كما في المختار وغيره .

قبل تحريم ، حلّ : إن ذهب ثلثاه .
 ووضع زبيب في خرّذل ، كمصير . وإن صبّ عليه خلّ :
 أُكِلَ

ويكره الخليلطان : كنبذ^(١) تمر مع زبيب . وكذا
 مذنب وحده .

لاوضع تمر أو زبيب أو نحوها في ماء ، لتحليته : مالم يشدّ ،
 أو تتم له ثلاث . — ولا فقع ، ولا أتباد في «دباء»^(٢) و «حشم»
 و «تقير»^(٣) و «مُرَقَّت» .

وإن غلى عنب — وهو عنب — فلا بأس به .
 ومن تشبه بالشراب في مجلسه وآنيته ، وحاصر من حاصرته
 بمحاضر^(٤) الشراب — حرّم ، وعزّر . قاله في «الرعاية» .

* * *

(١) كذا في ز ، وهو الموافق لعبارة الإفتاع ٩٧ : « وهو أن يخبذ عنب ... » .
 وذكر نحوه في المختار . وفي ع ش والقاية ٣٣١ : « كنبذ » ، وهو تصحيف .

(٢) بهامش ز حاشية : « الدباء (يضم الدال) ، وتشديد الباء الوحدة ممدودة) :
 الفرج . والحتم (يفتح الحاء المهملة ، وسكون التون ، وفتح التاء من فوق) : جرار خضر
 مطية . والتقير (يفتح مفتوحة ، وقاف) أصله : النخلة تنقر فيخذه منها وعاء يخبذ فيه .
 والمزقت (يزاي ، كفاء مشددة) : وعاء مطلى بالزفت . ولما نهى عن الاتباد في هذه الأوعية :
 لأنها تسرع الشدة في الشراب » ١٠١ . وراجع شرح الإفتاع .

(٣) كذا في زع والقاية . وفي ش : « ملير » ، وهو تصحيف — بدليل الحاشية
 السابقة — وإن وافق لفظ الإفتاع .

(٤) كذا في زع والإفتاع ٩٨ . وفي ش : « بمجالس » ، ولا يمد أن يكون .
 أصل العبارة : « بمحاضر أي بمجالس » ، والزائد من الشرح .

بابُ التَّنْزِيرِ

وهو : التَّأْدِيبُ . ويحب في كل معصية لا حَدَّ فيها ولا كَفَّارَةً :
كَبَاشِرَةٌ [أجنبية] ^(١) دونَ فَرْجٍ ^(٢) ، وأمرأةٍ لامرأةٍ ^(٣) ، وسرقَةٍ
لاقطعَ فيها ، وجنايةٍ لا قَوْدَ فيها ، وقذفٍ ^(٤) غيرِ ولدٍ بغيرِ زنا ، ولَعْنَةٍ ^(٥)
وليس لمن لَمِنَ رَدُّهَا .

وكدعاه عليه ، وشتمه بغيرِ فِرْيَةٍ . وكذا : « اللَّهُ أَكْبَرُ
عليك » ، ونحوُ ذلك . قال بعضُ الأصحاب : « إلا إذا شتمَ نفسه ،
أو سبَّها » .

ولا يُحتاج إلى مطالبةٍ : فيَمَزُّرُ مَنْ سَبَّ صحابياً ، ولو كان له
وارثٌ ولم يطالب .
وَيَمَزُّرُ — بمشرين سَوَطًا — بشربِ مسكرٍ في نهارِ رمضانَ ،
مع الحدِّ .

وَمَنْ وطئَ أمةَ امرأته ، حَدٌّ : ما لم تكن أحلتها له .
فَيُجْلَدُ مائةً — : إن علمَ التحريمَ — فيهما . وإن ولدت ^(٦) : لم
يلحقه نسبه .

(١) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والنائية ٣٣٧ .

(٢) حكذا في ز ع والنائية . وفي ش ج « الفرج . . . امرأة » بالنصب . وانظر
الإتباع ٩٨ .

(٣) في ش : « وكذف » ، والكاف من الشرح .

(٤) حكذا في ز ، وهو المناسب لقوله : « ردحا » . وفي ع والنائية :
« ولنه » ، وهو لفظ ش مع زيادة كاف من الشرح . ولعله تصحيف وإن كان لفظ الإقناع .
جوراجع المصباح بأصل .

(٥) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « منه » .

ولا يسقطُ حدُّ ياباحية ، في غير هذا الموضع ^(١) .
 ومن وطئ أمةً — له فيها شركٌ — : عَزَّرَ بِمِائَةِ إِلَّا سَوْطًا .
 وله نقصه . ولا يُزَادُ في ^(٢) جلدٍ ، على عشرٍ ، في غير ما تقدَّم .
 ويحرَّمُ تعزيرُ بخلقٍ لحية ، وقطعُ طَرْفٍ ، وجرحُ ، وأخذُ ^(٣)
 مالٍ أو إتلافه . لا بتسويدٍ وجهه ، ولا بأن يُنادَى عليه بذنبه ،
 ويُطافَ به مع ضربه .
 ومن قال للمي : « يا حاجُّ » ، أو لَمَنه بغير ^(٤) موجبٍ — :
 أَدَبَ .

ومن عُرف بأذى الناس — حتى بعينه — جُبِسَ حتى يموتَ ،
 أو يتوب . المُتَّعُ : « لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقْتَلَ الْمَائِنُ : إِذَا كَانَ يَقْتُلُ بَعِينَهُ
 غَالِبًا ، وَأَمَّا مَا أَتَلَفَهُ : فَيُتَرَّمُهُ » انتهى .
 ومن أَسَمَى — من رجلٍ أو امرأةٍ — لغير حاجةٍ : حَرُمٌ ، وعُزَّرَ .
 وإن قلَّه خوفًا من الزنا : فلا شيءَ عليه . فلا يُباحُ إلا إذا لم يقدر
 على نكاحٍ ولو لأمةٍ .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولا يزداد في جلدِه على عشر في غير
 هذا » . وانظر الإقناع ١٠٠ والنهاية ٣٣٣ .

(٢) في ش : « في تعزير على » ، فأدرج المتن في الترحيح وبالعكس .

(٣) في ش : « وبأخذ » ، والباء من الترحيح وإن وردت في لفظ الناية ٣٣ :
 « وكذا بأخذ مالٍ وإتلافه » .

(٤) كذا في زح . وفي ش : « من غير » . وانظر الإقناع ١٠٢ .

ولو اضطُرَّ إلى جماعه - وليس من يُباح وطؤها : - حرُم
الوطء .

• • •

بابُ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ^(١)

وشروطه ثمانية :

- ١ - أحدها : السَّرِقَةُ ، وهي : أخذُ مالٍ محترَمٍ لغيره ، على وجهٍ الاختفاء ، من مالِكِهِ أو نائِبِهِ .
فَيُقَطَّعُ الطَّرَازُ ، وهو : من يَبْطُ^(٢) جِيًّا أو كُفًّا أو غيرَهما ، ويأخذُ منه - أو بعدَ سقوطِهِ - نِصَابًا .
وكذا جاحِدُ عَارِيَةٍ قِيمَتُهَا نِصَابٌ^(٣) ، لا وِدِيعةٍ . ولا مُتَّهِبٌ ، ومُخْتَلِسٌ ، وغاصِبٌ ، وخَائِنٌ .
- ٢ - الثاني : كَوْنُ سَارِقٍ مَكْلَفًا ، مختارًا ، عالمًا بمسروقٍ وبتحريره^(٤) .

فلا قَطْعٌ على صغيرٍ ومجنونٍ ومُكْرَمٍ ، ولا بسرقةٍ مِنْدِيلٍ بِطَرَفِهِ نِصَابٌ مُشْدُودٌ لم يَعْلَمْهُ ، ولا بِجَوْهَرٍ يَظُنُّ قِيمَتَهُ دونَ نِصَابٍ ، ولا على جاهلٍ تحريمٍ .

(١) بهامش ز حاشية مطبوعة لم تظهر في التصوير ، ولم ندر الموضوع المتعلق به .

(٢) كذا في زع والناية ٣٣٦ ، وهو المناسب لما بعد . وفي ش : « بط » والظاهر أنه تحريف . وانظر الإقناع ١٠٥ .

(٣) كذا في زش والناية . وفي ع : « نصابا » ، وهو تحريف ناسخ .

(٤) في ش زيادة ، أضيفت من الشرح ، هي : « عليه » .

٣ - الثالثُ : كَوْنُ مَسْرُوقٍ مَالاً عَتَمًا ، وَلَوْ مِنْ غَلَّةٍ وَقَفٍ وَبِلَسٍ مِنْ مَسْتَحْقِهِ . لَا مِنْ سَارِقٍ أَوْ غَاصِبٍ مَسْرُوقِهِ أَوْ غَصَبِهِ .

وَتَمِينٌ : كَجَوْهَرٍ ، وَمَا يُسْرِعُ فُسَادَهُ : كَفَا كَهْمَةٍ ، وَمَا أَصْلُهُ الْإِبَاحَةُ - : كَلْعٍ ، وَتَرَابٍ ، وَحَجَرٍ ، وَلَبَنٍ ، وَكَلَأٌ ^(١) ، وَتَلَجٍ وَصِيدٍ . - كَغَيْرِهِ ، سَوَى مَاءٍ ، وَسِرْجَيْنِ نَجَسٍ .
وَيَقْطَعُ بِسَرَقَةٍ إِنْ أُنْزِلَ تَقْدِيرُ ، وَدَنَانِيرٌ ^(٢) أَوْ دِرَاهِمٌ فِيهَا تَمَائِيلٌ ، وَكُشْبٍ عِلْمٍ ، وَفَنٌّ نَائِمٌ أَوْ أُعْجِمِيٌّ وَلَوْ كَبِيرًا ^(٣) ، وَصَنِيرٍ ، وَجَنُونٍ .

لَا مَكَاتِبَ وَأُمَّ وَلَدٍ ، وَلَا حَرْثٌ وَلَوْ صَغِيرًا ، وَلَا مَصْحَفٍ ، وَلَا بَعَا عَلَيْهِمَا - : مِنْ حُلِيٍّ ، وَنَحْوِهِ . - وَلَا بَكْشِيٍّ بِدَعٍ وَتَصَاوِيرَ ، وَلَا بِأَلَةٍ لَهْوٍ ، وَلَا بِصَلِيبٍ أَوْ صَنْمٍ تَقْدِيرُ ، وَلَا نَائِيَةٍ فِيهَا خَرْقٌ أَوْ مَاءٌ .

٤ - الرابعُ : كَوْنُهُ نَصَابًا ، وَهُوَ : ثَلَاثَةٌ ^(١) دِرَاهِمٍ - خَالِصَةٌ ،

(١) في ش زيادة : وشوك ، ، وفي مضافة من الشرح أيضاً .

(٢) كَذَا في زع والنهاية ٣٣٧ . وفي ش : « أَوْ دَنَانِيرٍ وَدِرَاهِمٍ » ، وَلَمْ يَصِبْ تَأْسِخُ .

(٣) كَذَا في ز ، أَيْ وَلَوْ كَانَ هَذَا الْقِيَمُ كَبِيرًا . كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَيُؤَيِّدُهُ عِبَارَةُ الْإِقْتِاعِ

١٠٥ : « فَإِنْ كَانَ (الْبَد) كَبِيرًا ١٠٠٠ وَصَنِيْعُ الشَّارِحِ . وَفِي ع ش وَالنَّهْيَةِ : « كَبِيرِينَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفُ تَأْسِخُ .

(٤) كَذَا في زع والنهاية ، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِلْفُطْحِ الْحَدِيثِ . وَفِي ش : « ثَلَاثٌ » .

وَفِي الْإِقْتِاعِ ١٠٦ : « ثَمَانِيَةٌ » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَضَعِيفٌ .

(م ٣١ ق ٧ - مِنْهُي الْإِرَادَاتِ)

أَوْ [تَطْلُصُ مِنْ^(١)] مَفْشُوشَةٍ — أَوْ رُبْعُ دِينَارٍ ، وَلَوْ لَمْ يُضْرَبَا —
وَيُكْمَلُ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ^(٢) — أَوْ مَا يَبْلُغُ قِيَمَةَ أَحَدِهِمَا :
مِنْ غَيْرِهِمَا .

وَيُتَعَبَّرُ^(٣) الْقِيَمَةُ حَالِ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحِرْزِ . فَلَوْ نَقَصْتُ بَعْدَ
إِخْرَاجِهِ : قُطِعَ . لَا : إِنْ أَتَلَفَهُ فِيهِ بِأَكْلِ أَوْ غَيْرِهِ . أَوْ نَقَصَهُ بِذَبْحِ
أَوْ غَيْرِهِ — ثُمَّ أُخْرِجَ .

وَإِنْ مَلَكَ سَارِقٌ — يَبِيعُ أَوْ هَبَهُ ، أَوْ غَيْرَهُمَا^(٤) — لَمْ
يَسْقُطِ الْقَطْعُ .

وَإِنْ سَرَقَ فَرْدٌ خُفًّا — قِيَمَةُ كُلِّ مَنْفَرْدٍ : دَرَاهِمَانِ ، وَمَعَا :
عَشْرَةٌ — : لَمْ يُقَطَّعْ ، وَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ : قِيَمَةُ الْمُتَلَفِ ، وَنَقْصُ التَّفَرُّقَةِ .
وَكَذَا جُزْءٌ مِنْ كِتَابِ .

وَيَضْمَنُ مَا فِي وَثِيقَةٍ أَلْفَهَا : إِنْ تَعَذَّرَ .

وَإِنْ أَشْرَكَ جَمَاعَةٌ فِي نَصَابٍ : قُطِعُوا حَتَّى مَنْ لَمْ يُخْرِجْ نَصَابًا .
وَلَوْ لَمْ يُقَطَّعْ بَعْضُهُمْ — لَشُبْهُ ، أَوْ غَيْرُهَا — : قُطِعَ الْبَاقِي .
وَيُقَطَّعُ سَارِقُ نَصَابٍ لْجَمَاعَةٍ .

(١) ورد الزيادة ع ش والناية ، وسقطت من ز . وانظر الإقناع ١٠٧ .

(٢) ق ع : « بِالْأَجْزَاءِ وَمَا » ، وهو عبث ناسخ .

(٣) س كذا في ز ع والناية . وق ع : « وَيُتَبَّر » ، وهو تصحيف .

(٤) س كذا في ز ع . وفي ش : « أَوْ نَحْوَهَا » . ولفظ الناية : « بِنَحْوِهِمْ ... » .

وإن هتك اثنان حرزاً ، ودخلاه فأخرج أحدهما المال ، وأدخل أحدهما فقراً به ^(١) من الثقب وأدخل الآخر يده فأخرجه ، أو وضعه وسط الثقب فأخذه الخارج — : قطعاً .

وإن رماء إلى الخارج أو ناوله ، فأخذه أو لا ، أو أعاده فيه أحدهما — : قطع الداخل وحده .

وإن هتكه أحدهما ، ودخل الآخر ، فأخرج المال — : فلا قطع عليهما ، ولو تواطئا .

ومن ثقب ودخل ، فابتلع جواهر أو ذهباً وخرج به ، أو ترك المتاع على بهيمة فخرجت به ، أو في ماء جار — أو أمر غير مكلف بإخراجه — فأخرجه ، أو على جدار فأخرجته ^(٢) ريج ، أو رمى به خارجاً ، أو جذب به بشيء ، أو استنصب سفل شاة ، أو تعلب فيه ولو اجتمع بلغ نصاباً ؛ أو هتك الحرز وأخذ المال وقتاً آخر ، أو أخذ بعضه ثم أخذ بقية وقرب ما بينهما ؛ أو فتح أسفل كؤازة فخرج المسلول شيئاً فشيئاً ، أو أخرجه إلى ساحة دار من بيت منلق ^(٣) منها — ولو أن بابها منلق — : قطع .

ولو علم قرداً ^(٤) السرقة : فالقرد فقط .

(١) في ش زيادة : « المروق » ، وفي بعض ما ذكره الخارج :

(٢) وردت التاء في زع والفاية ٣٢٨ ، وسقطت من ش .

(٣) كذا في ز ش والفاية ٣٣٩ . وصف في ع بالعين المهمة .

(٤) في الفاية : « فرد » ، وهو تصحيف وتجرىف . وفي ش قبله زيادة من الفرح :

« إنسان » . وانظر الإكمال ١٠٩ .

٥ - أَلْخَامْسُ : إِخْرَاجُهُ مِنْ حِرْزٍ ^(١) .

فَلَوْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ : فَلَا قَطْعَ .

وَمِنْ أَخْرَاجٍ بِمَعْنَى ثَوْبٍ - قِيَمَتُهُ نَصَابٌ - : قُطِعَ بِهِ إِنْ قَطَعَهُ .
وَالَا : فَلَا ^(٢) .

و « حِرْزٌ كُلُّ مَالٍ » : مَا حُفِظَ فِيهِ عَادَةً . وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ
جَنَسِهِ ، وَبَلَدِهِ ، وَعَدْلِ سُلْطَانٍ ^(٣) وَقُوَّتِهِ ، وَضِدِّهَا .

حِرْزُ جَوْهَرٍ وَقَدِيرٌ وَقَاشِيٌ فِي الْعُمَرَانِ - بَدَارٍ وَدَكَانٍ - : وَرَاءَ
غَلَقٍ وَثِقٍ .

وَسُنْدُوقٌ بُسُوقٌ - وَثَمٌ حَارِسٌ - حِرْزٌ .

وَحِرْزٌ بَقْلٌ ، وَقُدُورٌ بِاقِلَاءٍ ^(٤) وَطَبِيخٍ ، وَخَزَفٍ - وَثَمٌ حَارِسٌ - :
وَرَاءَ الشَّرَائِجِ .

وَحِرْزُ خَشَبٍ وَحَطَبٍ : أَلْخَطَاثُ . وَمَاشِيَةٌ : أَلْصَبِيرُ ؛ وَفِي
مَرْمَعِي : بَرَاعٍ يَرَاهَا غَالِبًا . وَسُفْنٌ فِي شَطْطٍ : بِرِبْطِهَا . وَإِبِلٌ بَارَكَةٌ
مَعْقُولَةٌ : بِحَافِظٍ حَتَّى نَأْتِي ، وَتَحْوِيلِهَا : بِتَقْطِيرِهَا مَعَ قَائِدٍ يَرَاهَا ، وَمَعَ

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ أَتَقَهُ فِيهِ » .

(٢) فِي شِ زِيَادَةً ، مَدْرُجَةً مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « قَطْعٌ » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالتَّائِيَةِ . وَفِي شِ : « السُّلْطَانُ » .

(٤) كَذَا فِي زِ وَالتَّائِيَةِ بِالْمَدِّ ، فَيُزَيَّرُ تَخْفِيفَ اللَّامِ . وَفِي عِ شِ : « بِاقِلَا » بِالْقَصْرِ ،

فَيُتَمِّعُ التَّشْدِيدَ . كَمَا صَرَحَ بِذَلِكَ كَلَّةٌ فِي الْمُخْتَارِ وَالْمَصْبَاحِ .

تعدم تقطير : بساتي^(١) يراها . ويوت في صحراء أو^(٢) بساتين :
بلا حظ ؛ فإن كانت منقلة : فبنائهم . وكذا خيمة^(٣) وخر^(٤) كاه^(٥) ،
ونحوهما .

وحرز^(٦) ثياب في حمام ، وأعدال [وغزل^(٧)] بسوق أو خان وما كان
مستتر^(٨) كما في دخول : بحافظ ، كعموده على متاع .
وإن فرط حافظ^(٩) ، فنام أو اشتغل : فلا قطع ، وصين^(١٠) حافظ
وإن لم يستحفظ^(١١) .

وحرز^(١٢) كفن مشروع : بقبر على ميت . وهو ملك له ، والخصم^(١٣)
فيه : الورثة . فإن عُدِموا : فثائب الإمام .
وحرز^(١٤) باب : تركيئه بوضعه ؛ وحلقته^(١٥) : بتركيبها فيه . وتأزير^(١٦)
وجدار وسقف كباب .
ونوم^(١٧) على رداء أو حجر^(١٨) فرس ، ولم^(١٩) يزل عنه ، ونعل^(٢٠)
برجل - حرز .

-
- (١) وردت الباء في زع والناية ، وسقطت من ش ؛
(٢) وردت الألف في زع دون ش والناية . وفي ش زيادة من الفرح : « في » .
(٣) كذا في الأصول . وفي الإقناع ١١٠ : « خركات » بالذاء المفتوحة ، ولعله
تصحيف أو جمع . ولم نثر عليها في سماجم الأئمة : كالأسان والناج وما إليها . فلماها عدنة .
ولفظ الناية : « وكنا نحو خيمة » .
(٤) ذكرت الزيارة في زش والغاية ٣٤٠ ، وسقطت من ع .
(٥) في ش زيادة ، مضافة من الفرح ، هي : « المسروق » .
(٦) كذا في زع . وفي ش : « يستغفله » ، والهاء من المرح وإن ذكرت في الناية .
(٧) ضبط في ز بضم التاء ، على أنه مطلوب على « حرز » . ويصح الكسر على
أنه مطلوب على « باب » ، كما أشار الشارح إليه .
(٨) وردت الواو في زع والناية ، وسقطت من ش . والمعنى صحيح بدونها أيضاً .

فَنَبَشَ قَبْرًا ، أَوْ أَخَذَ الْكَفَنَ ، أَوْ سَرَقَ رِتَاجَ الْكَعْبَةِ أَوْ بَابَ
مَسْجِدٍ أَوْ سَقْفَهُ أَوْ تَأْزِيرَهُ ، أَوْ مَحَبَّ رِداءَهُ أَوْ مَحَرَّ فَرَسِهِ مِنْ تَحْتِهِ ،
أَوْ نَمَلًا مِنْ رِجْلٍ - وَبَلَغَ نَصَابًا - : قُطِعَ . لَا بَسْتَارَةَ ^(١) الْكَعْبَةِ
الْخَارِجَةِ - وَلَوْ غَيْظَةً عَلَيْهَا - وَلَا بِقُنَادِيلِ مَسْجِدٍ ^(٢) وَخُصْرِهِ ،
وَنَحْوِهَا - : إِنْ كَانَ مُسْلِمًا .

وَمَنْ سَرَقَ ثَمَرًا ^(٣) أَوْ طَلْعًا أَوْ جُجَارًا أَوْ مَاشِيَةً ، مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ - :
كُنْ شَجَرَةً وَلَوْ يَسْتَانِ مَحْوُوطٍ ، وَتَمَّ ^(٤) حَافِظُهُ - : فَلَا قَطْعَ ،
وَأَضْمَقَتْ ^(٥) قِيَّتُهُ . وَلَا تُضْمَقُ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ .

وَلَا قَطْعَ عَامَ مَجَاعَةٍ ^(٦) غَلَّالٍ : [إِنْ] لَمْ يَحْدِ مَا يَشْتَرِيهِ ،
أَوْ يَشْتَرِي بِهِ .

٦ - السَّادِسُ : اتِّفَاقُ الشُّبْهِ .

فَلَا قَطْعَ بِسَرَقَةٍ مِنْ عَمُودَى نَسَبِهِ ، وَلَا مِنْ مَالٍ : لَهُ شِرْكٌ

(١) أَسْقَطَ الْبَاءَ مِنْ ش ، وَأَضْمَتِ إِلَى الْفَرْحِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَائِيَةِ ٣٤١ وَالْإِفْتِاحُ ١١٣ . وَفِي ش : « الْمَسْجِدِ » .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَائِيَةِ ، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِبَابَةِ الْإِفْتِاحِ : « مِنْ ثَمَرِ شَجَرٍ » . وَفِي ش :
« ثَمَرٍ » ، وَهُوَ تَحْصِيصٌ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي شِ وَالْقَائِيَةِ : « فِيهِ » بِدُونِ وَاوٍ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَائِيَةِ . وَفِي شِ : « وَضُمَتْ » بِضَمِّ التَّاءِ وَتَعْدِيدِ الْيَمِينِ ، وَهِيَ
بِمَعْنَى . وَهِيَ لَفْظٌ ثَالِثٌ : « ضَوْعَتْ » . فَرَأَيْتُ الْخَطَّارَ .

(٦) ضَبَطَ بِكَسْرَيْنِ فِي ز ، عَلِ أَنْ يَأْتِيَهُ - الَّتِي لَمْ يَرِدْ فِي الْإِفْتِاحِ ، وَالَّذِي صَبَّغَ
فِي شِ بِقَطْعٍ : « غَلَّالٍ » - بِدَلِّ مَتْنِهِ . وَالْأَوَّلَى : ضَبَطَهُ بِكَسْرَةٍ وَاحِدَةٍ ، عَلَى الْإِضَافَةِ .
وَالزِّيَادَةُ الْآتِيَةُ سَقَطَتْ مِنْ ش ، وَوَرَدَتْ فِي زَعِ وَالْقَائِيَةِ . كَمَا وَرَدَتْ فِي الْإِفْتِاحِ
بِقَطْعٍ : « إِذَا »

فيه أو لأحدٍ من لا يُقَطَع بالسَّرقَة منه؛ ولا^(١) من غنيمة: لأحدٍ - بمن ذكر - فيها حقٌ؛ ولا مسلمٌ من^(٢) بيت المال، إلا القِنْ. المنقَحُ: «والصحيحُ: لا قطع» انتهى. لأنه لا يُقَطَع بسرقةٍ من مال لا يُقَطَع به سيده.

ولا^(٣) بسرقةٍ مكاتبٍ من مكاتبه، وعكسه، كقننه.

ولا بسرقةٍ زوجٍ أو زوجةٍ من مال الآخر، ولو أحرز عنه.

ولا بسرقةٍ مسروقٍ منه أو منصوبٍ منه، مال سارقٍ أو غاصبٍ، من الحرز الذي فيه العينُ المسروقةُ أو المنصوبةُ.

وإن سرقةً من حرزٍ آخرَ، أو مالٍ من له عليه دينٌ - لا بقدره: لمجزه - أو عيناً قُطِعَ بها^(٤) في سرقةٍ أخرى؛ أو أجر^(٥)، أو أعار داره ثم سرق منها مالٌ مستأجرٍ أو مستعيرٍ؛ أو من قرابةٍ غير^(٦) عمودى نسبته - كأخيه، ونحوه - أو مسلمٌ من ذمى أو مستأمنٍ، أو أحدهما منه - : قُطِعَ.

(١) أسقطت «لا» من ش، وأدجرت في الفرح.

(٢) في ش زيادة، مدفوعة من الفرح، هي: «مال».

(٣) أسقط هذا السطر كله من ش، وأضيف إلى الفرح.

(٤) كذا في زع والناية، أى بسرقتها كما ذكر الخارج. وفي ش: «به».

وهو تصحيف.

(٥) كذا في ز. وفي ع ش والناية: «أجر».

(٦) في ش: «غيري»، وهو تحريف ظاهر.

ومن سرق عينا ، وأدعى ملكها أو بعضها^(١) أو الإذن في دخول
الحرز - : لم يُقطع ، وبأخذها مسروق منه يمينه .
٧ - السابع : ثبوتها بشهادة عدلين يصفانها^(٢) - ولا تُسمعُ
قبل الدعوى - أو إقرار^(٣) مرتين ، ويصفها ، ولا ينزع^(٤) حتى
يُقطع . ولا بأس بتلقيه الإنكار .

٨ - الثامن : مطالبة مسروق منه ، أو وكيله ، أو وليه .
فلو أقر بسرقة من غائب ، أو قامت بها بيّنة - أُتطّر حضوره
ودعواه ، فيُجسّس ويُتّعد .

وإن كذب مدّعه نفسه : سقط^(٥) القطع .

» » »

فصل

وإذا وجب القطع : قُطعت يده اليمنى من مفصل كفه ،
وحُسمت - وجوباً - بنمسيها في زيت مُخلّ^(٦) .

(١) ضبط في ز بالفتح ، أى أو ادعى البعض . ويصح الكسر ، على المثلث على الضمير .
أى أو ملك البعض كما قال الشارح . والمآل واحد .

(٢) كذا في زع ، وهو الصحيح الموافق للفظ الإتيان ١١٧ : « يصفان السرقة » .
وفي ش والناية ٣٤٢ : « بصفاتها » ، وهو تصحيف نشأ عن فهم أنه متعلق بشهادة .

(٣) فى ش : « بإقرار » ، والياء من الكسر وإن ذكرت فى الناية وقطع الإتيان .

(٤) ورد بهما ش : « يرجع » ، وهو تصحيف ذكر فى الشرحين .

(٥) قوله : « سقط القطع » أسقط من ش ، وأدمج بالفتح .

(٦) هذا اسم مفعول من الرباعى المتدى : « أغل » كما صرح به فى الصباح .

وضبط فى ز خطأ وسهواً جتمع الميم .

وسن تملقها في عنقه ثلاثة أيام : إن رآه ^(١) الإمام .
 فإن عاد : قطعت رجله اليسرى من مفصل كفيه ، بترك
 عقبه ، وحُسمت .
 فإن عاد : حبس حتى يتوب ، ويحرم أن يُقطع .
 فلو سرق — ويمينه أو رجله اليسرى ذاهبة — : قطع الباقي
 منها .

ولو ^(٢) كان الذاهب يده اليسرى ورجله اليمنى ، لم يُقطع : لتمطيل
 منفعة الجنس ، وذهاب عضوين من شق .
 ولو كان يديه أو يُسراها : لم تُقطع رجله اليسرى .
 ولو كان رجله أو يُتناها ، تُقطع يمينه : لأنها الآلة
 وعمل النص .

ولو ذهبت بعد سرقته يمينه أو يسرى يديه ، أو ^(٣) مع رجله
 أو إحداهما — سقط القطع . لا : إن كان الذاهب يمينه ^(٤) أو يسرى
 رجله ، أو هما .

والشَّلَا ^(٥) — ولو أمِنَ تلفه ^(٥) بقطعها — وما ذهب مُعْظَمُ

(١) كذا في زح والناية ٣٤٣ والإقناع ١٠٩ . وفي : « يراه » ، وهو تحريف
 عنه أو عين « يره » .

(٢) كذا في زح والناية ، وهو الظاهر . وفي : « وإن » .

(٣) في : « أو » ، أو إحداهما » ، فأدرج الفرج في وبالكس .

(٤) في زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « رجله » .

(٥) كذا في زح والناية . وفي : « والغلا ... الخف » ، وفيه تحريف .

تفعلها ، كعدومة . لا ما ذهب منها خنصرٌ وبِنَصِرٌ ، أو إصبعٌ سواها
ولو الإبهام .

وإن وجب قطعُ يمينه^(١) ، فقطعَ قاطعٌ يسواه بلا إذنه عمدًا — :
فالقود . وإلا : الدية^(٢) ، ولا تُقطعُ عني السارق . وفي « التنقيح » :
« يَلَى » .

ويجتمع القطعُ والضمانُ : فبرءُ ما سرق إلى^(٣) مالكه ؛ وإن
تَلَفَ : فثُلٌّ مثليٌ وقيمةٌ غيره . ويُعِيدُ ما خربَ : من حرزٍ .
وعليه أجرةُ قاطعٍ ، وثمانُ زيتِ حَسَمٍ .

• • •

بَابُ حَدِّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ

وهم : المكلفونَ الملتزمون — ولو أنشئ — الذين يَعرِضون
للناس بسلاح — ولو عصاً ، أو حجرًا — في صحراءٍ أو بُنيانٍ أو بحرٍ ،
فَيُضَيِّبُونَ مَالًا مُحْتَرَمًا ، مجاهرةً .
ويُعتبرُ : ١ ، ٢ ، ٣ — ثبوتهُ بَيِّنَةٍ أو إقرارٍ مرتين ، والحِرْزُ ،
والتَّصَابُ .

(١) كذا في زع والناية ، وهو اللام . وفي ش : « يميناه » ، ولعله تحريف .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والناية ٣٤٤ : « فالدية » ، وهو أولى . وتقدم نحوه .

(٣) كذا في ز . وفي ش : « سرقه لا لك » ، والهاء من المرح . وعبر باللام في

ع والناية .

فمن قَدَرَ عليه وقد قَتَلَ ولو من لا يُقَادُّ به — : كوليده ، وقِنٌّ ،
وذميٌّ . — لقصدِ ماله ، وأخذ^(١) مالا — : قَتَلَ حَتْمًا ، ثم صُلِبَ قَاتِلُ
من يُقَادُّ به حتى يشتَهَرَ ، ولا يُقَطَّعُ مع ذلك .

ولو مات أو قَتَلَ قبل قَتْلِهِ للمُحَارَبَةِ : لم يُصَلَّبْ .

ولا^(٢) يَتَحَتَّمُ قَوْدٌ فيما دونَ نفسٍ^(٣) .

و « رِدَّةٌ » و « طَلِيعٌ » كباشِرٍ ؛ فَرِدَّةٌ^(٤) غير مكلَّف كهو .

ولو قَتَلَ بعضهم : ثبت حكمُ القتل في حقِّ جميعهم .

وإن قَتَلَ بعضٌ ، وأخذ المالَ بعضٌ — : تحَتَّمُ قَتْلُ الجميع وصلَّتْهم .

وإن قَتَلَ فقط لقصدِ المالِ : قَتَلَ حَتْمًا ، ولم يُصَلَّبْ .

وإن لم يَقْتُلْ ، وأخذ نصابًا لا شُبْهَةً له فيه — لا من مفرَدٍ^(٥) .

عن قافلةٍ — : قُطِعتْ يَدُهُ اليمينية ثم رَجُلُهُ اليسرى ، في مقامٍ واحدٍ حَتْمًا ،
وحُسْمَتًا ، وغُلِيَ^(٦) .

فلو كانت يَدُهُ اليسرى مفقودةً ، أو يَمِينُهُ شَلالًا أو مقطوعةً

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « نصاباً » .

(٢) كذا في زش والناية والإتباع ١٢٢ ، وهو الصحيح . وفي ع : « ولم » ، وهو
صحيف .

(٣) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « إلا إن كان قتل أيضاً » . وذكر
نحوه في الإتباع .

(٤) كذا في زش والناية . وفي ع : « فرد » ، وهو تحريف .

(٥) كذا في زع ، من « فرد » بالتحريك . وفي ش والناية ٣٤٥ : « منفرد » .
من « انفراد » . فراجع المختار .

(٦) كذا في زع والناية ، وهو المناسب . وفي ش : « غلَى » .

أو مستحقة في قودٍ — : قُطعت رجله اليسرى فقط .
 وإن عَدِمَ يُمْنِي يَدَيْهِ : لم تُقَطع^(١) يُمْنِي رجليه .
 وإن حارب ثانيةً : لم يُقَطع منه شيء .
 وتمنَّ ديةً قودٍ — لَزِمَ بعد محاربته — لتقديعها : بسبقها، وكذا
 لو مات قبل قتله للمحاربة .
 وإن لم يُقتل ، ولا أخذ مالاً — : نُفِيَ وشُرِّدَ ، ولو قَنَافلاً يتركُ
 يأوِي إلى بلد ، حتى تظهر توبته . وتُنْفَى الجماعةُ متفرقةً .
 ومن تاب منهم قبل^(٢) قدرة عليه ، سقط عنه حقُّ الله تعالى : من
 سَلَبَ ، وقطع ، ونَفَى ، وتحتمُّ قتل^(٣) . وكذا خارجيٌّ وباجر
 ومرتهٌ محارب^(٤) .
 ويؤخذُ غيرُ حرب^(٥) أسلم ، بحقِّ الله^(٦) وحقِّ آدميٍّ طَلَبَه .

-
- (١) كنفال ز ش والثانية . وفي ع : « يقطع » ، ولما تصحيف .
 (٢) كذا في زع والثانية والإقناع ١٢٤ ، وهو الصواب . وفي ش : « بد » ، وهو
 تصحيف خطير لا للرى كيف لم ينتبه إليه الناصر خصوصاً مع استدلال الشارح بآية :
 (إلا الذين تابوا من قبل أن تُقَدَّرَ عليهم ...) ١١٩ .
 (٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وحد سرفة وزنا وشرب » . وذكر
 في الإقناع نحوه .
 (٤) كذا في زع ، وأسقط من الإقناع مدرجاً في شرحه . وهو قيد لثلاثة قبله . وفي
 ش والثانية : « ومحارب » ، والزيادة من ناسخ جاهل .
 (٥) بهامش ز حاشية . « مثله : إذا أتى الذي حدا وأسلم ، لا يسقط عنه —
 بإسلامه — شيء من الملود ، سواء كانت لله أو لأدى » . ولفظ الثانية : « ويؤخذني » .
 (٦) في ش زيادة ، مدرجة من العرح ، هي : « تعالى » .

ومن وجب عليه حدُّ سرقة^(١) أو زنا أو شرب ، فتاب قبل ثبوته
— : سقط^(٢) بمجرّد توبته^(٣) قبل إصلاح عمل ، كموت .

* * *

فصل

ومن أريدت نفسه أو حرّمته أو ماله — ولو قلّ ، أو لم يُكافِ
المريد — : فله دفعه بأسهل ما يظن أندفاعه به .
فإن لم يندفع إلا بقتل : أبيع ، ولا شيء عليه . وإن قتل =
كان شبيداً .

ومع مزح : يحرم قتل ، ويُقاد به .

ولا يضمن بهيمة صالت عليه ، ولا من دخل منزله متلصصاً .

ويجبُ عن حرّمته ، وكذا — في غير فتنة — عن نفسه ونفس
غيره ، لا عن ماله . ولا يلزمه حفظه عن الضياع والهلاك ، وله بذله .
ويجبُ عن حرمة غيره ، وكذا ماله^(١) — مع ظنّ سلامتهما —
وإلا : حرّم .

(١) كذا في زش والناية . وفي ح : « كسرة » ، والزيادة من الناسخ .

(٢) بهامش ز : « مسألة : إذا أتى النفس حدا وتاب قبل ثبوته عند الحاكم » .
سقط عنه » .

(٣) كذا في زح والناية ٣٤٦ . وفي ش : « توبته » ، والهاج من الفرع .

(٤) في وجوب الدفع عنه . وضبط في ز بالكسر ، وهو سبق قلم . وانظر
الناية ٣٤٧ .

وَيَسْقُطُ بِإِيَّاسِهِ ، لَا يَنْظُرُهُ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ .

ومن عضو يد شخص — وحرّم — فأنزَعها ولو بعنف ،
خُدعة طلت ثنأياه — فهدّر . وكذا ما في معنى العض . فإن عجز :
دفعه كصائلي .

ومن نظر في بيت غيره ، من خصائص باب معلق ونحوه —
تخلو لم يتعمد ، لكن : ظنّه متمداً — فحذف^(١) عينه أو نحوها ،
فتلفت^(٢) — : فهدّر ، ولا يتبمّه . بخلاف مستمع وضع أذنه
في خصاصه قبل إنذاره ، وناظر^(٣) من منفتح .

• • •

باب قتال أهل البنى

وهم : الخارجون على إمام^(٤) — ولو غير عدل — بتأويل سائغ ،
ولهم شوكة ، ولو لم يكن فيهم مُطاع .
ومتى اختلف شرط من ذلك : فقطّاع طريق .
ونصب الإمام فرض كفاية ؛ ويثبت — بإجماع ، ونص^(٥) ،

(١) كذا في الأصول ، وهو : رى الحصى الصغار بطرق الإيهام والسبابة ، كما في الصباح .
وانظر المختار . وصنف في الناية ٣٤٨ بالماء المهمة .

(٢) قوله : « فتلفت » أسقط من ش ، وأدخل في المرح .

(٣) أسقط أيضاً قوله : « ناظر » من ش ، متبرجاً في المرح .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « الإمام » ، وهو لفظ الإقناع ١٢٨ وإن أسقط
فيه — مع سائر الشريف — وأخرج في المرح .

(٥) في ش : « وب » ، فأدرج المرح في اللز وبالمعنى .

واجتهاد، وقهر - لقرشي^١ : حرّ، ذكر، عدل، عالم، كاف ابتداءً ودواماً. ويجز متعين لها.

وهو وكيل : فله عزل نفسه . ولهم عزله : إن سألها ؛ وإلا : فلا .

ويحرم قتاله . وإن تنازعها متكافئان : أقرع . وإن بويعا فالإمام : الأول . ومما أو جهل السابق : بطل العقد .

وتلزمه مراسلة بغاة ، وإزالة شبههم وما يدعونه : من مظلمة .

فإن فادوا ، وإلا : لزم قادراً قتالهم . وعلى رعيته موثته .

فإن استنظر ومدة ، ورجا قيتهم : أنظرهم . وإن خاف مكيدة : فلا ، ولو أعطوه مالا أو رهناً .

ويحرم قتالهم بما يعم إنلافه : كمنجنيق ونار ؛ واستعانة بكافر - إلا لضرورة ، كفعلهم^(١) . إن لم تفعله - وأخذ ما لهم وذريتهم ، وقتل مدبريهم وجريحيهم ومن ترك القتال . ولا قود فيه ، ويضمن^(٢) . ويكره قصد رجه^(٣) الباغي ، بقتل .

(١) كذا في زع والناية ٣٥٠ . وفي ش : • وكفعلهم • ، والواو من المرح . وانظر الإذاع ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) في ش زيادة ، أضيفت من المرح ، هي : « بالدية » .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « رجة » بالناء . وهو تمحيض .

وَتَبَاحُ أَسْتِمَانَةٍ عَلَيْهِمْ — بِسِلَاحِ أَنْفُسِهِمْ وَخِيْلِهِمْ ، وَعَبِيدِهِمْ
وَصِبْيَانِهِمْ — لِبُضْرُورَةٍ قَطْعُ .
وَمِنْ أَسْرِمْنَهُمْ — وَلَوْ صِبْيَانًا أَوْ أَنْثَى — : حُبْسٌ ^(١) حَتَّى لَا شَوْكَةٌ ^(٢)
وَلَا حَرْبٌ .

وَإِذَا انْقَضَتْ ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْهُمْ مَالَهُ يَدٍ غَيْرَهُ : أَخَذَهُ .
وَلَا يَضْمَنُ بُمُتَةِ مَا أُلْفِيَ مِنْهُ حَالٌ ^(٣) حَرْبٍ ، كَأَهْلِ عَدَلٍ ، وَيَضْمَنَانِ
مَا أُلْفَا ^(٤) فِي غَيْرِ حَرْبٍ .

وَمَا أَخَذُوا حَالَ أَمْتَانِهِمْ — : مِنْ زَكَاةٍ ، وَخِرَاجٍ ، وَجِزْيَةٍ — :
أَعْتَدَ بِهِ . وَيُقْبَلُ — بِلَا يَمِينٍ — دَعْوَى دَفْعِ زَكَاةٍ إِلَيْهِمْ ، لَا خِرَاجٍ ^(٥)
وَلَا جِزْيَةٍ إِلَّا بَيِّنَةٌ .

وَمَنْ — : فِي شَهَادَتِهِمْ ، وَإِمضَاءِ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ — كَأَهْلِ الْعَدَلِ .
وَإِنْ أَسْتَمَانُوا بِأَهْلِ ^(٦) ذِمَّةٍ أَوْ ^(٧) عَهْدٍ — : أَتَقَضَّ عَهْدُهُمْ ، وَصَارُوا
كَأَهْلِ ^(٨) حَرْبٍ — إِلَّا إِنْ أَدْعَوْا شَبَهَةً : كَوُجُوبِ إِجَابَتِهِمْ . وَيَضْمَنُونَ

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بِدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « تَقْضَى » . وَذَكَرَ بِمَعْنَاهُ فِي الْإِقْتَاعِ ١٣٣ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ : « لَهُ » ، وَهِيَ مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) قَوْلُهُ : « حَالُ حَرْبٍ » أَسْطَعُ مِنْ شِ ، وَأُدْرَجُ فِي الشَّرْحِ .

(٤) كُنَّا فِي زَع . وَفِي شِ : « أُلْفَاءُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتُ فِي النَّهَايَةِ ٣٥١ .

(٥) هُنَا صُلِفَ عَلَى « زَكَاةٍ » كَمَا أُشِيرَ الشَّارِحُ إِلَيْهِ بِلَفْظِ الْإِقْتَاعِ ١٣٤ : « وَلَا تَقْبَلْ

دَعْوَى دَفْعِ خِرَاجٍ » . وَضَبُّهُ فِي زِ بَحْتِ الْجَبِيمِ ، وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ .

(٦) ذَكَرَ فِي ز ، بِدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « حَرْبٍ [ب] » . وَانْظُرِ الْإِقْتَاعَ ١٣٥ .

(٧) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مِثْلُ الشَّرْحِ ، هِيَ : « أَهْلٌ » .

(٨) كُنَّا فِي زَع وَالنَّهَايَةِ . وَفِي الْإِقْتَاعِ : « أَهْلٌ » . وَشِ : « كُلُّهُمْ أَهْلٌ » ، وَلَعَلَّ بِهِ

تَقْلُوبُ زِيَادَةٍ مِنَ الشَّرْحِ ،

ما أتلفوه : من نفس ومال .
وإن أستمعنا بأهل حرب ، وأمتوهم — : فكلمدِهِ . إلا أنهم
في أمانٍ ، بالنسبة إلى بُعَاةٍ .

فصل

وإن أظهر قومٌ رأيَ آلخوارج ، ولم يَخْرُجُوا عن قبضةِ
الإمام — : لم يَتَمَرَّضْ لهم ، وَتَجْرِي الأحكامُ عليهم كأهلِ
العدلِ .

وإن صرَّحُوا بسبِّ إمامٍ أو عدلٍ ، أو عرَّضُوا به — : عَزَّروا .
ومن كفرَ أهلَ الحقِّ والصَّحابةَ ، وأَسْتَحْلَ دماءَ المسلمين
بتأويلٍ — : فَخَوارجُ بُعَاةٌ ، فَسَقَةٌ . وعنه : « كَفَّارٌ » ، أَلْتَمَحَ :
« وهو أظهر » .

وإن أَقْتَلَتْ طائفتانِ لَعَصِيَّةً^(١) أو رِيَامِيَّةً ، فظالمَتانِ : تَصْنَعُ
كلُّ ما أَتَلَفَتْ على الأخرى . وَصَيَّتَا سِوَاهُ مَا جَهِلَ مُتَلَفُهُ ، كما لو قُتِلَ
داخلٌ بينهما لصلحٍ ، وَجَهِلَ قَاتِلُهُ^(٢) .

(١) كذا في زع والناية ٣٥٢ والإقناع . وفي ش : « لعصية » ، واللام من التماسخ ،
لا الشارح على ما يظهر .

(٢) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ضمتاه » . وذكر في الإقناع ١٣٦ .

(م ٣٢ في ٢ — انتهى الإرادات)

بابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ

وهو : مَنْ كَفَرَ - وَلَوْ مِمَّا - طَوْعًا وَلَوْ هَازِلًا ، بَعْدَ إِسْلَامِهِ
وَلَوْ كَرِهًا بِحَقِّهِ .

فَمَنْ ادَّعَى النَّبُوَّةَ ، أَوْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ سَبَّ أَوْ رَسُولًا
أَوْ مَلَكًا [لَهُ^(١)] ، أَوْ جَعَدَ رُبُوبِيَّتَهُ أَوْ وَحْدَانِيَّتَهُ ، أَوْ صَفَةً
أَوْ كِتَابًا^(٢) أَوْ رَسُولًا أَوْ مَلَكًا لَهُ ، أَوْ وَجَبَ عِبَادَتُهُ مِنَ الْخَمْسِ -
وَمِنْهَا^(٣) : الطَّهَارَةُ . - أَوْ حُكَمَا ظَاهَرَا مَجْمَعًا عَلَيْهِ لِجَاعَا قَطْعِيًّا :
كَتَحْرِيمِ زَنَاءٍ أَوْ^(٤) لَحْمِ خَنَزِيرٍ ، أَوْ حِلِّ خُبْرٍ وَنَحْوِهِ ؛ أَوْ شَكَّ فِيهِ -
وَمِثْلُهُ لَا يَجْهَلُهُ ، أَوْ يَجْهَلُهُ وَعُرِفَ وَأَصْرًا - أَوْ سَجَدَ لِكُوكِبٍ
أَوْ نَحْوِهِ ، أَوْ أَتَى بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ صَرِيحٍ فِي الاسْتِهْزَاءِ بِالَّذِينَ ،
أَوْ أَمْتَمَنَ الْقُرْآنَ ، أَوْ ادَّعَى اخْتِلَافَهُ^(٥) أَوْ الْقُدْرَةَ عَلَى مِثْلِهِ .
أَوْ أَسْقَطَ حُرْمَتَهُ - : كَفَرَ . لَا : إِنْ^(٦) حَكَى كَفَرًا تَمِيمًا
وَلَا يَسْتَقْدِمُهُ .

(١) وردت الزيادة في ز والناية ٣٥٣ ، وفي ش عقب « رسولاً » . وسقطت من ع .

(٢) كذا في ز ع والناية ٣٥٤ . وفي ش : « أَوْ رَسُولًا أَوْ كِتَابًا » ، وهو

عَبَثٌ فَاسِخٌ .

(٣) كذا في الأصول والناية والإقناع - ١٤٠ ، أي مثلهما كما قال الشارح .

(٤) سقطت الألف من ع . ولفظ الناية : « أَوْ لَحْمٍ لَخْمٍ ... » .

(٥) كذا في ز ش والناية ٣٥٥ ، وزاد الشارح : « أَوْ اخْتِلَافَهُ » وهو لفظ

ع . وبعبارة الإقناع ١٣٧ : « أَوْ دَعَوَى أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ أَوْ مُخْتَلِقٌ » بالالف ، لَا بِالْهَاءِ ، كَمَا
سُجِّدَ فِي الطَّبَعِ .

(٦) كذا في ز وأصل ع - وهو صحيح ملائم - ثم أُلْحِقَ فِيهَا بِقُضْ شِ وَالْناية :

« مِنْ » هَذِي لَا يَمِيدُ ، بِعِصْمَتِهِ ، تَصْغِيفِهِ . وَأَدْخَلَ فِي ش عَلَى « لَا » وَأَوْ مِنْ الشَّرْحِ .

وإن ترك عبادة من أخلص تهاؤنا : لم يكفر ، إلا بالصلاة
أو بشرط أو ركن لها مجتمع عليه - : إذا دُعِيَ إلى شيء من ذلك ،
وامتنع . ويستتاب كمرتد^(١) ، فإن أصر^(٢) : قُتل بشرطه ، ويُقتل في
غير ذلك حداً .

فمن أردت مكلّفاً غتاراً - ولو أنى - : دُعَى ، وأستتاب^(٣)
ثلاثة أيام وجوباً - وينبغي أن يُضيقَ عليه ويُجسَّسَ - فإن تاب :
لم يُمَزَّر^(٤) ، وإن أصرَّ : قُتل بالسيف ، إلا رسول كفارٍ : بدليل
رسولي^(٥) مُستيلم^(٦) .

ولا يقتل إلا الإمام أو نائبه - فإن قتله غيرهما بلا إذنٍ : أساء ،
وعزَّر . ولا ضمان ولو كان قبل استنابة^(٧) - إلا أن يلحقَ بدار
حرب^(٨) : فلكلٍّ أحد قتله ، وأخذ ما معه^(٩) .

ومن أطلق السارح كُفِّرَه - : كدعواه لنير أبيه ، ومن

(١) ورد في قبله زيادة من الفرح : « ولأن » ، وورد في ز بعده مضرورياً عليه :
« كفر » . وقوله : « قتل » أي كفر كما صرح به الفارح يقتضيه ما بعده . وهو
غالب لما في الإقناع ١٤٠ : من أنه يقتل حداً ولم يكفر . وانظر ما عقب به شارحه .

(٢) صحف في ش بلفظ : « يمزو » .
(٣) كذا في ز والإقناع ١٤١ والفاية ٣٥٨ . وفي ش : « رسول » ، وهو
تحريف لم يقتبه له الناشر مع أن الفارح صرح بلسبه .

(٤) كذا في ز ، وهو موافق للفظ الإقناع : « الاستنابة » . وفي ح : « استنابته » .
والهاء من التناسخ أو الفارح وإن وردت في الفاية مع زيادة : « أو يميزا » .

(٥) كذا في زح والفاية والإقناع . وفي ش : « الحرب » .
(٦) ورد في ز تحته بخط صغير : « من الله » ، وذكر نحوه في الفرح والإقناع ١٤٧ .

أَتَى غَزَاً فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُول — فهو تشديدٌ : لا يَخْرُجُ به
عن الإسلام .

ويصحُّ إسلامُ مِمَّنْ عَقَلَهُ ^(١) ، وَرَدَّتْهُ . فَإِنْ أَسْلَمَ : حِيلَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ . فَإِنْ قَالَ بَعْدُ : « لَمْ أَحْدِرْ ^(٢) مَا قُلْتُ ^(٣) » ، فَكَمَا
لَوْ أَرْتَدَّ .

وَلَا يُقْتَلُ هُوَ وَسَكْرَانُ أَرْتَدَّ ^(٤) حَتَّى يُسْتَأْذِنَ بَعْدَ بُلُوغِ ^(٥)
وَصَحْوِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَإِنْ مَاتَ فِي سَكْرٍ أَوْ قَبْلَ بُلُوغٍ : مَاتَ كَافِرًا .
وَلَا تُقْبَلُ ^(٦) فِي الدُّنْيَا تَوْبَةُ زَنْدِيقٍ — وَهُوَ : الْمُنَافِقُ الَّذِي
يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ ، وَيُخْفِي الْكُفْرَ . — وَلَا مِنْ تَكَرَّرَتْ رُدَّتُهُ ، أَوْ سَبَّ
اللَّهَ تَعَالَى أَوْ رَسُولَهُ أَوْ مَلَكَاً [لَهُ ^(٧)] — صَرِيحاً — أَوْ تَنَقَّصَهُ ^(٨) ،
وَلَا سَاحِرٍ مُكْفِرٍ بِسِحْرِهِ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « يَقْلَهُ » . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ .

(٢) كَذَا فِي زِ وَالنَّايَةِ وَالْإِتْقَاعِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي ع ش : « أَرَدَهُ » ، وَهُوَ مُصَحَّفٌ ..

(٣) فِي ش : « قَلَّتْ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الصَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زِ . وَفِي ع ش وَالنَّايَةِ : « أَرْتَدَّ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاسِخٌ . فَرَاغَ كَلَامِ .

الصَّارِحُ ، وَالْإِتْقَاعُ ١٤٧ — ١٤٣ .

(٥) فِي ش : « بُلُوغُهُ وَصَوُّهُ » ، وَالْهَاءُ مِنَ الصَّرْحِ ، وَلَنْ وَرَدَتْ الثَّانِيَةُ .

فِي الْإِتْقَاعِ .

(٦) كَذَا فِي زِ شِ وَالنَّايَةِ ٣٥٩ وَالْإِتْقَاعِ . وَفِي ع : « يَقْبَلُ » . وَكِلَاهُمَا سَحِيحٌ .

(٧) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي زِ شِ وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ع . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ ١٤٤ .

(٨) كَذَا فِي زِ عِ وَالنَّايَةِ وَالْإِتْقَاعِ . وَفِي ش : « أَوْ تَنَقَّصَهُ » ، وَهُوَ الْمَصْبُحُ ..

فَرَاغَ الْمَصْبُوحِ

ومن أظهر الخير ، وأبطنَ الفسقُ - فكَزَنَدِيقٍ : في تَوْبَتِهِ^(١) .

* * *

فصل

وتَوْبَةُ مرتدٍّ وكلِّ كافرٍ : إِيثَانُهُ بالشهادَتَيْنِ ، مع إفسارٍ جاحدٍ لقرضٍ أو تحليلٍ أو تحريمٍ^(٢) أو نبيٍّ أو كتابٍ أو رسالةٍ محمدٍ (صلى الله عليه وسلم) إلى غير العرب - بما جَحَدَهُ ، أو قوله : « أنا مسلمٌ » .

ولا يُعْنَى قوله : « محمدٌ رسولُ الله » ، عن كلمة التوحيد - ولو من مُقِرٍّ به .

ومن شَهِدَ عليه بَرْدَةٌ - ولو بمُجَدِّدٍ - فَأَقْبَى بالشهادَتَيْنِ ، لم يُكْشَفْ عن شيءٍ : فلا يُعْتَبَرُ إقرارُهُ بما شَهِدَ عليه^(٣) به ، لصحَّتْهُمَا من مسلمٍ ومنه ، بخلافِ تَوْبَةٍ^(٤) من يَدْعُو .

ويُكْفَى جَحْدُهُ لَرَدِّه أَقْرَبُ بها ، لا : إنْ شَهِدَ عليه بها .
وإنْ شَهِدَ أَنَّهُ كَفَرٌ ، فادَّعَى الإِكْرَاهَ - : قُبِلَ مع قرينةٍ فقط .

(١) صحف في ع بلفظ : « تريتته » ، كما صحف ما قبله في الإقناع بلفظ : « وكالزدين » .

(٢) كذا في زع والناية ٣٦٠ . وفي ش : « لتصرم » ، واللام من المرح . وانظر الإقناع ١٤٥ .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والناية : « به عليه » .

(٤) كذا في زع . وفي ش : « توبه » ، والهاء من المرح وإن وردت في الناية .

ولو شهد^(١) عليه بكلمة كفر ، فادّعاءه : مُقبل مطلقاً .
 وإن أُكْرِهَ ذِي^(٢) على إقراره بإسلام : لم يصح .
 وقول من شهد عليه : « أنا بريء من كل دين يخالف دين الإسلام » ، أو : « أنا مسلم » - توبة .
 وإن كتب كافر^(٣) الشهادتين : صار مسلماً .
 ولو قال^(٤) : « أسلمت » ، أو : « أنا مسلم » ، أو : « أنا مؤمن » ؛
 صار مسلماً - فلو قال : « لم أريد^(٥) الإسلام » ، أو : « لم أعتقد » ،
 أُجبر على الإسلام - قد^(٦) علم ما يُراد منه .
 وإن قال : « أنا مسلم » ، ولا أنطق بالشهادتين - لم يحكم
 بإسلامه حتى يأتي بالشهادتين^(٧) .
 و : « أسلم^(٨) » وخذ ألقا أو نحو « ، فأسلم » ، فلم يُعطه ، فأبى
 الإسلام - : قُتل . وينبئ أن يبقى .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، ألف ضرب عليها .

(٢) بهامش ز : « مسئلة لإكراه القى على الإسلام » .

(٣) في زيادة من المرح ، م : « الكافر » . وحرف ما بعده في النجاة .

(٤) كذا في زح والنجاة والإقناع ١٤٦ . وفي ش : « أراد » ، وهو تحريف .

(٥) هنا مرتبط بقوله : « صار مسلماً » ، فتنبه . وقدم في الإقناع ١٤٥ . ولم يرد مع ما يليه في النجاة . وانظر شرح الإقناع ١٤٥ - ١٤٦ .

(٦) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ومن أسلم ثم قال : لم أريد أو لم أعتقد » ، لم تقبل منه .

(٧) في ش : « واسلم » ، وهو تصحيف .

(٨) وردت الألف في زح ، دون ش والنجاة ٣٦١ .

ومن أسلم على أقل من الخمس: قيلَ منه، وأمرَ بالتمس .
 وإذا مات مرتدٌ ، فأقام وارثه^(١) يئنةً أنه صلى بعدها — :
 حكمُ إسلامه .
 ولا يبطل إحصانُ مرتدٍّ ، ولا عبادةٌ قَمَلها قبل رَدِّه — :
 إذا تاب .

فصل

ومن أرتدَّ . لم يزل ملكُ ، ويملكُ بملكٍ ، ويُمنعُ التصرفَ
 في ماله . وتُقضى منه ديونُهُ ، وأرؤوسُ جنائياته — ولو جناها بدارِ
 حرب ، أو في فئةٍ مرتدةٍ ممتنعةٍ — ويُنفقُ منه عليه وعلى من
 تلزمه نفقته .

فإن أسلم ، وإلا صار قَيْثًا من حينِ موتهِ مرتدًّا .
 وإن لحقَّ بدارِ حربٍ : فهو وماله كحربيٍّ ، وما بدارنا : فيه^(٢) من
 من حينِ موتهِ .

ولو أرتدَّ أهلُ بلدٍ ، وجرى فيه حكمُهم — فدارُ حربٍ : يُغنمُ
 ما لهم وولدهُ حَدَثَ بالردِّ^(٣) .

(١) في ش زيادة من المرح : « العلم » . وراجع الناية والإقناع ١٤٧ .

(٢) أسقط قوله : « فيه » من ش ، وأدخل في المرح . وراجع الناية .

(٣) هذا لفظ ز ، والظاهر أنه متعلق بقوله « ينفق » أي بسببها . ولفظ ش الناية ٣٦٧ :
 « بعد الردة » ، وهو متعلق بما قبله . ولفظ الإقناع : « ... ويموز استرقاق من حدث
 وولد بعد الردة » ، فتأمل وراجع شرحه .

ويؤخذُ مرتدُّهٌ مجدَّدًا أتاهُ في ردَّتِه ، لا بقضاء ما ترك فيها :
من عبادة .

وإن لحقَّ زوجانِ مرتدَّانِ بدارِ حرب : لم يُستَرَقَّا ،
ولا مَنْ وَلَدَ لهما^(١) أو حَمَلَ قبلَ ردة^(٢) . ومن لم يُسلم
منهم : قُتل .

ويجوزُ استرقاقُ الحادثِ فيها ، ويُقرَّ على كفرٍ بجزية .

* * *

فصل^(٣)

وساحرٌ يركبُ المِكنسةَ فتسيرُ به في الهواء - ونحوه - : كافرٌ ،
كمقتدٍ جلَّه .

لا من يسحر^(٤) بأدوية ، وتدخينٍ ، وسقي شيءٍ يضرُّ - ويمرُّ^(٥)
بليغا - ولا من يُعزِّمُ على الجنِّ ، ويَزعمُ : أنه يَحْمِها وتُطِيعه . ولا كاهنٌ ،
و^(٦) عرافٌ ، و^(٦) منجمٌ .

(١) كذا في ز والتأية ، وضبط في ز يضم الواو . وهو الصحيح الموافق لعبارة الإقناع :
« ولا استرقاق أولادهما الذين ولدوا في الإسلام » أي قبل الردة كما قال الفارح . وفي ش :
« ولهما » بالتعريك ، وهو تحريف .

(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « كولد من أسر من ذمة » .

(٣) في ش زيادة من المرح : « في السحر وما يخلق به » .

(٤) حكنا في زع والتأية . وفي ش : « سحر » بالتعريك .

(٥) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « ويقتس منه إن قتل جملته غالبا ، وإلا

الدية » . وذكر نحوه في الإقناع مع شرحه ١٥١ .

(٦) في ش زيادة ، مدرجة من المرح ، هي : « لا » .

ولا يُقتل ساحر كَتَابِيٍّ، أو نَحْوُهُ .

وَمُشْعَبٌ، وقَائِلُ بَرْجِرٍ طَيْرٍ، وضاربٌ بِحَصَا وشَعِيرٍ^(١) وَقِدَاحٍ -
إِنَّ لَمْ يَسْتَقْدِ إِبَاحَتَهُ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ بِهِ الْأُمُورَ الْمَغْيِبَةَ: عَزَّزَ، وَيُكْفُّ عَنْهُ .
وَالَا: كَفَّرَ .

وَيَحْرُمُ طَلَسَمٌ وَرُقِيَّةٌ^(٢) بغيرِ العَرَبِيَّةِ . وَيَجُوزُ الْحُلُّ بِسِحْرِ
ضُرُورَةٍ .

وَالْكَفَّارُ: أَطْفَالُهُمْ^(٣) وَمَنْ يَبْلُغُ مِنْهُمْ مَحْنُونًا^(٤)، معهم
فِي^(٥) النَّارِ .

وَمَنْ وُلِدَ أَمَى أَبْكَمَ أَمِّمٌ، فَعِ أَبَوَيْهِ: كَافِرَيْنِ، أَوْ مُسْلِمَيْنِ
وَلَوْ أَسْلَمَا بَعْدَمَا يَبْلُغُ .

* * *

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٦٣، وَهُوَ الْمَلَامُ لَا يَسْمَعُ . وَفِي ش «أَوْ شَعِيرٌ»،
وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) فِي ع: «وَرِيَّةٌ» بِالْهَاءِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ ١٥٢ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ، وَصَرَحَ الشَّارِحُ بِأَنَّهُ هُوَ وَمَا يَدُهُ يَدُهُ بِمَا قَبْلَهُ . وَفِي ش:
«وَأَطْفَالُهُمْ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ لَمْ يَتَّبِعْهُ إِلَّا النَّاسِخُ . وَلَفْظُ النَّايَةِ: «وَأَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ» ... هـ .

(٤) فِي ع: «مَحْنُونٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ نَاسِخٌ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ، أَيْ يَحْشُرُونَ مِنْهُمْ فِيهَا . وَفِي ش: «عَلَى»،
وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

كتاب الأطعمة

واحِدُهَا : « طَبَامٌ » ، وهو : ما يؤكلُ ويُشرب .
وأصلُها : الحِلُّ ، فيحِلُّ كلُّ طعامٍ طاهرٍ لا مَضَرَّةَ فيه ، حتى
المِسْكُ ونحوه .
ويحرُمُ نجسٌ : كدمٍ وميتةٍ ، ومضرٌ : كسمٍّ .
ومن حيوانِ البرِّ : حُمُرُ أَهْلِيَّةٍ ، وفيلٌ^(١) .
وما يفتَرِسُ بنابه — كأسدٍ ونمِرٍ ، وذئبٍ وفهدٍ ، وكلبٍ
وخنزيرٍ ، وقرودٍ وذُبٌّ ونمِسٌ ، وأبْنِ آوَى ، وأبْنِ عِرْسٍ ،
وَمِسْتَوْرٌ مطلقاً ، وثملبٍ وسِنجابٍ^(٢) ، ومَثُورٌ^(٣) . وفَنَكٌ . —
سوى ضَبْعٍ .
ومن طيرٍ ، ما يصيدُ بِمَخْلَبِهِ : كعُقابٍ ، وبازٍ وصقرٍ ، وباشقٍ
وشاهينٍ ، وحدأةٍ وبُومَةٍ .
وما يأكلُ الحَيَفَ : كَنَثَرٍ ورَحَمٍ ، ولَقَلَقٍ وعَقَقٍ — وهو :

(١) كذا في زع والناية ٣٦٥ . وفي ش : « وفيل » ، وهو تصحيف .

(٢) ورد في الأصول والناية والإقناع ١٥٣ ، ولم يترسّ الفرح لضبطه ، ولا
ليبان حقيقته . ولم يرد في اللسان والقاموس وتشرح . وذكره العمري في حياة الحيوان (٢ /
٤١ : بولاق) ، ولم يضبطه ، وبين : « أنه حيوان على حد البربوع أكبر من الفأر » الخ ،
فراجعه .

(٣) هذا ضبط المصباح وحياة الحيوان ٢ / ٤٠ . وضبط في ز سهواً بفتح الميم . وهو :
حيوان يشبه السنور ، وزعم بعضهم : أنه النمس .

الفاق . — وغُرَابِ الْبَيْنِ ، والأَبْقَعِ .

وما تَسْتَجِيبُهُ الْعَرَبُ ذُووُ^(١) الْيَسَارِ : كَوَطَاطٍ — وَاسْمِي :
« خُفَّاشًا » و« خُشَّافًا » . — وَفَارٍ ، وَزُنْبُورٍ وَنَحْلٍ ، وَذُبَابٍ
وَنَحْوِهَا ، وَهَذَهْدِ^(٢) وَصَرَدٍ ، وَغُدَافٍ وَخُطَافٍ^(٣) ، وَنَفَذٍ وَحِيَةٍ
وَحِشْرَاتٍ .

وكلُّ ما أَمَرَ الشَّرْعَ بِقَتْلِهِ ، أَوْ نَهَى عَنْهُ .

وما تَوْلَدَ مِنْ مَّا كُولٍ وَغَيْرِهِ : كَبَنْغَلٍ ، وَصِمْعٍ — وَلَدٌ صَبْعٍ مِنْ
ذَنْبٍ . — وَعِسْبَارٍ^(٤) : وَلَدٌ ذَنْبَةٍ مِنْ صَبْعَانٍ .
وما تَهْجَلُ^(٥) الْعَرَبُ ، وَلَا ذُكْرٌ فِي الشَّرْعِ — يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ
الْأَشْيَاءِ شَبْهًا بِهِ . وَلَوْ أَشْبَهَ مَبَاحًا وَمَحْرَمًا^(٦) : غَلَبَ التَّحْرِيمُ .
وما تَوْلَدَ مِنْ مَّا كُولٍ طَاهِرٍ — : كَذُبَابٍ بِأَفْلَاحٍ ، وَهُودٍ خَلٍّ ،
وَنَحْوِهَا . — يُؤْكَلُ تَبَعًا ، لَا أَصْلًا .

(١) كَذَا فِي ز ، وَفِي الْغَايَةِ مَعَ زِيَادَةِ أَلْفٍ وَسَلَطَتْ الْوَاوُ الثَّانِيَةُ مِنْ ع ش .

(٢) قَوْلُهُ : « وَهَذَهْدٌ وَصَرَدٌ » سَلَطَ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ فِي الْفَرْحِ .

(٣) ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ الْخُشَّافُ . كَمَا ذَكَرَ : أَنَّ هَذَا مَقْلُوبٌ « الْخُفَّاشُ » . فَرَأَجَعِ
الْمَصْبُوحَ وَالْمُخْتَارَ ، وَحَيَاةَ الْمَيَّوَانِ ١ / ٣٦٥ ر ٣٩٩ .

(٤) رَاجِعِ الْكَلَامَ عَنْهُ : فِي اللِّسَانِ ٦ / ٢٤٢ ، وَالتَّاجِ ٣ / ٣٩٨ ، وَحَيَاةَ الْمَيَّوَانِ .
١٣٩ / ٢ .

(٥) كَذَا فِي ز وَالْغَايَةِ ٣٦٦ وَأَمْلَحَ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِسَلْطَ ش : « بِجَهْلِهِ » . وَكُلُّ
مَصْبُوحٍ .

(٦) أَسَلَطَتْ الْوَاوُ مِنْ ش ، وَأَدْخَلَتْ فِي الْفَرْحِ .

وما أحد أبويه المأكولين منسوب^١ - : فكأنه^(١).

فصل

ويُباح ما عدا هذا : كنبهمة الأنعام ، والخيل ، وباقي الوحش - :
كزرافة وأرنب ، ووبر وبربوع ، وبقر وحشٍ ومُحرٍ ، وضَبٌّ^٢
وطيَّاء - وباقي الطير : كنعام ودجاج ، وطاووسٍ وبيَّمار^(٣) -
وهي : الدرة - وزاغ ، وعراب زرع .

ويحرم كل حيوان بحريٍّ غير صَفَدٍ ، وحية ، وتيساح .
وتحرم الجلالة - : التي أكثر علفها نجاسة^(٣) - ولبنها
وتبيضها ، حتى تُجسَ ثلاثاً وتطعم الطاهر فقط . ويكره
دكوبها .

ويُباح أن يعلف النجاسة ما لا يُذبح أو يُحلب قريباً .
وما سقى أو مُمدَّ بنجسٍ - : من زرعٍ ومُحرٍ - محرَّم حتى يُسقى
بعده بطاهرٍ يستهلك عين النجاسة .

ويكره أكل ترابٍ وخمٍ وطينٍ ، وغُدَّةٍ ، وأذنٍ قلبٍ ،

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، عليه علامة التحشية : « حلا وحرمة ومسا » . وورد
في الإقناع ١٥٤ .

(٢) شرح بهذا التفسير في المصباح وجبة الحيوان ١ / ١٤١ . وضبط في ز غفوا
يضم أوله -

(٣) كذا في ز ش . وفي ع والغاية : « النجاسة » .

وبصلٍ وثومٍ ونحوهما^(١) - : ما لم يَنْضَجْ بطبخ . - وَحَبَّ دَيْسَ
بَحْمُرٍ . وملاومةٌ أكل لحم ، وماءٌ بئرٍ بين قبور ، وشَوْكُهَا^(٢) ،
وبقلها . لا لحمٌ في ولا وَمُنْتَنٌ .

* * *

فصل

ومن أضطرَّ - : بأن خاف ألتلفَ . - أكل وجوباً من غير
سُمٍّ ، ونحوه - : من محرَّم . - ما يَسُدُّ رمقه فقط ، إن لم يكن في
سفر محرَّم .

فإن كان فيه - ولم يَتَبَّ - فلا . وله التزوُّدُ : إن خاف .
ويجب تقديم السؤال على أكله .

وإن وجد ميتةً وطعاماً^(٣) يَجْهَلُ مالَكه ، أو ميتةً وصيداً
حياً ، أو يَيْضُ صيدٍ سليماً - وهو مُحَرَّمٌ - : قدَّم الميتةَ ،
ويقدِّم عليها لحمَ صيدٍ ذُبَحَ مُحَرَّمٌ ، ويقدِّم على صيدٍ حيٍّ طعاماً
يَجْهَلُ مالَكه .

(١) كذا في ع ش والإقناع ١٥٧ ، وهو الظاهر الذي يؤيده لفظ النهاية ٣٦٧ :
« ونحو بصل وثوم وكراث » . وفي ز : « ونحوها » ، ولعله سبق قلم . وما قبله مضموم
الهاء كما هو معروف مذکور في اللسان ١٤ / ٣٤٩ وغيره ، ف ضبطه بالفتح في المختار تصحيف
طابع .

(٢) كذا في زع والنهاية . وفي ش : « وبقلها وشوكها » .

(٣) كذا في زع والنهاية ٣٦٨ . وفي ش : « وطعاماً ما » ، ولعل الزائد منه
الناسخ لا الشارح .

(٤) يتبين هنا كسر الفال . وضبط في ز به وبالفتح ، وهو إما يصح فيما تقدم .

ويقدم مضطراً مطلقاً ميتةً مختلفاً^(١) فيها ، على مجمعٍ عليها^(٢) .
ويَحْرَى في مُذْكَاةٍ أَشْبَهَتْ بِمِيتَةٍ .

ومن لم يجد إلا طعام غيره : فَرَبُّهُ - الْمُضْطَرُّ ، أو الْخَائِفُ أَنْ
يُضْطَرَّ - أَحَقُّ بِهِ ، وليس له إِيثارُهُ .

وإلا : لزمه بذلُ ما يَسُدُّ رَمَقَهُ^(٣) بقيمته ، ولو في ذمةٍ معسِرٍ .
فإن أَبَى : أَخَذَهُ بِالْأَسْهَلِ^(٤) ، ثم قَهَرًا ، ويُعطيه عوضَهُ
يومَ أَخْذِهِ .

فإن مَنَعَهُ : فَلَهُ قِتَالُهُ عَلَيْهِ . فإن قُتِلَ الْمُضْطَرُّ : ضَمِنَهُ رَبُّ الطَّعَامِ ،
بِمُخْلَافِ عَكْسِهِ .

وإن مَنَعَهُ إِلَّا بِمَا فَوْقَ الْقِيَمَةِ ، فاشْتَرَاهُ مِنْهُ بِذَلِكَ — :
كِرَاهَةً أَنْ يَجْرِيَ يَنْهَمَا دَمٌ ، أو عَجْزاً^(٥) عَنْ قِتَالِهِ — : لم يُلْزَمَهُ
إِلَّا الْقِيَمَةُ .

(١) كذا في زش وأصلح فيه بكسطة الألف . وهو خطأ وتصرف
فأرى له نقلاً من الظاهر بعبارة النابية : « وتقدم ميتة مختلف » ، أو عن لفظ الإقناع ١٥٩
الحرف .

(٢) في ش زيادة من المرح : « لأن المختلف فيها مباحة على قول بعض المسلمين » .
وذكرت في شرح الإقناع أيضاً .

(٣) في ش زيادة : « فقط » ، ولعلها من المرح وإن ذكرت في النابية ٣٦٩ .
وراجع الإقناع ١٦٠ .

(٤) في ش زيادة ، مدرجة من المرح ، هي : « فالأسهل » .

(٥) كذا في زش ، وهو عطف على « كراهة » وعلة ثانية . وفي ع والناية :
« عجز » ، وهو تحريف .

وكان النبي — صلى الله عليه وسلم — أخذ الماء من المعطشان ،
وعلى كل أحد أن يقيه بنفسه وماله ، وله طلب ذلك .

ومن أضطر إلى نفع مال الغير ، مع بقاء عينه - : وجب بذله
مجاناً ، مع عدم حاجته إليه

ومن لم يجد إلا آدمياً مباح الدم - : كحربي ، وزان
مُحصن - : فله قتله وأكله . لا يأكل معصوم ميت ، أو عضو من
أعضاء نفسه .



فصل

ومن مر بثمر بستان — لا حائط عليه ، ولا ناظر^(١) - :
فله الأكل ، ولو بلا حاجة ، مجاناً — لا صمود شجره ، ولا
ضربه أو رميه بشيء — ولا يحيل . ولا يأكل من عيني مجموع ،
إلا للضرورة .

وكذا زرع قائم ، وشرب لبن ماشية . وألحق جماعة بذلك باقلاً
وجيصة أخضرين ، المنقح : « وهو قوي » .

ويلزم مسلماً ضيافة مسلم مسافر في قرية — لا^(٢) مصر —

(١) في ش : « ناظر له فله أكل » ، والزائد من الشرح . وانظر الإقناع ١٦١ .

(٢) أسقط قوله : « لا مصر » من ش ، وأدرج في الشرح . وانظر الإقناع ١٦٣ .

يَوْمًا وَلَيْلَةً ، قَدَّرَ كِفَايَتَهُ مَعَ أَذْمٍ ، وَإِنْزَالَهُ بَيْتَهُ مَعَ عَدَمٍ .
مسجد وغيره .

فَإِنْ أَبَى : فَلِلضَّيْفِ طَلَبُهُ بِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ^(١) . فَإِنْ تَعَذَّرَ : جَازَ لَهُ .
الْأَخْذُ مِنْ مَالِهِ .

وَتُسْتَحَبُّ ثَلَاثًا ؛ وَمَا زَادَ : فَصَدَقَةٌ .

وَلِبَسُ لِيْضِفَانِ^(٢) قِسْمَةُ طَعَامٍ قُدِّمَ لَهُمْ .

وَمَنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ - بِلَا سَبَبٍ شَرْعِيٍّ - : فَيُبْتَدِعُ .

وَمَا يُقَالُ عَنِ الْإِمَامِ^(٣) أَحْمَدَ : « أَنَّهُ أَمْتَنَعَ مِنَ الْبَطِيْخِ ، لَعَدَمِ عِلْمِهِ
بِكَيْفِيَّةِ أَكْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! » - فَكَذِبٌ^(٤) .

بَابُ الذَّكَاةِ

وَهُى : ذَبْحٌ - أَوْ نَحْرٌ - حَيَوَانٍ مُقَدَّرٍ عَلَيْهِ ، مَبَاحٌ أَكْلُهُ ،

يَعِيشُ فِي الْبَرِّ - لَا جَرَادٍ وَنَحْوَهُ - بِقَطْعِ حُلُقُومٍ وَمَرِيٍّ ؛

أَوْ عَقَرٌ مَمْتَنِعٌ .

وَيُبَاحُ جَرَادٌ وَنَحْوُهُ ، وَمَمْلُوكٌ ، وَمَا لَا يَمِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ - بِدُونِهَا .

(١) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّهْيَةِ ٣٧٠ وَالْإِفْتَاءِ - وَفِي ش : « الْحَاكِمُ » .

(٢) صَبَفَ فِي حِ بِلْقَطْ : « لِيْضِفَانِ » .

(٣) وَرَدَّ فِي زِ وَالنَّهْيَةِ وَشَرَحَ الْإِفْتَاءِ ، دُونِ ع ش . وَذَكَرَ فِي الْمَرْحِ بِلْقَطْ :
« إِيمَانًا » .

(٤) لَهُمْ تَرَدُّدُ الْقَاءِ فِي الْإِفْتَاءِ . وَفِي شِ زِيَادَةُ : « عَلَيْهِ » ، وَصَنَعَ الْفَارَاحُ يَمِيدَ أَنَّهَا
مِنْ الْقَتْلِ .

لأما يعيش فيه. وفي برٍّ، إلا بها.

ويحرم بلعُ ممك حياً. وكُرِهَ شَيْهٌ^(١) حياً، لا جرادٍ.
وشروطُ ذكاةٍ^(٢) أربعةٌ:

- ١ - أحدها: كونُ فاعلٍ مافلاً، ليصحَّ قصدُ التذَكِّيَةِ، ولو
معتدياً أو مكرهاً أو مميّزاً أو قنّاً أو أنثى أو جُنْباً، أو كتابياً ولو
حريّاً أو من نصارى بني تَمَلِيبَ.
- ٢ - لا من أحدٍ أبوينه غيرُ كتابيّ، ولا وثنيٍّ، ولا مجوسيٍّ،
ولا زنديقٍ، ولا مرتدٍّ، ولا سكرانٍ.
- ٣ - فلو أحتك ما كُولَ بمحددٍ يديه: لم يحلَّ.
- ٤ - ولا^(٣) يُعتبرُ قصدُ الأكلِ.

- ٢ - الثاني: الآلةُ. فيحلُّ^(٤) بكلِّ محدّدٍ - حتى حجرٍ وقصبٍ
وخشبٍ، وذهبٍ وفضةٍ، وعظمٍ غيرِ سِنٍّ وظفرٍ - ولو منصوباً.
- ٣ - الثالث: قطعُ مخلوقٍ ومَرِيٍّ، لاشيٍّ غيرهما، ولا إباحتهما.
- ولا يضرُّ رفعُ يديه: إن أتمَّ الذكاةَ على القورِ.

(١) كذا في زع والنفاية ٣٧١، وهو موافق لما في الإقناع ١٦٤. وصنف في ش
بلفظ: «شبه».

(٢) ذكر في ز، بعد ذلك، مضروباً عليه: «وغير». وانظر الشرحين.

(٣) في ش: «... يحل لا قصد...»، وأدرج الناقص في الشرح.

(٤) كذا في ز: أي الذبح. انظر الإقناع وشرحه ١٦٦. وفي عش والنفاية: «فحل»،
أي الذكاة.

والسنة : نحرُ إبلٍ بطنٍ محدّدٍ في قَبْلِها ، وذُبْحُ غيرها . ومن عكس : أجزأ^(١) .

وذكاةٌ ما عَجَزَ عنه — : كواقِعٍ في بئرٍ ، ومتوحّشٍ — : بجرّحه حيثُ كان . فإن أمانه غيرُهُ — : ككون رأسه بقاءً ، ونحوه — : لم يَحِلَّ .

وما ذُبِحَ من قفاهُ — ولو عمداً — إن أتت الآلةُ على محلِّ ذبحه ، وفيه حياةٌ مستقرّةٌ — : حلٌّ . وإلا فلا .
ولو أبانَ رأسه : حلٌّ مطلقاً .
ومُلْتَوٍ عنقه ، كمعجوزٍ عنه .

وما أصابه سببُ الموت — : من مُنْخَنَقَةٍ ، ومَوْقُودَةٍ ، ومُتَرَدِّدَةٍ ونَطِيحَةٍ ، وأَكِيلَةٍ سَبِيحٍ ، ومريضَةٍ ، وما صِيدَ بِشَبَكَةٍ أو شَرَاكٍ أو أُخْبِلَةٍ أو فِتْحٍ ، أو أَتَقَفَهُ مِنْ مَهْلِكَةٍ . فذكاهُ وحياؤه تمكن زيادتها على حركةٍ مذبوح — : حلٌّ . والاحتياطُ : مع تحرُّكه ولو يَدٍ أو رجلٍ ، أو طَرَفٍ عَيْنٍ ، أو مَصْعَ ذَنْبٍ ، ونحوه .
وما^(٢) وُجِدَ منه ما يُقَارِبُ الحركةَ المَهْودَةَ في الذبْحِ المعتادِ — بعد ذبحه — : دَلٌّ على إمكانِ الزيادةِ قبله .

(١) كذا في زع والإقناع ١٦٧ . وفي ش : « أجزاء » ، والهاء من الضرح وإن ذكرت في النهاية ٣٧٢ .

(٢) كذا في زع ، وهو الصحيح . وفي ش : « ومن » ، وهو تصحيف . ورجع ما روى عن الإمام أحمد : في النهاية والإقناع ١٦٨ .

وما قُطِعَ حُلُقُومُهُ ، أَوْ أُيِّنَتْ حِشْوَتُهُ ، وَنَحْوُهُ ^(١) — : فوجودُ
حَيَاتِهِ كَمَلِمِهَا .

٤ — أَلْرَابُ : قولُ « بِسْمِ اللَّهِ » عِنْدَ حَرَكَةِ يَدِهِ بِذِيح .
وَيُجْزَى بِغَيْرِ عَرِيَّةٍ — وَلَوْ أَحْسَنَهَا — وَأَنْ يُشِيرَ آخِرُ .

وَيُسْنُ مَعَهُ التَّكْبِيرُ ، لَا الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ !
وَمَنْ بَدَأَ لَهُ ذَبِيحٌ غَيْرِ مَا سَمَّى عَلَيْهِ : أَعَادَ التَّسْمِيَةَ .

وَتُسْقُطُ بِسَهْوٍ ^(١) ، لَا جَهْلٍ ^(٢) . وَيَضْمَنُ أَجِيرُ تَرَكَهَا ^(٣) :
إِنْ حُرِّمَتْ .

وَمَنْ ذَكَرَ مَعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، اسْمَ غَيْرِهِ — : حَرَمَ ، وَلَمْ تَحِلَّ .

* * *

فصل

وَذِكَاةُ ^(١) جَنِينٍ مَبَاحٍ خَرَجَ مَيْتًا أَوْ مُتَحَرِّمًا كَمَا كَذَّبُوح —
أَشْعَرَ ، أَوْ لَا — : بَتَذْكِقِ أُمِّهِ . وَاسْتَحَبَّ [أَحْمَدُ ^(٥)] ذَبْحَهُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِنْتِاعِ وَالنَّابَةِ ٣٧٣ ، أَيِ نَحْوِ الْمَذْكُورِ . وَفِي ش : « وَنَحْوَاهُ »
أَيِ الْحَشْرَةِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّابَةِ . وَفِي ش : « سَهْوًا ... جَهْلًا » . وَانْظُرِ الْإِنْتِاعَ .

(٣) ذَكَرَ فِي زَ ، بِحَدِّ ذَلِكَ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « عَمْدًا » . وَذَكَرَ فِي الْإِنْتِاعِ ١٦٩
بِزِيَادَةِ : « أَوْ جَهْلًا » .

(٤) صَحَّفَ فِي ش بِقَطْلٍ : « وَذِكَاةٌ » . وَعِبَارَةُ الْإِنْتِاعِ : « وَتَحْمِلُ ذِكَاةً » .

(٥) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زِشِ وَالنَّابَةِ ٣٧٤ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ح .

ولم يُبَحْ — مع حياةٍ مستقرّةٍ — إلا بذبحه .
ولا يؤثّرُ محرّمٌ^(١) — : كسَمِعَ . — في ذكائه أمّه .
ومن وجأ^(٢) بطنَ أمّ جنينٍ مسمياً ، فأصاب مذبّحه — :
فهو مُذَكِّيٌّ ، والأمُّ مُمِيتَةٌ .

* * *

فصلٌ

ويُكرهُ الذبْحُ بِآلَةٍ كَالَّةٍ ، وحذّها : والحِيونُ يراهُ : وسلخه
أو كسرُ عنقه قبل زُهوقِ نفسه ، ونفخُ لَحْمِ بُياعٍ .
وسُنَّ توجيهُهُ للقبلة على شِقِّهِ الأيسرِ ، ورفقٌ به ، وحملٌ على الآلةِ
بقوّةٍ ، وإسراعٌ بالشَّحطِ .
وما ذُبِحَ ففَرِقَ ، أو ترَدَّى من علوّ ، أو وُطِيَ عليه شيءٌ يَقتُلُهُ^(٣)
مثله — : لم يَحِلَّ .
وإن ذُبِحَ كتابيٌّ ما يحرّمُ عليه يقيناً — : كذى^(٤) الظُّفُرِ . —
أو ظننا ، فكان [أوْلاً]^(٥) — : كحالِ الرُّثَّةِ ونحوها^(٦) — أو

(١) أى جنين محرم الأكل ، على ما في الشرحين .

(٢) ورد مهوراً في زش والناية والإقناع ، دون ع . فله من باب التسهيل . فراجع المختار والمصباح .

(٣) كذا في ز والناية والإقناع ١٧٠ وأصل ع ، ثم أُلحِقَ فيها بلفظ ش : « يقتل » ، وهو تحريف . فتأمل .

(٤) كذا في الأصول والناية ، وهو الصحيح . وفي الإقناع : « لذى » ، وهو تصحيف .

(٥) وردت للزيادة في زش والناية ، وسقطت من ع .

(٦) كذا في زع والإقناع ، وهو الظاهر . وفي ش : « ونحوه » ، وله تحريف .

العيد^(١)، أو ليتقرب به إلى شيء يُعظمه — لم يحرم علينا: إذا ذكر اسم الله تعالى فقط [عليه]^(٢).

وإن ذبح ما يحل له: لم تحرم علينا الشحوم المحرمة عليهم —
وهي: شحم الثرب والكليتين. — كذبح حنف حيوانا فيين^٣
حاملًا، ونصوره.

ويحرم علينا إطعامهم شحماً من ذبيحتنا: لبقاء تحريمه. وتحل^٤
ذبيحتنا لهم مع اعتقادهم تحريمها^(٥).

ويحل مذبوح منبوذ بحل^٦ يحل ذبح أكثر أهله، ولو جهلت
تسمية ذابح.

ويحل ما وجد بطن سمك أو ما كول مذكى، أو بحوصلته
أو في روثه — من سمك، وجراد، وحب.
ويحرم بول طاهر، كروث.

* * *

(١) وردت الهاء في زش والناية، وسقطت من ع. وصنف بالياء في الإفتاح ١٧١.

(٢) ذكرت الزيادة في زع والناية ٣٧٥، وسقطت من ش.

(٣) في زش زيادة من الفرج: * لقوله تعالى: (وطعامكم حل لهم) *

كتاب الصيد

وهو ^(١) : أقتناص حيوان : حلال ، مستوحش طبعاً ، غير مقدور عليه .

والمراد به هنا : «الْمَصِيدُ» ، وهو : « حيوانٌ مقتنصٌ حلالٌ ... » إلى آخر الحد .

ويباح لقاصده ، ويكره لهواً .

وهو أفضلُ مأْكولٍ ، والزراعةُ أفضلُ مكتسبٍ .

وأفضلُ التجارة ^(٢) : في بَزٍّ وعِطْرٍ ، وزرعٍ وغرسٍ ، وماشيةٍ .
وأبغضُها : في رقيقٍ ، وصرفٍ ^(٣) .

وأفضلُ الصناعة : خياطةٌ . ونص : « أن ^(٤) كلُّ ما نُصِغَ فيه فهو حسنٌ » . وأدناها ^(٥) : حياكةٌ وحِجامةٌ ، ونحوهما .

ومن أدرك ^(٦) مجروحاً متحرراً كفاً فوق حركةٍ مذبوحٍ ، وأتسع

(١) قوله : « وهو » أسقط من ش مترجماً في الفرح ، ولم يرد في الناية ٣٧٦ .
وانظر الإقناع ١٧١ .

(٢) في ش ، زيادة قدرها الشارح ليان الخبر ، هي : « التجارة » .

(٣) كذا في زع والناية والإقناع ١٧٢ . وفي ش : « وحرف » ، وهو تصحيف .

(٤) كسرت الهمزة في ش ، عل تفسير ما قبله معنى القول .

(٥) وردت « وهو » في زع ، دون ش والناية . وذكرت في الفرح .

(٦) كذا في زع والناية والإقناع ١٧٢ . وفي ش : « وأردؤها » ، ولعله تصحيف

(٧) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مشروباً عليه : « سبيلاً » ، وهو في الفرح والناية ٣٧٧

الوقتُ لتذَكِّيرِهِ — : لم يُبَيِّحْ إِلَّا بِهَا ، ولو خَشِيَ مَوْتَهُ ، ولم يَجِدْ مَا يَذْكِيهِ بِهِ .

وإن أَمْتَنَعَ بَعْدُوهُ ، فلم يَتِمَّسِكَنَّ مِنْ ذَبِيحِهِ حَتَّى مَاتَ تَعَبًا — :
فَحَلَالٌ .

وإن لم يَتَسَّعْ ^(١) لَهَا ، فَكَيْفَ : يَحِلُّ ^(٢) بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ :

١ — أَحَدُهَا : كَوْنُ صَائِدٍ أَهْلًا لَدَى كَافٍ ، وَلَوْ أَعْمَى .

فَلَا يَحِلُّ صَيْدُ شَارِكٍ فِي قَتْلِهِ مِنْ لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ — : كَجَوْسٍ ^(٣) ،
وَمُتَوَلِّدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِتَابِيٍّ . — وَلَوْ بِجَارِحَةٍ ^(٤) ، حَتَّى وَلَوْ أَسْلَمَ
بَعْدَ إِسْرَائِهِ .

وإن لم يُصِيبْ مَقْتَلَهُ إِلَّا ^(٥) أَحَدُهَا : مُعْمِلٌ بِهِ .

وَلَوْ أَثْنَتَهُ كَلْبٌ مُسْلِمٌ ، ثُمَّ قَتَلَهُ كَلْبٌ مُجَوِّسٌ ^(٦) وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ — :
حَرْمٌ ، وَيَضْمَنُهُ لَهُ .

وإن أَرْسَلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ ، فَزَجَرَهُ مُجَوِّسٌ ^(٧) فَزَادَ عَذْوُهُ ، أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ
كَلْبٌ مُجَوِّسٌ ^(٨) أَلْصِقَهُ فَقَتَلَهُ ، أَوْ ذَبَحَ مَا أَمْسَكَهُ لَهُ مُجَوِّسٌ ^(٩)

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الفرح ، هي : « الوقت » .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأضيف إلى الفرح .

(٣) كذا في ع ر ، وضبط هكذا فيها . وهو الصواب ، ويؤيده ما في الإقناع ١٠٥ .

وصنف في ش والناية بلفظ : « بجارحة » بالناء .

(٤) أسقطت « إلا » من ش ، وأدخلت في الفرح .

بكلبه : وقد جرحه غير مُوحٍ ؛ أو أَرْتَدَّ أو مات بين رميه وإصابته — : حَلَّ .

وإن رعى صيداً فَأُثْبِتَهُ ، ثم رماه أو آخره فقتله ، أو أَوْحَاهُ بعد إيجاء الأول — : لم يَحِلَّ ، وَلُثِّبَتْ قِيَمَتُهُ مجروحاً ، حتى ولو أدرك الأول ذكاته فلم يُذَكَّه .

إلا أن يُصِيبَ الأولُ مَقْتَلَهُ ، أو الثاني مَذْبَحَتَهُ — : فيَحِلُّ ، وعلى الثاني أَرَشُ خَرْقٍ جلده .

فلو^(١) كان المرئِيُّ قِتْناً أو شاةً للغير^(٢) ، ولم يُوحِيَاهُ ، وسَرَيَا — : فعلى الثاني نصفُ قِيَمَتِهِ مجروحاً بالجرح الأول ، ويُكْمَلُهَا سليماً الأولُ .

وصيدٌ قُتِلَ بإصابتهما معاً : حلالٌ بينهما ، كذبحه مشترَكَيْن . وكذا : ... واحدٌ بعد واحد ، ووَحْدَاهُ ميتاً ، وجُحِلَ قَاتِلُهُ . فإن قال الأول : « أنا أَثْبِتُهُ ثُمَّ قَتَلْتَهُ أَنْتَ ، فَتَضَمَّنْهُ » ، فقال الآخر مثله — : لم يَحِلَّ ، ويتحالفان ، ولا ضمان .

وإن قال : « أنا قَتَلْتُهُ ، ولم تُثْبِتْهُ أَنْتَ » — صُدِّقَ يمينه ، وهو له .

* * *

(١) كُفْنَا في زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٧٨ ، وهو الظاهر . وفي ش : « ولو » ، والإقناع ١٧٣ :

« وَلَنْ » .

(٢) كُفْنَا في زَعِ وَالنَّايَةِ وَالْإقْنَاعِ وفي ش : « النَّبِر » على الإضافة . ولعله تعريف .

فصل

٢- الثاني: الآلة. وهي نوعان:

(١): معدد، فهو كآلة ذبح.

وشُرط جرحه به. فإن قُتله بِقَلِّه — : كَشَبَكِه ، وَفَخَّ ،
وعَصَا ، وَبُنْدُقَه . — ولو مع شَدَحٍ أو قطعِ حُلُقُومٍ وَمَرِيٍّ ؛
أو بِمَرَضٍ مِرَاضٍ — وهو : خشبةٌ مُعَدَّدةُ الطَّرَفِ . — ولم يَجْرَحْه :
لم يُبَيِّحْ .

ومن نَصَبَ مَنَجَلًا أو سَكِينًا أو نَحْوَهُمَا ، مُسَمًيًا — : حَا ، ما قُتله
بِجَرَحٍ ، ولو بعد موتٍ نَاصِبٍ أو رَدَّتْهُ . وإِلا : فلا .
والْحَجَرُ : إن كان له حَدٌّ فَكَمِرَاضٍ ، وإِلا فَكَبُنْدُقَه
ولو خَرَقَ .

ولم يُبَيِّحْ ما قُتِلَ بِمُحَدَّدٍ فِيهِ سُمٌّ ، مع أَحْتِمَالِ إِمَاعَتِهِ عَلَى قَتْلِهِ .
وما رُمِيَ فَوْقَ فِي مَاءٍ ، أو تَرَدَّى مِنْ عَلَوٍّ ، أو وَطِئَ عَلَيْهِ
شَيْءٌ — وكلٌّ مِنْ ذَلِكَ يَقْتُلُ مِثْلَهُ — : لم يَحِلَّ ، ولو مع
إِيحَاءِ جَرَحٍ .

وإن رَمَاهُ بِالْهُوَاءِ أو ^(١) عَلَى شَجَرَةٍ أو حَائِطٍ ، فَسَقَطَ فَات ،
أو غَابَ مَا عَقَرَ أو أُصِيبَ يَقِينًا — ولو لَيْلًا — ثُمَّ وَجِدَ ، ولو بَعْدَ

(١) أَسْقَطَتْ « أو » مِنْ ش ، وَأَدْرَجَتْ فِي الدَّرَجِ . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ ١٧٨ .

يومه، مبتأ—: حلّ. كما لو وجدته بقم جارحه، أو وهو يعبث به—
أو فيه سهمه.

ولا يحلّ ما وجد به أثر آخر، يحتمل إعادته في قتله.
وما غاب قبل عقره^(١)، ثم وجدته وفيه سهمه أو عليه
جارحه—: حلّ.

ولو^(٢) وجد مع جارحه آخر، وجّهل: هل مُتّى عليه، أو أسترسل
بنفسه، أو لا؟ أو جهل^(٣) حال مرسله: هل هو من أهل الصيد،
أو لا؟ ولم يُعلم: أي قتله؟ أو علم أنهما قتلاه ممّا، أو أن من جهل
حاله هو القاتل—: لم يُبسح.

وإن علم وجود الشرائط المعتبرة: حلّ—: ثم إن كانا
قتلاه ممّا: فبين صاحبيهما^(٤)، وإن قتله أحدهما: فلصاحبه^(٥).
وإن جهل الحال: فإن وجد متعلقين به فبينهما، وإن وجد
أحدهما متعلقاً [به]^(٦) فلصاحبه. ويحلف من حُكِم له به.

(١) كذا في ز والناية ٣٧٩. ولم ترد الهاء في ع. ولفظش: «عقره أو عليه».

وأدخل الناقص في الفرح.

(٢) كذا في ز والإقناع ١٧٦. وفي ع ش والناية: «فلو».

(٣) كذا في ع ش والناية والإقناع، وهو الظاهر. وفي ز: «وجهل»، وإمل
الألف سقطت عفواً، أو استعمل الواو مكان «أو»: اتكالا على تكرار الفعل. هذا،
ويصح إجراء الأفعال هنا على البناء على الفاعل. فقلبه.

(٤) في ش: «صاحبهما أي المباحين»، وفيه تحريف مع زيادة من الفرح.
كما وقع التحريف في عبارة الإقناع: «فهو لصاحبهما». وفي الناية نقص كبير على ما يظهر.

(٥) ورد بهامش ز: «وإن جهل» أ، «يبنى: صاحبه، على ما يظهر.

(٦) وردت الزيادة في ز ش والناية والإقناع، وسقطت من ع.

وإن وجدنا ناحية : وقِف الأمرُ حتى يصطَلحا . فإن خِيفَ فسادُه : بيع ، وأصطَلحا على ثمنه .

ويحرّم عضوُ أباَنه صائِدٌ بِمَحْدَثٍ ، مما به حياةٌ معتبرةٌ — لا : إن مات في الحال ، أو كان من حوتٍ ونحوه . — وإن بقِيَ معلقاً بِجلده : حلَّ بِجِلْده .

(ب) ألنوع الثاني : جارحٌ .

فِيأَحُ ما قَتَلَ معلّمٌ ، غيرُ كلبٍ أَسودَ بِهِم — وهو : مالا يباحُ فيه . — فيحرّمُ صيدهُ وأقتناؤُه ، وفيأَحُ قتلُه . ويجبُ قتلُ عَقُورٍ — لا : إن عَقَرَتْ كلبَةً من قُرْبٍ من ولعها ، أو خرقتْ ثوبَه . بل تُقتل — ولا يُباحُ قتلُ غيرِهما .

ثم تعلّمُ ما يَصِيدُ^(١) بنايَه — : كَفَهْدٍ ، وكنبٍ — : بأن^(٢) . يَسْتَعْرِيلُ إذا أُرْسِلَ ، وَيَنْزَجِرُ إذا زُجِرَ ؛ وإذا أَمْسَكَ لم يأكل . لا تَكَرُّرُ ذلك^(٣) .

فلو^(٤) أكلَ بعدُ : لم يخرج من كونه معلّماً ، ولثم يحرم ما تقدّم :

(١) كذا في زش والناية ٣٨٠ . وحرف في ع بلفظ : « سيد » .

(٢) كذا في زع . وأسقطت الباء من ش بمزوجة بالمرح وإن لم ترد في الناية . وانظر الإقناع ١٨٠ .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « ولا » ، والواو من الترح وإن ذكرت في في الإقناع .

(٤) كذا في زش . وفي ع : « ولو » ، وهو تصحيف . وفي الناية : « فإذا » ، والإقناع : « فإن » .

من صيده^(١)، ولم يُبَيِّحْ ما أكل منه . ولو شرب دمه : لم يحرم .
 ويجب غسل ما أصابه فم كلب .
 وتعليم ما يصيدُ بخلبه — : كباز ، وصقر^(٢) ، وغقاب — :
 بأن يسترسل إذا أرسل ، ويرجع إذا دُعِيَ . لا يترك الأكل .
 ويُعتبر جرحه ؛ فلو قتله بصدم أو خنق : لم يُبَيِّحْ .

* * *

فصل

٣ — الثالث : قصد الفعل ، وهو : إرسال الآلة لقصد صيد .
 فلو أحتك صيدٌ بمحدد^(٣) أو سقط فعقره بلا قصد ، أو أسترسل
 جارح^(٤) نفسه فقتل صيداً — : لم يحل ولو زجره ، ما لم يزد
 في طلبه بزجره .

ومن رمى هدفاً ، أو رائداً صيداً ولم يره ، أو حجراً يظنه صيداً ،
 أو ما عليه أو ظنه غير صيد — فقتل صيداً — : لم يحل .
 وإن رمى صيداً فأصاب غيره ، أو واحداً فأصاب عدداً — : حل
 الكل . وكذا جارح .

(١) وردت الهاء في زع والناية والإقناع ، وسقطت من ش .

(٢) صحف في ع بلفظ : « وسفر » .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « بيده » .

(٤) كذا في زع والناية ٣٨١ . وفي ش : « الجارح » . وانظر الإقناع ١٨١ .

ومن أمانت ریحٌ مارمى به فقتل — ولولاها ماوصل — أوردته
حجرٌ أو غيره^(١) فقتل — لم يحرم .
وتحل طريدة — وهى : الصيد بين قوم يأخذونه قطعاً ؛ —
وكذا أُنَادُ .

ومن أثبت صيداً : ملكه ، ويردّه^(٢) آخذهُ .

وإن لم يُنبت فدخل محلٌ غيره فأخذهُ ربُّ المحل ، أو وثب
حوتٌ فوق بصحر شخص ولو بسفينة ، أو دخل طنبى داره فأغلق
بابها وجبله أو لم يقصد تملكه ، أو فرخ فى بركة طائر غير مملوك
— وفرخ مملوكه لملكها — أو أحيا أرضاً بها كنز — : ملكه .
كنصب خيمته وفتح حجره لذلك ، وكمل بركة لسمك ، وشبكة
وشرك وفخ ومنجل ، وحبس جارح لصيد ، وبالجائنه^(٣) لمضيق
لا يُفلى منه .

ومن وقع بشبكته^(٤) صيدٌ فذهب بها ، فصاده آخر — :
فلثانى .

(١) كذا فى زع والناية . وفى ش : « أو نحوه » . وراجع الإقناع .
(٢) كذا فى ع ش ، وفى الناية : « فرده » ، وهو أول . ومنا هو الموائع لبارة
الإقناع : « فأخذهُ غيره لزمه رده » . وحرف ز بلفظ : « ويرده » ، إلا أن يشع
الكلمة « يده » ألحق بالهامش بخط آخر على ما يظهر .
(٣) كذا فى الأصول . وفى الإقناع ١٨٢ : « أو بالجائنه » . وبعبارة الناية : « وحبس .
جارح مضيق » ، ولعل فيها تصحيحاً ونقلاً .
(٤) كذا فى زع والناية ٣٨٧ . وفى ش : « بشبكة » ، وهو تحريف جاهل .

وإن وقعت ممكةً بسفينةٍ — لا بحجرٍ أحدٍ — : فلبها .
ومن حصل أو عشنَّ يملكه صيدٌ أو طائرٌ : لم يملكه وإن
سقط — برمي^(١) — به : فله .
ويحرّم صيدُ سمكٍ وغيره بنجاسةٍ ، ويكره^(٢) شباش^(٣) —
وهو : طير^(٤) تنطيط عيناها ويتربط — . ومن وكره^(٥) ، لا الفرخ ،
ولا الصيد ليلًا أو بما يسكر .
وبياح بشبكةٍ وفخٍّ ودبقي وكلِّ حيلةٍ ، لا يمنع ماء^(٦) .
ومن أرسل صيداً وقال : « أعتقتك » ، أو لم يقل : لم يزل
ملكه عنه ، كإفلاته^(٧) . بخلاف نحو كسرةٍ أعرّض عنها :
فيملكها أخذها .

-
- (١) كذا في زع والفاية . وفي ش : « يرمي » ، وهو تصحيف . وانظر الإقناع .
(٢) في الفاية : « وكره » . وفي ش زيادة : « صيد » ، وهي من الفرح . وقد
وردت بزيادة : « الطير » في المتن لابن قدامة (١١ / ٤٠ : الفرح الكبير) .
(٣) كذا في ز ش وبعض نسخ الفاية . وفي نسخة أخرى : « شباش » ، وهو الموافق
لما تقدم في أول كتاب البيع : (١ / ٣٣٩) . ولفظ المتن : « بالشباش » . وحرف في
الإقناع ١٨٣ بقط : « شباسب » ، وفي ع بقط : « شباش » .
(٤) كذا في الأصول والفاية والإقناع ، وفي الترح الكبير : « طائر » . وقد
ذكر شارح المنهاج بصد كلة : « كالبومة » . وهذا كله يوم : أن هناك طيرا يسمى
بالشباش . والقي نرجسه أن الفرض من هذا التفسير شرح كيفية الشباش . فراجع ما كتبناه فيما
تقدم : (١ / ٣٣٩) ، وحياة الحيوان ٢٠٠ .
(٥) ورد في ز ، بعد ذلك مضروباً عليه « لابليل » . وهو مذكور في الإقناع .
(٦) في ش زيادة ، مدرجة من الفرح ، هي : « عنه » .
(٧) كذا في ز والفاية . ولم تظهر الهاء في ع ، وأضيف إليها فيها — تحت المطر —
عوا بأولها . وقد وردت في ش ، وهي من الفرح .

ومن وَجَدَ فيها صَادَهُ علامَةً ملكَ :- كَقِلَادَةٍ بِرَقَبَتِهِ ^(١) ، وَحَلَقَةٍ بِأُذُنِهِ ^(٢) ، وَقَصَّ جَنَاحَ طَائِرٍ :- فَلَقَطَهُ ^(٣) .

* * *

فصل

٤ - أَلْرَابُعُ : قَوْلُ « بِسْمِ اللَّهِ » عِنْدَ إِرسَالِ جَارِحَةٍ ، أَوْ رَمِيٍّ .
كَمَا فِي ذِكَاةٍ ^(١) . إِلَّا أَنهَا لَا تَسْقُطُ هُنَا مَسْهُوًّا .
وَلَا يُصَرُّ تَقْدِيمُ ^(٢) « يَسِيرُ » ، وَكَذَا تَأْخُرُ ^(٣) كَثِيرٌ فِي جَارِحٍ :
إِذَا زَجَرَهُ فَأَنْزَجَرَ .

وَلَوْ سَمِيَ عَلَى صَيْدٍ ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ :- حَلَّ . لَا : إِنْ سَمِيَ عَلَى سَهْمٍ ،
ثُمَّ أَلْقَاهُ وَرَبَى بَنِيرَهُ .

بِخِلَافِ مَا لَوْ سَمِيَ عَلَى مِسْكِينٍ ، ثُمَّ أَلْقَاهَا وَذَبَحَ بَنِيرَهَا .

* * *

:

(١) وَرَدَتْ الْهَاءُ فِي زَعِ وَالتَّائِيَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .

(٢) فِي ش : « فَهُوَ لَقَطَةٌ » ، وَالزَّيَادَةُ مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالتَّائِيَةِ ٣٨٤ . وَفِي ش : ذِكَاةً ، وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٤) أَيْ لَتْنِيَّةٍ . وَضَبُّهُ فِي زِ بِنَسَةِ وَاحِدَةٍ عَلَى الْإِضَافَةِ ، وَالْأَوَّلُ التَّنْوِينُ وَفِي الْإِقَاعِ زِيَادَةُ بَدَ « يَسِيرُ » هـ : أَوْ تَأْخُرُ ، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ مِنَ التَّقْيِيدِ الْآتِيِ وَانْظُرْ شَرْحَهُ .

(٥) ضَبُّهُ فِي زِ بِنَسَتَيْنِ . وَوَرَدَ فِي شِ بِلَقَطٍ : « تَأْخِيرُ » ، وَالْأَوَّلُ أَنْسَبُ .

كتاب الأيمان

واحدها : « يمين » ، وهي : القسم ، والإيلاء ، والـحلف بالفاظ مخصوصة .

و « اليمين » : تأكيد حكم بذكر معظم على وجه مخصوص . وهي وجوبها كشرط وجزاء .

و « الحلف على مستقبل » : إرادة^(١) تحقيق خبر فيه ممكن^(٢) ، بقول يقصد به الحث على فعل الممكن ، أو تركه .

و « الحلف على ماض » : إما « بر » وهو : الصادق ، أو « تمسوس »^(٣) وهو : الكاذب ، أو « لنؤ » وهو : مالا أجر فيه ، ولا إثم ، ولا كفارة .

و « اليمين الموجبة للكفارة بشرط الحنث » هي : التي باسم الله تعالى الذي لا يسئ به غيره : ك « الله^(٤) » ، و « القديم الأزلي » ، و « الأول الذي ليس قبله شيء » ، و « الآخر الذي ليس بعده »

(١) كذا بالأصول والندية ٣٨٥ . وصفت في الإقناع ١٨٤ بلفظ : « أراده » .

(٢) هذا صفة الخبر ، وضبط في ز بالضم ، وهو سبق قلم .

(٣) بهامش ز : « قال في القاموس : واليمين الفسوس : التي تنفس صاحبها في الإثم ثم في النار ، أو التي تتصلح [بها] مال غيرك (بالأصل : تتصلح ... غيرك) . وهي : السكاذبة التي يصدها صاحبها عللا [بـ] أن الأمر بخلافه » ١٠٤ . وراجع التاج ٤ / ٧٠٣ ، واللسان ٨ / ٣٥ — ٣٦ .

(٤) كذا في ز ع والندية . وفي ش : « كوا الله القديم » ، وهو عبث فاسخ . وانظر الإقناع ١٨٥ .

شيء» ، و «خالق الخلق» ، و «رازق — أو رب — العالمين» ،
و «المال بكُلُّ شيء» ، و «الرحمن» .
أو يُسمَّى به غيرُه — ولم ينوِ الغير — : ك «الرحيم» ،
و «المعظم» ، و «القادر» ، و «الرب» ، و «المولى» ، و «الرازق»
و «المخالق» ، ونحوه .
أو بصفةٍ له : ك «وجه الله» ، وعظمته ، وكبريائه ، وجلاله ،
وعزِّه ، وعهده ، وميثاقه ، وحقه ، وأمانته ، و «إرادته» ، وقدرته
وعليه «ولو نوى : مراده ، أو مقدوره ، أو معلومه» .
وإن لم يُضَفْها : لم يكن ^(١) عينا ، إلا أن ينوِ بها صفته تعالى .
وأما ما لا يُعَدُّ من أسمائه تعالى : ك «الشيء» و «الموجود» ؛
أو لا ينصرفُ إطلاقه إليه ويَحْتَمِلُه : ك «الحى» و «الواحد» و «الكريم»
— فإن نوى به الله تعالى : فيمين ^(٢) ؛ وإلا : فلا .
وقوله : «وَأَيُّمُ اللَّهِ» ، أو : «لَعَمْرُ اللَّهِ» ^(٣) — عينٌ ، لا :
لا : «ها الله» ، إلا بنية .

(١) كذا في زوال الفاية ٣٨٦ والإقناع ١٨٦ . ووع ش : «تكن» . وكلامه صحيح .

(٢) في ش : «فهر عين» ، والزيادة مدرجة من الصرح .
(٣) ورد بهزة وصل في زع والفاية — وهو منسوب البصرين وأكثر التعوين —
وبهزة قطع في ش ، وهو منسوب الكوفيين . مع حذف النون في الجميع ، وذكر في الإقناع
بقط : «وَأَيُّمُ» على الأصل . وهزته مطبوعة أو موسولة على الخلاف . فراجع
المصباح والمختار .

(٤) في تن والفاية : «لمرو» ، والواو زيادة تأسر ظن أنه الاسم المقابل لمر .
فاظر المختار والمصباح .

(م ٣٤ ق ٢ — منتهى الإبداعات)

و : « أَقْسَمْتُ — أَوْ أَقْسَمُ ، وشهدتُ أو أشهدُ ، وحلفتُ
أو أحلفُ ، وعزمتُ أو أعزمُ . وآليتُ أو آلي ، وقسمًا ، وحلفًا ،
وَأَيْتُهُ ، وشهادةً ، وعزيمةً — بالله » ، يمينٌ .
وإن نَوَى خَيْرًا فَمَا يَحْتَمِلُهُ ، أو لم يذكر اسمَ الله تعالى فيها كلها ،
ولم ينوِ يمينًا — فلا .

والحلفُ بكلامِ الله تعالى أو المصحفِ أو القرآنِ ، أو بِسُورَةٍ ^(١)
أو آيَةٍ منه — يمينٌ : فيها كفارةٌ واحدة . وكذا بالتوراةِ ونحوها
من كتب الله [تعالى] ^(٢) .

* * *

فصلٌ

وحروفُ الْقَسَمِ : ١ ، ٢ ، ٣ — « بَلَا » يَلِيهَا ^(٣) مظهرٌ ومضمرٌ ،
و « وَاوُ » يَلِيهَا مظهرٌ ، و « تَالَا » يَلِيهَا اسمُ الله تعالى ^(٤) خاصةٌ .
و : « بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ » ، يمينٌ .
و : « أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لِتَفْعَلَنْ » ، نيتهُ ^(٥) . فإن أطلق : لم تنعقد ^(٦) .

(١) كذا في زرع والناية والإقناع ١٨٧ . وفي ش : « سورة ... آية » ، فسقط
باء الأصل ، وأضيف ماء المرح .

(٢) وردت الزيادة في زرع والناية ، بدون ش والإقناع .

(٣) كذا في زرع والناية ٣٨٧ . وفي ش : « ويليا » ، والواو من المرح وإن
ذكرت في الإقناع .

(٤) ورد هذا في زرع ، بدون ع والناية والإقناع .

(٥) كذا في زرع والناية . وفي ش : « يائنه » ، وهو تحريف .

(٦) في ش : « يتخذ » ، وهو صحيح أيضًا : لتذكير الميمين وعائده .

ويصح قسمٌ بغير حرفه : كـ « الله لأفعلن » جرّاً ونصباً . فإن
تصبّه بواو^(١) ، أو رفقه معها أو دونها — : فيمين ، إلا أن [لا]^(٢)
ينويها عربياً .

وإيجاب قسم — في إيجاب — : بـ « إن » خفيفةً وثقيلةً ،
و « لايم »^(٣) و « نوني » توكيد ، و « قد » ، و بـ « بل » عند
الكوفيين .

وفي نفي : بـ « ما » — و « إن » بمعناها — و بـ « لا » ، وتُحذف
« لا » [لفظاً]^(٤) ، نحو^(٥) : « والله أفعل » .

ويكره حلف بالأمانة ، كمتقى^(٦) وطلاق .

ويحرم بذات غير الله تعالى وصفته ، سواء أضافه^(٧) إليه تعالى —

(١) كذا في زح والناية والإقناع ١٨٩ . وفي ش : « مع واو » ، ولعله تحريف .
(٢) يعني : إلا أن يكون القسم حينئذ من أهل العربية ، ولم ينو العين : فلا تكون
يميناً . (أما إن نوى فتكون يميناً) . كما يوضحه عبارة القنع والمرح الكبير والفتى :
(١١ / ١٧٦ و ١٩١ — ١٩٢) . وقد وردت الزيادة في ع ش والناية والإقناع ،
دون ز . والظاهر أنها سقطت عفواً من المصنف ، وإن كان يمكن تصحيح الكلام بدونها
في بعض الصور : أخذنا من كلام شارح المنتهى الذي يظهر أن فيه شيئاً من الاضطراب .
فراجعناه وثأيناه .

(٣) في ش : « بلام .. بقدر ... يان » ، والباء من التمرح .

(٤) وردت الزيادة في زح والناية ، وسقطت من ش وإن لم ترد في الإقناع .

(٥) في ش : « كنعو » ، والكاف من الناسخ لا الخارج .

(٦) في ش : « كبتقى » ، والباء مدرجة من التمرح .

(٧) كذا بالأسول والإقناع ١٨٩ . وفي الناية : « إضافة » ، وهو تصحيف ناشئ .

كقوله: «وَمَخْلُوقِ اللَّهِ، وَمَقْدُورِهِ، وَمَعْلُومِهِ، وَكَعْبَتِهِ^(١)، وَرَسُولِهِ»
— أولاً، كقوله: «وَالْكُفَّةِ» و«أُنِي». ولا كفارة؛ وعند
الأكثر: «إلا^(٢) بِمَحْمَدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ويجب الحلف^(٣) لِإِنجَاءِ مَعْصُومٍ مِنْ هَلَكَةٍ وَلَوْ نَفْسَهُ، وَيُنْدَبُ^(٤)
لِصَلْحَةٍ، وَيُيَاحُ عَلَى فَعْلٍ مَبَاحٍ أَوْ تَرْكِهِ.

وَيُكْرَهُ عَلَى فَعْلٍ مَكْرُوهٍ، أَوْ تَرْكِ مَنْدُوبٍ.

وَيَحْرُمُ عَلَى فَعْلٍ مُحَرَّمٍ، أَوْ تَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ كَذِبًا عَالِمًا.

ومن حلف على فَعْلٍ مَكْرُوهٍ، أَوْ^(٥) تَرْكِ مَنْدُوبٍ — : سُنُّ
حَيْثُهُ، وَكُرْهُ يَرْثُهُ.

و... عَلَى فَعْلٍ مَنْدُوبٍ، أَوْ تَرْكِ مَكْرُوهٍ — : كُرْهُ حَيْثُهُ،
وَسُنُّ يَرْثُهُ.

و... عَلَى فَعْلٍ وَاجِبٍ، أَوْ تَرْكِ مُحَرَّمٍ — : حَرْمٌ حَيْثُهُ،
وَوَجِبٌ يَرْثُهُ.

و... عَلَى فَعْلٍ مُحَرَّمٍ، أَوْ تَرْكِ وَاجِبٍ — : وَجِبٌ حَيْثُهُ،
وَحَرْمٌ يَرْثُهُ.

(١) كُنَّا فِي زَعٍّ، وَلَمْ يَرِدْ — دُونَ مَا يَسُدُّهُ — فِي الْعَايَةِ ٣٨٨. وَعِبَارَةٌ ش: ٥: وَكَتَبَهُ
وَرَسُولُهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا عَمْرُوقُهَا. وَلَمْ يَرِدْ فِي الْإِتِّفَاعِ.

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ: د ي ع حَلَفَ، وَفِي الْفَرْحِ.

(٣) فِي شِ وَالنَّاتِيَةِ: «لَا» بِدُونِ هَمْزَةٍ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) فِي شِ: «وَيُجَدِّبُ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) فِي شِ زِيَادَةٍ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ، ه ي: «حَلَفَ عَلَى».

وَيُخَيَّرُ فِي مَبَاحٍ . وَحَفَظَهَا فِيهِ أَوَّلَى ، كَافْتِدَاءٍ مُحَقَّقٍ لَوَاجِبِهِ ^(١) عَلَيْهِ
عِنْدَ حَاكِمٍ . وَيُبَاحُ عِنْدَ غَيْرِهِ .

وَلَا يَلْزَمُ إِبْرَارُ قَسَمٍ ، كِلَاجَابَةِ سَوَالٍ بِاللَّهِ تَعَالَى .
و ^(٢) يُكْسَنُ ، لَا تَكَرَّارُ حَلْفٍ . فَإِنْ أَفْرَطَ : كُرْهُ .

* * *

فصل

وَلَوْجُوبِ الْكَفَّارَةِ ، أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ :

- ١ — أَحَدُهَا : قَصْدُ عَقْدِ الْيَمِينِ . فَلَا تَنَعَّدُ لَتَوَّاءَ — : بِأَنْ
سَبَقَتْ عَلَى لِسَانِهِ بِلَا قَصْدٍ ، كَقَوْلِهِ : « لَا وَاللَّهِ » وَ « تَلَى وَاللَّهِ »
فِي عَرَضٍ حَدِيثِهِ . — وَلَا مِنْ نَأْتَمٍ وَصَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ ، وَنَحْوِهِمْ ^(٣) .
- ٢ — الثَّانِي : كَوْنُهَا عَلَى مُسْتَقْبَلٍ مُمْكِنٍ . فَلَا تَنَعَّدُ عَلَى مَاضٍ
كَاذِبًا عَالِمًا بِهِ — وَهِيَ : « أَلَمْ تَوْسُ » ، لِنَعْسِهِ فِي الْإِثْمِ ثُمَّ فِي النَّارِ —
أَوْ ظَانًّا صَدَقَ نَفْسِهِ ، فَيَبِينُ ^(٤) بِخِلَافِهِ .

وَلَا عَلَى وَجُودِ فِعْلٍ مُسْتَحِيلٍ لِنَاثِهِ — : كَشَرْبِ مَاءِ الْكُوزِ ،

(١) أَيْ لَيْسَ وَاجِبَةً . وَفِي ع : « لَوَاجِبَةٍ » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ . وَانْظُرِ الْإِقْتَاعَ ١٩٣ .

(٢) كَذَلِكَ فِي زُعِ وَالْإِقْتَاعِ ١٨٩ . وَفِي ش : « وَنَحْوِهِ » ، وَلَمْ يَلِمْ تَحْرِيفٌ .
وَلَفْظُ النِّهَايَةِ ٣٨٩ : « وَضَمَّنِي عَلَيْهِ » .

(٣) كَذَلِكَ فِي زُ وَأَصْلُ ع ، ثُمَّ أَسْلَحَ فِيهَا بِلَفْظِ ش : « فَيَبِينُ » ، وَفِي النِّهَايَةِ :
فَيَبِينُ » .

ولا ماء فيه . — أو غيره ^(١) : كقتل الميت و ^(١) إحيائه
وتنقذُ بحلف ^(٢) على عدمه ، وتجبُ الكفارةُ في الحال .
وكلُّ مكفَّرٍ كيمينٍ بالله .

٣ — الثالثُ : كونُ حالفٍ مختاراً . فلا تنقذَ من مكرِهٍ عليها
٤ — الرابعُ : الحنثُ بفعلٍ ما حلف على تركه . أو ترك ^(٣)
ما حلف على فعله — ولو بمحرَّمين — لا مكرهاً ، أو جاهلاً ،
أو ناسياً .

ومن ^(١) أسْتَنْتِي فيما ^(٥) يُكْفَرُ — : كيمينٍ بالله تعالى ونذيرٍ ، وظهارٍ
ونحوه . — ب : « إن شاء [الله] » ، أو ^(٦) « أراد الله » ، أو « إلا أن يشاء
الله » ، وقصد ذلك ، واتصل لفظاً أو حكماً . : كقطع تنفسٍ
أو سُعالٍ و ^(٧) نحوه . — لم يحنث : فقلَّ أو ترك ^(٧) .

(١) كذا في زع . وفي ش : « لغيره ... أو » ، والزائد من العرح . وانظر
الإقناع والغاية .

(٢) قوله : « بحلف » ورد في زع ، وأسقط من ش مدحاً بالمرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « بتركه ... فله عزمين » ، فأدرج العرح في القن .
وبالمكس . وانظر الإقناع ١٩١ .

(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « قال » .

(٥) كذا في زع . وفي ش : « نيم » ، وهو تحريف . ولفظ الإقناع : « وكل
عين مكورة » بفتح القاء . وانظر الغاية ٣٩٠ .

(٦) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « إن أراد الله وقصد المشقة » .
وذكر نحوه في الإقناع مدحاً بضمه في شرحه . والزيادة المتقدمة وردت فيه وفي ع والغاية ،
وفي ز فوقها علامة التحفة ، دون ش . وذكرت في الشرح . فأبجناها احتياطاً .

(٧) كذا في زع . وفي ش : « أو ... تركه » ، والزائد من الشرح . وانظر الغاية .

وَيُتَبَرُّ نَطَقٌ غَيْرُ مَظْلُومٍ خَافٍ ، وَقَصْدُ اسْتِثْنَاءٍ^(١) قَبْلَ تَمَامِ
مُسْتَنْتَى مِنْهُ أَوْ بَدَمَهُ - قَبْلَ فَرَاغِهِ . وَمِنْ شَكٍّ فِيهِ : فَكُنْ
لَمْ يَكُنْ .

وَأَنْ حَلَفَ لِفِعْلَانٍ شَيْئًا ، وَعَيْنَ وَقْتًا - : تَعَيَّنَ . وَإِلَّا : لَمْ يَحْنَثْ
حَتَّى يَتَأَسَّ مِنْ فِعْلِهِ : يَتَلَفَّ عُلُوفٍ عَلَيْهِ ، أَوْ مَوْتَ حَالِفٍ ،
أَوْ نَحْوِهَا .

* * *

فصل

مِنْ حَرِّمٍ حَلَالًا سِوَى زَوْجَتِهِ - : مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ أَمَةٍ ، أَوْ لِبَاسٍ
أَوْ غَيْرِهِ^(٢) . - كَقَوْلِهِ : « مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَى حَرَامٍ » - وَلَا زَوْجَةً
لَهُ - وَ^(٣) نَحْوِهِ ، أَوْ : « طَعَامِي عَلَى كَالْمَيْتَةِ وَالدِّمِّ » ؛ أَوْ عُلُقَهُ^(٤)
بِشَرْطٍ : كَ « إِنْ أَكَلْتُهُ فَهُوَ عَلَى حَرَامٍ » - لَمْ يَحْرُمْ ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ
يَعَيَّنُ : إِنْ فَعَلَهُ .

وَمِنْ قَالَ : « هُوَ يَهُودِيٌّ^٥ أَوْ نَصْرَانِيٌّ^٦ أَوْ كَافِرٌ^٧ أَوْ مَجُوسِيٌّ^٨ » ،

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَلِي شِ وَالْإِتِّاعِ : « الِاسْتِثْنَاءُ » .

(٢) كَرَّرَ قَوْلَهُ : « أَوْ غَيْرِهِ » لِي ز ، مَوْشُوعًا فَوْقَ عِلَامَةِ الزِّيَادَةِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٣٩١ . وَلِي شِ : « أَوْ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الْفَرْجِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ وَالْإِتِّاعِ . وَغ ، ١٩٣ . وَلِي ع : « عُلُقَهُ » ، وَمَوْ

تَصْغِيرٍ .

(٥) وَوَرَدَتِ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ وَالْإِتِّاعِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ .

أو^(١) يعبدُ الصليبَ أو غيرَ الله، أو يرى من الله [تعالى] ^(٢) «أو من الإسلام أو القرآن أو النبي^(٣) صلى الله عليه وسلم»، أو: «... يَكْفُرُ بالله، أو لا يراه في موضع كذا»، أو: «... يستحلُّ الزنا أو الخمر أو أكلَ لحم الخنزير، أو تركَ الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج أو الطهارة»، منجراً: كـ «ليُفْلَنَ كذا»، أو معلقاً: كـ «إن^(٤) قتل كذا» — فقد قتل محرماً، وعليه كفارة يمين: إن خالف.

وإن قال: «عصيتُ الله — أو أنا أعصى الله — في كلِّ ما أمرني^(٥)»، أو محوتُ المصحفَ، أو أدخله الله النارَ، أو قطع الله يديه ورجليه، أو لعمره ليُفْلَنَ — أو لأفْل^(٦) — كذا»، أو: «إن فعله فسبُّ زيدٍ حرٍّ، أو ماله صدقةٌ»، ونحوه — فلفظُ «وَلْيَزِمُ الْغَيْبُ»^(٧): بـ «أَيَّامِ الْمُسْلِمِينَ»، ظَهَارٌ وطلاقٌ وَعَتَاقٌ وَنَدْرٌ وَيَمِينٌ بالله، مع النية.

- (١) في ش زيادة من المرح: «هو». وفي الإقناع زيادة قبلها: «أو يكفر بالله».
- (٢) وردت الزيادة في زع، دون الناية والإقناع، وأسقطت من ش مدرجة في المرح.
- (٣) في الناية — مقدماً يند لفظ الجلالة —: «أو رسوله». وأسقط، ما عدا «أو»، هو وصية الصلاة — من ش، وأخرج في المرح.
- (٤) كذا في ز. وفي ع ش والغاية: «كان»، وهو تصحيف. ولفظ الإقناع: «ونحوه إن فعلت».
- (٥) في ش زيادة: «به»، وهي من المرح وإن وردت في الإقناع ١٩٤.
- (٦) كذا في زع والغاية ٣٩٢. وفي ش: «لأفْل»، وهو تحريف.
- (٧) بهامش ز: «مسئلة ما إذا حلف بأيام المسلمين».

و: بـ «أَيْمَانُ الْبَيْعَةِ» — وهو^(١) يمين رتبها الحجاجُ: تَتَضَمَّنُ اليمينَ بالله تعالى، والطلاقَ، والعَتَاقَ، وصدقةَ المالِ . — ما فيها: إن إن عرَّضَها ونواها . وإلا: فلفظُ.

ومن حَلَفَ بأحدِها^(٢)، فقال^(٣) آخِرُ: «يَعْنِي فِي يَمِينِكَ، أَوْ عَلَيْهَا، أَوْ مِثْلُهَا»، أَوْ: «أَنَا عَلَى مِثْلِ يَمِينِكَ، أَوْ أَنَا مَعَكَ فِي يَمِينِكَ»، يُرِيدُ التَّزَامَ مِثْلَهَا — لُزْمَهُ، إِلَّا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى . ومن قال: «عَلَى نَذْرٍ أَوْ يَمِينٍ» فقط، أَوْ: «عَلَى نَذْرٍ أَوْ يَمِينٍ — أَوْ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ أَوْ مِيثَاقِهِ — إِنْ فَعَلْتُ كَذَا»، وَقَمَلَهُ: — فَعَلِيهِ كِفَارَةُ يَمِينٍ .

ومن أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِحَلْفِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَكُنْ حَلَفَ — فَكَذِبَةٌ: لَا كِفَارَةَ فِيهَا .

* * *

فصلٌ في كِفَارَةِ الْيَمِينِ

وَتَجْمَعُ تَحْيِيرًا، ثُمَّ تَرْتِيبًا .

فَيُخَيَّرُ مَنْ لُزِمَتْهُ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ: إِطْلَاعِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ جَنْسٍ

(١) كَذَا فِي ز . وَفِي ع وَالتَّائِيَةِ: «وَحْيٍ»، وَكُلُّ صَحِيحٍ عَلَى مَا بَيَّنَّا عَلَيْهِ . وَفِي

الْإِتْقَاعِ: «فَهَلِي» . وَفِي ش: «وَحْيٍ أَيْمَانٍ» . وَلَمَّا لَفِظَ الثَّانِي عَرَفَ مِنَ التَّاسِعِ .

(٢) كَذَا فِي ز . وَفِي ش وَالتَّائِيَةِ: «بِإِسْدَاحِهَا» . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ: «لَهُ»، وَحْيٍ مِنَ الصَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِتْقَاعِ

أو أكثر ، أو كُسوتهم — : للرجل ثوبٌ تجزئهُ صلاتُهُ فيه ،
وللمرأة درعٌ وخمارٌ كذلك . — أو عَتَقَ رَقَبَةً . ويُجْزَى : مالم
تذهب قُوَّتُهُ .

فإن عَجَزَ كعجزٍ عن فِطْرَةٍ : صام ثلاثةَ أيامٍ متتابعةٍ وجوباً
إن لم يكن عنراً .

ويُجْزَى أن يُطْعِمَ بعضاً وَيَكْسُوَ بعضاً ، لا تَكِيلُ عَتَقَ
يُطْعِمُ أو كِسُوَةً ، ولا إطعاماً ^(١) بصومٍ — كبقية الكفاراتِ .

ومَن ماله غائبٌ : يَسْتَدِينُ إن قَدَرَ ، ولا صام :

وتجبُ كُفَّارَةٌ ونَذْرٌ قَوْراً بَحْثٍ ، وإخراجُها قبلَهُ وبمَدَّةٍ سِوَاها ^(٢) .
ولا تُجْزَى قبل حلف .

ومن لزمته أَيْمَانٌ مُوجِبُها واحدٌ — ولو على أفعالٍ — قبل تكفيرٍ =
فكفارةٌ واحدةٌ . وكذا حلفٌ بِنُذُورٍ مكررةٍ .

وإن اختلفَ مَوجِبُها — كظَهَارٍ وَيَمِينَ بالله تعالى — لزمهُ ^(٣) :
ولم يَتَدَاخَلَا ^(٤) .

ومن حلفَ يميناً على أجناسٍ : فكفارةٌ واحدةٌ ، حَنَتْ في الجميعِ

(١) كذا في زع والناية ٣٩٣ ، وهو الصواب . وفي ش : « الطعام » ، وهو محرف
عنه أو عن « الإطعام » . وانظر الإقناع ١٩٥ .

(٢) كذا في زش والناية والإقناع ١٩٦ . وفي ع : « سوى » ، وهو تصحيف .

(٣) كذا في ز وأصل ح ، ثم أصلحت فيها بلفظ ش والناية ٣٩٤ : « لزمته » .

(٤) كذا في زع . وفي ش الناية : « تتداخل » . وكلامها صحيح . وانظر الإقناع .

أو في واحد^(١)، وتَنَحَّلُ^(٢) في البقية.

وليس لِقِنْ أَنْ يُكْفَرَ بِغَيْرِ صَوْمٍ، ولا لِنَسِيدِهِ^(٣) مِنْهُ منه ولا من نَذِيرٍ. ومن بَعْضُهُ حَرٌّ - كَحَرٍّ -.

وَيُكْفَرُ كَافِرٌ - ولو مرتدًّا - بِغَيْرِ صَوْمٍ.

بابُ جَامِعِ الْأَيَّامِ

يُرْجَعُ^(٤) فِيهَا إِلَى نِيَّةِ حَالِفٍ : ليس بها ظُلْمٌ . - إِذَا أَحْتَمَلَهَا لَفْظُهُ : كَنِيَّتُهُ بِالسَّقْفِ وبِالْبِنَاءِ^(٥) أَلْسَاءٌ ، وبِالْفِرَاشِ وبِالْبَسَاطِ^(٦) الْأَرْضَ ، وبِالْبِلَاسِ اللَّيْلَ ، وَبِ « نَسَائِي طَوَالِقٍ » أَقَارِبَهُ النِّسَاءَ ، وَبِ « جَوَارِيٍّ أَحْرَارٍ » سَفَنَهُ .

وَيُقْبَلُ حُكْمًا مَعَ قُرْبِ أَحْتِمَالِ^(٧) مِنْ ظَاهِرٍ وَتَوْسُطِهِ ؛ فَيُقَدِّمُ عَلَى عَمُومِ لَفْظِهِ .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « وَاحِدَةً » ، وَلَمَّا نَاءَ مِنْ : الشَّرْحُ وَلِإِنْ ذَكَرْتَهُ فِي النَّائِيَةِ وَالْإِنْفَاعِ .

(٢) كَذَا فِي زَش وَالنَّائِيَةِ وَالْإِنْفَاعِ . وَفِي ع : « وَنَحَلَ » بِأَلْيَاءِ .

(٣) وَوَدَّتِ الْهَاءُ فِي زَش وَالنَّائِيَةِ وَالْإِنْفَاعِ ١٩٧ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .

(٤) كَذَا فِي زَع وَالنَّائِيَةِ ٣٩٥ وَالْإِنْفَاعِ . وَفِي ش : « وَبَرَجَ » ، وَالْوَاوُ مِنْهُ الشَّرْحُ .

(٥) وَوَدَّتِ الْبَاءُ فِي زَع ، دُونَ شَش وَالنَّائِيَةِ .

(٦) وَوَدَّتِ نَاءُ فِي ز ، دُونَ عَش وَالنَّائِيَةِ . وَذَكَرْتُ فِي الشَّرْحِ .

(٧) كَذَا فِي زَش وَالنَّائِيَةِ . وَفِي الْإِنْفَاعِ : « الْإِحْدَالِ » . وَصَحَّفَ فِي ع بِلَفْظِ « اِحْتِمَالٍ » .

ويجوز التعريضُ - في مخاطبةٍ لغيرِ ظالمٍ - بلا حاجةٍ .

فإن لم ينو شيئاً : فإلى سببٍ عينٍ وما هيَّجها .

فمن حلف : « ليقضينَّ زيداَ غداً » ، فقضاهُ قبله - لم يحنث :
إذا قصدَ عدمَ تجاوزه . أو أقتضاهُ^(١) السببُ . وكذا أكلُ شيءٍ
وبيعهُ وفعله غداً .

و : « لأقضيتهُ ، أو لا أقضيتهُ^(٢) غداً » ، وقصدَ مطلقه ، فقضاه
قبله - : حنث .

و : « لا يبيعهُ إلا بمائتةٍ » ، لم يحنث إلا إن باعه بأقل .

و : « لا يبيعهُ بها » ، حنث بها بأقل .

و : « لا يدخلُ داراً » ، وقال^(٣) : « نويتُ اليومَ » - قبل
حُكماً : فلا يحنثُ بالدخولِ في غيره .

ومن دُعيَ لئداءٍ ، خلف لا يتعدى^(٤) - لم يحنث بئداءٍ غيره :
إن قصده .

و : « لا يشربُ له الماءُ من عطشٍ » ونيتُهُ أو السببُ : قطعُ

(١) كذا في زع . وفي ش : « اقتضاه » بالهمزة ، وهو تصحيف وانظر الإقناع ١٩٨ ،
والناية ٣٩٦ وفيها زيادة ناسخ بأول الفرع .

(٢) كذا في زع . وفي ش والناية : « أو لأقضيته » ، وهو تصحيف . وأسقطت
لواو الأولى من ش ، وأُخرجت في الفرع . وفي ش : « أو قصد » ، وهو تمرير جاهل .

(٣) كذا في زع والناية ٣ . وفي ش : « فقال » . وانظر الإقناع .

(٤) كذا في زع والناية . وصحف في ش بالذال المعجمة .

مَنَّهُ — : حَنِثَ بِأَكْلِ خَبْزِهِ ، وَاسْتَعَارَ دَابَّتَهُ ، وَكَلَّ مَا فِيهِ مَنَّةٌ ^(١) لَا بِأَقْلٍ ^(٢) : كَقَعُودِهِ فِي ضَوْءِ نَارِهِ .

و : « لَا تَخْرُجْ لَتَمْزِيَةٍ ^(٣) وَلَا تَهْنِئَةٍ ^(٤) » — وَتَوَى أَنْ لَا تَخْرُجَ أَصْلًا — فَخَرَجَتْ لِمُيَرِّهَا ، أَوْ : « لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا » ، قَطْعًا لِلْمَنَةِ ، فَبَاعَهُ وَأَشْتَرَى بِشَمْنِهِ ثَوْبًا أَوْ أَتَنَّفَعَ بِهِ — : حَنِثَ . لَا إِنْ أَتَنَّفَعَ بِمُيَرِّهِ .

و ... عَلَى شَيْءٍ لَا يَنْتَفَعُ بِهِ ، فَانْتَفَعَ بِهِ هُوَ أَوْ أَحَدٌ ^(٥) مِمَّنْ فِي كَيْفِهِ — : حَنِثَ .

و : « لَا يَأْوِي مَعَهَا بَدَارٌ سَمَّاها ، يَنْوِي جَفَاءَهَا — وَلَا سَبَبٌ ^(٥) — فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا : حَنِثَ . وَأَقْلُ الْإِيوَاءِ : سَاعَةٌ .

و : « لَا يَأْوِي مَعَهَا فِي هَذَا الْعِيدِ » ، حَنِثَ بِدُخُولِهِ ^(٦) قَبْلَ صَلَاقَةِ الْعِيدِ ، لَا بَعْدَهَا . وَإِنْ قَالَ : « . . . أَيَّامَ الْعِيدِ » ، أَخَذَ بِالْعُرْفِ

(١) كَذَا فِي زُحْ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٩٧ . وَفِي ع : « مَنَّة » ، وَهُوَ مُصَحَّفٌ .

(٢) كَذَا فِي زُحْ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ ١٩٨ . وَفِي ش : « وَلَا بِأَقْلٍ مَنَّة » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

(٣) كَذَا فِي زُحْ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « لِلتَمْزِيَةِ . . . لِلتَّهْنِئَةِ » .

(٤) كَذَا فِي زُحْ وَالنَّايَةِ ٣٩٧ . وَفِي ش : « أَوْ وَاحِد » ، وَلَهُ مُصَحَّفٌ .

(٥) كَذَا فِي زُحْ وَالنَّايَةِ ٣٩٥ . وَغَايَةُ الْإِقْنَاعِ ١٩٩ : وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ سَبَبٌ يَهْدِيهِ . وَفِي ش : « سَبَبٌ غَيْرُهَا » . وَأُدرِجَ الْمَقْصِدُ فِي الْفَرَحِ .

(٦) كَذَا فِي زُحْ وَالنَّايَةِ ٣٩٧ ، وَفِي ش مَعَ زِيَادَةٍ فِيهِ مِنَ الْفَرَحِ : « مَعَهَا » .

و : « لَا عِدْتُ رَأَيْتَكَ تَدْخُلِينَهَا » يَنْوِي مَعَهَا ، فَدَخَلَتْهَا .
 حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَرَهَا .
 و : « لَا تَرَكْتُ هَذَا يَخْرُجُ » ، فَأُفْلِتَ فَخَرَجَ ، أَوْ قَامَتْ تَصَلِّي
 أَوْ لِحَاجَةٍ فَخَرَجَ . إِنْ ^(١) نَوَى أَنْ لَا يَخْرُجَ : حَتَّى ؛ وَإِنْ نَوَى أَنْ
 لَا تَدَعَهُ يَخْرُجُ : فَلَا .

* * *

فصل

وَالْمِثْرَةُ ^(٢) بِمَحْضٍ أَلْسَبِ ، لَا بِمُؤَمَّرٍ أَلْفَظٍ .
 فن - لف : « لَا يَدْخُلُ بِلَدَا » لَظْمٌ فِيهَا ، فَزَالَ ، أَوْ لَوَالٍ ^(٣) :
 « لَا رَأَى مَنْكَرًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا يَخْرُجُ إِلَّا يَأْذِنُهُ » وَنَحْوَهُ ،
 فَمَنْزِلَ ، أَوْ عَلَى ^(٤) زَوْجَتِهِ فَطَلَّقَهَا ، أَوْ عَلَى رَقِيقَةٍ فَأَعْتَقَهُ ، وَنَحْوَهُ - :
 لَمْ يَخْنَثْ بِذَلِكَ بَعْدُ ، وَلَوْ لَمْ يُرِدْ : « مَا دَامَ كَذَلِكَ » ، إِلَّا حَالٌ
 وَجُودٍ صِفَةٍ عَادَتْ .
 فَلَوْ رَأَى الْمَنْكَرَ فِي وِلَايَتِهِ ، وَأَمَكَّنَ رَفْعَهُ ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ حَتَّى

(١) سَكَنَ فِي زَع . وَفِي ش : « فَإِنْ » ، وَهَاءٌ مِنَ الشَّرْحِ . وَلَفْظُ النَّيَاةِ :
 « وَنَيْتُهُ » — أَوِ السَّبَبِ — أَنْ لَا يَخْرُجَ .
 (٢) فِي شِ زِيَادَةٌ ، أَدْخَلَتْ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « فِي الْيَمِينِ » .
 (٣) فِي شِ : « أَوْ حَقْلٌ لَوَالٍ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ . وَذَكَرَ بِهَامِشِ ز : « أَيْ
 ذِي وِلَايَةٍ » .
 (٤) وَرَدَتْ « عَلَ » فِي زَعِ وَالنَّيَاةِ وَالْإِنْقَاعِ ٧٠٠ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ شِ مَدْرَجَةً فِي
 الشَّرْحِ .

عَزَلَ — : حَتَّ سِزْلَهُ ، وَلَوْ رَقَعَهُ إِلَيْهِ بَعْدُ .

وَإِنْ ^(١) مَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ رَفْعِهِ ^(٢) : حَتَّ .

وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْوَالِي إِذَا : لَمْ ^(٣) يَتَمَيَّنْ .

وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ عِلْمِ الْوَالِي : فَاتَ الْبَرُّ ، وَلَمْ يَحْتِ ، كَمَا لَوْ رَأَاهُ مَعَهُ .

و ... لِلصَّ : « لَا يُخْبِرُ بِهِ أَوْ يَغْمِزُ عَلَيْهِ » ، فَسُئِلَ عَنْهُ هُوَ مَعَهُمْ ، فَبَرَّ أُمَّ دُونَهُ — : لَيْثَبَةً عَلَيْهِ — حَتَّ : إِنْ لَمْ يَنْوَ حَقِيقَةً النُّطْقِ أَوِ الْغَمِزِ .

و : « لِيَتَزَوَّجَنَّ » ، يَبَرُّ بِمَقْدَرٍ صَحِيحٍ .

و : « لِيَتَزَوَّجَنَّ عَلَيْهَا » — وَلَا نِيَّةً ، وَلَا سَبَبَ — : يَبَرُّ بِدُخُولِهِ بِنَظِيرَتِهَا أَوْ بِعَيْنِ يَغْمِزُهَا ^(٤) أَوْ تَأْذَى بِهَا .

و : « لِيُطْلَقَنَّ ضَرْبُهَا » ، فَطَلَقَهَا رَجْعِيًّا — : بَرَّ .

و : « لَا يَكْلُمُهَا هَجْرًا » ، فَوَطَّئَهَا — : حَتَّ .

و : « لَا يَأْكُلُ ثَمَرًا خَلَاوَتِهِ » ^(٥) ، حَتَّ بِكُلِّ خُلُوٍ . بِخِلَافِ :

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ش : « وَلَوْ » .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ : « إِلَيْهِ » ، وَهِيَ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِقْنَاعِ .

(٣) قَوْلُهُ : « لَمْ يَتَمَيَّنْ » أَسْقَطَ مِنْ شِ ، وَأَصِيفَ إِلَى الْفَرْحِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ٣٩٨ ، أَيْ دُخُولِهِ بِهَا . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ ٧٠٨ :

« تَفْسِيحًا » ، وَامْلِكْ تَصْحِيفَ .

(٥) كَذَا فِي زِشِّ وَالنَّائِيَةِ . وَصَحَّفَ فِي عِ بِقَطْ : « خَلَاوَاتِهِ » .

« أَعْتَقْتَهُ — أَوْ أَعْتَقَهُ — : لَأَنَّهُ أَسْوَدُ ، أَوْ لِسَوَادِهِ » ، فَلَا يَتَجَاوَزُهُ
وإن قال : « إِذَا أَمَرْتُكَ بِشَيْءٍ لَعَلَّ فِقْسَ عَلَيْهِ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ مَالِي
وَجَدْتَ فِيهِ تِلْكَ الْعَلَّةَ » ، ثُمَّ قَالَ : « أَعْتَقْتُ عَبْدِي فَلَانًا ؛ لَأَنَّهُ أَسْوَدُ »
— : صَحَّ أَنْ يُعْتَقَ كُلُّ عَبْدٍ لَهُ أَسْوَدٌ .

و : « لَا تُعْطِ (١) فَلَانًا إِبْرَةً » ، يَرِيدُ عَدَمَ تَعْدِيهِ ، فَأَعْطَاهُ
سَكِينًا — : حَنْتَ .

و : « لَا يَكَلِّمُ زَيْدًا لِشَرِّهِ الْخَرَّ » ، فَكَلَّمَهُ وَقَدْ تَرَكَهُ — :
لَمْ يَحْنَتْ .

وَلَا يُقْبَلُ تَمْلِيلٌ بِكَذِبٍ ؛ فَمَنْ قَالَ لِقَتْنَهُ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ : « أَنْتَ
حَرٌّ : لِأَنَّكَ أَبْنَى » ، وَنَحْوُهُ ، أَوْ لِامْرَأَتِهِ : « أَنْتِ (٢) طَالِقٌ :
لِأَنَّكَ (٣) جَدَّتِي » — وَقَعَا .



فصل

فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ : رُجِعَ إِلَى التَّمْيِينِ .

فَمَنْ حَلَفَ : « لَا يَدْخُلُ دَارَ فَلَانٍ هَذِهِ » فَدَخَلَهَا : وَقَدْ بَاعَهَا
أَوْ وَهِيَ فُضَاءٌ أَوْ مَسْجِدٌ أَوْ حِمَامٌ ، أَوْ : « لَا لَيْسَتْ هَذِهِ الْقَمِيصَ »

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَائِيَةِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « يَطْلِي » ، وَهُوَ صَحِيحٌ
إِلَى أَيْضًا . وَتَأْتِي كَلَامُ الْفَارَاجِ .

(٢) أَسْلَطَ هَذَا مَنْ ش ، وَأُجْرَجَ فِي الْمَرْجِ .

(٣) ذَكَرَ فِي ز ، بِمَدِّ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « قَتَ » .

فَلَيْسَ : وهو رداء أو عمامة أو سراويل أو . « لا كَلِمَةُ هذا الصبي » فصار شيئاً ، أو : « ... امرأة فلان هذه . أو عبده ^(١) أو صديقه هذا » فزال ذلك ثم كلمهم ، أو : « لا أَكَلْتُ لَحْمَ هذا الحَملِ » فصار كبشاً ، أو : « . هذا الرُطَبَ » فصار تمرّاً أو دبساً أو خلّاً ، أو : « ... هذا اللبن » فصار جبناً ونحوه ، ثم أَكَلَهُ : ولا نية ، ولا سبب — : حَتَّى ، كقوله : « ... دار فلان » فقط ، أو : « ... التمر الحديث » فَمَتَّقَ ، أو ^(٢) : « ... الرجل الصحيح » . فَرَضَ . وكالسفينة ^(٣) : تُنْقَضُ ^(٤) ثم تَعَادُ ، والبيضة : تصيرُ فَرْخاً . فَلَو ^(٥) : « لِيَأْكُلَنَّ من هذه البيضة أو التفاحة » ، فَعَمِلَ منها شرباً أو ناطقاً ، فَأَكَلَهُ — : بَرَّ . وكهاتينِ نحوهما .

* * *

فصل

فَإِنْ عُدِمَ : رَجَعَ ^(٦) إِلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ الْأَسْمُ ، وَيَقْدُمُ شَرْعِيٌّ مُعْرِفٌ فُلُؤَى .

(١) وردت الهاء في زع والناية ٣٩٩ والإقناع ٢٠٢ ، وسقطت من ش .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من الفرح ، هي : « هذا » .

(٣) ورد في ز ، قولها مع الهامش ، نحو ثلاث كلمات لم يمكن قراءة شيء منها .

(٤) كذلك في زع والناية . وفي ش : « تنقص ... وكالبيضة تصير » ، والزيادة من

الشرح . وانظر الإقناع ٢٠١ .

(٥) كذلك في زع والناية . وفي ش : « أو » ، وهو تحريف لنشر .

(٦) ورد بهذا الضبط في ز ، وتظايره في الفصل السابق ضبط فيها بضم الراء .

(م ٣٥ ق ٢ — منتهى الإرادات) ،

(١) ثم « الشرعي » : ماله موضوع شرعاً، وموضوع لفظة كالصلاة والزكاة والصوم والحج، ونحو ذلك .
فاليمين المطلقة تنصرف إلى الموضوع الشرعي ، وتناول^(١) الصحيح منه .

فمن حلف : « لا ينكح ، أو يبيع ، أو يشتري » — والتشركة^(٢) والتولية والسلم والصلح على مال شرائه — فعقد فاسداً : لم يَحْتِ . إلا إن حلف : « لا يَحْجُجُ » ، فحججاً فاسداً .
ولو قيد يمينه بمتنوع الصحة : كـ « لا يبيع الخمر أو الحر » ، أو قال لامرأته : « إن سرقت مني شيئاً وبعتنيه — أو طلقت^(٣) فلائنة الأجنبية — فأنت طالق » ، ففعلت أو فعل — : حث بصورة ذلك .

ومن حلف : « لا يَحْجُجُ » ، أو^(٤) لا يَعتيرُ ، حث بإحرام به أو بها . و : « لا يصوم » ، بشروع صحيح . و : « لا يصلي » ، بالتكبير ولو على جنازة .

(١) كذا في زع والناية ٤٠٠ ، وهو الأنسب . وفي ش والإقناع ٢٠٣ : « ويتناول » .
وأهمل في ز .

(٢) كذا في ز ، وفي الأنسب ولأن كان لم يرق القاموس الإقناع إلا بلفظ : « التفريق » . انظر التاج ٧ / ١٤٩ . وفي ش والناية : « والشركة » ، وهو المشهور المتناول .

(٣) كذا في زع والناية والإقناع ٢٠٣ . وفي ش : « أو إن طلقت » ، والزائد من الشرح .

(٤) وردت الألف في ز ش والناية ، وسقطت من ع والإقناع .

لَا مَن حَلَفَ : « لَا يَصُومُ صَوْمًا » حَتَّى يَصُومَ يَوْمًا ، أَوْ :
 « لَا يَصِلُّ صَلَاةً » حَتَّى يَفْرُغَ مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ أَمُّهَا ، كَ : « لَيَقْلَنَ » .
 وَ : « لَيُبَيِّنَنَّ كَذَا » ، فَيَاغِيهِ بِمَرَضٍ أَوْ نَسِيئَةٍ ^(١) — : بَرٌّ .

وَ : « لَا يَهَبُ أَوْ يُهْدِي أَوْ يُوصِي أَوْ يَتَصَدَّقُ أَوْ يُعِيرُ » ، حَتَّى
 يَفْعَلَهُ . لَا إِنْ حَلَفَ : « لَا يَبِيعُ أَوْ يُؤْجِرُ أَوْ يَزَوِّجُ فُلَانًا » ،
 حَتَّى يَقْبَلَ ^(٢) .

وَ : « لَا يَهَبُ زَيْدًا » ، فَأَهْدِي إِلَيْهِ ، أَوْ بَاعَهُ وَحَابَاهُ ، أَوْ وَقَفَ
 أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ سَدَقَةً تَطَوُّعًا — : حَتَّى . لَا : إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً
 أَوْ مِنْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ ، أَوْ ضَيْفَةٍ ^(٣) الْوَاجِبِ ، أَوْ أُبْرَاهُ ، أَوْ أُعَارَهُ ،
 أَوْ وَصَّى لَهُ ، أَوْ حَلَفَ : « لَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ » فَوَهَبَهُ ، أَوْ :
 « لَا تَصَدَّقُ ^(٤) » فَأَطْلَمَ عِيَالَهُ .

وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَهَبَ لَهُ : بَرٌّ بِالْإِحْبَابِ ، كَيْمِينِهِ .

فصل

(ب) وَ « الرُّفْيُ ^(٥) » : مَا أَشْتَهَرَ حَجَازُهُ حَتَّى غَلَبَ عَلَى حَقِيقَتِهِ .

(١) وَرَدَ هَذَا النُّصْبُ فِي ز ، عَلَى الطُّفْلِ . وَصَحَّ الْقِتْعُ أَيْضًا .

(٢) فِي شِ زِيَادَةٍ ، مُضَافَةً مِنَ الصَّرْحِ ، هِيَ : « فُلَانٌ » .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٍ : « الْقُدْرُ » ، وَهِيَ كَالسَّابِقَةِ .

(٤) كَذَا فِي ز . وَفِي حِشِ وَالنَّايَةِ ٤٠١ : « يَتَصَدَّقُ » .

(٥) فِي شِ : « وَالْإِسْمُ الرُّفْيُ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الصَّرْحِ . وَذَكَرَ بِهَاشِ ز : « قَالَ :

فِي الْمُلْعَقِ — فِي بَابِ الْإِجَارَةِ — : وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي الْأَيْمَانِ : الْأَسَاءَةُ الرُّفْيَةُ ، وَهِيَ : مَا
 تَمَارَفَهَا النَّاسُ عَلَى خِلَافِ مَا هِيَ عَلَيْهِ لَفَةً » . وَانْظُرِ الْغَايَةَ وَالْإِقْتِاعَ ٢١١ .

كالراوية^(١) والظمينة والدابة والنائط والمذرة ، ونحوه .

فتطلق^(٢) اليمين بالعرف ، دون الحقيقة .

فمن حلف . « لا يأكل عيشاً » ، حنث بأكل خبز .

و : لا يوطأ أمرأته أو أمته ، حنث بجماعها .

و : « لا يتسرى » ، حنث بوطء أمته .

و : « لا يوطأ^(٣) » أو لا يصع قدمه في دار ، حنث بدخولها راكباً

وماشياً وحافياً ومُتَعَلِّلاً . لا بدخول مقبرة .

و : « لا يركب أو يدخل بيتاً » — حنث بركوب سفينة ،

ودخول مسجد وحمام وبيت شعر وأدم وخيمة . لا صفة^(٤)

ودهلينز .

و : « لا يضرب فلانة » ، فضنقها ، أو تنف شعرها ، أو عضها

— : حنث .

و : « لا يشتم الرئحان » فشتم ورداً أو بنفسجاً أو ياسميناً ،

أو : « لا يشتم ورداً أو بنفسجاً » فشتم دهنهما أو ماء الورد ،

أو : « لا يشتم طيباً » فشتم نباتاً ريحاً طيباً ، أو : « لا يدوق

(١) كفا في زش والناية والإقاع . وفي ع : « كالراوية » ، وهو نصيف .

(٢) كذا في زع ، وهو الظاهر . وفي ش : « وتطلق » .

(٣) في ش : يوطأ داراً ولا ، وفيه تحريف مع زيادة من المخرج . ولم ترد

« لا » في الناية .

(٤) في ش : « بصفة دار ودهلينز » ، والريادة من المخرج .

شيئا « فازدادته ولم ^(١) يُدرك مَذَاقَهُ — : حَنْثٌ .

* * *

فصل

(ج) و ^(٢) اللّوئى ، : ما لم يَنْلِبْ حَاجَظَهُ .

فمن حَلَفَ : « لا يَأْكُلُ لَحْمًا » ، حَنْثٌ بِسَمَكٍ ^(٣) ولحمٍ يَحْرُمُ ^(٤) .
لا يَمْرُقُ لَحْمٌ ، ولا مُخٌّ وَكَبِدٌ وَكُلْيَةٌ وَشَحِيمَا وَشَحْمٌ ثَرَبٍ ^(٥) ،
وَكَرْشٍ وَمُضْرَانٍ وَطِحَالٍ وَقَلْبٍ وَأَلْيَةٍ وَدِمَاقٍ وَقَانِصَةٍ وَشَحْمٍ
وَكَارِعٍ ، ولحمٍ رَأْسٍ ، ولسانٍ — إلا بنيةً أَجْتَنَبَ الدَّسَمَ .
و : « لا يَأْكُلُ شَحْمًا » ، فَأَكَلَ شَحْمَ الظَّهْرِ أَوِ الْجَنْبِ ،
أَوْ سَمِينَهَا ، أَوِ الْأَلْيَةَ أَوِ السَّنَامَ — حَنْثٌ . لا : إِنْ أَكَلَ لَحْمًا
أَحْمَرَ .

و : « لا يَأْكُلُ لَبَنًا » ، فَأَكَلَهُ وَلَوْ مِنْ صَيْدٍ أَوْ آدَمِيَةٍ — : حَنْثٌ .
لا : إِنْ أَكَلَ زُبْدًا أَوْ سَمْنًا أَوْ كَشْكًا أَوْ مَصْلًا أَوْ جُبْنًا أَوْ أَقْطًا
أَوْ نَحْوَهُ ، أَوْ : « لا يَأْكُلُ زُبْدًا أَوْ سَمْنًا » ، فَأَكَلَ الْآخَرَ وَلَمْ يَظْهَرِ

(١) فى ش : « ولم » ، والظاهر أن الزيادة من الناسخ لا الفارح .

(٢) أسقط الواو من ش مخرجة فى المرح . وفى الإقناع ٢٠٤ زيادة : « الاسم » .

(٣) كذا فى زع . وفى ش والناية : « يأكل سمك » . محرم ، ، والزائد

من المرح .

(٤) كذا فى زع ، وهو : شحم رقيق قد غشى الكرش والأعضاء ، كما فى

المختار والمصباح . وذكر الفارح نحوه . وفى ش : « ترب » بالباء ، وهو تصحيف

طريف .

فيه طعمه، أو: « لا يأكلهما » فأكل لبنا .

و: « لا يأكل رأساً ولا يثضاً » - حَتَّ بِأَكْلِ رَأْسِ طَيْرٍ
وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ، وَيَضِي ذَلِكَ .

و: « لا يأكل من هذه البقرة »، لا يعمُّ ولدًا ولبناً .

و: « لا يأكل من هذا الدقيق »، فاستفَّه، أو خَبَرَهُ
وَأَكَلَهُ - : حَتَّ .

و: « لا يأكل فاكهة »، حَتَّ بِأَكْلِ بَطِيخٍ وَكُلِّ ثَمَرٍ شَجَرٍ
غَيْرِ بَرِّيٍّ - وَلَوْ يَابِسًا: كَصَنْوَبِرٍ وَعُنَابٍ، وَجَوْزٍ وَلَوْزٍ، وَبُنْدُقٍ
وُفُسْتَقٍ، وَتَمَرٍ وَتَوْتٍ، وَزَيْبٍ وَتَيْنٍ، وَمِشْشٍ وَإِجَاصٍ^(١)
وَنَحْوَهَا . - لَا قِثَاءَ وَخِيَارٍ، وَزَيْتُونٍ وَبَلُوطٍ وَبُطْمٍ، وَزُعُرُورٍ
أَحْمَرَ وَأَسِيٍّ، وَسَائِرِ ثَمَرِ شَجَرِ بَرِّيٍّ لَا يُسْتَطَابُ . وَلَا^(٢) قَرَعٍ
وَبَاذِئْجَانٍ . وَلَا مَا يَكُونُ بِالْأَرْضِ: كَجَزَرٍ وَلِفْتٍ وَفُجَلٍ وَقُلْقَاسٍ
وَنَحْوِهِ .

و: « لا يأكل رطباً أو بُسراً »، فَأَكَلَ مُدَبَّنًا - : حَتَّ . لَا:
إِنْ أَكَلَ تَمْرًا، أَوْ حَلَفَ: « يَأْكُلُ رُطْبًا أَوْ بُسْرًا » فَأَكَلَ الْآخَرَ،

(١) كدائيش والإفناح - ٢٠٥، وصرح انماوح بهذا الضبط . وهو الواقع لما في
الخطار والصحاح وغيرهما . ولم يبرز في ح . وفي النايه ٤٠٣: « أجاس »، وز:
« أجاس » . وكلامها خطأ . ويقال أيضاً: « إنجاس » في لغة وإن أنكرها ابن السكت .
راجع اللسان ٨ / ٢٦٨، والناح ٤ / ٣١٠ .

(٢) وردت « لا » في روح والمايه والإفناح ٢٠٦، وأسقطت من ش مدرجة
! اشرح .

أو^(١) : « لا يَأْكُلُ عُمرًا » فَأَكَلِ رُطْبًا أَوْ بُسْرًا أَوْ دِبْسًا أَوْ نَاطِفًا .
و : « لا يَأْكُلُ أَدَمًا » ، حَنْثَ بِأَكْلِ بَيْضٍ وَشَوَاءٍ^(٢) وَجَبْنٍ
وَمِلْحٍ ، وَتَمْرٍ وَزَيْتُونٍ ، وَلَبْنٍ وَخَلٍّ^(٣) ، وَكَلَّ مَصْطَبِغٍ^(٤) بِهِ .
و : « لا يَأْكُلُ قَوْتًا » ، حَنْثَ بِأَكْلِ خَبْزٍ وَتَمْرٍ وَزَيْبٍ وَتَيْنٍ
وَلَحْمٍ وَلَبْنٍ ، وَكَلَّ مَا تَبَقِيَ مَعَهُ الْبَيْتَةُ .
و : « لا يَأْكُلُ طَعَامًا مَاءً » ، حَنْثَ بِكَلِّ مَا يُوْكَلُ وَيُشْرَبُ .
لَا مَاءٍ^(٥) وَدَوَامٍ ، وَوَرَقٍ شَجَرٍ وَتَرَابٍ ، وَنَحْوِهَا .
و : « لا يَشْرَبُ مَاءً » ، حَنْثَ بِمَاءٍ مِلْحٍ وَنَجَسٍ . لَا بِجُلَابٍ^(٦) .
و : « لا يَتَغَدَّى »^(٧) فَأَكَلْ بَعْدَ الزَّوَالِ ، أَوْ : « لا يَتَعَشَّى »
فَأَكَلْ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، أَوْ : « لا يَتَسَحَّرُ » فَأَكَلْ قَبْلَهُ — :
لَمْ يَحْنَثْ .
وَمَنْ أَكَلَ مَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ مُسْتَهْلَكًا فِي غَيْرِهِ : كـ « تَمَنَّنَ »

(١) ذَكَرْتُ الْأَفْ فِي زَعِ وَالْقَابَةِ وَالْإِنْفَاعِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش .

(٢) كَذَا فِي ز ، أَيْ مَشَى عَلَى مَا فِي الصَّبَاحِ . وَفِي ع : « شَوَا » ، وَشِ وَالْقَابَةِ
« شَوَى » . وَالظَّاهِرُ أَنَّ كِلَيْهِمَا عَلَى الْقَصْرِ ، وَإِلَّا فَـ « التَّوَى » — وَزَانَ التَّوَى — :
الْأَطْرَافَ ، أَوْ جَمْعَ « شَوَاةٍ » وَهِيَ : جِلْدَةُ الرَّأْسِ . فَرَاجِعُ لِلتَّخَارِ أَيْضًا .
(٣) كَذَا فِي رِشِ وَالْقَابَةِ وَالْإِنْفَاعِ ٢٠٧ . وَفِي ع : « مَصْبِغٍ » ، وَهُوَ تَصْبِغٌ .
فَرَاجِعُ الصَّبَاحِ .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِنْفَاعِ وَالْقَابَةِ ٤٠٤ . وَفِي ش : « مَاءٍ » ، وَالْمَاءُ مِنَ الصَّرْحِ .
(٥) وَرَدَّتِ الْمَاءُ فِي زَعِ وَالْقَابَةِ ، وَأَسْقَطْتُ مِنْ شِ مَدْرَجَةً . مَصْطَبَةٌ فِي الشَّرْحِ . وَهُوَ :
مَاءُ الْوَرْدِ ، كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْدِيدِ . عَلَى مَا لِيَ الْإِسَانِ ١ / ٢٦٦ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالْقَابَةِ وَالْإِنْفَاعِ ٢٠٦ ، وَصَحَّفَ فِي شِ بِالْقَالَ الْعَجَبَةِ .

فَأَكَلًا فِي خَيْصٍ^(١)، أَوْ: «لَا يَأْكُلُ يَيْضًا» فَأَكَلَ^(٢) نَاطِقًا،
أَوْ: «لَا يَأْكُلُ شَمِيرًا» فَأَكَلَ حِنطَةً فِيهَا حَبَاتُ شَمِيرٍ — لَمْ يَحْنَثْ
بِإِلَّا إِذَا ظَهَرَ طَعْمُ شَيْءٍ مِنْ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ.

و: «لَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا، أَوْ هَذَا^(٣) السَّوِيْقَ» فَشَرِبَهُ، أَوْ:
«لَا يَشْرِبُهُ» فَأَكَلَهُ — حَنِثَ.

و: «لَا يَطْعُمُهُ»، حَنِثَ بِأَكَلِهِ وَشَرِبِهِ وَمَصَّهُ. لَا يَذْوِقُهُ.
و: «لَا يَأْكُلُ، أَوْ لَا يَشْرِبُ، أَوْ لَا يَفْعُلُهَا» — لَمْ يَحْنَثْ
بَعْضُ نَصَبٍ سَكْرٍ، وَرُمَانٍ. وَلَا يَبْلُغُ ذَوْبٍ سَكْرٍ فِيهِ، بِمَحْلَفِهِ:
«لَا يَأْكُلُ سُكْرًا».

و: «لَا يَأْكُلُ مَائِمًا» فَأَكَلَهُ بِحَنْزٍ، أَوْ: «لَا يَشْرِبُ مِنَ النَّهْرِ
أَوْ^(٤) الْبَرِّ» فَاعْتَرَفَ بِإِنَامٍ وَشَرِبَ — حَنِثَ. لَا: إِنْ حَلَفَ.
«لَا يَشْرِبُ مِنَ الْكُوزِ»، فَصَبَّ مِنْهُ فِي إِنَامٍ وَشَرِبَهُ.
و: «لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ»، حَنِثَ بِشَرِبِهَا فَقَطَّ^(٥) وَلَوْ
لَقَطَّهَا مِنْ تَحْتِهَا.

* * *

-
- (١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ وَالْإِفْتَاعِ ٢٠٠. وَفِي ش: «يَيْضَ»، وَهُوَ تَصْغِيرُ.
(٢) كَذَا فِي رَجِّ وَالنَّائِيَةِ. وَفِي ش: «فَأَكَلَهُ» وَالزَّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ.
(٣) أَسْقَطْتُ «هَذَا» مِنْ ش، وَأَدْرَجْتُ فِي الْعَرَجِ. وَرَاجِعُ الْإِفْتَاعِ ٢١٣.
(٤) فِي ش زِيَادَةُ، مِثْلُهَا مِنَ الْعَرَجِ، هِيَ: «لَا يَشْرِبُ مِنْ».
(٥) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ٤٠٠، وَأَسْقَطْتُ مِنْ ش مِثْلَهَا إِلَى الْعَرَجِ.

فصل

ومن حلف : « لا يلبسُ شيئاً » ، فلبس^(١) ثوباً أو درعاً أو جوشناً أو خفّاً أو نعلّاً — : حَنَثَ .

و : « لا يلبسُ ثوباً » — حَنَثَ كيف لبسه ، ولو تعمم به ، أو ارتدى بسر أو يداً ، أو أنزَرَ قميصاً . لا يلبسه وتركه على رأسه ، ولا يلبسه عليه ، أو تذرّه به .

و : « لا يلبسُ قميصاً » ، فارتدى به — : حَنَثَ^(٢) . لا : إذا^(٣) أنزَرَ به .

و : « لا يلبسُ خلياً » ، فلبس حلية ذهب أو فضة أو جوهراً ، أو منطقة عملاقة ، أو خاتماً ولو في غير خنصر ، أو دراهم أو دنانير في مرسلة — : حَنَثَ . لا عقيقاً أو سبجاً أو حريراً ، ولا إن حلف : « لا يلبسُ قلنسوةً » فلبسها في رجله .

و : « لا يدخلُ دارَ فلانٍ » ، أو لا يركبُ دابته ، أو لا يلبسُ ثوبه — : حَنَثَ بما جعله لعبده أو آجره^(٤) أو أستأجره ، لا بما أستعاره .

(١) قوله : « فلبس » إلى « جوشناً » ، أسقط من ش مدرجاً في المرح .

(٢) أسقط هذا من ش ، وأدخل في المرح .

(٣) كذا في زع . وفي ش والنائية : « لا » .

(٤) كذا في ز . وفي ع ش : « آجره » . وقد تكرّر نحوه . وفي النائية : « آجره » ،

وهو تحريف ناشر . وراجع الإقناع ٢٠٧ — ٢٠٨ .

و : « لا يدخلُ مَسْكَنَهُ » — حَتَّى يَسْتَأْجِرَ وَمَسْتَأْجِرٌ وَمَقْصُوبٌ ^(١) يَسْكُنُهُ ، لَا عَلَيْكَ الَّذِي لَا يَسْكُنُهُ . وَإِنْ قَالَ : « ... وَلَيْكَهُ » ، لَمْ يَحْتِ بِمَسْتَأْجِرٍ .

و : « لَا يَرْكَبُ دَابَّةَ عَبْدٍ فَلَانٍ » — حَتَّى يَجْلِسَ ^(٢) جُلُوسَ بَرٍّ عَلَيْهِ ، كَحُفْلِهِ : « لَا يَرْكَبُ رَحْلَ هَذِهِ الدَّابَّةِ ، أَوْ لَا يَبِيعُهُ » .

و : « لَا يَدْخُلُ مَعِينَةً » فَدَخَلَ سَطْحَهَا ^(٣) ، أَوْ : « لَا يَدْخُلُ بِأَبَاهَا » فَخَوَّلَ وَدَخَلَ — حَتَّى : لَا : إِنْ دَخَلَ طَاقَ الْبَابِ ، أَوْ وَقَفَ عَلَى حَاطِطِهَا .

و : « لَا يَكَلِّمُ إِنْسَانًا » — حَتَّى يَكَلِّمَ كُلَّ إِنْسَانٍ ، حَتَّى ب : « تَنْتَحِ » أَوْ « أَسْكُتْ » . لَا بِسَلَامٍ مِنْ صَلَاةٍ صَلَاهَا إِمَامًا .

و : « لَا كَلِمَةٌ زِيدَآ » ، فَكَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ — حَتَّى : مَا لَمْ يَنْوِرْ مَشَافَهَتَهُ ، إِلَّا إِذَا أُرْتِجَ عَلَيْهِ فِي صَلَاةٍ فَتَنَحَّ عَلَيْهِ .

و : « لَا بَدَأْتُهُ بِكَلَامٍ » ، فَتَكَلَّمَا مَعًا — لَمْ يَحْتِ .

و : « لَا كَلِمَتُهُ حَتَّى يَكَلِّمَنِي أَوْ يَبْدَأَنِي بِكَلَامٍ » ، فَتَكَلَّمَا مَعًا — :

حَتَّى .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ وَالْإِتْنَاعِ ٢٠٨ . وَفِي ش : « وَمَقْصُوبٌ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الْمَرْحِ .

(٢) وَرَدَّتِ الْبَاءُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ مِمَّجَةٍ بِالْمَرْحِ . وَانْظُرِ الْإِتْنَاعِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةٌ : « حَتَّى » ، وَهِيَ مِنَ الْمَرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الْإِتْنَاعِ .

و: « لا كلمته حيناً أو الزمان » ، ولا نية^(١) — : فسته أشهر -
و: « ... زماناً ، أو أمداً ، أو دهرآ ، أو بعيدآ ، أو مليآ ، أو عمرآ ،
أو طويلاً ، أو حقبآ ، أو وقتآ » : فأقل زمان .
و: « العمر ، أو الأبد ، أو الدهر » : فكل الزمان .
و: « ... أشهرآ ، أو شهورآ ، أو أيامآ » : فثلاثة .
و: « ... إلى الحصاد أو الجذآ » : فألى أول مدته .
و: « ... الحول » : فحول^(٢) كامل ، لا تته .
و: « لا يتكلم » ، فقراً ، أو سجع ، أو ذكر الله تعالى ، أو قاله
لمن دق عليه^(٣) : « أدخلوها بسلام آمين » ، يقصد^(٤) القرآن
وتنبيهه — : لم يحنت . وإن لم يقصد به القرآن : حنت . وحقيقة
« الذكر » : ما نطق به .
و: « لا ملك له » ، لم يحنت بدین .
و: « لا مال له ، أو لا يملك مالا » — حنت بنير زكوى ،

(١) في ش زيادة من الفرج : « تخص قدرا مينا منه » .

(٢) كذا في زع والناية ٤٠٦ والإفتح ٢١٠ . وفي ش : « فكل » ، وأخرج

الناقص في الفرج .

(٣) في ش : « عليه الباب أدخلوها » بالهمزة ، وهو خطأ . والزيادة من الفرج -

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « يقصد ... » وتنبيه له ، وفيه تصحيحه

مع زيادة من الفرج .

وبدين ، وضائع لم يئأس من عودته ، ومغضوب ^(١) . لا يستأجر .
و : « ليضربنه بمائة » . جَمَعَهَا وضربه بها ضربةً - : برَّ لا
إن حلف : « ليضربنه مائة » ، ولو آلمه .

فصل

وإن حلف : « لا يلبسُ من غَزَلِها » وعليه منه ، أو : « لا يركبُ ،
أو لا يلبسُ ، أو لا يقومُ ، أو لا يقعدُ ، أو لا يسافرُ ، أو لا يطأُ ، أو
لا يمسكُ ، أو لا يشاركُ ، أو لا يصومُ ، أو لا يصحُّ ، أو لا يطوفُ »
وهو كذلك ، أو : « لا يدخلُ داراً » وهو داخلها ، أو . « لا يضاجعُها
على فراش » فضا جَمَعْتَهُ ودام ، أو : « لا يدخلُ على فلانٍ بيتاً » فدخل
فلانٌ عليه ، فأقام معه - حَبِثَ : ما لم تكن نيةً .
لأن حلف : « لا يتزوجُ أو يتطهرُ أو يطيبُ » ، فاستدامَ
ذلك .

و : « لا يسكنُ » ، أو لا يساكنُ فلاناً « وهو ساكنٌ ^(٢) أو
مساكنٌ » ، فأقام فوقَ ز من يمكنه الخروجُ فيه ، عادةً نهاراً ، بنفسه
وأهله ومتاعه المقصود - ولو بنى بينه وبين فلانٍ حاجزاً ، وهما

(١) كذا في زع والناية ٤٠٧ والإقناع ٢١٠ . وفي ش : « ومغضوب » ، والباة
من النرج .
(٢) كذا في زع والناية ٤٠٨ . وفي ش زيادة من النرج : « معه » . وانظر
الإقناع ٢١٤ .

مُتَسَاكِينَ — : حَنْثٌ .

لا : إِنْ أَوْدَعَ مَتَاعَهُ أَوْ أَعَارَهُ أَوْ مَلَكَهُ ، أَوْ لَمْ يَجِدْ مَسْكَنًا أَوْ مَا يَنْقُلُهُ بِهِ ، أَوْ أَبْتَ زَوْجَتَهُ الْخُرُوجَ مَعَهُ : وَلَا يُمْكِنُهُ إِجْبَارُهَا وَلَا النُّقْلَةُ ^(١) بِدُونِهَا ، مَعَ نِيَةِ النُّقْلَةِ إِذَا قَدَّرَ . أَوْ أَمَسَّكَتَهُ بِدُونِهَا فَخَرَجَ وَحْدَهُ . أَوْ كَانَ بِالْدارِ مُحْجَرَتَانِ — : لِكُلِّ حَجَرَةٍ ^(٢) بَابٌ وَمِنْ فَقٍّ — . فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ حَجَرَةً : وَلَا نِيَّةً ، وَلَا سَبَبَ .

وَلَا إِنْ حَافَ عَلَى مَعِينَةٍ : « لَا مَا كُنْتُمْ بِهَا » — وَهِيَ غَيْرُ مُتَسَاكِينَ — قَبْلِيَا يَنْهَمَا حَاطًا ، وَفَتَحَ كُلُّ لِنَفْسِهِ بَابًا ، وَسَكَنَاهَا .
و : « لِيُخْرِجَنَّ أَوْ لِيُرحَلَنَّ » ^(٣) مِنَ الدَّارِ ، أَوْ لَا يَأْوِي أَوْ لَا يَنْزِلُ فِيهَا — ك : « لَا يَسْكُنُهَا » . وَكَذَا : « الْبَلَدُ » ^(٤) . إِلَّا أَنَّهُ يَبْرُ بِخُرُوجِهِ وَحْدَهُ إِذَا حَلَفَ : « لِيُخْرِجَنَّ مِنْهُ » ، وَلَا يَحْنَثُ بِعَوْدِهِ ^(٥) إِذَا حَلَفَ : « لِيُخْرِجَنَّ أَوْ لِيُرحَلَنَّ » مِنَ الدَّارِ أَوْ الْبَلَدِ « وَخَرَجَ ، مَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةً أَوْ سَبَبًا .

وَالسَّفَرُ الْقَصِيرُ : سَفَرٌ يَبْرُ بِهِ مَنْ حَلَفَ : « لِيُسَافِرَنَّ » ، وَيَحْنَثُ بِهِ مَنْ حَلَفَ : « لَا يُسَافِرُ » . وَكَذَا : النَّوْمُ الْبَسِيرُ .

(١) ضَبَطَ فِي زِيَادَةِ التَّاءِ ، وَهُوَ خَطَأٌ وَسَبِي قَلَمٌ .

(٢) فِي شِ زِيَادَةِ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « مِنْهُمَا » .

(٣) كَذَا فِي رِشِّ وَالْغَايَةِ وَفِي ع : « لِيُرحَلَنَّ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ . وَانْظُرِ الْإِسْطِاقَ ٢١٦ .

(٤) أَسْقَطَ هَذَا مِنْ شِ ، وَأَدْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٥) كَذَا فِي زِعِ وَالْغَايَةِ . وَفِي شِ : « بِعَوْدِهِ » وَالْهَاءُ مِنَ الشَّرْحِ .

و: « لا يسكنُ النارَ » ، فدخلها أو كان فيها غيرَ ساكن ، فدام جلوسه — لم يَحْنُثْ .
و: « لا يدخلُ داراً » ، فحُمِلَ فأدخِلَهَا^(١) ، وأمكته الامتناعُ فلم يَمْتَنِعْ ؛ أو: « لا يَسْتَعِدُّ رجلاً » ، فخدمه وهو ساكنٌ — : حَنْثٌ .

* * *

فصلٌ

ومن حلف : « لبشرين هذا الماء — أو ليضربن غلامه — غداً أو في غدٍ » أو أطلق ، فتَلَفَ المحلوفُ عليه قبلَ الغدِ أو فيه قبلَ الشربِ أو الضربِ — : حَنْثٌ حالَ تلفهِ . لا : إن^(٢) جُنَّ حالفٌ قبلَ الغدِ^(٣) حتى خرجَ الغدُ .
وإن أفاق قبلَ خروجه : حَنْثٌ^(٤) — أمكته فعله ، أو لا — من أولِ الغدِ^(٥) . لا : إن مات قبلَ الغدِ^(٦) ، أو أكره^(٧) .

-
- (١) كذا في زع ، وفي ش : « وأدخِلَهَا » . وكل صحيح . وفي النهاية ٤٠٩ : « ودخله » ، وهو تحريف .
(٢) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً : « مات » . وذكر في الإقناع ٢١٧ .
(٣) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « أو جن » . وهو صلب الإقناع .
(٤) كذا في زع والنهاية ٤٠٩ والإقناع . وفي ش : « حيث » ، وهو تصحيف .
(٥) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وإن قال : في غد ، فحلف قبله — ولو بغير اختيار — حنث إذا » .
(٦) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « في هذه » .
(٧) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « فيها » .

وإن قال : « .. أليوم » ، فأمكنه ، فتلف — : حنث عقبه .
 ولا يبرُّ بضره قبل وقت عيَّته ، ولا ^(١) ميتاً ، ولا بضرب
 لا يؤلم . ويبرُّ بضره مجنوناً .
 و : « ليقضيته حقه غداً » ، فأبرأه اليوم ، أو أخذ عنه عرصاً ،
 أو منع منه كرهاً ، أو مات فقضاه لورثته — : لم يحنث .
 و : « ليقضيته عند رأس الهلال ، أو مع أو إلى رأسه أو أستهلله ،
 أو عند أو مع رأس الشهر » — فحله : عند غروب الشمس من
 آخر الشهر ؛ وبحنث بعد ^(٢) . ولا يضرُّ تأخر ^(٣) فراغ كيله ووزنه
 وعده وذرعه وأكله ، لكثرتة .
 و : « لا أخذت حَقَّ مني » فأكره على دفعه ، أو أخذه
 حاكم فدفعه إلى غريمه فأخذه — : حنث ، ك : « لا تأخذ
 حَقَّ على » .
 لا : إن أكره قابض ، ولا إن وضعه بين يديه أو في ^(٤) حجره .
 إلا إن كانت يمينه : « لا أعطيكهُ » ، لبرأته — بثل هذا — من
 ثمن ، ومُثمن ، وأجرة ، وزكاة .

(١) وردت الواو في زع والناية ، وأسقطت من ش مدرجة في الفرح .
 (٢) كذا في زع . وفي ش : « بده » ، والهاء مفرح وإن ذكرت في الناية ٤١٠ .
 (٣) كذا في زع والناية ، وهو الموائى لا في الإقناع ، وسنيع الخارج . وفي ش :
 « فراغ تأخر » ، وهو بحث ناشر .
 (٤) وردت « في » في زع والناية والإقناع ٢١٨ ، وأسقطت من ش مضافة
 إلى الفرح .

و: « لا فارقتي حتى أستوفي حقِّي منك »، ففارق أخدُهما الآخرَ،
لا كرهاً، قبل استيفاء — : حث.

و: « لا أفرقتنا — أو لا فارقك — حتى أستوفي حقِّي
[منك^(١)] »، فهرب، أو فلسه حاكمٌ وحكم عليه بفراقه، أولاً،
فقارة: لعله بوجوب مفارقتِهِ — : حث. وكذا: إن أبرأه:
أو أذن له أن يفارقه، أو فارقه من غير إذن^(٢).

لا: إذا أكرها^(٣)، أو قضاءً بحقه عَرْضاً.

وفعلٌ وكيله، كمو. وكذا لو حلف: « لا يبيعُ زيداً »، فباع
ممن^(٤) يعلم أنه يشتريه له.

ولو توكلَّ حالف: « لا يبيعُ » ونحوه، في بيع — لم يحث
أصافه لموكله، أو لا^(٥).

و: « لا فارقتك حتى أوفيك حقك »، فأبرئ منه، أو أكره.

(١) وردت الزيادة في زش والإقناع، دون ع والناية.

(٢) ذكر في ز، بعد ذلك، مضروباً عليه: « ولا هرب على وجه يمكنه ملازمته والمشي معه، أو إساقه ». وذكر في الإقناع بلفظ: « أو هرب »، وبسوء « أو إساقه ».

(٣) كذا في زع والناية، أي كل من الدائن والمدين على القراق. على ما يظهر. وفي ش: « أكره »، أي اللدين. وهو الموافق لما في شرح الإقناع وإن كان المسأل واحداً.

(٤) ورد في ز، بعد هذا، مع الضرب عليه: « ولا فارقني، ففارقه الغريم أو الخائف — لا كرهاً — حث. وقد مر القراق: ما عدا عرقاً، كبيع. وذكر نحوه في الإقناع ٢١٨ — ٢١٩.

(٥) كذا في زع، أي لمن. وفي ش والناية: « من »، وهو الظاهر الملائم.

على فراقه - : لم يَحْت. وإن كان الحقُّ بيننا ، فوُهِبَتْ له ، وقبل
 - : حَيْثُ ، لا : إنْ أَقْبَضَهَا مَبْلُ .
 وإن كان حَافٌ : « لا أَفَارُقُكَ وَلَكَ [في ^(١)] قَبْلِي حَقٌّ » ،
 فَأُبْرِئُ ، أَوْ وُهِبَ له - : لم يَحْتِ مطلقاً .
 و « قَدَرُ الْفِرَاقِ » : مَا عُدُّ عُرْفًا ، كَيْع .
 و : « لَا يَكْفُلُ مَا لَا » ، فَكَفَلَ بَدَنًا - وَشَرَطَ الْبِرَاءَةَ - :
 لم يَحْتِ .

* * *

بَابُ النَّذْرِ

وهو : إلْزَامُ مَكَّافٍ غَنَائِرٍ - وَلَوْ كَافِرًا بِعِبَادَةٍ - قَسَمَهُ ، اللَّهُ
 تعالى - بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ - شَيْئًا : غَيْرَ لَازِمٍ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، وَلَا
 مُحَالٍ . فَلَا تَكْفِي نَيْتُهُ .
 وهو مَكْرُوهٌ : « لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ » ، وَلَا ^(٢) يَرُدُّ قَضَاءً .
 وَيَنْعَقِدُ فِي وَاجِبٍ : كَ « اللَّهُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ » وَنَحْوِهِ . فَيُكْفَرُ
 إِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ ، كَحَلْفِهِ عَلَيْهِ .
 وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ : « لَا ... » ، كَ : « اللَّهُ عَلَى صَوْمِ أَمْسٍ » وَنَحْوِهِ :
 مِنَ الْمُحَالِ .

(١) وردت الزيادة في زرع والناية ٤١١ ، وسقطت من ش .

(٢) وردت الواو في زرع والناية ٤١٢ والإقناع ٢١٩ ، وأسقطت من ش
 مدحجة بالدرج .

وأنواع منعقدة ستة :

- ١ — أحدها : المطلق ، ك : « **لله على نذر** » أو « **إن فعلت كذا...** » ، ولا نية ، وقلة . فكفارة **يمين** ^(١) .
- ٢ — الثاني : نذر **لجأح** وغضب ، وهو : تمليقه بشرط يقصد المنع منه ^(٢) ، أو الحمل عليه . ك : « **إن كلمتك** » ، أو **إن لم أخبرك** ، فلي **الحج** أو **العتق** أو **صوم سنة** ، أو **مالى صدقة** . فيخير بين فعل وكفارة **يمين** .
- ولا يضرب قوله : « **على مذهب من يلزم بذلك** » ، أو : « **لا أقلد** » ^(٣) من يرى الكفارة ، ونحوه .
- ومن علق صدقة شيء ببيعته ، وآخر بشرائه — فاشترأه : كفر كل واحد كفارة **يمين** .
- ٣ — الثالث : نذر **مباح** ، ك : « **لله على أن ألبس ثوبى** ، أو **أركب دابتي** » . فيخير أيضا .
- ٤ — الرابع : نذر **مكروه** ، ك **طلاق** ونحوه . فيسن أن يكفر ولا يفعله .
- ٥ — الخامس : نذر **معصية** ، ك **شرب خمر** ، و **صوم يوم عيد**

(١) ضبط في ز بالكسر والضم ، والكسر هو المتين .

(٢) كذا في زع والإقناع ، أى من الشرط أو اللحق عليه ، فتنه . وفي ش والناية : من شيء ، وأصله تمجيف . وصحف القل في الناية باللفظ : « **بتمد** » .

(٣) كذا في زع والإقناع والناية ١٣٤ . وفي ش : « **قلد** » ، وهو تحريف .

أو حيضٍ أو أيام التَّشْرِيقِ فيحرمُ الوفاةُ به ، ويُكفرُ من لم يفعله ،
وَيَقْضَى غيرَ يومِ حيضٍ ^(١) .

ومن نذر ذَبْحَ معصوم — حتى نفسه — : فكَفَّارَةٌ . وتعدُّ^٢
بتعدُّ ولدٍ ^(٢) : ما لم ينوِ معيَّنًا .

٦ — أَلَسَادُسُ : نَذْرُ تَبَرُّرٍ ^(٣) ، كَصَلَاةٍ وَصِيَامٍ ^(٤) واعتكافٍ
وصَدَقَةٍ وَحِجٍّ وَعُمْرَةٍ ، بقصدِ التَّقَرُّبِ مطلقًا ، أو علقَ بشرطِ
نِعمَةٍ أو دفعِ قِسمَةٍ ، كـ : « إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي ، أَوْ سَلَّمَ مَالِي ٥٠٠ » ،
أو حَلَفَ بقصدِ ^(٥) التَّقَرُّبِ : كـ « وَاللَّهِ ! لَتَنْ سَلِّمَ مَالِي لِأَتَصَدَّقَنَّ
بِكَذَا » ، فوجدَ شرطه ، لَزِمَهُ . ويجوزُ إخراجُه قبله .

ولو نذر الصَّدَقَةَ مَنْ تُسَنُّ لَهُ ، بِكُلِّ مَالِهِ أَوْ بِأَلْفٍ وَنَحْوِهِ —
وهو كُلُّ مَالِهِ — بقصدِ القُرْبَةِ : أَجْزَأُ ^(٥) ثَلَاثُهُ . وبِإِمضٍ مَسْمُومٍ :
لَزِمَهُ . وَإِنْ نَوَى ثَمِنًا ، أَوْ مَالًا دُونَ مَالٍ — : أَخِذْ بِنَيْتِهِ .
وإن نذرَها بِمَالٍ — وَنَيْتُهُ أَلْفٌ — : يُخْرِجُ مَا شَاءَ .

(١) ورد في ز ، بعد ذلك ، « ضَرْوِيًّا عَلَيْهِ » : « وَيُكْفَرُ » . وذكر في الإقناع ٢٢١ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي ش : « بِعِدْدِهِ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَسْلَهُ : « بِعِدْدِ
وَلَدِهِ » ، غَرَفَ فِي الْعَلَمِ . « وَالْهَاءُ مِنَ الْمَرْحِ » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي النَّائِيَةِ : « . . . صَوْمٌ » . وَفِي ش : « تَبَرُّرٌ . . .
صَوْمٌ » ، وَفِيهِ تَصْغِيرٌ . وَلَفْظُ الْإِقْنَاعِ ٢٢٢ : « التَّبَرُّرُ . . . الصِّيَامُ » .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي ح : « يَقْصِدُ » ، وَلَوْلَا تَصْغِيرٌ . وَانْظُرِ
الْإِقْنَاعَ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي ش : « أَجْزَأُ » ، « وَالْهَاءُ مِنَ الْمَرْحِ وَإِنْ ذَكَرْتَ
فِي الْإِقْنَاعِ ٢٢٣ .

وبصرفه^(١) للمساكين ، كصدقة مطلقة . ولا يُجزّيه إسقاطُ دين .

ومن حلف أو نذر : « لا ردّدتُ سائلاً » ، فكمن حلف أو نذر الصدقة بآله : فإن لم يتحصّل له إلا ما يحتاجه^(٢) فكفارةُ عيّن ، وإلا تصدّق بثلث الزائد .

وحبة برّ ونحوها ، ليست سؤالَ السائل .
و : « إن ملكت مالَ فلانٍ ففلى الصدقةُ به » ، فملكه — : فكأله .

ومن حلف فقال : « على عتق رقية » ، فحنث — : فكفارةُ عيّن^(٣) .

* * *

فصل

ومن نذر صومَ سنةٍ معيّنة : لم يدخل في نذره رمضان ، ويوما العيد ، وأيام التشريق .
وإن نذر صومَ شهرٍ معيّن ، فلم يصنّه لنذرٍ أو غيره — : فالتضاء متباً ، وكفارةُ عيّن .

(١) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر . وفي ش : فيصرفه . . وفي الإقناع : « وبصرفه » .

(٢) وردت الهاء في ز ش والناية ، وسقطت من ع .

(٣) في ز ، بعد ذلك ، زيادة ملصقة به وليسكتها بالهامش مع عدم علامة نقص ، هي : « بخلاف الظاهر » . والظاهر أنّها حاشية .

وإن صام قبله : لم يجزئه .

وإن أفطر منه لنير عذر : أستأنف شهرآ من يوم فطره ، وكفر .
ولمذر : بنى : وقضى ما أفطره متتابعاً متصلاً بتامه ، وكفر . وإن
جئته كله : لم يقضه .

وإن نذر صوم شهر ، وأطلق — : لزمه التتابع . فإن ^(١) قطعته
بلا عذر : أستأنفه . ولمذر : يُحَيِّرُ بينه بلا كفارة ، وبين البناء ويقيم
ثلاثين ويكفر .

وكذا « سنة » : فى تتابع . ويصوم أثني ^(٢) عشر شهراً ، سوى
رمضان وأيام التهي ولو شرط التتابع ، فيقضى .

و... سنة من الآن ، أو من وقت كذا — : فكميته ^(٣) .

وإن ^(٤) نذر صوم الهر : لزمه — فإن أفطر : كفر فقط بنير
صوم . — ولا يدخل رمضان ويوم نهي ، ويقضى فطره به ^(٥) .
ويصام لظهار ونحوه منه ، ويكفر مع صوم ظهار ونحوه
[فقط ^(٦)] .

(١) كذا فى زع والناية ٤١٥ ، وهو الظاهر . وفى ش . « وإن » ، ولعله

صحيح .

(٢) فى ش : « اثني » ، وهو خطأ فشا فى بعض الأوساط المنتسبة لعلم علما .

(٣) أسقطت الكاف من ش ، وأدبجت بلام الشارح .

(٤) كذا فى زع والناية والإقناع ٢٢٤ . ولفظ ش : « ومن » .

(٥) ذكر فى ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « لمذر » . وذكر فى ع والفرج .

(٦) وردت الزيادة فى زع والإقناع ، دون ش والناية .

وإن نذر صوم يوم الخميس ونحوه ، فوافق عيداً أو حيفاً
أو أيام^(١) تشرقي : أفطر ، وقضى^(٢) ، وكفر .
وإن نذر صوم يوم يقدم زيد^(٣) ، فقدم ليلاً : فلا شيء عليه .
ونهاراً — وهو صائم ، وقد نيت النية بخبر^(٤) ميمه — : صح ،
وأجزأه .
وإلا ، أو كان مفطراً ، أو وافق قدومه يوماً من رمضان أو يوم
عيد أو حيفي : — قضى ، وكفر .
وإن وافق قدومه وهو صائم عن نذر معين : أتمه — ولا يستحب
قضاؤه — ويقضي نذر القدوم ، كصائم : في قضاء رمضان ،
أو كفارة أو نذر مطلق^(٥) .
وإن وافق يوم نذره وهو مجنون : فلا قضاء ، ولا كفارة .
ونذر أعتكافه ، كصومه .
وإن نذر صوم أيام معدودة — ولو ثلاثين — : لم يلزمه تتابع
إلا بشرط أو نية^(٦) .

(١) قوله : « أو أيام تشرقي أفطر » ، أسقط من ش مدرجا في الفرح ، وزيد بدله .
منه : « أو نكاسا » . وانظر الإقناع ٢٢٤ — ٢٢٥ ، والنهاية ٤١٦ .

(٢) صحف في ع بلفظ : « وقضا » .

(٣) كذا في ز . وفي ع ش والنهاية والإقناع : « فلان » ، وانظر بقية النص فيه .

(٤) كذا في زع والنهاية والإقناع ، أي بسببه . وفي ش : « خبر » .

(٥) ذكر في ز ، بعد ذلك ، ضروبا عليه : « ويقضى نذر القدوم » .

(٦) كذا في زع والنهاية والإقناع ٢٢٦ . وفي ش : بنية ، والباء من الفرح .

ومن نذر صوماً متتابعاً غير مميّن ، فأفطر لمرضٍ يجب معه
الفطر ، أو لحيضٍ — خيرٌ بينَ استثنائه ولا شيءٍ عليه ، وبينَ
البناءه ويكفرُ .

و . . لسفر^(١) أو ما يُبيحُ الفطرَ مع القدرة على الصوم : لم ينقطع
التتابع . ولنيرٍ عذرٍ : يلزمه أن يستأنفَ بلاكفارةٍ .
ومن نذر صوماً ، فعجزَ عنه لكبرٍ أو مرضٍ لا يُرجى بُرؤه ،
أو نذره حالَ عجزه — : أطعم لكلِّ يومٍ مسكيناً ، وكفر
كفارةً يمين .

وإن نذر صلاةٍ ونحوها ، وعجزَ — : فعليه الكفارةُ فقط .
و . . . حجاً : لزمه . فإن لم يُطِقه ولا شتتاً منه : حجٌّ عنه . وإلا :
أتى بما يُطيقه ، وكفر للباقي .
ومع عجزه عن زائدٍ وراحتٍ حالَ نذره ، لا يلزمه . ثم إن
وجدتهما : لزمه .

وإن نذر صوماً أو صومَ بعضِ يومٍ : لزمه يومٌ بنيته^(٢) من الليل .
ونذر^(٣) صومٍ ليلةٍ لا ينمقدُ ، ولا كفارة . وكذا نذرُ صومٍ
يومٍ : أتى فيه بمتأنيٍ .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « وإن لسفر » ، والزيادة من الصرح ، وإن
وردت في هط الإقناع : « وإن أفطر » . والزائد ذكر في الصرح أيضاً .

(٢) وردت الهاء في زع والناية ٤١٧ ، وسقطت من ش والإقناع ٢٢٤ .

(٣) كذا في زش والناية . وزيد في ع فوقه كلمة : « إن » . ولا ضرورة لها .

وإن نذر صلاة : فركتان قائماً لقادر ، لأن الركعة لا تجزئ^١ في فرض . وأربعاً بتسليمتين ، أو أطلق — : تجزئ^(١) بتسليمه ، كملكه .

ولين نذر صلاة جالساً ، أن يصليها قائماً .

وإن نذر المشي إلى بيت الله الحرام أو موضع من مكة أو حرّمها ، وأطلق ، أو قال : « غير حاج ولا مُعْتَمِر » — لزمه المشي في حج أو عمره من مكانه ، لإحرام قبل ميقاته — : ما لم ينو مكاناً ، بعينه ، أو إتيانه لاحقية المشي .

وإن ركب لمجزر أو غيره ، أو نذر الركوب فمشى — : فكفارة يمين .

وإن نذر المشي إلى مسجد المدينة أو الأقصى : لزمه ذلك ، والصلاة فيه .

وإن عيّن مسجداً في غير حرّم : لزمه — عند وصوله — ركتان . وإن نذر رقبة : فما^(٢) تجزئ^٢ عن واجب ، إلا أن يُمينها . فيجزئ^(٣) ما عيّنه . لكن : لو مات النذور ، أو أتلفه نادر قبل عتقه — : لزمه كفارة يمين بلا عتق . وعلى متلف غيره ، قيمته له .

(١) كذا في زع والناية ، وهو اللام . وفي ش : « يجزئ » ، ولعله تصحيف . وانظر الإقناع .

(٢) كذا في ز ش والناية ١٨ . وحرف في ع بلفظ : « فها » . وانظر الإقناع ٣٢٨ .

(٣) كذا في زع والناية والإقناع . وفي ش : « ويجزئ » ، وهو مصحف .

و. « إِنْ مَلَكَتْ عَبْدَ زَيْدٍ فَلَهُ عَلَى أَنْ أُعْتِقَهُ » ، يَقْصِدُ^(٤)
 القربةَ — أُلْزِمَ بِشَقِّهِ : إِذَا مَلَكَهُ .
 ومن نَذَرَ طَوَافًا أَوْ سَمِيًّا ، فَأَقْلَهُ : أَسْبِغْ . وعلى أربع : فطوافانِ
 أَوْ سَمِيانِ .
 ومن نَذَرَ طَاعَةَ عَلَى وَجْهِ مِنْهَى عَنْهُ — : كَالصَّلَاةِ عُرْيَانًا ،
 أَوِ الْحَجِّ حَافِيًا حَاسِرًا ، وَنَحْوَهُ — : وَفَى بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ ،
 وَتَلْفَى^(٥) تِلْكَ الصِّفَةُ ، وَيَكْفُرُ .
 وَلَا يَلْزِمُ الْوَفَاءُ بِوَعْدِهِ^(٥) .

* * *

(٣) كَذَا فِي ز وَأَمْلَع ، ثُمَّ أَمْلَحَ فِيهَا بِقَطْعِ ش : « بِقَصْدٍ » ، وَهُوَ مُصْجِفٌ .
 (٤) كَذَا فِي ع ش وَالنَّايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ . وَفِي ز : « وَتَلْفَى » ، وَلِلَّامِ النُّقْطَةُ الثَّانِيَةُ لَمْ
 تَطْعُرْ فِي التَّصْوِيرِ . وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا .
 (٥) كَذَا بِالْأَسْوَلِ وَالنَّايَةِ . وَفِي الْإِقْتِنَاعِ : « الْوَعْدِ » . وَذَكَرَ بِهَامِشِ ز : « وَبِحَرَمِ
 الْوَعْدِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ . الْمَجَاوِزُ » أ هـ ، بِمَعْنَى : فِي الْإِقْتِنَاعِ ، لَا فِي « زَادِ الْمُسْتَقْبَلِ » . وَذَكَرَ
 فِي الشَّرْحِ .

كتاب القضاء والفتيا

(١) وهى : تبيين الحكم الشرعى .

ولا يلزم جواب ما لم يقع ، ولا مالا يتمله سائل ،
ولا مالا تقع فيه .

ومن عدم مفتيا فى بلده وغيره ، فحكمه : حكم ما قبل الشرع .
ويحرم تساهل مفت ، وتقليد معروف به .
ويقلد العدل ولو ميتا . ويُفتي مجتهد فاسق نفسه . ويقلد حائى
من ظنه عالما ، لا : إن جهل عدالته .

ولفت رد الفتيا : إن كان بالبلد عالم قائم مقامه . وإلا : لم يجوز ،
كقول حاكم لمن أرتفع إليه : « أمض إلى غيرى » .

ويحرم إطلاق الفتيا فى اسم مشترك ؛ فن سئل : « أيؤكل
فى رمضان بعد الفجر ؟ » ، لا بد أن يقول : « الأول ، أو الثانى »
وله تخيير من استفتاه بين قوله وقول مخالفه . وتخير وإن لم
يُخيره ؛ لا^(١) لمن أنسب المذهب إمام — أن يتخير فى مسألة
ذات قولين .

ومن لم يجد إلا مفتيا : لزمه أخذه بقوله . وكذا ملزم قول

(١) كذا فى زع . وفى ش : « ولا » ، والواو من المرح وإن وردت فى لفظ

الغاية ٢٤٤ والإقتناء ٢٤١ : « وليس » .

مفتٍ وثَمَّ غيرُهُ . ويجوز تقليدُ مفضولي من المجتهدين .

(ب) و « القضاء » : تَبَيَّنَتْ ، والإِثْرَامُ به ، وفصلُ الحكوماتِ -

وهو : فرضُ كفايةٍ ، كالإمامة . فعلى الإمام أن يَنْصَبَ بكلِّ إقليمٍ قاضياً . ويختارُ^(١) لذلك أفضلَ من يحدُّ : علماً وورعاً . ويأمرُهُ بالتقوى وتحريمي^(٢) العدلِ ، وأن يَسْتَخْلِفَ في كلِّ صُفْعٍ أفضلَ من يحدُّ لهم^(٣) .

ويجبُ على من يَصْلُحُ — : إذا طَلَبَ ، ولم يوجدَ غيرُهُ : ممن يوثقُ به . — أن يَدْخُلَ فيه : إن لم يُشْغَلْ^(٤) عما هو أَهْمُ منه .

ومع وجودِ غيره ، الأفضلُ : أن لا يُجِيبَ . وكره له طلبُهُ إذا . ويحرمُ بذلُ مالٍ فيه ، وأخذُهُ ، وطلبُهُ : وفيه مباشرُ أهلٍ^(٥) .
وتصحُّ توليةُ مفضولي وحريصٍ عليها ، وتمليقُ ولايةٍ قضائيةٍ وإمارةٍ بشرطٍ .

وشرط لصحتها : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ — كونُها من إمامٍ أو نائبه

(١) ضبط في ز بالضم ، على الاستئناف . ويجوز النصب على العطف على « ينصب » ، كما أشار الشارح إليه .

(٢) كذا في زع والفاية ٤٢٧ . وفي ش : « جعري » ، والباء من المرح وإن ذكرت في الإقناع ٢٣٠ .

(٣) كذا في زع والفاية ، وهو الظاهر . وفي ش : « يجدهم » ، ولطه تحريفه لفظ الإقناع : « من يغير عليه » .

(٤) ورد بهذا الضبط في ز ، على أنه من « أشغل » . وفي لغة رديته كذا قال صاحب المختار ، أو مهجورة في فصيح الكلام على حد تعبير صاحب المصباح . فالأولى التفتح .

فيه ، وأن يعرف أن المولى صالح للقضاء ، وتعين ما يؤليه الحكم فيه : من عملٍ وبلد^(١) ، ومشافهته بها أو مكاتبته ، وإشهاد عدلين عليها^(٢) أو استفاضةً : إذا كان بلد الإمام خمسة أيام فادون لأعدالة المولى (بكسر اللام) .

وأناظها الصريحة سبعة : « ولتتلك الحكم ، وقد تلك [الحكم] »^(٣) وقوضت^(٤) — أو^(٥) رددت ، أو^(٥) جعلت — إليك الحكم ، واستخففتك — أو^(٥) استنبتت — في الحكم .
فإذا وجد أحدها ، وقيل مولى حاضر في المجلس^(٦) أو غائب بعده ، أو شرع الغائب في العمل — : أنعقدت .

والكناية — نحو : « أعتدت أو غولت عليك ، ووكلت »^(٧) أو أسندت إليك . — لاتنقذ^(٨) بها إلا بقرينة ، نحو : « فاحكم ،

(١) كذا في زع . وفي ش : « وبلدا » ، وهو تحريف . ونقط الإقناع ٢٣١ : « الأعمال والبلدان » ، وهو لفظ الناية ٢٤٨ وإن سقط اللفظ الأول منها .

(٢) كذا في زع والناية ، أي توليته كما هو لفظ الإقناع ٢٣٢ وصرح الشارح بنحوه . وفي ش : « عليها » ، وهو تحريف ناشر .

(٣) وردت الزيادة في زع ، دون الناية وش والإقناع . وذكرت في شرحهما .

(٤) كذا في زع والناية والإقناع . وفي ز : « أو قوضت » ، والظاهر أن الألف أثبتت عنوا .

(٥) وردت الألف في ز ، دون ع ش والناية والإقناع . وسقطت التون من ع .

(٦) كذا في زع والناية والإقناع . وفي ش : « بالمجلس » . وكل صحيح .

(٧) في ش : « أو وكلت أو استندت » ، وهو تحريف جاهل .

(٨) كذا في ز والناية والإقناع وفي ش مع زيادة من المرح : « الولاية » . وفي ز : « يتعبد » ، والأول أولى .

أَوْ قَوْلٌ مَا عَوَّلْتُ عَلَيْكَ فِيهِ .
 وَإِنْ قَالَ : « مِنْ نَظَرٍ فِي الْحَكَمِ فِي بَلَدٍ كَذَا ، مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ » .
 فَقَدْ وَلَّيْتَهُ » — لَمْ تَنْعِدْ لِمَنْ نَظَرَ : لِحُجَّتِهِ .
 وَإِنْ قَالَ : « وَلَّيْتُ فُلَانًا وَفُلَانًا ، فَمَنْ نَظَرَ مِنْهُمَا فَهُوَ خَلِيفَتِي » .
 أَنْقَدْتُ لِهَما ، وَتَمَيَّنُ مِنْ سَبَقِ^(١) .

* * *

فصل

وَتَفْيِذُ وَلَايَةٍ حَكْمَ عَائِمَةِ النِّظَرِ فِي أَشْيَاءَ ، وَالْإِلْزَامَ بِهَا :
 ١ — : فَصْلُ الْحُكُومَةِ ، وَأَخْذُ الْحَقِّ ، وَدَفْعُهُ لِرَبِّهِ .
 ٢ ، ٣ — : وَالنِّظَرُ فِي مَالٍ يَنْبَغِي وَمُجَنِّونَ وَسَفِيهِ وَغَائِبٍ ، وَالْحَجْرُ
 لِسَفِهِ وَفُلَسِ^(٢) .
 ٤ ، ٥ — : وَالنِّظَرُ فِي وَقُوفٍ عَمَلِهِ ، لِتَجَرُّى عَلَى شَرْطِهَا . وَفِي
 مَصَالِحِ طَرَقٍ عَمَلِهِ وَأَفْنِيَّتِهِ .
 ٦ ، ٧ — : وَتَنْفِيذُ الْوَصَايَا ، وَتَرْوِيجُ مِنْ لَأَوَّلَى لَهَا .
 ٨ — : وَتَصْفَحُ شُهُودِهِ وَأَمْنَانِهِ ، لِيَسْتَبْدَلَ^(٣) بِمَنْ ثَبَتَ جَرَحُهُ .

(١) فِي شِ زِيَادَةٍ ، أُدْرِجَتْ مِنَ الْمَرْحِ ، هـ : « مِنْهَا » .
 (٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ٢٩ ، ٤ . وَفِي الْإِنْتِاعِ : « أَوْ فُلَسِ » . وَشِ : « وَفُلَسِ » .
 وَاللَّامُ مِنَ الْمَرْحِ .
 (٣) كَذَا فِي زِ ، وَسَقَطَتِ اللَّامُ مِنْ حِ . وَفِي النَّائِيَةِ : « لِيَسْتَبْدَلَ مِنْ » ، وَشِ :
 « لِيَسْبَدِلَ ... يَثْبِتُ جَرَحَهُ » . وَكَلَامُهَا تَحْرِيفٌ . وَلِهَذَا الْإِنْتِاعُ : « لِيَسْبَدِلَ — وَيَسْبَدِلَ —
 مِنْ يَصْلَحُ » ، وَانْظُرْ تَأْوِيلَ الشَّارِحِ لَهُ .

١٠، ٩ - : وإقامةُ حدٍّ ، وإقامةِ جمعةٍ وعيدٍ : ما لم يُخصَّصْ بإمام .
 ١١ - : وجبايةُ خراجٍ وزكاةٍ ، ما لم يُخصَّصْ بعاملٍ .
 لا ^(١) الاحتسابُ على الباعةِ والمشتريين ، وإلزامهم بالشرع .
 وله طلبُ رزقٍ من بيتِ المال ، لنفسه وأمنائه وخلفائه ^(٢) ، حتى
 مع عدم حاجةٍ ^(٣) .

فإن لم يُجمل له شيءٌ - وليس له ما يكفيه - وقال للخصمين :
 « لا أفضي بينكما إلا بجملي » ، جاز .
 ومن يأخذ ^(٤) من بيتِ المال : لم يأخذ أجره لفتياه ، ولا لخطئه .

• • •

فصلٌ

ويجوزُ أن يوليَّه عمومُ النظرِ في عمومِ العمل ، وأن يوليَّه خاصًّا
 في أحدهما ^(٥) أو فيهما :
 فيوليَّه عمومُ النظرِ - أو خاصًّا - بمحلةٍ خاصةٍ ؛ فينفذُ حكمه في
 مقيمٍ بها وطاريٍّ ^(٦) إليها فقط .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الفرج ، هي : « حكم » .

(٢) كذا في زع والناية والإقاع ، وصح في ش بإلغاء المهمة .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « الحاجة » . وانظر الإقاع .

(٤) كذا في ز والناية ٣٠ ، وأصل ع ، ثم أصلح فيها بلفظ ش والإقاع ٢٣٤ :

« أخذ » ، مع زيادة فيه : « رزقا » .

(٥) كذا في زع والناية والإقاع ، أي القضاء والصل . وفي ش : « أحدهما أو
 فيها » ، وهو تحريف .

(٦) كذا في زع مع الضبط ، على حذف الهمزة للتخفيف والتسهيل . وفي ش والناية :

« وطاري » ، على الأصل .

لكن : لو أذنت له في تزويجها ، فلم يزوّجها حتى خرجت من عمله — : لم يصح ، كما لو أذنت له وهي في غير عمله ثم دخلت إلى عمله .

ولا يسمع بينة في غير عمله — وهو محل حكمه ، وتجب إعادة الشهادة فيه — كتمديلها .

أو يولية الحكم في المداينات ^(١) خاصة ، أو في قدر من المال لا يتجاوزُه . أو يجعل إليه عقود الأنكحة ، دون غيرها . وله أن يوَلّي من غير مذهبه ^(٢) ، وقاضيين فأكثر ببلد وإن اتحد عملهما .

ويقدم قول طالب ولو عند نائب ؛ فإن استويا — كمُدعيين اختلفا في ثمن مبيع باقٍ — : فأقرب الحاكمين . ثم قرعة ^(٣) .

وإن زالت [ولاية] ^(٤) المولى (بكسر اللام) ، أو عزل المولى

(١) كذا في زع والناية والإقناع . وفي ش : « المديونات » ، وهو تحريف .

(٢) بهامش ز : « قال الموضع : لم أر من سرح بماذا يحكم المولى (يفتح اللام) ؟ والظاهر أنه لا يحكم إلا بمذهبه : فلا يحكم بما لا لا يتقدمه . وهو مما لا يجب نقضه اتفاقاً . قاله في الفروع » انتهى .

(٣) كذا في زع . وفي ش : « القرعة » . وفي الناية ٤٣١ : « فرعه » ، وهو تصحيف لآخر . وانظر الإقناع ٢٣٥ .

(٤) وردت الزيادة في ع ش ، وصحفت في الناية بالهاء ، وسقطت من ز . والظاهر أن المصنف كان قد أراد إثبات نفس الإقناع : « فإن مات المولى » ، ثم عدل عنه بدون تنبيه إلى وجوب الزيادة .

(بفتحها) مع صلاحيته — لم تبطل ولايته : لأنه نائب المسلمين ، لا الإمام .

ولو كان المستنيب قاضياً ، فعزل نوابه ، أو زالت ولايته بموت أو غيره — : أنزلوا .

وكذا وال ، ومحتسب ، وأمير جهاذ ، ووكيل بيت المال ، ومن نصب لجباية مالٍ وسرفه .

ولا يبطل ما فرضه فارض ، في المستقبل .

ومن عزل نفسه : أنزل : لا يميز^(١) قبل عليه .

ومن أخير بموت موالي يلبذ ، وولي غيره ، فبان حياً — : لم ينزل .

* * *

فصل^(٢)

ويشترط كون قاضي : بالنا ، عاقلاً ، ذكراً ، حراً ، مسلماً ، عدلاً ولو تائباً من قذف ، سميماً ، بصيراً ، متكلماً ، مجتهداً ولو في مذهب إمامه للضرورة : فإيراعي ألفاظ إمامه ومتأخرها ، ويقلد كبار مذهبه في ذلك ، ويحكم به ولو اعتقد خلافه .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، ضرورياً عليه : « فاس » . وانظر الإقناع ٢٣٦ .

(٢) في ش زيادة من المرح — ورد نحوها في الإقناع ٢٣٧ — : « في شرط القاضي ، وهي عشرة » .

لا كونه : كتاباً ، أو ورعاً ، أو زاهداً ، أو يقظاً ، أو مثبِتاً للقياس ، أو حسنَ الخُلُقِ . والأولى كونه كذلك .
وما يمنعُ التوليةَ ابتداءً : بمنها دواماً ، إلا فقد السمعَ والبصرَ فيما ثبت عنده ولم يحكم به : فإن ولايةَ حكمه باقيةٌ فيه ويتعينُ عزلهُ مع مرضٍ يمنعه القضاء .
ويصح أن يولى عبداً إمارةً مَرِيَّةً ، وقسمَ صدقةٍ وفقيراً ، وإمامةً صلاةً .

و « المُجْتَهِدُ » : من يَعْرِفُ — من الكتابِ والسنة — :
« الحقيقةَ والمَجَازَ » ، و « الأمرَ والنهي » ، و « المُجْمَلِ والمُبَيَّنِ » ،
و « المُعْكَمَ والمُتَشَابِهَ » ، و « العامَّ والخاصَّ » ، و « المُطْلَقَ والتقيّدَ » ، و « النَّاسِخَ والنَّسْخَ » ، و « المُسْتَثْنَى والمُسْتَثْنَى مِنْهُ » ؛
وصحيحٌ ^(١) السنةَ وسقيمتها ، ومُتَوَاتِرَهَا وأَحَادَهَا ، ومُسْنَدَهَا ،
والمُنْقَطِعَ — مما يَتَمَلَّقُ بالأحكام — والمُجْبَحَ عَلَيْهِ ، والمُخْتَلَفَ فيه ،
والقياسَ وشروطه ، وكيف يَسْتَنْبِطُ والمرئِيَّةَ المُتَدَاوِلَةَ بالحِجَازِ والشامِ والعِراقِ ، وما يُؤَيِّسُ بِهِم .

فمن عَرَفَ أكثرَ فَقَطْ ^(٢) : صلحُ اللَّفْثِيَا والقَضَاءِ .

• • •

(١) كذا في زع والناية ٤٣٤ ، وأسقط الواو من ش مدرجة في المرح . وانظر الإقناع ٣٣٩ .

(٢) كذا في ز . ووع ش : « أكثر ذلك قد » ، والظاهر أن فيه تصحيحاً مع زيادة من المرح ، وإن كان ذلك لفظ الناية . وعبارة الإقناع ٧٤٠ : « فن عرف ذلك أو أكثره ، ورزق فهمه — صلح ... » .

(م ٣٧ ق ٧ — منتهى الإرادات)

فصل

وإن حكم^(٢) أثنان فأكثر بينهما صالحاً للقضاء : فَقَدْ حكمه في .
في كل ما ينفذ فيه حكمٌ من ولّاهُ إمامٌ أو نائبه .
لكن : لكلّ منهما أرْجوعٌ قبل شُرُوعِهِ في الحكم .



بابُ أدبِ^(١) القاضي

وهو : أخلاقه التي ينبغي التخلُّقُ بها . و«أُخْلِقُ» : صورته ألباطنة .
يُسْنُ : كونه قوياً بلا عُنْفٍ ، كَيْناً بلا ضَعْفٍ ، حليماً ، متأنياً ،
منفطناً ، عفيفاً ، بصيراً بأحكام الأحكام قبله .

وسؤاله — : إن وُلّيَ في غير بلده . — عن علمائه وعُدوله ،
وإعلامهم يوم دخوله — : لِيَتَلَقَّوْهُ . — من غير أن يأمرهم بتلقيه .
ودخوله — يوم اثنين أو خميس أو سبت — ضَحْوَةً ، لا بساً
أجلَ ثيابه . وكذا أصحابه . ولا يَتَطَيَّرُ ، وإن تَفَاءَلَ فَحَسَنُ .

فيأتي الجامع : فيصلّي ركعتين ، ويجلسُ مستقبلاً ، ويأمرُ بمهدمة
— فيقرأ على الناس — ومن^(٢) يناديهم بيوم^(٣) جلوسه للحكم . ويُقِلُّ
من كلامه إلا الحاجة .

(١) كذا في زع والناية ٤٠٥ . وفي ش : « حكم بتشديد الكاف اثنان بينهما » ، فأخرج
المرح في المتن والمكس . وعبارة الإقناع ٢٤٨ : « تحاكم شخصان للرجل للقضاء بينهما » .
(٢) كذا في زع والناية ٤٣٦ . وفي ش : « آداب » ، وهو تحريف بقرينة ما
يسمى ، وإن كان لفظ الإقناع ٢٤٩ .
(٣) كذا في ز والإقناع ٢٥٠ ، وسقطت الباء من غ والناية . وفي ش : « بمن » .
وهذه الباء من المرح وإن ذكرت في الناية .

ثم يَمْضِي إلى منزله ، وَيُنْفِذُ : فَيَسْلُمُ^(١) دِيوَانَ الْحُكْمِ مَنْ كَانَ
قبله . وَيَأْمُرُ كَاتِبًا ثَقَّةً : يُثَبِّتُ مَا تَسَلَّمَهُ بِمَحْضَرٍ عَدْلَيْنِ .
ثم يَخْرُجُ يَوْمَ الْوَعْدِ بِأَعْدِلِ أَحْوَالِهِ — غَيْرَ غَضْبَانَ ، وَلَا جَانِعٍ
وَلَا حَافِينَ ، وَلَا مَهْمُومٍ بِمَا يَشْغَلُهُ عَنِ الْقَهْمِ . — فَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ يَمُرُّ
به وَلَوْ صَبِيًّا ، ثُمَّ عَلَى مَنْ يَجْلِسُ .
وَيَسْلِي — إِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ . — تَحِيَّتهُ ، وَإِلَّا : خَيْرٌ . وَالْأَفْضَلُ :
الصَّلَاةُ . وَيَجْلِسُ عَلَى بِسَاطٍ وَنَحْوِهِ ، وَيَدْعُو بِالتَّوْفِيقِ وَالْمِصْنَةِ —
مُسْتَمِينًا ، مُتَوَكِّلًا . — سِرًّا^(٢) .
وَلْيَكُنْ جَلْسَتُهُ^(٣) لَا يَتَأَذَّى فِيهِ بِشَيْءٍ ، فَسِيحًا : كَجَامِعٍ —
وَيَصُونُهُ مِمَّا^(٤) يُكْرَهُ فِيهِ — وَدَارٍ^(٥) وَاسِعَةٍ وَسَطَ الْبَلَدِ : إِنْ
أَمَكَّنَ .
وَلَا يَتَخَذُ حَاجِبًا وَلَا بَوَابًا بِلَا عَنَرٍ ، إِلَّا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ :
إِنْ شَاءَ .

(١) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالتَّائِيَةِ . وَفِي ش : « لَيْسَلِمَ » ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا . وَالنَّظَرُ
الْإِتْنَاعُ .
(٢) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالتَّائِيَةِ ٤٣٧ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ « يَدْعُو » . وَوَرَدَ فِي ش قَبْلَهُ زِيَادَةٌ :
« وَيَدْعُو » ، وَهِيَ مِنَ الْفَرَحِ وَإِنْ وَرَدَتْ زِيَادَةُ هَاءٍ فِي الْإِتْنَاعِ ٢٥١ .
(٣) فِي ش زِيَادَةٌ ، مَدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرَحِ ، هِيَ : « فِي مَوْضِعٍ » .
(٤) كَذَا فِي زَوَائِلِ ج ، ثُمَّ أَسَاحَ فِيهَا بِلَقَطِ شِ وَالتَّائِيَةِ وَالْإِتْنَاعِ : « مِمَّا » ، وَكَارِ
صَحِيحٌ . وَسَقَطَتْ « فِيهِ » مِنَ التَّائِيَةِ .
(٥) كَذَا فِي زَيْدٍ . وَلَوْ دَش : « وَكَدَار » ، وَالْكَافُ مِنَ الْفَرَحِ . وَلِیُتَّيِّنُوا الْإِتْنَاعُ :
« أَوْ دَار » .

ويعرضُ التَّصَصُّ ، ويجبُ تقدِيمُ سابقِ لافي أكثرَ من
حُكُومَةٍ . ويُقرَّعُ : إن حضروا دفعةً ونشأوا .

وعليه العدلُ بين متحاكَيْن — في لحظه ، ولفظه ، ومجلسه ،
ودخولِ عليه . — إلا إذا سَلِمَ أحدهما : فَيَرُدُّ ولا يَنْتَظِرُ سلامَ
الثاني . وإلا السَلِمَ مع كافر : فيقدِّمُ دخولا ، ويرفعُ جلوسا .

ولا يكرهُ قيامه للخصمين . ويحرمُ أن يُسارَّ أحدهما ، أو يُلقَّنه
حُجَّةً ، أو يُضَيِّقه ، أو يُعلمه : كيف يدعى ؟ إلا أن يتركَّ
ما يلزم ذكره — : كشرطِ عقدٍ ، وسببٍ ^(١) ونحوه — : فله أن
يسألَ ^(٢) عنه .

وله أن يزن ^(٣) ، وتشفعَ ^(٤) : ليضعَ عن خصمه ^(٥) أو يُنظرَه ^(٥) .
وأن يؤدَّبَ خصما أفتات عليه ، ولو لم يثبت ^(٦) بينة . وأن ينهرَه :
إذا أتوى .

(١) ورد قوله : « وسبب » في زع والناية . وأسقط من ش مدوجا في الصرح .
كما ورد في الإقناع ٢٥٣ بلفظ : « أوسب » .

(٢) كذا في زع والناية والإقناع . وفي ش : « يسأله » ، والهاء من المخرج .

(٣) فم الإقناع ٢٥٣ زيادة : « عنه » أي عن أحد الخصمين ، كما في شرح المنتهى .

(٤) في ش زيادة من الصرح : « له . . . شيئا » . ولفظ الإقناع : « يدفع إلى

خصمه » .

(٥) حكاه في زع والناية ٤٣٨ . وفي ش : « لينظره » ، واللام من المخرج

والله ذكرت في عبارة الإقناع التي فيها تهديم وتأخير . وهذا القول من « أخطر » ،
الرئيسي . وورد : « نظره الدين » بلاميا ، في لغة حكاهما صاحب المصباح .

(٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « . بئنه » . فيعين ضم أوله ، إلا أن الهاء

من الصرح

وسن^(١) أن يحضر مجلسه فقهاء المذاهب، ومشاورتهم فيما يشكّل.
فإن أنصَح، وإلا : أخره . فلو حَكَم ولم يجتهد : لم يصحّ ، ولو
أصاب الحقّ .

ويحرّم تقليد غيره ولو كان أعلم ، والقضاء : وهو غضبان
كثيراً أو حاقن ، أو في شدة جوع أو عطش ، أو همّ أو ملل
أو كسل أو ناس ، أو برد مؤلم ، أو حرّ مزعج . وإن خالف ، فأصاب
الحقّ — : نقّذ .

وكان للنبيّ — صلى الله عليه وسلم — القضاء مع ذلك : لأنه
لا يجوزُ عليه غلط يُقرُّ عليه — لا قولاً ، ولا فعلاً في حكم .
ويحرّم قبوله رشوة . وكذا هدية ، إلا من كان يُهاديه قبل
ولايته — : إذا لم تكن^(٢) له حكومة — : فيباح ، كمفت^(٣) وردّها
أولى . فإن خالف : ردّها لمعط .

ويُكره يمه وشراؤه ، إلا بوكيل : لا يُعرفُ به وليس له
ولا لوال — أن يتجرّ .

ويُسَنّ^(٤) له عيادة المرَضَى^(٥) ، وشهادة الجنائز ، وتوديع غاز

(١) في ش : « وسن » ، والإقناع : « وينبى » .

(٢) كذا في زح والناية والإقناع ٢٥٥ . وفي ش : « يكن » . وكلاهما صحيح .

(٣) في ش : « كلفت » ، واللام من الشرح . وفي الناية ٤٣٩ : « كنى رحمه

بوكفت » . وانظر الإقناع ٢٥٤ — ٢٥٥ .

(٤) كذا في ج . وفي ش والناية : « وسن » . ولفظ الإقناع : « وله » .

(٥) كذا في ز ش والناية والإقناع . وفي ج : « الرئيس » ، ولعله تصحيف .

وحاجّ — : ما لم يَسْغَلْهُ . وهو — : في دَعَوَاتٍ . — كغِيرِهِ . ولا
يُجِيبُ قوماً وَيَدْعُ قوماً بلا عذرٍ .

ويوصى الوكلاء والأعوان بيباه — بالرّفقِ بالخصوم ، وقلة
الطمع . وَيَتَّهَدُّ أَنْ يَكُونُوا شيوخاً أو كهولاً : من أهل الدين
والعفة والصيانة .

وَيُبَاحُ أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِباً . وَيُشْرَطُ كَوْنُهُ : مسلماً ، عدلاً ،
وَيُسَنُّ كَوْنُهُ : حافظاً ، عالماً . وَيَجْلِسُ بِحَيْثُ يَشَاهِدُ مَا يَكْتُبُهُ .
وَيَجْعَلُ الْقِطْرَ — وهو : ما تَجْتَمِعُ^(١) فِيهِ الْقَضَايا مَعْتُومَةً^(٢) —
بَيْنَ يَدَيْهِ .

وَيُسَنُّ حُكْمُهُ بِمَحْضَرَةِ شُهَدَاءٍ ؛ وَيَحْرُمُ تَعْيِينُهُ قوماً بِالْقَبُولِ .
ولا يَصِحُّ ، ولا يَنْفُذُ ، حُكْمُهُ عَلَى عَدُوِّهِ — بَلْ يُفْتِي^(٣) — ولا
لنفسه ، ولا لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُمْ .
وله أَسْتَعْلَافُهُمْ ، كحُكْمِهِ لغيرهم بِشهادتهم ، وعليهم .

(١) حَكَدَا فِي ز . وفي ع : « تَجَمَّعَ ... مَعْتُومًا » . وفي ش والناية ٤٤٠ :
« يَجْمَعُ ... مَعْتُومًا » . وعِبَارَةُ الْإِتْقَانِ ٢٥٦ — ٢٥٧ : « وَيَجْعَلُ الْقِطْرَ مَعْتُومًا » .
(٢) فِي ش زِيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ : « عَلَى عَدُوِّهِ » ، وَسَقَطَتِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْفَاتَةِ ، وَوُرِدَتْ .
عَمَّا هَا فِي الْإِتْقَانِ .

فصل

وَيُسْنُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمُحْبُوسِينَ ، فَيُنْفِذَ نَفَقَةً : يَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ ،
وَمَنْ حَبَسَهُمْ ، وَفِيمَ ذَلِكَ ؟ ثُمَّ يُنَادِي فِي الْبَلَدِ : أَنَّهُ يَنْظُرُ فِي أَمْرِهِمْ .
فَإِذَا جَلَسَ لِمَوْعِدِهِ ^(١) ، فَمَنْ حَضَرَ لَهُ حَصَمٌ : نَظَرَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ
كَانَ حُبْسٌ لَتَمْدَلِ الْبَيْتَةِ : فَأِعَادَتْهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى حَبْسِهِ فِي ذَلِكَ . وَيُقْبَلُ
قَوْلُ خَصْمِهِ : فِي أَنَّهُ حَبَسَهُ بِمَدِّ تَكْمِيلِ يَنْتَهَ وَتَمْدِيلِهَا .
وَإِنْ حُبْسٌ ^(٢) بَقِيَّةِ كَلْبٍ أَوْ خَمْرِ ذِمِّيٍّ ، وَصَدَقَهُ غَرِيمُهُ ^(٣) :
خُلِيَ .

وَإِنْ بَانَ حَبْسُهُ فِي تَهْمَةٍ ، أَوْ تَمْزِيرٍ — : كَافَتِيَّاتٍ عَلَى الْقَاضِي ^(٤)
قَبْلَهُ ، وَنَحْوِهِ . — : خَلَاءٌ أَوْ أَبْقَاهُ بِقَدْرِ مَا يَرَى . فَأُطْلِقَهُ ، وَإِذْ تُه
— وَلَوْ فِي قَضَاءِ دَيْنٍ وَنَفَقَةٍ لِيَرْجِعَ ؛ وَوَضَعَ مِيزَابَ وَبِنَاءٍ ، وَ ^(٥)
غَيْرِهِ . — وَأَمْرُهُ بِإِزَاقَةِ نَبِيذٍ ، وَقُرْعَتِهِ — حَكْمٌ : يَرْفَعُ الْخِلَافَ
إِنْ كَانَ . وَكَذَا نَوْعٌ مِنْ فَعْلِهِ ^(٦) : كَتَزْوِيحٍ ^(٧) يَتِيمَةٍ ، وَشِرَاءِ عَيْنٍ
غَائِبَةٍ ، وَعَقْدِ نِكَاحٍ بِلَاوَلَى .

(١) كَذَا فِي زُعِ وَالنَّائِيَةِ ٤٤١ . وَفِي ش : « لَوْعِدَهُ » ، وَهُوَ تَجْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زُعِ وَالنَّائِيَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ ٢٥٨ . وَفِي ش : « وَإِنْ ذَكَرَ حَبْسَهُ ... غَرِيمٌ » .

وَفِيهِ تَقْسٍ ، وَالْوَالِدُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زُش . وَفِي عِ وَالنَّائِيَةِ : « فَاثٌ » .

(٤) فِي شُ زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ : « فِي » . وَانْظُرِ النَّائِيَةَ .

(٥) ذَكَرَ بِهَامِشِ زُ : « مَسْئَلَةٌ : ضَلَّ الْقَاضِي حَكْمَهُ » .

(٦) كَذَا فِي زُعِ وَالنَّائِيَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ ٢٥٩ . وَفِي ش : « كَتَزْوِيحُهُ » ، وَالْهَاءُ

مِنْ الشَّرْحِ .

وحكمه بشيء حكمٌ بِلَازِمِهِ^(١). وإقراره غيره على فعلٍ مُتخَلِّفٍ فيه ، وثبوتُ شيءٍ عنده — ليس حكماً به .

وتنفيذُ الحكمِ يَتَضَمَّنُ الحكمَ بصحةِ الحكمِ المنفَّذِ . وفي كلامِ الأصحاب ما يدلُّ على أنه حكمٌ^(٢) . وفي كلامِ بعضهم : أنه عملٌ بالحكم ، وإجازةٌ له ، وإمضاء — كتففيذِ الوصية .
والحكمُ بالصحةِ يَسْتَلْزِمُ ثبوتَ المِلْكِ والحِيازَةِ قطعاً .

والحكمُ بالمُوجِبِ : حكمٌ بِمُوجِبِ الدَّعْوَى الثَّابِتَةِ بَيِّنَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . فالدَّعْوَى — : المُشْتَمِلَةُ عَلَى مَا يَقْتَضِي صِحَّةَ الْعَقْدِ الْمَدْعَى بِهِ . — الحكمُ فِيهَا بِالْمُوجِبِ : حكمٌ بالصحةِ . وَغَيْرُ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى ذَلِكَ ، الحكمُ فِيهَا بِالْمُوجِبِ لَيْسَ حُكْماً بِهَا .

وقال بعضهم : « الحكمُ بِالْمُوجِبِ يَسْتَدْعِي صِحَّةَ الصِّيغَةِ ، وَأَهْلِيَّةَ التَّصَرُّفِ^(٣) . وَيَزِيدُ الْحُكْمُ بِالصَّحَةِ كَوْنَهُ^(٤) تَصَرُّفُهُ فِي مَحَلِّهِ »

وقال^(٥) أيضاً : « الحكمُ بِالْمُوجِبِ هُوَ : الْأَثَرُ الَّذِي يُوجِبُهُ

(١) كُنَّا فِي زَعِ وَالْإِتْقَاعِ . وَفِي شِ : « يَلْزِمُهُ » ، وَالنَّايَةُ : « بِلَازِمِهِ » . وَكَلَامُهَا تَصْحِيفُ نَاشِر .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٤٤٢ وَالْإِتْقَاعِ ٢٦٠ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجَاتِ فِي الْمَرْحِ .

(٣) كُنَّا فِي زَعِ وَالْإِتْقَاعِ . وَفِي شِ وَالنَّايَةِ : « الْمَصْرُوفِ » . وَكُلُّ صَوَابٍ .

(٤) فِي شِ : « كَوْنُهُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفُ نَاشِر .

(٥) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ : « وَهَلَهُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفُ أَيْضاً . وَلَفْظُ الْإِتْقَاعِ : « وَقَالَ الْبَكِّي » الْكَبِيرُ : تَقَى الدِّينَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي الشَّافِعِيِّ ، صَاحِبُ « شِفَاءِ السَّعَامِ » ، فِي زِيَارَةِ خَيْرِ الْأَنَامِ ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ الْقِيَمَةِ الْجَلِيلَةِ ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٧٥٦ هـ .

اللفظ، وبالصفة: كَوْنُ اللفظِ بحيثُ يترتبُ عليه الأثرُ. وهما مختلفان: فلا يحكمُ بالصفةِ إلا باجتماعِ الشرطِ. والحكمُ بالإقرار ونحوه، كالحكمِ بموجبه. والحكمُ بالموجب لا يشملُ الفسادَ، انتهى.

المنقحُ: «والعملُ على ذلك». وقالوا: الحكمُ بالموجب يرفع الخلافَ».

ومن لم يُعرف خصمه، وأنكره —: نُودِيَ بذلك، فإن لم يُعرف: حلفه^(١) وخلّاه.

ومع غيبة خصمه: يَبْتَئُ إليه. ومع^(٢) تأخره بلا عذرٍ: يُخَلَّى، والأولى بكفيل.

فصل

ثم^(٣)... في أمرِ أيتامٍ ومجانينَ ووقوفٍ ووصايا: لاولىَّ لهم، ولا ناظرٍ.

فلو نَقَذَ الأولُ وصيةَ موصى إليه: أمضاها الثاني.

(١) كذا في زرع والناية ٤٤٤. وفي الإقناع ٢٥٨: «أحقه». وما معنى كما في المختار والمصباح. وصنف في ش — مع زيادة من الفرح — بلفظ: «حقه حاكم». (٢) في ش زيادة: «جهه أو»، وقد وردت في الإقناع وفي ضروبا عليها. فهي مدرجة من الفرح. (٣) في ش زيادة من الفرح: «لذا تم أمر المحبوسين ينظر». وذكر القنط الأخير في الناية والإقناع ٢٦١.

فدَلَّ: أن إثباتَ صفةٍ — : كعدالة ، وجرح ، وأهليةِ موسى
إليه ونحوه . حَكَمٌ يَقْبَلُهُ حَاكِمٌ .

ومن كان — : من أَمْنَاهُ الحَاكِمُ للأطفال ، أو الوصايا التي
لا وصيَّ لها ، ونحوه . — بحَالِهِ : أَقْرَبُ مَنْ فُسِّقَ : عزَلَهُ .
وَيَضُمُّ إِلَى ضَعِيفٍ أَمِينًا . وله إبداله ، والنظرُ في حالِ قاضٍ
قبله ، ولا يجب .

ويحرمُ أن يَنْقُضَ — : من حَكَمٍ صَالِحٍ للقضاء . — غيرَ ماخالف
نصَّ كِتَابِ اللَّهِ تعالى ، أو سنةً متواترةً أو آحادٍ — : كقتل^(١)
مسلمٍ بكافر ، وجعل من وُجدَ عَيْنُ مَالِهِ عندَ مَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ أَسْوَةٌ
الغُرَمَاءِ . — أو إجماعًا قطعيًا ، أو ما يعتقده : فيلزمُ نقضه .

ولا يَنْقُضُ حَكْمٌ يَتَزَوَّجُهَا نَفْسُهَا ، ولا مخالفةَ قياسٍ ، ولا لمدِّ
عليه الخلافَ في المسألة ، ولا^(٢) إِنْ حَكَمَ بَيِّنَةٌ^(٣) خَارِجٍ أو دَاخِلٍ
وَجُهِلَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ^(٤) تُقَابِلُهَا .

(١) كذا في زع والناية والإقناع ٢٦٢ . وفي ش : « كاقبل » ، وكررت الألف
في الشرح ، ومثله . أي كالحكم .

(٢) أسقط الواو من ش ، وأدرجت في الشرح . ونس الناية : « أو حكم
بشاهد وعين أوبينة » ، والإقناع : « ولو حكم بشاهد وعين لم ينقض » .

(٣) كذا في زع ، وسقطت الباء الأولى من ش . وسيأتي باب الدعاوى والبيّنات —
في الكلام على الحال الثالث من أحوال العين المدعاة — الكلام عن حقيقة بيّنة الداخل
وبيّنة الخارج : (٣ / ٢١٠) من شرح التنهى .

(٤) أسقطت الكلمة من ش ، ومزجت بالشرح .

وما قلنا^(١) : « يُنْقَضُ » ، فالناقض له حاكمه : إن كان . فيثبت السبب ، وينقضه . ولا يستبرئ طلب رب الحق^(٢) .
وينقضه : إن بان بمن^(٣) شهد عنده^(٤) ما لا يرى معه^(٥) قبول الشهادة .
وكذا كل ما صادف ما حكّم به — مختلف فيه . — ولم يعلّمه .

وَتُنْقَضُ أَحْكَامُ مَنْ لَا يَصْلَحُ ، وَإِنْ وافقت الصواب^(٦)

* * *

فصل

ومن استعماه على خصم بالبلد^(٧) ، بما تنبئه المهمة — : لزمه إحضاره ، ولو لم يُحرّر الدعوى .
ومن طلبه خصمه ، أو حاكم : حيث يلزمه إحضاره بطلبه منه .

-
- (١) في ش زيادة من الشرح : « إنه » . ولفظ الإقناع : « وحيث قلنا بنقض » .
(٢) صحت في ش بلفظ : « الملق » . وسقط قوله : « وينقضه » إلى « الحق » من الفاية ٤٤٥ ، وورد في الإقناع ٧٦٣ بزيادة جد « يعتبر » ، هي : « لنقضه » .
(٣) كذا في زع . وفي الفاية : « من يشهد » ، وهو تحريف . وفي ش : « بمن » ، ولعله تصحيف .
(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « رى أو نحوه » . ولفظ الإقناع : « إذا بان البينة عينا أو نحوه لم ير الحكم بها » .
(٥) وردت الهاء في ش والفاية ، وسقطت سهوا من ز .
(٦) ضبط في ز غفوا بالضم . وفي الفاية زيادة : « خلاص الجمع » . وانظر الإقناع والشرحين .
(٧) وردت الباء في زع والفاية ، وسقطت من ش . ولفظ الإقناع : « في البلد »

لمجلس الحكم —: لزمه الحضور. وإلا: أعلم الوالى^(١) به، ومتى^(٢) حضر: فله تأديبه بما يراه.

ويُعتبر تحريرها في^(٣) حاكم ممزول ومن في مناه، ثم يرأسه. فإن خرج من المهدة، وإلا: أحضره.

ولا يُعتبر، لإحضار من تبرز لحوائجها، محرم.

وغير البرزة^(٤) توكل، كمريض ونحوه. وإن وجبت عين: أرسل من من يحلفها.

ومن أدعى على غائب بموضع لا حاكم به: بعث إلى من يتوسط بينهما؛ فإن تعذر: حرر دعواه، ثم أحضره ولو بعد بعمله^(٥).

ومن ادعى قبل إنسان شهادة: لم تسمع دعواه، ولم يُعد عليه، ولم يحلف.

ومن قال ل Hakim: «حكمت على بفاسقين^(٥) عمدا»، فإنكر—: لم يحلف.

(١) كذا في زع والفاية. ووش: «الولى... ومن»، وهو تحريف.

(٢) كذا في زع والفاية. وفي ش: «على»، والأول أولى. فأنزل.

(٣) بهامش ز: مثله ما إذا ادعى على المخدرة. وراجع الإقناع، والمصباح: (برز) و: (خبر).

(٤) صحف في ع يلفظ: «بعله»، وأسقط قوله: «ولو بعد» من ش مدرجاني.

الشرح: وورد في الإقناع ٢٦٦ يلفظ: «ولو بدت المسافة».

(٥) وردت الباء في زع والفاية ٤٤٦، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح.

وإن قال معزولٌ عدلٌ^(١) لا يُتهمُ: «كنتُ حكمتُ في ولايتي فلان على فلان بكذا»، وهو ممن يسوغُ الحكمُ له: — قيل ولو لم يذكرْ مستنده، ولو أن العادة: تسجيلُ^(٢) أحكامه، وضبطها بشهود: قال بعضُ المتأخرين: «... ما لم يشتمل^(٣) على إبطالِ حكمِ حاكمٍ» وحسنه بعضهم.

وإن^(٤) أخبرَ حاكمٌ حاكماً بحكمٍ أو ثبوتٍ — ولو في غير عملهما —: قيل. وعمل به: إذا بلغَ عمله، لا مع حضورِ المخبرِ — وهما بعملهما — بالثبوت.

وكذا إخبارُ أميرٍ جهادٍ، وأمينٍ صدقةٍ، وناظرٍ وقفٍ.

* * *

بابُ طريقِ^(٥) الحكمِ وصفته

«طريقُ كلِّ شيءٍ»: ما توصلُ^(٦) به إليه. و«الحكمُ»: الفصلُ.

إذا حضر إليه خصمان: فله أن يسكتَ حتى يُبدأ، وأن يقولَ: «أيُّكما المدعي؟».

(١) في ش: «عدل حكمت»، وأضيف الناقص إلى المرح.

(٢) كذا في ز والإتباع ٢٦٤ وهو الصحيح. وفي ش والناية — واصل ع ثم. أملح فيها بلفظ ز: — «تسجيل»، وهو خطأ وتحرير ناسخ.

(٣) صحف في ش بقط: «يشتمل».

(٤) كذا في زع والناية والإتباع، وهو الظاهر. وفي ش: «فلان».

(٥) ورد هنا في زع والناية ٤٤٧ والإتباع ٢٦٦، وأسقط من ش مدرجاً في المرح.

(٦) كذا في ز والناية والإتباع. وفي ع ش: «يتوصل».

ومن سبق بالدعوى : قُدِّمَ^(١) ، ثم من قرَّع^(٢) . فإذا أتته
حكومتُه : أَدْعَى الْآخَرُ .

ولا تُسْمَعُ دَعْوَى مَقْلُوبَةٍ^(٣) ، ولا حِسْبَةُ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى : كِمْبَادَةٍ
وَحَدٍّ ، وَكَفَارَةٍ وَنَذْرٍ ، وَنَحْوِهِ .

وَتُسْمَعُ بَيْنَةُ بَذَلِكْ ، وَبَعْتَقِ^(٤) وَلَوْ أَنْكَرَ مَعْتُوقٌ ، وَبِحَقِّ
غَيْرِ مَعْيَنٍ — : كَوْقَفٍ ، وَوَصِيَّةٍ عَلَى فَقْرَاءٍ أَوْ مَسْجِدٍ — عَلَى خَصْمٍ ،
وَبوَكَالَةٍ وَإِسْنَادٍ وَصِيَّةٍ^(٥) مِنْ غَيْرِ حُضُورِ خَصْمٍ .

لَا^(٦) بِحَقِّ مَعْيَنٍ قَبْلَ دَعْوَاهُ ، وَلَا^(٧) يَمِئْتُهُ إِلَّا بِمَدَّهَا ، وَبِمَدِّ
شَهَادَةِ الشَّاهِدِ : إِنْ كَانَ .

وَأَجَازَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا سَمَاعَهُمَا^(٨) لِحِفْظِ وَقْفٍ وَغَيْرِهِ — بِالثَّبَاتِ ،

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « قَدِّمَهُ » ، وَالْبَاءُ مِنَ النَّاسِخِ لَا الْفَارِحِ ،
بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ بِمَدِّ : « أَيُّ قَدِّمَهُ الْمَأْكَمَ عَلَى خَصْمِهِ » .

(٢) أَيُّ غَلَبَ وَأَسَابَتِهِ الْقِرْعَةُ دُونَ خَصْمِهِ ، كَمَا فِي الْمَصْبَاحِ وَالْمُخْتَارِ . وَضَبَطَ فِي ع
بِكسر الرَاءِ ، وَهُوَ خَطَأٌ : لِأَنَّ مَعْنَاهُ — حَيْثُ — : « أَصَابَهُ دَاءُ الْقِرْعِ (بِالتَّصْرِيكِ) »
وَالصَّلَحِ .

(٣) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « حِسْبَةٌ ، قَالَهُ فِي الرَّعَايَةِ . لَا دَعْوَى
مَقْلُوبَةٍ » . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ ٢٦٧ ، وَالنَّايَةَ .

(٤) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ هَذَا ، مَعَ الضَّرْبِ عَلَيْهِ : « قَبْلَ الدَّعْوَى » . وَرَاجِعِ الْإِتْقَاعِ .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « بِوَصِيَّةٍ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الضَّرْحِ . وَانْظُرِ
الْإِتْقَاعَ ٢٦٦ .

(٦) فِي ش : « وَبِحَقِّ » ، فَأَدْرَجَ الضَّرْحُ إِلَى اللَّتِّ وَبِالْمَكْسِ . وَفِي النَّايَةِ زِيَادَةٌ :
« بَيْنَةُ » ، أَيْ لَا تَسْمَعُ . وَرَاجِعِ الْإِتْقَاعَ ٢٦٧ .

(٧) فِي ش زِيَادَةٌ ، مَدْرُجَةٌ مِنَ الضَّرْحِ ، هِيَ : « تَسْمَعُ » .

(٨) كَذَا فِي زَعِ ، أَيْ الدَّعْوَى وَالْبَيْتَةُ كَمَا قَالَ الْفَارِحُ . وَفِي ش : « سَمَاعُهَا » ،
وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَحَرْفُ فِي النَّايَةِ بِلَفْظِ : « بِسَاعِ الدَّعْوَى وَالْبَيْتَةِ » ، وَفِي بَقِيَةِ الْكَلَامِ
فِيهَا اضْطِرَابٌ وَقَسٌّ عَلَى مَا يَظْهَرُ . فَرَاجِعْ وَتَأَمَّلْ ،

بلا خصم^(١) . والحنفية^(٢) ، وبعضُ الشافعية ، وبعضُ أصحابنا —
يُخصمُ مستخر^(٣) .

قال الشيخ تقي الدين : « وعلى أصلنا وأصل مالك : إما أن
تثبت^(٤) الحقوق بالشهادة على الشهادة — وقاله بعضُ أصحابنا —
وإما أن يُسمعا^(٥) ويُحكمَ بلا خصم ، وذكره^(٦) بعضُ المالكية
والشافعية . وهو مقتضى كلام أحمد وأصحابه في مواضع : لأننا
نسَمُهما^(٧) على غائبٍ وممتنعٍ ونحوه^(٨) ، فمع عدم خصمٍ أولى .
فإن المشتري — مثلاً — قبضَ المبيعَ وسلمَ الثمنَ ، فلا يدعى ولا
يُدعى عليه . وإنما العَرَضُ الحكمُ : لخوفِ خصمٍ ، وحاجةِ الناسِ
— خصوصاً فيما فيه شبهةٌ أو خلافٌ — لرفيه .
المتنحُ : « وعملُ الناسِ عليه ، وهو قويٌّ » .

فصل

وتصحُّ بالقليل ، ويُشترطُ ١ — تحريرُها ، فلو كانت بدَيْنٍ

-
- (١) أسقط قوله : « والحنفية » من ش ، وأدرج في الفرج . وانظر الإقناع .
(٢) كذا في ز مع ضبط آخر ما بعدها بالفتح . وفي ش : « ثلث » ، ولله مصنف
وإن وافق لفظ الإقناع : « ثلثت » .
(٣) كذا في ز ، أي العموى والبيئة كما صرح به في الإقناع . وفي ش « يسمعا » ،
وهو تحريف .
(٤) وردت الهاء في الأصول ، وسقطت من الإقناع .
(٥) كذا في ز . وفي ش والإقناع : « نسما » ، وهو تحريف كما به .
(٦) وردت الواو في ز والإقناع ، وسقطت من ش .

على ميت : ذكر موته ، وحرر الدين والتركة .

٢ — وكوثها : معلومة ، إلا في وصية وإقرار وخلع على مجهول ، فلا يكتفى قوله عن دعوى بورقة : « أدعى ^(١) بما فيها » .

٣ — : مصرحاً بها ، فلا يكتفى : « لى عنده كذا » ، حتى يقول : « وأنا مطالبه ^(٢) به » . ولا : « إنه ^(٣) أقر لى بكذا » ولو مجهولاً ، حتى يقول : « وأطالبه ^(٤) به ، أو بما يُفسر به » .

٤ — : متملقةً بالخال ، فلا تصح ^(٥) بموَجِّل ^(٦) : لا بماتِه . وتصح بتدبير ، وكتابة ، واستيلاء .

٥ — : منسكة عما يكتبها ، فلا تصح : بـ « أنه قتل أو سرق من عشرين سنة » وبسنة ^(٧) دونها ، ونحوه .

لا ذكرُ سبب الاستحقاق .

ويُعتبر تعيين مدعى به بالمجلس ، وإحضار عين بالبلد : لتعيين . ويجبُ على المدعى عليه : إن أقرَّ أن ييده مثلها .

ولو ثبت أنها يده — ببينة ، أو نكول — حبس حتى يُحضرها ،

(١) كذا في ز والإقناع ٢٧٨ ، وهو الصحيح . وفي حش والناية ٤٤٨ : « ادعى » بدون همزة ، وهو تصحيف . إلا أنه ليس من عادة كاتب الترام وضع الهمزات .

(٢) كذا في زع والناية . وسقطت الهاء من ش ، وقتعت الهمزة فيها وهو صحيح أيضاً .

(٣) في ع زيادة بن الأسطر : « نا » ، وهي من الناسخ .

(٤) كذا في ز ش والناية ، وهو اللاتم . وفي ع : « يصح » ، وهو تصحيف .

(٥) أسقطت الباء من ش ، وأدرجت في الفرح .

(٦) كذا في زع والناية ، وهو الصحيح . وفي ش : « وسنة » ، وهو تصحيف .

أَوْ يَدْعَى تَلْفَهَا : فَيُصَدَّقُ لِلضَّرُورَةِ ، وَتَكْفَى ^(١) الْقِيَمَةُ .
وإن كانت غائبة عن البلد ، أو تالفَةً ، أو في الذِّمَّةِ — ولو غيرَ
مِثْلِيَّةٍ — : وَصَفَهَا كَسَلِمَ ، وَالْأَوَّلَى : ذَكَرُ قِيَمَتِهَا أَيْضًا .
ويَكْفَى ذِكْرُ قَلَرٍ تَقْدِيرُ الْبَلَدِ وَقِيَمَةِ جَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ ، وَشَهْرَةِ عَقَّارٍ
— عِنْدَهَا وَعِنْدَ ^(٢) حَاكِمٍ — عَنْ تَحْدِيدِهِ .

ولو قال : « أَطَالِبُهُ بِثَوْبٍ غَصْبَتِيهِ : قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ ، فَبَرِّدْهُ : إِنْ
كَانَ بَاقِيًا ، وَإِلَّا فَقِيَمَتَهُ » ، أَوْ : « ... بِثَوْبٍ : قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ ، أَخَذَهُ
مَنِي لِيَبْعَهُ بِعَشْرِينَ ^(٣) ، فَيُعْطِيْنِيهَا : إِنْ كَانَ بَاعَهُ ، أَوِ الثَّوْبَ : إِنْ
كَانَ بَاقِيًا ، أَوْ قِيَمَتَهُ : إِنْ ^(٤) تَلَفَ » — صَحَّ ^(٥) أَصْطِلَاحًا .

وَمَنْ أَدْعَى عَقْدًا — وَلَوْ غَيْرَ نِكَاحٍ — : ذَكَرَ شَرْطَهُ ، لَا :
إِنْ أَدْعَى أَسْتِدَامَةَ الزَّوْجِيَّةِ . وَيُجْزَى عَنْ تَعْيِينِ الْمَرْأَةِ — : إِنْ غَابَتْ
— ذَكَرُ أَسْمِهَا وَنَسَبِهَا .

وإن أَدْعَى الْمَرْأَةَ ، وَأَدَّعَتْ مَعَهُ قَفْقَةً أَوْ مَهْرًا وَنَحْوَهُمَا ^(٥) — :
سَمِعَتْ دَعْوَاهَا . وَإِلَّا : فَلَا .

(١) كَذَا فِي عَشَائِرِ الْإِقْتِاعِ ، وَأَهْلُ فِي ز . وَلَفْظُ النَّايَةِ ٤٤٩ : « وَيَكْفَى ذَكَرُ الْقِيَمَةِ » .

(٢) أَسْقَطَ « عِنْدَ » مِنْ ش ، وَأَخْرَجَ فِي الشَّرْحِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةً مِنَ الشَّرْحِ : « وَأَيْنَ وَدَّهَ وَإِعْطَاهُ ثَمَنَهُ » .

(٤) فِي شِ زِيَادَةً مِنَ الشَّرْحِ : « كَانَ ... ذَلِكَ » ، وَلَمْ يَرِدْ « أَصْطِلَاحًا » لِلنَّايَةِ .

(٥) كَذَا فِي ز ش . وَقَدْ : « أَوْ نَحْوَهُمَا » . وَانْظُرِ النَّايَةَ ٤٥٠ ، وَالْإِقْتِاعَ ٢٨٠ .

(م ٣٨ — ق ٢ مِنْهُنَّ الْإِرَادَاتُ)

ومتى جحد الزوجية ، وتوَى به الطلاق — : لم تطلق .

ومن ادعى قتلَ مؤزُوته^(١) : ذكر القتلَ^(٢) عمداً أو شبهه
أو خطأ ، ويصِفُه ، وأن القاتلَ أنفرد^(٣) أولاً . ولو قال : « قدَّه
نصفين وكان حياً ، أو^(٤) ضربَ به وهو حيٌّ » — صح .

وإن ادعى إرثاً : ذكرَ سببه .

وإن ادعى عُقلاً^(٥) بأحدِ التقدين : قَوَّمه بالآخر . و ... بهما :
فبأيِّهما شاء ، للحاجة .

* * *

فصل

وإذا حرَّرها : فلها كِم سؤالُ خصمه ، وإن لم يسأل سؤالَه .
فإن أقرَّ : لم يُحكم له^(٦) إلا بسؤاله .
وإن أنكرَ — : بأن قال للدَّعِ قرصاً أو ثمناً : « ما أقرصني ،

(١) كذا في زوالناية والإقناع . وفي ع ش : « مؤزوه » . وكل صواب .

(٢) في ش زيادة من العرح : « وكونه » . وانظر الإقناع .

(٣) في ش زيادة : « بقتله » ، وحى من العرح ، وذكر في الإقناع
يقط : « به » .

(٤) في ش زيادة ، مدفوعة من العرح ، حى : « أنه » .

(٥) رسم حكذا في ش والناية والإقناع ، وهو الصواب أو الأولى . ورسم في زع
بالألف ، وله رسم قديم . وراجع المختار والمصباح .

(٦) في ش زيادة من العرح : « على اللعي عليه » . وانظر الإقناع ٧٦٨ .

أو ما باعني ، أو ما يستحق^(١) على ما أدعاه ولا شيئاً منه ، أو^(٢) لا حق له على — صح الجواب : ما لم يعترف^(٣) بسبب الحق .
ولهذا ، لو أقرت بمرضاها : « أن لا مهر لها » — لم يقبل إلا بيئته :
أنها أخذته ، أو أسقطته^(٤) في الصحة .

و : « لي عليك مائة » ، فقال : « ليس لك مائة » — اعتبر قوله :
« ولا شيء منها » ، كيمين . فإن نكل عما دون المائة : حكم عليه
بمائة إلا جزءاً^(٥) .

ومن أجاب مدعي استحقاق ببيع ، بقوله : « هو ملكي
أشتريته من زيد وهو ملكه » — لم يمنع^(٦) رجوعه عليه^(٧) بتمن
كما لو أجاب بمجرد إنكار^(٨) ، أو أنزع من يده — بيئته —
ملك : سابق أو مطلق .

ولو قال المدعي ديناراً : « لا يستحق على حبة » — صح الجواب ،
ويعم الخبأت ، وما^(٩) لم يندرج في لفظ « حبة » من باب
الفحوى .

(١) وردت الباء في زع والإقناع والناية ٤٥١ ، وسقطت من ح .

(٢) لم ترد الألف في الإقناع .. وفي زع زيادة : « قال ... له » .

(٣) في زع زيادة ، أضيت من الفرح ، م : « عنه » .

(٤) كذا في زع والناية والإقناع ٣٦٩ . وفي ش : « جزء » ، وهو تحريف .

(٥) في ش زيادة : « ذلك » ، وفي مخرجة من الشرح .

(٦) كذا بالأصول . وفي الناية : « على زيد بالتمن » .

(٧) كذا في زع والناية . وفي ش : « الإنكار » .

(٨) كذا في زع والناية ٤٥٢ والإقناع ٣٦٨ . وفي ش : « ويم ما » ، والرائد

من الشرح .

ولمَّعَرَّ أَنْ يَقُولَ : « لِي يَنْتَهُ » ، وللمحَاكِم أَنْ يَقُولَ : « أَلَاكَ
يَنْتَهُ ؟ » ، فَإِنْ قَالَ ^(١) : « نَعَمْ » ، قَالَ لَهُ : « إِنْ شِئْتَ فَأَحْضِرْهَا » .
فَإِذَا أَحْضَرَهَا : لَمْ يَسْأَلْهَا ، وَلَمْ يُلَقِّنْهَا
فَإِذَا شَهِدَتْ : سَمِعَهَا ، وَحَرَّمَ تَرْدِيدَهَا .
وَيُكْرَهُ تَمَثُّبُهَا وَأَتْيَاهَا ، لَا ^(٢) قَوْلُهُ لِمَدْعَى ^(٣) عَلَيْهِ : « أَلَاكَ
فِيهَا دَافِعٌ أَوْ مَطْمَنٌ ؟ » .

فَإِنْ ^(٤) اتَّضَحَ الْحُكْمُ ، وَكَانَ الْحَقُّ لِمَعِينٍ ، وَسَأَلَهُ — : لَزِمَهُ
وَيَحْرُمُ — وَلَا يَصَحُّ — مَعَ عَلَيْهِ بِضَدِّهِ ، أَوْ مَعَ لَبْسٍ
قَبْلَ الْبَيَانِ .

وَيَحْرُمُ الِاعْتِرَاضُ عَلَيْهِ : لِتَرْكِهِ تَسْمِيَةَ الشُّهُودِ . قَالَ فِي الْقُرُوعِ :
« وَيَتَوَجَّهُ مِثْلَهُ ^(٥) : حَكَمْتُ بِكَذَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْتَنَدَهُ »
وَلَهُ الْحُكْمُ بِيَنْتَهُ ، وَيُاقَرَّرُ ^(٦) فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ
غَيْرُهُ . لَا بَطْلَهِ فِي غَيْرِ هَذِهِ وَلَوْ فِي غَيْرِ حَدٍّ ، إِلَّا عَلَى ^(٧) مَرْجُوحَةٍ .

(١) فِي شِ زِيَادَةِ مِنَ الْمَرْحِ : « مَدْع » . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ ٢٦٩ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ : « وَلَا » ، وَالْوَاوُ مِنَ الْمَرْحِ .

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَفِي النَّايَةِ : « لِمَدْع » ، وَهُوَ مُعْرَفٌ .

(٤) فِي شِ : « فَإِنْ لَمْ يَأْتِ (بِقَادِحٍ) وَاتَّضَحَ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْمَرْحِ . وَانْظُرِ
الْإِتْقَاعَ وَشَرْحَهُ .

(٥) أَيْ مِثْلَ تَرْكِ تَسْمِيَةِ الشُّهُودِ ، كَمَا فِي شَرْحِ الْإِتْقَاعِ ٢٧٠ . وَفِي الْإِتْقَاعِ زِيَادَةُ :
« لَوْ قَالَ » .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي شِ : « أَوْ لِقَرَارٍ » ، وَفِيهِ هَمْسٌ مَعَ زِيَادَةِ مِنَ الْمَرْحِ .
وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ .

(٧) فِي شِ زِيَادَةُ ، مُضَافَةٌ مِنَ الْمَرْحِ ، هِيَ : « رَوَايَةُ » .

الْمُنْقَحُ : « وقربُ منها العملُ بطريقٍ مشروع : بأن يؤتى
الشاهدُ الباقي القضاء ، للمعذر . وقد عمل به كثيرٌ من حُكَّامنا ،
وأعظمهم الشارحُ » انتهى ^(١) .

ويعملُ بملءٍ : في عدالةِ بيئتهِ ، وجرحها .
ومن جاء ببيئتهِ فاسقةٍ : أستشهدَها الحاكمُ ، وقال لمدَّعٍ ^(٢) :
« زدني شهوداً » .



فصلٌ

ويُتَبَرُّ في البيئَةِ : ألمدالةُ ظاهراً ، وكذا باطناً : لا ^(٣) في عقدٍ
نكاح .

و... في مُزَكَّينَ : معرفتهُ حاكمٍ خيبرتهما الباطنةَ ، بصُحبةِ
أو معاملةٍ ونحوهما . ومعرفتهم كذلك لمن يُزَكُّونه ^(٤) . ويكفي :
« أشهدُ أنه عدلٌ » .

وبيئتهُ بمرحٍ مقدَّمةٌ . وتمديدُ الخصمِ وحدَه ، أو تصديقهُ

(١) ورد هذا في زع ، وسقط من ش . ولم يرد كلام المنقح في الغاية .

(٢) ذكر هذا في زع والغاية ٥٣٤ ، وأسقط من ش مضافاً إلى المرح .

(٣) كذا في زع والغاية . وفي ش : « إلا » ، ولعل الزائد من المرح . وعبرة
الإقناع ٢٨١ : « ولا تشترط باطنا ... » .

(٤) وردت الهاء في زع والغاية ، وأسقطت من ش مضافة إلى المرح . وانظر
الإقناع ٢٨٣ .

لشاهد — : تعديل له . ولا تصح التزكية في واقعة واحدة .

ومن ثبتت عدالته مرة . لزم البحث عنها مع طول المدّة .

ومتى أرتاب من عدلين — لم يختبر قوة ضبطهما ودينهما —

لزمه البحث : بسؤال كل واحد منفرداً عن كيفية تحمله ومتى وأين؟ وهل تعمل وحده أو مع صاحبه؟ .

فإن اتفقا : وعظما وخوفهما . فلن ثبتا : حكم ، وإلا :

لم يقبلهما .

ومن أقام بينة ، وسأل جئس خصمه ، أو كفيلاً به في غير حد ،

أو جعل مدعى به يد عدل حتى تزكى : أو أقام شاهداً بآمال ،

وسأل جئسه حتى يقيم الآخر — : أجيب ثلاثة أيام . لا : إن أقامه

بغير مال .

وإن^(١) جرحها الخصم — أو أراد جرحها — : كلف به بينة .

وينظر لجرح وإرادته ثلاثة أيام ، ويلزمه المدعى . فإن أتى

بها^(٢) ، وإلا : حكم عليه .

ولا يسمع جرح لم يبين سببه : بذكر قاذح فيه عن رؤية ،

أو استفاضة .

ويعرض جرح بزنا : فإن صرح — ولم تكمل بينته — : حد .

(١) كذا في زع والناية ٤٥٤ والإيضاح ٢٨٢ ، وهو الظاهر . وفي ش : « فلن » .

(٢) ذكر في ز ، جد ذلك ، مضروباً عليه : « ولو بفسقه » .

وإن جَهِلَ^(١) لسانَ خصمٍ : تَرَجَّمْ لَهُ مِنْ يَعرِفُهُ .
ولا يُقبَلُ في ترجمةٍ وَجَرَحٍ وتَمدِيلٍ ورسالةٍ ، وتَعرِيفٍ عِنْدَ
حَاكِمٍ — في زَنَاءٍ ، إلَّا أَرْبَعَةٌ . وفي غَيْرِ مَالٍ ، إلَّا رَجُلَانِ . وفي مَالٍ ، إلَّا
رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ . وذلك شَهادَةٌ : يُستَبْرَفُ فِيهِ — وفي مَن رَتَبَهُ
حَاكِمٌ . يَسْأَلُ سِرًّا عَنِ الشُّهُودِ : لَتَرْكِيةٍ أَوْ جَرَحٍ — شُرُوطُ
الشَّهادَةِ وَتَجبُّ الشَّافَةِ .
وَمَنْ نَصِبَ لِلْحَكَمِ بِجَرَحٍ أَوْ تَمدِيلٍ أَوْ سَمَاعٍ يَتَنَعَّ الحَاكِمُ
بِقَوْلِهِ وَحَدِّهِ — : إذا قَامَتِ الْيَتَنَةُ عِنْدَهُ
وَمِنْ سَأَلَهُ حَاكِمٌ عَنِ تَرْكِيةٍ مِنْ شَهِدٍ عِنْدَهُ : أَخْبَرَهُ^(٢) ،
وإِلَّا : لَمْ يَجِبْ .

فصل

وإن قال المدَّعي : « مَالِي يَتَنُ » ، فَقَوْلُ مَنْكِرٍ يَمِينِهِ — إلَّا
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إذا ادَّعَى أَوْ ادَّعِيَ عَلَيْهِ : فَقَوْلُهُ بِلَا عَيْنٍ .
— فَيُعْلِمُهُ حَاكِمٌ بِذَلِكَ .
فَإِنْ سَأَلَ إِحْلَافَهُ^(٣) وَلَوْ عَلِمَ عَدَمَ قُدْرَتِهِ عَلَى حَقِّهِ — وَيُكْرَهُ — :

(١) في ش زيادة : « حَاكِمٌ » ، وهي من الصرح وإن ذكرت في الناية ٤٥٥ .
وانظر الإقناع ٢٨٤ .

(٢) وردت الهاء في زع والناية والإقناع ٢٨٥ ، وسقطت من ش .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولا يكره مع عهده »

أُخْلِفَ^(١) على صفة جوابيه ، وَخُلِيَ . وَتَحْرُمُ^(٢) دَعْوَاهُ ثَانِيًا وَتَحْلِفُهُ ،
كَبَرِيٍّ

وَلَا يُعْتَدُ يَمِينٍ إِلَّا بِأَمْرِ حَاكِمٍ ، بِسُؤَالِ^(٣) مَذْعَرٍ طَوْعًا .
وَلَا يَصِلُهَا بِاسْتِثْنَاءٍ . وَتَحْرُمُ تَوْرِيَّةٌ وَتَأْوِيلٌ — إِلَّا لِمُظْلَعٍ —
وَحَلِيفٌ مُسِيرٌ خَافَ حَبْسًا : « أَنَّهُ لَأَحَقُّ لَهُ عَلَى » ، وَلَوْ تَوَى :
« السَّاعَةَ » . وَمَنْ عَلَيْهِ مُؤَجَّلٌ : أَرَادَ غَرَمَهُ مَنَعَةً مِنْ سَفَرٍ .
وَلَا يَخْلَفُ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ^(٤) لَا يَسْتَقْدُهُ ، نَصًّا وَحَمْلًا « الْمُؤَقَّقُ »
عَلَى الْوَرَعِ . وَقِيلَ عَنْهُ : « لَا يُعْجِبُنِي » وَتَوَقَّفَ [فِيهَا]^(٥)
فِيمَنْ حَامِلٌ بِحِيلَةٍ : كـ « عَيْنَةٍ »
فَلَوْ^(٦) أُبْرِيَّ مِنْهَا : بَرِيَّ^(٧) فِي هَذِهِ الدَّعْوَى . فَلَوْ جَدَّدَهَا ،
وَطَلَبَ الْيَمِينَ — : كَانَ لَهُ ذَلِكَ .

(١) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ع : « حَلَف » ، بِضَمِّ الْحَاءِ وَتَعْدِيدِ اللَّامِ ، وَهَذَا يَمْنَى
كَأَنَّ فِي الْمُخْتَارِ وَالْمَصْبَاحِ . وَفِي النَّائِيَةِ : « حَلَفَ » بِالْهَمْزَةِ الْكُسُورَةِ ، وَهُوَ خَطَأٌ نَاسَخٌ .
وَانْظُرِ الْإِقْتِاعَ وَشَرْحَهُ ٢٧١ — ٢٧٢ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالنَّائِيَةِ . وَفِي ع وَالْإِقْتِاعِ : « وَتَحْرُمُ » . وَكُلٌّ صَحِيحٌ .
(٣) وَرَدَّتْ الْبَاءُ فِي ز ع وَالنَّائِيَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ش . أَيْ وَسُؤَالُ كَمَا هُوَ الْمُبْرَحُ .
انْظُرِ الْإِقْتِاعَ ٢٧١ .

(٤) يَهْمَشُ ز : « مَسْئَلَةُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ ، وَالْإِبْرَاءُ مِنْهُ » .
(٥) وَرَدَّتْ الرِّيَادَةُ فِي ع ش وَالنَّائِيَةِ ٥٦ ، وَالْإِقْتِاعَ ٢٧٢ ، دُونَ ز . وَصَنَعَ
الْعَارِضُ فَيُعَدُّ أَنَّهَا مِنَ اللَّغَنِ ، فَأَبْتَنَاهَا احْتِياطًا . وَحَرَفَ مَا بَعْدَهَا فِي النَّائِيَةِ بِفَطْنٍ : « مِنْ » .
(٦) كَذَا فِي ز ع . وَفِي النَّائِيَةِ : « فَلَا » ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَأَسْقَطَتْ
الْقَاءَ مِنْ ش ، وَأُدْرَجَ بَدَلُهَا وَאוּ مِنَ الْمَرْحِ . وَلَفْظُ الْإِقْتِاعِ : « وَلَوْ أُبْرَأَ مِنْ يَمِينِهِ » .
(٧) كَذَا فِي ز ش وَالنَّائِيَةِ وَالْإِقْتِاعِ . وَفِي ع : « بَرَأ » ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ .

ومن لم ^(١) يَحْلِفْ ، قال له حاكمٌ : « إِنْ حَلَفْتَ ، وإِلَّا قُضِيَتْ عَلَيْكَ بِالنَّكُولِ » - وَتُسَنُّ تَكَرُّرُهُ ثَلَاثًا - فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ : قُضِيَ عَلَيْهِ بِشَرْطِهِ .

وهو كإقامة يَنْتَهٍ ، لا كإقرارٍ [إِلَّا مِنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ لِقَلَسٍ] ^(٢) وَلَا كَبَذَلٍ . لَكِنْ : لَا يُشَارِكُ مَنْ قُضِيَ لَهُ بِهِ عَلَى مَحْجُورٍ لِقَلَسٍ ، غُرْمًا ^(٣) .

وإِنْ قَالَ مَدْعٍ : « لَا أَعْلَمُ لِي يَنْتَهٌ » ، ثُمَّ أَتَى بِهَا ، أَوْ قَالَ ^(٤) عَدْلَانِ : « نَحْنُ نَشْهَدُ لَكَ » ، فَقَالَ : « هَذِهِ يَنْتَتِي » - تُسَمِّيَتْ .

لَا إِنْ قَالَ : « مَالِي يَنْتَهٌ » ثُمَّ أَتَى بِهَا ^(٥) ، أَوْ قَالَ : « كَذَبَ شَهِودِي » ، أَوْ قَالَ : « كُلُّ يَنْتَهٍ أَقِيمُهَا فَهِيَ زُورٌ » ، أَوْ ^(٦) بَاطِلَةٌ ، أَوْ لَا ^(٧) حَقٌّ لِي فِيهَا . وَلَا تَبْطُلُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ وَلِي ش : « قَلَم » ، وَانْقَاءٌ مِنَ الْعَرَجِ . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ ٢٧٣ .

(٢) وَرَدَتْ الزِّيَادَةُ فِي ز ، دُونَ عَشِ وَالنَّايَةِ وَالْإِتْقَاعِ .
(٣) كَذَا فِي عَزَمَ ضَبْطُهُ هُوَ وَمَا قَبْلَهُ ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ « يُشَارِكُ » ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَلِي شِ وَالنَّايَةِ وَالْإِتْقَاعِ (وَأُدرِجَ هُوَ وَالْكَلَامُ قَبْلَهُ فِي شَرْحِهِ) : « غُرْمَانِهِ » ، عَلَى ظَنِّ الْأَسَافَةِ . وَهُوَ خَطَأٌ نَاسِخٌ جَاهِلٌ .

(٤) أَسْقَطْتُ « قَالَ » مِنْ شِ ، وَأُدرِجَتْ فِي الْعَرَجِ مِثْلًا بِدَلِيلِهَا مِنْهُ : « قَالَ مَدْعٍ » . فَتَنْبَهْ .

(٥) ذَكَرَ فِي ز ، بِدَلِيلِهِ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « أَوْ قَالَ عَدْلَانِ : نَحْنُ نَشْهَدُ لَكَ ، فَقَالَ : هَذِهِ يَنْتَتِي » ، وَهُوَ الْمُتَقَدِّمُ ، وَكَسَطَ بِدَلِيلِهِ نَحْوَ لُصْفِ سَطَرٍ .

(٦) وَرَدَتْ الْأَلْفُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ . وَانْظُرِ الْإِتْقَاعَ .

(٧) فِي شِ : « فَلَا » ، وَانْقَاءٌ مِنَ الشَّرْحِ وَإِنْ وَرَدَتْ فِي نَسِ الْإِتْقَاعِ الْمُدْرَجِ فِي شَرْحِهِ .

ولا تُرَدُّ بذَكَرِ السَّبَبِ ، بل بِذَكَرِ سَبَبِ ذَكَرِ المدَّعى غَيْرَهُ
ومتى شهدتْ بغيرِ مدَّعى به : فهو مكذَّبٌ لها .
ومن ادَّعى شيئاً : « أنه له الآن » ، لم تُسْمَعْ يَتُّهُ : « أنه ^(١)
كان له أمس ، أو في يده » — حتى يُبينَ ^(٢) سَبَبُ يدِ الثَّانِي ،
نحوُ : « غاصبة » .
بِخِلَافِ ما لو شهدتْ ^(٣) : « أنه كان ملكه بالأمس ، اشتراه
من ربِّ البلد » — فَإِنَّهُ يَقْبَلُ .
ومن ادَّعى ^(٤) عليه بشيء ، فَأَقْرَّ بغيره — لزمه : إذا صدَّقه
المقرُّ له . والدَّعوى بِجَاحِهَا .
وإن سألَ لِخِلَافِهِ وَلَا يُقِيمُهَا ، فَخَلَفَ — : كان له إقامتها .
وإن قال ^(٥) : « لى يَتُّهُ ، وأريدُ يمينه » — فَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً
بِالمَجْلِسِ : فليس له إِلَّا أَحَدُهُمَا ^(٦) ، وَإِلَّا : فَلَهُ ذَلِكَ .

(١) كَذَا بِالْأَسْوَلِ ، وَهُوَ الْمَصْحُوحُ . وَفِي الْغَايَةِ : « إِنْ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٢) كَذَا فِي زَمْعٍ تَشْدِيدِ الْيَاءِ قَطْ ، أَيْ عَنْ طَرِيقِ الْبَيْتَةِ . وَفِي حَشْوِ الْغَايَةِ ٥٧ :
« يَمِينٌ » ، أَيْ الْبَيْتَةُ . فَالْمَأْكَالُ وَاحِدٌ .
(٣) فِي عَزِيْزَةِ : « بِهِ » ، وَلَهَا مِنَ النَّاسِخِ .
(٤) ضَبَطَ فِي زَمْعٍ بَفَتْحِ الدَّالِ ، وَالْأَوَّلُ النَّمِ وَإِنْ كَانَتْ عِبَارَةً الْإِقْتِنَاعِ ٢٧٣ : « وَإِنْ
ادَّعى شَيْئاً » .
(٥) بِهَامِشِ زَمْعٍ : « مُسْتَلَقٌ سَمَاعُ الْبَيْتَةِ بِدَلِيلَيْنِ » .
(٦) كَذَا فِي زَمْعِ الضَّبْطِ . وَفِي حَشْوِ الثَّانِيَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ ٢٧٤ : « لِاحْدَاهُمَا » .
وَكُلٌّ مُصَحِّحٌ .

وإن سأل ملازمته حتى يُقيّمها : أجيبَ في المجلس . فإن لم يُحضِرْها فيه : صرّفه .

وإن سألها حتى يفرّغَ له الحاكِم من شُغلِه — مع غِيبة بيتِه وبعدها^(١) — : أجيبَ .

وإن سكّنت مدّعى عليه ، أو قال : « لا أقرُّ ولا أنكرُ » ، أو : « لا أعلم قدرَ حقِّه » ، — ولا يئنه — قال الحاكِم : « إن أجبتَ ، وإلا جملتك ناكلاً وقضيتُ عليك » . ويُسنُّ تكرّره ثلاثاً .

ولو قال : إن أدعيت^(٢) برهنِ كذا لى يديك : أجبتَ^(٣) ، أو إن أدعيتَ هذا عن كذا بمتّيه ولم أقبضه : فتمّم ، وإلا : فلاحقْ على — فجوابٌ صحيح . لا إن قال : « لى نخرُجُ مما أدعاهُ » . وإن قال : « لى حسابُ أريدُ أن أنظرَ فيه » ، أو — بعد ثبوت الدعوى يئنه — : « قضيتُه ، أو أبرأنى ، لى يئنه به » — وسأل^(٤) الإنظار — : لزم إنظارُه ثلاثة أيام ، وللمدّعى ملازمته — ولا يُنظرُ إن قال : « لى يئنه تُدفعُ دعواه » — فإن عجزَ : حلفَ المدّعى على

(١) كذا في زع . وفى ش : « يئنه أو بعدها » ، وفيه نقص وزيادة من المشرح . وضبط في ع بضم الباء ، وهو ما صرح المشرح به . وضبط في ز عفا بفتح الفاء المستتر فتح الباء .

(٢) كذا في زع . وفى ش : « ادعيت ألفاً ... أجبتك » ، والزيادة من المشرح .

(٣) كذا في زع والإقناع ٢٧٥ والنهاية — وذكر فيها بعد « أيام » زيادة وردت في المرحلين ، هى : « فقط » — وفى ش : « سأله » ، والهاء من المشرح .

نفي ما أَدَّعاه، وأَسْتَحَقَّ. فَإِنْ نَكَلَ: حُكْمٌ عَلَيْهِ، وَصَرِيفٌ.
 هذا: إِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْكَرَ سَبَبَ الْحَقِّ.
 فَأَمَّا إِنْ أَنْكَرَهُ، ثُمَّ ثَبَّتَ، فَادَّعَى قَضَاءً أَوْ إِبْرَاءً سَابِقًا عَلَى
 إِنْكَارِهِ —: لَمْ يُقْبَلْ، وَإِنْ أَقَامَ بِهِ يَتَنَّهُ.
 وَإِنْ قَالَ مَدَّعَى عَلَيْهِ بَعِيْنٌ: «كَانَتْ يَدِيكَ أَوْ لَكَ أَمْسِي»، لَزِمَهُ
 إِثْبَاتُ سَبَبِ زَوَالِ يَدِهِ.

فصل

وَمَنْ ادَّعَى^(١) عَلَيْهِ عَيْنًا^(٢) يَدِيهِ، فَأَقْرَبَهَا لِحَاضِرٍ مَكْلَفٍ —:
 جُمِلَ التَّحْصِمُ فِيهَا، وَخُلِّفَ مَدَّعَى عَلَيْهِ. فَإِنْ نَكَلَ: أَخَذَ مِنْهُ بِدَلِّهَا.
 ثُمَّ إِنْ صَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ: فَهُوَ كَأَحَدٍ مَدَّعِيَيْنِ عَلَى ثَالِثٍ أَقْرَبَ لَهُ الثَّالِثُ،
 (عَلَى مَا يَأْتِي).

وَإِنْ قَالَ: «لَيْسَتْ لِي وَلَا أَعْلَمُ: لِمَنْ هِيَ؟»، أَوْ قَالَ ذَلِكَ الْمُقَرُّ لَهُ
 وَجْهَلُ^(٣): لِمَنْ هِيَ؟ — سُلِّمَتْ الْمَدْعَى. فَإِنْ كَانَا^(٤) أُتْبَيْنَ: اقْتَرَعَا عَلَيْهِمَا.

(١) كَذَا بِالْأَسْوَلِ وَالنَّايَةِ أَيْضًا (عَلَى مَا نَظَنُّ) ، وَصَبَّطَ هَكَذَا فِي ز ، عَلَى أَنْ
 « عَلَيْهِ » نَائِبُ الْفَاعِلِ وَ « عَيْنًا » مَعْمُولٌ . وَهُوَ صَحِيحٌ : لِتَصَحُّقِ الشَّرْطِ ، وَهُوَ : قَدَمُ
 الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ . وَفِي الْإِتْقَاعِ ٢٧٥ : « وَلَنْ اِدَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا فِي يَدِهِ » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٤٥٨ وَالْإِتْقَاعِ ٢٧٦ . وَفِي ش : « جَهْلٌ » ، وَالتَّائِيَةُ
 مِنَ الشَّرْحِ .

(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ وَالْإِتْقَاعِ ، أَيْ الدَّعِيَانِ كَمَا قَالَ شَارِحُهُ : وَهُوَ لِلرَّافِقِ لَا
 سِيَائِي . وَفِي ش . « كَانَ » أَيْ مَدَّعِيَهَا كَمَا ذَكَرَ الشَّارِحُ ، وَلَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى الرَّادَّةِ :
 اِمْدُومُ الْمَرْدِ الْمُضَافِ .

وإن عاذَ ادَّعَاها لنفسِه أو لثالثٍ^(١) ، أو عادَ المقرُّ له أوْلاً إلى دعواه — ولو قَبِلَ ذلك — : لم يُقْبَلْ

وإن أقرَّ بها لثائبٍ أو غيرِ مكلفٍ — وللمدَّعي يئنةٌ — : فهي له بلايين .

وإلا ، فأقام المدَّعي عليه يئنةً : « أنها لمن سمَّاه » — لم يحلف وإلا : استُخْلِفَ ، فإن نكَلَ : غَرِمَ بدلها للمدَّع . فإن كانا اثنتين : فبدلَان .

وإن أقرَّ بها لمجهولٍ ، قال^(٢) حاكم : « عَرَّفَه » ، وإلا : جعلتكَ ناكلاً ، وقضيتُ عليك .

فإن عاذَ ادَّعَاها لنفسِه : لم يُقْبَلْ منه .

فصلٌ

من ادَّعى على غائبٍ مسافةً قصيرٍ بغيرِ عمله ، أو مستترٍ^(٣) بالبلدِ أو بدونِ^(٤) مسافةٍ قصيرٍ ، أو ميتٍ ، أو غيرِ مكلفٍ — وله

(١) كذا في زع والناية ، وهو الصحيح الموافق لما في الإقناع . وفي ش : « أو الثالث » ، وهو تعريف ناشر .

(٢) في ش زيادة : « له » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في نس الإقناع ٢٧٨ : « قيل له » .

(٣) كذا بالأسول والناية ٤٥٩ . وفي الإقناع ٢٨٥ : « أى . . . » ، وهو تصحيف . وفي ش زيادة : « إما » ، وهي من الشرح وإن ذكرت في الإقناع .

(٤) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « بدون » ، والباء من الشرح وإن وردت في الناية .

بَيِّنَةٌ — : سُمِيتَ ، وَحُكِمَ بِهَا . لَا فِي ^(١) حَقِّ اللَّهِ ^(٢) تَعَالَى : فَيُقْضَى فِي سِرْقَةٍ بُرْمٍ فَقَطْ .

وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ يَمِينٌ عَلَى بَقَاءِ حَقِّهِ ^(٣) ، إِلَّا عَلَى رَوَايَةٍ . الْمُنْتَقَحُ : « وَالْعَمَلُ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ ^(٤) » .

ثُمَّ إِذَا كَلَّفَ غَيْرُ مَكْلَفٍ وَرَشَدَ ، أَوْ حَضَرَ النَّائِبُ ، أَوْ ظَهَرَ الْمُسْتَشِيرُ — : فَعَلَى حُجَّتِهِ . فَإِنْ جَرَحَ ^(٥) الْبَيِّنَةَ ، بِأَمْرٍ ، بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ أَوْ مَطْلَقًا — : لَمْ يُقْبَلْ . وَإِلَّا : قُبِلَ

وَالنَّائِبُ دُونَ ذَلِكَ : لَمْ ^(٦) تُسْمَعْ دَعْوَى وَلَا بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ ، حَتَّى يَحْضُرَ ، كَحَاضِرٍ . إِلَّا أَنْ يَتَّبَعَ : فَيُسَمَّا ^(٧) .

ثُمَّ إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا : وَقَالَهُ مِنْهُ . وَإِلَّا قَالَ لِلدَّعِي : « إِنْ عَرَفْتَ لَهُ مَالًا — وَثَبْتَ عِنْدِي — : وَفَيْتُكَ مِنْهُ ^(٨) » .

(١) ذَكَرَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « غَيْرِ » .

(٢) كَذَا فِي ز وَالنَّائِبَةِ . وَفِي ع ش وَالْإِقْتِنَاعُ : « آق » . وَكَلَامًا صَحِيحًا . وَذَكَرَ فِي ش قَبْلَهُ زِيَادَةً مِنَ الْعَرَبِ : « مِنْ حَقِّهِ » .

(٣) كَذَا فِي ز ع وَالنَّائِبَةِ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِقْتِنَاعِ ٢٨٦ . وَسَقَطَتِ الْهَاءُ مِنْ ش .

(٤) فِي ش زِيَادَةً مِنَ الْعَرَبِ : « أَتَمَّى » . وَاعْتَظَرَ الْإِقْتِنَاعُ .

(٥) ذَكَرَ يَهْمُشُ ز : « سَمَّاهُ لِإِبْرَاهِيمَ الْجَرَحِ » .

(٦) كَذَا بِالْأَسْوَلِ وَالْإِقْتِنَاعُ . وَفِي النَّائِبَةِ : « لَا تَسْمَعْ عَلَيْهِ » .

(٧) كَذَا فِي ز ع وَالنَّائِبَةِ ، عَلَى الْعَلْفِ عَلَى « يَتَّبَعُ » . ثُمَّ هُوَ الْمَلَامُ لِمَا تَقْدِمُ . وَفِي ش : « فَيُسَمَّا » ، وَلَهُ — مَعَ صَحَّةٍ — تَحْرِيفٌ .

(٨) وَدِدَ فِي ز ، بَعْدَ ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَتَسْمَعْ عَلَى سَفِيهِ بِمَا يَتَّخِذُ بِهِ إِذَا وَبَدَ عِنْدَكَ حَبِيرٌ ، وَبَحَثَ إِذَا أَنْكَرَ » .

والحكم للغائب لا يصح إلا تبعاً : كمن ادّعى موت أبيه عنه وعن آخر له غائب أو غير رشيد ، وله عند فلان عين أو دين ، فتثبت بإقرار أو بيّنة^(١) : أخذ المدعى نصيبه ، والحاكم نصيب الآخر^(٢)

وكان الحكم بوقف : يدخل فيه من لم يخلق ، تبعاً .
وكإثبات أحد الوكيلين الوكالة في غيبة الآخر : فتثبت له تبعاً

وسؤال أحد الثرماء الصّجر ، كالكل .
فالقضية الواحدة المشتعلة على عدد أو أعيان — : كولد الأبوين في « المشرّكة » — : الحكم فيها لواحد أو عليه ، يعمّه وغيره .

وحكمه لطبقه حكم للثانية : إن كان الشرط واحداً^(٣) .
ثم من أبدى^(٤) ما يجوز أن يمنع الأول من الحكم عليه لو علمه — فليثان الدّفع به .

(١) كذا في زش والنهاية ٤٦٠ والإقناع ٢٧٨ . وفي ع : « بيّنة » . وذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « فهو لليت ، ويد » . أخذ ، كما في الإقناع .
(٢) في الإقناع زيادة : « فيحفظ له ، وتماد البيّنة في غير الإثبات » . وقد ذكر فيها قله الشارح عن « الرعاية » . كما ذكرت الجملة الثانية منها ، في ز ، مضروباً عليها .
(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « حتى » من أبدى ، كما هو نص الإقناع .

(٤) رسم هكذا في زش والنهاية والإقناع ، وهو الأول . ورسم في زع بالألف . وهو رسم لديهم . وراجع المصباح : (بدا) .

فصل

ومن ^(١) ادّعى : « أن الحاكم حَكَمَ له بحق » ، فصدّقه — :
 قبل وحده ، كقوله ابتداء : « حَكَمْتُ بكذا » .
 وإن لم يذكره ، فشهد به عدلان — : قبلهما ، وأمضاه — :
 لقدرته على إضائه — : ما لم يتيقن صواب نفسه . بخلاف من نسي
 شهادته ، فشهدا عنده بها .

وكذا إن شهدا : « أن فلانا وفلانا شهدا عندك بكذا » .
 وإن لم يشهد بحكمه أحد ، ووجد ولو في قِطْرِهِ تحت خْتَمِهِ ،
 أو شهادته بخطّه ، وتيقّنه ^(٢) ولم يذكره — : لم يعمل به ، كخطّه
 أيه بحكم أو شهادة ، إلا على مرجوح المنقح : « وهو أظهر » ،
 وعليه العمل » .

ومن تحقّق الحاكم منه أنه لا يفرّق بين أن يذكر الشهادة
 أو يعتمد على معرفة الخطّ ، يتجاوز بذلك — : لم يجز قبول
 شهادته .

ولا حرم أن يسأله عنه ، ولا يجب أن يُنصّر بالصفة .
 وحكم الحاكم لا يُزيل الشيء عن صفته باطنا ؛ فتى عليها حاكم

(١) كذلك في زش والناية والإقناع . وفي ح : « وإن » .

(٢) صحف في الإقناع ٢٨٨ بلفظ : « وتيقّنه » ، وسقطت فيه الميم من كلمة
 « قطره » السابقة .

كاذبة : لم ينفذ حتى ولو في عقدٍ وفسخ .
 فمن حكم له — بينة زور — بزوجة امرأة ، فإن وطئ مع
 العلم : فكزنا ، ويصح نكاحها غيره .
 وإن حكم بطلاقها ثلاثاً ، بشهود زور — فهي زوجته باطناً ،
 ويكره له اجتماعه بها ظاهراً . ولا يصح نكاحها غيره : ممن
 يعلم بالحال .

ومن حكم لمجهدي أو عليه ، بما يخالف اجتهاده — عمل باطناً
 بالحكم .
 وإن باع حنبلي^(١) متروك التسمية ، فحكم بصحته شافعي^٢
 — : نفذ .

وإن رد حاكم شهادة واحدٍ برمضان : لم يؤثر ، كملك^(٣)
 مطلق وأولى . لأنه لا مدخل لحكمه في عبادة ووقت ، وإنما هو
 فتوى . فلا يقال : « حكم بكذبه ، أو بأنه لم يره » .
 ولو رُفع إليه حكم في مختلف فيه : لم يلزمه تقضيه ،
 ليُنَفَّذَ^(٤) — : لزمه تنفيذه ، وإن لم يره .

(١) في ش زيادة ، لم ترد أيضاً في الناية ٤٦١ ولا الإقناع ٢٨٩ ، هي : « ١٤ » .
 وهي من الشرح .

(٢) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « كملك » ، والباء من المصحح وإن ذكرت
 في نص الناية : « كمن شهد بملك » .

(٣) كذا في زش والناية ٤٦٢ والإقناع ٢٩٠ . وزيد في ع — تحت السطر —
 وأوبل اللام . وهي زيادة ناسخ أو قارى .

(م — ٣٩ في ٢ منتهى الإرادات)

وكذا إن كان نفس الحكم مختلفاً فيه : كحكمه بعلمه ،
وتزويجه يتيمة .

وإن رفع إليه خصمان عقداً فاسداً عنده فقط ، وأقراً : « بأن
نافذ الحكم حكم بصحته » — فله إلزامهما ذلك ، وله رده والحكم
بمنهبه^(١) .

ومن قلده^(٢) في صحة نكاح : لم يفارق بتغير أجهاده ، كحكم
— بخلاف مجتهد : نكح ثم رأى بطلانه . — ولا يلزم إعلام
المقلد بتثيرة .

وإن بان^(٣) خطؤه في إتلاف بمخالفة قاطع ، أو خطأ مفت ليس
أهلاً^(٤) — : صغنا

فصل

ومن غصبه إنسان مالا جهرًا ، أو كان عنده عين ماله — : فله
أخذ قدر المنسوب جهرًا ، وعين ماله ولو قهرًا

(١) ذكر بهامش ز : « قلت : « المراد وسألاه . قاله الموضع » ٨١ .

(٢) في زيادة من الفرح : « مجتهدا » ، وقد ذكرت في الغاية وشرح الإقناع .

(٣) كذا بالأصول والإقناع ، وهو الظاهر . وفي الغاية : « كان » ، وهو تصحيف ناشر .

(٤) سقط أول الكلمة من ع ، وورد فيها فوق الكلمتين قبلها علامة التحشية . وهو

عش ناسخ .

لا^(١) أخذُ قدرِ دينِه من مالِ مدينِ تعذرُ أخذُ دينِه منه بحاكمٍ
لجحدٍ . أو غيرِه . إلا إذا تعذرَ على ضيفٍ أخذُ حقِّه بحاكمٍ ، أو
منعَ زوجٌ ومن في معناه — ما وجب عليه : من نفقةٍ ونحوِها .
ولو كان لكلٍّ — من اثنين — على الآخر دينٌ من غيرِ جنسِه ،
فجحدَ أحدهما — : فليس للآخر أن يجحدَ .

* * *

بابُ حُكْمِ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

١ - وَيُقْبَلُ فِي كُلِّ حَقٍّ لَادِمٍ — حتى فيما^(٢) لا يُقْبَلُ فيه
إِلَّا رَجُلَانِ : كَقَوْدٍ وَطَلَاقٍ ، وَنَحْوِهَا . — لا في حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى :
كَعَدِّ زَنًا وَشَرْبٍ^(٣) .
وفي هذه الْمَسْأَلَةِ ، ذَكَرَ الْأَصْحَابُ : « أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي حُكْمُهُ
كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، لِأَنَّهُ^(٤) شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ » .
وَذَكَرُوا — فيما إذا تَغَيَّرَتْ حَالُهُ — : « أَنَّهُ^(٥) أَصْلٌ ، وَمَنْ

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ ٤٦٣ . وَفِي ش : « إِلَّا » ، وَلَمْ يَحْرِفْ . وَرَاجِعِ
الْإِتِّفَاعَ ٢٨٨ .
(٢) كَذَا فِي زَعِ . وَسَقَطَ « فِي » مِنَ النَّائِيَةِ ٤٦٤ ، وَأَسْقَطْتُ مِنْ شِ مَدْرَجَةً فِي
الْفَرْحِ . وَانْظُرِ الْإِتِّفَاعَ ٢٩١ .
(٣) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي ش : « وَحَدِّ شَرْبٍ » ، وَالرَّائِدُ مِنَ الْفَرْحِ .
(٤) « كَذَا فِي زَعِ ، أَيْ كِتَابِهِ . وَفِي شِ وَالْإِتِّفَاعِ : « لِأَنَّهَا » أَيْ كِتَابَتُهُ كَمَا ذَكَرَ
شَارِحُ الْإِتِّفَاعِ . فَسَلِّمْ صَحِيحٌ . وَلَمْ تَرُدِّ جَلَّةُ التَّحْلِيلِ فِي النَّائِيَةِ .
(٥) وَرَدَّ فِي شِ بِالْمُزْمَةِ لِلْكُسُورَةِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ إِشْأً عَلَى مَا ذَكَرْتَاهُ فِي نَحْوِهِ .

شَهِدَ عَلَيْهِ فَرَعٌ . فَلَا يَسُوغُ تَقْضُ حُكْمَ مَكْتُوبٍ إِلَيْهِ بِإِنْكَارِ
الْكَاتِبِ^(١) ، وَلَا يَقْدَحُ فِي عَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ . بَلْ يَمْنَعُ إِنْكَارُهُ
الْحُكْمَ ، كَمَا يَمْنَعُهُ رَجُوعُ شُهُودِ الْأَصْلِ .

فَدَلَّ : أَنَّهُ فَرَعٌ لِمَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ وَأَصْلٌ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ^(٢)
يُحْوزُ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ فَرَعٍ أَصْلًا لَفَرَعٍ .

٢ — وَيُقْبَلُ فِيهَا حُكْمٌ^(٣) بِهِ : لِيُقْذَرَهُ ، وَإِنْ كَانَ يَلِدُ وَاحِدًا .
لَا فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ : لِيَحْكَمَ بِهِ . وَلَا إِذَا سَمِعَ الْبَيِّنَةَ وَجَمَلَ تَعْدِيلَهَا إِلَى
الْآخِرِ ، إِلَّا فِي مَسَافَةٍ قَصِيرَةٍ كَثَرَتْ .

وَلَهُ أَنْ يَكْتَبَ إِلَى مَعَيِّنٍ ، وَإِلَى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ : مِنْ قَضَاءِ
الْمُسْلِمِينَ .

وَيُشْتَرَطُ لِقَبُولِهِ : أَنْ يُقْرَأَ عَلَى عِدَّتَيْنِ ، وَيُعْتَبَرُ ضَبْطُهُمَا لِمَعْنَاهُ
وَمَا يَتِمُّ لِقَبُولِهِ الْحُكْمُ فَقَطْ . ثُمَّ يَقُولُ : « هَذَا كِتَابِي إِلَى فُلَانِ بْنِ
فُلَانٍ » ، وَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِمَا .

فَإِذَا وَصَلَا : دَفَعَاهُ^(٤) إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : « نَشْهَدُ أَنَّهُ

(١) كُنَّا بِالْأَصُولِ وَالْإِقْتِنَاعِ ٢٩٢ . وَفِي النِّهَايَةِ « كَاتِبٌ » . وَذَكَرَ فِي زُبْدِهِ مَضْرُوبًا
عَلَيْهِ : « الْفَاضِي » . وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ وَالْإِقْنَاعِ .

(٢) وَرَدَّتِ الْوَاوُ فِي زَعِ وَالنِّهَايَةِ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ شِئْنِ مَدْرَجَةٍ فِي الشَّرْحِ ، كَمَا أَسْقَطَتْ
مِنْ وَمَا يَهْدَاهُ مِنَ الْإِقْنَاعِ مَدْرَجًا فِي شَرْحِهِ عَلَى مَا نَرْجِعُ .

(٣) ضَبْطُ فِي زَيْدٍ أَوَّلُهُ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الشَّرْحِ يَهْدِي كَلِمَةً : « السَّكَّابُ » —
يَتَجَنَّبُ نَحْوَهُ .

(٤) حَكَّنَا فِي زَيْدٍ وَالنِّهَايَةِ ٤٦٥ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِنَصِّ الْإِقْنَاعِ ٢٩٣ : « دَفَعَا
إِلَيْهِ السَّكَّابَ » . وَفِي ع : « رَفَعَاهُ » ، وَهُوَ — مَعَ إِسْكَانِ تَصْحِيحِهِ عَلَى مَا فِي
الْمَخْتَارِ — مُصْحَفٌ .

كتابُ فلانِ اليك ، كَتَبَهُ بِعَمَلِهِ .

والاحتياطُ : خَتَمَهُ بعد أن يُقرأَ عليهما . ولا يُشترطُ ، ولا قولُهُما :
« وَقُرِئَ عَلَيْنَا ، وَأَشْهَدُ نَا عَلَيْهِ » ، ولا قولُ كاتبٍ : « أَشْهَدُ اِغْلَى » .
وإنْ أَشْهَدَهُمَا عَلَيْهِ مدرَجًا مَخْتوماً : لم يَصِحَّ .

وكتابُهُ في غيرِ عَمَلِهِ ، أو بعدَ عَزَلِهِ — كَخَبَرِهِ .

٣ — وَيُقْبَلُ كتابُهُ في حيوانٍ ، بالصفةِ : كَتَفَاهُ ، كَشْهُودٍ
عليه ، لا له .

فإنْ لم تَثْبُتْ مشاركتُهُ له في صِفَتِهِ : أَخَذَهُ مدْعِيهِ بِكِفِيلٍ
مَخْتوماً عَنْقَهُ ، فَيَأْتِي بِهِ الْقَاضِيَّ الْكَاتِبَ : لِتَشْهَدَ الْبَيِّنَةُ عَلَى عَيْنِهِ ،
وَيَقْضَى لَهُ بِهِ . وَيَكْتُبُ لَهُ كِتَابًا : لِيَبْرَأَ كِفِيلُهُ .

وإنْ لم يَثْبُتْ مَا ادَّعَاهُ . فَكَمَنْصُوبٍ .

وَلَا يَحْكُمُ عَلَى مَشْهُودٍ عَلَيْهِ بِالْصِفَةِ ، حَتَّى يُسَمَّى أَوْ تَشْهَدَ
عَلَى عَيْنِهِ .

وَإِذَا وَصَلَ الْكَاتِبُ ، فَأُحْضِرَ^(١) الْخَصْمُ الْمَذْكُورُ فِيهِ بِاسْمِهِ
وَنَسَبِهِ وَجَلِيلَتِهِ ، فَقَالَ : « مَا أَنَا بِالْمَذْكُورِ » — قَبْلَ قَوْلِهِ بَيِّنَتِهِ ، فَإِنْ
نَكَلَ : مُقْضَى عَلَيْهِ .

وَإِنْ أَقْرَأَ بِالْأَسْمِ وَالنَّسَبِ ، أَوْ ثَبَتَ بَيِّنَتُهُ ، فَقَالَ : « اَلْمَحْكُومُ

(١) كَمَا فِي ز ، وَهُوَ الْأَوَّلُ . وَفِي ع ش وَالْإِتْقَاع ٢٩٤ : « وَأُحْضِرَ » . وَفِي
الْغَايَةِ : « أَوْ ... » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ تَأَثَّرَ .

عليه غيرى — لم يُقبل إلا بينة : كَشَهُدُ أَنْ بِالْبَلَدِ آخِرَ كَذَلِكَ
ولو ميتاً يَقَعُ به إشكال^(١) ، فيُتَوَقَّفُ حتى يُعلمَ الخصمُ .
وإن مات القاضى الكاتبُ أو عُزِلَ : لم يَضُرَّ ، كَيْفَنَةِ أَصْلٍ
وإن فُسِّقَ : فيَقْدَحُ^(٢) فيما ثبت عنده لِيَحْكُمَ به ، خَاصَّةً .
وَيَلْزَمُ مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ ، الْعَمَلُ به — تَغْيَرُ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا :
أَكْتَفَاهُ بِالْبَيِّنَةِ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ ضَاعَ أَوْ أُنْتَحَى .
ولو شَهِدَا بِخِلَافٍ مَا فِيهِ ، قُبِلَ : أَعْمَادًا عَلَى الْعِلْمِ .
ومتى قَدِمَ الْخَصْمُ — الْمُثَبَّتُ عَلَيْهِ — بِلَدِ الْكَاتِبِ : فَلَهُ
الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِإِعَادَةِ شَهَادَةٍ .

* * *

فصل

وَإِذَا حَكَمَ عَلَيْهِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا
جَرَى — : ثَلَاثًا يَحْكُمُ عَلَيْهِ الْكَاتِبُ . — أَوْ^(٣) مِنْ ثَبَتَتْ بَرَاءَتُهُ
كَمَنْ أَنْكَرَ وَحَلَفَهُ ، أَوْ مِنْ ثَبَتَ حَقُّهُ عِنْدَهُ ، أَنْ يُشْهَدَ لَهُ بِمَا

(١) كَذَا فِي زُشِّ وَالْقَابَةِ وَالْإِقْتَاعِ ٢٩٥ . وَفِي : « الْإِشْكَال » ، وَلَمَّا لَزِمَ الرَّائِدُ
مِنْ التَّاسِخِ .

(٢) كَذَا فِي زُشِّ . وَفِي شِ : « مَدَح » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ . وَلَمَّا لَزِمَ الْقَابَةُ ٦٦ :
« قَدَح » . وَاضْرُ الْإِقْتَاعِ .

(٣) فِي شِ زِيَادَةُ مِنَ الْقَرَحِ : « سَأَلَ » ، وَفِي وَرَدَتْ فِي الْإِقْتَاعِ ٢٩٦ وَفِي مَضْرُوءِ
عَلَيْهَا — بَلَطَ : « سَأَلَهُ » أَيْ الْخَاطِمَ ، كَمَا ذَكَرَ نَارُحُ الْإِقْتَاعِ . وَهُوَ الْمَقُولُ الْأَوَّلُ ،
وَالْفَاعِلُ : « مِنْ » . فَتَجَنَّبَهُ .

جری - : من براءة ، أو ثبوت مجرد أو متصل بحکم وتنفيذ^(١)
 - أو الحكم له بما ثبت عنده - : أجا به .
 وإن سأله مع الإشهاد كتابته^(٢) ، وأتامه بورقة - : لزمه ،
 كساعر بأخذ زكاة .
 وما تضمن الحكم بينة يُسمى : « سَجِلًا » ، وغيره : « مخضراً » .
 والأولى : جمل السجل نُسخَتين : نسخة يدفعا إليه ،
 والأخرى عنده .

(١) وصِفَةُ الْمُخْضَرِ : « بسم الله الرحمن الرحيم ؛ حضر القاضي
 فلان بن فلان : قاضي عبد الله الإمام على كذا - وإن كان نائباً ،
 كتب : « خليفة القاضي فلان : قاضي عبد الله الإمام ... » - في
 مجلس حكمه وقضائه بموضع ، كذا ، مدعى ذكر : أنه^(٣)
 فلان ابن فلان ، وأحضر معه مدعى عليه ذكر : أنه فلان بن فلان
 - ولا يُعتبر ذكر الجدِّ بلا حاجة ؛ والأولى : ذكر جليتهما ، إن
 جهلما . - فادعى عليه كذا ، فأقر له أو فأنكر ، فقال للمدعى :
 ألك بينة ؟ قال : نعم . فأحضرها وسأله سماعها ، ففعل . أو فأنكر

(١) كذا ، بالأصول والذات . وفي الإنشاع : « أو تنفيذ » ، ولعله تحريف . وذكر
 في ش. به زيادة : « أو ثبوت متصل بحكم » ، وهي من النادر لا الفارح على ما يظهر .
 (٢) كذا في روح القضاة . وفي ش. : « كتابة » ، وهو تحريف وإن كان صحيحاً
 وله الإقناع .
 (٣) كذا في زرع والهاية ٦٧ والإقناع ٢٩٧ . وفي ش. : « أنه أتى فلان ... أو
 أحضر » ، وفيه زيادة وتحريف من النادر .

ولا يئنه ، وسأل تخليفه ، فلفه . — وإن نكل : ذكره ، وأنه
حكم بشكوله . — وسأله كتابة تحضير ، فأجابه في يوم كذا من
شهر كذا من سنة كذا .

ويملم في الإقرار والإنكار والإحلاف : « جرى الأمر على
ذلك » ، وفي البيئ : « شهدا عندي بذلك ^(١) » .

وإن ثبت الحق بإقرار ، لم يُحتج : « في مجلس حكمه » .

(ب) وأما السجل ، فهو لإفاد ما ثبت عنده ، والحكم به .

وصفته : « ... هذا ما أشهد عليه القاضي فلان » — كما تقدم —
من حضره : من الشهود ؛ أشهدم : أنه ثبت عنده بشهادة فلان
وفلان ، وقد عرفهما بأراى معه قبول شهادتهما ، بمحضير من خصمين
— ويذكرهما : إن كانا معروفين ؛ وإلا قال : « مدعى ومدعى عليه »
— جاز حضورهما وسماع الدعوى من أحدهما على الآخر ، معرفة
فلان بن فلان — ويذكر المشهود عليه — وإقراره ^(٢) طوعاً ، في
صحته ^(٣) منه وجواز أمره ^(٤) ، بجميع ما سمي ووصف في كتاب

(١) كذا في ز ش والناية والإقناع . وفي ع : « بكذا » . ولعله نصيف .

(٢) صرح شارح الإقناع ٢٩٧ : أنه بالرغم عطف على « معرفة » الذى هو فاعل
« ثبت » . ويجوز نصب وعطفه على ماقبله .

(٣) كذا بالأصول والناية . وفي الإقناع ٢٩٨ : « صحته » ، وهو تحريف .

(٤) كذا في ز ع والناية والإقناع . وفي ش : « أمره » ، والهاء من الفرح .

نُسَخْتُهُ كَذَا — وَيَنْسَخُ^(١) الْكِتَابَ الْمُثَبَّتَ أَوِ الْمَحْضَرَ جَمِيعَهُ
حَرْفًا بِحَرْفٍ ؛ فَإِذَا فَرَغَ قَالَ : — وَإِنْ^(٢) الْقَاضِي أَمْضَاهُ وَحَكَمَ
بِهِ ، عَلَى مَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي مِثْلِهِ ، بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ ذَلِكَ وَالْإِشْهَادَ بِهِ
الْخَصْمُ الْمُدَّعِي — وَيَنْسُبُهُ — وَلَمْ يَدْفَعْهُ خَصْمُهُ بِحُجَّةٍ ، وَجَعَلَ كُلَّ
ذِي حُجَّةٍ عَلَى حُجَّتِهِ ، وَأَشْهَدَ الْقَاضِي فَلَانٌ — عَلَى إِنْقَازِهِ ، وَحُكْمِهِ ،
وَأَمْضَائِهِ — مَنْ حَضَرَهُ : مِنَ الشُّهُودِ ، فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ ، فِي الْيَوْمِ
الْمُؤَرَّخِ أَعْلَاهُ .

وَأَمْرٌ بِكُتُبِ هَذَا السَّجْلِ^٣ مُنْصَخَتَيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ : نَسْخَةٌ^(٤)
بِدِيْوَانِ الْحُكْمِ ، وَنَسْخَةٌ يَأْخُذُهَا مَنْ كَتَبَهَا لَهُ .
وَلَوْ لَمْ يُذَكَّرْ : « بِمَحْضَرٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ » ، جَازَ : لَجَوَازِ الْقَضَاءِ
عَلَى الْغَائِبِ .
وَيَضُمُّ مَا أَجْتَمَعَ^(٥) — مِنْ مُحْضَرٍ وَسَجْلٍ^٦ . — وَيَكْتُبُ عَلَيْهِ :
« مُحَاضِرُ كَذَا مِنْ وَقْتِ كَذَا » .

* * *

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْإِقَاعِ . وَفِي الْفَائِدَةِ : « وَيَنْسَخُ » ، وَهُوَ سَجِفٌ . وَش :

« أَوْ يَنْسَخُ » ، وَالزَّائِدُ مِنَ النَّاسِ .

(٢) وَرَدَ بِكسرِ الْهَمْزَةِ فِي الْفَائِدَةِ ٤٦٨ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى . وَفَتْحًا فِي ش ، وَهُوَ
صَحِيحٌ أَشْبَهُ .

(٣) فِي ش زِيَادَةٌ مِنَ الْفَرَحِ : « تَكُونُ » . وَذَكَرْتُ فِي الْإِقَاعِ بِقَطْعٍ : « مِنْهَا
تَخْلُدُ » .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ : « عِنْدَهُ » ، وَهِيَ مُدْرَجَةٌ مِنَ الْفَرَحِ .

باب

« أَلْقَسَمَةُ ^(١) » : تَمَيِّزُ بَعْضِ الْأَنْصِبَاءِ عَنْ بَعْضٍ ، وَإِفْرَازُهَا عَنْهَا .
وهي نوعان :

١ — أَحَدُهُمَا : قَسَمَةُ تَرَاضٍ . وَتَحْرُمُ فِي مَشْتَرَكٍ : لَا يَنْقَسِمُ
إِلَّا بِضَرَرٍ أَوْ رَدٍّ ^(٢) عَوْضٍ . كَحَمَامٍ ، وَدُورٍ صَغَارٍ ، وَشَجَرٍ مُفْرَدٍ ^(٣) ،
وَأَرْضٍ يَبْعُضُهَا بَيْتٌ أَوْ بَنَاءٌ وَنَحْوُهُ .

وَلَا تَعْمَلُ بِأَجْزَاءِ ، وَلَا قِيَمَةٍ ^(٤) — إِلَّا بِرِضَا الشَّرَكَاءِ كُلِّهِمْ .
وَحُكْمُ هَذِهِ كَبِيرٍ : يَجُوزُ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ خَاصَّةً ^(٥) لِلْمَالِكِ
وَوَلِيِّ ^(٦) .

وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا : « أَنَا أَخَذْتُ الْأَدْنَى ، وَيَبْقَى لِي فِي الْأَعْلَى تَتَمَّةٌ
حِصَّتِي » — فَلَا إِجْبَارَ .

- (١) ضبط في أصل ز بالكسر وبدون تنوين ما قبله ، ومع زيادة : « وهو »
ثم ضرب على الزيادة ، وأصلح ضبط اللفظ الأول بالتنوين ، ولم يصلح ضبط الثاني غفوا .
والزيادة وردت في الإقناع ٢٩٩ بلفظ : « وهي » ، وفي الناية ٦٩ بلفظ : « هي » .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو برد » ، والباء من المرح . وفي الإقناع :
« ورد » ، وألحق الناقص ألفا غير مهموزة بما قبله . وهو خطأ وتصحيف تاشر .
(٣) كذا في ز ، على أنه حال من « شجر » اقل هو نكرة مخصوصة . وفي ع ش
والناية : « مفرد » ، على أنه صفة له . وانظر الإقناع .
(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « بقية » ، والباء من المرح .
(٥) ورد هذا في زع ، وأسقط من ش مدرجا في المرح ، كما أخرج فيها منه نحوه
بد « وولي » . وراجع الناية .
(٦) كذا في زع . وفي ش : « وولي » ، والهاء من المرح .

ومن دعا^(١) شريكه إلى بيع فيها : أُجِيرَ . فَإِنْ أَبَى : يَبِعُ عَلَيْهِمَا ،
وَقَسَمَ الثَّمَنُ . وكذا : لو طَلَبَ الإِجَارَةَ وَلَوْ فِي وَقْفٍ .
و «الضررُ المانعُ من قسمة الإِجَارِ» : نَقْصُ الْقِيَمَةِ بِهَا .
وإنْ أَتَفَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِالضَّرَرِ — : كَرَبْتُ ثُلْثًا مَعَ رَبِّ ثُلَاثَيْنِ — :
فَكَمَا لَوْ تَضَرَّرَا^(٢) .

وما تَلَصَّقَ — : من دُورٍ وَعَضَائِدَ ، وَأَقْرَحَةٍ^(٣) وهى :
الأَرْضَانِ^(٤) التى لا ماءَ فيها ولا شَجَرَ . — كَتَفَرَّقِي ، وَيُعْتَبَرُ^(٥)
الضررُ فى كُلِّ عَيْنٍ عَلَى أَتْرَادِهَا .

وَمَنْ يَنْتَهِمَا عَيْدَهُ أَوْ يَهْتِمُ أَوْ يَتَابُ وَنَحْوَهَا مِنْ جَنْسٍ ، فَيَطْلُبُ
أَحَدُهُمَا^(٦) فَنَسَمَهَا أَعْيَانًا بِالْقِيَمَةِ — أُجِيرَ مَمْتَنَعٌ : إِنْ تَسَاوَتْ الْقِيَمَةُ .
وإِلَّا : فَلَا : كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ الْجَنْسُ .

وَأَجِرْ وَلِبْنٌ مَتَسَاوَى الْقَوَالِبِ : مِنْ قِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ :

(١) كَذَا فى ز ش والإِئْتِاع ٣٠٠ . وفى ع والنَّايَةِ : « دعى » وهو خطأ ومصحف .

(٢) كَذَا فى ز ع ، وهو الصحيح الموافق لمبارة شرح الإِئْتِاع : « استضرا مأ » .
وفى ش : « تضرروا » ، والنَّايَةِ : « تضرر » . وكلامها تحريف تأشير .

(٣) جمع « قراح » بالتحريك . كما فى المختار والمصباح . وصنف فى ش بالقاء ، وفى .
شرح الإِئْتِاع بالقاء .

(٤) كَذَا فى ز ع والنَّايَةِ . وفى ش وشرح الإِئْتِاع (أو الإِئْتِاع مدرجا فيه) :
« الأرض » ، وهو تحريف . وراجع المصباح والمختار .

(٥) كَذَا فى ز . وفى ع ش والنَّايَةِ : « فيستر » ، وهو أولى . ونقطة الإِئْتِاع :
« يستر » ، وهو يناسب ما قبله .

(٦) فى ش : « أحدهما أجير » ، وأدرج الناقص فى الفتح .

ومتفاوتهما ^(١) : من قسمة التعديل .

وَمَنْ يَنْهَمَا ^(٢) حائِطٌ أَوْ عَرَصَةٌ ^(٣) حائِطٌ — وهي : التي لا بناء فيها . — فطلب ^(٤) أحدهما قسمة ^(٥) ولو طولاً في كمال العَرْض ، أو العَرَصَةِ عَرْضاً ولو وَسِعَتْ حائِطَيْنِ — : لم يُجَزَّ ممتنع ^(٦) ، كمن ينهما دارُها علوٌ وسفلٌ : طلب أحدهما جعل السفلِ لواحدٍ والعلوُ للآخر ^(٧) ، أو قسَمَ سفلٍ لأعلوٌ ، أو عكسَه ، أو كلٌّ واحدٍ على حِدَةٍ .

وإن طلبَ قسَمَهما معاً — ولا ضررَ — : وجَبَ ، وعُدلَ بالقيمة ، لا ذِرَاعَ سفلٍ بذراعِ علوٍ ، ولا ذراعَ بذراعٍ .

(١) كذا في ز بدون ضبط ، أي الأجر والابن في القوالب ، على أنه مبتدأ معطوف على « أجر ولبن » . فيكون « متساوي » حالاً من المبتدأ الأول ، وهو جائز على مذهب سيويه ومن إليه . وفي ع ش والناية ٤٧٠ : « متفاوتها » أي القوالب ، على أنه عطف على « متساوي » . فيصح في كل منهما التصب على أنه حال ، والرفع على أنه مبتدأ ثان . وعبرة الإقناع ٣٠١ : « المتساوي . . . والمفاوت » ، ويجوز فيها الوجهان أيضاً . فتهبه .

(٢) كذا في زع والناية والإقناع . وحرف في ش بحذف الميم .

(٣) بهامش ز : « قال في التاموس : والعروة : كل قيمة من الدور واسعة لبس فيها بناء » اهـ .

(٤) كذا في زع والناية والإقناع ، وهو الظاهر . وفي ش : « وطلب » .

(٥) كذا في ز . وفي ع والناية والإقناع : « قسمة » . والأول أولى ، فراجع المختار والمصباح . وفي ش : « قسمة » ، وهو مصنف أو عرّف عن أحدهما .

(٦) كذا في زع والناية والإقناع . وفي ش : « الممتنع » .

(٧) كذا في زع ، وهو الظاهر للوافق لما في الإقناع . وفي ش والناية : « لآخر » ، بوجه تحريف .

ولا إجبارَ في قسمة المنافع . وإن أقتسماها بزمان^(١) أو مكان :
صح جائزاً . فلو رجع أحدهما بعد استيفاء نوبته : غريم ما أنفرد به .
وقفقة الحيوان — مدة كل واحد — عليه .
ومن بينهما^(٢) مزروعة : فطالب أحدهما قسمتها دون زرع — :
قسمت كغالية .
ومعه ، أو الزرع دونها — . لم يجز تمتع^(٣) .
فإن^(٤) تراضيا على أحدهما — والزرع : قصيل ، أو قطن — :
جاز . وإن كان بذراً أو سنبلاً مشدّد الحب : فلا .
وإن كان بينهما نهر^(٥) أو قناة أو عين ماء : فالنفة لحاجة^(٦)
بقدر حقيقتها ، والماء على ما شرطاً عند الاستخراج .
ولها قسمته بمباينة بزمان ، أو بتصب^(٧) خشية ، أو حجر

(١) كذا في زرع والغاية . وفي ش : « بزمان » ، وهو لفظ الإقناع .
(٢) في ش زيادة : « أرض » ، وهي من الفرح ولأن وردت في عبارة الإقناع
الناقصة ٣٠٧ : « ولأن [كان] بينها أرض فيها زرع » . ولفظ الغاية : « مزرعة »
أى مكان الزرع كما في الصباح والمختار . وليس مراداً هنا كما لا يخفى ، فهو تحريف .
(٣) كذا في زرع والغاية . وفي ش : « الممتع » . وانظر الإقناع وشرحه .
(٤) كذا في زرع ، وهو الظاهر . وفي ش والغاية والإقناع : « ولأن » .
(٥) كذا في زرع والإقناع . وفي ش والغاية ٤٧١ : « نهر أو قناة » ، وهو
نصب .
(٦) كذا في زرع والغاية والإقناع ، وفيه أيضاً : « حقهها والماء بينهما » ، والأوله
تحريف ، والرائد ورد في الصرح . ولفظ ش : « لحاقتها . . . على قدر . . . شرطاً » .
والزيادة من الصرح .
(٧) وردت الباء في زرع والغاية ، وسقطت من ع . وانظر الإقناع .

مستور في مصطدم الماء : فيه ثَقْبَانِ بِقَدْرِ حَقْنِمَا ^(١).

ولكل سُقَى أرضٍ — : لا شَرَبَ لَهَا مِنْهُ . — بنصيبه .

* * *

فصل

٢ — أَلثَانِي ^(٢) : قِسْمَةُ إجْبَارٍ ، وَهِيَ : مَا لَاضَرَّ فِيهَا ، وَلَارَدَّ

عَوْضٍ .

يُنَجَّبُ ^(٣) شَرِيكُهُ أَوْ وَلِيِّهِ ، وَيَقْسِمُ حَاكِمٌ عَلَى غَائِبٍ مِنْهُمَا —
بَطْلِبِ شَرِيكَ ^(٤) أَوْ وَلِيِّهِ ، قَسَمَ مَشْرُوكٍ : مِنْ مَكِيلِ جَنْسٍ أَوْ
مُوزُونِهِ ^(٥) — مَسْتَه النَّارُ : كَدِيسٍ وَخَلٌّ تَمَرٍ ^(٦) ، أَوْ لَأَ : كَدُهُنَّ
وَلَبَنٍ وَخَلٌّ عَنَبٍ — وَمِنْ قَرْيَةٍ وَذَارِ كَبِيرَةٍ ، وَدُكَّانٍ وَأَرْضٍ
وَاسْعَتَيْنِ ، وَبَسَاتَيْنِ — وَلَوْ لَمْ تَسَاوِ أَجْزَاؤُهَا ^(٧) : إِذَا أُمِكنَ قَسْمُهَا ^(٧)

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْتَاعِ . وَفِي ش : « حَمْتِمَا » ، وَلَمَّا الْأَصْلُ :
« حَقِيمَا أَوْ حَمْتِمَا » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفَرَحِ .

(٢) فِي ش : « النَّوْعُ الثَّانِي » ، وَالزَّائِدُ مِنَ الشَّرْحِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْإِقْتَاعِ ٣٠٣ .

(٣) كَذَا بِالْأَصُولِ . وَفِي النَّايَةِ : « يُجِبُّ » . وَانْظُرِ الْإِقْتَاعِ .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ ، مَضَافَةٌ مِنَ الشَّرْحِ ، هِيَ : « لِلْغَائِبِ » .

(٥) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش : « مُوزُونِهِ » بِالْهَاءِ ، وَهُوَ مُصْغَفٌ .

وَرَأَى الْإِقْتَاعِ .

(٦) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ . وَفِي ش وَالْإِقْتَاعِ : « وَتَمَرٍ » ، وَالرَّاءُ مِنْ نَاصِرٍ جَاهِلٍ .

(٧) كَذَا فِي زَعِ . وَفِي ش وَالنَّايَةِ : « أَجْزَاؤُهَا . . . قِسْمُهَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وَانْظُرِ الْإِقْتَاعِ ٣٠٣ .

بالتعديل ، بأن [لا ^(١)] يُجْعَلُ شَيْءٌ مَعَهَا ^(٢) .

ومن دعا شريكه في بستانٍ إلى قَسَمِ شَجَرٍ فقط : لم يُجَبَرْ . وإلى قَسَمِ أَرْضِهِ ^(٣) : أَجْبَرَ ، ودخل الشجرُ تبعاً .

وَمَنْ يَنْتَهِمَا أَرْضٌ — : في بعضها نخلٌ وفي بعضٍ ^(٤) شجرٌ غيرُهُ ، أو يَشْرَبُ سَيْحًا ^(٥) وبعضها بَعْلًا — قُدِّمَ مَنْ يَطْلُبُ ^(٦) قِسْمَةَ كُلِّ عَيْنٍ عَلَى حِدَةٍ : إِنْ أَمَكَنْتَ تَسْوِيَّتَهُ فِي جِدِّهِ وَرَدِيَّتِهِ . وإلا قُسِمَتْ أَعْيَانًا بِالْقِيَمَةِ : إِنْ أَمَكَنْ التَّعْدِيلُ ^(٧) . وإلا ، فَأَتَى أَحَدُهُمَا — : لَمْ يُجَبَرْ .

وهذا النوعُ : إِفْرَازٌ . فَيَصْحُ قَسَمُ لَحْمٍ هَدْيٍ وَأَصْحَاجِي — لَارْتَبَ مِنْ شَيْءٍ يَبَاسِيهِ — وَغَيْرُ يُخَرِّصُ خَرَصًا ، وَمَا يُكَالُ وَزَنًا ، وَعَكْسِيهِ — وَإِنْ لَمْ يُقْبَضْ بِالْمَجْلَسِ — وَمَرْهُونٍ ، وَمَوْقُوفٍ — وَلَوْ عَلَى جِهَةٍ — بِلَارَدٍّ ، وَمَا بَعْضُهُ وَقَفَ بِلَارَدٍّ مِنْ

(١) وردت الزيادة في زع والناية ، وبمعناها في الإقناع ، وسقطت من ش .

(٢) كذا في زع والإقناع . وفي ش والناية : « معها » ، وهو كافي .

(٣) ذكرت الهاء في زع والناية ، وسقطت من ش . وانظر الإقناع .

(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « بعضها » ، والزائد من العرح وإن ورد في الإقناع . ٣٠ .

(٥) كذا بالأسول والناية ، وحرف في الإقناع بلفظ : « سحا » .

(٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « طلب » ، ولعله عرف وإن كان لفظ

الإقناع .

(٧) في ش : « التعديل بالقيمة إلا » ، فأُدْجِجَ الشرح في المتن وبالعكس . وورد

الزائد في عبارة الإقناع .

رَبُّ الطَّلُقِ . وَتَصَحُّ — : إِنْ تَرَاضِيَا . — بَرَدٌ ^(١) مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ .
وَلَا يَحْنُثُ بِهَا مَنْ حَلَفَ : « لَا يَبِيعُ » . وَمَتَى ظَهَرَ فِيهَا غَبْنٌ
فَاحْشُ : بَطَلْتُ .

وَلَا شُقْمَةٌ فِي نَوَعِيهَا ، وَيُفْسَخَانُ ^(٢) بِمِيبٍ .
وَيَصِحُّ أَنْ يَتَقَا سَمًا بِأَنْفُسِهِمَا ، وَأَنْ يَنْصَبَا قَاسِمًا ، وَأَنْ يَسْأَلَا
حَاكِمًا نَصَبَهُ . وَيُشْتَرَطُ : لِإِسْلَامِهِ ، وَعَدَالَتِهِ ، وَمَعْرِفَتِهِ بِهَا . وَيَكْفَى
وَاحِدٌ ، لَا مَعَ تَقْوِيمٍ .

وَيُبَاحُ أَجْرُهُ ، وَتُسَمَّى : « الْقُسَامَةُ » (بِضَمِّ الْقَافِ) . وَهِيَ
بِقَدْرِ الْأَمْلَاقِ ، وَلَوْ شَرَطَ خِلَافَهُ . وَلَا يَنْفَرِدُ بَعْضُ بَاسْتِجَارٍ .
وَكَقَاسِمٍ حَافِظٌ وَنَحْوُهُ .

وَمَتَى لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ حَاكِمٍ أَنَّهُ لَهُمْ : قَسَمَهُ ، وَذَكَرَ ^(٣) فِي
كِتَابِ ^(٤) الْقِسْمَةِ : أَنَّهَا بِمَجَرَّدِ دَعْوَاهُمْ مِلْكَهُ .

* * *

فصل

وَتُعَدُّ سَهَامٌ بِالْأَجْزَاءِ : إِنْ تَسَاوَتْ ، وَبِالْقِيَمَةِ : إِنْ اخْتَلَفَتْ ،

(١) كَلْنَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٤٧٢ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْإِتِّعَاعِ ٣٠٤ . وَصَفَّ فِي شِ
بِالْيَاءِ .

(٢) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، مَعَ الْفَيْطِ فِي زِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي شِ : « وَيُفْسَخَانِ » .

(٣) أَيْ الْقَاضِي أَوْ الْحَاكِمُ ، عَلَى مَا فِي تَرْجُمَةِ الْمُتَنَبِّهِ وَالْإِتِّعَاعِ ٣٠٧ . وَأَسْفَلَتْ
السَّكَّةُ مَعَ الرَّوِّ مِنْ شِ ، وَأُدرِجَتْ فِي الصَّرْحِ .

(٤) ذَكَرَ بِهَامِشِ زِ شَرْحًا لِهَذَا : « أَيْ الْمُسْتَدَّ » .

وبالزُدُّ : إن أَقْتَصَنَتْهُ ^(١) . ثم يُقَرَعُ .

وكيف مَا أَقَرَعَ : جاز . والأحوطُ : كتابةُ أَسْمِ كُلِّ شريكٍ برُقْمَةٍ ، ثم تُدْرَجُ فِي بَنَادِقٍ مِنْ طِينٍ أَوْ شَعِيرٍ مَتَسَاوِيَةٍ : قَدْرًا وَقَدْرًا ؛ وَيُقَالُ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ : « أَخْرَجَ بُنْدَقَةً عَلَى هَذَا السَّهْمِ » ، فَمِنْ خَرَجَ أَسْمُهُ ^(٢) : فَهَوَلَهُ . ثُمَّ كَذَلِكَ الْآخَانِي . وَالْبَاقِي لِلثَّالِثِ : إِذَا أَسْتَوَتْ سَهَامُهُمْ ، وَكَانُوا ثَلَاثَةً .

وإن كَتَبَ أَسْمَ كُلِّ سَهْمٍ بِرُقْمَةٍ ، ثُمَّ قَالَ ^(٣) : « أَخْرَجَ بُنْدَقَةً لِفُلَانٍ ، وَبُنْدَقَةً لِفُلَانٍ » إِلَى أَنْ يَنْتَهَوْا — : جاز .

وإن اخْتَلَفَتْ سَهَامُهُمْ — : كَنَصَفٍ ، وَثُلُثٍ ، وَسُدُسٍ — : جُزْئِيٌّ ^(٤) مَقْسُومٌ بِحَسَبِ أَقْلَاهَا ، وَهُوَ هُنَا : سِتَّةٌ ، وَلِزِمَ إِخْرَاجُ الْأَسْمَاءِ عَلَى السَّهَامِ : فَيَكْتُبُ بِأَسْمِ رَبِّ النِّصْفِ ثَلَاثَ ^(٥)

(١) صحف في ش بالصاد . وفي النهاية ٤٧٣ : « أن . . . » ، والإقناع ٣٠٦ : « بالزدم . . . » . وكلامها تصحيف أيضاً .

(٢) ضبط في ز بفتح الميم ، والظاهر أنه سبق قلم ، فتأمل . وانظر الإقناع ٣٠٧ .
(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « يقال » ، وهو تحريف على ما يظهر . والظاهر أيضاً أن في كلام الإقناع هنا نقصاً ، فراجع .

(٤) كذا في ش والناية . وفي زع : « جزأ » مع ضبط أوله — في ز — بالنسبة وثانيه بالكسر . فيكون خلافاً في الرسم ناشئاً عن كون الهزنة المكسورة ما قبلها توضع على ياء مطلقاً ، أم إذا كانت في الوسط . ونقطة الإقناع : « جزأ المقسوم » .

(٥) كذا في ز ش والناية ، وهو الصواب أو الأولى . وفي ع والإقناع : « ثلاثة » .

(م ٤٠ — في ٢ منتهى الإبرادات)

رِقَاعٍ ، وَالثَّلَثِ ثِنْتَيْنِ ^(١) ، وَالسَّدَمِ رُقْعَةً بِحَسَبِ التَّجْزِئَةِ . ثُمَّ يُخْرِجُ بِنَدَقَةٍ عَلَى أُولِ سَهْمٍ : فَإِنْ خَرَجَ أَسْمُ ^(٢) رَبِّ النِّصْفِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ وَثَالِثٍ ، وَإِنْ ^(٣) خَرَجَ أَسْمُ رَبِّ الثَّلَاثِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ . ثُمَّ يُقَرِّعُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ كَذَلِكَ ، وَالْبَاقِي لِلثَّلَاثِ . وَتَلْزُمُ بِخُرُوجِ قُرْعَةٍ ، وَلَوْ فِيهَا فِيهِ رَدٌّ أَوْ ضَرْبٌ . وَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ : فَبِرِضَاهُمَا ^(٤) وَتَفَرُّقِهِمَا .



فصل

وَمَنْ أَدْعَى غُلَطًا فِيْمَا تَقَاسَمَا بِأَقْسَمَاهُمَا ، وَأَشْهَدَا عَلَى رِضَاهُمَا بِهِ — : لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ . وَيُقْبَلُ ^(٥) بَيِّنَةٌ فِيْمَا قَسَمَهُ قَاسِمٌ حَاكِمٌ ، وَإِلَّا : حَلْفٌ مُنْكَرٌ . وَكَذَا : قَاسِمٌ نَصَبَاهُ ^(٦) .

(١) وَورد هذا في زع ، وفي النّاية والإقناع بلفظ : « رقتين » ، وأسقط من ش مدرجاً في المرح

(٢) كذا في زع والنّاية ، وفي الإقناع ٣٠٨ مع زيادة قبله : « عليه » . وفي ش : « سهم . . . وثالث » ، والثّانية على الرابع » ، والأول تصحيف ناشر ، والزائد من كلام الفارح .

(٣) كذا في زع والنّاية والإقناع ، وهو الصحيح . وفي ش : « فإن » ، والنّظاهر أن الفاء من المرح والراو أدركت فيه . فتأمل : لتعلم عبث الناشرين الذين لا ضمير لهم .

(٤) كذا في زش والنّاية ، وهو الموافق لما في الإقناع ٣٠٧ . وصحّف في ع بإلواء .

(٥) كذا في زع والنّاية ٤٧٤ . وفي ش : « وتقبل فيها » ، وأخرج الناقص في المرح . وكل صحيح . وانظر الإقناع .

(٦) كذا بالأسول والنّاية . ولفظ الإقناع : « نصوبه » . وورد في ز ، بعد ذلك ،

مضروباً عليه : « فيها لم يتبر فيه رضا بعد قرعة » . وراجع الإقناع ٣٠٨ — ٣٠٩ .

وإن استحقَّ بعدها معيَّنٌ من حصَّتيهما على السَّواء : لم تبطل
فيما بقى ، إلا أن يكونَ ضررُ المستحقِّ في نصيبِ أحدهما كثرَ :
كسَدِّ طريقه أو تجرُّى مائه أو ضوئه ، ونحوه — : فتبطلُ ، كما
لو كان في إحداهما ^(١) أو شائئاً ولو فيهما .

وإن أدعى كلُّ شيئا : « أنه من سهمه » ، تحالفاً وتفضت .
ومن كان بئى أو غرس ، فخرج مستحقاً ، فقلع — : رجع على
شريكة بنصف قيمته ، في قسمة تراضٍ فقط .
ولن يخرج في نصيبه عيبٌ نجيله — إمساكٌ مع ^(٢) أرضٍ ،
كفسخٍ .

ولا يمنع دينٌ على ميت نقل ^(٣) تركته — بخلاف ما يخرج
من ثلثها : من معيَّنٍ موصى به . — فظهوره بعد قسمة لا يُبطلها ؛
ويصحُّ بيعها قبل قضائه : إن قضي .

فالثمنا : لو ارثَ ؛ كتماء جانٍ . ويصحُّ عتقه .
ومتى أقتسما ، فحصل ^(٤) الطريقُ في حصّةٍ واحدٍ — ولا منقذَ
للآخر — : بطلت .

(١) كذا في زع ، أى حصَّتيهما . وفى ش والثانية والإقناع : « أحدهما » أى
نصيبها ، كما صرح به فى الصرحين .

(٢) فى الإقناع : « الإمساك مع الأرض » . وفى ش : « إمساك نصيبه مع أخذ » ،
والزائد من الصرح .

(٣) ضبط فى ز عنواً بضم اللام . ولفظ الإقناع ٣٩٠ : « ... دين الميت انتقال » .

(٤) كذا فى زع والثانية ٤٧٠ . وفى ش : « حصلت » ، ولعل التاء من الصرح
وإن وردت فى الإقناع . و « الطريق » بذكر ويؤتى .

وَأَيُّ وَقَمْتُ ظِلَّةُ دَارٍ فِي نَصِيهِ : فَلَهُ ^(١)

بَابُ الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ

« الدَّعْوَى » : إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره ، أو ذمته . و « الْمُدَّعَى » : من يُطَالَبُ ^(٢) غيره بحق يذكرُ استحقاقه عليه . و « الْمُدَّعَى » ^(٣) عليه : المُطَالَبُ .
و « الْبَيِّنَةُ » : العلامة الواضحة ، كالشاهد فأكثر .
ولا تصح دعوى ^(٤) إلا من جائز تصرفه ^(٥) .
وكذا : إنكار ، سوى إنكار سفيه فيما ^(٦) يؤخذ به إذا وبعد
فك حَجَرٍ . ويحلف : إذا أنكر .
وإذا تداعيا عينا ، لم تخلُ من أربعة أحوال :
١ — أحدها ^(٧) : أن لا تكون بيد أحد ، ولا ثم ظاهر ^(٨)
ولا بيّنة — : تحالفاً ، وتناصفاً .

(١) كذا في زع والناية . وفي ش : « نهى له » ، والرائد من المرح وإن ذكر في الإفتاح .
(٢) كذا في زع والناية ٤٧٦ والإفتاح ٣١١ . وفي ش : « يطلب » ، وهو تحريف . فراجع الصباح .
(٣) أسقط قوله : « والمدعى عليه » من ش ، وأدرج في الترح .
(٤) كذا في زع . وفي الناية والإفتاح : « ... التصرف » . وفي ش : « المدعى ... التصرف » .

(٥) ورد في ز ، بعد « في » ، مضروباً عليه : « سورة تقدمت » ؛ أي في باب طرريق المسك وصفته ، كما قال شارح الإفتاح .
(٦) في ش : « أحدهما » ، وهو تحريف ظاهر . ولفظ الناية : « الأول » .
(٧) ذكر في ز ، بد ذلك ، مضروباً عليه : « فلا أحدهما بقر [عة] » . وانظر الإفتاح ٣١٧ .

وإن وُجد ظاهر^(١) لأحدهما : عمل به .
فلو تنازعا عَرَصَةً بها شجرٌ أو بناءٌ لهما : ففى لهما . ولأحدهما : قلته .
وإن تنازعا مُسْنَةً^(٢) بين نهرٍ أحدهما وأرضٍ الآخر : أو جداراً
بين ملكيهما — حلف كلٌّ : « أن نصفه له » ، ويُقرعُ : إن تشاحا
في المبتدئ^(٣) — سولا يَقْدَحُ إن حلف : « أن كله له » . — وتَنَصَّفاهُ ،
كمعقودٍ بينهما .

وإن كان معقوداً يبناه أحدهما وحده ، أو متصلاً به اتصالاً :
لا يمكن إحداثه عادةً : أوله عليه أَرْجُ^(٤) أو سُرَّةٌ — : فله يمينه .

(١) ورد في ز ، يد هنا ، مع الضرب عليه : « لها أو » . وأسقط قوله :
« لأحدهما » من ش ، وأدخل في المرح . وانظر الإقناع .

(٢) يمين : سدا يرد ماء النهر من جانبه ويحجزه ، على ما في شرحى المنتهى
والإقناع والناية . وهو الموافق لما في الصباح (سنن) : من أنها « حائط بيني في وجه
الماء ، ويسمى السد » . وفسرها في المختار (سنن) بالعم ، ثم فسر العم بها ، ثم
قل عن التهذيب وغيره : أنه السيل الذى لا يطاق ، أو اسم واد ، أو « السكر » بكسر
أوله وسكون ثانيه ، وهو : السد . وفسر صاحب الصباح « العم » بالسد أيضاً .
فيكون ما هنا صحيحاً .

(٣) كذا في ش ولى ع مع سقوط الميم منها ، ومع حذف الهززة فيها . ورسم في
ز هكذا : « المبتدئ » ، لكن بإببات الكسرة بدل الهززة . وقد علمت منشأ الخلاف
في مثله . وفي الناية : « المبتدئ » ، وهو خطأ . وذكر في ش زيادة : « منها باليمين » ،
وهي من الشرح .

(٤) ورد بهامش ز : « قال الجوهري : هو ضرب من الأبنية (وهو لفظ القاموس
لا الصحاح . وذكر في الإقناع ٣١٢ نحوه مع زيادة : ويقال له : طاق . (قال ابن النجى
(أو المتجاك) في شرح الإقناع ، أو ابن البناء في شرح المنتهى) : هو القبر » ١٠٠ .
وعبارة المرحون : « هو القبر » . وذكر نحوه في الناية ٤٧٧ . والذى في الصحاح
والصباح واللسان ٣٠/٢ : « الأزج : بيت بيني طولاً ، ويقال له بالفارسية : أو ستان » .
وانظر التاج ٤/٢ .

ولاترجيحَ بوضع خشبةٍ ، ولا بوجوهٍ ^(١) أجراً وتزويقٍ ^(٢)
وتخصيصٍ ومما قد قُطِعَ في حُصْنٍ .

وإن تنازعَ ربُّ علوٍّ وربُّ سُفْلٍ في سقفٍ بينهما : تناصفاهُ ،
وفي سُلمٍ منصوبٍ أو درجةٍ : فربُّ العلوِّ ، إلا أن يكونَ تحتها
مسكِّنٌ لربِّ ^(٣) السُّفْلِ : فيتناصفاها .

وإن تنازعا الصَّخْنُ — : والدرجةُ بصدْرِه — : فبيتهما .

وإن كانت في الوَسَطِ : فإليها بينهما ، وما وراءه لربِّ السُّفْلِ .
وكذا : لو تنازعَ ربُّ بابٍ بصدْرِ دَرَبٍ غيرِ نافذٍ ، وربُّ ^(٤) بابٍ
بوسطِهِ — في الدَّرَبِ .

* * *

فصلٌ

٢ — الثاني : أن تكونَ يَدُ أحدهما . فهي له ، ويَصِلِفُ : إن
لم تكنَ يَدَهُ .

وإن سألَ المدَّعى عليه الحاكِمَ كتابةً مَحْضَرٍ بما ^(٥) جرى :

(١) كذا في زع والهاية والإقناع ٣١٣ . وفي ش : « بوجود » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش : « ويترويق » ، والباء من الفرح وإن ذكرت في لفظ الإقناع .

(٣) كذا في زع والثاية . وفي ش : « لصاحب » . ولعل أصل البارة : « لرب
أى لصاحب » والزائد من الفرح ، وهو نفس الإقناع ٣١٤ .

(٤) في ش : « ودرب باب بوسطة » ، وهو تحريف وتصحيف .

(٥) كذا في زع والثاية والإقناع ٣١١ . وفي ش : « بما . . . ليجاه » ، وهو

أجابهُ ، وذكر فيه : « أنه بقى العينَ يديه : لأنه لم يثبت ما يرفُها » .

ولا يثبتُ ملكٌ بذلك ، كما يثبتُ بينة^(١) . فلا شفعةَ له بمجرّدِ الأيدِ .

* * *

فصل

٣ — ألتالتُ : أن تكونَ يديهما ، كطفلٍ : كلٌّ ممسِكٌ لبعضِهِ .
فَيَحْلِفُ كلٌّ — كما مرَّ فينا يَتَنَصَّفُ^(٢) — وتَنَصَّفاهُ . إلا أن يَدْعَى أحدهما^(٣) نصفاً فأقلَّ . والآخر^(٤) الجميعَ أو أكثرَهُما بقى — : فَيَحْلِفُ مدَّعي الأقلِّ ، ويأخذُهُ .
وإن كان^(٥) ميمِّزاً ، فقال : « إني حرٌّ » — خُلِّيَ حتى تقومَ بَيِّنَةٌ بَرِّقَهُ .

(١) كذا في ع ش والمالية ٤٧٨ . وفي الإقناع وأصل ز : « بالينة » ، ثم أُلحِقَ فيها بما أُنبتاه .

(٢) كذا بالأصول والثانية ، وهو أولى من « يتنصف » الذي انقصر على ما فيه : « اتصف » صاحب المصباح .

(٣) كذا في زع والثانية والإقناع ٣١٧ . وفي ش : « أحدهم . . . أو الآخر » ، وهو تحريف ناشر .

(٤) ذكر بهامش ز : « مسئلة ما إذا ادعى الشخص الحرية فإنه يقبل قوله في الحرية من غير بينة . قال في البلغة : إذا شاهدنا عبداً في يد رجل ، فادعى أنه حر الأصل — : فالقول قول العبد مع يمينه ، ولا يجوز لأحد شراءه مع حمله الرق . أما مع سكوته : فيجوز على الأصح . ولو ادعى الإعتاق : فالقول قول السيد ؟ فإن كان العبد ميمِّزاً ففى سماع دعواه وجهان . أما الطفل فألده عليه دليل الملك : لأنه لا يهرب عن نفسه ؟ فإن ادعى بعد البلوغ : لم يقبل منه . فإن ادعى أجنى نسه : ثبت ، ولم يزل ملك سيده ، ولو أقام بالنسب بينة . إلا أن يكون مدعى نسه امرأة : فتثبت حرية ولها . انتهى . ذكره في الدماوى . اهـ .
وراجع الإقناع وشرحه ٣١٧ .

فإن قَوِيَّتْ يَدُ أَحَدِهِمَا — كحيوانٍ : واحدٌ ^(١) سائِقهٌ أو آخذٌ بزِمَامِهِ وآخِرُ رَاكِبِهِ أو عليه حِمْلُهُ ، أو واحدٌ عليه حِمْلُهُ وآخِرُ رَاكِبِهِ . أو قِيصٍ : واحدٌ آخذٌ بِكُمِّهِ ، وآخِرُ لَا يَسُهُ — : فَلَثَانِي يَمِينِهِ .

وَيُعْمَلُ بِالظَّاهِرِ فِيمَا يَدَيُهُمَا : مَشَاهِدَةٌ أو حُكْمًا ، أو يَدٍ وَاحِدٍ : مَشَاهِدَةٌ ، وَالْآخِرُ : حُكْمًا .

فَلَوْ تَوَزَّعَ رَبُّ دَابَّةٍ فِي رَحْلِهَا ، أَوْ رَبُّ قَدَرٍ وَنَحْوِهِ فِي شَيْءٍ فِيهِ — : قَلَهُ .

وَلَوْ تَنَازَعَ رَبُّ دَارٍ خِيَاطًا فِيهَا فِي إِبْرَةٍ أَوْ مِقْصٍ ، أَوْ قَرَابَا فِي قَرِيْبَةٍ — : فَلَثَانِي . وَعَكْسُهُ : التَّوْبُ وَالْغَايَةُ .

وإن تَنَازَعَ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ فِي رَفٍّ مَقْلُوعٍ ، أَوْ مِصْرَاعٍ لَهُ شَكْلٌ مَنْصُوبٌ فِي الدَّارِ — : فَلَرَبُّهَا . وَإِلَّا : فَيَنْتَهِي .

وما جَرَتْ عَادَةٌ بِهِ — وَلَوْ يَدْخُلُ فِي يَمَعٍ — : فَلَرَبُّهَا ، وَإِلَّا : فَلَمْ يَكُنْ .

وإن ^(٢) تَنَازَعَ زَوْجَانِ ، أَوْ وَرَثَتُهُمَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا وَوَرِثَةُ الْآخَرِ — وَلَوْ مَعَ رِقٍّ أَحَدِهِمَا — فِي قُمَاشٍ الْبَيْتِ ، وَنَحْوِهِ ^(٣) — : فَالْيَصْلُحُ

(١) ضبط في ز بالضم والكسر ، والظاهر أنه تدارك الخطأ بدون الضرب عليه .

(٢) كذا في زع والغاية ٧٩ ، والإقناع ٣١٥ ، وهو الظاهر . وفي ش : « ولو » .

(٣) في ش زيادة ، مدرجة من الفرج ، هي : « وإلا » .

لرجل : فَلَهُ ، وَلَهَا ، فَلَهَا ، وَلِهَا : فَلَهُمَا .
وكذا صَانَعَانِ فِي آلَةٍ دَكَانِهَا : فَآلَتُهُ ^(١) كُلُّ صِنْعَةٍ لَصَانِعِهَا .
وَكُلٌّ مِنْ قُلْنَا : « هُوَ لَهُ » ، فَيَمِينُهُ . وَمَتَى كَانَ لِأَحَدِهِمَا يِنْتُهُ :
حُكْمٌ لَهُ بِهَا .
وإن كَانَ لِكُلِّ يِنْتُهُ ، وَتَسَاوَتَا ^(٢) مِنْ كُلِّ وَجْهِ — تَعَارَضَتَا
وَتَسَاقَطَتَا : فَيَتَحَالَفَانِ ، وَيَتَنَاصِفَانِ مَا بَأَيْدِيهِمَا .
وَيُقَرَّعُ : فَيَمَّا لَيْسَ يَدُ أَحَدٍ ، أَوْ يَدُ ثَالِثٍ وَلَمْ يُنَازِعْ ^(٣) .
وإن كَانَ يَدُ أَحَدِهِمَا : حُكْمٌ بِهِ لِلْمُدَّعَى ^(٤) — وَهُوَ : الْخَارِجُ . —
يَدِينَتُهُ ^(٥) ، سِوَا أَقِيمَتِ يِنْتُهُ مُنْكَرٍ — وَهُوَ : الدَّخَلُ . —
بِمَدِّ رَفْعِ يَدِهِ ، أَوْ لَا . وَسِوَا شَهَدَتْ لَهُ : « أَنَهَا تُتَجِّتُ فِي مِلْكِهِ ،
أَوْ قَطِيعَةٍ ^(٦) مِنْ إِمَامٍ » ، أَوْ لَا .
وَتُسَمَّعُ يِنْتُهُ — وَهُوَ مُنْكَرٌ — : لِأَدْعَاةِ ^(٧) الْمَلِكِ .
وَكَذَا : مِنْ أَدْعَى ^(٨) عَلَيْهِ تَعْدِيًّا يَلِدُهُ وَوَقْتُ مَعْيَنَيْنِ ، وَقَامَتْ

(١) حرف في ش بلفظ : « فَآلَتُهُ » . وَرَاجِعُ الْإِنْتِاعِ .

(٢) كَذَا فِي ز ش وَالنَّايَةِ وَالْإِنْتِاعِ ٣١٨ . وَصَحَّفَ فِي ع بلفظ : « وَتَسَاوَتَا » .

(٣) كَذَا فِي ز ش وَالنَّايَةِ وَالْإِنْتِاعِ . وَفِي ع : « تَنَازَعُ » ، وَهُوَ تَصْغِيفُ .

(٤) فِي ش زِيَادَةٌ ، مُضَافَةٌ مِنَ الْمَرْحِ ، هِيَ : « عَلَى الْأَسْحِ » .

(٥) وَرَدَّتْ الْمَاءُ فِي ز ع وَالْإِنْتِاعِ ٣١٩ ، وَسَقَطَتْ مِنَ النَّايَةِ ، كَمَا سَقَطَتْ فِي وَالْبَاءِ .

مِنْ ش .

(٦) كَذَا فِي ز ش وَالنَّايَةِ وَالْإِنْتِاعِ ٣١٦ . وَصَحَّفَ فِي ع بلفظ : « قَطِيعَةٍ » .

(٧) فِي ش : « لِأَدْعَاةِهِ » . جِهَةٌ قَطْعٌ ، وَهُوَ خَطًّا اتَّخَذَ فِي أَوْسَاطِ الْجِهَلَةِ .

(٨) حَرْفٌ فِي ع بلفظ : « الدَّعَى » .

به يِنَّةٌ — وهو منكِرٌ — فادَّعى كذبها ، وأقام يِنَّةً : « أنه كان به بحلٌ بميدٍ عن ذلك البلدِ » .

• لا تُسَمَّعُ يِنَّةٌ داخلٍ ، مع عدم يِنَّةٍ خارجٍ .

ومعَ حضورِ اليَنْتَيْنِ ، لا تُسَمَّعُ يِنَّةٌ داخلٍ قبل يِنَّةٍ خارجٍ وتمديليها . وتُسَمَّعُ بمد التمديلِ : قبل الحكمِ ، وبمده : قبل التسليمِ .

فإن^(١) كانت يِنَّةُ المنكِرِ غائبةً حينَ رَفَعْنَا يَدَهُ ، فجاءت : وقد ادَّعى ملكاً مطلقاً — فهي يِنَّةٌ خارجٌ .

وإن^(٢) ادَّعاهُ مستنداً لما قبلَ يده : فبيِنَّةٌ داخلٍ .

وإن أقام الخارجُ يِنَّةً : « أنه اشتراها من الداخل » ، [وأقام الداخلُ يِنَّةً : « أنه اشتراها من الخارج » — قُدِّمَتْ يِنَّةُ الداخلِ]^(٣) : لأنه الخارجُ معنًى .

وإن أقام الخارجُ يِنَّةً : « أنها ملكه » ، والآخرُ يِنَّةً : « أنه باعها منه ، أو وَفَّعها عليه ، أو أعتقها » — قُدِّمَتْ الثانيةُ ، كقوله : « أَبْرَأُني مِنَ الدِّينِ » .

(١) كذا في ز ، وهو الظاهر . وفي ع ش والثانية - ٤٨٠ : « وإن » .

(٢) كذا في ز ع والثانية ، وهو الظاهر أيضاً . وفي ش : « فإن » .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والثانية ، وسقطت من ع . وتضمنها كلام الإقناع ١٦٦ : انتهى فيه تهديم وتأخير في التعبير ، فتنبه .

أمالو قال : « لى ينة غائبة » ، طوب بالتسليم : لأن تأخيرَه يطول .

ومتى أرختا — والعينُ يديهما . — في شهادة بملكٍ أو ^(١) يدٍ ، أو إحداهما فقط — : فهما سواء ، إلا أن تشهد التأخره بائنه عنه .

ولا تُقدّم إحداهما بزيادة نتاج ، أو سبب ملك ، أو اشتهاٍ عدالة ، أو كثرة ^(٢) عدد . ولا رجلان على رجلٍ وأمرأتين ، أو وعين .

ومتى أدعى أحدهما : « أنه اشتراها من زيد وهي ملكه » ، والآخر : « أنه اشتراها من عمرو وهي ملكه » ، وأقما بذلك يثبتن — : تعارضتا .

وإن شهدت إحداهما بالملك ، والأخرى باتقاله عنه له — : كما لو أقام رجلُ يينة : « أن هذه الدارَ لأبي خَلَفها تركه » ، وأقامتُ أمرأته يينة : « أن أباه أصدقها إياها » — قُدِّمتُ الناقلة ، كيينة ملكٍ على يينة يدٍ .



(١) كذا في زع والناية ، وراجع أول الكلام فيها . ونقطة ش : « أو في شهادة يد » ، والزيادة من المرح . وراجع الإقناع ٣١٨ .
(٢) كذا في زع والناية ، وهو الموافق لما في الإقناع . ونقطة ش : « كثير » ، ولعله تصحيف .

فصل

٤ — أَرَابِعُ : أَنْ تَكُونَ يَدِ ثَالِثٍ . فَإِنْ أَدَّعَاهَا لِنَفْسِهِ : حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا . فَإِنْ نَكَلَ عَنْهُمَا : أَخَذَاهَا مِنْهُ وَبَدَّلَهَا ، وَأَقْرَعَا عَلَيْهِمَا .

وإن أقرَّبها لهما^(١) : أقتسمها ، وحلف لكل يمينًا بالنسبة إلى النصف الذي أقرَّ به لصاحبه ، وحلف كل^(٢) لصاحبه على النصف المحكوم له به . وإن نكل المقرُّ عن اليمين لكل منهما : أخذ^(٣) منه بدلها ، وأقتسماه أيضًا .

و... لأحدهما بيمينه : حلف وأخذها ، ويحلف المقرُّ للآخر . فإن نكل : أخذ منه بدلها .

وإذا أخذها المقرُّ^(٤) له ، فأقام الآخرُ بينةً — : أخذها منه ، وللمقرُّ له قيمتها على المقرِّ .

وإن قال^(٥) : « هي لأحدهما وأجهله » ، فصدَّ قاه — : لم يحلف : وإلا : حلف يمينًا واحدةً ، ويُقرَّع بينهما ، فمن قرَّع : حلف

(١) ذكر في ز ، بدل ذلك ، مضروباً عليه : « ونكل عن التمين » . وانظر الإقناع ٣١٩ .

(٢) في ش زيادة ، مضافة من المرح ، هي : « من المدعين » .

(٣) كذا في زع . وفي عن والفاية ٤٨١ : « أخذها » . وكلاماً صحيح . وانظر الإقناع ٣٢٠ .

(٤) أسقط قوله : « المقر له » من ش ، وأدخل في المرح .

(٥) صحت في ش بلفظ : « لول » .

وأخذها — ثم إن يئنه^(١) : قيل . — ولهما القرعة بعد تحليفه الواجب وقبله . فإن نكّل : قدّمت القرعة .

ويحلف للمقروع : إن كذّب به ، فإن نكّل : أخذ منه بدلها .
وإن أنكرها — ولم يئارع — : أقرع . فلو علم أنها للآخر :
قدّم مضى الحكم .

وإن كان لأحدهما يئنه : حكم له بها .

وإن كان لكل يئنه : تعارضتا ، سواء أقرّ لهما ، أو لأحدهما لا بعينه ، أو ليست بيد أحد .

وإن أنكرهما فأقاما يئنتين ، ثم أقرّ لأحدهما بعينه — : لم يرجع^(٢) بذلك ، وحكم التمازض بحاله ، وإقراره صحيح .
وإن كان إقراره قبل إقامتهما : فلقرّ له كداخل ، والآخر كخارج .

وإن لم يدعيها ، ولم يُقرّ بها لغيره ، ولا يئنه — : فهي لأحدهما بشرة .

فإن كان المدعى به مكلفاً ، وأقام يئنه برّقه ، وأقام يئنه بحرّيته — : تعارضتا . وإن لم يدع^(٣) حرّية ، فأقرّ لأحدهما — :

(١) وردت الهاء في ز والناية والإقناع ، وسقطت من ش ، وصحفت بالهاء في ع .

(٢) كذا في ز ع والناية والإقناع . وفي ش : « ترجع » . وكل صحيح .

(٣) كذا في ع ش والناية ٤٨٧ . وحرف في ز يلفظ : « يدعى » . وانظر

فهره . ولها : فهو لها .

وإلا : لم يُنْقَلْ إلى قوله .

ومن أدعى داراً وآخر نصفها ، فإن كانت بأيديهما — وأقاما
يُسْتَيْن — فهي لدعي الكل .

وإن كانت يدي ثالث ، فإن نازع : فلمدعي ^(١) كلها نصف ،
والآخر ثلث اليد يمينه . وإن لم يُنازع : فقد ثبت أخذ نصفها
لدعي الكل ، ويُقَرَّعَانِ على الباقي .

وإن لم تكن ^(٢) ينة : فلمدعي كلها نصفها ، ومن ^(٣) قرع في
النصف : حلف وأخذ .

ولو أدعى كل نصفها ، وصدق من يده الغني أحدهما ،
وكذب الآخر : ولم يُنازع — فقبل : « يُسَلَّمُ إليه » ، وقيل :
« يحفظه حاكم » ، وقيل : « يُبْقَى بحاله » .

فصل

ومن يده عبد أدعى : « أنه اشتراه من زيد » ، وأدعى العبد :

(١) كذا في زش والنباية ، على الإضافة ، وهو الموافق لفظ الإقناع ٣١٠ . وفي ح :
« فلدع » ، على أن ما بعده مفعول . وقد تكلنا عن جواز حذف الياء في مثل هذا .

(٢) كذا في زع والنباية ، أي توجد . وفي ش : « يكن » . وكلاهما صحيح .

(٣) كذا في زع والنباية . وفي ش « ويقرعان فن » ، واللهاء مع الفعل قبلها من
كلام الشارع . فنبه . وانظر الإقناع وشرحه .

« أن زيدا أعتقه » ، أو أدعى شخص : « أن زيدا باعه — أو وهبه — له » ، وأدعى آخر مثله — وأقام كل بينة — صححنا أسبق التصرفين : إن علم التاريخ ؛ وإلا : تساقطنا . وكذا : إن كان العبد يدير نفسه^(١) .

ولو أدعى زوجية امرأة ، وأقام كل البينة^(٢) — ولو كانت يدير أحدهما — : سقطتا .

ولو أقام كل — : ممن المين يديهما^(٣) . — بينة بشرائها من زيد ، وهي ملكه ، بكذا — وأخذ تاريخهما — : تحالفا ، وتناصفاها . ولكل : أن يرجع على زيد بنصف الثمن ، وأن يفسخ ويرجع بكله ، وأن يأخذ^(٤) كلها مع فسخ الآخر . وإن سبق تاريخ أحدها : فهي له ، وللثاني الثمن .

وإن أطلقنا أو إحداهما : تعارصتا في ملك إذا ، لافي شراء ، فقبل من زيد دعوها^(٥) يمين لهما .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « أو يد زيد » . وذكر في الإقناع ٣٧١ بلفظ : « أو يد أحدهما » . وانظر شرحه .

(٢) كذا في زع والناية ٤٨٣ ، وفي ش : « بينة » . ونس الإقناع : « وأما بينتين وليست بيد أحدهما » . فتأمل .

(٣) كذا في ز ش والناية ، وهو الظاهر . وفي ع : « بأيديهما » . ولعله تصحيف .

(٤) كذا في زع والناية وشرح الإقناع ٣٧٢ (أو الإقناع مدرجايه) . وفي ش : « يأخذها » ، والرائد من الفرح .

(٥) كذا بالأسول والناية مع زيادة فيها ، وردت في الشرح ، هي : « لنفسه » . ونس الإقناع أو شرحه : « . . . من ادعى عليه دعوى العبد ونحوه . . . » . وذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروبا عليه : « ولكل نصفها بنصف الثمن بعتا ، وله الرجوع على زيد بنصف ما اشترى به » .

وإن أَدْعَى اثْنَانِ ثَمَنَ عَيْنٍ يَدِ ثَالِثٍ ، كُلٌّ مِنْهُمَا « أَنَّهُ
أَشْتَرَاهَا مِنْهُ بِثَمَنِ سَمَاءُ » — فَمَنْ صَدَّقَهُ أَوْ أَقَامَ بَيْنَهُ : أَخَذَ مَا أَدْعَاهُ .
وإِلَّا : حَلَفَ .

وإن أَقَامَا يَنْتَبِئِينَ — وَهُوَ مُنْكَرٌ — فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيضُهُمَا : تَسَاقَطَا ؛
وإن اُخْتَلَفَ ^(١) أَوْ اُطْلَقَتَا أَوْ إِحْدَاهُمَا : يُحِلُّ بَهُمَا .
وإن قَالَ أَحَدُهُمَا : « غَضِبْنِيهَا » ، وَالْآخَرُ : « مُلْكُنِيهَا » ، أَوْ أَقْرَأَ
لِي بِهَا — وَأَقَامَا يَنْتَبِئِينَ — : فَهِيَ لِلْمَنْصُوبِ مِنْهُ ، وَلَا يَفْرَمُ
لِلْآخَرِ شَيْئًا .

وإن أَدْعَى : « أَنَّهُ آجِرُهُ » ^(٢) الْبَيْتَ بِمَشْرِقِهِ ، فَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ :
« بَلْ كُلُّ الدَّارِ » — وَأَقَامَا يَنْتَبِئِينَ — : تَمَارُشْنَا ، وَلَا قِسْمَةَ هُنَا .

بَابُ فِي تَعَارُضِ الْبَيْتَيْنِ

وَهُوَ : التَّمَادُلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ،
مَنْ قَالَ لِقَتْنِهِ ^(٣) : « مَتَى قُتِلْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ » ، لَمْ تُقْبَلْ ^(٤) دَعْوَى
قَتْنِهِ قَتْلَهُ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَتُقَدَّمُ عَلَى يَدِهِ وَارِثٍ .

(١) في ش زيادة ، مدرجة من الشرح ، هي : « تَارِيضُهَا » .

(٢) كَذَا فِي ز . وَفِي ش وَالنَّايَةِ وَالْإِقَاعِ : « آجِرُهُ » . وَسُقِيَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ .

(٣) وَرَدَ هَذَا فِي زَع وَالنَّايَةِ ٢٨٤ ، وَأَسْفَلَ مِنْ ش مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ . وَذَكَرَ فِي
عِبَارَةِ الْإِقَاعِ ٣٢٣ بِهَذَا : « أَمْسَهُ » .

(٤) كَذَا فِي ر ش . وَفِي ع وَالنَّايَةِ : « يُقْبَلُ » وَكُلُّ صَحِيحٍ : لِأَنَّ « الدَّعْوَى »
يَذَكَّرُ وَيؤنث .

و : « إِنْ مِتُّ فِي الْحَرِّمْ فَسَالِمٌ حَرٌّ ، وَفِي صَفَرٍ فَنَائِمٌ حَرٌّ » —
وَأَقَامَ كُلُّ يَبْنَةَ بِمَوْجِبِ عَتَقِهِ — : تَسَاقَطَتَا وَرُقَا ، كَمَا لَوْلَمْ تَقُمْ يَبْنَةُ
وَجُهِلَ وَقْتُهُ .

وإِنْ عُلِمَ مَوْتُهُ فِي أَحَدِهِمَا : أَفْرَعَ .
و : « إِنْ مِتُّ فِي مَرَضٍ هَذَا فَسَالِمٌ حَرٌّ ، وَإِنْ بَرِئْتُ فَنَائِمٌ ... »
— وَأَقَامَا يَنْتَبِئِينَ — : تَسَاقَطَتَا وَرُقَا .

وإِنْ جُهِلَ : مِمَّ مَاتَ ؟ وَلَا يَبْنَةَ — أَفْرَعَ
وَكَذَا : إِنْ ^(١) آتَى بِـ « مِنْ » بَدَل « فِي » ، فِي التَّمَارِضِ . وَأَمَّا
فِي صُورَةِ الْجَهْلِ : فَيَعْتَقُ سَالِمٌ .

وإِنْ شَهِدَتْ عَلَى مَيِّتِ يَبْنَةَ ^(٢) : « أَنَّهُ وَصَّى بِعَتَقِ سَالِمٍ » ،
وَأُخْرَى : « أَنَّهُ وَصَّى بِعَتَقِ غَانِمٍ » ، وَكُلُّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ مَالٍ — وَلَمْ
تُجْزِ الْوَرِثَةُ — : عَتَقَ أَحَدَهُمَا بِقُرْعَةٍ .

وَلَوْ كَانَتْ يَبْنَةُ غَانِمٍ وَارِثَةً فَاسْقَةَ : عَتَقَ سَالِمٌ ، وَيَعْتَقُ غَانِمٌ
بِقُرْعَةٍ .

وإِنْ كَانَتْ عَادِلَةً ، وَكَذَّبَتْ الْأَجْنِبِيَّةَ — : حُمِّلَ بِشَهَادَتِهَا ، وَلَمَّا
تَكَذَّبَتْهَا . فَيَنْعَكُسُ الْحُكْمُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالْفَايَةِ . وَفِي شِ وَشَرَحِ الْإِقْنَاعِ : « إِذَا » .

(٢) كَذَا فِي زَعِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي شِ وَالْإِقْنَاعِ ٣٢٤ : « يَبْنَةُ » ، وَهُوَ
تَحْرِيفٌ بَدَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّارِحِ وَمَا ذَكَرَ فِي الْإِقْنَاعِ بِهِ . وَلَمْ يَرُدِّهُوَ وَالْكَلْبُتَانِ قَبْلَهُ فِي
الْفَايَةِ .

ولو كانت فاسقة ، وكذبت أو شهدت برجوعه عن عتق
سالم — : عتقا .

ولو شهدت برجوعه — ولا فسق ، ولا تكذيب — : عتق
غانم^(١) ، [كأجنبيّة] ^(٢) .

فلو^(٣) كان — في هذه الصورة — غانم^(٤) مدس ماله : عتقا ،
ولم يقبل شهادتهما .

وخبّر وارثة^(٥) عادلة ، كفاسقة .

وإن شهدت ينة بعتق سالم في مرضه ، وأخرى بعتق غانم فيه
— : عتق السابق ؛ فإن جُهل : فأحدهما بقرعة .

وكذا : لو كانت ينة غانم^(٥) وارثة .

فإن سبقت الأجنبية فكذبها الوارثة ، أو سبقت الوارثة وهي
فاسقة — : عتقا .

وإن جُهل أسبقهما : عتق واحد بقرعة .

(١) وردت الزيادة في زع والناية ، وسقطت من ش . وذكرت في الإقناع سقط :
« كما لو كانت الشاهدة برجوعه أجنبية » .

(٢) كذا في زع والناية ، وهو الظاهر والأولى . وفي ش والإقناع : « ولو » .

(٣) كذا في زع والناية ٤٨٥ والإقناع ، وهو اسم « كان » يعني : قبته . وفي
ش : « وغانم » ، والزيادة من الناشر لا الفارح . فراجع المرحون .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو الموافق لما في الإقناع ٣٢٥ . وسقط في ع بالماء .

(٥) كذا في زع والإقناع . وفي ع ش والناية : « أحدهما » أي المبدن كما قال

نشارح . وهو الأولى . ولعل المصنف عدل إليه فيما بعد .

وإن قالت الوارثة : « ما أعتق إلا غانماً^(١) » — عتق كله، وحكم^٢ سالمه كغانم^(٢) — لو لم تطعن^٣ اورثة في بينته^(٣) — : في أنه يعتق إن تقدم عتقه ، أو خرجت له القرعة .

وإن كانت الوارثة فاسقة ، ولم تطعن في بينة سالم — : عتق كله ، ويُنظر في غانم : فع سبق عتقه^(٤) أو خرج القرعة له يعتق كله ؛ ومع تأخره أو خروجها لسالم — لم يعتق منه شيء .

وإن كذبت بينة سالم : عتقا .
وتدبر مع تنجيز ، كآخر تنجيزين مع أسبقهما .

* * *

فصل

ومن مات عن أبتين — مسلم وكافر — فادعى كل : « أنه مات على دينه » ، فإن عُرِف أصله : قبل قول مدعيه .

(١) كذا بالأصول ، وهو الموافق لنس الإقناع . وفي الناية : « غانم » ، وهو صحيح على أن الفعل قبله مبنى للمفول .

(٢) كذا في ز . وفي ع والإقناع : « ككه » ، وهو لفظ ش مع زيادة قبله من الفرع : « إذن » بالسكون . وراجع الناية بتأمل .

(٣) كذا في زع ، وحرف قش يحذف الهاء . ولفظ الناية والإقناع : « نينسالم » .

(٤) كذا في زع ، وسقطت الهاء من ش . ولفظ الناية : « فع عتقه سبق » . ولعله عبت ناشر . وانظر الإقناع .

وإلا فميراثه للكافر : إن اعترف المسلم بأخوته ، أو ثبتت
بيئته^(١) . وإلا : قيتنهما .

وإن جهل أصل دينه ، وأقام كل دينه بدعواه — : تساقطتا
وإن قالت بيئته : « نعرفه^(٢) مسلماً » وأخرى : « نعرفه^(٣)
كافراً » ، ولم يؤرخا — وجهل أصل دينه — : فميراثه للمسلم .
وتقدم النافلة — : إذا عرف أصل دينه . — فيهن^(٤) .

ولو شهدت^(٥) : « أنه مات ناطقاً بكلمة الإسلام » ، وأخرى :
« أنه مات ناطقاً بكلمة الكفر » — تساقطتا : عرف أصل دينه ،
أولاً^(٦) .

وكذا : إن خلف أبوين كافرين وأبنتين مسلمتين ، أو أخا
وزوجة مسلمين وأبناً كافراً .

(١) كذا في زع والناية ٤٨٦ . وفي ش : « بيئته » ، وهو محريف على ما قدمه
الشارح . وإن كان صحيحاً في عبارة الإقناع ٣٢٦ : « أو قامت به بيئته » .

(٢) ورد بهامش ز : « وتتأصف البركة » ، وهو مذكور في الفرح . وذكر في
شرح الإقناع بلفظ : « ويتأصفان » .

(٣) كذا في زع والإقناع ، وهو الظاهر . وفي ش والناية : « تعرفه » ، ولعله
تصحيح .

(٤) وردت الكلمة في الأصول ، دون الإقناع . وفي الناية نفس كبير ، لا اختصار .
فتنبه .

(٥) في ع زيادة ، وردت في الفرح والإقناع ، هي : « بيئته » .

(٦) ذكر بهامش ز : « قال في التوضيح : ويسأل عليه ، ويدفن ممناً » . وراجع
ما نقل في شرحي النتهى والإقناع عن « المستوعب » ، والقاضي أبي يعلى ، وابن عقيل ،
وإن مفلح .

ومتى نصفنا المالَ : فنصفه للأبوين على ثلاثة ، ونصفه للزوجة والأخ على أربعة .

ومن أدعى ^(١) تقدّم إسلامه على موت مؤزّوثة ^(٢) ، أو على قسم تركته — قبل بينة أو تصديق وارث .
وإن قال : « أسلمت في محرّم ، ومات في صفر » ، وقال الوارث : « مات قبل محرّم » — ورث .

ولو خلف حرّاً أبناً ^(٣) حرّاً وأبناً كان قنّاً ، فادّعى : « أنه عتق وأبوه حي » — ولا بينة ^(٤) — صدّق أخوه في عدم ذلك .
وإن ثبت عتقه برمضان ، فقال الحرّ : « مات أبي يشمان ^(٥) » وقال العتيق : « بل يشوال ^(٦) » — صدّق العتيق .

وتقدّم بينة الحرّ ، مع التعارض .

وإن شهد أثنان على أثنين بقتل ، فشهدا على الأولين به ، فصدق الولي الأولين فقط — حكم ^(٧) بهما . وإلا : فلا شيء ^(٨) .
وإن شهدت ^(٩) تلف ثوب ، وقالت : « قيمته عشرون » ،

(١) في ش : « أدعى » بهزة قطع ، وهو خطأ لا يصح صدوره من التنسيب للعلم .

(٢) كذا في ز . وفي ع ش والغاية : « مؤزّوثة » . وتقدم نحوه . وانظر الإقناع ٣٢٧ .

(٣) في ش : « إنا » بهزة قطع ، وهو خطأ ناسخ كساقه .

(٤) في ش زيادة من المرح : « له » ، ولم ترد في الإقناع والغاية أيضاً .

(٥) كذا في ز ع والغاية ٤٨٧ . واللفظ في الإقناع : « في شبان ... في شوال » .

(٦) في ش زيادة ، مدرجة من المرح ، هي : « له » . وانظر الإقناع ٣٢٧ .

(٧) في ش زيادة : « بينة » ، وهي من المرح ولين ذكرت في الإقناع ٣٢٣ .

وأخرى : « ... ثلاثون » — ثبت الأقل^١.

وكذا : لو كان بكل قيمة شاهد^٢.

والقائمة — : كمين ليتيم^(١) يُريد الوصي^٣ بيعها ، أو إيجارتها . —
 إن اختلفا في قيمتها أو أجر^(٢) مثلها . أخذ بمن يصدقها الحس^٤ ؛ فإن
 أحتمل : أخذ بينة^(٣) الأكثر . كما لو شهدت بينة^٥ : « أنه أجر^(١) »
 حصّة مؤلّيه بأجرة مثلها ، وبينة^٦ : « ... بنصفها » .

* * *

(١) كذا في زع والناية ٤٨٧ والإقناع . وحرف في ش بقط : « اليتيم » .

(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أجرة » .

(٣) وردت الباء في زع والناية والإقناع ، وسقطت من ش .

(٤) كذا في ز . وفي ش والناية والإقناع ٣٢٤ : « أجر » بالتشديد ، وندم

مرارا .

١٤٦ كتابُ الشَّهَادَاتِ

وَاحِدُهَا : « شَهَادَةٌ » ، وَهِيَ : حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ تُظْهِرُ الْحَقَّ ،
وَلَا تُوجِبُهُ . فَهِيَ ^(١) : الْإِخْبَارُ بِمَا عَلِمَهُ ، بِلَفْظٍ خَاصٍّ .
تَحْمِلُ الْمَشْهُودَ ^(٢) بِهِ ، فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَرَضُ كِفَايَةٍ .
وَتُنْطَلَقُ « الشَّهَادَةُ » : عَلَى « التَّحْمِيلِ » ، وَعَى « الْأَدَاءِ » ^(٣) .
وَيَجْبَانِ : إِذَا دُعِيَ لِدُونِ ^(٤) مَسَافَةٍ قَصِيرٍ ، وَقَدَّرَ بِلَا ضَرَرٍ
يَلْحَقُهُ .

فَلَوْ أَدَّى شَاهِدٌ ، وَأَبَى الْآخَرُ وَقَالَ : « أَحْلَفُ بِدَلِي ^(٥) » —
أَيْمٌ .

وَلَا يُقِيمُهَا عَلَى مُسْلِمٍ ، بِقَتْلِ كَافِرٍ .
وَمَتَّى وَجِبَتْ : وَجِبَتْ كِتَابَتُهَا ^(٦) .

(١) كَذَا بِالْأَصُولِ وَالنَّائِيَةِ ٤٨٨ ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى مَاقْبَلِهِ وَأَنْسَبُ مِنْ لَفْظِ الْإِقْنَاعِ ٣٢٨ :
« وَهِيَ » ، كَمَا قَالَ شَارِحُهُ .

(٢) كَذَا بِالْأَصُولِ ، وَحَرَفُ فِي الْمَايَةِ بِقَفْظٍ : « الْكُفُودِ » . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ .

(٣) ذَكَرَ فِي زَيْدٍ بِسَدِّ ذَلِكَ ، فَوْقَهُ عَلَامَةُ التَّحْسِينَةِ : « وَمَتَّى وَوَجِبَ » : وَجِبَتْ
كِتَابَتُهَا ، وَسَيَأْتِي نَحْوُهُ .

(٤) كَذَا فِي زَيْدٍ وَفِي النَّائِيَةِ مَعَ زِيَادَةِ قَبْلِهَا قِيلَ « إِذَا » هِيَ : « عَلَى الْمَدَلِّ » .
وَذَكَرَ فِي شَيْءٍ مُصْغَفٍ بِقَفْظٍ : « بِدُونِ » ، مَعَ زِيَادَةِ قَبْلِهِ مِنَ الشَّرْحِ هِيَ : « أَهْلُهَا »
وَرَأَى الْإِقْنَاعَ .

(٥) كَذَا فِي زَيْدٍ وَالنَّائِيَةِ . وَفِي شَيْءٍ : « بِهِ » هِيَ ، وَهُوَ تَصْغِيفُ طَرَفٍ .

(٦) فِي شَيْءٍ زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ مُصْغَفَةٌ : هِيَ : « عَلَى وَمِنْ جِبَتْ » (مِنْ وَحْدَةٍ) .

وإن دُعِيَ فاسقٌ لتَحْلِيلِهَا ^(١) : فله الحضورُ مع علمٍ غيره —
ولا يجرُمُ أدَاؤُهُ — ولو لم يكن فسقُهُ ظاهراً .
ويجرُمُ أخذُ أجرَةٍ وجُعِلَ عليها ، ولو لم تَمَيَّنْ عليه .
لكن : إن عَجَزَ عن المشي أو تَأَذَّى به ، فله أخذُ أجرَةٍ مَرْكُوبٍ .
ولنِ عِنْدَهُ شَهَادَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ [تعالى ^(٢)] — إقامتها ، وتَرْكُهَا .
وللحَاكِمِ أَنْ يُعْرِضَ لَهُمُ بِالتَّوَقُّفِ عَنْهَا ، كَتَمْرِضُهُ لِقَرٍّ : لِيَرْجِعَ .
وَيُقْبَلَ بِحَدِّ قَدِيمٍ .

ومن قال : « أَحْضَرْنَا لَتَسْمَا قَذْفَ زَيْدِي » ، لزمها .
ومن عِنْدَهُ شَهَادَةُ لَادِيٍّ يَطْلُبُهَا ، لَمْ يُقِمَّهَا ^(٣) حَتَّى يَسْأَلَهُ ^(٤) .
وإِلَّا : أَسْتَحِبَّ إِعْلَامُهُ قَبْلَ إِقَامَتِهَا .
ويجرُمُ كَتَمُهَا : فَيُقِيمُهَا بَطْلِبِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ . وَلَا
يَقْدَحُ فِيهِ ، كَشَهَادَةِ حِسْبَةٍ .
ويجبُ إِشْهَادُ عَلَى نِكَاحٍ ، وَيُسْنُ ^(٥) فِي كُلِّ عَقْدٍ سِوَاهُ .

(١) كَذَا بِالْأَسْوَلِ وَالنَّايَةِ . وَفِي الْإِتْقَانِ ٣٢٩ : « إِلَى تَحْلِيلِهَا » .
(٢) وَرَدَّتِ الزِّيَادَةُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ شِ وَالْإِتْقَانِ مَدْرَجَةً فِي شَرْحِهَا .
(٣) كَذَا فِي زِش وَالْإِتْقَانِ وَالنَّايَةِ ٤٨٩ . وَفِي ع : « يَقِيمُهَا » ، وَهوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ غَالِطٌ .
(٤) ذَكَرَ فِي زِ ، بِمَدَدَلِكٍ ، مُضْرُوبًا عَلَيْهِ : « وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ كَشَهَادَةِ حِسْبَةٍ ، وَيُقِيمُهَا بَطْلِبُهُ وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ . وَيَجْرُمُ كَتَمُهَا » . وَهِيَ أَمْلٌ عِبَارَةُ الْإِتْقَانِ ٣٣٠ ، فَعَدَلَ عَنْهَا الْمَصْنُفُ إِلَى مَا سَأَلَنِي بِهِ . وَانْظُرِ النَّايَةَ .
(٥) كَذَا فِي زِش وَالنَّايَةِ وَالْإِتْقَانِ ، أَيْ الْإِشْهَادِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَزَيْدٌ فِي الْإِتْقَانِ . وَلَفْظُ ع : « وَتُسْنُ » أَيْ التَّهَادَةُ .

ومحرم أن يشهد إلا بما يعلمه برؤية أو مسمع غالباً، لجوازها بيقينة الحواس قليلاً.

فإن جهل حاضراً، جاز أن يشهد في حضرته : لمعرفة^(١) عينه.

وإن كان غائباً، فمعرفة^(٢) من يسكن إليه — : جاز، ولو على امرأة.

ولا يُعتبر إشارته إلى حاضر، مع نسبه ووصفه.

وإن شهد بإقرار بحق^(٣) : لم يُعتبر ذكر سببه، كاستحقاق مالي^(٤). ولا قوله : « ... طوعاً في صحته مكلّفاً »، عملاً بالظاهر. وإن شهد بسبب يوجب^(٥) الحق، أو استحقاق غيره — : ذكره.

و « الرواية » تختص^(٦) القتل، وسرقته، وغصبه،

(١) كذا في ذع والإقناع، على الإضافة. وفي ش : « لمعرفته »، فإبعده مفعول له، والماء من العرح. وراجع كلام الناية جأمل.

(٢) كذا في ذع والناية والإقناع. وفي ش زيادة بعده : « به »، وزيادة بين الفاء والمقل : « فإن ». فتبه، وتصحب من استضاف الناشر بأبسط قواعد النعر.

(٣) ورد هذا في ذع والناية، وصح في ش بلفظ : « بحق ». ولم يرد في الإقناع ٣٣١.

(٤) كذا في ذع والناية والإقناع. وفي ش : « ماله ولا يعتبر »، والزيادة من العرح.

(٥) هذا لفظ ذع والإقناع والناية. وصح في ش بلفظ : « يوجب ».

(٦) كذا في ذع. وفي ش : « بالقتل »، ولعل الباء من العرح وإن ذكرت في الناية ٤٩٠ ولفظ الإقناع ٣٣٠ : « بالأفعال ».

وشربِ خمر، ورَضاع، وولادة.

و « السَّمْعُ » ضَرْبان :

١ - : سماعٌ من مشهودٍ عليه . كعتقٍ وطلاقٍ ، وعقدٍ وإقرارٍ ،
وحكمٍ حاكمٍ وإفادته .
فتلزمه ^(١) الشهادة بما سمع : سواءً وقتَ الحاكمِ الحكمَ ، أو
أستشهدَهُ مشهودٌ عليه ، أو كانَ الشاهدُ مستخفياً ^(٢) حينَ
تحمله - أو لا .

٢ - : وسماعٌ بالاستفاضة فيما يتمدُّر ^(٣) علمه - غالباً -
بدونها . كنسبٍ وموتٍ ، ومِلْكٍ مطلقٍ ، وعتقٍ وولاءٍ ،
وولايةٍ وعزلٍ ، ونكاحٍ وتخلعٍ وطلاقٍ ، ووقفٍ ومصرفٍ .
ولا يشهدُ باستفاضةٍ ، إلا عن عددٍ : يقعُ بهم العلمُ .
ويلزمُ الحكمُ بشهادةٍ : لم يُعلمَ ^(٤) تلقياً من الاستفاضة .
ومن قال : « شهدتُ بها » ، ففَرَعٌ .

ومن مِمِّعٍ إنساناً يُقرُّ بنسبِ أبٍ أو ابنٍ ونحوهما :
فصدقه المقرُّ له أو سكَّت - : جاز أن يشهدَ له به . لا : إن كذَّبَه .

(١) كذا في ز . وفي ح ش والناية والإقناع في ٣٣١ : « فيلزمه » . وكل صحيح .
وفي الناية نفس أو اختصار . وانظر شرح الإقناع .

(٢) ذكر بهامش ز : « مثله : يجوز شهادة المستخفي » .

(٣) كذا في ز ش والناية والإقناع . وفي ح : « منفر » .

(٤) كذا في ز ع والناية والإقناع ٣٣٢ . وفي ش : « بلم » ، وهو تصحيف .

وإن قال المتحاسبان : « لَا تَشْهَدُوا عَلَيْنَا بِمَا يَجْرِي بَيْنَنَا » —
 لَمْ يَنْتَعْ ذَلِكَ الشَّهَادَةَ ، وَلِزُومِ إِقَامَتِهَا .
 وَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَدِّ إِنْسَانٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِ مَدَّةً طَوِيلَةً كَمَا لَكَ - :
 مِنْ تَقْضِي وَبِنَاءٍ ، وَإِجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ — : فَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالْمَلِكِ ،
 كَمُعَايَنَةِ السَّبَبِ : مَنْ يَعْرِ وَإِثْرٍ ^(١) .
 وَإِلَّا : فَبَالِيدٍ ، وَالتَّصَرُّفِ .



فصل

وَمَنْ شَهِدَ بِعَقْدٍ : أُعْتَبِرَ ذِكْرُ شُرُوطِهِ .
 ١ — فَيُعْتَبَرُ فِي « نِكَاحٍ » : أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِرِضَاهَا ، إِنْ لَمْ تَكُنْ
 مُجَبَّرَةً . وَبَقِيَّةُ الشُّرُوطِ .
 ٢ — وَفِي « رَضَاعٍ » : عَدْدُ الرِّضَاعَاتِ ، وَأَنَّهُ شَرَبَ مِنْ
 ثَدْيِهَا ، أَوْ مِنْ بَنِي حُلْبٍ مِنْهُ .
 ٢ — وَفِي « قَتْلِ » : ذِكْرُ الْقَاتِلِ وَأَنَّهُ ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ أَوْ جَرَحَهُ
 فَقَتَلَهُ ، أَوْ مَاتَ ^(٢) مِنْ ذَلِكَ . وَلَا يَكْفِي : « جَرَحَهُ » ^(٣) فَاتَ .

(١) ورد في ش والناية ٩١ ، بلفظ : « وَاثَر » ، وهو خطأ وتصحيف . وفي ش .
 اضطراب في فصل المتن من المرح ، فلا تتأثر به . وانظر الإقناع .
 (٢) كذا في ز ش والناية والإقناع ٣٣٣ وأصل ع ، ثم كسحت الألف فيها ، وهو خطأ .
 فراجع المرح بتأمل .
 (٣) ضبط في ز بضم الماء ، وهو خطأ وسبق قلم ، فأنزل .

٤ — وفي « زنا » : ذِكرُ مَزْنِيٍّ بها . وأينَ وكيف ؟ وفي أيِّ وقتٍ ؟ وأنه رأى ذِكرَه في فرجها .
٥ — وفي « سرقة » : ذِكرُ مسروقٍ منه ، ونِصابٍ ، وحِرْزٍ ، وصِفَتِها .

٦ — وفي « قذف » : ذِكرُ مقذوفٍ ، وصفةٍ قذفٍ .
٧ — وفي « إكراه » : أنه ضربه أو هدَّده وهو قادرٌ على وقوع الفعل به ، ونحوه .
وإن شهدا ^(١) : « أن هذا ابنُ أُمِّه » ، لم يُحكَمْ له به حتى يقولوا : « ... ولدته ^(٢) في ملكه » .

وإن شهدا : « أن هذا الغزل من قطنه ، أو الدقيق من حنطته ، أو الطير من بيضته » — حُكِّم له به .
لا إن شهدا ^(٣) : « أن هذه البيضة من طيره ، أو أنه اشترى هذا ^(٤) من زيدٍ ، أو وقفه عليه ، أو أعتقه » — حتى يقولوا : « وهو في ملكه » .

ومن أدعى إرثَ ميتٍ ، فشهدا : « أنه وارثه ، لا يعملان ^(٥) »

(١) وردت الألف في زع والثانية ٤٩٢ ، وسقطت من ش والإفحاح .

(٢) أسقطت الكلمة من ش ، وأدرجت في الشرح .

(٣) ذكرت الألف في زش والثانية ، وسقطت من ع والإفحاح .

(٤) في ش زيادة : « البعد » ، وهي مدرجة من الشرح .

(٥) في ش زيادة : « وارثا » ، وهي أيضاً من الشرح وإن وردت في الإفحاح .

غيره ، ، أو قالا : « ... في هذا البلد » — سواء كانا من أهل الخيرة
الباطنة ، أولاً — : سَلِّمَ إليه بنيرِ كَفِيلٍ ؛ و ... به : إن ^(١) شهدا
بإثباته فقط .

ثم إن شهدا الآخر ^(٢) : « أنه وارثه » ، شارك الأول .
ولا تُردُّ الشهادة على نفي محصور ^(٣) ، بدليل هذه المسئلة
والإسار ، وغيرهما .
وإن شهد أثنان : « أنه أبنته ، لا وراث له غيره » ، وآخران ^(٤) :
« أن هذا أبنته ، لا وارث له غيره » — قُسِمَ الْإِرْثُ بينهما .

* * *

فصل

وإن شهدا : « أنه طلق ، أو أعتق ، أو أبطل من وصاياه واحدة »
ونسيأعينها — : لم يُقْبَلْ ^(٥) .
وإن شهد أحدهما بنصب ثوبٍ آخرٍ والآخرُ بنصبٍ أبيض ،

-
- (١) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « كان » . وانظر شرح الإقناع ٣٣٤ .
(٢) كذا في زع والغاية . وفي ش : « شهد ، الآخر » ، وهو من ثبت الناشر .
ولم ترد الكلمة في الإقناع .
(٣) كذا بالأسول والغاية . وفي الإقناع : « النفي المحصور » .
(٤) كذا بالأسول ، وهو الصحيح . وحرف في الغاية بلفظ : « وآخر » . وراجع
الإقناع .
(٥) كذا في زو والإقناع . وفي ش : « هبل » ، وكذا في الغاية مع تحريف .
الجملة السابقة بلفظ : « ونسي عنها » .

أو أحدهما : « أنه غصبه اليوم » والآخر : « أنه ... أنس » —
لم تكمل .

وكذا : كلُّ شهادةٍ على فعلٍ متَّحدٍ في نفسه : كقتل زيد ،
أو باتفاقهما : كسرقة — : إذا اختلفا في وقته ، أو مكانه ، أو صفته
متعلقة به : كلونه ، وآلة قتل : مما يدلُّ على تمايز الفعلين ^(١) .
وإن أمكن تمذُّدُه ، ولم يشهدا بأنه متَّحدٌ — : فبكلِّ شيءٍ
شاهدٌ ، فيُتملِّمُ بمقتضى ذلك . ولا تنافي .
ولو كان بدله بينة : بُنِّتْنا هنا إن أدعاهما — وإلا : ما أدعاه —
وتساقتنا في الأولى ^(٢) .

وكفعلٍ — من قولٍ — نكاحٌ وفذفٌ ، فقط .

ولو كانت الشهادةُ على إقرارٍ بفعلٍ أو غيره — ولو نكاحاً
أو فذفاً — أو شهد واحدٌ بالفعل ، وآخرٌ على إقراره — : جُمِعَتْ .
لا : إن شهد واحدٌ بعقدٍ نكاحٍ أو قتلٍ خطيٍّ ، وآخرٌ على
إقراره .

ولمُدَّعى القتلِ أن يَحْلِفَ مع أحدهما ، ويأخذ الدَّيَّةَ . ومتى

(١) ذكر في ز ، به ذلك ، مضروباً عليه : « لم تكمل » البينة ، كما في

الإتاع ٣٣٥ .

(٢) ورد بهامش ز : « قوله : في الأولى ، أي في مسألة إتمام الفعل سواء كان الانحداد

في نفس الفعل ، أو باتفاق من شهد » ا هـ . وذكر مختصراً في الشرح .

حَلَفَ مَعَ شَاهِدِ الْفَعْلِ : فَعَلِيَ الْمَافِقَةَ . وَمَعَ شَاهِدِ الْإِقْرَارِ : فَفِي مَالِ الْقَاتِلِ .

وَلَوْ شَهِدَا^(١) بِالْقَتْلِ أَوْ الْإِقْرَارِ بِهِ ، وَزَادَ أَحَدُهُمَا : « عَمْدًا » — ثَبِتَ الْقَتْلُ ، وَصُدِّقَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي صِفَتِهِ .

وَمَتَى جَمَعْنَا^(٢) — مَعَ اخْتِلَافِ وَقْتٍ — فِي قَتْلِ أَوْ طَلَاقٍ : فَالْإِرْثُ وَالْعِدَّةُ يَلْبِيَانِ آخِرَ الْمُدَّعَيْنِ .

وَأِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : « أَنَّهُ أَقْرَأَ لَهُ بِالْفِ أَمْسٍ » وَالْآخَرُ : « أَنَّهُ أَقْرَأَ لَهُ بِهِ الْيَوْمَ » ، أَوْ أَحَدُهُمَا : « أَنَّهُ بَاعَهُ دَارَهُ أَمْسٍ » وَالْآخَرُ : « أَنَّهُ بَاعَهُ بِهَا الْيَوْمَ » — كُتِلَتْ .

وَكَذَا : كُلُّ شَهَادَةٍ عَلَى قَوْلٍ غَيْرِ نِكَاحٍ وَقَذْفٍ .

وَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : « أَنَّهُ أَقْرَأَ لَهُ بِالْفِ » وَالْآخَرُ : « أَنَّهُ أَقْرَأَ لَهُ بِالْقَيْنِ » ، أَوْ أَحَدُهُمَا : « أَنْ لَهُ^(٣) عَلَيْهِ أَلْفًا » وَالْآخَرُ : « أَنْ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفَيْنِ » — كُتِلَتْ بِالْفِ ، وَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْأَلْفِ الْآخَرِ مَعَ شَاهِدِهِ .

وَلَوْ شَهِدَا بِمَائَةٍ ، وَآخِرَانِ^(٤) بَعْدِيَّةً أَقْلًا — : دَخَلَ ، إِلَّا مَعَ

(١) وَرَدَتْ الْأَلْفُ فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٩٤ ، وَسَقَطَتْ مِنْ شِ مَعَ وَرُودِهَا فِي لَفْظِ النَّارِخِ الَّذِي قَدَرَهُ بَد .

(٢) كَذَا فِي زَشِ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ ٣٣٦ . وَقِيَ ع : « حَمَتَا » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) وَرَدَ هُنَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْتِنَاعِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الشَّرْحِ .

(٤) فِي شِ زِيَادَةُ « مِنْ الشَّرْحِ » : « لَهُ » . وَانْظُرِ الْإِقْتِنَاعَ .

مَا يَتَقَضَى التَّعَدُّدَ : فَيَلْزَمَانِهِ .

ولو شهد واحدٌ بألفٍ ، وآخرُ بألفٍ من قرضٍ — : كُنْتُ
لا : إن شهد واحدٌ بألفٍ من قرضٍ ، وآخرُ بألفٍ من ثمنٍ مبيعٍ^(١)
وإن شهدا : « أن عليه ألفا » ، وقال أحدهما : « قضاءً بمضنه »
بطلتْ شهادتُهُ .

وإن شهدا : « أنه أقرضه ألفا » ، ثم قال أحدهما : « قضاءً
نصفه » — صحتْ شهادتهما .

ولا يَحِلُّ لِمَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ باقتضاء الحقِّ أو اتَّقَالَه ، أن
يَشْهَدَ بِهِ .

ولو شهدا على رجل : « أنه أخذ من صغير ألفا » ، وآخرانِ على
آخر : « أنه أخذ من الصغير ألفا » — لزم وليُّهُ مطالبتهما بألفين ،
إلا أن تشهد البيّتانِ على ألفٍ بعينها : فَيَطْلُبُهَا مِنْهُمَا شَاءَ .

ومن له يَنْتَهُ بِألفٍ ، فقال : أريدُ « أن تشهدا لي بخمسائتي »
— لم يَحْزُ ، ولو كان الحاكمُ لم يُؤَلَّ الحكمَ فوقها .

ولو شهد اثنانِ — في مُحْفَلٍ — على واحدٍ منهم : « أنه طلقَ
أو أعتق » ، أو على خطيبٍ : « أنه قال أو فَعَلَ عَلَى الْمَنَبْرِ^(٢) في الخطبة
شيئا » لم يَشْهَدَ بِهِ غَيْرُهُمَا ، معَ المشارَكَةِ في سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ — قَبْلًا .

(١) كَذَا فِي زُشْ وَالنَّايَةِ وَالِإِتِّعَاعِ . وَفِي ع : « مَبْع » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا فِي زُشْ وَالنَّايَةِ ٤٩٠ . وَفِي ع : « مَنَر » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ .

ولا يُمارِ منه قولُ الأصحاب : « إذا أنفردَ واحدٌ فيما تتوفَّرُ^(١) »
الدَّواعي على^(٢) نقله ، معَ مشارَكَةِ كثيرين ، ردُّ » .

* * *

بابُ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شهادَتُهُ

وهي ستة :

١ — أحدها : أَلْبُلُوغُ . فلا تُقْبَلُ من صغيرٍ — ولو في حالِ أهلِ
العدالة — مطلقاً .

٢ — الثاني : أَلْعَقْلُ ، وهو : نوعٌ من العلوم الضرورية .
و « العاقلُ » : من عَرَفَ الواجبَ عقلاً — : الضروري ، وغيره
— والمنسكين ، والمتنع ، وما ينفعه^(٣) ويضره غالباً .
فلا تُقْبَلُ من ممتنوه ، ولا مجنونٍ إلا مَنْ يُحْتَقُّ أحياناً : إذا شهد
في إفاقته .

٣ — الثالثُ : أَلنُّطْقُ . فلا تُقْبَلُ من أغرس^(٤) ، إلا إذا
أدّاها بنخطه .

(١) كذا في زع والنابة ، وهو الصحيح . وفي ش : « تتوقف » ، وهو تصحيف .

(٢) في ش زيادة : « ما » ، وهي من الماشر لا الماشر .

(٣) كذا في زع والنابة ٤٩٦ . وفي ش والافتاع ٣٣٨ فأخير وتقديم .

(٤) كتب في ز فوقها بخط صغير : « نسا (أو : وضاً ؟) » . وذكر بهامشها
حاشية : « ولو فهت إشارته . إفتاع » ٣٣٨ .

(م ٤٢ ق ٢ — مشي الإراتات)

٤ — أَرَابِيعٌ : أَلْخَفْظُ . فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مَغْفَلٍ ، وَمَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ غَلْطٍ وَسَهْوٍ .

٥ — أَلْخَامِسُ : أَلْإِسْلَامُ . فَلَا تُقْبَلُ مِنْ كَافِرٍ — وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِ — غَيْرَ رَجُلَيْنِ كِتَابَيْنِ ، عِنْدَ عَدَمِ^(١) ، بِوَصِيَّةٍ مِيتٍ بِسَفَرٍ : مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ . وَيُخَلِّفُهُمَا^(٢) حَاكِمٌ — وَجُوبًا — بِمَدِّ الْمَصْرِ : « لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ؛ وَمَا^(٣) خَانَا وَلَا^(٤) حَرَقَا ؛ وَإِنِهَا لَوْ صِئْتُهُ . » فَإِنْ عَثَرَ عَلَى أَنَّهُمَا أَسْتَحَقَّا إِنْثَامًا ، قَامَ^(٥) آخِرَانِ — مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمُوصِي — فَخَلَفَا بِاللَّهِ تَعَالَى : « لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ، وَاقْدَ خَانَا وَكُتْمَا » . وَيُقْضَى لَهُمَا .

٦ — أَلْسَادُسُ : أَلْمَدَالَةُ^(١) ، وَهِيَ : أَسْتَوَاءُ أَحْوَالِهِ فِي دِينِهِ ، وَاعْتِدَالُ

(١) ذكر بهامش ع ، بخط آخر ، زيادة — مع التصحيح — هي : « مسلم » . وقد وردت في المرح والإقناع .

(٢) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ — وَفِيهَا زِيَادَةٌ لَمْ تَرِدْ فِي الْإِقْنَاعِ أَيْضًا ، هِيَ : « كَأَخْرِ » — وَفِي ش : « وَخَلَفَهَا » ، وَهُوَ مُصْحَفٌ . وَفِي الْإِقْنَاعِ : « وَبِحَقِّهِمْ . . . خَانُوا . . . حَرَفُوا » .

(٣) كَذَابِي زَشِ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ أَصْلَحَ فِيهَا بِطَبَقٍ : « لَا » . وَلَا مَبْرُورٌ لَهُ .

(٤) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ وَالْإِقْنَاعِ . وَفِي ش : « مَا » ، وَلَمْ يَلَمْهُ مُصْحِفٌ .
(٥) كَذَابِي زَعِ . وَفِي النَّايَةِ : « أَلَام » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَلَفْظُ الْإِقْنَاعِ : « حَلَبُ إِنَانٍ » . وَلَفْظُ ش : « فَأَخْرَانِ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُصَرَّفٌ — مِنْ أَلَسَاخِ أَوْ النَّاسِخِ — نَسْأُ عَنْ التَّأْنِثِ بِسِ آيَةِ الْمَانِدَةِ الْكَرْمَةِ : (١٠٧/٥) ، الَّتِي اقْتَبَسَ الْمَصْفِ كَثِيرًا مِنْ أَلْقَاطِهَا . هَذَا ، وَإِذَا كُنْتَ رَاغِبًا فِي الْوُقُوفِ عَلَى أَجْوَدِ مَا كَتَبَ عَنْهَا وَأَجْمَعُ ، وَأَفْوَدُ وَأَنْفَعُ — : فَرَايَ كِتَابَ « أَحْكَامِ الْفَرَائِغِ » لِإِمَامِنَا النَّاسِخِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — أَلَقَى جَمْعًا مِنْ نَصُوصِهِ الْخَافِضَةِ الْيَقِي : (ج ٢ ص ١٤٤ — ١٥٥) . وَانْظُرْ هَامِشَهُ .
(٦) كُنَّا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ ٩٧ ؛ وَالْإِقْنَاعِ ٣٣٩ . وَفِي ش : « الْمَادَّةُ » ، وَهُوَ مُصْحَفٌ ظَاهِرٌ .

أقواله وأفعاله . ويُعتبر لها شيطان :

١ — : أَلصَّلاحُ في الدِّينِ ، وهو : أداءُ الفرائضِ بِرِوَاتِهَا —
فلا تُقبَلُ ممن دأبَ على تركها — وأجتنابُ المحرَّم : بأن لا يأتى كبيرة
ولا يذمَّن على صغيرة^(١) ؛

والكذبُ صغيرةٌ ، إلا في شهادةٍ زُورٍ ، وكذب^(٢) على نبيٍّ ،
ورمي فتْنٍ ، ونحوه — : فكبيرةٌ .

ويجبُ لتخليصِ مسلمٍ من قتلٍ ، وإيحاءُ لإصلاحٍ وحرب^(٣)
وزوجةٍ فقط .

و « الكبيرة » : ما فيه حدٌّ في الدنيا ، أو^(٤) وعيدٌ في الآخرة .
فلا تُقبَلُ شهادةُ فاسقٍ بفعلٍ — : كزاني ، ودَيُّوثٍ . — أو
باعتقادٍ : كمقلِّدٍ في خلقِ القرآن^(٥) ، أو نفي^(٦) الرؤيةِ ، أو الرِّفْضِ ،
أو التَّجَهُمِ ، ونحوه . ويُكفِّرُ مجتهدُهم : الدَّاعِيَةُ .

(١) وردت التاء في زش والنافية والإلحاق ، وسقطت من ع .

(٢) كذا في زع والنافية ٤٩٨ . وفي الإقناع : « أو كذب » ، وش : « والكذب » .

(٣) كذا في زع والنافية والإقناع ٣٤٠ . وفي ش : « للحرب ، لزوجته » ، واللام
من الفرح .

(٤) وردت الألف في زش والنافية ٤٩٧ ، وسقطت من ع والإقناع ٣٣٩ .

(٥) راجع ما كتبه من حجة أبي عبد الله البخاري — رضي الله عنه — بسبب
هذه المسئلة المطيرة : في حاشي « آداب القاضي » (ص ٨ — ٩) ، ونقمة صعيحه
(طبع التهمة الحديث بمكة) .

(٦) لفظ ش : « أو هي » ، والزيادة من الفرح ، وكررت فيه .

ولا قاذف — : خذ ، أو لا . — حتى يتوب . و « توبته » :
تكذيب نفسه^(١) ولو كان^(٢) صادقاً . و « توبته غيره » : ندم ، وإقلاع
وعزم^(٣) أن لا يعود .

وإن كان بترك واجب : فلا بد من فعله ، وإسارعه .
ويعتبر رد مظلمة ، أو يستحل ويستمله^(٤) معسر .
ولا تصح معلقة . ولا يشترط — لصحتها من قذف وغيبة
ونحوها — إعلامه والتحليل منه .
ومن أخذ بالرخص : فسق .

ومن أتى فرعاً مختلفاً فيه — : كمن تزوج بلا ولي أو بنته من زنا
أو شرب من نبيذ مالا يسكر^(٥) ، أو آخر الحج قادراً . — إن اعتقد
تحريمه : ردّت ، وإن تأول . فلا .
٢ — الثاني : أستمال المروءة^(٦) : بفعل ما يحمّله ويزيّنه ، وترك
ما يندسه ويشينه عادة .

(١) كذا في زع . وفي ش : « لفسه » ، واللام من الفرح وإن ذكرت في
الغاية ٤٩٩ . وانظر الإقناع ٣٤٥ .

(٢) ورد هنا في زع والغاية ، وأسقط من ش والإقناع مدرجاً في شرحها .

(٣) كذا في ز ش والإقناع ٣٤٤ والغاية — مع ورود ما قبله فيها عرفاً بلنظ :
« والإقناع » — وع مع زيادة : « على » ، وفي من الناسخ .

(٤) كذا في زع والإقناع . وفي ش : « أو يستمله » ، وهو تحريف . ولفظ
الغاية : « وعمل » .

(٥) سكنوا في ز والثانية ٥٠٠ وأصلح ، ثم أنشئ إليها — بخط آخر — هاء
بآخرة ، وهو لفظ ش . والهاء من الدرح وإن وردت في الإقناع ٣٤٢ .

(٦) أي الإنسانية كآلى المرحون . وذكر بهامش ز حاشية : « المروءة : كيفية
تساية تحمل المراء على ملازمة التقوى ، وترك الرذائل » اه مؤلف .

فلا شهادة لمُصافِعٍ^(١) ومُتَسَخَّرٍ ، ورقاصٍ ، ومُبَشَّبٍ ، ومنغِبٍّ —
ويُكرهُ النِّسَاءُ ، واستماعُهُ — وطفيلٌ ، ومُتَزَّى بَرِيٍّ^٢
يُسَخَّرُ منه .

ولا لشاعرٍ : مُفْرِطٌ في مدحٍ يعطاه وفي ذمٍّ يمنعه ، أو يُشَبَّبُ
بمدحٍ خمرٍ ، أو بُزْدٍ^(٣) ، أو بامرأةٍ معينةٍ محرمةٍ . ويُفْسَقُ بذلك ،
ولا تحرُّمُ روايتهُ .

ولا لللاعبِ بِسِطَرَنَجٍ غيرِ مقلِّدٍ — كَمَعَ عَوْضٍ^(٤) ، أو تركِ
واجبٍ ، أو فعلٍ محرَّمٍ إجماعاً — أو بُزْدٍ ، وبِحُرْمَانٍ ، أو^(٥) بكلِّ
ما فيه دناءةٌ حتى في أَرْجُوحةٍ ، أو رفعٍ ثَقِيلٍ — وتحرُّمُ غَاظِرَتِهِ بِنَفْسِهِ
فيه ، وفي ثِقَافٍ ، أو بِحَمَامٍ مَلْيَارَةٍ .

ولا مُسْتَرْعِيَا مِنَ الْمَزَارِعِ ، أو لَيْصِيدٍ^(٥) بِهَا حَمَامٍ غَيْرِهِ . وَيُبَاحُ :

(١) زعم الجوهري في الصحاح — على ما في شرح الإقناع — : أن « الصنع »
كلمة مولدة . وارتضاه صاحب المختار . ورد عليه صاحب اللصباح بقوله : « ولا مرة يقول
من جعل هذه الكلمة مولدة ، مع شهرتها في كتب الأئمة » ، كالتهذيب لأبي منصور
الأزهري . وصنف ما بعده في النهاية بلفظ : « ومتسخر » .

(٢) كذا في زع والنهاية ، جمع « أمرد » وهو لفظ ش .

(٣) كذا في زع والنهاية والإقناع . وفي ش : « كبوس » .

(٤) كذا في زع . وسقطت الألف من ش . وفي النهاية زيادة ، وردت في المرح ،

في : « لاعب » . ولفظ الإقناع ٣٤٣ : « ولا يكثر » .

(٥) وردت اللام في زع والإقناع ٣٤٤ ، وأسقطت من ش مدرجة في المرح .

كما سقطت الياء الأول من النهاية .

لِلْأَنْسِ بِصَوْتِهَا وَاسْتَفْرَاخِهَا^(١) ، وَتَحْلٍ كُتِبَ . وَبُكَرُهُ حَبْسٌ طَلِيحٌ : لَنْفَمَتِهِ .

وَلَا لِمَنْ يَأْكُلُ بِالسُّوقِ ، لَا يَسِيرًا : كَلْقَمَةٍ وَتَفَاحَةٍ وَنَحْوِهَا .
وَلَا لِمَنْ يَمْدُدُّ رِجْلَيْهِ^(٢) بِمَجْمَعِ النَّاسِ ، أَوْ يَكْشِفُ — مِنْ بَدَنِهِ —
بِالْمَادَةِ تَغْطِيَتُهُ ، أَوْ يَحْدُثُ بِمُبَاضَعَةِ أَهْلِهِ أَوْ أُمَّتِهِ ، أَوْ يُخَاطِبُهُمَا
بِفَاحَشٍ بَيْنَ النَّاسِ ، أَوْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ مِزْرٍ ، أَوْ يَنَامُ بَيْنَ
جَالِسِينَ — أَوْ يَخْرُجُ عَنْ مَسْتَوَى الْجُلُوسِ — بِلَا عَذْرِ ، أَوْ يَحْكِي
الْمُضْحِكَاتِ ، وَنَحْوَهُ .

وَمَتَى وَبُجْدُ الشَّرْطُ — : بِأَنْ يَبْلُغَ صَنِيرٌ ، أَوْ عَقْلٌ مَجْنُونٌ ،
أَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ ، أَوْ تَابَ فَاسِقٌ — : قِيلَتْ شَهَادَتُهُ ، بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ .

* * *

فصل

وَلَا تُشْتَرِطُ الْحُرِّيَّةُ : فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ عَبْدٍ وَأَمَةٍ ، فِي كُلِّ مَا يُقْبَلُ
فِيهِ حُرٌّ وَحُرَّةٌ . وَمَتَى تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ : حَرْمٌ مِنْهُ .
وَلَا كَوْنُ الصَّنَاءَةِ غَيْرَ دَنِيَّةٍ عُرْفًا : فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ حَجَّامٍ
وَحَدَّادٍ ، وَزَبَّالٍ وَقَمَّامٍ وَكَتَّاسٍ ، وَكَبَّاشٍ وَقَرَّادٍ وَدَبَّابٍ ، وَنَقَاطِرٍ

(١) كَذَا فِي رِيعِ النَّايَةِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الْإِسْنَانِيِّ : « وَلَا اسْتَفْرَاخَهَا » . وَفِي ش :
« أَوْ اسْتَفْرَاخَهَا » ، وَالزَّائِدُ مِنَ النَّسْرِحِ . وَذَكَرَ الْمُطَوِّفُ عَلَيْهِ فِي النَّايَةِ بِقَوْلِهِ : « لِأَنْسِ » .
(٢) كَذَا فِي زَعِ النَّايَةِ وَالْإِسْنَانِيِّ ٣٤٣ . وَفِي ش : « رِجْلُهُ » ، وَهُوَ — مِمَّ صَحَّةٍ
مِنْهَا — تَحْرِيفٌ .

ونخال، وصَبَّاحٌ ودُبَّاحٌ، وَجَمَّالٌ وَجَزَّارٌ، وَكَسَّاحٌ، وَحَائِكٌ وَحَارِسٌ،
 وَصَائِغٌ وَمُسْكَارٌ، وَقَيِّمٌ — وكذا مَنْ لَبَسَ غَيْرَ زِيٍّ بِلَدِهِ^(١)
 يَسْكُنُهُ، أَوْ زِيَّ الْمَتَادِ، بِلَا عَذْرِ — إِذَا حَسُنَتْ طَرِيقَتُهُمْ^(٢).
 وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ وَلَدٍ زَنَّا حَتَّى بِهِ، وَبَدَوِيٌّ عَلَى قَرَوِيٍّ.
 وَأَعْمَى بِمَا سَمِعَ — إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوْتُ . — وَبِالِاسْتِفَاضَةِ،
 وَبِعَرِّيَّاتٍ: تَحْمَلُهَا قَبْلَ عَمَاهُ، وَلَوْ لَمْ يُعْرِفْ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ إِلَّا
 بَعِيْنَهُ: إِذَا وَصَفَهُ لِلْحَاكِمِ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ، وَكَذَا: إِنْ تَعَذَّرَتْ رُؤْيَا
 مَشْهُودٍ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ^(٣) أَوْ بِهِ — لَمُوتٍ^(٤) أَوْ غَيْبَةٍ.
 وَالْأَصَمُّ كَسَمِيعٍ: فَيَمَارَاهُ أَوْ سَمِعَهُ قَبْلَ سَمِيْعِهِ.
 وَمَنْ شَهِدَ بِحَقٍّ عِنْدَ حَاكِمٍ، ثُمَّ عَمِيَ أَوْ خَرَسَ أَوْ صُمَّ
 أَوْ جُنَّ أَوْ مَاتَ — لَمْ يَمْنَعْ الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِ: إِنْ كَانَ عَدْلًا.
 وَإِنْ حَدَثَ مَانِعٌ — مِنْ كُفْرٍ، أَوْ فُسْقٍ، أَوْ هُمَةٍ . —
 قَبْلَ الْحُكْمِ: مَنَعَهُ، غَيْرَ عِدَاوَةٍ أَبْتَدَاهَا مَشْهُودٌ عَلَيْهِ: بِأَنْ قَذَفَ
 الْبَيْنَةَ، أَوْ قَاوَلَهَا عِنْدَ الْحُكُومَةِ.

(١) كذا في زع والناية ٥٠١. وفي ش: « بلدة يسكنها » ، وكلاما صحيح
 ولكن لا يبعد أن تكون الزيادة من الشارح .

(٢) في الإقناع زيادة: « في دينهم » . وقدمت جملة الشرط — في الناية — قبل
 « وكذا » .

(٣) كذا في زع والناية ٥٠٢. وفي ش تأخير وتهديم . ولفظ الإقناع: « ... العين
 للشهود لها أو عليها أو بها ، لفية أو موت أو عمى » .

(٤) كذا في زع والناية ، وهو الأحسن هنا . وفي ع: « يموت » .

و... بعده : يُستوفى مالٌ ، لاحدٌ مطلقاً ، ولا قودٌ .
وُقبِلُ شهادةُ الشخص على فعلٍ نفسه : كحاكمٍ على حكمه
بعد عزلٍ ^(١) ، وقاسمٍ ومرضعةٍ على قسمته وإرضاعها ولو بأجرةٍ .

* * *

بابُ موانعِ الشهادةِ

وهي سبعةٌ :

- ١ - أحدها كونُ مشهود له يعلِّكه أو بمضه ، أو زوجاً ولو في الماضي . أو من عمودى نسبه - ولو لم يجز به ^(٢) نفماً غالباً : كبعقدٍ نكاح ، أو قذفٍ .
- وَيُقبِلُ ^(٣) لباقي أقاربه - : كأخيه وعمه - . ولولده والديه من زناً ورضاع ^(٤) ، ولصديقه وعتيقه ومولاهُ .
- وإن شهدا على أيهما بقذفٍ ضرّةٌ أمهما - وهي تحته - أو طلاقها : قُبِلَا .

(١) كذا في زع والناية . وفي الإقناع ٣٢٦ : « الزل » ، وفي « عزله » ، والماء من الشرح .
(٢) ورد هذا في زع والناية ٥٠٣ ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح . وانظر شرح الإقناع (أو الإقناع مدرجا فيه) .
(٣) كذا في ز - . وفي ع ش والناية : « وتقبل » أى الشهادة ، وهو الموافق لما في الإقناع . وكل صحيح كما ذكرنا غير مرة .
(٤) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو رضاع » ، والزائد من الشرح وإن ورد في عبارة الإقناع . وانظر شرحه .

وَمَنْ أَدَّعَى عَلَى مَعْتَقٍ عَبْدَيْنِ: «أَنَّهُ غَصَبَهُمَا مِنْهُ»، فَشَهِدَ الْمُتَيْقَانِ
بِصَدَقِهِ - لَمْ تُقْبَلْ: لَمْؤَدُهُمَا إِلَى الرِّقِّ - وَكَذَا لَوْ شَهِدَا: «أَن
مَعْتَقَهُمَا كَانَ - حِينَ الْعِتْقِ - غَيْرَ يَالِغٍ» وَنَحْوَهُ؛ أَوْ جَرَّحَا شَاهِدَيَّ
حُرِّيَّتِهِمَا.

وَلَوْ عَتَقَا بِتَدْيِيرٍ أَوْ وَصِيَّةٍ، فَشَهِدَا بِدَيْنٍ أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَثَّرَةٍ فِي
الرِّقِّ - لَمْ تُقْبَلْ: لِإِقْرَارِهِمَا - بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ - بِرَقَبِهِمَا
لغَيْرِ سَيِّدٍ.

٢ - أَلْتَانِي: أَن يَجُرَّ بِهَا نَفْسًا لِنَفْسِهِ، كَشَهَادَتِهِ لِرَقِيقِهِ وَلَوْ
مَكَاتِبًا، أَوْ لَمْؤَرُوئِهِ ^(١) بِجُرْحٍ قَبْلَ أُنْدِمَالِهِ، أَوْ لَمْوَصِيهِ أَوْ مَوْكَلِّهِ
فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ وَلَوْ بَعْدَ انْحِلَالِهَا، أَوْ لِشَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ شَرِيكٌ فِيهِ، أَوْ
لِمُسْتَأْجِرِهِ بَمَا أَسْتَأْجَرَهُ فِيهِ، أَوْ مِنْ فِي حِجْرِهِ، أَوْ غَرَمٍ بِأَلٍ
لِفُلَيْسٍ بَعْدَ حَجَرِهِ.

أَوْ أَحَدِ الشَّفِيعَيْنِ بِفَوْرِ الْآخَرِ عَنْ سَفْعَتِهِ.

أَوْ مِنْ لَهُ كَلَامٌ أَوْ أَسْتَحْقَاقٌ - وَإِنْ قَلَّ - فِي رِبَاطٍ أَوْ
مَدْرَسَةٍ، بِمَصْلَحَةٍ لَهَا ^(٢).

(١) كَذَا فِي ز. - وَفِي ع ش وَالثَّانِيَّة ٥٠٤: «لَمْؤَرُوئِهِ»، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي
الْإِقْتِاعِ ٣٤٨.

(٢) كَذَا فِي زَع وَالثَّانِيَّةِ، وَجَازَ لِإِرَادِ الشَّفِيرِ: لِلْعَلْفِ بِأَوْ. وَفِي ش: «مَصْلَحَةُ
لَهَا»، وَلِلَّامِ مِنَ الْفَرَحِ. وَانْظُرِ الْإِقْتِاعَ.

وَتُقْبَلُ لَمُورُتِهِ — فِي مَرَضِهِ — بِدَيْنٍ . وَإِنْ حُكِمَ بِهَا ^(١) ثُمَّ مَاتَ ، فَوَرِثَتِهِ — : لَمْ يَتَغَيَّرِ الْحُكْمُ .

٣ — أَلْتَالِثُ : أَنْ يَدْفَعَ بِهَا ضَرَرًا عَنْ نَفْسِهِ ^(٢) ، كَالْعَاقِلَةِ بِجَرَحِ شَهْوِدِ قَتْلِ الْخَطَا ، وَالْفَرَمَاءِ ^(٣) بِجَرَحِ شَهْوِدِ دَيْنٍ عَلَى مَفْلِسٍ ، وَكُلٌّ مِنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ : إِذَا شَهِدَ بِجَرَحِ شَاهِدٍ عَلَيْهِ .

٤ — أَلرَّابِعُ : أَلْمَدَاوَةُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَوْرُوثَةً أَوْ مَكْتَسَبَةً : كَفَرَحِهِ بِمَسَاءَتِهِ ، أَوْ غَمِّهِ بِفَرَحِهِ ، وَطَلْبِهِ لَهُ الشَّرَّ .

فَلَا يُقْبَلُ ^(٤) عَلَى عَدُوِّهِ — إِلَّا فِي عَقْدِ نِكَاحٍ ^(٥) — :

فَتَلْنُو مِنْ مَقْذِفٍ عَلَى قَازِفِهِ ، وَمَقْطُوعٍ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ عَلَى قَاطِعِهِ . وَمِنْ زَوْجٍ فِي زَنًا ، بِخِلَافِ قَتْلِ وَغَيْرِهِ .
٥ — أَلْخَامِسُ : أَلْخَرَصُ عَلَى أَدَائِهَا قَبْلَ أَمْتِشْهَادٍ مِنْ يَعْلَمُ بِهَا ،

(١) وَرَدَ هُنَا فِزْرُوعُ وَالتَّائِيَةُ ، وَفِي الْإِتْقَاعِ بِلَفْظٍ : « بَهْمِ الشَّهَادَةِ » ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَدْرَجًا فِي الصَّرْحِ ، مُشَبَّحًا بِدَلِهِ مِنْهُ : « بِشَهَادَتِهِ » .

(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بِمَدِّ ذَلِكِ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « كَزَوْجٍ فِي زَنًا ، بِخِلَافِ قَتْلِ وَغَيْرِهِ » . وَسَيَأْتِي قَرِيبًا .

(٣) وَرَدَ قَوْلُهُ : « الْفَرَمَاءُ » فِي زَعِ وَالتَّائِيَةُ وَالْإِتْقَاعِ ، وَأَسْقَطَ مِنْ شِ مَضَافًا إِلَى الصَّرْحِ .

(٤) كَذَا فِي ز . وَفِي عِشِ وَالتَّائِيَةُ : « تَبَلٍ » ، وَتَهْدَمُ نَحْوُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ . وَانْظُرْ : الْإِتْقَاعُ —

(٥) هُنَا لَفْظُ زَشِ وَالتَّائِيَةُ وَالْإِتْقَاعُ . وَلَفْظُ عِشِ : « النِّكَاحُ » .

قَبْلَ الدَّعْوَى أَوْ بَعْدَهَا ، إِلَّا فِي عَتَقٍ وَطَلَاقٍ وَنَحْوِهِمَا .

وَكُلُّهُ مِنْ قَلْنَا : « لَا تُقْبَلُ لَهُ » ، فَإِنَّمَا تُقْبَلُ عَلَيْهِ .

٦ — أَلْسَادُسُ : الْعَصِيَّةُ ^(١) ، فَلَا شَهَادَةَ لِمَنْ عُرِفَ بِهَا وَالْإِفْرَاطُ فِي الْعَمِيَّةِ .

٧ — أَلْسَابِغُ : أَنْ تُرَدَّ لِفَسْقِهِ ثُمَّ يَتُوبَ ، وَيُعِيدَهَا ^(٢) . فَلَا تُقْبَلُ لِلتَّهْمَةِ .

وَلَوْ لَمْ يُوَدِّهَا حَتَّى تَابَ : قُبِلَتْ .

وَلَوْ شَهِدَ كَافِرًا ^(٣) أَوْ غَيْرَ مَكْلُفٍ أَوْ أُخْرَسَ ، فَزَالَ ذَلِكَ ^(٤) وَأَعَادُوهَا ^(٥) : - قُبِلَتْ .

لَا : إِنْ شَهِدَ لِمُؤَدِّهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ بُرْئِهِ ، أَوْ لِمَسْكَاتِهِ ، أَوْ بِمَعْفُو شَرِيكِهِ فِي شَفْعَةٍ عَنْهَا - فُرِدَّتْ .

أَوْ رُدَّتْ - : لِدَفْعِ ضَرَرٍ ، أَوْ جَلْبِ قَعٍ ، أَوْ عِدَاوَةٍ . -

(١) حذف في ع بقط : « السبية » .

(٢) كذا في زع والناية ٥٥٥ . وفي ش : « ثم يبيدها » ، وهو موافق لما قد الإقناع ٣٥٠ .

(٣) كذا في زع ، أي حال كونه كذلك . وانظر الإقناع . وفي ش والناية : « كافر » ، وهو تحريف ناشئ جاهل يبيد عن التأمل فيما يتولى لغيره .

(٤) ورد هنا في زع والناية ، وأسقط من ش مضافا إلى الصرح .

(٥) كذا في ز ش والناية . وفي ع : « وأعادها » ، وهو أنسب وموافق للفظ الإقناع : « ثم أعادها » .

فَبَرَأَ^(١) مَوْرَثَهُ ، وَعَتَقَ مَكَائِبَهُ ، وَعَفَا^(٢) الشَّاهِدُ عَنْ شَفَعَتِهِ ،
وَزَالَ الْمَانِعُ ؛ ثُمَّ أَعَادُوهَا^(٣) .

وَمِنْ شَهْدٍ بِحَقِّ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ مَنْ تَرُدُّ^(٤) شَهَادَتُهُ لَهُ وَأَجْنَبِيٌّ -
رُدَّتْ : لِأَنَّهَا لَا تَبْتِمُضُ فِي نَفْسِهَا .

* * *

بَابُ أَقْسَامِ الْمَشْهُودِ بِهِ

وهي سبعة :

١ - أَحَدُهَا - أَلْزَا ، وَمُوجِبُ حَدِّهِ . فَلَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ
يَشْهَدُونَ بِهِ ، أَوْ أَنَّهُ^(٥) أَقَرُّ أَرْبَعًا .

٢ - أَلْتَانِي : إِذَا أَدَّيَ مِنْ عُرْفٍ بَغْيَى : « أَنَّهُ فَقِيرٌ » ، فَلَا بُدَّ
مِنْ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ .

٣ - أَلْتَالِثُ : أَلْقَوُدُّ ، وَالْإِعْسَارُ ، وَوَطْلُ يُوجِبُ التَّغْزِيرَ ،

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « بَرَأَ » . وَتَكَلَّمَا عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ . وَحَرْفُ
فِي الْتَايَةِ بِهَفْظِ : « فَبَرَأَ » . وَرَاجِعُ الْإِقْتِاعِ .

(٢) هَذَا لَفْظُ زَشِ وَالْتَايَةِ . وَصَحَّفَ أَوْ رَسَمَ فِي عِ بَالِيَاءَ ، كَمَا تَقْدِمُ كَثِيرًا .

(٣) كَذَا فِي زَشِ وَالْتَايَةِ . وَفِي عِ وَالْإِقْتِاعِ : « أَعَادَهَا » . وَتَقْدِمُ نَحْوَهُ . وَذَكَرَ
بِهَامِشِ ز : « فَلَا قَبْلَ » ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمَرْحِ وَالْتَايَةِ ، وَفِي الْإِقْتِاعِ بِهَفْظِ :
« لَمْ . . . » .

(٤) كَذَا فِي زَعِ وَالْتَايَةِ وَالْإِقْتِاعِ . وَفِي ش : « رُدَّتْ » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْغِيرٌ .

(٥) هَذَا لَفْظُ زَعِ وَالْتَايَةِ ٦٠٦ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْإِقْتِاعِ ٣٠١ . وَفِي ش :
« بَأَنَّهُ » ، وَالْبَاءُ مِنَ الْمَرْحِ .

وبقية الحدود . فلا بُدَّ من رجلَيْن ، ويثبت القَوْدُ ^(١) بإقرار مرة .

٤ - أَرَابُجُ : ماليس بمقربة ولا مالٍ ، وَيَطْلَعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ غالباً - : كَنَاحٌ ^(٢) ورجعة ، وَخُلْعٌ وطلاق ، وَنَسَبٌ وَوَلَاءٌ . وكذا توكيل وإيصاء في غير مال . - فكَالَذِي قَبْلَهُ .

٥ - أَلْخَامَسُ : أَلْمَالُ ، وَمَا يُقَصَّدُ بِهِ الْمَالُ . كَقَرْضٍ ^(٣) وَرَهْنٍ ، وَوَدِيعةٍ وَغَصْبٍ ، وَإِجَارَةٍ وَشُرْكَةٍ ، وَحَوَالَةٍ وَصَلَحٍ ، وَهَبَةٍ وَعَتَقٍ . وَكِتَابَةٌ وَتَنْدِيرٌ ، وَمَهْرٌ وَتَسْمِيَةٌ ، وَرَقٌّ مَجْهُولٌ ^(٤) ، وَعَارِيَةٌ وَشَفْعَةٌ ، وَإِتْلَافٌ مَالٍ وَضَمَانُهُ ^(٥) ، وَتَوَكُّلٌ وَإِصْأءٌ فِيهِ ، وَوَصِيَّةٌ بِلَمَعَيْنِ وَوَقْفٌ عَلَيْهِ ، وَبَيْعٌ وَأَجَلٌ وَخِيَارٌ ^(٦) ، وَجَنَایَةٌ - خطأً وَعَمْدًا ^(٧) - : لَا تُوجِبُ ^(٨) قَوْدًا بِحَالٍ ، أَوْ تُوجِبُ مَالًا وَفِي بَعْضِهَا قَوْدٌ - : كَتَأْمُومَةٍ وَهَاشِمَةٍ وَمُنْقَلَةٍ ، لَهُ قَوْدٌ مُوَضَّحَةٌ فِي ذَلِكَ ... -

(١) كُنَا فِي زَيْعٍ وَالتَّأْيَةِ . وَلَفْظُ عِ الْإِتْنَاعِ : « الْفَوْد » .

(٢) هَذَا لَفْظُ زَيْعٍ وَالتَّأْيَةِ وَالْإِتْنَاعِ . وَصَفٌ فِي عِ بِلَفْظِ : « لِكَاح » .

(٣) كَذَا فِي زَيْعٍ وَالتَّأْيَةِ . وَحَرْفٌ فِي شِ بِلَفْظِ : « وَكُفَّش » . وَانْظُرِ الْإِتْنَاعَ ٣٥٢ .

(٤) فِي الْإِتْنَاعِ زِيَادَةٌ : « التَّسْب » .

(٥) كُنَا فِي زَيْعٍ وَالتَّأْيَةِ . وَصَفٌ فِي شِ وَالْإِتْنَاعِ بِلَفْظِ : « وَضَامَةٌ » .

(٦) كُنَا فِي زَيْعٍ وَفِي شِ زِيَادَةٌ مِنَ الشَّرْحِ : « هَب » . وَلَفْظُ عِ وَالتَّأْيَةِ وَالْإِتْنَاعِ ٣٥١ .

« وَخِيَارُهُ » .

(٧) كُنَا فِي زَيْعٍ . وَفِي شِ : « عَمْد » ، وَلَهُ تَعْرِيفٌ مَعَ إِمْلَاقٍ تَصْبِيحُهُ عَلَى أَنْ

« جَنَایَةٌ » مِثْلَ مَا قَبْلَهُ ، كَمَا فِي عِبَارَةِ الْإِتْنَاعِ ٣٥٢ : « وَجَنَایَةُ الْحَطْلِ » . وَحَرْفٌ فِي التَّأْيَةِ بِلَفْظِ : « وَخَطْلًا أَوْ عَمْدًا » .

(٨) كُنَا فِي زَيْعٍ وَالتَّأْيَةِ ، وَهُوَ الْأَنْسَبُ . وَفِي شِ : « يُوجِبُ » .

وفسخ^(١) عقد معاوضة ، ودعوى قتل كافر : لأخذ سلبه ، ودعوى أسير تقدم إسلامه : لمنع رقه . ونحوه .

فيثبت المال برجلين ، ورجل^(٢) وأمرأتين ، وبرجسٍ وبعين — لا أمرأتين وبعين — ويجب تقديم الشهادة عليه .
ولو نكل عنه من أقام شاهداً : حلف مدعى عليه ، وسقط الحق .
فإن نكل : حكم عليه .

ولو كان جماعة حق بشاهد ، فأقاموه — فن حلف : أخذ نصيبه ،
ولا يشاركه من لم يحلف . ولا تحلف^(٣) ورثة ناكل .
٦ — السامر : داء دابة وموضحة ونحوها . فيقبل قول طيب
ويطاري واحد ، لعدم غيره ، في معرفته .

فإن لم يتعذر : فاثنان . وإن اختلفا : قدم قول مثبت^(٤) .
٧ — السابغ : مالا يطلع عليه الرجال ، غالباً : كميوب النساء تحت
الثياب ، والرضاع والاستهلال ، والبسكرة والثيوبة ، والحيض
ونحوه . وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ، ونحوها : بما
لا يحضره رجال^(٥) .

(١) هذا لفظ زع والناية والإتباع . وفي ش : « وكعد » ، فأدرج المرح في
المن وبلكس .

(٢) كذا في ز ش والناية ٥٠٧ . وفي ع : « أو رجل » ، وفيه لهام . فقل
الزيادة من السابغ وإن وردت في الإتباع .

(٣) كذا في زع والناية ، وهو أنسب . وفي ش والإتباع ٣٥٣ : « يحلف » .

(٤) في ش زيادة من المرح : « على ثاف » . وراجع شرحي انتهى والإتباع ٣٥١ .

(٥) كذا في زع والناية والإتباع ٣٥٣ . وفي ش : « الرجال » .

فيكفي فيه امرأة عدلٌ، والأحوط: اثنتان^(١).
وإن شهد به رجلٌ، فأولَى: لِكَلِّهِ .



فصل

ومن أدعت إقرارَ زوجها بأخوة^(٢) رَضاعٍ، فأنكرَ — لم يُقبلَ
فيه إلا رجلانِ .

وإن شهد بقتلِ العمدِ رجلٌ وامرأتانِ: لم يثبتَ شيءٌ . وإن شهدوا
بسرقَةٍ: ثبتَ المالُ دونَ القطعِ، ويُغرَّمُ ناكِلٌ .

وإن أدعى زوجٌ خُلماً: قبلَ فيه رجلٌ وامرأتانِ، أو ويمينه .
فيثبتُ الموضُّ، وتبينُ بمجرّدِ دعواه .

وإن أدعته: لم يُقبلَ فيه إلا رجلانِ .

ومن^(٣) أقامتَ رجلاً وامرأتينِ بتزويجها^(٤) بمهرٍ: ثبتَ المهرُ .
ومن حلفَ بطلاقٍ: « ماسرَقَ، أو ماغصبَ » ونحوه، فثبتَ
فعله برجلٍ وامرأتينِ — أو وعينٍ —: ثبتَ المالُ، ولم تطلقْ .

وإن شهد رجلٌ وامرأتانِ لرجلٍ — أو رجلٌ وحلفَ معه —:

(١) كذا في زح . وفي النافذة والإقناع: « اثنتان » . وكلاهما صحيح . وفي
ش: « اثنان » ، وهو نصيف جاهلٌ بأبسط القواعد .

(٢) سقطت « بأ » من ح ، ولم تهتز في العاية ٥٠٨ .

(٣) كذا في ز . وفي ش والنافذة: « وإن ... » ، وفي ح: « ... بتزويجها » ،
وهو تحريف كما يؤكدُه نص الإقناع ٣٥٤: « أنه تزويجها » .

«أَنْ فَلَانَةَ أُمِّ وَلَدِهِ ، وَلَوْلَاهَا مِنْهُ» — قُضِيَ لَهَا أُمُّ وَلَدِهِ ، وَلَا تَثْبُتُ^(١)
حُرِّيَةُ وَلَدِهَا وَلَا نَسَبُهُ .
ولو وُجِدَ عَلَى دَابَّةٍ مَكْتُوبٌ : «حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ، أَوْ عَلَى
أُسْكُفَّةٍ^(٢) دَارٍ أَوْ حَائِطِهَا : «وَقَفٌ» أَوْ «مَسْجِدٌ» — حُكِمَ بِهِ .
ولو وَجَدَهُ عَلَى كُتُبِ عِلْمٍ فِي خِزَانَةٍ مَدَّةً طَوِيلَةً : فَكَذَلِكَ ،
وِإِلَّا : يُعْمَلُ بِالْقِرَائِنِ .

* * *

بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، وَالرَّجُوعِ عَنْهَا ، وَأَدَائِهَا^(٣)
لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ ، إِلَّا بِثَمَانِيَةِ شُرُوطٍ :
١ — أَحَدُهَا : كَوْنُهَا فِي حَقٍّ : يُقْبَلُ فِيهِ كِتَابُ قَاضٍ لِقَاضٍ^(٤) .
٢ — أَلْتَانِي : تَعَذُّرُ شُهَدَاءِ الْأَصْلِ : بِمَوْتٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ خَوْفٍ
مِنْ مُسْلِمَانٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ غِيَةِ مَسَافَةِ قَصْرِ .
٣ — أَلْتَالِثُ : دَوَامُ تَعَذُّرِهِمْ إِلَى صُدُورِ الْحُكْمِ . فَتَى أَمَكُنْتُ
شَهَادَتَهُمْ قَبْلَهُ : وَتَفَّ عَلَى سَمَاعِهَا .

(١) هذا لفظ زش والنافية . وهو الأنسب . وفي ع : «ثبت» . وراجع الإقناع .
(٢) كذا في الإقناع (بدون ضبط بالطنج) . ولم يهز في الأصول والنافية ، وهو
خفياً وإن كان يعتذر عن زع بأنها لم يلتزم وضع الهزات . فراجع الصباح والمختار :
(سكب) .
(٣) كذا في زع والنافية ٥٠٩ والإقناع ٣٥٥ . وفي ش : «وباب أدائها» ،
والزائد من المرح .
(٤) كذا في ز والنافية . وفي ع ش : «لقاض» . ولفظ الإقناع : «السامي» .

٤ — أَرَابُجُ : دَوَامُ عَدَالَةِ أَصْلِهِ وَفِرْعٍ إِلَيْهِ . فَتَى حَدَثَ قَبْلَهُ
— مِنْ أَحَدِهِمْ — مَا يَتَعَقَّبُ قَبُولَهُ : وَفَيْفَ .

٥ — الْخَامِسُ : اسْتَرْعَاهُ الْأَصْلُ الْفِرْعَ أَوْ غَيْرَهُ وَهُوَ يَسْمَعُ^(١) ،
فَيَقُولُ : « أَشْهَدُ عَلَى شَهِادَتِي — أَوْ أَشْهَدُ أَنْي أَشْهَدُ — : أَنَّ فُلَانًا
ابْنُ فُلَانٍ ، وَقَدْ عَرَفْتَهُ ، أَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ — أَوْ شَهِدْتُ عَلَيْهِ ، أَوْ أَقْرَأُ
عِنْدِي — بِكَذَا » .

وإلا : لَمْ يَشْهَدْ ، إِلَّا إِنْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عِنْدَ حَاكِمٍ ، أَوْ يَمْرُؤَهَا إِلَى
سَبَبٍ : كَيْعٍ وَقَرْضٍ ، وَنَحْوِهَا .

٦ — السَّادِسُ : أَنْ يُؤَدِّيَهَا الْفِرْعُ بِصِفَةِ تَحْمِيلِهِ .
وَتَثْبُتُ شَهَادَةُ شَاهِدَتِي الْأَصْلِ بِفِرْعَتَيْنِ ، وَلَوْ عَلَى كُلِّ أَصْلٍ فِرْعٌ .
وَيُثْبِتُ الْحَقُّ فِرْعًا مَعَ أَصْلٍ آخَرَ .
وَيَصِحُّ تَحْمِيلُ فِرْعٍ عَلَى فِرْعٍ ، وَأَنْ يَشْهَدَ النِّسَاءُ : فِي أَصْلٍ ،
وَفِرْعٍ ، وَفِرْعٍ فِرْعٍ .

فَيُقْبَلُ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ^(٢) وَامْرَأَتَيْنِ ، وَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ عَلَى
مِثْلِهِمَا أَوْ عَلَى رَجُلَيْنِ : أَصْلَتَيْنِ أَوْ فِرْعَتَيْنِ ، وَامْرَأَةٌ عَلَى امْرَأَةٍ : فِيمَا
يُقْبَلُ^(٣) فِيهِ الْمَرْأَةُ .

(١) هذا لفظ زرع والنّاية والإقناع ٣٠٦ . وفي ش : « يستمع » ، ولعله تحريف .

(٢) في ش زيادة من الشرح : « واجده » ، ولم ترد أيضاً في النّاية ١٠ .
والإقناع ٣٠٧ .

(٣) كذا في ز ش والنّاية ، وهو الأصل . وفي ع : « يقبل » . وراجع الإقناع .

(م ٤٣ — ق ٢ منتهى الإرادات)

٧ — السابِعُ : تَمَيَّنُ فِرْعَ (١) لِأَصْلِهِ .

٨ — الثَّامِنُ : ثَبُوتُ عَدَالَةِ الْجَمِيعِ .

وَلَا يَجِبُ عَلَى فِرْعٍ تَعْدِيلُ أَصْلِهِ . وَتُقْبَلُ (٢) بِهِ وَبِمَوْتِهِ وَنَحْوِهِ ،
لَا تَعْدِيلُ شَاهِدٍ لِرَفِيقِهِ .

وَمَنْ شَهِدَ لَهُ شَاهِدًا (٣) فِرْعٍ عَلَى أَصْلِهِ ، وَتَعَذَّرَ الْآخَرُ — :
حَلَفَ ، وَأَسْتَحَقَّ .

وَإِذَا أَنْكَرَ الْأَصْلُ شَهَادَةَ الْفِرْعِ : لَمْ يُعْمَلْ بِهَا .

وَيَضْمَنُ شَهْرُ الْفِرْعِ بَرَجُوعَهُمْ بَعْدَ الْحُكْمِ ، مَا لَمْ يَقُولُوا :
« بَانَ لَنَا كَذِبُ الْأَصُولِ ، أَوْ غَلَطُهَا »

وَإِنْ رَجَعَ شَهْرُ الْأَصْلِ بَعْدَهُ ، لَمْ يَضْمَنْوا إِلَّا إِنْ قَالُوا : « كَذَبْنَا »
أَوْ « غَلَطْنَا » .

وَإِنْ قَالَا بَعْدَهُ : « مَا أَشْهَدُنَاهُمَا بِشَيْءٍ » ، لَمْ يَضْمَنْ الْفَرِيقَانِ
شَيْئًا .

(١) كَذَا فِي زَع . وَفِي ش : « . . . شَاهِدِي فِرْعَ لِأَصْلِهِ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْفِرْعِ
وَأَنْ وَرَدَتْ فِي النَّيَاةِ ٥٠٩ . وَغَيْرُ شَارِحِ الْإِفْتِاحِ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ ، يَقُولُ : « تَمَيَّنُ أَصْلُ
كَفِرْعِ » . وَمِمَّا يَبْدُو يَقُولُهُ : « وَدَوَامُ عَدَالَةِ الْجَمِيعِ إِلَى صُدُورِ الْحُكْمِ » .
(٢) كَذَا فِي زَع وَالنَّيَاةِ ٥١٠ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي ش : « فَلَا » .
(٣) كَذَا فِي ز ش . وَفِي ز وَالنَّيَاةِ : « وَيُقْبَلُ » . وَتُسَكَّرُ نَحْوُهُ .
(٤) كَذَا فِي ز ش وَأَصْلُهُ ، ثُمَّ كَسَبَتْ أَلْفَ فِيهَا . وَهُوَ مُصَرَّفُ خَطْمٍ . يَتَأَمَّرُ
تَوَحُّمٌ أَنْ قَامَلَ « تَعَفَّرَ » شَامِدٌ ، مَعَ أَنَّهُ الْأَصْلُ الْآخَرُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّحْرِيرِ . أَوْ عَنْ
التَّأَثُّرِ بِقَطْعِ النَّيَاةِ وَالْإِفْتِاحِ : « شَامِدٌ » ، الَّتِي لَا تَسْتَعِيدُ تَحْرِيقَهُ .

فصل

ومن زاد في شهادته أو نقص ، لا بعد حكم ، أو أدّى ^(١) بعد إنكارها — : قبل . وكذا قوله : « لا أعرف الشهادة » ، ثم يشهد .

وإن ^(٢) رجع : لنت ، ولا حكم ، ولم يضمن .
وإن لم يصرح برجوع ، بل قال للحاكم : « توقف » ، فتوقف ، ثم أعادها — : قبلت .

وإن رجع شهود مال أو عتق بعد حكم — قبل حنيفاً ، أو بعده — : لم ينقض . ويضمنون : ما لم يصد عنهم مشهود له [بالمال] ^(٣) ، أو تكن الشهادة ^(٤) بدین قتيلاً منه قبل أن يرجع . ولو قبضه مشهود له ، ثم وهبه لمشهد عليه ، ثم رجعا — : غرماه .

ولا يغرّم مترك ، برجوع مترك .

وإن رجع — بعد حكم — شهود طلاق : فلا غرم ، إلا قبل

(١) كذا في ز ش والناية ٥١١ والإقناع ٣٥٨ وأصل ع ، ثم أملح فيها خطأ بلفظ : « ادعى » .

(٢) هذا اللفظ زع والناية والإقناع — وفيه زيادة بعد « رجع » ي : « قبله » — وفي ش : « فإن » . والأول هو الظاهر .

(٣) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والفرج والناية والإقناع ، وذكر ث . شرحه ٣٥٩ .

(٤) وردت « أل » في ز ش والناية ، وسقطت من ع . وانظر الإقناع .

دخول : نصف^(١) المسعى أو بدله .

وإن رجع شهود القراية وشهود الشراء : فالفرم على شهود القراية .

وإن رجع شهود قود أو حدّ ، بعد حكم وقبل استيفاء — : لهم يُستوفّ ، ووجبت دية قود

وإن استوفّ^(٢) ثم قالوا : « أخطأنا » — غرّموا دية ما تلف ، أو أرض الضرب . .

ويقتسط الفرّم على عددهم : فلو رجع رجلٌ وعشر نسوة في مالٍ ، غرّمس منكمأ وهنّ البقية . وكذا رضاع^(٣) .

ولو شهد ستة بزنا ، أو أربعة ... وأثنان بإحصان ، فرجّم ثم رجّموا — : لزمهم الدّية أسداساً . وإن^(٤) كانوا خمسة بزنا :

فأخماساً . ولو رجع بعضهم : غرّم بقسطه .

ولو شهد أربعة بزنا وأثنان منهم بالإحصان^(٥) ، فرجّم ثم رجّموا — : فعلى من شهد بالإحصان ثلثاً الدّية ، وعلى الآخرين

(١) كذا بالأصول والناية ، يني : فلانهم يفرمونه . كما قدره الشارح قبله . وراجع الإقناع .

(٢) في ش زيادة من المرح : « قود أو حدّ حكم به بشهادتهم » . وانظر الإقناع .

(٣) كذا في زع والناية ١٢٠ ، من « رضع » . وفي ش : « ليرضاع » ، منه

« أرضع » . فراجع المختار والمصباح .

(٤) كذا في زش والناية ، وهو الظاهر . وفي ع : « فلان » . وراجع الإقناع ٣٦٠

بأصل .

(٥) كذا في زش والناية . وفي ع والإقناع : « بإحصان » .

حلتها^(١).

وإن رجع زائد عن اليئنة قبل حكم^(٢) أو بعده : أستوفى، ويحذف
الراجع : لقذفه.

ولو رجع شهود زنا، أو إحصاء — غرّموا الديّة كاملة،
ورجوع شهود تركيّة، كرجوع من زكّوم.

وإن رجع شهود تعلق عتق أو طلاق، وشهود شرطه —
غرّموا بحدّهم.

وإن رجع شهود كتابة : غرّموا ما [بين] قيمته قنًا ومكاتبًا؛
فإن عتق : فإ^(٣) بين قيمته ومال كتابة. وكذا شهود باستيلاد.

ولا ضمان برجوع شهود كفالة بنفس أو براءة منها ،
أو : « أنها زوجته » ، أو : « أنه عفا عن دم صدي » — لعدم
تضمّنه مالا.

ومن شهد — بعد الحكم — بتناقٍ للشهادة الأولى : فـ كرجوع ،
وأولى.

وإن حكم^(٤) بشاهدٍ وعينٍ ، فرجع الشاهد — : غرّم المال كله.

(١) هذا لفظ زرع والنباية . وفي ش : « لثها فإن » ، وفيه تحريف . ولفظ
الإقناع : « الثالث » .

(٢) كذا في زرع والنباية . وفي ش والإقناع : « الحكم » .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والنباية ٥١٣ والإقناع ٣٦١ — وانظر عبارته —
وسقطت من ش .

(٤) كذا في ز ش ، أي ضلّهم غرم ما كما ذكر الفارح . ولفظ الإقناع : « غرّموا »
وفي ع : « ليا » ، وهو عريف عما أئتمناه ، أو ممحط عن لفظ الناية : « فيا » .

(٥) ضبط في ز يفتح الحاء ، والأولى الضم .

وإن بآن - بمدّ حكم - كُفِرُ شَاهِدِيَّةٌ^(١) أو فسقُهما ، أو انهما
من عَمُودَيِ نَسَبٍ مَحْكُومٍ لَهُ ، أو عَدُوًّا مَحْكُومٍ عَلَيْهِ - : تَقْضَى ،
وَرُجِعَ - بِمَالٍ ، أو ببدلِهِ ، وببدلٍ قَوْدٍ مُسْتَوْفَى - على
مَحْكُومٍ لَهُ .

؛ وَإِنْ كَانَ الْحَكْمُ^(٢) اللَّهُ تَعَالَى بِاتِّلَافٍ حِسِّيٍّ^(٣) أو بِمَا سَرَى^(٤) إِلَيْهِ
- ضَمِنَهُ مَزْكَوْنٌ : إِنْ كَانُوا . وَإِلَّا ، أَوْ كَانُوا فَسَقَةً - : فُخِّمَ .
وإِذَا عَلِمَ حَاكِمٌ ، بِشَاهِدٍ زُورٍ - : بِإِقْرَارِهِ ، أو تَبَيَّنَ^(٥) كَذِبُهُ
يَقِينًا - : عَزَّرَهُ ، وَلَوْ تَابَ ، بِمَا يَرَاهُ - : مَا لَمْ يَخْلُفْ نَصًّا أَوْ مَعْنَاهُ .
- وَطِيفَ بِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَكْتَشِرُ فِيهَا ، فَيُقَالُ : « إِنَّا وَجَدْنَاهُ
شَاهِدًا^(٦) زُورٍ ، فَاجْتَنَبُوهُ » .

(١) كَذَا فِي زَع ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ مَا بَعْدَهُ وَلَقَطَ الْإِنْتِاعُ : « أَنَّ الشَّاهِدِينَ كَاثِرَانِ ... » .
وَفِي شِ وَالنَّائِيَةِ : « شَاهِدٌ بِهِ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ نَاسِرٌ جَاهِلٌ بِمَا يَلْفَعُهُ .

(٢) وَرَدَ هَذَا فِي زَع وَالنَّائِيَةِ ، وَأَسْقَطَ مِنَ الْإِنْتِاعِ مَدْرَجًا فِي الْفَرْحِ ، وَصَحَّفَ
فِي شِ بِقَطْعٍ : « الْحَقُّ » .

(٣) كَذَا فِي زَع وَالْإِنْتِاعِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي شِ وَالنَّائِيَةِ : « حَى » ، وَهُوَ
تَعْرِيفٌ عَجِيبٌ خُصُوصًا بِمَنْ نَفَرَ شِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ يَكُلُّ إِلَى عَمَالٍ مَطْبَعَةٍ أَمَرَ التَّصْحِيفَ
وَالْمَرَاجِعَةَ .

(٤) هَذَا لَفْظُ زَع وَالنَّائِيَةِ وَالْإِنْتِاعِ . وَفِي شِ : « يَسْرَى » . وَلَعَلَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الْفَرْحِ .
(٥) كَذَا فِي زَع وَالنَّائِيَةِ . وَفِي شِ : « بَيَّنَّ » ، وَالبَاءُ مِنَ الْفَرْحِ . وَرَاجِعُ
الْإِنْتِاعِ .

(٦) كَذَا فِي زَع وَالنَّائِيَةِ ٥١٤ . وَفِي شِ : « وَجَدْنَا شَاهِدًا » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ
وَلَقَطَ الْإِنْتِاعُ : « وَجَدْنَا هَذَا شَاهِدًا » .

ولا يُعزَّرُ بتمازُصِ اليَنة، ولا يَمْلُغُه^(١) في شهادته أو رجوعه^(٢)
ومتى أدعى شهود قودٍ، خطأً — : [عزروا]^(٣).

* * *

فصل^(٤)

ولا تُقبَلُ الشهادة إلا بـ : « أشهد » أو « شَهِدْتُ » . فلا يكفي :
« أنا شاهد » ، ولا^(٥) : « أعلم » أو « أحق » .
ولو قال : « أشهد بما وضعت به خطي » ، أو من تقدمه غيره :
« أشهد بثل ما شهد به » ، أو : « وبذلك^(٦) — أو كذلك — أشهد » —
صح في الأخيرتين فقط .

* * *

بابُ التَّيَمُّنِ فِي الدَّعَاوِي

وهي تَقْطَعُ الخصومةَ حالاً ، ولا تُسْقِطُ حقاً .
وَيُسْتَحْلَفُ مَنْكِرٌ فِي كُلِّ حَقٍّ أَدْمَى : غيرِ نكاحٍ ورجعة ،

- (١) هنا لفظ زع والناية والإتاع ٣٦٣ . وصح في ش بقط : « يملغه » .
(٢) كذا في زع والناية . وفي ش : « أو يرجوعه » ، والباء من الضرح . ولم
يرد في الإتاع . وفي الناية زيادة : « أظهار فسقه » ، وذكر نحوها بصريح الضرح .
(٣) وردت الزيادة في ع ش ، وسقطت عفاً من ز . ولم ترد في عبارة الإتاع
المذكورة : (ص ٣٥٩) ، كما وردت في عبارة الناية المذكورة : (ص ٥١٢) .
(٤) في ش زيادة ، أضيفت من الضرح ، م : « في أداء الشهادة » .
(٥) في ش زيادة : « يكفي قوله » ، وهي كالسابقة .
(٦) في ش زيادة : « أشهد » ، وهي من الضرح أيضاً وإن ذكرت في الإتاع .

وطلاق وإيلاء، وأصل رِقَّ - كدعوى رِقَّ لقيطٍ - - وولاءٍ ،
وأستيلادٍ ونسبٍ ، وقذفٍ وقصاصٍ في غير قَساميةٍ .

وَيُقْضَى - في مالٍ ، وما يُقصدُ به مالٌ - بُنْكَولٍ ^(١) .

ولا يُستَحلفُ في حقِّ الله تعالى : كحدِّ ، وعبادةٍ ، وصَدقةٍ ،
وكفارةٍ ، ونذرٍ .

ولا ... شاهدٌ وحاكمٌ ، ولا وصيٌّ على نفي دينٍ موصي ^(٢) .

ولا مدَّعى عليه ، بقولٍ مدَّعٍ : « لِيَحْلِفَ » : أنه ما حلفني ^(٣) ، أني
ما أحلفه » .

ولا مدَّعٍ طلبَ يمينٍ خصمه ، فقال : « لِيَحْلِفَ » : أنه
ما أحلفني » .

وإن أدَّعى وصيٌّ وصيةً للفقراء ، فأنكر الورثة - : حُلِّفُوا ،
فإن نكَّلُوا : قُضِيَ عليهم .

ومن حلف على فعلٍ غيرِه أو دعوى ^(٤) عليه في إثباتٍ ، أو فعلٍ

(١) كذا في زع والناية ١٥٠ . وفي ش : « يَنْكُولُه » ، والماء من المرح .
وانظر الإقناع ٣٦٤ .

(٢) كذا في زع والناية ، مع حذف الياء للتخفيف . وفي الإقناع : « للموصي » .
وفي ش : « موصيه » ، والزيادة من المرح .

(٣) هذا لفظ زع . ولفظ الناية - هنا لا في الآتي - : « أحلفني » . وكلاما
صحح كما في الصباح وغيره ، وتقدم نحوه . وصحف في ش يلفظ : « كلفني » .

(٤) ضبط في ر - هنا وفي القنطين الآتين يمد - بفتحة في ؛ ولعله سبى فم من
العتف : لأن « دعوى » ممنوع من الصرف كـ « ثوى » ، فلا ينون .

ففيه أو دعوى^(١) عليه — : حلف على البت .
ومن حلف على نفي^(٢) فعلٍ غيره ، أو نفي^(٣) دعوى عليه — : فعلى
نفي العلم . ورقيقه كأجني : في حلفه^(٤) على نفي عليه .
وأما بهيمته ، فأي نسب إلى تقصير وتقريط^(٥) : فعلى ألبت ،
وإلا : فعلى نفي العلم .
ومن توجه عليه حلف الجماعة : حلف لكل واحدٍ عينا^(٦) ، مالم
يرضوا بواحدة .

فصل

وتُجزئ بالله تعالى وحده .

١ — ولحاكم تغليظها فيما فيه خطر — : كجناية لا تُوجب

(١) قوله : « دعوى عليه » ورد في زع والنأية والإنتاع ، وأسقط من ش مدرجا في الصرح بلفظ : « الدعوى . . . » .

(٢) قوله : « نفي فعل » ورد في ع — مشروبا عليه — بلفظ : « نفي فعله » ، وبدون إثبات غيره ولو بالهامش . فالظاهر أن بعض القراء أراد إصلاحه ، ولم يثبت سوا به .
(٣) قوله : « أو نفي دعوى عليه » ،كرر في ش مع معظم كلام الفلاح . وهو من عبث الناشر .

(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مشروبا عليه : « على البت » . وذكر في الإنتاع ٣٦ بزيادة « أو » بعده .

(٥) كذا في زع والنأية ١٦ والإنتاع . وفي ش : « أو قريط » ، والزائد من من الصرح .

(٦) هذا اللفظ زع والنأية والإنتاع . وفي ش : « عينا » ، وله محرف عن « عينه » ، وتكون الزيادة من الصرح .

قوداً، وعتي^(١) ، ونِصابِ زكاةٍ . — بلفظٍ : كـ « والله الذي لا إله إلا هو ، عالمُ الغيبِ والشهادةِ ، الرحمنُ الرحيمُ ، الطالبُ الغالبُ ، الضارُّ النافعُ ، الذي يعلمُ خائنةَ الأعينِ . وما تُضفي الصدورُ ! » .

ويقولُ يهوديٌّ : « والله الذي أنزلَ التَّوراةَ على موسى ، وفلقَ له البحرَ ، وأنجاهُ من فرعونَ وملائته^(٢) » .

ويقولُ نصرانيٌّ : « والله الذي أنزلَ الإنجيلَ على عيسى ، وجعله يُحيي الموتى ، ويُبْرِئُ الأَكْمَةَ والأَبْرَصَ » .

ويقولُ مجوسيٌّ وَوَتَنِيٌّ : « والله الذي خلقني وصوّرني ورزقني » .
ويُحَلِّفُ صابِيٌّ * ومن يَعْبُدُ غيرَ الله تعالى — : بـ « الله تعالى » .
٢ — وبزمنٍ^(٣) : كبعدِ المصّر ، أو بينَ أَذانٍ وإقامةٍ .

٣ — وبمكانٍ ؛ فبمكةَ : بينَ الرُّكنِ والمقامِ ، وبالْقُدْسِ : عندَ الصُّخْرَةِ ، وببِقِيةٍ^(٤) البلادِ : عندَ الْمُتَبَرِّ .

(١) كذا في زع والناية . وفي الإقناع ٣٦٦ : « أو عتي » . وهو عطفُ علمه جنائياً كما نبه في شرح الإقناع عليه بزيادة كاف بعد الواو . وفي ش : « وعُتَا » ، وهو تحريفُ جامل .

(٢) رسم مكنا في زع والناية ، وهو رسم المصنف الشريف . ورسم في ش والإقناع مكنا : « وملاء » ، ووضع الهمزة من فوق خطأ . فالأولى أيضاً رسمه مكنا : « وملائه » .

(٣) كذا في زع والناية . وفي ش : « وبعد » ، وأُدرج الناقس في المرح .. وانظر الإقناع ٣٦٥ .

(٤) وردت الباء في زع ، وسقطت من ش والناية . ولفظ الإقناع : « وسائر » ..

وَيَحْلِفُ ^(١) ذِمِّيٌّ : بِمَوْضِعٍ يُعْطَاهُ .

٤ — زاد بعضهم : « وَبِهَيْئَةٍ » ؛ كَتَحْلِيفِهِ : قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ
الْقَبِيلَةِ .

وَمَنْ أَبِي تَغْلِيظًا : لَمْ يَكُنْ نَاكِثًا .
وَلِنْ رَأَى حَاكِمٌ تَرْكَهُ ، فَتَرَكَهُ — : كَانَ مُصِيبًا .



(١) هذا لفظ زرع والناية والإقناع ، وصحف في ش بلباء . وفي الإقناع — بهـ
ذلك — اختلاف لفظي .

كتاب الإقرار

٥

وهو : إظهار مكافئ مختار ما عليه - بلفظ ، أو كتابة ،
أو إشارة أخرى - أو على موكله أو موثقه أو مؤثقه ، بما يمكن
صدقه . وليس بإنشاء .

فيصح ولو مع إضافة الملك إليه ، ومن سكران ، أو أفسح
بإشارة معلومة ، أو صغير أو قن - : أذن لهما في تجارة . - في
قدر ما أذن لهما فيه - لا من مكرمه عليه ، ولا بإشارة معتقل
لسانه - بتصور من مقر التزامه ، بشرط كونه يديه وولايته
وأخصاصه ، لا معلوماً .

وتقبل^(١) دعوى إكراه ، بقرينة : كتوكيل به ، أو أخذ ماله ،
أو تهديد قاهر . وتقدم يئنة إكراه على طواعية .

ولو قال من ظاهره الإكراه : « علمت أني لو لم أقر - أيضاً -
أطلقوني ، فلم أكن مكرهاً » - لم يصح : لأنه ظن منه ، فلا
يمارض يقين^(٢) الإكراه .

(١) كذا في ز ش والناية ٥١٨ ، وهو الصحيح . وفي أصل ع : « ولتقبل » ،
وهو صحيح أيضاً . ثم أصل فيها - بالداخل وبالهامش - بلفظ : « ولا تقبل » ، وهو
خطأ . وانظر الإقناع ٣٦٩ .

(٢) كذا في ز ع والناية والإقناع ، وهو الصواب . وحرف في ش بلفظ :
« يقين » ، وهو خطأ .

ومن أكره لثبتر بدم فآقر بدينار ، أولزيد فآقر لعمرو ،
أو على وزن مال فباع داره ونحوه^(١) في ذلك — : صح ، وكُرم
الشري^(٢) منه .

ويصح إقرار صبي : « أنه بلغ باحتلام » — إذا بلغ عَشْرًا
ولا يُقبل بسن إلا بيئته .

وإن أقر بمال ، [وقال]^(٣) بعد بلوغه : « لم أكن حين إفرادي
بالتا » — لم يُقبل .

وإن أقر من شك في بلوغه ، ثم أنكر بلوغه حال الشك — :
صَدَق بلايين .

وإن ادعى : « أنه أثبت بعلاج أو دواء ، لا يلوغ » —
لم يُقبل .

ومن ادعى جنونا : لم يُقبل إلا بيئته .
والمرضى — ولو مرض الموت الخوف — يصح إقراره وراثته ،
وبأخذ دين من غير وارث^(٤) ، وبمال له .

(١) كذا في زع . وفي ش : « ونحوها » . وكلاما صحيح . ولفظ الناية :
« نحو دار » .

(٢) كذا في زع ، على النقص . وفي ش والناية : « الفراء » ، على الأصل وانظر
شرح الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والناية ٥١٩ — ولفظها : « ... بعد تحقق ... » —
وسقطت من ع وأثبت هامشها بعد « بلوغه » ، بلفظ الإقناع ٣٦٨ : « ثم قال » .

(٤) كذا في زع والناية ٥١٩ — وسقط « غير » منها — وفي ش :
« وراثته » ، والهاء من الفرح . وراجع الإقناع ٣٦٩ .

ولا يحاصُّ مقرُّه له غُرْماءُ المصحَّةِ ؛ لكنَّ : لو أقرَّ - في مرضه -
 نعين ثم بدَّين ، أو عكسه — : فربَّ العين أحقُّ^(١) .
 ولو أعتق عبداً — : لا يملكُ غيره . أو وهبه ، ثم أقرَّ بدَّين — :
 فخذ عتقه وهبته ، ولم يُنقِضْ بإقراره^(٢) .
 وإن أقرَّ بمالٍ لوارثٍ : لم يُقبَلْ إلا بيئته ، أو إجازة^(٣) .
 فلو أقرَّ لزوجه بمهرٍ مثلها : لزمه بالزوجية ، لا بإقراره^(٤) .
 وإن أقرَّ لها بدَّين ، ثم أبانها ، ثم تزوجها — : لم يُقبَلْ .
 وإن أقرَّت : « أنها لامرأها » — لم يصحَّ ، إلا أن يُقيمَ بينه
 بأخذه أو إسقاطه . وكذا حكم كلِّ دينٍ ثابتٍ على وارثٍ .
 وإن أقرَّ لوارثٍ وأجنبيٍّ : صحَّ للأجنبيِّ .
 والاعتبارُ : بحالة إقراره . فلو أقرَّ لوارثٍ ، فصار — عند
 الموتِ — غيرَ وارثٍ : لم يُلزَمَ .
 وإن أقرَّ لغيرِ وارثٍ : لزم ، ولو صار وارثاً .

* * *

(١) في ش زيادة : « بها » ، وهي مدرجة من المرح وإن ذكرت في الإقناع ٣٧٠ .

(٢) في ش زيادة ، مدرجة من المرح أيضاً ، هي : « بد » .

(٣) كذا في زع والناية والإقناع ٣٦٩ . وفي ش زيادة من المرح : [بائ]
 لورثة . وذكر في شرح الإقناع زيادة : « من » .

(٤) هذا في زع والناية والإقناع ٣٧٠ . وفي : « لإقراره » ولله مصحف
 سم صحته .

فصل

وإن أقر^(٥) قن — ولو آبقا — بحد أو قود أو طلاق، ونحوه — صح. وأخذ به في الحال، ما لم يكن القود في نفس: فبعد عتق فطلب جواب دعواه، منه ومن سيده جميعا^(٦)

ولا يقبل إقرار سيده عليه بغير ما يوجب مالا فقط.
وإن أقر^(٣) غير مأذون له بآل أو بما يوجب، أو مأذون له بما لا يتعلق بالتجارة — فكمحجور عليه: يُتبع^(٤) به بعد عتقه.
وما صح إقرار قن به — فهو: الخصم فيه؛ وإلا: فسيده.
وإن أقر مكاتب بجنائية: تملقت بذمته ورقبته؛ ولا يقبل إقرار سيده عليه بذلك^(٥).

و... قن بسرقة مال يده^(٦)، وكذبه سيده —: قبل في قطع دون مال.

(١) بهامش ز: « إقرار السفيه [تقدم] في كتاب الحبر ». وانظر الناية ٥٢٠ والإتباع ٣٧١.

(٢) ذكر في ز، بعد ذلك، مضروبا عليه: « وليس لغيره به الغوعل رقبته أو مال ».

(٣) في ش زيادة من الصرح: « قن ». وذكر في كلام الإتباع ٣٨٧ بالنقط: « البعد ». وانظر شرحه.

(٤) وردت الباء في زع والناية والإتباع، ولم ترد في ح.

(٥) ورد قوله: « بذلك » في زع والناية والإتباع، وأسقط من ش مدرجا في الصرح. وذكر يده، في ز، مضروبا عليه: « وإن » أقر، كما قدره الخارج.

(٦) كذا في زع، وهو الموافق لما قلناه صاحب الناية عن الإمام أحمد رمى الله عنه. وسقط في ش بقط: « سيده ».

وإن أقر غير مكاتبٍ لسيدِهِ ، أو سيدُهُ له بمالٍ — : لم يصحَّ -
وإن أقرَّ : « أنه باعه نفسه بألف » - عتق ، ثم إن صدقَه :
لزمه ، وإلا : حلف .

والاقرار لقنٌ غيرُهُ : إقرارُ السيدِهِ .

و... لمسجدٍ ، أو مقبرةٍ ، أو طريقٍ ونحوِهِ — : يصحُّ ولو
أطلق .

ولا يصحُّ لدارٍ إلا مع السببِ ، ولا لبهيمةٍ إلا إن^(١) قال : « علىَّ
كذا بسببها » .

و... للملكِ : « علىَّ كذا بسببِ حَمَلِها » ، فافصل ميتاً ،
وأدعى : « أنه بسببِهِ » - صح . وإلا : فلا^(٢) .

ويصحُّ لحملٍ بمالٍ . فإن وُضع ميتاً ، أو لم يكن حملٌ — : بطل .
وإن ولدتُ حياً وميتاً : فللحيِّ . وحيثنِ : فلها بالسوية ولو
ذكرأ وأثني ، ما لم يعزَّهُ^(٣) إلى ما يوجبُ تفاضلاً — : كإرثٍ

(١) كذا في زع والباية ، وهو الموافق لما في الإقناع ٣٧٣ . وفي ش : « أن » ،
وهو خطأ . وحرف ما بعد ، في ع ، بلفظ : « مال كذا سببها » . وحرف ما قبل ، في
الباية ، بلفظ : « البهيمة » . وسقط منها قوله : « بسببها » ، ولما لكها على كذا » .

(٢) في ش زيادة من الصرح : « يصح » . وراجع الإقناع .

(٣) ضبط في ز بضم أوله وكسر ثائه ، وهو خطأ وسق قلم . فاضبه ثلاثي
كما صرح به الصنف في بعض عباراته ، يقال : « عزوته أعزوه » و « عزيته أعزيه »
في لغة حكماء صاحب المصباح ، بالتحريك فيها . ثم هناك : « حمزى » جمع التاء
وتشديد لزاى ، أى انتسب كذا في الصباح مستشهداً بالحديث المروى : « من حمزى
جزاء الجاهلية ... » . وهو بهذا الذى لازم على ما يؤخذ من صميم النهاية ٣ / ٩٤ ،
واللسان ١٩ / ٢٨١ .

أو^(١) وصية يقتضيا نه — : فِعْمَلُ به .

و: « له على ألف جملتها له » ، أو^(٢) نحوه — : فوعد .

و: « له »^(٣) على ألف أقر ضنيه ، يلزمه^(٤) . لا [إن قال] :

« أقرضني ألفا » .

ومن أقر لكلف بمال في يده — ولو برق نفسه ، أو كان المقر

به قنًا — فكذب المقر له : بطل ، ويُقرُّ بيد المقر .

ولا يُقبلُ عودُ مقرِّ له ، إلى دعواه .

وإن عاد المقر ، فادّعاء لنفسه أو لثالث — : قبل .

فصل

ومن تزوج من جهل نسبها ، فأقرت برق — : لم يُقبل مطلقاً .

ومن أقر بولد أمته : « أنه أبنته » ، ثم مات ولم يُبين^(٥) : هل

(١) وردت الألف في زع والناية ٥٢١ ، دون ش . وانظر الإقناع ٣٧٧ .

(٢) ذكرت في زع ، دون ش والإقناع . وحفظ الناية : « أو وحبها » .
وانظر الشرحين .

(٣) سكذا في زع ، ولفظ الإقناع : « وإن قال له » ، والزيادة في المرح .
وحفظ الناية وش : « ولحمل » . ولعل أصل البارة فيها : « وله أي لحمل » ، والزائد من المرح .

(٤) في ش زيادة من الشرح : « الألف » ، وسقطت الزيادة الآتية منها ، ووردت في زع والناية . وانظر الإقناع .

(٥) كذا بالأصول والناية . وفي الإقناع ٣٧٣ : « يتبين » ، وهو صحيح المعنى أيضاً .

حَمَلَتْ بِهِ فِي مِلْكِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؟ — لَمْ تَصِرْ ^(١) بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ .

وَلِنْ أَفَرَّ رَجُلٌ بِأَبَوَةٍ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ ^(٢) ، أَوْ بِأَبٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ مَوْلًى أَعْتَقَهُ — : قُبِلَ إِقْرَارُهُ — وَلَوْ أَسْقَطَ بِهِ وَرَاثًا مَعْرُوفًا — : إِنْ أُمِكنَ صَدَقَهُ ، وَلَمْ ^(٣) يَدْفَعْ بِهِ نَسَبًا لغيرِهِ ، وَصَدَقَهُ مُقَرَّبًا بِهِ ، أَوْ كَانَ مَيِّتًا .

وَلَا يُتَبَرَّرُ تَصَدِيقُ وَلَدٍ ^(٤) مَعَ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ ^(٥) . وَلَوْ بَلَغَ وَعَقَلَ ، وَأَنْكَرَ — : لَمْ يُسَمَّعْ أَنْكَارُهُ .

وَيَكْفِي فِي تَصَدِيقِ وَالِدٍ يُولَدُ ، وَعَكْسِهِ — سَكُونُهُ : إِذَا أَقْرَبَهُ . وَلَا ^(٦) يُتَبَرَّرُ فِي تَصَدِيقِ أَحَدِهِمَا تَكَرُّارُهُ : فَيُشْهَدُ ^(٧) لَشَاهِدٍ بِنَسَبِهِمَا ، بِدُونِهِ .

وَلَا يَصَحُّ إِقْرَارُ مَنْ لَهُ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ ، بِغَيْرِ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ ، إِلَّا وَرَثَةً أَقْرَبُوا مِنْ لَوْ أَقْرَبَهُ مَوْرَثُهُمْ : ثَبَتَ نَسَبُهُ .

(١) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ وَالْإِتِّاعِ . وَصَفَتْ فِي ش : بِالضَّادِ لِلْمَجْنُونَةِ .

(٢) ذَكَرَ فِي ز ، بِهَذَا ذَلِكَ ، مَضْرُوبًا عَلَيْهِ : « مَجْهُولُ النَّسَبِ » ، وَذَكَرَ فِي الْإِتِّاعِ . وَرَاجِعُ كَلَامِ الْفَارَاحِ فِيهَا بِهَذَا .

(٣) وَرَدَّتِ الرَّوَا فِي ز شِ وَالنَّائِيَةِ ٢٧٢ • وَالْإِتِّاعِ ٣٧٤ ، وَسَقَطَتْ مِنْ ح .

(٤) كَذَا فِي ز شِ وَالنَّائِيَةِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَحُرِفَ فِي ح بِلَفْظِ : « وَالِدٌ » . وَانْظُرْ

الْإِتِّاعَ ٣٧٥ .

(٥) فِي شِ : « جُنُونُهُ » ، وَالْهَاءُ مُدْرَجَةٌ مِنَ الشَّرْحِ .

(٦) وَرَدَّتِ الرَّوَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ وَالْإِتِّاعِ ، وَأَسْقَطَتْ مِنْ شِ مُدْرَجَةٌ فِي الشَّرْحِ .

(٧) كَذَا فِي زَعِ وَالنَّائِيَةِ وَالْإِتِّاعِ ، الظَّاهِرُ . وَفِي شِ : « وَيُشْهَدُ » .

ومن ثبت نسبه ، فجاءت أمه — بعد موت مِرٍّ — فادّعت زوجيته ، أو أخته غير توأمة البُنة — : لم يثبت ^(١) بذلك ،
ومن أقرَّ بأخٍ في حياة أبيه ، أو بعمٍّ في حياة جدّه — : لم يُقبل .

و . . . بعد موتها ^(٢) — ومعه وارثٌ غيره — : لم يثبت النسبُ ، وللمقرِّ [له] ^(٣) — من الميراث — ما فضل يده مِرٍّ ، أو كله : إن أسقطه . وإلا : ثبت .

وإن أقرَّ مجهولٌ نسبه — ولاولاء عليه — بنسبٍ وارثٍ حتى أخرج وعمٌّ ، فصدّقه ، وأمكن — : قبل . لامع ولاء : حتى يصدّقه مولا .

ومن عنده أمة — : له منها أولادٌ . — فأقرَّ بها لغيره : قبل عليها ، لا على الأولاد .

ومن أقرَّت بنكاحٍ — على نفسها — ولو سفيةً ، أو لاثنتين — : قبل .

فلو أقاما يئنتين : قدّم أسبقهما ، فإن جهل : فقول وليٍّ ، فإن

(١) كذا في زع والناية ، أي المدعى . وفي ش : « ثبت » ، وهو الموافق لما في الإقناع ٣٧٤ ، أي الزوجية والبُنة ، كما مرّح شارح الإقناع بالأول .

(٢) أي وإن أقرَّ بأخٍ أو عمٍّ ، كما قاله الشارح . وذكر في ز ، بعد التاء ، مضروباً عليه : « فإن كان » . وانظر الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والناية والإقناع ، وسقطت من ح .

جمله : فُسِطَا . ولا ترجيع^(١) يده .
 وإن أقرَّ به عليها^(٢) وليها . وهي مجبرة ، أو مقرَّة بالأذن . :
 قبل .
 [ومن أدعى نكاح صغيرة يده : فسحَّه حاكمٌ ، ثم إن
 صدَّقته . إذا بلغتْ . : قبل]^(٣) .
 فدلَّ^(٤) أن من أدعتْ : « أن فلانا زوجها » ، فأنكر ،
 فطلبتْ الفرقة . : يحكمُ عليه .
 وإن أقرَّ رجلٌ أو امرأةٌ بزوجةٍ الآخر ، فسكت ، أو
 حجَّبه^(٥) ثم صدَّقه^(٦) . : صح وورثه ، لا : إن بقي على تكذيبه
 حتى مات .

(١) كذا في زع والناية ٥٢٣ ، ومهد الموافق لفظ الإقناع ٣٨٦ : « ولا يحصل
 الترجيع باليد » . وفي ش : « ترجع يده » ، وفيه تحريف مع زيادة من الشرح .
 (٢) كذا في زع والناية — مع زيادة فيها : « ... المسلم » — وفي ش تأخير .
 وتقديم . وانظر الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في ز ش والناية ، وذكرت بمعناها في الإقناع ، وسقطت من ع
 وإن كان قد ورد فيها منها — بدقوله الآتي : « فأنكر » — مضروباً عليه ، قوله : « ثم
 إن صدقته إذا بلغت » .

(٤) في ش زيادة : « حل » ، ولعلها من الشارح لا الناسخ . وقوله : « زوجها »
 ضبط في ز بفتح الجيم بدون تعديد الواو ، والظاهر الضم . ولعل رأس الضمة له يظهر
 في التصوير . فراجع شرحي للتمهي والإقناع بأجل . وانظر اللقح مع الشرح الكبير :
 (٥ / ٢٨٩) .

(٥) ذكر في ر ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « ولم يكذبه » . وانظر الإقناع .

(٦) ورد في ز ، بعد هذا ، مع الضرب عليه : « ولو يد موته » . وانظر الإقناع .
 واللقح مع الشرح الكبير : (٥ / ٢٩٠) .

وإن أقرَّ ورثتهُ بدَّينٍ على مُورَثِهِم : قَضَوُهُ مِنْ تَرَكَّتِهِ ^(١) .
وإن أقرَّ بمضْهم - بلا شهادة - : فبقدرِ إرثِهِ ، إن وُورِثَ النصف :
فنصفُ الدَّينِ ، كإقرارِ ^(٢) بوصيةٍ .

وإن شهد منهم عدلان - أو عدلٌ وحلفَ معه - : ثبت .
ويُقدَّمُ ثابتُ بيِّنَةٍ ، فيإقرارِ ميتٍ - على ما أقرَّ به ورثتهُ .



بَابُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِقْرَارُ وَمَا يَنْغَيِّرُهُ

من أدعى عليه بألفٍ ، فقال : « نعم ، أو أجلٌ » ، [أو بلى] ^(٣) ،
أو : « صدقت » ، أو : « أنا ^(٤) » - أو إني - مَقْرٌ به ، أو بدعواك
أو : « ... مَقْرٌ » فقط ، أو . « خذها ، أو أتزنها ، أو أحرزها ^(٥) » ،

(١) ذكر في ع زيادة - وردت في الشرح مقسمة - هي : « وجوبا » ، ونهض
الإقناع والمقتضى : « لزهم قضاءه ... » .

(٢) كذا في ز بتووين الزاء . وفي ع ش : كإقراره « ، والزيادة من الشرح وإن
ذكرت في الناية والإقناع . وفي ش زيادة أخرى منه - عقب « بوصية » - هي : « بلا
شهادة » ، وذكرت بمعناها في الإقناع .

(٣) وردت الزيادة في ز ، دون ع ش والناية ٥٢٤ والإقناع ٣٧٧ . وهي صحيحة
إن شاء الله .

(٤) قوله : « أنا ، أو » ورد في ز غ والناية ، وأسقط من ش مدرجا في الشرح .
ولم يرد قوله : « أو إني » في الإقناع ٣٧٨ ؛ وشُحِفَ في شرحه . فتنبه .

(٥) أى ضها إليك ، وهو من « أحرز » كما صرح به في اللسان ١٩٨/٧ ،
وانظر للمصباح . فينتج أن يكون بهزة قطع . وقد أهمل منها - هنا ونيسا سابقا - في الأصول
والناية والمقتضى ٢٩٤/٥ والإقناع . وهو خطأ ، إلا أن الخطوط لا تلتزم - في الأغلب -
بوضع الهمزات .

أو : « هـى صحاح » ، أو : « كأنى جاحدٌ لك ، أو كأنى حجدٌ ثك »
حقك » — فقد أقر .

لا إن قال : « أنا أقر » ، أو : « لا أنكر » ، أو : « يجوز أن
يكون ^(١) حقا » ، أو : « عسى ، أو لعل ، أو أظن ، أو أحسب ، أو
أقدر ^(٢) » ، أو : « خذ ، أو أزن ، أو أحرز » ، أو : « أفتح كك » .
و : « بلى ^(٣) » ، فى جواب : « ألبس لى عليك كذا ؟ » —
إقرار ، لا ^(٤) : « نعم » إلا من عالمى .

وإن قال : « أفضى دىنى عليك ألفا » ، أو : « أشتري — [أو
أعطى] ^(٥) ، أو سلم إلى — ثوبى هذا ، أو فرسى هذه » ، أو :
« ... ألفا من الذى عليك » ، أو : « هل لى — [أو ألى] ^(٦) عليك
ألف ؟ » ، فقال : « نعم » ، أو : « أمهلنى يوما ، حتى أفتح
الصندوق » ، أو : « له على ألف إن شاء الله ، أو لا يلزمنى ^(٧) إلا

(١) كذا فى زع والإقناع . وفى ش والنأية : « تكون » . وكلاهما صواب .

(٢) أنك عى ، كما فى شرح الإقناع . وضبط فى ز بسكون الراء ، وهو سبق قلم .
وانظر ما علل به الفرغان لهذا .

(٣) كذا فى زع والنأية والإقناع ، وهو الصحيح . وفى ش : « بل » ، وهو
تحريف .

(٤) فى ش : « ولا » ، والظاهر أن الواو من الناسخ لا الخارج وإن ذكرت فى
شرح الإقناع .

(٥) وردت الزيادة فى زع والنأية والإقناع ، وسقطت من ش .

(٦) ذكرت الزيادة فى زع والنأية — وإن كانت الألف قبل اللام لم تظهر فيها ، كما
لم ترد فى لفظ الإقناع ٣٧٩ — وسقطت من ش .

(٧) كذا فى زع والنأية والإقناع ٣٧٨ . وفى ش : « تترى » ، وكل صحيح
كما علمت .

أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ ، أَوْ ^(١) إِلَّا أَنْ أَقُومَ ، أَوْ
فِي عَلِيٍّ ، أَوْ عَلِمَ اللَّهُ ، أَوْ فِيمَا أَعْلَمَ « — لَا : « فِيمَا أَظُنُّ » —
فَقَدْ أَقَرَّ

وإن عَلَّقَ بِشَرْطٍ قُدِّمَ — كـ « إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ — أَوْ شَاءَ ،
أَوْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ — : فَهَلْ عَلَى كَذَا » ، أَوْ : « إِنْ شَهِدَ بِهِ زَيْدٌ
فَهُوَ صَادِقٌ » — لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا .

وَكَذَا إِنْ أُخِّرَ : كـ « لَهُ عَلَى كَذَا إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ ، أَوْ شَاءَ ، أَوْ
شَهِدَ بِهِ ، أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ ، أَوْ قَتَّ » .

لَا إِذَا قَالَ : « إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَذَا » . وَمَتَى فَسَّرَهُ بِـ « أَجَلٍ »
أَوْ « وَصِيَّةٍ » : قُبِلَ يَمِينُهُ ، كُنْ أَقَرَّ بَغِيرِ لِسَانِهِ ، وَقَالَ : « لَمْ أَذَرِ ^(٢)
مَا قُلْتُ » .

وإن رَجَعَ مِقَرٌّ بِحَقِّ آدَمِيٍّ ، أَوْ زَكَاةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ — : لَمْ يُقْبَلْ .

* * *

فَصَلِّ فِيمَا إِذْ وَصَّلَ بِهِ مَا يُبَيِّرُهُ ^(٣)

إِذَا قَالَ : « لَهُ عَلَى — مِنْ ثَمَنِ خَمِيرٍ — أَلْفٌ » ، لَمْ يَلْزَمَهُ .

(١) وَش : « أَوْ عَلَى قَدْ أَقَرَّهُ بِأَلْفٍ ، أَوْ فِي عَلِيٍّ » ، فَأُدْرَجَ الْفَرْحُ فِي الذَّنِّ
وَالنَّكْسِ . وَانْظُرِ الْإِتِّعَاءَ ، وَأَمْلِ .

(٢) كَذَا فِي زُشِّ وَالنَّايَةِ ٢٥٠ وَالْإِتِّعَاءَ ٣٧٩ . وَفِي ع : « أَرَدَ » ، وَهُوَ
تَصْغِيفٌ . وَفِي شِ زِيَادَةٌ بِـ « قُلْتُ » ، مَرْجَعَةٌ مِنَ الْفَرْحِ ، هِيَ : « قَوْلُهُ » يَمِينُهُ ،
وَذَكَرَ نَحْوَهَا فِي الْإِتِّعَاءِ .

(٣) كَذَا فِي زُشِّ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلَا فِي الْإِتِّعَاءِ . وَصَفَّ فِي ع بِقَلْبٍ : « بَيَّرَهُ » .

و: « له على ألف من مضاربة ، أو وديسة ، أو لا يلزمى ^(١) ،
أو قبضه ^(٢) أو أستوفاه ، أو من ثمن خمر ، أو ^(٣) ثمن مبيع لم
أقبضه ، أو تلف قبل قبضه ، أو مضاربة تلفت بشرط على
ضمانها ، أو بكفالة على أتي بالخيار » - لزمه .

و: « له - أو كان له - على كذا » وسكت ، إقرار .
وإن وصله بقوله ^(٤) : « وبرئت منه ^(٥) ، أو وقضيت ^(٦) أو بمضاه ،
أو قال ^(٧) : « لي عليك مائة » ، فقال : « قضيتك منها عشرة » -
ولم يعزه لسبب - فنكر : يقبل قوله يمينه .

ويصح استثناء النصف فأقل - : فيلزمه ألف ^(٨) . . . : « إلا

(١) كذا في زع والإقناع . وفي ش والناية : « تلزمى » . وقدم نحوه
غير مرة .

(٢) كذا في ز ش والناية والإقناع ، وفي ع : « أو أقبضه » بضم الهمزة لأن لم
يكن محرفاً .

(٣) في ش زيادة : « من » ، وهي من الفرح وإن ذكرت في الناية والإقناع أو
شرحه .

(٤) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « وأبرأني أو » ، وورد - بدون
الواو - في ش . وهو من الفرح وإن ذكر نحوه - بل كرر - في الإقناع ٣٨٠ .

(٥) كذا في ع ش والناية والإقناع وأصل ز . ثم أصحح فيها بعد كسط الهاء بلفظ :
« منى » ، والظاهر أنه من تصرف بعض القراء لا النصف . فأمل .

(٦) وردت الواو في زع والناية ، وأسقطت من ش مضافة إلى الفرح . وانظر
الإقناع .

(٧) في ش زيادة من الفرح : « مدع » ، وذكرت في شرح الإقناع بلفظ :
« المدعى » .

(٨) كذا في زع والناية ٥٢٦ . وفي ش : « ألف في [قوله] : له على ألف إلا » ،
والزيادة كلها من الفرح . وانظر الإقناع ٣٨١ .

ألفاً، أو إلا ستمائة » ، وخمسة في : « ليس لك على عشرة إلا خمسة »
— بشرط أن لا يسكت ما يمكنه كلام فيه ، وأن يكون من
الجنس والتوع .

ف : « له على هؤلاء العيد العشرة إلا واحداً » ، صحيح^(١) .
ويُلزِمُه تسليم تسعة . فإن ماتوا — أو قتلوا ، أو عُصِبُوا — إلا
واحداً ، فقال : « هو المستثنى » — قبل يمينه .
و : « له هذه النار ولي نصفها ، أو إلا نصفها ، أو إلا هذا البيت » ،
أو : « هذه النار له ، وهذا البيت لي » — قبل ولو كان أكثرها ؛
لا إن قال : « ... إلا ثلثيها » ونحوه .

و : « له درهمان وثلاثة إلا درهماين » ، أو^(٢) : « ... خمسة
إلا درهماين ودرهماً » ، أو : « ... درهم ودرهم إلا درهماً^(٣) » .
يلزمه في الأوليين^(٤) خمسة خمسة ، وفي الثالثة درهمان .
و : « له على مائة درهم إلا ثوباً ، أو إلا ديناراً » ،
تلزمه المائة .

(٦) كذا في زع والناية . وفي ش : « فصحيح » ، وإفاء من الفرح . وانظر
الإتباع .

(٧) كذا بالأسول والإتباع ، وفي ش زيادة من الفرح ~~ع~~ عل . . ولفظ الناية :
« وخسة » .

(٨) كذا في الأسول والإتباع . وحرف في نس الناية بلفظ « درهمان » .

(٩) كذا في زع والإتباع ، أي السورين . وحرف في ش بلفظ : « الأولين » .

ويصح الاستثناء من الاستثناء :

ف: «له على سبعة» ، إلا ثلاثة ، إلا درهما ، يلزمه خمسة^(١) .
وكذا: «... عشرة إلا خمسة» ، إلا ثلاثة ، إلا درهمن .
إلا درهما .

* * *

فصل

إن قال: «له على ألف مؤجلة إلى كذا» — قيل قوله في تأجيله ،
حتى لو عزاه إلى سبب قابل للأمرين .
وإن سكت ما يمكنه كلام فيه ، ثم قال: «مؤجلة» أو زُيُوف ،
أو صغار — لزمت حالة جِباد^(٢) وافية ، إلا من يبلد^(٣) أوزانهم
ناقصة ، أو تقدم منشوش — فيلزمه من دراهمها .
و: «له على ألف زُيُوف» ، قيل تفسيره بمنشوشة ، لا بمالا
فضة فيه .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : «وله عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة
إلا درهمن إلا درهما ، يلزمه خمسة» . وذكر في الإقناع ٣٨٧ .
(٢) كذا في ز ، على أنه صفة . وهو الموافق لفظ الإقناع : «لزمه ألف جباد...» ،
وهو بدون الزيادة لفظ الناية ٧٧ . وفي ش : «جبادا» ، والألف من الفرح : لأنه
قصر القاعل : «الألف» ، فيكون هو وما قبله منصوبين على المبالغة . فتنه : لتعلم أن
ناشر هذا قد أهمل أن يحيط بالإعمال ، وأساء أبغى الإساءة ؛ واعتمد على أنه يعلق
تعليقات ليست إلا دعاية للنهب خاس ، بظن أن أصحابه يرضون عنها ، ويتأفرون بها ؛
فيتجاوزن عن إسماله ، ويضاضون عن إساءته .
(٣) كذا في ز والناية ، وهو الصحيح للوافق لنس الإقناع : «إلا أن يكون في بلد» .
وحرف في ع ش بلفظ : «بلد» .

وإن قال : « ... صغارٌ » ، قيل ... بناقصَةٌ .

وإن قال : « ... ناقصةٌ » ، فناقصةٌ .

وإن قال : « ... وازنةٌ » ، لزمه العدَدُ^(١) والوزنُ

وإن قال : « ... عدداً » — وليس^(٢) يبليده يتماثلون بها
عدداً — : لزمه .

و : « له على درهمٌ ، أو درهمٌ كبيرٌ ، أو دريهمٌ » — فدرهمٌ :
إسلاميٌّ وازنٌ .

و : « له عندى ألفٌ » ، وفسره بدَيْنٍ أو وديعةٍ — : قيل . فلو
قال : « قبضه^(٣) » ، أو تلف قبل ذلك ، أو ظننته باقياً ثم عدتُ
تلفه — قيل .

وإن قال : « ... رهنٌ » فقال المدعى : « ... وديعةٌ » ؛ أو قال :
« ... من ثمنٍ لم أقبضه » فقال : « بل دَيْنٌ في ذمتك » —
فقولٌ مدعٍ .

و : « له على^(٤) » — أو في ذمتي — ألفٌ » ، وفسره — متصلاً —
بوديعةٍ : قيل . ولا يُقبلُ دعوى تلفها ، إلا إذا انفصلت عن تفسيره .

(١) كذا في ع والنائية وفي ز بهذا الضبط . وحرف في ش بلفظ : « العد » .

(٢) كذا في ز ش والنائية .. وفي ح : « عد أو ليس » ، وهو خطأ وضعيف .

(٣) كذا في ز ع والنائية . وفي ش : « قبضته » ، ولعله تحريف وإن كان لفظ

الإدعاء ٣٨٣ .

(٤) في ش زيادة من الدرر : « ألف » ، وذكرت في شرح الإقناع ٣٨٤ .

وإن أَحْصَرَهُ وقال: « هو هذا ، [وهو ^(١)] وديمةٌ » ، فقال
 [مَقْرَأٌ] ^(٢) له: « هذا وديمةٌ ، وما أَقْرَرْتَ بِهِ دَيْنٌ » — صَدَقَ .
 و: « له في هذا المَالِ أَلْفٌ ، أو في هذه الدَارِ نَصْفُهَا » — يلزمه
 تَسْلِيْمُهُ ، وَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِإِنْشَاءِ ^(٣) هَبَةٍ .
 وكذا: « له في ميراثِ [أَبِي ^(٤)] أَلْفٌ » ، وهو دَيْنٌ عَلَى
 التَّرَكَةِ .

ويصح: « دَيْنِي — الذي على زيد — لعمرو » ، ك: « لَهُ مِنْ
 مَالِي — أَوْ فِيهِ ^(٥) » أو في ميراثي من أبي — أَلْفٌ ، أو نَصْفُهُ ، [أو
 دَارِي هذه ، أو نَصْفُهَا ^(٦)] ، أو مِنْهَا — أَوْ فِيهَا — نَصْفُهَا » ، ولو لم
 يَقُلْ: « بِحَقِّ لَزِمَنِي » .

فإن فُسِّرَهُ هَبَةٌ ، وقال: « بَدَأَ لِي مِنْ تَقْيِيضِهِ » — قِيلَ .
 و: « لَهُ الدَّارُ: ثَلَاثَاهَا ، أو عَارِيَةٌ ، [أو هَبَةٌ ^(٧)] أو هَبَةٌ

(١) وردت الزيادة في زع والناية ، وذكرت في الإقناع بلفظ: « وهي » ،
 وسقطت من ش .

(٢) ذكرت الزيادة في زش والناية ، وفي الإقناع بلفظ: « المقر » ، وسقطت من
 ع . وورد في ز — بد « له » — مضروباً عليه: « لِن الْقَرْبَةِ غَيْرُهُ » . وانظر الإقناع .

(٣) هذا لفظ زش والناية ٥٢٨ والإقناع ٣٨٥ . وحرف في ع بلفظ:
 « استثناء » .

(٤) وردت الزيادة في زع والناية والإقناع ٣٨٥ ، وسقطت من ش .

(٥) ذكرت « فيه » في زع والناية والإقناع ، وأسقطت من ش مدروجة في

لشرح .

(٦) وردت الزيادة في زع والناية والإقناع ، وسقطت من ش .

(٧) ذكرت الزيادة في زع ، وسقطت من ش والناية . ويؤكد صحتها وثبوتها
 نس الإقناع: « وكذا لو قال: هذه الفار هبة ، أو [هبة] سكي » . والزيادة من
 شرحه .

نُكِنِي ، أَوْ هَبْ عَارِيَةً — عُيِلَ بِالْبَدَلِ ، وَيُتَبَرُّ شَرْطُ هَبٍ .
 وَمِنْ أَقَرَّ : « أَنَّهُ وَهَبَ وَأَقْبَضَ ^(١) أَوْ رَهَنَ وَأَقْبَضَ ^(٢) » ،
 أَوْ أَقَرَّ بِقَبْضِ ثَمَنِ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ قَالَ : « مَا أَقْبَضْتُ ^(٣) » ، وَلَا
 قَبَضْتُ — وَهُوَ غَيْرُ جَاهِدٍ لِإِقْرَارِهِ — أَوْ : « إِنْ ^(٤) الْعَقْدَ
 وَقَعَ تَلَجُّتُ » وَنَحْوَهُ ، وَلَا يَنْتَ ، وَسَأَلَ ^(٥) إِحْلَافَ خَصْمِهِ — :
 لَزْمَةً .

وَلَوْ أَقَرَّ بِبَيْعٍ [أَوْ هَبٍ أَوْ إِقْبَاضٍ ، ثُمَّ ادَّعَى فُسَادَهُ وَأَنَّهُ أَقَرَّ
 يَطْنُ ^(٥) الصَّحَّةَ — : لَمْ يُقْبَلْ] ^(٥) ، وَلَهُ تَحْلِيلُ الْمَقْرَلِ . فَإِنْ
 نَكَلَ : حَلَفَ هُوَ بِطُلَانِهِ .

وَمِنْ ^(٦) يَاعِ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ ^(٧) عَبْدًا ، ثُمَّ أَقَرَّ بِهِ لغيره — :

(١) هنا لفظ زع والناية والإقناع ٣٨٦ . وفي ش : « وأقبضه » ، والهاء من
 الريح .

(٢) كذا في زع والناية ، وهو الصحيح المناسب . وفي ش : « قبضت » ، وهو
 خطأ وتحريف نادر . ولفظ الإقناع : « ما قبضت » ، ولا أقبضت .

(٣) أي أو قال ذلك . وفي ش : « أن » ، أي أو ادعى ذلك كما قدر الشارح .
 وهو لفظ الناية مع سقوط الألف منها قبل الواو .

(٤) كذا في زع والإقناع . وفي الناية : « أو سأل » ، وهو تحريف . وفي ش :
 « وسأله » أي سأله الملاك ، والزائد من كلام الشارح .

(٥) كذا في ز ش والناية . وفي الإقناع : « بطن » ، وهو تصحيف . ووردت
 الزيادة في الجميع ، وسقطت من ع .

(٦) ذكر بهامش ز : « مسألة ما إذا ياع أو وهب أو أعتق ، ثم أقر أو
 ذلك لغيره » .

(٧) كذا في زع والناية ، وهو الصحيح للوافق لنس الإقناع : « أعتقه » .
 وفي ش : « عتق » ، وهو خطأ وتحريف جاهل ، لا ذكرناه فيما سبق .

لَمْ يُقْبَلْ، وَيَفْرَمُهُ لَمَقَرُّ لَهُ .

وإن قال : « لم يكن ملكي ، ثم ملكته بعد » — قيل
بيينة ، ما لم يُكذِّبها : بأن كان أقر : « أنه ملكه » ، أو قال :
« قبضتُ ثمن ملكي » ونحوه .

ومن قال « قبضتُ منه ألفاً وديعةً ، فتلفت » ، فقال « ...
ثمن مبيع لم يقبضنيهِ ^(١) » — لم يضمن ، ويضمن إن قال :
« ... غصباً » .

وعكسه : « أعطيتُ ألفاً وديعةً ، فتلفت » ، فقال : « ...
غصباً » .

* * *

فصل

ومن قال : « غصبتُ هذا العبدَ من زيد » ، لا بل من عمرو ،
أو : « غصبتُ منه » ، وغصبه هو من عمرو ، أو : « هذا لزيد » ، لا بل
لعمرو ، أو : « ملكه ^(٢) لعمرو » ، وغصبتُ من زيد — فهو لزيد ،
ويفرم قيمته لعمرو .
و : « غصبتُ من زيد » ، وملكه لعمرو — فهو لزيد ، ولا
يفرم لعمرو شيئاً .

(١) كذا في زع . وفي ش والفاية : « قبضنيهِ » . وكل صحيح كما لا يخفى
(٢) كذا في زع والإتباع ٣٨٧ (وصنف فيه بين السابق ، كما أدرج البس في
الشرح) والفاية ٥٢٩ (وسقط منها — قبل ذلك — من أول « أو غصبتُ » إلى « لعمرو » ،
كما سقط منها — بعد ذلك — ما تدرك بمراجعة الإتباع) ، وهو اللام . وسقطت
الهاء من ش .

وإن : قال « غصبته من أحدهما » — لزمه تميئته ، ويحلف
للاخر ...

وإن قال : « لا أعلمه » ، فصدقه — : أنزع من يده ، وكانا
خصمين فيه . وإن كذبا : حلف لهما يمينا واحدة .

و : « أخذته من زيد ^(١) » ، لزم ^(٢) رده : لا عتافه ^(٣) باليد .

و : « ملكته — أو قبضته ، أو وصل إلى — على يده » ، لم
يُعتبر لزيد قول .

ومن قال : « لزيد على مائة درهم » ، وإلا فلم يرو ، أو :
« لزيد ^(٤) مائة درهم » ، وإلا فلم يرو مائة دينار — ففى لزيد ،
ولا شيء عمرو .

ومن أقرَّ بألف في وقتين ، فإن ذكر ما يقتضى التمدد — :
كسبين ، أو أجلين ، أو سكنين — لزمه ألفان ، وإلا : ألف ولو
تكرر الإشهاد .

وإن قيد أحدهما بشيء : فيحمل المطلق عليه .

(١) ذكر ل ز ، بعد ذلك ، كلمة مطبوعة مضروب عليها ، ولها : « يد » أو
« رده » .

(٢) كذا في فزع والناية . وفي ش : « لزمه » ، والهاء من الضرح .

(٣) سقطت الألف بعد الراء ، من ز ، عفوا .

(٤) في ش زيادة : « على » ، وهي من الضرح وإن وردت في الناية .

وإن ادّعى اثنان داراً بيد غيرهما شركة^(١) بينهما بالسوية ،
فأقرّ لأحدهما بنصفها — فالقرّ به^(٢) بينهما .

ومن قال بمرض موته^(٣) : « هذا الألف لقطعة » ، فصدّقوا به —
ولا مال له غيره — : لزم الورثة انصدة بجميعه ، ولو كذبوه .
ومن ادّعى ديناً على ميت — وهو جميع تركته — فصدّقه
الورثة ، ثم آخر مثل ذلك فصدّ قوه في مجلس — : فيئنهما . وإلا :
فلأول .

وإن أقرّوا بها لزيد ، ثم لم يرو — : فهي لزيد ، ويبرمونها
لعمرو .

وإن أقرّوا^(٤) لهما معاً : فيئنهما . ولأحدهما : فهي له ، ويحلفون
للآخر .

ومن خلف أبنتين ومائتين ، وأدّعى شخص مائة ديناً على الميت ،
فصدّقه أحدهما وأنكر الآخر — : لزم المقرّ نصفها ، إلا أن يكون
عدلاً ويشهد ويحلف معه — فيأخذها ، وتكون الباقية بين الابنتين .

(١) هذا لفظ زع والثاية ، وهو الصواب . ويؤيده عبارة الإقناع ٣٨٨ : « أنها
شركة » . وفي ش : « لشركة » ، والرائد إما من الشارح أو الناسخ . فتأمل . وبهامش ز
حاشية مطبوعة لم تظهر في التصوير ، ولعلها : « مسألة ما إذا ادّعى اثنان داراً بيد غيرهما
شركة » .

(٢) ورد قوله : « به » في زع والثاية والإقناع ، وأسقط من ش مدرّياً في
الشرح .

(٣) في ش زيادة ، مضافة من الفرح ، هي : « الخوف » .

(٤) في ش : زيادة « بها » ، وهي مضافة من الشرح وإن ذكرت في الإقناع ٣٨٩ .

وإن خلف أبنتين وقتين متساويتين^(١) القيمة — لا يملك غيرهما —
فقال أحد الأبنتين: «أبي أعتق هذا بمرض موته»، وقال الآخر^(٢):
«بل هذا» — عتق من كل ثلثه، وصار لكل ابن سدس من أقر
بعتقه، ونصف الآخر.

وإن قال أحدهما: «أبي أعتق هذا»، وقال الآخر: «أبي أعتق
أحدهما، وأجهله» — أفرع بينهما، فإن وقعت على من عينه أحدهما
— عتق ثلثاه: إن لم يُميز باقيه.
وإن وقعت على الآخر، فكما لو عين الآخر الثاني.

باب الإفراق بالمُجمل

وهو: ما احتمل أمرين^(٣) على السواء، ضد «المفسر» .
من قال: «له على شيء، أو كذا»، أو كرّر بواو، أو^(٤) بدونها
— قيل له: «قَسَر»، فإن آتى: حُس حتى يفسر.
ويُقيل: يحدّ قذف، وبحق شفعة، وبما يجب ردّه — : ككَلْبٍ
مباح ثَمَعه . — وبأقل مال.

(١) كذا في زش، على الإضافة. وحرف في الناية ٣٠٠ بلفظ: «متساوى» .
ولفظ «الإقناع»: «متساوين»، على أن ما بعده تمييز. ولله مع ذلك تحريف.

(٢) كذا في زع والإقناع والناية (وسط منها «الآخر») ، وهو الظاهر. وفي
ش: «قال» .

(٣) هذا لفظ زع والناية ٣١ والإقناع ٣٩٠. وفي ش: «الأمرين» ،
ولله تحريف.

(٤) وردت الألف في زش والناية، وسقطت من ع. وانظر الإقناع .
(م ٤٥٠ — في ٢ منتهى الإرادات)

لا: بِمِثْلَةِ نَجِيسَةٍ، وَخَمِيرٍ، وَخَنْزِيرٍ، وَرَدُّ سَلَامٍ، وَتَشْمِيتِ
عَاطِسٍ، وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ، وَإِجَابَةُ دَعْوَةٍ، وَنَحْوِهِ .
وَلَا يَنْعِيرُ مَتَمَوِّلٌ: كَقَشِيرِ جَوْزَةٍ، وَحَبَّةِ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ .
فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ: لَمْ يُؤْخَذْ^(١) وَارِثُهُ بِشَيْءٍ، وَلَوْ خَلَفَ^(٢) تَرَكَةً .
وَإِنْ قَالَ: «لَا عِلْمَ لِي مَا أَقْرَرْتُ بِهِ» — حَلَفَ، وَلَزِمَهُ مَا يَقَعُ
عَلَيْهِ الْأَسْمُ: كَالْوَصِيَّةِ بِشَيْءٍ .

و: «غَصِبْتُ مِنْهُ — أَوْ غَصَبْتُهُ — شَيْئًا»، يُقْبَلُ: بِخَمْرٍ وَنَحْوِهِ،
لَا بِنَفْسِهِ أَوْ وَلَدِهِ . و: «غَصَبْتُهُ» فَقَطْ، يُقْبَلُ: بِجَبْسِهِ وَسَجْنِهِ .
و: «لَهُ عَلَى مَالٍ»^(٣)، أَوْ مَالٌ عَظِيمٌ، أَوْ خَطِيرٌ، أَوْ كَثِيرٌ، أَوْ
جَلِيلٌ، أَوْ قَبِيسٌ، أَوْ «عَزِيزٌ»، أَوْ زَادٌ: «عِنْدَ اللَّهِ، أَوْ عِنْدِي» —
يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ: بِأَقْلٍ مَتَمَوِّلٍ، وَبِأَمٍّ وَلَدٍ .
و: «لَهُ دِرَاهِمٌ»، أَوْ دِرَاهِمٌ كَثِيرَةٌ — يُقْبَلُ: بِثَلَاثَةِ فَاكْثَرٍ،
لَا بِمَا يُوزَنُ بِالْدِرَاهِمِ عَادَةً: كَابَرِّيَسِمٍ^(٤) وَنَحْوِهِ .
و: «لَهُ عَلَى حَبَّةٍ»، أَوْ قَالَ: «... جَوْزَةٌ»، أَوْ نَحْوَهَا —

(١) كَمَا فِي زَعِ وَالنَّايَةِ، مِنْ «أَخَذَ» . وَفِي شَرْحِ الْإِقْتِاعِ ٣٩١ — وَرَاجِعْ
نَصَهُ كَلَهُ —: «يُؤْخَذُ»، مِنْ «أَخَذَ» . وَمَتَامَا وَاحِدٌ عَلَى مَا فِي الْمَصْبَاحِ .
(٢) فِي شَرْحِ زِيَادَةِ مِنَ الْمَرْحِ: «لِغَرٍّ»، وَذَكَرْتُ أَيْضًا فِي شَرْحِ الْإِقْتِاعِ .
(٣) فِي شَرْحِ زِيَادَةِ مِنَ الْمَرْحِ أَيْضًا: «يُقْبَلُ» . وَلَمْ تُرَدِّ عَلَى «فِي النَّايَةِ» .
(٤) فِي شَرْحِ: «أَوْ، عِنْدِي»، وَأُجْرَجُ النَّاقِسُ فِي الْمَرْحِ .
(٥) هَذَا الْفَتْحُ مَرْبُوبٌ، وَفِيهِ ثَلَاثُ ثَنَاتٍ بَيْنَهَا سَابِحُ الْخَطَرِ (بِرْسَمِ) . وَاعْتَظِرْ
الْإِقْتِاعَ ٣٩٢ .

ينصرف^(١) إلى الحقيقة ، ولا يُقبل تفسيره : بحجة بُرِّ ونحوها ،
ولا^(٢) بشيءٍ قدر جَوْزِهِ .

و : « له على كذا درهم »^(٣) ، أو [كذا وكذا ، أ]^(٤) وكذا^(٥)
درهم بالرفع ، أو^(٦) بالنصب — : لزمه درهم .
وإن قال الكلُّ بالجر ، أو وَقَفَ — : لزمه بعضُ درهم ،
[ويُفسره^(٧)] .

[و : « له على ألف » ، وفسره بجنس أو أجنبي — لا بنحو
كلاب — : قُبِلَ^(٨) .

(١) كذا في زع والناية ٥٣٧ ، وهو الظاهر . وفي ش : « ينصرف » ،
ولله تصحيح .

(٢) في ش زيادة من الشرع : « يقبل » تفسيره . وانظر الإقناع ٣٩١ .

(٣) ورد هذا في زع والناية والإقناع ٣٩٧ ، وأسقط من ش مغاها إلى الشرع .
(٤) وردت الزيادة في ز ، وسقطت كلها من ش . وسقط « وكذا أو » من ع
والناية . ووردت في الإقناع مكننا : « أو ، أو كذا ، أو » ، وأدرجت « كذا » الأولى
في الشرع . فتكون الألف الثانية زيادة من الناصر ، فتأمل .

(٥) ورد قوله : « وكذا » في ع مضروبا عليه . وهو من عبث الناسخ واضطرابه .
(٦) ورد في ز بعد ذلك : « كذا وكذا ، أو كذا [أ] كذا درهما » . وضرب
المصنف على جبهه ماعدا « أو » ، ومرك الضرب عليها سهو منه ، لأنها تكون مكررة .
فتنبه . ولفظ الناية والإقناع : « أو النصب » .

(٧) في ش : « وجبت فيفسره » ، والزيادة من الشرع . وفي الناية زيادة : « بما هاسكه
بعض العشرة ، وشرطها تصنها » . والصواب : « نصفها » ، فراجع كلام الشرع ليقين
هذه معنى هذه الزيادة تماما . ولفظ الإقناع : « يرجع في تفسيره إليه » ، وأدرج أول
الفرع في شرحه .

(٨) وردت الزيادة في ز ش والناية — وورد فيها « بجنس » مصحفا بلفظ :
« بجنس » — ونحوها في الإقناع ، وسقطت من ع .

[و : « له على ألف ودرهم »^(١)، أو ألف ودينار، أو ألف^(٢) وثوب، أو ألف ومُدْبُرٌ ، أو آخر « الألف »، أو : « ألف وخمسمائة درهم ، أو ألف وخمسون ديناراً »، أو^(٣) لم يعطف، أو عكس - : قالهم من جنس ما ذكر معه .
ومثله : « ... درهم ونصف »^(٤) ، و : « ... ألف إلا درهما ، أو إلا ديناراً » .

و : « له على دراهم دينار » ، لزمه دراهم بسمعه .
و : « له في هذا شرك » ، أو « هو شريك فيه ، أو شركة »^(٥) .
يبتنا ، أو لي وله ، أو : « له فيه سهم » - قبل تفسيره حق الشريك .
وإن قال : « له »^(٦) فيه - أو منه - ألف ، قيل له : « فسر » .
ويقبل : بجنابة ، وبقوله : « تقدم في ثمنه ، أو اشتري ربعه به » ،
أو له فيه شرك . لا : بد « أنه رهنه عنده به » .
و : « له على أكثر مما لفلان » ، ففسره بدونه : لكثرة نفعه ،
لعله ونحوه - : قبل .

-
- (١) وردت الزيادة في ز والناية والإقناع ، وفي ش مع سقوط الواو الثانية ، وسقطت كلها من ح أيضاً .
(٢) في ش زيادة ، مضافة من الشرح ، هي : « له » .
(٣) ذكرت الألف في ز ش والناية ، وسقطت من ح . وانتظر الإقناع .
(٤) ورد في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « أ » . وذكر في الناية .
(٥) هنا فقط زع والإقناع ٣٩٣ والناية (وسقط منها الألف قبل الواو الأولى .)
وقفاً ش : « شرك » . وما واحد على ما في المصباح ، وإن فرق بينهما في المختار .
(٦) ذكر في ز ، بعد ذلك ، كلمة فوقها علامة التصحية : « على » . وذكرت في الناية .

و: «له على مثل ما في يد زيد» ، يلزمه مثله .
و: «لى عليك ألف» ، فقال: «... أكثر» — لزمه ،
ويفسره .

ولو أَدَّعى عليه مبلغاً ، فقال: «لفلان على أكثر مما لك» ،
وقال: «أردت التهزى»^(١) — لزمه حقُّ لهما يفسره .

* * *

فصل

من قال (٢): «له على ما بين درهم وعشرة» ، لزمه ثمانية .
و: «... من درهم إلى عشرة» ، أو ما بين درهم إلى عشرة —
لزمه تسعة .

وإن أراد مجموع الأعداد: لزمه خمسة وخمسون .
و: «له من عشرة إلى عشرين» أو ما بين عشرة إلى عشرين —
لزمه تسعة عشر .

(١) كذا في زح والإتباع ٣٩٣ ، بتشديد الزاى فقط فى ز ، وبمحذوف الهزة للتخفيف . وهو مصدر «هزأ» بالتحريك وتشديد الزاى . وفى النهاية ٥٣٣ : «التهزؤ» ، على الأصل . وفى ش «التهزى» ، وهو مصدر «هزأ» مشدد الزاى ، وإن كان لم يحك إلا غفها . فراجع المختار والمصباح ، واللسان ١ / ١٧٨ ، والتاج ١ / ١٣٨ .

(٢) لفظ الإتباع : «وإن ...» ، وفى ش زيادة من الصرح : «عن آخر» .

و: «له ما يَبِينُ الحَاطِطَيْنِ»، لم يَدْخُلَا.

و: «له دِرْهَمٌ فَوْقَ دِرْهَمٍ»، أَوْ تَحْتَ دِرْهَمٍ، أَوْ فَوْقَهُ —
أَوْ تَحْتَهُ، أَوْ قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ مَعَهُ — دِرْهَمٌ»، أَوْ: «دِرْهَمٌ بَلِّ
دِرْهَمَانِ»، أَوْ: «دِرْهَمَانِ بَلِّ دِرْهَمٍ»، [أَوْ: «دِرْهَمٌ بَلِّ دِرْهَمٍ»] ^(١)
أَوْ: «دِرْهَمٌ لَا بَلِّ دِرْهَمٌ»، أَوْ: «دِرْهَمٌ لَكِنْ دِرْهَمٌ»، أَوْ:
«دِرْهَمٌ قَدِ دِرْهَمٌ» — يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ.

وكذا: «... دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٍ». فلو كَرَّرَهُ ثَلَاثًا — «الواو» أَوْ
«الفاء» ^(٢) أَوْ «ثُمَّ»، أَوْ قَالَ: «... دِرْهَمٌ ^(٣) دِرْهَمٌ ^(٤) دِرْهَمٌ»،
وَنَوَى بِالثَّلَاثِ تَأْكِيدَ الثَّانِي: — لَمْ يُقْبَلْ فِي الْأَوَّلَى، وَقِيلَ فِي الثَّانِيَةِ.
و: «له عَلَى دِرْهَمٍ قَبْلَهُ دِرْهَمٌ وَبَعْدَهُ دِرْهَمٌ»، أَوْ ^(٥): «... هَذَا
الدِّرْهَمُ بَلِّ هَذَانِ الدِّرْهَمَانِ» — لَزِمَتْهُ ^(٦) الثَّلَاثَةُ.

و: «له قَفِيزٌ حِنْظَلَةٌ بَلِّ قَفِيزٌ شَعِيرٌ»، أَوْ: «... دِرْهَمٌ بَلِّ
دِينَارٌ» — لَزِمَا.

(١) وردت الزيادة في زع والناية والإقناع ٣٩٤، وسقطت من ش.

(٢) في ش زيادة من المرح: «على». وهذه الصورة لم ترد في الإقناع.

(٣) هذا إلخ ماق الأصول والإقناع وإن كان قد أسقط منه «قال» مدرجا في

الشرح. وعجوبة الناية: «والفاء ثم أَوْ دِرْهَمٍ، إلخ، وهي ناقصة.

(٤) ذكر في ز، بعد ذلك «مضروبا عليه: «و».

(٥) ورد في ز، بعد هذا، مع الضرب عليه: «له». وذكر في المرح والإقناع

بزيادة: «على».

(٦) كذلك في زع والناية والإقناع. وفي ش: «لزمه»، وله — مع صحته —

تصرف.

و: « له على درهم في دينار ^(١) » ، وأراد المطفأ أو معنى « مع » — لزماه ، وإلا : قدرهم .
 وإن فسرهُ : برأس مالٍ سَلِمَ باقيُّ عنده في دينارٍ ، وكذَّبَهُ المقرُّ له — : حلف ، وأخذ الدرهم . وإن صدَّقَهُ : لم يلزمه شيءٌ .
 و: « له درهم في ثوب » ، وأراد المطفأ أو معنى « مع » — لزماه .

وإن فسرهُ : برأس مالٍ سَلِمَ ^(٢) باقيُّ عنده ، أو قال : « ... في ثوبٍ اشترَيْتُهُ منه إلى سنة » ، وكذَّبَهُ المقرُّ له — : حلف .
 وأخذ الدرهم . وإن صدَّقَهُ : بطل إقراره ^(٣) .

و: « له درهم في عشرة » — يلزمه درهمٌ ، ما لم يُخالفه ^(٤) عُرْفٌ : فيلزمه مقتضاهُ ، أو يُرَدُّ الحساب — ولو جاهلاً به — :
 فيلزمه عشرةٌ ، أو الجَمْعُ ^(٥) : فيلزمه أحد عشر .

(١) ذكر في ز ، بعد ذلك . مضروباً عليه : « يلزمه درهم ، فإن فسرهُ بـ « . وسيأتي نحوه . ووردت الجملة الأولى منه في الإفتاح ، بقط : « لزمه ... » .

(٢) كذا في ع ش والثابت ٣٤ ، وهو الموافق لما سبق ، ويؤكد صحته قول الفارح عليه : « عقد ، مع المقر له » . ولفظ ز : « مسلم » ، مضبوطاً بسكون السين ، أى إليه . إلا أن اليم لم تظهر تماماً ، ولم تكتب حروف السين كما هي النادرة . لجوزنا أن يكون سبقه ظم ، مع صحته .

(٣) ذكر في ز ، بعد ذلك ، مضروباً عليه : « من المجلس ، وكذا درهم في ثوب » . وراجع الإفتاح ٣٩٥ وشرحه .

(٤) وردت الهاء في ز ش والثابت ، دون ع .

(٥) كذا في ز ع والإفتاح . وحرف في ش والثابت بقط : « الجيم » .

و: « له تمرٌ في جِرَابٍ ، أو سِكِينٌ في قِرَابٍ ^(١) ، أو ثوبٌ في مِندِيلٍ ، أو عبدٌ عليه عمامةٌ ، أو دابةٌ عليها سَرَجٌ ، أو قَصٌّ في خَاتَمٍ » ، أو: « جِرَابٌ فيه تمرٌ ، أو قِرَابٌ فيه سيفٌ ، أو مِندِيلٌ فيه ثوبٌ ، أو دابةٌ مُسَرَّجةٌ ، أو سَرَجٌ على دابةٍ ، أو عمامةٌ على عبدٍ » ، أو: « دارٌ مفروشةٌ ، أو زيتٌ في زِقٍّ » ، ونحوه — ليس بإقرارٍ بالثاني ، كـ: « ... جَنِينٌ في جاريةٍ أو دابةٍ ، ودابةٌ في بيتٍ » ، وكـ ^(٢) : « ... المائةُ الدرهمِ التي في هذا الكيسِ » . ويلزم منه : إن لم يكن ^(٣) فيه ، وكذا تَتِمُّهَا .
ولولم يُعرَف « المائة » : لزمته وتَتِمُّهَا .
و: « له خَاتَمٌ فيه قَصٌّ ، أو سيفٌ بِقِرَابٍ ^(٤) » — إقرارٌ ^(٥) بهما .

(١) حرف في ش بلفظ : « قرب » .

(٢) أسقطت الواو من ش مبدوجة في الفصح ، ولم ترد الكاف في الناية ووردت فيها قبله .

(٣) كذا في ز ، أى شيء منهما . وفي ع وش : « تمكن » ، والأول أولى . ولفظ الناية : « يكونا » ، وهو أظهر .

(٤) كذا في زع والإقناع مع زيادة فيه : « أو بقرابه » ، وهي صورة أخرى على ما لا يخفى ، وقد يسلمها اللفظ الأول ، فأصل . وفي ش : « بقرابه » ، ثم ذكر الشارح بعده : « أو بقرابه » . والظاهر أن الأصل : « بقراب أو بقرابه » ، والزيادة من الفصح مأخوذة من الإقناع . ولفظ الناية : « أو سيف ، أو سيف قراب » ، وهو كما ترى !!! .

(٥) كذا في زع والناية . وفي ش : « بإقرار » ، والقاء من الفصح .

وإقراره ^(١) بشجر أو شجرة — ليس إقراراً ^(٢) بأرضها : فلا
يملك غرس مكانها لو ذهبت ؛ ولا أجره ما بقيت
و... بأمة ، ليس بإقرار بمثلها .
و : « له على درهم أو دينار » ، ونحوه — يلزمه ^(٣) أحدهما ،
ويعينه ^(٤) .

* * *

تم الكتاب ؛ والحمد لله الواحد الوهاب ، حمداً دائماً دائماً
إلى يوم الحساب . وصلى الله على سيدنا : « محمد » ، وآله
الأحباب !
فرغ جامعته من تبليغه في سابع عشرين ^(٥) شعبان الكرم ،

(١) وردت الهاء في زش والفاية والإقناع ٣٩٦ ، وسقطت من ع .
(٢) سقط هذا والكلمة قبله من أصل ع ، ثم أثبتنا بالهامش — بخط آخر — بلفظ :
« ليس قرار » ، وهو خطأ وتحرير ظاهر .
(٣) كذا في زع والفاية والإقناع ٣٩٤ . وفي ش : « لزمه » . ولم يرد قوله :
« ونحوه » في الفاية والإقناع ، وأسقط من ش مضافاً إلى الصرح .
(٤) كذا في زش والفاية ، وصنف في ع بلفظ : « وبينه » . ولفظ الإقناع :
« بيمينه » ، وذكر شارحه قبله : « ويؤخذ » .
(٥) ورد هكذا في ز : بالياء تحتها نقطتان (فلا يتوهم أنها عرقعة عن « من ») ،
وبكسر أوله ، وبدون « نون » بدله ولا « واو » قبله . على الإضافة لما بعده ، وإضافة
« سابع » إليه . و « المشرون » : عشرتان (بالتحريك) ، أي « عشرة » مضافة إلى
« عشرة » ، فهو اسم لهذا المدة على لفظ الجهم ، وليس بجهم « المشرة » — كما قد
يتوهم — : لأنه لا دليل على ذلك . وقد كسروا أوله لعله ، وأعطوه حكم الجهم في الإضافة .
فإذا أنشئت : أسقطت « النون » ، فقلت : « هذه عشرون » و « هذه عشري » مضاف
إليه . يقلب « الواو » ياء ، وإليه التي يسميها — وهي ياء التكم — كندغم . كما في
السان ٦ / ٢٤٤ والتاج ٣ / ٤٠٠ ، مع بعض الإيضاح . هذا ؛ وما يحصل بهذا اللغز ،
وينبغي الخيب إليه — ما صرح به الأشمونى في شرح الألفية (٣ / ١٠٨ — ١٠٩ : =

سنة ٩٤٢ هـ

وكتبه محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي ، ألقواحي
الحنبلي . عفا (١) الله عنه ، وعن والديه وجميع المسلمين (٢) !

* * *

== بهامش حاشية الصبان ، طبع بولاق : سنة ١٢٨٠ هـ) : « من أنه قد فهم من كلام
المصنف : أنه لا يجوز تركيب النيف مع « المشرين » وبابه (و « النيف » : التسمية فا
دونها ، على المشهور عند النجاة لأهل الملة . فراجع حاشية الصبان ، أو « التصريح على
التوضيح » : ٢ / ٢٧٤ : طبع محمد مصطفى سنة ١٣١٢ هـ) ، بل يمين الطفل (أي
بالواو فقط ، كما صرح به في التصريح : ص ٢٨٠) ، فنقول : « حة وعشرون » ، ولا
يجوز : « حة عشرين » (يعني : يفتح الجزءين) . ولعله للإيلاس ، أو للإجمال كما قاله
الصبان . وقد علمت أن كلام المؤلف هنا جار على الإضافة لا التركيب ، وليس من هذا القليل
فهو صحيح إن شاء الله .

(١) رسم في الأصل بالياء ، وقد تكلنا — فيما سبق — عنه .

* * *

كلمة الختام

(٢) قد ذكر بعد ذلك — بخط آخر — النص الآتي :

« توفي — رحمه الله — يوم الجمعة : ثامن صفر سنة اثنتين (بالأصل :
« اثنتين ») وسبعين وتسماة (٩٧٢ هـ) : رحمه الله آمين » ١ هـ .
وقد وجدنا بهامش نسخة خزانة الخاصة — من كتاب : « مختصر طبقات
الحنابلة » ، الذي جمعه واختصره الشيخ : « جميل الشطي » من « طبقات العليبي
وكان الدين القزويني ، مع تذييل له عليهما ، المطبوع بدمشق : سنة ١٣٣٩ هـ . —
في ترجمة المؤلف (ص ٨٧) ، مكتوبا بخط بعض القراء ، مايلي :
« نقل صاحب السحب النوايلة : أن وفاته كانت بمصر يوم الجمعة ١٨ [من]
صفر سنة ٩٧٢ هـ » ١ هـ .

وسواء أكان هذا هو الصحيح أم ذلك ، فإنهما يفيدان — قطعا — : أن ==

== ماذكره ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» (٢٩٠/٨) : من أن وفاته كانت في حدود سنة ٧٩٠هـ ، وما ذكره الشطبي — أو من نقل عنه واعتمد عليه — وهو : السكّال الغزي المتوفى سنة ١٢١٤هـ — : « من أنها كانت في حدود سنة ٨٠٠هـ » (الذي يرجح أنه مصحف عما في الشذرات ، إلا أن يكون نجم الدين الغزي قد ترجم للمؤلف — كما ترجم لوالده — وذكر هذا ، فتأثر نسيبه السكّال به ، وخالفه صاحب الشذرات : وإن كان لم يشر إلى أن النجم قد ترجم له) — كلامهما خطأ : لا يصح الالتفات إليه ، بل ولا الترجيح عليه .

وقد ذكر الشطبي — في ترجمة والد المؤلف — (ص ٨٢) ، الجدين الرابع والخامس للمؤلف ، وهما : «إبراهيم» و«رشيد» بالتصغير : جريا على ضبط ورد في نسختنا . وذكر (ص ٨٧) أن كنيته : «أبو بكر» . كما ذكر : أنه شهر بـ «ابن التجار» .

ولم يذكر صاحب الشذرات هذا ، كما لم يذكره الإمام الشعراوي (أو الشعرائي) في ترجمته له في كتابه العظيم : «ذيل طبقات الأولياء (أو الطبقات الكبرى)» ، المشهور : بتراجم علماء القرن العاشر . الذي اعتمد عليه في الترجمة صاحب الشذرات ، والنجم الغزي (إن كان قد ترجم له) ، والسكّال في الطبقات — كما اعتمدوا عليه في ترجمة والده .

وإنما ذكر ذلك ابن العماد بالنظر إلى والده خاصة — عليهما الرضوان والرحمة — حينما ترجم له : (٢٧٦/٨) ، وفي أوائل ترجمة ابنه — نقلا عن الشيخ الشعرائي (رضي الله عنه ، وتقمنا بعلمه !) .

والظاهر أن السكّال الغزي — أو الشيخ الشطبي — قد تعجل في فهم كلام الشعرائي ، فظن : أن هذا الوصف خاص بالابن ، أو — على أبعد تقدير — عام لهما . وأخطب في ذلك يسير ، ولكن يحسن التنبيه .

ولم يترجم للمؤلف — ولا لوالده — الشيخ العبدوسي ، في كتابه القيم : «النور السافر» ، عن أخبار القرن العاشر ، المطبوع — طبعة سقيمة — ببغداد : سنة

١٣٥٣ هـ . ولا الشوكاني في كتابه : « البدر الطالع » ، بمحاسن من بعد القرن السابع ، المطبوع — طبعة عادية — بالقاهرة : سنة ١٣٤٨ هـ .
ولست تحت أيدينا نسخة من كتاب النجم الغزى : « الكواكب السائرة » ، في علماء (أو أعيان) المائة العاشرة ، — المطبوع في السنوات الأخيرة ، بمسقط ، في ثلاثة أجزاء — حتى تثبت عما إذا كان قد ترجم له ، أولا .

ولم يتكلم أحد من هؤلاء — ولا البهوتي في الشرح — عن أصل نسبة « الفتوحى » ، ولا ضبطها . ولم يذكرها السمعاني في « الأنساب » ، ولا ابن الأثير في « الباب » ، ولا السيوطي في « اللب » ، ولا الزبيدي في « التاج » . وليس في معجمي البكري وياقوت ما يهdy إليها ، ويدل عليها .

ولكن : قد ورد في أوائل حرف الفاء (ص ٤٤) ، من كتاب « مختصر فتح رب الأرباب » ، بما أهمل في « لب الباب » : من واجب الأنساب ، « الشيخ : عباس بن محمد بن أحمد المدني » (المطبوع بالقاهرة : سنة ١٣٤٥ هـ) — النص الآتى : « الفتوحى (وحبط بضم الفاء والتاء مع التخفيف) لباب الفتوح : باب غمام مشهور ، صفة مقبرة » ا هـ .

ونحن لا نعارض في أن يكون من أعيان المغاربة ومن إلههم — من نسب إلى هذا الباب ؛ ولكننا نستبعد أن يكون المؤلف أو أحد آباءه قد نسبوا إليه ، كما نستبعد أن يكونوا من أصل مغربى . فالذهاب إلى شيء من ذلك يحتاج إلى نص صريح يتعلق به .

فلعله هو ومن إليه — وهم مصريون كما عرفت — قد نسبوا إلى « باب الفتوح » الذى هو : جزء من قصة القاهرة القديمة ، والمعروف بناحية قسم الجبلية بجوار الحسينية ، وبالقرب من مقبرة « باب النصر » المشهورة . فراجع الكلام عنه : في « الخطط المقرية » (٢١١/٢ — ٢١٣ : طبع النيل سنة ١٣٢٤ م) ، و « الخطط التوفيقية » (٧/٢ — ٨) .

ولا يبعد أن يكون أحد أجداده القدامى قد أكثر من الخروج للغزو والجهاد ، واشتهر بفتح الأمصار والبلاد ؛ فلقب : بـ « الفتوحى » ، ثم نسب أولاده إليه . و « الفتوح » بضم الفاء : جمع « فتح » ، والمراد به : « افتتح دار الحرب » ،

وإن كافي يطلق على غير ذلك . أما « الفتوح » ، بالفتح ، فهو : أول المطر
الوسمي ، والنافذة الواسعة الإحليل . فراجع : اللسان ٢ / ٣٧٠ — ٣٧٣ ، والتاج
٢ / ١٩٤ — ١٩٥ . فتكون النسبة هنا : بضم الفاء ، لا بفتحها .

* * *

وليس من غرضنا الترجمة لذلك الشيخ الكبير ، والإمام الأجل الخطير — :
ففي كلمة السيد النبيل ، الشيخ : « محمد بن عبد العزيز بن مازع » ، المطبوعة بأول
الكتاب ، كفاية لمن أراد معرفة شيء عنه . — وإنما أردنا أن نرشد الطالب
الناشي ، أو القارئ الباحث — الذي يرغب في زيادة المعرفة ، ويطلب التوسع
في الترجمة — إلى ما يحقق رغبته ، ويقرّب طلبته ؛ ويزيده علما ومعرفة ، وتأكيدا
من الثبوت والصحة ؛ إن شاء الله .

* * *

وبعد : فنسخة المؤلف هذه ، هي : أولى النسخ — التي رجعنا إليها ، واعتمدنا
في التصحيح عليها — وأقدمها وأفضلها ، وأجلها وأكملها ؛ وأجودها وأوثقها ،
وأضبطها وأتقنها .

وهي مصورة عن نسخة بخزانة الأزهر الشريف ، رقمها الخاص : (١٩) — من
الفقه الحنبلي — والعام : (٥٤٠٢) . وقع في ٣٣٠ لوحة ، مشتملة على أولى
الكتاب المصدرة بالنص الآتي (وهو بخط منابر لخط النسخة) :

« كتاب : منتهى الإرادات ، في الجمع بين المقنع والتنقيح وزادات »

« بخط مؤلفه الإمام العلامة ، الحبر الفهامة : محمد بن أحمد بن »

« عبد العزيز ، الفتوح الحنبلي . رحمه الله آمين »

وقد ذكر تحته مباشرة ، مابلى :

« وقت وحيث وسبيل جميع هذا الكتاب ، فقير رحمة ربه العلي : أحمد بن »

أحمد بن عوض المقدسي الحنبلي ؛ على عامة طلبة العلم . وجعل مقره براوية الشيخ :

أحمد السحيمي . (فن بدله بعد ما سمعه فإنما ألممه على الذين يدلونه) . »

وذكر بالهامش — في الوسط — ما يأتي :

« من نعم الله تعالى على عبده : جعفر الودي » .

وذكر فوقه : « ثم دخل في نوبة الفقير إلى ربه العلي : عبد الله بن كرم [يم] »
« لم تتضح هذه الزيادة ، ولعلها بالياء المشددة (المقتضى الحنبلي ؛ سنة : ١١٠٣ » .
وورد بجوار « الحنبلي » كلمة : « ففضة » ، تحتها عدد : (١٣٠) . فلعلمها بيان ثمن شراء النسخة من مالها قبله .

كما ذكر تحت سابقه (أولا) : « ثم دخل في نوبة الفقير : عثمان بن أحمد النجدي الحنبلي ؛ عنى عنه ! » .

و (ثانيا) : « ثم دخل في نوبة الفقير : أحمد المقدسى الحنبلي ؛ عفا الله عنه و [غفر] لوالديه وللسليلين آمين آمين » . وهو صاحب صيغة الوقت المتقدمة ، فرحمه الله وأحسن إليه !

* * *

وقد ألحق بهذا النسخة لوحة أخرى ونصف ، أى ثلاث صفحات . وهى من نسخة أخرى مكتوبة — بخط آخر — : قبل سنة ٩٤٩ أو فيها ، على ما نقتطع به ، ومنقولة من الميضية الأولى للمصنف .

والصفحتان الأوليان منها : بعض كتاب النكاح ، كما بيناه فى هامش صفحة ١٦٣ — ١٧٤ من القسم الثانى من الكتاب :

أما الثالثة : فعبارة عن تقرير طريف لوالد المصنف ، المتوفى سنة ٩٤٩ هـ ، والذي كان يقرأ هذا الكتاب للطلاب ويثنى عليه ، كما صرح به الشيخ : « ابن مانع » . فى كلمته القيمة . ومنشتر هذا التقرير ، فى صفحة أو ورقة مستقلة ، عقب هذه الكلمة مباشرة — : لأهميته التاريخية .

فتكون نسخة المؤلف — بنير الملحق — قد وقعت فى ٦٦٠ صفحة : عدد أسطر الصفحة ١٧ سطراً ، وكلات كل سطر تراوح بين ١١ و ١٣ كلمة فى الغالب .

وقد كتبت بخط المؤلف نفسه ، كما عرفته . وخطه — عليه الرحمة — فى غاية الحسن الجودة . وقد ضبط الكثير من الكلمات ؛ وبعض هذا الضبط على جانب

كثير من الأهمية، والبعض الآخر لا أهمية له، فضلاً عن أنه قد وقع فيه بعض الأخطاء - على سبيل السهو - كما أشرنا إليه .
والتصحيح أو النقص - في هذه النسخة - أقل من القلة ، بل أندر من الندرة . وستعلم المرء فيها ورد فيها من هذا القبيل ، إن شاء الله .

* * *

وثاني النسخ - التي رجعنا إليها - : نسخة بمكتبة الشيخ الأجل : « محمد بن عبد العزيز بن المانع » ، حفظه الله . وتقع هذه النسخة في ٣٦ كراسة ، وفي ٥٠٢ صفحة : عدد أسطر كل صفحة يتراوح بين ٢٣ و ٢٤ سطراً ، كما يتراوح عدد كلمات كل سطر بين ٩ و ١٢ كلمة في الأغلب .

وقد كتبت بخطوط مختلفة ، ليست بالجيدة . وشاع فيها الكثير من التصحيف والنقص ، وبخاصة في القسم الثاني ، كما بيناه .

وقد أصلح الكثير من تصحيحها ، وأكل شيئاً من نقصها - الوارد في القسم الأول منها - بعض القراء ، غير أنه قد وقع - أيضاً - في بعض الأخطاء ، بسبب اعتياده - في الأغلب - على النسخة الثالثة التي سنكتلم عليها .

ولم يضبط كاتبوها شيئاً من كتابها ، إلا أن بعض القراء أيضاً قد ضبط بعض كلمات الصفحتين : الأولى والثانية ، ثم ضبط - فيما بعد - شيئاً قليلاً جداً منها . وضبطه لم تشمله الصحة ، فلم يخل من خطأ ظاهر كما نبهنا - في بعض المواضع - إليه .

وقد وجد بهامشها حواش كثيرة : لم ز ضرورة لإبانتها ، لالانها عديمة الفائدة ، وإنما لأن أكثرها منقول عن « شرح البهوتي » ، وما إليه ، بما هو في متناول أكثر الطلبة .

كما وجد بهامش صفحتها الواحدة بعد الخمسة (٥٠١) ، النص الآتي :
« ختمت هذا الكتاب قراءة على شيخنا ، الشيخ : إسماعيل النابلسي الحنبلي ، في يوم الجمعة : يوم أحد عشر من شهر ذي القعدة ، سنة ١١٥٦ هـ ، ١٤٠١ هـ .
ونحن نقطع بأنها قراءة عادية عابرة ، خالية من التدقيق والمقابلة - كما ذكر

قراءات الكتب الحديثية ، المنتشرة في البلاد الشامية والمغربية ، في القرون المتأخرة .
ولاً : لما وقع فيها ما وقع (أولاً ستدرك على الأقل) : من الخطأ الظاهر
الواضح ، والنقص الفاحش الفاضح ؛ خصوصاً في كتاب الإقرار : بما لملك
وقفت عليه .

* * *

وقد ورد بختام هذه النسخة : « تم الكتاب ، بعون الملك الوهاب . قال
مؤلفه : تم الكتاب ، والحمد لله الواحد الوهاب ، حمداً وافياً دائماً إلى يوم
الحساب . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليماً كثيراً دائماً
إلى يوم الدين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . وكان الفراغ منه : في يوم الخميس ثالث
شوال المبارك ، سنة ٩٥٦ . طيب الله ثراه ، بحمد محمد صلى الله عليه وسلم ا . »

ثم ورد عقب ذلك : « وكان الفراغ من تكملة هذا الكتاب (يعني : نقلاً
وكتابة : كما يؤكد ذلك عبارة وردت بالهامش ، هي : « وهذه التكملة من كتاب
الرجعة إلى هنا ، » ثم اتحاد الخط من أول هذا الكتاب إلى آخره ، وبخلافه لخط
الكتب قبله) ، على يد الفقير : عبدالحى بن عبد الرحيم الكرى ، نهار الثلاثاء :
أول يوم في جمادى الأول من شهر سنة ١١٣٧ من الهجرة النبوية ، على صاحبها
أفضل الصلاة وأتم التسليم وأسأل الله الغفران لى ولوالدى ولجميع المسلمين
آمين ا . هـ .

* * *

وقد يقال : « إن بين تاريخى الفراغ من تأليف هذا الكتاب — الواقعين
في النسختين — اختلافاً ظاهراً ، وتعارضاً بيناً ؛ فأحدهما خطأ لاعماله .
فقول : إن هذا التعارض إنما هو فى الظاهر ، لا فى واقع الأمر . وكلا التاريخين
صحيح إن شاء الله .

فأما تاريخ نسخة الأزهر ، فصحيح قطعاً : بدليل أن والد المؤلف — الذى
انتقل إلى رحمة الله : فى سنة ٩٤٩ هـ . — قد قرط هذا الكتاب وأثنى عليه ،
وقرأ الكثير منه لطلبته .

وتاريخ نسخة الشيخ ابن مانع صحيح — أيضاً — على الراجح . ولبيان ذلك
نقول فى اختصار وإيجاز :

إن المصنف — رحمه الله — قد بيض كتابه لأول مرة : في سنة ٨٩٤٢هـ ، ثم بدا له — لاعتبارات جدت في نظره ، ومعلومات أخرى ثبتت لديه — أن يغير ويبدل ، ويزيد وينقص . فيبيضه — بعد ذلك للمرة الثانية : في سنة ٩٥٦هـ . ولا يبعد أن يكون قد كتبه أيضاً مرة ثالثة أو رابعة ، وإن كان القلغ في مثل هذا يتوقف على بينة .

بيد أنه مما ينبغي أن يكون معلوماً : أنه لم يبيضه ثانية إلا بعد أن أجرى يد الإصلاح بالفعل في المبيضة الأولى ، فحزب على الكثير من الحروف والكلمات ، بل الجمل والعبارات ؛ كما ألحق الكثير منها بالهامش — بخط يده — مع علامة التصحيح ، بعد أن أثبت بالداخل علامة النقص . وهذا كثير جداً في النسخة .

كما ينبغي أن يكون معلوماً كذلك : أن المبيضة الأولى قد قرئت على الطلاب ونقلت منها نسخ عديدة تدولت بين الناس — قبل تصحيحها وتكميلها كما يدل عليه الصفحتان الملحقتان من إحدى النسخ المكتوبة في عصر والد المؤلف — على ما عرفته : — فإنهما قد اشتملتا على بعض ما حزب المصنف عليه وععدل عنه ، كما بيناه بهامش صفحة ١٦٨ و ١٧١ من القسم الثاني منه .

ويدل عليه — أيضاً — ما ورد بهامش الصفحة الثانية ، من اللوحة الثامنة ، من قول بعض القراء — وقد شاهد بعض الشطب بالداخل — : « رأيت نسخة بخط المصنف ، تاريخها : سنة ٩٤٢هـ ، وليس فيها شطب . فالظاهر أن هذا الشطب ليس من المصنف ، أم . وإن كان قد أخطأ في استظهاره هذا : لأن هذه النسخة هي نفس النسخة التي رأها خالية من الشطب الذي حدث بعد رؤيته الأولى . » (وقد أثبتنا هذا النص بهامش القسم الأول من الكتاب : ص ٢٦) .

وهذا هو السر الوحيد : في أننا قد اهتمنا بعد ذلك — في أغلب الكتب والأبواب — ببيان ما حزب عليه المصنف في نسخته هذه ، وععدل عنه إلى غيره . لأننا قد خشيتم أن يطلع أحد الباحثين على بعض النسخ المتداولة قبل الإصلاح — كالنسخة التي ألحق بعضها بهذه النسخة — ويجد أنها مشتتة على المضروب عليه ، أو خالية من العبارات الزيدة ؛ فيظن معذوراً : أن هناك اضطراباً في النسخ المختلفة ، أو نقصاً في هذه النسخة .

كما اهتمنا من أول صلاة المسافر ، بإثبات الحواشي التي وردت بهامش نسخة المؤلف . لصحتها وجودها ، وأهمية أكثرها ، وخلق الشرح — في الغالب — عن المباحث التي تعرضت لها . وما ورد منها قبل ذلك وفاتنا لإثباته ، فسنلحقه بآخر الكتاب ضمن استدراكات أخرى خاصة بالقسم الأول إن شاء الله .

* * *

وثالثة النسخ التي اعتمدنا عليها — وهي الأخيرة — : نسخة الشارح العلامة ، الشيخ : منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، المتوفى : سنة ١٠٥١ هـ ، التي اختارها واعتمدها ، وكتب شرحه عليها .

ونحن لا نكف في أن أصل هذه النسخة غاية في السلامة والصحة ، ونهاية في الضبط والجودة . ولكن — مع الأسف الشديد — لم يقدر لها أن تطبع إلا عروضة بشرحها مرتين بالقاهرة ، فيما نعلمه ، طبعا سقيا للغاية : قد شوه عاسنها ، وأفقد الثقة بها .

١ — (أولهما) : في المطبعة الشرفية (سنة ١٣١٩ — ١٣٢٠ هـ) ، بهامش شرح كشاف القناع له . وقد وقعت في أربعة أجزاء . وهي مشحونة بالخطأ والتصحيح ، ومملوءة بالنقص والتحريف ؛ ومضطربة — أشد الاضطراب — في تحديد نصها ، وفصله عن شرحها .

٢ — (ثانيتهما) : في مطبعة أنصار السنة المحمدية (سنة ١٣٦٦ — ١٣٦٧ هـ) بتصحيح مؤسس المطبعة ، ورئيس هذه الجماعة (عليه من الله الرحمة) .

وقد طبعت مستقلة عن شرح الإقناع ، ووقعت في ثلاثة أجزاء . والظاهر أنها لم تراجع — في جملتها — إلا على النسخة الأولى المطبوعة ؛ وإن زعم مصححها وناشرها : أنها قد روجعت على نسختين خطيتين بدار الكتب الأزهرية . لأنها قد اشتملت — مع أشد الأسف ، وأبلغ العجب — على خطأ الأولى وتصحيحها ، ونقصها وتحريفها ؛ كما اشتملت على شديد اضطرابها ، وتداخل كلماتها وتراكيبها ؛ بل أربت في ذلك عليها ، وزادت الطين بلة ، والمرض علة — بالتعليقات النافهة الباردة ، والتهميشات السمجعة الخاطئة ؛ التي لم تتناول تصحيح كلمة أو جملة ، ولا تحقيق مسألة أو مشكلة ؛ بل دارت كلها — جريا على العادة المألوفة .

والشفقة المعروفة — حول الظن على تقييدات المتفقين ، واختيارات
المستفين ؛ والاستحفاف بأطهار الصالحين ، وخيار المتصوفين . مما جعل الكثير
من علمائنا وطلبتنا ، يفهمون — بحق — : أن من أشرف على تحقيقها ، وكل
إليه أمر تصحيحها ، ليس من أهل التحقيق الثقي ، ولا يؤتمن على النشر العلمي ؛
وأن أبلغ همه ، ومنتج قصده — فيما قدر له أن ينشره من كتب علمية — أن
يدعو في تعليقاته إلى بعض المذاهب الفقهية ، والنحل الكلامية ؛ المنتشرة
في الأقطار الحجازية ، والبلدان النجدية ؛ رغبة في استدراج عطف معتقها ،
والإتصال دائماً بمؤيديها ؛ ومحاولة للحصول منهم على شيء من خطاب الدنيا الباقية ،
الذى لا ينفع في الدار الباقية .

وقد قرأنا هذه النسخ الثلاث قراءة متصلة كاملة ، وراجعناها مراعاة دقيقة
بالغة ؛ وقيدنا الفروق بينها ، وبيننا النقص الذى ورد في جميعها .

ثم كتبنا بخطنا نسخة صحيحة معتبرة ، وصورة منقحة محررة ؛ بحسب ما وصل
إليه علمنا ، وقيله فهمنا . وأثبتنا بها مشا فروقها المختلفة ، واختلافاتها المتنوعة ؛
وبينا تصحيقاتها الكثيرة ، وتحريفاتها الخطيرة ؛ بعد أن أكلنا نقيصها ، وأزلنا
لبسها . ثم قدمناها للطبع خالصة من أية شائبة ، بعيدة عن أية شبهة ؛ وأشرفنا
بنفسنا على تصحيح تجاربه ، ولم نأخذ بطبع شيء منها إلا بعد التأكد من صحته ،
واعتقاد سلامته .

ولم يكن من همنا ، ولا داخلا في منهجنا — التعرض للشرح والبيان ،
أو الاعتراض والاستدراك ؛ وإن كنا قد اضطررنا — في بعض الحالات —
إلى شرح شيء من العبارات الدقيقة المستحسية ، أو الكلمات الغريبة المبهمة — التى
تختلف الأنظار في فهمها والحكم في أمرها ، أو لم يتعرض الكتاتيون لبيانها
وشرحها — مع الاختصار البالغ ، وعدم الخروج عن القصد .

وقد رمزنا إلى نسخة المؤلف بالحرف : « ز » ، وإلى نسخة الشيخ ابن مائمه
بالحرف : « ح » ، وإلى نسخة الشرح بالحرف : « ش » .

إلا أننا — بالنسبة إلى النسخة الثالثة — لم نهم اهتماماً بالغاً ببيان أخطائها وما إليها ، إلا من أوائل « باب الاستجاء » .

وقد قصرنا ذلك البيان على ماورد في الطبعة الثانية منها ، دون الطبعة الأولى ، وإن اشتركا — في الغالب — فيها . وذلك لآمرين :

١ — (الأول) : أن النسخة الأولى قد أصبحت نادرة وليست متداولة بأيدى الطلبة . ولا يرجع إليها — في الغالب — إلا بعض العلماء ذوى الخبرة والمعرفة ، الذين لا يتأثرون بخطئها ، ويمكنهم أن يهتدوا إلى مواطن نقصها .

٢ — (الثاني) : أن النسخة الثانية هي المعروفة المشهورة ، والمتداولة — الآن — في أيدي طلبة كلية الشريعة الإسلامية ، ومعاهد الأقطار الحجازية وبعض الأطراف النائية .

فكان من الواجب علينا بيان نقصها ، وإظهار عوارها ، حتى لا يتأثر الطلبة ومن إليهم بها ، ويصبحوا في أمن من الوقوع في أخطائها . وحتى نكون قد قدمنا ما يحول بين زعم بعض الناس — إذا ماظهر لهم ما بين النسختين من الاختلاف — : أن نسختنا محرفة ناقصة أو محتملة علية ، أو مشتملة على نصوص زائدة دخيلة . وليس بالأصيلة .

وبعد أن وصلنا في الطبع إلى أوائل « صلاة المسافر » ، رأينا عند أخيها الفاضل ، وصديقنا الكامل : الأستاذ : « السيد أحمد صقر » ، كتاب « غاية المنتهى » ، في الجمع بين الإقناع والمنتهى ، تأليف الشيخ : « مرعي بن سليمان الحنبلي » ، المتوفى : سنة ١٠٣٣ هـ ، المطبوع بدمشق — : سنة ١٣٧٨ هـ . — في ثلاثة أجزاء . فاطلعنا عليه ، وما كدنا نفرغ من قراءة شيء منه حتى أدركنا أنه نسخة مصفرة — أو مختصرة — « كتاب « المنتهى » . فاستمرنا من الأستاذ الكريم (أعزه الله) ، ورجعنا إليه في أغلب مباحث الكتاب الباقية . وقد أفادنا فائدة جمّة ، برغم أن طبعته ليست بالجيدة .

وقد اضطربنا — فيما بعد — إلى مراجعة كتاب : « الإقناع » ، الشيخ الأجل : « شرف الدين موسى بن أحمد بن عيسى بن سالم » ، أبي النجا المقدسي الحجاوي .

ثم الدمشقي الصالحى ، المتوفى : سنة ٩٦٨ هـ . فانتفعنا — أكبر الانتفاع — به ، وأكثرنا من الإحالة عليه وعلى شرحه (الطبعة الثانية : سنة ١٣٦٧ هـ) ، وبخاصة فى القسم الثانى من هذا الكتاب : الذى احتوى على أعوص المسائل ، وأعتقد المشا كل .

ولقد كان من الممكن — بل من الواجب — أن نربط الكتاب بأهم أصله ، وهو : كتاب « المقنع » للشيخ الإمام : « موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسى ، ثم الدمشقى » ، صاحب « المغنى » (شرح مختصر الخرق) ، المتوفى : سنة ٦٢٠ هـ . ثم بشرحه الكبير لابن أخيه ، الشيخ : « أبى الفرج عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى » ، المتوفى : سنة ٦٨٢ هـ .

ولكن : صرفنا عن ذلك أن الرغبة منحصرة فى إخراج نسخة من كتاب « المتقى » منفردة ، خالية من الشرح والإحالة . وإن كنا قد اضطررنا كذلك — فى أواخر الكتاب — إلى الرجوع إليهما فى بعض الفروع الخطيرة الهامة .

* * *

ولم نكتب كلمة من هذا الكتاب — والله الشكر والحمد ، ومنه التوفيق والفضل — إلا بعد أن أدركنا معناها ، وتبيننا خواها ؛ ولم نثبت جملة إلا بعد التأكد من صحتها ، والتثبت من سلامتها .

وقد ضبطنا من كلماته ما يعين القارئ على النطق السليم ، والفهم الصحيح . عتارين فيه أصح أو أولاه : إذا ما تعددت وجوهه .

وقد عرضناه عرضاً جليلاً ، ونسقناه تنسيقاً بديعاً ؛ لا مطمع فى أجود منه وأفضل ، أو أروع وأكمل ؛ جارباً على قاعدة فنية سليمة ، وطريقة علمية مستقيمة ؛ قد رضى عنها الكثيرون ، وسخر منها الآخرون . ولكن : رضا الناس مثال مستصعب ، بل « غاية لا تدرك » — على حد قول إمام الأئمة ، وعالم قریش بل الأئمة ؛ إمامنا المطلبى : « محمد بن إدريس الشافعى »^(١) ؛ رضى الله عنه ، ونفع الأئمة بعلومه ! — فنراقبهم فى الأعمال التى يقوم بها ، ويسمى غلظاً فى تحصيلها ؛

(١) انظر هامش آداب الشافعى : (ص ٢٢٨ — ٢٢٩)

فإنه سيموت — لا محالة — بالغم والحسرة ، ولم يحقق عملاً ما بالمرّة . وما دام المرء قد بذل وسعه ، وأفرغ جهده ، وأخلص نيته ؛ وقام بما صح في نظره ، وانفدح في فكره ، وراق في ذوقه ، وارتاح إليه ضميره ، ورضى عنه — في اعتقاده — ربه ؛ متمتداً أن التوفيق منه ، والكمال المطلق خاص به ، والبصمة الباقية إنما تكون له سبحانه ورسوله ؛ فلا عليه — بعد ذلك — من غرر العاهرين .
ونقد الناقدين .

ولا نزعم أنه سليم في كل جزئية ومن كل ناحية ، أو أنه خال من الأخطاء العلمية أو المطبعية . ولكننا نزعم — في ثقة بالغة — : أنه سليم في مجملته ، بعد أن أخلصنا — كل الإخلاص — في مراجعته .

ولقد تبين لنا — بعد الفراغ من طبعه ، وأثناء القيام بعمل فهرسته — أنه قد وقع فيه أخطاء يسيرة تافهة ، وسقطات قليلة بل نادرة ؛ لا يخلو من مثلها أى كتاب على بذل الجهد في تجويد طبعه ، كائناً من كان القائم بتحقيقه ، والمشرّد على تصحيحه .

فألحنا به مستدركا يبين ما وقفنا عليه منها — ومن الجائز وجود غيرها — تحقيقاً للأمانة العلمية ، وقياماً بواجب المحافظة على النصوص الفقهية ، التي إنما تستمد منها المبادئ الدينية ؛ وعملاً بقول الإمام الشافعي ^(١) — رضى الله عنه — :
« إذا رأيت الكتاب فيه إصلاح وإلحاق ، فاشهدوا له بالصحة » .

ثم أما بعد : فهاهو ذا كتاب « متبى الإيرادات » ، في جمع المنفع مع التتبع وزیادات ، قد نشر لأول مرة منفرداً عن شرحه — فيما نعلمه — : تسطع أنواره ، وتظهر أسرارها ؛ وتدرّك عباراته ، وتفهم إشاراته ؛ وتبين مواقع كلمه ، وتتضح ارتباطات جملة .

وكان بعض الإخوان قد تكلم معنا — منذ أكثر من عام — في أن نقوم بتصحيحه ، وفهمنا منه : أنه قد عرض — أول الأمر — على بعض شيوخ

(١) كما في حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني : (١٤٤/٩) .

الحنبالة بالقاهرة ، القيام بهذه المهمة ؛ وأن نسخة الشيخ ابن مائع قد مكثت عنده مدة ، ثم ردها معتذراً بضعف الصحة .

فأردنا — بدورنا — أن نعتذر ، لما تبين لنا : من خطورة الكتاب وصعوبته ، وتوقف تصحيحه على مراجعات متنوعة ، واحتياجه إلى أزمته واسعة ؛ ولكثرة أعمالنا العامة والخاصة .

ولكن : تحت إلحاح الأخ الكريم : « السيد أحمد صقر » في الرجاء — وله علينا أياذ بيضاء — لم يسعنا إلا القبول : مستعينين بالله سبحانه ، ومستعدين التوفيق منه .

وقد قضينا في تصحيحه وتحقيقه ، ومراجعته ومقابلته — أكثر من عام هجرى . وهو زمن ليس باليسير بالنظر إلى كتاب كبير كهذا : قد ضم شتات فروع مذهب الإمام أحمد — رضى الله عنه ! — ومعظم مسائله ، وأهم قواعده وجمعها من مراجعها المتنوعة الجمة ، وأتى بها من أصولها المعتبرة المتمددة ؛ ورتب ذلك كله وبوبه ، ونسق وفصله ؛ وصاغه في عبارة فنية مختصرة ، أو إشارة دقيقة حكيمة .

وبذلنا في سبيل القيام بهذه المهمة الخطيرة الصعبة — التي لا يدرك خطورتها ، ولا يتبين صعوبتها ؛ إلا من قدر له أن يقوم مخلصاً بثلها أو بقريب منها — مجهوداً جباراً خارقاً للعادة : قد استنفد وقتنا ، وعطل عملنا ، وأرهق محنتنا . ومع ذلك ، لم تتأثر نفسياً — علم الله — بشئ من ذلك ، ولم نبال به . لأننا قد أقدمنا على تحقيق هذه المهمة الشريفة مدركين مسئوليتها ، مقدرين نعمها ونتيجتها ؛ بإخلاص نية ، وصدق عزيمة ؛ وتصميم على أن نحققها على الوجه السليم الأكمل ، والصورة المرضية عند الله والمقبولة لدى أهل العلم والفضل ؛ لا نبتغي من وراء ذلك جزاء ولا شكوراً من الخلق . وإنما نبتغي أن نكون من خدمة شرف العلم ، وأن نسهم في نشر صحيح الفقه . وفي ذلك ما فيه : من الشرف الرفيع ، والمجد العظيم ؛ وثواب الله ورضاه ، إن شاء الله .

نعم ، قد حدث — أثناء قيامنا بها — شيء : من إزعاج النفس ، وتشتيته الفكر ، وتكدير الصفو ، وتكدير الخاطر ، وجرح الشعور ؛ بسبب أمر آخر — غير هذا بالمرّة — هو : استعجال بعض الناس لنا ، واستبظاؤهم سيرتنا ؛ بل

ورمهم إيانا بالإهمال والتقصير ، أو الاستخفاف والتسويق ؛ وبغير ذلك : بما لا يليق ذكره ، ولا يحمل شرحه . كأن النشر العلمى لعبة لأعب ، أو تجربة طالب ، أو عملية حاسب ١ . أو كأننا قد تطفلنا على تلك المهمة وسعيننا إليها ، أو لم يطلب منا — فى رجاء والحاح — القيام بها ٢ .

وكاد هذا الأمر يثتينا عن إتمامها — بعد أن قطعنا فيها شوطا كبيرا ، وحققنا من الكتاب قدرا وفيرا — لولا أن تكلم معنا ومهمهم بعض علماء الحجاز ، وهو الأستاذ المفضل ، الشيخ : « سليمان الصنيع » ، مدير مكتبة الحرم المكي — وقد كان (حفظه الله) موجودا بالقاهرة فى صيف هذا العام — فأفهمهم أن ليس من مصلحة الكتاب فى شيء الإسراع والعجلة ، ورجانا أن نستمر فى أداء المهمة .

فتحقيقاً لرجائه ، قبلنا السير فيها إلى النهاية ، حتى انتهينا من أداؤها — بعون الله وتأييده ، وتوفيقه وتسديده — فى مساء يوم الأربعاء السادس من ذى القعدة سنة ١٣٨١ هـ (١١ من إبريل : سنة ١٩٦٢ م) . والله الخد ، ولإليه سبحانه يعود الفضل .

• • •

فنسأل الله — جلّت قدرته ، وعلت حكته ١ — أن يصلح نفوسنا ، ويظهر قلوبنا ؛ وأن يبارك فى الأعمال التى نقوم بها ، ويكتب لنا السداد فيها ؛ وأن يجعلها دائماً عالصة لوجهه الكريم ، لا يبتنى بها إلا الفوز بفضل العظم ، وعفوه العليم . كما نسأله سبحانه : أن يجرى من كان سبباً فى نشر ذلك الكتاب — الجليل خطره ، العظم أثره — خير الجزاء ، بمنه وكرمه إن شاء .

• • •

وأخيراً ، لا يسعنا إلا أن نشيد بما بذله حضرات إخواننا المخلصين : مدير وعمال مطبعة « دار الجيل الجديد » : من همه فاقمة ، وعناية صادقة ؛ فى سبيل إخراجهم فى هذه الصورة الجميلة الرائعة ، وبخاصة القسم الثانى منه . فلهم جميعاً منا جميل الثناء والشكر ، ومن الله جزيل الثواب والأجر ؛ إن شاء الله .

والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله الثناء ، وأصحابه
الهداة ، وسائر من والاه واتبع هداه ؟

القاهرة — ميدان السيدة نفيسة (رضى الله عنها) عبد الفتى عبد الحامو
في يوم الخميس { ٧ من ذي القعدة سنة ١٣٨١ هـ }
أستاذ أصول الفقه في كلية الشريعة الإسلامية
من ١٢ من إبريل سنة ١٩٦٢ م

تقرِّظ كتاب « المنهى » لوالد مؤلفه

« أَلْحَدُ لِلَّهِ الَّذِي أَيْدِ مَذْهَبِ أَحَدٍ ، بَعْنَ أَتَى فِيهِ بِمَا عَلَيْهِ يُحَمَّدُ :
من المحرِّرِ المقرَّرِ المشيَّدِ ، بذى فروع لها الأصولُ تشهدُ ؛ بلفظٍ
موجَزٍ منقَحٍ مهذَّبٍ ، وتحريرٍ بلغ النايةَ في الكفايةِ والمطلبِ ،
وتَوْشِيحٍ لمسائله براجحِ المذهبِ ؛ مع أحتوائه على غالبِ مافى الكتبِ
المُتَبَرِّجَةِ ، والمختصرةِ الشَّهيرةِ المحرَّرةِ . »

« والصلاة والسلامُ على صاحبِ الشريعةِ المطهرةِ ، المخصوصِ
فيها بِمُومِ الرِّسَالَةِ دُونَ جَمِيعِ الرُّسُلِ الْمُسْتَكْرَثَةِ ؛ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ
الَّذِينَ بَاعَ كُلُّهُمْ نَفْسَهُ لِلَّهِ - فِي الدِّينِ - وَنَصَرَهُ ، صَلَاةً وَسَلَامًا
دَائِمِينَ مَا غَرَّدَ قُرَيْشٌ - فِي الْأَسْحَارِ - عَلَى غُصُونِ مُثْمِرَةٍ ! »

« وبعدُ : فقد وَقَفْتُ على مواضعَ من هذا المُوَلَّفِ الْفَرِيدِ ، واجتمع
أَحْسَنُ الْفَيْدِ ، الْمُنْبِئِ عن تَبَاهَةِ مُؤَلَّفِهِ بِلا تَرْدِيدٍ . »
« فَرَأَيْتُ أَلْفَاظَهُ كَالسَّحْرِ الْحَلَالِ ، وَمَعَانِيَهُ مُطَابِقَةً لِمُقْتَضَى
الْحَالِ ؛ وَتَأَمَّلْتُ مَا فِيهِ : من الذُّرَرِ وَالْجِوَاهِرِ ، فَتَذَكَّرْتُ
- حِينَئِذٍ - الْمَثَلَ السَّائِرَ : (كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ) . »
« وَوَجَدْتُ مُؤَلَّفَهُ قَدْ أَحْسَنَ مَا صَنَعَ ، وَحَرَّرَ مَا قَرَّرَ وَجَمَعَ . »

« فَلْيَتَلَقَّ بِالْقَبُولِ ، وَلْيَرْجِعْ إِلَى مَا فِيهِ : مِنَ النُّقُولِ . »

« وَظَهَرَ بِذَلِكَ عُلُوُّ شَانِهِ ، وَتَعَزُّزُهُ عَلَى أَقْرَانِهِ . »

« فَلِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ إِمَامٍ مُهَامٍ ، وَعَالِمٍ مُفَتَّنٍ عَلَّامٍ ؛ قَدْ جَمَعَ فَأَوْعَى . »

وَسَمَى فِي تَحْصِيلِ الْفَضَائِلِ : فَلَا خَيْبَ اللَّهُ لَهُ هَذَا الْمَسْنَى ؛ وَجَعَلْنِي

وَأَيَّاهُ مِنَ الْمُخْلِصِينَ فِي خِدْمَتِهِ ، الْفَائِزِينَ بِغُفْرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ ؛ وَخَتَمَ

لَنَا أَجْمَعِينَ بِالْحُسْنَى ، وَبَوَّأَ لَنَا — مِنْ قُرْبِهِ — الْكَمَلَ الْأَمْسَى ؛ إِنَّهُ عَلَى

كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ . »

قَالَهُ فَقِيرٌ رَحِمَهُ رَبُّهُ الْعَلِيُّ : أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيٍّ الْقُتُوجِيُّ

الْحَنْبَلِيُّ ؛ تَعَمَّدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ أَجْمَعِينَ !

استدراكات وتصويبات القسم الثاني من منتهى الإيرادات

ص	ص	ص	ص
٦ ٨	قتل : (بالقاف) .	٢ ٧٦	يرث : (بالياء) .
١٠ ١٨	عمم : (بكسر الميم الأولى) .	١٧ ٧٩	البخيلة : (بالياء) .
١٢ ٢٦	حيلة : (بفتحين فوق التاء) .	١ ٨٥	مثل : (بضم اللام) .
٤ ٢٨	عقلا : (مكذا) .	٣ ٨٨	الأرحام : (بالهمزة الفوقانية) .
١٠ —	إن : (بالهمزة التحتانية) .	٨ —	وولد ولد .
٤ ٣٢	خرج : (بالخاء المعجمة) .	٤ ٨٩	وأبوام : (بكسر الميم) .
١ ٣٣	مة : (بكسرتين) .	٨ ٩٥	أنوثيته : (بفتح الياء المشددة) .
١٨ ٣٤	وأبته : (مكذا) .	١٠ ٩٨	سقط من الطبع كلمة : «مسألة»
٤ ٣٧	ومقيدة ، من (مكذا) .		بعد كلمة : «وفق» ، فلتزد .
٧ ٤١	موس : (مكذا) .	٢ ٩٩	فاجزى : (بتسكين الهمزة) .
٩ —	أو : (مكذا) .	١٥ —	ع : (مكذا) .
١٩ ٤٢	أسقطت : (بتاء متصلة) .	٣ ١٠٠	زوجة : (بفتحين فوق التاء) .
٩ ٤٥	حج : (بفتح الجيم) .	١٩ —	الصواب : «مصحفا» .
١٠ ٤٦	حال : (بفتح اللام) .	٢ ١٠٥	الصواب : «موته» .
١ ٥٣	(١) .	١٠ ١٠٦	منكر : (تقدمت كسرة الكاف قليلا) .
١ ٥٦	والأجزاء : (بالهمزة الفوقانية) .	٧ ١٠٧	بان : فكل (مكذا) .
١ ٥٧	الصواب : (١) .	٢٠ —	أخذ : (بدون ألف بعد الدال) .
١٥ ٦١	وللوصى : (بفتح الصاد) .	٨ ١٠٨	سقطت في الطبع كلمة : «إن» ،
١٠ ٦٤	فلان : (بالنون) .		قبل كلمة : «أنكره» فلتنصف .
١٦ ٦٧	هذا من ش .	٩ ١٠٩	يوضع الرقم فوق «أخى» .
١٩ —	زع والغاية .	١٣ —	زوجتي ، وأنت (مكذا) .
١١ ٧١	اجتمعوا : عاد (مكذا) .	٤ ١١٩	عبد : (بضمين فوق الدال) .
٩٨ ٧٢	— : (مكذا) .	٣ ١٢٢	خليتك : (بالياء) .
٥ ٧٤	رادت واو — في الطبع —	١٥ ١٢٦	لإقارارى : (بالقاف) .
	قبل «أخت» ، فلتحذف .	٣ ١٢٩	حر : (بضمين فوق الراء المشددة) .
١٣ ٧٥	والجيد : (بفتح الجيم) .		

- ص ص
- ١٣٠ ١٠ عتقك : (بالباء) .
- ١٤٣ ١٢ ويسق : (تأخرت فتحة الياء) .
- ١٤٥ ٦ سقطت في الطبع كلمة « كان » ، قبل كلمة : « من » . فلتثبت .
- ١٤٨ ٨ البياض الذي بأول السطر إنما هو من الطابع ، فالكلام متصل .
- ٢٠ الصواب : « ورد » ، بدون واو أخرى .
- ١٥٢ ٢١ الصواب : « والزيادة » .
- ١٥٤ ٢١ صحة الرقم : (هـ) .
- ١٦٧ ١٥ الصواب : « من أبي المصنف » .
- ١٧٢ ٧ يظاً : (بالهمزة المضمومة) .
- ١٧٤ ١ صح ، وحرّم (هكذا) .
- ١٨٤ ١٤ الصواب : « كناية » .
- ١٨٦ ١٢ البياض الوارد بأول السطر إنما هو من الطابع ، فالكلام متصل .
- ١٨٨ ٢٢ الصواب : « الشرح » .
- ١٨٩ ١٦ « وإنما ... للإشارة إلى » ، بالهمز .
- ١٩٢ ١٦ الصواب : « والغاية » .
- ١٩٥ ١ منن — : (هكذا) .
- ٢٠٣ ١٠ الفرقة : (تحذف الشدة) .
- ٢٠٩ ٣ ثوبا : (بالباء) .
- ١٥ بأداء : (بالهمزة فوق أول الكلمة)
- ٢١٠ ٣ بفرقة : (بالباء) .
- ٢١١ ٦ — : (هكذا) .
- ص ص
- ١٦ الصواب : « ونحوه » .
- ٢١٥ ١١ إن : (بالنون) .
- ١٨ سقطت كلمة : « فيه » قبل كلمة : « نقص » . فلترد .
- ٢١٦ ١٣ قد ضبطنا قوله : « أو مكرهة ، بالفتح ، على تقدير : أو كانت الموطوءة مكرهة ، وهو ضبط صحيح . ولكن الأولى : الكسر . على تقدير : أو وطء مكرهة ، كما قدر الشارح رحمه الله .
- ٢٢٠ ٤ وتس : (بالياء) .
- ١٢ ابقي : (بهمزة وصل) .
- ٢٢٥ ١٠ تسليها : (بضم اللام المشددة) .
- ٢٢٩ ١ وزعه : (بضم العين) .
- ٢٣٨ ٩ أتى : (بالياء المفتوحة) .
- ٢٤٣ ٨ أو : (هكذا) .
- ٢٤٨ ٢ غشى : (بالعين المعجمة)
- ٢٥١ ٣ تنقضي : (بفتح الياء) .
- ٢٥٣ ٤ تبيض ، فتطلق
- ٢٥٥ ١٤ ، قال : (هكذا) .
- ٢٥٦ ١٢ عطفه : (تأخرت فتحة القاف)
- ٢٦٠ ١ ١٩ ، ٢٠ — (هكذا) .
- ٢٧٢ ٣ « إلا » (هكذا) .
- ١٢ جمع : المنقح (هكذا) ..
- ٢٧٤ ٧٣ — يقع (هكذا) .
- ٢٧٨ ١٠ فبمضي : (قدمت ضمة الميم)
- ٢٨٤ ١٢ الكلمة الناقصة : « ما » .

- ص س
- ٢٨٩ ٩ بينهما : (لم تظهر نقطتا الياء) .
- ٢٩٦ ٩ الصواب : « كلتيا » ، بناء واحدة .
- ٣٠١ ١ عتق ، كطلاق (هكذا) .
- ٣٠٣ ١٨ مع أنه : (بدون فاصلة) .
- ٣٠٥ ١ ظالما : (زيلت في الطبع فتحة قرية من اللام) .
- ٣٠٥ ١١ وصعدت : (بتسكين التاء) .
- ٣٠٧ ١٣ ظهرا .
- ٣١٦ ١٠ الأولى : (بالهمزة فوقانية) .
- ٣٢٢ ٤ القيمة : (بكسر الفاء والتاء) .
- ٣٣٠ ١٠ مجزئ : (الهزة فوق الياء) .
- ٣٣٢ ٨ : د د د د .
- ٣٣٥ ٦ الصواب : « د في ش » .
- ٣٣٦ ٨ د : « باختصار مع زيادة » .
- ٣٣٩ ١٣ أن : (بفتح الميم المشددة) .
- ٣٤٩ ٣ ويرجع : (تأخرت فتحة الياء) .
- ٣٥٣ ١ تمنع : (بضم التاء) .
- ١٢ الكلمة الناقصة : « بمنزله » .
- ٣٧٦ ٧ الرقم المطبوس : (٣) .
- ٣٨١ ٧ مضى : (بالضاد المعجمة) .
- ٣٨٢ ١ الصواب : « أمه » .
- ٣٨٤ ١٢ قوله : « نص » ، يصح ضبط أوله بالفتح والضم .
- ٣٩٧ ١٥ الصواب : « وهو لولة ... برى » ، بالهمزة فوق الباء .
- ٤٠٠ ٩ فأت : (بالتاء) .
- ٤٠١ ١٢ رحم : (بكسرتين تحت الميم) .
- ٤٠٤ ١٢ استيفاء القصاص .
- ص س
- ٤١٠ ٢ لإصبغه : (بالهمزة التحتانية أو الفوقانية ، إلا أن الأول أفصح أو أكثر استعمالا) .
- ٤١٣ ٣ فيا : (بياء فيم) .
- ٩ غير : (بالفتن المعجمة) .
- ٤١٦ ١١ أو سن : (بالتون المكسورة المشددة) .
- ٤٢٣ ١٠ الآخر : (بكسر الراء) .
- ١٨ الصواب : « نستبعده » .
- ٤٣١ ١٣ الحر : (بفتح الراء المشددة) .
- ٤٣٢ ٨ ضرب : (بالضاد المعجمة) .
- ٤٤٣ ٩ خمس : (بالحاء المعجمة) .
- ٤٥٠ ٥ قوله : « شبه » ، بكسر الهاء .
- ٤٥١ حدث خطأ في الأرقام .
- ٤٥٥ ١٣ الكلمة المطبوسة : « بينه » .
- ٤٦١ ٥ سقطت كلمة : « حرم » قبل « مسكة » .
- ٤٦٢ ٥ وطئ : (بهمزة مفتوحة فوق الياء) .
- ٤٦٨ ١٧ الكلمة المطبوسة : « بكسر » .
- ٤٧١ ٣ الكلمة المتبورة : « به » .
- ٤٧٢ ٧ « زينت » ، وليس (هكذا) .
- ٤٨٠ ١ — : « حرم (هكذا) » .
- ٤٨٥ ١٩ الصواب : « الزيادة » .
- ٤٨٦ ١ قوله : « أو أخذ » ، هذا لفظ ش ، وهو تحريف ، والصواب « وأخذ » ، كما في زع .

ص ص	ص ص
٦ ٦١٣ سقطت الألف من « اكتفاء ».	١٧ ٤٨٩ د : « أو عن ».
١ ٦٢٢ بقدر : (كسرة واحدة).	٣ ٤٩٤ فسقطت : (بالسين).
٥ ٦٢٩ المبتدئ : (بكسر الهمزة).	٥ ٤٩٧ سقطت الألف — في الطبع —
— ٢٢ قال (هكذا).	من كلمة : « الخوارج ».
— ٢٣ الصواب : « أو ابن المنجاء ».	٥ ٤٩٩ دعى : (تقدمت فتحة الياء ،
١١ ٦٥١ تحذف النقطتان بعد كلمة : « عدده ».	والعين مكسورة) .
٢ ٦٥٦ كلك : (بضم الميم).	١٨ ٤٩٩ الكلمة المبتورة : « بنسبها ».
١٩ ٦٥٩ ص : (هكذا).	٨ ٥٠٢ الإسلام : (سقطت الهمزة)
٧ ٦٦٣ روية : (بضم التاء).	١٣ ٥٠٥ ورويه : (سقطت نقطتا القاف)
١٠ ٦٦٦ عدوه : (بكسر الواو والمشددة).	٤ ٥١٦ مذكى : (تأخر ضبط الكاف)
١١ ٦٦٨ القود : (بفتح الواو).	٢ ٥١٨ قوله : « د غير » ، بكسر الراء.
١٦ ٦٧٥ الصواب : « بإفظة ».	١٥ ٥٢٦ الصواب : « تقدم ، بالتاء .
١٣ ٦٧٨ الصواب : « وأسقط ».	١٧ ٥٣٦ والإقناع ١٩٣ .
٤ ٦٨٨ والإقناع : (بهمزة قطع).	١٠ ٥٣٧ « حلف » : بفتح اللام .
— ١١ حلل : (بكسرتين).	١٧ ٥٤٦ « د يرد ... والإقناع » .
— ٢١ الزاى .	٥ ٥٦٠ « د ففارقة » : بالهاء .
١٣ ٦٩٠ قوله : « د ورثة » ، يصح فتح	١٣ ٥٦١ « د رمضان » : بفتح النون .
آخره وكسره ، إلا أن الكسر	٢٠ ٥٧١ « د رديئة » : بالتاء .
أقعد ، كما قرر في موضعه .	١ ٥٧٧ « د كونه » : بضم النون .
٤ ٦٩٦ تقدمت فتحة الياء من « أنى » .	— ٨ « د والسنة » : بالتاء .
١٢ ٧٠٤ وادعى : (بهمزة وصل).	١ ٥٧٨ حكم : (بتشديد الكاف).
١ ٧١٧ الصواب : « كان » .	٥ ٥٩٩ حاكم يسأل (هكذا).
٦ ٧١٨ د : « د قبله » .	— ٦ الشهادة . وتجب (هكذا).
— ١٠ د : « الزرق » .	٦ ٦٠٢ « د اشتراء » : بالهاء .
	٢ ٦٠٥ الصواب : « د قصر » .

استدراكات هامة خاصة بالقسم الاول من منتهى الإرادات

- ص م
٣ ٧ ورد بهامش ز : « قوله : خيث : [أى] محرم » .
- ١ ٨ ذكر في ز تحت قوله : « منه » — بين الأسطر — : « أى الطهور » .
- ٢ — ذكر في ز أيضاً — تحت قوله : « بنجاسة » — : « لأن لم يصعد إليه دخانها » .
- ١٨ — ورد بهامش ز حاشية مرتبطة بقوله : « نجس » ، هى : « قال في الفاموس : النجس — بالفتح والكسر ، وبالتحريك ، وككف ، وعضد — ضد الطاهر » اهـ .
- ١٥ ٢٠ قوله : « التسوك . مسنون » ، ورد في ز تحت أوله كلمة : « مبتدأ » ، وتحت ثانيه كلمة : « خبر »
- ٢ — قد ضبطنا قوله : « لثة » — وهى : ماحول الأسنان ، أو مخارجها ، أو مغارضاها . — بكسر اللام كما ضبط في المصباح (مادة : لثى) ، وصرح به صاحب النهاية ٤/٨ واللسان ١٠٧/٢٠ ، كما صرح الزبيدي في التاج (٣٢٣/١٠) : « بأنه كمدة . ويجمع على « لثات » و « لثين » و « لثى » ، بكسر اللام — أيضاً — في الجميع . وقد ورد بهامش ز حاشية : « قوله : لثة ، بفتح اللام وتخفيف التاء » اهـ . والظاهر أنه اشتبه الأمر على كاتبها ، وظن أنه مثل « اللثة » — أى اللهاة ، وهى : لحم حراء في الحنك معلقة على عكدة اللسان ، أو ما بين منقطع أصل اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم ، أو غير ذلك مما ذكر في اللسان ١٢٩/٢٠ . — فإنه هو الذى بفتح اللام .
- ٣ — قوله : « ويكره بغيره » ، ورد بهامش ز : « أى للصيام فقط » .
- ٥ — قوله : « ويستحب » ، ذكر بهامش ز أيضاً : « أى للصيام » .
- ١٦ — ورد بهامش ز : « قوله : و [كره] حلق القفا ، يعنى : وترك بقية الرأس . [أما لو حلق الجميع] فلا [يكره ، كما] في المغنى » اهـ .
- والزيادة من عندنا . وانظر شرح المنتهى ٤١/١ .

ص م

- ١٦ ٣ قوله : « ونهص » ، ورد به أمش ز : « والنص : تنف الشعر من الوجه » .
٦ — قوله : « وسنن » ، وردت الواو في زع والغاية ٢٢/١ ، وأسقطت من ش مدرجة في الشرح .

١٢١١ قوله : « جذبه » ، ورد هكذا : (بالذال المعجمة) في ع ش والغاية ٢٣/١ والإقناع ٨٢/١ . ولم تظهر نقطة الذال في ز ، وإن كان قد ظهر — مع بعد قليل عن الحرف — ما يردد بينها وبين سكونها . إلا أنه ورد بالهامش حاشية : « بالذال المهملة » ، وكتب فوقها كلمة : « يحطه » ، يعني : المؤلف رحمه الله . ولا يخفى أن المراد هنا : إحصاء الماء ، وهو من معاني « الجذب » بالذال المعجمة ، كما صرح به في المصباح ، لا « الجذب » بالذال المهملة . وراجع أيضاً : المختار ، واللسان ٢٥١/١ ، والتاج ٧٧/١ . فالظاهر أن هذه الحاشية متعلقة بقوله : « الإدارة » ، وإن كانت تافهة الفائدة .

- ١٥ — وضع في ز فوق قوله : « عتقه » رقم (٣) ، ولم يظهر في الهامش شيء من الحاشية المتعلقة به — بسبب سوء التصوير — كالم يظهر حاشية قبلها لم نعرف موضعها . ولعلها قد تعرضت لضبط الكلمة وبيان معناها . وقد ضبطت في اللسان (١٥٠/١٢) بالضبط الذي أئبنتاه ، وذكر فيه أنها : ما بين الشفة السفلى والذقن لحفة شعرها ، أو ما بين الذقن وطرف الشفة السفلى كان عليها شعر أو لم يكن ، أو ما نبت على الشفة السفلى من الشعر . مما لم يتعرض لذكره : لعدم ضرورته ، ولأنه لم يكن من غرضنا — كما ذكرنا في الخاتمة — البيان والشرح .

- ١٧ ١٠ قوله : « ومنه الأذنان » ، ورد به أمش ز حاشية : « إلا أنه لا يجب مسح ما استدار منهما : من الضاريف ، واحدها : غضروف بالضاد المعجمة ، وهو : ما لان من العظم » .
١١ — ورد به أمش ز حاشية لم يظهر سوى بعض كلمات منها ، والظاهر أنها (م ٤٧ — في ٢ منتهى الإرادات)

ص ص

متعلقة بقوله: «وترتيب»، ومترجمة لبيان الدليل على ركنيته في الوضوء:
بما بينه — بياناً شافياً — الهوتى في شرحه ٤٦/١ .

٤ ٢١

قوله: «ورسوله»، ذكر بهامش زحاشية (لم يظهر منها بعض
حروفها وكلماتها، فردناها بين مربعين، كما زدنا غيرها للفائدة)،
هى: «قال ابن القيم: وأما الأذكار — التى تقولها العامة على الوضوء
عند كل عضو — فلا أصل لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم،
ولا عن أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا الأئمة الأربعة. وفيها
حديث كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (انتهى كلام ابن
القيم). قال النووى (في المباح): «وحد [نفت] دعاء الأعضاء
المذكور فى المحرر» (لرافعى). وهو أصل منهاج النووى، ومختصر
من وجيز حجة الإسلام الغزالى، إذ لا أصل له. وكذا قال
(يعنى: النووى) فى الروضة (مختصر الشرح الكبير — فتح
العزير، على الوجيز — لرافعى) وشرح المذهب (المجموع: ٤٥٦/١).
أى لم يحمى فيه شئ [عن النبى] صلى الله عليه وسلم، كما قال النووى
فى الأذكار (ص ١٥: طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٤٨) «أو التتميم»
(لم يطبع). والرافعى قال (فى الشرح الكبير: ٤٥٠/١. وانظر
«التلخيص الجدير» بذياله، لحافظ الدنيا: ابن حجر العسقلانى): ورد
به الأثر عن السلف الصالحين [الحسين]. قال الجلال المحلى (فى شرح
المنهاج: ٥٦/١: طبع عيسى الحلبي، بعد أن ذكر كل ما ورد عقب كلام
ابن القيم): وفاتهما (يعنى الشيخين: الرافعى والنووى) أنه روى
عن النبى صلى الله عليه وسلم، من طرق — فى تاريخ ابن خلدون [بان]
وغیره، وإن كانت ضعيفة؛ للعمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال،
انتهى كلام الجلال المحلى الذى لم يلف نظيره فى الفقه وأصوله وما إليها،
فى كافة القرون الوسطى، ويعتبر بحق شيخ المحققين، وإمام المدققين.
وبذلك يتبين لك ما فى كلام ابن القيم — رحمه الله — وإطلاقه فى التنى،
وقطعه بالحكم.

حس س

٢ ٢٩ قوله : « ويمنح » ، ورد بعده في ز — مضروباً عليه — : « كافر من قراءة مطلقاً ، و » : ثم ورد بالهامش حاشية : « ستأتى قراءة القرآن في فصل : ويمنحون من حل [سلاح ... وشراء مصحف حديث و] فقه ١ هـ . وهو الوارد في آخر باب أحكام أهل الذمة : (٣٣٣/١) — (٣٣٦) . وورد بجوارها حاشية أخرى ، من هذا القبيل ، غير بيته .

١٢ ٣٣ قوله : « والسلام فيه » ، ورد بهامش ز : « وكذا رده . الحجاري ١ هـ . ولم يتعرض في « الإقناع » إلا لإلقاء السلام ، كما في « المنتهى » . وتعرض البهوتي للرد في الشرحين : (١٤٣/١ و ٨٤/١) . كما تعرض له صاحب الناية : (٥٢/١) .

١٣ ٣٦ قوله : « وإن تعذر » ، ذكر بهامش ز : « ومسألة ما إذا تعذر الماء والتراب » . قوله : « وفيه » ، ورد بهامش ز : « بالرفع » .

١١ ٥٦ قوله : « سواء » ، ذكر بهامش ز : « تطلق على الفرج . عيني ١ هـ ، يعني : فرج الرجل والمرأة كما في المصباح . وانظر : شرح المنتهى (١٤٠/١) .

٨ — ١ قوله : « ومعنى » ، ومعنى « مع » : « معاً » ، أي « معاً » ، أي « معاً » . وقوله : « من شيء بعد » ، أي « كالكرسی » : وسع كرسية السموات والأرض ١ هـ . الجلال المحلى ، يعني : في شرحه للنهاج (١٥٦/١ — ١٥٧) . فلا تتوهم أنه ذكر شيئاً من ذلك في تفسيره . لأنه لم يفسر إلا نصف القرآن الثاني (المكي) ، الذي أكله السيوطي بتفسير القسم الأول (المدني) ؛ واشتهر بتفسير الجلالين . وراجع : شرح المنتهى (١٨٥/١) .

٦ — قوله : « وجهه » ، ورد بهامش ز : « الجهة : ما ارتفع عن الجانبين إلى مبتدأ الرأس ، وهو : أول شعر الرأس المعتاد ١ هـ . وراجع : المصباح .

ص س

٨٢ ٥-٨ قوله: «آل إبراهيم»، ذكر بهامش ز ساشية: «آل إبراهيم = إسماعيل وإسحاق وأولاده». [الجلال] المحلى، ٨١، يعنى: فى شرح المنهاج (١٦٨/١).

٨٣ ٦ قوله: «والأولى أن لا يزيد: وبركاته»، ورد بهامش ز: «للاستغناء عنه بـ «رحمة الله»: [الجلال]. المحلى، ٨١، وقد ذكره بلفظ: «لفنى . . .» فى شرح المنهاج. فى أول الكلام عن التحيات. (١٦٦/١). وانظر. شرح المتن (١٩٣/١)

٩٤ ١٥ الكلمة المطبوسة بالهامش هى: «رأية».

١٠٢ ٤ قوله: «ونحوها»، ذكر بهامش ز: «الثلاث والخمس والسميع».

فهرست إجمالي لموضوعات القسم الثاني من منتهى الإرادات

- | | |
|--|---|
| <p>١٠ فصل : في بيان ما يشترط في ناظر الوقف ولو أجنبيا ، وما إلى ذلك .</p> <p>١١ بيان تصرفات الناظر بالأصالة وغيره .</p> <p>حكم نظر الحاكم مع الناظر الخاص .</p> <p>١٢ فصل : في بيان وظيفة الناظر .</p> <p>تفصيل القول في ذلك .</p> <p>١٤ فصل : في حكم الوقف على عديمين ، أو على ولده أو ولد غيره ثم المساكين ، أو على العقب أو النسل ، أو ولد ولده أو ذريته ، أو على أولاده ثم أولادهم . وما إلى ذلك .</p> <p>تفصيل القول في ذلك .</p> <p>١٧ صحة الوقف على ولده ومن يولد له . حكم الوقف على بنه أو بنى فلان . حكم الوقف على عترته أو عشيرته ، أو قرابته ، أو أهل بيته ، أو ذوي رحمه .</p> <p>حكم الوقف على الأيام والعزاب .</p> <p>١٨ حكم الوقف على مواليه .</p> <p>حكم الوقف على الفقراء أو المساكين .</p> <p>١٩ حكم الوقف على القراء ، وسبل الخير . بيان أن الوصية كالوقف .</p> <p>١٩ فصل : في بيان أن الوقف عقد لازم ، وما يتصل بذلك .</p> <p>٢٠ صحة بيع بعض الوقف لإصلاح باقيه .</p> | <p>٣ كتاب الوقف :</p> <p>بيان حقيقة الوقف شرعا .</p> <p>ما يحصل به الوقف : من فعل وقول . صريح القول ، وكنايته .</p> <p>٤ فصل : في شروط الوقف الأربعة ، والأحكام المتفرعة عليها .</p> <p>الشرط الأول : مصادفته عينا يصح بيعها ، ويلتفع بها عرفا .</p> <p>الشرط الثاني : كونه على بر .</p> <p>٥ « الثالث : كونه على معين يملك ثابتا .</p> <p>٦ الشرط الرابع : كونه ناجزا .</p> <p>٣ فصل : في بيان ما لا يشترط لزوم الوقف ، وغير ذلك .</p> <p>٧ تعيين مصرف الوقف إلى الجهة المعنية . حكم منقطع الابتداء والوسط ، وانقطاع الجهة .</p> <p>حكم تزوج الموقوفة وتزوجها .</p> <p>٨ عدم صحة عتق الموقوف . أحكام الجناية عليه .</p> <p>٨ فصل : في بيان ما يرجع فيه إلى لئ شرط الواقف .</p> <p>٩ حكم تخصيص نحو المقبرة بأهل مذهب أو بلد أو قبيلة .</p> <p>١٠ حكم مال مجهول شرط الواقف . حكم عدم اشتراط الناظر ، أو إطلاق النظر للحاكم .</p> |
|--|---|

٢٠ حكم تعبير وقف من آخر .

حكم بيع الحاكم الوقف .

٢١-٢٠ الأحكام المتعلقة بشراء البذل ،
وبفضل الفلّة . وبما فضل عن الحاجة ،
وغير ذلك .

٢٢ باب في الهبة :

بيان حقيقة الهبة شرعا .

الفرق بين الهبة والصدقة والعطية .
حكم من أهدى ليهدي له أكثر من
هدية .

حكم اشتراط العوض المعلوم ،
أو الثواب المجهول ، في الهبة .

٢٣ ما تصح به الهبة وتملك .

حكم قبضها ، ولزومها به .

ما تبطل به الهبة .

٢٤ عدم صحتها لحل ومع إيهام المحل .
بيان أن كل ما صح بيعه ، صحت
هبة .

ما يعتبر لقبض المشاع .

حكم هبة المجهول ، وما في اللزمة ،
وما لا يقدر على تسليمه .

٢٥ حكم تعليق الهبة ، واشتراط تأقيتها
أو ما ينافيها .

الكلام على العمري .

٢٦ فصل : في وجوب التمديد في

في هبة غير النافذة ، بين من يرث

بقراءة . وجواز التخصيص بإذن

الباقى . وغير ذلك .

٢٦ لإباحة قسمة المال بين الوراث .

٢٧ حكم رجوع الواهب بعد القبض .

٢٧ فصل : في بيان تملك أبي الحر ما شاء من
من مال ولده .

٢٨ ما يحصل به هذا التملك .

حكم استيلاء جارية ولده ، أو أمة
أحد أبويه .

حكم مطالبة الولد أو ورثته أبا بدين
وما إليه .

٢٩ فصل : في عطية المريض ، وعما ياتيه ،
وما يتعلق بذلك .

٣٠ حكم مال علق صحيح عتق فنه ،
فوجد في مرضه .

حكم اجتماع العطية مع الوصية ،
والعجز عن التبرعات المنجزة .

٣١ فصل : في بيان الأمور الأربعة التي
تفارق فيها العطية الوصية ، وغير
ذلك .

٣٢ حكم مالو أعتق أو وهب قنا في
مرضه ، فكسب .

٣٣ حكم مالو أعتق أمة ثم وطئها .

حكم مالو وهبها لمريض آخر لا مال
له ، فوهبها الثاني للأول .

حكم مالو باع قفيرا لا يملك غيره ،
بأقل قيمة . وما إلى ذلك .

٣٤ حكم مالو أصدق امرأة عشرة لا مال
له غيرها ، وصدق مثلها خمسة .

محصور أو نحو مسجد ، لم يشترط قبوله . بخلاف غيره .

٤٠ بيان محل القبول ، والوقت الذي يثبت ملك الموصى له من حينه .

٤١ حكم مالومات موصى له قبل موصى ، وما إلى ذلك .

٤١ فصل : في الأقوال التي تبطل الوصية ، أو تعتبر رجوعاً ، وما إلى ذلك .

٤٣ باب الموصى له :

بيان من تصح الوصية له .

بيان من لا تصح الوصية له .

٤٤ بيان حقيقة العفل ومن إليه ، والشاب والكهل ، والشايخ والمهرم .
بطلان الوصية بقتل الوصى الموصى .
صحّة الوصية لأصناف الزكاة ، وكتب القرآن والعلم ، والمسجد ، والفرس الحبيس .

٤٥ حكم الوصية في أبواب البر .

• الوصى أن يحج عنه بألف .

٤٦ حكم الوصية بمقتضى ألف ، وحق عبد زيد ، وما إلى ذلك .

حكم الوصية لأهل سكنه ، أو لجيرانه ، أو لأقرب قرابته ، وغير ذلك .

٤٧ فصل : في حكم الوصية للكنيسة ، أو بيت النار ، أو كتب التوراة والإنجيل ، أو الملك ، أو الميت . وما إلى ذلك .
صحّة الوصية لفرس زيد .

٣٤ حكم من وهب زوجته كل ماله في مرضه ، فانت قبله .

٣٤ فصل : في بيان حكم ماله أقر في مرضه أنه أعتق نحو ابن عمه في صحته ، وغير ذلك .

٣٥ حكم ماله واشترى أباه بكل ماله ، وترك ابنا .

حكم ماله ودر نحو ابن عمه .

حكم ما لو أعتق أمة ، وتزوجها في مرضه .

٣٦ حكم ماله تبرع بثلك ماله ، ثم اشترى نحو أبيه من الثلثين .

٣٧ كتاب في الوصية :

بيان حقيقة الوصية شرعاً .

من تصح وصيته مطلقاً ومقيدة .

الوصية تسن لمن ترك خيراً ، بالحنس .

الوصية تكره لفقير له ورثة .

٣٨ حكم وصية من يرمه غير زوج أو زوجة ، بزاده على الثلث ، لأجنبي .

حكم الوصية لكل وارث ، بجميع بقدر إرادته .

حكم من لم يف ثلثه بوصاياه .

بيان أن الوصية تنفيذ

لزوم الوصية بنير قبول وقبض ، وما إلى ذلك .

٤ فصل : في بيان أن ما وصى به لتبر

- ٤٨ حكم الوصية لزيد وقه أو للرسول .
 د د بماله ، لابنيه وأجنبي .
 د د بالثلث ، لزيد وللفقراء
 والمساكين . وما إلى ذلك .
 * * *
- ٤٩ باب الموصى به :
 اعتبار لمكانه واختصاصه
 صحة الوصية بإناء ذهب أو فضة ،
 وبالمعدوم ، وبغير المال .
 عدم صحتها بما لا تنفع فيه .
 ٥٠ صحتها بالمجهول ، وبغير المعين ،
 وبالقوس .
 الوصية بالكلب أو الطبل .
 ٥١ حكم الوصية بدفن كتب العلم ،
 ولأحراق تلك المال ، ومصنف
 للقراءة .
 نفاذ الوصية فيما علم — من المال —
 وما لم يعلم .
 ٥٢ فصل : في صحة الوصية بنفقة
 مفردة .
 ٥٣ صحة الوصية بمال الكتابة .
 حكم الوصية بكفارة الأيمان .
 ٥٤ فصل : في بيان أن الوصية بمعين
 تبطل بثقله ، وغير ذلك .
 حكم ما لو تلف المال كله غير
 معين .
 حكم ما لو وصى بثلث عبد ،
 فاستحق ثلثاه ، وما إلى ذلك .
- ٥٥ حكم ما لو وصى لشخص بثلث ماله ،
 ولآخر بمائة ، وثلث بتمام الثلث
 على المائة . ونحو ذلك .
 * * *
- ٥٦ باب الوصية بالانصباء والأجزاء :
 الكلام على الوصية بالانصباء .
 ٥٨ فصل : في الوصية بالأجزاء .
 تفصيل التول في ذلك .
 ٦٠ فصل : في الجمع بين الوصية بالأجزاء
 والانصباء .
 تفصيل القول في ذلك .
 * * *
- ٦٤ باب الموصى إليه :
 بيان من تصح الوصية إليه .
 د الوقت الذي تعتبر فيه صفاته .
 صحة الوصية لمتنظر .
 ٦٥ حكم تعليق ولي الأمر ، ولاية حكم
 أو وظيفة ، بشرط شغورها أو
 غيره .
 حكم من وصى زيداً ثم عمراً .
 د المومات أحدوصيين ، أو تغير
 حالهما .
 ٦٥ فصل : في بيان أنه لا تصح الوصية
 إلا في تصرف معلوم يملك فعله ،
 وغير ذلك .
 ٦٦ بيان أن من وصى في شيء ، لم يصر
 وصياً في غيره .
 حكم من وصى بتفرقة الثلث أو

٧٢ فصل : في بيان أحوال الأم الأربعة .

تفصيل القول في ذلك .

٧٣ فصل : في ميراث الجدة والجدات .

تفصيل القول في ذلك .

٧٤ فصل : في ميراث بنت الصلب ، وسائر

من يستحق النصف .

تفصيل القول في ذلك .

٧٥ باب في الحجب :

تفصيل القول في ذلك .

بيان أن من لا يرث لا يحجب .

٧٦ باب المصبة :

بيان حقيقة العاصب .

د أقرب المصبة .

٧٧ حكم ما لو عدم المصبة من النسب .

حكم ما لو كانت المصبة عمًا ، أو ابنه ،

أو ابن أخ .

متى تستقل المصبة بالمال ؟ .

حكم ميراث المصبة مع ذي الفرض .

الكلام على المشتركة والشريكة .

٧٨ باب أصول المسائل :

بيان أنها سبعة ، وما تعول منها

وما لا تعول .

الكلام على الخمسة الأولى منها .

مسائل اليتيمتين والمنافضة والمباهلة .

٧٩ مسائلنا الفراء وذات الفروع .

قضاء الدين ، وأبي الوثرة أو جحدوا .

وغير ذلك .

٦٧ حكم الوصية بحفر بئر بطريق مكة

مع عدم القدرة ، أو ببناء مسجد مع

عدم وجود عرصة . وغير ذلك .

٦٨ حكم من مات بيرة ونحوها .

٦٩ كتاب في الفرائض :

بيان حقيقة الفرائض ، والفريضة .

بيان أسباب الأثر الثلاثة .

بيان المجموع على توريثهم من

الذكور والإناث .

بيان أنواع الوراث الثلاثة .

٦٩ باب ذوي الفروض

بيان أنهم عشرة .

نصيب الزوج .

٧٠ د الزوجة .

كيفية ميراث الأب والجد : فرضاً ،

وتعصياً .

٧٠ فصل : في ميراث الجد مع الإخوة

والأخوات .

الكلام على الأكدرية .

٧١ بيان أنه لا عول في مسائل الجد ،

ولا فرض لأخت معه ابتداء .

الكلام على الحرقاء .

د مختصرة زيد .

٧٢ د تعيينيته ، وعشرينه .

٩٠ بيان جهات ذوى الأرحام الثلاث .

• • •

٩١ باب ميراث الحمل :

تفصيل القول فى ذلك .

• • •

٩٣ باب ميراث المفقود :

تفصيل القول فى ذلك .

٩٤ حكم مفقودين فأكثر .

« من قال عن ابنى أمته : « أحدهما
ابنى » .

• • •

باب ميراث الحنثى :

بيان ما يعتبر فى توريثه عند
إشكاله .

٩٦ بيان أحوال تعدد الحنثاء .

٩٧ حكم من لا ذكر له ولا فرج .

• • •

٩٧ باب ميراث الفرق ، ومن عمى
موتهم .

حكم ما إذا علم موت متورثين ضا .

حكم ما إذا جهل الأسبق ، وما إلى
ذلك .

حكم ما لو ادعى ورثة كل ميت
السبق ، وغير ذلك .

• • •

١٠٠ باب ميراث أهل المال :

حكم إرث المياين فى الدين .

إرث الكفار بعضهم بعضا .

٧٩ الكلام على السادسة والسابعة .

مسائل أم الأراسل والدينارية
والمنبرية .

٨٠ فصل : فى الرد .

تفصيل القول فى كيفيته وأحواله .

• • •

٨١ باب تصحيح المسائل :

تفصيل القول فى ذلك .

٨٣ مسألة الامتحان التى لا تتمشى على
قواعد الحنابلة .

• • •

٨٤ باب فى المناسخات :

بيان حقيقة المناسخات .

٨٤ بيان صورها الثلاث .

٨٥ اختصار المناسخات .

• • •

٨٦ باب قسم التركات :

طرق استخراج العدد المجهول .

الكلام على الطريقتين الأول والثانى
والثالث .

٨٧ الكلام على الطريق الرابع والخامس .

بيان القسمة على القرايط .

• • •

٨٨ باب ذوى الأرحام :

بيان حقيقة ذوى الأرحام .

« أصنافهم الأحد عشر .

« كيفية توريثهم .

٩٠ حكم إسقاط بعضهم بعضا .

القتل المانع من الإرث ، وغيره
المانع منه .

- ١١٢ باب ميراث المقتى بعضه .
كيفية إرث المقتى ، وحجبه .
١١٣ حكم ما إذا كان عصبان نصفه
كل حر .
١١٤ حكم ما إذا كان ابنان نصفه
أحدهما حر .
حكم مهاياة المقتى سيده ، أو
مقامته في حياته .
١١٤ فصل : في أنه يرد على ذى فرض
وعصبة بعضهما حر ، إن لم يصبه
بقدر حرته بنفسه .
تفصيل القول في ذلك .

- ١١٥ باب في الولاء ، وجوه ودوره :
بيان حقيقة الولاء ، وثبوته .
١١٦ متى يرث ذو الولاء ؟ .
حكم من أعتق رقيقه عن حى
أو ميت .
حكم من تبرع بالمقتى عن الميت ،
وما إلى ذلك .
١١٧ متى يثبت ولاد العبد المسلم
للكافر ؟
١١٧ فصل : فيمن يرث من النسل
بالولاء ، وغير ذلك .
من يرث بالولاء من ذوى الفرض .

١٠٠ حكم خلف الكفر بيده ، ونحوه .
١٠١ إرث المجوسى .

- ١٠٢ باب ميراث المطلقة :
متى يثبت الميراث للزوجين أو
للزوجة فقط ؟ .
١٠٣ متى يثبت الميراث للزوج
فقط ؟
١٠٤ ما يقطع التوارث بين الزوجين .
إرث من تزوجها مريض مضارة .
١٠٥ الكلام على ما لو جحد لإبانة
امراة ادعتا .
الكلام على ما لو قتل امرأة في
مرضه ثم مات .
الكلام على ما لو خلف زوجات
نكاح بعضهم فاسد ، وغير
ذلك .

- ١٠٩ باب الإقرار بمشارك في الإرث :
إقرار كل الورثة المكلفين .
١٠٦ اعتبار إقرار الزوج ، والمولى .
إقرار بعض الورثة ، وصوره .
١١٠ فصل : فيما إذا أقر في مسألة عول
بمن يزيله .
تفصيل القول في ذلك .

- ١١١ باب ميراث التاتل :
تفصيل القول في ذلك ، وبيان

١٢٧ فصل : في صحة تعليق العتق بصفة .

١٢٨ الكلام على تعليق عتق غيره ، بملكه .

الكلام على مالو قال : « أول أو آخرقن أملكه حر » ، ومال إلى ذلك .

١٢٩ متى يتبع المعتقة بصفة ولدها ؟ .

١٣٠ الكلام على مالو قال : « أنت حر وعليك ألف » ، ونحو ذلك .

الكلام على مالو قال : « جعلت عتقك إليك أو خيرتك » ، ونحوه .

١٣١ فصل : في بيان حكم ما إذا قال : « كل مملوك أو عبد لي حر » ، ونحوه .

حكم ما إذا بان للناس أو جاهل أن عتيقه أخطأه القرعة ، وغير ذلك .

١٣٢ فصل : في بيان حكم من أعتق جزءاً من مختص به أو مشترك ، أو دبره ، ومات . وغير ذلك .

١٣٣ حكم من أعتق في مرضه ستة سواء ، وتلك يحتملهم ، ثم ظهر دين يستفرقهم .

١٣٤ حكم من أعتق عبيدين قيمة أحدهما مائتان ، والآخر ثلاثمائة .

حكم من أعتق مبهما من ثلاثة ، وغير ذلك .

• • •

١١٨ حكم بيع الولاء وهبته ووقفه ، والوصية به ، وإرثه .

بيان حقيقة الكبر .

• • •

١١٩ فصل : في جر الولاء ودوره . تفصيل القول في ذلك .

• • •

١٢١ كتاب العتق :

بيان حقيقة العتق .

أفضل الرقبة المعتقة .

حكم عتق وكتابة من له كسب .

صيغة العتق : الصريحة .

١٢٢ « » : الكناية .

١٢٣ الكلام على عتق الحبل .

حكم من ملك ، يورث أو يغيره ، جزءاً ممن يعتق عليه .

١٢٤ حكم مال المعتق عند العتق .

١٢٤ فصل : في بيان حكم من أعتق جزءاً مشاعاً أو معيناً ، وغير ذلك . حكم من أعتق كل المشترك أو نصيبه منه ، وما يتعلق به .

١٢٦ حكم من قال لشريكه : « إن أعتقت نصيبك فنصيبى حر » ، فأعتقه .

حكم من قال لأمته : « إن صليت مكشوفة الرأس فأنت حرة قبله » ، وغير ذلك .

١٢٧ صحة شراء شاهدين ، من ردت شهادتها بعتقه .

كسبه ونفقه وكل تصرف يصلح
ماله ، وما إلى ذلك .

٢٣٩ بيان أن سفر المكاتب كترميم .

١٣٩ الكلام على ما يصح من نفقة
المكاتب وتصرفاته .

° ° °

٢٤٩ فصل : في بيان أنه يصح شرط
وطء مكاتبته ، لا بنت لها .

تفصيل القول في ذلك ، مع بيان
ما يتعلق به .

١٤٢ فصل : في صحة نقل الملك في المكاتب
وما يرتبط بذلك .

الكلام على جناية المكاتب ، وعلى
قتل سيده له أو إعتاقه ، وعلى
عجزه .

١٤٣ فصل : في بيان أن الكتابة الصحيحة
عقد لازم .

متى يجوز السيد فسخ الكتابة بلا
حكم ؟ .

١٤٤ متى يجوز للمكاتب التنازل على
الكسب ، تمجيز نفسه ؟ .

بيان أن ليس للسيد الفسخ بالعجز
عن ربح الكتابة ، وغير ذلك .

١٤٤ فصل : في بيان صحة كتابة عدد من
تمتعه بموضع واحد ، وكيفية
ذلك . وغيره .

١٤٥ الكلام على صحة مكتبة بعض عبده ،
والشقص من مشترك .

١٣٤ باب في التدبير :

بيان حقيقة التدبير .

صريح التدبير ، وكتابته .

١٣٥ بيان أن التدبير ليس بوصية .

صحة وقف المدير وهبته وبيعته .

حكم مالوجني المدير ، أو فدى ،

أو بيع بعضه .

حكم ما ولدته المديرية بعد التدبير .

كتابة المدير ، وتدبير المكاتب .

١٣٦ الكلام على تدبير الشقص .

الكلام على ما لو أسلم نحو مدير

لكافر .

الكلام على إنكار التدبير ، وإبطاله

بقتل المدير سيده .

° ° °

١٣٦ باب في الكتابة :

بيان حقيقة الكتابة شرعا .

١٣٧ الكلام على اشتراط الأجل في

الكتابة .

حكم كتابة من علم فيه خير ، ومن لا

كسب له ، والمبعض والمدير .

بيان ما تعتقد به الكتابة ، أو

تنفسخ .

١٣٨ حكم تمجيل الكتابة ، ووضع

بعضها ، وغير ذلك .

حكم قبض السيد ما لا يني بدنيه

ودين الكتابة .

١٣٨ فصل : في بيان أن المكاتب يملك

١٥١ كتاب النكاح :
 بيان ما يطلق عليه لفظ النكاح .
 د متى يسن النكاح ، أو يجب ،
 أو يجوز ،
 سنية تخير ذات الدين ومن إليها .
 ١٥١ فصل : في بيان ما يجوز النظر
 إليه من المرأة ، لمن أراد خطبتها
 وغلب على ظنه الإجابة . وما
 إلى ذلك .
 ١٥٢ بيان أحكام النظر المختلفة .
 ١٥٣ الكلام على صوت الأجنبية
 والتلذذ بسماعه .
 ١٥٤ ما يجوز لكل من الزوجين نظره
 أو لمسه من الآخر .
 حكم نظر السيد إلى أمته المباحة له ،
 أو المزرية .
 حكم التزين للحرم .
 ١٥٤ فصل : في بيان حقيقة التصريح
 والتعريض في الخطبة ، وحكم كل
 منهما . وغير ذلك .
 ١٥٥ حكم الخطبة على خطبة المسلم .
 د خطبة من أذنت لولائها في تزويجها
 من معين .
 صحة العقد مع خطبة حرمت .
 بيان الوقت الذي يسن فيه عقد
 النكاح ، وما يتعلق بذلك .
 ١٥٦ خطبة ابن مسعود رضى الله عنه .

١٤٥ الكلام على كتابة سيدين عبدهما
 على تار أو تفاضل ، وما إلى
 ذلك .
 ١٤٦ حكم قبول الكتابة عن النفس
 والغائب .
 ١٤٦ فصل : في حكم الاختلاف في
 الكتابة .
 تفصيل القول فيه .
 ١٤٧ فصل : في بيان الكتابة الفاسدة
 وحكمها ، وفسخها .
 تفصيل القول في ذلك .
 * * *
 ١٤٧ باب أحكام أم الولد :
 بيان حقيقة أم الولد :
 د أن أم الولد تعتق بموت
 سيدها .
 ١٤٨ الكلام على مالو أصاب أمة في
 ملك غيره ، أو ملك حاملا
 فوطئها .
 بيان الأحكام التي تشترك فيها أم
 الولد مع الأمة
 حكم ولدها من غير سيدها .
 ١٤٨ حكم مالو مات سيدها وهي
 حامل .
 الكلام على جناية أم الولد .
 ١٤٩ بيان أنه لا حد بقتل أم ولد .
 حكم مالو أسلبت أم ولد كافر .
 د وطئ أحد اثنين
 أمتهما .

استوى وليان فأكثر في درجة ،
وغير ذلك .

١٦٤ حكم مالو الزوج وليان لاثنتين .

١٦٥ حكم من زوج عبده الصغير بأمته ،
ونحوه .

١٦٦ فصل : في بيان حكم من قال
لأمته - التي يحل له نكاحها
وقت القول - : « أعتقتك وجعلت
عتقك صداقك » ، ونحوه . وما إلى
ذلك .

١٦٧ حكم من أعتقها بسؤالها على أن
تنكحه ، ونحوه .

١٦٧ فصل : في الشرطين الرابع والخامس
من شروط النكاح .

الشرط الرابع : الشهادة ، والأحكام
المرتبطة به .

١٦٨ الشرط الخامس : كفارة الزوج ،
وبيان أنها شرط للصحة أو
للزوم .

١٦٩ بيان حقيقة الكفارة شرعا .

° ° °

١٦٩ باب في المحرمات من النكاح :

بيان أن المحرمات ضربان :

الضرب الأول : المحرمات على
الأبد ، ومن أقسام خمسة :

القسم الأول : بالنسب .

د الثاني : بالرضاع .

د الثالث : بالمصاهرة .

بيان حقيقة الراتب .

١٥٦ باب ركني النكاح ، وشروطه :

ما يتحقق به الركن الأول : الإيجاب .

١٥٧ د د د د الثاني : القبول .

١٥٨ حكم تراخي القبول .

حكم جنون الموجب أو إغمائه قبل
القبول .

حكم التزوج بلفظ الحبة .

١٥٨ فصل : في شروط النكاح الخمسة ،
وما يتعلق بها :

الشرط الأول : تعيين الزوجين .

١٥٩ الشرط الثاني : رضا الزوجين ،
بالتقيد المعتبرة .

١٦٠ فصل : في الشرط الثالث : الولي ،
وما يتعلق به .

١٦١ بيان الأحق بإنكاح الحرة .
ولي الأمة .

بيان شروط الولي السبعة :

الشرط الأول والثاني والثالث .
بقية الشروط .

١٦٢ حكم مالو الزوج حاكم أو أبلد ،
بلا عذر للأقرب .

حكم ولاية الكتابي نكاح موليته
ومباشرة .

١٦٣ فصل : في بيان أن وكيل كل ولي
يقوم مقامه غائبا وحاضرا ، وسائر
الأحكام التي تثبت له .

١٦٤ متى يكون وصي الولي ، في النكاح ،
بمنزله ؟ .

١٦٤ فصل : في بيان حكم ما إذا

- ١٧٢ القسم الرابع : بالعان .
 ١٧٣ د الخامس : زوجات النبي —
 صلى الله عليه وسلم — على غيره .
 ١٧٣ فصل : في التزويج الثاني من
 المحرمات ، ومن المحرمات إلى أمه ،
 ومن نوعان :
 النوع الأول : لأجل الجمع ،
 وتفصيل القول في ذلك .
 ١٧٦ النوع الثاني : لما روى يروى ،
 وتفصيل القول في ذلك .
 تحريم نكاح الكتابية والأمة ،
 على النبي صلى الله عليه وسلم .
 ١٧٧ متى يحل للحر المسلم نكاح الأمة
 المسلمة ؟ .
 صحة نكاح أمة من بيت المال .
 ١٧٨ الكلام على نكاح الن من إليه
 أمة أو سيده ، وما إلى ذلك .
 حكم ما لو ملك أحد الزوجين
 الآخر أو بعضه ، وما إليه .
 حكم الجمع في عند بين مباحة
 ومحرمة .
 الكلام على وطئه من حرم نكاحها
 إذا ملكته .
 متى يصح نكاح الحنتى المشكل ؟ .
 * * *
- ١٧٨ باب الشروط في النكاح :
 بيان محل المعتبر منها ، وأنها
 قسبان :
- ١٧٩ القسم الأول : الصحيح اللازم
 للزواج ، وتفصيل القول فيه .
 ١٨٠ فصل : في القسم الثاني : الفاسد ،
 وهو نوعان :
 النوع الأول : ما يبطل النكاح من
 أصله ، وهو ثلاثة أشياء :
 الكلام على الأول : النغار ، وبيان
 حقيقته .
 الكلام على الثاني : نكاح المحلل ،
 وشرح حقيقته .
 ١٨١ الكلام على الثالث : نكاح المتعة ،
 وبيان حقيقته وأحكامه .
 ١٨٢ النوع الثاني من القسم الثاني الفاسد .
 وبيان صورته .
 ١٨٢ فصل : في بيان حكم ما لو شرط الزوجة
 مسألة ، فبانت كتابية . ونحو ذلك .
 ١٨٣ حكم من تزوج أمة ، وظن
 أو شرط أنها حرة ، فولدت .
 ١٨٤ حكم من تزوجت رجلا على أنه
 حر ، فبان عبدا . وما إلى ذلك .
 ١٨٤ فصل : في بيان أن لمن عتقت
 كلها تحت رقيق كله — الفسخ .
 والأحكام المتعلقة بذلك وما إليه .
 ١٨٦ حكم مالك زوجين .
 * * *
- ١٨٦ باب حكم الميوب في النكاح :
 بيان أن أقسامها المئبة لخيار ثلاثة :
 القسم الأول : ما يختص بالرجل ،
 وتفصيل القول فيه .

١٨٨ النسم الثاني : ما يختص بالمرأة ،
وبيانه .

القسم الثالث : ما هو مشترك
بينهما ، وشرحه .

١٨٩ فصل : في أنه لا يثبت خيار في
عيب زال بعد العقد ، وللعالم
به وقته ، وما إلى ذلك .
بيان أن خيار العيب على التراخي ،
وأنه يسقط في غير عته بما يدل
على رضا .

١٩٠ بيان أنه لا يصح فسخ بلا
حاکم ، وما يتعلق بذلك .

١٩١ فصل : في بيان أنه ليس لولي
صغير أو صغيرة ، أو مجنون
أو مجنونة ، أو أمة - تزويجهم
بمعيب يرد به ، ولالولي حرية
مكلفة تزويجها بلا رضاها .

١٩١ باب نكاح الكفار :

بيان أنه كنكاح المسلمين فيما
يجب به ، وتحريم المحرمات .

١٩٢ متى يقر الكفار على الانكحة
المحرمة ؟

حكم مالوأتى الكفار إلينا قبل
العقد أو بعده ، وما إلى ذلك .
حكم وطء الحربى حرية .

١٩٣ فصل : في بيان حكم مالوأسلم
الزوجان معاً ، أو زوج كتابية ،

أو كتابية تحت كفر ، أو أحد
غير كتابيين . وما إلى ذلك .

١٩٤ حكم نكاح من هاجر إلينا بدمه
مؤبدة أو مسلاً أو مسلمة ،
والآخر بملار الحرب .

١٩٤ فصل : في بيان حكم من أسلم
وتحتة أكثر من أربع ، فأسلن
أو كن كتابيات ، أو أسلم بعضهم
وما إلى ذلك .

١٩٦ حكم من أسلم وتحتة أختان ،
أو أم وبنتها .

١٩٧ فصل : في حكم من أسلم وتحتة
إماء فأسلن معه أو في العدة ،
أو تحتة حرة وإماء فأسلن
الحررة في عدتها ، وما إلى ذلك .

١٩٨ حكم مالوأسلم عبد وتحتة إماء ،
فأسلن معه أو في العدة .
وما إليه .

١٩٨ فصل : في بيان حكم
مالوارتد أحد الزوجين ، أو هما
معاً ، قبل الدخول .
تفصيل القول في ذلك .

٢٠٠ كتاب الصداق :

بيان حقيقة الصداق شرعاً .

بيان مشروعيته في النكاح ،

واستحباب تسميته فيه .

(٤٨٢ - ٢٠٢ منتهى الإرادات) .

٢٠٦ حكم قبض الابدصادق المحجور عليها ، أو الرشيدة .

٢٠٦ فصل : في حكم المأزوجة عبد يأذن سيده أو غيره ، وما إلى ذلك .

حكم ما إن زوج عبده أمته ، أو حرة .

٢٠٧ فصل : في بيان أن الزوجة تملك بمقددجمع المسمى ، وغير ذلك .

الكلام على تمام المعين وضمانه هو وغير المعين ، وعلى الزيادة المنفصلة والمتصلة .

٢٠٨ الكلام على نقص الصدق بغير جنابة عليه ، وما يعتبر نقصاً أو زيادة .

٢٠٩ حقيقة الذي بيده عقدة النكاح .
٢١٠ فصل : في بيان ما يسقط به المهر كله إلى غير شتمه ، وما ينصف به ، وما يقره كاملاً ، وغير ذلك .

بيان ما يسقط به .
بيان ما ينصف به .
بيان الأمور الخمسة التي تقره كاملاً .

٢١١ بيان ما يثبت يتحصل المرأة بناء الرجل .

وتخفيفه ، وأن يكون من أربعاة درهم .

٢٠٠ بيان أن من خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم — التزوج بلا مهر .

بيان أن الصدق لا يتقدر ؛ فكل ما صح ثمناً أو أجرة صح مهراً . وما إلى ذلك .

٢٠١ فصل : في بيان أنه يشترط علم الصدق ، وتفصيل القول في ذلك .

٢٠٢ متى يجب مهر المثل بالعقد ؟
بيان أنه لا يضر جهل يسير في الصدق ، ولا غرر رجعي زواله .

٢٠٣ حكم ماسمي أو فرض مؤجلاً ولم يذكر محله .

٢٠٤ فصل : في حكم المأزوجة على خمر أو خنزير أو مال منسوب ، وغير ذلك .

٢٠٤ حكم المأزوجة على عبد يخرج حراً أو منصوباً ، وما إلى ذلك .

٢٠٥ فصل : في بيان أن للاب تزويج بكر وثيب بنون صدقاً مثلها وغير ذلك .

حكم المأزوجة ابنه الصغير بأكثر من مهر المثل .

٢١٦ حكم وجوب مهر المثل بالوطء في
النكاح الباطل ، أو بشبهة ،
أو وطء مكره على زنا .
٢١٧ حكم لإذهاب العذرة بلاوطء .
مق يصح تزويج من نكاحها
فاسد ؟

الكلام على منع المرأة نفسها ،
أو إباحتها التسليم بلا عذر .
٢١٨ حكم مالو أعسر بمهر حال .

٢١٩ باب الولية ، وما يتعلق بها :
حقيقة الرقبة ، والحفاظ .
حقيقة الكفارة ، والعقيقة .
حقيقة الوضيمة ، والشندخية .

٢٢٠ حقيقة المشداخ .
أسماء الدعوة : العامة ، والخاصة .
سنية الولية بنقد .
مق تجب إجابة الدعوة ،
أو تتركه ، أو تسن ؟ .

٢٢١ حكم سائر الدعوات ، والعقيقة .
حكم الإجابة إليها .
حكم ما لو دعاه أكثر من
واحد ، أو علم أن في الدعوة
منكراً ، وما إلى ذلك .

٢٢٢ حكم ستر الخيطان بالستور ،
والجلوس معه ، والأكل بلا
إذن .
آداب الأكل والشرب .

٢١١ حكم مالو اتفقا على عدم الوطء
في الخلوة .

٢١٢ فصل : في حكم ما إذا اختلف
الزوجان أو ورتهما أو زوج
وولى صغيرة ، في قدر الصداق
وما إليه ، أو في قبضه . وغير
ذلك .

حكم مالو تزوجها على صداقين .
٢١٣ حكم مالو اتفقا قبل المقد على
مهر ، ثم عقده بأكثر تجعللا .
الكلام على هدية الزوج ،
وما إليها .

٢١٤ فصل : في المفوضة .
الكلام على تفويض البضع ،
وتفويض المهر .

٢١٥ حكم مالومات أحد الزوجين
قبل الدخول وفرض للمهر ،
أو طلقت قبلها .
بيان حقيقة المتعة .
حكم ما لو دخل بها .

بيان من يعتبر به مهر المثل .
٢١٦ الكلام على اعتبار العادة في
التأجيل وغيره ، وما إلى ذلك .
٢١٦ فصل : في بيان أنه لا مهر
بفرقة قبل دخول ، في نكاح
فاسد ، وغير ذلك .
استقرار المسمى بالدخول ،
أو الخل بها .

ومنهما من كلام أبيها أو يارتبها
وما إلى ذلك .

٢٣٠ حكم لإجارة الزوجة لرضاع
وخدمة .

٢٣٠ فصل : في القسم بين الزوجات .
بيان عماد القسم ، وكيفية .

٢٣١ القسم للحائض والمرضة
والكتيبة والمسافرة ، ومن
إلين .

حكم البداءة والسفر بإحداهن .
و الدخول إلى غير ذات
الليلة ، فيها .

٢٣٢ حكم من انتقل إلى بلد .
د د امتنع من السفر
أو المبيت ، أو سافرت .
حكم هبة المرأة نوبتها .

د التنوية في الوطء بين
الزوجات ، وفي القسم بين الإمام .

٢٣٢ فصل : في بيان إقامة من تزوج
بكر أو ثيباً ومعهما غيرها ،
وغير ذلك .

حكم من زفت إليه امرأتان .

٢٣٣ د ما لو طلق واحدة وقت
قسمها ، وغير ذلك .

فصل : في النشوز .
بيان حقيقة النشوز .

٢٣٤ حكم ما إذا ظهر من المرأة
أمارته .

٢٢٣ مكروهات الأكل والشرب .
الكلام على النثار والتقاطه .

حقيقة المناهدة ، ونحوها .
٢٢٤ حكم لإعلان النكاح ، والضرب
بالدف فيه وفي غيره .

٢٢٥ باب عشرة النساء :

بيان حقيقة العشرة .

بيان ما يلزم كلا من الزوجين .
الكلام على تسليم المزوجة ،
وقسرها .

٢٢٦ الكلام على تسليم الامة .

حكم استمتاع الزوج في القبل .
حكم سفر الزوج بها ، أو بلا
إذنها .

بعض أحكام العبد المزوج ،
ومن إليه .

٢٢٧ فصل : في حكم الوطء في الحيض
أو الدبر ، والعزل ، وغير ذلك .

٢٢٨ بيان ما للمرأة فعله : من المتعة .
بيان ما للزوج إلزام المرأة
بفعله ، ومنعها منه .

بيان ما يلزم الزوج من الوطء
والمبيت ، وما إلى ذلك .

بيان ما يسن قوله عند الوطء ،
وبعض الأحكام الاخرى
المتعلقة به .

٢٢٩ بعض أحكام إسكان الزوجة ،

٢٣٤ حكم التأديب على ترك الفرائض.

« ما لو ادعى كل ظلم صاحبه .

بيان متى يبعث الحكمان ،
والاحكام المتعلقة بذلك .

٢٣٦ كتاب الخلع :

بيان حقيقة الخلع شرعا .

متى يباح الخلع ، أو يكره ، أو
يحرم ؟

بيان من يصح خله ، وبذله
عوضه .

٢٣٧ الكلام على من يقبض عوض الخلع .

حكم ما لو قال : « طلق بتي
وأنت برىء من مهرها » ، وما
إلى ذلك .

حكم خلع أب الصغيرة أو
الصغير أو المجنون ، أو سيدهم .
حكم محالمة الأمة ، أو المحجورة .

٢٣٨ فصل : في بيان أن الخلع طلاق

بائن أو فسخ ، وغير ذلك .
صيغة الخلع : المبرجة ،
والكناية .

٢٣٩ حكم طلاق المعتدة من خلع .

« خلع من خولع جزء منها .

٢٣٩ فصل : في أنه لا يصح الخلع
إلا بعوض ، وأنه يكره بأكثر
بما أعطاهما وغير ذلك .

٢٣٩ حكم الخلع على محرم .

« » « » رضاع ولده
أو كفاته أو نفقته أو سكنى
دارها مدة معينة .

٢٤٠ صحة الخلع على ما لا يصح مهرا
لجالة أو غرر ، وتفصيل
ذلك .

١٤١ فصل : في أن الطلاق المطلق
بعوض كالخلع في الإبانة ،
وما إلى ذلك .

تفصيل القول في ذلك .

٢٤٢ فصل : في حكم من سئل الخلع
على شيء لطلاق ، أو سئل الطلاق
خلع ، وما إلى ذلك .

٢٤٤ حكم ما لو قال : « أنت طالق
وعليك ألف » ، فقبلت بالمجلس .
ونحوه .

٢٤٥ فصل : في حكم ما إذا خالعت في
مرض موتها أو طلقها في
مرض موته ، وغير ذلك .

حكم ما إن خالعتا وحباها .
« الوكالة في خلع المرأة .

هل تسقط حقوق النكاح أو
غيره ، التي بين المتخالعين ،
بالسكوت عنها ؟

٢٤٦ حكم حيلة الخلع .

٢٤٦ فصل : في حكم إنكار الخلع ،
والاختلاف في عوضه ، وفي

حكم عود الصفة التي علق الطلاق عليها .

٢٤٧ كتاب الطلاق :

بيان حقيقة الطلاق .

متى يكره ، أو يباح ، أو يسن ؟ .

٢٤٧ حكم طاعة الأبوين فيه ، أو في المنع من التزويج .

بيان من يصح طلاقه .

اعتبار إرادة لفظه لمنأه ، وبيان ذلك .

٢٤٨ حكم طلاق من ذكر أنه طلق ، بعد أن أفاق من جنون أو إغماء .

حكم طلاق السكران ، والمسكره .

٢٤٩ د د من سحر أو شتم ليطلق .

حكم الإكراه على المتق واليمين ونحوهما .

أحكام الطلاق في نكاح اختلف في صحته ، أو اتفق على بطلانه . ونكاح الفضولي .

٢٤٩ فصل : في بيان من يصح توكيله وتوكله في الطلاق ، وما إلى ذلك .

٢٥٠ بيان جا للوكيل ، الذي لم يحد له حد ، أن يفعله .

٢٥٠ حكم مالو وكل اثنين .

د د قال لاسرأته :

د طلق نفسك ، وما إلى ذلك .

وجوب تغيير النبي - صلى الله عليه وسلم - نساءه .

٢٥١ باب سنة الطلاق ، وبدعنه :

بيان السنة ، والبدعة .

حكم إيقاع الثلاث .

الطلاق الذي ليس بسنة ولا بدعة .

حكم من قال : د أنت طالق للسنة طلقة ، والبدعة طلقة .

٢٥٢ حكم من قال : للسنة ، أو للبدعة . وغير ذلك .

٢٥٣ حكم من قال : د أنت طالق في كل قرء طلقة .

٢٥٣ فصل : في حكم من قال : د أنت طالق أحسن طلاق ، أو أقبحه ، ونحوه .

٢٥٤ حكم من قال : د أنت طالق طلقة حسنة قبيحة ، ونحوه .

لمباحة الخلع والطلاق بمؤالها على عوض ، زمن بدعة .

٢٥٤ باب صريح الطلاق ، وكنايته :

بيان حقيقة الصريح ، والكناية .

٢٦٠ ما يقع بالكناية الظاهرة ،
وبالحفية .

حكم «أنا طالق» ونحوه .

« أنت على حرام »
ونحوه .

٢٦١ حكم قوله : « ما أحل الله على
حرام ، أعني به الطلاق » ،
وغير ذلك .

حكم من قال : « حلفت بالطلاق » ،
وكذب .

١٦١ فصل : في بيان أن قول الرجل
لامرأته : « أمرك بيدك » كناية
ظاهرة ، وقوله : « اختارى نفسك »
كناية خفية . وما إلى ذلك .

٢٦٢ حكم قوله : « وهبتك لأهلك أو
لنفسك » .

٢٦٣ حكم الطلاق في القلب ، والتلفظ
وتحرك اللسان به .

٢٦٣ باب ما يختلف به عدد الطلاق
وما يتعلق به :

بيان أن العدد يختلف بالرجال ،
وما يملكه الحر والمبعض
والعبد . وتفصيل القول فيه .

٢٦٦ فصل : في بيان أن جزءه طلقة
كالطلقة .

تفصيل القول في ذلك .

٢٦٨ فصل : فيما تخالف به الروجة

٢٥٥ الكلام على صيغة الصريح .

حكم ما لو قال : « لا » ، في
جواب : « ألك امرأة ؟ » .

٢٥٦ حكم ما لو قال نحوى : « نعم » ،
أو « بلى » ، في جواب : « ألم
تطلق امرأتك ؟ » .

حكم من أشهد عليه بطلاق
ثلاث ، ثم أفتى بأنه لا شيء
عليه .

حكم من أخرج زوجته من
دارها ، وقال : « هذه اطلاقك » .
وغير ذلك .

٢٥٧ حكم من طلق زوجة ثم قال
عقبه لضرتها : « شركتك » .

الفرق بين نحو : « أنت طالق »
لا شيء ، ونحو : « أنت طالق
أولا » .

حكم كتابة صريح طلاق امرأته
بما يبين .

٢٥٨ طلاق الآخرس ، ومن لم تبلفه
الدعوة إلى الإسلام .

صريح الطلاق بلسان المعجم .

٢٥٨ فصل : في كنايات الطلاق ، وهي
نوعان .

بيان الكنايات الظاهرة .

٢٥٩ « » الحفية .

٢٦٠ الكلام على اشتراط النية في
الكناية .

٢٧٥ تعليق الطلاق على نفي المستحيل .

بيان أن المتق والظهار ونحوهما كالطلاق .

حكم قوله : « أنت طالق اليوم إذا جاء غد » .

حكم قوله : « أنت طالق على سائر المذاهب » .

٢٧٦ فصل : في الطلاق في زمن مستقبل .

تفصيل القول في ذلك .

٢٧٩ باب تعليق الطلاق بالشرط :

بيان حقيقة التعاقب مطلقاً .

صفة التعليق ، مع تقدم الشرط وتأخره ، بالصرح ، وبالكتابة مع قصد .

٢٨٠ الكلام على الفصل بين الشرط وحكمه ، بكلام منظم .

بيان من يصح وقوع الطلاق منه

٢٨١ وقوع ما علق الزوج بوجود الشرط .

٢٨١ فصل : في أدوات الشرط الست

المستعملة في الطلاق والعناق ، وهي : إن ، وإذا ، ومتى ، ومن ، وأى ، وكلما .

تفصيل القول في ذلك .

٢٨٢ فصل : في حكم ما لو قال

للمدخل بها غيرها ، في الطلاق .

٢٨٨ تفصيل القول فيه .

٢٧٠ باب الاستثناء في الطلاق :

بيان حقيقة الاستثناء .

٢٧١ ما يشترط فيه .

« يصح الاستثناء فيه .

٢٧٢ حكم من سأله طلاقها .

بيان أن المذهب : أن الاستثناء

يرجع إلى ما يملكه ، والمطف

بالواو يصير الجملتين واحدة .

٢٧٢ باب الطلاق في الماضي ، والمستقبل

حكم قوله : « أنت طالق

أس ، أو قبل أن أتزوجك » .

٢٧٣ حكم قوله : « أنت طالق ثلاثاً

قبل قسوم زيد بشهر ، أو

أنت طالق قبل موتى بشهر » ،

ونحوه .

٢٧٤ حكم قوله : « أطولك حياة

طالق » .

حكم ما لو تزوج أمة أبيه ،

ثم قال : « إذا مات أبي فأنت

طالق » ، ونحوه .

٢٧٤ فصل : في بيان أن الطلاق

ونحوه يستعمل استعمال القسم

غير المستحيل ، وما إلى ذلك .

تعليق الطلاق بفعل مستحيل :

عادة ، أو لذاته .

- ٣٠١ من تعليق الطلاق بالشروط .
حكم قوله : « أنت طالق إذا
رأيت الحلال » .
حكم قوله : « إن رأيت ريذا
فأنت طالق » .
حكم قوله : « من بشرني
بقدم أخى فمضى طالق » .
٣٠٢ حكم من حلف على شيء لا يفعله
ثم فعله مكرها أو نحو ذلك !
حكم من حلف على شيء
ليفعله ، فتركه مكرها أو ناسيا .
حكم من قال : « لا يدخل
على فلان بيتا » ، فدخل بيتا
هو فيه . وما إلى ذلك .
٣٠٣ بيان أن من قال : « ليفعل
شيئا » ، لم يبر حتى يفعل جميعه .
بيان أن من قال : « لا يفعل
شيئا » ، ففعل بعضه ، لم يحنث
٣٠٣ حكم من قال : « لا يشرب ماء
هذا النهر » ، فشرب منه .
حكم من قال : « إن لبست
ثوباً أنت طالق » .
٣٠٤ حكم من قال : « لا يلبس
ثوباً نسجه زيد » ، ونحوه .
حكم من قال : « لا لبس عند
زيد » .
• • •
٣٠٤ باب التأويل في الحلف :
بيان حقيقة التأويل .

- عائى : « أن قت - بفتح
الهزة - فأنت طالق » ، وما لو
قاله عارف بمقتضاه .
بيان ذلك ، وما إليه .
٢٨٦ فصل : في تعليق الطلاق بالمحيط
تفصيل القول في ذلك .
٢٨٨ فصل : في تعليق الطلاق بالحمل ،
وإلا ولادة .
الكلام على التعليق بالحمل .
٢٨٩ د د د بالولادة .
٢٩٠ فصل : في تعليق الطلاق
بالتلاق .
تفصيل الكلام فيه .
٢٩١ بيان المسألة السريجية .
٢٩٣ حكم من كتب لامرأته :
« إذا قرأت كتابي فأنت طالق » ،
فقرأ عليها .
٢٩٣ فصل : في تعليق الطلاق بالخلف
تفصيل القول فيه .
٢٩٥ فصل : في تعليق الطلاق بالكلام ،
والإذن ، والقربان .
تعليق الطلاق بالكلام .
٢٩٦ د د بالامر والإذن .
٢٩٧ د د بالقربان .
٢٩٨ فصل : في تعليق الطلاق
بالمشيئة .
تفصيل القول فيه .
٣٠١ فصل : في مسائل متفرقة

٣١٤ بيان أقل ما تنقض عدة الحرة والأمة فيه .

٣١٥ فصل : في بيان حكم من طلقها حر ثلاثاً ، أو عبد ثنتين ، وما إلى ذلك .

٣١٦ حكم ما لو طلق عبد طليقة ، ثم عتق .

حكم من غاب عن مطلقته ثلاثاً ثم حضر ، فذكرت أنها نكحت من أصابها ، وانقضت عتبتها .

٣١٧ كتاب في الإيلاء :

حكم الإيلاء ، والظهار .

ترقب حكم الإيلاء ، مع نحو الخصاء .

ما يبطل الإيلاء .

حكم ما لو حلف : لا وطئها في دبر أو دون فرج ، ونحو ذلك .

٣١٨ بيان أنه لا إيلاء بحلف بنذر أو عتق أو طلاق ، وغير ذلك .

٣١٩ حكم قوله : « إن وطئتك فعبدي حر عن ظهاري » .

٣١٩ فصل : في بيان حكم جعل غايته ما لا يوجد في أربعة أشهر غالباً ، أو ما لا يظن نحو المدة منه ، وغير ذلك .

٣٠٥ بيان أن التأويل لا ينفع ظلالاً ، ويباح لتغيره .

تفصيل القول في التأويل .

٣٠٨ باب الشك في الطلاق :

بيان المراد من الشك .

« أن الطلاق لا يلزم بشك فيه أو فيما علق عليه .

حكم الوطء قبل الرجعة وببدها .

بيان ما يقطع الشك به .

٣٠٩ « أن من شك في عدد الطلاق

بنى على اليقين ، وما إلى ذلك .

٣١١ بيان أن المتق مثل الطلاق .

حكم من أوقع بزوجته كلمة ، وشك : هل هي طلاق أو ظهار ؟ ونحو ذلك .

٣١٢ كتاب الرجعة :

بيان حقيقة الرجعة .

بيان عدم اشتراط الإشهاد فيها .

بيان أن الرجعية زوجة .

٣١٣ الكلام على الرجعة بعد طهر

من ثالثة ، وقبل وضع ولد

متأخر ، وفي الردة . وعلى

تعليقها بشرط .

حكم ما لو أشهد على رجعتها ولم

تعلم حتى اعتدت ونكحت من

أصاحبها .

٣١٤ حكم ادعاء المرأة انقضاء عتبتها .

٣٢٦ بيان من يصحظهاره ، أو الظهار منها .

حكم تنجيز الظهار لأجنبية أو تعليق بزويها ، وما إلى ذلك .

حصة الظهار منجزاً ومعلقاً .

بيان ما يحرم على المظاهر والمظاهر منها ، والأحكام المرتبطة بذلك .

٣٢٧ فصل : في بيان كفارة الظهار والوطء في نهار رمضان ، وكفارة القتل . وما إلى ذلك .
بيان الوقت الذي يعتبر فيه القدرة على التكفير ، أو العجز .

٣٢٨ بيان أن إمكان الأداء في الكفارات ، مبنى على اعتباره في الزكاة .

بيان من يلزمه عتق الرقبة .

٣٢٩ حكم مالو تمذر " " " " ما يشترط في رقبة الكفارة ، ونذر عتق مطلق .

٣٣٠ حكم من عاق عتقه بظهار ثم ظاهر .

حكم من أعتق غير مجزئ ظاناً لإجزائه .

٣٣١ فصل : في بيان أن من لم يجد

٣٣٠ حكم تعليق الإيلاء بشرط .

حكم قوله : " والله لأوطئك في السنة ، أو سنة ، إلا يوماً أو مرة . "

مقـ يكون مولياً من أربع ؟ .

٣٣١ فصل : في بيان من يصح الإيلاء منه ، وتحديد مدته ، وغير ذلك .
بيان من يصح لإيلاؤه .

المدة التي تضرب للولي .

٣٣٢ حكم مالوطلقت رجعيّاً في المدة .
حكم مالوأنقضت المدة وبأحد الزوجين عذر يمنع الوطء .
ما يمهله مول طلبت فينته بعد المدة .

ما يمهله مظاهر لطلب الرقبة .
بيان حقيقة النفقة ، وأحكامها .
حكم من علق الثلاث بوطئها .

٣٣٣ أدنى ما يكفي المولى في الخروج من النفقة .

حكم مالو ادعى بقاء المدة ، أو وطء المرأة .

* * *

٣٣٤ كتاب الظهار :

بيان حقيقة الظهار ، والتبيل له مع بيان الصيغ التي لا تكون ظهاراً إلا مع النية أو القرينة .

٣٣٦ فصل : في بيان من يصحظهاره ، وغير ذلك .

٣٤٤ الكلام على ما يلحق منه .
 ٣٤٥ د د د لا يلحق منه .
 بيان أن النسب يلحق عنيها
 ومن قطع ذكره .
 حكم ماله ولدت رجعية بعد
 أربع سنين ، أو لأقل منها .
 حكم من أخبرت بموت زوجها ،
 فاعتدت ثم تزوجت .
 ٣٤٦ فصل : في بيان أن من ثبت
 — أو أقر — أنه وطئ أمته
 في الفرج أو دونه ، فولدت
 لنصف سنة ، لحته . وغير
 ذلك .
 حكم ماله أقر بالوطء مرة ،
 ثم ولدت .
 حكم من أعتق أو باع من أقر
 بوطئها ، فولدت لدون نصف
 سنة .
 ٣٤٧ الحكم على عدة من لم تحض
 لصغر أو لإياس ، المفارقة في
 الحياة .
 بيان أن عدة البالغة التي لم
 ترحض ولا نفاسا ، والمستحاضة
 — الناسية أو المبتدأة —
 كآيسة .
 الكلام على عدة من ارتفع
 حيضها ولم تدبر سبيله .
 ٣٤٨ الكلام على عدة امرأة المفقود .
 ٣٤٩ بيان أن من ظهر موته ،
 باستفاضة أو بينة ، فكففقود .
 حكم ماله فرق بين زوجين
 لموجب ، ثم بان انتفاؤه .
 حكم من أخير بطلاق غائب

٣٤٠ الكلام على ما يلحق منه .
 ٣٤١ د د د لا يلحق منه .
 بيان أن النسب يلحق عنيها
 ومن قطع ذكره .
 حكم ماله ولدت رجعية بعد
 أربع سنين ، أو لأقل منها .
 حكم من أخبرت بموت زوجها ،
 فاعتدت ثم تزوجت .
 ٣٤٢ فصل : في بيان أن من ثبت
 — أو أقر — أنه وطئ أمته
 في الفرج أو دونه ، فولدت
 لنصف سنة ، لحته . وغير
 ذلك .
 حكم ماله أقر بالوطء مرة ،
 ثم ولدت .
 حكم من أعتق أو باع من أقر
 بوطئها ، فولدت لدون نصف
 سنة .
 ٣٤٣ حكم ماله ولدت من مجنون ،
 من لا ملك له عليها ولا شبهة .
 حكم من قال عن ولديده نحو
 زوجته : « ما هذا ولدي ، ولا
 ولدته » .
 نفى الأثر لشبهه مع الفراش .
 بيان تبعية النسب والملك أو
 الحرير والدين ، والنجاسة وحرمه
 الأكل .

٣٥٢ بيان حقة الإحداد .
 ٣٥٣ بيان عدم المنع من صبر ولبس
 الأبيض ، وما إلى ذلك .
 حكم تحول المدة لوقفة من
 مسكن وجبت العدة فيه ، وما
 إليه .
 ٣٥٤ بيان مكان اعتداد الباق ،
 والرجعية .

٣٥٥ بات استبراء الإمام :
 بيان حقة الاستبراء .
 أنه واجب في ثلاثة
 مواضع .
 الكلام على الموضع الأول ،
 وما يتعلق به .
 ٣٥٦ الكلام على الموضع الثاني والثالث ،
 وما يتعلق بهما .

٣٥٨ فصل : في بيان استبراء الحامل
 ومن تحيض ، والأيسة ، والصغيرة ،
 والبالغة التي لم تحض ، والمرمض
 حيضها . وغير ذلك .
 ٣٥٩ الكلام على حكم الوطء زمن
 الاستبراء ، وعلى الحمل قبل
 الحيضة وفيها .

حكم ما لو ادعت موروثة
 تحررها على وارث ، أو مفترقة
 أن لها زوجا .

بيان ونيل آخر في إنكاح
 ما
 ٣٥٨ كلام ما لو طلق نائبا ،
 أو مات .
 ما إذا طلق الموطوءة بشبهة أو
 بغيره .
 بيان ما يحرم على الزوج زمن
 العدة .

بيان أن النكاح لا ينفسخ
 بغير الطلاق .
 بيان نصيب ما في بيان حكم ما إن
 طلق بمسبقة بشبهة أو بنكاح
 فاسد ، وغير ذلك .
 حكم ما إن وقعت من أحدهما
 طلاق أو ألتصت به قافة ،
 أو إنكاح .

٣٥٩ حكم ما لم يلتفت بهما قافة أو
 ألتفت ، وما إلى ذلك .
 بيان عدة الموطوءة بشبهة .
 حكم من تزوج في عدتها .
 بيان عدة تعدد واطى بشبهة .
 حكم من طلق طلقا ، فلم
 يتبين احتياقي طلقا أخرى .
 حكم ما إن أياها ثم نكحها في
 عدتها ، ثم طلقها قبل دخولها .
 بيان ما إذا نكح في الإحداد .
 بيان ما إذا نكح في الإحداد ، والأحكام
 التي يختص به .

٣٦٠ كتاب الرضاع :

بيان حقيقة الرضاع شرعا .

د أنه يحرم كنسب .

د أن الحرمة لا تنتشر إلى من

بدرجة مرتفع أو فوه .

٣٦١ حكم من أرضعت طفلا لبن

حل من زنا أو نفى لعان ، أو

لبن اثنين وطأها بشيمة .

حكم ما إن تاب لبن إن لا

تحمل .

الكلام على من تزوج أو اشترى

ذات لبن ، فواد برطه .

٣٦٢ فصل : في بيان أن الحرمة

شرطين ، وما يتعلق بذلك .

الكلام على شرطي الحرمة .

حكم السوط والوجور . وما

إلى ذلك .

حكم من أرضع خمس أمهات

أولاده بلبنه ، زوجة له

صغرى .

٣٦٣ حكم من أرضعت أمه وبنته

وأخت وزوجه ابنة ،

طفلة ، رضعة رضعة . وما إليه .

٣٦٤ فصل : في بيان حكم من تزوج

ذات لبن ولم يدخل بها ، وصغرة

فاكثر ، فأرضعت صغرة أو

ثلاثا ، أو دخل بها . وغير

ذلك .

٣٦٥ حكم من حوت - لها بنت

امراة إذا أرضعت ثلاثا .

أو بنت رجل إذا أرضعت

زوجته بلبنه طفلة .

حكم من لا مرأته ثلاث بنات

من غيبه ، فأرضعت ثلاث

نسوة له أو واحدة .

٣٦٥ حكم ما إذا طلق زوجته فما قبل

منه ، فمزوجت بسبي ولد له .

بلبنه .

٣٦٥ فصل : في بيان أن لبن الأم

أفضل من لبن غيرها .

قبل الفحول ، فلا يرضع

وما إلى ذلك .

٣٦٦ حكم ما إن أرضعت امرأة

د من له ثلاث نساء قبل

منه ، فأرضعت واحدة في

صغرى كل واحدة رضعتين .

٣٦٧ فصل : في حكم ما إن لبنت في

رضاع أو عده ، أو ألبنت ، أو

مرضية ، وغير ذلك .

٣٦٧ حكم من تزوج ثم قال : رضعت

أختي من الرضاع ، أو قالت

هي ذلك ، أو قال : رضعت

أبنتي منه ، أو قال : ألبنت

ذلك قبل النكاح .

حكم من ادعى أخوة أجنبية

أو بنوتها من رضاع ، أو

ادعت هي ذلك .

٣٧٢ متى تسقط النفقة والكسوة ؟ .
حكم اقتضاء العام مع بقاء
الكسوة .
حكم ما إن قبضت الكسوة ،
ثم مات أو ماتت أو بانت
قبل مضي العام .

٣٧٣ حكم من غاب ولم يتفق .
٣٧٣ فصل : في بيان أن المطلقة
الرجعية والبائن الحامل ،
كزوجة في النفقة والكسوة
والسكنى . وغير ذلك .
وجوب النفقة لحل الملاعة .

الكلام على وجوب نفقة
الحامل وأنها للحمل .

٣٧٤ عدم وجوب نفقة الحمل على الزوج
الرفيق أو الممسر أو الغائب ،
ولا على الوراث مع عسر زوج .
متى تسقط الحمل .

الكلام على نفقة البائن غير
الحامل ، وكسوتها ، وسكنائها .

٣٧٥ فصل : في بيان أنه متى تسلم
زوج من يلزمه تسلمها ، أو
بذلك هي أو ولها — لزمته
نفقتها وكسوتها . وما إلى ذلك .
حكم من بذلت التسليم وزوجها
غائب ، ومن امتنعت بعد دخول .
حكم من سلم أمته ليلا ونهاره
أو ليلا أو نهارا فقط .

٣٦٨ حكم ادعاء أمة أخوة بعد
وطء .

كرهية استرضاع الفاجرة
والشركة ، والخصاء وسيرة
الخلق ، والجذماء والبرصاء .

٣٦٩ كتاب في النفقات :

بيان حقيقة النفقة .

و ما يجب على الزوج من
النفقة .

بيان ما يعتبره الحاكم عند
التنازع .

بيان ما يفرضه لموسرة مع
موسرة .

بيان ما يفرضه لفقيرة مع
فقر .

بيان ما يفرضه لمتوسطة مع متوسطة ،
وموسرة مع فقير ، وعكسها .
الكلام على مؤنة النظافة ،
والتزين بالطيب .

٣٧١ الكلام على الخادم أو أخذ
الزوجة أجرته ، وما إلى ذلك .

٣٧١ فصل : في بيان أن الواجب دفع
قوت أول نهار كل يوم ، مع جواز
دفع ما اتفقا عليه ، وغير ذلك .

٣٧٢ حكم فرض الحاكم غير الواجب .
الكلام على وقت دفع الكسوة
وما إليها ، وعلى تملكها .

وأنة لانفقة مع اختلاف دين
إلا بالولاء .

٣٨٠ فصل : في بيان أنه يجب إحصاف
من تجب له النفقة — من عمودي
نسبه وغيرهم — بزوجة أو سرية ،
وما إلى ذلك .

٣٨١ لزوم إحصاف الأم .
لزوم الخادم لجميع من تلزم نفقتهم .
حكم من ترك ماوجب ، مدة .
حكم مالو غاب زوج فاستدان .
الكلام على نفقة مرضعة الصغير ،
وما إلى ذلك .

٣٨٢ الكلام على إرضاع الأم ولدها .
٣٨٢ فصل في الكلام على نفقة المالك :
بيان أن السيد تلزمه نفقة رقيقه
وسكناء بالمعروف .
حكم نفقة المبعوض .
حكم نفقة ولد الحرة من عبد .
تفصيل الكلام في تزويج الرقيق .
٣٨٣ واجبات وآداب أخرى متعلقة
بالرقيق .

٣٨٤ حكم تأديب الزوجة والولد والرقيق .
حكم استرضاع أمة لغير ولدها ،
ولإجارتها بلا إذن زوجها .
حكم تسرى العبد .
٣٨٥ حكم وطء المبعوض أمة ملكها .
بيان مايجب على السيد للمستع
يجب لرقيقه .

(م ٤٩ ق ٢ — منتهى الإرادات)

٣٧٦ الكلام على نفقة الناشر .

مق تلزم نفقة المرتدة ، وللتخلفة ،
والناشر التي أطاعت .
حكم نفقة من سافرت لحاجتها
أو لنحو زهوة ، أو لتغريب .
ومن إليها .

حكم ما إن اختلنا في بذل تسليم
أو في نشوز أو أخذ نفقة .
٣٧٧ فصل : في بيان حكم الإحصار
بنفقة معسر أو كسوته ، وما إلى
ذلك .

حكم من قدر على الكسب ،
أو تعذر عليه الكسب أو البيع ،
أو مرض ، ومن إليه .
تفصيل القول في حكم ما إن
منع موسر نفقة أو كسوة .
٣٧٨ الكلام على بيع الحاكم نحو عقار
الغائب .
بيان أن من مكنته أخذ دينه
فوسر .

٣٧٩ باب نفقة الأقارب ، والماليك :
الكلام على نفقة الأقارب : كالأبوين
والولد ، ومن إليهم .

٣٨٠ حكم من لم يكف مافضل عنه جميع
من تجب نفقته .
بيان أن المستحق النفقة أخذها من
مال المتفق بلا إذنه ، مع امتناعه .

٢٨٨ بيان أن الأحق من عصبة ، عند
عدم الأب ، كالأب .
بيان أن مائر النساء المستحقات ،
كالأم .

٢٨٩ الكلام على حضانة بنت السبع .
حضانة المعتوه .
حكم من يحضن يده من لايهونه .

٣٩٠ كتاب في الجنايات :

بيان حقيقة الجناية .

بيان أن القتل ثلاثة أضرب :

بيان حقيقة القتل العمد ، وصورة
التسع :

الكلام على الصورة الأولى .

٣٩١ الكلام على الصورة الثانية إلى
الخامسة .

٣٩٢ الكلام على الصورة السادسة إلى التاسعة .

٣٩٣ حكم من جمل في حلق من تحته
حجر ، خراطة ، وشدها بعال ،
ثم أزال ما تحته آخر عمدا ، فأت .

٣٩٤ فصل : في بيان حقيقة شبه العمد
وصورته وما يجب فيه .

٣٩٥ فصل : في القتل الخطأ ، وبيان أنه
ضربان :

٣٩٥ الكلام على الضرب الأول —
وهو : ما كان في القصد . — بنوعيه ،
وما يجب فيه .

٣٨٥ فصل : في نفقة البهائم ، وبعض
الأحكام المتعلقة بها .

الكلام على وجوب إطعام البهيمة
ومسقى على مالكها ، وعلى عجزه
عن نفقتها .

جواز الانتفاع بها في غير ما خلقت
له ، وحرمة لعنها وحلبها ما يضر
ولدها ، وغير ذلك .

٣٨٦ حكم الخصاء وجز المهرقة ، وما إلى
ذلك .

استحباب النفقة على المال غير الحيوان .

٣٨٦ باب الحضانة .

بيان حكمها ، وحقيقتها .

تفصيل القول في مستحقها .

٣٨٧ شروط العصبة .

حكم انتقال الحضانة .

حضانة الطفل المبعوض .

الكلام على الحضانة لمن فيه رق ،
وللفاسق والكافر ، وللزوجة
بأجنبي من محضون .

٣٨٨ الكلام على ما لو أراد أحد الأبوين
نقته .

٣٨٨ فصل : في بيان حكم ما إن بلغ
صبي سبع سنين عاقلا ، أو بلغ
رشيدا . وغير ذلك .

حكم استواء اثنين فأكثر في
الحضانة .

كافراً أو قاتلاً أبيه ، فإن
غير ذلك .

٤٠٣ فصل في الشرط الرابع : كون
المقتول ليس بولد ولا بولد بنته
للقاتل .
تفصيل القول فيه .

٤٠٤ حكم من قتل من لا يعرف أو ملفوفاً ،
وادعى كفره أو رقه أو موته ،
وأنكر وليه . ونحو ذلك .
حكم ما إن اجتمع قوم بحل فقتل
وجرح بعضهم بعضاً ، وجهل الحال .
حكم من ادعى على آخر أنه قتل
مورثه ، فقال : إنما قتله زيد .

٤٠٤ باب استيفاء القصاص :
بيان حقيقة الاستيفاء ، وشروطه
الثلاثة :

الكلام على الشرط الأول .

٤٠٥ د د د الثاني .

٤٠٦ د د د الثالث .

٤٠٧ بيان أن من اقتص من حامل ضمن
جنينها .

٤٠٧ فصل : في بيان أنه يحرم استيفاء
قود بلا حضرة سلطان أو نائبه ،
وما إلى ذلك .

بيان أن على الوالي تفقد آلة
الاستيفاء ، والنظر في قدرة ولي
القود عليه .

٣٩٥ الكلام على الضرب الثاني -
وهو : ما كان في الفعل - وما يجب فيه .

٣٩٦ حكم من قتل بسبب : كحفر يتر .
حكم إصساك الحية .
حكم من أريد قتله قوداً ، فقال
شخص : أنا القاتل .

٣٩٦ فصل : في حكم قتل العدد بواحد ،
وغير ذلك .

٣٩٧ حكم ما إن جرح واحد جرحاً
وآخر مائة ، وما إلى ذلك .
حكم من رمى في لجة ، فقتله حوت
فأبطله .

٣٩٨ حكم الإكراه على القتل ، وما إلى .
٣٩٨ فصل : في بيان حكم من أمسك إنساناً
لآخر حتى قتله ، ونحو ذلك .

٣٩٩ حكم ما إن اشترك عدد في قتل
لا يقاد به البعض لو انفرد به .
حكم من جرح عبداً ، فذاواه به
أو نحوه ، فمات .

٤٠٠ باب شروط القصاص :

بيان أنها أربعة ، وما يتعلق بها .
الشرط الأول : تكليف القاتل .
الشرط الثاني : عصمة المقتول .

٤٠٠ فصل في الشرط الثالث : مكافأة
المقتول حال الجنائية .

٤٠١ تفصيل القول في ذلك .

٤٠٣ حكم من قتل من يعرفه أو يظنه

- ٤٠٧ حكم تعدد أولياء القود .
- ٤٠٨ د اقتصاص جان من نفسه .
د ختن المرء نفسه .
د الاستيفاء في النفس بغير
السيف ، وفي الطرف بين السكين .
الكلام على الزيادة أو التعمد في
الاستيفاء .
- ٤٠٩ فصل : في حكم من قتل أو قطع
عددًا في وقت أو أكثر وغير ذلك .
حكم من قتل وقطع طرف آخر .
حكم من قطع يد زيد ، وإصبع
عمرو من نظيرتها .
* * *
- ٤١٠ باب العفو عن القصاص :
- بيان أن الواجب بالعمد القود أو
الدية ، وأن العفو مجانا أفضل .
حكم ماله ملك جان .
د سراية الجناية .
- ٤١١ د الاختلاف فيما عني عنه ، وما
إليه .
- ٤١٢ حكم العفو عن قود شجة لا قود
فيها .
اعتبار العفو الموجب للمال عينًا من
الثك ، وما إلى ذلك .
حكم لإبراء القاتل من دية واجبة على
عاقلة ، أو قن من جنابة يتعلق
أرثها برقبته .
* * *
- ٤١٣ باب ما يوجب القصاص فيما دون
النفس :
- بيان أن هذا القصاص في نوعين :
أطراف وجروح ؛ بأربعة شروط :
الكلام على الشرط الأول والثاني ،
وما يتعلق بهما .
- ٤١٤ الكلام على الشرط الثالث ، وما
يتعلق به .
- ٤١٥ الكلام على الشرط الرابع ، وما
يتفرع عليه .
- ٤١٦ فصل : في بيان أن من أذهب
بعض لسان ونحوه ، أهيد منه
بقدره . وما إلى ذلك : من سائر
ما يتعلق بالنوع الأول .
- ٤١٧ حكم من قلع نحو سنه ، فرده
فالتحم .
حكم ما قلعه قانع بعد ذلك .
د من جعل مكان سن قلعت
سنا أخرى ، فثبتت .
- ٤١٨ فصل في الكلام على النوع الثاني :
الجروح .
بيان ما يشترط لجواز القصاص في
الجروح ، وزيادة على الشروط
الأربعة المتقدمة .
بيان أن للجروح هاشمة ونحوها
أن يقتض موضحة ، ويأخذ فرق
الدية .
بيان ما يعتبر به قدر جرح .

٤١٩ حكم ما لو اشترك عدد في قطع طرف

أو جرح موجب لقود .

ثمان مرأية الجنابة .

٤٢٠ الكلام على مرأية القود .

٤٢١ كتاب في الديات :

بيان حقيقة الدية .

• أن دية العمد في مال الجاني ،

ودية الخطأ وشبه العمد على عاقبته .

وأنه لا تطلب دية طرف قبل

برئه .

بعض صور شبه العمد ، والخطأ .

٤٢٣ حكم من سلم على غيره فأت ، ونحو

ذلك .

تفصيل القول فيمن جفر بئرا فوق

فيها لإنسان .

حكم من قيد حرا مكلفا قتل بحية

ونحو ذلك .

٤٢٣ فصل : في بيان حكم من إن تجاذب

حرا مكلفان حبلا فاقطع فسقطا

فأتا ، وما إن اصطدما فأتا . وما

إلى ذلك .

٤٢٤ حكم ما إذا كان ذلك بين قتين ،

أو حروقتن .

حكم من أركب صغيرين ، فاصطدما

فأتا .

حكم اصطدام الكبير والصغير ،

وتحريب الصغير من هدفه

وإصابته .

٤٢٤ حكم من أرسل صغيرا لحاجة ،

فأحدث تلفا .

٤٢٥ حكم من ألقي حجرا بسفينة ،

ففرقت .

حكم ما إن رمى ثلاثة بمنجنيق ،

فقتل الحجر رايا .

٤٢٥ فصل : في حكم من أتلغ نفسه

أو طرفه خطأ ، وغير ذلك .

تفصيل القول عن جماعة وقعوا في

بئر ، فأثروا أو بعضهم .

٤٢٦ حكم ما لو تنازع جماعة عند حفرة

فسقط فيها أربعة ، فقتلهم نحو

أسد .

حكم من نام على سقف ، فهوى به

على قوم .

حكم من اضطر إلى طعام غير

مضطر ، أو شرا به .

حكم من أفزع أو ضرب إنسانا ،

فأحدث بنحو بول .

٤٢٧ فصل : في بيان حكم من أدب نحو

ولده ، قتل . وغير ذلك .

حكم من أسقطت أو ماتت بوضعها ،

وما إلى ذلك .

حكم ما لو مات حامل أو حلها ،

من ريح طعام .

حكم ما لو سلم بالغ عاقل نفسه إلى

سائح حاذق ، ففرق .

- ٤٢٨ حكم من وضع على سطحه جرة ، فسقطت على آدمى ، قتل .
 . . .
- ٢٨ باب مقادير ديات النفس :
 بيان دية الحر المسلم .
- ٢٩ د د الاتى الحرية المسلمة .
 د د الحثى المشكل المسلم .
 د د الكتاني الحر .
 د د المجوسى .
 د د عابد الوثن : المستامن ،
 أو المعاهد بدارنا .
- ٣٠ بيان دية من لم تبلغه الدعوة .
 د د أنفى الكفاؤ الذين تقدم ذكرهم .
 متى تفلط دية قتل الخطأ ؟ .
 حكم قتل المسلم كافرا عمدا .
- ٣٠ فصل : فى دية القن وجراحه ، ومن إليه .
 بيان دية المنصف .
 د ما تخالف فيه الأمة الحرية .
- ٣١ حكم من قطع خصيتى عبد أو ذكره ثم خصاه .
 فصل فى دية الجنين :
 بيان دية الجنين الحر المسلم .
- ٣٢ د د د المعض ، والقن .
 حكم ما إن ضرب بطن أمة ، فعتق جنينها ثم سقط . وما إلى ذلك .
 بيان دية الجنين المحكوم بكفره .
- ٣٣ حكم ما لو سقط الجنين حيا .
 بيان دية جنين الدابة .
- ٣٣ فصل : فى حكم جنابة القن خطا أو عمدا .
 تفصيل القول فى ذلك .
- ٣٤ حكم ما إن جرح قن حر ، فعفا ثم مات من جراحته .
 ضمان المعتق ما تلف بيئر حفره . وهو قن .
 . . .
- ٣٤ باب دية الأعضاء ، ومناقبها :
 تفصيل القول فى دية الأعضاء .
- ٣٨ اندراج دية نفع باقى الأعضاء ، فى ديتها .
 فصل فى دية المنافع :
 تفصيل القول فى ذلك .
- ٤١ عدم دخول أرش جنابة أذهبته العقل ، فى ديته .
 حكم الاختلاف فى ذهاب بصر أو سمع أو شحم أو ذوق .
- ٧٢ فصل : فى دية الشعور الأربعة ، وما إلى ذلك .
 حكم ما لو قطع جفنا يديه ، أو لحين بأستانهما ، أو كفا بأصابهما أو بغيرهما .
 بيان دية عين الأعور .
- ٤٣ حكم ما لو قطع الأعور ما يماثل صحيحته ، أو عينى الصحيح .
 بيان دية الأقطع أو رجله .

حكم ما لو قطع الأقطع يد صحيح .

٤٤٣ باب الشجاج ، وكسر العظام :

الكلام على الشجاج .

بيان حقيقة الشجة ، وأن أنواعها عشر .

الكلام على الخس التي فيها حكومة :

بيان حقيقة الحارصة ، والبازلة ، والباضعة ، والمتلاحة .

٤٤٤ بيان حقيقة السمحاق .

الكلام على الخس التي فيها مقدر :

بيان حقيقة الموضحة ، وما يجب فيها .

٤٤٥ بيان حقيقة الهاشمة ، والمنقعة ،

والمأمومة ، والنائمة . وما يجب

في كل منها ، وبعض الأحكام المتعلقة بها .

٤٤٦ فصل في الجائفة :

بيان حقيقة الجائفة ، وديتها .

بعض الأحكام المتعلقة بها مع غيرها .

٤٤٧ فصل : في بيان ما يجب في كسر

ضلع جبر مستقيماً ، وكسر نصو

الزند والعنبد . وفي جرح وكسر

عظم . وغير ذلك .

بيان حقيقة الحكومة :

أنه لا يبلغ بحكومة محل ، له

مقدر ، ما قدر له .

٤٤٨ باب العاقلة ، وما تحمله :

بيان حقيقة العاقلة .

الكلام على عاقلة الجناني .

٤٤٩ » » التعاقل بين أهل النمة .

وبينهم وبين الحريرين .

حكم من لا عاقلة له ، ومن تغير دينه .

٤٥٠ بيان أن انجرار الولاء ، كسغير

الدين .

٤٥٠ فصل : فيما تحمله العاقلة ، وما لا

تحمله .

بيان أنها تحمل شبه العمد ، ولا تحمل

العمد ولا صلح لإنكار ، ولا اعترافاً ،

ولا نية قن أو جنايته ، وما لا

ذلك .

اجتهاد الحاكم في تحميل العاقلة .

حكم ما لو تساوا ، أو كثروا .

بيان أوقات ماوجب على العاقلة

دفعه .

٤٥١ بيان ابتداء حول القتل والجرح .

حكم حدوث الأهلية عند الحول ،

أو مانع بعده .

٤٥١ باب كفارة القتل :

بيان متى تلزم الكفارة كاملة .

٤٥٢ » كفارة القن .

» تعدد الكفارة بتعدد القتل .

٤٥٢ بآية القسامة :

بيان حقيقة القسامة .

د شروط صحتها العشرة :

الكلام على للشرط الأول، وحقيقة اللوث .

٤٥٣ الكلام على الشروط الثاني إلى الثامن .

٤٥٤ الكلام على الشرطين : التاسع والعاشر .

٤٥٤ فصل : في كنيية القسامة ، وما يبدأ فيها ، وما إلى ذلك .

الكلام على تكيل الكسر .

٤٥٥ حكم مالو كان الورثة بنين ، أو جاوزوا وخسين ، أو انفردوا وحده .

بيان أن السيد كورث .

الكلام على حضور المدعى والمدعى عليه ، وموالاته الأيمان ، وما إلى ذلك .

بيان أنه متى حلف الذكور : فالحن للجميع .

تفصيل القول فيما لو نكلوا ، أو كانوا كلهم نساء أو خنائ .

حكم ما إن كان الميت قتيلًا ، وتم من بينه وبينه عداوة .

٤٥٦ كتاب الحدود :

بيان حقيقة الحد ، ومن يجب عليه .

الكلام على من يقيم الحد ، وعلى الشفاعة فيه وقبولها .

٤٥٦ بيان ما للسيد إقامته .

بيان أن إقامة الحد واجبة ولو كان مقيمه شريكًا في المصية .

٤٥٧ الكلام على إقامة الحد بالمسجد ، أو إقامة الإمام له بعله ، وما إلى ذلك .

الكلام على ضمان من ليس له إقامة الحد .

الكلام على كيفية ضرب الرجل والمرأة ، وما يجزى فيه .

٤٥٨ الكلام على تأخير الحد .

د ما لو خيف من السوط .

حكم الحبس والإيذاء بالكلام بعد الحد .

حكم من مات في تعزير ، أو حد قطع أو جلد .

حكم الزيادة ونحوها في المجلد .

٤٥٩ د الحفر للرجم .

د حضور الإمام والشهود وطائفة من المؤمنين ، حد الزنا .

بعض الأحكام الأخرى المتعلقة به .

٤٥٩ حكم رجوع أو هرب المقر أو زنا أو بالسرقة أو بالشرب ، قبل الحد أو في أثناءه .

٤٦٠ حكم السر ، والإقرار .

بيان أن الحد كفارة للذنوب .

٤٦٠ فصل : في بيان حكم اجتماع حدود

ثبوته، ويان صورتيه :
 ٤٦٥ الصورة الأولى : إقرار المكلف به
 أربع مرات .
 ٤٦٦ الصورة الثانية : شهادة أربعة
 رجال عدول عليه بزنا واحد ،
 ووصفهم لإياه .
 ٤٤٧ حكم مالو اختلاف الشهود في المعاودة
 والإكراه ، أو في لون المرأة .
 حكم رجوع الشهود أو بعضهم
 قبل الحد أو بعده .
 حكم مالو شهد أربعة بزنا بفلانة ،
 فشهد أربعة آخرون أن الشهود هم
 الزناة بها .
 حكم ما إن حملت من ليس لها
 زوج ولا سيد .
 * * *
 ٤٦٧ باب القذف :
 بيان حقيقة القذف .
 ٤٦٨ « صفات القاذف ، وحد الحر والعن .
 وجوب حد القذف على وجه الفرية ،
 لأعلى أبوين لولد .
 بيان أن الحق في حد القذف للآدمي
 وأنه يسقط بعفو .
 حكم من قذف غير محسن .
 بيان حقيقة « المحسن » في باب
 القذف .
 بيان أن الملائعة وولدها وولد
 الزنا ، كغيرهم .
 ٤٦٩ بيان ما يشترط في المقذوف .

فه تعالى من جنس أو من أجناس ،
 وغير ذلك .
 ٤٦٥ الكلام على استيفاء حقوق الآدمي
 وعلى مالو اجتمعت مع حدود
 الله تعالى .
 ٤٦٦ بيان أنه لا يستوفى حد حتى يبرأ
 ما قبله .
 ٤٦٦ فصل : في حكم من قتل أو آتى
 حدا خارج حرم مكة ثم لجأ إليه ،
 ومن فعله — أو قتل — فيه .
 بيان أن الأشهر الحرم لا تنصم
 شيئا من الحدود والجنايات .
 حكم ما إذا آتى غاز حدا أو قودا
 بأرض العدو .
 * * *
 ٤٦٧ باب حد الزنا .
 بيان حقيقة الزنا .
 « المحسن والمحصنة ،
 وحدهما .
 بيان حد الزاني الحر عير
 المحسن .
 ٤٦٨ بيان حد الزاني العن .
 حكم الوطني ، ومن آتى بهيمة .
 ٤٦٩ فصل في شروط حد الزنا الثلاثة :
 الكلام على الشرط الأول : تضييب
 الخشفة .
 ٤٦٤ الكلام على الشرط الثاني : انتفاء
 الشبهة .
 ٤٦٥ الكلام على الشرط الثالث :

٤٧٤ حكم مطالبة ولد المتذوف المحسنه

بالحد .

٤٧٥ حكم من قذف ميتا أو نيا أو أم

نبيه ، أو قذف أباه إلى آدم .

حكم من قذف جماعة يتصور

زناهم عادة .

حكم من حد لقذف ، ثم أعاده .

أو بعد لعانه .

حكم من قذف مقرا بزنا .

٤٧٥ باب حد المسكر :

بيان أن كل مسكر خمر : يحرم

شرب قليله وكثيره . وما إلى ذلك .

٤٧٦ حكم شرب الماء النجس والبول .

بيان صفات الشارب التي يترتب

عليها وجوب حده .

بيان حد الحر ، والرقيق .

حكم من وجد منه راحته ، أو حضر

شربها .

بيان أنه لا حد على الكافر .

بيان ما يثبت به الحد .

حكم المصير المغلى .

٥٧٧ حكم وضع الزبيب في خردل .

حكم الخليطين ، وما إليهما .

حكم التثنية بالشراب ، وما إليه .

٤٧٨ باب التعزير :

بيان حقيقة التعزير ، والمعصية التي

يجب فيها .

٤٦٩ حكم قذف الذائب .

د من قال لمحصة : « زنيته وأنت

صغيرة ، أو كافرة ، أو أمة ، أو

مجنونة » .

تفصيل القول فيما لو ادعى قاذف :

أن قذفه حال صغر مقذوف .

٤٧٠ حكم من قال لابن عشرين : « زنيته

من ثلاثين سنة » .

السلام على سقوط الحد بردة

المقذوف .

٤٧٠ فصل في بيان أن القذف يحرم إلا

في موضعين .

السلام على الموضع الأول .

٤٧١ د الثاني .

٤٧١ فصل : في صيغة القذف الصريحة .

تفصيل القول في ذلك ، وبيان

ما ليس بقذف أصلا .

٤٧٢ فصل : في كناية القذف والتعريض

به ، وغير ذلك .

تفصيل القول في ذلك .

٤٧٤ حكم ما لو قذف أهل بلدة أو جماعة

لا يتصور زناهم عادة ، أو اختلف

اثنتان في أمر فقال أحدهما : « الكاذب

ابن الزانية » .

حكم من قال لمكلف : « اغدقني » ،

فقدقه .

حكم من قال لا مراثة : « يا زانية » ،

فقات : « بك زنيته » .

وما يتعلق به .
 ٤٨٢ متى صبر قيمة النصاب ؟ .
 حكم ما لو ملك السارق النصاب .
 حكم من أضاف وثيقة .
 حكم اشتراك جماعة في سرقة نصاب .
 حكم سارق نصاب بجماعة .
 ٤٨٣ حكم ما لو هتك أثنان حرزا ،
 أو هتك أحدهما ودخل الآخر ،
 وما إلى ذلك .
 حكم تعليم القرد السرقة .
 ٤٨٤ الكلام على الشرط الخامس : إخراج
 النصاب من حرز .
 بيان حرز المال ، والجوهر وما إليه ،
 والصندوق ، ونحو البقل ، والخشب ،
 والماشية ، والسفن ، والإبل .
 ٤٨٥ بيان حرز الثياب في الحمام ،
 والكفن المشروع ، والباب ، وما
 إلى ذلك .
 ٤٨٦ حكم من نبش قبرا وأخذ
 الكفن ، أو سرق رناع الكعبة ،
 وما إلى ذلك .
 حكم من سرق ثمرا ونحوه أو ماشية ،
 من غير الحرز .
 حكم السرقة عام الجماعة .
 الكلام على الشرط السادس : انتفاء
 الشبهة ، مع التفصيل .
 ٤٨٨ الكلام على الشرط السابع : ثبوت
 السرقة بشهادة عدلين أو بإقرار

٤٧٨ بيان أنه لا يحتاج في إقامته إلى
 المطالبة .
 بيان تعزير شرب المسكر في نهار
 رمضان .
 حكم من وطئ أمة امرأته .
 ٤٧٩ حكم من وطئ أمة له فيها شرك .
 حكم التعزير بمحاق الحية ، وقطع
 الطرف ، وما إلى ذلك .
 حكم من لعن ذميا ، أو قال له :
 « يا حاج » .
 حكم من عرف بأذى الناس حتى
 بعينه .
 حكم الاستمناة لغير حاجة ، أو خوفا
 من الزنا .
 ٤٨٠ حكم من اضطر إلى جماع وليس من
 يباح له وطؤها .
 * * *
 ٤٨٠ باب القطع في السرقة :
 بيان أن شروطه ثمانية :
 الكلام على الشرط الأول : السرقة ،
 مع بيان حقيقتها .
 الكلام على الشرط الثاني : كون
 السارق مكلفا مختارا عالما .
 ٤٨١ الكلام على الشرط الثالث : كون
 المسروق مالا محترما . وما
 يتعلق به .
 الكلام على الشرط الرابع : كونه
 نصابا مع بيان حقيقة النصاب ،

وأخذ نصاباً لاشبهة له فيه : قطعت
يده اليمنى ، ثم رجليه اليسرى . وما
يتعلق بذلك .

٤٩٢ حكم ما لو حارب ثمانية بعد القطع .
حكم ما إذا لم يقتل ولا أخذ مالا .
حكم من تاب منهم ومن لإلهم ،
قبل القدرة عليه .

بيان أنه يؤخذ غير حر بي أسلم ،
بحق الله تعالى ، وحق آدمي عليه .
حكم من وجب عليه حد سرقة أو زنا
أو شرب ، فتاب قبل ثبوته .

٤٩٣ فصل : في بيان حكم من أربد الاعتناء
على نفسه أو حرمة أو ماله ، وما
إلى ذلك .
الكلام على ضمان البهيمة والمتاصص .
حكم دفاع المرأة عن حرمة وحرمة
غيره .

٤٩٤ حكم من عض يد شخص فأنزعهما ،
فقطعت ثناياه .
الكلام على الخنزير .

٤٩٤ باب قتال أهل البغي :
بيان حقيقة البغاة ، والفرق بينهم
وبين قطاع الطريق .

الكلام على نصب الإمام ،
وثبوته .

٤٩٥ بيان صفات الإمام .

الكلام على عزل الإمام .

مرتين ، مع الوصف فهما .

٤٨٨ الكلام على الشرط الثامن :
مطالبة المسروق منه ، أو وكيله ،
أو وليه .

٤٨٨ فصل : في بيان أنه إذا وجب
القطع : قطعت يده اليمنى وحسنت
وجوبا . وغير ذلك .

٤٨٩ حكم تعليق المخطوعة في عنقه .
حكم العود إلى السرقة بعد القطع .
حكم ما لو سرق وبغيته أو رجله
اليسرى ذاهبة ، أو بالعكس . وما
إلى ذلك .

حكم اليد الشلاء ، وما إليها .
٤٩٠ الكلام على اجتماع القطع
والضمان ، وعلى أجرة القاطع ومن
زيت الحسم .

٤٩٠ باب حد قطاع الطريق :
بيان حقيقةتهم .

بيان الشروط الثلاثة التي تعتبر
لوجوب حدهم ، وما يتعلق بذلك .
٤٩١ الكلام على تحتم القود فيما دون
للنفس .

حكم الردء ، والطييع .
حكم ما لو قتل بعضهم فقط ،
أو قتل بعض وأخذ المال بعض .
وما إلى ذلك .

بيان أن قاطع الطريق إن لم يقتل

٥٠٠ صحة إسلام المميز العاقل للإسلام .
ورده .
الكلام على قتل المميز والسكران
المرتدين .
الكلام على حقيقة الزنديق ، وقبول
توبته هو ومن إليه .
٥٠١ فصل في بيان حقيقة توبة المرتد
وكل كافر ، وأنه لا بد فيها من كلمة
التوحيد كاملة . وغير ذلك .
تفصيل القول فيمن شهد عليه :
أنه ارتد ، أو كفر .
٥٠٢ حكم ما إن أكره ذمى على إقرار
بإسلام .
بيان أن قول من شهد عليه بردة :
« أنا مسلم » ، توبة .
حكم ما لو كتب كافر الشهادتين ،
أو قال : « أنا مسلم » .
حكم من أسلم على أن يعطى شيئاً ،
ثم أبى الإسلام لعدم إعطائه .
٥٠٣ حكم من أسلم على أقل من الصلوات
الخمس .
حكم ما إذا مات مرتد ، فأقام
وارثه يئنه : أنه صلى بعد رده .
بيان أن الردة ، التي تعقبها توبة ،
لا تعبط الأعمال السابقة .
٥٠٤ فصل : في الكلام على حكم ملك
المرتد وتملكه وتصرفه ، وما إليه
ذلك .

٣٩٥ بيان حكم قتال الإمام ، وتنازع
المكافئين .
الكلام على قتال البغاة ، وما يلزم
الإمام قتله .
٤٩٦ حكم الاستماعة على البغاة
حكم أسراهم .
حكم ما إذا انقضت حريمهم .
حق استعانتهم بأهل ذمة أو عهد .
٤٩٧ حق استعانتهم بأهل حرب .
٤٩٨ فصل : في بيان حكم ما لو أظهر
قوم رأياً للخوارج ، أو سبوا إماماً
أو عدلاً . وغير ذلك .
حكم تكفير أهل الحق والصحابة ،
واستحلال دماء المسلمين بتأويل .
حكم اقتال طاقتين : لعصية ،
أو سياسة .
• • •
٤٩٨ باب حكم المرتد :
بيان حقيقة المرتد :
حق من ادعى النبوة ، أو أشرك
بأهله ، أو سب رسول الله ، أو وجد
عبادة من الخس ، أو حكماً ظاهراً
بجمعاً عليه . ومن إليه .
٤٩٩ — حكم من ترك عبادة من الخس
تجاوزاً .
حكم من ارتد مكلفاً عتقوا .
الكلام على من أطلق الشارع
كفره .

- ٥٠٣ حكم ما لو لحق المرتد بدار حرب ،
أو ارتد أهل بلد وجرى فيه حكم
المرتدين .
- ٥٠٤ بيان ما يؤخذ المرتد به .
- حكم ما إن لحق زوجان مرتدان ،
بدار حرب .
- ٥٠٥ فصل : في السحر ، وما يتعلق به .
- تفصيل القول في حكم الساحر .
- ٥٠٥ حكم قتل الساحر الكتابي .
- و المشعذ ، والمتطير ، والضارب
بالحصا .
- حكم الظلم ، والحلل بالسحر .
- و أطفال الكفار ومن بلغ منهم
بجنوناً .
- حكم من ولد أعمى أبكم أصم .
- ***
- ٥٠٦ كتاب الأطعمة .
- بيان حقيقة الطعام .
- و أصل حكم الأطعمة .
- حكم تناول النجس والمضر ، والحر
الاهلية والفيل ، وما يقتس بنا به ،
وما يصيد بمخلبه ، وما يأكل الجيف .
- ٥٠٧ حكم تناول ما تستخذه العرب ذور
اليسار ، وكل ما أمر الشارع
بقتله أو نهى عنه ، وما تولد من
ما أكل وغيره .
- ٥٠٧ حكم ما تجهله العرب وليس له
ذكر في الشرع ، وما تولد من
ما أكل طاهر .
- ٥٠٨ حكم ما أحد أبويه منصوب .
- ٥٠٨ فصل : في بيان ما يباح أكله ،
وغير ذلك .
- حكم بهيمة الانعام . والحليل
وباقى الوحش .
- حكم الحيوان البحري ، والجلالة .
- حكم العلف بالنجاسة .
- حكم المسقى أو المسند بنجس .
- حكم أكل نحو التراب والبصل ،
ومداومة أكل اللحم ، وما إلى
ذلك .
- ٥٠٩ فصل : في حكم من اضطر إلى
أكل المحرم ، مع بيان حقيقة
الاضطرار . وغير ذلك .
- حكم المضطر الذي وجد ميتة
وطعاما يجهل مالكة ، وما إلى
ذلك .
- ٥١٠ حكم المذكاة المشتبهة بميتة .
- تفصيل القول في حكم من لم يجد
إلا طعام غيره .
- ٥١١ بيان أنه كان للبي — صلى الله عليه
وسلم — أخذ الماء من العطشان .
- حكم من اضطر إلى نفع مال الغير
مع بقاء عينه .
- حكم من لم يجد إلا آدمياً مباح اللحم
وما إلى ذلك .
- ٥١١ فصل : في بيان حكم الآكل من
ثمرة بستان لاحاط عليه ولا ناظر ،

٥١٥ الكلام على سقوط التسمية ، وذكر
غير اسم الله معه .

٥١٥ فصل في ذكاة الجنين :

تفصيل القول في الجنين : الميت
والمتحرك .

٥١٦ حكم من وجأ بطن أم جنين مصميا
فأصاب مذبحة .

٥١٦ فصل : في تكروهاات الذبح ، وسفته
وغير ذلك .

حكم ما ذبح ففرق ، ونحوه .

حكم ما لو ذبح كتابي ما يحرم عليه
أو يحل له .

٤١٧ بيان حقيقة الشحوم المحرمة
أهل الكتاب ، وحكم إطعامهم شه
من ذبيحتنا

حكم المذبوح المنبؤ ، وما وج
بطن سمك ونحوه .

حكم البول الطاهر .

٥١٨ كتاب الصيد :

بيان حقيقة الصيد شرعا ، ثم المر
به هنا .

حق قصده ، واليه به .

بيان أفضل المأكول والزوا
والنجارة والصناعة .

حق من أدرك محروما متحرك
فوق حركة مذبوح ، واقع الوق
لتذكيته .

وما إلى ذلك .

٥١١ تفصيل القول في ضيافة المسلم
المسافر .

حكم من امتنع من الطيات بلا سبب
شرعي .

٥١٢ باب الذكاة :

بيان حقيقة الذكاة .

الكلام على أكل الجراد والسمك
ونحوهما ، بدون الذكاة .

٥١٣ حكم بلع السمك أو شيء حيا .

بيان شروط الذكاة الأربعة ، وما
يتعلق بها :

الكلام على الشرط الأول ،
والثاني ، والثالث .

٥١٤ حكم نحر الإبل ، وذبح غيرها .
بيان ذكاة ما عجز عنه .

حكم ما أصابه سبب الموت .

٥١٤ حكم ما وجد منه بعد ذبحه ، ما يقارب
الحركة المعهودة .

٥١٥ حكم ما قطع حلقومه ، أو أبيضت
حشوته .

الكلام على الشرط الرابع .

حكم التكبير والصلاة على النبي
— صلى الله عليه وسلم — مع
التسمية .

حكم من بدا له ذبح غير ما سمى
عليه .

- ٥١٩ بيان أنه إن لم يتسع الوقت للتذكية، فهو ميت يحمل بأربعة شروط :
- الكلام على الشرط الأول : كون الصائد أهلاً للذكاة ، وما يتعلق به
- ٥٢١ فصل في بيان الشرط الثاني : الآلة، وأنها نوعان :
- الكلام على النوع الأول : المحدد، وما يتعلق به .
- ٥٢٣ الكلام على النوع الثاني : الجارح، وما يرتبط به .
- ٥٢٤ فصل : في بيان الشرط الثالث : قصد الفعل ، مع بيان حقيقته ، والاحكام المرتبطة به .
- ٥٢٦ حكم ما لن وقت سمكه بسفينة .
- د من حصل أو عتس بملكه صيد أو طائر .
- بيان حكم الصيد ليلاً أو بالمكر والنجاسة والشباش ، مع حقيقة الشباش .
- حكم الصيد بنحو شبكه ، ويمنع ماء .
- د من أرسل صيداً .
- ٥٢٧ د من وجد فيا صاده علامة ملك .
- ٥٢٧ فصل : في بيان الشرط الرابع : قول د بسم الله ، عند إرسال الجارحة ، أو الرى . وما يتعلق بذلك .
- حكم سقوط التسمية ، وتقدمها ، وتأخرها .
- ٥٢٧ حكم ما لو سمي على صيد فأصاب غيره ، أو على سكين فذبح بغيرها .
- ***
- ٥٢٨ كتاب الأيمان :
- بيان حقيقة اليمين ، وما يرادفه .
- بيان الحلف على مستقبل ، وعلى ماض .
- بيان اليمين الموجبة للكفارة بشرط الحنك ، مع التفصيل .
- ٥٣٠ حكم الحلف بكلام الله تعالى ، أو القرآن ، أو سورة أو آية ، أو نحو التوراة .
- ٥٣٠ فصل : في بيان حروف القسم : الباء ، والواو ، والتاء . وغير ذلك .
- ٥٣١ صحة القسم بغير حرفه .
- ما يجب به قسم : في الإيجاب ، وفي نفي .
- حكم الحلف بالأمانة ، وبذات غير الله تعالى ، وصفته .
- ٥٣٢ بيان أن الحلف تعثره الاحكام الخمسة : الوجوب ، والنسب ، والحرمة ، والكرامة ، والإباحة .
- حكم من حلف على فعل مكروه أو ترك مندوب ، أو بالعكس .
- أو على فعل واجب أو ترك محرم ، أو بالعكس .
- ٥٣٣ حكم الحلف على مباح .
- د لإبرار القسم ، وتكرار الحلف .

مع تفصيل القول في ذلك .
 ٥٣٨ وجوب الكفارة والنذر فوراً ،
 بحث .
 حكم من لزمه أيمان אחד موجبها
 أو اخلف .
 حكم من حلف يميناً على أجناس .
 ٥٣٩ الكلام على تكفير القن والكافر .

٥٣٩ باب جامع مسائل الإيمان :
 بيان أنه يرجع في الإيمان إلى نية
 خالف .

٥٤٠ الكلام على التعريض .
 حكم من حلف : « ليقضين زيداً
 غداً ، أولاً يليه إلا بائة ، أولاً
 يدخل داراً ، » ونحو ذلك .
 حكم من دعى لفداء ، لحلف :
 لا يتنذى .
 حكم من حلف : لا يشرب لفلان
 الماء من عطش .
 ٥٤١ حكم من حلف على نحو امرأته :
 لا يخرج لشئ تمرية .
 حكم من حلف على شئ لا يتنفع
 به ، فانتفع به .
 حكم من حلف : لا يأوى معها في
 داره ، ونحوه . وبيان حقيقة
 الإيواء .

٥٤٢ حكم من قال لامرأته : « والله
 لا تركت هذا يخرج ، فأقلت طريح .
 (م ٥٠ ق ٢ — منتهى الإرادات)

٥٣٣ فصل في شروط وجوب الكفارة ،
 الأربعة :
 الكلام على الشرط الأول والثاني ،
 وما يتعلق بهما .
 ٥٣٤ الكلام على الشرط الثالث والرابع ،
 وما يتفرع عليهما .
 تفصيل القول فيمن استثنى فيما
 يكفر .

٥٣٥ حكم من حلف : ليفعلن شيئاً ،
 وعين وقتاً .

٥٣٥ فصل في حكم من حرم حلالاً
 سوى زوجته ، ومن قال : هو
 يهودى ، أو نصرانى . وغير ذلك .
 ٥٣٦ حكم من قال : « عصيت الله ، »
 ونحوه .

ما يلزم بالحلف بأيمان المسلمين .
 ٥٣٧ ما يلزم بالحلف بأيمان البيعة ، التي
 رتبها الحجاج الثقفى .
 حكم من حلف بأحد الإيمان ،
 فقال آخر : « يمينى فى يمينك ، »
 ونحوه .

حكم من قال : « على نذر أو يمين ، »
 وما لا إليه .

حكم من أخبر كذباً عن نفسه ،
 بحلف بالله تعالى .

٥٣٧ فصل في كفارة اليمين :
 بيان أنها تجمع تخييراً ثم ترتباً ،

٥٥٥ حكم من حلف : أنه لا ملك له ، ونحوه .

٥٥٦ حكم من حلف : ليضربه مائة ، أو بمائة .

٥٥٦ فصل : في حكم من حلف : « لا يلبس غزل امرأة معينة » ، وعليه منه . وما إلى ذلك .

حكم من حلف : لا يسكن ، أو لا يسكن فلانا ، وهو ساكن أو مساكن .

٥٥٧ حكم من حلف : ليخرجن من الدار ، ونحوه .

بيان أن السفر القصير سفر يبر به من حلف : ليسافرن . وما إلى ذلك .

٥٥٨ من حلف : لا يسكن الدار ، أو لا يدخل دارا .

٥٥٨ فصل : في حكم من حلف : « ليسرين هذا الماء غدا » ، فثلف المحلوف عليه قبله . وما إلى ذلك .

٥٥٩ حكم من حلف : ليقضين حقه غدا ، أو بعد رأس الهلال .

حكم من حلف : « لا أخذت حقه مني » ، فأكره على دفعه . وما إليه .

٥٦٠ حكم من حلف : « لا فارقتي حتى أستوفي حقى منك » ونحوه ، ففارق أحدهما الآخر قبل الاستيفاء .

٥٤٢ فصل : في أن العبرة — في اليمين —

بخصوص السبب ، لا بعموم اللفظ . تفصيل القول في ذلك .

٥٤٤ بيان أنه لا يقبل تعليل بكذب .

٥٤٤ فصل : في أنه إن عدم النية والسبب ، رجع إلى التمين .

تفصيل القول في ذلك .

فصل : في أنه إن عدم النية والسبب

والتمين : رجع إلى ما يتناول

الإسم ؛ وأنه يقدم الشرعى فالعرفى

فالقوى .

٥٤٦ بيان حقيقة الاسم الشرعى ، مع تفصيل القول فيه .

٥٤٧ فصل : في بيان حقيقة الإسم العرفى . تفصيل القول فيه .

٥٤٩ فصل : في بيان حقيقة الاسم القوى .

تفصيل القول فيه .

٣٥٣ فصل : في بيان حكم من حلف

لا يلبس شيئا ، فلبس ثوبا . وغير ذلك .

حكم من حلف : لا يلبس ثوبا ،

أو قميصا ، أو خليا .

حكم من حلف : لا يدخل دار

فلان ، أو مسكنه .

٥٥٤ حكم من حلف : لا يركب دابة عبد

فلان ، أو لا يدخل دارا معينة .

حكم من حلف : لا يكلم إنسانا ،

أو زيدا . وما إلى ذلك .

- ٥٦٤ فصل : في حكم من نذر صوم سنة معينة أو شهر معين ، وغير ذلك .
- ٥٦٥ حكم من نذر صوم شهر أو سنة ، وأطلق .
- حكم من نذر صوم سنة من الآن ، أو صوم الدهر .
- ٥٦٦ حكم من نذر صوم يوم الخميس ، فوافق نحو عيد . أو يوم يقم زيد ، ، فقدم ليلاً . وما إلى ذلك .
- بيان أن نذر الاعتكاف ، كتنذر الصوم .
- حكم من نذر صوم أيام معلومة .
- حكم من نذر صوماً متتابعاً غير معين ، فأفطر .
- حكم من نذر صوماً أو صلاة ، فعبس .
- حكم من نذر حجاً .
- حكم من نذر صوم بعض يوم ، أو صوم ليلة .
- ٥٦٨ حكم من نذر صلاة ، وأطلق .
- حكم من نذر صلاة جالساً .
- حكم من نذر المشي إلى بيت الله الحرام ، أو إلى المسجد النبوي ، أو الأقصى .
- حكم من عين بنذر مسجداً في غير حرم .
- حكم من نذر عتق رقبة .
- حكم من نذر طوافاً أو سعيًا ،
- ٥٦٠ الكلام على فعل وكيل الحالف .
- حكم من حلف : « لا فارقت حتى أوفيك حقك » ، فأبى منه ، أو أكره على فراقه .
- ٥٦١ بيان قدر الفراق .
- حكم من حلف : « لا يكفل مالا » ، فكفل بدنا .
- ***
- ٥٦١ باب النذر :
- بيان حقيقة النذر ، وأنه مكروه .
- الخلاف في أنه ينبغي واجب .
- ٥٦٢ بيان أن أنواع النذر المنعقد ، ستة : الكلام على النواع الأول : النذر المطلق ، والثاني : نذر اللجاج والغضب ، والثالث : نذر المباح ، والرابع : نذر المكروه ، والخامس : نذر المصية .
- ٥٦٣ الكلام على النوع السادس : نذر التبر .
- حكم ما لو نذر الصدقة ، من تسن له ، بكل ماله أو بألف أو بمال .
- ٥٦٤ بيان مصرف النذر .
- حكم من حلف أو نذر : لا رددت سائلاً .
- حكم من حلف : « إن ملكت مال فلان فعلى الصدقة به » ، فملكه .
- حكم من حلف فقال : « على عتق رقبة » ، فخنث .

غير مذهبه ، وقاضيين فأكثر
ببلده وما يتعلق بذلك .

٥٧٥ حكم ما لو زالت ولاية الإمام ،
أو عزل القاضي مع صلاحيته .

٥٧٦ حكم ما لو كان المستنيب قاضيا .
ف عزل نوابه . وما إلى ذلك .

حكم من عزل نفسه ، أو عزل قبل
عليه . ونحو ذلك .

٥٧٦ فصل : في بيان شروط القاضي
العشرة ، وما إلى ذلك .

٥٧٧ بيان أن ما يمنع التولية ابتداء ،
يمنعها دواما .

بيان تعيين عزل القاضي مع مرض
يمنعه القضاء .

صححة تولية العبد لإمامة صلاة ، وإمارة
سرية ، وقسم صدقة .

تعريف المجتهد ، وبيان من يصلح
للفتيا والقضاء .

٥٧٨ فصل : في بيان أنه إن حكم اثنان
بينهما صالحا للقضاء ، نفذ حكمه .

وما يتعلق به .

٥٧٨ باب أدب القاضي :

بيان حقيقة الأدب والخلق .

بيان ما يسن توفره في القاضي ،
وما يسن له فعله عند توليته .

٥٧٩ الكلام على مجلس القاضي ، واتخاذ
حاجبا وبوابا .

أو طاعة على وجه منهي عنه .

٥٦٩ بيان أنه لا يلزم الوفاء بالوعد .

٥٧٠ كتاب القضاء ، والفتيا :

بيان حقيقة الفتيا ، وبعض الأحكام
المتعلقة بها وبالتقليد .

٥٧١ بيان حقيقة القضاء ، وأنه فرص
كفاية ، وأن على الإمام أن ينصب

في كل إقليم قاضيا .

متى يجب الدخول في القضاء ؟ .

حكم طلب القضاء مع مباشرة
الآمل ، وبذل مال فيه ، وأخذه .

حكم تولية المفضول والحريص
عليها ، وتعليق الولاية بشرط .

بيان شروط صححة ولاية القضاء ،
الخمس .

٥٧٢ بيان ألفاظ التولية : الصريحة ،
والكناية .

٥٧٣ فصل : في الأشياء العشرة التي تنفد
ولاية الحكم العامة ، النظر فيها ،

والإلزام بها .

تفصيل القول في ذلك :

٥٧٤ فصل : في بيان أنه يجوز للإمام
أن يولي القاضي عموم النظر في

عموم العمل ، وأن يوليها خاصا
في أحدهما أو فيها . وغير ذلك .

٥٧٥ بيان أن للولي أن يولي قاضيا من

٥٨٣ الكلام على حكم البداءة بالمحبوسين ،
مع التفصيل .

٥٨٤ بيان أن حكم القاضي بشيء حكم
بلازمه ، وأن إقراره غيره على
فعل ، وثبوت شيء عنده — ليس
حكما به .

الخلاف في أن تنفيذ الحكم : حكم
أو عمل بالحكم ، أو يتضمن الحكم
بصحة الحكم المنفذ .

بيان ما يستلزمه الحكم بالصحة .
الخلاف في حقيقة الحكم بالموجب .
٥٨٥ الكلام فيمن لم يعرف خصمه ،
وأنكره .

الكلام عن غيبة الخصم ، أو
تأخوه .

٥٨٥ فصل : فيمن ينظر في أمره ، بعد
الفراغ من أمر المحبوسين .

تفصيل القول في النظر في أمر
الآيتام والمجانين ، والوقوف
والوصايا .

٥٨٦ الكلام على نقض حكم قاض صالح
للقضاء .

٥٨٧ الكلام على نقض أحكام من لا
يصلح له .

٥٨٧ فصل : في حكم من استعدى القاضي
على خصم بالبلد ، بما تتبعه الهدية .
وغير ذلك .

حكم من طلبه خصمه أو حاكم .
٥٨٨ اعتبار تحرير الدعوى في حاكم

١٨٠ بيان ما يفعله القاضي عند الجلوس
للحكم ، وما يجب عليه نحو
المتحاكين .

حكم قيامه للخصمين ، ومسارعة
أحدهما أو تلقينه حجة ، أو
تضييفه . وما إلى ذلك .

حكم تأديبه خصما افتات عليه .

٥٨١ « إحصاءه فقهاء المذاهب في
مجلسه ، ومشاورتهم في الأمور
المشكلة ، وتقليده غيره .

حكم قضاء المضبان .

« قبول القاضي الرشوة
والهدية .

حكم بيعه وشراؤه .

« عيادته المرضي ، وشهادته الجنازة ،

وتوديعه المرأة والحجاج .

٨٥٣ بيان ما يوصى به القاضي وكلاءه
وأعوانه ببابه ، وما إلى ذلك .

بيان حكم اتخاذ القاضي كاتباً ، وما
يشترط في الكاتب وبين . وموضع
جلوسه ، وحقيقة القمطر .

٨٨٣ الكلام على الحكم بمحضرة

الشهود ، وتعيين القاضي قوماً
بقبول الشهادة .

حكم القاضي على عدوه ، ولأن لا
تقبل شهادته لهم . وحكم
استخلاصهم .

٥٨٣ فصل : في بيان من يبدأ القاضي
بالنظر في أمره ، وغير ذلك .

٥٩٣ حكم من ادعى عقدا .
 ٥٩٤ د د د إرثا ، أو قتل موروثه .
 حكم من ادعى محلى بالنفدين أو بأحدهما .
 ٥٩٤ فصل : في حكم ما إذا حرر المدعى الدعوى ، وغير ذلك .
 ٥٩٥ حكم ما لو قال : لى عليك مائة ، فقال : ليس لك مائة .
 حكم من أجاب مدعى استحقاق مبيع ، بقوله : هو ملكى ، اشتريته من زيد وهو ملكه .
 حكم ما لو قال لمدع دينارا : لا يستحق على حبة .
 ٥٩٥ بيان أن للمدعى أن يقول : لى بية ، وللحاكم أن يقول : ألك بيعة ؟
 حكم ترديد الحاكم البيعة ، وتعتها ، وانتهازها .
 حكم الاعتراض على الحاكم لتركة تسمية الشهود .
 الكلام على الحكم بالبيعة ، وبالإقرار فى مجلس الحكم ، وبالعالم .
 ٥٩٧ حكم من جاء ببيعة فأسقة .
 ٥٩٧ فصل : فيما يعتبر فى البيعة ، وفى الموكين . وغير ذلك .
 بيان أن بيعة الجرح مقدمة ، وما إلى ذلك .

معزول ومن فى معناه ، وما إلى ذلك .
 ٥٨٥ حكم من ادعى على غائب بموضع لا حاكم به ، أو ادعى قبل إنسان شهادة .
 حكم من قال لحاكم : « حكمت على بفاسقين عددا » ، فأنكر .
 ٥٨٩ حكم ما لو قال معزول عدل لا يتم : وكنت حكمت — فى ولايتى — لفلان على فلان بكذا . وما إلى ذلك .
 . . .
 ٥٨٩ باب طريق الحكم ، وصفته : تفصيل القول فى ذلك ، مع بيان حقيقة « الحكم » ، و « الطريق » ، عامة .
 ٥٩٠ الكلام على سماع الدعوى المقلوبة والبيعة ، مع بيان ما وقع الخلاف فيه .
 ٥٩١ فصل : فى بيان صحة الدعوى بالقليل ، وشروطها الخمسة . وما إلى ذلك .
 الكلام على الشرط الأول .
 ٥٩٢ د د بقية الشروط .
 عن تعيين مدعى به بالمجلس ، وإحضار عين بالبلد .
 ٥٩٣ حكم ما لو قال : أطالب بشوب غصنيته قيمته عشرة .

٦٠٢ حكم من ادعى عليه بشيء ، فأقر
بغيره .

مسئلة سماع البينة بعد اليمين .
٦٠٣ حكم ما إن سكت مدعى عليه ،
أو قال : لا أقر ولا أنكر ، أو
لا أعلم قدر حقه . ولا بينة .

حكم ما إن قال : لى حساب أريد
أن أنظر فيه . وغير ذلك .

٦٠٤ حكم ما إن قال مدعى عليه بعين :
كانت بيدك أمس .

٦٠٤ فصل : فى حكم من ادعى عليه
عينا بيده .
تفصيل القول فى ذلك .

٦٠٥ فصل : فى حكم من ادعى على
غائب مسافة قصر بغير عمله ، أو
مستتر ، أو ميت أو غير مكلف .
وله بينة . وما إلى ذلك .

٦٠٧ بيان أن الحكم للغائب لا يصلح
إلا تبعا .

بيان أن سؤال أحد النروماء المحير
كألكل .

بيان أن الحكم لطبقة ، حكم
لثانية .

٦٠٨ فصل : فى حكم من ادعى : أن
الحاكم حكم له بحق . وما إليه .
تفصيل القول فى ذلك .

٦٠٨ بيان أن حكم الحاكم لا يزىل الشيء
عن صفته باطلاً .

٥٩٨ حكم من ثبتت عدالته مرة .

ما يلزم الحا ارتاب من
عدلين .

حكم من أقام بينة ، وسأل حليس
خصمه .

٥٩٨ ما لو جرح الخصم البينة ، أو
أراد جرحها .

٥٩٩ حكم ما إن جهل الحاكم لسان
الخصم .

تفصيل القول فى عدد من قبل
شهادته .

حكم من نصب للحكم بمرح أو
تعديل أو سماع بينة ، أو سأله
الحاكم عن التزكية .

٥٩٩ فصل : فى بيان أنه إن قال المدعى
« ما لى بينة » ، فقول منكر يمينه .
وغير ذلك .

٦٠٠ بيان متى يعتد باليمين ، وحكم
التورية فيها والتأويل ووصلها
بالاستثناء .

حكم الخلف فى مختلف فيه لا يعتدده .
« ما لو أبرى المدعى عليه من
اليمين .

٦٠١ حكم من لم يحلف .
تفصيل القول فى ما لو قال مدع : لا
أعلم لى بينة .

٦٠٣ بيان ما ترد به البينة .
حكم من ادعى شيئا : أنه له
الآن .

٦١٤ حكم ما لو قدم الخصم المثبت عليه،
بلد الكاتب .

٦١٤ فصل : في بيان أنه إذا حكم عليه
المكتوب إليه، فسأله الخصم أو من
ثبتت برأته أن يشهد عليه بما جرى،
أو كتابته — أجا به .

٦١٥ بيان الفرق بين السجل والمحضر .
بيان صفة المحضر .

٦١٦ بيان صفة السجل ، وأنه لإنفاذ
مائت عند ، والحكم به .
ما يكتب على المحضر والسجل .

٦١٨ باب في القسمة :
بيان حقيقة القسمة ، وأنها نوعان :
الكلام على النوع الأول : قسمة
التراضي ، وبيان حكمه .

٦١٩ بيان الضرر المانع من قسمة الإيجاب
٦٢١ بيان أنه لا إيجاب في قسمة المنافع
٦٢٢ فصل في النوع الثاني : قسمة الإيجاب
بيان حقيقة هذه القسمة .

بيان إيجاب الشريك ، والولى .
٦٢٣ حكم من دعا شريكه في بستان ، إلى
قسم شجره أو أرضه .

حكم من بينهما أرض : في بعضها
نخل ، وفي بعضها شجر غيره .
بيان أن قسمة الإيجاب : لإفراز .

٦٢٤ بيان أنه لا شفعة في نوعي القسمة
وأنهما يستحان بعيب .

٦٠٩ حكم ما إن باع جنبي متروك التسمية
فحكم بصحته شافى .

حكم رد الحاكم شهادة واحد
برمضان .

حكم ما لو رفع إلى الحاكم حكم
في مختلف فيه .

٦١٠ حكم ما إن رفع إليه خصمان عقدا
فأسأدا عنده فقط ، وأقرأ بأن نافذ
الحكم حكم بصحته .

حكم من قلدى في حصة نكاح ، والفرق
بينه وبين المجتهد .

٦١٠ فصل : في حكم من غصبه لإنسان
مالا جهرا ، وغير ذلك .

٦١١ حكم ما لو كان لكل من اثنين على
الآخر دين من غير جنسه ، ليجد
أحدهما .

٦١١ باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي :
بيان أنه يقبل في كل حق لآدى .

٦١٢ بيان أنه يقبل فيما حكم به لينفذه .

٦١٣ بيان أنه يقبل كتابه في حيوان
بالصفة ، اكفاء بها .

بيان الحكم المشهود عليه ، بالصفة .
بيان ما إذا وصل الكتاب إلى القاضي .

٦١٤ حكم ما لو مات القاضي الكاتب ،
أو عزل ، أو فسق .

بيان أنه يلزم من وصل الكتاب
إليه — من الحكم — العمل به .

- ٦٢٤ بيان أنه يصح أن يتقاسما بأنفسهما ،
بأن ينصبا قاسماً ، وأن يسالا
ما كان نصيبه . وشروط القاسم ،
والاكفاء بواحد .
- حكم أجرة القاسم : ، والقسامة ، ،
وبأن تقديرها .
- حكم ما إذا لم يثبت عند حاكم
أن ما يراد قسمته ملك لمريديها .
- ٦٢٤ فصل : في أنه تعدل سهام القسمة
بالأجزاء إن تساوت ، وبالقيمة إن
اختلفت ، وبالرد إن اقتضته . ثم
يخرج .
- ٦٢٥ الكلام على كيفية القرعة .
حكم ما إن اختلفت السهام .
- ٦٢٦ بيان لزوم القسمة ، بخروج القرعة .
حكم التخيير .
- ٦٢٦ فصل : في حكم من ادعى غلطا فيما
تقاسما ، بأنفسهما ، وأشهدا على
رضاها به . وغير ذلك .
- ٦٢٧ حكم ما إن استحق بعد القسمة
معين من حصتها ، على السواء .
حكم ما إن ادعى كل شيئا : أنه
من سهمه .
- ٦٢٧ حكم من كان بنى أو غرس ، وخرج
مستحقا فقلع .
- حكم من خرج في نصيبه عيب
جهله .
- ٦٢٧ بيان أنه لا يمنع دين على ميت ،
قل تركه .
- حكم ما إذا حصل الطريق في حصة
واحد .
- ٦٢٨ حكم من وقعت ظلة دار في نصيبه .
* * *
- ٦٢٨ باب الدعاوى ، والبيئات :
بيان حقيقة الدعوى ، والمدعى ،
والمدعى عليه ، والبيئة .
- بيان من يصح منه الدعوى ،
والإنكار .
- بيان أنه إذا ادعيا عينا ، لم تغل
من أربعة أحوال :
- الكلام على الحال الأول : أن
لا تكون بيد أحد ، ولا ثم ظاهر
ولا بيئة . مع بيان حكمه .
- ٦٣٠ فصل في بيان الحال الثاني : أن
تكون بيد أحدهما . مع حكمه .
- ٦٣١ فصل في بيان الحال الثالث : أن
تكون بيديهما . وما يتعلق به .
- ٦٣٣ بيان أن كل من قلنا هو له قيمته ،
وأنه متى كان لأحدهما بيئة حكم
له بها .
- حكم القرعة فيما ليس بيد أحد ،
أو بيد ثالث .
- الكلام على بيئة الخارج ، وبيئة
الداخل .
- ٦٣٥ بيان أنه لا تقدم إحدى البيئتين

زيادة تناج، وما إلى ذلك .

٦٣٥ بيان بعض صور تعارض البيتين .

٦٣٦ فصل في بيان الحال الرابع : أن تكون يد ثالث . وما يتعلق به .
تفصيل القول في ذلك .

٦٣٨ د د فيما إذا ادعى داراً وآخر نصفها ، أو ادعى كل نصفها .
فصل : في حكم من يده عبد ادعى : أنه اشتراه من زيد ، وادعى العبد : أن زيدا أعقبه .
وغير ذلك .

٦٣٩ حكم ما لو ادعى زوجية امرأة ، وأقام كل البينة .
تفصيل القول فيما لو أقام كل —
من العين بيديها — بينة بشرائها من زيد ، واتحد تاريخها .

٦٤٠ تفصيل القول فيما لو ادعى اثنان ثمن عين يده ثالث .

حكم ما لو ادعى : أنه آجره البيت بشرة ، فقال المستأجر : بل كل الدار .

٦٣٠ باب في تعارض البيتين :

بيان حقيقة التعارض .

حكم من قال لقنه : متى قتلت فأنت حر .

٦٤١ تفصيل القول فيما لو قال : وإن مت في المحرم فسلم حر ، وفي

صفر ففانم حر ، ونحوه .

٦٤٢ حكم التدبير مع التجيز .

٦٤٣ فصل : في حكم من مات عن ابنين مسلم وكافر ، فادعى كل : أنه مات على دينه . وما إليه .
تفصيل القول في ذلك .

٦٤٤ حكم ما إن خلف أبوين كافرين وابنين مسلمين ، ونحو ذلك .

٦٤٥ حكم من ادعى تقدم إسلامه على موت موروثه ، ونحوه .

تفصيل القول فيما لو خلف حر ابناً حراً وابناً كان قنأ ، فادعى : أنه عتق وأجره حتى .

حكم ما إن شهد اثنان على اثنين بقتل ، فشهدا على الأولين به . ونحوه
حكم اختلاف البينة ، في قيمة العين الثالثة .

٦٤٦ حكم الاختلاف في قيمة العين القائمة أو أجزائها .

٦٤٧ كتاب الشهادات :

بيان حقيقة الشهادة ، وما يتعلق

عليه . وحكم تحمل المشهود به .

بيان متى يجب التحمل والأداء .

حكم إقامه الشهادة على مسلم ، بقتل كافر .

بيان متى يجب كتابة الشهادة .

٦٤٨ حكم ما إن ادعى فاسق لتحملها .

- ٦٤٨ حكم أخذ الأجرة والجعل عليها .
حكم من عنده شهادة بعد الله تعالى ،
أو لآدى يعلها .
حكم من قال : احضر لتسما
قنف زيدى .
حكم الإشهاد على النكاح وسائر
العقود .
- ٦٤٩ حكم الشهادة بما لا يعلمه برؤية
أو سماع .
حكم الإشارة إلى الحاضر .
حكم الشهادة بإقرار بحق ،
أو بسبب يوجب الحق ،
أو باستحقاق غيره .
بيان أن الرؤية تقتضى الفعل .
- ٦٥٠ بيان أن السماع ضربان :
الكلام على الضرب الأول : السماع
من مشهود عليه ، والضرب الثانى :
السماع بالاستفاضة . وما يتعلق
بهما .
حكم من سمع إنسانا يقر بنسب أب
أو ابن ونحوهما .
- ٦٥١ حكم ما لوال المتحاسبان : لا تشهدوا
علينا بما يجرى بيننا .
تفصيل القول فيمن رأى شيئا
بيد إنسان .
- ٦٥٢ فصل : فى بيان أن من شهد بعقد
ونحوه — اعتبر ذكر شروطه ،
وغير ذلك .
- ٦٥١ بيان ما يعتبر فى النكاح ، والرضاع و
والقتل .
٦٥٢ بيان ما يعتبر فى الزنا ، والسرقة ،
والقذف ، والإكراه .
حكم ما إن شهدا أن هذا ابن أمته ،
أو أن هذا الغزل من قطنه .
ونحوه .
- تفصيل القول فيمن ادعى لإرث
ميت ، فشهدا أنه وارثه أو ابنه .
٦٥٣ بيان أنه لا ترد الشهادة على نفي
محصور .
- ٦٥٣ فصل : فى بيان حكم ما إن شهدنا
أنه طلق أو أعتق أو أبطل من
وصاياه واحدة ، ونسبا عنها .
وغير ذلك .
تفصيل القول فى اختلاف الشاهدين .
- ٦٥٤ بيان متى تجمع الشهادة .
٦٥٥ حكم ما لو جمعت ، مع اختلاف
الوقت ، فى قتل وطلاق .
تفصيل القول فى نحو ما لو شهد
أحدهما أنه أقر له بألف ، والآخر
أنه أقر له بألفين .
- ٦٥٦ بيان أنه لا يحل لمن أخبره عدل
بإقتضاء الحق أو انتقاله ، أن
يشهد به .
حكم ما لو شهد على رجل أنه أخذ
من صغير ألفا ، وأخبر أن على آخر
أنه أخذ من الصغير ألفا .

٦٦١ حكم شهادة نحو الرقاص ، والشاعر
ولاعب الشطرنج ، ومسترعى الحمام
من المزارع . وحكم اقتناء الحمام .
٦٦٢ حكم شهادة من يأكل بالسوق ،
ونحو من يدرج عليه بجميع الناس .
بيان حكم ما إذا وجد شرط الشهادة
بعد عدمه .

٦٦٣ فصل : في بيان أنه لا يشترط في
الشهادة الحرية ، ولا كون الصناعة
غير دينية عرفا . وغير ذلك .
بيان شهادة البدوى ، وولد الزنا .
بيان شهادة الأعجمي ، والأصم .
حكم ما إن حدث مانع من الشهادة
قبل الحكم أو بعده .
٦٦٤ قبول شهادة الشخص على فعل
نفسه .

• • •

٦٦٤ باب موانع الشهادة :
بيان أنها سبعة ، وما يتعلق بها :
الكلام على المانع الأول : كون
مشهود له يملك الشاهد له أو بعضه ،
أو زوجا له ، أو من عموضى نسبه .
٦٦٥ الكلام على المانع الثاني : أن يجر
الشاهد بها نفعا لنفسه .
٦٦٦ الكلام على المانع الثالث : أن يدفع
الشاهد بها ضررا عن نفسه .
الكلام على المانع الرابع : العداوة
لغير الله تعالى ..

٦٥٦ حكم من له بيعة بألف ، فقال : أريد
أن تنهدا إلى بنحسامة .
حكم ما لو شهد اثنان في محفل ،
على واحد منهم ، أنه طلق أو أعتق .
وما إلى ذلك .

• • •

٦٥٧ باب شروط من تقبل شهادته :
بيان أنها ستة ، وما يتفرع عليها :
الكلام على الشرط الأول : البلوغ ،
والثاني : العقل ، والثالث : النطق .
مع بيان حقيقة العقل ، والعامل .
٦٥٨ الكلام على الشرط الرابع : الحفظ ،
والخامس : الإسلام . مع بيان صحة
شهادة كتابيين ، عند عدم غيرهما ،
بوصية ميت بسر .
الكلام على الشرط السادس : العدالة ،
مع بيان حقيقتها .

٦٥٩ بيان أنه يعتبر للعدالة أمران :
الكلام على الأمر الأول : الصلاح
في الدين ، مع بيان حقيقته .
بيان حكم الكذب ، وحقيقة الكبيرة ،
وشهادة الفاسق والقاذف .
٦٦٠ بيان توبة القاذف وغيره ، وما
يعتبر في ذلك .

حكم تعليق التوبة .
من أخذ بالرخص ، أو أتى فرعا
مختلفا فيه .
الكلام على الأمر الثاني : استعمال
المروءة .

زوجها بأخوة وضاع ، فأنكر .
وغير ذلك .

٦٧٠ بيان ما يقبل فيه شهادة رجل
وامرأتين .

٦٧٢ حكم صيغ الوقف المكتوبة على
كتب العلم ، أو على النابة أو حائط
الدار .

° ° °

٦٧٢ باب الشهادة على الشهادة ، والرجوع
عنها ، وأدائها :

٦٧٢ بيان أن الشهادة على الشهادة لا تقبل
إلا بثانية شروط ، وما يتعلق بها .
الشرط الأول : كونها في حق .
الشرط الثاني : تندر شهود الأصل .
الشرط الثالث : دوام تعذرهم إلى
صدور الحكم .

٦٧٣ الشرط الرابع : دوام عدالة أصل
وفرع إلى صدوره .

الشرط الخامس : استرعاء الأصل

الفرع أو غيره وهو يسمع .

الشرط السادس : أن يؤديها الفرع
بصفة تحمله .

٦٧٤ الشرط السابع : تعيين فرع لأصل .

الشرط الثامن : ثبوت عدالة الجميع .

حكم من شهد له شاهدا فرع على
أصل ، وتعتبر الآخر .

حكم إنكار الأصل شهادة الفرع ،

والضمان برجوع شهود الفرع

٦٦٦ الكلام على المانع الخامس : حرص
الشاهد على أدائها قبل استشهاده من

يعلم بها .

٦٦٧ بيان أن كل من لا يقبل شهادته ،
فإنها تقبل عليه .

الكلام على المانع السادس :
المصية .

الكلام على المانع السابع : أن
ترد الشهادة لنقص الشاهد ، ثم يتوب
ويعيدها .

° ° °

٦٦٨ باب أقسام المشهود به :

بيان أنها سبعة ، وما يتعلق بها .

القسم الأول : الزنا .

القسم الثاني : إذا ادعى من عرف
بغنى ، أنه فقير .

القسم الثالث : ما يوجب القود ،
والإحصار ، ووطئه يوجب التعزير ،
وقيمة الحدود .

٦٦٩ القسم الرابع : ما ليس بقوبة ولا مال .

ولا يطلق عليه الرجال غالبا .

القسم الخامس : المال ، وما
يقصد به .

٦٧٠ القسم السادس : داه دابقة موضحة ،
ونحوهما .

الباب السابع : ما لا يطلق عليه
الرجال غالبا .

٦٧٠ فصل : في حكم من ادعت إقرار

٦٨١ بيان حكم من توجه عليه حلف
بجماعة .

٦٨١ فصل : في بيان أن اليمين تجزئ
بألفه تعالى وحده ، وما تغلف به .

٦٨٢ بيان صيغ الملل المختلفة : التي
للحاكم تغليظ اليمين بها ، فيها
فيه خطر .

بيان تغليظها بالزمان ، والمكان .
٦٨٣ بيان تغليظها بالهيئة .

حكم إياه التثني ، وترك
الحاكم له .

٦٨٤ كتاب الإقرار :

بيان حقيقة الإقرار ، ومن يصح
منه ، وما يتعلق به .

الكلام على قبول دعوى الإكراه .
٦٨٥ حكم من أكره ليقر بدهم ، فأقر
بدينار . وما إلى ذلك .

الكلام على إقرار الصبي والمريض ،
وادعاء الجنون .

٦٨٦ حكم ما لو اعتق عبدا لا يملك
غيره ، ثم أقر بدين .

حكم الإقرار بمال لوارث ، أو بدين
أو مهر مثل للزوجة .

حكم ما إن أقرت أنها لا مهر لها .
حكم الإقرار لوارث وأجنبي ،

أو لغير وارث .

٦٨٧ فصل : في حكم إقرار القن ومن

أو الأصل بعد الحكم .

٦٧٥ فصل : في حكم من زاد في شهادته
أو نقص ، أو أدى بعد إنكارها .
وغير ذلك .

تفضيل الكلام على الرجوع عن
الشهادة ، مع بيان الغرم الذي
يترتب عليه .

٦٧٧ بيان أن رجوع شهود التزكية ،
كرجوع من زكواهم .

حكم من شهد بعد الحكم ، بمناف
لشهادة الأولى .

٦٧٨ حكم ما لو بان ، بعد حكم ، كفر
شاهديه أو فسقهما ، وما إلى ذلك :
من موانع الشهادة .

حكم ما إذا علم حاكم بشاهد زور ،
وما إلى ذلك : بما يسبب التعزير .

٦٧٩ فصل في أداء الشهادة :
بيان اللفظ الصحيح الكافي .

٦٧٩ باب اليمين في الدعاوى :

بيان أنها تقطع الخصومة حالا ،
ولا تسقط حقا .

بيان الحق الذي يستحلف المنكر
فيه ، وما إليه .

٦٨٠ حكم من حلف على فعل غيره ،
أو فعل نفسه ، أو نقي فعل غيره ،
وما إليه .

٦٨١ حكم الحلف إذا ما ادعى : أن
بهيمة جنت .

أو بعضهم ، بدين على مورثهم .

٦٩٣ باب ما يحصل به الإقرار ، وما يغيره :

بيان الألفاظ التي يحصل الإقرار بها ، دون غيرها .

٦٩٥ فصل : فيما إذا وصل بإقرار ما يغيره .

تفصيل القول في ذلك .

٦٩٦ صحة استثناء النصف فأقل ، وما يشترط فيه .

٦٩٨ فصل : في حكم ما إن قال له : على ألف مؤجلة إلى كذا ، وغير ذلك .

بيان ما يقبل تفسيره ، فيما لو قال : له على ألف زيف ، أو صغار ، أو ناقصة ، أو وازنة ، أو عددا .

٦٩٩ حكم ما لو قال : له على درهم ، أو له عندى ألف .

حكم الاختلاف في أن المقر به رهن أو وديعة ، وما إلى ذلك .

٧٠٠ حكم ما لو قال : له في هذا المال ، أو في ميراث أبى : ألف .

حكم قوله : دنى الذى لزيد ، لعمره .

بيان أنه يعمل بالمبدل .

إليه ، والإقرار عليه . وغير ذلك .

٦٨٧ تفصيل القول في ذلك .

٦٨٨ الكلام على الإقرار لنحو مسجد ، أو لدار ، أو لهيئة أو مالكةا .

٦٨٩ الكلام على الإقرار للحمل بمال . حكم من قال : له على ألف جعلتها له ، أو أقر ضنيه .

تفصيل القول فيمن أقر لمكلف بمال في يده ، فكذبه المقر له .

٦٨٩ فصل : في حكم من تزوج من جعل نسبها ، فأقرت برق . وغير ذلك .

حكم من أقر بولد أمته أنه ابنه ، ثم مات ولم يبين زمن حمله .

٦٩٠ حكم من أقر بأبوة صغير أو مجنون ، أو بأب أو زوج أو مولى اعتقه .

٦٩١ حكم من أقر بأخ في حياة أبيه ، أو بعم في حياة جده .

حكم ما إن أقر مجهول النسب ، بلسب وارث .

حكم من عنده أمة له منها أولاد ، فأقر بها لغيره .

تفصيل القول فيمن أقرت بشكاح ، أو أقر عليها ولها .

٦٩٢ حكم من ادعى نكاح صغيرة بيده . حكم ما لو أقر به رجل أو امرأة بزوجة الآخر ،

٩٩٣ تفصيل القول فيما إن أقر ورثة

٧٠١ حكم من أقر أنه وهب واقبض ، ونحوه .

حكم من باع عبداً ، ثم أقر به لغيره .

٧٠٢ حكم من قال : قبضت منه ألفا وديعة فتلفت ، فقال : بل ثمن مبيع لم يقبضني . ونحوه .

فصل : في حكم من قال : غصبت هذا العبد من زيد لأبل من عمرو ، وغير ذلك .

٧٠٣ تفصيل القول فيمن أقر بألف في وقتين .

٧٠٤ حكم ما إن ادعى اثنان داراً بيد غيرهما شركة بينهما بالسوية ، فأقر لأحدهما بنصفها .

حكم من قال بمرض موته : هذا الألف لقطة ، قصد قوابه .

تفصيل القول فيمن ادعى ديناً على ميت — وهو جميع التركة — ثم آخر مثل ذلك .

٧٠٤ حكم من خلف ابنين وماتتين ، وادعى شخص مائة ديناً على الميت ، فصدقه أحدهما وأنكر الآخر .

٧٠٥ حكم ما لو خلف ابنين وقتنين : متساويي القية لا يملك غيرهما : فاختلف الابنان فيمن أعتقه منها .

٧٠٥ باب الإقرار بالجميل :

حكم من قال : له على شيء أو كذا ، ونحوه .

بيان ما يقبل تفسيره به ، وما لا يقبل .

٧٠٦ حكم من قال : غصبت منه شيئاً ، أوله على مال ، أوله دراهم . وما يقبل تفسيره به .

حكم من قال : له على حبة ، أو نحوه .

٧٠٧ حكم من قال : له على كذا درهم ، أوله على ألف .

٧٠٨ حكم من قال : له على ألف ودرهم .

د د : له في هذا شرك .

د د : له على أكثر مما لفلان .

٧٠٩ د د : له على مثل ما في يد زيد .

حكم من قال : لي عليك ألف ، فقال : أكثر .

٧٠٩ فصل : في بيان حكم من قال : له على ما بين درهم وعشرة . وما إلى ذلك .

حكم من قال : له من عشرة إلى عشرين .

٧١٠ حكم من قال : له ما بين الحائطين .

د د : له درهم فوق درهم ، وما إلى ذلك .

حكم من قال : له قفص حنطة بل

- ٧١٧ الكلام على نسخة المؤلف التي كتبها بخطه، رحمه الله .
- ٧١٩ الكلام على نسخة الشيخ: ابن مانع، حفظه الله !.
- ٧٢٠ تاريخ كتابة هذه النسخة .
- تحقيق تاريخ الفراغ من تأليف هذا الكتاب .
- ٧٢٢ الكلام على نسخة الشارح : الهوي، رحمه الله !.
- ٧٢٣ الكلام على تصحيح الكتاب وتحقيقه .
- ٧٢٨ تاريخ الفراغ من تحقيق الكتاب .
- ٧٣٠ تقریظ الكتاب، لوالد المؤلف عليهما محائب الرحمة والرضوان .
- ٧٣٢ استدراكات وتصويبات القسم الثاني من الكتاب .
- ٧٣٦ استدراكات هامة، خاصة بالقسم الأول منه .
- ٧٤١ فهرست الموضوعات .
- ٨٠٢ استدراكات وتصويبات أخيرة ، خاصة بالقسم الثاني .
- ٨٠٣ تاريخ الفراغ من طبع الكتاب .
- ***
- قصيد شعير، ونحوه .
- ٧١١ حكم من قال : له على درهم في دينار، أو في ثوب، أو في عشرة .
- ٧١٢ حكم من قال : له تمر في جراب، ونحوه .
- حكم من قال : له غاتم فيه فص، ونحوه .
- ٧١٣ حكم من أقر بشجر أو شجرة، أو بأمة .
- حكم من قال : له على درهم أو دينار .
- ٧١٣ غاتمة الكتاب، وتاريخ الفراغ من تلييضه .
- ٧١٤ نسب المؤلف، ونسبته .
- ***
- ٧١٤ كلمة الحتام :
- تحقيق تاريخ وفاة المؤلف رحمه الله !.
- ٧١٥ بيان كنيته، ومن اشتهر بابن النجار .
- ٧١٦ تحقيق نسبه : « الفتوحى » .
- ٧١٧ الكلام على النسخ التي صحح الكتاب عليها .

استدراكات وتصويبات أخيرة ، خاصة بالقسم الثانى .

ص س	ص من
٧١٨ ٢٤ سقطت واو قبل كلمة : «الجودة»	٧٤١ ٢٢ كرر طبع كلمة : «إلى» .
٧٢٨ ٣ أو كأننا : (بالهمزة) .	٧٤٢ ٢٦ كرر طبع كلمة : « فى » .
٧٣٧ ٤ عنفة : (بالتاء) .	٧٤٥ ٢٠ والشرعية : (بالياء) .
٧٣٩ ١٤ سقطت الأرقام الآتية ، من	٧٤٨ ٧ حقيقة : (بالتاء) .
أول السطر : « ٦٠ - ٨ » .	— ٢٧ الصواب : « شهادتهما » .
٢٢ الصواب : « تفسيره » .	٥٧٢ ١٠ الكلمة الناقصة : « حقيقته » .

وبعد : فهذا آخر ما وقفنا عليه ، واهتدينا إليه — أثناء وضع فهرست القسم الثانى من هذا الكتاب ، وتصحيحه — : من الأخطاء التافهة التى وفست فيه والتى لم يسعنا إلا أن نبينها وننبه عليها . وفاء بحق الأمانة ، وإبراء للذمة ، وخروجاً من العهدة .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين : سيدنا محمد ، النبي الأمين ؛ وعلى آله وصحبه ، وأوليائه وحزبه ؛ أئمة الدين ، وهداة المهتدين ؟

عبر الفنى عبر الخالوع

في يوم السبت } ٢٢ من ذى الحجة سنة ١٣٨١ هـ
٢٦ من مايو سنة ١٩٦٢ م

